الفَسْرُ

شرح ابن جنّي الكبير على ديوان المتنبي

صنعة

أبي الفتح عثمان بن جنّي النحوي

المتوفّى سنة ٣٩٢هـ

حقّقه وقدّم له:

الدكتور رضا رجب

الدِّراســـة

رَبَّنا آتنا مِنْ لدُنْكَ رحْمَةً

رَبَّنا آتنا مِنْ لدُنْكَ رحْمَةً

رَبَّنا آتنا مِنْ لدُنْكَ رحْمَةً

• جميع الحقوق محفوظة

• الكتاب: الفسر

• تأليف: ابن جني

• تحقيق: د. رضا رجب

• الطبعة: الأولى ٢٠٠٤

• تصميم الغلاف: أليسا زيلينوفا



دار الينابيع

طباعة. نشر. توزيع

دمشق ــ مزرعة ــ شارع الملك العادل

☎ ٤٤٤٦٤١١ - ٩٤٦٢٨٥٧٠

الإهداء

إلى أمتي العربيَّة، الناطقة بالضَّاد، أمِّ النَّوابغ، ممثَّلةً بنابغتيها أبي الطَّيِّب المتنبي وأبي الفتح عثمان بن جنّي أعظم درَّتين في مفرق القرن الرَّابع الهجريّ.

وإلى وطني الكبير الذي على ترابه وتحت سمائه تزاحم المبدعون من أبنائه ليظفروا برضاه، ويضيفوا مزيداً من الأزهار إلى ربيعه الدائم.

وإلى أبي الرَّاقد تحت ظلال الأرز والزَّيتون والسِّنديان في السَّفح الذي أرخصتُ دمعي على حبَّات ترابه. أبي الذي كان يحلمُ أن يراني ذات يوم ثمرةً طيِّبةً، ولعلّي فعلتُ لتسعدَ روحهُ وهو في جوار ربِّه.

وإلى أمّي شجرةِ السِّنديان الصَّابرةِ المُصابرةِ، التي زادها قلقُها عليَّ سقاماً على سقام، وقد أفنتِ الأعوام تتعهّدني بما أوتيتْ من طيبٍ وحنانٍ، لعلَّها ترتاحُ قليلاً إذا وصل إلى مسامعها خبرُ هذا العمل.

وإلى أصدقائي وأحبابي الذين أستمدُّ منهم العونَ والرِّعاية وأنا عاجزٌ عن سدادِ بعض دينهم عليّ.

وإلى أولئكَ الجالسين على الضِّفَّة الأخرى؛ لأنَّ النَّاس أعداءُ ما يجهلون. أرجو أن يكون هذا العمل جسراً للمعرفة، والمعرفة ذِمَّة. قولة المتنبي..

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا العمل

رضا



الحمد لله ربّ العالمين وأتمُّ الصَّلاةِ وأحسن التَّسليم على سيّد المرسلين وخاتم النَّبيين الهاشميُّ الأمين محمد رسوله الله وآله الميامين وأصحابه الطَّاهرين إلى يوم الدّين.

هذا هو كتاب (الفَسْرِ) لأبي الفتح عثمان بن جنّي، وهو شرحُه الكبير على ديوان أبي الطيب المتنبي أقدّمه بعدما أنفقتُ في دراسته وتحقيقه سنواتٍ، حاولتُ أن أصل فيها إلى ما يرضي الله ويرضي العلم وأهله في إنجاز هذا العمل.

وهذا العمل قسمان: دراسةٌ وتحقيقٌ.

أمَّا الدّراسة، فقد حاولتُ أن تأتي شاملةً جامعةً لما يتعلَّق بهذا الشَّرح وصاحبه ابن جني، وقد جاءت في أربعةِ أبواب: الباب الأول والثاني يتعلقان بابن جني بشكلٍ عامٍّ، وقد جعلت الباب الأول ثلاثةَ فصولٍ.

تحدّثت في الفصل الأول عن عصر ابن جني، وهو عصرٌ هامٌّ من كلّ نواحيه، وقد أسهبت في الحديث عن الحياة السّياسية والاجتماعية والثقافية في هذا العصر الذي كان يتزاحمُ فيه العلماءُ لنيلِ قصب السَّبق في ميادين العلم والمعرفة فيما كان يتطاحن فيه الحكّام ليملكوا رقاب العباد وخيرات البلاد.

وتحدَّثتُ في الفصل الثّاني عن حياةِ ابن جنّي، فدرستها من كلّ جوانبها وحاولتُ أن أُظهرَ صورةً مفصَّلةً لهذه الشَّخصية العظيمة التي تُعَدُّ بحقّ من الشّخصيات النَّادرة في تاريخنا الأدبيّ.

ووقفتُ الفصلَ الثَّالث للحديث عن آثار ابن جني الكثيرة عدداً الغنية قيمةً المتنوعةِ فنوناً، وأظهرتُ قيمتها من خلال تأثيرها الذي بدا في اللُّغة والنحو والفكر والأدب.

وأمّا الباب الثاني، فقد جاء في أربعة فصول، كلُّها تتّجه لدراسة مذهب ابن جني النّحوي، ولمّا كان أبو علي الفارسي الأستاذَ الذي أودعَ في ذاكرة تلميذه مكانةً قلّما وصل إليها أستاذٌ عند تلميذٍ، فقد خصّصتُ الفصل الأوّل للحديث بإسهابٍ عن أبي عليّ الفارسي الذي ترى ابن جني بارزاً حيثما تحدّثت عنه. وأمّا الفصل الثاني فقد درستُ فيه مذهب ابن جنّي النّحوي، وتوصّلتُ إلى رأيٍ سبقني إليه كثيرٌ من الباحثين، وتأرجح في شأنه كثيرٌ آخرون، وأبدينا رأينا بوضوحٍ حول هذه المسألة. ولمّا كان ابن جنّي أهم عالمٍ عرفته العربية في التّصريف فقد أفردت لذلك فصلاً كاملاً، ودرست فيه هذا العلم، وعلاقته بالنحو، ثمّ وقفتُ القسم الأكبر منه للحديث عن ابن جني وآرائه ومؤلفاته في هذا العلم.

ولمّا كان ابن جنّي موسوعةً معرفيّةً ذات غنىً وتنوّع، فقد رأيتُ أن أقف عند جانبٍ آخر من جوانب معرفته، وهو تمكّنه من علم القراءات، ووقفنا طويلاً عند كتابه المحتسب الذي وقفه للقراءات الشّاذة، وبهذا الفصل ختمتُ الباب الثاني.

وأمّا البابان الثالث والرّابع فقد رصدت فيهما شرح ابن جني لديوان المتنبي، درستُ في الباب الثّالث منهج ابن جني في شرح ديوان المتنبي، وجاء في ثلاثة فصولٍ، درستُ في الفصل الأوّل ترتيب ابن جنّي وروايته للدّيوان، وهو ترتيبٌ اقتدى به كثيرٌ من الشُّرّاح لاحقاً، وكانت روايةُ ابن جني ذات موقعٍ خاصٍّ بالنسبة للرّوايات الأخرى، فأشرنا إلى ذلك كلّه في هذا الفصل.

ودرستُ في الفصل الثّاني مصادر ابن جني في رواية الدّيوان وشرحه، وميّزت بين مصادر الشّرح ومصادر المسائل المساعدة للشّرح، فأمّا المصادر المساعدة فكانت عين مصادر ابن جني في مؤلفاته الأخرى مع بعض الفوارق أشرتُ إليها، وأمّا مصادره في الشرح والرّواية فكانت مصدراً واحداً، هو الشّاعر نفسه، ثمّ تأتي بعض النُّسخ التي اطّلع عليها الشّارح، وتأتي قيمتُها من كونها بخطّ الشّاعر أو قرئت عليه. ولمّا كان المتنبي مصدر الشّرح والرّواية، فقد وقفت الفصل الثّالث للعلاقة بين ابن جني والمتنبي، تلك العلاقة الحميمة التي جمعت بينهما، وكان كلٌّ منهما شديد الإعجاب بالآخر، وعالجتُ مسألة قراءة ابن جني على المتنبي، وتوصّلت إلى اراءٍ أرجو أن تكون يقينيّةً.

وأما الباب الرّابع والأخير، فقد وقفته لتأثير ابن جني وماخذ العلماء عليه، وجعلته في فصلين، درست في الأوّل بتفصيلٍ دقيقٍ تلك الحركة الكبيرة التي قامت حول دراسة وشرح ونقد الدّيوان، واستمرت إلى أيّامنا هذه.

وأمّا الفصل الثاني والذي ختمتُ به الدّراسة فقد تحدّثت فيه عن تلك الحركة التي اثارها شرح ابن جنّي، ورصدتُ آراء عددٍ كبيرٍ من منتقدي هذا الشرّح، وبيّنت ماله وما عليه. وإنني لأرجو أن أكون توصّلت إلى ما هو نافعٌ وصائبٌ ومفيد.

أمّا القسم الثّاني من هذه الرّسالة، فهو تحقيقُ شرح ابن جني على ديوان المتنبي، وقد التزمتُ بتقسيم ابن جنّي الذي جاء في ثلاثة أجزاء كما هو في نسخة الأصل، وقمتُ بكلّ ما يجب أن يقوم به الباحث ليقدّم نصّاً صحيحاً سليماً كما وضعه مؤلفه، وأشرت إلى منهج التّحقيق في مقدمة الجزء الأول من (الفسر) الذي يلي الدراسة.

ومن الأمانة والحقّ أن أتوجه بجزيل الشّكر وصادق الحبّ والعرفان بالجميل لأستاذي الجليل الدكتور العالم المؤمن أسعد علي الذي تفضّل بالإشراف على هذه الرسالة، وأوسع لي صدر بيته العامر وقلبه الطّاهر، وأعطاني من وقته الثّمين ما كنت بأمسّ الحاجة إليه، وقد أثقل كاهلي بثقته بي، وهي ثقةٌ أعتزُّ بحملها، وأرجو أن تكون قد جاءت في مكانها.

وكثيرون هم العلماء والأعلام الذين ساعدوا على إتمام هذا العمل، والشّرف بذكر بعض أسمائهم كالدكتور البحّاثة الجليل فخر الدّين قباوة والأستاذ الدكتور العلاّمة شاكر الفحّام وأخي وصديقي العالم النابغة محمد الدّالي وأساتذتي وأصدقائي في الجامعة اللبنانية الدكتور علي زيتون وحسن نصرالله ويوسف عاد، وإلى الرّفيق والأخ المفكر الكبير الدكتور حامد خليل عميد كلية الآداب يوم بدأت العمل بهذه الرسالة، وإلى أستاذي وشاعري المرحوم حامد حسن صديق المتنبي، وكان يتمنّى أن يرى هذا العمل، وقد تمّ في أبهى حلّة.

وانا مدينٌ للرّعاية الكريمة من العماد أوّل مصطفى طلاس الذي هيّأ لي كلّ أسباب النّجاح بما أمدّني به من مصادر ومراجع مخطوطة ومطبوعة استفدتها من مكتبات شتّى في العالم، فله مني شكر خالصٌ وخاصٌ.

وأنا مدينٌ لأهل بيتي الذين أتعبتهم فأراحوني، وقابلوا غضبي بمزيدٍ من الرِّضا، وهيّئوا كلّ السُّبل لأقدم على العمل بين الفينة والفينة هانئاً مرتاحاً.

وبعد. هذا هو (الفسر) محققّاً، بعدما طال انتظار الباحثين له، أرجو أن يكون جهدي في خدمته أدّى الغاية المرجوّة، وقد قال المتنبي ذات يوم لممدوحه البويهيّ:

والأمـــرُ لله ربَّ مجتهـــدٍ مـا خـاب إلاَّ لأنَّـه جـاهدْ

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

رضا رجب

الباب الأول

عصر ابن جني وحياته

الفصل الأول

عصر ابن جني

الحالة السياسية:

- أ -

عندما بزغت شمس القرن الرابع الهجري، كان قد مضى على خلافة المقتدر (٢٩٥-٣٢٠) خمسة أعوام، وقد كان هذا الخليفة كالريشة في مهبِّ الرِّيح، إذ استخلف بعد أخيه المكتفي (٢٨٩-٢٩٥)، وهو في الثالثة عشرة من عمره، حيث قلّده العبّاس بن الحسن وزير المكتفي منتصحاً بنصيحة ابن الفرات،[١] الذي رأى في الصبي المقتدر، وهو حدث السِّنّ مصلحة له ولأمثاله ليكون أسلس قياداً من ابن المعتزّ الذي وقع اختيار بعض القوى الفاعلة في أمر الخلافة عليه، ومن هؤلاء الحسين بن حمدان الحمداني،[٢] فورث المقتدر خلافة يتنافس في أمرها كبار رجال الدَّولة، ويكيد واحدهم للآخر أخبث الكيد، يريد أنْ يصل إلى مآربه، وكانت البلاد تعيش أزمة شديدة بسبب ازدياد أمر القرامطة، وانتشار سيطرتهم على الشام والعراق والبحرين وطريق مكَّة. لم يكن للمقتدر، وهو الغلام الحدث، طاقة بالسيطرة على عهد سياسيٍّ صعب كعهد تتهدَّد فيه الخلافة أخطار خارجية وداخلية جسيمة، فأخذت عوامل الضعف والانقسام تنخر جسم الدَّولة العربية الكبرى من الداخل، وأخذت عوامل التراجع السِّياسي في الظهور لأسبابٍ عدَّة، أهمها الأزمات الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية والخصومات الدينية، وتعاظم نفوذ الإداريين وقواد الجيش الأتراك واستبدادهم بتصريف شؤون الخلافة في ظل خلفاء ضعاف، ويعود المؤرخون بهذا الضعف إلى النظام الاقطاعي الذي سار عليه الخلفاء العباسيون في عصورهم الأولى.

وهرب العرب الذين غلبوا على أمرهم إلى الشام والجزيرة، ومن بقي منهم بقي ذليلاً مسلوب الإرادة، وتسلَّط الغلمان والرقيق والمغامرون من الخدم على الملوك

---

(١) الفخري في الألقاب السلطانية لابن طقطقا؛ ٧. الدَّولة العباسيَّة لمحمد الخضري، ٣٢١.

(٢) الدَّولة الحمدانية، د. أحمد عدوان، ١٠٧.

والأمراء والخلفاء يعبثون باسمهم، وقد عمل الوزير العبّاسُ بن الحسن على خلع المقتدر سنة ٢٩٦[١] بعد مضيّ سنة على خلافته، وتولية عبدالله بن المعتز الخلافة، فاستوزر هذا محمّدَ بن داوود بن الجرّاح، ولكنّ النتيجة كانت مقتل العبّاس بن الحسن[٢] ونجاة المقتدر والقبض على ابن المعتز من قبل أنصار المقتدر بقيادة مؤنس الخادم، وظلّ في حبسه إلى أنّ مات. وكل الذي جرى أنّ سقطت هيبة الخلافة بتلك الفتنة التي شهدت فيها بغداد خليفتين ليوم وبعض يوم أولهما المقتدر والآخر ابن المعتز الذي لقّب بالمرتضى بالله.

كان المقتدر مسرفاً في عزل الوزراء[٣] والقبض عليهم، ومصادرة أموالهم حيث

---

(١) الفخري، ٢٦٢، وفي هذه السّنة ظهرت الدّولة الفاطمية في المغرب.

(٢) م. ن ٢٥٩، كان العباسُ ذا مكر ودهاء وأدب وافر، وكان ضعيفاً في الحساب، ولم تكن له سيرة محمودة، وكان عاكفاً على لذاته، والأمور مهملة، يقول لنوابه: أنا أوقّع لكم، وأنتم افعلوا ما تمليه المصلحة.
وأشرنا إلى أنّ تنصيب المقتدر كان بناء على رأي أبي الحسن علي بن محمد بن الفرات، الذي صار وزيراً فيما بعد وذلك ليكون ألعوبة بيد الحاشية، مع أنّ العبّاس بن الحسن كان يميل إلى ابن المعتز ولذلك خلعه متآمراً مع آخرين على ذلك، إلا أنهم أخطأوا التقدير، لأن أم المقتدر، وهي أم ولد رومية قبضت على زمام الأمور، راجع الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، آدم متز، ١/ ٣٣، ٣٤.

(٣) استوزر المقتدر خلال خلافته اثني عشر وزيراً، وبعضه شغل منصب الوزارة مرتين أو ثلاثاً كعلي بن الفرات، وهم: العبّاس بن الحسن وعلي بن الفرات ومحمد بن عبيد الله بن يحي بن خاقان وعلي بن عيسى وعبد الرحمن بن عيسى وحامد بن العبّاس وكان نائبه علي بن عيسى، وعبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن يحي بن خاقان وأحمد بن عبد الله بن أحمد بن الخطيب ومحمد بن علي بن مقلة وسليمان بن مخلد وعبد الله محمد الكلوذاني والحسين بن القاسم بن عبد الله بن سليمان بن وهب وجعفر بن الفرات.
ويلاحظ أنّ معظم الوزراء العباسيين كانوا من عائلات فارسية بدءاً من أيام الرّشيد كأسرة البرامكة وبني سهل وبني طاهر وبني الفرات وبني الجراح وبني خاقان وبني وهب، وحيثما ضعف نفوذ الخلفاء العباسيين تحوّل السلطان والنفوذ من الخلافة إلى الوزارة، وفي هذا العصر أخذت الوزارة معنى آخر، فبعد أن كانت الوزارة وزارة تفويض صارت وزارة تفويض، أي بعد

ينتهي الأمر إلى القتل أو السجن، وكانت النساء كثيرةَ التَّدخُّل في أمور الدَّولة لكون الخليفة صغير السِّنِّ منصرفاً إلى اللهو، وقد انعكس ذلك كلُّه على الدولة، فزادت الأمور سوءاً على سوء. يقول صاحب الفخري:[1] «واعلم أنَّ دولة المقتدر كانت دولةً ذات تخليط كثير لصغر سنِّه ولاستيلاء أمه ونسائه وخدمه عليه، فكانت دولة تدور أمورها على تدبير النساء والخدم، وهو مشغول بلذَّته، فخربت الدنيا في أيامه، وخلت بيوت الأموال، واختلت الكلمة، فخلع ثم أعيد، ثم قتل».

ولا غرو فقد صار الأمر والنهي بيد أمه وكنت تسمى «السَّيدة»، وبلغ من ازدياد نفوذها أنها كانت إذا غضبت هي أو قهرمانتها من أحد الوزراء كان مصيره العزل لا محالة،[2] فصار يتقرَّب إليها من يريد عملاً أو وزارة، وقد أدى تدخل النساء في أمور الدولة إلى ضعفها وحرمانها من وزارائها الأكفاء واستهتار العامة بها[3].

انتشرت الفتن في عهد المقتدر، وخرج عليه مؤنس سنة ٣١٧هـ، وثار القوَّاد على الخليفة وعلى رأسهم أبو الهيجاء الحمداني، وأخرجوه من داره، ونادوا بخلعه، وبايعوا محمد بن المعتضد بالخلافة، ولقبوه القاهر بالله،[4] ولكن الجند ثاروا وتمكنوا من إعادة المقتدر بعد أنَّ شهدت عاصمة الخلافة وجود خليفتينِ مرَّة أخرى، وقتل أبو الهيجاء الحمداني الذي انحاز إلى مؤنس ضد المقتدر وحزبه،[5] وهدأت الأحوال بعودة المقتدر بعد أنْ أطلق للجندِ أرزاقهم وزاد فيها وباع ما في خزانته من الأمتعة والجواهر[6].

أنَّ كان الخليفة يأمر والوزير ينفذ صار الخليفة يفوض إلى وزيره تصريف جميع أمور الدَّولة بينما بقي هو كالمحجور عليه على أنَّ ذلك المنصب كان عرضة للمذلَّة في أغلب الأحيان، راجع الماوردي، ٢٦ وما بعدها.

(١) ص ٢٢٥.

(٢) تاريخ الإسلام السياسي ٣/ ٥.

(٣) م. ن.

(٤) تجارب الأمم ١/ ١٨٩ و١٩٢.

(٥) النجوم الزَّاهرة، ابن تغري بردي؛ ٣/ ٢٢٣.

(٦) الكامل في التاريخ، ابن الأثير؛ ٨/ ٧٠.

هوت الدولة في عهد المقتدر إلى الحضيض، وضاعت ممتلكاتها في الخارج، فضاعت إفريقية، وأوشكت مصر أن تضيع، واستقل أمراء بني حمدان بالموصل، واستطاع البيزنطيونَ أنَّ يشنُّوا غاراتهم المتَّصلة على الحدود المتاخمة التي ضعف الدفاع عنها، وعظم أمر القرامطة، وصارت المملكة الإسلامية في المشرق كرقعة الشطرنج، يتطاحن الأمراء الناهضون على امتلاكها وتقسيمها، وصار الخليفة المقتدر آلةً في أيدي رجال البلاط المفسدين،[1] وفسدت أخلاق الشعب، وانحلَّت القواعد، وخبثت النيَّات، ولا أدلَّ على ضياع هيبة الخلافة من أنَّ المقتدر خلع مرتين، فلم يمض على عودته إلى الخلافة للمرة الثانية سنة واحدة حتَّى خرج عليه مؤنس، وانتهى الأمر بقتله، وتركت جثَّته مكشوفةً أيّاماً إلى أنَّ مرَّ به رجلٌ من الفلاحين، فستره بالحشيش، ثم دفن بالموضوع الذي قتل فيه سنة[2] ٣٢٠هـ، وعفِّي قبره، وله من العمر يوم قتل ٣٨ عاماً[3].

ولما رأى عبد الرحمن الناصر بالأندلس انحطاطَ شأن الخلافة العباسيَّة إلى هذا الحدِّ سمى نفسه أمير المؤمنين[4].

ولي الخلافة بعد المقتدر أخوه القاهر بالله (٣٢٠-٣٢٢)، وانقضت مدته في أسوأ الأحوال في البحث عن مصادرة أموال المقتدر وحرمه وأمه وحاشيته، ويعلق الخضري على ذلك بقوله: «ولم نسمع في التاريخ ما يقارب فعل القاهر نذالة وجبناً وخسَّةً وشراهة نفس»[5].

وفي عهده انتشرت الفتن الداخلية، وشغب عليه الجند بعد سنة من استخلافه، ولمَّا أحس أنَّ قائده مؤنس ووزيره ابن مقلة وكبار رجال الدولة يريدون خلعه وتولية أحد أولاد المكتفي استطاع أنَّ يتخلص منهم[6] إذ كان يمتاز بالقسوة مخوف السلطة

---

(١) يقول البيروني في الآثار الباقية، ص ١٣٢ : «وبنو العبَّاس لمَّا لقبوا أعوانهم بالألقاب الكاذبة، وسوَّوا فيها بين الموالي والمعادي، ونسبوهم إلى الدولة بأسرهم ضاعت دولتهم».

(٢) الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ٧/ ٩٠، تاريخ الإسلام السياسي، حسن إبراهيم حسن، ٣/ ٥٧.

(٣) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ٤٥٣، الفخري، ٢٦٥، الخضري، ٣٤١.

(٤) الخضري ـ م. ن، ٣٩٦.

(٥) الخضري ـ م. ن، ٤٠١.

(٦) السيوطي: ٤٥٦.

حتّى لقد زيد في ألقابه المنتقم بالله من أعداء الله كما يقول السيوطي،[1] وقال عنه الصّوليُّ: كان أهوج سفّاكاً للدماء قبيح السيرة كثير التلوّن والاستحالة مدمنَ الخمر،[2] ومع هذا فقد استمرّ ابن مقلة في الشغب عليه حتّى نجح في خلعه بعد أنْ امتنع عن الخلع، فسملت عيناه حتّى سالتا على خديه،[3] وهو أول خليفة سملت عيناه، وبقي حياً إلى سنة ٣٣٩ هـ، وله من العمر ثلاث وخمسون عاماً[4].

ازدادت الخلافة ضعفاً في عهد الراضي بالله [٣٢٢-٣٢٩]، واستقل كثير من الأمراء بولاياتهم؛ ففي سنة ٣٢٢هـ عظم أمر مرداويج بن زيار الديلمي، فاستولى على قزوين وفتح الرّيَّ وأصفهان، واستولى على طبرستان وجرجان وهمدان، وبلغت جيوشه نواحي حلوان، وعمل على الاستيلاء على بغداد نفسها، فأقرَّه الخليفة على ما بيده مقابل جزية سنوية[5].

وكان مرداويج يطمح إلى قلب دولة العرب وردِّها إلى الفرس لولا أنَّ غلمانه اتَّفقوا عليه وقتلوه[6]. فخلعه أخوه وشمكير، وانتزع منه ركن الدولة البويهي الرّي سنة ٣٣٠هـ. وفي عهد الراضي ظهرت الدولة الأخشيدية بمصر.

لعلَّ أهمَّ عيوب الدولة في عهد الراضي هو أنه استعان ببعض وزراء ضعاف في إدارة شؤون الدولة، وكان هؤلاء يبذلون للخليفة مالاً كثيراً ليرفعهم إلى مرتبة الوزارة، فقد دفع أبو علي بن مقلة خمسمئة ألف دينار لتقلُّده الوزارة للمرة الثالثة في عهد الراضي نفسه غير أنه لم يتمتع طويلاً بالوزارة وانتهت بعزله، واستوزر الراضي عبد الرحمن بن عيسى، وعجز عن مقاومة الفساد الذي وصلتْ إليه الدولة، وانتهى الأمر بمصادرة أمواله وخلعه، وبلغ من فشل خلفه في هذا المنصب إلى أنْ اختفى حتّى لا يلحق به أذى الأهلين[7].

---

(١) م. ن، ٤٥٨.

(٢) عن تاريخ الإسلام السياسي، ٣/ ٥٨.

(٣) السيوطي: ٤٥٨.

(٤) السيوطي: ٤٦٠، تاريخ الإسلام السياسي؛ ٣/ ٥٩.

(٥) الكامل في التاريخ ٨/ ٣٦٥، تاريخ الإسلام السياسي؛ ٣/ ٦٣.

(٦) الفخري ٢٥، تاريخ الإسلام السياسي ٣/ ٦٣.

(٧) تاريخ الإسلام السياسي ٣/ ٦٣.

وفي محاولة من الراضي لتثبيت سلطة الدولة عمل على استمالة ابن رائق، وكان يلي واسط والبصرة، وسلّمه مقاليد الأمور ولقبه أمير الأمراء[1].

صارت الدولة كلها بيد أمير الأمراء، ولم يبق للوزير سوى الاسم من غير حكم ولا تدبير،[2] وافتقد الخليفة نفوذه الحقيقيّ ولم يعد له من السلطات شيءٌ.

صار منصب أمير الأمراء موضع صراع بين القواد، وصار الوصول إليه أمل كبار رجال الدولة، ومن أجله يقتتلون، فقد ضعف أمر ابن رائق، ودخل بجكم بغداد سنة ٣٢٦هـ[3] وآلت إليه إمرة الأمراء، وعاشت بغداد حالاً سيئة، فقد ثار العامة، وعاثوا في الأرض فساداً، وانقضّوا على الحمامات العامة وأخذوا ثياب من فيها، وكثرت المصادرات، وتفاقم شرُّ اللصوص، وانتشرت الفوضى والمنازعات وساءت حالة العراق، وانتهى هذا الجوّ إلى قتل بجكم سنة ٣٢٩هـ[4].

قوي أمر البريدي، فترك البصرة إلى واسط ثم دخل بغداد سنة ٣٢٩هـ، واستدعى الخليفة ابن رائق سنة ٣٢٩، وقلّده إمرة أمراء[5].

عادت الفوضى إلى بغداد، ونهبت قوافل التجار، وشردت البيوت، وتصارع الجند فيما بينهم، وارتفعت الأسعار، وعاد البريديون إلى بغداد مرة أخرى، وهزموا تحالفاً للخليفة وابن رائق والقرامطة، وتدخل الحمدانيون لنصرة الخليفة الذي لجأ إليهم فاراً من بغداد، وبرفقته ابن رائق، وقد أقدم ناصر الدَّولة الحمدانيّ على اغتيال ابن رائق حيث كان يطمح إلى إمرة الأمراء،[6] ويصوّر الصوليّ حالة الضعف الذي وصلت إليه الخلافة في عهد تولية ابن رائق وبجكم وتبرُّم الخليفة الذي لم يعد قادراً على فعل شيء بنصٍّ مطول في كتابه عن الراضي والمتقي[7].

---

(١) السيوطي ٤٦٢، تاريخ الإسلام السياسي ٣/ ٦٥.

(٢) تجارب الأمم، مسكويه: ١/ ١٨٨.

(٣) تاريخ الإسلام السياسي ٣/ ٦٧.

(٤) م. ن، ٣٦٨.

(٥) السيوطي ٤٦٥، مسكويه ٢/ ٢٣.

(٦) السيوطي ٤٦٦.

(٧) أخبار الراضي والمتقي للصولي: ٤١ و٤٢.

يصف ابن الأثير حال الدولة العباسيَّة في عهد الراضي بقوله[1]: «لم يبق للخلافة غير بغداد وأعمالها والحكم في جميعها لابن رائق، ليس للخليفة حكم، وأما باقي الأطراف فكانت البصرة بيد ابن رائق وخوزستان في يد البريدي وفارس في يد عماد الدولة بن بويه وكرمان في يد أبي علي محمد بن الياس والري وأصفهان والجبل في يد ركن الدولة الحسن بن بويه ووشمكير أخي مرداويج يتنازعان عليها، والموصل وديار بكر ومضر وربيعة في يدي بني حمدان ومصر والشام في يد محمد بن طغج، والمغرب وإفريقية في يد الفاطميين، والأندلس في يد عبدالرحمن بن محمد الملقب بالنّاصر الأموي، وخراسان[2] وما وراء النهر[3] في يدي نصر بن أحمد الساماني وطبرستان وجرجان في يد الديلم والبحرين واليمامة في يدي أبي طاهر القرمطي».

بويع بالخلافة بعد الراضي إبراهيم بن المقتدر سنة ٣٢٩هـ، ولقب المتقي بالله[4].

انتهت مدة المتقي في نزاع وحروب بين القادة للظفر بسلطة أمير الأمراء، ولقد كان لتدخل الحمدانين إلى جانب الخليفة أثرها في تثبيت هيبة الدولة، ودخل الحسن بن حمدان بغداد ومعه الخليفة الذي قلّده إمرة الأمراء في مستهل شعبان سنة ٣٣٠هـ.[5] وخلع عليه وطوقه ولقبه ناصر الدولة وخلع على أخيه علي وطوّقه، ولقبه سيف الدولة.

وعاشت الخلافة ومعها الدولة في ظل تولي الحمدانيين لإمرة الأمراء حلقة في سلسلة التطاحن والمشاكل الاجتماعية الاقتصادية.

---

(١) الكامل ٨/ ١١٢ ـ ١١٣، وانظر الفخري ٢٠٦ وظهر الإسلام ١/ ٩١.

(٢) خراسان تنقسم إلى أربعة أرباع: ربع عاصمتهُ نيسابور وربع عاصمتهُ مرو وربع عاصمة هراة وربع عاصمتهُ بلخ، ومن أشهر مدن خراسان: نيسابور وبست وسجستان وهراة ومرو وسرخس وفسا وطوس وأبيورد.

(٣) ما وراء النهر أي ما وراء نهر جيحون، وهو اليوم يسمى نهر أموردريا، ينبع من الهند ويجتاز الجنوب السوفييتي ليصب في بحر آرال، وهو خمسة أقسام: الصغد وله عاصمتان: بخارى وسمرقند وفيها فاراب وتبريز وخوارزم ومنها زمخشر وصغانيان وفرغانة والشاش (طشقند حالياً).

(٤) السيوطي ٤٦٥.

(٥) السيوطي ٤٦٦، الدولة العباسيَّة ٣٥٢ وما بعدها وتاريخ الإسلام السياسي، ٣/ ٧٤.

ويتابع الصراع مسيرته في هذه الدولة المضطربة فيقوم توزون التركي رئيس الشرطة بإخراج الحمدانيين من بغداد سنة ٣٣١هـ، ويطارد جيوشهم إلى الموصل، ويقلده الخليفة مضطراً إمرة الأمراء،[١] ولم يكن عند توزون شيء من السياسة، واستوحش منه الخليفة، ولجأ إلى حماته من بني حمدان، وبعد حروب بين الحمدانيين وتوزون يظهر للخليفة الطاعة، ويدعوه للعودة إلى بغداد، وأثناء عودته يقبض عليه سنة ٣٣٣ ويسمل عينيه[٢] ويخلعه، ويدخل بغداد مخلوعاً مسمول العينين، ويولي بدلاً منه المستكفي،[٣] ثم مات توزون سنة ٣٣٤هـ، وتولى إمرة الأمراء تركي آخر هو ابن شيرزاد صاحب الأمر والنهي في عهد توزون، ولم تضع وفاة توزون حداً لتفاقم سلطة الأتراك،[٤] ولم يخفف من شر هؤلاء إلاَّ دخول بني بويه بغداد.

ومن يستقصِ عهد الراضي والمتقي والمستكفي، ذلك العهد الذي انتهى بدخول بني بويه بغداد واستئثارهم التام بالأمر دون الخليفة وأمير الأمراء، فإنه يجده عبارة عن سلسلة من منازعات لا تكادُ تنقطع بين رجالات الدولة العباسية، وكان منصب أمير الأمراء أحد الحلول التي جاء به الراضي، فزاد الأوضاع سوءاً على سوء.

حاول ناصر الدولة أنَّ يوطِّد أمر الدولة، فبدأ عهده بإصلاح السكة، وحال دون عبث العيارين والصيارف بعيارها، وأجرى تبديلات إدارية في مناصب الدولة، ورغم ما عرف عن الحمدانيين من جرأة وحزم وحسن تدبير وتشجيع للأدباء والشعراء بعطاءاتهم فقد أخفقوا في سياستهم في بغداد إخفاقاً تاماً، وساءت أحوال بغداد وكثرت المتلصصة فيها، وخرج النَّاس من بغداد هاربين، وغلت الأسعار في جمادى الآخرة غلاء عظيماً، ومات النَّاس جوعاً، ووقع فيها الوباء، فكانوا يبقون على الطريق أياماً لا يدفنون حتَّى أكلت الكلاب بعضهم.

أراد الحمدانيون أنَّ يعززوا علاقتهم بالخلافة؛ فتزوَّج أبو المنصور بن المتقي من ابنة

---

(١) السيوطي ٤٦٦ وتاريخ الإسلامي السياسي، ٣/ ٧٤.

(٢) يقول السيوطي: لما بلغ القاهر أنَّ المتقي قد سمل قال: صرنا اثنين نحتاج إلى ثالث؛ يعرض بالمستكفي، فكان ذلك وسمل المستكفي بعدئذ. وانظر تاريخ الإسلام السياسي، ٣/ ٨٥.

(٣) السيوطي ٤٦٧.

(٤) كان المقتدر قد أكثر من الخدم الأتراك حتَّى بلغ عددهم أحد عشر ألفاً.

ناصر الدولة بن حمدان[1] إلا أنَّ ناصر الدولة ملَّ بغداد وما فيها من دسائس واضطرابات، فأخلاها سائراً إلى الموصل، ومهَّد بذلك السبيل إلى دخول توزون بغداد في رمضان سنة ٣٣١هـ كما أسلفنا، ويرى المؤرخون في فشل الحمدانيين فشلاً للعرب الذي لم يعد العصر عصرهم ولا الزمان زمانهم وصاروا في بغداد قلَّةً مسلوبي الإرادة، ونزح عنها من نزح من العنصر العربي الذي ساءه تواجد الأتراك القوي وسيطرته على الدولة[2].

وأخذ الخليفة المتقي يتخبط في خضم الصراعات التي تشهدها بغداد بين توزون والبريديين تارة وبين توزون والحمدانيين تارة أخرى، وأخذ يميل إلى حماة يساعدونه على تحقيق الاستقرار فلجأ إلى الحمدانيين، وفي سنة ٣٣٢هـ علم الإخشيد بما آل إليه أمر الخليفة المتقي من ضعف وما كان من خروجه من بغداد ووقوعه في يد الحمدانيين، ورآها فرصة لمدِّ يدِ العون له طمعاً في نقل الخليفة والخلافة إلى مصر، فراسله، والتقيا في الرقة حيث حضر الإخشيد من مصر، وعرض على الخليفة أنْ يذهب معه إلى مصر فرفض[3]، كما أنه أبى البقاء في الرقة، وقرر العودة إلى بغداد فسعى إلى حتفه بنفسه ودخلها مسمول العينين[4]، بعد أنْ غدر به توزون كما سلف وذلك في صفر سنة ٣٣٣هـ، وبقي مسجوناً بعد أنَّ سملت عيناه إلى أنَّ مات في شعبان سنة ٣٥٧هـ.

كانت الدولة في الوقت الذي خلع فيه المتقي مضطربة، والسلطة كلها في يد توزون أمير الأمراء الذي بقي في إمرة الأمراء سنتين وأربعة أشهر خلع خلالها المتقي وولَّى المستكفي الذي بويع بالخلافة وله من العمر إحدى وأربعون سنة وقد ارتقى الخلافة بعد أنْ وصل إليها من خلال التآمر مع توزون على أخيه، وكان ألعوبة بين امرأة جاشعة رمته بدسائسها وبين الترك الذي أصبحوا سادة بغداد حتَّى جاء بنو بويه وخلع وسملت عيناه[5].

---

(١) شذارت الذهب، ابن رجب الحنبلي ٢/ ٣٢٨، تاريخ الإسلام السياسي، ٣/ ٧٩ وقد كثرت المصاهرات السياسية في القرن الرابع.

(٢) تاريخ الإسلام السياسي ٣/ ٧٩.

(٣) السيوطي ٤٦٧ تاريخ الإسلام السياسي، ٣/ ٨١.

(٤) السيوطي ٤٦٧، تاريخ الإسلام السياسي ٣/ ٨٥.

(٥) الحضارة الإسلامية؛ متز؛ ١/ ٤٠.

وخلف توزون أبو جعفر ابن شيرزاد، وذكر ابن الأثير أنَّ ابن شيرزاد عزم بعد وفاة توزون على أنْ ينقل إمرة الأمراء إلى ناصر الدولة بن حمدان إلاَّ أنَّ الجند أبوا عليه ذلك، وحلفوا له يمين الطاعة وأقرهم الخليفة المستكفي على ذلك[1].

لم يكن ابن شيرزاد أقل عنتاً من سابقيه، فقد زاد في أرزاق الجند من الأتراك والديلم زيادة كبيرة قابلها مصادرة الأموال لاسترضائهم، وفرض الأموال الكثيرة على الكتّاب والعمال والتجار وسائر النَّاس على اختلاف طبقاتهم، وزاد الضرائب زيادة حملت التجار على الهرب من بغداد، وضاعت هيبة الحكومة وعجزت الشرطة عن الضرب على أيدي اللصوص والمفسدين[2]، ولا عجب أنْ سمَّى المتنبي وهو ابن هذا القرن هذه الحقبة من الزمن دولة الخدم، فأكثر هؤلاء كانوا خدّاماً واستحالوا قواداً ثم صاروا ملوكاً، فأصدق وصف للملكة العربية في هذا القرن قوله:

بكـــلّ أرض وطئتُهـــا أمـــمٌ تُرعـــى بعبـــد كأنَّهـــا غنـــمُ

وسواء أدخل البويهيون بغداد تلبية لطلب المساعدة الذي أطلقه أهلها أم لرغبة الخليفة في الحد من سلطة الأتراك أم لرغبتهم في الحكم واستغلال الحال السائدة فيها فقد وجدوا الطريق ممهَّدة لهم، ودخل أحمد بن بويه بغداد سنة ٣٣٤هـ، فاستقبله الخليفة وخلع عليه ولقَّبه معز الدولة وولاَّه إمرة الأمراء،[3] كما لقب أخاه عليًّا عماد الدولة وأخاه الحسن ركن الدولة، وكتب ألقابهم وكناهم على السكة، وفي اليوم الذي دخل فيه معز الدولة بغداد سقط السلطان الحقيقي من أيدي الخلفاء العباسيين تماماً، وصار الخليفة رئيساً دينياً لا أمر له ولا نهي ولا وزير، ولم يمكث المستكفي بمنصب الخليفة بعد استيلاء معز الدولة سوى أربعينَ يوماً، إذ اتهمه بمراسلة بني حمدان والتدبير ضده فقبض عليه وخلعه في جمادى الآخرة سنة ٣٣٤هـ، وسملت عيناه وبقي محبوساً إلى أن مات[4].

إلى هذا الحد من الهوان وصلت الخلافة العباسيَّة، وزاد الأمر سوءاً ما كان

---

(١) تاريخ الإسلام السياسي؛ ٣/ ٨٧

(٢) مسكويه ٢/ ٨٣، تاريخ الإسلام السياسي؛ ٣/ ٨٨.

(٣) ابن الجوزي ٦/ ٣٣٨، تاريخ الإسلام السياسي، ٣/ ١٠١.

(٤) الكامل ٨/ ١٦٣، مروج الذهب، المسعودي؛ ٢/ ٥١، تاريخ الإسلام السياسي، ٣/ ١٠٢ وما بعد.

بين الأسرة العباسيّة نفسها من التباغض والتحاسد، فقد أحضر الفضل بن المقتدر في نفس السنة وبويع بالخلافة ولقب بالمطيع ثم قدموا عمه المستكفي فسلّم عليه بالخلافة، وأشهد على نفسه بالخلع ثم سجن إلى أنّ مات سنة ٣٣٨هـ في خلافة المطيع وله ستٌّ وأربعون سنة وشهران[١].

ظهر البويهيون على مسرح التاريخ في أوائل القرن الرابع الهجري، ومهما يكن من مسألة نسبهم وما جرى من تضارب الآراء فيه، وأنّهم من سلالات الملوك أو أنهم اصطنعوا لأنفسهم هذا النسب بعد أنْ بلغوا ما بلغوا من السطوة والجاه، فقد كان أبو شجاع بويه بن فناخسرو مؤسس هذه الأسرة العظيمة صياد سمك،[٢] وكان معز الدولة بعد تملكه البلاد يعترف بنعمة الله تعالى ويقول: كنت أحتطب الحطب على رأسي[٣].

دخل بنو بويه في زي الأجناد، وسرعان ما ارتقى علي بن بويه وأخوه الحسن إلى رتبة الأمراء في جيش ماكان بن كالي، ولما دخل هذا في صراع مع مرداويج بن زيار، وبدا أنّ الفوز لمرداويج انحاز أولاد بويه إلى مرداويج الذي ولّى علياً بلاد الكرج[٤]، إلا أنّ مرداويج خشي خطرهم فأرسل إلى أخيه وشمكير في الرّي يأمُره بأن يصرف أولاد بويه إذا ما وصلوا إليه، فصرفهم إلاّ علياً لما رأى منه من الكرم وحسن التدبير وساعده على الخروج سرّاً أبو عبد الله الحسين بن محمد الملقب بالعميد والد أبي الفضل بن العميد وزير ركن الدولة الشهير[٥] وممدوح المتنبي، ومضى إلى بلاد الكرج، فآلَ إليه حكمُها، ثم دخل شيراز سنة ٣٢٢هـ، ولما قتل مرداويج سنة ٣٢٣هـ، أصبحت الطريق ممهدة لطموحه، فدانت له بلاد فارس بالطاعة، وطلب من الخليفة الراضي أنّ يعترف بسلطانه على فارس، فلبى طلبه وفق شروط احتال عليٌّ على عدم تنفيذها[٦].

---

(١) السيوطي ٤٧٠، تاريخ الإسلام السياسي؛ ٣/ ٨٩ وما بعدها.

(٢) السيوطي ٤٥٧.

(٣) تاريخ الإسلام السياسي ٣/ ٩٤.

(٤) جورجيا حالياً.

(٥) تاريخ الإسلام السياسي ٣/ ٩٩.

(٦) م.ن؛ ٣/ ١٠٠.

تألق البويهيون بفضل علي بن بويه عماد الدولة الذي يقول عنه ابن خلكان: «وكان عماد الدولة سبب سعادتهم التامة وانتشار صيتهم واستولوا على البلاد وملكوا العراق والأهواز وساسوا الرعية أحسن سياسة[1]. ثم فرَّ الحسن بن بويه الذي كان رهينة عند مرداويج من السجن بعد مقتله، واستولى على أصبهان والرَّي وهمذان وبقية العراق العجمي واتخذ أبا الفضل بن العميد وزيراً له[2].

واستولى أحمد بن بويه على الأهواز، وبدت الطريق ممهدة لدخول بغداد. وفي عام ٣٣٤هـ دخل أحمد البويهي بغداد واستقبله الخليفة، ولقبه معز الدولة وأخاه علياً عماد الدولة وأخاه الحسن ركن الدولة.

ويبدو أنَّ سياسة البويهيين في العراق أدت إلى الكثير من الفتن، وثار الجند كلٌّ في وجه الآخر، وانتشرت الفوضى، وعمَّ الاضطراب، وساد الفزع قلوب الأهلين[3]. ذلك أنَّ معزَّ الدَّولة لم يجعل همَّه الإصلاح والتعمير، فقد كان مشغولاً بإقرار نفوذه في البلاد التَّابعة للدَّولة العبَّاسيَّة، وخاض حرباً مع جنده الدَّيلم حيناً، كما عمل على إضعاف الحمدانيين في الموصل، وأرسل جيشاً لمحاربتهم سنة ٣٣٤هـ، وخاض حرباً مع البريديين، وانتزع منهم البصرة سنة ٣٣٦هـ، وسلك مع القرامطة أسلوباً ابتغى منه استخدامهم في حروبه ضدَّ أعدائه، وإن كانت هذه السياسة لم تجد معهم أحياناً، فقد ثاروا عليه، وكادوا أنَّ يستولوا على البصرة سنة ٣٤١هـ. وجهَّز جيشاً عظيماً سانده جيش أرسله إليه ابن أخيه عضد الدولة من فارس، فاجتمعوا، وساروا إلى عمانَ، ودخلها في التاسع من ذي الحجَّة، وخطب لمعز الدَّولة فيها وقتل من أهلها مقتلة عظيمة[4].

وكان معز الدَّولة من القسوة والفظاظة بحيث أنه تولى ضرب وزيره المشهور أبي محمد المهلبي بالمقرعة، وردَّه إلى عمله[5].

لقد أبقى معزُّ الدَّولة على الخلافة العبَّاسية منطلقاً من مصلحته الشَّخصيَّة

---

(١) وفيات الأعيان ١/ ٣٦٤.

(٢) وفيات الأعيان ١/ ٣٦٤.

(٣) تاريخ الإسلام السياسي ٣/ ١٠٣.

(٤) م. ن ١٠٦.

(٥) الحضارة الإسلامية، آدم متز، ٢/ ١٨٦.

ومصلحة أسرته[1]، وتربع على عرش بغداد اثنين وعشرين عاماً [٣٣٤-٣٥٦]، وعيَّن ابنه أبا منصور بختيار أميراً للأمراء سنة ٣٣٤هـ[2]، ومدَّ نفوذه على جميع بلاد العراق، وخطب له في عمان، وكانت علاقته بأخويه عماد الدَّولة في فارس، وركن الدَّولة في الرَّي وهمدان وأصفهان تقوم على أساس متين من المودَّة والصفاء. ولم تعد بغداد قلب العالم الإسلامي، بل أخذت تنافسها وتشاطرها العظمة في ميدان الشهرة مدن أخرى أولها شيراز بفارس التي بقيت عاصمة للبويهيين وغزنة وبخارى والقاهرة وقرطبة وحلب وجرجان وغيرها.

توفي معز الدَّولة في ربيع الآخر سنة ٣٥٦ هـ[3] وهو في الثالثة والخمسين من عمره في خلافة المطيع، وكان قد عهد بالسلطنة إلى ولده بختيار الذي لُقِّب عز الدولة، ولكن هذا فشلَ فشلاً ذريعاً في قيادة الدولة إذ انصرف إلى اللهو واللعب ومعاشرة النساء والمغنين، وضرب عرض الحائط بنصائح أبيه الذي أوصاه بالإبقاء على كاتبيه القديرين وطاعة عمه ركن الدولة وابن عمه عضد الدولة، وعمل على سلب كبار حاشيته إقطاعاتهم، فساءت الدولة وسقطت هيبتها في أواخر أيام المطيع بسبب سوء نظر بختيار وإهماله للأمور وإقباله على الشهوات واستثقاله مباشرة التدبير،[4] وقد زاد طمع الروم واستفحال أمرهم بسبب هذا الواقع، فاستردوا جميع الثغور الإسلامية الكبرى، وأغاروا على كثير من بلاد الشام والجزيرة،[5] وفي عهد بختيار استولى الفاطميون على مصر سنة ٣٥٨هـ، وقطعت الخطبة للخليفة

---

(١) تاريخ الإسلام السياسي ٣/ ١٠٢، ويرى المؤلف أنَّ معز الدّولة كان على اتصال بالفاطميين.

(٢) م. ن.

(٣) يسمى هذا العام عام الجنائز ففيه توفي سيف الدولة الحمداني ومعز الدولة البويهي ونقفور ملك الروم، ووشكمير بن زيار، ومحمد بن الياس صاحب كرمان. ابن الأثير، ٨/ ٥٨٠.

(٤) تاريخ الإسلام السياسي، ٣/ ١٠٧.

(٥) فتح نقفور جزيرة قريقطش سنة ٣٥٠، وورد حلب سنة ٣٥١هـ وسنة ٣٥٤ المصيصة ثم طرسوس، وبلغ الأمر بالناس أنَّ أكلوا الميتة، وسقطت قبرص سنة ٣٥٥هـ، وفتح عام ٣٥٧هـ حماة وحمص واللاذقية، وفي الشتاء التالي سقطت أنطاكية. واجتاح الروم سنة ٣٦١ الرُّها ونصيبين وخضع لهم أمير الموصل بالجزية، ودخلوا ديار بكر، وفي سنة ٣٦٤هـ، فتحوا بعلبك وبيروت. آدم متز، الحضارة الإسلامية، ٢/ ١٨٦.

للعباسي، وذكر اسم الخليفة الفاطمي محله.

وعزل بختيار الخليفة المطيع سنة ٣٦٣هـ بعد أنْ ولي الخلافة ٢٩ سنة وأشهراً، وعقد الأمر لابنه الطائع [٣٦٣-٣٨١] وازداد الأمر سوءاً، ولم ير بختيار بدأ من الاستنجاد بعمه ركن الدَّولة في الري وهمذان وأصفهان، وابن عمه عضد الدولة في فارس كما كتب إلى أبي تغلب بن حمدان يطلب معونته.[١] وكان لتدخل ركن الدولة وابنه الأثر البارز في استقرار الأمور التي أرضت الخليفة، فكافأ عضد الدولة على ذلك بأن عقد له على ابنته، وهمَّ عضد الدولة بالاستيلاء على بغداد، ولكن والده منعه من ذلك، وقد تزوج الطائع من ابنة عز الدولة بختيار. وبعد موت ركن الدولة قصد عضد الدولة بغداد وحارب بختيار في واسط، وانتصر عليه، وتوالت هزائم بختيار، حتَّى أسر وسيقَ إلى بغداد، فقتله عضد الدولة، وقتل معه وزيره ابن بقية، وصلبه ويبدو أنه كان ذا شأن من المرثيَّةِ العظيمة التي تركها لنا أحد أصحابه فيه.[٢]

صفا الجو لعضد الدولة في العراق سنة ٣٦٧هـ، وخلع عليه الخليفة الطائع، وفي سنة ٣٦٨ استولى على الموصل وديار ربيعة وميافارقين ثم آمد وديار بكر وديار مضر، وهرب أبو تغلب الحمداني إلى الخليفة العزيز بالله الفاطمي، وكان يُخطب لعضد الدَّولة على المنابر بشاهنشاه أعظم ملك الملوك، ولم يبلغ أحد من أمراء بني بويه ما بلغه عضد الدَّولة من سعة الملك وبسطة السلطان حتَّى دان له سائر أمراء بني بويه وكثير من أمراء المسلمين، ودانت له البلاد والعباد، ودخل في طاعته كلُّ صعب القياد كما يقول ابن خلّكان،[٣] وامتد سلطانه على بغداد والعراق وكرمان وفارس وعمان وخوزستان والموصل وحران وديار بكر ومنبج،[٤] وبلغ عزُّ البويهيّين أوجه في عصره، ولم يكن أعظم أمرائهم فحسب، بل كان ألمع أمراء عصره على الإطلاق، وأنشأ مملكة قاربت في اتساعها ما كان لهارون الرشيد، وتزوج ابنة الخليفة الطائع، وكان يطمح في أنَّ تؤول الخلافة إلى أحد ذريَّته[٥].

---

(١) حسن ابراهيم حسن، ٣/ ١٠٨.

(٢) م.ن، ١١٠.

(٣) وفيات الأعيان، ٤/ ٥١.

(٤) تاريخ الإسلام السياسي، ٣/ ١١١.

(٥) تجارب الأمم، ٦/ ٤١٤، ظهر الإسلام أحمد أمين، ١/ ٥٣.

ومع أنّ عضد الدّولة أقام بشيراز، فقد سعى إلى تجميل بغداد وأصلح الأقنية التي كانت قد سدّت، وابتنى في بغداد وغيرها عدداً من المساجد والمستشفيات والمرافق الأخرى، وأبرزها البيمارستان العضدي الذي بناه في بغداد سنة ٣٦٨هـ والذي قال فيه ابن خلّكان: ليس في الدّنيا بمثل ترتيبه[١]، وابتنى مدينة فناخسرو، وهو اسمه على مقربة من شيراز[٢]، وأحدث عضد الدولة لأول مرّة نظام مراقبة الأبواب بشيراز عاصمته، لا يدخل إليها ويخرج منها إلاّ بجواز[٣]. وكان عضد الدّولة ملكاً كامل العقل شامل الفضل حسن السّياسة كثير الإجابة قليل السّقطة شديد الهيبة بعيد الهمة ثاقب الرّأي صائب التدبير محباً للفضائل مجتنباً للرذائل باذلاً في مواطن العطاء حتّى كأنّ لا سخاء بعده مانعاً في أماكن الحزم حتّى كأن لا جود عنده[٤]، يسعف ذلك كلّه حظٌّ وتوفيق لا مثيل لهما كأنّ الأمور تجري على إرادته.

وكان قصره محطّ كبار رجال العلم والأدب، فقصده العلماء من كل بلد، وصنّفوا له الكتب منها كتابا الإيضاح والتكملة في النّحو اللذان صنّفهما له شيخه أبو علي الفارسي، وكتاب التّاجي في أخبار بني بويه الذي صنفه له الصابي، ومدحه المتنبي بغرر القصائد، وكان هو نفسه شاعراً[٥].

وقد امتلأت صفحات التاريخ بإسباغ صفات الحمد الكثيرة على عضد الدّولة إلاّ أنّ هذا لم يمنع من أنّ يقال فيه: «على الرغم ممّا اشتهر به من حسن السياسية رمي بالقسوة وسفك الدّماء والغدر بمن أمّنه[٦]»، وقد عاقب أبا الفتح بن العميد وزير أبيه شرّ عقاب[٧]، وطرح وزيراً آخر أمام الفيلة.

توفي عضد الدولة في شوّال سنة ٣٧٢هـ، وله من العمر سبع وأربعون سنة وأحد عشر شهراً، وكانت ولايته على بغداد خمس سنين ونصف سنة استبدّ فيها

---

(١) وفيات الأعيان، ٤/ ٥٤.

(٢) الحضارة الإسلامية، آدم متز ٢/ ٢٧٤.

(٣) م.ن، ٢/ ٢٨١.

(٤) تاريخ الإسلام السياسي، ٣/ ١١١.

(٥) وفيات الأعيان، ٤/ ٥٤.

(٦) تاريخ الإسلام السياسي ٣/ ١١٤.

(٧) الحضارة الإسلامية، ٢/ ١٩٧.

بالسلطة، وأمنَ شرَّ أعدائه في الدّاخل والخارج، ووطدَ سلطانه ونشر العدل وشجع العلماء وعني بالعمارة.

ولما مات عضد الدولة خلفه ابنه أبو كاليجار [٣٧٢-٣٧٦] الذي بايعه الأمراء ولقبوه صمصام الدولة[١]، ولكنه اختصم مع أخيه الأكبر شرف الدولة فاستولى هذا على الحكم، وأرسل صمصام الدولة إلى فارس، واعتقل في إحدى قلاعها سنة ٣٧٦هـ، بعد أنْ حكم العراق ثلاث سنين وأحد عشر شهراً[٢].

استقرَّت الإمارة لشرف الدولة بالعراق [٣٧٦-٣٧٩]، ثم قدم بغداد، وتلقاه الطائع، ولقبه شاهنشاه، وقد عمل شرف الدولة على تحقيق العدل بين الناس، ورفع أمر المصادرات، وقطع أسبابها، وذم طرق السعايات، وانتظمت الأمور على يديه، ووجد الأسعار متزايدة والأقوات متعذرة، فرتب نقل الغلات من بلاد فارس في البحر، وجدَّ في حملها من كل بلد[٣].

دبت المنافسة بين شرف الدولة وعمِّه فخر الدولة، وحدث القتال بينهما، ولكن شرف الدولة مات سنة ٣٧٩هـ بعد أنْ حكم بغداد سنتين وثمانية أشهر، ولما يتجاوز الثامنة والعشرين من عمره، وكان قد عهد قبل وفاته إلى أخيه أبي نصر بهاء الدولة الذي قبل ذلك بعد تردد[٤]، لاضطراب حبل إمارة بني بويه بالعراق.

تسلم بهاء الدولة الإمارة [٣٧٩-٤٠٣]، وخلع عليه الطائع، ولقبه بهاء الدولة وضياء الملَّة، وتمكن بما أوتيه من الدهاء من القبض على ابن أخيه شرف الدولة، وقتله ليصفو له الجو بالعراق، إلا أنَّ أبا الحسن فخر الدولة عمه صاحب الري وهمدان وأصفهان طمع في الاستيلاء على بلاد العراق بعد موت شرف الدولة، وشجعه على تحقيق هذه السياسة وزيره الصاحب بن عباد الذي كان يطمع بالجلوس على دست الوزارة في بغداد، ووصل الأمر إلى الصدام الذي انتهى بالنصر لبهاء الدولة.

---

(١) تاريخ الإسلام السياسي، ٣/ ١٥.

(٢) م.ن، ٣/ ١١٥.

(٣) م.ن ٣/ ١١٧.

(٤) م.ن ٣/ ١١٨.

فرّ صمصام الدولة من معتقله، واصطدم مع أخيه في عدة مواقع كانت تفضي إلى صلح ينقض دائماً، وبقي الصراع بين الأخوين حتّى قتل صمصام الدولة سنة ٣٨٨هـ[١] في صدام مع أبناء عمّه. قلّت الأموال عند بهاء الدولة، فشغب عليه الجند، فاطمعَه وزيره بأموال الخليفة وحسّن له القبض عليه فقام بخلعه سنة ٣٨١هـ بعد أنْ بقي في الخلافة سبع عشرة سنة وثمانية أشهر وخمسة أيام، وظلّ مكرماً إلى أنّ مات سنة ٣٩٣هـ بعد اثني عشرة سنة من خلعه.

بويع بالخلافة القادر بالله أحمد بن اسحاق المقتدر سنة ٣٨١هـ، وبقي في الخلافة أكثر من واحد وأربعين عاماً [٣٨١-٤٢٢]، وعلى الرغم مما وصف به هذا الخليفة من ضعف وأنّ حال الدولة كان يزداد إدباراً، فقد كان يتمتع بصفات حسنة حتّى لقب براهب بني العبّاس[٢].

حاول بهاء الدولة التخلص من أبناء بختيار وكانوا قد قتلوا صمصام الدولة واستولوا على فارس، وعوّلوا على محاربته واستمالة الديلم.

وكان بهاء الدولة ظلوماً غشوماً سفّاكاً للدماء حتّى كان خواصُّه يهربون من قربه، وجمع من الأموال ما لم يجمعه أحد من بني بويه، ولم يكن في ملوك بني بويه أظلم منه كما يقول ابن تغري بردي[٣]. وقد وفق بهاء الدولة بوزير فطن محب للأدب اسمه سابور بن أردشير الذي ابتنى سنة ٣٨٢هـ[٤] مدرسة في بغداد، وجعل فيها خزانة للكتب من عشرة آلاف كتاب[٥]، وإليها كان يتردّد المعري عندما كان ببغداد.

توفّي بهاء الدولة في الخامس من شهر جمادى الآخرة سنة ٤٠٣هـ بعد أنْ حكم أربعاً وعشرين سنة وتسعة أشهر وأيام، وكان في الثانية والأربعين من عمره، ودفن بالكوفة.

واستمرّ البويهيون في حكم بغداد بعد وفاة بهاء الدولة حتّى سنة ٤٤٧هـ

---

(١) تاريخ الإسلم السياسي، ٣/ ١٢٠.

(٢) م. ن ٣/ ١٢٣.

(٣) النجوم الزاهرة، ابن تغري بردي، ٤/ ٢٣٣.

(٤) تاريخ الخلفاء، ٤٨٦.

(٥) م. ن، ٤٨٦، والكامل في التاريخ، ٩/ ٧١.

يتطاحنون على الحكم، ويقتل بعضهم بعضاً، وكان آخر ملوكهم هو أبو نصر خسرو بن فيروز بن أبي كاليجار الذي لقب بالملك الرحيم [٤٤٠-٤٤٧]، وكان للملك البويهي هذا إخوة كثيرون من بينهم أختان تزوجت إحداهما من الخليفة القائم وماتت سنة ٤٤٠هـ، وتزوجت الأخرى من طغرلبك.

اشتد النزاع بين أبي نصر وإخوته بحيث أصبحت مدن العراق وفارس مركزاً دائماً لهذا النزاع، وكان ذلك من أهم عوامل ضعف بني بويه، بحيث استطاع الخليفة القائم[٤٢٢-٤٦٧] أنَّ يتخذ من قصةِ ميل أبي الحارث البساسيري للفاطميين[١]، وهو أحد قوَّاد بني بويه ذريعة للتخلص من البويهيين، فأرسل إلى طغرلبك السلجوقي يدعوه إلى بغداد، ولم ينفع الملك الرحيم انصياعه للخليفة القائم وإبعاد البساسيري، وعندما شخص الملك الرحيم إلى بغداد وصلها مع دخول طغرلبك، وقبض على الملك الرحيم ووزيره الأعز أبي سعد في آخر رمضان سنة ٤٤٧هـ.

وهكذا وقبل أنَّ ينقضي النصف الأول من القرن الخامس الهجري انطوت صفحة العصر البويهي الذي دام القرن الرابع بكامله تقريباً والنصف الثاني من القرن الخامس، واشتهر رجاله بمناصرة الفن والثقافة، وراج فيه الجدل والمناظرات، وظهرت فيه المدارس الفكرية كإخوان الصفا، وكان مسرح الصراع الدَّامي بين البويهيين وخصومهم أحياناً وبين أفراد البيت الواحد دائماً.

- ب -

تحوّلت المملكة الإسلامية المترامية الأطراف في القرن الرابع الهجري إلى مقاطعات، يتولاَّها حكّام يتطاحنون فيما بينهم رغبة في السلطة، وقد تساوى في ذلك المغرب والمشرق، إلا أنَّ هذه الدُّول المستقلة تختلف من واحدة إلى أخرى، فالأمويُّون الذين استأثروا بالأندلس منذ قيام الدولة العباسيَّة سنة ١٣٢هـ[٢] اكتفوا بالمحافظة

---

(١) وفيات الأعيان؛ ١/ ١٩٢.

(٢) اصطلح المؤرخون على تقسيم تاريخ الدولة العباسيَّة إلى أربعة عصور، هي:
العصر العباسي الأول: أو دور النفوذ الفارسي [١٣٢ - ٢٣٢هـ] = ٧٥٠-٨٤٧م
العصر العباسي الثاني أو دور النفوذ التركي [٢٣٢ - ٣٣٤هـ] = ٨٤٧-٩٤٥م
العصر العباسي الثالث أو دور النفوذ البويهي [٣٣٤-٤٤٧هـ] = ٩٤٥-١٠٥٥م.
العصر العباسي الرابع أو دور النفوذ السلجوقي التركي [٤٤٧-٦٥٦هـ] = ١٠٥٥-١٢٥٨م.

على سيادتهم على هذه المنطقة النّائية، وبقي أفراد الأسرة الأموية يتولّون الإمارة فيها حتّى إذا بلغت الخلافةُ في بغداد ما بلغته من الضّعف أعلنوا قيام خلافة أمويّة في الأندلس يُخطبُ فيها للخلفاء الأمويين ابتداءً من سنة ٣١٧هـ.[1]

وأمّا الدّولة الفاطمية الفتيّة التي قامت في المغرب سنة ٢٩٦هـ فقد أخذت بالتوسّع نحو المشرق بعد أن ضمّت المغرب كلّه إلاّ مدينة سبتة التي بقيت موالية للأمويّين في الأندلس، واستمرّت الدّولة الفاطمية في محاولاتها التوسعيّة حتى إذا مات كافور الإخشيدي سنة ٣٥٨هـ دخل جوهر الصّقليُّ قائد جيوش المعز لدين لله الفاطمي مصرَ، وفتحها، وابتنى مدينة القاهرة، وهيّأها بكل المستلزمات العمرانية لتكون جاهزة لاستقبال الخليفة الفاطمي المعز لدين الله الفاطميّ الذي أسّس بجوار القيروان مدينة المهديّة، وجعلها عاصمته، وتلقّب بالمهدي.

وعندما توفّي عبيد الله سنة ٣٢٢هـ خلفه ابنه القائم، وفي سنة ٣٣٤هـ خلفه المنصور الذي قمع ثورة الخوارج نهائياً، ولمّا توفي سنة ٣٤١هـ اعتلى العرش الفاطميّ المعزُّ لدين الله، ودانت له بلاد المغرب كلها بالولاء ما عدا سبتة.

وبعد موت كافور الإخشيدي جهز المعزُّ جيشاً بقيادة جوهر الصقلي الذي فتح مصر سنة ٣٥٨هـ، وقطع الخطبة للعبّاسيّين نهائياً، وأسس مدينة القاهرة، وأخذ في بناء الجامع الأزهر الذي استغرق بناؤه ثلاثة أعوام، واختطّ قصر الخلافة وضم الشام إلى مصر سنة ٣٥٨هـ، وخُطب للمعز فيهما وفي الحرمين.

وظلّ جوهر مستقلاً بتدبير مصر والشام أربع سنين وعشرين يوماً إلى أن وصل المعز سنة ٣٦٢هـ، وهو يعدُّ المؤسسَ الحقيقي للدولة الفاطمية، ولم تبق بلدة

---

(١) يقسم الحكم الإسلامي في الأندلس إلى ثلاثة عصور:

١. عصر الولاة [٩١-١٣٨] حيث كانت الأندلس ولايةً عربية تابعة للخلافة الأموية بدمشق.

٢. عصر الدولة الأموية المستقلة، وينقسم إلى فترتين:

أ. عصر الإمارة [١٣٨-٣١٦هـ].

ب. عصر الخلافة [٣١٦-٤٢٢هـ].

ويكون ابن جني قد عايش عصر عبدالرحمن الناصر في فترة الخلافة [٣١٦-٣٥٠] والحكم المستنصر ابنه [٣٥٠-٣٦٦]، وهشام الثاني المؤيد بن الحكم المستنصر [٣٦٦-٣٩١]، وعاش بعده عاماً.

في الشام إلى المحيط الأطلسي إلا وأقيمت فيه دعوته وخُطب له فيها ما عدا سبتة التي بقيت تدين لأصحاب قرطبة كما ذكرنا.

توفي المعزُّ سنة ٣٦٥هـ، وخلفه ابنه نزار، وفتحت له بقية الشام وحمص وحماة وشيزر وحلب، وخُطب له بالموصل واليمن ومن أشهر وزرائه يعقوبُ بن كلّس.

توفّي نزار سنة ٣٨٦هـ، وخلفه ابنه الحاكم، وكان في الحادية عشرة من عمره و لم يكن سويَّ العقل، فكان يقوم بتصرفات شديدة التناقض، وأدى الأمر إلى أن قتل سنة ٤١١هـ، فخلفه ابنه الظاهر سنة ٤١١هـ الذي استمر حتى سنة ٤٢٧هـ حيث خلفه ابنه المستنصر.

ويقيم المعز بن باديس دولة في المغرب سنة ٤٤٣هـ، فيقطع الخطبة للمستنصر ويخطب للعباسيين، وفي سنة ٤٥٠هـ يقوم البساسيري في بغداد بقطع الخطبة للعباسيين ويخطب للمستنصر، ولكنَّ طغرلبك السلجوقيَّ قتله.

توفي المستنصر سنة ٤٨٧هـ، فعهد لابنه الأكبر نزار ولكن بدر الجمالي قائد الجيوش يعمل لتنصيب المستعلي، وحين توفي عام ٤٩٥ أقام الأفضل بن بدر ابنه الآمرَ خليفةً واستمرت الدولة الفاطمية في التفسخ حتى سقطت سنة ٥٦٧هـ.

لم يكن حال الخلافتين الأموية والفاطمية واحداً، فبينما انصرف الأمويون إلى المحافظة على عرشهم في الأندلس عمل الفاطميون على الاستيلاء على البلاد الإسلامية واصطدم مشروعهم هذا بمشاكل كثيرة.

أما بقية الدُّول التي شكلت إمارات مستقلة ذات نظام وراثي فقد بقيت على ولاء شكليٍّ للخليفة العباسي، وكانت تختلف طبيعة علاقتها مع الخلافة من واحدة إلى أخرى.

يعود السبب في نشوء الدول المستقلة عن جسم الخلافة إلى لجوء العباسيين في دور ضعفهم إلى طريقة الضمان أو الالتزام في جباية الضرائب إذ كان العامل يحمل كلَّ سنة مبلغاً مقرراً إلى بيت المال في بغداد، وهو يتولَّى جباية الضَّرائب بشتَّى الطرق التي تؤدي إلى جمع أكبر مبلغ من المال يعود عليه بالفائدة الشخصية، وهذا النظام أدى إلى نتيجة حتمية هي انفصال الولايات عن جسم الدولة من حين إلى آخر.

وقد شهد القرن الرابع قيام العديد من هذه الدويلات سنتعرَّضُ لها بإلمامة سريعة وهي:

الدولة السامنية [٢٦١-٣٨٩].

الدولة الحمدانية [٢٩٢-٣٩٣].

الدولة البويهية [٣٢٠-٤٤٧هـ].

الدولة الاخشيدية [٣٢٣-٣٥٨].

الدولة الزيارية في جرجان وطبرستان [٣١٦-٤٣٠].

الدولة الغزنوية [٣٦٦-٥٨٢].

- الدولة السامانية [٢٦١-٣٨٩]:

ينتسب السَّامانيون إلى أسرة فارسية عريقة في المجد، وقد تأسست الدولة السَّامانية فعلاً عام ٢٦١هـ عندما أصدر الخليفة المعتمد تقليده بتولية نصر بن أحمد الساماني في ولاية جميع بلاد ما وراء النهر، فاتَّخذ من مدينة بخارى عاصمة لها. وبلغت من القوة بحيث استطاع نصر أن يولِّي من يشاء من قبله على بلاد ما وراء النهر، فولَّى أخاه اسماعيل على بخارى سنة ٢٦١هـ الذي انقلب عليه، وخاضا صراعاً انتصرفيه اسماعيل، وصار زعيم السَّامانيين الأوحد.

في عهد اسماعيل ظهرت الدولة السامانية بمظهر القوة[١] فانتصر على الصّفاريين[٢]. وضم أراضيهم في خراسان وسجستان إلى ملكه سنة ٢٨٦هـ، كما استولى سنة ٢٨٧هـ على إقليم طبرستان من واليها محمد بن زيد العلوي[٣]. واتسعت رقعة دولتهم فبينما كانوا يقيمون في بخارى كان قائد جيشهم يقيم في نيسابور، وكان اسماعيل بن أحمد خيِّراً يحب أهل العلم والدين ويكرمهم.[٤] توفي اسماعيل ببخارى سنة ٢٩٥هـ، فأقر الخليفة المكتفي ابنه أبا نصر أحمد بن اسماعيل على ولاية أبيه [٢٩٥-٣٠١] وخلع عليه.[٥] وعلى يديه زالت الدولة

---

(١) تاريخ الإسلام السياسي؛ ٣/ ١٥٢. الدولة العباسية؛ ٢٩٦، ٣٠٧.

(٢) الدولة الصفارية [٢٥٤-٢٩٠هـ].

(٣) تاريخ الإسلام السياسي؛ ٣/ ١٥٣.

(٤) م. ن، ظهر الإسلام ١/ ٢٥٩ ومابعد.

(٥) تاريخ الإسلام السياسي، م. ن.

الصفارية واستولى السامانيون سنة ٢٩٥هـ على سجستان، وقد قتل نصر هذا سنة ٣٠١هـ فحُمل إلى بخارى ودفن فيها.[١]

تولى بعده ابنه السعيد نصر الثاني [٣٠١- ٣٣١]، وكان في الثامنة من عمره، وأقرّه الخليفة على بلاد أبيه، ومنه اقتطع مرداويج الزياري طبرستان سنة ٣٦١هـ. قمع نصر حالات التمرد التي واجهته، فهزم ماكان بن كالي الذي خرج على السامانيين في جرجان سنة ٣٢٨هـ، وانتزعت جيوشه الريَّ من وشمكير بن زيار، وتابع انتصاراته فاستولى على قزوين وقم وهمدان ونهاوند ودينـاور وبلغت حدود حلوان[٢]. كان السعيد نصر بن أحمد حليماً كريماً عاقلاً.[٣] وقد مات سنة ٣٣١هـ، وله من العمر ثمان وثلاثون سنة بعد أن حكم ثلاثين سنة وشهر وثلاثة أيام، وقد اتهمَ باعتناقه المذهب الاسماعيلي. ويذكر المقريزي أنه راسل عبيد الله المهدي يعترف له بسلطاته الروحية.[٤]

تولى ابنه نوح [٣٣١-٣٤٣] السلطان بعده، وهو أوَّلُ من لُقّب بالسلطان في هذا العصر وحكم بلاد خراسان وما وراء النهر، وكان فيه شدة وعنف حتى أنه سمل عيون أخويه عندما خرجا عليه. وفي أيّامه بدأ الصّراعُ بين السامانيين وبني بويه، وعمل على استرداد الرّيّ من ركن الدَّولة بن بويه، وأفضى النزاع بينهما إلى هزيمة نوح، ثم عاود الكرَّة واستولى على الري في رمضان سنة ٣٣٣هـ، إلا أن بلاد نوح تعرضت لخطر جسيم بسبب خروج قائده أبي علي بن محتاج عليه، وكاتب الجندُ ابراهيم بن أحمد بن اسماعيل عم نوح، وكان قد انضم إلى ناصر الدولة بن حمدان، وقامت الحرب بينهما، فاستولى ابراهيم على نيسابور ومرو وبخارى سنة ٣٣٥هـ، ثم عاد أبو علي وتغلّب على ابراهيم مرة أخرى. واستطاعَ نصر استرداد الري وبلاد الجبل من ركن الدولة سنة ٣٣٩هـ.

واستطاع نوح بمساعدة وشمكير بن زيار أن يرغم ركن الدولة بن بويه على دفع جزية سنوية له مقدارها مائتا ألف دينار.

---

(١) م.ن.

(٢) م.ن، ٣/ ١٥٥.

(٣) م.ن.

(٤) م.ن، ١٥٤ و١٥٧.

توفي نوح سنة ٣٤٣هـ، وولي العرش ابنه عبد الملك [٣٤٣-٣٥٠]، كان ضعيفاً، ثم استلم العرش منه أخوه منصور [٣٥٠-٣٦٦]، وأرسل له الخليفة المطيع بالخلعة والتقليد، وفي عهده بدأ الضعف يدبُّ في أوصال الدولة السامانية وتمرَّد النَّاس على بعض ولاته، وانشقَّ عنه بعض ولاته، وقامت الحروب بينه وبين ركن الدولة في جهات الري سنة ٣٥٦هـ، وبقي الصراع مستمراً حتى تمَّ الصلح بينهما سنة ٣٦١هـ، وتزوج نوح بابنة عضد الدولة، وكتب بينهما كتاب الصلح.[١] كان البويهيون منذ ظهورهم في حالة صراع مع السامانيين، وقد اقتطعوا كثيراً من أراضيهم في إيران، واستولوا على كرمان إلا أن خراسان وما وراء النهر ظلَّت في أيدي السامانيين، وظل سلطانهم فيها قوياً حتى عهد منصور، وكانوا يمتازون بنشر العدل والأمن في ربوع بلادهم، حتى أن ابن حوقل أفاض في مدحهم.[٢]

تولى بعد وفاة منصور سنة ٣٦٦هـ ابنه القاسم نوح الثاني [٣٦٦-٣٨٧]، وكان في الثالثة عشرة من عمره، وقام بأمر الدولة في مستهل إمارته وزيره أبو الحسن العتبيُّ. وفي سنة ٣٧١هـ نشبت الحرب بين السامانيين وعضد الدولة الذي استولى على جرجان وطبرستان من قابوس بن وشمكير نائب السامانيين في هذه البلاد.

وفي عام ٣٨٤هـ استعان نوح بن منصور بسبكتكين صاحب غزنة لحرب الأمراء الثائرين عليه، وانتصر عليهم في هراة، فاستعانوا ببني بويه واستعاد نوح نيسابور وولَّى عليها وعلى جيوش خراسان محمود بن سبكتكين ولقَّبه سيف الدولة وأباه ناصر الدولة، وعاد نوح إلى بخارى وسبكتكين إلى هراة، وأقام محمود بنيسابور، ومع أن أيام نوح بن منصور طالت حتى أربت على إحدى وعشرين سنة، فقد كان عهدُه مليئاً بالثورات والحروب الأهلية بسبب صغر سنه وتدخُّل النساء والوزراء في حكم بلاده وطمع أمراء الأطراف واستئثارهم بالسلطة، وطمعِ بني بويه والأتراك في امتلاك بلادهم وقيام المنافسة بين أفراد البيت السامانيّ نفسه.[٣]

حاول أبو الحارث منصور بن نوح الذي خلف أباه سنة ٣٨٧هـ أن يؤلف القلوب، ولكن ألبك المعروف ببغراخان التركي الذي استولى على بخارى سنة ٣٨٣هـ

---

(١) ابن الأثير ٨/ ٢٢٥.

(٢) شوقي ضيف؛ عصر الدول والإمارات؛ ٥/ ٤٨٣.

(٣) تاريخ الإسلام السياسي؛ ٣/ ١٦١.

انتهز فرصة موت نوح فاستولى على سمرقند، وفي سنة ٣٨٨هـ بدأ النزاع بين منصور ومحمود بن سبكتكين، وانتهى الأمر بالقبض على منصور، وسمل عينيه بعد سنة وسبعة أشهر، وتولّى بعده أخوه الصغير عبد الملك بن نوح، وفي عهده استولى محمود على نيسابور وبخارى، وأقرّ ملكه بخراسان سنة ٣٨٩هـ، وأزال نفوذ السامانيين وخطب للخليفة القادر بالله، ووقعت بلاد ما وراء النهر بيد الترك القرخانيين خانات تركستان سنة ٣٨٩.[1]

لقد حرصت الدولة السامانية على التمسك بطاعة الخلافة العباسية وكسب مودّتها ورضاها وعمرت هذه الدولة مائة وسبعين عاماً، انتهت بعدها على يدي الغزنويين والقراخانيين.

- الدولة الحمدانية [٢٩٢-٣٩٣]:

يرتبط قيام الدولة الحمدانية أشد الارتباط بحالة الضعف التي مرت بها الخلافة العباسية، وينتسب الحمدانيون إلى قبيلة تغلب العربية التي قدر لها، وهي صاحبة النفوذ بالجزيرة أن تتمتع بسيادة فعلية في هذه المنطقة، وقد كان حكم هذه المنطقة شاقاً وعسيراً بسبب وجود عدة قوى ذات بأس وخطر فبالإضافة للخوارج الذين طالما اتخذوا الجزيرة مركزاً لنشاطهم والقرامطة الذين ظلوا يثورون هنا وهناك حتى أيام سيف الدولة كان هناك قوتان عظيمتان: أولاهما القبائل العربية وثانيهما القبائل الكردية، وقد سلك الحمدانيون في سبيل إخضاع العرب مسلك اللين تارة و البطش تارة أخرى، كما لجأوا إلى جذب الأكراد إليهم واستمالتهم بسياسة حليمة فصاهروهم، وبذلك ارتبطوا معهم برابطة الخؤولة، ووفروا على أنفسهم الاصطدام مع هذه القوة الفاعلة.

وجدُّ الأسرة الحمدانية هو حمدان بن حمدون التغلبي الذي لعب دوراً هاماً في الحوادث التي شهدتها الموصل سنة ٢٦٠هـ، واستولى على قلعة ماردين قرب الموصل، وورث ابنه الحسين عن أبيه الطموح السياسي، فاستعانت به الخلافة العباسية غير مرة، فهزم هارون الخارجي، وحارب القرامطة، وقد أدى وقوفه إلى جانب ابن المعتز في أزمة خلافة المقتدر إلى أن حبس، ومات في حبسه سنة ٣٠٦هـ.

---

(١) تاريخ الإسلام السياسي؛ م. ن.

وتعتبر سنة ٢٩٣هـ بداية قيام الحكم الحمداني حين ولّى المكتفي [٢٨٩-٢٩٥] أبا الهيجاء عبد الله بن حمدان على الموصل، واستمر في عهد المقتدر إلى سنة ٣١٧هـ حيث اشترك في المؤامرة التي دبرت لخلع المقتدر، وانحاز إلى مؤنس وحزبه، وكان مصيره القتل.[١]

ونظراً لأن الحمدانيين يستطيعون السيطرة على القبائل المتناحرة في الجزيرة وثورات الخوارج وتحركات الأكراد فقد ولى الخليفة الحسن بن أبي الهيجاء ما بيد أبيه سنة ٣١٨هـ، واستطاع أن يحتفظ بنفوذه في الموصل إلى أن مات سنة ٣٥٨هـ كما استطاع أن يمد نفوذه على جميع أرجاء ديار بكر وديار ربيعة، ولقبه الخليفة المتقي في شهر شعبان سنة ٣٣٠هـ ناصر الدولة وقلده إمرة الأمراء كما لقب أخاه علياً سيف الدولة،[٢] وشارك ناصر الدولة في خضم الأحداث مع الخلافة العباسية إلا أنه اضطر لترك منصبه والعودة إلى الموصل بعد حوالي عام[٣]. واستعان الخليفة غير مرة بناصر الدولة على توزون، ولكن توزون تغلب على الخليفة وسمل عينيه وولى المستكفي سنة ٣٣٣هـ، ومات توزون سنة ٣٣٤هـ وتولى ابن شيرزاد إمرة الأمراء، وأراد هذا أن يحول إمرة الأمراء إلى ناصر الدولة إلا أن الجند أبوا عليه.

لما دخل البويهيون بغداد سنة ٣٣٤هـ كان من سياستهم الحد من نفوذ الحمدانيين الذين بدا طموحهم واضحاً للاستيلاء على بغداد، وكانت حياة ناصر الدولة سلسلة من الصراع المرير مع معز الدولة البويهي، واضطر لطلب الصلح غير مرة، وحصل عليه بتدخل أخيه سيف الدولة الذي كان قد استولى على حلب، وضمن على عاتقه أداء ما على أخيه من الأموال وذلك سنة ٣٤٧هـ.[٤]

وقد أثرت الصراعات والأحداث التي مرت على ناصر الدولة على حالته النفسية ولاسيما موت أخيه سيف الدولة سنة ٣٥٦هـ، وكان شديد الحب له، فساءت أخلاقه وضعف عقله، وتغيرت أحواله؛ فقبض عليه ولده أبو تغلب فضل الله الملقب بالفضنفر بمدينة الموصل، وبقي محبوساً حتى مات سنة ٣٥٨.

---

(١) النجوم الزاهرة ٣/ ٢٢٣.

(٢) تاريخ الإسلام السياسي، ٣/ ٢٠٤.

(٣) م. ن.

(٤) م. ن، ٢٠٥.

أخذ الضعف يدب في أوصال الدولة الحمدانية في الموصل بعد وفاة ناصر الدولة، واشتد الصراع بين أولاد ناصر الدولة، ودخلوا في تحالفات متناقضة مع البويهيين وصراعاتهم وانحاز أبو تغلب إلى بختيار بن معز الدولة ضد ابن عمه عضد الدولة، فحلت الهزيمة ببختيار، واستولى عضد الدولة على ديار مضر بين سنتي ٣٦٧ و٣٦٨، ولم يستفد أبو تغلب من الاستعانة بالخليفة العزيز بالله الفاطمي ضد البويهيين، وقد كان اختلاف كلمة أولاد ناصر الدولة وتنازعهم السلطة على رأس الأسباب التي أدت إلى ضياع دولتهم، وكان الحبُّ والألفة نادرين بين أفراد هذه الأسرة.

ومع أن الحمدانيين استعادوا الموصل وما يليها سنة ٣٧٩هـ على يد أبي طاهر ابراهيم بن ناصر الدولة إلا أن ذلك لم يطل، حيث استولى العقيليون على الموصل سنة ٣٨٠هـ، وقتل أبو طاهر، وذلك في عهد بهاء الدولة البويهي.[١]

وأما سيف الدولة الأخ الأصغر لناصر الدولة ـ أعظم أفراد الحمدانيين وأجملهم سيرة ـ الذي لقبه المتقي بسيف الدولة يوم لقب أخاه ناصر الدولة سنة ٣٣٠ فقد كان الساعد الأيمن لأخيه في حروبه مع البريديين والأتراك، فقد حاول الاستيلاء على بغداد وساعده الخليفة، ولكنه لم يستطع البقاء ببغداد التي استولى عليها توزون[٢] فيمَّم وجههُ شطر حلب وملكها سنة ٣٣٣هـ واستطاع بقوة عزيمته ومثابرته أن يقتطع أغلب بقاع سورية، ويقيم فيها إمارةً على حساب الاخشيديين، وبسط نفوذه على العواصم والثغور، وامتدت سلطته من دمشق جنوباً إلى حدود الروم شمالاً، وخاض صراعات مريرة مع الاخشيديين في سبيل توسيع رقعة مملكته، وانتهز فرصة وفاة الاخشيد سنة ٣٣٤هـ، فاحتل دمشق وحاول غزو مصر إلا أنه لم يصمد أمام الجيش الاخشيدي الذي جاء بقيادة كافور، وهزم جيش سيف الدولة واحتلّوا حلب، ولكنهم أخلوها وعقدوا صلحاً مع الحمدانيين[٣] وكان سيف الدولة من النفوذ والاحترام بحيث أن معز الدولة قبل توسطه بشأن أخيه ناصر الدولة كما أسلفنا.

كانت الدولة الحمدانية في حلب طيلة وجودها في حلبة صراع مع قوتين خطيرتين هما البيزنطيون والفاطميون، وقد أضفى سيف الدولة على الصراع ضد

---

(١) تاريخ الإسلام السياسي، ٢٠٩.

(٢) م.ن، ٢١٠.

(٣) م.ن، ٣/ ٢١١.

الروم روحاً جديداً، وأخذ على عاتقه واجب الجهاد ضدهم، وتوغل في بلادهم مراراً، ولقد كانت حروب الحدود ذات وجه سلبي ذلك أنها عطلت الزراعة، وعرقلت التجارة وأودت بالسكان وشردتهم من ديارهم، ولكنها كانت نافذة لعلاقة تجارية واقتصادية بين الفريقين أيام الهدوء.

كان الصّراع بين الفاطميين والحمدانيين منذ بداية الحمدانيين رغم أن الدولتين تعتنقان المذهب الشيعي، ولم تكن خصومات تلك الأيام مذهبية بقدر ما كانت سياسيّةً، فقد تخاصم الحمدانيون والفاطميون، ووقف البويهيون الشيعة في وجه الحمدانيين، ودعا الحمدانيون للخليفة العباسي ولم يدعوا للخلافة الشيعية في مصر.

اصطبغ تاريخ الحمدانيين منذ بدايته حتى نهايته بالصبغة العسكرية حتى يمكن القول أن الحروب الداخلية والخارجية استنزفت جل جهود الأمراء ووقتهم ومالهم، ومع ذلك فقد كانت حاضرة الحمدانيين أكبر مركز إشعاع ثقافي في هذا القرن، وكان منهم شعراء، وكان الشعر والحرب عند سيف الدولة صنوين لا يفترقان وفتح بابه لكلّ عالم وأديب حتى اجتمع في عصره ورحابه نخبة من ألمع رجال الفكر في التاريخ العربي، وكان هؤلاء وسيلةَ دعايةٍ للحمدانيين، تغنّوا بانتصاراتهم، ودعوا النّاس إلى نصرتهم.

وتصدى الحمدانيون طيلة حكمهم، وخاصة في عصر سيف الدولة، للخطر البيزنطي على حدود الدولة العربية، وتوغلوا أحياناً داخل الأملاك البيزنطية، يهدّدوها في الصميم، ونظراً لحاجة الحمدانيين للأموال الكثيرة للإنفاق في حروبهم فقد لجأوا إلى سياسة مالية واقتصادية سيئة وقاسية، وبخاصة في الجزيرة، فامتلك ناصر الدولة أعز الأراضي، واتّبع أسلوباً شديداً في جباية الخراج، وحذا حذوه ابنه أبو تغلب، ولما احتاج القرامطة سنة ٣٥٥ للحديد خلع سيف الدولة ما على الأبواب منه في الرقة وأرسله إليهم.[١]

ولم يستطع الحمدانيون الانصراف إلى الإصلاح، ولم يقدموا لرعاياهم خدمات اجتماعية واقتصادية، ومع ذلك فقد أدخلوا زراعة القطن إلى الجزيرة وعنوا بالحبوب. ولم تكن الدولة الحمدانية في الموصل مستقرة، فقد عصف البويهيون باستقلالها؛ أما في حلب فقد كانت أكثر استقراراً وثباتاً وأكثر حضارة

---

(١) الحضارة الإسلامية، متز ٢/ ٣٢٤.

وتقدماً، وتمتع سيف الدولة بسيادة فعلية على سورية الشمالية والثغور، وكان ذا علاقة ودية مع العباسيين غير أن هذه الإمارة الشاسعة أخذت تتقلص وتتكمش في عهد خلفائه حتى إذا ما توفي سعيد الدولة سنة ٣٩٢هـ استأثر لؤلؤ بالحكم، وسقطت الدولة الحمدانية في حلب نظرياً، وإن كانت قد سقطت عملياً منذ أيام سعد الدولة الذي خضع للروم تارة وللفاطميين تارة أخرى.

اتخذ الحمدانيون لأنفسهم وزراء وكتاباً كانوا أشبه بوزراء التنفيذ، حيث أنهم خضعوا خضوعاً تاماً للأمراء بما فيهم القضاة.

وكان الحمدانيون عازفين عن التعصب المذهبي، ولم يفرضوا قضاة مذهبيين، ولم يحدث أن أثاروا الشغب بين أبناء المذاهب أو انتصروا لواحد على آخر، ومع أنهم كانوا شيعة إماميّةً، فقد عين سيف الدولة على حلب قاضياً حنفياً، وفي عهد ابنه سعد الدَّولة اتخذ بعض القضاة من الشيعة نظراً لازدياد عدد الشيعة في حلب بعد سنة ٣٥١هـ.

كان نظام الحكم عند الحمدانيين نموذجاً مصغراً للدولة الإسلامية أيام العباسيين، لكنها لم تكن واضحة المعالم، لأن الأمراء قبضوا على جميع السلطات بأيديهم، ووجهوا عنايتهم للجيش، وكان الجيش الحمداني يتكون من عناصر عدة على غرار الجيوش الإسلامية في القرن الرابع فنجد فيهم العرب والترك والديلم وغيرهم.

ولكن الطاعة لم تكن سائدة بين الجند، ولاسيما في العهود المتأخرة، عندما ضعف الأمراء، والغلمان الذين كونوا نواة الجيش الحمداني أيام سيف الدولة وناصر الدولة أصبحوا أداة هدم في جسم الدولة فيما بعد، وكانوا من عوامل ضعفها وسقوطها.

توفي سيف الدولة بحلب سنة ٣٥٦، ونقل إلى ميَّافارقين بعد أن ملك ثلاثاً وعشرينَ سنة، وتولّى بعده ابنه سعد الدولة أبو المعالي شريف [٣٥٦-٣٨١]، وبدأ الضعف يدبُّ في جسم الدولة الحمدانية بحلب، فقد قتل خاله أبا فراس سنة ٣٥٧،[١] وثار عليه قُرغويه غلام أبيه واستولى على حلب، وانصرف عنه أصحابه فعبر الفرات إلى الشام، وقصد حماة وأقام بها.[٢]

---

(١) تاريخ الإسلام السياسي، ٣/ ٢١٣.

(٢) م. ن.

سار سعد الدولة إلى حمص، وتم الصلح بينه وبين قرغويه سنة ٣٥٩، وخطب له على منابر حلب ولكنه آثر البقاء بحمص، وناصر الفاطميين وخطب للخليفة المعز لدين الله.

واستمرت المنازعات على إمارة حلب بين سعد الدولة وغلمانه، واستعان بأطراف عدة، وحاز النصر في النهاية إلا أنَّ المنيَّة وافته إثر علَّة سنة ٣٨١ هـ، وحمل إلى الرَّقة ودفن بها[١] وتولَّى ابنه سعيد الدولة أبو الفضائل [٣٨١-٣٩٢]، واصطدم جيشه مع جيوش الفاطميين وابتلي بشر غلام أبيه لؤلؤ الذي آلت إليه الوصاية عليه، فقتله وقتل زوجته، وملك الدولة الحمدانية، وأرسل ولدي سعد الدولة وسائر أفراد البيت الحمداني إلى القاهرة، وعندما مات لؤلؤ سنة ٣٩٩هـ خلفه ابنه منصور الذي لقبه الخليفة الفاطمي مرتضى الدولة، واعترف بسلطان الفاطميين وذكر اسمه في الخطبة، وهكذا استولى الفاطميون على حلب،[٢] وطويت صفحة الدولة الحمدانية تاركةً للتَّاريخ آثاراً عظيمة في الجهاد والثقافة، وأسدل الستار على أولئك العظماء الذي قال فيهم الثعالبي صاحب اليتيمة:[٣] «كان بنو حمدان ملوكاً وأمراء، أوجههم للصباحة وألسنتهم للفصاحة وأيديهم للسماحة وعقولهم للرجاحة».

- الدَّولة الزيارية [٣١٦-٤٣٠]:

مؤسس هذه الدولة مرداويج بن زيار الديلمي [٣١٦-٣٢١] أحد قواد الجبل الذين ظهروا في شمال إيران لذلك العهد، كان من القواد الذين انتظموا تحت لواء أسفار بن شيرويه الديلمي أمير قزوين، ثم قتله، وملك البلاد، وأسس لأسرته إمارةً في طبرستان وجرجان جنوبي بحر قزوين أو كما يُسمَّى بحر الخزر، وتوسع جنوباً وغرباً فملك الري وأصفهان وهمذان وأرمينية وأذربيجان وخوزستان، واتخذ أصفهان حاضرة لإمارته، وكان فيه عتوٌّ شديدٌ، وكان شعوبياً، عمل على إبطال دولة العرب واستعادة مجد دولة العجم، وقتله بعض غلمانه سنة ٣٢٣هـ.[٤]

---

(١) م. ن.

(٢) م. ن، ٢١٧.

(٣) يتيمة الدهر، للثعالبي، ١/ ٣٧.

(٤) م. ن؛ ٣/ ٦٣.

وعندما استولى البويهيون على كثير من ممتلكاته بقيت طبرستان وجُرجان في يد خلفاء مرداويج الزياريين، فخلفه أخوه وشمكير [٣٢٣-٣٥٦] حتى مات فخلفه ابنه قاموس بن شمكير [٣٥٦-٤٠٣] وكان كاتباً شاعراً، وظل البويهيون يغيرون عليه حتى فرَّ من إمارته عام ٣٧١هـ إلى السامانين حيث عاش عندهم مكرماً حتى عام ٣٨٨هـ حيثُ استردَّ مملكته، وقد تمادى في الظلم، فخلعته حاشيته واضطر ابنه منوجهر [٤٠٣-٤٢٦] على القبول بذلك، وقد توفي منوجهر فخلفه ابنه أنوشروان [٤٢٦-٤٣٠]، ومن بعده استولى مسعود بن محمود الغزنوي على الإمارة كأن لم تكن شيئاً مذكوراً.

- **الإخشيديون [٣٢٣-٣٥٨]:**

أسس الفاطميون لأنفسهم دولة شيعية في المغرب سنة ٢٩٦هـ، وحاولوا الاستيلاء على مصر في بداية القرن الرابع غير مرَّة، وفشلوا. وآخر المحاولات التي فشلوا بها سنة ٣٢٢هـ عندما صدَّت جيوش العباسيين بقيادة القائد العباسي التركي محمد بن طغج الذي استطاع بهذا الانتصار أن يوطد أقدامه في مصر ويستقل بحكمها، فمؤسس الدولة الإخشيدية [٣٢٣-٣٥٨] هو محمد بن طغج بن جف الذي لقَّبه الخليفة الراضي بالأخشيد سنة ٣٢٧هـ، وهو لقب ملوك إقليم فرغانة[1] في بلاد ما وراء النهر الذي انحدر منه، وولاه مصر وضم إليه بلاد الشام والجزيرة والحرمين. بعد أن وطد نفوذه في مصر عمل على الاستيلاء على الشام، فولَّى الخليفة العباسي محمد بن رائق على جنوب الشام بينما استولى الحمدانيون على شمال الشام، وصارت عاصمتهم حلب، وقضى الإخشيد معظم حياته في صراع مع صاحبي الشام ابن رائق في الجنوب وسيف الدولة في الشمال.

وقد اصطدم جيش الإخشيد بقيادة أخيه الحسين مع جيش ابن رائق عند بحيرة طبرية، وأسفر الصدام بينهما عن هزيمة الإخشيديين ومقتل الحسين بن طغج. ولكن ابن رائق أرسله في تابوت إلى الإخشيد بصحبة ولده مزاحم، ونجم عن ذلك زواج مزاحم من فاطمة بنت الإخشيد وعقد صلحٌ بين الطرفين عام ٣٢٨ تكون بموجبه البلاد الشامية شمال الرملة لابن رائق.

---

(١) م.ن: ٣/٢٣٦.

وعندما قتل الحمدانيون ابن رائق سنة ٣٣٠هـ انتهز الإخشيد الفرصة، واستولى على الشام حتى اصطدم بالدولة الحمدانية.

وحصل حربٌ بين الحمدانيين والإخشيديين، استولى الأخيرون فيها على حلب ثم تنازلوا عنها لسيف الدولة حبّاً في مسالمته، ويرى المؤرخون أنَّ السبب في ذلك يعود إلى رغبة الإخشيد في بقاء الحمدانيين في المنطقة المواجهة للبيزنطيين ليقوموا بمهمة الدفاع عن الثغور الشامية كما أن الإخشيد الذي كان قد تقدَّمت به السِّنُّ لم يرغب في أن يغادر الدنيا تاركاً لمن سيخلفه خصومةً مع جيرانه الحمدانيين. وقد تزوج سيف الدولة من ابنة الإخشيد، وتوثقت العلاقة بين الدولتين سنة ٣٣٣هـ.

وقد حاول الإخشيد نقل الخلافة إلى مصر، وذلك عندما التقى الخليفة المتّقي في الرقة سنة ٣٣٣هـ طالباً نجدته إلا أن الخليفة رفض عرض الإخشيد، وعاد إلى بغداد حيث قُتِل.

توفي الإخشيد سنة ٣٣٤هـ، وخلفه ابنه أبو القاسم أنوجور الذي كان صغيراً؛ فكان الوصي عليه كافور الإخشيدي،[١] وحكم كافور مصر باديءَ الأمر ٢٢ عاماً كوصيٍّ على ولدي الأخشيد أنوجور الذي مات سنة ٣٤٩ وعلي الذي مات سنة ٣٥٥هـ ثم حكم بعد ذلك مصر كوالٍ رسمي اعترفت به الخلافة العباسية لمدة سنتين ونصف انتهت بوفاته سنة ٣٥٧هـ. حال كافور دون دخول الفاطميين إلى مصر، ولذلك قال أحد دعاتهم: إذا زال الحجر الأسود ملك مولانا المعزُّ الأرضَ كلها، ويقصدون بالحجر الأسود كافور.

وعلى الرغم من الصورة التي ألصقها المتنبّي بكافور فقد كان كافور ذا مواهب سياسية عالية، يقول ابن تغري بردي: «كان كافور خبيراً بالسياسة فطناً ذكياً جيد العقل كان يُهادي المعز لدين الله الفاطمي صاحب المغرب ويظهر ميله إليه، وفي الوقت نفسه يذعن بالطاعة لبني العباس، ويداري ويخدع هؤلاء وهؤلاء»[٢].

وكان كافور قائداً عسكرياً بارعاً أحرز الانتصارات، وقاد الجيوش في حروب مع

---

(١) م. ن؛ ٣/ ٢٣٨.

(٢) النجوم الزاهرة؛ ابن تغري بردي؛ ٤/ ٦، وقارن مع الصفات السلبية التي عرضها حسن ابراهيم حسن؛ تاريخ الإسلام السياسي؛ ٣/ ٢٤١ و٢٤٢ وما بعدهما.

الحمدانيين وغيرهم. كان كافور كريماً شجاعاً، وكان يحب العلم والعلماء، زار بلاطه عدد كبير من فحول الشعراء كالمتنبي وقصصه معه مشهورة، وكان نظام الحكم في مصر اقطاعياً للولاة، مثل فاتك الرومي الذي مدحه المتنبي ورثاه، وكان صديقاً له.

بعد موت كافور سنة ٣٥٧هـ نصَّب رجال البلاط أبا الفوارس أحمد حفيد الإخشيد، وكان صبياً في الحادية عشرة من عمره، فاضطربت الدولة وكثر شغب الجند، وبينما كانت الخلافة العباسية عاجزة عن إرسال إمداد إلى مصر بسبب انشغالها بالحمدانيين والقرامطة الذين تقدموا إلى الشام سنة ٣٥٢هـ خرج الجيش الفاطمي بقيادة جوهر الصقيلي من مدينة القيروان سنة ٣٥٨ حيث بدأ حكم الفاطميين لمصر[١].

- الدولة الغزنوية [٣٦٦-٥٨٢]:

وآخر الدول المستقلة التي شهدها هذا القرن، ودانت بالطاعة الشكلية للخلافة العباسية هي الدولة الغزنوية التي آل إليها ملك السامانيين في النصف الثاني من القرن الرابع، ثم توسعت وانتشرت وقوي ساعدها وامتد سلطانها على مساحات كبيرة من الأرض، وعمرت طيلة القرن الخامس تقريباً.

كان ألبتكين من الموالي الأتراك الذين كانت لهم منزلة سامية عند السامانيين، فأسندوا إليهم المناصب العالية في الدولة. وقد عين عبد الملك بن نوح السامانى [٣٤٣-٣٥٠] ألبتكين حاجباً في بلاطه، ثمَّ عينه سنة ٣٤٤ عاملاً على مدينة هراة، وأقصي عنها بعد وفاة مولاه، فعاد إلى مدينة «غزنة» التي كان أبوه يليها من قبل السامانيين، وحلَّ محلَّه في حكمها بعد وفاته سنة ٣٥٢، واستطاع أن يناوىء منصوراً الأول بن نوح [٣٥٠-٣٦٦]، ولكنه مات بعد سنة دون أن يتمكن من توسيع رقعة البلاد التي سيطر عليها، كما لم يتمكن ابنه اسحاق من مد نفوذ الغزنويين، وكان لاسحق مملوكان هما بلكاتكن وسُبُكتكين، وقد آلت السلطة إلى أولهما من بعده، فضرب النفوذ باسمه في غزنة ٣٥٩. يعتبر سبكتكين الذي تزوج من ابنة إسحاق، وهو مملوك تركي [٣٦٦-٣٨٧] المؤسس الحقيقي للدولة الغزنوية، إذ ولاه جند ألبتكين عليهم فكان حسن السيرة فيهم[٢] فمدَّ سلطانه في المشرق حيث أسس دولة

---

(١) تاريخ الإسلام السياسي؛ ٣/ ٢٤٤.

(٢) م. ن؛ ٣/ ١٦٣.

حاضرتها بشاور، واستولى على مدينة بُست في أفغانستان بمنطقة سجستان القديمة، وغنم فيما غنم الكاتب الفذَّ أبا الفتح البُستي، واستولى على فارس، وجعل من خراسان حاضرة أخرى له حيث ولاّه عليها نوح الثاني بن منصور الساماني سنة ٣٨٤، وغزا الهند واستولى على كثير من قلاعها وجرَّد حملتين لحرب ملك البنجاب، وأرغمه على الطاعة، واستولى على إقليم كابل، وظلَّ يعترف بالسيادة للسامانيين، وشنَّ الحروب باسمهم رغم أنه صار أكثر نفوذاً منهم، واستعان به نوح بن منصور سنة ٣٨٤ على خصومه ومنهم فخر الدولة بن ركن الدولة البويهي بمنطقة هراة، وانتهت الحرب بانتصار سبكتكين الذي تتبع خصمه إلى نيسابور، وبعودة نيسابور إلى السامانيين ولّى نوح محمود بن سبكتكين عليها وعلى جيوش خراسان، ولقبه سيف الدولة وأباه ناصر الدولة.[1]

مات سبكتكين في سنة ٣٨٧هـ بعد أن حكم عشرين سنة وضع فيها أساس الإمبراطورية الغزنوية، وعهد لولده اسماعيل قبل موته، وكان ضعيف الرأي والتدبير، فدبَّ الخصام بينه وبين أخيه محمود، والتقتْ جيوش الطرفين بظاهر غزنة؛ فانتصر عليه محمود واستقر بذلك ملك الغزنويين وقبض على اسماعيل بعد أن حكم مدة سبعة أشهر.

يعتبر محمود الغزنوي [٣٨٧-٤٢١] أشهر أمراء الغزنويين، وكان ذا فكرٍ محافظ، فاضطهدَ المذاهب الآخرى، ونكَّل بالمعتزلة وفكرهم.

كان محمود يطمح أن يرث ملك السامانيين، وقصد نيسابور وامتلكها سنة ٣٨٩هـ، وصفت له خراسان، وعيَّن أخاه نصراً على جيوشها واتخذ نيسابور مركزاً له، وبذلك زالت الدولة السامانية من خراسان على يد محمود الغزنوي ومن بلاد ما وراء النهر على يد بغراخان، وكان محمود أول من تلقب من الغزنويين بلقب السلطان بعد أن كان يلقب بالأمير.

واعترف محمود اعترافاً كاملاً بالسلطة الروحية للخليفة العباسي القادر، وخطب له، فخلع عليه ولقبه يمين الدولة وأمين الملة، وظهرت هذه الألقاب على السكة[2]. مد محمود نفوذه ووسع رقعة أملاكه فاستولى على سجستان سنة ٣٩٢ وخوارزم والكرج أو

---

(١) الكامل لابن الأثير ٩/ ٣٨؛ تاريخ الإسلام السياسي؛ ٣/ ١٦٦.

(٢) تاريخ الإسلام السياسي؛ ٣/ ١٦٧، وانظر أخباره في وفيات الأعيان؛ ٥/ ١٧٥ وما بعد.

ما وراء النهر وإيران الوسطى والشرقية، ولم يبق للبويهيين سوى كرمان وفارس. استمر محمود الغزنوي في توسيع رقعة بلاده حتى وفاته سنة ٤٢١هـ، ويذكر ابن الأثير أن محموداً الغزنوي كان «عاقلاً خيّراً ديّناً عنده علم ومعرفة، له كثير من الكتب والفنون، وقصده العلماء من أقطار البلاد وكان يكرمهم ويقبل عليهم ويعطيهم ويحسن إليهم»، بالإضافة إلى صفات أخرى حميدة أسهب في إسباغها عليه[١].

بعد موته دخل ولداه ولي العهد محمد وأخاه الأكبر مسعود في حرب انتصر فيها مسعود وأصبح صاحب الدولة [٤٢١-٤٣٢]، وفتح جرجان وطبرستان وقضى على الدولة الزيارية. وأخذت الهزائم تلحق بهم أمام السلاجقة، وبدأ نجم دولتهم بالأفول وانسحبوا من إيران مكتفين بغزنة وما وراءها من ديار الهند، وبقيت هذه الدولة التي عمرت طويلاً تتأرجح حتى انتهت نهائياً بسقوط آخر معاقلهم في الهند لاهور وذلك سنة ٥٨٢هـ على يد شهاب الدين الغوري.[٢]

٢- الحالة الثقافية:

بلغت الثقافة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أوجها،[٣] وانتشرت تلك الثقافة انتشاراً يدعو إلى الإعجاب، ففي الوقت الذي كان فيه هذا العصر عصر التفكك السياسي والدويلات المتناثرة هنا وهناك يدينُ بعضها بالاسم للخلافة في بغداد، وينفصلُ بعضها الآخر عن جسم الخلافة انفصالاً تاماً، كان للثقافة شأنٌ آخر تماماً، وقد ساهم في ذلك أمور كثيرة منها تشجيع الخلفاء والسلاطين والأمراء لرجال العلم والأدب، وقد كان لقيام الدول المستقلة عن الخلافة العباسية أثر في ذلك؛ إذ نشطت الحركة الفكرية وراجت الثقافة، فبينما كانت بغداد الحاضرة التي تستأثر وحدها تقريباً بالنصيب الأكبر في النهضة العلمية والأدبية صار لكل دولة عاصمةٌ وأمير يعمل بكل ما أوتي من قوة على أن يجذب إلى بلاده النوابغ في العلم والأدب، وينافس في ذلك غيره من أمراء العواصم الأخرى؛ فكان ذلك مجالاً لتفتح مواهب كثير من العلماء الذين أتيح لهم الاتصال بهؤلاء الأمراء والوزراء، وصارت كلُّ إمارة تجتذب أرباب الفكر والشعر بما تهيئ لهم من أعطيات وحماية وحسن معاملة،

---

(١) الكامل ٩/ ١٥٠ وما بعدها.

(٢) تاريخ الإسلام السياسي؛ ٣/ ١٨٣.

(٣) ظهر الإسلام؛ ١/ ٩٧.

يقول بلاشير: «ومن التضاد المدهش، ولكنه الكثير الحدوث في التاريخ أنه في اللحظة التي كان فيها سلطان العباسيين آخذاً في الزوال، وحين كانت القرمطية تحرض طبقات الشعب الدنيا على الثورة كانت الفعالية الفكرية والفنية متألقة جداً في الشرق»[1]. ويرى بلاشير «أن حماية الأدب والفن كانت تتمُّ من قبل حكام القرن الرابع حذر السقوط من أعين الناس»[2].

ومما ساعد على ازدهار الثقافة هو فساد الحالة السياسية واضطراب الأحوال مما دفع ببعض العلماء للانصراف كلياً للعلم بعيداً عن هذا المعترك الذي يتنافس فيه الراغبون بالمناصب السياسية الرفيعة.

وقد شهد القرن الرابع الهجري بالفعل ولادة مراكز جديدة للفكر كشيراز في بلاد فارس وحلب بالشام. وأخذ الأمراء من حماة الأدب والفن يعملون على جذب النخبة من الفنانين والشعراء إلى بلاطهم، إذ يرون في ذلك قضية شرف.[3]

وهكذا صار بلاط السَّامانين والغزنويين والزياريين والبويهيين والحمدانيين في الشرق، والإخشيديين والفاطميين في مصر والشام، والأمويين في الأندلس مراكز إشعاع ثقافي ومسارح للتباري في العلم والمعرفة، ومما ساعد على هذا التفاعل الثقافي

---

(١) أبو الطيب المتنبي، بلاشير؛ ظهر الاسلام؛ ١/ ٩٢ ومابعد.

(٢) بلاشير: م.ن، وفي ظهر الإسلام ١/ ٩٥ قصة طريفة مع بجكم القائد التركي وحرصه على رعاية الآداب رغم أنه لا يعرف العربية، ولكن هذا لم يكن معياراً دقيقاً، فقد كان كثير من أمراء ذلك الزمان رعاة حقيقيين للأدب، وكانوا هم أنفسهم أدباء وشعراء وكتاب، وبلغ من اهتمام البويهيين بالأدب أنهم كانوا لا يستوزرون من لم تتوفر فيه المقدرة البلاغية إلى جانب المقدرة الإدارية، وبلغ من تمكن عضد الدولة من اللغة أن استقَّل كتاب الإيضاح الذي ألفه له أستاذه أبو علي الفارسي مما حدا بالأستاذ لتأليف كتاب آخر اسمه التكملة، وكان المتنبي يتهيبه. انظر شذرات الذهب ٣/ ٨٨، وكان ابن العميد يخاف ألا يمدحه المتنبي. الصبح؛ ١٤٦.
وكان الصاحب بن عباد وغيره يتمنَّى أن يمدحهم المتنبي، وسبب نقمة الصاحب على المتنبي ترفُّعه عن مدحه، إذ قال لأصحابه: «إنَّ غُليماً بالري [يقصد الصاحب] يريد أن أزوره وأمدحه، ولا سبيل إلى ذلك» كما في الصبح؛ ١٤٦.

(٣) م.ن. ص١٦.

أن كثيراً من الفرق الدينية والسياسية التي ظهرت في هذا العصر اتخذت من الثقافة والعلم وسيلةً لتحقيق أهدافها ومآربها كالمعتزلة ودعاة الاسماعيلية، والمتصوفة، وكان للجدل الذي دار بين هؤلاء وخصومهم أثر بعيد في هذه النهضة العلمية التي يتميز بها هذا العصر، فعلى الرغم من التفكّك السياسي الذي شهدته الخلافة والضَّعف الذي ألمَّ بها فإن قيام الدول المستقلة عنها أدى إلى ازدياد الثروة وكثرة العمران، فانعكس ذلك على ازدهار العلم لوجود المؤسسات التي كونت مراكزَ إشعاع حضاري.

فقد أتيح لهذا العصر رجال نهضوا بالعلم والأدب نهضة قوية، وأتاحوا للعلماء حياةً خصبةً كعضد الدولة، وكان له الرَّيُّ والجبلُ ثم ضمَّ العراق إلى ملكه، بل ضم إليه ملك البويهيين جميعاً، وكان يقيم في الريِّ حيناً وفي شيراز أحياناً، ثم جعل بغداد عاصمته بعد أن فتح العراق،[1] وكان ابن العميد وزيراً لركن الدولة نحواً من اثنين وثلاثين سنة حتى توفي سنة ٣٦٠هـ، وكانت إقامته في الريِّ، وله مساهمات في نقد الشعر حيث قال فيه الصاحب بن عباد: «ما رأيت من يعرف الشعر حق معرفته وينقده حق نقده غير الأستاذ الرئيس أبي الفضل بن العميد»[2].

وكان الصاحب ابن عباد متبحّراً في اللغة، قال عنه الثعالبي: احتفَّ به من نجوم الأرض، وأفراس العصر، وأبناء وفرسان الشعر من يُربي عددهم على شعراء هارون الرشيد[3].

كان بلاط البويهيين كعبةً يؤمُّها العلماء والشعراء ورجال الأدب، ونبغ في عهد البويهيين من الأدباء والعلماء الفلاسفة من يُعَدُّ بحق فخر الممكلة الإسلامية في العصور المختلفة[4].

كان البويهيون يحكمون القسم الشمالي من إيران، ويُسمى بلادَ الجبال، وأهمُّ مدنه أربعٌ: كرمنشاه والري وهمذان وأصفهان، وعاصمته في العهد البويهي الري

---

(١) ظهر الإسلام؛ ١/ ٢٤٦.

(٢) الجرجاني، الدكتور بدوي؛ ١٦. وأخباره في وفيات الأعيان؛ ٥/ ١٠٣ وما بعده، ويتيمة الدهر؛ ٣/ ١٨٣ وما بعد.

(٣) يتيمة الدهر؛ ٣/ ٢٢٥، وأخباره هناك. ظهر الإسلام؛ ١/ ٢٤٩.

(٤) ظهر الإسلام ١/ ٢١٧.

التي قال عنها الاصطخري: مدنية ليس بعد بغداد في المشرق أعمر منها،[1] وإلى الجنوب من إقليم الجبال يأتي إقليم فارس الذي أطلق على إيران كلها فيما بعد، واشتهر من مدنه اصطخر وسيراف وشيراز وأرجان وشعب بوان و شهرستان، وقد حازت شيراز مركزاً ممتازاً في العهد البويهي، ولاسيما في عهد عضد الدولة،[2] وقد اهتم الأمراء البويهيون ووزراؤهم اهتماماً كبيراً بإقامة المكتبات، يذكر المقدسي عن مكتبة عضد الدولة التي كانت في داره: إنَّه لم يبق كتاب صنّف إلى وقت عضد الدولة من أنواع العلوم إلاَّ وحصله فيها[3].

وفي سنة ٣٥٥ نهب قومٌ من الغزاة دار الوزير أبي الفضل بن العميد بالرّي، وكان فيها من الكتب ما يُحمل على مائة وقر، وقد سُرَّ عندما عرف أن الكتب لم تُنهَب.[4] وفي سنة ٣٥٧ صودر حبشي بن معز الدولة لأنه أراد عصيان أخيه أمير بغداد، فكان من جملة ما أخذ منه خمسة عشر ألفِ مجلَّد[5].

وعندما استدعى السلطان نوح بن منصور الساماني الصاحب بن عباد ليوليه وزارة كان ممَّا اعتذرَ به أن عنده من كتب العلم خاصة ما يحمل على أربعمائة جملاً أو أكثر، وكان فهرس كتبه يقع في عشرة مجلدات[6].

وممَّا يُؤسف له أنَّ السلطان محمود الغزنوي لمَّا ورد الرَّيَّ استخرج من كتب الصاحب كل ما كان له صلة في علم الكلام وأمر بحرقه[7]. ويُعذرُ البيروني من قبلُ والفردوسيُّ اللذان لم يجدا هذا السلطان مشجعاً أو حامياً[8].

في سنة ٣٨٣هـ أسس أبو نصر سابور بن أردشير وزير بني بويه داراً للعلم في الكرخ غربي بغداد، ونقل إليها كتباً كثيرةً اشتراها وجمعها، وكان بها مائة نسخةً من

---

(١) م. ن: ١/ ٢١٩.

(٢) م. ن: ١/ ٢٢٠.

(٣) متز ١/ ٣٢٦ نقلاً عن المقدسي ٤٤٩.

(٤) م. ن

(٥) م. ن نقلاً عن الصولي.

(٦) وفيات الأعيان؛ ١/ ٢٢٩، معجم الأدباء؛ ٢/ ٦٩٧، وأخباره هناك.

(٧) معجم الأدباء؛ ياقوت الحموي؛ ٢/ ٦٩٧.

(٨) الحضارة الإسلامية؛ آدم متز؛ ١/ ٣٢٦.

القرآن الكريم بأيدي أحسن النُّسَّاخ، إلى عشرة آلاف مجلّد معظمها بخط أصحابها،[1] وكلّف بالإشراف عليها أحد الأشراف يعاونه أحد القضاة.

وبالإضافة لرعاية البويهيين للثقافة وخدمتهم لها، فقد كانوا على درجة عالية من الثقافة ومن أشهرهم عضد الدولة، وبلغ من خطر هذا الأمير أن انتقد أستاذه أبا علي الفارسي، وتهيَّبه المتنبيّ، ومنهم عز الدولة أبو منصور بن بختيار وتاج الدولة بن عضد الدولة، ولهم أشعار أورد الثعالبي كثيراً منها في اليتيمة،[2] وكانوا يختارون وزراءَهم ممن تتوفر فيهم صفتان: القدرة الإدارية والقدرة البلاغية، ومثلما كان وزراؤهم رجال حكم كانوا فحول أدب كابن العميد الذي وزر لركن الدولة وأشرف على تربية عضد الدولة والصاحب بن عباد والوزير المهلبي وزير معز الدولة ومن أشهر رجاله أبو الفرج الأصفهاني الذي اختصه بكتاب الأغاني والقاضي التنوخي، ومنهم ابن سعدان وزير صمصام الدولة وسابور بن أردشير وزير بهاء الدولة، وغيرهم كثير.[3]

وقد شجّع الملوك السامانيون الحركة الأدبية، وكان البلاط السامانى في بخارى ملتقى أرباب العلم والأدب حتى قال فيهم الثعالبي: «وكانت بخارى في الدولة السامانية مثابة المجد وكعبة الملك ومجمع أفراد الزمان ومطلع نجوم أدباء الأرض وموسم فضلاء الدهر»،[4] وكانت مكتبة نوح بن نصر الساماني كما يقول ابن خلّكان: «عديمة المثل فيها من كلّ فنٍّ من الكتب المشهورة بأيدي الناس وغيرها ممّا لا يُوجد في سواها، ولا يُسمع باسمه فضلاً عن معرفته».[5] وقد رزقت هذه الدولة وزيران كبيران هما أبو الفضل محمد بن عبد الله البلعمي وأبو عبدالله محمد بن أحمد الجيهاني، ويشيرُ بعض المؤرخين إلى أن تاريخ السّامانيين الثقافي أهمُّ بكثير من تاريخهم السِّياسي، وذكر أنهم كانوا من أحسن الملوك سيرةً. وكان بلاط شمس المعالي قابوس بن وشمكير في طبرستان القريبة من بحر قزوين مركزاً هاماً للعلم

---

(١) م.ن: ١/ ٣٣٠.

(٢) يتيمة الدهر: ٢/ ٢٥٧ وما بعد.

(٣) ظهر الإسلام: أحمد أمين: ١/ ٢٥٥.

(٤) يتيمة الدهر: ٤/ ١١٥.

(٥) وفيات الأعيان: ٢/ ١٥٨.

والثقافة، وكان شمس المعالي نفسُه يمتلك ناصية البلاغة واللغة وعالماً بالفلك والنجوم، حتى أنه كتب في الإسطرلاب رسالة أطراها أبو إسحاق الصابي، كما كانت بينه وبين الصاحب بن عباد مراسلات،[1] وألَّفَ له الثعالبي كتاب «المبهج».[2]

وكانت غزنة حيث بلاط السلطان محمود الغزنوي مركزاً هامّاً للعلم والأدب، وما بين عامي ٣٨٨-٤٠٨ زالت الدولة السامانية سنة ٣٨٩، ومات الصاحب بن عباد سنة ٣٨٤، واغتيل شمس المعالي قابوس على أيدي الثائرين من أشراف الدولة سنة ٤٠٣هـ، كما قتل مأمون الثاني على أيدي الثوار، وآل إلى مملكة محمود الغزنوي ما في بلاط خوارزم شاه مأمون الثاني من أدباء وعلماء، واستحوذ على رجال العلم والأدب في بلاد منافسيه.

ومن مؤرخي الدولة السامانية الكبار أبو نصر محمد بن عبد الجبار العُتبيُّ، وتاريخه اسمه «اليميني» نسبة إلى محمود الغزنوي الذي لقبه الخليفة القادر بيمين الدولة وأمين الملة، وإذا كان ابن سينا قد رفض اللحاق بالبلاط الغزنوي فقد انضم إليه مجموعة من علماء الدول التي غلبها محمود على أمرها ومنهم البيروني الذي هو بحقٍّ درَّة الدولة الغزنوية، وكان قد اتصل من قبل بشمس المعالي قابوس، وله ألف كتابه الآثار الباقية في القرون الخالية، كما ألَّف لمسعود بن محمود الغزنوي القانون المسعودي وذلك أنَّ البيروني المولود سنة ٣٦٢هـ عمِّر حتى عام ٤٤٠هـ[3]. ونبغ في عهد الإخشيدين كثير من الفقهاء والمؤرخين والشعراء في الفسطاط عاصمتهم حيث كان مسجد عمرو بن العاص وجامع أحمد بن طولون من أهم مراكز الثقافة في العهد الإخشيدي، ومن أعلامهم وزيرهم اللامع ابن الفرات المعروف بابن حنزابة، ولا أدلَّ على عظمة بلاط كافور من أن المتنبي قصده وأنشد فيه غرر مدائحه. واتخذ الفاطميون من قصورهم مراكزَ لنشر الثقافة الشيعية خاصة، وألحقوا بها المكتبات التي تحتوي على مئات الآلاف من المصنفات. فقد اشترى العزيز الفاطمي سنة ٣٧٨ داراً إلى جانب الجامع الأزهر، وأنشأ مكتبة فيها خزائن كبيرة. ويذكر المقريزي «أن مكتبة القصر الشرقي كانت تحتوي على مائتي ألف

---

(١) تاريخ الإسلام السياسي؛ ٣/ ٥١٩.

(٢) ظهر الإسلام؛ ١/ ٢٧٦.

(٣) ظهر الإسلام؛ ١/ ٢٩٠.

مجلّد عدا الكتب الأخرى، كما روى المقريزي نفسه عن صاحب «الذخائر» انّه كان في القصر أربعون خزانة بها ثمانية عشر ألف مجلّد في العلوم القديمة.[1] ووصف أبو شامة مكتبة القصر بأنّها من عجائب الدنيا، وأنّها تحتوي على ألف ألف وستمائة ألف كتاب[2].

وقد ذكر عنده كتاب العين للخليل فأمر خُزّان دفاتره، فأخرجوا نيّفاً وثلاثين نسخةً، منها واحدة بخطّ الخليل نفسه، وحمل إليه رجل نسخة من تاريخ الطبري اشتراها بمائة دينار، فأمر العزيز الخزّان فأخرجو ما ينيف على عشرين نسخة، منها واحدة بخطّ الطبري، وذكر عنده كتاب الجمهرة لابن دريد فأخرج من الخزانة مائة نسخة منها[3].

وأسس الخليفة الحاكم سنة ٣٩٥هـ دار الحكمة، وألحق بها مكتبة سمّاها دار العلم، حوت ما لم يجتمع مثله في مكتبة من المكتبات، وحمل إليها الكتب من خزائن القصور المعمورة ووضع لها خُزّانٌ وبوّابون وفتحها للناس، وأجرى هو ومن جاء بعده على موظّفيها الأرزاق السّنية، ووفّر لها كل ما يحتاج إليه المطالعون والنُّسّاخ من الحبر والأقلام والورق وغيرها[4].

وكان الوزير الفاطمي يعقوب بن كلّس شديد الولع بجمع الكتب، واتّخذ في قصره جماعة ينسخون له المصاحف وكتب الحديث والفقه والأدب والطب، وكان هو نفسه مؤلّفاً.

وفي بلاط الأمويين في الأندلس جمع الحكم المستنصر [٣٥٠-٤١٦] في مكتبة قرطبة من الكتب ما لا يُحَدُّ ولا يوصف كثرة ونفاسةً، حتى قيل: إنّه بلغت أربعمائة ألف مجلّد، وإنهم لمّا نقلوها أقاموا ستة أشهر في نقلها، وكان نسيج وحده في المعرفة، حتّى قيل: إنّه قلّما يوجد كتاب في خزائنه إلا وله فيه قراءة أو نظرٌ في أي فنٍّ كان[5]. وقد كان الحكم هذا يبعث رجالاً إلى جميع بلاد المشرق ليشتروا له الكتب

---

(١) الخطط المقريزي: ١/ ٤٠٩.

(٢) الحضارة الإسلامية؛ ١/ ٣٢٣.

(٣) م.ن

(٤) م.ن؛ ١/ ٣٣١؛ الخطط ١/ ٤٠٩.

(٥) نفح الطيب؛ ١/ ٢١٨.

عند أول ظهورها، وكان فهرسُ كتبه يتألف من أربعة وأربعين كراسةً كلٌ منها عشرون ورقة، ولم يكن فيها سوى أسماء الكتب. وقد غدت قرطبة مركزاً هاماً للثقافة الأوربية، حتى أن الطلبة كانوا يفدون إليها من جميع أنحاء أوربة ليتلقوا العلم على أساتذتها الأعلام،[1] وكان للوزراء أثرٌ كبير في تشجيع العلم والعلماء.

وكان ملوك مصر وقرطبة وبغداد في أواخر القرن الرابع يفاخرون باقتناء الكتب ولهم بها ولعٌ لشديد،[2] ولم يقتصر إنشاء المكتبات على الأمراء ووزرائهم، فقد كان في كلٌ جامع كبير مكتبة، وكان من عادة العلماء أن يوقفوا كتبهم على الجامع.[3]

ويقال: إنَّ خزانة الكتب بمرو كانت تحوي كتب يزدجرد لأنه حملها إليها، وتركها، وكان بمكتبة مرو في أيام ياقوت الحموي اثنتا عشرة خزانةً في إحداها نحوٌ من اثني عشر ألف مجلَّد[4] وكان الصولي يمتلك مكتبة كبيرة. وأنشأ أبو علي بن سوار الكاتب أحد رجال عضد الدولة دار كتب في رامهرمز على شاطئ بحر فارس وبنى داراً أخرى بالبصرة، وكانت الأولى منهما تدرس مذهب المعتزلة وعلم الكلام[5] وعمل القاضي ابن حبَّان المتوفى سنة ٣٥٤هـ في مدينة نيسابور داراً للعلم وخزانة للكتب ومساكن للغرباء الذين يطلبون العلم، وأجرى لهم الأرزاق[6].

وكان القاضي أبو المطرف المتوفى سنة ٤٠٢ قاضي الجماعة بقرطبة قد جمع من الكتب في أنواع العلوم ما لم يجمعه أحدٌ في الأندلس، وكان له ستة وراقين ينسخون له دائماً، ويحكى أن أهل قرطبة اجتمعوا لبيع كتبه عاماً كاملاً في مسجده، وبيعت بألف دينار.[7]

واتَّخذ الشريف الرضي المتوفى سنة ٤٠٦هـ داراً سماها دار العلم وفتحها للطلبة، وعلى الرغم من التفكك السياسي في هذا العصر كانت الثقافة واحدة،

---

(١) متز؛ ١/ ٣٢٢.

(٢) متز؛ ١/ ٣٣٢.

(٣) طبقات الشافعية؛ السبكي؛ ٣/ ٩١.

(٤) متز؛ ١/ ٣٢٢.

(٥) متز؛ ١/ ٣٢٩.

(٦) م.ن.

(٧) متز؛ ١/ ٣٢٦.

وظلّت اللغة العربية اللغة السائدة، وكان العلماء يتحركون بحريّة تامة في أصقاع المملكة الإسلامية ويمضونَ شطراً من حياتهم في بلاط أحد الأمراء، ثم يطوّفون هنا وهناك، وينتهي بهم المقام في هذه الحاضرة أو تلك، ولم تكن الخصومات والنزاعات التي لم تهدأ لتقف حائلاً بين هذه الحركة للأدباء والشعراء والعلماء وبين تجوالهم ولا كانت حاجزاً دون شيوع الثقافة بين الحواضر المتناحرة. والمتنبي وهو ابن هذا القرن يولد في الكوفة، ويطوف في البادية، ويحطّ الرحال عند سيف الدولة ثم يهجرهُ إلى كافور الإخشيدي ثم يفارق هذا الآخر إلى بلاد عضد الدولة البويهي، وأمثاله كثيرون.

وقد تقدمت العلوم في ذلك العصر، وزادت فروعها على ثلاثمائة، كان من بينها علوم تدبير المنزل والسياسة والاقتصاد والعمران. ومن العلوم التي دُرِّست في هذا العصر العلوم اللسانية كالنحو والصرف، فقد شهد هذا العصر تطوراً كبيراً في مجال اللغة وعلومها، ونبغ علماء أفذاذ أضافوا بجهودهم كثيراً إلى ما مضى من علوم اللغة.

فمن علماء العربية بفارس عبد الرحمن بن عيسى الهمذاني المتوفى سنة ٣٢٠هـ الذي كان كاتب أبي بكر عبد العزيز أبي دلف، ومن أشهر مؤلفاته الألفاظ الكتابية[١]. ومن علماء اللغة الكبار في هذا العصر أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي[٢]، الذي ولد بالبصرة، وانتقل إلى عمان ثم عاد إلى البصرة، ثم خرج منها إلى فارس، فصحب فيها ابني ميكال، وكانا على عمالتها، وقد تولّى لهما الديوان هناك، ولهما ألّف كتابه المشهور جمهرة اللغة، كما ألّف لهما قصيدته المعروفة بالمقصورة، ثم عاد إلى بغداد حيث مات سنة ٣٢١ في اليوم الذي مات فيه عبد السلام الجُبّائي المتكلم المعتزلي، فقال الناس: اليوم مات علم اللغة وعلم الكلام.

ومن علماء اللغة أبو بكر الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨، وهو من شيوخ أبي الفرج الأصفهاني، ومن مؤلفاته شرح المفضليات وكان ابن الأنباري يحفظ ٣٠٠ ألف بيت من الشعر و١٢٠ تفسيراً للقرآن بأسانيدها.[٣] ومن تلامذة ابن دريد أبو علي القالي [٢٨٢-٣٥٦] وأشهر كتبه البارع في اللغة والأمالي والنّوادر في اللغة والأدب، وإليه

---

(١) تاريخ الأدب العربي؛ بروكلمان ١/ ٥٨٧.

(٢) تاريخ آداب اللغة العربية؛ جرجي زيدان؛ ٢/ ٢٠٩.

(٣) م. ن؛ ٢/ ٢٠٣.

يعود الفضل في تخريج الطبقة الأولى من اللُّغويّين وكبار الأدباء في الأندلس التي رحل إليها من بغداد.

ومن تلامذة ابن دريد أيضاً أبو الفرج الأصفهاني المتوفَّى سنة ٣٥٦ الذي ألَّف كتاب الأغاني في خمسين عاماً، وأهداه للوزير معزّ الدَّولة البويهيّ. ومنهم أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي المتوفَّى سنة ٣٧٠هـ صاحب كتاب الموازنة بين الطَّائيين أبي تمام والبحتريّ. ومنهم المرزباني المتوفى سنة ٣٨٤هـ صاحب كتاب الموشّح في مآخذ العلماء على الشعراء وغيره، وأبو هلال العسكري نسبة إلى عسكر مكرم المتوفى سنة ٣٩٥هـ صاحب كتاب الصِّناعتين[١] وأبو سعيد السِّيرافي والرُّماني وابن خالويه. ومع ما حظي به ابن دريد من شهرةٍ لم يسلم من نقد معاصريه، وقد طعن عليه الأزهريُّ في مقدمة كتاب التَّهذيب.

ومن علماء هذا العصر أبو ابراهيم إسحاق بن ابراهيم الفارابي، أصله من فاراب في شرق تركستان، اغترب إلى اليمن فسكن في زبيد وألّف بها كتابه ديوان الأدب، ولكنه رجع إلى وطنه، وتوفي سنة ٣٥٠هـ قبل أن يروى عنه كتابه،[٢] وهو خال الجوهري صاحب الصِّحاح.

ونبغ في هذا العصر في ظل السَّامانيين أبو منصور الثَّعالبي النيسابوري المتوفى سنة ٤٢٩هـ صاحب الكتاب الشَّهير يتيمة الدَّهر، وقد قصد غير واحدٍ من أمراء عصره، وألف لطائفَ المعارف للصَّاحب بن عباد والمبهج لشمس المعالي قابوس بن وشمكير وفقه البلاغة لأبي الفضل الميكالي والنهاية في الكناية لمأمون بن مأمون صاحب خوارزم.[٣]

ومن رجال الأدب الكبار أحمد بن محمد بن ابراهيم الزُّوزني نسبة إلى زوزن، بلدةٌ بين هراة ونيسابور، الذي اشتهر بشرحه للمعلَّقات السَّبع، وقد توفي ببلدته زوزن سنة ٣٧٤هـ.[٤]

---

(١) تاريخ آداب اللغة العربية؛ جرجي زيدان؛ ٢/ ٣١٢.

(٢) تاريخ الأدب العربي؛ بروكلمان؛ ١/ ٥٨٨.

(٣) ظهر الإسلام؛ ١/ ٢٧٦.

(٤) ظهر الإسلام؛ ١/ ٢٧٤.

ومنهم أبو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني، أصله من جرجان، وقد قلّده الصّاحبُ قضاء جرجان وقضاء الرَّي، وهو أستاذ عبدالقاهر الجرجاني، وأشهر كتبه: الوساطة بين المتنبي وخصومه، وقد كتب لسيف الدَّولة بعض الوقت،[1] وعندما توفي القاضي هذا حضر جنازته الوزير الخطير أبو علي القاسم بن علي بن القاسم وزير مجد الدَّولة.[2]

ومن علماء اللُّغة الصَّاحب بن عباد المتوفى سنة ٣٥٨ الوزير الشَّهير، وترك لنا في اللغة كتاب المحيط في اللغة، ويقع في سبع مجلَّدات، وقال عنه ابن خلِّكان: «كثَّر فيه من الألفاظ، وقلل الشَّواهد، فاشتمل من اللغة على جزء متوفِّر»[3].

ومنهم أحمد بن فارس الرازي المتوفى سنة ٣٩٥، وقد ترك في اللغة مؤلفات عدَّة منها:[4] المجمل في اللغة، وهو عمل منهجيٌّ متميِّزٌ كما يقولُ متز،[5] ومقاييس اللغة والصَّاحبيُّ الذي ألَّفه للصَّاحب بن عبَّاد. وقد أقام بالرَّيِّ وهمذان، وهو أستاذ بديع الزمان الهمذاني.

ومن أشهر علماء اللغة في القرن الرابع الهجري أبو نصر اسماعيل بن حمَّاد الجوهري.[6] صاحب المعجم الهام: الصِّحاح في اللُّغة، وهو ابن أخت الفارابي صاحب كتاب ديوان الأدب، درس على خاله في فاراب، ثم درس على يدي أبي علي الفارسي وأبي سعيد السِّيرافي.[7] رحل في طلب العلم، ودخل ديار مضر وديار ربيعة والعراق والشام، وأقام بها زمناً، ثمَّ رجع إلى نيسابور حاضرة خراسان، وأقام بها للتدريس والتصنيف، اعتراه وسواسٌ قبل أن يتم معجمه كما يقال، فحاول الطيران فسقط ومات سنة ٣٩٣هـ، وقيل ٣٩٨، وكتابهُ الصحاح يظهر بوضوح التقدم الكبير على

---

(١) سيف الدولة الحمداني؛ مصطفى الشكعة؛ ٢٤٠.

(٢) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٧٩٧.

(٣) وفيات الأعيان؛ ١/ ٢٣٠، وأخباره ثمة.

(٤) تاريخ آداب اللغة العربية؛ جرجي زيدان؛ ٢/ ٣٤٠.

(٥) الحضارة الإسلامية؛ ١/ ٤٣٦.

(٦) جرجي زيدان؛ م.ن؛ ٢/ ٣٤١.

(٧) تاريخ الأدب العربي؛ بروكلمان؛ ١/ ٥٨٩ و٥٩٠.

المنهج الذي سلكه ابن دريد في الجمرة[1] وكل المعاجم التي عملت بعد الجوهري هي أشبه بتوسيعٍ وشرح لقاموسه.[2]

ومنهم محمد بن إسحاق بن النديم صاحب كتاب الفهرست، وقد ألفه سنة ٣٧٧هـ قبل وفاته بعدة سنوات إذ مات سنة ٣٨٥هـ.[3] ومنهم أبو سعيد السيرافي من أشهر تصانيفه شرح كتابه سيبويه، مات ببغداد سنة ٣٦٨ هـ، وكان وهو في بغداد مقصد الأمراء والعظماء، فقد راسله نوح بن منصور الساماني سنة ٣٤٠، وكتب إليه الوزير البلعمي، والمرزبان بن محمد ملك الديلم من أذربيجان وابن حنزابة الوزير المصريّ، وكتب إليه أبو جعفر ملك سجستان[4] ويعتبر القرن الرابع فتحاً جديداً في كل من الناحيتين الرَّئيستين لعلوم اللغة العربية؛ وهما النحو وعمل المعاجم[5].

واهتم العلماء بلغة العامة، فألف الزبيديُّ المتوفى سنة ٣٣٠ كتاباً في لحن العامَّة، وألف ابن خالويه المتوفى ٣٧٠ كتاب ليس في كلام العرب[6] وألف العسكري المتوفَّى سنة ٣٥٩ كتاباً في الأمثال الخاصة[7] وقد شعر علماء اللغة في القرن الرابع بحاجة إلى منهج ليسيروا عليه، وكان لمعرفتهم بعلوم اليونان اللسانية أثر كبير في ذلك، وكان البحث يدور في مجلس عضد الدولة حول الفرق بين النحو العربي والنحو اليوناني،[8] ويشكل عمل ابن فارس «مقدمة في النحو» صدى لأعمال اليونان على رأي متز[9].

ومن أكبر أعلام اللغة في القرن الرابع أبو علي الفارسي ت. ٣٧٧ صاحب المصنفات الكثيرة الذي ولد بفارس وطوّف في حواضر الثقافة كبغداد والموصل وشيراز وحلب، وألّف كتباً كثيرة، وكان أستاذ عضد الدولة البويهي، وله ألف المسائل

---

(١) متز؛ ١/ ٤٣٦.

(٢) م.ن؛ ٤٣٧.

(٣) ظهر الاسلام؛ ١/ ٢٤٥.

(٤) م.ن، ١/ ٢٤٢.

(٥) متز، ١/ ٤٣٨.

(٦) م.ن.

(٧) م.ن ص٤٣٦.

(٨) م.ن ١/ ٤٣٥.

(٩) م.ن.

العضديات والتكملة والإيضاح[1].

ومن أبرز تلاميذ أبي علي أبو الفتح عثمان بن جني ت٣٩٢ الذي صحبه أربعين سنة، وترك في العربية مؤلفات كثيرة من أهمها الخصائص الذي ألفه لبهاء الدولة البويهي، وهو صديق المتنبي ودارس شعره وشارحه كما هو معلوم. وقد كان ابن جني وأستاذه أبو علي صاحبي مدرسة خاصة بهما؛ هي مدرسة التوسع في اللغة عن طريق القياس والتوسع في الاشتقاق قياساً.

يقول أحمد أمين: «وكان رافع علم هذه المدرسة أبا علي الفارسي وتلميذه ابن جني، فكان موقفهما من اللغة موقف أبي حنيفة ومدرسته في الفقه، وقد كان كل منهما معتزلياً، فمكنهما اعتزالهما ـ كما نعلم من مدرسة المعتزلة ـ من التحرر وإخضاع اللغة لحكم العقل»[2] ويقول متز: «وظهرت في القرن الرابع دراسة جديدة للاشتقاق اللغوي وبقيت عصراً طويلاً، وكان أستاذ هذه المدرسة ابن جني الذي يُنسب عليه ابتداع بحث جديد في علم اللغة؛ وهو المسمى بالاشتقاق الأكبر، وهو بحث ما يزال يؤتي ثمره إلى اليوم، والذي يختص بمادة الكلمة دون هيئتها»، ولم يكن لعلماء اللغة من العرب إنتاج أعظم من هذا على رأي متز[3].

ولقد أوجد الوزيران البويهيان ابن العميد والصاحب بن عباد اللذان نشأا في الجزء الفارسي الجنوبي حركة أدبية قوية، لأنهما أرادا أن يجمعا بين جلال المنصب ووجاهة الأدب.

كان ابن العميد[4] وزيراً لركن الدولة صاحب بلاد الري والجبل، ومركزه الرَّيُّ، واستمر وزيراً نحواً من اثنين وثلاثين سنة حتى مات سنة ٣٦٠هـ، وكان يسمى بالأستاذ الرئيس، وكان ابن العميد من أكبر كتاب الرسائل الديوانية، ويلقب بالجاحظ الثاني،[5] ولم يكن يحب السجع كالصاحب،[6] وبلغ من سعة إطلاعه على

---

(١) ظهر الإسلام؛ ١/ ٢٤٢.

(٢) م.ن؛ ٢/ ٩٨ وقارن؛ ١/ ١٨٥.

(٣) متز ١/ ٤٣٧.

(٤) تاريخ آداب اللغة العربية، جرجي زيدان؛ ٢/ ٢٩٧.

(٥) الحضارة الإسلامية؛ ١/ ٤٤٢.

(٦) م.ن؛ ٤٤٦.

كل الفنون إلى أن قال عنه أحمد أمين: وبالخلاصة كان جامع علوم عصره[1].

وكان الصاحب بن عباد كاتباً لابن العميد، ولصحبته إيّاه لقب بالصاحب، وكان يكتب له بالرّيّ،[2] ثم اختاره ليكون مؤدباً لمؤيد الدولة بن ركن الدولة وولي عهده، وكانت إقامته بأصفهان، ثم أصبح وزيراً لمؤيد الدولة سنة ٣٧٣هـ، ولأخيه فخر الدولة إلى أن مات سنة ٣٨٥، خلف ابن العميد في الوزارة والإقامة بالري.[3] وحسبك من شهرته أنهم عندما أرادوا أن يظهروا ازدحام الشعراء على باب المعز بن باديس قالوا: إنه اجتمع بحضرته من أفاضل الشعر مالم يجتمع إلا بباب الصاحب بن عباد.[4] وكان الصاحب ولوعاً بالسجع حتى عابه عليه التوحيدي،[5] وكان يعتقد مذهب الاعتزال، وكان كأستاذه ابن العميد يحب الفلسفة، وترك كتباً كثيرة، وإذا كان أشهرها كتاب اللغة في المحيط الذي أشرنا إليه سابقاً فقد ترك في النقد رسالة في الكشف عن مساوئ المتنبي، وذكر ابن خلكان:[6] أنه اجتمع عنده من الشعراء ما لم يجتمع عند غيره.

وقد جمعت حضرة الصاحب باصفهان والري أبا الحسن السلامي وأبا بكر الخوارزمي والقاضي الجرجاني وأبا حفص الشهرزوري وابن فارس الرازي الذي ألف له كتاب الصاحبيّ، وكثيرينَ غيرهم.

وفي العراق نشأ الكاتبان الكبيران[7] أبو اسحاق ابراهيم بن هلال الصابي وأبو القاسم عبد العزيز بن يوسف، وكاد الصابي أن يكون وزيراً، قال عنه الثعالبي:[8] «أوحد العراق في البلاغة». تقلد ديوان الرسائل سنة ٣٤٩ في عهد معز الدولة، واستمر في عهد ابنه عز الدولة، وكبا جواده في عهد عضد الدولة إذ انتصر لعز الدولة عليه،

---

(١) ظهر الإسلام، ١/ ٢٤٨.

(٢) جرجي زيدان، م س ٢/ ٣٠٢.

(٣) ظهر الإسلام، ١/ ٢٤٧.

(٤) م. ن ١/ ٣٠٤.

(٥) الحضارة الإسلامية ١/ ٤٤٦.

(٦) وفيات الأعيان، ١/ ٢٢٩.

(٧) تاريخ آداب اللغة العربية، ٢/ ٣٠١.

(٨) يتيمة الدهر؛ ٢/ ٢٨٧.

فحبسه من سنة ٣٦٧ إلى ٣٧١، وعفا عنه بعدها. وقد ألف لعضد الدولة كتاب «التاجي» في أخبار بني بويه،[١] وبلغ من جاهه أن رثاه الشريف الرضي بقصيدة مشهورة. قال عنه متز:[٢] «كان أكبر المنشئين في النصف الثاني من القرن الرابع». وتقلد أبو القاسم ديوان الرسائل لعضد الدولة، وتقلد الوزارة أربع مرات لأولاده.

ويرى متز أنه ليس من محض الاتفاق أن كثيراً من الوزراء في ذلك العهد كانوا من أساتذة البيان وأعلامه كالخصيبيّ وابن مقلة والمهلبي وابن العميد والصاحب بن عباد والاسكافي وزير السامانيين.

وكان أبو بكر الخوارزمي[٣] المتوفى سنة ٣٨٣ كما يقول الثعالبي: «باقعة الدهر وبحر الأدب وعلم النثر والنظم».[٤] وهو ابن أخت محمد بن جرير الطبري المؤرخ المشهور، وهو أشهر كتاب الرسائل الإخوانية، وظل زمناً طويلاً أكبر كتاب العرب،[٥] ولكنه كان محطّ نقد معاصره الهمذاني.[٦] أصله من طبرستان، ومولده ومنشؤه خوارزم، تقلب في البلاد، واتصل بجميع الأمراء شرق المملكة الإسلامية، فورد بخارى ونيسابور وهراة وشيراز وأصفهان وغيرها، وكانت رسائله توجه إلى الأمراء والوزراء والقضاة والعمال والعلماء واللغويين، قصد الصاحب بن عباد في أرجان، ونزل على سيف الدولة بحلب، وتوثقت الصلة بينه وبين الصاحب بن عباد في أصفهان[٧] واتصاله بالصاحب يفسر حملته على المتنبي جرياً مع مذهب صاحبه[٨] وعاد إلى نيسابور، وكان يتعصب لبني بويه.

ومن أعلام النثر أحمد بن الحسن الهمذاني المعروف ببديع الزمان، يقول عنه

---

(١) ظهر الإسلام، ١/ ٢٣٧.

(٢) الحضارة الإسلامية، ١/ ٤٤٩ ـ م. ن ١/ ٤٤٧.

(٣) تاريخ آداب اللغة العربية، ٢/ ٣٠٠.

(٤) يتيمة الدهر ٤/ ١٩٢.

(٥) الحضارة الإسلامية، ١/ ٤٥١.

(٦) م. ن.

(٧) يتيمة الدهر ٣/ ٢٢٦.

(٨) الصبح المنبي، البديعي، ٣٥.

الثعالبي:[1] «معجزة همدان ونادرة الفلك»، فارق همدان في مقتبل العمر، وورد حضرة الصاحب ثم ورد جرجان وأقام بها مدة، ووافى نيسابور سنة ٣٩٢، واتصل بالأمير محمد بن منصور، وتصدى لمساجلة الخوارزمي فكان ذلك سبب شهرته، وألقى عصا التسيار في هراة، وتوفي في سنّ الأربعين سنة ٣٩٨[2].

وكان أبو حيان التوحيدي أستاذ الطريقة التي تستخدم لغة سلسلة القيادة إلى درجة نادرة، قوية التعبير برغم الاختصار، اتصل بالوزراء كابن العميد وابن عباد وابن سعدان، ودوّن في الإمتاع والمؤانسة ما دار في المجلس بينه وبين الوزير ابن سعدان وزير صمصام الدولة والعلماء كأبي سليمان المنطقي، ألف كتاباً في مثالب الوزيرين الصاحب وابن العميد[3].

وكان أبو الفتح البستي الذي دخل في خدمة سبكتكين، وأصبح كاتب الرسائل في ديوانه وشاعر بلاطه من كبار كتاب النثر ومن فرسان الشعر، وخدم محمود بعد وفاة والده ثم مات في منفاه ببخارى سنة ٤٠٠هـ.

وكان سيف الدولة الحمداني راعياً للأدب والفنون، وكانت ندوته التي كان يقيمها في قصره في فترات السلم حافلةً بالعلماء والأدباء والشعراء والفلاسفة، الذين يقصدونه من كل صوب، ويلقون من كرمه ما يدفع بهم لتجويد صناعتهم، بحيث كان هذا الأمير العظيم سبباً مباشراً من أسباب ارتقاء الشعر العربي، ويذكر الثعالبي أنه: لم يجتمع بباب أحد من الملوك بعد الخلفاء ما اجتمع بباب سيف الدولة من شيوخ الشعر ونجوم الدهر.[4] والثعالبي محقٌّ، فخطيبه ابن نباتة الفارقي ومعلمه ابن خالويه ومطربه الفارابي وطباخه كشاجم وخزان كتبه الخالديان والصنوبري ومداحه المتنبي والسلامي والوأواء الدمشقي والببغاء والسّريُّ الرَّفَّاء والنَّامي وابن نباتةَ السعديُّ والصنوبري وابن عمه أبو فراس الحمداني وغيرهم[5].

ومن ندوته تخرَّج الكاتب الشاعر أبو بكر الخوارزمي شيخ أدباء نيسابور الذي

---

(١) يتيمة الدهر ٤/ ٢٩٣.

(٢) الحضارة الإسلامية، ١/ ٤٥٥، ظهر الإسلام، ١/ ٢٧٢.

(٣) معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ٥/ ١٩٢٣ وما بعد.

(٤) يتيمة الدهر؛ ١/ ٣٧ وما بعد.

(٥) سيف الدولة الحمداني، مصطفى الشكعة ١٨٢ ط٢.

يذكر صاحب اليتيمة أنه مدين للطائف الحلبية بما حفظ ووعى.[1] ومما يؤكد ما قاله الثعالبي حنين الخوارزمي لأيامه التي قضاها في حلب إذ كان ما يزال في ريان الصبا. يقول: «وقد رأيت في هذه الحضرة ـ حضرة أبي محمد العلويّ باصبهان ـ أقواماً كنت شاهدتهم على باب سيف الدولة ومنهل الصبا عذبٌ وعود الشباب رطبٌ، وذكرت بهم مآرب هناك وأياماً سلبتُها سلباً، ونزعت من يدي غصباً ودهراً كأني كنت أقطعه وثباً»[2]. وممن ضمته هذه الندوة أبو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني وأبو الطيب اللغوي وأبو علي الفارسي وابن جني، وكان الأدباء يتسقّطون أخبار تلك الندوة عن بعد ويجمعونها، إذ يذكر الثعالبي أنّ الصاحبَ بن عباد كان يحرص على جمع الجديد من الشعر الذي يصدر عن هذه الندوة،[3] ومن نجوم هذه الندوة أبو نصر الفارابي الذي كان يلقب بالمعلم الثاني، وبحق يسميها أحمد أمين بـ«المدرسة الحمدانية»[4].

وبلغ من كرم سيف الدولة أن ضرب دنانير خاصّة بالصلات، عليها اسمه وصورته في كل دينار منها عشرة مثاقيل.[5] وقصص كرمه وإغداقه للعطايا مدفوعاً بسجاياه العربية الأصيلة في اليتيمة[6] في أماكن كثيرة. أرسل إليه أبو اسحاق الصابي أبياتاً من بغداد فحمّل الرسول الذي جاء بها كيساً بختم سيف الدولة فيه ثلاثمائة ديناراً، وكان يشجّع المؤلفين، فقد أهدى إليه أبو الفرج الأصفهاني نسخةً من كتاب الأغاني، فأعطاه ألف دينار واعتذر له،[7] وكان قصر الحلبة تزدان جدرانه وأبهاؤه بالآيات القرآنية وأبيات الشعر المكتوبة بخط جميل مذهّب، وكان لسيف الدولة خطّاطٌ خاصٌّ به من بني مقلة.

وكان سيف الدولة أديباً بفطرته، وقد نمّى هوايته بتلمذته على ابن خالويه الذي كان يعتبر مؤدّبَ أمراء بني حمدان، وكان قصره يضمّ مكتبةً زاخرة بأسباب

---

(١) يتيمة الدهر؛ ١/ ٣٥.

(٢) ظهر الإسلام؛ ١/ ١٨١.

(٣) يتيمة الدهر؛ ١/ ٣٤.

(٤) ظهر الإسلام؛ ١/ ١٧٨.

(٥) م. ن؛ ١/ ١٧٩، والشكعة ١٨٤.

(٦) يتيمة الدهر؛ ١/ ٤٢.

(٧) م. ن ١/ ٤٥.

المعرفة، وأمين مكتبته الصنوبريُّ[1] الشاعر، وتولاَّها بعدهُ الشاعران الخالديان، واللذان قدّما للمكتبة العربية بفضل وظيفتهما هذه عدة كتب أهمها حماسة الخالديين والمختار من شعر بشار والديارات.

وكان دائم القراءة، يصطحب معه الكتبَ حتى في غزواته، وكان ينظم الشعر، وفي اليتيمة نماذج رائعة من شعر هذا الأمير،[2] وكان ناقداً للشعر أيضاً[3] وكان شديد التعصب لأبي الطيب المتنبي الذي خلَّد معارك الأمير العظيمة خلال فترة إقامته بحلب، وفي خزانة الأدب لابن حجة والصبح المنبي واليتيمة وغيرها قصصٌ طريفةٌ عن التعصُّب والإعجاب بالشاعر.

وكان من أمراء بني حمدان شعراء كثرٌ، وفي مقدّمتهم الشاعر الفارس أبو فراس الحمدانيُّ الحارث بن سعيد، وكان أبو العشائر ابن عم سيف الدولة وعامله على أنطاكية شاعراً، ومن شعرائهم الكبار أبو زهير مهلهل بن نصر بن حمدان.

ولقد اجتذبت حلبُ الشُّعراء بما كان يصلهم من أخبار أميرها العظيم، فجاؤوا من كل الجهات لينعموا بما يغدق عليهم أميرُ حلب، وكان من حلب نفسها الصنوبري والخليع النَّامي، ومن منطقة الموصل السَّريُّ الرَّفاءُ وأبو بكر الخالدي وأخوه أبو عثمان والببّغاءُ الذي أمضى شبابه وزهرة عمره في بلاط سيف الدولة ثم آخر عمره في بغداد،[4] وابن جني. ومن أصقاع الشام كشاجم والوأواء الدمشقي والتَّلعفريُّ وأبناء كيغلغ وأبناء ورقاء وأبو العباس النَّامي الذي كانت منزلته تلي منزلة

---

(١) ولد بأنطاكية ومات سنة ٣٣٤ عن عمر يناهز الخمسين على الأقل، كان صديقاً للشاعر كشاجم الذي وصفه بأنه بحر ما له شط، تغنى كثيراً بحلب والرقة، وهما أكبر بلدين كانا مقراً لسيف الدولة، واجتمع فيها بدُكَّان وراق بكثير من أدباء الشام ومصر والعراق، كان له قصر فخم في حلب محاط بالغروس والرياحين وشجر النارنج، وكان الصنوبري صغيراً فلم ينل مكاناً في كتاب الأغاني، وكان مسناً فلم ينل مكاناً في يتيمة الدهر. الحضارة الإسلامية؛ ١/ ٤٨١.

(٢) يتيمة الدهر؛ ١/ ٣٥ وما بعدها.

(٣) م. ن؛ ١/ ٤٣ وما بعدها.

(٤) م. ن.

المتنبي لدى الأمير،[1] وأبو الفرج العجليّ وأبو الفتح البكتمري، ومن العراق المتنبي والزاهي والناشيء الأصغر وابن نباتة السَّعديُّ، وله فيه مدائح كثيرة[2] والسلامي والحاتمي، وجاء من أدباء أقاليم العراق العجمي أدباء كثيرون من خراسان وفارس وجرجان كابن خالويه وأبي علي الفارسي والقاضي الجرجاني.

وكان كثير من شعراء الأمير ينتمون إلى مهن مختلفة قبل أن يتفرَّغوا للشعر وينعموا فيه، ويصبح مصدر رزقهم، وكان شعرهم يدلُّ على مهنهم، فقد كان كشاجم طبّاخاً لسيف الدولة، وصار شاعراً ظريفاً، وكان كاتباً ترك من المؤلفات أدب النديم وخصائص الطرب والمصائد والمطارد،[3] وكان السَّريُّ الرَّفَّاءُ يرفو الملابس، والنَّامي جزّاراً والوآواء الدمشقيُّ فاكهياً وصار شاعراً كبيراً، والناشيء الأصغر حلاَّءُ ينقش الأواني النحاسيّةَ والزاهي قطاناً، وكلٌّ نبغ في وصف مهنته القديمة، والخالديان كانا قيّميّ المكتبةِ وصارا شاعرين، وترك هؤلاء وغيرهم كتباً كثيرة في فنون مختلفة في كنف سيف الدولة، وصلنا قسم كبير منها، وكان عيسى الرّقيُّ الطبيب يترجم الكتب من السريانية إلى العربية وألَّف الحسين بن كشكرايا كنَّاشه المعروف بالحاوي وكان طبيباً لعضد الدولة ثم لسيف الدولة،[4] ويذكر المؤرّخون أنه كان يقف على مائدة سيف الدولة وقت الأكل أربعةٌ وعشرونَ طبيباً[5].

وفي كنف سيف الدولة ألّف ابن خالويه مؤدّب الأمير الحمداني كتباً كثيرة في علوم اللغة وغيرها، وألف أبو الطيب اللغوي هو الآخر كتباً كثيرة في علوم اللغة وكان نجماً ساطعاً في سماء حلب، وتُوفّيَ مقتولاً في أحداث سنة ٣٥١هـ.

وخصَّ أبو علي الفارسي حلب التي قصد أميرها سنة ٣٤١ بكتابه «المسائل الحلبيات» وكان بصحبته تلميذه الإمام أبو الفتح عثمان بن جني النحويُّ الذي قال عنه الثعالبي:[6] «هو القطب في لسان العرب وإليه انتهت الرئاسة في الأدب».

---

(١) م. ن.

(٢) م. ن.

(٣) م. ن ١/ ١٨٥.

(٤) سيف الدولة، مصطفى الشَّكعة، ٢٢٣.

(٥) عيون الأنباء؛ ٢/ ١٤٠.

(٦) يتيمة الدهر؛ ١/ ١٣٧.

وفي حلب ألّف ابنُ حوقل الموصليُّ كتابَ المسالك والممالك في الجغرافيا، وشارك شعراء سيف الدولة في التأليف والتصنيف كالخالديّين والسَّري الرّفاء وكشاجم وغيرهم، وإلى جانب الشعراء الكبار كان عصر سيف الدولة عامراً بالكتّاب الكبار، ومنهم عبد الله بن عمر الفياض وأبو محمد جعفر بن ورقاء الشَّيبانيُّ وكان هو وأخوه أبو أحمد عبد الله يرتبطانِ بالأمير الشاعر أبي فراس برباط المودة والمحبة. ومنهم أبو علي الحاتميُّ الكاتب الشاعر الناقد الذي عمل مع الوزير المهلبي في بغداد، وكتب بتأثير منه رسائله الناقدة للمتنبي، ومن هؤلاء أبو بكر الخوارزمي والقاضي الجراجاني وأبو الفتح البكتمري وأبو اسحاق بن شهرام، وأبو الفرج العجلي وأبو محمد الصليحي الكاتب، ومنهم أبو الحسن المغربي الذي وزر لسعد الدولة بن سيف الدولة، ثمَّ رحل إلى مصر، والتحق بخدمة الفاطميين، وقتله الحاكم سنة ٤٠٠هـ.

ولم يصلنا من كتابات هؤلاء سوى كتابات أبي الفرج الببغاء وأبي الفتح كشاجم، وكان أبو الفرج الببغاء من أقرب الأدباء إلى قلب سيف الدولة والحمدانيين بصفة عامة في حلب أو الموصل.

وكان أدباء الامارتين الحمدانيتين المتصلتي الحدود يتنقّلون ما بين حلب والموصل كالصنوبري والسري الرفاء والخالديين والنامي وأبناء ورقاء وكشاجم وأبي فرج الببغاء. وقد استمر المقام بأبي الفرج الببغاء بعد وفاة حاميه الأمير سيف الدولة لدى ملك الموصل عدة الدولة أبي تغلب بن ناصر الدولة. ولما تزوّج عدة الدولة الحمداني من ابنة عز الدولة البويهي وزفت العروس إلى ديار الأمير الحمداني في الموصل كانت مزوّدةً برسالة بليغة كتبها على لسان عز الدولة أبو اسحاق الصابي، فرد الأمير الحمداني برسالة تضاهيها بلاغةً وأدباً وكان الذي كتبها أبو الفرج الببغاء.[1] وأنجب العصر الحمداني في فنّ الخطابة واحداً من النوابغ الكبار هو ابن نباتة الفارقي[2] [٣٣٥-٣٧٤] الذي يضاهي الحجاج وعبد الحميد في عصر بني أمية والقاضي الفاضل في عصر صلاح الدين الأيوبي،[3] وهذه النهضة الأدبية التي شهدتها حلب في عصر سيف الدولة هي التي ساهمت في تكوين

---

(١) م. ن؛ ١/ ٣١٥.

(٢) الحضارة الإسلامية؛ ٢/ ١٠٠.

(٣) م. ن؛ ٢/ ١٠٠.

أبي العلاء المعري الذي ولد بعد وفاة سيف الدولة بثماني سنين سنة ٣٦٣ في المعرة ثم انتقل إلى حلب، وشهد تلامذة ذلك الجيل الكبير في الشعر واللغة والنحو والفلسفة وغيرها[١]. ونبغ في عصر سيف الدولة علماء في الهندسة والفلك والرياضيات، وتركوا مؤلفات جليلة في هذه العلوم جميعاً.

وتابعت الفلسفة مسيرتها في القرن الرابع الهجري، وكانت تعقد المناظرات الفلسفية في مجالس الوزراء[٢]، فقد نبغ في هذا العصر فلاسفة كبار من أشهرهم أبو نصر الفارابي الذي تنقل ما بين بغداد وحران ثم عاد إلى بغداد، وقرأ بها علوم الفلسفة، ويقال: إنه وُجد كتاب لأرسطوطاليس وعليه مكتوب بخطّ الفارابي: إني قرأت هذا الكتاب مائة مرة، ونقل عنه أنه كان يقول: قرأت السماع الطبيعي لأرسطوطاليس أربعين مرة، وبرع في الفلسفة حتى لقّب بحق المعلم الثاني تمييزاً عن المعلم الأول أرسطو. اتصل بسيف الدولة الحمداني وصحبه في فتح دمشق، ومات فيها مقتولاً سنة ٣٣٩ هـ وقيل توفي في حلب سنة ٣٣٩هـ بعد أن بلغ الثمانين، وصلّى عليه سيف الدولة الحمداني ونفر من خاصته دلالة تقدير وإكرام[٣].

ومن أشهر فلاسفة هذا العصر الجماعة المعروفة باسم «إخوان الصفا» الذين كانوا محلَّ عطف بني بويه، واستطاعوا أن يكملوا ما عمله المعتزلة وخاصَّة ما يتعلق بالتوفيق بين العلم والدين، والانسجام بين الشريعة الإسلامية والفلسفة اليونانية وتوحيد الثقافة في صورة معارف، وأودعوا معارفهم هذه بمؤلفهم المشهور بـ«رسائل إخوان الصفا»، وهم عدة مؤلفين كان الطبيب والفيلسوف الشهير ابن سينا [٣٧٠-٤٢٨] واحداً منهم، وعن ابن سينا يقول ديتريصي: لقد انتهت بموته حركة الفلسفة في الشرق[٤].

ولد ابن سينا في إحدى قرى مدينة بخارى، ونبغ في علوم شتى منها الطب والفلسفة والأدب وأصول الدين والحساب والهندسة والجبر، ولمَّا اضطربت أحوال الدولة السامانية خرج من بخارى وقصد خوارزم شاه علي بن مأمون بن محمد، ثم انتقل إلى نيسابور وأبيورد وطوس وغيرها، وكان يتردد على شمس المعالي قابوس بن

---

(١) سيف الدولة الحمداني، مصطفى الشكعة ٢٨٠.

(٢) ظهر الإسلام: ١/ ١٨٧.

(٣) م.ن: ١/ ٢٣٠ و٢٣٢.

(٤) مجلة المورد، المجلد ٣، العدد ٤، ص١٤٣.

وشمكير في طبرستان، ثم انتقل إلى الري وقزوين وهمدان، وتقلد الوزارة لشمس الدولة بن فخر الدولة [٣٨٧-٤١٢]، ولكنَّ الجند ثاروا عليه، فتوارى، ثمّ عاد لمداواة هذا الأمير الذي قلَّده الوزارة من جديد، وظلَّ فيها إلى أن مات الأمير إلاَّ أنَّ خلفه تاج الدولة لم يستوزره، فتوجه إلى أصفهان، فأحسن إليه أميرها علاء الدولة،[١] قال عنه ابن خلكان:[٢] نادرة عصره في علمه وذكائه وتصانيفه، وقد بلغت المائة.

ومن الفلاسفة في هذا العصر المؤرخ أبو علي أحمد بن مسكويه صاحب «تجارب الأمم» ومن أشهر كتبه فيها تهذيب الأخلاق[٣].

ونبغ في هذا العصر علماءٌ في الرياضيات والطب كسنان بن ثابت المتوفى ٣٣١ هـ وابن الهيثم الذي نشأ في البصرة، وانتقل إلى مصر فاستقبله الحاكم، وفي مصر ألف كتباً كثيرة في الرياضيات والعلوم الطبيعية والإلهية،[٤] توفي في القاهرة بحدود ٤٣٠ هـ، ومن الأطباء المشهورين في العصر الفاطمي محمد بن أحمد سعيد بن التيمي المتوفى ٣٧٠هـ، وقد صحب الوزير يعقوب بن كلس، وألَّف له كتباً في الطب، كما حفل العصر بأطباء آخرين كثر[٥].

ورزق هذا العصر مؤرخون هامون كعريب بن سعيد القرطبي المتوفى سنة ٣٦٦هـ الذي أكمل عمل الطبري المتوفى هو الآخر في بداية هذا القرن سنة ٣١٠هـ.

ومن المؤرخين الهامّين يحيى بن سعيد الأنطاكي المتوفى سنة ٤٥٨هـ، الذي ذيّل على سعيد بن البطريق أحد بطارقة الاسكندرية المتوفى هو الآخر أيضاً سنة ٣١٧هـ.

ومنهم هلال بن المحسّن الصابي [٣٥٩-٤٤٨] الذي ألف كتاب: تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، أكمل فيه عمل الجهشياري، ووصل به إلى سنة ٣٩٣هـ، ومنه استمد ابن الطقطقى في كتابه: «الفخري»، ويُلفتُ النظر هنا هذا الأسلوب المتبع من قبل المؤرخين الذين يبدؤون من حيث انتهى غيرهم ليكونَ العمل متكاملاً، يكمل به

---

(١) تاريخ الإسلام السياسي ٢/ ٥٦٥.

(٢) وفيات الأعيان؛ ٢/ ١٦٠.

(٣) ظهر الإسلام ١/ ٢٣.

(٤) عيون الأنباء ٢/ ٩٣.

(٥) ظهر الإسلام، ١/ ٢٠٢ و٢٠٣.

الأواخر جهود الأوائل[1].

ومنهم أبو بكر الصُّولـيُّ أستاذ الراضـي، ويعـدُّ كتابـه «الأوراق»[2] مجموعـة نفيسة في الأدب والتاريخ.

ومن علماء التاريخ الكبار المسعوديُّ المتوفى سنة ٣٤٦هـ، ومن أهم كتبه كتابان في التاريخ، الأول: مروج الذهب ومعادن الجوهر، والثاني: التنبيه والإشراف.

ومنهم مطهـر بـن طـاهر المقدسـيُّ المتوفـى سـنة ٣٨٧ صـاحب كتـاب: البـدء والتاريخ، والحسن بن زولاق صاحب كتاب: فضائل مصر وأخبارها وخواصّها، وقد عُمِّر طويلاً، وعاصر الإخشيديين والفاطميين، توفي سنة ٣٨٦ هـ[3].

ومنهم أبو الحسن علي الشَّابشتي، وهو من أولاد الشابشتي حاجب وشمكير بن زيار، وكان خازن كتب العزيز بالله وأنيسه والقيِّم على مكتبته، ترك لنا كتاب «الديارات» الذي يحوي أخباراً طريفة عن الأديرة في العراق والموصل والشام والجزيرة والديار المصرية والأشعار المقولة في تلك الأديرة، وقد توفي ٣٨٨هـ[4].

ومن المؤرخين المسبِّحي المتوفى سنة ٤٢٠هـ، صاحب كتاب: تاريخ مصر، ذكر ابن خلكان أنه يقع في ثلاثة عشر ألف ورقة[5].

ومن المؤرخين المعاصرين مسكويه المتوفى سنة ٤٢١هـ، وهو أكبر مؤرخي القرن الرابع في رأي متز،[6] وكان خازن كتب ابن العميد،[7] وكتابه «تجارب الأمم» من أهم الكتب العلمية في اللغة العربية، وأسهب فيه في تاريخ الصدر الأول من أيام بني بويه، واستقى معلوماته ممَّن تولى الزعامة في هذه الحوادث أمثال المهلبي الوزير المتوفى سنة ٣٥٢هـ، وأمين خزانته أبي الفضل بن العميد المتوفَّى سنة ٣٦٠هـ في

---

(١) تاريخ الإسلام السياسي، ٣/ ٥٨٣.

(٢) وفيات الأعيان، ٤/ ٣٥٦، معجم الأدباء ٦/ ٢٦٧٧، وفيهما: «الورقة».

(٣) وفيات الأعيان، ٢/ ٩١، تاريخ الإسلام السياسي، م.ن.

(٤) وفيات الأعيان، ٣/ ٣١٩.

(٥) وفيات الأعيان، ٤/ ٣٧٩، ظهر الإسلام، ١/ ٢٠١.

(٦) الحضارة الإسلامية، ١/ ٤٦٨.

(٧) معجم الأدباء؛ ٢/ ٤٩٨

الري[1]. وتنقلت به أحوال جليلة في خدمة بني بويه حتى اختصّ ببهاء الدولة وعظم شأنه وارتفع مقداره[2].

ومن المؤرخين الكبار أبو الريحان البيروني المتوفى سنة ٤٤٠هـ، قضى حياته في كنف مأمون بن مأمون أمير خوارزم، ثم زار حوالي ٣٩٠ بلاد شمس المعالي قابوس بن وشمكير الذي اشتهر في طبرستان بتشجيع العلماء، وأهدى إليه تاريخه المشهور «الآثار الباقية في القرون الخالية»، ثم عاد إلى خوارزم حيث قضى بقية حياته في بلاط محمود الغزنوي، وترك لنا كتاباً هاماً اسمه تحقيق ما للهند من مقولة، وألف القانون المسعودي أهداه للسلطان مسعود الغزنوي، وألّف كتاباً في الأحجار الكريمة أهداه للسلطان موذود بن مسعود[3].

ونبغ في هذا العصر جغرافيون كبار كالاصطخري صاحب كتاب المسالك والممالك وابن حوقل الذي راجع كتاب الاصطخري وزاد عليه، و ترك كتاباً يحمل الاسم ذاته، والرحالة والجغرافي الكبير المقدسي المتوفى سنة ٣٨٧، وكتابه أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ذو قيمة عظيمة من الناحيتين التاريخية والجغرافية[4].

وألف محمد التأريخي المتوفى سنة ٣٦٣ كتاباً في وصف افريقية والمغرب[5] وكتب المهلبي سنة ٣٧٥ للخليفة العزيز كتاباً اسمه الطرق والمسالك يصف فيه جغرافية بلاد السودان[6].

وفي العلوم الدينية كان هذا العصر ذروة العصور الإسلامية، فقد اشتهر في هذا العصر محدثون فقهاء،[7] وتباروا في حفظ الأحاديث حتى كان بعضهم يحفظ مائتي ألف حديث،[8] وعلى الرغم مما عايشته بغداد من شغب من قبل الحنابلة ومخاصمتهم

---

(١) تاريخ الإسلام السياسي، ٣/ ٥٨٥.

(٢) يتيمة الدهر، ٥/ ١١٤، معجم الأدباء، ٢/ ٤٩٤. وانظر: تاريخ الإسلام السياسي؛ م.ن.

(٣) تاريخ الإسلام السياسي، ٣/ ٥٨٦، الأعلام، ٥/ ٣١٤.

(٤) م.ن ٥٨٨.

(٥) الحضارة الإسلامية، ٢/ ١٦.

(٦) م.ن

(٧) ظهر الإسلام، ١/ ٢٥٥.

(٨) الحضارة الإسلامية، ١/ ٣٥٥ و٣٥٦.

للشيعة ولغيرهم من المذاهب، فإنّ القرن الرابع ـ كما يقول متز ـ شهد وفاقاً ومسالمة بين المذاهب،[1] وإن كان الحنابلة مصدر إقلاق الحكومات المتعاقبة[2].

وظهر من المحدّثين ابن حيان السمرقندي المتوفى ٣٥٤ وأبو بكر النيسابوري المتوفى ٣١٦ والدار قطني المتوفى ٣٨٥ والحاكم النيسابوري المتوفى ٤٠٥.

وخطت علوم التفسير خطوات في هذا القرن، والجديد الذي يلحظ في تفسير القرآن في هذا القرن والقرن الذي تقدّمه هو تعاون المعتزلة واجتهادهم في تفسير القرآن، ووقف الأشعري موقف الخصم الشديد للجبائي المعتزلي في تفسيره حتى قال: اعتمد على ما وسوس به صدره[3].

وألّف الرّماني المتوفى عام ٣٩٥ تفسيراً للقرآن بلغ من أهميته أنّ الصاحب بن عباد عندما قيل له: هلاّ فسرت القرآن؟ قال: وهل ترك لنا علي بن عيسى شيئاً؟[4].

وتباروا في الإسهاب والتوسع في الشروح كالنقّاش والأدفوي والقزويني،[5] وألف عبد الله الأسدي المعتزلي المتوفى ٣٨٧ تفسيراً ذكر فيه لبسمِ الله الرحمن الرحيم مائةً وعشرين وجهاً، وقد أخذ على المتصوفة والشيعة بعض تأويلاتهم[6].

وكان ابن مجاهد المتوفّى ٣٢٤ قد وضع حوالي عام ٣٠٠ أصول علم القراءات، وقامت مشادات حول قراءة القرآن، وأرغم ابن شنبوذ المتوفّى ٣٢٨ على أن يتبرأ من قراءات قرأها، ولكنه خلف تلاميذ مثل أبي الفرج الشنبوذي المتوفّى ٣٨٨، وقرأ أبو بكر العطار المتوفى سنة ٣٥٤ بحروف تخالف الاجماع، وآل هذا الجدل إلى أن حلّت في القرن الرابع القراءات السبعة المتفق عليها محل القراءات الشاذة.[7] وقد ترك أبو علي الفارسي موسوعة هامة في القراءات السبعة اسمها

---

(١) م.ن، ١/ ٣٩٤.

(٢) ظهر الإسلام، ١/ ٢٢٦.

(٣) الحضارة الإسلامية، ١/ ٢٦٥.

(٤) م.ن، ١/ ٣٦٥.

(٥) م.ن.

(٦) م.ن ١/ ٣٦٦.

(٧) م.ن، ٣٦٢.

«الحجة» كما أن تلميذه ابن جني أكمل عمل أستاذه، فترك كتاباً في علم القراءات الشاذة اسمه «المحتسب». وكان القرن الرابع أهم نقطة فاصلة في تاريخ التشريع الإسلامي حيث تم إغلاق باب الاجتهاد، ونظر إلى العلماء الأولين بالعصمة، وقد تأرجحت المذاهب الفقهية وانحسر البعض ليمتد الآخر.

وقد ساد مذهب داوود الأصفهاني بفارس، وكان أصحابه يتقلّدون الأعمال والقضاء وكانت لهم الغلبة لأنَّ السلطان عضد الدولة كان يتقلد هذا المذهب.[1]

ومن فقهاء الحنفية في هذا القرن عبد الله الكرخي المتوفَّى ٣٤٠ هـ، ومن تلامذته الجصَّاص المتوفَّى سنة ٣٧٠هـ، صاحب كتاب: أحكام القرآن.

ومن فقهاء المالكية أبو الحسن البغدادي الشهير بابن القصار قاضي بغداد المتوفى سنة ٣٩٨هـ، ومن علماء الشافعية محمد بن علي القفّال الشاشيُّ، وكان يقول بالاعتزال، وقد تُوفّي سنة ٣٧٥،[2] والمروزي توفَّى ٣٤٠هـ وابن فورك الأصفهاني توفي بنيسابور سنة ٤٠٦ والدار قطني الذي نزل ضيفاً على ابن حنزابة وزير كافور ثم عاد إلى بغداد، ومات سنة ٣٨٥هـ.

ومنهم أبو الحسن الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠هـ، ومن أهم كتبه أدب الدنيا والدين. ومن فقهاء الحنابلة أبو بكر السجستاني المتوفَّى ٣١٦ وأبو القاسم الخِرَقي المتوفَّى ٣٣٤.

وراج علم الكلام، ويرى متز أن علم الكلام الإسلامي مرَّ في القرن الرابع الهجري في أهم أدوار حياته،و هو تحريره من الفقه،[3] وكانت مخالفة المعتزلة لجمهور المسلمين في القرن الرابع كلاميّةً محضةً، وكان من الشيعة المعتزلة أبو الحسن الرَّاوندي، والرُّمَّاني، وكان للمعتزلة في أصفهان في هذا القرن شأن كبير،[4] وكان المعتزلة مولعين بالجدل وكان تكاتفهم في القرن مضرب المثل،[5] وكانوا ينكرون

---

(١) م.ن، ٣٩٠.

(٢) ظهر الإسلام، ١/ ٢٢٣.

(٣) م.ن، ١/ ٢٦٤.

(٤) الحضارة الإسلامية، ١/ ٣٥١.

(٥) م.ن، ١/ ٣٧٣.

السحر بجميع صوره والتنجيم، وهم بالمحصلة دعاة حرية الفكر والاستنارة.[1] وكان أبو الحسن الأشعري خريج مدرسة الاعتزال، ولكنه خرج عليها،[2] ومن تلامذته الباقلاّني المتوفّى ٤٠٣ والاسفراييني المتوفّى سنة ٤٠٦هـ.

وساعد التصوف على نشر الأدب، وقوّى المذهب الواقعيّ الطبيعيّ،[3] وقد كان العراق موطن أعلام التصوف الأول كرابعة العدوية وابراهيم بن أدهم والبلخي ومعروف الكرخي وبشر الحافي وغيرهم، ومن رجالهم في هذا العصر أبو طالب المكي، أقام ببغداد ثم البصرة ثم مات ببغداد سنة ٣٨٦ ومن أشهر كتبه قوت القلوب[4].

ومنهم أبو الليث السمرقندي الحنفي المتوفّى ٣٨٣، وله كتاب بستان العارفين، وللتُستريّ أبي سهل المتوفّى ٢٧٣ آراء حول التصوف، وألف أبو سعيد الأعرابي المتوفّى سنة٣٤١هـ كتاب طبقات النساك[5].

والخلاصة:

لقد كان القرن الرابع الهجري عصر تألق الثقافة العربية، وتميز ذلك العصر بالخصائص التالية:

- كان كثير من الخلفاء والأمراء والوزراء رعاةً للأدب والثقافة، وتنافسوا على اجتذاب العلماء والشعراء إلى حواضرهم، وأدى هذا التنافس إلى ازدهار العلوم عامة والأدب ولا سيما الشعر بخاصة، وإذا كانت حلب أكثر حواضر تلك الأيام احتفاء بالشعراء واحتضاناً لهم، فقد كان في الحواضر الأخرى شعراء مبدعون أسبغوا على ممدوحيهم كثيراً من صفات المدح، والشعر يكثر ويزدهر في القصور السّخيَّة، وكانت حاضرة ابن عباد تنافس حلب وتحاول التفوق عليها، وكان الفاطميون من أسخى الناس في هذا الباب، ومن أشهر شعراء الفاطميين ابن هانيء الأندلسيّ،

---

(١) م. ن، ١/ ٣٧٥.

(٢) م. ن.

(٣) الحضارة الإسلامية، ١/ ٤٤٣.

(٤) ظهر الإسلام، ١/ ٢٢٧.

(٥) الحضارة الإسلامية؛ ٢/ ٣٧ وما بعد.

ويقال: إنه ما من ممدوحٍ أعز شاعره كما أعز المعزُّ ابنَ هانيء، وهو يشبَّه بالمتنبي، وكان الشريف العقيلي بمصر حوالي ٤٠٠هـ يشبه بالصنَّوبريِّ في الشام والعراق،[١] ومن شعراء الفاطميين أبو الرقعمق المتوفى سنة ٣٩٩هـ، الذي وقف شعره على مدح المعز والعزيز والحاكم وجوهر القائد والوزير ابن كلس[٢] وكان بالشام كابن الحجاج بالعراق[٣].

كان كثير من الخلفاء والأمراء وأبناء أسرهم شعراء وأدباء، وقد خصّص الصُّولي قسماً من كتابه «الأوراق» لإشعار الخلفاء وأولادهم، وكان البويهيون والحمدانيون والفاطميون والزياريون وغيرهم شعراء، ولا سيما الحمدانيين والبويهيين، وكان من أشهر شعراء الفاطميين وأصدقهم الأمير تميم بن المعز الذي لم يل الخلافة، وشعره غايةٌ في الصدق، وتوفي سنة ٣٧٤هـ في خلافة أخيه العزيز عن عمر لا يتجاوز السابعة والثلاثين، ومثله الشاعر الحمداني العظيم أبو فراس الذي توفي سنة ٣٥٧هـ عن مثل سنِّه. وكان وزراء هؤلاء شعراءً وأدباءً وحماةً حقيقيين للشعراء والأدباء كابن العميد والصاحب بن عباد وسابور بن أردشير وابن سعدان وابن كلس وأبي الحسن المهلبي والعتبي وأبي سعد الآبيِّ وأبناء ميكال، وكان كتاب دواوينهم أدباء وشعراء كالحاتمي والصابي، وكان أبو الفتح البستي كاتب محمود بن سبكتكين وموضع سرِّه شاعراً[٤] ومن الشعراء الكبار في النصف الثاني من هذا القرن الشريف الرضي الموسوي المولود سنة ٣٦١ هـ الذي ينحدر من شجرة عريقة النسب، وكان يقيم ببغداد، وقد تتلمذ على ابن جني، وأحب المتنبي متأثراً بأستاذه، وهو أحد قمم القرن الرابع، وخصَّ الخليفة الطائع بكثير من شعره[٥].

---

(١) ظهر الإسلام؛ ١/ ٢٠٦.

(٢) الحضارة الإسلامية؛ ١/ ٤٩٣.

(٣) وفيات الأعيان؛ ١/ ١٣٢، ظهر الإسلام؛ ١/ ٢٠٩.

(٤) يتيمة الدهر، ١/ ٣٨٠.

(٥) ظهر الإسلام، ١/ ٢٨٤.

- في ظل حماية هؤلاء للأدب وتشجيعهم وضع العلماء والأدباء مؤلفاتهم، وتحت تأثير ممدوحيهم خصُّوهم بالمؤلفات التي نسبت إليهم، فألف أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي والمسائل العضديات نسبة إلى عضد الدولة والشِّيرازيات نسبة إلى شيراز حيث كان يقيم، وألف الحلبيات نسبة إلى حلب حاضرة سيف الدولة، وألف أبو بكر الرازيُّ كتاب المنصوري، نسبة إلى أبي صالح منصور، والي سجستان، وألف البيرونيُّ كتاب المسعوديِّ نسبة إلى مسعود الغزنوي، كما أنهم ألفوا الكتب، وأهدوها إلى حكام ذلك الزمان دون أن تحمل أسماءهم، ولكنها تصدرت مقدمات تلك الكتب، فقد أهدى أبو اسحاق الصابي كتاب التاجي إلى عضد الدولة، وأبو الفرج الأصفهاني كتابه الأغاني الشهير للوزير المهلبي، وقصد ابن دريد أبا الفضل الميكالي في نيسابور، وخصه بكتابي الجمهرة والمقصورة، وألَّف الثعالبي لطائف المعارف للصاحب بن عباد والمبهج لشمس المعالي قابوس بن وشمكير، وفقه اللغة وسحر البلاغة لأبي الفضل الميكالي والنهاية في الكتابة لمأمون بن مأمون صاحب خوارزم،[1] وأهدى البيروني الآثار الباقية لشمس المعالي بن وشمكير والأحجار الكريمة لمودود بن مسعود الغزنوي، وأهدى ابنُ جنِّي أهمَّ كتبه لبهاء الدولة البويهي وغيره من الأمراء البويهيين.

- اهتم الأمراء والوزراء اهتماماً كبيراً باقتناء المكتبات العامرة العامَّة منها والخاصة، وتباروا في الحصول على النسخ الأولى منها، والتي كتبت بخط أصحابها، كما تباروا في اقتناء الأعداد الكثيرة من الكتاب الواحد، واختاروا لهذه المكتبات خيرة الأدباء ليكونوا قيِّمين عليها، فقد كان ابن مسكويه خازن مكتبة عضد الدولة، وكان الصنوبري والخالديان خزَّان مكتبة سيف الدولة، وقد أفاد العلماء من هذه المكتبات، وألَّف ابن سينا كتابه الشهير القانون في الطب معتمداً على مكتبة نوح بن منصور الساماني في بخارى التي كانت: «مثابة المجد وكعبة الملك في عهد الدولة

(١) يتيمة الدهر، ٤/ ١١٥.

السامانية» كما يقول الثعالبي في يتيمة الدهر،[1] ويشير بعض المؤرخين إلى أن تاريخ السامانيين الثقافي أهمُّ بكثير من تاريخهم السياسي، إذ ازدهر العلم، وكثر الفقهاء والمحدثون والشعراء والنحويون واللغويون والأدباء والمتكلمون والفلاسفة والأطباء والزُّهاد والقُرَّاء والمؤرّخون في أيامهم، وكلهم كتب بالعربية.

انتشرت الثقافة انتشاراً واسعاً في الحواضر الإسلامية بعد أن كانت وقفاً على بغداد، وأدى تعاقب الدول في أقاليم المشرق إلى تعاقب الثقافات، مما أدى إلى ازدهار ثقافي وعلمي، عمَّ أرجاء المملكة الإسلامية، وهكذا نبغ في هذا العصر علماء وشعراء وأدباء وفلاسفة ارتبطت أسماؤهم بأسماء بلدانهم كالخوارزمي والبيروني والرَّازي والبستي والهمداني والجرجاني والنيسابوري والفارابي والهروي والموصلي والبصري والبغدادي والحلبي ومئات الحواضر والمدن الأخرى التي أنجب كلٌّ منها غير واحد من النوابغ ممن نسبوا إلى تلك البلدان.

كانت حدود المملكة الإسلامية مفتوحة أمام الثقافات فيما بينها رغم خلافات الحكام وحروبهم المتطاحنة، فكم من أديب أو شاعر ولد في بيئة، وطوَّف في أكثر من حاضرة، وعاش في أكثر من بلاط، وأمضى كثيراً من سني حياته متجوّلاً بين الحواضر دون أن يكون هناك حواجز أو حدود. فالشعراء الذين عاشوا في رحاب سيف الدولة طوفوا في حواضر الأمراء غيره. فابن نباتة السَّعديُّ مدح سيف الدَّولة وعضد الدَّولة والوزير المهلبي في العراق وابن العميد في الرَّيّ، وأبو الحسن السلاميُّ نسبة إلى دار السلام بغداد، وهو من أشهر أهل العراق، مدح الصاحب بأصبهان وابن العميد بالري وعضد الدولة في شيراز، وقد ورد الموصل صبياً، وجالس شيوخ الشعراء،[2] وتوفي سنة ٣٩٤هـ، وأبو الفرج الببغاء أمضى شبابه وزهرة عمره في بلاط سيف الدولة، ثم آخر

---

(١) الحضارة الإسلامية، ١/ ٤٩٠.

(٢) ظهر الإسلام، ١/ ١٨٤.

عمره في بغداد. وكشاجم الذي يلقب في منتصف القرن الرابع بريحانة أهل الأدب في بلاط الموصل الحاضرة الثانية للحمدانيين، وكان أستاذاً للخالديين. والخالديان والسَّريُّ الرفاء هم من الموصل، وكانوا من شعراء سيف الدولة وخاصته، والصنوبري، وكان أميناً لخزانة سيف الدولة تُوفِّيَ ٣٣٤هـ، وكان صديقاً لكشاجم، تغنى بحلب والرقة حاضرتي سيف الدولة، وسكن الرُّها، والتقى كثيراً من أدباء الشام ومصر والعراق[١]. والخوارزمي الذي طوف في كثير من الحواضر الإسلامية، يعتبر نفسه مديناً لما نهل من الثقافة في بلاط سيف الدولة في حلب حيث يقول: «ما فتق قلبي وشحذ فهمي وصقل ذهني وأرهف حدَّ لساني وبلغ هذا المبلغ بي إلا تلك الطرائف الشامية واللطائف الحلبية التي علقت بحفظي وامتزجت بأجزاء نفسي وغصن الشباب رطيب ورداء الحداثة قشيب»[٢].

- وشاعر العربية المتنبي الذي يرجع بأصله إلى العراق، ونشأ بالشام، مدح سيف الدولة، ثم غادر إلى مصر ومدح كافور، وعاد إلى بلاط فارس: فمدح ابن العميد وعضد الدولة.[٣] ونابغتا العربيَّة أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني طوَّفا في الموصل وبغداد وحلب وشيراز وغيرها.

- كان القرن الرابع الهجري زمن الشعر فعلاً، فأغلب حُكَّامه وأمرائه ووزرائه ورجالاته وأفراد بيوتهم كانوا شعراء وأدباء. وفي اليتيمة التي تؤرخ لشعراء وأدباء هذا العصر كفاية لمن أراد أن يطّلع على غزارة الشعر وكثرة الشعراء في ذلك الزمن.

---

(١) الحضارة الإسلامية، ١/ ١٨٢.

(٢) يتيمة الدهر، ١/ ٣٥ و٣٦.

(٣) الحضارة الإسلامية، ٢/ ٥٠١.

٣- الحالة الاجتماعيّة:

تُلقي الحالة السِّياسية بظلالها في الغالب على الحالة الاجتماعيّة، وقد بلغ القرن الرابع من الاضطراب السِّياسي حداً سقطت فيه هيبة الخلافة، وتفسَّخ كيانها، وانفصلت عنها الأقاليم، وقام فيها أمراء استأثروا بالسلطة، وعملوا على إرساء حكمهم وتوسيع نفوذهم.

وإنَّ عصراً مضطرباً كثير الفتن موزَّع الدُويلات شديد الصِّراع بين التيارات الكثيرة المتموجة لا بد أن يكون المجتمع فيه على غراره مضطرباً متموِّجاً عديم الاستقرار معطل الحركات.

بدأ القرن الرابع بخلافة المقتدر، وكانت خلافته في جميع أيامها شر أيام الدولة العبَّاسيَّة، ومثلما سقطت هيبة الخلفاء سقطت هيبة الوزراء مما جعل زمام الأمور كلها مضطرباً، فالوزير المهلبي، وهو من هو يتلقَّى من السلطان البويهي معز الدولة مائة وخمسين مقرعةً، ويحبس في داره، ويحجر عليه لا يزور ولا يزار، ثمَّ يعاد إلى عمله، فيتلقَّى ذلك راضياً مغتبطاً.[١] ويذكر أن مرداويج ضرب وزيره ضرباً مبرّحاً حتَّى كان لا يطيق المشي، ولا يقدر على الجلوس لما حلَّ به، ثمَّ خلع عليه، وردَّه إلى أمره.[٢]

وعزّ الدولة بختيار يستوزر صاحب مطبخه ابن بقيَّة سنة ٣٦٢هـ الذي كان يحمل الغضائر بيده، ويذوق ألوان الطعام عند تقديمها للأمير، ثمَّ يصبح وزيراً ذا شأن، ولكن أي شأن،[٣] وعندما غضب عليه عضد الدولة طلبه من ابن عمه بختيار، فسلمه إليه، وقتله شر قتلة.[٤]

وكثيراً ما كان العُمَّال يتركون في مناصبهم أو يعادون إليها بعد تركها مع الشُبهة في أمانتهم، وذلك بعد أن يدفعوا ما يقرر عليهم.[٥] وقد فسدت أذواق النَّاس

---

(١) ظهر الإسلام، أحمد أمين، ١/ ١٢٢. الحضارة الإسلامية، آدم متز، ١/ ١٧٧ و٢/ ١٨٦.

(٢) م.ن.

(٣) م.ن.

(٤) م.ن، ١/ ١٧٨.

(٥) م.ن، ١/ ١٦٤.

حتّى كان الرّأي العام لا يعتبر قلّة الأمانة في إدارة الدواوين شيئا يخلّ بالشّرف.[1]

كان أكبر مصدر للمال هو الجزية والخراج، وتدخل في بيت المال تحت سلطة الخليفة، فينفق منها ما يشاء وكما يشاء، وكثيراً ما كان يذهب هذا المال إلى جيوب تجار الجواهر وتجار الجواري والجواري.[2]

كان المال هو الغرض الأول في هذا العصر، فإذا نفد كان الخلفاء يصفّون أموال وزرائهم، ويقتلونهم أو يصلبونهم، وكان هؤلاء يصادرون أموال الأغنياء، ليسلبوهم مالهم، ثمّ يوزعونه على شهواتهم وأتباعهم[3]. وقد نشأ عن قلّة شعور الإنسان بكرامته قلّة تقديره لكرامة الغير.[4]

كان الخلفاء يتركون وزراءَهم وعمالهم وولاتهم هملاً كالغنم في المرعى حتّى إذا ما سمنوا ذبحوهم، وأخيراً جاء دور الخلفاء، فانعكست الآية، فصار عمالهم يفعلون بهم مثلما كانوا يفعلون هم بغيرهم. لقد تقلب على الوزارة في عهد المقتدر وزراء كثرٌ وقلما نجا واحد منهم من المصادرة والإذلال،[5] وصارت هذه العادة سنّة متّبعةً في العهود اللاحقة.[6]

وابتداء من عهد القاهر ظهرت عادة سمل الخلفاء والحجر عليهم ومصادرة أموالهم وأموال من يلوذ بهم، وكان الأمراء يلجؤون إلى خلع الخلفاء لحل ضائقاتهم

---

(١) م.ن، ويقول متز: «وقد تقلد منصب الوزارة في أوائل القرن الرابع ثلاثة وزراء، لا يجمع بينهم إلا خصلة واحدة، وهي الخيانة التي انتهبوا بها خزانة الدولة». الحضارة الإسلامية، ١/ ١٨٩.

(٢) ظهر الإسلام، ١/ ١١٤

(٣) ظهر الإسلام، ٢/ ١١٥

(٤) الحضارة الإسلامية، ٢/ ١٨٦

(٥) م.ن

(٦) لما قتل بجكم ركب المتقي إلى داره وصادر ما بها، وتوفي أبو علي خازن معز الدولة سنة ٣٥٠هـ، فاحتال الوزير المهلبي حتّى استخرج ما لديه، ولما مات الوزير المهلبي سنة ٣٥٢ قبض معز الدولة على تركته، ولما اعتقل أبو الفتح بن العميد سنة ٣٦٦هـ أحرق الرقعة التي فيها ثبت ما لا يحصى من ودائعه وكنوز أبيه، ولما مات الصاحب بن عباد وزير فخر الدولة أرسل من أحاط على دار الصّاحب وخزائنه، الحضارة الإسلامية، ١/ ٢٢٠.

الاقتصادية وإسكات شغب الجند كما فعل بهاء الدولة البويهي مع الخليفة الطائع.

أهمل الخلفاء شؤون الدولة الجلّى، وصارت الكلمة في القصور للخدم والنسوان والجواري والغلمان، وأنفقت الأموال العامة في غير وجوهها.[1] وولي الوزارة جماعة من المضللين الذين أرضوا رجال الخليفة وأمّهُ بما بذلوه من الرشوة على أن يستعيدوا ما أنفقوه أضعافاً مضاعفة من قوت الشعب وكرامته. وكان من عواقب التبذير أن دبّ السوء في الدولة كلها في دار الخلافة وأطراف البلاد.

كانت «ثمل» القهرمانة جاريةُ المقتدر تقعد للمظالم، فتعرض عليها شكاوى الخاصة والعامة، ويحضر مجلسها الوزير والكاتب والقضاة وأهل العلم في حين يكون الخليفة غارقاً في اللهو والطرب.

ولما ضعف أمر الإمارة والوزارة والإدارة صار الناتج بالضرورة أن تكثر الفتن، ويحدث الشغب،[2] وتقع المجاعات، وترتفع الأسعار إلى ما لا قبل للناس باحتماله، وتفشى الأمراض، ويظهر العيّارون واللصوص وقطاع الطرق.[3] وكان أهل بغداد يهجرونها بسبب هذه الفتن والمجاعات وكبسات اللصوص إلى الشام ومصر طلباً للأمن والفرار كما حدث عام ٣١٣ و٣٣١.

وقد استباح القرامطة النّاس عام ٣١٢هـ، وأسروهم وأخذوهم إلى «هجر» وكان من بينهم أبو منصور الأزهري عالم اللغة المشهور.[4] ويبدو أن بغداد بليت بعدم الاستقرار طيلة القرن الرابع،[5] فقد كثرت حوادث قطع الطرق بصورة تلفت النظر، وبلغ من شر اللصوص أن قتلوا بجكم القائد التركي عام ٣٢٩هـ على عظيم سطوته.[6] وقد ناوش القرامطة جيش المقتدر، وهاجموا البصرة سنة ٣١١هـ، واستولى القرامطة على الكوفة سنة ٣١٥هـ،[7] وظهر في بغداد سنة ٣٣١هـ لصٌ روّع

---

(١) ظهر الإسلام، ١/ ١١٥.

(٢) الحضارة الإسلامية، ١/ ٣٠.

(٣) العيارون والشطار البغاددة في التاريخ العباسي، د: محمد أحمد عبد المولى، ٩٦ وما بعدها.

(٤) الحضارة الإسلامية، ١/ ٣٠.

(٥) الحضارة الإسلامية، ٢/ ٤٠٠.

(٦) الحضارة الإسلامية، ٢/ ٤٠٠.

(٧) المتنبي، بلاشير، ١٥٤.

سكانها، وأعيا السلطان أمره، وهزم جيشاً للدولة يرأسه وزير عام ٣٢٨هـ، واضطرّ معز الدولة سنة ٣٣٩هـ لمصالحته وتقليده البطائح.[١]

ويتصل بقطع الطرق وانعدام الأمن مسألة الحجاج في مواسم الحج، وقد حدث مثل هذا في أعوام كثيرة حتّى كان الحجاج يدفعون مكوساً للأعراب ليسمحوا لهم بالمرور آمنين، وحدث مثل هذا عام ٣٥٠ و٣٥٤ و٣٦٤ و٣٧٩ و٣٨٥ و٣٨٦ و٣٩٩.[٢]

وفي عام ٣٦٤ أحدث العيارون حريقاً هائلاً، واستولوا على الأسواق، ونهبوا النّاس، وكان لم يكف النّاس ما أصابهم من الغلاء والأوباء؛ بل كثر اللصوص وقطاع الطرق، فعاش النّاس في خوف ورعب دائمين. وكانت الدولة تستنزف طاقاتها في مواجهة هؤلاء، فقد حدثت عام ٣٥٥ فتنة عظيمة في بغداد، وقمعها الوزير المهلبي، وحبس مثيريها[٣] وفي عام ٣٧٣ زادت الأسعار زيادة مفرطة، ولحق النّاس مجاعة عظيمة، وضجوا، ومات كثير من الضُّعفاء جوعاً، وفي عام ٣٧٧ زاد الغلاء، وارتفع سعر الدقيق ارتفاعاً فاحشاً، فجلا النّاس عن بغداد تفادياً لموجة الغلاء، وفي عام ٣٧٨ غلت الأسعار، وانعدمت الأقوات حتّى مات كثيرٌ من النّاس جوعاً، وما كان هذا ليحدث لولا الظلم الاجتماعي والخلل الاقتصادي والقهر السيّاسي، وقد تم سنة ٣٢٩هـ سمل أحد العمال المكروهين، فمات ودفن، فنبشه أهل البلد، وأحرقوه لسوء معاملته لهم.[٤]

وفي سنة ٣٧٦هـ انتشر وباء الحميات الحادّة، فمات من النّاس خلقٌ كثيرٌ، وكم من عالم هجر بغداد لأنه لم يجد فيها قوت يومه، وكم من عالم ضاقت به الحال حتّى اضطرّ إلى بيع كتبه، وهي أعزُّ شيءٍ عنده.[٥] وكان بعض العلماء يقومون ببعض الأعمال ليقوا أنفسهم ذلّ المسألة.[٦]

---

(١) الحضارة الإسلامية، ٢/ ٤٠١، العيارون، ١٠٤ وما بعد، وقد استفحل أمر العيارين، حتّى تلقبوا بالقواد، وغلبوا على الأمور، انظر: النجوم الزاهرة، ٤/ ١٠٧.

(٢) الحضارة الإسلامية، ٢/ ٨٧.

(٣) م.ن، ١/ ٢٨٧.

(٤) م.ن، ٢/ ١٩٤.

(٥) ظهر الإسلام، ١/ ١١٧.

(٦) الحضارة الإسلامية، ١/ ٣٤٨.

وكان المنافقون وتجار السياسة يستغلون النّاس وما هم فيه من جهلٍ وفقر وأوبئة، ويبتزّونهم، فانتشرت الحركات السيّاسية ذات المضمون الاجتماعي التي تبشّر الفقراء بالنّعيم. وظهرت في هذا العصر المشادّات المذهبية، وافتتن النّاس بها. وصلوا أوارها وتأذّوا بسببها، وكثيراً ما أدت إلى إشعال الحرائق في بغداد وغيرها وإزهاق أرواح بغير حق، وكان يقف إلى جانب طرف من المتناحرين الخليفة، ويقف السّلاطينُ والقوّاد إلى جانب الطرف الآخر، وقد حدث مثل هذا سنة ٣٥٠ و٣٥٢ و٣٥٣ و٣٥٦ و٣٥٧ و٣٥٩ وغيرها.

وكان النّاس يُراقَبون، وتحصى عليهم أنفاسهم حتّى كان النّاس يتحرّزون في كلامهم وأفعالهم أمام نسائهم وغلمانهم، وشدّدت الرّقابة على النّاس، ولم يكن يدخل مدينة شيراز أو يخرج منها في أيام عضد الدّولة إلا من كان يحمل جوازاً.[1]

وصار المجون والتّهتّك شيئاً لا يُستحى منه، وقد كان للخلفاء والأمراء قصورٌ فخمة ذات اتساع، تضمّ حدائق غنّاء، وتحتوي على فرش ثمينة، وانتشرت مجالس الغناء والطرب التي كان يعقدها الخلفاء، ويحضرها الشّعراء والمغنون والأدباء والموسيقيون. لقد كان هذا العصر عصر ترف في القصور والدّور، وهذا التّرف الذي بدأ مع هارون الرّشيد هو الذي جرّ إلى سقوط الخلافة في هذا العصر، وعارض الخلفاء في ميدانهم هذا وزراؤهم وأمراؤهم وعمّالهم، وكانت الرّعيّة كبش الضّحية. وكلّما قلّ مال الخلفاء والأمراء فتّشوا عن الأغنياء من الرّعية وأخذوا أموالهم لينفقوها في قصورهم. وجرّ ذلك إلى الفتن والحروب والمصادرات وكبس البيوت حتّى صارت الثروة خطراً على صاحبها، وشاع في ذلك العصر مصادرة ذوي المال من الأغنياء، فعمد هؤلاء إلى إخفاء أموالهم في غير مظانّها كالدّفن في الأرض والإخفاء في شقوق السّقوف، ويروون عن ذلك قصّة طريفة، يسوقونها للتّدليل على الحظّ الذي رزقه عضد الدّولة إذ وقع في كربة اقتصادية، فرّجتها عنه أفعى ظهرت أمامه في شقّ سقف، وهو مستلقٍ، فأمر بقتلها، فنبش السّقف، فأدى ذلك إلى اكتشاف كنز كبير مدفون فيه.[2]

---

(١) م. ن، ٢/ ٤٢٥.

(٢) الحضارة الإسلامية، ١/ ٥٣.

وكان استعمال الوسائل القاسية في تحصيل الخراج يتمّ من غير رحمة،[1] وكان التعذيب لاسترداد الأموال أشدّ قسوة من جباية الخراج، فقد عذب القاهر أمّ المقتدر أخيه وسلفه أشدّ العذاب، وفي سنة ٣٢٥هـ دخل بجكم العراق، فاعتقل النّاس، واشتدّ في مطالبتهم وتعذيبهم.[2] وكان الوزراء يرشّحون للجباية من لا أخلاق لديهم ولا ضمير يردعهم ولا شفقة تمسّ قلوبهم.[3] وبلغت أصناف العذاب والمطاردة ذروتها في عهد الأمير بختيار،[4] وكان كبار العمّال في عهده يشترون من السلطان الوزراء المتّهمين بنهب الأموال ليحصلوا منهم على ما يفوق ما دفعوه للسلطان.[5]

كان النظام المالي للدّولة نظاماً سيّئاً، فنفقات البلاط بلغت حداً لا يطاق من الإسراف والبذخ وصنوف التّرف، وجباية الخراج وسائر الضّرائب تباع لأشخاص على سبيل الالتزام، فيعسفون بالنّاس حتّى يبتزّوا منهم أضعاف ما دفعوا.[6]

واختل القضاء بتدخّل الحكام وانتشار الرشوة، ففي سنة ٣٥٠هـ تقلدّ قضاء بغداد أبو العبّاس بن أبي الشّوارب مقابل أن يأخذ إلى خزانة معزّ الدّولة مائتي ألف درهم في كل سنة، وكان هذا القاضي قبيح الفعل والخلقة، يتّهم بالغلمان والشّهوات والخمور.[7] وأخذ القاضي محمد بن النعمان ستّةً وثلاثين ألف دينار من أموال اليتامى، فأمر الخليفة الحاكم بأن تصادر أمواله.[8]

---

(١) م.ن، ١/ ٢٥٠.

(٢) م.ن، ١/ ٢٢٠ و٢/ ١٨٦.

(٣) م.ن، ١/ ٢٥٣.

(٤) م.ن، ١/ ٢٥٤.

(٥) في عام ٣٢٢هـ فتح عماد الدّولة إقليم فارس واقتطعها، مقابل ضمان للخليفة. انظر الحضارة الإسلامية؛ ١/ ٢٤٨.

(٦) ارتفعت جباية الضرائب في عهد عضد الدّولة بزيادة وصلت إلى السُّدس، الحضارة الإسلامية؛ ١/ ٢٤٢، وزاد دخل العراق سنة ٣٥٨ في أيام عضد الدّولة (م.ن). واحتج النّاس على الضرائب المفروضة من قبل صمصام الدّولة عام ٣٧٥، فاعفوا منها، وفي عام ٣٨٩ أريد وضع العشر، فهاج النّاس، م.ن؛ ١/ ٢٣٦.

(٧) الحضارة الإسلامية، ١/ ٤١١.

(٨) م.ن، ١/ ٤١٢.

وقد انقسم الجيش إلى شعب مختلفة، كان قد تكوّن منها، من ترك وديلم ومغاربة وغيرهم، وكلُّ فرقة تتعصّب لجنسها، وتضمر العداء لغيرها، والسلطة مضطرة لإنفاق المال الكثير لإرضاء هؤلاء وهؤلاء، وطالما شغبوا مطالبين بالأعطيات والرواتب وزيادتها. والمناصب الحكومية ليست في استقرار، فاليوم يولّى وزيرٌ، وغداً يصادر، ولكلُّ وزير أعوانه، يُحظون بتوليته، ويعسف بهم بعزله.

إنَّ الثروة التي كانت في بيوت الخلفاء والوزراء والأمراء لا تكاد تصدق، فالوزير ابن الفرات كان يستغل من ضياعه في كلِّ سنة مائتي ألف دينار،[1] وينفقها، وقيل: إنه كان لا يأكل إلاَّ بملاعق البلور، ولا يأكل بالملعقة إلاّ لقمة واحدة، فكان يوضع له على المائدة أكثر من ثلاثين ملعقة، والخدم من حوله، يناولونه الملاعق، ويستلمون منه.[2]

وكان الوزير المهلبي يخلو بندمائه ليلتين في الأسبوع، تطرح فيهما الحشمة، وينصرف، هو ومن عنده إلى اللّهو والخلاعة وارتشاف المدام وسماع الأنغام.[3]

أمَّا الشَّعب المسكين في كل قطر، فكان طريد البؤس والفقر يأكل رغيفه العمّالُ والجباةُ المُكلَّفون بجمع المكوس والضرائب وليس ثمة من يسألهم عمّا يفعلون. وطريقة الضّمان التي لجأ إليها الخلفاء العبّاسيون هي التي أدّت إلى استقلال الدويلات عن جسم الدَّولة العبّاسيَّة، وكان بُعدُها الاجتماعيُّ سيّئاً جدّاً، وكان الشَّعب ينهب إلى آخر رمقه.

وفسدت الحياة الاجتماعيّة بسبب صراع الجند الذي كان ينعكس على حياة النَّاس حتَّى تقف حركة التجارة، وبسبب النظام الإقطاعي الذي لا يعني أصحابه سوى ما تدرُّه عليهم الأرض من ثمرات، فاشتط غلمانهم في الظّلم ممَّا أضعف همّة الفلاحين عن القيام بزرع الأرض وإصلاحها، وفسدت أيضاً بسبب الخلافات المذهبية وإثارة المنازعات المتلاحقة وفوق هذا وذاك بسبب ما كان يسود البلاد من التطاحن بين من يريدون الاستئثار بالسُّلطة أو بين المتغلّبين في بعض أطراف الدَّولة وبعضها الآخر.

---

(١) وفيات الأعيان، ٣/ ٤٢١ وما بعد.

(٢) ظهر الإسلام، ١/ ١٠٤.

(٣) م. ن، وانظر أخباره في وفيات الأعيان، ٢/ ١٢٤ وما بعد.

ونشأ عن هذا الوضع الاجتماعي الذي شطر المجتمع إلى طبقتين نموٌ الظواهر المتناقضة، فنما في طبقة الأغنياء المظاهر التي تنتج عادة عن الإفراط في التَّرف كالتفنُّن في اللّذائذ والاستهتار وفساد النَّفس. ونما في طبقة الفقراء المظاهر التي تنشأ عن الفقر كالحقد والحسد والكذب والخبث والخديعة والنِّفاق، وكان من أثر هذا الفقر أيضاً انتشار نزعة التّصوُّف، كما كان من آثاره الدَّجلُ والتَّخريف وتعلُّق النَّاس بالأسباب الموهومة في الحصول على الغنى لعجزهم عن تحصيله بالوسائل المعقولة.[1]

وعلى الجملة فالحياة المالية مضطربة أشدُّ الاضطراب، فمع سوء التوزيع والاختلاف الشديد بين درجة الغنى والفقر نرى عدم الطمأنينة لعدم احترام الملكية، وذلك بسبب شهوة الحكام وطمعهم بما في أيدي النَّاس، فالوزير الذي يعزل يصادر أمواله من يخلفه، والتاجر الكبير الثّريُّ عرضة لمصادرة الوالي طمعاً في ماله،[2] والغنيُّ إذا مات كانت أمواله عرضة للسَّلب والنَّهب، وتملّقَ القضاة للحكام حتَّى أن قاضي حلب أفتى بأن تعود تركة من يموت إلى سيف الدَّولة،[3] وكان الإخشيد في مصر إذا توفي قائد من قوّاده تعرّض لورثته وصادر أمواله،[4] وجرى مثل هذا للمهلّبي وابن العميد وغيرهما.

وأدى الاضطراب المالي إلى عدم انتظام الدَّخل والإنفاق، فكان سوء حالة الدّولة يعالج بفرض الضّرائب القاسية والإمعان بالمصادرات والنّهب لكثرة ما يطلب من نفقات الجيوش وأمثالها، فيكونُ ذلك علاجاً للمرضِ بالمرض، ويذكر «متز» أنّ غذاء الشعب كان الخبز، وكانت العراق بلاداً أكثر ما يزرع بها الحنطة، وكان ارتفاع سعر القمح يذكر دائماً دليلاً على غلاء المعيشة، وكلّما ساءت الحال كثر العزل والتولية، وقرّب إلى الخلفاء والسّلاطين من يضمن تعادل الموازنة، وإنّما يضمن ذلك بالعسف الذي يؤول إلى الخراب.

وقد كان للحروب الدّاخلية والخارجية آثارها السّلبية جداً على الشعب، فمن

---

(١) ظهر الإسلام، ١/ ١٢١.

(٢) م. ن.

(٣) الحضارة الإسلامية، ١/ ٢١٨.

(٤) ظهر الإسلام، ١/ ١٢٢.

أقواتهم تجمع رواتب الجند وإلاّ شغبوا، وأثاروا الفوضى، ودفع الشّعب الضّريبة مرة أخرى، وقد طلب القرامطة من سيف الدّولة حديداً، فخلع ما على أبواب الرّقّة منه، وأرسله إليهم.[1] وكانت مناطق الثغور التي تواجد فيها الرُّوم تعيش حالة حرب تؤدي إلى أن يجلوا النّاس عن دورهم وأراضيهم، ويزيد هذا في سوء حالتهم.

وكثر الرقيق بهذا العصر كثرةً بالغةً، وامتلأت به القصور، وكان منهم السُّودُ والبيض والنّساء والغلمان، وكان لهم أثر كبير في الحياة الاجتماعيّة، وقلّما خلا قصر من المئات منهم، بل بلغ الآلاف أحياناً، فكثر نسل الجواري، واختلطت الدماء، ولم تكن طبقتهم ممتهنةً، فقد كان منهم كبار القوّاد، وكانت أمّهات كثير من الخلفاء من الرّقيق. وصار غلمان الخلفاء أصحاب أمرٍ ونهيٍ، واستبدوا بالملك فصاروا أوصياء على أصحابه، ثمَّ تخلّصوا من مخدوميهم، وانفردوا بالحكم، وكان للغلمان مكانة خاصّة عند الخلفاء والأمراء، وهذا «يماك» غلام سيف الدّولة، وهو مملوك تركيٌّ بلغ من مكانته عند هذا الأمير العربي الكبير أن حزن لوفاته حزناً شديداً جعل المتنبي، وهو الذي يحتجُّ على دولة الخدم، التي لا يفلح فيها عرب يقودهم العجم، يرثيه بقصيدة هي من أعظم قصائده، وكان لعز الدّولة غلام تركي يدعى تكليز الجامدار، وقد بلغ من إعجاب معزٍّ الدّولة به أن أرسله على سريّة جردّها لحرب بني حمدان،[2] ولسيف الدّولة غلام اسمه «ثَمَلٌ» كان عزيزاً عليه،[3] وكان لعضد الدّولة غلام خصيٌّ أسود، اسمه «شكر»، يتمتّع عنده بمكانة لا يحظى بها أولاده،[4] وأسر لبختيار غلام تركي، وأظهر من الشكوى عليه ما أسقطه من عيون النّاس.[5] ومعروف ما كان لبجكم ومؤنس في العراق وسبكتكين في الأفغان، وجوهر الصّقليّ في المغرب ومصر، وكافور الإخشيدي بمصر من مكانة. وانتشر التّغزُّل بالغلمان انتشاراً كبيراً، واشتهر شعراء أفرطوا بالتّغزُّل بالغلمان كالشاعر السُّلاميّ وغيره.

وتغلغلت النِّساء من الرّقيق في بيوت الخلفاء والأمراء والأغنياء والأوساط،

---

(١) الحضارة الإسلامية، ١/ ٣٢٤.

(٢) م.ن، ٢/ ١٦٨.

(٣) م.ن، ٢/ ١٦٣.

(٤) م.ن، ٢/ ١٦٧.

(٥) الحضارة الإسلامية، ١/ ٢٦٣.

وبلغ بعضهنّ منزلة عالية، وما أسلفناه من دور قهرمانة أم المقتدر في الحياة السيّاسية شاهد هامٌّ على ذلك.

وفسدت الأخلاق، وكان الانحلال يسود طبقة الأغنياء والمترفين، وكان الكبر والغطرسة ديدن أولي الأمر، وتمادوا في اللّهو، وصار لهم من الهوايات ما يملأ كتب التاريخ خجلاً. فكم من أمير أشبعَ هوايته برؤية الكباش والثيران والدّيكة، والرّجال تتصارع بحضرته، وأقام طقوساً لذلك.[1]

وكان بعض الوزراء يهوى النظر إلى الحيّات والأفاعي والعقارب وما يجري مجراه، فخصّص لها قاعة لطيفة مرخّمة في داره.[2] فالوزير ابن مقلةَ يربي الحيوانات في قصره، وكان عند سبكتكين التركي قائد جيوش معز الدّولة كبشٌ قوي للنطاح،[3] ويحكى أنَّ الخليفة المعز سابق بحمامه حمام وزيره يعقوب، فسبق حمامَ الخليفة، فعظم ذلك عليه.

وساد الولوع بالغلمان في الأوساط المستهترة، وكان الفقراء البائسون يبيعون كرامتهم لتأمين لقمة الأكل. ولم ينج من ذلك العلماء والشُّعراء والأدباء، فالتّفوا حول القصور يسبغون المدائح أو يؤلّفون الكتب، ويهدونها إلى الطبقة الحاكمة أو يصدّرون هذه الكتب بذكرهم والثناء عليهم، واتّسعت الهوّة جداً بين الطبقتين، فلم يكن هناك توازنٌ في الحياة الاجتماعيّة والاقتصادية.

وكان المجتمع موّاراً بالحركات المضادة التي أفرزتها الظواهر الطاغية، فقد نجم عن البذخ والترف وموجات الهوى والمجون طبقة من النُّساك والزُّهاد، ووقف إلى جانب تيارات المجانة والهوى والخلاعة متشددون من أهل التوقُّر والتحرُّج، وتشدَّد هؤلاء أحياناً حتّى وقعت المصادمات التي أسهمت أيضاً في سوء حال النَّاس.

ولم تكن مظاهر التمايز الطبقي في الحياة المعاشة فقط، فقد كان هناك طبقة تعتز بشرفها ونسبها ودمها كالعلويين والعباسيين، وكلاهما معتزٌّ بالقرابة من رسول الله ﷺ، وبينهما حزازات غالباً. وهناك بيوتات عربية عريقة كأولاد

---

(١) م. ن،

(٢) ظهر الإسلام، ١/ ١٠٣.

(٣) الحضارة الإسلامية، ٢/ ٢٦٠.

المهلّب بن أبي صفرة، ووزرَ منهم المهلبيُّ الذي كان وزيراً لمعزّ الدّولة. وكان هناك طبقة تعتزُّ بالمناصب كالوزراء ورؤساء الدّواوين، ويعتزُّ بذلك أسرهم وأقاربهم، واعتزاز هؤلاء مؤقّتٌ، فيكونون بالقمّة حيناً، ثمَّ يعزلون، فما يلبثون أنَّ يكونوا في الحضيض حيناً آخر لكثرة ما يتعرَّضون له من عزل ومصادرة أموال وقتل وتشريد. وأخيراً طبقة الأغنياء من الإرث والتجارة والأعمال، وهؤلاء المعتزُّون بالمنصب يعيشون في ترفٍ مفرط به، وما تبقّى من الشّعب لا يعتزّون بمال ولا نسبٍ ولا جاه، همُّ أحدهم طعامه ونومه.

وإلى ما صوّرناه، فقد قامت مظاهر عمرانية متطورة وصناعات يدوية متقدّمة، وانتشرت حاصلات زراعية جديدة، وإنَّ ما شاده الحكام من قصور وما افتنُّوا فيه من مباذخ في المأكل والمشرب والملبس، وما فرشوا به قصورهم، وزيّنوا به سقوفها وجدرانها، وما قدّموا من خدمات متطورة كإقامة المستشفيات وبناء دور العلم وشق أقنية الرّي وتنظيم المدن، إنّما كان بالضرورة ناتج حركة صناعيَّة يدويَّة متقدّمة، وكانت كل مدينة تشتهر بنوع خاص يتوارثه الأبناء عن الآباء كالسّجاد والنسيج والآنية والنُّحاس، ومن الأرقّاء من كان يقوم بالأعمال الصُّناعية والتجارية لسادتهم، ومثل هذه الأعمال كانت تتطوّر وتنتشر بدعم من بعض الخلفاء والسّلاطين وبتشجيعهم، ويذكر للحمدانيين في هذا الميدان أنهم أدخلوا زراعات جديدة إلى الجزيرة كزراعة القطن وغيره.[1]

هذا هو مجمل ما توصّلنا إليه من وصف للحياة الاجتماعيّة في القرن الرابع الهجري القرن الذي عايش ابن جني أغلبه.

---

(١) الحضارة الإسلامية، ٢/ ٣٠٢

الفصل الثاني

حياة ابن جني

الموصل:

قال ياقوت في معجم البلدان: «المَوصل، بالفتح وكَسر الصَّاد، المدينةُ المشهورة العظيمة، إحدى قواعد بلاد الإسلام قليلة النظير كبراً وعظماً وكثرةَ خلقٍ وسعة رقعةٍ، فهي محطُّ رحال الرُّكبان ومنها يُقصَدُ إلى جميع البلدان، فهي باب العراق ومفتاح خراسان، ومنها يقصد إلى أذربيجان، وكثيراً ما سمعت أن بلاد الدُّنيا العظام ثلاثة: نيسابور؛ لأنها باب الشرق ودمشق لأنها باب الغرب والموصل لأنّ القاصدَ إلى الجهتين قلَّما لا يمرّ بها»[1]. وقال المقدسي المتوفَّى سنة ٣٨٠هـ: «الموصل بلدٌ جليل حسنُ البناء طيِّبُ الهواء صحيحُ الماء كثير الملوك والمشائخ لا يخلو من إسنادٍ عالٍ وفقيهٍ مذكور»[2]. وقد أشار ياقوت إلى صحة هوائها وعذوبة مائها في معجمه.

وسُمِّيت الموصل بهذا الاسم؛ لأن العرب وصلوا بها عمارتهم ومصَّروها[3] كما ذكر المقدسي، وأمَّا ياقوتُ فقد ذكر في تسميتها تفسيرات شتى منها أنَّها سُمِّيت الموصل لأنها وصلت بين الجزيرة والعراق أو بين دجلة والفرات أو بين بلد سنجار والحديثة، وأكثر التفسيرات التي ذكرها استغراباً أنها سُمِّيت بالموصل لأن الملك الذي أحدثها اسْمُه الموصل[4]. ويرى «هوينجمان» أنها سُمِّيت بالموصل لأن عدداً من فروع دجلة تتَّحد عند موقع الموصل، وتكوِّن مجرى واحداً[5]. وبالمجمل فهي بلد عربيُّ التَّسمية، واسمُها مشتقٌّ من الفعل الثلاثي (وصلَ).

وتقع الموصل - قصبةُ ديار ربيعة - على الضفة الغربية اليمنى لدجلة مقابلَ

---

(١) معجم البلدان، ياقوت الحموي، مادة «الموصل».

(٢) أحسن التقاسيم، المقدسي، ١٣٨.

(٣) م. ن، ١٣٩.

(٤) معجم البلدان، م. س.

(٥) عن كتاب الدولة الحمدانية، د. فيصل السَّامر، ١/ ١٥٥.

نينوى عاصمة الآشوريين. ولم تكن الموصل قبل الفتح الإسلامي ذات شأن. إنما كانت مجرَّد حصن صغير يقوم على تلٍّ قليعات مقابل نينوى ليصدَّ عنها غارات المغيرين من الغرب[١]. وقد فُتحت الموصل في عهد الخليفة عمر بن الخطاب سنة ٢٠هـ[٢]، وفي عهد مروان بن محمد ألحقَ الموصل بالأمصار العظام، وجعل لها ديواناً خاصاً، ونصب عليها جسراً، ونصب طرقاتها، وبنى عليها سوراً[٣]، وقد قال ياقوت: قلَّما عدم شيئاً من الخيرات في بلدٍ من البلدان إلاَّ وجد فيها[٤]. وازدهرت الموصل في عهد العباسيين، وقام واليها من قبل المنصور اسماعيل بن علي بإصلاحات عمرانية هامة، وبنى فيها المسجد المعروف بأبي حاضر، وتمَّ توسيعه على عهد المهدي، وإن كان ياقوت يرجع بناءَ الجامع إلى أيام مروان بن محمد[٥].

وحين دخلت الموصل تحت حكم الحمدانيين في نهاية القرن الثالث كانت مدينة عامرةً زاهرةً، حوت كُوراً وأعمالاً كثيرة منها تكريتُ وسنجار ونينوى والكرج وشهرزور، واتَّسعت حتى امتدَّت إلى حدود أذربيجان[٦].

وقد نالت الموصل أهميتها من موقعها الحربي والتجاري الممتاز، حيث كانت المنفذَ الرئيس إلى العراق وخراسان وأذربيجان، وهي تبعد عن بغداد ٧٤ فرسخاً[٧]، وعن نصيبين (وهي مدينة ديار ربيعة ومضر) ٣٤ فرسخاً، وازدهرت أيام الحمدانيين أيَّما ازدهار، وكثر بها الزَّرع من نخيل وشجر، كما امتازت بأسواقها وفنادقها التي اتَّخذها التجار مثابَةً لهمْ كما يذكر المقدسيُّ[٨]. وأشاد ابن جبير بأبراجها وبيوتها وقلعتها وسورها وكثرة مساجدها وحمّاماتها وخاناتها

---

(١) الدولة الحمدانية: م. س، ١/ ١٥٥.

(٢) فتوح البلدان؛ ٢/ ٤٠٧.

(٣) معجم البلدان، م. س.

(٤) م. ن.

(٥) الدولة الحمدانية، م. س ١/ ١٥٦.

(٦) م. ن، ١/ ١٦٣. وقارن مقالة الأستاذ أسعد طلس، وله آراء مغايرة. مجلة مجمع اللغة العربية، المجلد (٣٠)؛ ٤٤٠ وما بعد.

(٧) معجم البلدان؛ م. س.

(٨) أحسن التقاسيم؛ م. س ١٣٨، ١٣٩.

وأسواقها ومدارسها ومشاهدها المقدسة[1]، ولمّا زارها ابن بطوطة في القرن الثامن وجدها مدينة حصينة عامرة كما كانت أيام ابن جبير.

ازدادت هجرة القبائل العربية إلى الموصل إبّان ولاية مروان بن محمد لها سنة ١٠٢هـ، ويقول الهمذاني: إن نصيبين ـ وهي عربستان حالياً ـ كانت دار آل حمدان[2]، ويذكر أن جبل الجودي يقع إلى يسار الموصل، وتقيم فيه مساكن لربيعة وخلفه يعيش الأكراد، وخلف الأكراد يقيم الأرمن، وإلى يمين الموصل باتجاه بغداد تقع الحديثة. ويرى ابن حوقل البغدادي الموصلي المتوفى بعد سنة ٣٦٧هـ في كتابه: صورة الأرض[3]، أن الموصل كانت تحوي على أحياء كثيرة لقبائل ربيعة ومضر واليمن وبيوت ذوي اليسار من بني فهد وبني عمران من وجوه الأزد وأشراف اليمن وغيرهم، وكانت براري الجزيرة مراعيَ لقبائل ربعيّةٍ ومضريّةٍ.

والصفة الغالبة على سكّانها من الأزد، ولكنَّ قبيلة تغلب ذات الصَّولة والجولة في أحداث الجاهلية في شبه الجزيرة العربية ظلّت تلعب دورها في تاريخ الجزيرة والموصل، وتؤثر تأثيرها العميق في أحداث العصر حتى أتيح لها أن تقيم الدولة الحمدانية في الموصل والتي استمرت طيلة القرن الرابع وشدّت أزرها بدولة حمدانية أخرى في حلب، ويبدو أن قبيلة تغلب التي انتقلت إلى الجزيرة نقلت معها كثيراً من عاداتها وتقاليدها وثقافتها. وكان سكان الجزيرة أيام الحمدانيين خليطاً من العرب والأكراد والأرمن. وإذا كان العرب يشكّلون أغلب سكان الجزيرة، وكانوا القوة الرئيسة المحركة للأحداث بحيث كان قيام الدولة الحمدانية ثم العقيلية بعدها دليلاً على نفوذ العرب هناك وكثرتهم، فقد كان إلى جانبهم الأكراد الذين تمتدُّ بلادهم من خلف جبل الجودي إلى أرمينية، وكانوا ينزلون في أرض الجزيرة من أعمال الموصل، ولمّا فتح المسلمون الموصل وجدوا بها عدداً كبيراً من الآراميين إلى

---

(١) الدولة الحمدانية؛ م. س. وقد أشاد ناصر الدولة الحمداني، وقيل: ابنتُه جميلة دور استراحة للزائرين والمجاورين تحيط بالجامع الذي يسمَّى باسم النبي يونس، وإلى جواره شجرة اليقطين التي تُنسبُ إليه.

(٢) صفة جزيرة العرب، الهمذاني؛ ١٢٣، الدولة الحمدانية؛ ١/ ١٧٣.

(٣) صورة الأرض؛ ابن حوقل؛ ١٩٥، الدولة الحمدانية؛ ١/ ١٧٥.

جانب أقلية من اليهود والمجوس كما يذكر البلاذري[1].

وقد أدرك الحمدانيون قوّة الأكراد وخطرهم فحالفوهم، وتزوّج حمدان جدُّ الأسرة الحمدانية امرأةً كرديَّةً، وحذا حذوه حفيده ناصر الدَّولة، فتزوج فاطمة بنت أحمد الكردية التي كان لها تأثير كبيرٌ عليه. ويرى بعض المؤرخين أن سيف الدولة من أمٍّ كردية[2].

وكان الحمدانيون في بداية أمرهم عمَّالاً للعبَّاسيين على الموصل وأعمالها، حيث ولّى الخليفة المكتفي أبا الهيجاء عبد الله بن حمدان على الموصل سنة ٢٩٣هـ، وعندما قُتل أبو الهيجاء أقرَّ المقتدرُ ابنه الحسن على أعمال أبيه لقدرته على السَّيطرة على القبائل المتناحرة في الجزيرة وتمرد الأكراد وثورات الخوارج وقمع عداوات القبائل المعادية لهم، والوقوف في مواجهة خطر الروم. وكان الحسن هذا بالأصل نائباً لأبيه على إمارة الموصل.

وكانت أمور الموصل شديدة الاضطراب في هذا العصر شأنها شأن بغداد. وخاض ناصر الدولة الحمداني صراعات مستمرة في سبيل ترسيخ حكمه في الموصل، فقمع فتنةً سنة ٣١٨هـ تغلب فيها على عمّيه وقبض عليهما، واستولى على المدينة، ثم استمرّ صراع الحمدانيين ضد غيرهم في النصف الأول من القرن الرابع. فمن خصومات مع الخلفاء العباسيين إلى صراعات مع وزرائهم وقادتهم وقادة الجند الأتراك، وتدخلوا في شؤون الخلافة في بغداد حتى أصبح ناصر الدولة أميرا للأمراء لأكثر من عام، أقام خلال تلك الفترة في بغداد، إلا أنه جلا عنها ليعود إلى الموصل، وكثيراً ما جلا عن الموصل وعاد إليها، واستمرَّ في صراعه مع البويهيين معزّ الدولة وعزّ الدولة وعضد الدولة. وكان هذا الصراع يؤدي إلى تنازلات ومصالحات على حساب الإمارة الحمدانية غالباً. وبعد وفاة سيف الدولة الحمداني سنة ٣٥٦هـ اضطرب أمر إمارة الموصل، وفقد ناصر الدولة قدرته على الحكم وتمرَّد عليه أبناؤه وتحول صراع الحمدانيين ضد غيرهم إلى صراعٍ فيما بينهم، حتى انتهى الأمر إلى سقوط هذه الدولة سنة ٣٩٤هـ.

وقد أشرنا سابقاً إلى أن بلاط الحمدانيين في الموصل وحلب كان مراح

---

(١) فتوح البلدان؛ البلاذري؛ ٣٣٢، الدولة الحمدانية؛ ١/ ١٩١.

(٢) تاريخ سورية؛ فيليب حتّي؛ ٥٦٥، الدولة الحمدانية؛ ١/ ١٨٦.

العلماء والشعراء والأدباء والمبدعين والمصنفين، وبعد سقوط إمارة حلب ارتحل من كان فيها من هؤلاء إلى الموصل، ونختم الحديث عن نهضة الموصل الثقافية والفكرية بقول ياقوت: «وأمَّا من ينسب إلى الموصل من أهل العلم فأكثر من أن يحصى». وفي هذا البلد الذي لا يحصى علماؤه كثرةً ولد أبو الفتح عثمان بن جنِّي نابغةُ العربيَّة.

وابن جني[1]: هو الشيخ المتقدم الإمام أبو الفتح عثمان بن جني الأزديُّ

---

(١) ترجمت لابن جني المصادر التالية مرتبة حسب وفيات أصحابها:

١ـ يتيمة الدهر للثعالبي، ت٤٢٩، ١/ ١٣٧.

٢ـ الفهرست لابن النديم، ت٤٣٨، ٩٥.

٣ـ تاريخ العلماء النحويين لابن مسعر التنوخي، ت٤٤٢ هـ، ٢٤.

٤ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ت٤٦٣ هـ، ١١/ ٣١١-٣١٢.

٥ـ دمية القصر للباخرزي، ت٤٦٧هـ، ٣/ ١٤٨١-١٤٨٥.

٦ـ الإكمال لابن ماكولا، ت٤٧٥هـ، ٢/ ٥٨٥.

٧ـ الأنساب للسمعاني، ت٥٦٢هـ، ٣/ ٣٢٨.

٨ـ تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، ت٥٦٢هـ، (عاصم ـ عائذ)، ١٠٣.

٩ـ فهرست ابن خير فيما رواه عن شيوخه، ت٥٧٥هـ، ٤٣، ٣١٧، ٣١٨.

١٠ـ نزهة الألباء لابن الأنباري، ت٥٧٥هـ، ٣٣٢-٣٣٤.

١١ـ المنتظم لابن الجوزي؛ ت٥٩٧هـ، وفيات سنة ٣٩٢هـ ١٥/ ٣٣.

١٢ـ معجم الأدباء لياقوت، ت٦٢٦هـ، ٤/ ١٥٨٥-١٦٠١.

١٣ـ الكامل في التاريخ لابن الأثير، ت٦٣٠هـ، ٨/ ٢٦.

١٤ـ اللباب في تهذيب الأنساب لابن الجزري، ت٦٣٠هـ، ١/ ٢٩٩.

١٥ـ إنباه الرواة للقفطي، ت٦٤٦هـ، ٢/ ٣٣٥-٣٤٠.

١٦ـ وفيات الأعيان لابن خلكان، ت٦٨١هـ، ٣/ ٢٤٦-٢٤٨.

١٧ـ المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء، ت٧٣٢هـ، ٢/ ١٣٦.

١٨ـ إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي اليماني، ت٧٤٣ هـ، ٢٠٠.

١٩ـ سير أعلام النبلاء للذهبي، ت٧٤٨ هـ، ١٧/ ١٧.

٢٠ـ تاريخ الإسلام للذهبي، حوادث سنة٣٩٢، ص٢٧٠، ٢٧١.

٢٢ـ العبر للذهبي ٣/ ٥٣.

٢٣ـ تذكرة الحفاظ للذهبي ٣/ ١٠٢٤ .
٢٤ـ الوافي بالوفيات لخليل بن أيبك الصَّفدي؛ ت: ٧٦٤؛ ٣/ ١٠٢٤ ، ١٩/ ٤٤٥ .
٢٥ـ مرآة الجنان لليافعي؛ ت٧٦٨هـ، ٢/ ٤٤٥ .
٢٦ـ البداية والنهاية لابن كثير، ت٧٧٤هـ، ١١/ ٣٣١ .
٢٧ـ البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز آبادي؛ ت٨١٧هـ، ١٣٧ .
٢٨ـ النجوم الزاهرة لابن تغري بردي، ت٨٧٤هـ، ٤/ ٢٠٥ .
٢٩ـ طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شُهبةُ المتوفَّى سنة ٨٧٤ .
٣٠ـ بغية الوعاة للسيوطي؛ ت٩١١هـ، ٢/ ١٣٢ .
٣١ـ مفتاح السعادة لطاش كبري زادة ت٩٦٨هـ ١/ ١٣٤-١٣٥ .
٣٢ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، ت١٠٨٩هـ، ٣/ ١٤٠-١٤١
٣٣ـ حاشية على شرح بانت سعاد لعبد القادر البغدادي، ت١٠٩٦هـ، ١/ ١٩٩-٢٠١ .
٣٤ـ روضات الجنَّات للخوانساري، ت١٣١٣هـ، ٥/ ١٣٦ .
٣٥ـ دائرة معارف البستاني، ت: ١٨٧٦م، ١/ ٤٣٦ .
٣٦ـ تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان، ت١٩١٤م، ٢/ ٣٠٢ .
٣٧ـ إيضاح المكنون لاسماعيل باشا البغدادي، ت١٩٢٠م، ١/ ٥٣١ .
٣٨ـ هدية العارفين لاسماعيل باشا البغدادي، ١/ ٦٥٠ .
٣٩ـ معجم المطبوعات العربية ليوسف إلياس سركيس، ١/ ٩٦ طبع القاهرة ١٩٢٨م .
٤٠ـ أعيان الشيعة للسيد محسن الأمين العاملي، ت١٣٧١هـ، ٨/ ١٣٨ .
٤١ـ تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، ت١٩٥٦م، ٢/ ٢٤٤ .
٤٢ـ الأعلام للزركلي؛ ت١٩٧٦م، ٤/ ٢٠٤ .
٤٣ـ تاريخ الأدب لعمر فروخ، ت١٩٧٨م، ٢/ ٥٧٦ .
٤٤ـ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، ت١٩٨٨م، ٦/ ٢٥١ .
٤٥ـ دائرة المعارف الإسلامية؛ ١/ ١٢٢ .
٤٦ـ ابن جني وفلسفته اللغوية للأستاذ محمد القصاص .
٤٧ـ مجلة المقتطف لعبدالله أمين المجلد ١١١ ، جـ٣ سنة١٩٤٧م .
٤٨ـ مجلة المجمع العربي بدمشق للدكتور أسعد طلس المجلدات ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢
٤٩ـ تاريخ الأدب العربي لفؤاد سيزكين .

الموصليُّ النحويُّ اللغوي. وجني: بكسر الجيم وتشديد النُّون وكسرها وسكون الياء: علمٌ رومي، وهو معرب كنّي كما يذكر السُّيوطي في بغية الوعاة[1]، أو هو معرَّبُ (جنايس) كما يذكر عبد الله أمين في مجلة المقتطف[2]. وجنّي تكتب بالحروف اللاتينيّة ممثلة للفظ اليوناني (Gennaius)، ومعناه: كريم نبيل جيد التَّفكير عبقري مخلص كما يذكر الشيخ النَّجار في مقدمة الخصائص[3]، ويقول ابن ماكولا في الإكمال[4]: «وحكى لي اسماعيل بن المؤمل النَّحوي أنَّ أبا الفتح كان يذكر أن أباه يدعى فاضلاً بالرُّوميَّة»، وهو يوافق ما ذكره الشَّيخ النَّجار في مقدمة الخصائص.

والذين ترجموا لابن جني ذكروا أنَّ أباه كان مملوكاً لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الذي كان من رجالات الموصل الهامّين، وبنو فهد من الأسر الأزدية ذات الشَّأن في الموصل كما يذكر ابن حوقل في كتابه.[5]

ومثلما جهل المؤرخون أمر نسب ابن جنّي جهلوا نسب مولاه، وحاول الشيخ النَّجار أن يتوصل إلى يقين من أمره في ذلك، فرأى أنَّه كان في حداثته يكتب بين يدي أبي اسحاق الصَّابي، ثمَّ انتقل بعد وفاة الصَّابي سنة ٣٨٤هـ إلى الموصل، واقتنى بها ضياعاً، ونظر فيها لقرواش أمير بني عقيل، وهو معتمد الدَّولة أبو المنيع قرواش بن المقلَّد أحد الأمراء العُقيليين، ولي الموصل سنة ٣٩١ إلى سنة ٤٤٢هـ، ثم غضب عليه قرواش، فقتله سنة ٤١١ معتمداً في ذلك على ما ذكر ابن الأثير في حوادث تلك السَّنة[6].

٥٠ـ ابن جني النحوي لفاضل السامرائي، بغداد ١٩٦٩.

٥١ـ الدراسات اللَّهجية والصَّوتية عند ابن جني لحسام النعيمي، بغداد ١٩٨٠.

٥٢ـ ابن جني عالم العربية، لحسام النعيمي، بغداد، ١٩٩٠.

٥٣ـ مقدمات الكتب التي صدرت محققة لابن جني، وسنشير إليها في مكانها.

(١) بغية الوعاة؛ السيوطي ٢/ ١٣٢. وانظر مفتاح السعادة لطاش كبري زادة؛ ١/ ١١٤.

(٢) عبدالله أمين؛ مجلة المقتطف؛ المجلد١١١؛ الجزء الثالث، لسنة ١٩٤٧.

(٣) الخصائص؛ ١/ ٨، ويقول برو كلمان: «وربما كان هذا الاسم آتياً من (Genoios: كنايوس». تاريخ الأدب العربي؛ ١/ ١٢٥.

(٤) الإكمال؛ ابن ماكولا؛ ٢/ ٥٨٥.

(٥) صورة الأرض؛ ابن حوقل؛ ١٩٥.

(٦) الكامل في التاريخ، حوادث سنة ٤١١.

ولكنّ النَّجار يشكّكُ في أن يكون سليمان بن فهد هذا هو نفسه سليمان بن فهد الأزدي مولى والد ابن جنّي، ثمّ يستبعد الشّكّ باعتمادهِ على أبيات استظرفها ابن الأثير، فنقلها في كتابه: المثل السائر[1]، يهجو فيها الشاعر ابنُ الزَّمكرم جلساءَ شرف الدولة قرواش الملكِ بناءً على أمر منه، فهجاهم، ومن بينهم سليمان بن فهد الذي كان وزيراً لقرواشَ والبرقعيديُّ المغنّي، نسبةً إلى برقعيدَ، وهي بلدةٌ كبيرةٌ من اعمالِ الموصل، وقد ذكر ياقوت هذه الأبيات في مادة (برقعيد) في معجم البلدان[2].

وفي نصٍّ ينقله ابن خلكان في وفيات الأعيان[3] يشير إلى نصوص شعرية على حائط قصر العباس بن عمرو الغنوي ما بين سنجار ونصيبين، وقد نظم تلك الأشعار كل من سيف الدولة الحمداني وابن أخيه أبي الغضنفر بن ناصر الدولة والمقلد بن المسيب بن رافع وقرواش بن المقلد هذا، وكل منهم كتبَ ما نظمه بخط يده، ويذكر أن بين ما كتبه سيف الدولة سنة ٣٢١هـ وما كتبه قرواش سنة ٤٠١هـ سبعون سنة، وقد حكم قرواش حتى سنة ٤٤١هـ.

وقد نقل مؤلف كتاب الدولة الحمدانية[4] نصّاً ذكر أنه أخذه عن ابن خلكان، أورد فيه أن سيف الدولة عزل القراريطي عن الوزارة، وولّى بعده أبا عبد الله محمد بن سليمان بن فهد الأزدي، فهل أنجبت هذه الأسرة وزيرين استوزر سيف الدولة الأول منهما، واستوزر قرواش الثاني، وهو سليمان بن فهد الأزدي، فيكون ابنَ محمد بن سليمان بن فهد الأزدي وزير سيف الدولة، وحفيد سليمان بن فهد الأزدي مولى ابن جني الذي كان على ما يبدو على درجة من العلم والمعرفة حتى أتيح لمولاه أبي الفتح بن جني أن يصبح من أكبر النحويين في ظل هذه الأسرة الموصلية النبيلة كما أسلفنا. وأورد بعض من ترجم لابن جني أبياتاً من نظمه يتحدث فيها عن نفسه، ورأى فيها بعضهم دلالة على شعوره بضعةِ النسب، فافتخر بنسبه الرومي وتفوقه العلمي، وهي[5]:

---

(١) المثل السائر؛ ابن الأثير؛ ٣/ ١٣٥.

(٢) معجم البلدان؛ مادة (برقعيد).

(٣) وفيات الأعيان؛ ابن خلكان؛ ٥/ ٢٦١ وما بعد.

(٤) الدولة الحمدالة؛ د. فيصل السامر؛ ٢/ ٢٢٥.

(٥) ذكر هذه الأبيات الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد؛ ٩/ ٣١١ وابن الجوزي في المنتظم، ١٥/ ٣٣، وياقوت في معجم الأدباء؛ ٤/ ١٥٨٦، والقفطي في إنباه الرواة؛ ٢/ ٣٣٥.

فـــإن أصبـــح بـــلا نســـبٍ فعلمـــي في الـــورى نســـبي

علـــى أنـــي أؤلُ إلـــى قـــرومٍ ســـادةٍ نجـــبِ

قيـــاصرةٍ إذا نطقـــوا أرمَّ الدهـــر ذو الخطـــبِ

أولاك دعـــا النبـــيُّ لهـــم كفـــى شـــرفا دعـــاء نبـــي

مشيراً إلى حديث رسول الله صلى اللة عليه وسلم بشأن قيصر الروم، حيث قال عليه السلام: «ثبت اللهُ ملكه». والنَّصُّ الذي بين أيدينا بعيد كل البعد عن شعوبية أبي الفتح، فهو يفتخر بتفوقه العلمي بما أعطاه الله من كنوز هذه اللغة، وإذا افتخر برروميته فقد رأى أن مصدر الفخر هو دعاء رسول الله (ص) لهم، وهذا دليل على اعتزازه بإسلامه وإيمانه بنبيِّ العرب والإسلام (ص). وقد أورد ياقوت[1] القصيدة بكاملها، وعدتها هناك أربعة وستون بيتاً، وتطرح مسائل كثيرة نعود إليها عندما نتحدث عن شعره.

واختلف المؤرخون في أمر ولادته أيضاً، والذي عليه أغلب المؤرخين أنه ولد قبل سنة ثلاثمئة وثلاثين بالموصل، دون أن يحددوا السنة، وإن كان هذا الإطلاق لا يوحي بالابتعاد عن الثلاثين إلى الحد الذي ذهب إليه أبو الفداء[2]، وهو سنة ٣٠٢هـ، أو ابن العماد الحنبلي وبروكلمان[3] ودائرة المعارف الإسلامية، وهو قبل سنة ثلاثمئة، وقد أطال الباحثون المحدثون في مناقشة هذه المسألة، وإذا كان لنا أن نجتهد في ما ورد عند أبي الفداء وانفراده بهذه الرواية، فإنَّنا نقول لعلَّ النَّص منقوصٌ، وأن النص هو «ومولده سنة اثنتين [وعشرين] وثلاثمئة»، وهذا يوافق ما توصل إليه الدارسون المحدثون[4]، كما أن النص الوارد عند ابن العماد وبروكلمان ودائرة المعارف ربَّما كان

وابن خلكان في وفيات الأعيان؛ ٣/ ٢٤٦، وغيرهم.

(١) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٥٩١ وما بعد.

(٢) المختصر في أخبار البشر؛ أبو الفداء؛ ٢/ ١٣٦.

(٣) تاريخ الأدب العربي؛ بروكلمان؛ ٢/ ٢٤٤.

(٤) يرى بروبستر ناشر كتاب المقتضب في المقدمة ص١٠ والأستاذ القصاص في رسالته: ابن جني وفلسفته اللغوية ص٢ أن ولادته حوالي سنة ٣٢٥هـ. مجلة مجمع اللغة العربية؛ المجلد (٢٥) ص٤٦٦ حاشية (٣).

منقوصاً في النقل أو الطباعة أو الترجمة، وقد أخذ النّص عن المصادر القديمة التي أجمع أغلبها على ما قبل سنة ثلاثمئة وثلاثين، فيكون النصُّ إذاً قبل ثلاثمئة وثلاثين، لا قبل ثلاثمئة فقط، وهذا يوافق ما أورده عامة المؤرخين القدامى إلاَّ أبا الفداء.

وإذا كان أغلب المؤرخين[1] قد ذهبوا إلى أن وفاته كانت سنة ٣٩٢هـ، في خلافة القادر وإذا كان الذهبي قد ذكر في كتبه التي ترجم بها لابن جني كالعبر ودول الإسلام وتاريخ الإسلام، بأنَّه قد توفّي في عشر السَّبعين، ولعل كلمة (عشر) مصحّفةٌ عن (عمر) ذلك أن ابن قاضي شهبة ذكر أن ابن جني توفي في سنِّ السَّبعين من عمره فتكون ولادته سنة ٣٢١ أو ٣٢٢هـ، وهذا ما غلَّبه الشيخ النَّجار والسَّامرائي وحسين محمد شرف في مقدمة اللمع وغيرهم.

والثابت تاريخياً أن ابن جني صحب أستاذه أبا علي الفارسي مدَّة أربعين[2] سنة، وذلك منذ التقاه إلى أن توفّي أبو علي سنة ٣٧٧هـ، ويكون هذا اللقاء قد حصل إذاً سنة ٣٣٧هـ، وهذا ما أجمع عليه المؤرخون، وأن هذا اللقاء حصل في الموصل عندما زارها أبو علي في ذلك التاريخ، وقد استخدم صاحب البغية عبارة: فلزمه من يومئذ[3] أربعين سنة، وقال الفيروز آبادي في البلغة: لازمه أربعين[4] سنة سفراً وحضراً، فيكون عمره يومئذ خمسة عشر أو ستة عشر عاماً، وهذا ينطبق على وصفه بالشاب[5] الذي ذكره المؤرخون، كما أنه يناسب العبارة التي خاطبه بها

---

(١) شذَّ القفطي في إنباه الرواة؛ ٢/ ٣٦٦، إذ جعل وفاته سنة ٣٧٢هـ، وربما كان النَّصُّ محرَّفاً، وذهب الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد؛ ٩/ ٣١١، وأبو الفداء في المختصر؛ ٢/ ١٣٦، وابن الأثير في الكامل؛ ٨/ ٢٦، وابن الوردي في تتمة المختصر؛ ١/ ٤٧٨ إلى أنه توفي سنة ٣٩٣هـ، ولكن ابن الوردي قال: «وذكر ابن المهذب المعري في تاريخه أن ابن جني توفي سنة تسعين وثلاثمئة» ثم قال: «وهو أصحُّ لقرب عهده بذلك». أقول: إن الخطيب البغدادي أقربُ عهداً من ابن المهذب!!!.

(٢) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٥٨٩ والمصادر الأخرى.

(٣) بغية الوعاة؛ ٢/ ١٣٢، وقال ياقوت في معجم الأدباء أيضاً: «فلزمه من يومئذ واعتنى بالتصريف».

(٤) البلغة، ١٣٧ وفي مسألة الملازمة الدائمة في السَّفر والحضر نظرٌ، وسنناقش ذلك.

(٥) معجم الأدباء؛ م. ن، يقول: «فمر (أي أبو علي) بالجامع وأبو الفتح في حلقةٍ يُقرئ النحو، وهو شابٌّ».

أبو علي[1]، ويكون تشكيك الأستاذ عبدالله أمين[2] في هذه الصحبة الطويلة في غير محله، كما أن إطلاق الدكتور أسعد طلس الرقم مبهماً معتمداً على أن أبا الفتح ذكر أنَّه سمع من شيخه الفارسي في الموصل سنة ٣٤١هـ، فاعتبره بداية اللقاء وأغفل التاريخ المجمع عليه، وهو ٣٣٧هـ أمرٌ يؤدي إلى نتائج خاطئة[3].

- شيوخه:

أقام أبو الفتح في الموصل من ولادته فيها سنة ٣٢٢هـ إلى سنة ٣٣٧هـ، فيكون قد عاش في مسقط رأسه حوالي ستة عشر عاماً، ودرس فيها على شيوخها حتَّى اتَّصل بشيخه أبي علي الفارسي. ومن هؤلاء الشيوخ الذين قرأ عليهم أبو الفتح في مرحلة تكوينه العلمي في الموصل الشيخ أحمد بن محمد أبو العباس الموصلي الشافعي، ويعرف بالأخفش، وكان إماماً في النحو، فقيهاً فاضلاً عارفاً بمذهب الشافعي، قرأ عليه ابن جني النَّحو في الموصل قبل أن يغادرها هذا الشيخ إلى بغداد حيث أقام فيها، وكلام الشَّيخ النَّجار في مقدمة الخصائص بأنه لم يقف على أحد من شيوخه في الموصل سوى هذا الرجل يغاير ما ذكر ابن ماكولا حيث قال: «سمع جماعة من المواصلة والبغداديين» والمواصلة جمع موصلي ممَّا يوحي بأنه تتلمذ على غير واحدٍ من شيوخ الموصل وعلمائها، ويمكننا أن نذكر من هؤلاء أعرابياً فصيحاً اسمه أبو عبدالله محمد بن العسَّاف العقيلي، ويتردد اسمه في كتبه، ويذكره أحياناً باسم أبي عبدالله الشَّجري، وكان عالماً باللغة وشاعراً وراويةً، وقد قرأ عليه بالموصل، وبقي يحتفظ في ذاكرته بالإعجاب لهذا البدوي، يقول فيه[4]: «وعلى نحو ذلك فحضرني قديماً بالموصل أعرابيٌّ عقيليٌّ جوثيٌّ تميميٌّ، يقالُ له: محمد بن

---

(١) م. ن، يقول: «فسأله أبو علي عن مسألة في التصريف فقصَّر فيها، فقال له أبو علي: زبَّبت قبل أن تحصرم».

(٢) المقتطف؛ المجلد١١١؛ الجزء الثالث؛ ص١٥٩.

(٣) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق؛ المجلد الخامس والعشرون؛ ص٤٤٦ ح٣. فإذا أخذنا هذا الرأي الذي يرى أنَّ بداية اللّقاء بين أبي علي وابن جني هو سنة ٣٤١هـ، وأنه صحبه أربعين سنة إلى أن مات الأستاذ، تكون وفاة أبي علي هي سنة ٣٨١هـ، وهذا مخالف للوقائع التاريخية التي تثبت بأن وفاة الشيخ أبي علي الفارسي إنما هو سنة ٣٧٧هـ.

(٤) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٥٩٥.

العسَّاف الشَّجريّ، وقلما رأيت بدوياً أفصح منه».

وذكر الشَّيخ النَّجار أن ابن جني روى عن أبي بكر محمد بن هارون الروياني عن أبي حاتم السجستاني وعدَّه من شيوخه في بغداد أو الموصل، وليس الأمر على ما ذكر، فقد توفي الروياني سنة ٣٠٧هـ[١]، ولكنَّ النَّص الذي أحال إليه الشيخ النَّجار في الخصائص[٢]، يذكر أن ابن جني تتلمذ على أبي إسحاق ابراهيم بن أحمد القرميسيني، وهذا روى عن أبي بكر محمد بن هارون الروياني.

ويبدو أن عبقرية أبي الفتح ونبوغه المبكر وتتلمذهُ على شيوخ الموصل زوده بالمعارف التي أحسَّ أنه يمكنه من خلالها أن يتصدَّر للتدريس، فكان أن مارس ذلك في جامع الموصل حيث اجتاز به أبو علي الفارسيُّ، فوجده يتكلم في مسألة صرفيَّة، فاعترض عليه، ونبَّهه على الصواب، وقال له: زبَّبت قبل أن تحصرم، وكان ذلك سنة ٣٣٧هـ، فأثَّرت تلك العبارة في أبي الفتح أيَّما تأثير، وترك حلقة التدريس، وتبع أبا علي، وكانت تلك الصحبة الطويلة التي قاربت بين الأستاذ وتلميذه، حتى دنا منه ذلك الدُّنو البعيد، وبلغ منه مبلغاً متميزاً، وأعجب بأسلوبه وفكره وكتبه ودرسَه ودرس عليه، وسبر غوره حتى عرف خطرات نفسه، وحفظ علمه وأذاعه في كتبه، وسلك مسلكه[٣]، وصنف بعض كتبه في حياة أستاذه، فاستجادها[٤].

ويكاد يجمع جميع المؤرخين على أن ابن جني لم ير أبا علي قبل سنة ٣٣٧هـ. ويؤكد صحَّة ذلك ما رواه ياقوت، وهو يؤرِّخ للقاء الأول في الموصل، فقال: «فسأل عنه، فقيل له: هذا أبو علي الفارسي[٥]»، ولو كان ثَّمة لقاءٌ من قبل لما خفي عليه اسم أستاذه أو جهل شخصيَّته، ولكن ابن خلكان شذَّ عن هذا الإجماع، وقال: «قرأ الأدب على الشيخ أبي علي الفارسي المقدَّم ذكره في حرف الحاء، وفارقه، وقعد للإقراء بالموصل، فاجتاز بها شيخه أبو علي فرآه في حلقته، وتبعه حتى تمهَّر»[٦]، وإذا صحَّ كلام ابن خلِّكان يكون

---

(١) مرآة الجنان؛ ٢/ ٢٤٩، كشف الظنون؛ ١٦٨٣، وإنباه الرواة؛ ٣/ ١٩٤ ح (١).

(٢) الخصائص: المقدمة ص١٥، وقارن: الخصائص؛ ١/ ٧٥.

(٣) أبو علي الفارسي؛ عبد الفتاح شلبي؛ ٣٢٩.

(٤) م.ن.

(٥) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٥٨٩.

(٦) وفيات الأعيان؛ ابن خلِّكان؛ ٣/ ٢٤٦.

قد قرأ على أبي علي في بغداد قبل أن يلتقيه في الموصل، ولم يشر أحد إلى أنّه رحل في طلب العلم قبل أن يلتقي أستاذه أبا علي، ثم هو في أي عمرٍ كان حتى ذهب إلى بغداد، ومكث في مجلس أستاذه يتلقى منه العلوم، ثم عاد إلى الموصل حتى كان اللقاء الثاني الذي يفترضه ابن خلكان مع أن بعض المصادر تذهب إلى أن أبا الفتح كان سنة ٣٣٧هـ حوالي سن العاشرة من عمره لا أكثر، وإن كنا اجتهدنا في عدم دقّة هذا التاريخ.

ولقد أسلفنا القول إنّ ابن ماكولا قال[١]: إنّه سمع جماعةً من المواصلة والبغداديين، كما ذكر أبو الفتح في إجازته التي نقلها ياقوت قوله[٢]: «وما صحّ عنده أيّده الله من جميع رواياتي ممّا سمعته من شيوخي رحمهم الله، وقرأته عليهم بالعراق والموصل والشام وغير هذه البلاد التي أتيتها وأقمتُ بها».

وقد ذكر ابن جني في كتبه رجالاً كثيرين استفاد منهم، وقرأ عليهم، ونقل آراءَهم بألفاظها أو معانيها إلى كتبه، ومن خلال كتبه التي بين أيدينا نتعرَّف على عددٍ كبير من هؤلاء الشيوخ، وهم:

١- أحمد بن محمد أبو العباس الموصلي الذي ذكرناه آنفاً[٣].

٢- أبو عبد الله الشَّجري، وقد ذكرنا أنه قرأ عليه بالموصل، وأن أبا الفتح كان شديد الإعجاب بفصاحته، وكان شاعراً، وكان ينشد لأبي الفتح شيئاً من شعره[٤] وقد ذكره مراراً في كتبه، وكان يسأله ويحاوره، ويأنسُ لأجوبته[٥].

٣- أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب العطار المُقرِئُ النحوي المعروف بابن مقسم وهو أحد القراء ببغداد، كان عالماً باللغة والشعر، وكان راوية ثعلب، وقد روى

---

(١) الإكمال لابن ماكولا؛ ٢/ ٥٨٥.

(٢) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٥٩٩.

(٣) اعتمدنا في ذلك على ما ذكره الشيخ النَّجار في مقدمة الخصائص؛ ١/ ١٠، ويبدو أن الدارسين المحدثين أخذوا عن النجار أيضاً.

(٤) الخصائص؛ / ٢٤٠، ٣٧١، ٢/ ٥٥، ٣٠٧.

(٥) ورد ذلك في الخصائص؛ ١/ ٧٦، ٧٨، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٥٠، ٣٧١، ٢/ ٩، ٢٦، ٥٥، و٣٠٧ و٤٦٦ و٣/ ٢٨٠، والمحتسب؛ ١/ ٨٤، ٨٥، ١٣٧، ٢/ ٢١٠، والخاطريات؛ ١١٢، والمبهج؛ ٢٣٣.

١٥- فارس بن اليَمَج، ولم نعثر له على ترجمة، وقد ذكره أبو الفتح في المبهج[١]، قال: «وعلى ذكر طريح، فحدَّثني أبو الحسن فارس بن اليمج، وكان قصَداً في أدبه، قال: حدَّثني أبو علي بن الأعرابي...».

١٦- عثمان بن سعدان، ولم نعثر له على ترجمة[٢]، وقد ذكره في الفسر، قال[٣]: «وعلى ذكر العقد، فأخبرنا عثمان بن سعدان قراءة مني عليه، عن أبي الحسن سلمان سخطة، وكان قد صحبَ بشَّاراً...».

١٧- أبو أحمد عبدالله بن بكر الطَّبراني، ولم نعثر له على ترجمة، ذكره في المحتسب، وقال[٤]: «أخبرنا أبو أحمد الطبراني عن شيخ له ذكره عن البحتري، قال: سمعت ابن الأعرابي يقول: استجيدوا القوافي فإنَّها حوافر الشِّعر».

١٨- وكان أبو الفتح شديد الثقة بالأعراب وفصاحتهم، قال[٥]: «وذلك أن الأعرابيَّ الفصيحَ إذا عُدلَ به عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمة عافها، و لم يبهأ بها». صحيحٌ أن ابن جني لم يكن يأخذ عن أعرابي إلا بعد أن يمتحن فصاحته، ولكنه كان يميل إلى الأخذ عنه بعد التأكد من فصاحته، وهناك أعرابٌ آخرون غير ابن الشجري أخذ عنهم أبو الفتح، ومن هؤلاء غلام من آل المهيا، قال[٦]: «وسألت غلاماً من آل المهيا فصيحاً عن لفظة من كلامه...». وكان يسأل أعراباً آخرين لم يذكر لنا أسماءَهُم، من ذلك قولُه[٧]: «وسمعت سنة خمسٍ وخمسين غلاماً حدثاً من

---

(١) المبهج؛ ٢٢٨.

(٢) ذكر السيوطي عن الخطيب البغدادي راويةً بغدادياً هو سعدان بن المبارك أبو عثمان الضرير النحوي، وقال: «قال الخطيب: «ذكره ابن الأنباري في رواة العلم والأدب من البغداديين، وكان يروي عن أبي عبيدة شيئاً من كتبه» ثم قال: «وصنف خلق الإنسان، الأمثال، الوحوش، المناهل، الأرضين والمياه وغير ذلك». ولعله والد عثمان هذا. وراجع تاريخ بغداد؛ ٦/ ٥٥.

(٣) الفسر (مخطوطتنا) ١/ ٩٦٨.

(٤) المحتسب ١/ ١٨٩، وانظر الفسر؛ ٣/ ٥٧٩ (مخطوطتنا).

(٥) الخصائص؛ ٢/ ٢٦.

(٦) الخصائص؛ ١/ ٧٧٨.

(٧) المحتسب؛ ١/ ٢١٠.

عُقيل، ومعه سيفٌ في يده، فقال له بعض الحاضرين - وكنّا مصحرينَ: يا أعرابيُّ، سيفُك هذا يقطع البطيخ؟!، فقال: إي والله، وغواربَ الرِّجال، فنصبَ الغواربَ على ذلك، أي: ويقطعُ غواربَ الرجال. وقال[1]: وسألتُ بعضَ بني عقيل عن قولِ الحمصي [البيت]...».

١٩- القاضي أبو بكر محمد بن كامل. قال: «ومن هذا الطرز ما أخبرنا به القاضي أبو بكر بن كامل، قال: أنشدنا ثعلب...»[2].

٢٠- السَّري الرَّفَّاء الكندي الموصلي، الشاعر المعروف. قال: «أنشدني الكندي لنفسه:

وخَرْقٍ طال فيه السَّيرُ حتَّى حسبناه يسيرُ مع الركاب»[3]

وهذا البيت من قصيدة يمدح بها الشاعر أحد قضاة سيف الدَّولة، وهو القاضي أبو حصين على بن عبد الملك الرَّقي[4]، وكان سماعُ ابن جني منه في حلب إذاً، والسَّري الرَّفَّاء لم يكن شاعراً فحسب، بل كان كاتباً كبيراً، وترك مؤلفات هامَّةً.

٢١- ومن شيوخه: زكريّا الأحمر[5].

٢٢- ومن شيوخه عبدالله بن مالك[6].

٢٣- ومن شيوخه أبو الطيب المتنبي شاعر العربية الأكبر، وكان أبو الفتح شديد الإعجاب به، وقرأ عليه ديوانه، وناقشه في مسائل كثيرة من مسائل العربية، وسوف نأتي على هذا أثناء حديثنا عن علاقته بالمتنبي؛ وفي إجازة أبي الفتح التي أشرنا إليها ذكر أن له شيوخاً في الشام وغيرها، ولعلَّ أبا الطيب أول ما يذهب إليه الظنُّ في هذا الكلام.

---

(١) الخصائص؛ ٢/ ١١٩.

(٢) الفسر؛ جـ١، البيت (٣٣) من القصيدة (١٩)، وانظر ٣/ ٥٥٥ (مخطوطتنا).

(٣) الفسر؛ جـ١، البيت (١٥) من القصيدة (٢٦)، وأماكن أخرى.

(٤) ديوان السري الرفاء؛ ١/ ٣٩٤.

(٥) الفسر ٣/ ٥٦٠ (مخطوطتنا).

(٦) ذكره في الفسر، المجلد الثاني، القصيدة (أتراها لكثرة العشاق) البيت ٢٥.

٢٤- وآخر وأهم شيوخ أبي الفتح على الإطلاق هو أبو علي الفارسي الذي لازمه أربعين سنة، وسيكون لنا حديث عنه في الصفحات القادمة.

وأمَّا بندار بن عبد الحميد الكرخي وابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن اللَّذان عدَّهما الدكتور محمد أسعد طلس من شيوخه[1] فليس من الأمر في شيء، فقد عاش بُندار بن عبدالحميد الكرخي في أيام المتوكل، وكان معاصراً للمبرد[2]. وتوفي الثاني، وهو ابن دريد في سنة إحدى وعشرين وثلاثمئة[3]، ثم إن ابن جني لم يذكر أنَّه قرأ عليهما أو نقل أخباراً عنهما إلا إذا كان ذلك قد تم بواسطة شيوخه الذين أتينا على ذكرهم من قبل.

- تلامذته:

لقد نشأ ابن جني في الموصل، التي كانت أحد المراكز الهامة في القرن الرابع الهجري وعاصمة إحدى الدولتين الحمدانيتين، ثم انتقل منها إلى بغداد، التي كانت في القرن الرابع حاضرة العالم الإسلامي، يفد إليها طلاَّبُ العلم وشداةُ المعرفة من كلّ مكان، ويؤمُّها العلماءُ الذين ازدحمت بهم بغداد عاصمة الخلافة آنذاك في فترة تكوين أبي الفتح العلمي، فتخرَّج على أيديهم الطلاب في مختلف فنون العلم من تفسير وحديث وفقه وتوحيد وفلسفة وأدب ونحو ولغة وغيرها. وإذا كان القرن الرابع قد شهد ولادة تاريخ المدن فلعلَّ أول ما يشار إليه كتاب تاريخ بغداد للخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، وإذا ألقينا نظرةً فاحصةً على هذا الكتاب أخذَنا العجب والإعجاب لكثرة ما نرى ممن درس ببغداد أو أقام بها أو اجتاز بها من العلماء والتلاميذ في تلك الحقبة.

في ذلك الجوِّ الذي كان يعبق بأريج العلم، ويزخر بالأئمة الأعلام نشأ نابغة العربية أبو الفتح، فألفى بين يديه ثروة ضخمة من تراث أسلافه في علوم العربية، فعكف على دراستها، ونهل منها وعلَّ، وقرأها على الشيوخ الأجلاء، الذين أشرنا إليهم، ثم طوَّف في البلاد، وتنقّل بين مراكز الحضارة الإسلامية آنذاك، فمن الموصل إلى بغداد

---

(١) مجلة المجمع العلمي بدمشق؛ المجلد (٣٠) ص٤٤٧.

(٢) معجم الأدباء؛ ٢/ ٧٦٥ وما بعد، بغية الوعاة؛ ١/ ٤٧٦.

(٣) بغية الوعاة؛ ١/ ٧٩.

إلى حلب إلى واسط إلى شيراز، لينتهي به المطاف مرةً أخرى في بغداد، وهي ما تزال تزدادُ تألقاً في ميادين العلم والمعرفة، فاتّخذها مقراً له، ملتزماً فيها التزام التلميذ بمعلمه حتى إذا قضى الله أن ينهي أستاذهُ أبو علي الفارسي رحلة عمره سنة ٣٧٧هـ، تصدَّر أبو الفتح في مجلس أستاذه ببغداد، ودرَّس العلم من بعده إلى أن مات.

وكان ابن جني قد تصدر مجالس العلم في سن مبكرة في مسقط رأسه الموصل، ولمّا مرَّ به أستاذه أبو علي الفارسي، وأصغى إليه فأنكر عليه أن يقوم مقام الأستاذية، وهو بعد لم يبلغ ما يمكنه من ذلك، تحوَّل الأستاذ إلى طالب، ولازم شيخه أربعين سنةً، ورحل في طلب العلم في كثير من الأمصار، وظلّ يتعلّم ويعلّم ويؤلّف أكثر من خمسين عاماً، فتخرج على يديه جلّةٌ من كبار العلماء والأمراء والأدباء والأشراف الذين كان لهم أثرٌ كبيرٌ في علوم العربية، ومن هؤلاء:

١- أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني النَّحْوِيُّ الضرير، نسبة إلى «ثمانين» بليدةٌ بالموصل بأرض جزيرة ابن عمر، يقال: إنها أول مدينة بنيت بعد الطوفان، وإنها سميت كذلك لأن الذين نجوا من السفينة كانوا ثمانين آدميا.[١]. إمام فاضلٌ وأديبٌ كامل، أخذ عن أبي الفتح ابن جني، كما يقول ياقوت، وقد شرح كتاب اللُّمع لابن جني شرحاً تامّاً حسناً، وأجاد فيه وانتفع بالاشتغال عليه جمع كبيرٌ كما يقولُ ابن خلّكان، كما شرح التصريف الملوكي لابن جني، وروى عنه كتابه الفتح الوهبي[٢]، وقد توفي سنة ٤٤٢ هـ.

٢- علي بن زيد القاشاني النَّحْوِيُّ. قال عنه ياقوت [٣]: «أحد أصحاب أبي الفتح بن جني، وجدت بخطه ما كتبه سنة إحدى عشرة وأربعمائة، وهو صاحبُ الخطّ الكثير الضَّبط المعقّد، وسلك فيه طريقةَ شيخه أبي الفتح».

٣- أبو الحسين محمد بن عبد الله بن شاهويه، قال السُّيوطيُّ:[٤] «قال ابنُ

---

(١) معجم البلدان؛ ٥/ ٢٠٩١، وفيات الأعيان؛ ٣/ ٤٤٤، بغية الوعاة؛ ٢/ ٢١٧.

(٢) راجع الفتح الوهبي؛ الصفحات؛ ٤٧، ٦٤، ٨١، ٨٤، ٨٩، ١٠٧، ١٢٨، ١٤٢، ١٧٥، يقول ص١٧٥: «عمر [أي الثماني] وشيخنا أبو الفتح لا يثبت الألف في مثل ذهبوا وضربوا إلا إذا كانت الواو منفصلةً عمّا قبلها مثل عمروا...».

(٣) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٧٥٩، بغية الوعاة؛ ٢/ ١٦٧.

(٤) بغية الوعاة؛ ١/ ١٢٩.

النّجّار: ذكره أبو الكرم المبارك بن فاخر النَّحْوِي في مشيخته، وذكر أنّه روى الجمهرة عن أبي الحسن محمد بن يحيى الزَّعفرانيِّ عن الحسن بن بشر الآمديِّ وعن أبي عليٍّ الفارسيِّ، وأنَّه حدَّث بالإجازة عن أبي الفتح بن جنّي، وذكر أنَّه قرأ عليه عدة كتبٍ في النّحو».

٤- محمد بن أحمد بن سهل الحنفي العدل النّحويُّ الواسطيُّ أبو غالب المعروف بابن بشران، قال ياقوت [١]: «من أهل واسط أحد الأئمَّةُ المعروفين والعلماء المشهورين تجمَّع فيه أشتات العلوم، وقرن بين الرّوايةٍ والدراية والفهم وشدَّة العناية، صاحب نحو ولغة وحديث وأخبار ودين وإصلاح... أخذ عن أبي الحسين علي بن محمد بن عبد الرحمن بن دينار الكاتب صاحب أبي علي الفارسي، وكان جيد الشعر، وكان معتزلياً[٢]، ولد سنة ٣٨٠، وتوفي سنة ٤٦٢ هـ[٣].

وقال القفطي[٤]: «كان أحد أئمة اللغة... قرأ على جماعة كثيرةٍ من أئمَّة الأدب، صار شيخ العراق في وقته». وذكر أنَّه تتلمذ على أبي الفتح في واسط، فقال: «وحكى أبو غالب بن بُشران النَّحْوِي الواسطي محمد بن أحمد بن سهل قال: ورد أبو الفتح بن جني عثمان إلى واسط، ونزل في دار الشَّريف أبي علي الجوَّانيِّ نقيب العلويّين، وكنَّا نتردَّدُ إليه، ونسأله، ونملي عليه مسائلَ، سمَّاها الواسطيَّة[٥]».

٥- أبو عبد اللّه الحسين بن أحمد بن نصر؛ وهو الذي أجاز له ابنُ جني روايةَ كتبه، وهذا نصُّ الإجازة كما ذكرها ياقوتُ [٦]: «بسم اللّه الرحمن الرحيم، قد أجزتُ للشيخ أبي عبد اللّه الحسين بن أحمد بن نصر أدام اللّه عزَّه أن يروي عني مصنَّفاتي وكتبي ممَّا صحَّحه وضبطه عليه أبو أحمد عبد السَّلام بن الحسين البصريُّ أيَّدهُ اللّه - من جميع رواياتي ممَّا سمعته من شيوخي، رحمهم اللّه، وقرأته عليهم...»، وقد كتب تلك الإجازة سنة ٣٨٤ هـ.

---

(١) معجم الأدباء؛ ٥/ ٣٢٥٠.

(٢) م.ن، ٢٣٥٤.

(٣) بغية الوعاة؛ ١/ ٢٦.

(٤) إنباه الرُواة؛ ٣/ ٤٤.

(٥) م.ن، ٢/ ٣٤٠.

(٦) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٥٩٧.

٦- أبو أحمد عبد السّلام بن الحسين بن محمّد البصري اللُّغوي القرميسنّي، ويُلقّبُ بالواجكا[١]، وهو الذي ورد اسمُه في إجازة أبي الفتح للحسين بن أحمد بن نصر، كان عالماً باللغةِ والآداب والقرآن، وكان فاضلاً. سكن بغداد، وكان يتولى النّظر في دار الكتب ،فيها، توفّي سنة ٤٠٥ هـ[٢]، ودفن في مقبرةِ الشُّونيزيّ عند قبر أبي عليٍّ الفارسيّ[٣].

٧- أبو الفتوح ثابت بن محمد الجرجانيُّ العدويُّ الأندلسيُّ النَّحْويُّ، قال عنه القفطيُّ[٤]: «رحل في طلب العلم، ولقي العلماءَ، وروى عن جلّةٍ من أهلِ الرّواية. وكان إماماً في العربية متمكّناً في علم الأدب مذكوراً بالتّقدُّمِ في علم المنطقِ. رحلَ بعد تمكُّنه من العلم إلى الأندلس، وروى لهم بها عن أبي أحمد عبد السَّلام البصريّ وأبي الفتح عثمان بن[٥] جني وأبي الحسن علي بن عيسى بن الفَرجِ الرَّبَعيّ، وروى كثيراً من الأدبِ واللُّغات، وأملى بالأندلس كتاباً في شرحِ الجمل لأبي القاسمِ الزّجّاجي.

ولد سنة ٣٥٠ هـ، ومات مقتولاً بالمغرب على يدي باديس بن حيُّوس البربريّ سنة ٤٣١هـ.

٨- أبو الحسن علي بن عبيد الله بن عبد الغفار السِّمسميُّ اللُّغويُّ النَّحْويُّ[٦]، قال عنه ياقوتُ[٧]: «كان جيدٌ المعرفة بفنونِ العربية صحيحَ الخطِّ غايةً في إتقانِ الضّبط، قرأ على أبي عليٍّ الفارسيِّ وأبي سعيد السّيرافيِّ، وكان ثقةً في روايته». ويبدو أنه كان يقرض الشّعر[٨].

---

(١) م.ن.

(٢) نزهة الآباء؛ ٣٣٨.

(٣) إنباه الرُّواة؛ ٢/ ١٧٦.

(٤) م.ن؛ ١/ ٢٩٨.

(٥) معجم الأدباء؛ ٢/ ٧٧٣، بغية الوعاة؛ ١/ ٤٨٢.

(٦) بغية الوعاة؛ ٢/ ١٧٨.

(٧) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٨١٧.

(٨) م.ن؛ ٤/ ١٨١٨.

ولقّبَ عند ابن الأنباري [1] وابن خلّكان [2] والقفطيّ [3]: السّمسمانيّ، ولكنّ ابن الأنباري سمّاه؛ عند الترجمة: السّمسميَّ أيضاً، قال [4]: «وأمّا أبو الحسن علي بن عبيد اللّهِ السّمسميّ» اللُّغويُّ فإنّه كان لغوياً ثقةً، أخذ عن أبي الفتح بن جنّي».

٩- علي بن الحسن بن الوحشيّ الموصلي النَّحْوِيُّ، ويكنى بأبي الفتح، وقال ياقوت[5] والقفطي[6] روايةً عن أبي طاهر السِّلَفيِّ: «أنشدني أبو الفتح علي بن الحسن بن الوحشيّ النَّحْوِيّ لنفسه في بكائه على الرّبع» (أورد القفطي بيتاً وياقوت بيتين).

أو هو: محمد بن الحسين الموصليّ المعروف بابن الوحشيّ النَّحْوي ويكنى بأبي الفتح أيضاً. قال عنه السُّيوطيُّ [7]: «قال السَّمعانيُّ: كان إماماً في القراءات والنحو والعروض مبرِّزاً في الأدب، وقال الصَّفديُّ: وكان مقيماً بميَّا فارقين»، ويبدو أنّه كان يقرضُ[8] الشعر أيضاً.

وكلا الرَّجلين لم يرد في ترجمتهما أنهما تتلمذا على ابن جنّي، ولكنّ القفطيَّ يقولُ [9] في إنباه الرُّواة في ترجمة «علي بن دبيس النَّحْوِي الموصليّ الشيخ أبي الحسن»: «قرأ على ابن وحشيٍّ قرأ على أبي الفتح بن جنّي، تصدَّر ببلده لإفادة هذا الشّأن».

والرَّجلان يثيران الالتباس فكلاهما يلقّب بالوحشي، وكلاهما موصليٌّ، وكلاهما يلقّب بالنَّحْويِّ، وكلاهما يكنى بأبي الفتح، ولذلك عدَّ بعضُهم[10] الأوَّلَ من تلاميذ أبي

---

(١) نزهة الألباء؛ ٣٣٩.

(٢) وفيات الأعيان؛ ٣/ ٣١٢.

(٣) إنباه الرُّواة؛ ٢/ ٢٨٨.

(٤) نزهة الألباء؛ م. ن.

(٥) معجم الأدباء؛ ؛ ٤/ ١٦١٨.

(٦) إنباه الرُّواة؛ ٢/ ٢٤٧.

(٧) بغية الوعاة؛ ١/ ٩٥.

(٨) م. ن.

(٩) إنباه الرُّواة؛ ٢/ ٢٧٥.

(١٠) حسين محمد محمد شرف في مقدمة اللّمع لابن جني، ص٦.

الفتح بينما عدّ بعضُهم [1] الثّانيَ لا الأول، وعلى كل حال فربما كان الإثنان تلميذين لأبي الفتح، وإذا كان لي أن أغلّب أحد الاسمين فربما كان عليّ بن الحسن، لأن القفطي ترجم له وأشار إليه في ترجمة عليّ بن دبيس، ولم يترجم للآخر.

١٠- الذّاكر النّحْويّ المصريّ، قال عنه القفطيُّ [2]: «نحويٌّ مشهورٌ كثيرُ التّفنُّن صاحب نكتٍ وهوامشَ وتعليقات مفيدة»، ثُم قال: «وكان الذّاكرُ هذا قد أخذ عن ابن جنّي أبي الفتح علماً كثيراً، واستوطنَ مصر، وأفاد بها، وتصدَّر لإقراء هذا الشّأن، وله شعر». عاش الذّاكر إلى حدود ٤٤٠ هـ، ومات بمصر في زمن المستنصر.

١١- أبو الفتح بن الأشرس النّحويُّ النيسابوريُّ، كان يؤدّبُ بنيسابور ويختلف إلى أبي بكر الخوارزميّ، ثُم ارتحل إلى مدينة السّلام، واسمُه كما يذكر القفطيُّ: محمد بن محمد بن أحمد بن آشرس، وقال عنه[3]: «صنّف في النّحو كتاباً متوسّطاً في مقداره سمّاه كتابَ التنبيه، وهو كتابٌ حسنٌ في نوعه، رأيتُ منه نسخةً بخطّ السّمسميّ اللّغويّ». وذكر القفطيُّ أنّه صنّف كتابه لابن الأجلّ أبي الخطّاب صاحب بهاء الدّولة، ثُم قال: «وعاتبه بعضُ من يقعُ عَتبهُ موقعاً في مواردة شيخه أبي الفتح عثمان بن جنّي في التّسمية بالتنبيه، فاعتذر من ذلكَ بأن قال: «واللّهِ ما سمّيتُه بذلك، وإنّما سمّاه الأجلُّ أبو الخطّاب به»، وقد قرأ بعضُ العلماءِ كتابَه عليه سنة ٤٠٠هـ.

١٢- الأمير الشّاعر عبد اللّه بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الأديب الناقد المؤلف صاحب «سر الفصاحة» الذي اعتمد فيه على آراءِ شيخه وأقواله في الفصاحة[4].

١٣- الشّريفُ الرّضيُّ أبو الحسن محمد بن الحسين المتوفّى في المحرّم سنة

---

(١) د: أمين عبد الله سالم في مقدمة المقتضب لابن جني ص ٨.

(٢) إنباه الرُواة؛ ٢/ ٨.

(٣) م.ن؛ ٤/ ١٥٤ وما بعد.

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٣٠ ص ٤٥٧، مقالة الدكتور محمد أسعد طلس، وأحال الباحث إلى إعلام النبلاء وفوات الوفيات، ولم أجد فيهما ما يشير إلى تلمذة ابن سنان على أبي الفتح، وإن كان قد ذكر آراءهُ مراراً في كتابه: سر الفصاحة؛ راجع الصفحات؛ ١٧ و١٩ و٢١ و٩٩ و١٠٨ و١٦٢ و ١٧٤.

٤٠٤ هـ، يقول في كتابه: حقائق التأويل [١]: «وكان شيخنا أبو الفتح النَّحْويُّ عمل في آخر عمره كتاباً يشتملُ على الاحتجاج بقراءةِ الشَّواذِّ».

ولد الرَّضيُّ ببغداد سنة ٣٥٩ هـ، وتلقَّى العلوم والآداب على أساتذتها وزعمائها ودرس اللُّغة على أبي الفتح عثمان بن جنِّي حتَّى صار بارعاً في الفقه والفرائض والآداب وسائر فروع العلم. ابتدأ يقول الشعر بعد أن جاوز عشر سنين[٢] حتى صار شاعراً فريداً به، «وكان أكثر ميلاً إلى المتنبِّي، لأن ابن جني صاحب الشرح لديوان المتنبي كان أستاذه[٣]» كما يقول آدم متز.

وكانت تربط أبا الفتح بالشَّريفين الرَّضيِّ والمرتضى مودَّةٌ خاصَّةٌ، تعكسُها لنا تلك الطَّريفة التي ينقلها ياقوت[٤]، وما جرى لأبي الفتح والشَّريفين مع علي بن عيسى الرَّبعي، كما انَّ ابن خلِّكان[٥] ينقل حادثةً رواها أبو الفتح ابن جني تدلُّ على إعجاب الأستاذ بتلميذه.

وبسبب هذا الإعجاب ألَّف أبو الفتح كتاباً اسمه «تفسير العلويّات»، يقول ياقوت[٦]: «وهي أربع قصائدَ للشَّريف الرَّضي كلُّ واحدةٍ في مجلّد، وهي قصيدةٌ رثى بها أبا طاهر إبراهيمَ بنَ ناصرِ الدَّولة أوَّلُها[٧]:

ألقــي الرِّمــاحَ ربيعــةَ بــن نــزارِ أودى الــرَّدى بقريعــكِ المغــوارِ

ومنها قصيدتهُ التي رثى بها الصَّاحب بن عباد، وأوَّلُها[٨]:

أكــذا المنــونَ تقنطــرُ الأبطــالا؟ أكذا الزَّمــانُ يضعضــعُ الأجبــالا؟

---

(١) حقائق التأويل؛ ٥/ ٣٣٢. وانظر: روضات الجنَّات؛ ٥/ ١٦٩.

(٢) يتيمة الدهر؛ ٣/ ١٥٥، وفيات الأعيان؛ ٤/ ٤٢٠.

(٣) الحضارة الإسلامية؛ ١/ ٥٠٦.

(٤) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٨٢٩.

(٥) وفيات الأعيان؛ ٤/ ٤٢٢.

(٦) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٥٩٩.

(٧) ديوان الشريف الرضي؛ ١/ ٤٩٠.

(٨) م.ن؛ ٢/ ٢٠١.

وقصيدته التي رثى بها أبا إسحاق الصّابي، وأوّلها[1]:

أرأيتَ من حُملوا على الأعوادِ؟ أرأيتَ كيف خبا زنادُ النّادي؟

ولا يذكر ياقوت القصيدةَ الرّابعة. وابن النّديم يقول[2]: «كتاب تفسير مراثي الثلاثة والقصيدة الرّائيّة للشريفِ الرّضي»، ومراثي الثلاثة هي التي ذكرها ياقوت فيما سلف، وأمّا الرّائية فغير معروفة، وقد اجتهدنا في معرفتها من خلال تصفُّح قصائد الديوان التي على رويّ الرّاء فلم نستطع الوصول إلى رأيٍ قاطع في ذلك.

وقد وقع صنيع أبي الفتح من تلميذهِ موقعاً حسناً، فمدحه بقصيدة أوّلها [3]:

أراقب من طيف الحبيب وِصالا ويأبى خيالٌ أن يزور خيالا

وفيها:

فدى لأبي الفتح الأفاضل إنّه يَبرٌّ عليهم إن أرمَّ وقالا

إلى أن يقول:

بعثتُ له وفراً من الشعر باقيا وكنزا من الحمد الجزيل ومالا

فسمْ آخرا منه كوسمك أوّلاً وشُنّ عليه رونقا وجمالا

ومثلُك إن أولى الجميل أتمَّه وإن بدأ الإحسان زاد ووالى

ويبدو أنّ الشريف الرضي يلمح بهذه الأبيات إلى أبي الفتح ليشرح ديوانه كله على غرار الفسر الذي شرح به شعر المتنبي، ولكن أبا الفتح لم يفعل.

وقد تعمقت الصداقة[4] بين أبي الفتح والشريف الرضي، فرثاه الشريف الرضي عندما مات سنة ٣٩٢ هـ رثاء المفجوع بقصيدة مطلعها[5]:

---

(١) م.ن؛ ١/ ٣٨١.

(٢) الفهرست؛ ٩٥.

(٣) ديوان الشريف الرضي؛ ٢/ ١٦٦.

(٤) الحضارة الإسلامية؛ ١/ ٥٠٧ يقول متز: «وفي سنة ٣٩٢ هـ فقد الشريف الرضي أستاذه وصديقة ابن جني اللّغوي المشهور...».

(٥) ديوانه؛ ٢/ ٦٣.

ألا يـا لقومـي للخطـوب الطّـوارقِ وللعظـم يُرمـى كـلّ يـوم بعـارق

وفيها يقول:

شقيقي إذا التاث الشّقيقُ وأعرضتْ خلائق قومي جانباً عـن خلائقـي

وحسبك ما في هذا البيت من دلالة على الصداقة والأخوة، وكان الشريف قد تولّى الصلاة عليه قبل دفنه [1].

١٤- ومن تلاميذه أولاده الثلاثة: علي وعالٍ وعلاء، وقال ياقوت [2]: «وكان لابن جني من الولد علي وعال وعلاء، وكلهم أدباء فضلاء، قد خرّجهم والدهم وحسّن خطوطهم، فهم معدودونَ في الصحيحي الضبط وحسن الخط».

وقد قال السوطي[3] في ترجمة عالي: «عالي بن عثمان بن جني البغدادي أبو سعيد بن أبي الفتح: النَّحْوِي بن النَّحْوِي، كان مثل أبيه نحوياً أديباً حسن الخط جيد الضبط روى عن أبيه وعيسى بن علي الوزير... مات سنة سبع أو ثمان وخمسين وأربعمائة:

١٥- أبناء عضد الدولة البويهي: فقد كان السلطان عضد الدولة رجل العلم والأدب، تتلمذ على أبي علي الفارسي، وكان شديد الاحترام لشيخه، وجمعت بينه وبين ابن جني التلمذة على أبي علي، ويبدو أن حبَّ عضد الدولة لأبي علي الفارسي سرى إلى تلامذة أبي علي ومحبيه، ولذلك حسن موقع أبي الفتح عندهم إلى درجة كبيرة، يقول القفطي[4]: «... وخدم أبو الفتح عثمان بن جني بيت آل بويه: عضد الدولة وولده صمصام الدولة وولده شرف الدولة، وولده بهاء الدولة،[5] الذي مات في عهده، وكان يلازمهم في دورهم ويبايتهم».

١٦- عفيف بن أسعد: روى عنه ديوان شيخ الأباطح أبي طالب، وديوان

---

(١) م.ن.

(٢) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٥٨٩.

(٣) بغية الوعاة؛ ٢/ ٢٤.

(٤) إنباه الرُّواة؛ ٢/ ٣٤٠.

(٥) صمصام الدولة وشرف الدولة وبهاء الدولة هم أولاد عضد الدولة.

العرجي، ونصّ صراحة على أنه نسخه سنة ٣٨٠هـ، وعارضه على نسخة الشيخ أبي الفتح وقرأه عليه[١].

ولا ينصرف الذهن في تفسير كلمة «الخدمة» إلاّ أن هؤلاء الأمراء العظام كانوا يغترفون من بحره، ويفيدون من علمه، وأنهم قد تتلمذوا عليه[٢]. وقد خصّ السلطان بهاء الدولة بعددٍ من كتبه وعلى رأسها كتاباه: الفسر في شرح شعر المتنبي والخصائص.

- مكانته العلمية:

إن حياة ابن جني الحافلة بالدرس والتدريس، وتلك الثروة الطائلة التي كانت بين يديه من المعارف والعلوم والمؤلفات وأولئك الأئمة والأعلام الذين تلقّى عنهم، ولازمهم، بالإضافة إلى ذهنه المتوقد ونبوغه المبكر وذكائه النادر وملاحظته الدقيقة وقدرته العجيبة على الاستيعاب وتفوقه في الاستقراء والاستنباط، كل تلك الأشياء أسهمت إسهاماً كبيراً في تكوينه العلمي، وليس بمستغرب على من منحه الله هذه الأدوات أن يكون عالماً متقناً متمكّناً متفنّناً متفرّداً، وحسبك به من رجل ألزم نفسه بمرتبة الطالب من الأستاذ أربعين عاماً لكلمةٍ قيلت له في تقصيره بعلم التصريف، وإليها يعزو الباحثون تفوقه بهذا العلم الذي ترى اهتمام أبي الفتح به بارزاً في سائر كتبه، فهجر التدريس ليعود تلميذاً طالب علمٍ على يدي إمامٍ يعدّ جبلاً في الإعراب والتصريف، هو أبو علي الفارسي.

وقد عرف المتقدمون مكانة ابن جني العلمية، وأدركوا المنزلة السامقة التي تسنم ذروتها، وكثيرة جداً كتب التراجم التي تعرضت لأبي الفتح بالذكر، ومن قرأ نصوص المترجمين له، يكاد يقول: إنه بلغ مكانةً لم ينلها سواه، وإذا طوّفنا بتلك الكتب، واخترنا من بينها ما يمثل عصوراً مختلفة رأينا أنّ ثناء العلماء عليه بقي متّقداً، ومكانته بقيت ذاتها على مرّ الأجيال وربما زادتها الأيام تألقاً واحتراماً.

قال عنه الثعالبي[٣]: «هو القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرئاسة في الأدب، وصحب أبا الطيب دهراً طويلاً، وشرح شعره،، ونبه على معانيه وإعرابه،

---

(١) انظر ديوان العرجي، ت: خضر الطائي ورشيد العبيدي بغداد ص٣٨-٤٣.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية؛ المجلد: ٣٠، ص؛ ٤٥٧. د: أسعد طلس.

(٣) يتيمة الدهر؛ ١/ ١٣٧.

وكان الشعر أقلّ خلاله لعظم قدره وارتفاع حاله».

وقال الخطيب البغدادي:[1] «له كتبٌ مصنفةٌ في علوم النحو أبدعَ فيها وأحسنَ... وكان يقولُ الشعر، ويجيدُ نظمه...».

وقال الباخرزي[2]: «ليس لأحد في أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما له، فقد وقع منها على ثمرة الغراب ولا سيما في علم الإعراب، ومن تأمّل مصنفاته وقع على بعض صفاته، فوربّي إنه كشف الغطاء عن شعر المتنبي، وما كنت أعلم به أنه ينظم القريض أو يسيغ ذلك الجريضَ حتى قرأت له مرثيته في المتنبي...».

وقال ابن ماكولا[3]: «وكان نحوياً حاذقاً مجوّداً...». وهو:... النَّحْوِي المدقق المصنف الجيد...».

وقال ابن الأنباري[4]: «وأما أبو الفتح عثمان بن جني النَّحْوِي فإنه كان من حذّاق أهل الأدب وأعلمهم بعلم النحو والتصريف. صنف في النحو والتصريف كتباً أبدع فيها.. ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف، فإنه لم يصنِّفْ أحد في التصريف، ولا تكلم فيه أحسن ولا أدق كلاماً منه...».

وقال الواحدي[5]: «... وأما ابن جني فإنه من الكبار في صنعة الإعراب والتصريف والمحسنين في كل واحدٍ منهما بالتصنيف...».

وقال ابن الجَوزِي[6]: «... له كتبٌ مصنفةٌ في علم النحو أبدع فيها وأحسن، ثم قال: «وكان يقول الشعر، ويجيدُ نظمه».

وقال ياقوت[7]: «... من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وصنَّف في ذلك كتباً أبرَّ بها على المتقدمين وأعجز المتأخِّرين، ولم يكن في شيءٍ من علومه أكمل منه

---

(١) تاريخ بغداد؛ ٩/ ٣١١.

(٢) دمية القصر؛ ٣/ ١٤٨١، وفي النصّ اضطرابٌ وصوابه عند ياقوت.

(٣) الإكمال؛ ٢/ ٥٨٥.

(٤) نزهة الأنباء؛ ٣٢٢.

(٥) شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٤.

(٦) المنتظم؛ ١٥/ ٣٣.

(٧) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٥٨٥.

في التصريف، ولم يتكلّم أحدٌ في التصريف أدق كلاماً منه...». ثم نقل عن الطرائفي أنه قال[1]: «... وكان أبو الفتح عثمان بن جني في حلب يحضر عند المتنبي الكثير ويناظرهُ في النحو...» ثم قال: «وكان المتنبي يعجب بأبي الفتح وذكائه وحذقه، ويقول: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس...» وأي شاء أكبر من هذا عندما يقال في أبي الفتح مثلُ هذا؛ وهو بعد في سنّ العشرين من عمره وما بعدها بقليل.

سماه ابن تغري بردي[2]: «العلاَّمة أبو الفتح النحوي اللُّغويّ». وقال القفطيُّ[3]: «...صاحب التصانيف البديعة في علم الأدب». وقال ابن خلّكان[4]: «... كان إماماً في العربية.. وله أشعارٌ حسنةٌ...».

وقال عبد الباقي اليماني[5]: «... الإمام الأوحد البارع صاحب التصانيف الجليلة والاختراعات العجيبة...».

وقال الذهبيُّ:[6] «إمام العربية أبو الفتح بن جني صاحب التصانيف...»، ثم قال: «وله نظمٌ جيدٌ».

وقال الفيروز أبادي:[7] «الإمام الأوحد البارع المقدم ذو التصانيف المشهورة الجليلة والاختراعات العجيبة...».

وقال السُّيوطيُّ:[8] «... من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو...». وما الاقتراح في علم أصول النحو، والمزهر في علوم اللغة للسيوطي إلا صدى لابن جني واقتفاءً لأثره.

ويذكر ابن المستوفي عند شرحه للبيت (١٦) من قصيدة: يا أخت خير أخٍ، في

---

(١) م. ن.

(٢) النجوم الزاهرة؛ ٤/ ٢٠٥.

(٣) إنباه الرُّواة؛ ٢/ ٣٣٥.

(٤) وفيات الأعيان؛ ٣/ ٢٤٦ و٢٤٧.

(٥) إشارة التعيين؛ ٢٠٠.

(٦) سير أعلام النبلاء؛ ١٧ / ١٧.

(٧) البُلغة؛ ١٣٧.

(٨) بغية الوعاة؛ ٢/ ١٣٢.

رثاء خولة أخت سيف الدولة[1]: «غير أني أقول: إن سعادته الشعرية [أي المتنبي] لم يلحقه فيها أحدٌ من الشعراء، وحسبه بذلك فخراً شرح ابن جني، رحمه اللهُ لشعره، وأبو الفتح من لا يخفى مكانةً ومنزلةً وفضلاً».

ويقول الخوانساري[2]: «الشيخ المتقدم الإمام أبو الفتح عثمان بن جني النَّحْوِي الموصليُّ المولد والمنشأ، والبغدادي المسكن والخاتمة، كان في طبقة سيدنا المرتضى والرضي، بل من جملة مشائخ سيدنا الرضي، رضوان الله عليه».

وقد سار المحدثون على جدد السالفين، فرأوا في ابن جني ما رآه فيه من سبقوهم، واحتلَّ عندهم الموقع ذاته من الإعجاب بما ألَّف والثناء على ما كتب والاعتراف بأنه فتح في العربية مسالك لم تسلك من قبل، فقد أورد الشيخ النجار في مقدمة الخصائص أقوال القدماء فيه، وصدَّرها بقوله[3]: «بلغ أبو الفتح في علوم العربية من الجلالة والخطر ما لم يبلغه إلا القليل.. وقد أصبح ابن جني في مجرى القرون بعده مضرب المثل في معرفة النحو والتبريز فيه»، ثم قال: «يقول العماد في حديثه عن الحسن بن صافي المعروف بملك النحاة: وكان يقول: هل سيبويه إلا من رعيتي؟ ولو عاش ابن جني لم يسعه إلا حمل غاشيتي»، ثم أورد كلمة الشيخ محمد عبده في الشيخ عبد الكريم سلمان، وهي قوله: «وجعلته مني مكان النحو من ابن جني»، ويعلِّق على أقوال العلماء فيه وشهرته بقوله: «ورزق من القبول ما هو أهله».

ويقول الشيخ النجار[4]: «ويبدو فضله وعلمه في كتبه ومباحثه التي توفر عليها وأحسن عرضها، وهو يُعدُّ بحقٍّ فيلسوف العربية وباقرها».

ويقول أيضاً[5]: «وعلى مباحث ابن جني طابع الاستقصاء والغوص في التفاصيل والتعمق في التحليل واستنباط المبادئ والأصول من الجزئيات...».

---

(١) النظام لابن المستوفي؛ ٤/ ٥٥، البيت (١٦) من القصيدة (٢٠) في الفسر.

(٢) روضات الجنات؛ ٥/ ١٦٩.

(٣) الخصائص؛ المقدمة ص ٢٤.

(٤) م.ن، ص ٢٦.

(٥) م.ن.

ويقول[1]: «اشتهر ابن جني ببلاغة العبارة وحسن تصريف الكلام والإبانة عن المعاني بأحسن وجوه الأداء، وهو يسمو في عبارته، ويبلغ بها ذروة الفصاحة».

وجاء في دائرة المعارف الإسلامية: في مادة «ابن جني»: «ويُعتبرُ ابنُ جني أكثر الثقات علماً بالتصريف».

ويقول د: محمد أسعد طلس[2]: «والتفَّ تلاميذُ أبي علي حول زميلهم وخليفة شيخهم حتى أصبح إمامَ بغداد وحجَّتها غيرَ مدافعٍ كما أصبح مرجعَ العالمِ الإسلاميِّ في علوم العربية».

ويقولُ في مكانٍ آخر[3]: «أما بعدُ فنحن إزاء آراء فيلسوف كبير عرف أسرار اللغة ودقائقها حتى ضرب الناس بذلك الأمثال...» ويقولُ[4]: «فقد بذل في اكتناه أسرار هذا العلم وكشف المخبأ منه جهوداً كبيرةً، وقرَّر منذ ألف عام كثيراً من القواعد التي أقرَّها اليوم المستشرقون وعلماء الأصوات... ولا يعلم حقيقة أثر ابن جني في التصريف واللغة إلاَّ من اطلع على آثار الصرفيين وأصحاب المعاجم، فإنهَّا كلها مطبوعةٌ بطابعه».

وقال آدم متز[5]: «... ظهرت في القرن الرابع دراسةٌ جديةٌ للاشتقاق اللّغويِّ، وبقيت عصراً طويلاً، وكان أستاذ هذه الدراسة ابن جني الموصليَّ.. وهو الذي ينسب إليه ابتداع مبحثٍ جديد في علم اللغة، وهو المسمَّى بالاشتقاق الأكبر، وهو البحث الذي لا يزال يؤتي ثمره إلى اليوم، والذي يختص بمادة الكلمة دون هيئتها، ولم يكن لعلماء اللغة من العرب إنتاجٌ أعظم من هذا».

ويقول أحمد أمين[6]: «... فأما أبو علي الفارسي فكان أكبر نحوي عالمٍ بالعربية في زمنه... ويُعدُّ هو وتلميذه ابن جني مؤسسي مدرسةٍ في النحو والصرف

---

(١) م.ن.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية؛ مجلد (٢٠) ص ٦٦٢١.

(٣) م.ن ص ٦٢٢.

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية؛ المجلد (٢٠) ص ١١١.

(٥) الحضارة الإسلامية؛ ١/ ٤٣٧.

(٦) ظهر الإسلام؛ ١/ ١٨٥..

وتستخدم القياس إلى أقصى حد، ولا تقف عند النص، فالفرق بينها وبين غيرها كالفرق بين الحنفية في اعتمادهم الكبير على القياس والمالكية في الاعتماد على الحديث،... وابن جني تلميذ أبي علي الفارسي وموسّع مبادئه النَّحْوية والصرفية، وإذا عبَّرنا في النحو والصرف تعبيرنا في الفقه، قلنا: إنه مجتهدٌ فيهما، له آراءٌ مبتكرةٌ واتجاهات انفرد بها».

وقال[1]: «... وظاهرة أخرى أشرنا إليها من قبل، وهي توسيع اللغة عن طريق القياس، والتوسع في الاشتقاق قياساً، وأنَّ رافع علم هذه المدرسة أبا علي الفارسي وتلميذه». ويرى أنهما كانا معتزليَّين، وأنَّ اعتزالهما ساعد على التحرر وإخضاع اللغة لسلطة العقل، وفي الوقت الذي كان ابن فارس وهو معاصر لابن جني يرى أن اللغة توقيفية كان ابن جني يرى أنها اصطلاحية.

وقال[2]: ومن لفتات ابن جني الجليلة فهمهُ أنَّ النحو القديم مؤسَّسٌ على العامل.. فَهَدمَ ابن جني هذه القضية..» ثم قال: «وجاء ابن جني يريد تأسيس نحو آخر، ولكن للأسف، لم يجد سميعاً.. إلى أن جاء ابن مضاء [القرطبي] فألَّف كتاباً سمَّاه: الرد على النحاة، أسسه على الجملة التي رويناها عن ابن جنّي في الخصائص».

ويقول الدكتور شوقي ضيف[3]، محقق كتاب «الرد على النحاة لابن مضاء» في معرض الحديث عن ابن جني: «أكبر أئمة النحو بعد الخليل وسيبويه».

ويذكر ناشرو الجزء الأول من «سر الصناعة» في طبعته المصرية الأولى[4]: «أنه لا يكاد يعرف بين علماء العربية في القرن الرابع أو بعده نظيرٌ لأبي الفتح عثمان بن جني، الذي ترك ثروةً تأليفيَّةً ضخمةً، يميّزها الابتكارُ والطرافة واتساعُ الأفق والكشف عن الأسرار اللّغويَّة التي استقرَّت في الوعي الباطن لأجيال العرب وسهولة الأسلوب»، ثم يقولون: «... به وبشيخه خُتِمَ الأئمَّةُ المبتكرون».

---

(١) م.ن؛ ٢/ ٨٩ و٩٢.

(٢) م.ن؛ ٢/ ١١٧، و١١٨.

(٣) الرَّد على النحاة؛ ص ٨٦.

(٤) سر الصناعة؛ ١/ ٦.

ويقول طه الراوي[1]: «كان نسيج وحده في صناعة التصريف».

ويقول د .صبحي الصالح[2]: «ثم أنشأ ابن جني.. الفقيه اللّغويُّ العبقري كتابه الخصائص، وراح يناقش فيه بفكره الثاقب ومنطقه السليم أبحاثاً خطيرةً في أصل اللغة، أإلهام هي أم أصطلاح، وفي مقاييس العربية واطّرادها وشذوذها وتصاقب ألفاظها لتصاقب معانيها، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين والاشتقاق الأكبر، وتركّب اللغات واختلاف اللهجات، ومع أن خصائص ابن جني أجدرُ الكتب أن تسمى بفقه اللغة ضنَّ عليها مؤلّفها بهذا الاسم».

ويقول[3]: «فإذا استثنينا رأي هذا العبقري ابن جنّي الذي سبق إلى القول بوضع اللغة وبأن وضعها لم يكن في وقت واحد... واستثنينا أيضاً آراء من تابع ابن جني على هذا المذهب السديد وجدنا أئمة العرب الباقين يكادون يطبقون على أن اللغة إلهامٌ وتوقيفٌ».

ويرى أن تعريف ابن جني للغة بأنها: «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم» دلالة على السبق الذي أحرزه علماء العربية في هذا المجال، فأصل اللغة كلُّها من الأصوات المسموعات، وهنالك علاقة دقيقة بين الألفاظ والمعاني أشار إليها ابن جني، وهو صاحبٌ سبق في ذلك[4].

والقول بأن الأصل في ظهور اللغات إنما هو اشتقاق كلماتها من الأصوات المسموعة وقانون الاشتقاق الأكبر أصبح من المسلمات التي يشار إلى أن ابن جني علمُها الأول، فعن ظهور اللغات يقول الدكتور شوقي ضيف [5]: «ومن طريف ماهدتْه إليه بصيرته النافذة أن الأصل في ظهور اللغات إنما هو اشتقاق كلماتها من الأصوات المسموعة»، ويقول عن الثاني:[6] «ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا: إنه هو الذي عمل على تثبيت قانوني الاشتقاق الأكبر والتضمين».

---

(١) تاريخ علوم اللغة العربية؛ ٢٦.

(٢) دراسات في فقه اللغة؛ ٩.

(٣) م.ن؛ ١٤٧.

(٤) م.ن، ١٥٦ و١٥٧.

(٥) المدارس النَّحَوية؛ ٢٧٤.

(٦) م.ن؛ ٢٧٥.

وقال يوهان فك[1] عن ابن جني: «مؤسس مبدأ الاشتقاق الكبير». وفي معرض حديثه عن تأثُّر التبريزي بالشراح القدامى في شرحه لحماسة أبي تمام، قال[2]: «فمثلاً اشتقاق أسماء شعراء الديوان مأخوذ برمته من مختصر ابن جني المختص بهذا الموضع: المبهج في أسماء شعراء ديوان الحماسة دون تسمية ذلك المصدر في كل حالة...».

وقال الدكتور رمضان عبد التواب[3]: «أما كتب فقه اللغة العربية من تراثنا اللّغوي فإنها حقاً تبعث على الإعجاب والإكبار إذ يظهر في شيء غير قليل من قضاياها سبق علمائنا القدامى لأحدث النظريات اللّغوية في العصر الحديث بألف عام أو يزيد، وعلى رأس هذه الكتب الخصائص وسر صناعة الإعراب للإمام ابن جني».

ويستنبط الباحث الدكتور حسن هنداوي من كلام الباخرزي عن أبي الفتح ما بين السطور، فيقول[4]: «ويتجاوز ثناءَهم عليه في ميدان علم التصريف فيعترفون له بالأستاذية في بقية علوم العربية، فقد كان رحمه الله إماماً في علوم الأصوات والاشتقاق والإعراب واللغة والأدب والنقد أيضاً».

ولعل هذا الفكر الموسوعي العميق والدقيق وهذه الابتكارات الرائعة في ميادين اللُّغة وهذا التنوع العجيب في المعارف، وهذا التفرد بمسائل كثيرة جعل الباحثين يقفون طويلاً أمام تفسير الأسباب التي كانت وراء تفوق هذه الشخصية الهامة، فرد بعضهم ذلك إلى روميَّته، ونسب بعضٌ آخر ذلك إلى اعتناقه مذهب الاعتزال، وذهب بعضٌ إلى تأثره بأستاذه أبي علي الفارسي وصحبته الطويلة له، ومثلما أخذوا يحللون أسباب تفوقه أخذوا يدرسون شخصيته ومشاربه الفكرية، فتارة يضعونه في صفوف أصحاب المذهب الحنفي، وحينا هو شيعيٌّ وتارةً هو شعوبي يعتزُّ برروميته. وإذا كان لنا من رأي نقوله في هذا الأمر فإنما نشير إلى أنَّ مردَّ ذلك إلى ما رزق أبو الفتح من موهبة متميزة، ولدت معه، فاتَّجه إلى العلم والمعرفة منذ نعومة أظفاره، وأحبَّ العربيَّة، فأكبَّ على دراسة علومها في موطنه الموصل حيث البيئة مهيئة لصقل الموهبة ورفد المعرفة، وبهذه الموهبة وبذاك الحب اختزن أبو الفتح ما حباه الله به.

---

(١) العربية؛ ١٦٨.

(٢) م.ن، ٢١٨.

(٣) بحوث ومقالات في اللغة؛ ١٥٩.

(٤) المبهج لابن جنّي، مقدمة المحقق، ص١٤.

ثم أخذ يعمّقُ تلك المعارف على أيدي أساتذته الأجلاء ولاسيما أبا علي الفارسي، وهذا العقل النافذ جعل أبا الفتح يسبح في كل بحر، ويطوف في كل روض، ويختار ما يراه صواباً لا يحول دون ذلك خلاف في الرأي والمعتقد، فقرأ لأصحاب المذاهب جميعا في الفقه والنحو والفلسفة وغيرها، وسكبَ خلاصة ما قرأ بأسلوبه الخاص في ما أبقى من كنوز تزين مفرقَ العربيَّة. فقد أبقى أبو الفتح ثروة نفيسة في مختلف فنون المعرفة، وبحث موضوعاتٍ على نحو لم نعهده لدى أسلافه ومعاصريه ومن تلاه، وخاض غمارا شتى في النحو والتصريف، وهو ما سنشير إليه في عشرات العناوين التي تركها، كما ترك شروحاً أدبية هامة على رأسها شرحه لديوان المتنبي مرتين، وشرحه لشعر عضد الدولة وشرح القصائد العلويات للشريف الرضي وشرح شعر هذيل وتفسير أسماء شعراء الحماسة وتفسير أرجوزة أبي نواس، وقام بجمع عدد من الدواوين الشعرية، وترك لنا كتاب المحتسب في القراءات الشاذة، وهو عمل هام أكمل به عمل أستاذه أبي علي، - وهذا دأبه ــ الذي وضع كتاب الحجة في القراءات السبعة.

وترك في فنون شتى كتبا تدل على تنوع معارفه وسعة إطلاعه وبلاغته النادرة وقدرته العجيبة على تحويل تلك المعارف التي اختزنها إلى كتب يتداولها الناس، وقد تميزت بأسلوبها الواضح الذي غاير به أسلوب أستاذه الفارسي، وفوق ذلك كله كان شاعرا مجيداً، ومن أهم قصائده تلك التي رثى بها أبا الطيب المتنبي، ولا أعلم له شعرا رثى به أستاذه الفارسي على شدة الحب الذي كان يربط بينهما، فهل أقلع أبو الفتح عن نظم الشعر بعد أن أخذته علوم اللغة وميادينها المختلفة، وشغلته عن النظم؟ لعلَّ ذلك قد حدث، فمرثيته بالمتنبي تعود إلى مرحلة الشباب حيث كان قد تجاوز الثلاثين من العمر قليلاً.

وتتجلى مكانته العلمية في الاحترام الذي لقيه من أمراء البويهيين، وكانوا سادة الدنيا بدءا بعضد الدولة الذي ارتضاه أستاذا لأبنائه ثم أولاده الثلاثة الذين كان أبو الفتح يبايتهم كما يقول المؤرِّخون، وتتجلى مكانته العلمية في جلوسه في ندوة سيف الدولة الحمداني أمير حلب يحاور أعلام ذلك العصر كابن خالويه والمتنبي بحضور الأمير الكبير، وهو بعد شابٌّ غضُّ الإهاب، تلك الندوة التي كانت محطَّ إعجاب واهتمام أدباء حواضر ذلك العصر وحكامه.

كما تتجلَّى مكانته العلمية بالاحترام الكبير الذي غرسه في نفوس تلامذته،

ولاسيما الشريف الرضي ـ وهو من هو؛ والذي أحب المتنبي بتأثير من أستاذه ـ والذي كان يطمح في أن يشرح الأستاذ شعره، ويوم مات بكاه أحر البكاء بواحدة من عيون شعره، ومن أهم المراثي في الشعر العربيّ، وكان قد شيَّع جنازته، وصلَّى عليه قبل أن يُوارى الثرى. كما تتجلَّى مكانته العلمية العالية في تأثيره بأمهات الكتب العربية التي حفظت لنا هذه اللغة، وكان أبو الفتح مصدر توثيق وحجة، استندوا عليه في آرائهم، ولو رجعنا إلى كتب اللغة كالمخصص والمحكم لابن سيده ولسان العرب لابن منظور وتاج العروس للفيروز آبادي وغيرها، أو إلى كتب النحو والنقد كالاقتراح والمزهر للسيوطي والمثل السائر لابن الأثير وسر الفصاحة للخفاجي وغيرها من الكتب لوجدنا آراءه وكلماته وتعليلاته مبثوثة فيها، نقلها أصحاب تلك الكتب في معرض الاحتجاج والإعجاب.

وقد رجعنا إلى فهارس لسان العرب، فوجدنا اسم ابن جنيّ يتردد فيها ما يقارب ثمانمائة مرة، وهذا الرقم أكبر من أن تحصى مواده هنا، ولكن نضرب على ذلك بعض الأمثلة:

قال ابن جنيّ في الخصائص[1]:

ماريّـةٌ لؤلـؤان اللـون أوَّدهـا ... طـلَّ وبنَّـس عنهـا فرقـدٌ خَصِـرُ

ثم قال: وقوله: بنَّس عنها، هو من النوم، غير أنه إنما يقال للبقرة.

وفي اللسان: (بنس): «بنَّس، قال ابن سيدة: قال ابن جنيّ: قوله: بنَّس عنها، إنما هو من النوم، غير أنه إنما يقال للبقرة، ولا أعلم هذا القول من غير ابن جنيّ».

وقال في (فرح): «ورجل فَرِحٌ وفَرُحٌ ومفروحٌ، عن ابن جنيّ».

ويقولُ الشيخ النجار في مقدمة تحقيق الخصائص: «لقد فتح ابن جنيّ في العربية أبوابا لم يتسنَّ فتحها لسواه، ووضع أصولاً في الاشتقاق ومناسبة الألفاظ للمعاني وإهمال ما أهمل منَ الألفاظ وغير ذلك، وكان بذلك إماماً يحتاج إلى أتباع يمضون في سبيله، ويبنون على بحوثه؛ وإذا لنضجت أصوله، وبلغت إناها، ولكنه لم يرزق هؤلاء الأتباع».

وهو قولٌ كرَّره غير واحد، وبعد هذا النص يتّهم الشيخ النجار ابنَ سيده

---

(١) الخصائص: ٢/ ٢٤.

الأندلسي المتوفّى سنة ٤٥٨ هـ، وصاحب المعاجم الشهيرة، وأحد نقّاد المتنبي بأنه أغار على فوائد أبي الفتح وبحوثه اللُغوية، وأنه نقل كثيرا من آرائه إلى كتابه المحكم من دون أن يعزوها إلى صاحبها، فجاء صاحب اللسان، ونسبها لابن سيده، وهي في حقيقتها لابن جني، وهذا يضاعف الرقم الذي أشرنا إليه في مسألة نقل اللسان عن ابن جنيّ، وهو بحث يحتاج إلى بسط واستقصاء فعلا كما ذكر الشيخ النجار.

فقد أورد ابن منظور مسألة تفسير النحو في مادة (نحو) من اللسان منسوبة إلى ابن سيده في المحكم، وهو فصل نقله ابن سيده في المحكم عن ابن جنيّ في الخصائص[١].

وكذلك فعل في (سيد)، حيث نقل بحثا لابن جنيّ في الخصائص[٢] في عين (سيد)، وعزاه إلى ابن سيده، وفي اللسان في (تهم) في الكلام على تهام المنسوب إلى تهامة ساق كلاما عن ابن جني، ثم قال: «قال: ابن سيده: فإن قلت فإن في تهامة ألفا، فلم ذهبت في اتهام إلى أن الألف عوض» وهذا أسلوب ابن جنيّ، والكلام له فعلا أورده في الخصائص في باب ترافع الأحكام [٣]

ويورد ابن سيده في المحكم في ترجمة (فوه) كلاما طويلا في أصل (فم)، لم ينسبه لابن جنيّ، فيأتي صاحب اللسان وينقله منسوباً لابن سيده، والكلام برمته لابن جنيّ في كتابه: سر الصناعة في أول حرف الميم [٤].

ويسوقُ صاحب اللسان في (سيف) كلاما عن ابن جنيّ في (استافوا)، ثم يقول: «قال ابن سيده:...»، وهو لابن جنيّ في الخصائص، لم يغير من كلام أبي الفتح إلا الاختصار وحذف بعض الشواهد والتعبير أحياناً بالمرادف، يقول مثلا: «قيل اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى الأنواع الثلاثة: وعبارة الخصائص: «أقوى القبل الثلاثة»، والقبل جمع القبيل، وهو الجماعة والطائفة، ذلك أن ابن جنيّ يتعمد أن يختار اللفظة المتأنقة المترفة المحملة بالمعاني الغنية بالمدلولات.

---

(١) الخصائص: ١/ ٣٤.

(٢) الخصائص: ١/ ٢٥١.

(٣) م. ن ٢/ ١١١.

(٤) سر صناعة الإعراب: ١/ ٤١٣.

ويقول ابن سيده في المخصص: «... وقد أدمت التنقير والبحث مع ذلك عن هذا الموضع، فوجدتُ الدَّوافع والخوالج قويَّة التجاذب لي مختلفة جهات التغوُّل على فكري، وذلك لأنَّا إذا تأمَّلنا حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة...».

ويقول ابن جنيّ في الخصائص: «واعلم فيما بعد أنني على تقادم الوقت دائم التنقير والبحث عن هذا الموضع، فأجد الدواعي والخوالج قوية التجاذب لي، مختلفة جهات التغول على فكري...».

وابن جنيّ واسع الرواية والدراية في اللغة، وفي معاجم العربية قدر كبير من اللغة مرجعه إلى هذا الإمام، وقد مرَّ بنا من قبل قول ابن سيده في (بنس): «ولا أعلم هذا القول من غير ابن جنيّ»، وقول صاحب اللسان: «رجل فرح ومفروح وفروح: عن ابن جنيّ»، وذكر صاحب التاج[1] «فروح ومفروح وقال: كلاهما عن ابن جنيّ».

وفي اللسان أيضاً (خرفع): «الخُرَفُع والخِرفِع والخِرفُع بكسر الخاء وضم الفاء الأخيرة عن ابن جنيّ»، وهي فعلاً في الخصائص[2]، والخرفع[3]: القطن، وقيل غيره.

وحكى صاحب اللسان عن ابن جنيّ[4]: «الضِّئبل بالكسر والهمز مثل الزئبر، والضُّئبل [بضم الباء] الداهية، حكى الأخيرة ابن جنيّ».

وفي اللسان[5]: «واستكبر الشيء: رآه كبيراً، وعظم عنده، عن ابن جنيّ».

وكثيراً ما يطالعك صاحب اللسان عندما يورد الشاهد الشعري بقوله: «أنشد ابن جني» رغم ورود البيت عند غيره، وهذا دلالة على التوثيق كون ابن جنيّ هو المصدر.

يقول الشيخ النجار[6]: «وهو في علل العربية وتخريجها وبيان الحكمة في

---

(١) تاج العروس: (فرح).

(٢) الخصائص: ١/ ٦٨ وذكرها عند شرحه للبيت (٣٧) من قصيدة: فدنياك من ربع وإن زدتنا كربا، في الفسر.

(٣) اللسان (خرفع).

(٤) الخصائص: ١/ ٦٨.

(٥) اللسان: (كبر). ولعلَّ ابن جني أفادها من المتنبي.

(٦) الخصائص: ١/ ٣٣ من المقدمة.

تصريفها واستخراج مناسبات الاشتقاق لا يشق له غبار».

وبلغ من ولعه بالاشتقاق إلى أن جعل الألفاظ دلالة على المعاني بالمطلق، فرأى أن المسك هو فعل من أمسكت بالشيء، كأنه لطيب رائحته يمسك الحاسَّة عليه، ولا يعدل بها صاحبها عنه[1]. وذكر الجواليقي أنه معرَّب[2]، وقال السُّيُوطِي في المزهر: عربيُّهُ المشموم، وأكَّد ذلك صاحب اللسان حيث قال: «وقال الجوهري: المسك من الطيب، فارسي معرب قال: وكانت العرب تسميه المشمومَ[3].

وقال أيضاً: «ومن ذلك قولهم للقطعة من المسك: الصوار، لأنه فعال من صاره يصوره إذا عطفه وثناه... وإنما قيل له ذلك، لأنه يجذب حاسة من يشمه إليه».

على أنَّ ابن جنّي كان على معرفة تامَّة بالفارسيَّة، يدلُّ على ذلك ما نثر في ثنايا كتبه من كلماتها، وممَّا لا شكَّ فيه أنَّ أوَّل ما يتسلَّحُ به عالم اللُّغة المتبحر في فقهها معرفته بلغاتٍ عدَّة، وهذا ما كان أبو الفتح يمتلكهُ فعلاً.

هذا هو ابن جنّي، وهذه مكانته العلمية التي نالها بحقّ، وهذا هو موقعه من العربيّة التي أحبها، فأبدع فيها، وكان أحد أبنائها الخالدين.

---

(١) الخصائص: ٢/ ١١٨.

(٢) المعرّب للجواليقي: ٣٢٥، وإن كان المحقق قال: «لم أجد من ادَّعى أنَّ المسك معرَّبٌ غير الجواليقي».

(٣) المزهر: ١/ ٢٧٦.

الفصل الثالث

آثار ابن جنيّ وقيمتها

ترك أبو الفتح بن جنيّ مؤلفات كثيرة، وقد وصلنا قسم كبير منها، وكانت متنوعة المضامين، متعددة المعارف، عكست ذلك الفكر الموسوعي النادر الذي أحاط بثقافات عصره كلها، وقد بدأ أبو الفتح بالتأليف في سنٍّ مبكّرة، ذهب بنا الظنُّ إلى أنها تعود إلى أيام إقامته في حلب، كما سنبيّن لاحقاً، ومما لا شك فإنّ أبا الفتح قد وضع مؤلفات، وأستاذه أبو علي الفارسي ما يزال على قيد الحياة، وكان إجلاله لذلك الأستاذ يجعله يعرض عليه تلك المؤلفات، ويعود مغتبطاً بما لمس من استحسان أبي علي لها، يقول القفطي[1]: «وقف أبو علي على تصانيفه، واستجادها».

وكانت مؤلفاته تستقي روحها ومادتها مما يرغّبه أستاذه فيه، أو ممّا يميل إليه، أو مما يصل به ما بدأه الأستاذ، ولذلك ترى أبا علي الفارسي دائمَ الحضور في كتب أبي الفتح، وهي في غالبيتها كتبٌ في علوم الصرف والنحو والقراءات.

وقد كانت كتبُ أبي الفتح فتحاً جديداً في العربيَّة، فبقيت على مرِّ الأزمانِ المنهلَ العذبَ الذي يستقي منه علماء العربيَّة وطلاَّبها والكنز الذي ينهبون منه دُرره النادرة ليرصعوا به مؤلفاتهم، لِمَا توفّر لتلك الكتب من غنى المادة وطرافة الموضوع وسلاسة الأسلوب وخصوصية الابتكار.

وعلى مرّ الأيّام كان علماء العربية يذكرون كتب أبي الفتح بما تستحق من الثناء والإطراء. قال الباخرزي: «ومن تأمل مصنَّفاته وقع على بعض صفاته». وقال الخطيب البغدادي: «وله كتب مصنفة في علوم النحو أبدع فيها وأحسن»، وقال الفيروز آبادي: «ذو التصانيف المشهورة والاختراعات العجيبة»، وقال السُّيُوطي: «لم يحسن أحدٌ إحسانه في تصنيفه»، وذكر ياقوت في ترجمته أنه صنَّف «كتباً أبرَّ بها على المتقدمين، وأعجز المتأخرين». وفي هذا القدر كفاية، وحيثما ورد ذكر لكتبه مجتمعةً اقترنت بالثناء والتقدير، وسوف يمر معنا شهادات فردية للعلماء في هذا الكتاب أو ذاك من

---

(١) إنباه الرُّواة: ٢/ ٣٣٦.

مؤلفاته، نضعها في موضعها إن شاء الله.

وإلى غزارة إنتاجه وغنى مضامين كتبه كان يُنظر إلى العناوين التي يختارها أبو الفتح لكتبه نظرة الإعجاب والاستحسان، وبلغ هذا الإعجاب حدَّ أنْ سمَّى العلماء كتبهم بأسماء كتب لأبي الفتح، فهذا أبو إسحاق الشيرازي المتوفَّى سنة ٤٧٦هـ، وهو أستاذ في المدرسة النظامية الشهيرة سمَّى كتباً له باسم المهذب والتنبيه في الفقه، واللُّمع والتبصرة في الفقه. والمهذب والتنبيه واللُّمع والتبصرة إنما هي أسماء شهيرة لكتب أبي الفتح.

ليس لدينا مصنَّف يحدد تاريخ بدء أبي الفتح بالتأليف، أو اسمَ أوّل كتاب وضعه، وكلُّ ما نعرف أنه ألَّف الكتب في زمن أستاذه أبي علي، وهذا أمر مرسل، فقد صحب أبا علي أربعين سنة كما هو معلوم؛ ولكنني وقفت حائراً أمام النّص الذي ورد في كتاب «الإبدال[1]» لأبي الطّيب اللُّغَوِيِّ، حيث قال أبو الطيب في كتابه، في باب الهمزة والألف[2]: «حكى عن أيوب السختياني أنه قرأ: [ولا الضآلين]، فهمز الألف واللام، فحرّك الألف لالتقائهما، فانقلبت همزة...» وتجدُ هذا النَّصَّ الذي أوردنا بعضا منه، وتركنا بعضاً بتمامه في سر الصناعة لابن جنيّ.

قال في باب الهمزة[3]: فأما إبدالها من الألف فنحو ما حكي عن أيوب السختياني أنه قرأ: [ولا الضالين]، فهمز الألف، وذلك أنه كره اجتماع الساكنين: الألف واللام الأولى، فحرك الألف لالتقائهما، فانقلبت همزة...». وأبو الطيب اللّغَوِي مات مقتولاً سنة ٣٥١ هـ، وتطابق النصين حرفيا حتى في إيراد الشواهد يرجح أن يكون أبو الطيب قد نقل عن كتاب لأبي الفتح، ولم يأخذه سماعاً، فإذا صح أن كتاب الإبدال هو من تأليف أبي الطيب اللُّغَوِيِّ، وهذا ما أشبعه محقق الكتاب نقاشاً، وإذا كان النص الموجود فعلا في الإبدال هو لأبي الطيب اللُّغَوِيِّ ما لم يكنِ العكسُ. وهذا ما لا يذهب الظَّنُّ إلى غيره، فمعنى ذلك أن أبا الفتح ألَّف كتاب سر الصناعة قبل سنة ٣٥٠ هـ، وأنّ الكتابَ ذاع صيته، واشتهر حتى أخذ عنه عالم كبير كأبي الطيب اللُّغَوِيِّ. ويكون

---

(١) كتاب الإبدال، لأبي الطيب اللّغَوِي؛ تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق؛ ١٩٦٠ في جزأين.

(٢) الإبدال؛ ٢/ ٥٤٤.

(٣) سر صناعة الإعراب؛ ١/ ٧٢. وانظر المحتسب؛ ١ / ٦٤.

أبو الفتح قد بدأ بالتأليف قبل سن الثلاثين، وهذا أمر ليس بمستغرب على نابغة كأبي الفتح دفعته ثقته بنفسه للتصدر للتدريس في سنٍّ مبكّرة جداً.

وإذا كان لنا أن نورد مؤلفات أبي الفتح حسب تسلسل تاريخ تأليفها، فكلُّ ما يمكن فعله هو أن نقسمها إلى قسمين. القسم الأول، ويتضمن مؤلفات أبي الفتح التي أوردها ياقوت في نصِّ الإجازة التي سمح بها أبو الفتح للشيخ أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن نصر مما صحّحه وضبطه تلميذ أبي الفتح أبو أحمد عبد السلام بن الحسين البصري، تلك الإجازة التي صدرت عن أبي الفتح سنة ٣٨٤ كما ذكر ياقوت، أي قبل ثماني سنوات من وفاة أبي الفتح. والقسم الثاني هو المؤلفات التي ذكرها ياقوت لأبي الفتح، ولم تتضمَّنها الإجازة، وهي في الغالب ممّا وضعه أبو الفتح بعد الإجازة إلا إذا كان قد غاب عن ذهنه ذكر بعضها في الإجازة تلك، ومما يعين الباحث بعض الشيء هو إشارة أبي الفتح في كتاب ما من كتبه إلى كتاب آخر له، وهذا يفيد في أن هذا المؤلف قد وضع بعد أو قبل ذاك لا أكثر، وقد جرت عادة أبي الفتح على الإشارة لمؤلّفاته كثيرا، وهي طريقة توثيقية تعليمية، تفيد الباحث والدارس، وتأخذ بيده إلى مصادر أكثر تعمُّقاً ليأخذ منها ما يحتاج إليه.

بقي إلى جانب هذين القسمين أن نشير إلى أن المصادر القديمة ذكرت كتباً لم يوردها ياقوت في ترجمة أبي الفتح، ومنها ما هو وارد عند ياقوت نفسه في تراجم علماء آخرين، أو ممَّا أورده أبو الفتح في كتبه، أو مما عثر عليه في بطون الكتب أو في مطاوي المكتبات.

وإذا كان أغلب من ترجم لأبي الفتح من القدماء أو درس مؤلفاته وحققها من المحدثين قد أورد قسما كبيرا مما لاشكَّ فيه من مؤلفات أبي الفتح، فإنَّ عدد المؤلفات قد اختلف من مصدر أو مرجع لآخر. ففي حين بلغ عدد مؤلفات أبي الفتح عند ياقوت تسعة وثلاثين مؤلفا منها تسعة عشر مؤلفا وردت في الإجازة وعشرون مما لم يرد فيها، فقد وصل هذا الرقم إلى تسعة وأربعين عند الشيخ النجار[1]، وواحد وخمسين عند الدكتور أسعد طلس[2]، في حين وصل هذا الرقم إلى سبعة وستين مؤلفا عند الدكتور فاضل السامرائي، والدكتور أمين عبد الله سالم، رغم أنَّ

---

(١) الخصائص؛ ١/ ٦٨ من المقدمة.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية؛ المجلد ٣٢، ص ٦٦٤.

لدى كلٌ منهما ما لم يرد عند الآخر من عناوين مما يزيد في هذا الرقم، وإن كان الخطأ قد حصل في بعض ما سردوا. ومن الإنصاف أن يتم جمع كلّ ما أمكن جمعه من مؤلفات أبي الفتح بل من الفائدة للعربية ودارسيها، ولكنَّ أبا الفتح في غنى عن أن ينسبَ إليه ما ليس له، فقد ترك من المؤلفات ما خلّده ويخلّده على مرِّ الأيّام.

ونوردُ فيما يلي أسماء الكتب التي وردت في الإجازة متسلسلة حسب النص الوارد عند ياقوت.

١- **الخصائص**: ذكر ابن جنيّ أنه يقع في ألف ورقة، وهو من أكبر كتبه حجما وأغزرها مادة، وأكثرها شهرة، قال عنه الصَّفَدِيُّ[١]: «وهو كتاب نفيس إلى الغاية، فيه لباب النحو»، وألفه أبو الفتح في مرحلة متأخرة، فقد ورد فيه أسماء كثير من كتبه السابقة، كما أنه ذكر في المقدمة أنه ألّفه إهداءً إلى السلطان بهاء الدولة البويهي [٣٧٩ - ٤٠٣].

طبع الجزء الأول منه سنة ١٩١٣ في مطبعة الهلال بمصر، وصدر عن دار الكتب المصرية، ثم أعاد تحقيقه كاملا الشيخ محمد علي النجار، وصدر عن دار الكتب المصرية في ثلاثة أجزاء سنة ١٩٥٢، ولا أدري لماذا قال الدكتور خلوصي: «صدر منه حتى الآن، [أي حتى سنة ١٩٨٨]، ثلاثة أجزاء»، فهل هنالك أجزاء من الكتاب لم تصدر بعد؟

٢ التّمام في تفسير أشعار هذيل، ممَّا أغفله أبو سعيد السُّكريُّ، وسماه ابن خلّكان: التمام في شرح شعر الهذليين، وسماه القفطي: التمام في شعر الهذليين. وقد طبع شرح السكري لأشعار الهذليين في أوروبا منجما في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، ثم أعيد طبعه في ثلاثة أجزاء بتحقيق الأستاذ عبد الستار فراج ومراجعة الشيخ محمود محمد شاكر في القاهرة سنة ١٩٦٥.

وذكر الدكتور إحسان عباس أنَّ كتاب ابن جنّي قد طبع في أوروبا، ثم أعيد نشره في بغداد سنة ١٩٦٢، بينما أشار محقق شرح أشعار الهذليين إلى أن كتاب التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، قد طبعت قطعة منه في بغداد سنة ١٩٦٢، وهو الصواب؛ ذلك أن أبا الفتح قد ذكر أنه يقع في خمسمائة ورقة، وهذا لا ينطبق على الكتاب المطبوع في بغداد بتحقيق أحمد ناجي القيسي وزميليه سنة ١٩٦٢.

---

(١) الوافي بالوفيات؛ خليل بن أيبك الصَّفدي؛ ١٩/ ٤٧٦.

وقد ألف ابن جنيّ التمام قبل الخصائص، وذكره في الخصائص بقوله[1]: «وقد ذكرنا هذا في كتابنا في شعر هذيل بمقتضى الحال فيه»، وذكره أيضا فيه باسم: في ديوان هذيل.[2]

٣- **سر صناعة الإعراب**. قال عنه أبو الفتح: وكتابي في سر الصناعة، وهو في ستمائة ورقة، وأشرنا من قبل إلى أنه ربما كان من أوائل كتبه، وقد ذكره في الخصائص[3]؛ وفي كلام الدكتور حسام النعيمي ما يشير إلى أنَّ سر الصناعة متقدّم على المحتسب بزمن كثير، مستنداً إلى تطور حاصل في بعض آراء أبي الفتح، فقد ذكر في سر الصناعة عن الفوم والثوم قائلا[4]: «والصواب عندنا أن الفوم الحنطة..؛ وليست الفاء على هذا بدلا من الثاء...»، ثم قال في المحتسب فيما بعد[5]: «الثوم والفوم بمعنى واحد كقولهم: جدثٌ وجدفٌ فالفاء بدل فيهما جميعا»، وعلَّق نعيمي بقوله[6]: «فإذا عرفنا أن المحتسب كان قد ألفه بعد سر الصناعة، كان المعتمد قوله بالإبدال». وألفه قبل التمام[7] والمبهج[8]، قال عنه الصَّفَدِي[9]: «وهو من أحسن ما صنفه وجوده».

وقد طبع الجزء الأول من سر الصناعة بتحقيق الأستاذ مصطفى السقا وزملائه في مصر سنة ١٩٥٤، وحقق الجزء الثاني السيد أحمد رشيد سعيد محمود رسالة ماجستير في جامعة الأزهر ١٩٧٥[10]، وأعاد تحقيقه كاملا، وأصدره في جزأين الدكتور حسن الهنداوي عن دار القلم بدمشق سنة ١٩٨٥.

---

(١) الخصائص؛ ١/ ١٢٤.

(٢) م.ن؛ ١/ ١٥١.

(٣) م.ن؛ ١/ ٣٣ و٢/ ٨٤ و٢٩٧ و٣/ ٥.

(٤) سر الصناعة؛ ١ / ٢٥٢.

(٥) المحتسب؛ ١/ ٨٨.

(٦) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنيّ؛ ١٤٦.

(٧) التمام؛ ٤٣.

(٨) المبهج؛ ٨٩.

(٩) الوافي بالوفيات؛ ١٩/ ٤٧٦.

(١٠) انظر مقدمة اللُّمع بتحقيق حامد المؤمن؛ عالم الكتب؛ بيروت؛ ٢٠.

٤- **تفسير تصريف أبي بكر محمد بن بقية المازني**، وذكر أبو الفتح أنه يقع في خمسمائة ورقة، وهو كتابه المشهور بالمنصف في شرح تصريف المازني، وسماه صاحب كشف الظنون باسم كتاب المنتصف، كما سماه ابن خلّكان: المصنف، وكلتا التسميتين خطأ [١]. وقد حققه الأستاذان إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وصدر في ثلاثة مجلدات في مصر سنة ١٩٥٤، وهو شرح مستفيض وهام لتصريف المازني الذي طبع في ليبزغ بألمانيا سنة ١٨٨٥ ومصر سنة ١٣٣١ هـ. وقد ألفه أبو الفتح قبل الخصائص [٢]، والتمام [٣]، والمبهج [٤].

٥- **شرح مستغلق أبيات الحماسة واشتقاق أسماء شعرائها**. هكذا ورد اسمه في الإجازة، وقال: إنه يقع في خمسمائة ورقة، ويبدو أن ابن جني قد أعاد النظر في هذا الكتاب، ثم جعله كتابين:

الأول: وهو التنبيه على مشكل أبيات الحماسة أو التنبيه على شرح مشكلات الحماسة[٥]، أو إعراب الحماسة [٦]، أو التنبيه [٧]. وأشار إليه في الخصائص، قال [٨]: «وقد ذكرت هذا البيت في جملة كتابي في تفسير أبيات الحماسة، وشرحت حال الرفع في إسار ومنّةٍ».

ذكر الدكتور طلس أن هذا الكتاب قد طبع في مصر سنة ١٩٢٧[٩]. وقد تم تحقيقه من قبل يسرى القواسمي كرسالة ماجستير قدمت لجامعة القاهرة سنة ١٩٧١، وتم تحقيقه أيضاً من قبل عبد المحسن خلوصي كرسالة ماجستير قدمت لجامعة بغداد سنة ١٩٧٤.

---

(١) انظر الخصائص: ١/ ٦٥، المقدمة.

(٢) الخصائص: ١ / ٦٥، المقدمة.

(٣) التمام، ٤٥.

(٤) المبهج: ٨٩.

(٥) اللّمع: حامد المؤمن: ٢٠.

(٦) خزانة الأدب للبغدادي: ١/ ١٨ و٣٨٦، وأماكن أخرى.

(٧) وفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٧.

(٨) الخصائص: ٢/ ٤٠٥.

(٩) مجلة مجمع اللغة العربية، المجلد الثاني والثلاثين: ٣٥١.

والثاني: هو المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، وقد سماه ابن خلّكان[1] والقفطي[2] وصاحب كشف الظنون: المنهج بالنون، وهو تصحيفٌ على ما يبدو، وسماه البغداديُّ في الخزانة: المبهج [3] وهو الصَّوابُ، وقد طبع بهذا الاسم ثلاث طبعات الأولى بتحقيق حسام الدين القدسي في مطبعة الترقي بدمشق سنة ١٣٤٨هـ، والثانية بتحقيق الدكتور حسن هنداوي سنة ١٩٨٧ في دمشق، والثالثة بتحقيق السيدين مروان العطية وشيخ الراشد في دمشق سنة ١٩٨٨، فتكون دمشق قد استأثرت بطبعاته الثلاث.

وقد ألف أبو الفتح كتبا كثيرة قبل المبهج، فقد قال، وهو يتحدث عن همزة: قصباءة وحلفاءة وطرفاءة: «وهذا من شاذِّ التصريف، وقد أوضحت حال هذه الهمزة في مواضع كثيرة من كلامي، منها[4]: شرح تصريف أبي عثمان وكتاب سر الصناعة وغيرهما».

٦- **شرح المقصور والممدود لابن السكيت**، وذكر أنه يقع في أربعمائة ورقة،

---

(١) وفيات الأعيان؛ ٣/ ٢٤٧.

(٢) إنباه الرواة؛ ٢/ ٣٣٦.

(٣) خزانة الأدب؛ ١/ ١٨ وأماكن كثيرة منها.

(٤) المبهج، ٨٩، وهو يشير إلى شرح ديوان المتنبي بقوله: «وغيرهما».
وقد كان كتابا أبي الفتح هذان محطَّ اهتمام الباحثين كغيرهما من مؤلَّفاته، فقد وضع عالمٌ حلبي هو ابن أبي الدّميك الحلبي، واسمه أبو نصر منصور بن المسلم بن علي شرحاً لديوان الحماسة، وسمَّاه: «تتمَّة ما قصَّر فيه ابن جني في شرح أبيات الحماسة»، ذكره القفطي في الإنباه؛ ٣/ ٣٢٦، وياقوت في معجم الأدباء؛ ٦/ ٢٧٢٩، وحاجي خليفة في كشف الظنون؛ ١/ ٥٤، والطبَّاخ في إعلام النبلاء؛ ٤/ ٢٦٥، كما أنَّه يوجد في الأسكوريال برقم ٣١٢ مخطوط باسم: إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج، وذكر صاحبه في مقدمته أنه يذكر ما تضمنَّه كتاب التنبيه من إعراب وغيره، وما تضمَّنه كتاب المبهج من ذكر اسم الشاعر.
ويشير أبو الفتح في التنبيه إلى أنَّه ألَّفه بعد: شرح المقصور والممدود وكتاب التمام في شعر هذيل وكتب أخرى. انظر شرح ديوان حماسة أبي تمام المنسوب للمعري، تحقيق الدكتور حسين نقشة، دار الغرب الإسلامي؛ ط١؛ ١٩٩١. مقدمة المحقق.

ويبدو أنه من الكتب المفقودة. وقد أشار إليه ابن جنيّ في الخصائص [1]، وذكره ابن خلّكان فقال [2]: «وله المقصور والممدود».

٧- **تعاقب العربية**: قال ابن جنيّ: وأطرفُ به، ويقع في مائتي ورقة، وقد ألّفه ابن جنيّ قبل الخصائص، قال[3]: «وقد ذكرنا في كتابنا الموسوم بالتعاقب من هذا النحو ما فيه كاف بإذن الله تعالى». وقال السُّيُوطِي المتوفى سنة ٩١١هـ في كتابه الأشباه والنظائر[4]: «وقد ألف ابن جنيّ كتاب التعاقب في أقسام البدل والمبدل منه والعوض والمعوض»، وأشار إليه صاحب الخزانة في معرض شرح أبي الفتح لقول الحماسي[5]:

فلولا نبلُ عوْضٍ في حُظُبَّايَ وأوصالي

وما نقله صاحب الخزانة يشير إلى أن أبا الفتح ألّف التعاقب قبل شرح أبيات الحماسة، حيث قال [6]: «قال ابن جنيّ في شرح البيت: إنما سموا الدهر عوضا؛ لأنه من التعويض... وقد ذكرت هذا الموضع في كتابي الموسوم بكتاب التعاقب». وقد ذكره ابن النديم[7] والخطيب البغدادي[8] وابن سيده[9] وابن خلّكان[10] والصَّفَدِيّ[11] وصاحب كشف الظنون وغيرهم. وذكره بروكلمان من بين كتبه المفقودة.

٨- **تفسير ديوان المتنبي الكبير**، قال: «وهو في ألف ورقة ونيف»، وذكر ابن

---

(١) الخصائص؛ ٢/ ٤٨.

(٢) وفيات الأعيان؛ ٣/ ٢٤٧، وانظر إنباه الرواة؛ ٢/ ٣٣٦.

(٣) الخصائص؛ ١/ ٢٦٤، وانظر ١/ ٢٦٦ و٣/ ٥٨ و٢٢٥.

(٤) الأشباه والنظائر؛ ١/ ٣٠١.

(٥) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي؛ ٢/ ٥٣٨ وفيه (خُضُمَّاتي)، والبيت للفند الزّماني.

(٦) خزانة الأدب؛ ٧/ ١١٨.

(٧) الفهرست؛ ٩٥.

(٨) تاريخ بغداد؛ ١١/ ٣١١.

(٩) المخصص؛ ١/ ١٣.

(١٠) وفيات الأعيان؛ ٣/ ٢٤٧.

(١١) الوافي؛ ١٩/ ٤٧٦.

النديم أن اسمه «الفسر»[1]، وقال الصّابي في تاريخ الوزراء:[2] «إن ابن جنيّ فسر شعر المتنبي تفسيرا استقصاه، واستوفاه، وأورد فيه من النحو واللغة طرفا كبيرا، ولقب ذلك بالفسر»، وقال ابن خلّكان[3]: «وشرح أبو الفتح ديوان المتنبي، وسماه: الفسر»، وقال الصَّفَدِيُّ[4]: «وشرح ديوان المتنبي شرحين: كبيرا وصغيرا»، والكبير هو شرحنا هذا. وسنفرد له حديثا خاصا.

٩-**تفسير معاني ديوان المتنبي**، قال: «وكتابي في تفسير معاني هذا الديوان، وحجمه مائة وخمسون ورقة»، وهو ما يسمى شرح ديوان المتنبي الصغير أو الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي، وبهذا الاسم الأخير صدر الكتاب بتحقيق الدكتور محسن غياض عن وزارة الإعلام العراقية في بغداد سنة ١٩٧٣، وأشبع المحقق المسألة نقاشا.

١٠- **اللُّمع في العربية**، قال: «وكتابي اللُّمع في العربية، وإن كان لطيفا»، ويبدو أن أبا الفتح قد ألّف هذا الكتاب قبيل ٣٨٤هـ بوقت قصير، إذ لم يشر إليه في كتبه كما جرت العادة. وقد ذكره السُّيُوطِيُّ في بغية الوعاة[5]، وصاحب كشف الظنون[6]، وكلاهما قال عنه: «اللُّمع في النحو»، وقال صاحب كشف الظنون: «جمعه من كلام شيخه أبي علي الفارسي». وذكره ابن النديم في الفهرست والبغدادي في تاريخ بغداد وابن خلّكان في وفيات الأعيان، والصَّفَدِيُّ في الوافي بالوفيات. ونقل عنه السُّيُوطِي كثيرا في الأشباه والنظائر[7].

وقد طبع اللُّمع ثلاث مرات، الأولى بتحقيق الدكتور فايز فارس، وصدر في الكويت سنة ١٩٧٢، والثانية بتحقيق حسن محمد شرف، وصدر في القاهرة سنة ١٩٧٩، والثالثة بتحقيق حامد مؤمن، وطبع في العراق سنة ١٩٨١، ثم أعيد طبعه في

---

(١) الفهرست، مصدر سابق.

(٢) تاريخ الوزراء للصابي؛ ٤١٧.

(٣) وفيات الأعيان، مصدر سابق.

(٤) الوافي بالوفيات، مصدر سابق.

(٥) ٢/ ١٣٢.

(٦) كشف الظنون، مصدر سابق.

(٧) انظر الأشباه والنظائر؛ ٧/ ٨٧ و٢٧٧.

بيروت، عالم الكتب سنة ١٩٨٥. وقد ذكر الدكتور أمين عبد الله سالم في مقدمة المقتضب[١] أن للكتاب طبعةً سابقةً على ما ذكرنا قام بها: س مونك، ولم أدر من أين استقى معلومته تلك، ولم يشر المحققون إلى طبعة سابقة. وقد احتل كتاب اللُّمع مكانة عالية، بحيث انصرف الناس إليه، وتركوا كتاب الجمل للزجاجي، الذي كان كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام إلى أن اشتغل الناس باللُّمع لابن جنيّ والإيضاح لأبي علي الفارسي كما يقول القفطي[٢]. وقد استحسنه بعض اللاحقين، واستعاروه لكتبهم. وقد أحصى محقق شرح اللَّمع لابن برهان العكبري ثلاثةً وعشرين شرحاً، قام بها كبار علماء العربية، ومن بينهم الثّمانيني تلميذ أبي الفتح والتبريزيُّ وابن الشجري وابن الخشّاب وابن الدَّهان وأبو محمد الواسطي وابن الخبَّاز وابن هشام والعيني وابن برهان العكبري، الذي حقق شرحه وطبعه الدكتور فايز فارس سنة ١٩٨٤ في الكويت.

١١- **كتاب مختصر التصريف**، قال: «وكتابي مختصر التصريف على إجماعه»، وهو المعروف بكتاب التصريف الملوكي[٣]، وله أسماء أخرى منها: مقدمات أبواب التصريف، ومختصر التصريف الملوكي، وجمل أصول التصريف، وقال ابن خير في الفهرست: واشتهر بين الناس باسم الملوكي[٤]، ونسب البغدادي التصريف الملوكي للمازني[٥]، وهذا خطأ بين.

وقد طبع التصريف الملوكي في ليبزغ سنة ١٨٨٥، وقام بترجمته إلى اللاتينية وعلق عليه هوبرغ.

كما قام بتحقيقه الشيخ محمد سعيد النعسان الحموي مفتي حماة، وألحق به فوائد هامة، وطبعه في مطبعة شركة التمدن بمصر سنة ١٩١٣=١٣٣١هـ وأعيد طبعه في دمشق سنة ١٩٧٠=١٣٩٠هـ، بإشراف السيدين أحمد الخاني ومحي الدين الجراح. وقد شرح التصريف الملوكي كل من عمر بن ثابت الثمانيني وهبة الله ابن

---

(١) ص ٨١.

(٢) إنباه الرواة؛ ٢/ ٤٦٠ - ١٦١.

(٣) الخصائص؛ ١/ ٦٣ من المقدمة، وشرح الملوكي في التصريف، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة؛ ٦

(٤) فهرست ابن خير؛ ٣١٧.

(٥) خزانة الأدب؛ ١/ ٢٤٠ و٧/ ٥٢٨.

الشجري، والقاسم بن القاسم الواسطي وموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، والأخير هو الذي وصلنا، وقد قام بتحقيقه الدكتور فخر الدين قباوة، وطبعه في حلب سنة ١٩٧٣.

١٢- **كتاب مختصر العروض والقوافي**، قال عنه: «وكتابي مختصر العروض والقوافي» وذكره ابن خلّكان وغيره من بين كتبه، وقد جعل هذا الكتاب كتابين:

الأول: كتاب العروض، وقد طبع مرتين، الأولى بتحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود في بيروت سنة ١٩٧٢، والثانية بتحقيق الدكتور أحمد فوزي الهيب، وصدر عن دار القلم بالكويت سنة ١٩٨٧.

والثاني: مختصر القوافي، وقد حققه ونشره الدكتور حسن شاذلي فرهود سنة ١٩٧٥ بالقاهرة.

١٣- **كتاب الألفاظ المهموزة**. ذكره في الإجازة، وقال: «كتاب الألفاظ المهموزة»، وذكره ابن النديم في الفهرست، وسماه كتاب الألفاظ من المهموز، وسماه الصَّفَدي: الحروف المهموزة. وقد طبع هذا الكتاب مع كتابين آخرين هما المقتضب وعقود الهمز في مصر سنة ١٩٢٤ من قبل السيد وجيه الكيلاني الدمشقي، ثم طبع كتاب الألفاظ المهموزة منفرداً سنة ١٩٤٧ في دمشق بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد ثم أعاد طبعه في بيروت سنة ١٩٨١، وقد أشار الدكتور مازن المبارك إلى هذه الطبعة الأخيرة وأغفل الأولى.

وحققه الدكتور مازن مبارك، ونشره في العدد العاشر من حولية كليات الإنسانيات بجامعة قطر عام ١٩٨٧، ثم قام بنشر كتاب الألفاظ المهموزة وعقود الهمز في كتيب واحد، في دمشق عام ١٩٨٨.

١٤- **كتاب المقتضب**، قال: «وكتابي في اسم المفعول المعتل العين من الثلاثي على إعرابه في معناه، وهو المقتضب». وقد طبع الكتاب للمرة الأولى بجامعة ليبزغ في ألمانيا سنة ١٩٠٣، بتحقيق أديجر بروبستر رسالة دكتوراه وسماه «المغتصب»[1] تصحيفاً. كما طبع مع كتابين آخرين ضمن ثلاث رسائل أشرنا إليها بتحقيق الأستاذ وجيه الكيلاني في القاهرة سنة ١٩٢٤.

---

(١) الدكتور أسعد طلس، مجلة مجمع اللغة العربية. م. س، ص ٦٦٢.

وطبع حديثا طبعتين الأولى بتحقيق الدكتور مازن المبارك، وصدر عن دار كثير بدمشق سنة ١٩٨٨، والثانية بتحقيق الدكتور أمين عبد الله سالم، وصدر في القاهرة سنة ١٩٩٢.

١٥- **تفسير المذكر والمؤنث ليعقوب**، وقال ابن جنيّ: «وما بدأت بعمله من كتاب تفسير المذكر والمؤنث ليعقوب، أعان الله على إتمامه». وقد سماه محقق اللُّمع[١]: شرح المذكر والمؤنث، وهو من الكتب المفقودة على ما يبدو.

١٦- **كتاب تأييد التذكرة عن الشيخ أبي علي**. قال: «وكتاب ما خرج عني من تأييد التذكرة عن الشيخ أبي علي، أدام الله عزه»، ولا نعلم عنه شيئاً.

١٧- **كتاب المحاسن في العربية**، وسماه الصَّفَدِيُّ: محاسن العربية، والسُّيُوطِيُّ: المحاسن العربية، وأشار إليه أبو الفتح في المحتسب، وقال: «وقد تقصَّيتُ هذا في كتاب المحاسن، وبسطته هناك». ويبدو أنه قد فقد في حياة أبي الفتح، حيث قال: «وإن كان ما جرى أزال يدي عنه، حتى شذَّ عنها، ومقداره ستمائه ورقةٌ»، وإن كان قد أشار إليه في المحتسب الذي ألّفه بعيد هذه الإجازة بقليل.

١٨- **كتاب النوادر الممتعة في العربية**، وذكر أن حجمه ألف ورقةٌ، وقال: «وقد شذَّ أيضاً أصله عني، فإن وقعا كلاهما أو شيءٌ منهما، فهو لاحقٌ بما أجزت روايته هنا»، ويبدو أن ضياعه والكتاب الذي قبله كان بسبب أمر طارئٍ ذي أهمية ألمّ به. وقد ألفه قبل الخصائص، قال[٢]: «وقد ذكرت هذه الأبيات بما يجب في كتابي: في النوادر الممتعة، ومقداره ألف ورقةٌ»، وسماه: النوادر الممتعة في مكانٍ آخر.

١٩- **كتاب الخاطريات**. قال: «وكتاب ما أحضرنيه الخاطر من المسائل المنثورة، مما أمللته أو حصل في آخر تعاليقي عن نفسي، وغير ذلك مما هذه حاله وصورته». وقد سماه ابن خلّكان: المسائل الخاطريات، وسماه الصَّفَدِيُّ: كتاب ما أحضره الخاطر من المسائل المنثورة، وسماه حاج خليفة في كشف الظنون: الخاطرات، ولعله سهوٌ من النساخ. وأما ما ذكره الدكتور أسعد طلس منسوباً لبروكلمان حيث[٣] قال

---

(١) مقدمة اللُّمع، بتحقيق د. شرف؛ ٣٥.

(٢) الخصائص؛ ١/ ٣٣٢.

(٣) م. س، ص ٣٤٥.

«وقال بروكلمان: إن في مكتبة سليم آغا بالآستانة كتاباً له اسمه المخاطرات رقم ١٠٧٧ / ٤، ويغلب على الظن أنه هو وأنّ الاسم محرف فهو مغاير لما ورد في الترجمة العربية من تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، والذي قاله: «كتاب المختارات (فيما يبدو) سليم آغا ٤/١٠٧٧» فقط[١]. بينما ناقش المسألة محقق اللُّمع، ونفى أن يكون هذا الكتاب هو مختار الأراجيز الذي ذكره ياقوت[٢]. وقد طبع الكتاب باسم: الخاطريات، بتحقيق الدكتور علي ذو الفقار شاكر، وصدر عن دار الغرب الإسلامي في بيروت سنة ١٩٨٨، وقد فات المحقق قسمٌ كبيرٌ من الكتاب، استدركه عليه الدكتور محمد الدالي، وقام بتحقيقه ونشره باسم: بقية الخاطريات، ضمن منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٩٢.

القسم الثاني من مؤلفات أبي الفتح، ويشمل الكتب التي أشار إليها ياقوت في ترجمة أبي الفتح، ولم ترد في الإجازة، وهي:

٢٠- **المحتسب في شرح شواذ القراءات**، أكمل به عمل أستاذه أبي علي الفارسي الذي وضع كتابه الضخم: الحجة للقراء السبعة، فوضع أبو الفتح المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. قال عند الصَّفَدِي: وهو جيدٌ إلى الغاية، وقد سمَّاه بروكلمان: المحتسب في إعراب الشواذ من القراءات، وذكر أن ابن جنيّ قد وضعه سنة ٣٨٤، وإلى هذا ذهب المستشرق برجستراسر في دراسته عن الكتاب.[٣]

وقد قام بتحقيق الكتاب الأستاذ علي النجدي ناصيف وزميلاهُ، وصدر في القاهرة في جزأين، الأول سنة ١٩٦٦ = ١٣٨٦ والثاني سنة ١٩٦٩ = ١٣٨٩.

وقد نشر المحققون في نهاية الجزء الثاني النَّصَّ التالي منسوباً لأبي الفتح: «ذكر الشيخ أبو الفتح رحمه الله، في آخر هذا الكتاب حكايةً هذا لفظُها:[٤]

أخبرني من يعتادني للقراءة عليّ والأخذ عني، قال: رأيتك في منامي جالساً

---

(١) تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان؛ ٢/ ٢٤٨.

(٢) د. حسني شرف م.س، ٣٨.

(٣) د. أسعد طلس: م.س.

(٤) المحتسب، ٢/ ٣٧٧، وأورد القصة بتمامها ياقوت؛ ٤/ ١٦٠٠، والصَّفَدِيُّ في الوافي؛ ١٩/ ٤٧٥.

في مجلس لك على حال كذا وبصورة كذا ـ وذكر من الجلسة والشارة جميلا ـ فإذا رجلٌ له رواءٌ ومنظرٌ وظاهر نبلٍ وقدرٍ قد أتاك، فحين رأيتَه أعظمتَ موردَه، وأسرعتَ القيام له، فجلس في صدر مجلسك، وقال لك: اجلس، فجلستَ، فقال كذا شيئا يذكره، ثم قال لك: تَمِّمْ كتاب الشّواذّ الذي عملته، فإنه كتاب يصل إلينا، ثم نهض، فلما ولّى، سألتَ بعض من كان معه عنه، فقال: علي بن أبي طالب صلوات الله عليه، قال الشيخ ـ وذكر هذا الرائي هذه الرؤيا لي ـ وقد بقيت من نواحي هذا الكتاب أُمَيْكِناتٌ تحتاج إلى معاودة النظر، وأنا على الفراغ منها بإذن الله. وقال بعد هذا: «عاودتها، فصحّتْ بلطف الله ومشيئته، وحسبنا الله، ونعم المعين».

٢١- **تفسير أرجوزة أبي نواس**، وهي أرجوزة نظمها أبو نواس في مدح الفضل بين الربيع، لا كما توقّع الشيخ النجار مضمونها، وليست هي مختار الأراجيز الذي قدّره الدكتور حسين شرف في مقدمة اللُّمع، فهي أرجوزة كاملة لا مختارات من الأراجيز، وأشار ياقوت للكتابين معا.

وقد قام بتحقيق هذا الكتاب الأستاذ محمد بهجت الأثري، وصدر عن مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٦٦، ثم أعيد طبعه في المجمع مرة ثانية سنة ١٩٨٠.

٢٢- **تفسير العلويات**. قال ياقوت: وهي أربع قصائد للشريف الرضي، كلُّ واحدة منها في مجلد، وأشرنا إلى ذلك سابقاً، وذكره ابن النديم في الفهرست باسم تفسير المراثي الثلاث وكتاب القصيدة الرائية للرّضيّ، ويبدو أنه مفقود.

٢٣- **كتاب البشرى والظفر**، قال ياقوت: صنعه لعضد الدولة، ومقداره خمسون ورقة في تفسير بيت واحد من شعر عضد الدولة؛ وهو:

أهلا وسهلا بذي البشرى ونوبتها وباشتمال سرايانا على الظفر»

وهو مفقود.

٢٤- **رسالة في مد الأصوات ومقدار المدّات**. قال ياقوت: كتبها إلى أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري، مقدارها ست عشرة ورقة بخط ولده عال». وهو مفقود

٢٥- **كتاب المذكر والمؤنث**. يذكر كلٌّ من بروكلمان والدكتور أسعد طلس أنه نشر في مجلة الشرق الأوسط بعناية المستشرق ريشر في المجلد الثامن من ص ١٩٣ ٢٠٢، ونقلته عنها مجلة المقتبس، المجلد الثامن سنة ١٩١٤، وقد أعاد تحقيق الكتاب

الدكتور طارق نجم عبد الله، وصدر في جدة سنة ١٩٨٥.

٢٦- **كتاب المنتصف**، وقد ورد عند ياقوت والصَّفَدِيِّ بهذا الاسم، ورجَّح بعض الباحثين أن يكون هو نفسه كتاب المنصف في شرح تصريف المازني، ولكن إسماعيل باشا البغدادي سماه في هدية العارفين[١]: المنتصف في النحو، فلعله كتاب آخر، وما يزال مفقودا.

٢٧- **كتاب مقدمات أبواب التصريف**. كذا ورد عند ياقوت والصَّفَدِيِّ أيضاً، ويرى الشيخ النَّجّار أنه هو مختصر التَّصريف المسمى **بالتصريف الملوكي**، ويؤيد هذا الرأي الدكتور فخر الدين قباوة[٢] في حين يذهب الدكتور حسين شرف[٣] إلى أنه كتاب آخر غيره.

٢٨-**كتاب النقض على ابن وكيع في شعر المتنبي وتخطئته**. وقد ألَّف ابن وكيع التِّنِّيسي، وهو معاصر لأبي الفتح، كتابا سماه: المنصف في السارق والمسروق منه، تحامل فيه تحاملا شديدا على المتنبي. وكتاب ابن جنّي كما هو واضح من العنوان نقد لهذا الكتاب ونقض لآرائه وردٌّ عليه. والكتاب مفقود. وقد طبع كتاب «المنصف» لابن وكيع غير مرَّة[٤].

٢٩- **المغرب في شرح القوافي**، ويرد أحيانا باسم: المعرب، بالعين المهملة، وهو تفسير وشرح لكتاب القوافي لأبي الحسن الأخفش، وقد ألفه أبو الفتح قبل الخصائص. قال: «وقد أحكمنا هذا الموضع في كتابنا المعرب [بالعين المهملة] وهو تفسير قوافي أبي الحسن بما أغنى عن إعادته هنا»[٥]. كما ألفه قبل التمام: قال: «وقد أوضحت الدلائل على ذلك في كتابي: سر الصناعة، وفي كتابي الموسوم بالمعرب

---

(١) هدية العافين: ١/ ٦٥٢.

(٢) شرح الملوكي؛ ٦.

(٣) مقدمة اللُّمع؛ ٤٠.

(٤) صدر عن دار قتيبة في مجلد واحد بتحقيق الدكتور محمد رضوان الداية سنة ١٩٨٢؛ وعن دار صادر في جزأين بتحقيق الدكتور محمد يوسف نجم سنة ١٩٩٢. وذكر ابن جنّي أنَّه سيضع كتاباً حول المتنبّي يبين فيه أحوال شعره وما اخترعه وابتدعه وما تقيَّله واتبَّعه. انظر الفسر المجلد الثاني القصيدة (١٠٢) البيت ٢٢.

(٥) الخصائص؛ ١/ ٨٤.

[بالعين المهملة] في شرح القوافي عن أبي الحسن وغيرهما من كلامي»[1]. وألفهُ قبل إعراب الحماسة، فقد نقل صاحب الخزانة عن ابن جنيّ شرحاً لأحد أبيات الحماسة، أتبعه بقوله[2]: «وقد تقصيتُ هذا في كتاب المُعرب [بالعين المهملة]، وهو تفسير قوافي أبي الحسن» ويبدو أنه وضعه زمن وضع كتاب المنصف أو بعده بقليل، قال: «وهذا باب يطول، وسأستقصيه في شرح كتاب القوافي عند أبي الحسن»[3]. ونقل عنه ابن سيدة في المخصص، إذ اعتبره أحد مصادر كتابه[4]. وقد أفرغ ابن منظور صاحب لسان العرب نصوصاً كثيرةً من كتاب المغرب في معجمه، حين شرح الاصطلاحات المستعملة في علم القوافي، ودرج ابن منظور على نقل كلام ابن جنيّ بعد إيراد كلام أبي الحسن الأخفش في أغلب الأحيان. ونظراً لأن الكتاب مفقودٌ، فسنورد بعض ما عند ابن منظور منه. قال في مادة: (وطأ)، بعد أن نقل كلام الأخفش: «قال ابن جنيّ: ووجْهُ استقباحِ العرب الإيطاء أنه دالٌّ عندهم على قلّة مادة الشاعر ونزارة ما عنده حتى يضطرَّ إلى إعادة القافية الواحدة في القصيدة بلفظها ومعناها فيجري هذا عندهم لما ذكرناه مجرى العيِّ والحصر، وأصله أن يطأ الإنسان في طريقه على أثر وَطْءٍ قبله، فيعيد الوطءَ على ذلك الموضع، وكذلك إعادة القافية هي مِنْ هذا».

وجاء في اللسان (قوا): «وقال الأخفش...» ونقل كلامه في الإقواء، ثم قال: «قال ابن جنيّ: أمَّا سمعه الإقواء عن العرب فبحيث لا يرتاب به، لكن ذلك في اجتماع الرفع مع الجر، فأما مخالطة النصب لواحدٍ منهما فقليلٌ، وذلك لمفارقة الألفِ الياءَ والواو ومشابهة كل واحدةٍ منهما جميعاً أختها»، وأطال في شرح كلام الأخفش.

وترى من هذين النصين أن شرح ابن جنيّ لقوافي الأخفش يغنيها، ويضيء على النص الحيوية من خلال أسلوب أبي الفتح المعتاد من الوضوح والسهولة والغنى بالدلالات والشواهد.

وإذا رجعت إلى مواد (قفا) و(أسس) و(ردف) و(روى) و(رسس) و(سند)

---

(١) التمام؛ وانظره ١٢ و١٨٦٨.

(٢) خزانة الأدب؛ ٥/١٠٨.

(٣) المنصف؛ ١/ ٢٢٤.

(٤) المخصص؛ ١/ ١٣، وسماه: المعرب بالعين المهملة.

و(حذو) و(وجه) و(نفذ)، وعشرات المواد غيرها وجدت شرح أبي الفتح ملحقاً بكلام الأخفش بعد قوله: قال ابن جنيّ، وأحياناً من دون ذكره كما في (نفذ) مثلاً.

وقد طبع كتاب القوافي للأخفش سنة ١٩٧٠ في دمشق بتحقيق الدكتور عزة حسن ضمن منشورات وزارة الثقافة.

٣٠- **كتاب الفصل بين الكلام الخاص والكلام العام**، كذا سماه ياقوت والصفدي، وسمّاه ابن النديم في الفهرست: كتاب الفصل بين الكلام الخاص والعام. وبالاسمين ورد عند من أخذوا عن هذه المصادر.

٣١- **كتاب الوقف والابتداء**، ذكره بالإضافة لياقوت ابن النديم في الفهرست والصَّفَدِيُّ في الوافي، ولم يصلنا من أمره شيءٌ، وقد علّق على عنوانه الشيخ النجار بقوله: «ويبدو أنه في أحكام الوقف والابتداء النَّحوية، وليس في أحوال الوقف والابتداء القرآنية»، وما دُمنا لا نعرفُ مضمون الكتاب فالاحتمال للأمرين جائزٌ ذلك أن لأبي الفتح باعاً طويلاً في القراءات مثلما له في النحو.

٣٢- **كتاب الفَرْق**، كذا ورد عند ياقوت والصفدي، وعنهما نقل من نقل. وسماه في الفهرست كتاب الفَرْق بين الكلام الخاص والعام. ولعل ما أضيف على اسمه هو زيادة من النّساخ أو الطباعة.

٣٣-**كتاب المعاني المجرَّدة**، ذكره بالإضافة لياقوت الصَّفَدِيُّ أيضاً[١]، ولا نعلم عنه شيئاً. ولا يذهب الظن إلى ما اجتهد به الدكتور أمين سالم[٢] نقلاً عن الصبح المُنبي في أنّه ربما كان معاني أبياته [أي المتنبي]، فذلك كتاب آخر، هو الفتح الوهبي كما أسلفنا.

٣٤- **كتاب الفائق**، ذكره ياقوت والصَّفَدِيُّ، ولا نعلم من أمره شيئاً.

٣٥- **كتاب الخطيب**، ذكره ياقوت والصَّفَدِيُّ، وأشار إليه ابن الخبَّاز في شرح لمع ابن جنيّ، قال[٣]: «وأنشد أبو الفتح في الخطيب».

ويرى الشيخ النجار أنه كتابٌ في الخطب المنبرية وغيرها، معتمداً على ما ذكر له ياقوت في ترجمته من خطبة في النكاح.

---

(١) عند الصَّفَدي: المعاني المحررة، وهكذا ورد عند النَّجار وبعض الدارسين.

(٢) المقتضب؛ م. س؛ وقارن بالصبح المنبي؛ ٢٦٩.

(٣) اللُّمع، م. س: ٣٤.

٣٦- **كتاب مختار الأراجيز**، كذا ذكره ياقوتُ والصَّفَديُّ، وسماه النجار: كتاب الأراجيز.

٣٧- **كتاب ذي القدّ في النحو**، كذا ذكره ياقوت، وسماه الصَّفَديُّ: كتابَ القدّ، وفي الشعور بالعور: كتاب العدّ [بالعين المهملة]، وسماه السُّيُوطي في بغية الوعاة: ذا القدّ، وقال: جمعه من كلام شيخه أبي علي الفارسي، وهذا يوافق ما ذكره البغدادي في الخزانة، قال: «وهذا البيت نسبه ابن جنيّ في كتاب ذي القد لبعض العرب»، ثم قال المحقق: «في هامش ش والمطبوعة: ذا القد كتابٌ جمعهُ ابن جنيّ من كلام شيخه أبي علي رحمها الله تعالى».

وفي التصريح على التوضيح[1]: «وقال ابن جنيّ في كتاب القد». وهو مفقودٌ الآن، لم يشر أحدٌ إلى أماكن وجوده.

٣٨- **كتاب شرح الفصيح**، ذكره بالإضافة لياقوت الصَّفَديُّ في الوافي والسُّيُوطيُّ في بغية الوعاة، والمعروف أن كتاب الفصيح لثعلب. وقال الشيخ النجار: «وذكر في كشف الظنون تحت اسم الفصيح؛ من شروحه شرح ابن جنيّ». وسماه محقق المقتضب[2]: شرح فصيح ثعلب، تجوّزاً.

٣٩- **كتاب شرح الكافي في القوافي**، هكذا ذكره ياقوت، وكان ابن خلّكان أكثر إيضاحاً حيث سماه، الكافي في شرح القوافي للأخفش بل أكثر صواباً، إذ لم أجد كتاباً للأخفش باسم «الكافي» على غير ما ذكر الدكتور اسعد طلس، وكتاب الأخفش يحمل اسم «القوافي»، وبهذا الاسم صدر محقَّقاً، وسماه الخطيب البغدادي: شرح القوافي، والصَّفَديُّ: كتاب الكافي في القوافي، وبهذا الاسم الأخير يكون كتاباً من تأليف أبي الفتح في القوافي لا شرحاً لقوافي الأخفش. وإذا أخذنا بكلام الصَّفَدي يكون أبو الفتح قد ألف كتاباً جديداً في علم القوافي غير المغرب الذي شرح به قوافي الأخفش، وإذا لم يكن كذلك، فإما أن هذا الكتاب هو نفسه المغرب، أو أنَّ أبا الفتح قد شرح قوافي الأخفش مرتين كما فعل بالنسبة لديوان المتنبي، أو أنَّه مختصر القوافي الذي ورد في إجازته السابقة.

وبعدما أوردنا أسماء الكتب التي ذكرها ياقوت في ترجمة أبي الفتح بقسميها،

---

(١) التصريح على التوضيح؛ ١/ ٢٣٧.

(٢) د. أمين سالم؛ ١٧.

نذكر فيما يلي أسماء كتبٍ أخرى لأبي الفتح ممّا لم يذكره ياقوت، ووردت في بطون المصادر أو في مؤلفات أبي الفتح، ومنها:

٤٠- «**التلقين في النحو**» ذكره ابن النديم في الفهرست باسم «كتاب التلقين»، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، وابن خلّكان في وفيات الأعيان، والقفطي في إنباه الرواة.

٤١- **التذكرة الأصبهانية**، ذكرها ابن خلّكان في وفيات الأعيان والقفطي في إنباه الرواة، وابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب.

٤٢- **التهذيب**؛ وهو تهذيب تذكرة أبي علي، قال ابن خلّكان: «مختار تذكرة أبي علي وتهذيبها».

٤٣- **المهذب**. ذكره ابن خلّكان والصَّفَديُّ في الوافي، وحاجي خليفة في كشف الظنون.

٤٤- **التبصرة**. ذكره ابن خلّكان والصَّفَديُّ.

٤٥- **كتاب الزجر**. قال في الخصائص، في باب: «في هذه اللغة آفٍ في وقت واحد وضعت أم تلاحقَ تابعٌ منها بفارط: «وقد كانت حضرتني وقتاً فيه نشطةٌ، فكتبتُ تفسيرَ كثيرٍ من هذه الحروف في كتاب ثابت في الزجر، فاطلبها في جملة ما أثبتُّ عن نفسي في هذا وغيره[1]»، وقال أيضاً: «وقد عملتُ كتابَ الزجر عن ثابت بن محمد، وشرحتُ أحوال تصريف ألفاظه واشتقاقاتها، فجاء منه شيءٌ صالحٌ وطريفٌ[2]». وذكر بروكلمان أنه مفقودٌ.

٤٦- **مسألتان من كتاب الأيمان لمحمد بن الحسن الشيباني الفقيه الحنفي**، ذكره بروكلمان، وقال: يوجد منه نسخة في «فاتيكان ثالث، ملحق: ٣٢».

٤٧- **علل التثنية**. ذكره بروكلمان، ودلَّ على أنه يوجد منه نسخة في ليدن أول: ١٤٥، وقد صدر الكتاب في تونس، حيث قام بتحقيقه عبد القادر مهدي، ونشره في مجلة حوليات الجامعة التونسية، العدد الثاني، عام ١٩٦٥،[3] كما قام بتحقيقه

---

(١) الخصائص؛ ٢/ ٤٠.

(٢) الخصائص؛ ٣/ ٢٣١، وثابت بن محمد هو أحد تلاميذ أبي الفتح وممن رووا عنه!! انظر بغية الوعاة؛ ١/ ٤٨٢.

(٣) مقدمة اللّمع بتحقيق الدكتور حامد مؤمن؛ ٢٠، وانظر مقدمة محقق (علل التثنية)؛ ٣٩.

٥٧ـ **كتاب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني**، عقد أبو الفتح باباً في الخصائص تحت هذا العنوان، ثم قال: «وقد هممتُ غير دفعة أن أنشيء في ذلك كتاباً، أتقصى فيه أكثرها [أي اللغة]، والوقتُ يضيقُ دونه، ولعلَّه لو خرج لما أقنعه ألف ورقة إلا على اختصارٍ وإيماءٍ».

٥٨ـ **تعليقات على كتاب الشعر**: كتاب الشعر أحد كتب أستاذه أبي علي الفارسي، ويبدو أن أبا الفتح قد روى هذا الكتاب عن أستاذه، وعلَّق عليه تعليقات لغوية، وهي مصدَّرة بحرف (ع) إشارةً إلى أبي الفتح (عثمان) بن جنيّ. ويوجد منه نسخة في مكتبة برلين تحت رقم ٦٤٦٥، وعليها اعتمد الدكتور الطناحي في تحقيق الكتاب.[١] وذكره صفي الدين الحلّي في شرح الكافية باسم: «نقد الشعر لابن جني»[٢].

٥٩ـ **شواذ القرآن**، ذكر الدكتور أسعد طلس أنها رسالة بحث فيها أبو الفتح عن بعض مشكلات اشتكلها بعض علماء عصره في إعراب القرآن ورسمه ونقطه، ومنه نسخة في برلين رقمها: ٦٧٤.[٣]

٦٠ـ **من نسب إلى أمه من الشعراء**[٤]، وهو كتاب ألفه عالم الأنساب المعروف الإمام محمد بن حبيب، ورواه عنه ابن جنيّ، وأضاف عليه بعض التعليقات، وقد حققه الأستاذ عبد السلام هارون ونشره ضمن نوادر المخطوطات[٥] بعنوان، كتاب ألقاب الشعراء ومن يعرف منهم بأمه لمحمد بن حبيب، ولم يشر لرواية ابن جنيّ له، وصدر الكتاب مرة أخرى بتحقيق الدكتور محمد صالح الشناوي، وقال[٦]: «كتاب من نسب إلى أمه من الشعراء من رواية عثمان بن جنيّ رحمه الله».

١٦ـ **شرح ديوان شيخ الاباطح أبي طالب**. وقد طبع في النجف بالعراق سنة

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية؛ د. أسعد طلس؛ م.س، ٣٥٢. وانظر مقدمة كتاب الشعر لأبي علي الفارسي؛ تحقيق الدكتور محمود الطناحي؛ ١/ ١٠٢، و١٠٤.

(٢) شرح الكافية البديعية، صفي الدين الحلي، تحقيق د. نسيب نشاوي؛ ٣٤٨.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية؛ م.س، ٣٥٢، ولعلها رسالة الوقف والابتداء التي مرت آنفاً.

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية؛ الدكتور أسعد طلس، م.س، ٦٦٣.

(٥) نوادر المخطوطات، تحقيق عبد السلام هارون؛ ٢/ ٢٩٩.

(٦) كتاب كنى الشعراء وألقابهم ومن نسب إلى أمه من الشعراء لابن حبيب؛ تحقيق الدكتور محمد صالح الشناوي، دار الكتب العلمية، بيروت؛ ١٩٩٠، ص ٤٩.

١٣٥٦ هـ=[١٩٣٧م]، قال محققه: «ديوان شيخ الأباطح أبي طالب، جمع أبي هفان عبد الله بن أحمد المهزمي العبدي رواية عفيف بن أسعد عن عثمان بن جنيّ النَّحوي مشروحاً».

٦٢- **كتاب مجموع في علم البلاغة**، ومنه نسخة خطية محفوظة بالاسكوريال تحت رقم ٧٧٨/١١ كما ذكر بروكلمان، وفيها: «نقل جميع هذا كما وجده في خط الإمام ابن جنيّ رحمه الله السيد الفقير إلى رحمة الله تعالى محمد بن إبراهيم بن النحاس حامداً». وقد وثق صحتها الدكتور علي ذو الفقار شاكر، وأنها مجموعة تعليقات ومسائل متفرقة لابن جنيّ ومن بينها قوله: «ما خرجته من شعر تأبط شراً ثابت بن جابر بن سفيان، وعملته على اختصار»، وكانت إحدى مصادره في تحقيق ديوان تأبط شراً الذي نشره سنة ١٩٨٤ في بيروت عن دار الغرب الإسلامي.

٦٣- **ديوان العرجي**، وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان، الشاعر الغزل المشهور. ولم يرد ذكرُ جمع أبي الفتح لشعر هذا الشاعر في أيٍّ من المصادر التي أشارت إلى مؤلفاته، ولا هو أشار اليه في كتبه الأخرى، ولكن عفيف بن أسعد، وهو الذي روى عنه ديوان أبي طالب، صرح بأنه نقل هذا الديوان عن نسخة أبي الفتح، وأنه قرأه عليه سنة ٣٨٠ هـ، وقال حرفيّاً: «وكتبه عفيفٌ بن أسعد لنفسه ببغداد في المحرم سنة ٣٨٠ ثمانين وثلاثمائة عن نسخة الشيخ أبي الفتح عثمان بن جنيّ، وعارضته به وقرأته عليه، والحمد لله كثيراً». وعفيف بن أسعد من ورّاقي المائة الرابعة، ونسخ الكتاب قبل إجازة أبي الفتح التي أوردناها، ويرى محققا هذا الديوان أنَّ ياقوت الحموي أورد في معجمه إجازتين، يشيران بذلك للإجازة، وللكتب التي سردها ياقوت مما لم يرد في الإجازة، ويريان أنَّ أبا الفتح ربما سها عن هذا الديوان، فجرى السَّهوُ على من روى أسماء كتبه بعده، وعلى كل حال، فديوان العرجي؛ هو في عداد مؤلفات أبي الفتح، فهو جامعه وعنه نقل من قبل ورّاق عاصره، وعارضه على نسخته، وقرأه عليه.[1]

٦٤- **عقود اللُّمع**، لم يرد ذكره في المصادر، وقد قال محقق المذكر والمؤنث:[2]

---

(١) ديوان العرجي، تحقيق السيدين خضر الطائي، ورشيد العبيدي، بغداد، ١٩٥٦، ص٣٨-٤٣.

(٢) المذكر والمؤنث، تحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله؛ ١٨، انظر المقتضب تحقيق د. أمين سالم: ١٧.

«حققه الدكتور حسن الشاذلي فرهود، ونشرته مجلة كلية الآداب جامعة الرياض في مجلدها الخامس ١٩٧٧-١٩٧٨، ولم يذكره أحد ممن ترجم لابن جنيّ، وهو اختصار لكتاب اللُّمع».

٦٥- **المذكرات**، وهي مذكرات عن حدود ومعان وفوائد كتبها أبو الفتح عن الإمام ثعلب النَّحوي...» هكذا وردت عند الدكتور فاضل السامرائي، وقال: «من محفوظات مكتبة الفاتيكان بإيطاليا»، وقد نقل كلامه هذا عن مجلة مجمع اللغة العربية، ضمن المؤلفات التي ذكرها لأبي الفتح الدكتور أسعد طلس، والذي زاد: «وهي ضمن المجموعة التي لمحمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي بهاء الدين (-٦٩٨)».

٦٦- **المختارات**. ذكره الدكتور فاضل السَّامرَّائي، وأشار إلى أنه يوجد منه نسخة في مكتبة سليم آغا: ١٠٧٧ ولم أجده في المصدر الذي أحال اليه.

٦٧- شرح مقصورة ابن دريد، ذكر ذلك كلٌّ من أحمد عبد الغفور عطَّار[١] في مقدمته لشرح مقصورة ابن دريد لابن هشام اللخمي ومحمود جاسم محمد[٢] في مقدمة شرح المقصورة لابن خالويه ومهدي عبيد الجاسم[٣] في شرح مقصورة ابن دريد لابن هشام اللخمي، ويبدو أن مصدر هؤلاء جميعاً ما ذكره سامي مكي العاني وهلال ناجي في مقدمة القلادة السمطية في توشيح الدريدية للصَّغَّاني المطبوع في بغداد عام ١٩٧٧.

❖ ❖ ❖

لقد حاولنا أن نستقصي مؤلفات أبي الفتح بحرص شديد، فتوصلنا إلى أنّ ما ذكرناه يتأرجح بين اليقين القطعي، وهو كثير، وبين الشك المشوبِ بالحذر، وذكرنا ما كان أميل للصواب، واستفدنا من كل المصادر التي ترجمت لأبي الفتح، ومن الدراسات الحديثة أو مقدمات الكتب التي صدرت له، وزدنا على ذلك كله، ما توصلنا اليه بالتتبع المتأني في بطون الكتب، وتوفَّر لنا من ذلك شيءٌ هامٌّ في هذا المجال، ووثّقنا ما أثبتناه، وأشرنا إلى المطبوع بدقة لم تتوفر لدى الباحثين السابقين

---

(١) الفصول المحصورة لابن هشام اللخمي، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار؛ ٤٩.

(٢) شرح مقصورة ابن دريد لابن خالويه، تحقيق محمود جاسم محمد؛ ١٠٠.

(٣) شرح مقصورة ابن دريد لابن هشام اللخمي، تحقيق مهدي عبيد الجاسم؛ ٥٧.

راجين أن يكمل هذا العمل عملهم لتكون الفائدة أكبر والحقيقة أشد نصوعاً. وقد بقي علي أن أشير إلى أن تصحيف عنوان كتاب لا يقتضي إدراج اسم مؤلَّف جديد لأبي الفتح، وقد قلنا: إنَّ في ما أبقى الزَّمن من كتب أبي الفتح غنى وكفاية وزاداً لكل متزود، فقد ذكر الدكتور السامرائي اسم: المقتطف في معتل العين نقلاً عن هدية العارفين كما ذكر، وهو بكلّ تأكيد كتاب المقتضب في معتل العين، وقد نشر خطأ أيضاً بسبب التصحيف باسم المغتصب كما أشرنا، ومثل هذا كتاب الخاطريات الذي ورد عند بعضهم باسم المخاطرات، والمعاني المجردة الذي ورد أيضاً باسم المعاني المحررة، والمغرب الذي ورد بالغين المعجمة وبالعين المهملة، ولكنَّ أهم خطأ ورد في سرد مؤلفاته، هو ما وقع به الدكتور أسعد طلس الذي ذكر لأبي الفتح كتاباً بعنوان سرُّ السرور[1]، واقتفى أثره كل من الدكتور فاضل السامرائي الذي قال[2]: «ونقل عنه ياقوت»، وعبارتُه الأخيرة صواب كما سنوضح، والدكتور أمين عبد الله سالم[3]، والدكتور صبيح التميمي[4]، ونجا الدكتور حسين شرف وغيره من هذا الخطأ.

قال ياقوت في معرض حديثه عن شعر ابن جنيّ[5]: «ومن كتاب سر السرور لأبي الفتح ابن جنيّ»، وذكر ثلاثة أبيات، ثم قال: «وأنشد له:»، وذكر بيتين، ومعنى ذلك المقصود بعبارة: «لأبي الفتح بن جنيّ» هو الشعر لا اسم الكتاب، وقوله: «وأنشد له»، أي صاحب كتاب سر السرور الذي ليس هو ابن جنيّ قطعاً، ومؤلفه هو الغزنوي كما يذكر محقق معجم الأدباء، قلت: وورد اسم الكتاب في معرض إيراد شعر أبي الفتح، ولم يذكره ياقوت في ثبت مؤلفاته التي سترد بعد قليل عنده، وليت هذا الكتاب ما يزال موجوداً لعلنا نطلع فيه على شعر آخر لأبي الفتح. وأما عبارة السامرائي: ونقل عنه ياقوت، فصحيحةٌ. ذلك أن ياقوت نقل عن كتاب سر السرور الذي هو للغزنوي كما أسلفنا شعراً أورده لأبي الفتح.

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية: م.س؛ ٣٤٨.

(٢) ابن جنيّ النَّحوي؛ ٨٧.

(٣) المقتضب؛ ١٦.

(٤) علل التَّثنية، تحقيق الدكتور صبيح التميمي؛ ٢٨. وقال أيضاً: «ذكره ياقوت...».

(٥) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٥٨٩، وانظر معجم الأدباء؛ ٣٣٩٥، ولم أعرف الغزنوي هذا.

- شعره:

ومن آثار ابن جنيّ بالإضافة إلى كتبه التي ذكرناها آنفاً شعره، وقد وصلنا منه الشيء القليل، إمَّا لأنَّ ابن جنيّ كان مقلاً، أو لأنه كتب الشعر في مرحلة معينة، ثم انصرف عنه بعد أن تعمَّق في علوم اللغة، وأخذ يكرِّس كلَّ وقته لدرسها واستنباط ما فيها من عجائب وإعجاز واستكشاف مجاهلها التي لا تظهر إلا للفطن المبدع كأبي الفتح، وإمَّا أن يكون كتب شعراً غير الذي وصلنا، وضاع مع ما ضاع من مؤلفاته، وقد نظر القدماء إلى شعر أبي الفتح نظرتين مختلفتين، فقد قال ابن الأثير[1] وابن ماكولا[2]: «وله شعر باردٌ»، بينما قال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد[3] ما يدلّ على إعجابه بشعره، وقال صاحب دمية القصر[4]: «وما كنتُ أعلم أنه ينظم القريض، أو يسيغ ذلك الجريض حتى قرأت مرثيته في المتنبي...».

ونقل صاحب إنباه الرواة[5] كلام الباخرزي إلى كتابه. وقال ابن الأنباري[6]: «وكان يقول الشعر ويجيدُ»، وقال ابن الجَوزي في المنتظم ما قاله ابن الأنباري: «وكان يقول الشعر ويجيد نظمه»، وقال ابن خلّكان [7]: «وله أشعار حسنةٌ»، وعلَّق الشيخ النجار على شعره قائلاً[8]: «على أنه قد يقع لهُ من الشّعر ما يأخذ القلوب، ويأسر الألباب». ولعل أكثر الآراء إنصافاً قول الثعالبي في يتيمة الدهر [9]: «كان الشّعرُ أقلَّ خلاله لعظم قدره وارتفاع حاله». وكلام الثعالبي هذا لا ينفي الشاعرية المتميزة، ولكنّ الحق يقال، فما ترك أبو الفتح من آثار في علوم العربية المختلفة وفي القراءات

---

(١) الكامل في التاريخ لابن الأثير، حوادث سنة ٣٩٣.

(٢) الاكمال لابن ماكولا؛ ٢/ ٥٨٥.

(٣) تاريخ بغداد؛ ١١/ ٣١٢.

(٤) دمية القصر للباخرزي؛ ٣/ ١٤٨١.

(٥) إنباه الرواة؛ ٢/ ٣٣٥.

(٦) نزهة الأباء؛ ٣٣٣.

(٧) وفيات الأعيان؛ ٣/ ٢٤٤.

(٨) الخصائص؛ ١/ ٤٩ من المقدمة.

(٩) يتيمة الدهر للثعالبي؛ ١/ ١٣٧.

وغيرها ألقى ظلاله على ما تلاه من أجيال. واعتبر من جلالها أحد أبرز أعلام العربية، فإذا عُدَّ رجالات القرن الرابع في فنون المعرفة كان واحداً من أبرزهم وأستاذاً متميزاً وصاحب مدرسة لها لونها وسماتها. وهو في شعره ليس كذلك، ولا يعدُّ واحداً من أعلام شعراء ذلك العصر، وإن كان الثعالبي قد عدَّ من فحول الشعراء في ذلك العصر من لا يفوقون أبا الفتح شاعريةً أو غزارة إنتاجٍ.

وسوف نورد هنا ما وصل إليه علمنا من شعر ابن جنّي، وأغلبه أورده ياقوت في ترجمته.

(١)

قال يرثي المتنبي[1]: [البسيط]

غاض القريض وأودت نضرةُ الأدبِ ... وصوَّحتْ بعد ريٍّ دوحة الكتبِ

سُلِبْتَ ثوبَ بهاءٍ كنت تلبسهُ ... لما تُخطِّفت بالخطيِّة السلبِ

ما زلت تصطحب الجلّى إذا نزلت[2] ... قلباً جميعاً وعزماً غيرَ منشعبِ

وقد حلبتَ لعمري الدَّهرَ أشطُرَهُ ... تمطو بهمةِ لاوانٍ ولا نصبِ

من للهواجلِ يُحيي ميتَ أرسُمِها ... بكل جائلة التصدير والحَقَبِ؟

قبَّاءَ خوصاء محمودٍ عُلالتُها ... تنبو عريكتُها بالحلسِ والقَتَبِ

أم من لسرحانها يقريه فضلته ... وقد تضوَّر بين اليأس[3] والسَّغَبِ؟

أم من لبيضِ الظُّبى توكافهنَّ دمٌ؟ ... أمْ منْ لسمرِ القنا والزَّغْفِ[4] واليَلَبِ؟

---

(١) القصيدة في دمية القصر: ٣/ ١٤٨١، وإنباه الرواة: ٢/ ٣٣٢، ومعجم الأدباء: ٤/ ١٥٨٧ والصبح المنبي: ١٧٥.

(٢) هذه رواية الدمية، وفي بقية المصادر: ما زلت تصحبُ في الجلى.. وعند ياقوت: إذا انشعبت، وغيره: إذا نزلتْ.

(٣) عند القفطي وفي الصبح: «البأس»، وسقط البيت من عند ياقوت.

(٤) ضبطها في إنباه الرُّواة بضم الزاي.

أم للجحافلِ[5] يُذكي نارَ[6] جاحمها ... حتّى يُفرِّيها[7] عن ساطع اللهبِ؟

أم للمحافل إذ يبدو ليعمرها ... بالنظم والنَّثرِ والأمثال والخطبِ؟

أم للصواهل محمرّاً سرابلها ... من بعد ما غربت معروفةُ الشهبِ؟

أم للمناهل والظلماء عاكفةٌ ... يُواصلُ الكرَّ بين الوردِ والقَرَبِ؟

أم للقساطلِ تعتمُّ الحزون بها؟ ... أم من لضغم الهزبر الضيغمِ الحربِ؟

أم للضِّراب إذا الأحسابُ دافع عن ... تدنيسها شفراتُ الوُكَّف القُضُبِ؟

أم للملوك يحلّيها ويُلبسها ... حتى تمايسَ في أبرادهِ القُشُبِ؟

نابتْ[8] وسادي أطرابٌ تؤرّقني ... لمّا غدوت لقىً في قبضةِ النُّوبِ

عمرتَ خدنَ المساعي غير مضطهدٍ ... كالنَّصل لم يدَّنِسْ يوماً ولم يغِبِ[9]

فاذهب عليك سلامُ المجد ما قلقتْ ... خوصُ الرِّكائبِ بالأكوارِ والشُّعَبِ

(٢)

قال أبو الفتح يفتخر بنفسه، ورواها عنه ابنهُ عالٍ، كما ذكر ياقوتٌ، وهي أطولُ قصائدهِ، ويبدو أنَّه نظمها متأخرةً، فقد نوَّه فيها بذكر بهاء الدولة البويهي، حيث قال:

كفاها أن يقول لها ... بهاءُ الدولة اقتربي

---

(٥) في الصبح: للمعارك.

(٦) في الصبح وياقوت: «جمر».

(٧) في إنباه الرواة وياقوت: «يقربها»، وفي الصبح: «يعريها».

(٨) في الصبح: «باتت».

(٩) سقط هذا البيت من دمية القصر.

وهذه القصيدة بتمامها كما رواها ياقوت:[1]

وحلـــــوِ شـــــمائل الأدبِ ... منيـــفِ مراتـــبِ الحســـبِ

أخـــي فخـــرٍ مفـــاخرُهُ ... عقـــائلُ عُقْلَـــةِ الإربِ

لـــه كلـــفٌ بمـــا كلفـــتْ ... بـــه العلمـــاء مِ العـــربِ

يبيـــتُ يفـــاتشُ الأنقـــا ... بَ عـــن أســـرارها الغيـــبِ

فمـــن جـــدد إلـــى جلـــدٍ ... إلـــى صُعُـــدٍ إلـــى صَبَـــبِ

ويســـــربُ في مغابنهـــا ... بضيـــضُ رواشـــحِ الثغـــبِ

ويفـــرعُ فكـــره الأبكـــا ... رَ منهـــا مـــن حمـــى الحجـــبِ

فيبرزهـــا كـــأنَّ بهـــا ... وإن خفيـــتْ ســـنا لهـــبِ

يغـــازلُ مـــن تأملهـــا ... غـــزال الخـــرَّد العـــرُبِ

يجـــدُّ بهـــا وتحســـبه ... للطـــفِ الفكـــرِ في لعـــبِ

ســـباطةُ مذهـــبٍ سُـــكِبَتْ ... عليـــه مـــاءَةُ الذهـــبِ

ورقـــةُ مـــأخذٍ شـــهدت ... بغلظـــة كـــل منتجـــبِ

وَطـــوداً للفـــروعِ علـــى ... أصـــولٍ وطَّـــدٍ رُتُـــبِ

إذا مـــا انحـــطَّ غائرهـــا ... ســـما فرعـــاً علـــى الرُّتَـــبِ

قياســـاً مثـــل مـــا وقـــدت ... بليـــلٍ بـــرزةُ الشـــهبِ

وألفاظـــاً مهذَّبـــةَ الـــ ... ـــحواشي ثـــرَّةَ السُّـــحبِ

فطـــوراً مـــن ذرى علـــمٍ ... وطـــوراً مـــن ذرى طنـــبِ

إذا حـــازت لنـــا ســـلباً ... فعـــدٌّ عـــن القنـــا السُّـــلُبِ

تركـــتُ مســـاجلي أدبـــي ... طـــوال الدهـــر في تعـــبِ

---

(١) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٥٩١، وورد منها بعض الأبيات في المصادر.

إذا أجـــروا إلـــى أمـــدٍ فقـــل في هافـــةٍ لَغْـــبِ

وإن رامـــوا مبـــادهتي ســـبقتُ وأوطـــأوا عقبـــي

وكيـــف يـــرومُ مـــنزلتي نزيـــلُ أخـــابثِ الـــتُّرَبِ؟

وهـــل يســـمو لفـــارعتي خفيـــض الخـــد ذو حـــدبِ؟

وهـــل ينتـــاط بـــي ســـبباً ضعيـــفُ معـــاقد الســـببِ؟

أغـــرة وجـــه ســـابقها تُقـــاس بشـــعلة الذَّنـــبِ؟

شـــكرت الله نعمتَـــهُ ومـــا أولاه مـــن أربِ

زكـــت عنـــدي صنائعُـــهُ فوفقنـــي وأحســـن بـــي

تخوَّلنـــي وخوَّلنـــي ونوَّلنـــي ونـــوَّه بـــي

وأخَّـــر مـــن يقـــادمني وأعلانـــي وأرغـــم بـــي

فيـــا بـــأبي منائحُـــهُ وقـــلَّ لهـــنَّ يـــا بِـــأبي

ضفـــون علـــيَّ عِطْـــفَ عُـــلا برَفْـــلٍ جِـــدٌّ منســـحبِ

فـــإن أصبـــح بـــلا نســـبٍ فعلمـــي في الـــورى نســـبي

علـــى أنـــي أؤولُ إلـــى قـــرومٍ ســـادةٍ نجـــبِ

قيـــاصرة إذا نطقـــوا أرمَّ الدهـــرُ ذو الخطـــبِ

أولاك دعـــا النَّبـــيُّ لهـــم كفـــى شـــرفاً دعـــاء نبـــي

وإمَّـــا فـــاتني نشـــبٌ كفـــاني ذاك مـــن نشَـــبِ

وإن أركـــبْ مطـــا ســـفرٍ مجـــدَّ الـــورد والقـــربِ

كـــأنّي مخلـــدٌ خلفـــاً يضـــاوي الشَّـــمس مـــن كثـــبِ

إذا لـــم بيـــقَ لـــي عقـــب أقـــامت خـــير مـــا عقـــبِ

موشَّـــحةٌ مرشَّـــحةٌ لنيـــل الغـــايِ مـــن كثـــبِ

يصمُّ صدى الحسود لها ... ويخرق أطرق الرُّكَبِ

إذا اهتزَّتْ كتائبُها ... هفتْ خفَّاقةَ العذَبِ

أزول وذكرها باقٍ ... على الأيَّامِ والحقبِ

تناقلها الرُّواة لها ... على الأجفان من حدَبِ

فيرتعُ في أزاهرها ... ملوكُ العُجْمِ والعرَبِ

فمن مغنٍ إلى مُدْنٍ ... إلى مثنٍ إلى طَرَبِ

كفاها أن يقولَ لها ... بهاءُ الدَّولة: اقتربي

إلى اللهِ المصيرُ غداً ... وعند الله مطَّلَبي

له ظهري ومعتملي ... ومتَّجهي ومنقلَبي

فقل للغامطي نِعمي ... وما راعيتُ من قُرَبي

وتشميري[٢] وتنشئتي ... ومحتالي ومضطربي

ونهضي عنك أطعنُ في ... نحور أوابدِ النُّوَبِ

ورفعي من رذائلك الـ ... ـلواتي بعضُها سببي

ولولا أنت كان أديـ ... ـمُ مأثرتي بلا نُدبِ

ألمَّا أن أشرتَ وأن ... نزلت بك بطنة الكلَبِ

وأكرمك الأكابرُ لي ... وخالطت الأماثلَ بي

ورفَّعت الذلاذل[٣] عن ... معاطف تائهٍ حربِ

وأنسيت الأوائل بالـ ... ـأواخر نزقةَ العجبِ

وقلت أنا وأين أنا؟ ... ومن مثلي؟ وحسبك بي

---

(٢) في معجم الأدباء: «وتثميري»، وما أثبتنا أصوب.

(٣) الذلاذل: أطراف الثياب، ومفردها: ذلذلٌ.

وقـــال لـــي الوزيـــر: هنـــا ... وأدنـــاني ورحَّـــب بـــي

وقدَّمنـــــي ولقَّمنـــــي ... ووسَّـــطني وصـــدَّرَ بـــي؟

أســـأت جـــوار عـــارفتي ... فثـــقْ بطـــوارق العُقَـــبِ

وحسْـــبي أنْ ألـــمَّ ببكـــ ... ـــرٍ مثلِـــك جارحـــاً حســـبي[1]

ولكـــنَّ الـــدَّواءَ علـــى ... كراهتـــه شِـــفا الوصِـــبِ

(٣)

وقال متغزّلاً[2]: [مجزوء الوافر]

غـــزالٌ غـــير وحشـــيٌّ ... حكـــى الوحشـــيُّ مُقْلَتَـــهُ

رآهُ الـــوردُ يجنـــي الـــور ... دَ فاستكســـاهُ حُلَّتَـــهُ

وشـــمَّ بأنفـــهِ الرَّيحـــا ... نُ فاســـتهداهُ زهرتَـــهُ

وذاقـــت ريحـــه الصَّهبـــا ... ءُ فاختلســـتْهُ نكهتَـــهُ

(٤)

وقال معاتباً:[3] [المتقارب]

صـــدودُكَ عنِّـــي ولا ذنـــب لـــي ... دليـــلٌ علـــى نيَّـــةٍ فاســـدهْ

فقـــد وحيـــاتك ممـــا بكيـــتُ ... خشـــيتُ علـــى عينـــي الواحـــدهْ

ولـــولا مخافـــةُ أن لا أراك ... لمـــا كـــان في تركهـــا فـــائدهْ

---

(١) كذا ورد في معجم الأدباء، وهو سليم الوزن، وفيه شيءٌ من الثِّقل.

(٢) معجم الأدباء: ٤/ ١٥٨٨، قال ياقوت: «وحدَّث أبو اسحاق ابراهيم بن علي الحصري في (كتاب النورين): وقال: بعضُ أهل العصر، وهو أبو الفتح عثمان بن جنيّ النَّحوي» ولا نعرف عن أمر الكتاب شيئاً.

(٣) م. ن.

(٥)

وقال من الغزل الرقيق:[١] [المتقارب]

رأيتُ محاسن ضحكِ الرَّبيعِ ... أطال عليها بكاء السحابِ

وقد ضحك الشَّيبُ في لمَّتي ... فلِمْ لا أُبَكِّي ربيعَ الشبابِ؟

أأشربُ في الكأس كلاًّ وحاشا ... لأبصره في صفاء الشرابِ؟

(٦)

وقال متغزلاً:[٢] [الوافر]

تجبَّبْ أو تدرَّعْ أو تغبَّا ... فلا والله لا أزداد حبَّا

أخذتَ ببعض حبِّك كلَّ قلبي ... فإنْ رمتَ المزيد فهاتِ قلبا

(٧)

ومن شعره الوجداني:[٣] [الطويل]

أيا دارهم ما أنت أنت مذِ انتووا ... ولا أنا مذ سار الركاب أنا أنا

وجودُ المنى ألاَّ يكاثر بالمُنَى ... ونَيْلُ الغنى ألاَّ يكاثرَ بالغِنَى

ومن كان في الدنيا أشدَّ تصوُّراً ... تجدْه عن الدُّنيا أشدَّ تصوُّنا

هذه هي الأشعار التي وصلتنا لأبي الفتح، وإذا كانت قصيدته في رثاء المتنبي تعودُ إلى مرحلة الشباب حيث قالها عندما قتل المتنبي، وأبو الفتح لم يتجاوز الثلاثين إلا قليلاً، فمن العسير الحكمُ على وقتِ نظمِ غيرها، وأما قصيدته البائية الطويلة، فقد كان يمكن أن نرجعها إلى زمن الصبا لولا أن الشاعر نوه فيها بذكر بهاء الدولة البويهي الذي تولَّى السلطنة سنة ٣٧٩ هـ، فهل نظمت بعد ذلك التاريخ؟ أم كانت تربطه بالأمير البويهي صداقةٌ قديمةٌ قبل توليه السلطنة؟. وأبو الفتح الذي

---

(١) معجم الأدباء: ٤/ ١٥٨٩، وذكر أنه نقلها عن كتاب «سر السرور».

(٢) م. ن.

(٣) يتيمة الدَّهر ١/ ١٣٨.

رثى صديقه المتنبي رثاءً حاراً لم يصلنا شيء من شعره في رثاء أستاذه أبي علي الفارسيّ الذي لم يحب أحداً كما أحبه ولم يجلّ أحداً كما أجلّه، ولم يصحبْ أحداً كما صحبه، كما أنه لم يصلنا شيء من شعره في مدح الأمراء البويهيين الذين عايش غير واحد منهم، ولازمهم وبايتهم كما تذكر المصادر، وزيَّن صدر كتبه بأسمائهم.

ويُعَدُّ أبو الفتح من كتَّاب النَّثر الفني في أدبنا العربي، فقد أورد له ياقوت في معجمه خطبةَ نكاح من إنشائه تدل على بلاغة متميزة ومقدرة واضحة على تقديم الفكرة بلبوس فنّي رائع، وها هي الخطبة كما أوردها ياقوت.[1]

«الحمد لله فاطر السماء والأرض، ومالك الابرام والنقض، ذي العزة والعلاء، والعظمة والكبرياء، مبتدع الخلق على غير مثال، والمشهود بحقيقته في كل حال، الذي ملأت حكمته القلوب نوراً، فاستودع علم الأشياء كتاباً مسطوراً، وأشرق في غياهبِ الشبه خصائص نعوته، واغترقت أرجاءَ الفكر بسطَةُ ملكوته؛ أحمده حمد معترف بجزيل نعمه، وأخاطبه ملتبساً بسني قسمه، وأعاطيه وأومن به في السِّرّ والعلَن، واستدفع بقدرته ملمات الزمن، وأستعينه على إنزال الأمور، وأدَّرِئُهُ في نحر كلّ محذور، وأشهد شهادَةً تخضع لعلوِّها السموات وما أظلت، وتعجز عن حملها الأرضون وما أقلت، إنه مالك يوم البعث والميعاد، والقائم على كل نفس بالمرصاد، وأنَّ لا معبودَ سواه، ولا إلَه إلاَّه، وأنَّ محمداً صلَّى الله عليه وسلم، وبجَّلَ وكَرَّمَ، عبدُه المنتجب، وحجَّته على العجمِ والعربِ، ابتعثَه بالحقِّ إلى أوليائِه ضياءً لامعاً، وعلى المُرَّاقِ من أعدائِه شهاباً ساطعاً، فابتذلَ في ذات الله نفسهُ وجهدها، وانتحى مناهج الرُّشد وقصدها، مستسهلاً ما يراه الأنام صعباً، ومستخصباً ما يرعونه بينهم جدباً. يُغامِسُ[2] أهل الكفر والنفاق، ويمارس البغاة وأولي الشقاق، بقلب غير مذهول، وعزم غير مفلول، يستنجز الله صادق وعده، ويسعى في خلود الحق من بعده، إلى أن وطَّد بواني الدين وأرساها، وشاد شُرَفَ الاسلام وأسماها، فصرَّم مدته التي أوتيها في طاعة الله موفَّقاً حميداً، ثم انكفأ إلى خالقه مطمئنا به فقيداً. صلى الله عليه ما ومض في الظلام برق، أو نبض في الأنام عرق، وعلى الخيرة المصطفين، من آله، والمقتدين بشرف فعْاله.

---

(١) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٥٩٠-١٥٩١.

(٢) في معجم الأدباء «يُغافسُ»، وقال: في (ك): «يغامسُ»، وهو الصَّواب، وليس في اللغة يُغافس.

وإنَّ ممَّا أفرط الله تعالى به سابقَ حكمه، وأجرى بكونه قلم علمه، ليضمَّ بوقوعه متباين الشمل، ويزمَّ به شارد الفرع إلى الأصل، أنَّ فلان بن فلان، وهو كما يعلم من حضر، من ذوي الستر وصدق المختبر، مسجوحُ الخليقة، مأمونُ الطريقة، متمسّكٌ بعصامِ الدينِ، آخذٌ بسنَّةِ المسلمين، خطب للأمر المحموم، والقدر المحتوم، من فلان بن فلان الظاهر العدالة والعفاف، أهل البر وحسن الكفالة والكفاف، عقيلته فلانةَ بنت فلان خيرة نسائها، وصفوةَ آبائها، في زكاء منصبها، وطيب مركّبها، وقد بذل لها من الصداق كذا وكذا فليشهد على ذلك أهل مجلسنا، وكفى بالله شهيداً (ثم تقريرهما) ثم يقال: لاءم الله على التقوى كلمتيكما، وأدَمَ بالحسنى بينكما، وخار لكما فيما قضى، ولا ابتزّكما صالح ما كسا، وهو حسبنا وكفى.

ومن بين كتب أبي الفتح أوردنا له كتاب (الخطيب)، ولعلَّه قد تضمن خطباً لأبي الفتح شملت فنوناً عدة، وقد أودع فيها ما أمكنه من الحكمة الرائعة والبيان العذب، وذلك بأسلوبه المتميّز الذي عرف به. وتكادُ تكون كتبُ أبي الفتح جميعاً دليلاً واضحاً على أسلوبه المتفرد في النثر ونختمُ الكلامَ عن شعره ونثره بما قاله الدكتور أسعد طلس في هذا الجانب: «ولم يكن ابن جنّي محسناً قولَ الشعر فحسب، بل كان مجيداً في النَّثرِ أيضاً، وليس أدلّ على ذلك من هذه اللغة الحلوة وهذا الأسلوب المبين الذي نراه في كتبه العلمية كسرٌ الصناعة والخصائص، فأنا لا أعرف نحوياً أو صرفياً أو بلاغياً كتب النحو والصرف والبلاغة بلغة كلُّها سلاسةً وعذوبة وكلُّها جمال ولذَّةٌ بأسلوب فني رائع إلا الإمام أبا الفتح بن جنيّ والإمام عبد القاهر الجرجاني رحمهما الله»[1].

(١) مجلة مجمع اللغة العربية؛ المجلد (٣٥)؛ ٦١٤.

الباب الثاني

مذهب ابن جني النحوي

يُعَدُّ القرن الرابع الهجري أزهى عصور الابتكار في تأليف النحو واللغة والقراءات، فقد نشطت الدراساتُ اللغوية المبتكرةُ نشاطاً كبيراً، أسفرَ عن أشياء مهمَّةٍ كليَّةٍ بعد الفراغ من استقراء الجزئيات، وهي:

- الانتهاء من جمع ما أمكن جمعه من مادة اللغة الفصيحة وإتمام تدوينها في المعجمات الكبرى كتهذيب اللغة للأزهريِّ والمحيط في اللُّغة للصاحبِ بن عبَّاد وديوان الأدب للفارابي والصّحاح للجوهري وجمهرة اللغة لابن دريد ومجمل اللغة ومقاييس اللغة لابن فارس.

- تتويجُ حركة التأليف في النحو باختراعِ علم أصول النحو على يد أبي بكر بن السرّاج في كتابه: الأصول، وإتمام ذلك على يد أبي عليٍّ الفارسيِّ وتلميذهِ أبي الفتح بن جنّي في «الخصائص».

- استكمال الدّراسات الصّوتيَّة الطريفة التي عُنيَ بها أهل القرن الرابع، فقد وضحتْ معالمُها، واتّسع القولُ فيها، واشتدَّ تأثيرُها في فروعِ الثّقافة الأخرى على يد أبي الفتح في كتاب: سرُّ صناعة الإعراب وشرحه الهامُّ لتصريف المازنيِّ المسمَّى بالمنصف، والحقُّ إنَّه لا يكادُ يُعرفُ بين علماء العربيّة في القرن الرابع أو بعده نظيرٌ لأبي الفتح الذي ترك ثروةً تأليفيَّةً ضخمةً، يميّزها الابتكار والطرافة واتّساع الأفق مع براعةِ الأسلوب وغنى المضامين وتنوُّعها.

- وفي مجال القراءات وضع أبو عليٍّ الفارسيُّ كتابه الموسوعيَّ «الحجّة للقُرّاء السَّبعة»، ثم أكمل أبو الفتح عمل أستاذه بوضع كتاب: «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات»، فكان عملهما هذا تتويجاً لأعمالِ كلٍّ من سبقهما في علم القراءات وبحراً اغترفَ منه كلُّ مَنْ تلاهما من المتأخرين.

وإذا كان قد سبق ابن جنّي رجالٌ شهد لهم علماءُ اللُّغات بالأصالة والسَّبق إلى تدوين اللُّغة والنحو في كثيرٍ من الدِّقَّة والبراعة كالخليل وتلميذه سيبويه صاحب «الكتاب»، وهو دعامة النحو العربيّ حقاً، فإنَّ الكتاب لا يحتوي ما عند ابن جنّي من وضوح المنهج واتّساع الأفق والكشف عن الأسرار اللُّغوية التي استقرَّت في الوعي الباطن لأجيال العرب وسهولة الأسلوب الذي أوتيه أبو الفتح مع ما زوَّده به القرن الرَّابع من معارف وآفاق لم تكن متاحةً لأبناء القرن الثاني. وما أسَّس له الخليل وسيبويه، وجاء إشارات خاطفةً في كتبهما جاء أبو الفتح، وبنى عليه فصولاً شارحةً وأبواباً مطوَّلةً، وأفردَ لها كتباً متميّزةً، وبوَّبها ورتَّبها كأحسن ما يكون التبويب والترتيب، وما الأبواب المتناسقة الشاملة في الخصائص، والسَّرد الصَّوتي حسب ترتيب الحروف الأبجدية في سرِّ صناعة الإعراب إلاَّ دليلٌ ماثلٌ على ذلك.

تتلمذ أبو الفتح على أستاذه أبي عليٍّ الفارسيِّ، فأثَّر تأثيراً كبيراً في نهج بحثه وطريقة تفكيره، وفتح له كثيراً من الأبواب يذكرها أبو الفتح بأمانة، وكان وفيّاً إلى أبعد الحدود لذلك الأستاذ الذي اجتذب خلجات تفكيره، وصاغها بإبداعه، وأبرزها للوجود بعبقريته.

وكان أبو عليّ الفارسيُّ واحداً من أبرز وأهم شيوخ القرن الرَّابع، ويَقترنُ اسمه مع اثنين من معاصريه هما أبو سعيد السِّيرافيُّ وأبو الحسن الرُّمَّانيُّ، وكان يُقال فيهم: النَّحوُ في زماننا ثلاثةٌ: واحدٌ لا يُفهَم كلامُه، وهو الرُّماني،وواحدٌ يُفهم بعضُ كلامه، وهو أبو عليٍّ الفارسيُّ، وواحدٌ يُفهمُ جميعُ كلامه بلا أستاذ، وهو أبو سعيد السِّيرافيُّ، وقد نشبت الخصومةُ بين هؤلاء الأعلام الثلاثة، وتعصَّب لكلٍّ واحد منهم تلامذةٌ وأشياعٌ وأتباعٌ، ومن خصومِ أبي عليٍّ أبو حيَّان التوحيديّ، رغم اعترافه بتفوقه بالنحو واللُّغة، وقوله فيه[1]: «أبو عليٍّ أشدُّ تفرُّداً بالكتاب ـ كتاب سيبويه وأشدُّ إكباباً عليه وأبعدُ من كلّ ما عداه من علم الكوفيين»، ومن خصومه أيضاً ابن خالويه الذي ورث هذه الخصومة عن أستاذه السِّيرافيِّ، ورغم أنه أخفق في أن يوغر صدر الأمير الحمداني عليه، فإنّه كان السَّببَ الرَّئيس في ترك أبي عليٍّ لحلب، وكان السِّيرافيُّ كثير الرِّواية، بينما غلب على أبي عليٍّ طابعُ القياس والتَّعصُّب له في حين مزج الرُّمَّانيُّ النحو بالمنطق، وهذا ما دفع النَّاس ليقولوا في كلامه ما قالوا. وقد قال

---

(١) الامتاع والمؤانسة: ١/ ١٣١.

أبو عليٍّ الفارسيُّ[1]: «إنْ كان النحو ما يقولُه الرُّمّانيُّ، فليس معنا منه شيءٌ، وإن كان ما نقوله نحن، فليس معه منه شيءٌ، ومن الطريف ما يراه الدكتور أسعد طلس[2] في أنَّ بغداد بعد أن جمعت المذهبين البصريَّ والكوفيَّ عاد علماؤها، فانقسموا قسمين؛ قسمٌ يميلُ إلى تركِ النحو ممزوجاً بالأدب والشعر والرِّواية بعيداً عن حقائق المنطق والتعليلات والتقسيمات، وعلى رأسهم السِّيرافيُّ شارحُ كتابِ سيبويه وتلميذُه ابنُ خالويه، وقسمٌ يميل إلى القياس والتعليل والتقسيم والتعمُّقِ وتقعيد القواعد في النحو والتَّصريف، وعلى رأسِ هذا القسم أبو عليٍّ الفارسيُّ وتلميذه ابنُ جنِّي، ولم يخبرنا هذا الباحث في أي الصِّنفين صنَّفَ الرُّمَّانيَّ وأمثالَه.

وقد كان أبو عليٍّ الفارسيُّ الملهمَ الأوَّلَ لأبي الفتح في كثيرٍ ممَّا ألَّف من كتبٍ ومسائلَ وتفسيرات دقيقةً طريفةً لأسرار اللغة ومشكلاتها في الأصولِ والفروعِ جميعاً، فكان كثيراً ما يبني على خواطر أستاذه ولمحاته توجيهات وعللاً نحويةً ولغويةً وصرفيَّةً نهايةً في الدِّقة والبراعة. يقولُ في حديثه عن إعجام الحروف: «وهذا كلُّه رأيُ أبي عليٍّ، وعنه أخذته، وقد أتيتُ في هذا الفصل من الاشتقاق وغيره بما هو معاني قوله، وإنْ خالفتُ لفظَه، وهو الصَّوابُ الذي لا يُذهبُ عنه إلى غيرِه». وقد أسهبنا القول في فصلٍ خاصٍّ عن أبي عليٍّ الفارسيِّ، وناقشنا فكره وآراءَه كي نكملَ الحديث في الصفحات التالية عن أبي الفتح وفكره وآرائه ومدى تأثُّره بأستاذه أبي عليٍّ الفارسيِّ.

---

(1) معجم الأدباء: ٤/ ١٨٢٦.

(2) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م. س.

الفصل الأول

ابن جني وأبو علي الفارسي

ممَّا لاشكَّ فيه أنَّ أكثر أساتذة ابن جنّي تأثيراً فيه إنَّما كان أستاذهُ أبو علي الفارسيُّ، الذي صحبه أربعينَ سنةً، يكادُ لا يُفارقُه فيها، وقد بلغَ من التزام التّلميذ بشيخه أنْ بدا واضحاً في سائر مؤلَّفاتِ أبي الفتح، يذكُرُهُ، ويذكُر ما أخذ عنه، ويُثني على علمه الغزير وذكائه الوقَّاد ونفاذِ بصيرته، ويعرضُ إعجابَ الشيخ بتلميذهِ في نشوةٍ وخيلاء، معبّراً عن ذلك كلّه بحبٍّ جمٍّ، ندر أن يبلغ الحدَّ الذي بلغه بين هذين العالمين الجليلين.

وأبو علي الفارسي[1]: هوالحسن بن أحمد عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفَسويُّ الشيرازيُّ الفارسيُّ النحويُّ اللغويُّ[2]. وهو فارسيُّ الأصل والمولد،

---

(١) ترجمت لأبي علي مصادر كثيرة منها:
الفهرست: ٦٩، طبقات النحويين واللغويين: ١٢٠، تاريخ العلماء النحويين: ٢٦، نزهة الألباء: ٣١٥، المنتظم: ٧/ ١٣٨، تاريخ بغداد: ٧/ ٢٧٥، إنباه الرُّواة: ١/ ٢٧٣، بغية الطلب: ٥/ ٢٢٦٥، وفيات الأعيان: ٢/ ٨٠، معجم الأدباء: ٢/ ٨١١-٨٢١، المختصر في أخبار البشر: ٢/ ١٢٤، العبر: ٣/ ٤، ميزان الاعتدال: ١/ ٤٨٠، دول الإسلام: ١/ ٢٣١، الوافي بالوفيات: ١١/ ٣٦٧، مرآة الجنان: ٢/ ٤٠٦، البداية والنهاية: ١١/ ٣٠٦، طبقات القُرَّاء: ١/ ٢٠٦، النجوم الزاهرة: ٤/ ١٥١، لسان الميزان: ٢/ ١٩٥، بغية الوعاة: ١/ ٤٩٦، شذرات الذهب: ٣/ ٨٨، إشارة التَّعيين: ٨٣، روضات الجنات: ٣/ ٧٦، هدية العارفين: ١/ ٢٧٢، أعيان الشيعة: ٢١/ ١١، الأعلام: ٢/ ١٧٩، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٢/ ١٩٠، ومقدمات كتبه المحقَّقة، ومقدمات كتب ابن جني المحقَّقة. وانظر الدراسة الشاملة للدكتور عبد الفتاح الشلبي: أبو علي الفارسي؛ وانظر أيضاً، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: المجلد٥٨، ص ٧٤٣ وما بعد، والمجلد ٥٩ ص ٤٥ وما بعد.

(٢) بغية الطلب: ٥/ ٢٢٦٥.

ويبدو أن جدَّه أبان قد اعتنق الاسلامَ حوالي منتصف القرن الثاني الهجري[1]. وأمُّه عربيةٌ سدوسيةٌ من سدوسِ شيبانَ من ربيعةَ الفرَس[2]، وشيبان بن بكر، وبكر من بني وائل، ينتهي نسبها إلى معدٌ بن عدنان. وقد التبس الأمر على الأستاذ أحمد أمين، فعدَّ أمَّه فارسيةً[3]، ثمَّ عاد، وصوَّب نسبتها إلى ربيعةَ الفَرَس[4]. ولد بمدينة «فسا» سنة ٢٨٨هـ[5]، وإليها نُسِبَ، وفيها تعلَّمَ، وهي مدينةٌ فارسيةٌ جميلةٌ، ويسمّيها أهلُها «بسا»، وينسبون إليها نسبةً شاذَّةً، فيقولونَ: البساسيري[6]، وقد قيل له: الشيرازي الفارسي، لأنه تفقه بشيراز على مذهب الإمام أبي حنيفة[7]. وكنيتُه أبو علي إنما تكنَّى بها جرياً على ما كان سائداً في عصره من كنيةِ من تسمَّى بالحسنِ أو الحسين بأبي علي، فالمعروفُ أنه عاشَ عزباً لم يتزوَّج[8]، وبلغ من شهرة كنيته هذه أن أصبحت دالَّةً عليه لا غيرُ، فقد قال سيبويه في المخصَّص: «قال أبو علي الفارسي، وإذا ذكرتُ أبا عليٍّ، فإيَّاهُ نعني»[9]، وفيه يقولُ الجواليقيُّ: «وأبو عليٍّ في نحوه»[10]. رحل إلى بغداد، فدخلها سنة ٣٠٧هـ مدفوعاً بأسبابٍ عدَّةٍ على رأسها إظهارُ تلك العبقريَّة التي تحتاجُ إلى حاضرة كبغداد لإظهارها، وفي بغداد التقى بشيوخ عصره في القراءات والحديث واللُّغة والنَّحو[11].

مكث في العراق ما بين (٣٠٧-٣٤١) وتصدَّر للإقراء والتدريس في حياة

---

(١) أبو علي الفارسي للدكتور عبد الفتاح شلبي؛ ٤٦.

(٢) معجم الأدباء؛ ٢/ ٨١١.

(٣) ظهر الاسلام؛ ٢/ ٩١.

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة؛ الجزء السابع؛ ص ٣٥٣، مقالة للأستاذ أحمد أمين بعنوان: مدرسة القياس في اللغة، وانظر ابن جني النَّحويُّ للدكتور فاضل السَّامرّائي؛ ٣٢.

(٥) أبو علي الفارسي م.س، ٥٣.

(٦) وفيات الأعيان لابن خلكان؛ ١/ ١٩٢-١٩٣.

(٧) أبو علي الفارسي؛ م.س؛ ٤٦.

(٨) م.ن؛ ٦٥.

(٩) المخصص؛ ١/ ١٧.

(١٠) معجم الأدباء؛ ٢/ ٨١٨.

(١١) أبو علي الفارسي؛ م.س؛ ٥٧.

أساتذته، فقد ذُكر أنَّ عليَّ بن عيسى الرُّمَّانيَّ قرأ عليه كتابَ «الجمل» وغيره لابن السرَّاج في حياة ابن السَّرَّاج. وقد طاف البلادَ العراقية والشَّاميَّة والفارسيَّة، ويَظهرُ من مسائله التي خلَّفها أنَّه كان يتنقَّل في مدنِ العراق، ويُحاضرُ طلاَّبَهُ؛ فله البغداديات والبصريّات والهيتيّات والقصريَّات نسبةً إلى قصر ابنِ هبيرة بنواحي الكوفة والعسكريات نسبةً إلى عسكر مكرم. وزيارته للموصل، والتقاؤه بابن جنّي مشهورةٌ، وقد زار الموصل غير مرَّة، ولكن يبدو أنَّ مقامه فيها كان قصيراً، وكان يزورُ فارسَ، ويعودُ إلى بغداد بين الحين والحين، ومن حصاد تلك الزِّيارات كان كتابُ «الشِّيرازيات» و«المسائل الكرمانيّة»، نسبةً إلى كرمان في إيران[1].

فارق أبو عليٍّ بغدادَ، واتَّصل بسيف الدّولة الحمداني سنة ٣٤١هـ[2]، وقد وصل حلبَ قادماً من الموصل التي كان فيها في هذا العام كما يذكر ابن جني في كتبه[3]. وليس في وجود أبي عليٍّ في الموصل وحلب في نفس السنة ما يُنسَبُ إلى التناقض، فالموصل وحلبُ حاضرتان حمدانيَّتان قريبتان من بعضهما البعض، وأمرُ انتقال الأفراد بينهما من السُّهولة بمكان، ولعلَّ أهمَّ الأسباب التي دفعتْ بأبي عليٍّ إلى الذهاب إلى حلب الشُّهرةُ الكبيرةُ التي وصلها الأميرُ الحمدانيُّ في ذلك الوقت، وما أُذيعَ عنه من كرمٍ وعطاءٍ وحُبٍّ للأدب والمعرفة واحتفاء بأربابِ الشعر والنَّثر، ولعلَّ من الأسباب الأخرى أيضاً أنَّ الأميرَ الحمدانيَّ كان شيعيّاً[4]، وهو يلتقي في هذا مع أبي عليٍّ الذي وصل حلب بصحبةِ تلميذه ابن جني.

---

(١) المدارس النحوية؛ د: شوقي ضيف؛ ٢٥٦.

(٢) وفيات الأعيان؛ ٢/ ٨٠، وفي التَّاريخ المنصوري لابن نظيف الحموي؛ ١٣٢: إنَّ أبا علي وصل رسولاً إلى سيف الدَّولة بن حمدان سنة ٣٤٠هـ !!. راجع مجلة مجمع اللغة العربية؛ المجلد ٥٩؛ ص ٥٣و٥٤.

(٣) انظر الخصائص؛ ١/ ٧٦، وقال ابن جني في المحتسب؛ ١/ ١٨٦: "ولَمَّا دخل شيخنا أبو عليٍّ رحمه الله الموصلَ سنة إحدى وأربعين، قال لنا: لو عرفتُ في هذا البلد من يعرفُ الكلامَ على قولكَ: دونكَ زيداً لغدوتُ إلى بابه ورحتُ، وقال ابن جني: «وقد جاء نحو هذا...، وأنشد بيتاً لابن هرمة، ثم قال: "وعليه قول عنترة: [وأنشد بيتاً له]، وقال: أنشدناه أيضاً [أي أبو علي]، سنة إحدى وأربعين بالموصل". المحتسب؛ ١/ ٣٤٠.

(٤) أبو علي الفارسي، م. س؛ ٦٠.

أقام أبو عليٍّ مع تلميذه ابن جنيّ إلى جوار الأمير الحمدانيّ[1] فترةً كانتْ محفوفةً بالدّسائس والمكائد، فقد التقى أبو عليٍّ وتلميذه في حلبَ مع خصمٍ عنيد حبيب إلى قلبِ سيف الدَّولة الحمدانيّ هو ابنُ خالويه، وكان كوفيَّ المذهب في حين كان خصماهُ بصريَّين[2] وقد خشي ابنُ خالويه أن تضيع مكانتهُ عند مولاه بسبب وجود هذين الشَّيخين، وتنعقدُ الصِّلةُ القويَّةُ بينَ المتنبيّ وابن جنيّ، وكلاهما منافسٌ قويٌّ لابن خالويه ومجموعته في البلاط الحمدانيّ، وعلى رأسها الأميرُ الشّاعرُ أبو فراس الحمدانيّ الذي لم يرد لشعره ذكرٌ في مؤلَّفاتِ ابن جني ولا أستاذه أبي عليٍّ في حين نال المتنبي اهتماماً كبيراً من ابن جنيّ، ولم يغفل ذكْرَه أبو عليٍّ، بينما جمع ابنُ خالويه شعر الأمير الحمدانيّ، وكان المتنبي محطَّ انتقاده، وكان الانتقادُ بين الرَّجلين متبادلاً، وانتصر سيفُ الدَّولة لابن خالويه ضدَّ المتنبيّ، وكان أن فارقَ حلبَ مغاضباً سنة ٣٤٦هـ، وهي السَّنة التي غادر فيها الشَّيخان بلاطَ سيف الدَّولة[3].

ملَّ أبو عليٍّ المقامَ في حلبَ في هذا الجوِّ الخانقِ بعد أن رأى انتصارَ الأمير لابن خالويه على شاعره المتنبيّ، وهو من هو، وفارقَ بلاط سيف الدَّولة وهو يكنُّ لهُ كلَّ الحبِّ مجنِّباً نفسه أموراً قد لا تُحمَدُ عُقباها، وطوَّف في بلاد الشام، ومضى إلى

---

(١) كان ابن جني يُفارق أستاذه أحياناً لأسباب لا نعرفها، يقول ابن جني: "وقد كان أبو عليٍّ رحمه الله كتب إليَّ من حلب- وأنا بالموصل- مسألةً أطالها في هذه اللفظة جواباً على سؤالي إيَّاه عنها". الخصائص؛ ٣/ ٣٨.

(٢) من تاريخ النحو؛ سعيد الأفغاني؛ ١٠٨.

(٣) يقولُ ابنُ العديم: «وكان بحلب في سنة سبعٍ وأربعينَ وثلاثمئة، فإنَّني وقفتُ على سماع أحمد بن فارس الأديب منه في جُمادى الأولى من هذه السَّنة بحلب. وقيل: إنَّه ورد حلبَ رسولاً إلى سيف الدَّولة». وإذا كان هذا النَّص يؤكدّ على أنَّ أبا عليّ غادر حلب، وهو على علاقة طيّبة بسيف الدَّولة، وأنه عاد إلى حلب بعد غياب لم يدم طويلاً، فلا ندري ما هي السِّفارة التي جاء حلب من أجلها ولا من قبل من. بغية الطلب؛ ٥/ ٢٢٦٦. وأغلب روايات ابن جني عن أبي عليٍّ تعود إلى سنة ٣٤٦هـ وما قبل، إلاَّ أنَّه قد قال في المحتسب: "قال لنا أبو علي سنة سبع وأربعين: الصَّلاة من الصَّلَوين". المحتسب؛ ١/ ١٨٧، ولكنَّ النَّص لم يحدّد ما إذا كان السَّماع في حلب أو غيرها.

طرابلس، وزار المعرّة، واتصّل برجالها، ويبدو أنها لم تترك أثراً طيّباً في نفسه[1]. وظفرت منه الدراسات النحوية في هذه الفترة «بالمسائل الحلبيات»، كما أنه أملى في دمشق كتاب المسائل الدمشقيّة[2]، ويذكر الدكتور أسعد طلس أنَّ أبا الطيّب قد جرت بينه وبين أبي علي الفارسيّ مجالسُ ومحاورات[3]، وردَّ الدكتور شلبي ذلك[4]، والصَّحيح أنَّه قد جرى بينهما شيءٌ من هذا القبيل[5].

عاد أبو علي الفارسي إلى بغداد، وأقام فيها إلى سنة ٣٤٨هـ، ثمَّ رحل عنها إلى شيراز بدعوةٍ من الأميرِ البويهيّ ليؤدِّبَ بني أخيه، وأقام في شيراز مدَّة عشرين عاماً ما بين ٣٤٨-٣٦٨، حيث عاد بعدها إلى عاصمة الخلافة بغداد ليمضي ما تبقَّى من عمره في جوار السلطان عضد الدَّولة البويهيّ.

بلغ أبو عليٍّ منزلةً كبيرةً لدى السُّلطان البويهيّ لم يبلغْها أحدٌ، فقد كان عضد الدَّولة يقولُ: أنا غُلامُ أبي عليٍّ في النحوِ[6]، وكانا يتحاوران في مسائل النَّحو[7]، ذلك أنَّ عضد الدَّولة كان على درجة عالية من الثَّقافة، وكان ذوَّاقةً للشّعر[8]، وأورد له صاحبُ سر الفصاحة ثلاث قصصٍ تدلُّ على ذلك، ولعلَّ عبارته أنا غلامُ أبي عليٍّ في النَّحو دلالةٌ على اعتدادهِ بسعةِ معرفته بالنَّحو مثلما هي دلالةٌ على احترامه لأستاذه الكبير. وقد ألَّف له عدَّة كتب، منها «الإيضاح العضدي»، الذي كان محطَّ انتقاد الملك ممَّا دفع بأبي عليٍّ لتأليفِ تتمة للإيضاح، سمَّاها «التكملةَ»، كانت هي الأخرى محطَّ انتقادهِ أيضاً[9]. وتركَ كتاباً آخرَ باسم «العضديات» من وحي حبّه

---

(١) معجم الأدباء؛ ٢/ ٨١٩. بغية الطلب؛ ٥/ ٢٢٧٢.

(٢) معجم الأدباء؛ ٢/ ٨١٤.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق؛ المجلد (٢٥)، ص ٧٨.

(٤) أبو علي الفارسي؛ ٦٢.

(٥) وفيات الأعيان؛ ٢/ ٨٠، المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء؛ ٢/ ١٢٤ الوافي بالوفيات ١١/ ٣٧٧، بغية الوعاة؛ ٢١٦، الصبح المنبي؛ ١٤٣.

(٦) تاريخ بغداد؛ ٧/ ٢٧٥، بغية الطلب؛ ٥/ ٢٢٦٩، إنباه الرواة؛ ١/ ٢٧٣.

(٧) معجم الأدباء؛ ٢/ ٨١٣.

(٨) سر الفصاحة للخفاجي؛ ١٨٢.

(٩) الفهرست؛ ٦٩، معجم الأدباء؛ ٢/ ٨١٣.

لهذا الملك الخطير الشأن، ولا أدلَّ على مكانته لديه من أنَّه كان وكيلاً له عندما عقد قرانَ ابنته للطّائع العباسيِّ سنة ٣٦٩هـ. وقد بقي في بغداد إلى سنة ٣٧٧هـ حيث انتقلَ إلى جوار ربِّه في ربيع الأوّل[١] من تلك السَّنة. وأغلبُ المؤرِّخين يؤرّخون وفاة أبي عليٍّ في هذه السنَّة، إلاّ أنّ ابنَ النَّديم ذكر أنَّه توفِّيَ قبل سنة ٣٧٠ هـ[٢]، ونقل ابن العديم عن ابن المهذّب المعريّ أنَّ وفاته سنة ٣٧٢ هـ، وهي سنة وفاة مخدومه الملك عضد الدَّولة لا وفاته، بينما ذهب أبو الفداء وابن الأثير إلى أنَّ وفاته كانت سنة ٣٧٦هـ[٣]. ودفن في مقابر الشَّونيزية عند قبر أبي بكر الرَّازي الفقيه بالجانب الغربيِّ من بغداد، وهي المقبرة التي سيجاورُه فيها تلميذه ابن جنيّ فيما بعد، ورثاه الشَّريفُ الرَّضيُّ بقصيدةٍ هامَّةٍ، جمع فيها صفاتِ أبي عليٍّ الخلْقيَّةَ والخُلُقيَّة[٤].

شيوخه:

ذكرنا أنَّ أبا عليٍّ هاجر من موطنه الأصليِّ، وقصد بغداد سنة ٣٠٧ هـ، وفي بغداد عمَّق معارفه من خلال الشُّيوخ الكبار الذين تتلمذ عليهم سماعاً منهم أو قراءةً عليهم، واطّلع على كتب السَّالفين من الأئمة في علوم العربيَّةَ والدين.

فقد تتلمذ على أبي إسحاق الزَّجَّاج اللُّغويّ (ت ٣١١)، وسمع منه كتاب في معاني القرآن[٥]، وروى عنه كتاب سيبويه[٦]، وتتلمذ على أبي بكر بن الخياط (ت ٣٢٠) الذي كان يخلُط بين مذهبي البصرة والكوفة، واطّلع على كتابه (معاني الشعر)، واتَّصل بأبي بكر بن دريد صاحب الجمهرة، وكتب كتابه في الاشتقاق إملاءً عنه، وألمَّ بكتابه الجمهرة، يقول: «لمَّا هممتُ بقراءة رسالة هذا الكتاب [أي الجمهرة] على محمد بن الحسن [بن دريد]، قال لي: يا أبا عليٍّ، لا تقرأ هذا الموضع عليَّ، فأنتَ أعلمُ به منِّي»[٧]، وأخذ عن

---

(١) بغية الطلب؛ ٥/ ٢٢٧٤.

(٢) الفهرست؛ ٦٩.

(٣) المختصر لأبي الفداء؛ ٢/ ١٣١، الكامل في التاريخ؛ ٩/ ١٩.

(٤) ديوان الشريف الرَّضي؛ ١/ ٤٤٥.

(٥) معجم الأدباء؛ ٢/ ٨١١، بغية الطلب؛ ٥/ ٢٢٦٥.

(٦) مقدمة المحتسب؛ ١/ ١٠.

(٧) م. ن؛ ب/ ٢٢٧٠، الخصائص؛ ٣/ ٢٨٨.

عليٌ بن الحسين بن معدان[1]، وممَّا أخذ عنه روايةُ الحديث[2]، وقد ذكر ابن تغري بردي أنَّه قدم بغداد، وسمع الحديث[3]، واتَّصل بأبي بكر بن مجاهد[4] (ت ٣٢٤)، وروى عنه القراءات، وسمع منه معاني القرآن للفرّاء، واتصل بأبي بكر مبرمان[5]، وأخذ عنه، واتَّصل بأبي بكر بن السَّرَّاج[6] (ت:٣١٦هـ)، وقرأ عليه كتاب سيبويه[7]، وروى عنه تصريف المازني[8]، وقرأ عليه ديوان النابغة برواية الأصمعيِّ، وشاركه في إتمام كتابِ «الموجز»[9]. وأخذ عن عليٍّ بن سليمان الأخفش[10].

وشواهدُ أبي عليٍّ دالَّةٌ على وفرة محفوظه والضَّلاعة في الاستشهاد واليقظة في الاستنتاج ومعرفة الأخبار في إتقان العلوم الفلسفيَّة، ويدلُّ منهجُ أبي عليٍّ في كتبه على تمكُّنه من حفظ القرآن الكريم ومقدرته الفائقة على استحضار الآيات وبراعته الملحوظة في اصطناعها وحسن الإفادة منها في المواطن التي يزجيها إليها مع التَّتبُّعِ والاستقصاء.

لقد قرأ أبو عليٍّ كثيراً من كتب الأقدمين، وهضمها، وأحسن تمثُّلها، ومن مراجعه نوادرُ أبي زيد وكتابُ الخيل للأصمعيِّ والألفاظ له أيضاً، ونوادر ابن الأعرابيِّ وأصول ابن السَّراج وجمله، وكتاب الجمل والأخبار لأبي عثمان المازنيِّ، ويستعين بما قال الجرميُّ في اللُّغة، ويقرأ كتب يعقوب ابن السِّكِّيت كإصلاح المنطق وغيره وكتب المبرّد كالمقتضب وغيره، ويكتب الاشتقاق لابن دريد، ويتَّصل بأحمد بن يحي ثعلب عن طريق أبي بكر بن مجاهد وغير هذا كثيرٌ.

---

(١) بغية الطلب؛ ٢/ ٢٢٦٥.

(٢) تاريخ بغداد؛ ٧/ ٢٧٥، ميزان الاعتدال؛ ١/ ٤٨٠.

(٣) النجوم الزاهرة؛ ٤/ ١٥١.

(٤) بغية الطلب؛ ٢/ ٢٢٦٥، طبقات القُرّاء؛ ١/ ٢٠٧.

(٥) معجم الأدباء؛ ٢/ ٨١١.

(٦) بغية الطلب؛ ٢/ ٢٢٦٥، معجم الأدباء؛ ٢/ ٨١١.

(٧) معجم الأدباء؛ ٢/ ٨١٨.

(٨) المنصف؛ ١/ ٦.

(٩) معجم الأدباء؛ ٢/ ٨١٤.

(١٠) بغية الطلب؛ ٢/ ٢٢٦٥.

وقد التزم أبو عليٍّ بارتياد أماكن العلم كالمساجد ودور العلماء وخزائن الكتب، ولعلَّ أهمَّها خزائنُ عضُدِ الدَّولة.

ورجلٌ نابغةٌ كأبي عليٍّ الفارسيِّ رُزق إلى جانب موهبته حبَّ المعرفة، فتتلمذ على شيوخ عصره الكبار، واتَّصل من خلالهم بشيوخ العربية على مرِّ عصورها السابقة ودرس أمَّهاتِ كتبهم على أصحاب المعرفة والاختصاص، واطَّلع بنفسه على ما في المساجد ودور العلم وخزائن الكتب من كنوز حريٌّ أن يصل المكانة التي وصلها.

كان أبو عليٍّ يتقنُ الفارسيَّة[1]، لغته الأصلية، وقد أتقنها في موطنه قبل أن يهجر بلاد فارسٍ على ما يبدو.

وكان محدِّثاً روى الحديث[2]، والتزم بما التزم به المحدِّثون من ضبطٍ وإتقانٍ. وكان مقرئاً للقرآن، درس القراءات المختلفة،وأتقنها أيَّ إتقان، وألَّف كتابه الهام: الحجَّة للقُرّاء السبعة، وقد ألَّفه في أواخر أيَّامه، فعكس مدى النُّضج وقوَّة العارضة وطول النَّفَسِ وغيرَها من أمارات التأليف المتأخرة في حياة العلماء، التي تمثَّلها أبو عليٍّ جيداً، وكان ينوي أن يؤلِّف كتاباً آخر عن القراءات الشَّاذة، وقد قام بهذه المهمة تلميذه ابن جنّي خيرَ قيام.

وكان أبو عليٍّ يرتفعُ عن طبقة شيوخه، فيتعرَّض للزَّجَّاج، ويؤلِّف كتاباً في الرَّدِّ عليه سمَّاه (الأغفال)[3]، ويعرض احتجاجه للقرآن جنباً إلى جنب احتجاج شيخه أبي بكر بن السَّرَّاج، وينتقدُ ابن دريد كما ذكرنا، وكان يهاجمُ الفرّاء والكسائيّ والمبرِّد، ثمَّ تغلب أحياناً، كما كان يهاجمُ ابن السِّكِّيت، فيُخطِّئُه في الرِّواية، ويرميه بالوهم، ولم يرضه كتاب العين للخليل، قال ابنُ جني: «وذاكرتُ بكتاب العين يوماً شيخنا أبا عليٍّ، فأعرضَ عنه، ولم يرضه؛ لما فيه من القولِ المرذول والتَّصريف الفاسد، فقلتُ له كالمحتجِّ عليه: فإنَّ في تصنيفه راحةً لطالبِ الحرف، لأنه منساقٌ متوجِّهٌ، وليس فيه التَّعسُّفُ الذي في كتابِ الجمهرة، فقال: أرأيتَ لو أنَّ رجلاً صنَّفَ لغةً بالتُّركيَّة تصنيفاً حسناً هل كنَّا نقبلُها منه ونستعملُها؟ أو كلاماً هذا نحوهُ، قد بعُد عهدي به»[4]. وفي

---

(١) الخصائص؛ ١/ ٢٤٣.

(٢) تاريخ بغداد؛ ٧/ ٢٧٥، ميزان الاعتدال؛ ١/ ٤٨٠.

(٣) معجم الأدباء؛ ٢/ ٨١٤، بغية الطلب؛ ٢/ ٢٢٦٦.

(٤) الخصائص؛ ٣/ ٢٨٨.

هذا النَّصُّ انتقادُ أبي عليٍّ للخليل وابن دريد معاً. لقد كان ابنُ دريد محطَّ انتقادِ أبي عليٍّ، فقد ذهب ابنُ دريد مثلاً إلى أنَّ وزن (يستعور): يفتعول[1]، فقال فيه: «وقد كان شيخٌ من أهل اللُّغة وزنَ هذه الكلمة بـ يفتعول حتَّى نُبِّه عليه، وله فيما كان أملاهُ من الأبنية حروفٌ كثيرةٌ تحتاجُ إلى إصلاح[2]. وكان خصماً لابن خالويه، وكان يُسمِّيه الجاهلَ[3]، وألَّف كتاباً في الرَّدِّ عليه. ولكنَّه كان يجلُّ ثلاثةً من الرجال هم أبوزيد وسيبويه والأخفش، وتجدُ صدى ذلك كلِّه عند تلميذه ابنِ جنِّي.

- تلاميذُه:

جلس أبو عليٍّ للتَّدريس في البلاد التي تنقَّل فيها: شيراز وبغداد والبصرة وواسط والموصل وحلب وغيرها، وكان له في كلِّ بلدٍ من هذه البلاد تلاميذُ أخذوا عنه، ومنهم من صحبه، وتبعه في أسفاره، وخلا به في مقامه كابن جني الذي صحبه أربعين سنةً، وهو أشهر تلاميذه وأقربُهم إليه، ومنهم عليُّ بن عيسى الرَّبعيُّ، وقد درس عليه عشرين سنةً، ومن تلاميذه الكبار اسماعيلُ بن حمّاد الجوهريُّ صاحبُ الصِّحاح الذي قال فيه الثَّعالبيُّ: «أحسنُ من الجمهرة، وأوقعُ من تهذيبِ اللُّغة وأقربُ تناولاً من مجمل اللُّغة»[4]. ومن تلاميذه السُّلطان العظيم عضد الدَّولة البويهيُّ الذي كان يفتخر بأنه غلامه في النَّحو، «وكان يقرأ عليه الأدبَ، ويبالغُ في إكرامه، ويُحضرُه معه المائدة»[5]، واحتاج الشَّيخُ أبو عليٍّ ذات يومٍ إلى حاجة، وهو في مجلس عضد الدَّولة، وكان الفرَّاشُ غائباً، فقام عضدُ الدَّولة بفعل ما يفعلُه الفرَّاشُ للشَّيخ، وهو يظنُّه الفرَّاشَ، ولمَّا علم القصَّةَ قال: «لو لم أجد من حلاوة العلم إلاَّ هذا لكان فضلاً كثيراً، ثمَّ رفعَ يديه نحو السَّماء، وقال: أكرمك اللّهُ الذي أكرمتني لأجله. أكرمك اللّهُ الذي أكرمتني لأجله، وجعلَ يكرِّرُه»[6].

ومن تلاميذِه أبو طالبٍ أحمد بن بكرٍ العبدي والقاضي أبو القاسم علي بن

---

(١) جمهرة اللغة؛ ٣/ ٤٠٤.

(٢) المسائل البغداديات؛ ٩٦.

(٣) بغية الطلب؛ ٢/ ٢٢٦٥.

(٤) يتيمة الدهر للثعالبي؛ ٤/ ٢٨٩.

(٥) بغية الطلب؛ ٢/ ٢٢٦٩.

(٦) م.ن.

المحسن التّنوخيُّ وأبو القاسم الأزهريُّ وأحمد بن فارس الأديب المنبجيُّ والعلاء بن عثمان بن جنّي وهلال بن ابراهيم الصّابي وغيرُهم كثيرٌ، وكلُّهم أبدعوا في علوم العربيّة،وقد ذكر تلميذه أبو طالب العبديُّ أنّه أحصى من كان يحضر مجلس أبي عليٍّ، ويقرأ عليه كتاب سيبويه، فإذا هم ثلاثون رجلاً أو أكثر[1].

ومثلما رزقَ أبو عليٍّ الفارسيُّ عمراً طويلاً وحياةً كريمةً وشيوخاً أجلاّء وتلامذةً نجباء، فقد أضيف إلى هذا من نعم الله عليه ما ترك من ثروة ضخمة في شتّى علوم العربيّة، حيثُ أحصى له الباحثون مؤلّفات كثيرةً، ومن أهمِّها الإيضاحُ العضديُّ والتكملةُ وكتابُ الشعرِ والمسائل: البغداديات والبصريات والعسكريات والحلبيات والشّيرازيات والعضديات والهيتيات والقصريّات والمنثورة، وكتاب الحجّة للقُرّاء السبعة ونقض الهاذور وتعليقات على كتاب سيبويه وغيرها، ومن حسن حظّ العربيّة أنّ هذه الكتب قد نجت من عوادي الزمان وأنّ أغلبها مطبوعٌ يتداولُه الناس، وينتفعون به.

وإذا كانت الصِّفةُ الغالبةُ على مؤلّفات أبي عليٍّ النحو واللغة ـ عدا الحجّة ـ فإنّما هي موسوعةٌ ثقافيةٌ تشتملُ إلى تخصُّصها في القراءات على مسائلَ كثيرةٍ في النحو وغيره، ويعضدها هذا الكمُّ الهائلُ الغزيرُ من الشواهد الشعريّة التي أودعها إيّاها، ويصحُّ فيه قولُ ابن العديم: «وكان حسن الكلام ماهراً في علم العربيّة حسنَ الغوص على المعاني الدّقيقة»[2].

على أنّ أبا عليٍّ - وهو من هو - لم يرزقْ موهبةً، تؤهِّله لقولِ الشعر، وكان في نفسه شيءٌ من الغُصّة لذلك، فقد قال: «إنّي لأغبطكم على قولِ هذا الشعر، فإنّ خاطري لا يوافقني على قوله مع تحقيقي العلومَ التي هي من موارده»[3]، ولعلّ هذا من المواهب التي خالفتْ فيها طبيعتُه طبيعةَ تلميذه أبي الفتح، الذي روينا له أشعاراً، امتدحها الأقدمون، وهي تدلُّ على رسوخِ قدمه في هذا الميدان، ولا يضيرُ أبا عليٍّ ألاّ يكون شاعراً، فلم يؤثر عن سيبويه أنّه قرضَ الشّعر ولا الكسائيُّ ولا الفرّاءُ، وكان المبرّدُ مقصّراً جداً فيه، وكان للجوهريِّ شعرٌ هو شعرُ العلماء لا مُفلِّقي الشّعر.

---

(١) إنباه الرواة؛ ٢/ ٣٨٧.

(٢) بغية الطلب؛ ٢/ ٢٢٦٦.

(٣) معجم الأدباء؛ ٢/ ٨١٧.

وكان أسلوبُ أبي عليٍّ أسلوباً، تبدو عليه الصَّنعةُ الإعرابيَّة، ويلتزمُ فيه التَّرتيبَ النَّحْويَّ في حلِّ البيت وإظهار الأسماء ووضعها في مكانِ الضَّمائر، وهذا أمرٌ أخذه عليه القدماءُ، قال ابن العديم: «وكان رحمه الله خشنَ الملمس حَزْنَ المتنفَّس، يريد من مبتدئي أصحابه أن يفهموا اللَّفظةَ من العلم بالكشفِ من القولِ، وكان ربَّما توقَّف بعضُهم عن فهم ما يقوله فينبو عنه، ويقولُ لهُ: يا هذا، أليس قد مضى في ذلك اليوم لنا شيءٌ يُشبهُ هذا؟»[1]، وكان هذا يُغضبُ الشَّيخَ كما ترى.

ويبدو أنَّ أبا عليٍّ كان يعرفُ أنَّه يفتقرُ إلى طلاوة الأسلوبِ والنَّثرِ الفنِّي الرائع والصُّور الأدبيَّة الموحية، فكان يلتزمُ الإقلالَ فيما يكتبُ من نثرٍ لا طاقةَ له بالإطالةِ فيه، وهذا أمرٌ اختلفَ فيه أبو عليٍّ عن تلميذه ابن جنّي[2] الذي رزق إلى جانب المقدرة العلمية أسلوباً ناصعاً مشرقاً وشاعريَّةً شفافةً، زيَّنت كتبه العلمية بحسن الصِّياغة وروعة الأداء.

وكان أبو عليٍّ مولعاً باقتناء الكتب، جمعَ من علم البصريّين أغلبه بل جميعه، وسطَّره بخطِّ يدهِ، فقد ذكر ابن جني ذلك قائلاً: «وحدَّثني أيضاً أنَّه وقعَ حريقٌ بمدينةِ السَّلام، فذهب به جميعُ علم البصريّين، قال: وكنتُ قد كتبتُ ذلك كلَّه بخطِّي، وقرأته على أصحابنا، فلم أجد من الصُّندوق الذي احترقَ شيئاً البتَّة إلاَّ نصفَ كتابِ الطَّلاق عن محمد بن الحسن»[3]، وقد آلمه حريق تلك الكتب، وبقي شهرين لا يكلِّمُ أحداً حزناً وهمّاً كما يذكرُ ابنُ جني.

وهذا النَّصُّ الذي ينقلُه ياقوتُ في معجمه عن ابن جنّي يناقضُه حديثٌ آخر ينقله ابن العديم في بغية الطَّلب روايةً عن ابن جنّي، حيث قال: «قرأتُ بخطِّ سعيد بن المبارك بن الدَّهَّان النحوي: ذكر أبو الفتح في النَّوادر أنَّ كتبَ أبي عليٍّ الفارسيِّ احترقتْ بالبصرة في ربيع الأوَّل سنة خمسٍ وثلاثمئة بدار أبي الرَّيَّان الأهوازيِّ الكاتب»[4]، ويضيف في الخبر أنَّ أبا عليٍّ بقي سنةً لا يُقرِيء ولا يقرأ، وذكر أنَّ تلك

---

(١) بغية الطلب؛ ٢/ ٢٢٧١.

(٢) أبو علي الفارسي؛ ١١٥.

(٣) معجم الأدباء؛ ٢/ ٨١٩.

(٤) بغية الطلب؛ ٢/ ٢٢٧١.

الكتب كانت «أربع مئة مجلّداً»[1].

صحيحٌ أنَّ ابن العديم أورد هذا النَّصَّ، ولكنَّه سبق وأورد النَّص الذي ذكره ياقوتٌ، وأنَّ الحريق حدث بمدينة السَّلام[2]، وذكر عن ابن جنّي أنَّ أبا عليٍّ، قد انحدر بعد الحريق إلى البصرة[3]، وهو في غاية الحزن لذلك. واللاَّفت للنَّظر أن الخبرين متناقضان، الأوّل يذكر أنَّ الحريق تمَّ في بغداد، والثّاني يحدّد مكانه البصرة لا بغداد. والخبر الثاني يحدّد زمان الحريق أيضاً، وهو كما في مطبوعة بغية الطلب[4] وفي ترجمة أبي علي المنشورة في مجلة[5] مجمع اللغة العربية بدمشق بتحقيق الدكتور شاكر الفحّام. سنة ٣٠٥هـ، ولكنَّ الدكتور الفحّام ذكر في الحواشي أنَّ الحريق حدث ٣٥٠ بالبصرة[6]، والتَّاريخ الأوَّل بعيدٌ كلَّ البعد عن الصَّواب، إذ أنَّ عمر أبي عليّ في هذا الوقت كان بحدود السابعة عشرة من عمره، وهو عمرٌ لا يمكّن صاحبه من أنْ يُحدّد مذهبه النَّحوي، ويُتيح له أن يقتني أربعمائةَ مجلّد بخطّ يده، ثمَّ أنَّ أبا عليٍّ لم يدخل بغداد قبل سنة ٣٠٧هـ. والتَّاريخ الثَّاني يضيفُ إلى إشكالية المكان إشكالية الزَّمان، فالمعروفُ أنَّ أبا علي كان ما بين سنتي (٣٤٨ - ٣٦٨) في شيراز، وأنَّه عاد إلى بغداد سنة ٣٦٨هـ، فأين كانت تلك الكتب؟ ومتى جمعها واستنسخها؟ والخبر الثَّاني يذكر اسم صاحب الدَّار التي سكنها أبو عليٍّ، وهي عائدةٌ لأبي الرَّيَّان الأهوازيِّ الكاتب بالبصرة. أمَّا حقيقة الأمر فعلمُها عند الله.

كان أبو علي الفارسيُّ صادقاً في نفسه مترفِّعاً عن الكذب، فيه روحُ دُعابة، فقد دعاه عضد الدّولة للذهاب معه إلى بغداد عندما ذهب لقتالِ ابن عمّه معزِّ الدَّولة، فردَّ أبو عليٍّ بقوله: «أنا من رجالِ الدُّعاء لا من رجالِ اللِّقاء، فخارَ اللهُ للملك في عزيمته، وأنجحَ قصده في نهضته»[7]. وفي ذلك دلالةٌ على مكانته لدى

---

(١) م.ن؛ ٥/ ٢٢٧٢.

(٢) بغية الطلب؛ ٥/ ٢٢٧١.

(٣) م.ن.

(٤) بغية الطلب؛ ٥/ ٢٢٧١.

(٥) مجلة مجمع اللغة العربية؛ المجلد (٥٨)؛ ص٧٥١.

(٦) م.ن؛ المجلد (٥٩)؛ ص ٥٤.

(٧) معجم الأدباء؛ ٢/ ٨١٢.

عضد الدَّولة التي مكنّته من رفض طلب الملك في موقف صعب كهذا إلاّ إذا كان الملك قد طلب منه ذلك مداعباً، وردَّ هو ردَّ العارف بقصد الملك، وذلك أقربُ إلى الواقع، إذ أنَّ أبا عليٍّ كان على أبواب الثَّمانين عندما دعاه الملك ليصطحبه معه إلى بغداد.

وقد كان أبو عليٍّ كريماً، فقد جمع في أخريات حياته مالاً وفيراً، بلغ ثلاثين ألف دينار، ويُقال: إنه أوصى بثلث ماله لنحاة بغداد[1].

وكان أبو عليٍّ صافيَ الذهن حادَّ الذَّكاء، وعُرفَ ذلك فيه، فقد سئل عن مسألة عروضيَّة، وهو خَرْمُ «متفاعلن»، ولم يكن قد نظر في علم العروض من قبلُ، فتفكَّر، وانتزع الجوابَ فيه منَ النَّحو، فقال: لا يجوزُ؛ لأنَّ «متفاعلن» ينقلُ إلى مستفعلن إذا خُبِنَ، فلو خُرم لتعرَّض للابتداء بالسَّاكن، إذِ الخَرْمُ حذف الحرف الأول من البيت والخَبْنُ تسكينُ ثانيه[2].

وكان أبو علي جدلاً، يفحمُ الخصومَ، بارعاً في النكتة، يقول صاحب بغية الطلب[3]: «وكان أبو عليٍّ إذا عبَّر عن لفظ ما، فلم يفهمه القاريءُ عليه، وأعاد ذلك المعنى عنه بلفظ غيرِه ففهمه، يقولُ: هذا إذا رأى ابنه في قميص أحمر عرفه، وإذا رآهُ في قميص كحليٍّ لم يعرفه». وكتبُ أبو عليٍّ تنطقُ بما كان عليه من دقَّة في الاستخراج وبراعة في الاحتجاج ولطف في القياس والاستدلال، وشدَّةٌ تمسُّكه بالقياسِ دليلٌ على أنَّه يُعملُ عقله وتفكيره في اعتبار الأشياء، فيصيبُ، ولا يُخطئُه السَّدادُ والتوفيقُ.

وكان أبو عليٍّ يتمتَّع بالأمانة العلميَّة التي تتجلَّى في توقُّفه فيما يرويه وتحرُّجه وتأدُّبه وتحرِّيه فيما ينسبُ من منقولاته: شواهدَ وأقوالٍ وخطٍّ إلى أصحابها، ويُحدِّد المكان والكتاب، ويذكر الأسباب، ويُلقي العهدة على من روى، ويتحامى الادّعاء في إثبات ما علم، وينفي ما لم يعلم، فيقرّر أنَّه يعلمُ كذا أو لم يسمعْ بكذا، أو لم يحفظ، ويستثبت شيوخه ليتَيَقَّنَ، ويُشير إلى الرَّأي في غير إصرار، ويُعلنُ أنَّه لا يدري، وورث أبو عليٍّ هذه الصِّفة عن شيوخه الذين أخذ عنهم كابن السَّرّاج، أو تأثَّر بهم كسيبويه

---

(١) غاية النهاية في طبقات القرّاء لابن الجزري؛ ٢٠٧، البلغة للفيروز أبادي؛ ٥٤.

(٢) معجم الأدباء؛ ٢/ ٨١٢، وانظر سرّ الصناعة؛ ١/ ٤٩.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية بدمش؛ المجلد ٥٨؛ ٢ص٧٥٠. الخصائص؛ ٢/ ٤٦٨. وانظر قصَّة طريفة في الخصائص؛ ٢/ ٢٦٦، وقد تذاكرا في بيت لأبي دواد حول قصر الشتاء، فقال أبو علي مازحاً: «إلاَّ في هذا البلد ـ فإنه ثمانية أشهر»، يعني حلب.

وحاتم وأبي الحسن، وحيثما نظرتَ في كتبه رأيت ذلك، وقد أكّد ابن جنّي هذه النّزعة في أستاذه، وورثها عنه في جملة ما ورث[1].

وقد وقفَ أبو عليّ حياته كلّها للعلم، فلم يتزوّج، ولم يُعقِبْ، و«أقام على هذه الطريقة سبعين سنةً»[2] كما يذكر ابن جني.

وبلغ أبو علي درجةً عاليةً في التّدريس، إذ كان يدرّس في حلقات التّدريس جنباً إلى جنب مع أساتذته، «وحكى ابنُ جني عن أبي علي الفارسيّ، [قال]: قرأ عليَّ عليُّ بن عيسى الرُّمّاني «كتاب الجمل» وكتاب الموجز«لابن السَّرّاج في حياة ابن السَّرّاج»[3]، وهذا يعني أنَّ أبا عليٍّ تصدَّر مساجد بغداد للتّدريس والإملاءِ في سنٍّ مبكّرةٍ جداً.

وقد أثنى تلامذة أبي عليٍّ ومترجمو حياته عليه ثناءً مستطاباً، يليقُ به، فكانوا يقرنونه بسيبويه، ويفضّلونه على المبرّد، نقل ياقوت قائلاً: «وكان أبو طالب العبديُّ يقولُ: لم يكنْ بين أبي عليٍّ وبين سيبويه أحدٌ أبصرُ بالنحو من أبي عليٍّ»[4]. وكانوا يقولون: «هو فوق المبرد وأعلمُ منهُ»[5]. وقال صاحبُ شذرات الذّهب: «كان عديمَ المثَلِ»[6]، وقال السُّيوطيُّ: «واحدُ زمانه في علمِ العربيّة»[7]، بل أطلق عليه لقب الأستاذيَّة في كتبه الأُخرى، حيث يذكره، فيقول: «قال الأستاذُ»[8]. وينقُل صاحبُ مجمع البيان عن الفارسيّ كلاماً في عقبِ قوله تعالى: ﴿يا أيّها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم [المائدة: ١٠٦]﴾، ثم يقول: «وهذه كلمةٌ مأخوذةٌ من كلام أبي عليٍّ الفارسيّ، وناهيكَ به فارساً في هذا الميدان، نقّاباً يُخبرُ عن مكنون هذا العلم بواضح البيان». ويعقّب صاحبُ روضات الجنّات على هذا، فيقولُ: «وناهيكَ بهِ ثناءً على مرتبةِ الرَّجلِ من شيخٍ كبيرٍ ومطّلع

---

(١) الخصائص؛ ٣/ ٣١٣، وانظر: أبو علي الفارسي؛ ٧٣ و٧٤.

(٢) الخصائص؛ ١/ ٢٧٧.

(٣) معجم الأدباء؛ ٢/ ٨١٣.

(٤) معجم الدباء؛ ٢/ ٨١٣.

(٥) إنباه الرُّواة؛ ١/ ٢٧٣، معجم الأدباء؛ ٢/ ٨١١.

(٦) شذرات الذهب؛ ٣/ ٨٨.

(٧) بغية الوعاة؛ ١/ ٤٩٦.

(٨) يتكرر اسمه في همع الهوامع مئات المرات.

خبير، مضافاً إلى سائر ما يوجد من التعظيم عليه في مواضع كثيرة من تضاعيف مصنَّفات الأدب والتَّفسير»[1]، وكان عضد الدَّولة إذا افتخر بالعلم والمعلِّمين، يقول: «معلِّمي في النَّحو أبو علي»[2]. وقال ابن خلِّكان: «وبالجملة، فهو أشهرُ من أن يذكرَ فضلُه ويُعدَّدَ»[3].

ولم يردْ غضٌّ لشأنه على لسان أحد إلاَّ ما كان من أبي حيَّان التَّوحيدي الذي حاول أن يظهر تفوُّقَ أبي سعيد السِّرافيِّ عليه، وكان أستاذَه، فجاء بنصٍّ يدلُّ على علوِّ منزلته وعمق معرفته لا العكس، فإذا كان أبو سعيد السِّرافي - في نظره - «أجمع لشمل العلم وأنظم لمذاهب العرب....»، فقد كان أبو علي: «أشدَّ تفرُّداً بالكتاب وأشدَّ إكباباً عليه وأبعد من كل ما عداه عمَّا هو علم الكوفيين»[4]، ولو عرف أبو عليٍّ أنَّ هذه تهمته لانتشى طرباً في قبره، فقد كان مفرطاً في حبِّه لسيبويه وإجلاله له[5].

- عقيدته الفكريَّة:

لا تكاد تجدُ فيما بين أيدينا من كلام أبي عليٍّ الفارسي نفسه ما ينمُّ على تميُّزه في العقيدة بنحلة أو مذهب. وهو في تناوله الكثير من نصوص القرآن في الحجة المتَّصلة عن كثبٍ بمسائل الاعتقاد، يوجِّه عنايته التَّامة بعد عرض ما أثر من وجوه القراءات المتواترة نحو تطبيق آرائه النحوية على كلِّ وجه من تلك الوجوه، ثم إيضاح مذاهب التَّفسير المختلفة المترتِّبة على ذلك دون مناصرة لمذهب على آخر، ولا تحيُّزَ له إلاَّ بمقدار ما يصحُّ له من التَّوجيه النحويِّ، سواءً أكانَ في ذلك ترجيحٌ لمذهب المعتزلة أم غيرهم. وربما كان هذا المنهج الذي اختطه في «الحجة» هو مذهبه

---

(١) روضات الجنات للخوانساري؛ ٣/ ٧٦.

(٢) إخبار العلماء بأخبار الحكماء للقفطي؛ ١٥٢.

(٣) وفيات الأعيان؛ ٢/ ٨٠.

(٤) الامتاع والمؤانسة؛ ١/ ١٢٩.

(٥) يتعرَّض ابن الجوزي لنقد أبي علي الفارسيِّ لا لمعارفه بل لعلاقته بعضد الدَّولة حيث يقولُ في ذمِّ النُّحاة: «قلَّ أن ترى منهم متشاغلاً بالتقوى أو ناظراً في مطعم، فإنَّ النحو يغلبُ طلبهُ على السَّلاطين، فيأكل النُّحاةُ من أموالهم الحرام كما كان أبو علي الفارسيّ في ظلّ عضد الدَّولة وغيره». تلبيس إبليس؛ ١٣٨ - ١٣٩، وهذا كلامٌ غنيٌّ عن الرَّدِّ.

الذي ارتضاه لنفسه في سائر مصنَّفاته، أي أنَّه كان لا يشغل عقلَه ولا باله بالكتابة في غير فنِّه الذي تفرَّد به، وأحرز قصب السَّبق فيه على أفذاذ عصره، وصار به رأس مدرسة قائمة بذاتها، وهو علمُ العربيَّة.

وعبارةُ المؤرِّخين ابتداءً من الخطيب البغداديِّ: «كان متَّهماً بالاعتزال»[1]، وقال ابن الأثير: «وقيل كان معتزليّاً»[2]، ونصَّ على ذلك أبو الفداء في المختصر[3]. والدَّارسون المحدثون مالوا إلى أنَّ أبا عليٍّ معتزليُّ العقيدة، وعلى رأس هؤلاء الدكتور عبد الفتاح شلبي الذي ساق دلائل كثيرةً، انتزعها من مؤلَّفات أبي عليٍّ، تؤكِّدُ اعتزاله[4]، وإلى هذا ذهب الأستاذ أحمد أمين[5] والدكتور شوقي ضيف[6] والأستاذ سعيد الأفغاني[7]، والمستشرقون كآدم متز.

ومن أقوال الشهرستاني في المعتزلة[8]: «فهم يقولون بأنَّ الله تعالى قديمٌ، والقديمُ، أخصُّ وصف لذاته». يقولُ أبو عليٍّ: «وأمَّا قولُنا في صفة القديم سبحانه: المؤمنُ المهيمنُ [الحشر: ٢٣]»، وأخذ يفسِّرُ كلمة «المؤمن»[9]. وأبو عليٍّ حريصٌ على التَّعبير عن الله عز وجلَّ بالقِدَم، ويتكرَّرُ ذلك في كتبه تكراراً واضحاً، ولا سيَّما في «الحجَّة». وقال الشهرستانيُّ عن المعتزلة: «ونفوا الصِّفات القديمة أصلاً، فقالوا: هو عالمٌ بذاته قادرٌ بذاته حيٌّ بذاته لا بعلمٍ وقدرةٍ وحياة، هي صفاتٌ قديمةٌ، ولو شاركته الصِّفاتُ في القدم الذي هو أخصُّ الوصف لشاركته في الألوهيَّة». وكان المعتزلةُ يقولون: «إنّ الاعتقادَ بقدم القرآن إلى جانب قدم الله شركٌ»، ويقولُ أبو

---

(١) تاريخ بغداد؛ ٧/ ٢٧٥، وانظر معجم الأدباء؛ ٢/ ٨١٢.

(٢) الكامل في التاريخ؛ ٧/ ١٣١.

(٣) المختصر؛ ٢/ ١٢٤.

(٤) أبو علي الفارسي؛ ٧٦ – ٨١.

(٥) ظهر الاسلام؛ ٢/ ٩١.

(٦) المدارس النحوية؛ ٢٥٦.

(٧) في أصول النحو؛ ١٠٣.

(٨) الملل والنحل؛ ٤٩، وانظر: أبو علي الفارسي؛ ٧٨.

(٩) أبو عليٍّ الفارسي؛ ٧٨.

عليٌ بعد أن يفسّرَ الدّرايةَ: «وهذا المعنى لا يجوزُ على العالم بنفسه»[1]. ويقولُ الشهرستانيُّ: «واتّفقوا على نفي رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرارِ ونفي التّشبيه عنه من كلّ وجه: جهةً ومكاناً وصورةً وجسماً وتحيُّزاً وانتقالاً وزوالاً وتغيُّراً وتأثُّراً، وأوجبوا تأويل الآيات المتشابهةِ فيها»[2]. ويقولُ الشهرستانيُّ: «واتّفقوا على أنَّ العبد قادرٌ خالقٌ لأفعاله: خيرها وشرّها، ويستحقُّ على ما يفعله ثواباً وعقاباً في الدّار الآخرة، والرَّبُّ تعالى منزّهٌ عن أن يُضافَ إليه شرٌّ وظلمٌ وفعلٌ، هو كفرٌ ومعصيةٌ؛ لأنه لو خلق الظُّلمَ كان ظالماً كما خلق العدل، فكان عادلاً»، والمعتزلةُ يصفونَ أنفسهم بأنّهم أهلُ العدلِ[3].

وقال أبو علي في قوله تعالى: ﴿ورهبانيةً ابتدعوها [الحديد: ٢٧]﴾، قال ابن هشام: «ولم يحمل أبو عليٍّ الآيةَ على ذلك أنَّ رهبانيةً عطفٌ على ما قبله، وابتدعوها: صفةٌ، ولا بدَّ من تقدير مضاف، أي: وهبَ رهبانيةً؛ لاعتزاله، فقال: لأنَّ ما يبتدعونه لا يخلُقه اللّهُ عزَّ وجلَّ، وقد تبعه الزَّمخشريُّ، وهو معتزليٌّ أيضاً في ذلك»[4]. وإذا كان المعتزلة يقرِّرونَ حريَّة الإرادة وقدرة الإنسان، ويدعون إلى معرفة الحُسْنِ والقُبْحِ بالعقل، وهم بذلك يدعون إلى النَّظر والتَّفكير والاستدلال على الحسن والقُبْحِ بإعمال العقل، فإنَّكَ تجدُ صدى ذلك عند أبي عليٍّ.

وقد ربط عددٌ من الباحثين قديماً وحديثاً العلاقة العميقة بين أبي عليٍّ وتلميذه ابن جني بمسألة كون الاثنين معتزليَّين[5].

وأخيراً، لقد نقل صاحبُ معجم الأدباء عن أبي الفتح منصور بن المعذَّر الأصفهانيِّ المتكلِّم أنّه كانَ يَعدُّ أبا سعيد السِّيرافيَّ وأبا عليٍّ الفارسيَّ وعليَّ بن عيسى الرُّمّانيَّ من المعتزليين النَّحويّين[6].

---

(١) الحجة؛ ١/ ١٧٨، وانظر: أبو علي الفارسي؛ ٧٩.

(٢) الملل والنحل؛ م.س.

(٣) أبو علي الفارسي؛ ٧٩.

(٤) مغني اللبيب؛ ٢/ ٥٧٧، وانظر الكشاف؛ ٤/ ٦١، وأبو علي الفارسي؛ ٨٠.

(٥) المزهر؛ ١/ ١٠، لسان الميزان؛ ٢/ ١٩٥، دائرة المعارف للبستاني؛ ٢/ ٤١٥.

(٦) معجم الأدباء؛ ١/ ٣٦٩.

- تشيُّعه:

بين التَّشيُّع والاعتزالِ علاقةٌ بوجه عامٌ، وقد سادت مباديءُ الاعتزالِ في طوائفِ الشّيعة، واستطاعَ فقهاءُ وعلماءُ التوحيد منهم أن يستفيدوا من آثار المعتزلة، ويستخدموها لفهم عقائدهم ومذاهبهم الخاصّةِ بهم، ويسمُّون أنفسهم كالمعتزلة: أهلَ العدلِ، والإمامُ المنتظر إنَّما سيأتي لنشر العدل والتوحيد،وهما معتقدُ المعتزلة. وقد أقامت الشيعة قواعدها الدّينيَّة على عقائد ونظريات المعتزلة، وربَّما يتوافقُ المذهبان إلاّ في عصمة الإمام، التي قال بها الشّيعة، ولم يقُلْ بها المعتزلة.

وُلد أبو عليٍّ الفارسيُّ في بلدة «فسا»، وهي موطنٌ من مواطنِ التَّشيُّعِ، ولعلَّ ابا عليٍّ ورث هذا المذهبَ عن آبائه، كما أنَّ الوسط الذي عايشه أبو عليٍّ كان شيعياً. فقد كان أغلبُ تلامذته الذين تربطهم به صلاتٌ متينةٌ شيعةٌ، وعلى رأس هؤلاء عضدُ الدَّولة البويهيُّ، والصَّاحبُ بن عبَّاد، وكان بينه وبين أبي علي مواصلةٌ ومراسلةٌ[1]، وألَّف برسمه كتابَ «الحجة»[2]، وهو آخرُ ما ألَّف، ويستدلُّ الدكتور الشلبي باهتمام الشّيعة بكتاب «الشّيرازيات» لأبي عليٍّ الذي كان يوجدُ منه نسخةٌ بخطِّ أبي عليٍّ نفسه مودعةٌ في خزانة كتب الأمير علي بالنَّجف على تشيُّعه. وابنُ جنّي صديقٌ للشريفين: الرَّضي والمرتضى، واهتمَّ بقصائد الشريف، وشرحَها، وكانت علاقتُه بهما على أفضل ما تكونُ بين المتحابِّين الذين يجمعُهم فكرٌ واحدٌ. والمعلومُ أنَّ الشَّريفَ رثى أبا عليٍّ وابن جني والصَّاحب بن عبَّاد بصدقٍ وحرارة. وعليٌّ بن عيسى الرَّبَعيُّ تلميذُ أبي عليٍّ شيعيُّ المذهب، وعنه أخذ يحي بن طباطبا العلويُّ كتاب: «عيار الشِّعر»[3].

ووردت في كتب أبي عليٍّ نصوصٌ تدلُّ على شيعيَّته[4]، ومنها ما قد أورده في

---

(١) م. ن؛ ٢/ ٨١٣.

(٢) الحجة؛ ١/ ١٤، مقدمة المحقق الأستاذ أحمد يوسف الدقاق.

(٣) أوردنا هذه الآراء التي توصَّل إليها الدكتور عبد الفتاح الشلبي في دراسته: أبي علي الفارسيّ، وأخذنا بها، وقد أوردها الأستاذ أحمد يوسف الدَّقَّاق في مقدمة كتاب الحجّة، وردَّها جميعاً بأسباب واهية، وذلك أنَّ تصرُّفات النَّاس في مسائل العقائد لا تأتي هكذا عفواً دون غاية. انظر مقدمة الحجة، ١/ ٣٦ وما بعد.

(٤) أبو علي الفارسي؛ ٨٤ و٨٥ و٨٦.

«المسائل البصريَّة»[1] في خبر شتم سيدنا عليٍّ، وقولِ كثيِّر[2].

وأورد في الحجّة نصّاً قال فيه: «ويروى أنَّ علياً عليه السَّلامُ لمّا قال له: عديُّ بنُ حاتمٍ: ماالذي لا يُنسى؟ [الخبر]»[3]. وعبارة «عليه السَّلام» ممَّا يُتبِعُ به الشيعة ذكر سيِّدنا عليٍّ.

وقد عدَّه الخوانساري في (روضات الجنَّات)[4] وأغا بذرك في (الذَّريعة إلى تصانيف الشيعة)[5] من علماء الشّيعة، وعدَّه العلاَّمة محسن الأمين في (أعيان الشيعة)[6] من علماء الشيعة الإمامية. ويكثر علماء الشّيعة ومفسِّروهم من الاستشهاد بأقوالِ أبي عليٍّ وآرائه النَّحوية واللُّغوية، وعلى رأس هؤلاء أبو علي الفضل بن الحسن الطَّبرسيُّ في كتابه (مجمع البيان لعلوم القرآن).

ولقد كان عضد الدولة كسائر البويهيِّين شيعةً، واتَّخذوا كتَّابهم وكثيراً من عمَّالهم من الشيعة، وكان أبو علي في مقدمة هؤلاء، وبلغ من قربه من عضد الدَّولة مبلغاً لم يصل إليه أحدٌ من علماء القرن الرَّابع، ورجلٌ في أخلاق أبي علي وتحرّره الفكري وبعد نظره وصدقه وشدَّة تحرُّجه غنيٌّ عن أن يتظاهر بالتَّشيُّع مصانعةً للبويهيِّين خلافاً لما ذكره الشيخ النَّجار في مقدمة الخصائص[7] ومحققو سر صناعة الإعراب في طبعته الأولى، حيث قالا[8]: «ولم يكونا - أي أبا علي وابن جني - شيعيَّين مع ما كانا فيه من نعم البويهيّين، وهم شيعيّون، إنَّما صانعاهم»، وإلى هذا أيضاً ذهب الأستاذ فاضل السَّامرائي[9] والأستاذ الدّقاق في مقدمة الحجة[10] مؤيّداً هذا المصانعة بأنَّ أبا عليّ

---

(١) المسائل البصريات؛ ١/ ٤٧٥.

(٢) انظر ديوان كثير عزَّة؛ ٣٣٤ البيت ١٠ من القصيدة (٥٨).

(٣) الحجة؛ ٢/ ٢٦٢.

(٤) روضات الجنات؛ ٣/ ٧٦.

(٥) الذريعة إلى تصانيف الشيعة؛ ٦/ ٢٥٦.

(٦) أعيان الشيعة؛ ٢١/ ١١.

(٧) الخصائص؛ ١/ ٣٧ من المقدمة.

(٨) ١/ ٣٤.

(٩) ابن جني النحوي؛ ٥٢ - ٥٥.

(١٠) الحجة؛ ١/ ٤٠.

استشهد ببيت لأبي تمام في كتاب الإيضاح؛ لأنَّ عضد الدَّولة كان يحبُّ ذلك البيت، وأمرٌ مثل هذا فنعم، أمَّا أن يكون في مسألة العقائد فما أبعد هذا العالم الجليل عن مثل ذلك، فليس في تراثه الفكري ما يدلُّ على هذه المصانعة، ولعلَّ طولَ الصحبة وعمق الثقة التي استمرَّ بها أبو عليٍّ في ظل عضد الدولة تدفع مسألة المصانعة هذه، وقد أسلفنا القول إنَّه ذهب إلى حلب، ومن قبلها إلى الموصل مدفوعاً بأسباب شتّى من بينها كونُ أمير حلب كان شيعياً، شأنه شأنُ أفراد الأسرة الحمدانية في الموصل وحلب، ولو كان مصانعاً للبّى دعوة الملك، وذهب معه إلى العراق، وفي رفضه لتلك الدعوة انسجامٌ مع سلوكه ورفضٌ لمسألة المصانعة من أساسها، وقد أهدى كتاب «الحجة»، وهو من أهم كتبه للصاحب بن عباد لا لعضد الدَّولة، ثمَّ لماذا يُصانع أبو عليٍّ، وقد عاش عزباً لا يشغله عن العلم وخدمة العربية شاغل، ولا يطمعه في غير ذلك مطمعٌ، وقد كان كريماً خيّراً أوصى بثلث ماله لينفق على العلماء وطالبي المعرفة؟ ولعلَّ من المفيد أن نشير إلى أنَّ القصَّة التي أوردها محققو سرّ صناعة الإعراب نقلاً عن ابن الأنباري[1] ليستدلّوا بها على عدم تشيُّعه إنَّما تؤكد مسألة تشيعه لا تنفيها، وتردُ شاهدةً عليهم لا لهم، وكان الدكتور شلبي محقّاً في دفعها[2]، وكيف يُتَّهم بالمصانعة من قال فيه رجال الجرح والتعديل أنَّه «صدوقٌ في نفسه»[3] وآخر ما نختم به الكلام حول هذه المسألة، نحبُّ أن نُشير إلى أنَّ أبا عثمان المازنيّ الذي دعا أبو عليّ الفارسيّ تليمذه ابن جني لقراءة كتابه في التَّصريف وشرحه كان شيعيّاً[4] معتزليّاً[5].

مذهبه الفقهي:

وأما مذهبه الفقهي فالغالب أنَّه كان يميلُ إلى مذهب أبي حنيفة، وأسلفنا القول إنَّه لُقّبَ بالشّيرازيّ، لأنه تفقَّه في شيراز على مذهب أبي حنيفة، وذكر المقدسي[6]: أنَّ أصحاب أبي حنيفة في بلاد فارس كثيرٌ، وكان أبو عليٍّ معتزليّاً، وذكر

---

(١) نزهة الألباء لابن الأنباري؛ ٣٤٢، وانظر مقدمة سر الصناعة؛ ١/ ٤٢.

(٢) أبو علي الفارسي؛ ٨٦.

(٣) ميزان الاعتدال؛ ٤٨٠، لسان الميزان؛ ٢/ ١٩٥.

(٤) أعيان الشيعة لمحسن الأمين؛ ١٤/ ١١١، وانظر المنصف؛ ٣/ ٣١٨.

(٥) لسان الميزان لابن حجر؛ ٢/ ٧٥، وانظر المنصف؛ ٣/ ٣١٨.

(٦) أحسن التقاسيم؛ ٤٣٩.

الصَّفديُّ في الغيث المسجم أنَّ الغالب في الحنفيَّة معتزلةٌ[1]، وأبو حنيفة وأصحابه يمثّلون مدرسة القياس[2]، وكان أبو عليّ مولعاً به، شديد التعصُّب له حتى أنَّه يرضى أن يُخطيء في خمسينَ مسألةً ممَّا بابه الرِّواية، ولا أن يخطئ في مسألة واحدة قياسيّة، وكان كثير الثناء على أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، واستشهد بأقواله[3]، ولمَّا احترقت كتبه لم يبقَ منها إلاَّ نصفُ كتاب الطَّلاق عن محمد بن الحسن حيث روى ياقوت في معجمه وابن العديم في بغية الطلب أنَّ ابن جني قال: «وحدَّثني أبو عليٍّ أنه وقع حريقٌ بمدينة السلام، فذهب له جميع علم البصريين، قال: وكنت قد كتبت ذلك كلَّه بخطّي، وقرأته على أصحابنا، فلم أجد من الصندوق الذي احترقَ شيئاً البتَّة إلاَّ كتاب الطلاق عن محمد بن الحسن»[4].

- **مذهبه النَّحويُّ:**

كان أبو علي الفارسيُّ بصريَّ المذهب[5]، وعدَّهُ الزَّبيدي[6] في الطبقة العاشرة من نحاة البصرة مع أصحاب ابن السَّرَّاج، وكذلك فعل ابنُ النَّديم[7]، وأبو حيَّان في الامتاع والمؤانسة[8] الذي عدَّه أبعدَ البصريين عن علم الكوفيين، وقال السُّيوطيُّ في همع الهوامع: «واختلفَ البصريُّونَ في كيفية وضعها - يقصد همزة الوصل- فقال الفارسيُّ وغيرهُ: اجتلبتْ ساكنةً، وكسرت لالتقاء السَّاكنين»[9]، وقد أخبر أبو عليٍّ تلميذه ابن جنيّ بحريقٍ بمدينة السَّلام، وفيه دلالةٌ واضحةٌ على بصريته، حيث قال: «فذهب به جميع علم البصريّين، وكنتُ قد كتبتُ ذلك كلَّه بخطّيٍّ، وقرأته على

---

(١) د. شلبي؛ ١٠٣.

(٢) م. ن.

(٣) انظر الحجة؛ ١/ ٣٦و ٤٥، والخصائص؛ ١/ ٢١٣.

(٤) معجم الأدباء؛ ٢/ ٨١٩ وبغية الطلب لابن العديم؛ ٥/ ٢٢٧١ وانظر مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٥٨ ص٧٤٩.

(٥) معجم الأدباء لياقوت؛ ٢/ ٨١٩.

(٦) طبقات النحَّويين واللُّغويين؛ ١٣٠.

(٧) الفهرست؛ ٦٩.

(٨) الامتاع والمؤانسة؛ ١/ ١٣١.

(٩) همع الهوامع؛ ٢/ ٢١١.

أصحابنا»[1]. فقد استنسخ علم البصريين، وكان قد قرأه على شيوخ البصريين الذين قال عنهم: إنَّهم أصحابهُ. وتنوَّعت آراء الباحثين المعاصرين في أمره، فقد قال الشَّيخُ النَّجار في مقدمة الخصائص: «إنَّ أبا عليٍّ يميل في نزعته النحوية إلى البصريَّة»[2]، بينما ذهب آخرون إلى جعله مع تلميذه ابن جني في المدرسة البغدادية[3]، وقال عنه الأستاذُ أحمد أمين: إنَّه وتلميذه مؤسِّسُ مدرسة نحويَّة مستقلَّة، حيث قال: «كان حرّاً مبتكراً قيَّاساً، فتح للنَّاس هو وتلميذهُ ابنُ جنيٍّ أبواباً جديدةً في النحوِ والتَّصريف لم يُسْبَقْ إليها»[4]. وذهب إلى بصريَّته كثيرٌ من الدَّارسين المحدثين، منهم الدكتور عبد الفتَّاح الشَّلبي، وأشبع المسألة نقاشاً[5]، وسعيد الأفغاني في كتابيه: «في أصول النحو»[6] و«من تاريخ النَّحو»[7]، والدكتور فاضل السَّامرَّائي في «ابن جنيٍّ النَّحويٍّ»[8] وقال عنه: «ورفع من شأن المذهب البصريٍّ»، والدكتور حسن هنداوي في «مناهج الصرَّفيين ومذاهبهم» الذي نفى وجود مدرسة بغدادية أصلاً[9]. ومن المستشرقين: كارل بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي»، وغيرُهم كثيرٌ. والحقيقة الثابتة أنَّ أبا عليٍّ بصريُّ المذهب، ولكنَّه كان من حريَّة التَّفكيرِ وعمقِ النَّظرةِ وغنى التجربةِ بمكانٍ أهَّله لأن يكون ذا صوت متميِّزٍ شأنه في ذلك شأن تلميذه ابن جنيّ، وكثيراً ما يتردَّدُ في كتبهما قياسُ أصحابنا كذا، وقياس البغداديّين أو الكوفيّين كذا، والمعروفُ أنَّ المقصودَ بالبغداديّين حيثما وردت لديهم إنَّما هُم الكوفيّون.

---

(١) معجم الأدباء؛ ٢/ ٨١٩

(٢) الخصائص؛ ١/ ٤٤ من المقدمة.

(٣) المدارس النحوية؛ د. شوقي ضيف؛ ٢٥٥. أبو حيان النحوي؛ د. خديجة الحديثي؛ ٣٠٥-٣٠٧، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي؛ د: محمود حسن محمود؛ ٢٧٩، وانظر ص ١٢٢ وما بعد من هذا الكتاب.

(٤) ظهر الاسلام؛ أحمد أمين؛ ١/ ٤٣.

(٥) أبو علي الفارسي؛ د. عبد الفتاح شلبي؛ ١٠٥-١٠٨

(٦) في أصول النحو؛ سعيد الأفغاني؛ ٨٠ وما بعد.

(٧) من تاريخ النحو؛ سعيد الأفغاني؛ ٧٠ وما بعد.

(٨) ابن جني النحوي؛ د: فاضل السَّامرائي؛ ٣٣.

(٩) مناهج الصرَّفيين ومذاهبهم؛ د: حسن هنداوي؛ ٣٩٩ وما بعد.

وسنتعرضُ لمسألة السَّماع والقياس عند أبي عليٍّ الفارسيّ، لنرى كيف تعامل معهما.

- أبو علي والسمّاع:

كان أبو علي الفارسيُّ يعتبرُ السَّماعَ مصدراً أساسيّاً في النَّحو، ويُقدِّمُه على القياس الذي شُهرَ به، وإذا تعارض السَّماعُ والقياسُ أخذ بالأوَّل، لأنَّ السَّماعَ يُبطِلُ القياسَ، ويُلغيه، فالقياسُ موضوعٌ لخدمة السَّماعِ، ولذلك قال أبو علي: «الغرضُ فيما ندوِّنُه من هذه الدَّواوين، ونثبتُه من هذه القوانين إنَّما هو ليلحقَ من ليس من أهل اللُّغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيحٍ ومن هو فصيحٌ، فإذا وردَ السَّماعُ بشيءٍ لم يبقَ غرضٌ مطلوبٌ، وعُدِلَ عن القياسِ إلى السَّماع»[1]، وقد رأى بعض الباحثين في هذا ذريعةً لإخراج أبي عليٍّ من المدرسة البصريَّة التي هي مدرسة القياس، والحقُّ فيما درسه بعمقٍ الأستاذ سعيدٌ الأفغاني[2] حول مصطلحي القياس والسَّماع، وذلك أنَّ علماء البلدين كانوا يقيسون، وكانوا يدينون بالسَّماع، ولكنَّ البصريِّين عنوا بالسَّماع وحرّروه، وضبطوُه، مثلما عنوا بالقياسِ، فنظَّموهُ، وحرَّروا قواعده، وأحسنوا تطبيقه على حين أخذ به الكوفيون بشكلٍ مشوَّش، وقاسوا على ما لم يكن مطَّرداً، وبالتالي لم يكن أبو علي الفارسيُّ ومن ثمَّ تلميذُهُ ابنُ جنيٍّ- وقد أخذا بالسَّماع عندما يكون مطَّرداً ولا تعارضَ فيه- إلاَّ بصريَّين التزما بمنهجِ أسلافهما، ثمَّ أخرجا ذلك بأسلوبهما، وطوَّرا النَّظريَة بما رزقا من حسٍّ متميزٍ ومقدرةٍ متفرِّدة.

وقد سار أبو عليٍّ على طريقِ أسلافه البصريّين في مسألة السَّماع، فهو من جهةٍ يقيسُ عليه إذا كان مطَّرداً، ويُقدِّمه على السَّماعِ، وهو من جهةٍ أخرى يتوقَّفُ عن الإطلاق فيه إذا لم يُعاضدْهُ القياسُ، فقد قال: «فأمَّا في السَّماعِ فهو في الفُشوِّ والكثرةِ بحيثُ يُستغنى عن ذكرِه، ولو لم يُعاضدِ القياسُ السَّماعَ حتَّى يجيءَ السَّمْعُ بشيءٍ خارجٍ عن القياسِ لوجب اطِّراحُ القياس والمصيرُ إلى ما أتى به السَّماع، ألا ترى أنَّ التَّعلُّقَ بالقياس من غير مراعاةِ السَّماعِ معه يؤدّي إلى الخروجِ عن لغتهم والنُّطقِ بما هو خطأٌ في كلامهم، فلو أعللت نحو (استحوذ)، ولم تراعِ فيه السَّماع وقلتَ: إنَّ بابه كلَّه جاءَ مُعلّاً نحو (استعاد) و(استفادَ)، فكذلك أُعِلُّ هذا المثال قياساً

---

(١) المنصف؛ ١/ ٢٧٩.

(٢) من تاريخ النحو؛ سعيد الأفغاني؛ ٧٠ وما بعدها.

على هذا الكثير الشائع، لكنتَ ناطقاً بغير لغتهم، ومدخلاً فيها ما ليس منها. فالقياسُ أبداً يُتركُ للسَّماع، وإنَّما يُلجأ إليه إذا عُدم في الشَّيء السَّماعُ، فأمَّا أن يُتركَ السَّماع للقياسِ فخطأٌ فاحشٌ وعدولٌ عن الصَّواب بيِّنٌ»[1]، ولهذا ردَّ ما أجازه القياس كالماضي من (يذر) و(يدع) لأنَّه لم يجيءْ به السَّماعُ[2].

وأوَّلُ مصدرٍ من مصادر السَّماع هو القرآن الكريم، والقراءات القرآنية المتواترةُ والشَّاذَّةُ ترقى في نسبتها إلى الرَّسول(ص)، ومع ذلك فقد كان أبو علي مقتدياً بأسلافه البصريين في هذا الأمر.

وأئمة القراءة لا تعمل من حروف القرآن على الأفشى في اللُّغة والأقيس في العربيَّة، بل على الأثبت في الأثر والأصحِّ في النَّقل، والرِّوايةُ إذا ثبتتْ عنهم لم يردَّها قياسُ عربيَّة ولا فُشوُّ لغة، لأنَّ القراءة سنَّةٌ متَّبعةٌ، يلزمُ القبولُ بها والمصيرُ إليها[3]. ومع أنَّ نافعاً قال: «قرأتُ على سبعينَ من التَّابعين[4]»، وأنَّ مالك بن أنس قال: «قراءة نافعٍ سُنَّة[5]»، فقد غلَّط المبرِّدُ نافعاً مقرئَ أهلِ المدينة في قراءته ﴿معائش[الأعراف:١٠]﴾ بالهمز، ورأى أنَّه «لاعلم له بالعربيَّة، وله في القرآنِ حروفٌ قد وقفَ عليها[6]» وكذلك فعل الزَّجَّاج في معاني القرآن[7]، وطعن ابن قتيبة في حمزة وعلمه وقراءاته[8] وقال المازنيُّ في قراءة نافع ﴿معائش﴾ بالهمز، إنَّه: «لم يكن يدري ما العربية، وله أحرفٌ يقرؤها لحناً نحواً من هذا»[9].

ومع أنَّ أبا علي قد وضع كتابَ الحُجَّة للانتصار للقراءات السبعة، فقد قال في قراءةِ نافعٍ وهو أحد السبعة- هذه: «ومن أعلَّ، فهمز، فمجازُه، على وجه الغلط

---

(١) المسائل الحلبيات؛ ٢٢٦

(٢) م.ن

(٣) النشر في القراءات العشر؛ ١/ ١٠.

(٤) السَّبعة في القراءات؛ ٦٢

(٥) م.ن.

(٦) المقتضب؛ ١/ ١٢٣

(٧) معاني القرآن وإعرابه؛ ٢/ ٣٥٣-٣٥٤

(٨) تأويل مشكل القرآن؛ ٥٨-٦١

(٩) المنصف؛ ١/ ٣٠٧.

وهو أنَّ معيشة على وزنِ سفينة، فتوهَّمها فعيلة[1]» وردَّ قراءة نافعٍ[2] أيضاً: ﴿عادلُّولى [النجم:٥٠]﴾ وقال: وأمَّا قولُ بعضِ القُرّاء: عادلُّولى بالهمز بعد اللاّم المدغم فيها فليس بالحسن في قياس العربيَّة، لأنَّ هذه الواو عين... وإذا كانت العينُ واواً لم يجزْ همزُها لسكونها إلاَّ على شيءٍ ليس بالكثيرِ[3].

وردَّ قراءة عاصم وحمزة والكسائيِّ وابن عامر ﴿أئمة[التوبة:١٠]﴾ بهمزتين[4] وردَّ قراءة حمزة:﴿ الزِّراط﴾ بالزَّاي الخالصة، وأخذ يعلِّلُ سبب عدم إبدال الصَّاد زاياً لأسبابٍ صوتيةٍ بحتة[5]. وكان ابنُ جنيّ أكثرَ تسامحاً من شيخه، فقد نسب قراءة (بَيْئِس) على وزن (فَيْعِل) في ﴿بعذاب بَئِيسٍ [الأعراف: ١٦٥]﴾ على أنَّه ينبغي أن يحمل بَيِئس على الوهم ممَّن رواه عن عاصمٍ والأعمش[6]، بينما التمس لها ابنُ جنيّ وجهاً، ولم يُغلِّطْ رواتَها[7]. وهكذا كان أبو علي يردُّ بعض القراءات إذا لم تجرِ على مقاييس النَّحو والصَّرف البصريَّين.

واستشهد أبو عليٍّ بالحديث النَّبويِّ، فقد استشهد بالحديث النبَّوي [حتَّى تهوَّر اللَّيل]. وذكر أنَّ الهمزة في (هائر) منقلبةٌ عن واوٍ[8]، واستشهد بالهمز في أدراكم بالحديث [ادْرَؤوا الحدودَ بالشُّبهات] في قراءة ﴿ولا أدرأتكم به [يونس:١٦]﴾ بالهمز والتاء[9].

وأفصح لغات العرب عند أبي علي لغةُ الحجاز، وهو لا يأخذُ باللُّغة القليلة التي تُخالفُ القياس، ويفضِّلُ ما كانت روايتهُ صحيحةً على ضعيفِ الرِّوايةِ، ويتَّهمُ الكوفيين بأخذِهم اللُّغةَ من غير الفصحاء، فقد ردَّ لغةَ أناسٍ من بكرِ بنِ وائلٍ؛ لأنَّ

---

(١) الحجَّة ٤/ ٨.

(٢) الحجة؛ ٦/ ٢٣٧ وما بعد.

(٣) السبعة في القراءات؛ ٦١٥، وانظر المنصف؛ ٢/ ٢٠٣.

(٤) السَّبعة في القراءات؛ ٣١٢، وانظر الحجة؛ ٤/ ١٧٥.

(٥) السبعة في القراءات؛ ١٠٥-١٠٦، والحجة؛ ١/ ٤٩-٥٦.

(٦) الحجة؛ ٤/ ٢٢٤.

(٧) الخصائص؛ ٢/ ٥٤، والمحتسب؛ ١/ ٢٦٥.

(٨) الحجة؛ ٤/ ٢٦٢.

(٩) انظر المحتسب؛ ١/ ٣٠٩.

هذا لا ينبغي أن يؤخذ به لشذوذه عن الاستعمالِ والقياس»[1]، وما الشُّذوذُ الذي عناه سوى قلَّة الناطقين بها، مع أنَّه لم ينكر لغةً أخرى لبني ضبَّة، يذهبون فيها إلى جمعِ طويل: على طِيال، ويبدو ميله للبصريين عندما قَبِل لغةَ ضبَّة هذه، لأنَّ راوي الشاهد هو الأخفش الأوسط البصريُّ. وكان يدفعُ لغات عن طريقِ الرِّوايةِ تارةً، ويأخذ بأخرى لأنَّ راويها ثقةٌ، والمقصودُ بالشذوذ في الاستعمال قلَّةُ المتكلّمين بها[2]. واتَّهم الفرَّاء بأنه أخذ عمَّنْ ليس فصيحاً[3]، وردَّ شواهد شعريّةً مدَّعياً لها أنَّها غيرُ ثابتةِ الرِّواية[4]، وقد توقَّف عند عصرِ الاحتجاج الذي توقَّف عنده غيرُه.

- أبو علي والقياس:

الفرق بين علم اللُّغة من جهة، وعلم النَّحو والصَّرف من جهة أخرى أنَّ الأوَّلَ طريقُه السَّماعُ والثاني طريقُه القياس، ولذلك قالوا: «النَّحوُ علمٌ بمقاييسَ مستنبطة من كلامِ العرب»، وقد قال الكسائيُّ: «إنَّما النَّحو قياسٌ يُتَّبعُ»، وإلى أصحابِ القياس يرجعُ الفضلُ في حياةِ اللُّغةِ النَّشطة. ولم يكنْ أربابُ القياسِ على بدعٍ من الأمر، فأصحابُ اللُّغةِ أنفسُهم اتَّسعوا في طردها وتصريفها واشتقاقها بما سبقوا به أربابَ القياس أنفسهم، فإنَّ الأعرابيَّ إذا قويت فصاحتُه، وسمتْ طبيعتُه، تصرَّف، وارتجلَ ما لم يسبقْه إليه أحدٌ قبله كما يقولُ ابنُ جنّي.[5] وقد قاس رؤبة بن العجاج وأبوه اللُّغةَ، وتصرَّفا فيها، وأقدما على ما لم يأت به مَنْ قبلهما[6]، ولكنَّ ابن قتيبة رأى أنَّه ليس لمتأخرِ الشُّعراء أن يقيس على اشتقاقهم، فيطلق ما لم يُطلقوا[7].

والقياسُ مذهبٌ اختطَّه النحاةُ الأولُّون؛ فمن عبد الله بن أبي إسحاق إلى عيسى بن عمرو بن العلاء إلى الخليل. ويعتبرُ سيبويه عالمُ العربية الأوّلُ في النحو علَمَ القياس الأولَ، و«الكتابُ» مليءٌ بالأدلَّة على ذلك، واستمرَّ العلماء بعد سيبويه

---

(١) التكملة لأبي علي الفارسي؛ ٧.

(٢) انظر المنصف؛ ١/ ١٣٥، والحجَّة؛ ٣/ ٢٤١.

(٣) التكملة؛ ١٥١.

(٤) الحجة؛ ٣/ ٢٠٠.

(٥) الخصائص؛ ١/ ٣٦٩ و٢/ ٢٥.

(٦) الاقتراح للسيوطي؛ ٥٣.

(٧) الشعر والشعراء لابن قتيبة؛ ١/ ٧٧.

يعبّرون عن براعتهم في النحو ورسوخ أقدامهم فيه بما يشتقون من مقاييس، ومن أهمّ هؤلاء سعيد بن مسعدة الأخفش واليزيديُّ والمبرّد ونفطويه، وكان الكوفيون والبصريون يأخذون بالقياس معاً، والكسائيُّ - وهو كوفيٌّ - إنما هو القائلُ: إنَّما النحوُ قياسٌ يُتَّبَع، وما ترددُ عبارة «أجرِ الكلامَ على هذا»، والتي تتردَّد في «معاني القرآن» للفرّاء إلاَّ دلالةٌ على أخذ الفرّاء بالقياس والعمل به، ولكنَّ الفرق بين البصريّين والكوفيّين أنَّ البصريّين كانوا يأخذونَ بالكثيرِ الشّائع، ويقيسون عليه، وأمَّا الكوفيون فلا يرون بأساً في القياس على الشّاذّ الذي لا يجوزُ إلاَّ في الضَّرورة، ويجعلونه أصلاً[1].

وكان أهمُّ أعلامِ مدرسة القياس التي خطّأت بعض الشعراء فيما ورد عنهم الخليلَ[2] وتلميذَه سيبويه، ومن لطيف المصادفات أن تعاصر هذه المدرسة مدرسةٌ أخرى في الفقه تشبهها هي مدرسة الرأي التي رفع بنيانها أبو حنيفة النُّعمان وتلاميذُه. وكان الخليلُ كما قال ابن جنّي: سيِّدَ قومه وكاشفَ قناعِ القياس في علمه، وهو واضعُ أوّلِ معجمٍ في العربيَّة ومبتكرَ العروض لقياسِ الشّعر، وفي كتابِ سيبويه أنماطٌ كثيرةٌ من قياسه مبعثرةٌ في أبواب شتَّى، ويبدو من القياس عند السابقين، وبخاصة الخليل وسيبويه أنَّه قياسٌ فطريٌّ، لا أثرَ للتعمُّقِ فيه، واستمرَّ القياسُ على الطَّريق التي لحبها الخليلُ وسيبويه حتى إذا جاء أبو علي الفارسيُّ جعله سنَّةً، وخطا فيه خطوات واسعات، أبعدته عن سننِ الأقدمين، فهو قد نوَّع القياس، وتوسَّع فيه، وتعمَّق في أمره حتى أصبحَ عقليّاً، يتمشَّى مع الصّناعة المنطقيَّة، وحكَّم القياسَ فيما هو ثابتٌ بالنَّقلِ والأثر[3].

وعلى يدي أبي علي الفارسيِّ وتلميذهِ ابن جنّي بلغ القياسُ ذروةَ مجده، ونهضَ به هذان الإمامان نهضةً لم يحظَ بمثلها قبلهما ولا بعدهما إلى اليومِ[4]، وأمرُ القياس عند أبي عليٍّ واضحٌ تمشّياً مع كلام المازنيِّ[5]: «ما قيس على كلامِ العربِ فهو من كلام العرب»، ولذلك قال ابن جنّي: «قال أبو عليٍّ: إذا قلتَ: طَابَ

---

(١) د: شلبي؛ ٢١٩.

(٢) الخصائص؛ ١/ ٣٦٠ - ٣٦١.

(٣) أبو علي الفارسي؛ ٢٢٠.

(٤) في أصول النحو؛ سعيد الأفغاني؛ ٨٥.

(٥) الخصائص؛ ١/ ٣٥٧ وانظر ١/ ١١٤ و٣٥٩ و٣٦٠ و٣٦٧ و٣٦٩ و٢/ ٢٥.

الخُشكُنانُ، فهذا من كلام العرب؛ لأنّك بإعرابِكَ إيّاهُ قد أدخلتَه كلامَ العرب»[1]. وأبو عليٍّ شديدُ التَّعصُّبِ للقياسِ، فهو القائلُ: «أخطيءُ في خمسين مسألةً في اللُّغة ولا أخطيءُ في واحدةٍ من القياس»[2]. ويتلخَّص منهجُ أبي عليٍّ في القياس بما يلي:

- ما قيسَ على كلام العرب فهو من كلامهم.
- ينبغي أن يكون القياسُ على لغةِ العربِ ومذاهبهم.
- بعضُ اللُّغة يؤخذُ عن طريق القياس، ولكنَّ بعضَها لا يُعلَمُ إلاَّ من جهة السَّماع[3].
- إذا عارضَ القياسُ السَّماعَ وجب طرحُ القياس للسَّماع[4].
- إيثار ما وافق القياس على ما خالفه.
- لا يُقاسُ على كلِّ مسموعٍ، وإنَّما يُقاسُ على ما كان مستمّراً، وما كان غيرَ مطَّردٍ فحكمُه أن يُحفظَ، ولا يُقاسَ عليه[5].
- الحملُ على القياس والأمرِ العامِّ أولى حتى يُحْوجَ إلى الخروجِ عن أمرٍ يُضطرُّ إلى خلافه.
- الأخذُ بما فيه شذوذٌ واحدٌ أولى من الأخذ بما فيه شذوذان.
- الشَّاذُّ لا يُقاسُ عليه، وهو على ثلاثة أضرب: شاذٌّ في الاستعمال مطَّردٌ في القياس، فمنه رفضُهم استعمالَ الماضي من (يذَر) و(يدع) ومصدرهما[6].
- ومطَّردٌ في الاستعمال شاذٌّ في القياس مثل استحوذَ والقَوَدُ ورجلٌ رَوِعٌ وطعامٌ قَضِضٌ[7]، ومنه ظَلِلْتُ من ظَلِلْتُ وأحستُ في أحسستُ[8].

---

(١) الخصائص؛ ١/ ٣٥٧.

(٢) الخصائص؛ ٢/ ٨٨، معجم الأدباء؛ ٢/ ٩١٩.

(٣) التكملة؛ ٨٨ و٩٠.

(٤) المسائل الحلبيات؛ ٢٢٦.

(٥) التكملة؛ ٦٣.

(٦) المسائل العسكرية؛ ١٣٤، المسائل الحلبيات؛ ٢٢٦.

(٧) التكملة؛ ٣١٥ – ٣٤٤.

(٨) المنصف؛ ١/ ٢٧٨.

- والشاذُّ عن الاستعمال والقياس كتتميم اسم المفعول ممّا عينُه واوٌ نحو مقوول ومصووغٍ[1]. وممَّا شذَّ عن القياس عنده قراءةُ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي ﴿دِيناً قَيماً [الأنعام: ١٦١]﴾ مكسورة القاف خفيفةَ الياء[2]، وتكرارُ العين مع الفاء من (مرمريس) شاذٌّ؛ لأنه لم يأتِ إلاَّ في هذا الموضع[3]. وقد اعتبر قراءة نافعٍ ﴿وَمَحْياي ومماتي[الأنعام: ١٦٢]﴾ بتسكين الياء في محياي، شاذَّةً عن القياس والاستعمال.

لقد كانت مهارةُ أبي عليٍّ بالقياس محطَّ إعجاب وتعجُّبِ ابن جنّي حتَّى ليقولَ بعد ذكره لبعض آرائه: «ولله هو وعليه رحمتُه فما كان أقوى قياسه، وأشدَّ بهذا العلم اللَّطيف الشَّريف أنسَه، فكأنه إنَّما كان مخلوقاً له»[4]. وممَّا يدلُّ على اتِّساعه في القياس ما رواه ابن جنّي أيضاً في الإلحاق، إذ قال له، وهو يقرأ عليه كتاب أبي عثمان المازنيِّ: «لو شاء شاعرٌ أو ساجعٌ أو متَّسعٌ أن يبني بإلحاق اللام اسماً وفعلاً وصفةً لجاز له، ولكان ذلك من كلام العرب، وذلك نحو قولك: خَرْجَجٌ أكرمُ من دَخْلَل، وضَرْبَبُ زيدٍ عمراً، ومررتُ برجل ضربب وكَرْمَم ونحو ذلك، فقال له ابن جني: أفترتجلُ اللغة ارتجالاً؟ قال: ليس بارتجال، لكنَّه مقيسٌ على كلامهم، فهو إذاً من كلامهم، أ ترى أنَّك تقولُ: طابَ الخشكنانُ، فتجعله من كلام العرب، وإن لم تكن العربُ تكلَّمتْ به»[5]، وما ذهب إليه أبو علي إنَّما هو تأييدٌ لمذهب الخليل وسيبويه[6] واقتفاءٌ لما صرَّح به أبو عثمان المازنيُّ[7]، وعلى الرَّغم من إمعانه في القياس توسُّعاً واستنباطاً إلاَّ أنه بقي ملتزماً بعدمِ البناء على غيرِ ما بنتِ العرب، ولذلك كان يتفحَّشُ أن يُبنى مثل (فَعُلَ) كقولنا: ضَرُبَ؛ وذلك لأنَّ ضَرُب فيه خروجٌ من كسرٍ إلى ضمٍّ لازمٍ، وهذا غيرُ موجودٍ في كلام العربِ لاستثقالِ الضَّمَّةِ بعد الكسرة[8].

(١) التكملة؛ ٧.

(٢) السبعة في القراءات؛ ٢٧٤.

(٣) المنصف؛ ٢/ ٢٠٠.

(٤) الخصائص؛ ١/ ٢٧٦ – ٢٧٧.

(٥) م.ن؛ ١/ ٣٥٨ –٣٥٩.

(٦) المنصف؛ ١/ ١٨٠.

(٧) الخصائص؛ ١/ ٣٥٧.

(٨) المنصف؛ ١/ ١٨٠ – ١٨١.

ولتقديره للقياس كان يرفضُ في أحيانٍ كثيرة ما يردُ مخالفاً له، وينعتهُ بنعوتٍ مختلفةٍ كالقبح[1] واللحن[2] والضَّعف[3].

وكان أبو علي الفارسيُّ يلجأ إلى طرقٍ شتَّى في ممارسة القياس، ومن أبرزها قياسُ مسألة نحوية على مسألة نحوية أخرى، أو ما يُسمَّى ردُّ النظير على النَّظير، ومن ذلك أنَّه قاس عامل المستثنى على عامل المفعول معه[4]، وقاس اسم لا وصفته على الصِّفة والموصوف[5].

ورغم أنَّ أبا عليٍّ كان يبالغُ في القياس، ويجعله نصب عينيه في كلِّ خطوة نحويَّة فقد كان أحياناً يتساهل في القياس، ومن مظاهر ذلك التَّساهل قبوله عدَّة أقيسة للمسألة الواحدة[6]، كما أنَّه قَبِلَ ما يخرج على القياس كقبوله بأن يكون فاعل (نعم) أو (بئس) نكرةً مضافاً إلى غيرِ معرَّفٍ (بأل)[7]، وقَبِلَ أن يقيس على الشَّاذ كتجويزه أن يأتي خبر عسى اسماً قياساً على المثل: عسى الغُويرُ أبؤساً[8].

وكان أبو عليٍّ مولعاً بالتَّعليل، والعلَّة ركنٌ من أركان القياسِ، وهي الرَّابطُ بين المقيس والمقيسِ عليه، والعِلَلُ عنده مستنبطةٌ من كلام العرب، فهي «إنَّما تُستخرجُ من المسموعات بعد اطِّرادها في الاستعمال، وغايتها التَّوصُّل إلى النُّطقِ بكلامِ العرب حسب ما تكلَّم به أهل اللُّغة العربيَّة[9]، وكان ابن جنّي يعرف في شيخه هذه المزيَّة، فقد قال: «وقلتُ مرَّةً لأبي بكرٍ أحمد بن علي الرَّازيِّ - رحمه الله - وقد أفضنا في ذكر أبي عليٍّ ونبل قدره ونباوة محلِّه: أحسبُ أنَّ أبا عليٍّ قد خطر له، وانتزعَ من علل هذا العلم

---

(١) الإيضاح؛ ١٤٤.

(٢) م.ن؛ ١٤٩ - ١٥٠.

(٣) التكملة؛ ١١٦.

(٤) الإيضاح؛ ٢٠٥.

(٥) م.ن؛ ٢٣٩.

(٦) الإيضاح؛ ١١٦ و١٥٧.

(٧) م.ن؛ ٨١ - ٨٥.

(٨) م.ن؛ ٧٦.

(٩) المسائل الحلبيات؛ ٢٢٧، وانظر مناهج الصرَّفيين ومذاهبهم؛ ٣٥٧.

ثلثَ ما وقعَ لجميع أصحابنا، فأصغى أبو بكر إليه، ولم يتبشّعْ هذا القولَ عليه»[1].

ومن مقاييس التَّصريف المشهورة أنَّه إذا اجتمعت الياء والواو في كلمة، وسبقت الأولى بالسُّكون، فإنَّ الواو تُقلبُ ياءً، وتدغم الياء في الياء سواءٌ أكانت الياءُ أوّلاً نحو سيِّد أم الواو نحو طويته طيّاً، وقد علَّل أبو عليٍّ ذلك بأنه إنما «جُعل الانقلاب إلى الياء متقدّمةً كانت أم متأخّرةً؛ لأنَّ الياء من الفم، والإدغام في حروف الفم أكثرُ منه في حروف الطَّرفين، وتنزّلا منزلة المتقاربة وإن تراخت مخارجهما لاجتماعهما في المدِّ واللِّين»[2]، وإن كان مردُّ هذه الظاهرة في علم اللُّغة الحديث إلى قانون المماثلة الذي يُعدُّ من أهم القوانين الصَّوتية عند المحدثين[3].

ومنع أبو علي من أن تكون الحاء الثَّانية في حثحث مبدلةً من ثاء، وعلَّل ذلك بأنَّ القلب يكون بين الحروف المتقاربة في المخارج، والحاء بعيدةٌ من الثَّاء، وبينهما تفاوتٌ يمنع من قلب إحداهما إلى أختها[4]، وقد قال المازنيّ: «إنَّ الواو لا تزادُ أوّلاً البتَّةَ»، فلجأ أبو الفتح إلى شيخه يسأله عن أسباب عدم زيادة الواو في أوّل الكلام، وأخذ أبو عليٍّ يُسهبُ في تعليل عدم زيادتها مضمومةً أو مكسورةً أو مفتوحةً، وتلقَّى أبو الفتح ذلك التعليل بالرِّضا والقبول، وزاد عليه[5].

وعلَّل أبو عليٍّ لسيبويه ردَّه الكثير من أحكام التَّصغير إلى أحكام جمع التَّكسير وحمله إيَّاها عليها، فقال: سُرَيْحِينٌ في تصغير: سرحان لقولهم سراحين في الجمع، وعُثيمين في تصغير عثمان لقولهم: عثامين في الجمع بقوله: «إنَّما حمل التحقير هنا على التكسير من حيث كان التكسير بعيداً عن رتبة الآحاد، فاعتدَّ ما يعرضُ فيه لاعتداده بمعناهُ، والمحقَّر هو للمكبَّر، والتَّحقيرُ فيه جارٍ مُجرى الصِّفة، فكأن لم يحدث بالتَّحقير أمرٌ يُحملُ عليه غيرُه، كما حدث بالتكسيرِ حكمٌ يحملُ عليه الإفراد». وقد علَّق ابن جني على هذا التَّعليل قائلاً: «هذا معقد معناه، وما أحسنه وأعلاه»[6].

---

(١) الخصائص؛ ١/ ٢٠٨.

(٢) التكملة؛ ٣٥٠.

(٣) مناهج الصَّرفيين ومذاهبهم؛ ٣٥٧.

(٤) سر صناعة الإعراب؛ ١/ ١٨٠، وانظر التكملة؛ ٣٥١ و٣٥٢.

(٥) المنصف؛ ١/ ١١٢-١١٣.

(٦) الخصائص؛ ١/ ٣٥٤.

وممّا عُرف به أبو عليٍّ الفارسيُّ أنّه كان يقولُ أقوالاً عدّةً في المسألة الواحدة. وكان يعترف بذلك، فقد قال ابن جني: «وكان أبو عليٍّ رحمه الله يقولُ في هيهات: أنا أُفتي مرّةً بكونها اسماً سُمّي به الفعل كصَهْ ومَهْ، وأُفتي مرّةً أخرى بكونها ظرفاً على قدر ما يحضرني في الحال، وقال مرّة أخرى: إنها وإن كانت ظرفاً، فغيرُ ممتنعٍ أن تكون مع ذلك اسماً سُمّي به الفعل كعندك ودونك»[1]، ومن هذا جوابه لعضد الدولة، وقد سأله، وهما في الميدان: بماذا ينتصبُ الاسم المستثنى في نحو قام القومُ إلاّ زيداً، فقال ابو علي: ينتصبُ بتقدير: أستثني زيداً، فقال له عضد الدّولة: لم قدّرت: أستثني زيداً، فنصبت؟ هلاّ قدّرت: امتنع زيدٌ، فرفعتَ؟ فقال أبو عليٍّ: هذا الذي ذكرته جوابٌ ميدانيٌّ، فإذا رجعتُ قلتُ لك الجوابَ الصّحيح، وقد ذكر ذلك أبو عليٍّ في كتاب الإيضاح، أنه ينتصبَ بالفعل المتقدّم بتقوية إلاّ»[2].

ومسألة حضور الحال كانت مصدرَ حيرةِ أبي عليٍّ، ولكنّه رأى أنّ ذلك شأنٌ من شأن المعرفة العميقة، فقد ذكر ابن جنّي قائلاً: «وحدّثني أبو عليٍّ، قال: قلتُ لأبي عبد الله البصريِّ: أنا أعجب من هذا الخاطر في حضوره تارةً ومغيبه تارةً أخرى، وهذا يدلُّ على أنّه من عند الله، فقال: نعم هو من عند الله، إلاّ أنّه لابدّ من تقديم النّظر، ألا ترى أنّ حامداً البقّال لا يخطُر له؟»[3].

ولم يكن أبو عليٍّ بدعاً من العلماء في هذه الظاهرة، بل كان مقتفياً فيها أثر أحد أسلافه البصريّين، وهو الأخفش الأوسط، وقد قال عنه ابن جنّي في شأن هذه الظّاهرة: «وقد كان أبو الحسن، ركّاباً هذا الشّبَجَ، آخذاً به غير محتشمٍ منه، وأكثرُ كلامه في عامّة كتبه عليه، وكنتُ إذا ألزمت عند أبي عليٍّ ـ رحمه الله ـ قولاً لأبي الحسن شيئاً لا بد للنّظر من إلزامه إيّاه، يقول لي: مذاهبُ أبي الحسن كثيرةٌ»[4]، ويبدو أنّ ابن جني ورثَ هذه المزيّةَ عن شيخه، واستحسنها، وقد عقد لذلك باباً في الخصائص هو (بابٌ في اللّفظين على المعنى الواحد يردِان عن العالم متضادّين)[5]

---

(١) الخصائص: ١/ ٢٠٦.

(٢) معجم الأدباء: ٢/ ٨١٣.

(٣) الخصائص: ١/ ٢٠٧.

(٤) الخصائص: ١/ ٢٠٥.

(٥) الخصائص: ١/ ٢٠٠، وانظر ١/ ٢٠٣.

بل هذا طريقٌ سلكه سيبويه[1] والمبرّد[2] وأبو يوسف صاحب أبي حنيفة[3] وابن جنّي نفسه[4].

لقد كانت ظاهرة تعدُّد الآراء سمةً بارزةً في مؤلَّفات أبي عليٍّ، وكان يتعصَّبُ لهذه المسألة، ويقرنها بإعمال الفكر، فقد تعرَّض لقول الشاعر:

هـل تُبلغَنِّـي دارهـا شَـدَنيَّةٌ لعنتْ بمجـرومِ الشَّـرابِ مصـرَّم؟

فقال: «لعنتْ: دُعَاءٌ عليها، فيكون الجارُّ على هذا متّصلاً على ما أراه الساعة بـ«تبلغنِّي»[5].

لقد أعطى أبو عليٍّ وقته كلّه للعربيَّة وعلومها، ووقف عمره المديد لخدمتها، وكان القياسُ أحد الميادين الرَّحبة التي صالَ فيها وجال، فأعمل فيه فكره ليلاً ونهاراً حتَّى استقامَ له مذهبٌ، وسَّع الشُّقَّة بين الجامدين على السَّماع وأنصار القياس[6]، وقد بهره عشقُ القياس، وأخذ على فكره السُّبلَ، فصار يمتحنُ به كلَّ مسألة تَعرِضُ له، وعلى رسومه يُصدرُ فتاواه، ويعقد آراءه، وكان ابن جني يُعجَبُ بآراء أستاذه، ويجري الحوارُ بينهما كما ذكر في الخصائص[7]، فقد تحاورا حول قولهم: هات لا هاتيتَ، وكان رأيُ ابن جنّي أنَّها من فاعلتُ، وبعد أن ذكر رأيَ أستاذه أيضاً، أنَّها من فعليت، قال: «وهذا لطيفٌ حسنٌ».

وإذا عدنا إلى النَّصِّ الذي أبدى فيه ابنُ جني إعجابه بأستاذه وقوَّة قياسه رأينا أنَّ ابن جنّي ردَّ تلك الملكة التي رزقها شيخه إلى الصَّقل الذي ألزمَ به الفارسيُّ نفسه، فابن جني يتساءلُ قائلاً: «وكيف لا يكونُ ذلك، وقد أقام على هذه الطريقة مع جِلَّةِ أصحابها وأعيانِ شيوخها سبعين سنةً زائحةً عِلَّه ساقطةً عنه كُلَفُه، وجعلَه

---

(١) الخصائص؛ ١/ ٢٠٤.

(٢) م.ن؛ ١/ ٢٠٦.

(٣) م.ن.

(٤) م.ن؛ ١/ ٢٠٧.

(٥) المسائل البصريات؛ ١/ ٢٤٧ و٢٤٨.

(٦) في أصول النحو؛ سعيد الأفغاني؛ ٩١.

(٧) الخصائص؛ ١/ ٢٧٧.

همّه وسدَمَه، لا يعتاقه عنه ولدٌ، ولا يُعارضه منه متجرٌ، ولا يسومُ به مطلباً، ولا يخدمُ به رئيساً إلاّ بأخرة، وقد حطَّ من أثقاله، وألقى عصى ترحاله؟». وابن جني يشيرُ هنا في نصّه إلى أسبابٍ أخرى يفسّرُ بها براعة أستاذه في التعليل والقياس منها: تمرُّنه به زمناً طويلاً واتجاه همّته إليه وعكوفه عليه فارغَ البال، وأضف إلى هذا ثقافته الشّاملة وإكبابَه على الكتاب وتفرُّغَه التّامَّ للمزيد من المعرفة منَ الشُّيوخ مع ذكاءٍ وقوّة حافظة وسرعة استحضار[1]، وجرى بينهما كلامٌ، جعل ابن جني يعترض على أستاذه قائلاً[2]: «افترتجلُ اللغةَ ارتجالاً؟ قال: ليس بارتجالٍ، لكنّه مقيسٌ على كلامهم، فهو إذاً من كلامهم».

كان الشيخ أبو علي الفارسيّ وتلميذه كثيراً ما يثيران آراء علماء المذهب البصريّ وبخاصة الخليل وسيبويه، ويعملان الرأي فيها والتوجيه لها، ويُبيّنان وجهة نظرهما بياناً شافيا معتمدينَ على الأمثلة الكثيرة، ثمَّ ينفردُ ابن جني بتدوين ذلك وتعليق ما علق عن شيخه وعزوه إليه في أمانةٍ ودقّة. ولم يقتصرا على الخليل وسيبويه، بل وضعا أمامهما عمل الفحول السابقين من بناة هذا المذهب كأبي عمرو بن العلاء وابنِ أبي إسحاق الحضرميّ وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب ومتمّمي النحو البصريّ كالأخفش الأوسط والمازنيّ والجرمي والمبرّد وتلاميذهم، وأشبعاه تحليلاً وتفسيراً ونقداً، وربّما انتصرا لغير رأي الخليل وسيبويه، ولم تمنعهما جلالة قدرهما في أنفسهما أنْ يؤثرا عليهما قول غيرهما عندما يتبيّن لهما أنه الحقّ بما وضعا أمام أعينهما كلام أئمة النحو جميعاً، وأعملا فيه رأيهما، وطبّقا عليه أقيستهما، وانتصرا لبعض مذهبهم أحياناً، وهذه أمارة اجتهادهما واستقلالِ رأيهما. فإلى هذين العالمين الجليلين أبي علي وتلميذه أبي الفتح يرجعُ الفضلُ في تأصيل القياس وتقعيده، وكلا العبقريين من أصلٍ غير عربيٍّ؛ الأوّلُ فارسيٌّ والثاني روميٌّ، وإذا كان المؤرّخون قد ذكروا أصل أمِّ أبي عليٍّ، وأنها عربيّةٌ سدوسيّةٌ ربعيةٌ، فقد أغفلوا الإشارة إلى أمِّ ابن جني، وأرجّحُ أنّها عربيّةٌ هي الأخرى، ولعلها عقيليّةٌ جوثيّةٌ من عرب الموصل أو من جاورها منهم، وعلماء الوراثة يشيرون إلى أنَّ التزاوج بين الأصول المتباعدة يُساهمُ في تحسين النسل.

---

(١) د: شلبي؛ ٢٣٦.

(٢) الخصائص؛ ١/ ٣٥٨.

يقولُ الأستاذ سعيد الأفغاني[1]: «أمَّا إذا وصلنا إلى ابن جني، فقد تبوّأ ذروة القياس وفلسفته، لقد كان أعلى علماء العربية كعباً في جميع عصورها وأغوصهم عامَّةً على أسرار العربية وأنجبهم في الاهتداء إلى النظريات العامة فيها، وحسبك أنَّ ابن جني هو مبتدعُ نظرية الاشتقاق الكبير، ومؤسس علم اللغة على أحسن ما يُفهم عليه هذا العلم اليوم، فأمَّا التصريف فهو إمامُه دون منازعة». «كان ابن جني يدور على الغوص على أسرار اللُّغة الشاملة، ويطّرد القياس ما استطاع إلى ذلك سبيلاً متأثّراً بأستاذه الفارسيِّ، وإن كان قد مضى به بعيداً، وتقدَّم إلى الأمام مسافاتٍ شاسعةً طامحاً إلى جعلِ أصولٍ للنحو كأصولِ الدِّين»، ولهذا السبَّب وضع كتاب الخصائص الذي هو أوّل كتابٍ في العربيّة - وربما الوحيد - في أصول النحو، يقول[2]: «لم نر أحداً من علماء البلدين تعرَّضَ لعمل أصول النحو على مذهب أصولِ الكلام والفقه». والذي يعجب حقّاً في ابن جني مزيَّة الشمول في نظراته، فإنَّ غوصه على السرِّ أدَّاه إلى أن يجمع في حكمٍ واحدٍ ما لا يجمعه النحاة عادةً لعدم انتباههم إليه، فقد جمع نصب المؤنث السالم والمثنى وجمع المذكر السالم في علَّة واحدة[3]، ويقول الأستاذ سعيد الأفغاني: «وانظر مزية الشُّمولِ عنده في باب ترافع الأحكام[4] ففيه عجائب». ولاحظ عرضه للإبدال في فُسطاطٍ وفُستاطٍ وفُسَّاط[5]

لم يتَّخذ ابن جني القياس مذهباً لنفسه فحسبُ، بل كان يُغري به، ويدعو إليه، ويحضُّ عليه، ويُبيحُ فيه الارتجال، فيقولُ: للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس مالم يُلوِ بنصٍّ أو ينتهك حرمةَ شرعٍ[6]، حتى إذا أدَّاك القياس إلى ما لم تنطق به العربُ قطُّ فليس لك أن ترمي به، بل تعدُّه لشاعرٍ مولّد أو لساجعٍ أو لضرورةٍ، لأنه قياسٌ على كلامهم».[7]

---

(١) في أصول النحو؛ ٩١.

(٢) الخصائص؛ ٢/ ١.

(٣) الخصائص؛ ١/ ١١١.

(٤) الخصائص؛ ٢/ ١٠٨.

(٥) الخصائص؛ ٢/ ٨٨.

(٦) الخصائص؛ ١/ ١٨٩.

(٧) الخصائص؛ ١/ ١٢٦.

وقد ألّف أبو الفتح في جوانب لم يؤلّف فيها أستاذُه، وإن كان منه استقى، وفي مداره أبحر، وعلى طريقه سار، يُعمّقُ نهج أستاذه، ويطوّرُ نظرياته، ويُكمل مشاريعَه، فقد جمع أبو الفتح دواوين شعراء أشرنا إليهم في ثبت مؤلفاته، وهو ما لم يفعله الفارسي، وشرح دواوين شعراء، على رأسها ديوان المتنبي، وقد شرحه غير مرّة، وهذا ما لم يفعله شيخه أيضاً، وشرح قصائد للشريف الرَّضي، وأفرد كتاباً في الشرح الأدبيّ حول بيت لعضد الدَّولة، وأكثر من الاستشهاد بالمولّدين، ولا سيما المتنبّي، وكان الاستشهادُ بأشعارهم نادراً في مؤلّفات أبي علي، وأسلفنا أنّه استشهد ببيت لأبي تمّام لأنّ عضد الدَّولة كان يحبُّ ذلك البيت، ويردّده على لسانه، كما استشهد للمتنبي الذي ساهم تلميذه في إصلاح الحال بينه وبين أستاذه. وألّف ابن جني في العروض والقوافي، وشرح قوافي أبي الحسن الأخفش، وضمّن كتبه آراء ومسائل عروضيَّة، ولم يفرد أبو علي كتاباً لشيء من هذا، وإنْ كان قد ضمّن كتبه كثيراً من المسائل العروضيَّة[1] التي تدلُّ على تمكنّه من هذا العلم.

وإيرادُ الشَّاهد على إثبات قاعدة مسألةٌ هامّةٌ في كتب النحو واللغة والأدب، وقد كان عمدة أبو عليٍّ في شواهده: القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربيّ القديم ولهجات العرب المختلفة والاعتداد بالكثرة وتقديم السَّماع على الرواية عن العرب على القياس وتطبيق القياس على ما نقل القُرّاء، وقد أورث ذلك كلّه لأبي الفتح. وربّما أورد أبو عليّ في مؤلفاته شواهد شعريّةً كثيرةً لم ينسبها لأصحابها، جرياً على عادة كبار العلماء، فإمام النحاة سيبويه لم ينسب في كتابه إلاّ قدراً يسيراً من الشواهد الشعرية، والجمهور الأعظم من نسبة تلك الشواهد إنّما هو لأبي عمرو الجرميّ كما يذكر محقق «الكتاب»[2]، وكذلك فعل الفرّاء في شواهده التي ضمنّها كتابه «معاني القرآن»، والأخفش الأوسط لم ينسُب إلاّ واحداً وثلاثين شاهداً من أصل ثلاثمئة وسبعةَ عشر شاهداً ضمنّها كتابه «معاني القرآن»[3]، وجرى على هذه السّنة أبو زيد الأنصاري في نوادره، وهو ممّن كانوا محطّ إعجاب أبي عليٍّ الفارسيّ. وأبو علي يختلف عن تلميذه في مسألة نسبة الشواهد، فقد ذكر أبو الفتح عدداً كبيراً من الشواهد الشعرية مقترنةً بأسماء أصحابها كما سنوضح لاحقاً.

---

(١) معجم الأدباء؛ ٢/ ٨١٢.

(٢) انظر مقدمة المحقق؛ ١/ ٣٣.

(٣) مقدمة المحقق؛ ١/ ٨٧ – ٨٨.

ومن آخر الكتب التي ألّفها أبو عليّ الفارسيُّ هو كتاب «الحجّة للقراء السّبعة»، وقد كان خلاصة تجارب أبي عليٍّ ومستودع ما اختزن من أفكار ومختصر ما توصّل إليه من معارف ومسائلَ، وَقَفَهُ للانتصار للقرّاء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد، فوثّق تلك القراءات ووجّهها، والتمس الدليل لكلّ قراءة منها، وذلك إمّا بالاستناد إلى قاعدةٍ مشهورةٍ في العربية أو بالتماسِ علّةٍ خفيّةٍ بعيدة الإدراك يحاول اقتناصها أو توليدها أو بالاعتماد على القياس وحشد النظائر ومقارنة المثيل بالمثيل، وتلك مزايا برع فيها أبو عليٍّ، يعرض المتن الذي نصّ عليه ابن مجاهد ثم يعقبه بكلامه أو بكلام شيوخه. ولكنّ «الحجّة» لم تكنْ كتاباً في القراءات فحسبُ، فمن خلال ما حشد أبو عليٍّ فيها من الشواهد الشعرية والنكت النحوية جاءت أشبه بعملٍ موسوعيٍّ، وتلك سمةٌ من سمات أسلوب أبي عليٍّ، فمن المعروف أنّ ظاهرة الاستطراد والانطلاق بعيداً عن أصل الموضوع المطروق حتى يكاد يُنسي آخرُه أوّلَه هي ظاهرةٌ شائعةٌ في كتبِ أبي علي.

وقد أثنى القدماء على كتاب الحجّة، وعبّر أبو العلاء المعريّ عن إعجابه بها بأن اعتبرها وسيلةً للغفران ودخول الجنة، فبعد أن انتقد المعريُّ أبا عليٍّ الفارسيَّ على ألسنة الشُّعراء الذين نسب إليهم ما لم يقولوه[1]، تدخّل ليقول[2]: «يا قومُ... لا تعنتوا هذا الشّيخ، فإنّه يمتُّ بكتابه في القرآن المعروف بكتاب الحجّة»، ولكنّ الاستطراد الذي أخذ به أبو علي، وأطال فيه رافقه بعضُ الغموض في العبارة أحياناً، ولا سيما في الجزء الأوّل الذي استغرق فيه سورة الفاتحة وثلاثين آيةً فقط من سورة البقرة، بينما حشد في الأجزاء الخمسة الأخرى تتمة سورة البقرة وبقية سور القرآن الكريم،ممّا دعا ابنَ جني على شدّةِ حبّه لأستاذه وانتصاره لآرائه وإعجابه بأسلوبه إلى أن ينتقد كتاب الحجة لمسألتي الغموضِ والإطالة، حيث قال[3]: «وقد كان شيخنا أبو عليٍّ عمل كتاب الحجة، فأغمضه، وأطاله، حتّى منع كثيراً ممّن يدعي العربيّة - فضلاً على القرّاءِ - منه وأجفاهم عنه»، فهو كتابٌ عسيرُ المتناول خشنُ المسلك يستصعبه القرّاء وغيرهم حتى ليكاد أن يكون لطبقةٍ خاصّةٍ جداً من المثقّفين كما يرى ابن جني، وكان ذلك من الأسباب التي دفعت بابن جني لوضع كتابه

---

(١) يرى سعيد الأفغاني أنّ المعرّي كان ناقماً على البصريين خاصّةً؛ لأنّهم كانوا أهل قياس، وهو سماعي؛ من تاريخ النحو؛ ١٠٨ و١٠٩.

(٢) رسالة الغفران؛ ٢٥٢ - ٢٥٣.

(٣) المحتسب؛ ١/ ٢٣٦.

«المحتسب» متجنّباً ما وقع به أستاذه من عثرات.

لقد لازم أبو الفتح أستاذه الفارسيَّ ملازمةً طويلةً كان لها آثارها العامَّة ومظاهرُها التي لا تُنكَرُ، فقد درس عليه حتَّى عرف خطرات نفسه، وحفظَ علمه، وأذاع كتبَه، وسلك مسلكه في الاحتجاج للقراءات على اختلاف الرَّجلين، وكانت كتبُ ابن جنّي امتداداً لكتب أبي عليٍّ الفارسيِّ. وابنُ جنّي يُحسُّ ذلك، فلا يُفرّقُ بين كتبه وكتبِ شيخه، فنراه يقولُ بعد أن أورد أبياتاً في الخصائص: «وهذه الأبياتُ قد شرحها أبو عليٍّ، رحمه الله، في البغداديات، فلا وجه لإعادة ذلك هنا، فإنْ آثرتَ معرفةَ ما فيها فالتمسْهُ منها»[1]. وقد قال في التمام: «فأمَّا الفعل المصلحُ لفعل بعد «ما» في قولك: قلَّما زرناكَ، فإنَّه عندنا لا فاعلَ له، وذلكَ أنَّ «ما» المضمومةَ إليه كفَّته عن اقتضائه الفاعلَ، وأصارته إلى حكمٍ آخرَ، وقد تُقُصِّي هذا في عدَّةِ أماكن من كلامِ أبي عليٍّ وكلامي، فتركتُ الإطالةَ بذكره»[2]. وهكذا نرى ابنُ جنّي يُشير إلى ما كتب شيخُه، وكأنَّه يُشيرُ إلى مؤلَّفٍ من مؤلَّفاته، معترفاً بإغناءِ الشَّيخ للفكرة، حتَّى أنَّه لا مزيدَ يتزيَّدُه أبو الفتح عليها.

وقد بلغ من شدَّة التصاقِ التِّلميذ بأستاذه أن نُظر إليهما بمقياسٍ واحد في الصَّنعة رغم أنَّنا أشرنا إلى أنَّ أسلوبَ أبي الفتح يتميَّزُ عن أسلوبِ أستاذه، فقد قال البغداديُّ في الخزانة: «قال أبو محمد بن الخشَّاب: إنَّ أبا حاتمٍ السَّجستانيَّ قال: ليس الفرزدقُ أهلاً لأنْ يُستشهدَ بشعره على كتابِ الله لما فيه من التَّعجرف، وقال ابن الخشَّاب أيضاً: لم يجرِ في سَنَنِ الفرزدق من تعجرفه في شعره بالتَّقديم والتأخير المخلِّ بمعانيه[3]، والتقدير المُشكلِ إلاَّ المتنبّي، ولذلك مالَ إليه أبو عليٍّ وابنُ جنّي، لأنَّه ممَّا يوافقُ صناعتهما، لا ينفعُ المتنبّي شهادةُ أبي عليٍّ له بالشِّعر؛ لأنَّ أبا عليٍّ معربٌ لا نقَّادٌ، وإنَّما تنفعُه شهادةُ العسكريَّينِ وأبي القاسم الآمديِّ، فإنَّهم أئمَّةٌ يُقتدى بهم في نقدِ الإعراب»[4].

---

(١) الخصائص؛ ١/ ٣٣١، وهي في البغداديات؛ ٤٢٥، وكلا الشَّيخين روى عن أبي زيد، وانظر: أبوعلي الفارسي؛ ٣٢٩.

(٢) التمام؛ ٢١١.

(٣) الخصائص؛ ١/ ٣٦٩.

(٤) خزانة الأدب؛ ٥/ ١٤٦.

هذا هو أبو عليٍّ الفارسيُّ علم العربيّة الأوّل في عصره، وصاحبُ المصنّفات التي «لم يُسبَقْ إلى مثلها» كما يقولُ القفطيُّ[1]. ألقى ظلال هذه العبقرية على تلميذه ابن جني الذي خطا بمنهج أستاذه جنباً إلى جنب معه، ثمّ أكمل الطَّريق من بعده، وافقه في كثيرٍ من المسائل والطباع، وخالفه أيضاً في مسائل وطباعٍ أتينا عليها، وفي كل مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيين كان أبو عليٍّ إلى جانب نحاة البصرة، وردَّ آراء الكوفيين عامَّةً، وإذا كان من سمات المذهب البصريِّ الاعتدادُ بالكثرة واعتبارُها من أسباب قوّة القراءة، ومن تلك السِّمات عدمُ القياس على الشَّاذِّ أو الاعتدادُ بالقليل، وأنَّ تركَ القياس على القليلِ أولى من القياسِ عليه، ولكنَّ أبا عليٍّ وتلميذه ابن جنّي، لم يكونا من المتعصِّبين لآرائهم أو المقلّدين دون تمحيص، بل يصحُّ القولُ إنَّ أبا عليٍّ في زمنه كان إماماً بصريّاً مستقلّاً بآرائه في النَّحو وشيخاً لمدرسة قائمة بذاتها، تلاميذُها أنصارُه، يقولونَ بقوله، ويستعينونَ بكلامه، ومن هنا ألَّف ابنُ جنّيٍ كتابه الهامَّ المعروفَ باللُّمَع، وجمعه من كلام شيخه أبي عليٍّ كما ذكر المترجمونَ له، وهو كتابٌ يُنافسُ جملَ الزَّجَّاجيِّ وإيضاح أبي عليٍّ، ومن مظاهر تأثيره في تلاميذه اتّفاقُهم معه في كثيرٍ من مسائلِ النحو، وإذا اختلفوا معه في بعضِ المسائل، فذلك صدى التَّحرُّرِ الفكريِّ الذي غرسه فيهم، وهكذا كوَّن أبو عليٍّ لوناً خاصّاً، وكان إماماً فيه.

(١) إنباه الرُّواة؛ ١/ ٢٧٣.

الفصل الثاني

مذهب ابن جني النحويّ

أبو الفتح نحويٌّ كبيرٌ، ومؤسّسٌ لعلم أصول النحو، وبهذه الصِّفة وصفه بعضُ من ترجموا له، فقد قال في نزهة الألبّاء[1]: «وأما أبو الفتح عثمان بن جنّي النَّحوي، فإنه كان من أحذق أهل الأدب، وأعلمهم بعلم النحو والتَّصريف». وتحدَّث الباخرزي عن تفوُّقه، وقال[2]: «ولا سيّما في علم الإعراب»، وقد اختلفوا في تصنيفه كما اختلفوا في شيخه أبي عليٍّ، ومن المعروف أنَّ أبا الفتح أخذ النَّحو عن أبي عليٍّ الفارسيِّ، وقرأ عليه الكتبَ التي أثَّرت في مذهبه وأفكاره فيما بعدُ، وشيخُ أبي عليٍّ هو أبو بكر محمد بن السَّريِّ المعروف بابن السَّرّاج صاحب «الأصول»، وشيخه أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّدُ صاحبُ «المقتضب»، وشيخُ المبرِّد هو أبو بكر عثمان بن بقيَّة المازنيُّ صاحب «التصريف»، وشيخ المازنيِّ الأخفشُ الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة صاحب «القوافي»، وهو تلميذ سيبويه، فهو بصريُّ النحو نسباً، وإليهم يُشير دائماً باسم «أصحابنا».

وإذا عرفنا أنَّ أبا الفتح ألَّف في أصول النحو كتابه «الخصائص»، وإن لم يحمل اسم «الأصول» كما أسماه ابن السَّرّاج، وسمَّى أحد كتبه «المقتضب» كما فعل المبّرد، وشرح تصريف المازني شرحاً مطوَّلاً سماه «المنصف»، وشرح «قوافي» الأخفش شرحاً دقيقاً وافياً، عبّر فيه عن إعجابه بالأخفش، وقرن ذكر سيبويه في كتبه بالإجلال، عرفنا إلى أيِّ حدٍّ يُلزم نفسه الانتساب إلى المدرسة البصرية في النحو والاقتداء بأعلام النحو البصريّين، وموقفُه التَّحرُّريُّ من السَّماع والقياس والعلَّة والعوامل الذي ابتعد به قليلاً عن التقيّد بكلِّ كبيرةٍ وصغيرةٍ من المدرسة البصرية لا يُبيح بحالٍ من الأحوالِ إخراجَه عنها إلى مدرسةٍ أخرى، ولا يُبرِّرُ للدارسين أن يجعلوه في المدرسة

---

(١) نزهة الألباء، لابن الأنباري؛ ٣٣٢.

(٢) دمية القصر للباخرزي؛ ٣/ ١٤٨٢، وانظر معجم الأدباء؛ ٤/ ١٥٨٥، وإنباه الرواة؛ ٢/ ٣٣٥.

البغدادية[1]، وقد نصَّ صراحةً على أنه بصريُّ المذهب، وأنَّ البغداديين إنما هم الكوفيون في كتبه. وقد نصَّ الدّارسون المحدثون على بصريّته، فقد قال الشيخ النّجار في مقدمة الخصائص[2]: «إنَّ ابن جني كان كشيخه أبي عليٍّ بصريّاً، فهو يجري في كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب»، وجاء في مقدمة سرِّ الصّناعة أنَّ أبا الفتح وشيخه أبا عليٍّ الفارسيَّ[3]: «كانا على مذهبٍ واحدٍ في النحو، هو المذهب البصريُّ، وكانا لا يأبيان أن يأخذا عن غير البصريين والكوفيين والبغداديين وغيرهم»، وفي هذا الكلام إنصافٌ كبيرٌ لهما، وقال فؤاد البستاني في دائرة المعارف[4]: «إنَّ أبا عليٍّ كان على مذهب أهل البصرة، فخرج ابن جني مثله بصريَّ المذهب»، وإلى هذا ذهب الدكتور محمد أسعد طلس في مقالته عن ابن جني، حيث قال[5]: «ثمَّ إنَّه ليس من شكٍّ في أنَّ أبا الفتح على الرغم من انتسابه إلى المدرسة البصريَّة لم يكن مقلِّداً غيره من أئمَّة البصرة أو الكوفة أو بغداد، فإنَّه كان صاحبَ مذهبٍ مستقلٍّ انفردَ به»، وهو كما قال عنه: «كان أمَّةً مستقلّاً برأيه»، بينما ذهب الدكتور شوقي ضيف إلى اعتباره أحد أهم أعلام المدرسة البغدادية كشيخه أبي عليٍّ الفارسي مع تأكيده على شدّة التزامهما بالمذهب البصريِّ، وقد علّل تسمية أبي الفتح الكوفيّين باسم البغداديين أحياناً بأن أعلام المدرسة البغدادية كانوا في البدء كوفيّين، ثم أخذوا فيما بعد يتأثّرون بالمذهب البصريِّ، ويبتعدون قليلاً عن المذهب الكوفيِّ، فشكلوا بكوفيتهم، وما اكتسبوه من المذهب البصريِّ مذهباً جديداً هو المذهبُ البغدادي[6]، وإذا كان البغداديون، هم نحاةً كوفيّون تأثروا بالمذهب البصريِّ كما يرى الدكتور شوقي ضيف، فكيف ينطبق هذا على أبي الفتح وشيخه الفارسي؟.

وقد أراد الدكتور فاضل السَّامرائي أن يتوصَّل إلى مذهب أبي الفتح النَّحويِّ، فحشد لذلك جملة أسسٍ جعلها مقدّمة للنتيجة التي يُريدُ أن يتوصَّل إليها، وهذه الأسسُ هي:

---

(١) تاريخ الأدب العربي؛ بروكلمان؛ ٢/ ٢٤٤.

(٢) الخصائص؛ ١/ ٤٤ من المقدمة.

(٣) سر صناعة الإعراب؛ ١/ ٣٤ من المقدمة، الطبعة الأولى.

(٤) دائرة المعارف، البستاني؛ ٢/ ٤٥١.

(٥) مجلة مجمع اللغة العربية؛ المجلد ٣٠؛ ص٦١٥.

(٦) المدارس النحوية؛ شوقي ضيف؛ ٢٤٦

آ - أسس المدرسة البصريّة، ومدى التزام أبي الفتح بها.

ب - الاصطلاحات النحوية التي استخدمها أبوالفتح.

جـ - مع من يعدُّ نفسه [من النحاة]؟

د - نماذج من دراساته في المسائل الخلافية.

وبعد أن قدّم الأدلَّة بإسهاب على المعايير التي طرحها، وأشبعها نقاشاً، قال[1]: «فأيَّةُ شبهة؟ وأيُّ شكٍّ أو ريبة في بصريَّته بعد هذه الأدلة المتضافرة على قولها؟ الذي أراهُ أنَّك توافقني على أننا نخرجُ من هذه الأدلَّةبنتيجة واحدة، هي أنَّه بصريُّ المذهب حسبُ، لا بغداديٌّ ولا كوفيٌّ إلاّ إذا قلنا: إنَّ المذهبَ البغداديَّ هو المذهبُ البصريُّ بمصطلحاته وأسسه ومسائله، ومع ذلك فالنُّصوص لا تُسعفنا؛ إذ هو لم يعدَّ نفسه من البغداديين ولا من الكوفيين، بل جعل نفسه بمعزلٍ عنهم، وارتضى لنفسه أن يكون من البصريين». وإذا كان الدكتور أسعد طلس قد قال[2]: «ثم إنَّه ليس من شكٍّ في أنَّ أبا الفتح على الرَّغم من انتسابه إلى المدرسة البصريّة لم يكنْ مقلّداً غيره من أئمة البصرة أو الكوفة أو بغداد، فإنَّه كان صاحب مذهب مستقلٍّ، انفردَ به، وكان يُعملُ فكره في المسألة، ويناقشُها بعقله الواسع وتفكيره الصَّحيح»، وإذا كان الأستاذ أحمد أمين قد قال[3]: «ويُعَدُّ هو [أي أبو علي الفارسي] وتلميذُه ابن جني مؤسِّسي مدرسة في النَّحو والصَّرف، تستخدمُ القياس إلى أقصى حد، ولا تقفُ عند النَّصِّ، فالفرقُ بينها وبين غيرها كالفرق بين الحنفيّة في اعتمادهم الكبير على القياس والمالكية في الاعتماد على الحديث»، ورغم أنَّ الدكتور شوقي ضيف قد اعتبره أحد أعلام المدرسة البغدادية بقوله[4]: «فهو بغداديٌّ من طراز أستاذه أبي عليٍّ الفارسيِّ والزَّجَّاجيِّ؛ طرازٍ كان ينزعُ إلى البصريين، وهو الطراز الذي عمَّ، وسادَ منذ النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، وكان هو وأستاذه من أهمِّ الأسباب في شيوعه، إذ كانا ينتخبان من المذهبين: البصريِّ والكوفيِّ مع نزعةٍ شديدةٍ إلى البصريين، ومع الفُسْحةِ وفتح الأبواب على مصاريعهما

---

(١) ابن جنّي النحوي؛ د: فاضل السَّامرّائي؛ ٢٩٠.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق؛ المجلد (٣٠)؛ ٦١٥.

(٣) ظهر الإسلام؛ أحمد أمين؛ ١/ ١٨٥.

(٤) المدارس النحوية؛ ٢٦٨.

للاجتهاد ومخالفة البصريين والكوفيين بقدر ما يؤديهما النّظرُ وتُسعفهما الحجّةُ». فهذه الأقوال جميعاً تؤكّد بصريّة أبي الفتح، ولكنّها تؤكّد على أنّه كان ذا عقلٍ متحرّرٍ وأفقٍ واسعٍ ونظرةٍ بعيدةٍ ومقدرةٍ فائقة على الاكتشاف وسبرِ ما في الأعماق لخلقِ وإبداعٍ ما عجز غيرُه عن استجلائه، فهو بصريٌّ شديدُ الميل إلى مذهبِ البصريين، ولكنّه إذا رأى فكرةً في الجانب الآخر تروقُ له في معيار الحقِّ أخذ بها دون أن يخرجه ذلك من بصريّته، ولم يكنْ نحاةُ البصرة جميعاً متفّقين على كلّ المسائل، فطالما ورد في كتبِ النحاةِ أنَّ هذا الكلام قال به البصريُّونَ إلاَّ فلاناً، وأنَّ تلك المسألة ردَّها البصريُّون ومعهم فلانٌ من الكوفيّين، وإذا كان أبو الفتح قد أعجب بثعلب، وهو كوفيٌّ، أو رأى وجه صوابٍ في مسألة قال بها الكوفيّون، فذلك لا يخرجه من بصريّته، ولا يدخلُه في غيرها، وبالمجمل فقد اتّفق مع البصريين إلاَّ في النَّادر، واختلف مع الكوفيين إلاَّ في النَّادر، ومن ثمَّ كان له آراء خالف بها أستاذه أبا عليٍّ، وآراء انفرد فيها بما أسعفته به بصيرتُه النافذة، وليس من حقِّ أحدٍ أن يقول: إنَّ الحقَّ كلَّه مع البصريين، وبهذه الرُّؤية نظر أبو الفتح إلى القضيَّة، ومن العجب أن يَعُدَّه بروكلمان من أعلام المدرسة البغدادية، ثم يقول عن أن أبي الفتح: إنَّه[1] «يعدُّ نفسه من البصريّين لا من البغداديين»، والمرءُ حيثُ يضعُ نفسهُ.

ومن الجدير بالذكر أنَّ مسألة السَّماع والقياس التي يُصنَّف على أساسها علماء النحو إلى بصريين وكوفيين يجبُ ألاَّ تؤخذَ بشكلها المطلقِ، وذلك أنَّ كلا من الطَّرفين قد أخذ بالقياس والسَّماع، بل إنَّ كلمة الكسائيُّ المشهورة ـ وهو كوفيٌّ ـ إنَّما النَّحوُ قياسٌ يُتَّبعُ، تعني أنَّ الكوفيين أصحابُ القياسِ إذاً، وقد لهج البصريّونَ في تغليط العرب، وعقد ابن جنّي باباً في الخصائص[2] هو: (بابُ أغلاطِ العرب)، وقال في مستهلّه: «كان أبو علي رحمه الله يرى وجه ذلك، ويقول: إنما دخل هذا النحو في كلامهم، لأنهم ليست لهم أصولٌ يراجعونها، ولا قوانين يعتصمونَ بها ... فربَّما استهواهمُ الشَّيءُ، فزاغوا به عن القصد»، وذكر من بين أغلاطهم أموراً كهمز مصائب[3] وحلأَت السويق، ورثأت زوجي بأبيات، ولبَّأت بالحجِّ، واستلامتُ

---

(١) تاريخ الأدب العربي؛ بروكلمان؛ ١/ ١٣٢.

(٢) الخصائص؛ ٣/ ٢٧٣.

(٣) م. ن؛ ٢٧٧

الحجر[1]...، وفتح باباً على مذهب البصريين في (ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر[2]، وعلّةُ امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو علم أنَّ أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيءٌ من الفساد للغتهم لوجبَ الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل المدر». وتسامحُ أبي الفتح وتحرُّره جعله يتجاوز هذا، وأوردَ أنَّ أبا عليٍّ لم ينكر ما قد يجيء في لغة اليمن مخالفاً لغة ابني نزارٍ نحو حوريت، وقال: «فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح يُسمعُ منه ما يُخالفُ الجمهورَ بالخطأ ما وجد طريقٌ إلى تقبُّلِ ما يورده[3]»، فهو يقيّدُ اجتهاده بالتعليل، ويشترط الفصاحة للقبول[4]، ولهذا رأى جميعَ لغاتِ العرب فصيحةً، ولكنَّه رأى أمرَ تقوية واحدةٍ على أخرى، وعقد لذلك باباً (في اختلافِ اللغات، وكلّها حجّةٌ[5]، ومن هذا ما نراه في المعاجم من عبارة: والكسرُ أفصح أو الضمُّ كذا، ولكنَّ الفرق بين أصحابِ المذهبين هو أنَّ البصريين وضعوا لسماعهم وقياسهم ضوابطَ يمكن الإشارة إليها لاستجلاءِ أمرها، فقد ذكر الدكتور الشَّلبي في دراسته عن أبي عليٍّ الفارسيِّ أنَّ المذهب البصريَّ، يعتدُّ بالكثرة، ولا يقيسُ على الشَّاذِّ، ولا يعتدُّ بالقليل[6]، فالبصريُّون يُصدرون أحكامهم على الأعمِّ والأغلب، وأمَّا ما عدا ذلك من المسائل، فإمَّا أن يؤوّلوهُ حتّى يوافق مذهبهم، وإمَّا ألاَّ يعتدُّوا به، فلا يقيسوا عليه، بل يحكموا عليه بالشذوذ، وأمَّا الكوفيون؛ فكانوا يعتدُّون بالشواهد الفرديَّة، وإن لم يرد غيرُها في كلام العرب، ويقيسون عليها، فإذا سمعوا لفظاً في شعرٍ أو نادراً في كلامٍ جعلوه باباً، ولو سمعوا بيتاً واحداً فيه جوازُ شيءٍ مخالفٍ للأصولِ جعلوه أصلاً[7]، وبوَّبوا عليه، ويقول الدكتور الشَّلبي أيضاً[8]: «إنَّ البصريين كانوا يقيسون على الكثير الشَّائع، أمَّا الكوفيون فلا يرون بأساً من

---

(١) م.ن؛ ٢٧٩

(٢) م.ن؛ ٢/ ٥

(٣) الخصائص؛ ١/ ٣٨٧

(٤) م.ن؛ ١/ ٣٥٨

(٥) م.ن؛ ٢/ ١٠

(٦) أبو علي الفارسي؛ الدكتور الشبلي؛ ١٠٦

(٧) أبو علي الفارسي؛ ٤٤٠

(٨) م.ن؛ ٢١٩

القياس على الشّاذّ الذي لا يجوز إلاّ في الضّرورة، ويجعلونه أصلاً»، وهكذا نرى أنّ الطّرفين يقيسان، وأنهما يأخذان بالسّماع، ولكن وفق ضوابط وقيود، تشدّد فيها البصريّون، وتساهل فيها الكوفيون.

لقد أخذ ابن جنّي بالقياس، وسار فيه إلى أبعد مدىً، وفي باب[1] (القول على الاطّراد والشذوذ) قسم ابن جني الشذوذ والاطراد إلى أربعةِ أضربٍ:

١. مطّردٌ في القياس والاستعمال جميعاً، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة نحو: قام زيدٌ، وضربتُ عمراً، ومررتُ بسعيد. وعلى ضوئه تطورت اللغة، وقُعّدت القواعد، إذ ليس كلٌّ ما بين أيدينا من كلامٍ نطقت به العرب، وإنّما اقتضتِ الحاجةُ للقياس على ما نطقوا به، فكان غنى اللغة وخصبُها وتأطير النحو ومنهجيّتُه.

٢. مطّردٌ في القياس شاذٌّ في الاستعمال، وذلك نحو الماضي من يذَرُ ويدعُ، من ذلك قولهم: مكانٌ مبقلٌ، هذا هو القياس، والأكثر في السّماع: باقلٌ.

٣. مطّردٌ في الاستعمال شاذٌّ في القياس؛ نحو قولهم: أخوص الرِّمثُ، واستصوبتُ الأمرَ، واستحوذ، وأغيلتِ المرأة، واستوقَ الجمل؛.. واستَفيلَ الجمل.

٤. شاذٌّ في القياس والاستعمال جميعاً، وهو كتتميم مفعول فيما عينه واوٌ، نحو ثوب مَصْوون ومسك مدووف، وحكى البغداديون: فرسٌ مقوودٌ... وكلُّ ذلك شاذٌّ في القياس والاستعمال، فلا يسوغُ القياسُ عليه، ولا ردُّ غيرهِ عليه، وابن جني يرى أنّ الشّيءَ إذا اطّرد في الاستعمال، وشذّ عن القياس، فلابدّ من السّماع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يُتّخذُ أصلاً يُقاسُ عليه غيرُه[2]، والقياس إنّما يجري على الأقوى استعمالاً[3]، وما جاء عن العربيّ مخالفاً للسماع، ولا يعضدُه قياسٌ ينبغي أن يردّ، وقد يقلُّ الشّيءُ، وهو قياسٌ، ويكونُ غيرُه أكثرَ منه إلاّ أنه ليس بقياس، نحو شَنَئيٌّ في النّسب إلى شنوءة وثقفيٌّ في النّسب إلى ثقيفٍ[4]، ولكنّ أبا الفتح مع تشدّدِه في القياس وشدّةِ أخذه به يأخذ

---

(١) الخصائص؛ ١/ ٩٦

(٢) الخصائص؛ ١/ ٩٩

(٣) م.ن؛ ١١٤

(٤) م.ن؛ ١١٥ و١١٦ و١٣٦

بالسَّماعِ إذا ثبت نطقُ العربِ به، يقولُ: «إذا أدَّاكَ القياسُ إلى شيءٍ ما، ثمَّ سمعتَ العربَ قد نطقت فيه بشيءٍ آخرَ على قياس غيره، فدع ما كنتَ عليه إلى ما هم عليه، فإنْ سمعتَ من آخرَ مثلما أجزته، فأنت فيه مخيَّرٌ، تستعملُ أيَّهما شئتَ»، ولكنَّه قال[1]: «ما جاء عن العربيِّ مخالفاً للسَّماع، ولا يُعاضده قياسٌ، ينبغي أن يردَّ، إذ لم يبقَ له عصمةٌ تُضيفُه ولا مسكةٌ تجمعُ شعاعُه». ولم يتَّخذ ابن جني القياس مذهباً لنفسه فحسبُ، بل كان يُغري به، ويدعو إليه، ويحضُّ عليه، ويُبيحُ فيه الارتجالَ، فيقولُ[2]: «فقس على ما ترى»، بل يرى أنَّ القياسَ مدىً رحبٌ، قد تتوصَّل من خلاله إلى ما لم تنطق به العربُ، وعليك أن تجدَ له وجهاً، يقولُ[3]: « فإن صحَّ عندكَ أنَّ العربَ لم تنطق بقياسكَ أنتَ كنتَ على ما أجمعوا عليه البتَّةَ، وأعددتَ ما كان قياسُكَ أدَّاكَ إليه لشاعرٍ مولَّدٍ أو لساجعٍ أو لضرورة، لأنَّه قياسٌ على كلامهم»، وهو في هذا بصريٌّ، يأخذُ عن أسلافه، حيث قال[4]: «بذلك وصَّى أبو الحسن»، وقد عقد ابن جنيٍّ في الخصائص (باباً لأغلاط العرب)[5]، أخذه عن أستاذه، حيث قال: «كان أبو علي رحمه الله يرى وجه ذلك، ويقولُ: إنَّما دخل هذا النحو في كلامهم، لأنهم ليست لهم أصولٌ يراجعونها، ولا قوانينَ يعتصمونَ بها، وإنَّما تهجمُ بها طباعُهم على ما ينطقون به، فربَّما استهواهمُ الشَّيءُ، فزاغوا به عن القصد، هذا معنى قوله، وإن لم يكن صريح لفظه»، وأخذ أبو الفتح يعدِّدُ أغلاطَ العرب التي شذَّت عن القياس، وقيسَ عليها خطأً، وقد أتبع هذا البابَ (باباً في أغلاط العلماء)[6]، وقد يكون بينه وبين الباب الذي سبقه وشائجُ قربى، ومع ذلك فقد كان أبو الفتح مصرّاً على أن تبقى لهجاتُ العرب منهلاً عذباً يردِهُ الجميعُ، وإن تنوَّعتْ مشاربُهم، فلغاتُ العربِ كلُّها حجَّةٌ،

---

(١) الخصائص؛ ١/ ٣٨٧

(٢) م.ن؛ ١/ ١٨٩

(٣) م.ن،

(٤) الخصائص؛ ١/ ١٢٦

(٥) الخصائص؛ ٣/ ٢٧٣

(٦) م.ن؛ ٣/ ٢٨٢

وعقد لذلك باباً في الخصائص، هو (بابُ اختلاف اللغات وكلُّها حجَّةٌ)[1]، فلغةُ التميميّين في ترك إعمال «ما» يقبلُها القياسُ، ولغةُ الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأنَّ لكلّ واحدٍ من القومين ضرباً من القياس، يؤخذُ به، ويُخلَدُ إلى مثله. وبصريّةُ أبي الفتح تظهرُ من خلال التزامه بالاصطلاحات البصريَّة في النحو، فالبصريون يقولون[2]: «النَّعت والبدل والظرف وحروف الجر والجر والمصروف وغير المصروف والمُتعدّي وواو المعيّة وضمير الشأن والعطف والضَّمير والمضمر واسم الفاعل واسم الفعل والتمييز بين علامات الإعراب والبناء»، يقابلها عند الكوفيين: «الصفة والترجمة والصفة أو المحل وحروف الخفض والخفض والمُجرى وغير المجرى والواقع وواو الصرف وضمير المجهول والنَّسق والكناية والمكنى والفعل الدائم، وليس لاسم الفعل عندهم اصطلاح، ولا يميزون بين علامات الإعراب والبناء»، وأبو الفتح يستخدم اصطلاحات البصريين فيما يبحث في جميع كتبه[3]، وقد أورد الدكتور السَّامرائي خمساً وخمسين مسألةً على سبيل المثال لا الحصر أخذ فيها أبو الفتح بمذهب البصريين، فهل من شكٍّ بعدئذٍ في بصريَّته[4]؟ وتمشّياً مع انتصاره للصَّواب وعقله التَّحرريِّ الذي ينشد الحقيقة، وفكره النَّيِّر الذي يقرأ بواطنَ الأشياء كان ابن جني يروي عن الكوفيِّين في اللغة والنحو، وقلَّ أن تجدَ بصريّاً، يقبلُ أن يروي عن الكوفيين أو أن يأخذ عنهم، فقد روى ابن جنّي عنهم في مواطنَ عديدةٍ، روى عن الكسائي[5] والفراء[6] وابن السّكّيت[7]

---

(١) الخصائص؛ ٢/ ١٠، وانظر ١/ ١٢٥، ١٦٧، ٢/ ٢٦٠، ٢٧٣.

(٢) ابن جني النحوي؛ ٢٦٥.

(٣) انظر الخصائص؛ ١/ ٦٣، ١٧٧، ١٨٦، ٢/ ١٩، ٢٠، ١٩٦، ٢٩١، ٤٠٠، ٤٢٧، ٤٦٩، وسر الصناعة؛ ١/ ١٣٧، ٤٣، ١٤٤ ط١، والتمام؛ ٢٠، ٣٢.

(٤) ابن جني النحوي؛ ٢٧٦، وما بعد، وانظر المدارس النحوية؛ ٢٦٩، حيث ذكر الدكتور شوقي ضيف أحد عشر مسألة أخذ فيها أبو الفتح بالمذهب البصري، وأغلبها وارد في الخصائص.

(٥) الخصائص؛ ١/ ٣٦٩ و٣/ ٣٥٤

(٦) م.ن؛ ٢/ ٦٥ و٧٦ و٤٠٧

(٧) م.ن؛ ٢/ ٩٧ و٣١٢ و٣١٣ و٣٩٥

وثعلب[1]، وقد أثنى على الكسائي في مواطنَ متعدّدة، وأبدى إعجابه بحسن مذهبه في تعديته (رضي) بـ (على) قياساً على تعدّي (غضبَ) بعلى، فقال[2]: «فهذا مذهبُ الكسائيِّ وما أحسنه»، وهو بهذا يقتفي أثرَ شيخه أبي عليٍّ الفارسيِّ، وكان يصف ثعلبَ بالسَّداد[3]، وقد أثنى عليه لإفراده باباً مستقلا في كتابه «الفصيح»، للأفعال التي يلازمُها البناءُ للمجهولِ، ورأى أنَّ هذا العمل شريفٌ أشرفُ من حفظ مائة ورقةٍ لغة[4].

وقد وافق مذهب الكوفيين في تحريك الحرف الحلقيِّ إذا كان ما قبله مفتوحاً، والبصريون لا يجيزون هذا التحريك. قال في التعليق على قراءة: ﴿جهَرَةً [الآية ٥٥ من سورة البقرة]﴾ بفتح الهاء[5]: «مذهبُ أصحابنا في كلِّ شيء من هذا النَّحو ممَّا فيه حرفٌ حلقيٌّ ساكنٌ بعد حرف مفتوح أنَّه لا يُحرَّكُ إلاَّ على أنَّه لغةٌ فيه، ومذهبُ الكوفيين أنَّه يُحرَّكُ الثاني لكونه حرفاً حلقياً، فيجيزون فيه الفتحَ، وإن لم يسمعوهُ، كالبحْرِ والبحَرِ والصَّخْرِ والصَّخَرِ، وما أرى القولَ من بعدُ إلاَّ معهم والحقَّ فيه إلاَّ في أيديهم»، وأبو الفتح يؤكّد هنا بصريّته بقوله: أصحابنا، كما يؤكّد عدم تعصُّبه لهم عندما يرى أنَّ الحقَّ في الجانب الآخر، وقد عزَّز موقفه أنَّ عامَّة عقيل تقول ما يقوله الكوفيون، وأبو الفتح يأخذ عن بني عقيل، ويُقرُّ لهم بالفصاحة حضراً ومدراً، وقد سمعتُ كثيراً من الأعراب الضَّاربين في البادية في أيَّامنا هذه يحرّكون الحرف الثاني في الكلمة إذا كان حلقيّاً، فيقولون في محمود: محمَود، وفي مغرور: مغَرور، وفي معروف: معروفٌ، وقد وافق أبو الفتح الكوفيين في مواطن عديدة من كتبه[6].

وقد كان أبو الفتح مقتفياً أثر شيخه أبي علي الفارسيِّ، شديد الإعجاب بالأعلام الذين أعجب بهم شيخه، وشديد الإعجاب بشيخه، يدور في فلكه، ولا يخرج عن مداره، بل يُغني ويُضيف، ويكشف، ويستجلي، ومن يتتبع كتب أبي الفتح يُدهش

---

(١) م. ن؛ ٢/ ٢٢٥ و٢٣١

(٢) المحتسب ١/ ٥٢، وانظر امتداحه له في الخصائص؛ ٣/ ٣١١.

(٣) م. ن؛ ٢/ ٢١٩.

(٤) م. ن؛ ٢/ ٢١٩.

(٥) المحتسب؛ ١/ ٨٤، وانظر المحتسب؛ ١/ ١٦٦ – ١٦٧.

(٦) انظر المحتسب؛ ١/ ٣٢٥، والخصائص؛ ٢/ ١٧ و١٧١ و٣/ ٢٩١، واللُّمع؛ ١٨٥ – ١٨٧.

لكثرة ورود أبي علي وآرائه في تلك الكتب، واقتداء أبي الفتح به، بل إنَّك واجدٌ في كتبه أبواباً بكاملها كان أبو عليٍّ السَّببَ في استنباطها وموجِّه مسارها كما يصرّح أبو الفتح نفسُه، ومن هذه الأبواب: (باب في مشابهة معاني الإعراب معاني الشّعر)[1] و(باب في تعليق الأعلام على المعاني دون الأعيان)[2]، و(باب في إضافة الاسم إلى المسمّى والمسمَّى إلى الاسم)[3]، و(باب في السَّلَب)[4]، وهو بابٌ طريفٌ قال في بدايته: «نبَّهنا أبو عليٍّ رحمه الله من هذا الموضع على ما أذكره وأبسطُه لتتعجّب من حسن الصَّنعة فيه»[5]، فالتغيير الصَّوتي في الكلمة يُغيّر المعنى، كإدخال الهمزة على (شكا) فيكون أشكيت الرجلَ: إذا زُلتُ له عمَّا يشكوه، وتضعيف الرَّاء من (مرض) تحوِّل الفعل من السلب إلى الإيجاب كقولك: مرَّضتُ الرَّجلَ: إذا داويته من مرضه، و(باب في الاكتفاء بالسَّبب من المسبب وبالمسبّب من السَّبب)[6]، و(باب في نقض الأصول وإنشاء أصول غيرها منها)[7] و(باب في تجاذب المعاني والإعراب)[8]، وكثيرة هي الأبوابُ التي أوردها، وتدلُّ على أنه استضاء بأبي عليٍّ في كثيرٍ من الأصول الكلّيَّة التي حرَّرها، ولكن لأبي الفتح يعودُ الفضلُ التَّامُّ في تثبيتها وإبرازها للوجود بعد أن كانت خطرات وشوارد ذهنيَّةً مبعثرةً في عقلِ أبي عليٍّ الفارسيِّ، بل هنالك كتبٌ في النحو يعود الفضلُ في معظم ما اشتملت عليه إلى أبي عليٍّ الفارسيِّ، ومنها كتاب «اللُّمع»، وقد قال عنه المترجمون[9]: «جمعه من كلام شيخه أبي عليٍّ الفارسيِّ»، وهذا الكتاب من الأهميَّة بمكانٍ، حتى إنَّه ليُعدُّ أشهر كتب ابن جنّي وأهمَّها بعد الخصائص وأكثرها دلالةً على علمه النحويِّ، وكانوا يعرِّفون ابن جني به، فيقولون[10]: «مصنِّفُ اللُّمَع»، وقرنه الناس

---

(١) الخصائص؛ ٢/ ١٦٨

(٢) م. ن؛ ٢/ ١٩٧

(٣) م. ن؛ ٣/ ٢٤

(٤) م. ن؛ ٣/ ٧٥

(٥) م. ن.

(٦) م. ن؛ ٣/ ١٧٣

(٧) م. ن؛ ٣/ ٢٢٧

(٨) م. ن؛ ٣/ ٢٥٥

(٩) انظر الخصائص؛ ١/ ٦٣ المقدمة

(١٠) المختصر في أخبار البشر؛ أبو الفداء؛ ٢/ ١٣٦، كشف الظنون؛ ٢/ ٩٦٢.

بالجمل للزَّجَّاجيِّ والإيضاح لأبي عليٍّ الفارسيِّ، وصارت هذه الكتب الثلاثة هي المفضَّلة عند المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام، وصارت الكتب المعتمدة لتدريس النحو، ولقي من الشروح ما فاق الكتابين الآخرين. اشتمل اللُّمع على ثلاثة وسبعينَ باباً أغلبُها في النحو، والأبوابُ الأخيرةُ منه في التصريف، وإن جاءت متداخلةً مع أبواب في النحو أيضاً. وكتابُ اللُّمَع كتابٌ مدرسيٌّ، وضعه أبو الفتح لهذه الغاية، وقرَّبه من المتعلّمين بأسلوبه الواضح والبسيط وعبارته الصافية وسهولة متناوله، فكان أكثرَ قرباً إلى النفس من كتاب الجمل وكتاب الإيضاح، وقد نجح أبو الفتح إلى أقصى الحدود في عرض أبواب الكتاب، وكأنه أحد الكتب التعليمية المعاصرة لا كتابٌ يعود تاريخه إلى القرن الرابع الهجريِّ، وصدَّر أبو الفتح كلّ باب من أبوابه بتعريف غاية في الدّقة والوضوح مبتدئاً بتعريف الاسم والفعل والحرف، ثمَّ عمد إلى التقسيم والتفريع في الباب الواحد بمنتهى الضبط والدِّقة والسيطرة على الخطِّ العام، فالفعل المتعدي ضربان: متعدٍّ بنفسه ومتعدٍّ بحرفِ جرٍّ، والمتعدي بنفسه على ثلاثة أضرب: متعدٍّ لمفعول واحد ومفعولين وثلاثة مفاعيل، كما عمد أبو الفتح إلى تقديم الأمثلة من الشواهد القرآنية والشعرية والجمل العادية المألوفة، وإن اقتصر على ثمانية وسبعين شاهداً شعرياً، نسبَ عدداً منها، وترك عدداً آخر من غير نسبة جرياً على عادته، وهو رقمٌ متواضعٌ بالنسبة لغزارة الشواهد في مؤلفاته الأخرى، وإن كان يتناسبُ مع حجم الكتاب.

كان أسلوب الكتاب غايةً في الوضوح والبساطة ونصاعة العبارة، وهي سمةٌ تسمُ سائرَ كتب أبي الفتح، وكانت أمثلتُه قريبة المتناول، تكاد تكونُ من نتاج أيّامنا كقوله في النَّهي[1]: لا تفعلِ الشَّرَّ تنجُ، وفي الاستفهام: أين بيتُكَ أزرْكَ؟ وهلمَّ جرّا، وقد تجنَّب فيه أبو الفتح الإطنابَ والتّفصيل المملَّ والاستطرادَ الذي ينأى به عن الموضوع، وقد انطلق أبو الفتح في كتابه من أسس؛ أهمُّها أمران: التّقعيدُ العامُّ وتجنُّبُ التّكرار، فهو ينطلقُ إلى كلّ مسألة نحويَّة من قاعدة عامَّة يضعُها، ثم يبدأ بتوضيحها، كقوله في النَّسب[2]: إن تجاوز الاسم ثلاثة أحرف لم تُغيَّر كسرتُهُ، تقول في الإضافة إلى تغلب: تغلبيٌّ،... ثم أخذ يكمل القواعد على ضوء وضع الفعل وهيئته. كما تجنَّب التَّكرار في معالجة المسألة الواحدة في كتبه أو في كتاب اللُّمع

(١) اللُّمع: ٢١٦.

(٢) اللمع: ٢٧٩، ٢٨٠.

نفسه، وتوّج الكتاب بعدم التَّعرُّض للخلافات النحوية، بل يذكر الرَّأي الذي يتبنّاه، ويقتنع به، ولكنَّه وقع في ما وقع به الزَّجَّاجي من تشعيب الأبواب وتفريعها، ممّا أخلّ بدقَّة الكتاب وجعل المسائل متناثرةً.

ولأبي الفتح كتابٌ آخر جمعه من كلام شيخه أبي عليٍّ الفارسي، هو: «كتاب ذي القدِّ في النحو»، وكتاب ثالث هو: «تأييد تذكرة أبي عليٍّ»، ويبدو أنَّ الأخيرين مفقودان، وكتاب اللُّمع كتابٌ بصريٌّ، سار فيه أبو الفتح على مسار أسلافه البصريين، وإن كان أخذ برأي غيرهم أو اجتهد برأيه أحياناً كعادته.

وقد قرأ على أبي عليٍّ تصريفَ المازنيِّ، ووضع عليه شرحاً هاماً، سمّاهُ «المنصف»، وهو من أوائل كتبه، ومن أغناها في علم التصريف، بل من أغنى ما ألِّفَ في هذا العلم، وقد ذكر المحقّقون - وهم مصيبون في ذلك - بأنَّ «الشَّرح وإن كان لابن جنّي، هو في الحقيقة للإمامين معاً أبي عليٍّ الفارسيِّ وتلميذه أبي الفتح بن جنّي، وإن كان إسنادُ أكثر ما فيه - على ما ذكروا - إلى شيخه، ولعلَّه كان من أوائل ما امتحنَ به الشَّيخُ تلميذه، فقد قرأه أبو الفتح على شيخه بعد أن فرغَ من تدوينه، فاستجاده، ورضي عنه[1].

وقد أسلفنا القول: إنَّ أبا الفتح بصريُّ المذهب، وإلى هؤلاء يشير بكلمة «أصحابنا» في أيِّ مسألة نحويّة، ورد ذكرهم فيها، وسوف نقدِّمُ بعض الأمثلة التي وردت في كتب أبي الفتح، وهي أصدقُ دليل على المدرسة ينتمي إليها:

آ- البغداديون هم الكوفيون:

قال في سرِّ الصناعة[2]: «فأمَّا قول من قال في قول تأبَّط شرّاً:

كأنَّما حثحثوا حُصّاً قوادمَه [البيت]

إنه أراد: حثَّثوا، فأبدلوا من الثاء الوسطى حاءً فمردودٌ «عندنا، وإنما ذهب إلى هذا البغداديون». ثمَّ قال: «فأمَّا الحاء فبعيدةٌ من الثاء، وبينهما تفاوتٌ، يمنعُ من القلب إحداهما إلى أختها، وإنما حثحثَ أصلٌ رُباعيٌّ وحثث أصلٌ ثلاثيٌّ .... هذا هو

---

(١) المنصف: ٣/ ٢٨٩، خاتمة المحققين.

(٢) سرُّ الصناعة: ١/ ١٨٠، وانظر كلامه حول: ذبذب وذبَّب في المحتسب، ١/ ٢٠٢.

الصَّواب. وهو قول كافة أصحابنا على أنّ أبا بكرٍ محمد بن السَّريّ قد كان تابع الكوفيين، وقال في هذا قولَهم»، وأورد مرَّةً أخرى متابعة أبي بكرٍ بن السَّرّاج للبغداديين في مسألة حتحت وحثث، فقال في الخصائص[1]: «وتابع أبو بكرٍ البغداديين في أنَّ الحاءَ الثانية في حتحتُ بدلٌ من ثاء، وأنَّ أصله حثَّث.... وهذا وإن كان عندنا غلطاً لإبدال الحرف، فإنَّه شقٌّ آخرُ من القول»، فأبو الفتح بصريٌّ، رأيه من رأي أصحابه، وهو لا يوافق البغداديين الذين هم الكوفيون كما ترى.

وقال في الخصائص[2]: «ولم يثبت أصحابنا: قنيتُ، وإن كان البغداديون قد حكوها»، وقال فيه[3]: «ومن ذلك قولُ البغداديين: إنَّ الاسمَ يرتفعُ بما يعودُ عليه من ذكره نحو: زيدٍ مررتُ به، وأخوك أكرمته، فارتفاعه عندهم إنَّماهو لأنَّ عائداً عاد عليه، فارتفع بذلك العائد، وإسقاط هذا الدليل أن يُقالَ لهم: فنحنُ نقولُ: زيدٌ هل ضربتَه؟ وأخوك هل كلَّمته؟ ومعلومٌ أنَّ ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله»، وكرَّر أبو الفتح هذا الكلامَ منسوباً للكوفيين في مكانٍ آخر من الخصائص، حيث قال[4]: «والكوفيون يرفعونه إمَّا بالجزء الثاني الذي هو مرافعه عندهم، وإمَّا بما يعودُ عليه من ذكرهِ حسب مواقعه»، ومرَّةً أخرى ترى أنَّ الكوفيّين هم البغداديون[5].

وقال في الخصائص[6]: «وليس كذلك اسم الفاعل والمفعول في افعلَّ وافعالَّ، إذا ضُعِّفَ فيه حرفا علَّة، بل ينفصلُ فيه اسمُ الفاعل والمفعول عندنا، وذلك قولُك: هذا رجلٌ مرعوٍ وأمرٌ مرعوىً إليه، وهذا رجلٌ مُغْزاوٍ، وهذا وقتٌ مغْزاوىً فيه، لكنَّه على مذهب الكوفيّين لا فرق بينهما».

وتحدَّث عن تحريك الحرف الحلقيِّ السَّاكن في نحو «يعدو» و«محموم»، وقال[7]: «وما أظنُّ الشَّجريَّ إلاّ استهواه كثرةُ ما جاء عنهم من تحريك الحرف

---

(١) الخصائص؛ ٢/ ٥٤

(٢) م.ن؛ ١/ ١٣٧

(٣) م.ن؛ ١/ ١٩٩

(٤) م.ن؛ ١/ ١٦٦

(٥) انظر المسألة الخامسة في الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري.

(٦) الخصائص؛ ٢/ ١٠٤

(٧) م.ن؛ ٢/ ٩ و١٠.

الحلقي بالفتح إذا انفتح ما قبله في الاسم على مذهب البغداديين»، ثم ذكر بيتين لكثيِّر وأبي النجم حرَّكا فيهما عين «نَعَل» وهاء «دهَر»، وقال: «وهذا قد قاسه الكوفيُّون، وإن كنَّا لا نراه قياساً»، بل كان قاسياً في ما أكمل من كلام، حيث قال[1]: «فإيَّاك أن تُخلِد إلى كلّ ما تسمعه، بل تأمَّلْ حالَ مُورده، وكيف موقعُه من الفصاحة فاحكم عليه وله».

وقال في المقتضب[2]: «وفي غالب ظنِّي أنَّ البغداديين حكوا نظيراً لمهوب حرفاً أوحرفين أحدهما مسورٌ به من السير»، وقال[3]: «وحكى البغداديون فرسٌ مقوودٌ ورجلٌ معوودٌ من مرضه، وحكوا أيضاً ثوبٌ مصوونٌ»، وقال[4]: «وحكى البغداديون فيما رويناه عن أحمد بن يحي: سَو أفعلُ، يريدون: سوف أفعل».

وقال في المنصف[5]: «وغيرُه من أصحابنا، وهو أبو العباس ـ يذهب إلى تحريك العين من دم، لأنّه مصدرٌ دميت دمىً مثل هويت هوىً».

وقال في التمام[6]: «يحكي الكوفيون: ليت زيداً قائماً على أنَّ ليتَ هي النّاصبة للاسمين جميعاً، والأمر عندنا نحن بخلاف ذلك، بل هي عندنا من نصبِ الاسم ورفع الخبر».

وقال في المبهج[7]: «فقال لها: أعييتني بأشرٍ فكيف بدردور؟ هكذا يرويه أصحابنا، ويرويه الكوفيون، فكيف بدردرٍ؟»، وسيرويه أبو الفتح على رواية الكوفيين، دون أن يشير إلى ذلك.

وقال في المنصف[8]: «وأقولُ: إنَّ الهمزة في العوَّاء فيمن جعله فعلاء منقلبة عن

---

(١) م. ن.

(٢) المقتضب؛ ٨.

(٣) م. ن.

(٤) التصريف الملوكي؛ ٤٥.

(٥) المنصف؛ ٢/ ١٤٨.

(٦) التمام؛ ١٦٨.

(٧) المبهج؛ ٤٠

(٨) المنصف؛ ٢/ ١٦٠

ألف التأنيث»، ثم قال[1]: «وهو مذهب سيبويه، ولا أعرفُ لأحدٍ من أصحابنا فيه خلافاً إلاَّ أبا الحسن، فإنَّه كان يرى أنَّ الهمزة هنا زائدةٌ غير منقلبةٍ». وأبو الحسن هذا هو الأخفش الأوسط، وهو بصريٌّ، وعدَّه من أصحابه كما ترى.

وقال في سرِّ الصّناعة[2]: «وقد تلا أبا الحسن ـ يعني الأخفش ـ في تعقُّبِ ما أورده سيبويه في كتابه جلَّة أصحابنا كأبي عمروٍ وأبي عثمانٍ وأبي العبّاس وغيرهم»، وهؤلاء هم أعلامُ المذهب البصريِّ.

وقال في المبهج[3]: «ومن أبيات الكتاب:

قد سالمَ الحيَّاتُ منه القدَما ... الأفعوانَ والشُّجاعَ الشَّجعما

كذا نرويه نحن ـ برفع التاء من الحيَّات ـ، وروى البغداديون: قد سالمَ الحيَّاتِ، بكسرِ التاء ـ منه القدما».

وقال في الخصائص[4]: «وذلك أنَّ قنيةً من قنوتٌ، ولم يثبت أصحابنا قنيتٌ وإن كان البغداديون قد حكوها»، وفي إجازة تقديم خبر ليس عليها، قال[5]: «إجازة هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا والكوفيون أيضاً معنا»، وهو يردُّ على المبرِّد الذي أنكر ذلك. وقال[6]، بعد أن أنشد أبياتاً للزَّفَيان: «هكذا رويناه عن أبي زيدٍ، وأمَّا الكوفيون فرووه على خلاف هذا»، وبلغ من اختلاف الرّوايتين أن أخرج الكوفيون الأبيات من بحر الرَّجز إلى بحر السَّريع كما ذكر.

وقال في الخصائص[7]: «ومن ذلك قول أصحابنا أنَّ اسم المكان والمصدر على وزن مفعول في الرُّباعي إلاَّ أن نقيسَهُ».

---

(١) م. ن.

(٢) سر الصناعة؛ ١/ ٦٧ ط١.

(٣) المبهج؛ ٤٠

(٤) الخصائص؛ ١/ ١٣٧، في (باب الاستحسان)، وفيه فوائد كثيرة.

(٥) م. ن؛ ١/ ١٨٨، وانظر تعليق محقق الكتاب هناك.

(٦) م. ن؛ ١/ ٣٣٢.

(٧) م. ن؛ ١/ ٣٦٦.

ويردُّ على الفرّاء الكوفيِّ، قال[1]: «هذا الذي يجيزه الفرّاء من اجتماع الساكنين في نحو هذا لا يثبته أصحابنا».

وقال في المحتسب أيضاً: «في هذا دليلٌ على صحَّة ما يذهب إليه أصحابنا من أنَّ القولَ مُرادٌ مقدَّرٌ في نحو هذه الأشياء، وأنَّه ليس كما يذهب إليه الكوفيون من أنَّ الكلامَ محمولٌ على معناه من دون أن يكون مقدَّراً»، وهو القائل[2]: «ولا قرابة بيني وبين البصريين لكنَّها بيني وبين الحقّ، والحمد لله»، ويكرِّرُ هذه الرُّؤية في مكان آخر من كتبه، قال[3]: «ولقد كنتُ أعتقدُ فيه التَّرفُّع عنها وإن كانَ من أصحابي [أي ابن درستويه]، وقائلاً بقول مشيخةِ البصريين، والحقُّ أحقُّ من أن يُتَّبعَ أين حلَّ وحيث صقعَ».

وقال في المحتسب[4]: «وعليه قراءة الجماعة: تَرَيِنَّ بالياء لما ذكرنا غير أنَّ الكوفيين، قد حكوا الهمزة في نحو هذا، وأنشدوا: كمشتريءٍ بالحمدِ أحمرةً بُتْرا» وذكر السِّجِلَّ: الكتاب، وقال[5]: «وقال قومٌ: هو فارسيٌّ معرَّبٌ، وأنكر ذلك أصحابنا أبو عبيدة وكافَّةُ أصحابنا»، وقال[6]: «واعلم أنَّ البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدةً في مواضعَ»، وقال[7]: «وقد أشبعنا القولَ في الرَّدِّ على من خالفنا من البغداديين في هذا الموضع في كتابنا: شرح التَّصريف»، ومرَّة أخرى كان قاسياً في الرَّدِّ، قال[8]: «وقولُ البغداديين: إنَّنا ننصبُ الجوابَ على الصرف كلامٌ فيه إجمالٌ بعضُه صحيحٌ وبعضه فاسدٌ». ويقولُ[9]: «وتوراةُ عندنا فوعلةٌ... وتوراةُ وتولجُ عند

---

(١) المحتسب؛ ١/ ٦١، وانظر ١/ ٨٤ و١/ ١٠٩.

(٢) م.ن؛ ١/ ١٠٨.

(٣) م.ن؛ ١/ ١٦٧.

(٤) م.ن؛ ١/ ١٦٧، وهو يذكر ذلك في معرض الحديث عن تحريك الحرف الحلقي الذي أشرنا إليه، وانظر المحتسب أيضاً؛ ١/ ٢٣٤.

(٥) سر الصناعة؛ ٢/ ٥٦٨.

(٦) المحتسب؛ ٢/ ٤٢، وانظر سر الصناعة؛ ١/ ٧٢ و١/ ١٩٣.

(٧) م.ن؛ ٢/ ٦٨.

(٨) سر الصناعة؛ ١/ ٢٧٥.

(٩) م.ن؛ ١/ ١٤٦.

البغداديين: تفعل»، ويردُّ كلاماً ذهب إليه البغداديون، ويقولُ[1]: «وأبو بكر معهم أيضاً، وسألتُ أبا عليٍّ عن فساده»، ثم يقولُ: «على أنَّ أبا بكر محمد بن السَّرِيِّ قد كان تابع الكوفيين، وقال في هذا بقولهم»، بل يرى أصحابَه مقصّرين في أمور سدَّ خللَها، هو، يقولُ[2]: «وقد كان يجبُ على أصحابنا...». وقال[3]: «وما علمتُ أنَّ أحداً من أصحابنا خاضَ في هذا الفنِّ هذا الخوض، ولا أشبعه هذا الإشباع»، وقال[4]: «ورأيتُ بعضَ متأخِّري البغداديين، وقد صنَّفَ كتاباً، سمَّاه: كتابَ اللأمات».

وقد أثبت ابن جنّي كثيراً من النظريات اللُّغوية التي قال بها أسلافُه، ورسَّخها، وزاد عليهم، فاكتشف نظرّيات جديدةً، لم يسبقْه إليها أحدٌ، أو مرَّت عابرةً في مؤلّفات الأقدمين أو خواطر شيخه، فهي تُعدُّ من صنعه، ونحن نوردُ هنا ما هو أحقُّ بأن يُنسب إليه، ويوقف في أمر اكتشافه عليه:

١- التأليف في أصول النحو:

يعتبر كتاب الخصائص كتاباً وضعه صاحبه ليكون مرجعاً لأصول النحو على غرار أصولِ الفقه[5]، وإن لم يحمل عنوانه هذا الاسم، وذلك أنَّ هذا العلم الخطيرَ تحامى البصريون والكوفيون «الخوضَ في أدنى أوشاله وخُلُجه فضلاً عن اقتحام غماره ولججه»[6]، وقد ذكر أبو الفتح أنَّ أبا الحسن الأخفش الأوسط المتوفَّى سنة ٢١٠هـ «قد كان صنَّف في شيء منَ المقاييس كتيُّباً، إذا أنتَ قرنته بكتابنا هذا علمتَ بذلكَ أنَّا نُبْنا عنه فيه، وكفيناه كُلفةَ التَّعب به»[7]، ورغم امتداحه لعمل الأخفش فقد أشار إلى أنه تعرَّض للقدح في احتجاجاته وعلله، كما أنَّ أبا بكر بن السَّرَّاج المتوفَّى سنة ٣١٦هـ، وهو من شيوخ أبي عليٍّ الفارسيِّ وضعَ كتاباً في أصول النحو، قال عنه أبو الفتح: «فأمَّا كتاب أصولِ أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحنُ عليه إلاَّ حرفاً أو

---

(١) م.ن، ١/ ١٨٠-١٨١.

(٢) م.ن؛ ١/ ٥٦، وانظر الخصائص؛ ٣/ ٢٢٧.

(٣) سر الصناعة؛ ١/ ٥٦.

(٤) م.ن؛ ١/ ٣٦٩، وانظر؛ ١/ ٢٩٠ و٣٦٥ و٢/ ٤٨٣

(٥) الخصائص؛ ١/ ٢.

(٦) م.ن

(٧) م.ن

حرفين في أوّله، وقد تُعلّقَ عليه به»[1]، وكان ابن جني معظّماً لعمله هذا لاعتقاده فيه «أنّه من أشرف ما صُنّفَ في علم العرب، وأذهب في طريق القياس والنّظر»[2]، وليس غرضه فيه الرّفعَ والنّصبَ والجرَّ والجزمَ، لأنَّ هذا أمر قد فُرغ في أكثر الكتب المصنّفة فيه منه، «وإنّما هذا الكتاب مبنيٌّ على إثارة معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادي، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي»[3]، فالكتابُ «ليس مبنيّاً على حديث وجوه الإعراب، وإنّما هو مقامُ القول على أوائل أصول هذا الكلام»[4]، معترفاً أنّهُ كتابٌ «يتساهم ذوو النّظر من المتكلمين والفقهاء والمتفلسفين والنُّحاة والكتّاب والمتأدبين التأمُّلَ له والبحث عن مستودعه[5]»، وعقد أبو الفتح في الخصائص (بابَ ذكر علل العربيّة أكلاميّة أم فقهيّة؟)، فقال[6]: «اعلم أنَّ علل النّحويين - وأعني بذلك حذّاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين - أقربُ إلى عللِ المتكلمين منها إلى علل المتفقّهين»، وهذا التحليل يظهر تغليب القياس على السّماع عند أبي الفتح، ذلك أنَّ مسائل الفقه خاضعة لوجود النّص ووجوب الالتزام دون معرفة التعليل، إذ ليس من الممكن الإجابة لماذا جعلت الصلاة خمساً والطّلاق ثلاثاً والحج مرّة في العمر وهكذا، مع أنَّ أبا الفتح يرى أنَّ «كتب محمد بن الحسن [صاحب أبي حنيفة وصاحب الكتب النادرة في الفقه] رحمه الله إنّما ينتزع أصحابنا منها العلل، لأنهم يجدونها منثورةً في أثناء كلامه»[7].

وكتاب الخصائص يتضمّن العناوين الكثيرة التي تدلُّ على أنها مأخوذةٌ من أصول الفقه ومن علم الكلام والمنطق، فهو يتكلّمُ في علل العربيّة أكلامية هي أم فقهيّة؟ والعلل الموجبة والمجوّزة، ويتكلّمُ في استحسان وفي تخصيص العلل وتعارض العلل والعلّة وعلّة العلة ودور الاعتلال والمعلول بعلّتين، والحُكْمُ يقفُ بين الحُكمين وخلع الأدلة والاكتفاء بالسّبب من المسبّب وبالعكس ونحو ذلك. ونصّ صاحبُ الاقتراح على التّشابه بين أصول

---

(١) م.ن

(٢) م.ن؛ ١/١

(٣) م.ن؛ ١/٣٢

(٤) م.ن؛ ١/٦٧

(٥) م.ن

(٦) م.ن؛ ١/٤٨

(٧) م.ن؛ ١/١٦٣

النحو وأصول الفقه عند ابن جني، فقال: «قال ابنُ جنّي في الخصائص: إذا أدّاك القياس إلى شيء، ثمَّ سمعتَ العربَ قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنتَ عليه إلى ما هم عليه»، ثمَّ علّق بقوله: «وهذا يُشبهُه شيءٌ من أصول الفقه: نقضُ الاجتهاد إذا بان النَّصُّ بخلافه[1]»، ورغم أنَّ السُّيوطي وضع كتابه: الاقتراح في أصول النحو ذاكراً أنه يريد أن يأتي بثوابت لتأصيل النحو، وتصويب ما جاء به ابن جني وتوضيحه وتلافي الثغرات التي وقع بها . على زعمه . أبو الفتح، فإنَّه لم يأتِ بشيءٍ خارجٍ عمَّا في كتاب الخصائص، وإن كان كتاب الاقتراح هو ثاني اثنين من كتابين وضعا في أصول النحو بعد أبي الفتح، والأوّل هو لمع الأدلّة لابن الأنباري.

٢- اصطلاحية اللُّغة:

ابن جنّي أوّل من قال باصطلاحية اللُّغة، فقد كانت مباحث اللغويين العرب حول أصل اللغة إلهام هي أم اصطلاح؟ ذات وجهين: وجهٌ غيبيٌّ ميتافيزيقيٌّ، يمثّله معاصرُ ابن جني اللُّغويُّ العربيُّ المعروفُ ابن فارس الذي قال: «إنَّ لغة العرب توقيفٌ ودليلُ ذلك قوله جلَّ ثناؤُه: ﴿وعلَّم آدم الأسماءَ كلّها [البقرة: ٣١]﴾، فكان ابن عباس يقولُ: علَّمه الأسماء كلَّها، وهي هذه التي يتعارفُها النَّاسُ من دابَّة وأرض وسهل وجبل وحمار وأشباه ذلك من الأمم وغيرها ....»[2]، ووجهٌ آخر منطقيٌّ في تعابيره واستنتاجاته لتأثُّره بالمناسبة الطَّبيعية بين اللفظ ومدلوله، ويمثّلُ هذا الوجه أبو الفتح بن جني الذي تساءل عن اللغة: أمواضعةٌ أم إلهامٌ[3]؟ ففي المواضعة تبرز تلك المناسبة الطبيعية بين اللَّفظ ومدلوله.وقد اضطرَّ ابن جني إلى تأويل الآية الكريمة على غير ما فهمها أشياخُه، فنسب إلى أكثر أهل النَّظر القول بأنَّ أصل اللغة تواضعٌ واصطلاحٌ لا وحيٌ وتوقيفٌ، ثم قال: «إلاَّ أنَّ أبا عليٍّ رحمه الله قال لي يوماً: هي من عند الله، واحتجَّ بقوله سبحانه وتعالى: وعلَّم آدم الأسماءَ كلَّها، وهذا لا يتناوله موضعُ الخلاف، وذلك أنه قد يجوز أنَّ تأويله: أقدرَ آدمَ أنْ واضعَ عليها»[4]، وبهذا يكون ابن جني أوّل من قال بوضع اللُّغة، وبأنها لم توجد دفعةً واحدةً وفي وقت

---

(١) الاقتراح للسُّيوطي؛ ٨٦

(٢) الصَّاحبي لابن فارس؛ ٥ .

(٣) الخصائص؛ ١/ ٣١

(٤) الخصائص؛ ١/ ٤٠ وانظر ٤٤ و٤٥ .

واحد، بل على دفعات إذ تلاحقَ تابعٌ منها بفارط[1]، وذكر أبو الفتح أنَّ أبا علي قد قال بالتواضع والاصطلاح في بعض كلامه[2]، ولكن أبا الفتح شكَّك في هذه الفكرة، ووقف «بين تين الخلتين حسيراً[3]» كما ذكر.

٣- أصل اللغات كلُّها هو الأصوات المسموعات:

قال في الخصائص[4]: «وذهب بعضُهم إلى أنَّ أصل اللغات كلِّها إنما هو من الأصوات المسموعات كدويِّ الرِّيح وحنين الرَّعد وخرير الماء وشحيج الحمار ونعيق الغراب وصهيل الفرس ونزيب الظبي ونحو ذلك، ثمّ وُلّدت اللغات عن ذلك فيما بعد، وهذا عندي وجه صالح ومذهبٌ متقبَّلٌ».

وهو دائمُ الإلحاح على هذه النَّظرية، فقد قال في الخصائص[5]: «ومن ذلك قولهم في التَّصويت: هاهيت وعاعيت وحاحيت»، حيث اشتقَّ من الأصوات أفعالاً، ثم قال؛ «ونحوٌ من ذلك قولُهم: دعدعتُ بالغنم: إذا قلتَ لها: داعِ داعِ، وجهجهتُ بالإبل، إذا قلتَ لها: جاهِ جاهِ، فجرى دعدعت، وجهجهتُ عندهم الآن مجرى قلقلتُ وصلصلتُ[6]»، وقد قال أبو الفتح: «وقد كنت عملتُ[7] كتاب الزَّجر عن ثابت بن محمّد، وشرحتُ أحوال تصريف ألفاظه واشتقاقها، فجاء منه شيءٌ صالحٌ وطريفٌ، وإذا ضممته إلى هذا الفصل كثرَ به، وأنس بانضمامه إليه[8]»، واللغة عند ابن جني هي بالمحصلة: «أصواتٌ يُعبِّرُ بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم[9]»، وقد أبدع أبو الفتح في تحديد أصوات الحروف ومخارجها موضِّحاً أنَّ لكل حرفٍ إيحاءَه دلالةً ومعنىً[10].

---

(١) م. ن

(٢) م. ن

(٣) م. ن

(٤) م. ن؛ ١/ ٤٦ و٤٧

(٥) الخصائص؛ ٣/ ٢٣٠

(٦) الخصائص، ٣/ ٢٣١، وانظر؛ ٢/ ١٦٥

(٧) يرى محقق الكتاب أن معنى "عملت" : شرحت.

(٨) الخصائص؛ ٣/ ٢٣١

(٩) الخصائص؛ ١/ ٣١

(١٠) انظر الخصائص؛ ٢/ ١٥٢ - ١٦٨ باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني.

٤- تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني:

قال[١]: «هذا غورٌ من العربية لا يُنتصفُ منه، ولا يكاد يُحاطُ به، وأكثرُ كلام العرب عليه، وإن كان غُفْلاً عنه مسهوّاً عنه»، وأخذ يعدد جوانب هذه النظرية، ومنها: اقترابُ الأصلين الثلاثيين كضيَّاط وضيطار، وسبق أن ذكر أبو الفتح هذا في (باب في تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية)[٢]، وعدَّ منه التقديم والتأخير كتقليب الأصول نحو (ك ل م) و(م ك ل)، وقال: «ومنه العَسْفُ والأسَفُ والعين أخت الهمزة... فقد ترى تصاقب اللَّفظين لتصاقب المعنيين) و(علم وعرم) و(حمس) و(حبس)، و(س ل ب) و(ص ر ف) وغ د ر) و(خ ت ل)، وجاء أبو الفتح في هذا الباب بشيءٍ عجيب.

٥- نظرية الاشتقاق الأكبر:

مؤسّسُ هذه النظريَّة ومبدعُها وواضعُ اصطلاحها هو أبو الفتح بن جني، وقد صرَّح بذلك في كتابه الخصائص في بابٍ سمَّاه (باب الاشتقاق الأكبر)[٣]، فقال: «هذا موضعٌ لم يُسمِّه أحدٌ من أصحابنا، غير أنَّ أبا عليٍّ رحمه الله كان يستعينُ به، ويُخلِدُ إليه.... وإنَّما هذا التَّلقيبُ لنا نحنُ، وستراه فتعلم أنه لقبٌ مستحسنٌ»[٤].

ورغم أنَّ أبا الفتح قد ردَّ أمر اكتشافه إلى خطرات أستاذه كعادته في كثيرٍ من إبداعاته، فقد صرَّح السُّيوطيُّ بأنه لم يقلْ به أحدٌ غيرَه[٥]، وقد عرَّف أبو الفتح الاشتقاقَ الأصغر[٦]، ثمَّ انتقل إلى الاشتقاق الأكبر، فقال[٧]: «وأمَّا الاشتقاقُ الأكبرُ فهو أن تأخذ أصلاً من الأصولِ الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه السِّتةِ معنىً

---

(١) م.ن؛ ٢/ ١٤٥

(٢) م.ن؛ ٢/ ٤٤ و٤٥

(٣) م.ن؛ ٢/ ١٣٣.

(٤) م.ن.

(٥) همع الهوامع للسيوطي؛ ٢/ ٢١٢.

(٦) الخصائص؛ ٢/ ١٣٤.

(٧) م.ن.

واحداً». وكان أبو الفتح قد أشار إلى ذلك عندما ذكر تراكيب (ك ل م) و(ق و ل)[1]. وهو يرى أن الفعل الثلاثي يجري تبديل أحرفه ليؤلف ستّ تراكيب، يجمعها معنى واحدٌ، وضرب أمثلة على ذلك (جبر)[2]، وحيث وقعت للقوة والشِّدَّة و(قسو)، وحيث وقعت للقوة والاجتماع و(سمل)، وحيث وقعت للإصحاب والملاينة، وقد كان أبو الفتح يسيرُ في عمله هذا برويَّةٍ وتعمُّقٍ، ولم يكن ليخدع بما وراءَ تقليبِ الأصول فيه من نتائج وأحكام، فلم يعمِّم نتائجه هذه على جميع المواد والأصول، فقد يتقارب أصلان في التركيب من غير أن يكون أحدهما مقلوباً عن صاحبه كقولهم: (جذب) و(جبذ)، ويبدو أن أبا الفتح هنا قد ارتأى أنَّ كلا من (جبذ) و(جذب) لغةٌ من لغات العرب حتَّى عدَّ كلا منها أصلاً بنفسه، ويبدو أن تميم تقدّم الحروف وتؤخِّرها في مواضع معينة، ومن هنا تكون جبذ تميميَّة وجذب حجازيةً[3]، وهذا ما أشار إليه أبو الفتح. ومن هنا قال ابنُ منظور في اللسان: «جبذ جبذاً لغة في جذب، وفي الحديث: فجبذني رجلٌ من خلفي. وظنَّه أبو عبيد مقلوباً عنه. قال ابن سيدةَ: وليس ذلك بشيء، وقال: قال ابن جني: ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، وذلك أنَّهما جميعاً يتصرَّفان تصرُّفاً واحدا....»[4]، وهكذا اكتشف أبو الفتح ما لم يكتشفه أبو عبيد، وانتصر ابن سيدة لرأي ابن جني.

وقد سار أبو الفتح في مسألة الاشتقاق بعيداً، فما أسلفناه من أمثلة سمَّاه المحدثون من علماء اللغة: الاشتقاق الكبير[5]، وأما الاشتقاق الأكبر فقد عرَّفه الأستاذ الأفغاني بقوله: «أن يكون بين الكلمتين تناسبٌ في المعنى واتِّفاقٌ في الأحرف الثابتة وتناسبٌ في مخرج الأحرف المغيّرة مثل: نهقَ ونعق وعنوان وعلوان....»[6]. بينما رأى الدكتور صبحي الصالح في ذلك خطوات أكثر عمقاً وأكثرَ غرابة، حيث قال: «إنهم هنا لا يواجهون مادةً تدلُّ بترتيبها نفسه على معنى معيَّن ولا مادَّة يخالفون في ترتيبها فيقلِّبونها على وجوهها المحتملة، وتظلّ مع ذلك هي بأحرفها

---

(١) الخصائص؛ ١/ ٥ وما بعد، وانظر؛ ٢/ ١٣٤.

(٢) الخصائص؛ ٢/ ١٣٥.

(٣) دراسات في فقه اللغة؛ د. صبحي الصالح؛ ١٠٤ و٢٢٦.

(٤) اللسان (جذب)

(٥) في أصول النحو؛ سعيد الأفغاني؛ ١٣١، دراسات في فقه اللغة؛ صبحي الصالح؛ ٢٠٤ وما بعد.

(٦) م. ن؛ ١٣١ وما بعد.

وأصواتها...»[1]، وهو يُشير هنا إلى ما أسماه الاشتقاق الأصغر والكبير. ثم يتابع مشيراً إلى الاشتقاق الأكبر، فيقول: «وإنما يواجهون أوّل الأمر مادّةً، ويلاقون آخر الأمر مادّةً جديدةً، فيستبدلون الثانية بالأولى، ويستعيضون بأصوات الثانية عن أصوات الأولى، لأنَّ المخارج متقاربة أو الصفات متماثلة، ولأنَّ أخا الصوت كأنَّه الصوت نفسه، فلا فرق بين الأصل والفرع، ولا بين الصوت وصداه...»[2]، وقال: «ولقد اصطلحوا على أنَّ الاشتقاق الأكبر هو ارتباط بعضِ المجموعات الثلاثية الصوتية ببعض المعاني ارتباطاً عامّاً لا يتقيَّدُ بالأصواتِ نفسها بل بترتيبها الأصلي والنوع الذي تندرجُ تحته، وحينئذ متى وردت إحدى تلك المجموعات الصوتية على ترتيبها الأصلي فلا بُدَّ أن تفيد الرابطة المعنوية المشتركة، سواءٌ احتفظت بأصواتها نفسها أم استعاضت عن هذه الأصوات أو بعضها بحروف أخر تقارب مخرجَها الصَّوتيَّ أو تتّحد معها في جميع الصفات»[3]. وقد عقد أبو الفتح لهذا النوع العظيم من الاشتقاق بابين هما (باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)[4]، قال في أوّله - وهو محقٌّ - «هذا غَورٌ من العربية لا يُنتصف منه، ولايكاد يُحاطُ به»، وقال: «وهو على أضرب» ذكر منها اقتراب الأصلين الثلاثيين كضيَّاط وضيطار أو الثلاثي والرباعي كدمث ودِمَثْر أو الرباعي والخماسي كالضبغطى والضبغطرى، ومنها التقديم والتأخير، وقد أشرنا إليه، ومنها تقارب الحروف لتقارب المعاني كالعسف والأسَف، والعين أخت الهمزة، وحمس وحبس والميم أخت الباء، ورأى وحدةً بين تراكيب جبل وجبن وجبر لأن اللاّم والنون والراء من مخرجٍ واحد، ثمّ رأى المضارعة في الأصل الواحد بالحرفين مثل سحل وصهل، والسِّين أخت الصاد والحاء أخت الهاء، ومثل: جلف وجرم، واللاّم أخت الراء والفاء أخت الميم[5]، ثم انتقل للمضارعة بين الأصول الثلاثة، وذكر عصر وأزل، وأنَّ العين أخت الهمزة والصاد أخت الزاي والرَّاء أخت اللاَّم، وهكذا اتفق الصوت وأخوه، فكان معنى الكلمتين الحبس

---

(١) م. ن؛ ٢٣٥

(٢) م. ن

(٣) دراسات في فقه اللغة؛ ٢٣٦.

(٤) الخصائص؛ ٢/ ١٤٥

(٥) الخصائص؛ ١٤٩

والشَّدْة[1]. ثم أخذ يضرب الأمثلة فهنالك أزم وعصب وكذلك سلب وصرف وكذلك غدر وختل وزأر وسعلَ وصهل[2]، وكذلك جعد وشحط بمعنى البُعد، وسيف وصوب وأيضاً أفل وغبر بمعنى غاب، ورأى أبو الفتح أنَّ «هذا النحو من الصَّنعة موجودٌ في أكثر الكلام وفرشِ اللُّغة»[3]، وأمَّا الباب الثاني الذي عقده أبو الفتح فهو: (باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني)[4]، افتتحه بقوله: «اعلم أنَّ هذا موضعٌ شريفٌ لطيفٌ»، وأشار إلى أنَّ الخليل وسيبويه قد نبَّها عليه، فقال الخليل: «كأنهم توهّموا في صوت الجندب استطالةً ومدّاً، فقالوا: صرَّ، وتوهَّموا في صوت البازيِّ تقطيعاً، فقالوا: صرصر، وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفَعَلان: إنها تأتي للاضطراب والحركة نحو النَّقَزان والغليان والغثيان»، وعلَّق أبو الفتح بقوله: «فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال»[5]، ثم قال: «ووجدتُ أنا من هذا الحديث أشياء كثيرةً على سمتِ ما حدَّاه ومنهاج ما مثَّلاه»، وأخذ أبو الفتح يُقدّم بعبقريته المعهودة أمثلته، ومنها أنَّ المصادر الرباعية المضعَّفة تأتي للتكرير نحو الزَّعزعة والقلقلة والصلصلة والقعقعة...»، وفَعْلَى تأتي للسرعة في المصادر والصفات نحو البَشَكى والجَمَزى... وأنَّ استفعل تأتي في أكثر الأمر للطلب نحو استسقى واستطعم واستوهب... ومنها أنَّ تكرير عين الفعل دليلٌ على تكرير الفعل نحو كسَّر وقطَّع... ثم قال: «فأمَّا مقابلة الألفاظ بما يُشاكل أصواتَها من الأحداث فبابٌ عظيمٌ واسعٌ ونهجٌ متلئبٌ عند عارفيه مأمومٌ، وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمتِ الأحداث المعبَّر بها عنها، فيعدّلونها بهاويحتذونها عليها، وذلك أكثر ممَّا نقدّرهُ وأضعافُ ما نستشعرهُ»[6]، وأخذ أبو الفتح من خلال إيمانه بسحر الحرف في العربية يقدّم أدلته، فقال: «من ذلك قولهم خَضِمَ وقَضِمَ. فالخضمُ لأكل الرَّطب... والقَضْمُ للصلب اليابس.... فاختاروا الخاء لرخاوتها

---

(١) م.ن؛ ٢/ ١٥٠

(٢) الخصائص؛ ٢/ ١٥٠ و١٥١.

(٣) م.ن؛ ص/ ١٥٢.

(٤) م.ن.

(٥) م.ن، وانظر؛ ١/ ٦٥

(٦) الخصائص؛ ٢/ ١٥٧

للرَّطب والقاف لصلابتها لليابس....»[1]، ومن ذلك قولهم النَّضح والنَّضخ والقدُّ طولاً والقطُّ عَرْضاً، وقرَتَ الدَّمُ وقردَ الشَّيءُ، ومن ذلك سدَّ وصدَّ، والقَسْمُ والقَصْمُ، ثم انتقل بتوسُّعٍ إلى التراكيبِ المتعددة، فأعطى مثلاً بتركيب: قطر وقدر وقتر، وأخذ يعلِّلُ كل ما قدّمه كعادته المعروفة. ثم انتقل إلى بُعدٍ آخر لقيمة الأصوات وعلاقتها بالمعاني، فقال: «ومن وراء هذا ما اللُّطفُ فيه أظهر والحكمة أعلى وأنصع، وذلك أنهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبَّر عنها بها ترتيبها وتقديم ما يُضاهي أول الحدث وتأخير ما يُضاهي آخره وتوسيط ما يُضاهي أوسطه سوقاً للحروف على سمت المعنى المقصود والغرض المطلوب»[2]، وضرب مثلاً على ذلك كلمة (بحث) فالباء تشبه بصوتها خفقة الكفُّ على الأرض والحاء تشبه مخالب الأسد وبراثن الذئب ونحوهما إذا غارت في الأرض، والثَّاءُ للنَّفث والبثّ للتُّراب، ثمَّ ضربَ مثلاً آخرَ بكلمةِ (شدَّ)، وأخذ يقرن الأصواتَ بمدلولاتها على التَّرتيب، ثمَّ انتقل إلى أمرٍ آخرَ، وهو تسميةُ الأشياءَ بأصواتها، كالخازباز - وهو الذُّبابُ - لصوته، وغاقٍ للغُراب، ثمَّ انتقلَ إلى الأفعال التي اشتقَّوها منَ الأصوات، كقولهم: حاحيتُ وعاعيتُ وهاهيتُ، إذا قلتَ: حاء وعاء وهاء، وكلُّ صوتٍ مرتبطٌ بالمنادى به، وقولُهم بسملتُ وهيللتُ وحوقلتُ[3]، وعلَّقَ على ذلك بقوله: «كلُّ ذلك وأشباهه إنَّما يرجعُ في اشتقاقه إلى الأصوات»[4]، ومن هذا القبيل اشتقاقُ الأفعالِ من الحروف، مثلُ: «سألتُكَ حاجةً فلوليتَ لي، أي: قلتَ لي: لولا، ومنه: سوَّفتُ الرَّجلَ، أي: قلتَ له: سوفَ»[5]، ومن ذلك أيضاً مويتَ؛ إذا كتبتَ: ما، ولوليتَ: إذا كتبتَ: لا، وكوَّفتَ كافاً حسنةً ودوَّلتُ دالاً جيّدةً وزوَّيتُ زياً قويةً»[6]، وتوسَّعت العربُ حتَّى اشتقَّت من الأعجميِّ، فقالوا: درهمتِ الخُبَّازى، أي: صارت كالدَّراهم[7]، ويبقى أبو الفتح يربطُ بين الاشتقاق والقياس بخيطٍ دقيقٍ، وظلَّ ممسكاً به بكلِّ

---

(١) م.ن؛ ٢/ ١٥٨، وانظر؛ ١/ ٦٥

(٢) م.ن؛ ٢/ ١٦٢

(٣) الخصائص؛ ٢/ ١٦٥

(٤) م.ن.

(٥) م.ن؛ ٢/ ٣٤

(٦) م.ن؛ ١/ ٢٧٥، وانظر المنصف؛ ٢/ ١٥٤

(٧) م.ن؛ ١/ ٣٥٨

اقتدار مصراً على أنّ أستاذه أبا عليٍّ دائمُ الحضور معه في ذلك كلّه، قال: قال أبو عليٍّ وقت القراءة عليه كتابَ أبي عثمان: لو شاءَ شاعرٌ أو ساجعٌ أو متّسعٌ أن يبني بإلحاق اللاّم اسماً وفعلاً وصفةً جازَ له، ولكان ذلك من كلام العرب، وذلك نحو قولك: خَرْجَجٌ أكرمُ من دَخْلَل...»، ثمّ قالَ: «فقلتُ له: أفترتجلُ اللُّغةَ ارتجالاً؟ قالَ: ليس بارتجال، لكنّه مقيسٌ على كلامهم، فهو إذاً من كلامهم، قال: ألا ترى أنّك تقولُ: طابَ الخُشكنانُ، فتجعلُه من كلام العرب، وإنْ لم تكنِ العربُ تكلّمتْ به».

وأبو الفتح يريدُ أن يدلّلَ على أنّ اللُّغات أصلُها من المسموعات كما أشارَ في إحدى نظريّاته التي ناقشناها، وانتقلَ أبو الفتح إلى مسألة أخرى، رأى فيها دلالةً على أنّ هذا اللُّغةَ لا يُعلَمُ بُعدُها، ولا يُحاطُ بقاصيها، وذلك أنّه رأى أنّ ازدحامَ الدّال والثّاء والطّاء والرّاء واللاّم والنُّون إذا مازجتهنّ الفاء دلّتْ على الوهن الضّعف، وذكرَ الدّالفَ للشيخ الضّعيف والتّالفَ والطليف والظليف والطنف والدّنف والتنوفة، والفرد والفتورَ والرّفَثَ والرّديفَ والطّفْلَ والطِّفْلَ والشّوحطَ والدّفْرَ....»[1]، ثم قال: «الآن قد أنّستُكَ بمذهب القوم فيما هذه حالُه ووقفْتُك على طريقه، وأبديتُ لكَ عن مكنونه، وبقي عليك أنتَ التّنبُّهُ لأمثاله»[2]، وهي دعوةٌ للقياس الذي نهج به أبو الفتح، على أنّ أبا الفتح كان يُقدّمُ ذلكَ كلّه بحرصٍ وحرجٍ معترفاً أنّ القياسَ في هذا الأمر لا يأخذُ صفةَ العموم، حيث قال: «واعلم أنّنا لا ندّعي أنّ هذا مستمرٌّ في جميع اللغة كما لا ندّعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللُّغة».[3]

٦- التعليل والعوامل:

اهتمّ ابن جني في كتابه الخصائص اهتماماً بالغاً بالعلة، ووضع لها أبواباً عديدة فيه، شغلت قسماً كبيراً من الجزء الأوّل، منها:

١. باب في تخصيص العلل[4].

٢. باب في ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوِّزة[5].

---

(١) الخصائص؛ ٢/ ١٦٩ وما بعد.

(٢) م.ن؛ ٢/ ١٦٨

(٣) الخصائص؛ ٢/ ١٣٨، وانظر الخصائص؛ ١/ ١٢ و١٣ والمحتسب؛ ١/ ١٢١ و٣٢١

(٤) الخصائص؛ ١/ ١٤٤ – ١٦٤

(٥) م.ن؛ ١/ ١٦٤ – ١٦٦

٣. باب في تعارض العلل[١].

٤. باب في أن العلَّة إذا لم تتعد لم تصحّ[٢].

٥. باب في العلة وعلة العلة[٣].

٦. باب في حكم المعلول بعلتين[٤].

٧. باب في إدراج العلة واختصارها[٥].

٨. باب في دور الاعتلال[٦].

٩. باب في الرَّدّ على من اعتقد فساد عِلل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلَّة[٧].

١٠. باب الاعتلال لهم بأفعالهم[٨].

١١. باب في الزيادة في صفة العلة لضربٍ من الاحتياط[٩].

وقد بيَّن أبو الفتح أن العلَّة نوعان، في الباب الذي خصَّصه للعلة الموجبة والعلة المجوِّزة، وذكر أنَّ أكثر العلل موجبة، كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلةَ مثل خبر كان ومفعولي ظنَّ، وكرفع المبتدأ والخبر والفاعل وجرّ المضاف إليه»، وقال: «وعلى هذا مقادُ كلامِ العرب»، ثم انتقل إلى العلة المجوِّزة، كأن يُقال: ما علَّةُ قلب واو أُقّتتْ؟ فتقول: علة ذلك أنَّ الواو انضمَّتْ ضمَّاً لازماً، وأنت مع هذا تجيزُ ظهورها، واواً غير مبدلةٍ، فتقول: وُقّتتْ»[١٠]، ويرى أبو الفتح أنَّ هنالك علَّةً

---

(١) م.ن؛ ١/ ١٦٦ – ١٦٩

(٢) م.ن؛ ١/ ١٦٩ – ١٧٣

(٣) م.ن؛ ١/ ١٧٣ – ١٧٤

(٤) م.ن؛ ١/ ١٧٤ – ١٨١

(٥) م.ن؛ ١/ ١٨١ – ١٨٣

(٦) م.ن؛ ١/ ١٨٣ – ١٨٤

(٧) م.ن؛ ١/ ١٨٤ – ١٨٦

(٨) م.ن؛ ١/ ١٨٦ – ١٨٨

(٩) م.ن؛ ١/ ١٩٤ – ١٩٧

(١٠) م.ن؛ ١/ ١٦٤ – ١٦٥

واحدة لا علّة لها ولا علة لعلّة العلل، ومثّل على ذلك برفع الفاعل، والعلة ارتفع بفعله، والسؤال: لِمَ صار الفاعلُ مرفوعاً؟ سؤالٌ عن علّة العلّة، وهو عند أبي الفتح شرح وتفسير وتتميم للعلّة، ذلك أنَّ «العلّة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولةً. ألا ترى أنَّ السواد الذي هو علّة لتسويدِ ما يحلُّه إنما صار كذلك لنفسه، لا لأنّ جاعلاً جعله على هذه القضيّة، وفي هذا بيان؟»[1].

وقد ألغى أبو الفتح العوامل جميعاً، وجعل الأثر كلّه للمتكلّم وحدَه، حيث قال: «وإنما قال النّحويون: عامل لفظي وعامل معنويٌّ ليروك أنَّ بعضَ العمل يأتي مسبّباً عن لفظ يصحبهُ كمررت بزيد، وليت عمراً قائمٌ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعملُ من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره، وإنّما قالوا: لفظيٌّ ومعنويٌّ؛ لما ظهرت آثار فعل المتكلمُ بمضامَّة اللّفظ للّفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضحٌ»[2]، ويكون أبو الفتح قد سبق ابن مضاء القرطبي المتوفّى سنة ٥١٣هـ، بأكثر من قرن من الزمن في إلغاء العامل، في كتابه الشهير: «الرّدّ على النُّحاة»، الذي حمل فيه على نظرية العامل التي عاقتِ النحو، وأكثرت فيه التقديرات والمباحث التي لا طائل وراءها في رأيه[3].

٧- التّعليل:

كان أبوالفتح ذا عقليّة تعليليّة، مولعاً بذكر العلل وتوجيهها، وكان مسرفاً في ذلك، يحاول بكلّ ما أوتي من قوّةِ فكر وحدّةِ ذهن استخلاص العلّة، وإن كانت بعيدةً، ولاحظ الدّارسون إسرافَ أبي الفتح في هذه الظاهرة، ولكنهم وجدوا له فيها شيئاً من التبرير، يقول البستاني[4]: «وهو على دقّته في البحث وإغراقه في التعليل والتحليل سائغُ الأسلوبِ»، ولذلك نرى أنّ ابن جني يحاول أن يربط العلّة بالمعلول بأوهى خيطٍ لاستخراج العلّة، ويُغرِقُ في ذلك، ومن هنا حاول في الاشتقاق

---

(١) الخصائص: ١/ ١٧٤

(٢) م.ن: ١/ ١٠٩ - ١١٠.

(٣) المدارس النحوية: شوقي ضيف: ٣٠٥.

(٤) دائرة المعارف للبستاني: ٢/ ٤٢٠.

الأكبر أن يدعّم نظرية الجذر الواحد للألفاظ واتفاقها في المعنى، فأخذ تقاليب (كلم)[1]، ورآها كلّها دالّةً على الشدّة، وفعل مثل ذلك مع (قول)[2]، ورآها دالّةً على الخفّة والحركة، كما رأى في (سمل)[3] وتقلباتها دلالةً على الإصحاب والملاينة، ورغم براعة أبي الفتح في العرض والاستنباط الذي هو دلالةٌ على عقليّته المتميّزة وقدرته الكبيرة على التعليلِ فإنّ بإمكان الباحث أن يجد فيما أورده أبو الفتح تأويلات تغاير ما ذهب إليه تماماً[4]. وقد أشرنا من قبل إلى أنّ ولع أبي الفتح بالتّعليل دفعه إلى تفسير المسك والصوار والإبريز والرّطل والنبراس وغيرها من خلال ربط الألفاظ بالمعاني، مع أنّ هذه الألفاظ دخيلةٌ، وليست بعربيّة، ومع ذلك فقد قدّم أبو الفتح تعليلاتٍ غايةً في دقّة النظر، ولو عدنا إلى بعض الأبواب الواردة في الخصائص مثل (باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)[5] و (باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني)[6] و(باب في تركّب اللُّغات)[7]، وفيه قال: «فاعرف ذلك فإنّ أحداً من أصحابنا لم يذكرهُ» و(فصل في الحمل على المعنى)[8]، فإنّها تعليلاتٌ مستقاةٌ من طبيعة اللُّغة فعلاً، ويبقى أبو الفتح مصرّاً على أنّ ملهمه الأوّل وقدوته الحسنة في كلّ إبداعاته إنّما هو أستاذه أبو عليٍّ الفارسي، فقد قال[9]: «وقلت مرّةً لأبي بكر أحمد بن علي الرّازي رحمه الله- وهو أحد شيوخ الحنفيّة-، وقد أفضنا في ذكر أبي عليٍّ ونُبلِ قدرهِ ونباوة محلّه: أحسبُ أنّ أبا عليٍّ قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلثَ ما وقع لجميع أصحابنا، فأصغى أبو بكر إليه، ولم يتبشّعْ هذا القول عليه».

---

(١) الخصائص؛ ١/ ١٤

(٢) م.ن؛ ١/ ١٧

(٣) م.ن؛ ٢/ ١٣٧

(٤) انظر: ابن جني النحوي؛ ٢٠٩ وما بعد.

(٥) الخصائص؛ ٢/ ١٤٥.

(٦) م.ن؛ ٢/ ١٥٢

(٧) م. ن؛ ١/ ٣٧٤.

(٨) م.ن.؛ ١/ ٣٧٤

(٩) م.ن.؛ ١/ ٢٠٨، وانظر، ١/ ١٢٠و ١٢١.

٨- «التَّجريد[١]»:

ومعناه أنَّ العرب قد تعتقد أنَّ في الشَّيء من نفسه معنىً آخر وعلى هذا يخاطبُ الإنسان منهم نفسه حتَّى كأنَّها تُقابلُه أو تخاطبُهُ»، أورد أبو الفتح أمثلةً لذلك من القرآن الكريم والشعر، وقد ذكر أبو الفتح أنَّه رأى أستاذه مهتمّاً به، وإن لم يفرد له باباً، حيث قال: «اعلم أنَّ هذا فصلٌ من فصول العربية طريفٌ حسنٌ، ورأيتُ أبا عليٍّ رحمه الله به غريّاً معنيًّا، ولم يفردْ له باباً، لكنَّه وسمه في بعض ألفاظه بهذه السِّمَة، فاستقريتها منه، وانقتُ لها»[٢].

٩- التَّمرين والتَّدريب:

وهذا شكلٌ آخر من أشكال القياس الذي أولع به أبو الفتح، وهو يرى أن الغرض من مسائل التصريف أمران: الأول إدخال ما تبنيه في كلام العرب وإلحاقه به، وهو ما يُغني اللُّغة، والآخر ما سمَّيناه بالتمرين والتدريب، وقد دعا أبو الفتح للعمل به والقياس عليه وذلك للرياضة والتدريب وتمكُّن الصَّنعة كأن تبني على مثال (جَعْفر) من ضرب، فتقولُ: ضَرْبَبٌ ومن قُنفُذ: ضُرْبُبٌ، أو تبني على وزنَ عضْرفَوط من الآية فتقولُ: أوْأيوءٌ، وقد ختم أبوالفتح كتاب الخصائص بباب سمَّاه (باب في المستحيل وصحَّة قياس الفروع على فساد الأصول)، وذكر أنَّ إحدى غايتيه: الاستطالة على اللفظ بتحريفه والتلعُّب به ليكون ذلك مدْرجةً للفكر ومشجعةً للنَّفس وارتياضاً لما يردُ من ذلك الطِّرز»[٣]، وقد افترضَ أبو الفتح مسبقاً أنَّ كثيراً من النَّاس سيرى في الانصراف إلى هذا مضيعةً للوقت وانشغالاً به عمَّا هو أهمُّ وأنفع، فاعتبر كلام النَّاقدين لهذا «خطأً من القول من قِبَلِ أنَّه إذا أصلح الفكر، وشحذ البصر، وفتقَ النظر كان ذلك عوناً لك وسيفاً ماضياً في يدك»[٤] وهذه دعوةٌ صريحةٌ للتدريب الذي يمكن استخدامه في تفتيق اللغة وإغنائها.

---

(١) م. ن؛ ٢/ ٤٧٣.

(٢) م. ن.

(٣) م. ن؛ ٣/ ٣٢٨.

(٤) م. ن؛ ٣/ ٣٢٩.

وأمَّا الغرض الأوَّلُ من الباب «فهو ذكر اشتقاقه المعنى من استحالته»[1]، وضرب أمثلةً رياضيَّةً إذ قال: «إذا فرضتَ أنَّ سبعةً في خمسة أربعون فكم يجب أن يكون على هذا ثمانيةٌ في ثلاثة؟ فجوابه أن تقول: سبعةٌ وعشرون وثلاثة أسباع»، وتعليله أنَّك كما زدت على الخمسة والثلاثين سُبُعَها فصارت أربعين تزيد على الأربعة والعشرين سُبُعَها فيحصل الرقم الذي ذكره، وأخذ أبو الفتح يورد هذه الأمثلة الرياضيَّة مشيراً إلى أنَّ ذلك كلَّه ونحوَه أجوبةٌ صحيحةٌ على أصولٍ فاسدة[2]، وهو يؤكّد دائماً على أنَّ «الغرض في هذا ونحوه التدرُّب به والارتياض بالصَّنعة فيه»[3]، وذكر أبو الفتح أنَّ أكثر ما حكاه إنَّما هو عن أبي عليٍّ، وقد سأل أبا بكر عنه، ولقي الجواب الذي أخذه أبو الفتح عنه، وممَّا ذكره أبو الفتح نَقْلاً عن شيخه أنَّ حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظٍ واحد لأنَّها لمعنىً واحد، وقد خولف بين مُثُلها ليكون ذلك دليلاً على المراد فيها، فإذا أمن اللَّبس جاز أن يقع بعضُها موقع بعض كما في حرف الشرط بقولك إن قمتَ جلستُ لأنَّ الشرط معلومٌ أنَّه لا يصحُّ إلاَّ مع الاستقبال[4].

وذكر أبو الفتح من المُحال ممَّا هو في هذا الباب قولك زيدٌ أفضلُ إخوته ونحو ذلك لأنَّ أفضل أفعلُ، وأفعلُ التي معناها المبالغة والمفاضلة متى أضيفت إلى الشيء فهي بعضه، ولهذا يصحُّ القول: زيدٌ أفضل بني أبيه، لأنه واحدٌ منهم، ولا يصح أفضل إخوته لأنه ليس واحداً من إخوته[5]. ومن المحال الظاهر القول، قمتُ غداً، وسأقومُ أمسِ.

وأما صحَّة قياس الفروع على فساد الأصول، فقد أورد أبو الفتح عدَّة تمارين منها أن يقول لك قائل: لو كانت الناقة من لفظ القنو ما كان يكون مثالُها من الفعل فجوابه أن تقول: عَلَفَةٌ، وكذلك لو كانت الأُسْكُفَّة من استكفَّ لكانت أُسْفُعلة، ولو كان ما هان عربيّاً فكان من لفظ هوَّم أو هيَّم لكان لعفان أو من لفظ الوهم لكان لفعان

---

(1) م.ن؛ ٣/ ٣٢٨.

(2) م.ن؛ ٣/ ٣٣٠.

(3) م.ن.

(4) م.ن.

(5) م.ن؛ ٣/ ٣٣٣.

أو من لفظ همى لكان علفان أو لو وجد في تركيب الكلام (و م هـ) فكان عَفْلان، ولو كان في الكلام تركيب (م ن هـ) فكان مَاهان منه لكان فالاعا ولو كان فيه تركيب (ن م هـ) فكان منه لكان عالافا، وكعادة أي الفتح في الاستغراق عندما تروق له فكرة أخذ يُقلِّبُ احتمالاتِ مثالِ: المندوحةِ ويستعورَ ومرمريسَ وقرقريرَ وغيرها دالّاً بذلك على براعته المفرطة في التَّصريف، وقد خطَّأ أبا عبيدة في الحديث عن مندوحة، وفي تيهورة قال: «وقد ذكر ذلك أبو عليٍّ في تذكرته فغنينا عن إعادته»[1]، وهكذا قدَّم أبو الفتح الأصول الفاسدة ورأى أنَّ القياس عليها بالفروع آوٍ إليها وقد قال: «وإنَّما فرضنا هنا مساق الفروع على فسادِ الأصول لما يُعقب ذلك من قوَّة الصَّنعة وإرهاف الفكرة»[2]، وقد كان عمل أبو الفتح هذا محطَّ انتقاد ابن مضاء القرطبي، حيث دعا إلى إلغاء ذلك بقوله: «ممَّا ينبغي أن يسقط من النحو: ابنِ من كذا مثال كذا كقولهم: ابن من البيع مثال فَعِل»[3].

١٠- تلاقي اللُّغة:

عقد أبو الفتح لهذا باباً في الخصائص، فقال: (باب في تلاقي اللُّغة)[4]، وأكَّد على أنَّه من مبتكراته، ولكنَّه رأى لأبي عليٍّ شيئاً فيه حيث قال: «هذا موضعٌ لم أسمع فيه لأحد شيئاً إلاّ لأبي عليٍّ رحمه الله»، وأشار أبو الفتح إلى مجموعة مسائل ذكر أنها إنَّما هي اتّفاقٌ وتواردٌ وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه منها، وذكر من تلك الأمثلة: سلمان وسلمى، وليس سلمان من سلمى في شيء إلا كمثل قحطان من ليلى غير أنهما كانا من لفظٍ واحدٍ، فتلاقيا في عُرضِ اللغة من غير قصد لجمعهما ولا إيثارٍ لتقاودهما، ثم قاس كعادته، وقال: وكذلك لو جاء في العلم ليلانٌ لكان ليلان من ليلى كسلمان من سلمى، وقد أورد أبو الفتح ممَّا يُشكل في هذا الميدان أشياءَ هامَّةً، فلس ثمَّة ترابط بين عَدْوان وعدوى ولا أسعد وسُعدى، «وإنَّما هذا تلاقٍ بين هذين الحرفين المتَّفقي اللَّفظ»[5]، وكذلك أيهم ويهماء وشتَّان وشتّ

---

(١) الخصائص: ٣/ ٣٤٠.

(٢) م.ن.

(٣) الرد على النحاة: ١٦١.

(٤) الخصائص: ١/ ٣٢١.

(٥) م.ن: ١/ ٣٢٢.

وهو تلاقٍ بين اللغة لا غير، وغايةُ أبي الفتح من أمثلته التنبُّه حيث أنه: «تواردٌ وتلاقٍ وقع في أثناء هذه اللغة من غير قصد له ولا مراسلة بين بعضه وبعض»[1]، ثم قال: «فاعرف ذلك إلى ما يليه وقِسْه بما قرَّرتُه عليه»[2].

١١- فائت الكتاب:

لم يكن أبو الفتح يتحرَّج من الإشارة إلى مواطن الخلل مع أنَّه كان يجلُّ أسلافه، فقد عاب كتاب العين، وذكر أنَّه يكثرُ فيه الخللُ والفسادُ، قال: «وأمَّا كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يحمل على أصغر أتباع الخليل»[3]، ولكنّه قال: «ولا محالة أنَّ هذا تخليطٌ لحق هذا الكتاب من قِبَلِ غيره رحمه الله»[4]. وعاب أبو الفتح كتاب الجمهرة لابن دريد، قال: «وأما كتاب الجمهرة ففيه أيضاً من اضطراب التصنيف وفساد التصريف ما أُعْذِرَ واضعه فيه لبعده عن معرفة هذا الأمر»[5]، وقد اكتشف فيه أبو الفتح من الأخطاء ما جعله يستحي من كثرته، فصرف النظر عنه، ويبدو أنَّ ابن دريد نفسه كان يعلم بثغرات كتابه كما روى أبو الفتح عن أستاذه أبي علي الفارسي[6]، وقد انتقد الزَّجَّاجَ[7] والفرَّاءَ[8]، وانتقد أبا عثمان المازنيّ في كتاب التصريف، وقال: «وهذا القول ليس بمرضيٍّ من أبي عثمان»[9]، ووصل به الأمر إلى انتقاد أستاذه أبي علي الفارسيِّ غير مرَّة، فقد كان يصرّح أحياناً عن عدم رضاه عمَّا ذهب إليه في مسألة من المسائل كقوله بعد أن أورد رأي أبي عليٍّ في زيادة لام الرَّجل في نحو: إنِّي لأمرٌّ بالرجل مثلك: «واعلم أنَّ

---

(١) م.ن؛ ١/ ٣٢٣

(٢) م.ن.

(٣) الخصائص؛ ٣/ ٢٨٨

(٤) م.ن

(٥) م.ن؛ وانظر ٣/ ١٩٧ و٢١٥

(٦) م.ن

(٧) م.ن؛ ١/ ١٧١

(٨) م.ن؛ ١/ ١٧٢

(٩) المنصف؛ ٢/ ٣١٩، وانظر الخصائص؛ ١/ ١٨٥ و١٩٩.

هذا القول من أبي عليٍّ غير مرضيٍّ عندي»[1]، وعلّل سبب عدم رضاه عن رأي أستاذه. وكان يسأله عن أمرٍ، ويعلّق على رأي الأستاذ بقوله: «ويبعد هذا عندي» كما حصل عندما سأله عن تاء (التجفاف) أهي للإلحاق بباب قرطاس، وأجاب الأستاذ بنعم[2]، وفي معرض تعليقه على مسألةٍ، قال: «إلاّ أنّني أرى في هذه اللفظة خلاف ما رآه أبو علي»[3].

وقد قدّمنا هذه الأمثلة لنصل إلى العنوان الذي وضعناه، وهو فوائت الكتاب مشيرين بذلك إلى مقدرة أبي الفتح العجيبة وإحاطته المدهشة باللُّغة، والحقيقة هذا أمرٌ تنطقُ به سائرُ كتبه، وطالما قيّد أبو الفتح مسائل اللغة، بقوله: ليس من كذا إلاّ كذا، كما قيّد آراء العلماء، وقال: لم يقل بكذا إلاّ فلانٌ، وتبرز مقدرة أبي الفتح هنا في إحصائه لفوائت الكتاب، ثمَّ في تفنيده لهذه الفوائت واحدةً واحدةً منطلقاً من أمرين: الأوّل إعجابه الشديد بسيبويه وسعة معرفته والثّاني معرفته باللُّغة للتمييز بين ما هو صوابٌ وما ليس بصوابٍ ملتمساً العذر لسيبويه من خلال دقة ملاحظته وسعة معرفته.

عقد أبو الفتح باباً في الخصائص هو (بابُ القول على فوائت الكتاب)[4]، قال فيه: «اعلم أنَّ الأمثلة المأخوذة على صاحبه سنذكرها، ونقول فيها ما يدحضُ عنه ظاهر معرَّتها لو صحَّت عليه، ولو لم تكن فيها حيلةٌ تدرأ شناعة إخلاله بها عنه لكانت معلاةً له لا مزراةً عليه وشاهدةً بفضله»، وأبو الفتح محقٌّ في ذلك عندما يمتدح رجلاً أحاط باللُّغة كلّها إلاّ هنات معدودات حتى لو كانت صواباً، وقد قدَّم أبو الفتح ذلك كلّه بأسلوبٍ يكاد يذوبُ رقّةً ولطافةً[5]، ولم يقطع بالمسألة، حيث قال: «ولعلّها أو أكثرها مأخوذةٌ عمَّن فسدت لغته»[6]، وقد ذكر أبو الفتح فوائتَ الكتاب، وهي: «تِلقَّامة وتِلعَّابة، فِرناس، فُرانس، تَنوفى، ترجُمان، شحمٌ أمْهُجٌ، مُهْوأنٌّ، عُياهم،

---

(١) الخصائص؛ ٣/ ٩٩، وانظر الخصائص؛ ١/ ٢٣١

(٢) الخصائص؛ ١/ ٢٣٢.

(٣) سر الصناعة؛ ١/ ٢٣٩

(٤) الخصائص؛ ٣/ ١٨٥

(٥) م.ن؛ ٣/ ١٨٦

(٦) م.ن.

وتُرامزُ، تُماضرُ، يَنابعاتُ، دحنْدح، عفْرين، ترعايةُ، الصنْبرُ، زيتون، ميسون، قيطون، كذُبذُب وكَذُّبْذُب، هزَنْبزان، عَفَزَّران، هدَيْكُر، هُنْدَلع، دُرْداقس، خُزرانق، شَمَنْصير، مُؤْقٌ، مَأْقٌ، جَبَرُوَّةٌ، مَسْكين، مَنديل، حَوريت، ترقُوَةٌ، خَلْبُونٌ، حَيُّوتٌ، سَمَرْطُولٌ، قَرَعْبَلانة، عُقْرُبَّان، مَأْلُكٌ، إصِرِّي، إزِلْزلٌ، إصْبُعٌ، خِرْفُعٌ، زِئْبِرُ، شِئْبِلُ، خُرُنباش، زَرْنُوقٌ، صَعفوقٌ، كُنادرُ، الماطرون، خَزْعال، قَسْطال، وَيْلِمَّة، فِرْنَوس، سيسرواعُ، ضَهْيَد، عَتْيَد، الحُبَلِيل، الأربُعاوى، مُقْبَئِنّ، يَرْفَأُ، تَعَضْرَتَ، يستعور، أرونان، زيزفون، سَقَلاطون، أطريون، زوزنك، زوزى، زرنوق، القَهَوْباة، الزَّوَنَّكُ، الضَّفَنَّطُ». وقد انبرى أبو الفتح لتفنيد هذه الفوائت منتصراً لسيبويه في جملتها، وجاء بالأدلّة القاطعة والشواهد الثابتة والبيان المدهش، وشغلت تلك التوضيحات قسماً كبيراً من الخصائص[1].

١٢- وقد انفرد أبو الفتح بكثيرٍ من المبتكرات، وفي كتب اللُّغة والنحو مسائلُ نحويّةٌ ولغويّةٌ، يبدو فيها أبو الفتح مَعْلماً بارزاً عمّن حوله،فقد أشارت تلك الكتب إلى ما جاء به أبو الفتح منفرداً[2]. وقد أوردنا بعض المسائل التي يعتبر أبو الفتح أوّل من قعّدها وبوّبها، وإن كانت قد مرّت عابرةً لدى أسلافه ولا سيما أستاذه أبو عليٍّ، وهنالك اجتهاداتٌ كثيرة خاصّة بأبي الفتح أوردها في كتبه، وهو يوردها بعد أن يعرض آراء النحويين، ويلحقها بقوله: «وعندي....»، فمن ذلك أنّه ذكر أقوال أسلافه في (اليمي) من قولِ الشاعر:

مروان مروانُ أخو اليومِ اليمي

وعرض أمرين، ثم قال: «ويجوزُ عندي فيه وجهٌ ثالثٌ لم يُقَلْ به»، وهو وجه غايةٌ في الطَّرافة، فارتأى تدرُّج الكلمة: اليَمْوُ إلى اليَموُ بنقل الضَّمَّة من الواو إلى الميم كالضَّمَّة على الكاف في بَكُر، ثم قلبت الواو ياءً كما في أحقٍ وأدلٍ[3].

ومنها قوله: «ومن ذلك في القلب قولهم: أيستُ من كذا، فهو مقلوبٌ من يئستُ

---

(١) الخصائص؛ ٣/ ١٨٧ – ٢١٨ .

(٢) انظر شرح الكافية؛ ١/ ١٠٨ و١٩٥ و٢/ ٤٠٣، ومغني اللبيب؛ ١/ ١٦٩ و٢/ ٢/ ٤٦٦، وشرح التصريح؛ ١/ ٣٧٠ و٢/ ١٦٢، وهمع الهوامع؛ ١/ ١٩ و١٨٧ و٢/ ٥١ .

(٣) الخصائص؛ ٢/ ٧٦ و٧٧ .

لأمرين ذكر أبو عليٍّ أحدَهما»، ثمَّ عرَّج هو على السَّبب الاخر الذي ابتكره[1]. ومنها (تيهورة) للقطعة من الرَّمل[2].

وعقد باباً في الخصائص اسمه: (باب في ترافع الأحكام)، وقال: «هذا موضعٌ في العربيَّة لطيفٌ لم أر لأحدٍ من أصحابنا فيه رسماً، ولا نقلوا إلينا فيه ذكْراً». منه مذهبُ العرب في تكسير ما كان من (فَعَل) على (أفعال) نحو علم وأعلام وقدم وأقدام ورسن وأرسان، وذكر تعليل سيبويه، ثم قال: «والقولُ فيه عندي أنَّ حركة العين قد عاقبت في بعض المواضع تاء التَّأنيث». وقال: «وهذا حديثٌ في هذه الصناعة غريب المأخذ لطيف المضطرب، فتأمَّله، فإنَّه مُجْدٍ عليك مُقَوٍّ لنظرك»[3].

وذكر بيتَ الشاعر:

ألا يا نخلةً من ذات عرق عليك ورحمةُ الله السَّلامُ

قال: «فحملته الجماعةُ على هذا حتَّى كأنَّ معناها: عليك السَّلامُ ورحمةُ الله، وهذا وجهٌ إلاَّ أنَّ عندي فيه وجهاً لا تقديمَ فيه ولا تأخيرَ من قَبَلِ العطف»[4] وكان له رأيٌ في همزة (وراء) حيث قال: «ومن البدل الجاري مُجرى الزَّائد عندي لا عند أبي علي ـ همزة وراء»، وقال: «فهذا ما أراه أنا وأعتقده في وراء هذه، وأمَّا أبو علي رحمه الله فكان يذهب إلى أنَّ لامها في الأصل همزة»[5] ثم قال: «فاعرف ما رأيناه في هذا»، وإن أشار إلى رأي أستاذه بقوله: «وهذا لعمري وجهٌ من القول».

ودافَع عن سيبويه ضدَّ أبي العباس المبرِّد حيث ألَّف كتاباً في مسائل سمَّاها غلطاً في الكتاب، وقال: «فقلمَّا يلزمُ صاحب الكتاب منه إلاَّ الشَّيءَ النَّزرَ»[6] وردَّ خطأ أبي العباس في انتقاد الكتاب إلى أنَّه قد عمل ذلك في زمن الشبيبة والحداثة. وينتقد أبا العباس المبرِّد غير مرَّة، وهو يعتبرُ كتبه وكتب أستاذه أبي عليٍّ واحدة.

---

(١) م.ن؛ ٧٠ – ٧٢.

(٢) م.ن؛ ٧٩.

(٣) الخصائص؛ ٢/ ١٠٩.

(٤) م.ن؛ ٢/ ٣٨٦، وانظر المحتسب؛ ١/ ٢٩٠.

(٥) م.ن؛ ٣/ ٢٧٨.

(٦) م.ن؛ ٣/ ٢٨٥.

قال: «وأمّا قول أبي العباس: إنّه أراد: ألا ياهؤلاء اسجدوا، فمردودٌ عندنا، وقد كرّر ذلك أبو علي في غير موضعٍ، فغنينا عن إعادته»[1]

وهو يؤكّد علاقتَه الوطيدة بكتب شيخه، قال: «وهذه الأبيات قد شرحها أبو علي رحمه الله في البغداديات، فلا وجه لإعادة ذلك هنا، فإذا آثرت معرفة ما فيها فالتمسْهُ منها»[2].

وكان يجتهد اجتهادات تلقى القبول والثناء من شيخه، قال: «قلتُ مرّةً لأبي عليٍّ - وهذا الموضع يُقرأ عليه من كتاب أصول أبي بكر رحمه الله: يجوز أن يكون تتوفّى مقصورة من تتوفاء بمنزلة بروكاء، فسمعَ ذلكَ، وعرفَ صحّتَه»[3] وذكر مثلها: مَسولَى في بيتٍ للمرار.

ومن اجتهاداته أيضاً: نقضُ العادة، قال: «المعتادُ المألوفُ في اللغة أنّه إذا كان فَعُلَ غيرَ متعدٍّ كانَ أفعلَ متعدّياً، ورأى ابن جني أنّ في اللُّغة ضرباً، جاءت فيه هذه القضيَّة معكوسةً، ودلَّل عليها قائلاً: ومن ذلك قولُهم: أجفَل الظَّليمُ، وجفلته الرِّيحُ، وأشنقَ البعيرُ وشنقتَه، وعلوتُ الوسادة وأعليت عنها»[4]، وعلّل ذلك بقوله: «وعلَّةُ ذلك عندي، أنه جعل تعدّي فعلت وجمود أفعلت كالعوض لفعلت من غلبة أفعلت لها»[5]، وأورد أبو الفتح قوله هذا في بابٍ خاص لذلك هو (باب في نقض العادة)[6]. وعلى غير العادة إلاّ ما كان من أستاذه أبي علي في البصريات حيث روى قصيدة يزيد بن الحكم الأقفيّ، فقد روى أبو الفتح في الخصائص مجموعةً قصائد وأراجيز طويلة، وذلك في (باب في التطوع بما لا يلزم)[7]، معلّلاً ذلك بأنّ الشاعر يلجأ إليه ليدلّ بذلك على عُزْره وسعة ما عنده، فروى ثلاثة أراجيز طويلة، لم يُسمِّ قائليها، وروى أرجوزةً طويلةً لأبي العالية وأخرى ليزيد بن الأعور الشَّنّي وواحدة لغيلان الرَّبَعيّ ولامية عبيد بن

---

(1) م.ن؛ ٢/ ١٩٦.

(2) الخصائص؛ ١/ ٣١١، وانظر الخصائص؛ ٣/ ٣٤٠.

(3) م.ن؛ ٣/ ١٩٢.

(4) م.ن؛ ٢/ ٢١٥.

(5) م.ن.

(6) م.ن؛ ٢/ ٢١٤، وانظر ٢٢٥.

(7) الخصائص؛ ٢/ ٢٣٤.

الأبرص المشهورة، وكلُّها جاءت موافقةً للباب الذي انضوت تحته.

وفي باب (في استعمال الحروف بعضها مكان بعض)، قال: «وأمَّا قولُ الآخر:

شدُّوا المطيَّ على دليلٍ دائبِ [البيت]، فقالوا: معناه: بدليلٍ، وهو عندي أنا على حذف المضاف، أي: شدُّوا المطيَّ على دلالة دليل، فحذف المضاف، وقَوِيَ حذفه هنا شيئاً، لأن لفظَ الدليل يدلُّ على الدَّلالة»[1]، وقد قال أبو الفتح: «ووجدتُ في اللغة من هذا الفنِّ شيئاً كثيراً، لا يكادُ يُحاطُ به، ولعلَّه لو جُمع أكثرُه لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً، وقد عرفتَ طريقته، فإذا مرَّ بك شيءٌ منه فتقبَّله وأنسْ به، فإنَّه فصلٌ من العربيَّة لطيفٌ حسنٌ يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها»[2]. ومن خلال هذا انتزعَ أبو الفتح دليلاً يُبطل رأي القائلين بأنه لا يوجد في اللغة لفظان بمعنىً واحد، حيث قال: «وفيه أيضاً موضعٌ يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد حتَّى تكلَّف أن يوجدَ فرقاً بينَ قعد وجلس»[3].

وفي باب (ما لا يكون للأمر وحده قد يكونُ له إذا ضامَّ غيرَه)[4]، قدَّم أبو الفتح عدداً من المسائل، ثم قال: «فتأمل هذه المواضع التي أريتكُها، فإنَّ أحداً من أصحابنا لم يذكر شيئاً منها»[5]. وحول كلمة (العَيِّنِ) في بيت رؤبة:

ما بالُ عَيْني كالشَّعيب العَيِّنِ؟

قال: «حملوه على فيعل ممَّا اعتلَّتْ عينُهُ وهو شاذٌّ»، ثمَّ قال: «وأوفقُ من هذا عندي أن يكون فَوْعلاً أو فَعْولاً حتَّى لا يُرتكبَ الشُّذوذُ»[6].

وفي باب (القول على إجماع أهل العربيّة متى يكون حُجَّةً؟)[7] قال: «إنَّما هو علم منتزعٌ من استقراء هذه اللُّغة، فكلُّ من فرقَ له عن علَّةٍ صحيحةٍ وطريقٍ نَهْجَةٍ كان

---

(١) م.ن؛ ٢/ ٣١٢

(٢) م.ن؛ ٢/ ٣١٠، وانظر ٢/ ٣٠٦ و٣١٣.

(٣) م.ن.

(٤) الخصائص؛ ٢/ ٤٨٠.

(٥) م.ن؛ ٤٨٢.

(٦) م.ن؛ ٣/ ٢١٤.

(٧) ١/ ١٨٩.

خليل نفسه وأبا عمرو فكره»[1]، ثم يقول: «فممّا جاز خلافُ الإجماع الواقع فيه منذُ بدىء هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيتُه أنا في قولهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ».

وقد قال أبو الفتح فيه: «فهذا يتناولُه آخرٌ عن أوّل وتالٍ عن ماضٍ على أنَّه غلطٌ من العرب، لا يختلفونَ فيه، ولا يتوقّفونَ عنه، وأنَّه من الشَّاذِّ الذي لا يُحملُ عليه، ولا يجوزُ ردُّ غيره إليه»[2]، ثم قال: «وأمَّا أنا فعندي أنَّ في القرآن مثلَ هذا الموضع نيّفاً على ألف موضعٍ، وذلك أنَّه على حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا الذي هو حشوُ الكلام من القرآن والشعر ساغَ وسلسل وشاع وقُبِلَ، وتلخيصُ هذا أنَّ أصله: هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ جُحرُه، فيجري خربٌ وصفاً على ضبٍّ، وإن كان في الحقيقة للجُحر...»[3].

وعقد باباً في الجوار[4]، وقسمه إلى تجاور ألفاظ وتجاور أحوال، وقال: «وأمَّا تجاور الأحوال، فهو غريبٌ»[5]، ثم قال: «وهذا التجاور الذي ذكرناه في الأحوال والأحيان لم يعرض له أحدٌ من أصحابنا»[6].

وقال في (باب في ترافع الأحكام)[7]: «هذا موضعٌ من العربيَّة لطيفٌ، لم أر لأحدٍ من أصحابنا فيه رسماً، ولا نقلوا إلينا فيه ذِكْراً».

وفي (باب القول على فوائت الكتاب) الذي أشرنا إليه من قبل، قال: «وأمَّا ترقُوَةٌ فبادىءُ أمرها أنَّها فائتةٌ لكونها فَعْلُوَة، ورويناها عن قطرب، وذكر أنَّها لغةٌ لبعضِ عُكْلٍ، ووجهُ القول عليها عندي أن تكون ممَّا هُمِزَ من غيرِ المهموز بمنزلة: استلأمتُ الحجر، واستنشأتُ الرَّائحة، وقد ذكرنا ذلك في بابه، وأصلُها: تَرقُوةٌ، ثمَّ هُمِزَ على ما قلنا»[8].

---

(١) م.ن؛ ١٩٠.

(٢) م.ن؛ ١٩١.

(٣) م.ن؛ ١/ ١٩٢ وانظر الهامش (٧) من تعليق المحقق على ذلك في الخصائص ١/ ١٩١.

(٤) م.ن؛ ٣/ ٢١٨.

(٥) م.ن؛ ٣/ ٢٢٢.

(٦) م.ن؛ ٣/ ٢٢٧.

(٧) م.ن؛ ٢/ ١٠٨.

(٨) م.ن؛ ٣/ ٢٠٧.

ومن القوانين التي عمل على تثبيتها: التَّضمينُ، وهو «أن تُشرِبَ لفظاً معنى لفظ، وإن كان فعلاً أو مصدراً أعطي حُكْمه»[1]، وقد أشار أبو الفتح إلى ذلك في (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض)، ورأى أنَّه من السذاجة أن يؤخذ ذلك بعيداً عن الصَّنعة، بل هو بعيدٌ عن الصَّواب آنئذٍ كأن يقولوا: إنَّ (إلى) تكون بمعنى (مع) كقوله تعالى: ﴿من أنصاري إلى الله [الصف: ١٤]﴾ و(في) تكون بمعنى (على) كقوله تعالى ﴿ولأصلِّبنَّكُم في جذوع النَّخل [طه:٧١]﴾، (والباء) بمعنى (عن) أو (على) كقولهم: رميتُ بالقوس، وهكذا، ورغم أنَّ أبا الفتح لم يدفع مثل هذه التعليلات لكنْ قادته عبقريته إلى الغوص إلى الأعماق، ذلك أنَّ نيابةَ حروف الجر عن بعضها إنما تصلح في موضع دون موضع[2]، إذ لا يمكن أن تقول: زيدٌ في الفرس، وأنت تريد: عليه، ولهذا رأى أبو الفتح أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعلٍ آخر، وكان أحدهما يتعدَّى بحرف والآخر بآخر فإنَّ العرب، قد تتّسع فتوقع أحدَ الحرفين موقعَ صاحبه إيذاناً بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، وذلك كقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لكمْ ليلةَ الصِّيام الرَّفَثُ إلى نسائكم [البقرة: ١٨٧]﴾ لمّا كان الرَّفَثُ بمعنى الإفضاء، وصحَّحوا عَوِرَ وحَوِلَ لمَّا كان بمعنى اعورَّ واحولَّ، ومنه قوله سبحانه: ﴿وتبتَّلْ إليه تبتيلاً [المزمل: ٨]﴾ وذلك لأنَّ تبتَّل بمعنى بتَّل، وقد نصَّ أبو الفتح على أنَّه وجد في اللُّغة شيئاً كثيراً من هذا لا يكادُ يُحاطُ به[3]، ولكنه أشار إلى أنَّ أستاذه أبا عليٍّ كان يستحسنُ قول الكسائي: بأنَّ على قد جاءت بمعنى عن في قول الشاعر:

إذا رضيتْ عليَّ بنو قُشَيْر ... لعمرُ الله أعجبني رضاها

لأنَّ رضيت ضدُّ سخطت[4]، فعدّى رضيت بعلى حملاً للشَّيء على نقيضه كما يُحملُ على نظيره، وأشار إلى أن سيبويه سلك هذه الطريق في المصادر كثيراً.[5]

وعقد في الخصائص باباً (في الرَّدّ على من ادَّعى على العرب عنايتها

---

(١) المدارس النحوية: ٢٧٥.

(٢) الخصائص: ٢/ ٣٠٨.

(٣) الخصائص: ٢/ ٣١٠.

(٤) م.ن: ٢/ ٣١١، وانظر: ٢/ ٣٨٩، والمحتسب: ١/ ٥٢.

(٥) م.ن.

بالألفاظ وإغفالها المعاني)[1] وكعادته أشار إلى شرف هذا الباب وكرمه وعلوّه، وأكّد على عناية العرب بألفاظها عنايةً فائقةً، وعلّل سبب عنايتهم بالألفاظ، ودور الألفاظ في عقد التّواصل بين النّصّ وسامعه، واستشهد بكلامٍ لشيخه أبي علي حيث قال: «وقال لنا أبو عليٍّ يوماً: قال لنا أبو بكر: إذا لم تفهموا كلامي فاحفظوه فإنّكم إذا حفظتموه فهمتموه»[2]، وأشار إلى أنّ عناية العرب بالألفاظ إنما هي خدمةٌ منهم للمعاني[3] وأخذ يدلّل على نظريته هذا بما أوتيه من سعة اطلاع ومقدرة على التصريف، فرأى من خلال أمثلة كثيرة ساقها في هذا الباب أنّ العرب إنّما أضافت حرفاً على اللفظ أو غيّرت أو قدّمت أو أخرت لتتوصل بذلك إلى المعنى.

والخلاصة التي نختمُ بها الحديث عن مذهبه النحويّ وآرائه هي:

١. لقد كان أبو الفتح بصريَّ المذهب مثل أستاذه أبي عليّ الفارسي، وكان كلا الرَّجلين يُعملُ عقله وفكره، وينتقي ما يراه الصَّواب دون أن يلتزمَ الالتزام الأعمى بمذهبٍ بعينه، ولذلك خالف البصريين في بعض المسائل، ووافق الكوفيين في بعض المسائل، بل خالف آراء أستاذه أبي عليّ، وانفرد هو بمسائل ميَّزته عن غيره.

٢. وسَّع أبو الفتح القياس، وحضَّ عليه، واستعان بهِ، واستخدمه لإغناء اللُّغة بإلحاق ما قاسه على كلام العرب بكلامهم.

٣. أبرز وأهم ما قدَّم للعربيَّة نظرية الاشتقاق الأكبر، وقد عمَّقها وفرَّع جوانب البحث فيها حتى وصل إلى أغوارٍ وقف الآخرون دون ضفافها بكثير.

٤. اللُّغة عنده اصطلاح وتواضع.

٥. أصل اللُّغة عنده محاكاةُ المسموعات.

٦. ابتدع أبو الفتح مسائل كثيرة لم يسبقه أحدٌ إليها، وأغنى مسائل أخرى كان أستاذُه قد ألمح إليها، فاجتذبها من خطرات فكر ذلك الأستاذ.

٧. أبو الفتح هو أوّل من ألّف في علم أصول النحو، ووضع له القواعد والضوابط على غرار أصول الفقه.

---

(١) م.ن؛ ١/ ٢١٥.

(٢) م.ن؛ ٢١٦.

(٣) م.ن؛ ٢١٧.

٨. أفاد أبو الفتح من ثقافة عصره ورعاية شيوخه وعلومهم، فأغنى كتبه بآراء علماء الكلام والفلسفة والتَّصوف والمنطق والفقه وغير ذلك.

ويبقى أبو الفتح معلماً بارزاً في تاريخ العربية، وتبقى كتبه مَنْجماً غنيّاً كلَّما امتدَّت إليها يدُ باحثٍ اكتشفتْ جديداً من جواهرهِ وفريداً من قلائدهِ.

الفصل الثالث

ابن جني وعلم التصريف

الصَّرف أو التَّصريف في اللُّغة: هو التَّغييرُ والتحويلُ من وجهٍ لوجهٍ، أو من حالٍ إلى حالٍ، ولا يخرج ما في المعاجمِ العربيّة عن هذا المعنى[1].

وقد وردت مادّة (صرف) في القرآن الكريم بهذا المعنى في كلّ تقلُّباتها، كقوله تعالى: ﴿انظُرْ كيفَ نُصرِّفُ الآياتِ ثمَّ هم يصدِفون [الأنعام: ٤٦]﴾، وكقوله: ﴿وتصريفِ الرِّياحِ والسَّحاب المسخَّر بين السَّماءِ والأرضِ [البقرة: ١٦٤]﴾، وكقوله: ﴿وتصريفِ الرِّياحِ آياتٌ لقومٍ يعقلون [الجاثية: ٥]﴾، وغيرُها كثيرٌ[2].

وانتقل معنى هذه الكلمة من المطلق إلى المقيَّد على أيدي علماء النحو والصَّرف ليكون مصطلحاً، يدلُّ على علمٍ قائمٍ بذاته، ويختصُّ باللفظة المفردة.

فالتَّصريفُ اصطلاحاً، يشتملُ معنيين: الأوَّلُ عمليٌّ، وهو تحويلُ الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة؛ لا تحصلُ إلاَّ بها كتحويلِ المصدرِ إلى اسمي الفاعل والمفعول واسم التفضيل واسمي المكان والزَّمان والجمع والتَّصغير والآلة، والثاني علميٌّ؛ وهو علمٌ بأصولٍ تُعرَفُ بها أحوال بناء الكلمة التي ليست بإعرابٍ ولا بناءٍ[3].

واختلط موضوع النحو بالتَّصريف بحيث وقر في أذهان معظم الباحثين أنَّ التَّصريف علم مستقلٌّ عن النحو، وليس أحد جزأيه، واليزيديُّ المتوفَّى سنة ٢٠٢هـ يقولُ: «ليس التَّصريف من النَّحو في شيءٍ»[4]، وكان علماء جيله يرون أنَّ التَّصريف شيءٌ مولَّدٌ، لا يليقُ بهم النَّظرُ فيه[5].

---

(١) لسان العرب، تاج العروس، القاموس المحيط، مادة (صرف) فيها جميعاً.

(٢) وردت بهذا المعنى ثلاثين مرَّةً في القرآن الكريم.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب؛ ١/ ١. شذا العرف في فنِّ الصَّرف؛ ٢١.

(٤) مجالس العلماء للزَّجَّاجيّ؛ ١٧١.

(٥) م. ن.

ولعلَّ أقدمَ نصٍّ وصل إلينا، وفيه ذكرٌ للتَّصريف، هو قولُ سيبويه: «هذا بابٌ ما بنت العربُ من الأسماء والصِّفات والأفعالِ غيرِ المعتلَّة والمعتلَّة، وما قيس من المعتلِّ الذي لا يتكلَّمون به، ولم يجيءْ في كلامهم إلاَّ نظيرهُ من غير بابه، وهو الذي يُسمِّيه النَّحويون: التَّصريفَ والفعلَ»[1].

وقد فسَّر السِّيرافيُّ شارح كتاب سيبويه الكلمتين الأخيرتين من نصِّ سيبويه، فقال: «أمَّا التَّصريفُ فهو تغييرُ الكلمة بالحركات والزِّيادات والقلب للحروف التي رسمنا جوازها حتَّى تصيرَ على مثال كلمة أخرى. والفعلُ تمثيلُها بالكلمة، ووزنُها بها كقوله: ابنِ لي من (ضَرَبَ) مثلَ جُلْجُل، فوزنَّا (جُلْجُلاً) بالفعل، فوجدناهُ فُعْلُلاً. فقلنا: (ضُرْبُبٌ). فتغييرُ الضَّاد إلى الضَّمِّ وزيادة الباء، ونظم الحروف في ضربب على الحركات التي فيها، هو التَّصريفُ، والفعل هو تمثيله بـ(فُعْلُل) الذي هو مثالُ (جلجل)»[2].

والذي يتَّضح من هذا التَّفسير أنَّ السِّيرافيَّ قد ذهب إلى أنَّ التَّصريف هو ما أطلق عليه المتأخرون اسم «مسائل التمرين»، وبذلك يكون السِّيرافيُّ قد جعل التَّصريفَ خاصّاً بالقسم الثَّاني ممَّا نصَّ عليه سيبويه، وأغفل القسم الأوَّلَ، وهو ما بنته العربُ من الأسماءِ والصِّفات والأفعال، وكذلك فعل الرَّضيُّ حين قال: «التَّصريفُ - على ما حكى سيبويه عنهم - هو أن تبني من الكلمة بناءً لم تبنه العربُ على وزن ما بنيته، ثمَّ تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياسُ كلامهم، كما يتبين في مسائل التَّمرين إن شاءَ الله تعالى»[3]، وقد اجتهد الدكتور حسن هنداوي على أن يُسمَّى ما أطلق عليه القدماء «مسائل التمرين» تارةً أو «مسائل التَّصريف» أو «مسائل البناء» أو «أبنية التَّصريف»، «بالقياس اللُّغويِّ»[4].

وكان الرُّمَّانيُّ - وهو شارحٌ للكتاب أيضاً - أكثرَ قرباً من الصَّواب عندما رأى أنَّ التَّصريف إنَّما هو تغييرُ الكلمة على خلاف ما كانت عليه في الصِّيغة، وبعبارة

---

(١) الكتاب؛ ٢/ ٣١٥.

(٢) انظر المنصف؛ ٣/ ٢٧٤، أبنية الصَّرف عند سيبويه؛ ٢٤، ابن عصفور والتَّصريف؛ ١٥، مناهج الصَّرفيين ومذاهبهم؛ ١٧.

(٣) شرح الشافية؛ ١/ ٦ - ٧.

(٤) مناهج الصَّرفيين ومذاهبهم؛ ١٦.

أخرى، هو التغيير الذي يلحق الكلمة كالزيادة والإعلال والإبدال والإدغام، أو هو البحث في بنية الكلمة حال إفرادها[1].

والتَّصريف عند ابن السَّرّاج هو «ما عرض في أصول الكلام وذواتها من التَّغيير»[2].

وجاء المازنيُّ ت٢٤٧هـ بعد سيبويه، فجمع في كتابه «التَّصريف» معظم بحوث الصَّرف، ولم يُشر إلى معناه، وإنما بدأ كتابه ببحث الأسماء والأفعال[3]، دون أن يكتب مقدّمةً، يوضحُ فيها منهجه أو معنى التَّصريف عنده، وإن كان كتابه قد جمع أكثر موضوعات الصَّرف بمعناه العلميِّ، ويكون قد ضمَّنه القسمين اللَّذين وردا في نصِّ سيبويه، وزاد عليهما»[4].

وممَّن يرى أنَّ التَّصريف جزءٌ من النحو ابن السَّرَّاج، حيث قال: «النحو: إنَّما أريدَ به أن ينحو المتكلّم كلامَ العرب، وهو علمٌ استخرجه المتقدّمونَ فيه من استقراء كلام العرب»، وأكمل كلامه بما يوحي أنَّ النحو يشملُ الصَّرفَ والإعرابَ[5].

وعدَّه أبو علي الفارسيُّ جزءاً، من النحو أيضاً في مقدمة كتابه «التكملة»، وإن كان قد وقف الكتاب بكامله على الصَّرف بعد أن خصَّ النَّحوَ بالقسم الأول من كتابه، وهو الإيضاحُ العضديُّ، حيث قال: «النَّحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وهو ينقسمُ قسمين: أحدهما تغييرٌ يلحقُ أواخرَ الكلم والآخرُ يلحقُ ذواتِ الكلمِ نفسَها»، وأشار إلى القسم الثاني بقوله: «والضَّربُ الآخرُ من القسم الأول، وهو التَّغييرُ الذي يلحقُ أنفسَ الكلمِ وذواتها، وذلك نحو التَّثنية والجمع الذي على حدِّها والنَّسب وإضافة الاسم المعتلّ إلى ياء المتكلّم وتخفيف الهمزة والمقصور والممدود والعدد والتَّثنية والتذكير وجمع التكسير والتَّصغير والإمالة والمصادر وما اشتقَّ منها من أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها والتَّصريف

---

(١) م. ن؛ ١٨.

(٢) الأصول؛ ٢/ ٥٣٧.

(٣) المنصف؛ ١/ ٧.

(٤) ابن عصفور والتَّصريف؛ ١٦.

(٥) الأصول؛ ١/ ٣٧.

والإدغام»[1]، وكذا رآه شارح الشَّافية لاحقاً حيث يرى أنَّ التَّصريفَ جزءٌ من أجزاء النحو بلا خلاف من أهلِ الصِّناعة[2]. وجاء أبو الفتح ابن جني، فجعل للتَّصريف مدلولات عدَّة؛ فهو تارةً يسيرُ على منوال سيبويه، فيقولُ: «التَّصريفُ إنَّما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة، فتصرّفها على وجوه شتَّى، مثال ذلك أن تأتي إلى (ضرب)، فتبني منه مثلَ (جَعْفر)، فتقول: (ضَرْبب)، ومثلَ (قَمَطْر): (ضِرَبٌّ) ومثلَ (درْهَم)، ضِرَبَّبٌ، ومثل (عَلَمَ): ضَرِبَ، ومثلَ (ظَرُف): ضَرُبَ»[3]، وتارةً أخرى يُعرِّف التَّصريفَ بالمعنى العلميِّ على النحو الذي عرفَهُ المتأخّرون، فيقولُ: «معنى قولنا: التَّصريفُ: هو أن تأتي إلى الحروف الأصول..... فتتصرَّف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التَّغيير. فذلك هو التَّصرُّفُ فيها والتَّصريفُ لها، نحو قولكَ: (ضَرَبَ)، فهذا مثالُ الماضي، فإن أردتَ المضارعَ قلتَ: (يضربُ)، أو اسمَ الفاعل: قلتَ: (ضاربٌ)، أو المفعول قلت (مضروبٌ)، أو المصدر قلتَ: (ضَرْباً)، أو فِعْلَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه قلتَ: (ضُرِبَ). وإن أردتَ الفعلَ كان من أكثر من واحد على وجه المقابلة، قلتَ: (ضارَبَ)، فإن أردتَ أنَّه استدعى الضَّربَ، قلت: (استضربَ). فإن أردتَ أنَّه كثَّر الضَّرب، وكرَّره قلتَ: (ضرَّب)، فإن أردتَ أنَّه كان فيه الضَّربُ في نفسه مع اختلاجٍ وحركة، قلتَ: (اضطرب)، وعلى هذا عامَّةُ التَّصريف في هذا النَّحو من كلام العرب، فمعنى التَّصريف هو ما أريناكَ منَ التَّلعُّب بالحروف الأصول، لما يُرادُ فيها من المعاني المفادة منها وغيرِ ذلك»[4]. وقد جمع أبو الفتح في هذا النَّصّ مسائلَ التَّصريف بما فيها مسائلُ التَّمرين، إذ هي المقصودةُ بقوله: «وغيرِ ذلك»، وهو ما فرغَ منه في كتابه: «المنصف»، وقد ألَّفه أبو الفتح قبل «التصريف الملوكي» بزمن، ونصَّ فيه في مكان آخرَ على أنَّ التَّصريفَ يعني تنقُّلَ أحوالِ الكلمة وتعاور الزِّيادة إيَّاها حيثُ قال: «الزِّيادة في الكلمة ضربٌ من تصريفها، ولستُ أعني بالتَّصريف ها هنا التَّنقُّلَ في الأزمنة نحو ضرب ويضربُ وسيضربُ، وإنما أريدُ تنقُّلَ أحوال الكلمة وتعاور الزيادة إيَّاها»[5].

---

(١) التكملة؛ ١/ ٣ - ٤.

(٢) شرح الشافية؛ ١/ ٦، وانظر؛ ابن عصفور والتَّصريف؛ ٧.

(٣) المنصف؛ ١/ ٣ - ٤.

(٤) التَّصريف الملوكي؛ ٥ - ٦، وانظر شرح الملوكي في التَّصريف لابن يعيش؛ ١٨ وما بعد.

(٥) المنصف؛ ١/ ٣٢.

فالتَّصريف كما يتَّضح من كلام ابن جنّي هو تغييرُ الكلمة وتحويلُها من بناءٍ إلى آخر كالماضي والمضارع واسم المفعول واسم الفاعل والمعلوم والمجهول والمجرد والمزيد وغيرِها من الموضوعات التي يدورُ عليها بحثُ الصَّرف. بل ينطبق قوله هذا على الاشتقاق أيضاً، ومردُّ ذلك إلى أنَّ أبا الفتح لحظ المعنى اللُّغويَّ في المعنى الاصطلاحيِّ للتَّصريف فإذا كان التَّصريف في اللُّغة هو التَّغييرُ، والاشتقاقُ هو تغييرُ الصِّيغة إلى صيغٍ أخرى، تخالفها في الوزن، فليس هناك ما يمنعُ أبداً من إدراج الاشتقاق في التَّصريف[1]، وهو يقولُ: «وكلَّما كان الاسم في شبهِ الحروف أقعد كان من الاشتقاق والتَّصريفِ أبعد»[2].

وقد قابل أبو الفتح بين التَّصريف والنحو أحياناً حيث قال: «التَّصريف إنما هو لمعرفة أنفسِ الكلم الثابتة، والنَّحو إنَّما هو لمعرفة أحواله المتنقِّلة»[3].

وقابل بين التَّصريف والإعراب في موطنٍ آخر، فقال: «والغرض في صناعة الإعراب والتَّصريف إنما هو أن يُقاس ما لم يجيء على ما جاء»[4] إلاَّ إذا كان الإعراب غير صناعة الإعراب عند أبي الفتح كما سنرى لاحقاً. وعرَّف النحو في مكانٍ آخرَ بقوله: «هو انتحاء سمتِ كلامِ العربِ في تصرُّفه من إعرابٍ وغيره»[5]. وهذا التعريف يشتملُ على التَّصريف، لأنَّ انتحاءَ سمتِ كلام العرب يعُمُّ الأبنيةَ والتَّراكيبَ، وقد ذكر ذلك صراحةً.

والحقُّ إنَّ أبا الفتح لم يكن مضطرباً في نظرته للتَّصريف تعريفاً أو توسيعاً لمدلوله أو تعميقاً للنظرة إليه وكشف العلاقة بين الصَّرف والإعراب والاشتقاق والأصوات بحيث أتى على كلِّ ما يتعلَّقُ بهذا العلم بما لم يدع لقائلٍ بعده قولاً جديداً. يدلُّنا على ذلك تعريف علماء الصرف الذين أتوا بعد أبي الفتح.

فالتَّصريف عند ابن يعيش: «علمٌ خَصُّوا به ما عرض في أصولِ الكلم وذواتها من

---

(١) مناهج الصَّرفيين ومذاهبهم؛ ٢٠.

(٢) المنصف؛ ١/ ٨ – ٩.

(٣) م. ن؛ ١/ ٤.

(٤) المنصف؛ ٢/ ٢٤٢.

(٥) الخصائص؛ ١/ ٣٤.

التَّغيير»[1]، وابن يعيشُ عالمٌ موصليُّ الأصل كأبي الفتح، شَرَحَ كتاب ابن جنّي: «الملوكي- شرحاً جافاً، بينما نلمسُ طلاوة الأسلوب في شرح ابن جني لكتاب المازني «التَّصريف».

والتصريف عند ابن مالك: «هو تحويلُ الكلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظيٍّ أو معنويٍّ، ولا يليقُ ذلكَ إلاّ بمشتقٍّ، وبما هو من جنس مشتقٍّ، والحرفُ غيرُ مشتقٍّ ولا مجانسٌ لمشتقٍّ، فلا يُصرَف هو ولا ما توغَّل في شبهه من الأسماء»، ثمَّ أكمل بقوله: «ثمَّ منَ التَّصريف ضروريٌّ كصوغِ الأفعالِ من مصادرها والإتيان بالمصادرِ على وفق أفعالها وبناء فعَّالٍ وفعول من فاعل قصداً للمبالغة وغير ضروريٍّ كبناءِ مثالٍ من مثال كقولنا: ضَرْبَبَ، وهو مثالُ دحرج»[2]، وهذه هي مسائلُ التمرين. وقال ابن عقيل: «التَّصريفُ عبارةٌ عن علمٍ يُبحثُ فيه عن أحكامِ بُنية الكلمة العربيَّة وما لحقها من أصالة وزيادة وصحَّة وإعلال وشبه ذلك، ولا يتعلَّقُ إلاَّ بالأسماء المتمكِّنة والأفعال المتصرِّفة، فأمَّا الحروفُ وشبهها فلا تعلُّقَ لعلمِ التَّصريف بها، وشَبَهُ الحروفِ هو الأسماءُ المبنيَّةُ والأفعالُ الجامدةُ»[3]. وقال ابن هشام: «هذا بابُ التَّصريف، وهو تغييرٌ في بنيةِ الكلمة لغرضٍ معنويٍّ أو لفظيٍّ، فالأوَّلُ كتغيير المفرد إلى التَّثنية والجمع وتغيير المصدر إلى الفعل، والثَّاني كتغيير قول وغزو إلى قال وغزا، ولهذين التَّغييرين أحكامٌ كالصِّحَّة والإعلال، وتسمى تلك الأحكام علمَ التَّصريف»[4].

وقال الرَّضيُّ: «والمتأخّرون على أنَّ التَّصريف علمٌ بأبنيةِ الكلمة، ولما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحَّة وإعلال وإدغام وإمالة، وبما يعرض لبعضها الآخرِ ممَّا ليس بإعرابٍ ولا بناءٍ من الوقفِ وغير ذلك»[5].

والتَّصريفُ عند ابن عصفور: «هو معرفةُ ذواتِ الكلم في أنفسها من غير تركيب»[6]. والتَّصريفُ عنده قسمان: «أحدهما جعلُ الكلمة على صيغٍ مختلفة لضروب من المعاني، والآخرُ... تغييرُ الكلمة عن أصلها من غيرِ أن يكون ذلكَ التَّغييرُ دالاعلى معنىً طارئٍ عليها».

---

(١) شرح الملوكي في التَّصريف؛ ١٨.

(٢) انظر المنصف؛ ٣/ ٢٨٠.

(٣) شرح ابن عقيل؛ ٢/ ١٨٢.

(٤) التوضيح؛ ١٥٧، وانظر المنصف؛ ٣/ ٢٨٢، والتَّصريف الملوكي؛ ٦ حاشية رقم (١).

(٥) شرح الشافية؛ ١/ ٧، وانظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك؛ ٢٠١.

(٦) الممتع في التصريف؛ ١/ ٣٠.

الكلمة نحو تغييرهم (قول) إلى (قال)....»[1] إلى أن يقول: «فإذا بيّنّا جميعَ ما ذكرناه في هذين القسمين، فقد أتينا على جملة التَّصريف»[2]. وهو يرى أنَّ «التَّصريف أشرفُ شطري العربية وأغمضهما»[3] ممَّا يُشير إلى اعتباره للنحو مشتملاً على الإعراب والتَّصريف، كما يرى أنَّه «ينبغي أن يُقدَّم علم التَّصريف على غيره من علوم العربيَّة»[4]، وهو ما أشار إليه ابن جنّي معلّلاً كما سنرى.

وقال ابن الحاجب: «التَّصريفُ علمٌ بأصولٍ تُعرَفُ بها أحوالُ أبنيةِ الكلم التي ليست بإعراب»[5]، ثم قال بعد أن ذكر الأبنية: «وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارعِ والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصِّفة المشبّهة وأفعل التَّفضيل والمصدر واسمي الزَّمان والمكان والآلة والمصغّر والمنسوب والجمع والتقاء الساكنين والابتداء والوقف، وقد تكون للتوسُّع كالمقصور والممدود والزِّيادة، وقد تكون للمجانسةِ كالإمالة، وقد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والإدغام والحذف»[6].

وقال الأشموني: «واعلم أنَّ التَّصريف في اللُّغة التَّغييرُ، ومنه تصريفُ الرِّياح، أي: تغييرُها، وأمَّا في الاصطلاح، فيُطلقُ على شيئين:

تحويلُ الكلمة إلى أبنيةٍ مختلفة لضروبٍ من المعاني كالتَّصغير والتَّكسير واسم الفاعل واسم المفعول، وهذا القسم جرتْ عادةُ المصنِّفين بذكره قبل التَّصريف كما يذكر ابن مالك.

والآخر تغييرُ الكلمةِ لغير معنىً طارئٍ عليها، ولكن لغرضٍ آخرَ، وينحصرُ في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنَّقل والإدغام. وهذا القسم هو المقصودُ هنا بقولهم: التَّصريف، وقد أشار الشارح [أي شارح الألفيَّة، يعني ابن الناظم] إلى الأمرين بقوله: تصريفُ الكلمة: هو تغييرُ بنيتها بحسبِ ما يعرضُ لها من المعنى

---

(١) م. ن؛ ١/ ٣١ - ٣٢.

(٢) م. ن؛ ٣٣.

(٣) م. ن؛ ٢٧.

(٤) م. ن؛ ٣٠.

(٥) شرح الشافية؛ ١/ ١.

(٦) م. ن؛ ١/ ٦٥.

كتغيير المفرد إلى التَّثنية والجمع وتغيير المصدر إلى بناء الفعل واسمي الفاعل والمفعول، ولهذا التَّغيير أحكامٌ كالصِّحَّة والإعلالِ. ومعرفةُ تلك الأحكام وما يتعلَّقُ بها يُسمَّى علمَ التَّصريف»[1].

ومن علماء الصَّرف المحدثين الشيخ أحمد الحملاوي الذي خصَّ التصريف بكتاب، اسمه «شذا العرف في فنِّ الصَّرف»، وافتتحه بتعريف الصَّرف قائلاً: «الصَّرفُ، ويُقالُ له التَّصريف، وهو لغةً: التَّغيير، ومنه تصريفُ الرِّياح، أي: تغييرُها، واصطلاحاً: بالمعنى العلمي: تحويلُ الأصلِ الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلفة لمعانٍ مقصودة، ولا تحصلُ إلاَّ بها كاسمي الفاعل والمفعول واسم التَّفضيل والتَّثنية والجمع أو غير ذلك، وبالمعنى العلميِّ: علمٌ بأصولٍ، يُعرَفُ بها أحوالُ أبنيةِ الكلمة التي ليست بإعرابٍ ولا بناء»[2].

وهكذا نرى أنَّ جميع التَّعاريف التي وردت عند علماء التَّصريف الذين تلوا ابن جني جاءت تكراراً للقول، واستمدَّت أصولها من كلام أبي الفتح، ولم تتجاوزْهُ.

وتعريفُ التَّصريف يشملُ علمي التَّصريف والاشتقاق، وهذا ما أشار إليه ابن جني، وإن جرى العُرف على أنَّ كلا منهما علمٌ مستقلٌّ بذاته، وكتب المتأخرين في التصريف - ومنها شذا العُرف - جمعت العلمين معاً على أنهما علمٌ واحدٌ، هو التَّصريفُ.

فموضوعُ علم الصَّرف هو أبنيةُ المفردات العربيَّة من حيثُ صياغتها لإفادة المعاني المختلفة، وما يعتريها من الأحوال العارضة كالصِّحَّة والإعلال والأصالة والزِّيادة ونحوها، ويختصُّ بالأسماء المتمكِّنة والأفعال المتصرِّفة، أمَّا ما ورد من تثنية الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة وجمعها وتصغيرِها، فهو صوريٌّ لا حقيقيٌّ. وكذلك الحروفُ لا يدخلُها التَّصريف، وما جاء من (سف) و(سو) و(سي) بمعنى سوف فمرجعه اختلافُ اللُّغات.

وإذا كان ابن السَّرَّاج قد قال: «خصُّوا بالتَّصريف ما عرض في أصول الكلام وذواتها من التَّغيير»[3]، فقد علَّل أبو الفتح عدم تصريف الحروف والأصوات

---

(١) المنصف؛ ٣/ ٢٨١، خاتمة المحققين.

(٢) شذا العرف في فن الصرف؛ ١٩.

(٣) الأصول؛ ٢/ ٥٣٧.

والأسماء المبنية بقوله: «أمَّا الحروف فلا يجوزُ فيها التَّصريفيَّةُ؛ لأنَّها مجهولةُ الأصول، ولا يُعرَفُ لها اشتقاقٌ»[1]، ثم قال: «وأمَّا الأصوات والأسماء المبنيَّة فإنَّما لم يصحَّ فيها التَّصريفُ لشبهها بالحروف»[2].

وأمَّا كيفيَّة صياغةُ هذه الأبنية، فتتَّضح ممَّا يُذكَرُ في مسائل هذا العلم من طريقةِ أخذ بعضها من بعض كصوغِ اسم الفاعل واسم المفعول والماضي والمضارع والأمر.... والتَّثنية والجمع والتَّصغير والنَّسب ونحو ذلك. فالصَّرف يتناول اللَّفظة المفردة، وما يعرضُ لبنائها من تغييرٍ بجمعٍ أو تصغيرٍ أو نسبٍ أو اشتقاقٍ، ويعرض لحروفها من إعلالٍ وإبدالٍ وحذفٍ أو قلبٍ أو إمالةٍ أو إدغامٍ»[3].

واختلف العلماء كثيراً في تحديد تاريخ البذور الأولى لعلم التَّصريف، واختلفوا في واضعِ هذا العلم، ولعلَّ مردَّ اختلافهم إنَّما هو بسبب اختلاف مدلولِ التَّصريف لديهم، ويُشار إلى أنَّ واضعَ هذا العلم إنَّما هو أبو الأسود الدُّؤليُّ، وأنَّه أخذه عن الإمام عليٍّ بن أبي طالب، عليه السَّلامُ، وأنَّ أبا الأسود سُئل عمَّن فتح له هذا الطَّريقَ إلى الوضعِ في النحو، وأرشدهُ، فقال: تلَّقيتُه من عليٍّ بن أبي طالب، رحمه الله، ولهذا الحديث روايةٌ أخرى[4]، بينما تُشير بعضُ الرِّوايات إلى مرحلةٍ متأخِّرة عن ذلك، ويُذكَرُ فيها أنَّ الواضع الأول لعلم الصَّرف هو معاذ بن مسلم الهرَّاء المتوفَّى سنة ١٨٧هـ[5].

وفي كلتا الرِّوايتين لم يُشر إلى وضع كتبٍ، تؤسِّسُ لهذا العلم، وقد أشبع الدكتور فخر الدين قباوة مسألة التأسيس هذه نقاشاً، وانتهى إلى أنَّ أبا الأسود الدُّؤلي هو المؤسس لهذا العلم بإيحاءٍ من عليٍّ، عليه السَّلام[6].

وإذا صحَّ أنَّ أبا الأسود واضعُ هذا العلم يكون التَّصريف قد نشأ مع النَّحو

---

(١) المنصف؛ ١/ ٧.

(٢) م. ن؛ ١/ ٨-٩.

(٣) أبنية الصَّرف في كتاب سيبويه؛ ٢٧.

(٤) ابن عصفور والتَّصريف؛ ٢٨، وانظر مناهج الصَّرفيين ومذاهبهم؛ ٥٢، وثمَّة مصادر كثيرةٌ في الكتابين.

(٥) المزهر؛ ٢/ ٤٠٠.

(٦) ابن عصفور والتَّصريف؛ ١٧- ٤٠. وقارن بـ مناهج الصَّرفيين ومذاهبهم، ٥٢ وما بعد.

على يد رجلٍ واحدٍ، هو أبو الأسود[1].

التَّصريف صنو النَّحوِ إذا اقتصرنا بالثاني على الإعراب فقط، وقد نشأ النَّحو واكتمل في البصرة، في النِّصف الأول من القرن الثاني للهجرة، ووضعت فيه البحوثُ، ومنها كتابان لعيسى بن عمر المتوفَّى سنة ١٤٩ هـ، كانا محطَّ إعجاب الخليل بن أحمد، وقيل: إنَّ عنايةَ البصريين بالنَّحو كانت أكثرَ منها بالتَّصريف، وإنَّ عناية الكوفيّين بالتَّصريف كانت أكثرَ من عنايتهم بالنَّحو، ويُقالُ: إنَّهم أوّل من وضعَ التَّصريفَ.

وأوّلُ كتاب بصريٍّ، وردَ فيه ذكر التَّصريف هو «الكتاب» لسيبويه المتوفَّى سنة ١٨٠ هـ، وقضيَّةُ سَبْقِ الكوفيين للبصريّين في التأسيس لهذا العلم مسألةٌ فيها نظرٌ[2].

لم يكن الصَّرفُ علماً قائماً بذاته في أوّل الأمر، وإنَّما كان ضمن الدراسات النَّحوية، وعندما نشطت حياةُ التأليف والحركة العلميَّة عند العرب اتَّجهت الدراسات نحو التَّخصُّص، فأخذت علومُ العربيَّة تتبلورُ، وينفصلُ بعضُها عن بعضها الآخر، فنشأت الدراسات النَّحوية البحتة والدِّراسات الصَّرفيَّةُ البحتَةُ.

وقد جمع سيبويه مباحث الصرف في سياق ضبطه لعلوم العربية ووضع قوانينها دون تفرقةٍ بين نحو وصرف وقراءات وأصوات، وإن كان يمكن أن يقال: إنَّ سيبويه جمع مسائل الصرف في مكانٍ متميّزٍ، وذلك يدلُّ على تمييز موادِّ الصَّرف عنده عن مواد النحو،وإنْ لم يشر إلى أنها خاصَّة بعلمٍ غير النحو.

كتاب سيبويه أول مؤلَّف فيه كثيرٌ من مسائل الصرف وموضوعاته، وإن لم يرتِّبها سيبويه، ويبوّبها كما فعل المتأخرون، وقد أفرد باباً في الكلام على المجرد أو المزيد من الأسماء الثلاثية والرباعية الخماسية وهو «باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة وما قيس من الصَّحيح الذي لا يتكلمون به، ولم يجيء في كلامهم إلا مثاله من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون: التصريف والفِعْلَ»[3].

وتكلَّم على مواضع الزيادات وكيفية معرفة الحروف الزوائد، ثم عقد بابا بعنوان: هذا بابُ ما مضى من المعتل، وما اختصَّ به من البناء دون ما مضى والهمزة

---

(١) مراتب النحويين؛ ٢٦.

(٢) المنصف؛ ٣/ ٢٨٥ – ٢٨٧، وانظر ابن عصفور والتَّصريف؛ ٤٠ – ٤٣.

(٣) الكتاب، ٢/ ٣١٥. وانظر ابن عصفور والتَّصريف؛ ١٥.

والتضعيف[1] ومن الموضوعات الأخرى التي أدخلها في التصريف - الذي يقصد به التمرين - الإدغامُ، وفيه تكلَّم عن مخارج الحروف وأنواعها، وبيَّن مواضع الإدغام، وغير ذلك. فقد تكلَّم سيبويه في الصرف وموضوعاته المختلفة، وإن لم يبوّبها كما فعل المتأخرون، ومع أنه لم يقصد الصرف بمعنييه العمليِّ والعلميِّ فإنه كان يفرد بعد كل قسم من أقسام المعتل باباً يذكر فيه ما قيس ممَّا لم يرد عن العرب على ما ورد عنهم، بما يشير إلى المعنى العلمي والعملي للصرف في موضوعاته الكثيرة المتناثرة في تضاعيف الكتاب، ولا سيما الأبواب التي أفردها للتصريف.

وسار علماء النحو على نهج سيبويه، فجاءت كتبهم النحوية مشتملةً على علوم الصرف في ثناياها ونذكرُ من هذه الكتب المقتضبَ للمبرد [ت٢٨٥] والجملَ للزَّجَّاجي [ت٣٣٩].

ألفَّ أبو القاسم الزَّجَّاجي كتاب الجمل، وفيه تكلَّم على بعض موضوعات الصَّرف كجموعِ التكسير وأبنية المصادر واسمي الزمان والمكان واسمي الفاعل والمفعول والإدغام والإمالة، وهو في هذه الموضوعات لم يشرحها شرحاً وافياً، وإنَّما اكتفى بذكر الأبنية ومخارج الحروف وأنواعِ الإمالة بصورةٍ موجزة، وبذلك لم يُضفْ إلى ما جاء به سيبويه شيئاً. رغم شهرة كتابه وكثرة شروحه، فقد رتَّب الزَّجَّاجي كتاب الجمل مبتدئاً بمجموعة من الأبوابِ النَّحوية، ثمَّ عرض طائفةً من الأبواب الصَّرفيَّة مثل أبواب التَّصغير والنَّسب، ثمَّ مجموعةً من الأبوابِ اللُّغويَّة، ثم عاد إلى مجموعةٍ من الأبوابِ النَّحوية، ثمَّ عاد بعدها لبعض الأبوابِ الصَّرفية مثل أبوابِ التكسير وأبنية المصادر ومشتقَّاتها وأبنية الأسماء والأفعال والتَّصريف، ثمَّ عرض لبعض الأبواب اللُّغوية التي تدور حول الإدغام والحروف المهموسة والمجهورة وغيرها، وعلى سمته تقريباً سار ابن عصفور لاحقاً في شرحه لجمل الزَّجَّاجي[2].

ومثلما اختلفوا في أوّليَّة التأسيس اختلفوا في أوّ ل الكتب التي كرّست لهذا العلم. وذكرت المصادر أسماءً لبعضِ الكتب التي تحملُ اسمَ التَّصريفِ للدّلالة على مؤلَّفات اشتملت على التَّصريفِ فقط ابتداءاً من بدايات القرن الثاني للهجرة، وكلُّ هذهِ الكتب التي وصلتنا أسماؤها لا نعرفُ عنها شيئاً، ومن بين مؤلِّفيها أعلامٌ كبارٌ

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٥٥ - ٤٠٣.

(٢) انظر مقدمة شرح جمل الزَّجَّاجي لابن عصفور: ١/ ٤٤ - ٤٨.

كالفرّاء[1] والأخفش الأوسط[2] والجرمي[3] وغيرهم. وقد أحصى الدكتور حسن هنداوي المؤلّفات التي حملت عنوان التَّصريف أو كانت وقفاً عليه، فبلغتْ حوالي عشرين مؤلَّفاً حتى عصر ابن جنيّ منها ستٌّ من تأليف ابن جني[4].

وأخطأ حاجي خليفة عندما قال: «وأوّل من دوّن علم التَّصريف أبو عثمان المازنيّ، وكان قبل ذلك مندرجاً في علم النَّحو»[5]، واقتفى أثره الدكتور محمد أسعد طلس، فقال عن التَّصريف: «وأول من ألَّف فيه من البصريّين أبو عثمان بكر بن محمد المازني المتوفَّى سنة ٢٤٧ أو ٢٤٩، كما أنَّ أوّل من ألَّف فيه من الكوفيين هو الفراء المتوفى سنة ٢٠٧هـ»[6]، وذهب طلس إلى أنَّ الصَّرف بدأ برسالة المازنيّ[7]. والصَّواب أن يُقال: إنَّ أوّل كتاب في التَّصريف قد وصلنا هو كتابُ «التَّصريف» للمازنيّ، لا أوّلَ كتاب دُوِّنَ فيه. فكتابُ المازنيّ إذاً أوّل وأهمُّ الكتب التي وصلتنا في التَّصريفِ بعد كتاب سيبويه.

لا يخرجُ كتابُ المازنيّ عمَّا ذكره سيبويه في «الكتاب» في باب التَّصريف مع تلخيصٍ وإضافة بعض الشَّواهد والأمثلة،ولا سيَّما في باب ما قيس من المعتل، ولم يجيءْ مثالُه إلاَّ من الصَّحيح[8]، وأشار المازنيُّ إلى صعوبةِ التَّصريف، حيث قال: «والتَّصريفُ إنَّما ينبغي أن يَنْظُرَ فيه من قد نقَّب في العربيَّة، فإنَّ فيه إشكالاً وصعوبةً على من ركبه غير ناظرٍ في غيره من النَّحوِ، وإنَّما هو والإدغامُ والإمالةُ فضلٌ من فضول العربيَّة، وأكثرُ من يُسألُ عن الإدغام والإمالة القُرّاءُ للقُرآن، فيصعبُ عليهم، لأنَّهم لم يُعملوا أنفسهم فيما هو دونه من العربيَّة»[9]، وقد علَّق أبو

---

(١) الحجّة لأبي علي الفارسيّ؛ ٥/ ٢٩، عند الآية ﴿بمصرخيّ﴾ ابراهيم الآية ٢٢.

(٢) إنباه الرُّواة؛ ٢/ ٤٢، وانظر سر صناعة الإعراب؛ ٢/ ٧٥٠ وما بعد.

(٣) الفهرست؛ ٨٤.

(٤) مناهج الصَّرفيين ومذاهبهم؛ ٦٩.

(٥) كشف الظنون؛ ١/ ٤١٢.

(٦) مجلة مجمع اللغة العربية؛ المجلد الحادي والثلاثون؛ جـ١؛ ١٠٩.

(٧) م.ن؛ ١١.

(٨) المنصف؛ ٢/ ٢٤٢ - ٣٢٤.

(٩) م.ن.

الفتح على كلام المازنيّ هذا مؤيّداً ومعزّزاً له، ويبدو أنَّ أبواب التَّصريف قد استقرّت في «الكتاب»، وأخذت شكلها النّهائي أو كادت، فقد تضمَّن «الكتاب» المباحث التَّصريفية التالي:

١. أبنية الأسماء والصِّفات والأفعال المجردة والمزيدة منها.
٢. الإعلال.
٣. الإبدال.
٤. الزيادة.
٥. القياس اللُّغويّ[١].
٦. الإدغام.

وإذا تصفَّحنا أبواب كتاب التَّصريف للمازنيّ أمكن إجمالُها بما يلي:

١. أبنية الأسماء المجرّدة والأفعال المجردة والمزيدة منها.
٢. حروف الزيادة.
٣. الإعلال.
٤. الإبدال.
٥. القياس اللُّغويّ[٢].

وقسَّم أبو بكر بن السَّرّاج التَّصريف إلى ما يلي:[٣]

١. الزيادة.
٢. الإبدال.
٣. الحذف.
٤. التَّغيير والحركة والسكون.
٥. الإدغام.

والقسمان الثالث والرَّابع يشكّلان معاً الإعلالَ، وبذلك يكون جمع مباحثَ التَّصريف عن سيبويه.

---

(١) مناهج الصَّرفيين ومذاهبهم؛ ٤١، وانظر تقسيم الرُّماني للتصريف فيه؛ ٤٤.
(٢) م.ن.
(٣) الأصول؛ ٢/ ٥٣٧.

طريقة المازني في بحث التَّصريف نفس طريقة سيبويه إذاً، ولذلك لم يأتِ بكثيرٍ من الآراء الجديدة، وكلُّ ما عمله إنَّما هو تلخيصٌ لموضوعاتِ كتاب سيبويه المتعلِّقة بالتَّصريف مع بعضِ تقديمٍ وتأخيرٍ فيها، وإضافة بعضِ الآراء التي لم تذكر في الكتاب، ومع ذلك فهو من أوائل الذين أفردوا للصَّرف كتباً خاصَّةً، وفصلوه عن النَّحوِ.

- ابن جنّي والتَّصريف:

من بين علوم العربيَّة التي نبغ فيها أبو الفتح ابن جنّي يأتي علم التَّصريف في المقام الأوّل، ومردُّ ذلك في نظر الباحثين قديماً وحديثاً إلى أنَّ ابنَ جنّي تصدَّر للتَّدريس في سنٍّ مبكرة في جامع بلده بالموصل، وشاءت المصادفةُ أن يزور أبو عليٍّ الفارسيُّ الموصلَ، وأنْ يُعرِّج على حلقةِ الدَّرس التي كان أبو الفتح أستاذَها، ويسمع أبا الفتح يخوضُ في مسألة صرفيَّة، كان محطَّ انتقاد أبي عليٍّ فيها، حيثُ قال له كلمته المشهورةَ فيه: «زبَّبتَ وأنت حصرمٌ»[1]، فترك حلقة الدّرس هذه، ولحق بأبي عليٍّ الفارسيِّ، وصحبه مدَّةَ أربعين عاماً، قرأ عليه علومَ العربيَّة، وأوَّلها علم التَّصريف، وجادله في مسائل كثيرة، وألَّف الكتبَ التي استحسنها منه، قال في سر الصّناعة: «وهذا ما خرج لي بعد التفتيش والمباحثة مع أبي عليٍّ وقتَ قراءةِ كتاب أبي عثمانٍ عليه»، وقال في الخصائص: «قال لي أبو عليٍّ وقت القراءة عليه كتاب أبي عثمانٍ كذا وكذا». وقد اكتسب مكانةً عاليةً من خلال أستاذه، حتَّى عُدَّ ذلك مفخرةً له، وقيلَ فيه: «إنَّه يحكي عن أبي عليٍّ النَّحوَ كما أنزلَ». وأعمل أبو الفتح ذهنه في التَّصريف حتَّى نبغ فيه، وأبدعَ، وتبوّأ منه مكانةً لم يصلها أحدٌ قبله، ولا وصلها أحدٌ بعده. وكان تفوُّقُ أبي الفتحِ بالتَّصريفِ محطَّ إعجابِ الأقدمين به والمتأخرين، فقد قال فيه بعضُهم: «واعتنى بالتَّصريفِ فما أحدٌ أعلمُ به منه ولا أقوم بأصوله وفروعه ولا أحسنَ أحدٌ إحسانَه في تصنيفِه»[2]. وقال فيه بعضُهم أيضاً: «من أحذقِ أهل الأدب وأعلمهم بالنَّحو والتَّصريف، وصنَّف في ذلك كتباً، أبرَّ بها على المتقدّمين، وأعجز المتأخّرين، ولم يكن في شيءٍ من علومه أكمل منه في التَّصريف،ولم يتكلّم أحدٌ في التَّصريف أدقَّ كلاماً منه»[3]، ومرَّة أخرى تبدو علاقة

---

(١) وفيات الأعيان؛ ٣/ ٢٤٦، معجم الأدباء؛ ٤/ ١٥٨٩، بغية الوعاة؛ ٢/ ١٣٢.

(٢) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٥٨٥.

(٣) بغية الوعاة؛ ٢/ ١٣٢.

النحو بالتَّصريف غير واضحةٍ بقولِ ياقوت: «وأعلمهم بالنَّحو والتَّصريف» كما ترى.

ويبدو أنَّ أبا الفتح قد أتقن مسائل علم التَّصريف بسرعة فائقة، يدلُّ على ذلك بعضُ مؤلَّفاته الهامَّة جداً التي ألَّفها في سنٍّ مبكِّرة، وهو لم يتجاوز الثلاثين بعد، ومن أشهرها كتابه الهامُّ: سرُّ صناعة الإعراب وشرحُه لتصريفِ المازنيِّ، وقد وضع أبو الفتح هذين الكتابين وكتُباً أخرى قبل أن يؤلِّفَ شيخُه أبو علي الفارسيُّ كتابَ «التكملة»، وهو الجزءُ الثاني من كتابين وضعهما في النحو، وخصَّ بهما عضدَ الدَّولة البويهيَّ بعد أن التقاه في شيراز كما هو معلومٌ، والأول منهما هو «الإيضاح»، ووقفه في أغلبه على الإعرابِ،وكرَّس «التكملة» للتصريف.

يحدِّد ابن جنّي الغرضَ من التَّصريف تحديداً، يدلُّ على أهمِّيته حيث يقولُ: «والغرضُ في صناعة الإعرابِ والتَّصريف هو أن يُقاسَ ما لم يجيءْ على ما جاءَ فقد وجب من هذا أن يُتَّبعَ ما عملوه، ولا يُعدَل عنه؛ لأنَّه هو المعنى المقصود والسَّببُ الذي وُضِعَ له هذا العلم واخترعَ»[1]، ويقولُ في مكانٍ آخر عن علمِ التَّصريف بأنَّ الغاية من ذلكَ: «ارتياضُكَ به وإفادتُكَ قوَّة النَّفس ونهوضَ المُنَّة في أمثاله ممَّا نطقتْ به العربُ»[2]، وكان أبو الفتح قد أورد هذا الكلام تحت عنوانٍ قال فيه: (وهذا فصلٌ من البناءِ والغرضُ فيه عند التَّصرفيين الرِّياضةُ والتَّدرُّبُ)، حيث جاء فيه: «معنى قول أهل التَّصريف: ابن لي من كذا مثلَ كذا؛ تأويلُه: خذ حرفاً من هذه الحروف ـ أو حروفَ هذه الكلمة الأصولَ دون الزَّوائد إنْ كانت فيها زوائدُ ـ فافكُكْ صيغتَها التي هي الآن عليها، وصُغْها على نحوٍ من صيغة المثالِ المطلوب»[3]، وكلامُ أبي الفتح هذا تكرارٌ لكلامه الذي افتتحَ به التَّصريف الملوكيَّ معرِّفاً التَّصريف بأنَّه: «هو أن تأتي إلى الحروفِ الأصولِ ـ وسنوضحُ قولَنا الأصولَ ـ فتتصرَّف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضربٍ من ضروبِ التَّغيير، فذلك هو التَّصريف لها والتَّصرُّفُ فيها نحو قولكَ: ضَربَ، فهذا مثالُ الماضي، فإن أردتَ المضارعَ قلتَ: يضربُ أو اسمَ الفاعل قلتَ: ضاربٌ أو المفعولَ، قلتَ: مضروبٌ، أو المصدرَ قلتَ: ضرباً، أو فعلَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، قلتَ: ضُرِبَ، وإن أردتَ أنَّ الفاعلَ كان من أكثر من واحدٍ على وجهِ المقابلة،

---

(١) المنصف؛ ٢/ ٢٤٢

(٢) التَّصريف الملوكي؛ ٩٠، وانظر المنصف؛ ١/ ٢١٥، والخصائص؛ ٢/ ٩٢.

(٣) التَّصريف الملوكي؛ ٨٩.

قلتَ: ضاربَ، فإن أردتَ أنّه استدعى الضَّربَ، قلتَ: استضرب، فإن أردتَ أنَّهُ كثّر الضَّربَ، وكرَّرهُ، قلتَ: ضرَّبَ، فإن أردتَ أنَّه كان فيه الضَّربُ في نفسهِ مع اختلاجٍ وحركة، قلتَ: اضطربَ، وعلى هذا عامَّةُ التَّصرُّفِ في هذا النحو من كلام العرب، فمعنى التَّصريف هو ما أريناكَ من التَّلعُّبِ بالحروف الأصولِ لما يُرادُ فيها من المعاني المفادة وغيرِ ذلك»[1]، وقد أطلنا في اقتباسِ النَّصِّ، لأنَّه جمعَ فيه تعاريف التَّصريف كلَّها ومراميه، ولأنَّه طابق بين التَّصريف والاشتقاق، وهو ما أشرنا إليه من قبلُ، وقد نصَّ على ذلك صراحةً في كتبه، حيث يقولُ: «وينبغي أن يُعلَمَ أنَّ بين التَّصريفِ والاشتقاق نسباً قريباً واتّصالاً شديداً»[2]، والتَّصريف هو السَّبيلُ الوحيدة إلى الاشتقاق، حيثُ يرى أنَّ التَّصريفَ: «يحتاجُ إليه جميعُ أهلِ العربيَّة، وبهم إليه أشدُّ فاقة؛ لأنَّهُ ميزانُ العربيَّة، وبه تُعرفُ أصولُ كلامِ العرب من الزَّوائد الدَّاخلة عليها، ولا يوصلُ إلى معرفة الاشتقاقِ إلاَّ به»[3]. ونصَّ في الخصائص على أنَّ علم التَّصريفِ يهدفُ إلى أمرين؛ الأوَّل إدخالُ ما تبنيه في كلام العربِ وإلحاقُه به. والثَّاني: التماسُ الرِّياضة به والتَّدرُّب بالصَّنعةِ فيه، وعقد لذلك باباً هو (بابُ الغرضِ في مسائل التَّصريف)[4].

- **مؤلَّفاتُه في الصَّرف:**

تُعَدُّ كتبُ ابن جنّي الذُّروةَ التي ارتقتْ إليها بحوثُ العلماء في علوم العربيّة وفلسفتها، وهو مبتدعُ نظرية الاشتقاق الكبير، ومؤسِّسُ علم فقه اللُّغة على ما يُحسَنُ أن يُفهمَ عليه هذا العلمُ اليومَ، أمَّا التَّصريفُ فهو إمامه دونَ منازعٍ، وقلما تقرأ كتاباً فيه، ولا يكونُ ابنُ جنّي مرجعَ كثيرٍ من المسائل[5].

كان أبو الفتح على درايةٍ تامَّةٍ بقدرته المتفرِّدة في علم التَّصريف، وكان يؤمنُ إيماناً كبيراً أنَّ هذا العلم ذو أهميَّةٍ في العربية، فاصطبغت سائر مؤلَّفاته بصبغته، وازدحمت بالمسائل الصَّرفيةِ، وازدانت ببيانه النَّاصعِ، وهو يعرضُ تلك المسائل

---

(١) التَّصريف الملوكي؛ ٥ و٦.

(٢) المنصف؛ ١/ ٣.

(٣) م. ن؛ ١/ ٢.

(٤) الخصائص؛ ٢/ ٤٨٧.

(٥) في أصول النحو؛ ٩١، من تاريخ النحو؛ ١٢٣.

بطلاوة وبراعة وأسلوب لم يواكبه به أحدٌ. يرى ابو الفتح أنّه كان من الواجبِ على من أرادَ معرفةَ النَّحو أن يبدأ بمعرفة التّصريف- ولعلّه في هذا ينتقدُ سيبويه الذي جعل أبوابَ التَّصريف مبثوثةً في آخر كتابه- وحجَّة أبي الفتح واضحةٌ، ذلك لأنَّ التَّصريفَ إنَّما هو لمعرفة أنفسِ الكلم الثابتة، والنَّحو- وهو هنا الإعراب- إنَّما هو لمعرفة أحواله المتنقِّلة، ومعرفةُ ذات الشَّيء الثابتة ينبغي أن يكونَ أصلاً لمعرفة حاله المتنقِّلة، كعادة أبي الفتح في التَّعليل لكلِّ مسألة يُعالجها، يُفسِّر سبب تقديم النَّحو على التَّصريف، ويرى أنه «بُديء بمعرفة النَّحو؛ لأنَّ التَّصريفَ علمٌ عويصٌ؛ ليكونَ الارتياضُ في النَّحو موطئاً للدُّخول فيه[1]». والتَّصريفُ شديد الأهميَّة؛ لأنَّه يبحثُ في بنية الكلمة، وكلُّ من اشتغلَ باللُّغة بحاجة ماسَّة إليه، وفي مقدِّمة هؤلاء واضعو المعجمات، والقياسُ عند أبي الفتح أصلٌ من أصولِ التَّصريف، -وسنأتي على ذلك لاحقاً- وإذا كان كذلكَ فقد وجبَ على من أراد معرفة العربيَّة أن يتقنَ القياسَ الصَّرفيَّ «لأنَّه ميزانُ العربيَّة»، «وقد يؤخذ جزءٌ من اللُّغة كبيرٌ بالقياس، ولا يوصلُ إلى ذلك إلاَّ عن طريق التَّصريف[2]»، وحاجةُ علماء العربية إلى التَّصريف ماسَّةٌ، وعابَ أبو الفتح على أهل اللُّغة قلَّةَ معرفتهم بالقياس، واشتغالَهم بالسَّماع عن القياس، ويرى أنَّ مردَّ السَّهو والخللِ في التصَّريف في كتب اللغة إنَّما هو بسببِ انشغالهم عن القياس[3].

وقد وقفَ أبو الفتح عدداً من مؤلَّفاته على الأبحاث الصَّرفيَّة البحتة، وهو أوَّلُ من فعل ذلك، إذا استثنينا «تصريفَ المازنيِّ» و «تكملة» أبي عليٍّ، وقد أسلفنا القول أنَّ أبا الفتح سبق أستاذه في ذلك، ولكنَّنا نقرِّر تقدَّم التكملة هنا لتقدُّم الأستاذ، كما أنَّ أبا الفتح ضمَّن كتبه النَّحوية كثيراً من علوم الصَّرف وقواعده على «نهْج أسلافه الأفذاذ كسيبويه في الكتاب والمبرِّد في المقتضب والزَّجَّاجي في الجمل وأبي علي الفارسيِّ في الإيضاح، وأدخل كثيراً من المسائل الصَّرفية في كتبه الأخرى التي عالج فيها مسائلَ لم يكنْ علم الصَّرف ميدانها- ولكنَّه -شغفاً به، وهو القائل: «إن وجد ميداناً للقول فليقل- صبغَ تلكَ الكتب بصبغة صرفيَّة، حتَّى بدت كأنَّها كتبٌ في الصَّرف لا في مناحي الأدبِ الأخرى.

---

(١) م.ن: ١/ ٤-٥.

(٢) م.ن: ١/ ٢.

(٣) م.ن: ١/ ٣.

ومن الكتب التي وقفها أبو الفتح لمسائل الصَّرف وعلومه:

١. المنصف، وهو الشرح المُسْهَبِ لكتاب التَّصريف لأبي بكرٍ المازنيِّ.

٢. سر صناعة الإعراب.

٣. التَّصريف الملوكي.

٤. المقتضب.

ومن الكتب التي وضعها أبو الفتح في النحو وأصوله، وشغل التَّصريف شطراً كبيراً منها:

١. الخصائص، وهو أهم كتابٍ في العربية في أصول النحو ومنها التَّصريف.

٢. كتاب اللُّمع في العربيَّة.

٣. التلقين في النحو.

٤. ذو القدّ في النَّحو.

والنّوع الثالث من مؤلفَّات أبي الفتح، هو تلك الكتب التي ألَّفها لبحثِ علمٍ ما من علوم العربيَّة، وحشد فيها كثيراً من مسائل الصَّرف، وتحت هذا النوع تندرج مؤلّفات أبي الفتح الأخرى جميعاً دون استثناء على تفاوتٍ فيما بينها، ويمكنُ أن نشير إلى بعضها ممَّا وصلنا:

١. المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، وهو كتابٌ فسَّر فيه أسماءَ عدد كبيرٍ من شعراء حماسة أبي تمام، وكانت المسائل الصَّرفية لُحمتَهُ وسَداه.

٢. التَّمام في تفسير أشعار هذيل.

٣. المحتسب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات والإيضاح عنها.

٤. الفسر، وهو شرح ديوان المتنبي.

٥. الفتح الوهبي، وهو تفسيرُ أبيات المعاني في شعر المتنبي.

ولو وصلنا كتاب «المعرب»، وهو كتابٌ شرح فيه كتاب «القوافي» للأخفش الأوسط لأدرجناه مع هذا النوع لكثرة إحالة أبي الفتح إليه في كتبهِ الأخرى.

والمنصف كتابان: متنُه لإمام العربيَّة في عصرهِ أبي عثمان بن بكر بن محمد بن بقيَّة المازنيِّ النَّحوي البصريِّ، وهو متداولٌ مشهورٌ، تواصى به العلماءُ، وأوصوا تلاميذهم بقراءَتهِ وإقرائه، وتباهى هؤلاء بسندهم إلى أساتيذهم بقراءة هذا الكتاب

لما كان له من شأنٍ في هذا الفنّ. قرأه ابنُ جنيّ على شيخه أبي عليٍّ الفارسيّ، وهذا قرأه على شيخه أبي بكر بن السَّرّاج، وهذا قرأه على المبرِّد، وهذا قرأه على شيخه المازنيّ مؤلِّف الكتاب[1] وكتابُ التَّصريف هذا على صغره أجمعُ كتاب لعلم التَّصريف، وأوَّل كتاب وضع مستقلا فيه، ووصلنا. قال حاجي خليفة: «وأوَّل من دوّن علمَ التَّصريف أبو عثمان المازنيّ، وكان قبل ذلك مندرجاً في علم النَّحو»[2]، وسبق وأشرنا إلى سبب الوهم الذي وقع فيه صاحب كشف الظنون وغيرُه. وتصريفُ المازنيّ ككتابِ سيبويه في علم النحو في أنَّ كلا منهما أصلٌ، هذا في النحو بعامَّة، وذاك في التَّصريف.

وقد أُعجبَ أبو الفتح بكتاب المازنيّ مثلما أُعجبَ شيخهُ به، فعكفا على دراسته معاً دراسة تحقيقٍ وتمحيص، وتضافرَا على شرحه دهراً طويلاً، وأفرغا فيه كلَّ ما في جعبتهما من علمٍ ولغةٍ وأدبٍ، ولم يتركا شاردةً ولا واردةً في التَّصريف لم يذكراها فيه. فالشَّرح هو لابن جنّي، ولكنَّ جهود أستاذه وآراءَه بارزةٌ فيه، ويُرى ذلك واضحاً من خلالِ هذا الشَّرح في إسناد ابن جنّي أكثرَ ما فيه إلى شيخه أبي عليٍّ الفارسيّ، وبعد فراغ أبي الفتح من تدوين هذا الشرح قرأه على شيخه، فاستجاده، ورضي عنه. لقد جمع ابن جني في هذا الشرح مختلف الآراء والمسائل التي بحثها المازنيّ، وقارن بينها، واختار منها ما رآه صحيحاً وأقرب إلى الصواب، وعني به عنايةً بالغةً، وقد نصَّ في المقدمة على أمورٍ هامة تُلفت النظر، منها[3]:

- إنه شَرْحٌ وضعَ للذين أحكموا أصول هذا الفنّ، يعني أنه لعلماء الصَّرف لا للمبتدئين، فقد امتحن به أبا الفتح نفسه ومقدرته العلمية، وهو بعد في مقتبل العمر، وكان هذا الامتحان موفَّقاً. وهو معتدٌّ بنفسه واثقٌ من أنَّ كتابه قد بلغ المرمى، وأصابَ الهدفَ.

- كتاب المازني من أرصن كتب الصّرف وأعرقها في الإيجاز والاختصار. فعلى قارئه تجنُّب العجلة في دراسته.

- قصد ابن جني في الشرح إلى غامض الكتاب ومشكلهِ وعويصه وغريبه

---

(١) المنصف؛ ١/ ٦.

(٢) كشف الظنون؛ ١/ ٤١٢.

(٣) من تاريخ النحو؛ ١٢٨.

ليكون شرحه المرجع الوافي في مشاكل الصرف.

- علم التَّصريف من أهم علوم العربية وأعلاها شأناً وأشدّها خطراً.

- إنَّ من اللغة ما لا يؤخذ إلاّ بالسَّماع، وأنَّ هناك فروقاً بين اللغة والنحو والتصريف والاشتقاق، وأن بعض أهل اللغة لهم تخليطٌ فيما سبيله القياس. وطريقته يعرض فقرة من كتاب المازني، فيبسط مسائلها، ويوضحها، ويمثّل لها حتى إذا اطمأنَّ إلى كفاية الشرح انتقل إلى فقرةٍ ثانية، يبدأ كلام المازني بقوله: قال أبو عثمان، ويبدأ كلامَه بقوله: قال أبو الفتح، فيحدد بدقَّة المتن والشّرح. والشرح مبسوطٌ كثيرُ الاعتماد على الشواهد والأمثلة، وقد يطول الشرح حتى يتجاوز الفقرة المناقشة كثيراً، وقد يقصُرُ حتى يساويها. والتَّصريف عند أبي الفتح خمسة أضرب هي الزيادة والبدل والحذف وتغيير حركة أو سكون وإدغام، وشرحه لتصريف المازني تدور مباحثه كلُّها حول هذه الأبواب ونحوها مما يتعلَّق باللَّفظ المفرد[1]. أمّا الأبنية التي وردت في كتاب سيبويه وفي المنصف فلا بدَّ من ذكرها في علم التصريف، لأن الأسماء والصِّفات المتمكّنة والأفعال المتصرفة التي تجيء على أوزان هذه الأبنية هي نفسها موضوعُ علم التصريف، فكلُّ تغيير يحدثُ فيها هو من قواعده السابق ذكرها[2]، وهو يعتدُّ بقولِ المازني، ويستشهد به على صحَّة ما يذهبُ إليه[3]، ولكنّه ينتقدُه أحياناً[4]، وينتقد عبارته أحياناً أُخرى[5]. وقد جاء كتاب المنصف بمجمله سفينة لغة وصرف وأدب مكتظّاً اكتظاظاً بالفرائد والفوائد والنوادر، لا يعرف له نظير قبله ولا بعده، والكتاب، وإن كان من أدقِّ الكتب وأعوصها، سهل العبارة واضحها، إلاَّ في القليل ضمن المواضع العويصة.

وهذا الحسُّ التعليميُّ المدهش من أبي الفتح في سنٍّ مبكرةٍ من عمره، يلفت النَّظر، فقد وضع منهج كتابه، وسار عليه واضعاً نصب عينه أن يحشد في هذا الكتاب كلَّ ما في فنّ التَّصريف من عجائب أتى عليها من سبقوه، وصبغها هو

---

(١) المنصف: ٣/ ٢٧٨، وانظر الملوكي في التصريف: ٧.

(٢) المنصف: ٣/ ٢٧٨

(٣) م.ن: ١/ ٢٤٦

(٤) م.ن: ٢/ ٣١٩

(٥) م.ن: ١/ ١٩٨

بصبغته التي عرف بها، وليكونَ مادّةً نادرةً لأفذاذ العلماء، إلاّ أن أبا الفتح، أراد أن يسهّل الكتاب على المبتدىء، فقدّم أكثر موادّه غرابةً بأسلوبه الهيِّن اللَّين السَّهل الممتنع لتعمَّ الفائدة للجميع، فقد قال: «ليشترك في معرفته المبتدىء والمتمكِّن[1]»، وقال: «لأنَّ هذا الكتاب هو للمبتدىء كما هو للمنتهي[2]»، ولذلك أورد ما أغفله المازنيُّ عمداً أو سهواً بإسهاب ويسر. وقد وقف أبو الفتح الجزأين الأول والثاني من المنصف لشرح تصريف المازني، وأمَّا الجزءُ الثالث فهو قسمان؛ القسم الأول: تفسيرُ اللُّغة من كتاب أبي عثمان بشواهده وحججه، وإنما ذلك في الغريب منها، والقسم الآخر في مسائل تعليميَّة من عويص التَّصريف، وهي خمس عشرة مسألةً، تقدَّم ذكرُها في أوّل الكتاب، وهذان القسمان ليسا من المتن ولا من الشَّرح، وذكر المحقِّقان أنَّ هذين القسمين جُعلا في بعض النُّسخ جزأين: ثالثاً ورابعاً.

وابن جنّي في تعريفه للتَّصريف في كتابه هذا إنَّما يوافق ما قاله سيبويه، وما قاله الرَّضي عن سيبويه عن النُّحاة، وهو ما أتينا على ذكره سابقاً، وما عمله المازنيُّ في تصريفه، وشغل صفحات كثيرة من المنصف[3]، وهو «أن تبني من كلمة بناءً لم تبنه العربُ على وزن ما بنته، ثمَّ تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياسُ كلامهم، أي: ما يقتضيه علم التَّصريف من الحركات والسكنات والزيادة والحذف والقلب والإبدال والإدغام، وفسَّر الاشتقاق هنا بما فسَّر به التَّصريف آنفاً، ومادّةُ الأمثلة وصيغها واحدةٌ في الحالين[4].

وذلك معناه أن الغرض من أمثلة التصريف بيانُ ما يعتري حروفَ الكلمات من إصالة وزيادة وحذف، والغرضُ من أمثلة الاشتقاق بيانُ طرق أخذ بعض هذه الصِّيغ من بعض[5].

وكتاب «سرّ صناعة الإعراب» كتابٌ ألَّفه أبو الفتح ليشتمل على جميع أحكام

---

(1) المنصف؛ ١/ ١٣

(2) م.ن؛ ١/ ١٧٢

(3) المنصف؛ ٢/ ٢٤٢-٢٩٨

(4) م.ن؛ ٣/ ٢٧٩ من الخاتمة.

(5) م.ن.

حروف المعجم[1]، بناءً على طلب أحد أعيانِ عصره، فقام بالمهمّةِ خير قيامٍ واضعاً نصبَ عينيه أن يُفردَ لكلِّ حرفٍ من حروفِ العربيَّةِ باباً، يذكرُ فيه أحواله وتصرُّفه من الكلامِ من أصليَّتِه وصحَّتِه وعلَّتِه وقلبِه إلى غيرهِ وقلبِ غيرهِ إليه[2]. وهذه موضوعاتٌ من صميم علم التَّصريف. ورغم حرصه الشَّديد على إيضاح مخارج الحروف وترتيبها التَّرتيبَ الدَّقيقَ، فقد رتَّبَ دراسته للحروفِ حسبَ التَّرتيب الأبجدي المعروف مبتدئاً بالهمزة ومنتهياً بالياء، ومع امتلاء كل بابٍ بمسائل الصَّرف فقد عقد آخر الكتاب ثلاثة فصولٍ، خصّص الأول منها للبحث في تصريف حروف المعجم واشتقاقها وجمعها[3]. وإذا كانت المقدّمة التي افتتحَ بها أبو الفتح كتابه توحي بأن الكتاب دراسةٌ صوتية لحروف العربية، وهذه مسألة تُذكر لأبي الفتح بالإجلال والثناء كونُه فطن لقضيَّةٍ كهذه في مرحلةٍ مبكرّة جداً، وهو أن علم التَّصريف يقوم بالدرجة الأولى على علمِ الصَّوتيَّات، ومن يدرس الظواهر التَّصريفيّة ينبغي عليه أن يلجأ إلى ما يقدّمه له علم الأصوات لتفسير الظواهر التي جعلها موضوع بحثه[4]. فالموضوع الرئيس للكتاب هو الدراسة التَّصريفية لحروف المعجم، بل نصَّ ابن جنّي صراحةً على أنَّ كتابه هذا إنما هو في علم التَّصريف أوّلاً، وما تضمَّنه من مسائل أخرى إنّما جاءت استطراداً أو تعزيزاً لأفكاره ونظريَّاته، فقد قال بعد إحالته على بعض المسائل في المنصف في شرح تصريف المازني: «وهذا الكتابُ كأنَّه لاحقٌ بذلك ومتَّصلٌ به لاشتراكهما واشتباه أجزائهما، فلذلك تركنا إعادة القولِ هنا، وأحلنا على ذلك الكتاب في عدَّةِ مواضعٍ من هذا»[5]. والإعراب غير التَّصريف، وهو صنوٌ له، حيث يقول: «والغرضُ في صناعة الإعراب والتَّصريف إنما هو أنْ يُقاسَ مالم يجئ على ما جاءَ»[6]. وقد توصَّل الباحث حسن هنداوي في مقدمة التحقيق لسر صناعة الإعراب وهو يدافع عن تسمية الكتاب إلى أنَّ المقصود بالإعراب عند أبي الفتح في سر صناعة الإعراب إنما هو التَّصريف، وقد نقل نصّاً لأبي علي الفارسيِّ من كتابه

---

(١) سر صناعة الإعراب؛ ١/ ٣

(٢) م. ن؛ ١/ ٤-٥.

(٣) سر صناعة الإعراب؛ ٢/ ٧٨١-٨١٠

(٤) م. ن ١/ ١٨ من مقدمة المحقق.

(٥) م. ن؛ ٢/ ٦٠٠.

(٦) المنصف؛ ٢/ ٢٤٢.

الأغفال فيما أغفله الزَّجَّاج من المعاني، تعرَّض فيه أبو علي للحديث عن الآن وآن وأنى، ثم قال: «وإنما ذكرتُ الكلم المعربة من أنَى لأريكَ أنه ليس في شيء منه ما يُسوِّغُ قولَ القائل: إنَّ «الآنَ» من «آنَ كذا»؛ ولأنَّ هذا الضَّربَ من اللُّغة يدخلُ في صناعة الإعراب، ويتَّصل بها أشدَّ من اتِّصال غيره لمكان الاعتلال فيه، وما يعرضُ من الانقلاب في حروفه، وهذا يحذقه من كان دربِّاً بالتَّصريف»[1]. وكلام أبي الفتح: «فالتَّصريف إنَّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة والنحو لمعرفة أحواله المتنقّلة»[2]، إنما هو من باب التَّجوز الذي قابل فيه بين النحو والتصريف، ذلك لأن النَّحو مصطلحٌ يندرجُ فيه التَّصريفُ والإعراب، فقد عرَّف أبو علي الفارسي النحو بأنه: «علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»[3]، ويعزّز هذا الأمر قولُ أبي بكر بن السَّرّاج في الأصول: «النحو إنما أريدَ به أن ينحو المتكلّم إذا تعلَّمه كلامَ العرب، وهو علمٌ استخرجه المتقدّمون فيه من استقراء كلام العرب، حتَّى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب، فاعلم أن الفعل رفع والمفعول به نُصب، وأن فعل مما عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم قام وباعَ»[4].

لقد اشتمل كتاب سر صناعة الإعراب على مقدمة طويلة في علم الأصوات شغلت الصفحات (١-٦٨) من الجزء الأول، وأفاض أبو الفتح فيها بالبحث والتنقيب والاستنباط والتعليل والشَّرح والتَّصوير فقدَّم مادَّة علميَّة نادرةً، وأتى بكلامٍ لم يسبق إليه، بهر به المتقدّمين ونال إعجاب اللُّغويين في العصر الحديث، يقول الدكتور كمال بشر «أما وصف ابن جنّي للمخارج بالصُّورة التي سجَّلها في كتابه وترتيبه لهذه المخارج، فهو يدلُّ على قوّة ملاحظته وذكائه النَّادر»[5]، فقد تحدَّث عن الصوت ومخارج الحروف حديثاً عذباً مبتكراً، فعالج في مقدمته أجناس الحروف ومخارجها ومدارجها وفروعها المستحسنة، وفروعها المستقبحة

---

(١) الأغفال؛ ٢٩٧، نقلاً عن مقدمة تحقيق سر الصناعة للهنداوي؛ ١/ ٢٤. وانظر مناهج الصرفيين ومذاهبهم له؛ ٧٠ – ٧٣.

(٢) الخصائص؛ ١/ ٣٥.

(٣) التكملة لأبي علي الفارسي؛ ١٦٣.

(٤) الأصول؛ ١/ ٣٧.

(٥) علم الأصوات؛ د. كمال بشر؛ ٩٥.

أنَّ أبا الفتح اختار ما يُسهّلُ به على القاري، تناول مادة الكتاب، فرتّبه الترتيب الألفبائي المشهور بين الناس، وعقد لكل حرفٍ باباً، تناول فيه الحرف بتفصيلٍ عجيب، ابتداءً بذكر صفة الحرف من حيث الجهر أو الهمس وبيّن استعماله في الكلام من حيث الأصالة والبدل والزيادة، ثمَّ انتقل إلى ضرب الأمثلة على وقوعه فاء الكلمة أو عين الكلمة أو لامها، ويذكر لكل موقعٍ مثالين أحدهما اسم والآخر فعل، والتزمَ بهذه الخطة التزاماً تامّاً، وإنْ كان قد زاد عن المثالين في باب الهمزة، ثم يعقبه بذكر الحروف التي أبدل هذا الحرف منها، ويفصّل بإسهابٍ في حالات كثيرة، ثم يعرض بعد ذلك مواضع الزّيادة، وفي مطلع باب الهمزة شرح معنى الأصالة والبدل والزيادة بقوله: «ومعنى قولنا أصل أن يكون الحرف فاء الفعل أو عينه أو لامه، ومعنى قولنا زائد أن يكون الحرف لا فاء الفعل ولا عينه ولا لامه، والبدل أن يُقام حرف مقام حرف إمَّا ضرورةً وإمَّا استحساناً وصنعة»[1]، وأيُّ بلاغة في الإيجاز بعد هذا؟. وأبو الفتح يكرّر ثوابته في كتبه، ألا تراه يتحدَّث عن زيادة الحرف منطلقاً من القاعدة التي قعَّدها، كقوله في زيادة الهمزة: «اعلم أن موضع زيادة الهمزة أن تقع في أول بنات الثلاثة، فمتى رأيت ثلاثة أحرفٍ أصولاً، وفي أوَّلها همزة، فاقض بزيادة الهمزة، عرفت الاشتقاق في تلك اللفظة أو جهلته....»[2]، وهو عين كلامه في التصريف الملوكي تقريباً[3]، ويُشيرُ أبو الفتح هنا إلى مسألة الاشتقاق الذي يراه أساساً من أسس التَّصريف، ويرى ضرورة اللجوء إلى القياس إن جهل الاشتقاق[4]، وإذا كان أبو الفتح قد كرّر هذه القضايا الأساسية في كلّ حرف، صحّ لنا القول: إنَّ مادة الكتاب الأصلية هي الإعلال والإبدال والزيادة والحذف، وهذه أهمُّ مباحث علم التصريف كما أسلفنا.

وأبو الفتح في سر صناعة الإعراب لا يكتفي بتقعيد القاعدة ثم تعزيزها بالأمثلة، بل يعلّلُ أسباب أخذِ العربِ بها، فبعد أن وضع المقياس العام الذي يبيّنُ متى يكون الإبدال في الكلمة ومتى تكون أحرفها أصلية حيث قال: «وإذا ورد في بعض حروف الكلمة لفظان مستعملان فالوجه وصحيح القضاء أن نحكم بأنهما

---

(١) سر الصناعة؛ ١/ ٦٩.

(٢) م.ن؛ ١٠٧.

(٣) التصريف الملوكي، ١٥.

(٤) سر الصناعة؛ ١/ ١٦٧.

وآراء العلماء السابقين في ذلك[1]، وقد رتَّب الحروف على مراتبها في الاطّراد كما يلي: «الهمزة ـ الألف ـ الهاء ـ العين ـ الحاء ـ الغين ـ الخاء ـ القاف ـ الكاف ـ الجيم ـ الشين ـ الياء ـ الضاد ـ اللام ـ الراء ـ النون ـ الطاء ـ الدال ـ التاء ـ الصاد ـ الزاي ـ السين ـ الظاء ـ الذال ـ الثاء ـ الفاء ـ الباء ـ الميم ـ الواو»[2] ثمَّ قال: «فهذا هو ترتيب الحروف على مذاقها وتصعُّدها، وهو الصَّحيح، فأمَّا ترتيبها في كتاب العين ففيه خطلٌ واضطرابٌ ومخالفةٌ لما قدّمناه آنفاً ممَّا رتَّبه سيبويه، وتلاه أصحابه عليه، وهو الصَّواب الذي يشهد التأمل له بصحَّته»، ورغم أنَّ الخليل قد رتَّب الحروف ترتيباً قريباً من هذا، وأن ترتيب الكتاب يُغاير ترتيب ابن جني بعض الشَّيء، فقد انتقد عمل الخليل، وأكَّد التزامه بترتيب سيبويه[3]. وتوسَّع أبو الفتح في الحروف، فقال: «واعلم أنَّ هذه الحروف التسعة والعشرين قد تلحقها ستة أحرف تتفرَّع عنها حتى تكون خمسةً وثلاثين حرفاً»[4]، والحروف السَّتة هي من ضمن الحروف التسعة والعشرين مع تغاير بسيط في النُّطق، واستحسنها أبو الفتح وأجاز الأخذ بها في القرآن وفصيح الكلام، ثم ارتأى أن يُلحق به ثمانية أحرف أخرى، هي من بين الحروف التسعة والعشرين مع تغاير في النطق أيضاً، ولكنه رأى أنها فروع غير مستحسنة، ولا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشعر[5]، ويبدو

---

(١) سر صناعة الإعراب؛ ١/ ٤١.

(٢) سر صناعة الإعراب؛ ١/ ٤٥.

(٣) انظر ترتيب الحروف في كتاب العين؛ ١/ ٥٣ و٦٥، وهو التالي: «ع - ح - هـ - خ - غ - ق - ك - ج - ش - ض - ص - س - ز - ط - د - ت - ظ - ذ - ث - ر - ل - ن - ف - ب - م - و - ا - ي - الهمزة»، وترتيبها في الكتاب؛ ٤/ ٤٣١، وهو «الهمزة - ا - هـ - ع - ح - غ - خ - ك - ق - ض - ج - ش - ي - ل - ر - ن - ط - د - ت - ص - ز - س - ظ - ذ - ث - ف - ب - م - و»، وذكر محقق الكتاب أن القاف قدّمت على الكاف في بعض النُّسخ، وهذا يوافق ما عند ابن جني، ويبقى حرف الضاد مقدّماً على الجيم والشين والياء عند سيبويه بينما هو بعدها عند ابن جني، وإن كان سيبويه قد رتّب الحروف في متن الكتاب كما عند ابن جني تماماً عدا تقديم الرّاء على النون عند ابن جني، ولعلَّ نسخة الكتاب الأولى التي اعتمدها أبو الفتح كانت توافق ترتيبه.

(٤) سر الصناعة؛ ١/ ٤٦.

(٥) م.ن.

كليهما أصلان منفردان، ليس واحدٌ منهما أولى بالأصلية من صاحبه، فلا تزال على هذا معتقداً له حتّى تقوم الدلالة على إبدال أحد الحرفين من صاحبه، وهذا عيارٌ في جميعِ ما يرد عليك من هذا، فاعرفه، وقِسْهُ تصب إن شاء الله»[1]. وهو يرى أنَّ تقارب الحروف شرطٌ لإبدالِ بعضها من بعض، ولذلك يرى ابن جني أنَّ الحاء الثانية في حثحثَ ليست مبدلةً عن الثَّاء المضعَّفة في حثَّث، وهو بذلك يردُّ رأي الكوفيين وأبي بكر بن السَّرّاج، ويأخذ بتعليل شيخه أبي عليٍّ عندما سأله عن العلّة، فأجاب: «العلة في فساده أنّ أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها، وذلك الدال والطاء والتاء والظاء والثاء، والهاء والهمزة، والميم والنون، وغير ذلك ممَّا تدانت مخارجه»[2]. فالقاعدة تنصُّ على أنَّ تاء افتعل تبدلُ دالاً إذا كانت فاؤه زايا نحو ازدجر وازدهر وازدار وازدان، ويبين بعدها أبو الفتح السَّبب بقوله: «ولكنَّ الزَّاي لما كانت مجهورةً، وكانت التاء مهموسةً، وكانت الدال أخت التاء في المخرج وأخت الزَّاي في الجهر، قرّبوا بعض الصوت من بعض، فأبدلوا أشبه الحروف من موضعها بالزَّاي وهي الدّال»[3]. وكذلك الثاء إذا وقعت فاء في افتعل وما تصرّف منه قُلبت تاءً، وادغمت في تاء افتعل بعدها مثل افتعل من الثريد: اتَّرد، وهو متَّردٌ، ويعلّل أبو الفتح بقوله: «وإنما قلبت تاءً، لأنَّ الثَّاء أخت التاء في الهمس، فلمَّا تجاورتا في المخارج أرادوا أن يكون العمل من وجه واحدٍ، فقلبوها تاءً، وأدغموها في التاء بعدها ليكون الصَّوتُ نوعاً واحداً»[4].

وإيماناً من أبي الفتح بأنَّ علم التَّصريف يعتمد اعتماداً كبيراً على ما يقدّمه له علم الأصوات من نتائج أسهب في بداية الكتاب بدراسة مفَّصلة لأصوات العربية. وجعلها مدخلاً لدراسة قضايا التَّصريف ومسائله، ممَّا يعزّز الاعتقاد بأنَّ أبا الفتح يعتمد المنهج الصَّوتيَّ في دراسة علم التَّصريف[5]، وهو بهذا لم يسبقْه أحدٌ.

وقد نصَّ أبو الفتح على أنَّ دراسة علم التَّصريف يجب أن تسبقَ دراسة علم

---

(١) سر صناعة الإعراب؛ ١/ ٢١٠.

(٢) م.ن؛ ١/ ١٨٠، وانظر ١٨١ و١٨٢.

(٣) سر صناعة الإعراب؛ ١/ ١٨٥.

(٤) م.ن؛ ١٧١.

(٥) سر صناعة الإعراب؛ ١/ ٣٨ من مقدمة المحقق.

النحو، حيث يقول: «من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التَّصريف، لأنَّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقِّلة»[1]، وقد ترجم أبو الفتح ذلك حقيقةً، وكانت دراساته في التَّصريف أوَّل ما أبدع عقله الوقَّاد وفكره الثاقب فكان المنصف وسر صناعة الإعراب والتصريف الملوكي...

لقد قدَّم أبو الفتح كتاب سرّ صناعة الإعراب مليئاً بالفوائد والفرائد جامعاً لمسائل علوم التصريف جمعاً دقيقاً ـ وهو هدفه الأوّل ـ ثمَّ زيَّنه بما عرَّج عليه من مسائل أخرى متنوعة شملت كثيراً من فنون العربية، بأسلوبٍ أدبيٍّ لم يُتَحْ لغير أبي الفتح، فكانت صفاته البارزة تتسم بالسُّهولة والوضوح في معالجة قضاياه، كما كان يتسّم بغزارة المادة وحسبك من هذا أن تعلم أنَّ شواهد الكتاب الشعرية قد تجاوزت سبعمائة بيتاً، وأنه كان يحشد للتدليل على مسألة ما أحياناً ما يقارب من العشرة أبيات وأخيراً نشير إلى أن الكتاب يتَّسم بالشمول والاستقصاء، وبحقٍّ يقول محقّقه إنَّه «أوسع من كل ما كتب في هذا الفن»[2]، رغم أنَّ ابن جني كغيره من المؤلفين القدماء كانوا يخوضون في مواضيعَ فرعية، ويطيلون الاستطراد فيما يبعدهم أحياناً عن الموضوع الأساس، فقد أغفل أبو الفتح بعض المواضيع التي يراها الصَّرفيون من صلب علم الصَّرف كالإدغام شعوراً منه بأنَّ الإدغام دراسة تطبيقية لعلم الأصوات[3]، وهذا يعزِّزُ كونَ الكتاب مكرَّساً للمسائل الصرفية البحتة، فقد أغفل أبو الفتح ـ عن عمد ـ الإدغامَ في كتابه التصريف الملوكي أيضاً.

ويبقى أبو علي الفارسيُّ ماثلاً في كلِّ شيّة من ثنايا الكتاب، وقد ظلَّ أبو الفتح تلميذاً باراً لأستاذه يقفو أثره في كلّ كبيرةٍ وصغيرة، ويكمل عمله بما لا يخرج عن مداره إلا في النَّادر، فقد تعرَّض لبيت شعر لعلقمةَ الفحل، وردت فيه كلمةُ خبطَّ، وعلَّل إبدالها من خبطتَ إلى خبطَّ[4]، ثم ذكر أربعة أدلَّة استدلَّ بها شيخه على شدَّة اتِّصال ضمير الفاعل بالفعل، وأعقبها هو بخمسة أدلّة من عنده ليفسِّر إبدال التاء طاءً في خبطَّ، ولم يعرض للجانب الصَّوتي في ذلك، ولو لجأ أبو الفتح إليه لوفَّر على نفسه

---

(١) المنصف؛ ١/ ٤.

(٢) سر صناعة الإعراب؛ ١/ ٣١ من مقدمة المحقق.

(٣) م.ن.

(٤) سر صناعة الإعراب؛ ١/ ٢١٩ - ٢٢٠.

هذا الجهد الذي تكرّر لديه غير مرّة. والتّعليلُ الصّوتيُّ في إبدال الطاء تاءً في (خبطت) أنَّ التاء والطاء من مخرجٍ واحد، والطَّاءُ متقدّمةٌ ساكنةٌ، فكأنه اجتمع حرفان متماثلان أوّلهما ساكنٌ، وإذا اجتمع مثلان، وسكّن أولهما وجب إدغام الأول في الثاني نحو جرَّ وشدَّ، والذي حدث هنا أنَّ الإبدال قد حصل بإدغام الثاني في الأول لأنَّ جهر الطاء الساكنة المتلوّة بتاء متحرّكة ثقيلٌ في النُّطق، وقد تكفّل الإدغامُ بالتخلُّصِ من هذا الثقل[1]، ويبدو أنَّ الذي دفع أبو الفتح لما لجأ إليه هو شدّة إجلاله لسيبويه وحرصه على تمثل آرائه[2]، وأبو الفتح يؤكّد دائماً على توافق الصّوت[3]، ويرى أنَّ أحسنَ الأصوات تآلفاً هو ما بوعد فيها بين الحروف[4]، وكان يرى أنَّ الحروف في التآلف على ثلاثة أضرب، أحدُها تآلف المتباعدة، وهو الأحسن، والآخر تضعيف الحرف نفسه، وهو يلي القسم الأول في الحسن، والآخر تآلف المتجاورة، وهو دون الاثنين الأوّلين، فإمّا رُفض البتَّةَ، وإمّا قلَّ استعمالُه[5]، ولعلَّ تغليب أبي الفتح القياس في هذه المواطن ممّا يؤخذ عليه، كما يؤخذ عليه التكلّفُ في تعليل بعضِ الظواهر النحوية أو الصَّرفية كما في تفسيره لفتحة الراء في «يقدرَ» من قول الراجز:

من أي يومَيَّ من الموت أفرّ أيومَ لم يقدرَ أمْ يومَ قُدر"[6]

وقد أطال في عرض المسألة واستنباط العلّة، ولو ردّ ذلك إلى الضرورة الشعرية لكان ذلك خير تفسيرٍ لهذه الفتحة[7]، علماً أنه كرّر هذه المسألة غير مرّة في كتبه، ويؤخذ عليه أيضاً الاستطرادُ[8]، وإذا كان أبو الفتح قد عاب على شيخه أبي علي في كتابه «الحجة» تجاوزَه قدر حاجة القرّاء فيه[9]، فتلافى ذلك في كتاب

---

(١) سر صناعة الإعراب؛ ١/ ٣٩ من مقدمة المحقق.

(٢) م.ن، وانظر الكتاب؛ ٤/ ٤٧١.

(٣) م.ن؛ ١/ ٢١٧ - ٢١٨.

(٤) سر صناعة الإعراب؛ ٢/ ٨١٤.

(٥) م.ن؛ ٢/ ٨١٦.

(٦) سر صناعة الإعراب؛ ١/ ٧٥.

(٧) سر صناعة الإعراب؛ ١/ ٤٢ من مقدمة المحقق، وانظر فصول في فقه العربية، ١٧٤-١٧٦

(٨) سر صناعة الإعراب؛ ١/ ٤٢ من مقدمة المحقق.

(٩) المحتسب؛ ١/ ٣٤.

المحتسب كما ذكر، وإذا كان الاستطرادُ سمةً من سمات عصر أبي الفتح، فإنّنا نرى في المسائل التي أسهب فيها أبو الفتح، وهي تلامسُ ملامسةً بعيدةً موضوع كتابه في التصريف ضرورةً مكمِّلةً لعمله لا انصرافاً عن أولوياته كما ذهب محقّق الكتاب في الأمور التي أشار إليها، وأنَّ الصَّواب مع أبي الفتح، وقد رتَّب كتابه على الحروف أن يتحدَّث عن الكاف بكلّ تشعُّباتها أو الواو، أو اللاَّم التي شكلَّت بمفردها في سر الصِّناعة ما خصَّهُ أبو الفتح بكتاب، وقد أصاب المحقِّقُ جانباً من الصواب عندما أشار إلى أن هذا الأسلوب لم يأت عفواً من غير قصد، بل كان أبو الفتح يرى أنَّ مثل هذه المسائل تتضمَّن نكتاً دفينةً فينبغي أن يُميطَ عنها اللِّثام[1]. وعاد ذلك الباحث، وكرَّر تصويب أبي الفتح فيما فعل[2].

يرى محققو الجزء الأول من سر صناعة الإعراب في طبعته الأولى أنَّ مادة الكتاب في أحكام الأصوات اللُّغوية، وأنَّ الكتاب دراسة صوتية لغوية لحروف المباني التسعة والعشرين وأنَّ ما عدا ذلك من مباحث النَّحو دخيلٌ على موضوعه، وهذا الكلام في غير موضعه، ذلك أنَّ الكتاب اعتمد الأصواتَ منهجاً ولكنْ لدراسة التَّصريف تلك الدراسة الدقيقة كما أشرنا إلى ذلك، فأبو الفتح فيلسوفٌ من فلاسفة اللُّغة، فتَّقها، وتعمَّقَ بها، ووصل إلى مجاهيل لم يسلكها غيرُه، وبحقٍّ أنصفوه عندما قالوا: ولكنَّ كلام ابن جني حيث كان لا يخلو من فوائد وتوجيهات قلَّما توجد عند غيره من المؤلفين.

وحسبُ ابن جني أنه جمع الدراسات الصَّوتية التي نشأت ضئيلةً عند الخليل وسيبويه ومن تبعهما حتَّى وصلت على يديه إلى هذا القدر الذي يحويه سرُّ صناعة الإعراب.

ومن أحسن ما عرض له العربُ في دراسة الأصوات ما نجده عند الخليل من وصف الجهاز الصَّوتي، وهو الحلق والفم إلى الشَّفتين، وكذلك الحركاتُ التي قال عنها: إنَّها أبعاضُ حروف المد من ضمَّةٍ وفتحةٍ وكسرةٍ[3]، وهذه المباحث تبنَّاها ابنُ

---

(١) سر صناعة الإعراب؛ ٣٤ مقدمة المحقق، وانظر ١/ ٢٩٢ – ٢٩٥ و٣٠٢ و٣٠٧ و٣١٢ – ٣٢٠ وغيرها من الكتاب.

(٢) م. ن؛ ١/ ٤٤.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب؛ ١/ ١٧ – ١٨.

جني، وتوسّع في تحليلها وشرحها وتوضيحها بحيث جاءت في سرّ الصناعة موضّحةً مبيّنةً بياناً شافياً، وأضاف ابن جنّي مسائل هامّةً، وهو تشبيه الحلقِ بالنّاي ومدارج الحروف ومخارجها بفتحات هذا المزمار التي توضع عليها الأصابعُ، وشاعت آثار الدراسة الصّوتية التي قام بها الخليل وسيبويه من بعده وابن جني في مختلف الدراسات الصّوتية، وأوّلُ ما نجدُ ذلك فيما صنعه أصحابُ المعجمات العربيّة، فإنهم لم يتركوا شيئاً من كلام ابن جني في ظواهر الإعلال والإبدال والإدغام والحذف والزيادة أو نحو ذلك إلاّ نقلوه عنه، وسلّموا له القول فيه، واعتقدوه القولَ النّهائيَّ فيما هم بصددِه، وترى ذلك في المحكم والمخصص ولسان العرب وغيرها حيث يرد اسم ابن جني في كلّ مناسبة تصريفيّة أو صوتيّة، وهو في نظر الجميع إمامُ هذه الصّناعة الذي لا معدل عن قبولِ قوله والاعتداد به.

وكما صنع أصحابُ المعاجم صنع أصحابُ التجويد، فقد نظّموا له دراسات وقواعدَ اشتقّوها من دراسات الخليل وتلاميذه، وعلى رأسهم ابنُ جني.

واستفاد من الدراسات الصوتية علماء البلاغة والنقد، وخاصّة فيما سمّوه فصاحة اللّفظ المفرد، وعلى رأس هؤلاء ابن سنان الخفاجي المتوفّى سنة ٤٦٦هـ في كتابه سر الفصاحة، وهو التلميذ الحقيقي لابن جني، لأنّه جاراه في سرّ الصناعة، فأخذ كلامه بنصّه وحرفه، ومزج به كلام الفلاسفة في الأصوات، وبنى عليه كتابه كلّه، وذكر في المقدمة ما يُشترط في اللفظ المفرد من صفاتٍ ليكون فصيحاً[1].

ولعبد القاهر الجرجانيّ المتوفّى سنة ٤٧١هـ في دلائلِ الإعجاز كلامٌ في فصاحة الألفاظ المفردة في صفحات كثيرة من ذلك الكتاب، وعبد القاهر الجرجانيُّ أحد المعجبين بابنِ جنّي وبشيخهِ الفارسيّ، وله شرحٌ هامٌّ على كتابه: «الإيضاح العضديّ»، سمّاه: المقتصد.

وعرض ضياءُ الدين بن الأثيرِ المتوفّى سنة ٦٣٧هـ في كتابه «المثل السّائر» لكلام ابن سنانٍ وكلامِ ابن جنيّ في أنّ الحسن في تأليف اللّفظ من الأحرفِ المتباعدةِ المخارج، وردّ عليهما[2].

---

(١) انظر سر الفصاحة للخفاجي؛ ٤٧ و٦٠.

(٢) المثل السائر؛ القسم الأوّل من المقالة الأولى من الصّناعة اللّفظيّة؛ طبعة البابي الحلبي؛ ١٩٣٩، ص١٤٢-١٩٢.

ولكأنّ الدّراسات الصّوتيّة التي بدأها سيبويه في الكتاب من أقواله وأقوال أستاذه الخليل بلغت الذُّروةَ التي تُوقِّف عندها على يدي ابن جنّي في سرّ صناعة الإعراب، بحيث لم يأت بعدَه من جاءَ بجديد إلاَّ ما كان من تفصيلات قامَ بها علماءُ التجويد وأحكام تطبيقيَّة في كتبهم التَّعليميَّة الخاصَّة. وكتابُ ابن جنيّ «سرُّ صناعة الإعراب» يُعَدُّ مفخرة علم الأصوات وعلم التَّصريف في العربيَّة.

وإذا كان علماء الصَّرف العرب القُدامى رأوا أنَّ التَّغيير الذي يعتري أبنيةَ الكلم ضربان: الأوّل معنويٌّ، وهو الذي يترتَّب عليه تغييرٌ في المعنى، والآخرُ لفظيٌّ، وهو الذي لا يؤدّي إلى تغيير في المعنى كتغيير قول وبيعَ إلى قال وباع، وهو تغييرٌ قائمٌ على قضيَّة الأصل الافتراضيِّ الذي كان سمةً بارزةً في منهج الصَّرفيّين، فإنَّ هذا التَّغيير يندرجُ عند علماء اللُّغات المحدثين في علم الأصوات، وعلماء اللُّغة المحدثون يرون أنَّ التَّصريف لا يقومُ إلاَّ على ما يقرّرهُ علمُ الأصوات[1]، وطريقة تأليف سرّ الصِّناعة يؤكِّدُ إدراك أبي الفتح لهذه المسألة[2]. وكتابُ سيبويه يدلُّ على أنَّ علماء التَّصريف العرب كانوا يدركون علاقة التَّصريف بالأصوات، وقد طبَّق سيبويه الصَّوتيات في بابِ الإدغام من كتابه.

ومثلما اعتمد أبو الفتح الدراسات الصَّوتية منهجاً في سرّ صناعة الإعراب، اعتمد القياسَ، واتَّخذه منهجاً، يستعينُ به في مسائله الصَّرفيَّة، وهو القائلُ: «وممَّا يدلُّ على أنَّ ما قيس من كلام العرب فإنَّه من كلامهم أنَّك لو مررتَ على قومٍ يتلاقون بينهم أبنيةَ التَّصريف نحو قولهم: صمحمح من الشرب: شَرَبرَب.... ونحو ذلك، فقال لك قائلٌ: بأيِّ لغة كان هؤلاء يتكلّمون؟ لم تجد بُدّاً من أن تقولَ: بالعربيَّة، وإن كانت العربُ لم تنطق بواحدٍ من هذه الحروف»[3].

والكتاب الثالث الذي وقفه أبو الفتح للصَّرف، هو التَّصريف الملوكي، وهو كتابٌ موجزٌ جداً في علم الصَّرف، جيّد العبارة مكثَّفُ المعاني، وُضع للشادين في هذا العلم، ومباحثه تدور حول المطالبِ الآتية: معنى التَّصريف ـ الزّيادة في بنية الكلمة (حروف الزيادة ـ معانيها ـ مواضعها ـ أدلَّتُها) ـ البدل ـ الحذف ـ الإعلال ـ تغيير الحركة أو

---

(١) مناهج الصَّرفيين ومذاهبهم؛ ٢٥.

(٢) م. ن؛ ٣٨.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب؛ ١/ ٤٠ من الطبعة الأولى.

السُّكون. وتحدّث بعدها عن قوانين وعقود، يُنتفع بها في التصريف، ومن هذه العقود (الإعلالُ) ثمَّ تحدَّث عن تصاريف للتمرين والتَّدرُّب، وذكر مصحِّحُ الكتاب أنَّ ابن جنّي لم يذكر باباً للإدغام، فألحق به بابُ الإدغام الموجودُ في الخصائص[1]. وقد قسَّم ابن جني التَّصريف هنا على طريقة تقسيم ابن السَّرَّاج، ولكنه لم يورد الإدغام فيه. والكتاب مع إيجازه الشديد يتعرَّض أحياناً لآراء العلماء في المسألة التي يعرضها، فيشعرنا بموضع الخلاف إشعاراً خفيفاً، ويلاحظ أنَّ كتابه بين يدي قارىء مبتدىء، فيوسع عبارته حين يحاول تبسيط الميزان في الصرف وتطبيقه على الكلمات المختلفة. ومسألةٌ أخرى تميَّز بها الكتاب وهو عنايته بالشواهد حتى للمبتدئين، وهذا أسلوبٌ درج عليه القُدامى من علماء العربية إشعاراً للمتعلّم أنَّ العربيَّة بشواهدها، وأنَّ القواعد خادمةٌ للشواهد، وعبارة أبي الفتح في الكتاب صافيةٌ خالية من كلِّ حشوٍ على عكس ما يكثر في كتب المتأخرين، وكتابٌ صغيرُ الحجم لا تتجاوز صفحاته التسعين صفحةً، نصفُها من تعليق المصحِّح جمع فيه مؤلفه علم الصَّرف بدقّة متناهية، وعزَّز آراءه بما يقارب الخمسين شاهداً من الشعر فقط، يدلُّ على براعة صاحبه وتفرّده، ويجعله صاحب حقٍّ في المنزلة التي تبوأها بين علماء العربية[2]. أمَّا لماذا لم يكتف أبو الفتح بكتابه المنصف الذي شرح به تصريف المازني، وقد بحث فيه علم الصرف بحثاً شاملاً، فمردُّه إلى أن أبا الفتح أراد أن يبسِّط علم الصَّرف ويسهّله على الناشئة، وفق منهجيَّة واضحة أحسن فيها كلَّ الإحسان، وهذا الكتاب يُعَدُّ خطوةً جديدةً في تطوُّر الصَّرف، لأنَّ ابنَ جنّي رتَّب موضوعاته ترتيباً أدقَّ من ترتيب سيبويه والمازنيِّ، وذلك بأنْ جمع القواعد التي ذكرها سيبويه في أبواب التَّصريف، وقسَّمها واضعاً لكلِّ قسم منها عنواناً جديداً، يضمُّ ما تفرَّق من المسائل المتشابهة في فصلٍ أو بابٍ واحد[3].

ومنهج ابن جني في هذا الكتاب يختلف عن طريقة سيبويه والمازني، لأنَّه رتَّب موضوعاتِ الصَّرف ترتيباً أدقَّ من ترتيبهما، وكتاب التصريف الملوكي أكثر دلالة من سابقيه على المعنى العلمي للصرف لما فيه من تقريرٍ لأصوله وقواعده، وإن لم يجمع فيه مؤلّفه موضوعاتِ الصَّرفِ العلمي كلَّها، لأنه لم يتكلَّم على الإمالة والتقاء الساكنين وتخفيف الهمزة والابتداء بالساكن، ولم يتكلّم على المشتقات كاسمي الفاعل والمفعول

---

(١) التَّصريف الملوكي؛ ٩٣، وانظر الخصائص؛ ٢/ ١٣٩ – ١٤٥.

(٢) انظر: من تاريخ النحو؛ ١٢٤.

(٣) أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د: خديجة حديثي؛ ٣٢ وما بعد

وغيرها، وعلى المصدر والجمع والنَّسب والتَّصغير.

ولأهميّة التصريف الملوكي نعرض له محاولين الإلمام بما جاء فيه من مسائل هامَّة في أوجز عبارة دون أن يخلَّ ذلك بالأفكار التي أوردها أبو الفتح في كتابه.

قدَّم أبو الفتح الكتاب لقارئه بقوله: «هذه جملٌ من أصول التَّصريف، يقربُ تأمُّلها، وتقلُّ الكلفةُ على ملتمس الفائدة منها قليلة الألفاظ كثيرة المعاني»، ثمَّ انتقل إلى تعريف التصريف الوارد في عبارته السابقة، فقال: «ومعنى قولنا: التَّصريف: هو أن تأتي إلى الحروف الأصول - وسنوضح قولنا الأصول - فتتصرَّفُ فيها بزيادة حُرف أو تحريف بضربٍ من ضروبِ التَّغيير، فذلك هو التَّصرُّفُ فيها والتَّصريفُ لها، نحو قولك: ضَرَبَ، فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع، قلتَ: يضربُ، أو اسم الفاعل،قلتَ: ضاربَ.....»[1] وهو «التلعُّبُ بالحروف الأصول لما يُرادُ فيها من المعاني المفادة منها وغير ذلك»[2]. وينقسمُ إلى خمسة أضرب: «زيادة - بدل - حذف - تغيير حركة أو سكون - إدغام»[3]، وحروف الزيادة هي عشرة، يجمعها قولُك: اليومَ تنساهُ[4]، وجمعها في بيتِ شعر نسبه للجاحظ، وقد رواه المازنيُّ نقلاً عن أبي العباس الذي سأل الجاحظ عن حروف الزيادة، فقال:

هويتُ السَّمانَ فشيَّبنني ... وما كنتُ قدْماً هويتُ السَّمانا

ويذكر أنَّ أبا العبَّاسَ سأله: الجواب؟ فقال: قد أجبتكَ دفعتين، يعني قوله: هويتُ السَّمانَ[5]. وعرَّف الأصل الذي أشار إليه بقوله: «الأصل: عبارة - عند أهل الصِّناعة - عن الحروف التي تلزمُ الكلمةَ في كلِّ موضعٍ من تصرُّفها إلاَّ أنْ يُحذفَ شيءٌ من الأصول تخفيفاً أو لعلَّة عارضة، فإنَّه لذلك في تقدير الثَّبات»[6]، وأشار إلى أنَّه تقصَّى هذه المباحثَ في كتابه: تفسير تصريف أبي عثمان رحمه الله[7]، وهذا

---

(١) التصريف الملوكي؛ ٦.

(٢) م.ن.

(٣) م.ن؛ ٨.

(٤) م.ن؛ ٩، وانظر شرح الملوكي في التصريف؛ ١٠٠ - ١٠١.

(٥) شرح الملوكي؛ ١٠٠.

(٦) م.ن؛١٠.

(٧) م.ن؛ ١٢.

يعني أنّه ألّف المنصف قبل التصريف الملوكيّ. وأبو الفتح منهجيٌّ، تأكيداً لعبارة: قليلة الألفاظ كثيرة المعاني، فالمقصودُ بالحروف الزّوائد: التي تُزادُ في بعض المواضع[1]، وتلمحُ بصريّته حيث يقولُ: «وليكنِ الحكمُ على الأكثر لا على الأقل»[2]. وحكم حروف العلة (ا ـ و ـ ي) متى وجدت واحدةٌ منهنَّ مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً، ولم يكنْ هناك تكريرٌ، فلا تكونُ إلاّ زائدةً»[3]، والاشتقاق والتّصريف عنده واحدٌ، قال: «عرفتَ الاشتقاقَ أو لم تعرفْهُ»[4]، وضربَ مثالاً على كلمة (كوثر)، حيث قال: «إنَّ الكافَ والثّاء والرّاء أصليّة، فالواو زائدةٌ»، ثمَّ قال: «هذا طريق القياس. فأمّا طريق الاشتقاق فكذلك أيضاً، ألا تراه من معنى الكثرة؟»[5]. ثمَّ انتقل يفصّلُ هذه الزّوائدُ أين تقعُ؟ فتحدّث عن الهمزة وأنها تقع زائدةً أوّلاً ووسطاً وآخراً، ويبقى المعنى مقياساً عند أبي الفتح، فهو يقول: «همزة حطائط زائدةٌ، لأنّها من الشيء المحطوط،وهو الصّغير»[6]. ثم انتقل إلى الميم، وهي تُزادُ في أوّل الكلام بكثرة، ولكنّها تزادُ في حشو الكلام، وذلك شاذٌّ لا يُقاس عليه، مثل دلامص، وهي عند الخليل زائدةٌ فوزنُها فعامل، ويستخدم أبو الفتح معناها للدلالة على الزيادة إذ يقول: «لأنّ الدّلاّص: البرّاق» ومثلها هرماس للأسد فوزنه فِعمال، لأنه من الهرس، كما تُزاد في آخر الكلام، وذلك شاذٌّ أيضاً، مثل زُرْقم وفُسْحم من الزُّرقة والانفساح، ولكنّه شاذٌّ لا يُقاس عليه، وهنا نضيفُ أمراً آخر، وهو أخْذُ أبي الفتح بالسّماع والاعتداد به. ثم انتقل إلى زيادة النُّون والتاء، وابتدأ كلامه بالقاعدة التي من خلالها يحكم على زيادتهما، قال: «إذا جاءتا في موضع يُقابلان فيه أحدَ الأصول، حُكمَ بأنهما أصلان، إلاّ أن يدلَّ الاشتقاق على زيادتهما، فيحكم بها، وإن جاءتا مخالفتين لبناء الأصول، حُكمَ بأنهما زائدتان، وهكذا كانت النون والتاء في عنتر أصلين لأنهما يُقابلان جَعْفَر، وكانت النُّونُ في نَرْجس، ووزنه نَفْعِل زائدةً لأنه ليس في الأصول: جعفر، وكذلك نون تَنْضُب زائدةٌ لأنّه ليس في الأصول: جَعْفُر،ونونُ عَنْبَس زائدةٌ في الاشتقاق

---

(١) م.ن؛ ١٢.

(٢) م.ن.

(٣) م.ن.

(٤) م.ن؛ ١٣.

(٥) م.ن.

(٦) التصريف الملوكي؛ ١٧.

لا في القياس، لأنَّها من العبوسِ[1].

وعدَّد أماكن لزيادة النُّون، وقعَّد الأمر بقوله: «ومتى حصلت الكلمة خماسيَّةً، وثالثُها نونٌ ساكنةٌ حُكم بزيادتها، مثل: غَضَنْفَر»، وأخذ يدلِّلُ على آرائه[2]. ثمّ انتقل إلى الهاء، فهي تُزادُ لبيان الحركة نحو ميْمَه؟ وذهب غير سيبويه أنَّ هاء هِرْكَولة زائدةٌ، ووزنها هِفْعولةٌ، لأنها تركلُ في مشيها. والسِّين تُزاد في استفعل[3]. وحالات نادرة، واللاَّم زيدت في أشياء محفوظة، لا يُقاس عليها مثل لام ذلك، ومثل عبدل لأنَّ معناه العبد، وزيدت في فَحْجل وزيدل،ودلَّ على زيادة اللاَّم فيهما معناهما أيضاً[4]، وزيدت في هنالك.

ثم انتقل أبو الفتح إلى البدل، وذكر أنَّ حروف البدل من غير إدغام أحدَ عشرَ: ثمانيةٌ منها من حروف الزيادة،وهي الألف والواو والياء والهمزة والنون والميم والتاء والهاء، وثلاثة من غيرها، هي الطَّاء والداء والجيم، وذكر حالات الإبدال في الطاء، ثمّ انتقل إلى الجيم، وذكر أنها تبدل من الياء بدلا غيرَ مضَّطرد كالأيّل التي بدلت فيها الياء إلى جيم في شعر أبي النجم[5].

ثم انتقل إلى الحذف، وقال: الحذفُ في كلام العربِ على ضربين: أحدهما علَّةٌ، فهو مقيسٌ ما وجدتْ فيه، والآخر عن استخفاف، فلا يجوزُ قياسُه[6]، وهكذا كعادته يقعِّدُ القاعدة المستنبطة ثم يُجري التطبيقَ عليها.

وختم التَّصريفَ الملوكيَّ بفصلين؛ سمَّى الأوّل: عقوداً وقوانينَ، يُنتفعُ بها في التَّصريف[7]، وهو حول القلبِ في حروف العلَّة، وفقَ منهجيَّة دقيقة، والفصل الآخر من البناء، والغرضُ فيه عند التَّصريفيّين الرّياضةُ والتَّدرُّبُ[8]، وأراد أبو الفتح في هذا أن

---

(١) م.ن؛ ٢٠.

(٢) التصريف الملوكي؛ ٢٢.

(٣) م.ن؛ ٢٥.

(٤) م.ن؛ ٢٦.

(٥) م.ن؛ ٤٩ و٥٠ و٥١.

(٦) م.ن؛ ٥٢ وانظر من ٥٣ – ٥٦.

(٧) التصريف الملوكي؛ ٧٤ – ٧٧.

(٨) م.ن؛ ٨٨ – ٩٢.

يُضمّنَ كتابه علم التَّصريف بمعنييه العلميِّ والعمليِّ. وقد ألحق مصحّح الكتاب الشّيخ محمد سعيد النَّعسان باب الإدغام الأصغر بالكتاب نقلاً عن الخصائص كما ذكر[1]. ولو قيس التَّصريف الملوكي بكتاب التَّصريف للمازنيِّ لبدا الفرقُ واضحاً في تفوُّق أسلوب أبي الفتح على أسلوب المازنيِّ، ولو قيس شرحُ أبي الفتح على تصريف المازنيّ بشرح ابن يعيش على تصريف أبي الفتح لبدا الفرق واضحاً في تفوُّقِ أسلوبه على أسلوب ابن يعيش، وتلك نعمةٌ يخصُّ بها الله أفذاذَ البشر، وكان أبو الفتح واحداً منهم.

ولأبي الفتح كتابٌ تصريفيٌّ بحتٌ، هو كتابُ المقتضب في اسم المفعول المعتل العين من الثلاثي[2]، بل هو كتابٌ خاصٌّ جداً بجانبٍ محدّد من التَّصريف، وقد جاء مقتضباً فعلاً كالعنوان الذي اختاره له أبو الفتح، ورمى به الإيجاز، حيث قال: «ودعانا إلى إقلال شواهده وترك التَّصرُّف في أنحائه واشتقاقه كراهةُ المَلال والسَّآمة، وفيما أتينا به دليلٌ على ما ضربنا عنه»[3] وقد أورد أبو الفتح في كتابه اسمَ المفعول في ثلاثمائة واثنتي عشرةَ مادّةً من الواويِّ واليائيِّ، وأغفل الكثير من المواد يائيّةً أو واويّةً لأسبابٍ لا نعرفها إلاّ إذا كان دافعُه الإيجازَ كما ذكر.

وقد سلك أبو الفتح منهجاً واضحاً في كتابه يتحلّى بالإيجاز والتزم به، فقد تحدَّث عن اعتلال العين، وتكون تلك العين ياءً أو واواً تظهران في اسم المفعول. إلاّ أنَّ المثال ينقص عدد حروفه من وزن مفعول حرفاً واحداً، وهذا إشكالٌ بين العلماء، فللخليل وسيبويه رأيٌ، وللأخفش رأيٌ يغايرُ رأيهما، وقد علّق أبو الفتح بقوله: «ولكلّ واحدٍ من القولين أصول تجتذبه ومقاييسُ تشهدُ له، وندعُ ذكر ذلك ههنا، لأنه ليس بموضوع احتجاج، وإنما الغرض فيه الإجمامُ والإيجاز»[4] ومتى كان أبو الفتح يمرُّ على آراء أسلافه دون أن يشبعها نقاشاً، ويغلّب ما يراه صواباً؟ وهو يقدّم القياس لأنَّه مطّردٌ، ثم يأتي على المسموع، حيث قال: «ولنقدّم طرفاً من القول في مقاييسه، ثم نتلُه بمسموعه»[5]، وعلى غير عادة أبي الفتح، وتمشّيا مع منهجه هنا، كان يطرح

---

(١) م. ن؛ ٩٣ وما بعد، وانظر الخصائص؛ ٢/ ١٣٩ – ١٤٥.

(٢) انظر المقتضب؛ ٢٦.

(٣) م. ن؛ ٢١٥.

(٤) م. ن؛ ٨٣ وما بعد.

(٥) المقتضب؛ ٨٢.

صيغة اسم المفعول مبيّناً أصلها ومعناها، دون التّنقيب عن أصول المادة ومشتقاتها والبحث عن تفريعات معانيها المحتملة حسب الأصل الذي تُرَدُّ إليه، بل ربّما اكتفى بذكر الصّيغة عند وضوحها مثل: والرَّجلُ مسودٌ من السُّؤْدد، أي مغلوبٌ عليه[1]، وإن كانت عادة الاستطراد الملازِمة لأبي الفتح تُعاودُه أحياناً، فيجري وراء ما تجذبه إليه شؤون الحديث، فيأتي بالشاهد، ويأتي على مناسبته ويفسّر ما غمض من كلماته كتفسيره للثوب المحوص، أي المخيط[2].

ومن أهمّ المسائل التي يُشار إليها في منهج أبي الفتح الذي يسلكه في كتابه أنَّه رتَّبه ترتيباً دقيقاً، وساق موادَّه حسب تسلسل الأحرف الألفبائية، حيث قال: «ونحن نسوق هذه الحروف على تأليف حروف الإعجام ليقربَ على أمرها طالبُ الحرف منها، ونجعل ذلك الحرف قافية الكلمة ولامها، ثم يمرُّ فاؤُها على الحروف المعجمة ما أمكن ذلك شيئاً فشيئاً؛ ليكون ذلك أشدّ انكشافاً وأقربَ مأخذاً»[3]، وقد التزم أبو الفتح هذا المنهج التزاماً، يدلُّ على ريادتِه أبي الفتح في علوم العربيَّة، واتَّخذ لام اسم المفعول باباً وفاءَه فصلاً، وراعى الحرف الثاني مراعاةً دقيقةً، فابتدأ بالهمزة، وفق التَّرتيب الذي أشرنا إليه فرتب الكلمات: مسوء ـ مشوء ـ مطوء ـ منوء ـ مهوء ثمَّ مجيء ـ مفيء ـ مقيء، مبتدئاً باسم المفعول الواويّ ثم اليائيّ في كل أبواب الكتاب كما ذكر في منهجه[4] وهو في كتابه بصريُّ المذهب كما هو في سائر كتبه، يُشير إلى البغداديين وآرائهم كلما اقتضى الأمر ذلك[5]، وأبو عليٍّ أستاذ أبي الفتح دائم الحضور في كتبه، ولكنَّ المقتضَب جاء على غير عادة صاحبه، فلم يتردّد اسم أبي علي إلاَّ قليلاً فيه[6].

والنَّوعُ الثاني من كتب أبي الفتح التي ضمَّنها النَّحو والصَّرف يأتي في مقدمتها كتاب الخصائص الذي هو أوّل كتاب في العربيَّة وضع في أصول النحو والصَّرف، ومنها كتاب اللُّمَعُ في العربيَّة،ومِمَّا لم يصلنا كتابُ «ذي القَدِّ في النحو» وغيرها.

---

(١) م.ن؛ ٣٥.

(٢) م.ن؛ ١٤٦ و١٩٧.

(٣) المقتضب؛ ١٠٠.

(٤) انظر المقتضب؛ ٩٤.

(٥) م.ن؛ ١٠١.

(٦) انظر المقتضب؛ ٩٠ و١٢٦.

لقد أراد أبو الفتح أن يؤسّس علماً في أصول اللّغة والنحو والتّصريف على غرار أصول الكلام والفقه، فجاء الخصائصُ محاولةً رائعةً لوضع القوانين الكليّة للتّصريف، وقام بهذه المهمّة التي لم يُسبقْ إليها[1]، ذلك أنّ أبا الفتح أراد أن يضعَ عملاً مكتملاً لما كان متفرّقاً عند أسلافه حيث قال: «فهذا الذي يرجعون إليه فيما بعد متفرّقاً قدّمناهُ نحن مجتمعاً»[2]، وعبارة أبي الفتح هذه بصيغة الجمع تدلُّ على تواضعه واعترافه بأنّ جهوده تكمل جهود أصحابه البصريين وأساتذته ولا سيما أبا عليٍّ الفارسيَّ. بل عقد أبو الفتح باباً في الخصائص هو (بابٌ في الغرض في مسائل التّصريف)، حدّد فيه المعنى العلميَّ والعمليَّ له حيث قال: «وذلك عندنا على ضربين؛ أحدهما الإدخال لما تبنيه في كلام العرب والإلحاق به والآخر التماسُكَ الرِّياضةَ به والتّدرُّبَ بالصّنعة فيه»[3]، وكتابُ الخصائص هو خلاصة تجارب أبي الفتح في فلسفة اللغة والنحو والتّصريف وعلاقة الأخير بالأصوات والاشتقاق[4]، وهو ما أتى عليه في كتبه السّابقة التي ألّفها قبل الخصائص بزمنٍ بعيدٍ. وقد أحال فيه على عددٍ كبيرٍ من تلك الكتب.

وكتابُ «اللُّمع في العربيّة» كتابٌ في النّحو، نال شهرةً كبيرةً، ووضعت له شروحٌ كثيرةٌ، وعُرف صاحبه به حتى ليقال عن ابن جني: «صاحبُ اللُّمَع»، ويشتملُ الكتاب على ستّة وستين باباً،منها ثلاثةٌ وستّون باباً في النّحو وثلاثةُ أبوابٍ في التّصريف، وهي بابُ النّسب[5]، وبابُ التّصغير[6]، وبابُ الإمالة[7]. وابن جني في جمعه بين النحو والتّصريف في كتابه هذا إنما ينهجُ نهجَ من سبقه من النحاة الذين ألفوا قبله،وجمعوا بين النحو والصّرف، وهو القائلُ: «لا تجدُ كتاباً في النّحو إلاّ والتّصريف في آخره»[8].

---

(١) الخصائص؛ ١/ ٢، وانظر الخصائص؛ ١/ ١٠٩ و١١٠ و١٢٥ و١٥٣ و٢٠٨.

(٢) الخصائص؛ ١/ ١٦٢ – ١٦٣.

(٣) م.ن؛ ٢/ ٤٨٧.

(٤) انظر الخصائص مثلاً؛ ٢/ ١٣٢ – ١٤٩.

(٥) اللُّمع؛ ٢٧٩.

(٦) م.ن؛ ٢٩٠.

(٧) م.ن؛ ٣٢٧.

(٨) المنصف، م.س.

وكتاب «ذي القدّ» لابن جنّي، وذكروا أنّه استنبطه من كلام شيخه أبي عليٍّ الفارسيٍّ، ولكنّه كتابٌ في الصَّرف أيضاً، وقد استشهد به ابن عصفور في الممتع، وسمّاه: القَدَّ، وقال: «قال أبو الفتح في القدِّ له: سألني أبو عليٍّ عن تخفيف مَسُوء، فقلتُ: أمَّا على قولِ أبي الحسن، فأقولُ: رأيتُ مَسُوّاً، لأنّه عنده واوُ مفعولٍ، وأمَّا على مذهبِ سيبويه، فأقولُ: رأيتُ مَسُواً، بتحريكِ الواوِ؛ لأنّها عنده العينُ، فقال لي أبو عليٍّ: كذا هو»[1].

وكتب أبي الفتح الأخرى على اختلاف فيما بينها تظهرُ عليها صبغةُ التَّصريف بشكلٍ يُلفت النَّظر، ويَظهر مدى تعلُّقِ أبي الفتح بهذا العلم وإدراكه لتمكُّنِه منه وإيمانه بأهميّته بما يُقدِّمه في مجالاتٍ أخرى من علوم العربية.

ومن الكتب الهامَّة التي جاءت، وكأنَّها كتابٌ كرَّسه صاحبه للتَّصريف هو كتاب المبهج في تفسير أسماء شعراءِ الحماسة، وهو كتابٌ غايةٌ في الطَّرافة ربط فيه أبو الفتح بين المعنى والمبنى، وأسهب في تقديم النظريات والقواعد والآراء والمذاهب من خلال دراسته لأسماء كثيرةٍ من شعراء الحماسة دراسة اشتقاقيّة صرفية.

وضع أبو الفتح المبهج بعد أن فرغ من مؤلَّفاته الصَّرفية الهامة، فهو يقولُ في معرض الحديث عن طَرَفة الجذيميِّ: «وهذا من شاذِّ التصريف، وقد أوضحتُ حال هذه الهمزة في مواضعَ كثيرةٍ من كلامي منها شرحُ تصريف أبي عثمان وكتاب سرِّ الصِّناعة»[2].

والمبهجُ هو الكتابُ الثاني من كتابين، وضعهما أبو الفتح حول الحماسة، فقد تحدَّث عن حُطائط بن يعفر، وذكر همزة حُطائط، وتوسّع في الأمر، ثمَّ قال: «وقد ذكرته في أصل كتابنا هذا»[3].

---

(١) الممتع في التصريف؛ ١/ ٤٦٠. وانظر سر صناعة الإعراب؛ ١/ ١١٤ و١١٨ و٢/ ٧٩٢ و٨٢٧.

(٢) المبهج؛ ٨٩.

(٣) المبهج؛ ١٩٧، وهو يشير إلى أنَّ كتابه الأول الذي وضعه عن الحماسة، هو التَّنبيه في شرح مشكلات الحماسة، وأنَّ المبهج متمّمٌ للتَّنبيه، وقد أشار محقّقُ المبهج إلى أنَّ ابن جني أشار إلى همزة صوائق [وهي ما عناه بالإشارة] عند شرحه لقول رجل من شعراء حِمْيَرَ:

يا مَن رأى يومنا ويومَ بني التَّيـ ـم إذا التفَّ صيقُه بدَمه

وأبو الفتح يتوسَّع في الاشتقاق في «المبهج»، والتَّوسُّع والتفريعُ صفةٌ بارزةٌ عنده، فإذا أخذ كلمةً، وأراد ردَّها إلى جذورها تراه يدرسُها من كلّ جوانبها اللَّفظية والمعنويّة مستطرداً بقوله: فإذا كانت كذا كان معناها كذا، وكان وزنُها كذا[1].

والاشتقاقُ عند أبي الفتح هو التَّصريف أو طريقٌ إليه، قال في الخصائص: «وذكر أبو بكر أنّ منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرَّجُل اللَّفظةَ، فيشكّكُ فيها، فإذا رأى الاشتقاقَ قابلاً لها أنسَ بها، وزال استيحاشه منها»[2]، وتحدَّث عن كلمة «إياد»، وقال: «ينبغي أن تكون عينُه ياءً لا واواً، ثمَّ قال: «ومن طريق الاشتقاق أنَّه من الأيْد،وهو القُوَّة»[3]، وقال في تفسير الفند الزِّمَّانِّي؛ مفسّراً لكلمة زِمَّان؛ «فِعلان من زممتُ النَّاقة، ويحتملُ أن يكونَ فِعّالاً من الزَّمن، والأوَّل أعلى عندنا، وهو قياسُ مذهب سيبويه في ما فيه حرفان؛ ثانيهما مُضعَّفٌ، وبعدهما الألفُ والنُّونُ، فقياسُه أن تكون الألفُ والنُّونُ زائدتين كزِمَّان وحِمَّان إذا جُهِل اشتقاقُه»[4].

وأبو الفتح يُظهر تمكُّنَه في مواقفَ كثيرة، ففي حديثه عن حُريث بنِ عَنَّاب النَّبهانيِّ قال: «وعَنَّابٌ: اسمٌ مرتجلٌ غير منقولٍ، وهو أحدُ الأمثلة التي جاءت على فَعّال، اسماً لا صفةً»[5]، وحصر تلك الأسماءَ، وهي: الكلاَّءُ والجبَّانُ والفَيَّادُ والجَيَّارُ والعَقَّارُ وعنَّابُ والخطّارُ، وإن كان انصرف إلى التفريع كعادته[6]. وإطلاقُ الحكم صفةٌ من الصِّفات الدَّالة على تمكُّنه، كقوله: إنَّ هناك أسماءً لا تأتي إلاَّ مُصغَّرةً «كالثُّريا واللُّجين والجُمَيل والكُعيت والسُّكَّيت»[7].

وأبو الفتح دقيقُ العبارة، يستخدم اللفظةَ لا مرادفَها ثقةً منه بأنَّ هذه أقربُ

---

(١) انظر المبهج؛ ٨٦، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١١٥، ١٣٣، ١٣٤، ١٤١، ١٤٥، ١٤٦، ١٦٨، ١٧٤، ١٧٥، ١٨٩، ١٨٣، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠.

(٢) الخصائص؛ ١/ ٣٦٩.

(٣) المبهج؛ ٢٠٩.

(٤) المبهج؛ ٣٥.

(٥) المبهج؛ ٦٨ – ٦٩.

(٦) م.ن؛ ٦٩.

(٧) م.ن؛ ٨٩.

إلى المعنى وارتباطه باللَّفظ، قال: «أبرتْه العقربُ تأبِرهُ أبراً؛ إذا لسبتْهُ»[1]، فقال: لسبتْهُ، ولم يقلْ: لسعتْهُ، وهما بمعنىً.

والمبهجُ مرتعٌ لتكرار آراء أبي الفتح في كتبه الأخرى، فقد أورد ـ من منظورٍ تصريفيٍّ ـ كلام النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم عن قومٍ، وقد سألهم: من أنتم؟ فقالوا: بنو غَيَّان، فقال: بل أنتم بنو رَشدان [2]. وتكرارُ الشاهد عند أبي الفتح تكرارٌ منطقيٌّ، يأتي حسب الحاجة، فهو يذكرُ بيت الشَّنفرى:

أو الخَشْرمَ المبعوثَ حثحثَ دَبْرَهُ محابيضُ أرداهنَّ سامٍ معسَّلُ

مرَّتين، الأولى للتدليل على أنَّ فعيلاً بمعنى مفعولاً كقوله: المبعوث بمعنى البعيث[3] والثانية لتفسير الخَشْرم[4] كأحد معاني الكلمة أثناء تفسيره لهُدبة بن الخشرم.

وأبو الفتح بصريُّ المذهب في المبهج، قال في معرض حديثه عن قبيصة: «ويجوز أن يكون عندنا نحنُ صفةً، وإن لحقتها الهاءُ، وذلك أنَّ القياس عندنا أن يُقال: هذه امرأةٌ قتيلةٌ وكفٌّ خضيبةٌ... غير أنَّ التاءَ حذفت من هذا.... تشبيهاً لفعيلٍ بفعولٍ، نحو قولكَ: هذه امرأةٌ صبورٌ.... وبابُها ممَّا اطَّرد في الاستعمال، وشذَّ في القياسِ، فاعرف

---

(١) م. ن؛ ١٧٩.

(٢) المبهج؛ ٣٥، وقارن بالخصائص؛ ١/ ٢٥٠، وانظر المبهج؛ ٥٢ في قراءة أبي السَّمَّال، و٦٣ عن جبذ وجذب و١٤١ عن القلب في أيس ويئس، وقارن بالخصائص؛ ٢/ ٦٩ – ٧٣، وقال في تكسير فِعال على فَعال في المبهج؛ ١٤٩، وكرّر ذلك في الفسر، وانظر المبهج؛ ٧٠ عن قراءة: ﴿والجنة لمَن خاف وعيد﴾ بكسر الواو، و١٧٤. وقارن تكراره لأسماء الذئب في المبهج في ترجمة: نهشل بن حَريٍّ وقارن بالفسر، وذو الأخماع ضبطها محقق المبهج بالجيم. وعند ذكر مسكين الدّارميِّ، قال: "قد حُكي في مِسكين؛ بفتح الميم، وهو شاذٌّ، ومثله في الشُّذوذ من هذا النحو: مَنديل"، المبهج؛ ١٥٨، وقارن بفوائت الكتاب في الخصائص؛ ٣/ ٢٠٦. وذكر بيت: قد سالمَ الحيَّات... [البيت]، وقال: "كذا نرويه نحن، ورواه البغداديون: [وذكر روايتهم]، وأورد لهم بيتاً آخر، وصوَّبه؛ المبهج؛ ١٢٢. وقارن بالخصائص؛ ٢/ ٤٣٠. ومثل ذلك كثير.

(٣) المبهج؛ ٨٥، وانظر المبهج؛ ١٢٢.

(٤) م. ن؛ ٩٨.

ذلك مذهباً لأصحابنا»[1].

وهو يستخدمُ القياسَ في اشتقاقِ الأسماءِ، قال في أُبيٍّ: «ويجوز أن يكونَ تصغيرُ أُبيٍّ، وأصلُه أُبَيَيٌّ بثلاث ياءات؛ الوسطى منها مكسورةٌ ككسرةِ الياء الثانية من ظُرَيف، فحذفت الأولى على رأي أبي عمرو، ألا تراه كان يقولُ في تحقيرِ: أحوى: أُحَيٌّ، حتَّى ألزمه سيبويه أن يقولَ في تحقيرِ عطاءٍ عُطَيٌّ»[2].

وعند ذكره حُندجاً بنَ حُندُجٍ المُرِّيَّ، قال: «ونونُه أصلٌ، كذا توجبُ صنعةُ التَّصريف»[3]، وهو هنا يشير إلى القياس حيث المقصود بقوله هذا إنَّك إذا عدمت الاشتقاق في كلمةٍ فيها نونٌ، فانظر إليها، فإن كان المثالُ الذي هي فيه على زنةِ الأصول بها، فاقضِ بأنها أصلٌ، وحُندُجٌ هذه على وزن فُعْلُلٍ، وقد ورد من هذا: بُرْثُنٌ، فالنُّون في حُندج أصلٌ إذاً.

بل أطلق العنان للقياس حتَّى أغنى به علم التَّصريف، قال في المحتسب: «حكى سيبويه: جنَحَ يجنُحُ وهي في طريق: ركدَ يركُدُ وقعدَ يقعُدُ وسفلَ يسفُلُ في قربها ومعناها، ويؤكّد ذلك ضربٌ من القياس، وهو أنَّ جنح غير مُتعدٍّ، وغيرُ المتعدّي الضَّمُّ أقيس فيه من الكسر، فقعدَ يقعُد أقيسُ من جلس يجلسُ، وذلك أنَّ يفعُلُ بابه لما ماضيه فَعُلَ نحو شَرُفَ يَشْرُف، ثمَّ ألحقَ به: قعدَ. وبابُ يفعلُ بابُه لما يتعدَّى نحو ضرَب يضرِبُ، فضرَب يضرِبُ إذاً أقيسُ من قتَلَ يقتُلُ، كما أنَّ قعَدَ يقعُدُ أقيسُ من جلس يجلِسُ. وقد تقصَّيتُ هذه الطريقَ في كتابي المنصف»[4].

وأبو الفتح ثاقب النَّظر في استجلاء ملابسات المسألة التي يُعالجها، ولذلك لم يلتبس عليه تقاربُ الأسماء بحيث أوقعه فيما وقع فيه بعض أسلافه، ممَّن اعتبر أنَّ أصل تلك الأسماء واحدٌ.

فقد أخذ على أبي العباس المبرّد أنّه اعتبر الباء زائدةً في (زغدب)، لأنَّه أخذه من الزَّغد، وهو الهديرُ، يقطّعهُ البعير في حلقه، وقال: «هذا ما لا أستجيزه، وأعود

---

(١) م.ن؛ ١١٣.

(٢) المبهج؛ ١٠٣ – ١٠٤، والكتاب؛ ٣/ ٤٧٢، وانظر المبهج؛ ١٢٥.

(٣) المبهج؛ ٢١٠.

(٤) المحتسب؛ ١/ ٢٨١، وانظر المنصف؛ ١/ ١٨٥، والخصائص؛ ١/ ٣٧٩.

بالله من مثله.... وأحسنُ الظنّ بأبي العبّاس أن يريد ما نذهب نحن إليه في نحو سَبِط وسِبَطْر ودَمِث ودِمَثْر ولؤلؤ ولآلٍ وجعفة وجعفلة من أنها أصولٌ تقاربت وليست من وادٍ واحد»[1]، ونسب هذا الرأي في مكانٍ آخر لشيخه أبي علي[2] في معرض حديثه إلى أنَّ حيَّةً وحوَّاءَ من واديين مختلفين حسب تعبيره، كما ناقش المسألة عينها في كتاب المنصف[3]، وفي المنحى عينه الذي يُشير فيه إلى التَّمييز بين ما تقارب لفظاهما، واختلفَ جذراهما بهران وأبهر،وأنهما التقيا، ولا علاقة بينهما مثلما لا علاقة بين سلمان وسلمى، وليس سلمان من سلمى كسكران من سكرى[4].

من خلال حديثنا السابق عن التَّصريف عند ابن جني أشرنا إلى مؤلَّفاته بأقسامها الثلاثة أعني ما وقفه على علم الصّرف البحت أو ما جمع فيه بين النحو والصَّرف، والقسم الثالث بقيَّة مؤلفاته التي اصطبغت بالصِّبغة الصَّرفيَّة، واتَّخذنا من «المبهج» نموذجاً، يمثّل بقية كتبه تلك، والتي تلمح فيها الإشارات والمسائل الصَّرفية حيثما أدرت طرفَك.

ومن خلال النماذج الثلاثة بدا أبو الفتح جبلاً شامخاً في هذا الميدان، وظهرت الخطوط العريضة التي تنتظم منهجه في الصَّرف ومذهبه فيه، ولا فرق بينها جميعاً سوى إيجازه في بعضها وإسهابه في بعضٍ آخر، ونحن نخصُّ منهجه الصَّرفيَّ ومذهبه فيه بالصفحات التالية.

أشرنا في فصلين سابقين إلى أنَّ أبا الفتح قد أخذ بالسَّماع والقياس وفق معايير أسلافه البصريّين، ولكنه كان ذا أُفُقٍ متحرِّرٍ، وكان يناقشُ آراء سابقيه مناقشةً مستفيضةً، ثمَّ يُطلقُ الحكم الذي توصَّل إليه.

والسَّماع يشملُ القراءات القرآنية المختلفة وكلام أفصح العرب النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم وكلام العرب من نظمٍ ونثرٍ إلى أن فسدت الألسنةِ كما يقولُ السُّيوطيُّ[5].

---

(١) المبهج؛ ١٥٤.

(٢) سر صناعة الإعراب؛ ٢/ ٧٣٠.

(٣) المنصف؛ ١/ ١٥٢.

(٤) المبهج؛ ١٨٩، وانظر؛ ٢٠٤.

(٥) الاقتراح؛ ١٤.

وفي الاحتجاج بالقراءات القرآنيّة نشير إلى أنّ أبا الفتح كان يأخذ بالقراءات جميعاً ووضع كتاب «المحتسب في تبيين وجوهِ شواذّ القراءات والإيضاح عنها»، معتبراً أن القراءة الشّاذة ترقى في حجتها إلى القراءة المتواترة، ويغلّبُ بعضَ الشّاذّ أحياناً على المتواتر.

استدلّ أبو الفتح بالقراءات على مسائلَ صرفيَّة، ففي قراءة: ﴿وأنَّه أهلك عادَ لُوْلى [النَّجم: ٥٠]﴾، طرح سؤالاً: إذا قيل: إنّ عين الأولى مهموزةٌ، قال: «هذا غيرُ لازم، لأنَّ هذه القراءة شاذّةٌ، فإذا ثبت بها روايةٌ، فقياسُها عندي قياسُ قولِ الشاعر:

أحــبُّ المُؤْقديــنَ إلــيَّ مُؤْســى ... ...

فردَّها أبو الفتح، لأنها لم تثبت بها روايةٌ، علماً أنَّ هذه القراءة مرويَّةٌ عن نافعٍ، وهو أحد القُرّاء السَّبع[1]، وقد أوردها أبو الفتح في المنصف[2]، ولم يوردها في المحتسب. وردَّ قراءة: ﴿ولا أدرأتُكم به [يونس: ١٦]﴾؛ لأنَّها من درى بالشَّيء، أي: علمَ، لا من درأ بمعنى دفع، وأوردها في المنصف لا في المحتسب. وردَّ قراءة نافع ﴿معائشَ [الأعراف؛ ٢٠]﴾ بالهمز، لأنَّ الهمزة ليست أصليَّةً[3]، ولكنَّ أبا الفتح ناقش تلك القراءة في الخصائص، ولم يردَّها بل اعتبرها من الشّاذّ الذي لا يُقاسُ عليه[4].

كما اعتبَر قراءة ﴿خَطِيَةً [النساء: ١١٢]﴾ محرَّكةً ـ خطأً، لأنَّها تخالفُ التَّصريف، حيث يرى أنَّ الخطيئة زيدت الياء للمدِّ فيها، فلو حُرِّكتْ لبطل الغرض فيها[5].

واعتبر قراءة أهل الكوفة كالكسائي[6] وابن عامر: ﴿أئِمَّةً [التوبة: ١٢]﴾ بهمزتين شاذّةً؛ لأنَّه لا يُجيزُ اجتماع همزتين مخفَّفتين في كلمة واحدة، إلاَّ أن تكونا عينين نحو سأّال وجنّار؛ وذلك لثقل اجتماع الهمزتين غير عينين في كلمةٍ واحدة. وهي قراءة عاصم

---

(١) القراءات لابن مجاهد؛ ٦١٥.

(٢) المنصف؛ ١/ ٣١١، و٢/ ٢٠٣.

(٣) م.ن؛ ١/ ٣٠٧ - ٢٠٣.

(٤) الخصائص؛ ٣/ ١٤٤.

(٥) المنصف؛ ١/ ٣٢٧ـ٢٢٨.

(٦) الخصائص؛ ٣/ ١٤٣، وانظر الخصائص؛ ١/ ١٨٢.

وحمزة والكسائي وابن عامر ونافع[1]. وهكذا شذّذ ابن جني ما لم تثبت به روايةً، وما خرج على أقيسة التّصريف[2].

واستشهد بالحديث النّبوي على مسائلَ صرفيَّة، فهو يقولُ: «لو جاء شيءٌ نحو رُمَّان ومُرّان لم نقضِ بزيادة النُّون إلاّ بثبت، لأنَّه يجوزُ أن تكونَ النُّون أصلاً، وإن قضيتَ بزيادة نونه بغير ثبت، فهو وجهٌ، ألا ترى أنَّ في الحديث أنَّ قوماً من العرب أتوا رسول الله صلَّى الله عليه وسلم، فقال لهم: من أنتم؟، فقالوا: نحنُ بنو غيّان، فقال لهم: بل أنتم بنو رَشدان، أفلا تراه عليه السَّلامُ، كيف تكرَّه لهم هذا الاسم؛ لأنَّه جعله من الغَيِّ، يدلُّ على ذلك قولُه: بل أنتمْ بنو رشدان، لأنَّ الرُّشدَ ضدُّ الغَيِّ؟»[3]. وفي إبدال الميم روى أنَّ النَّمرَ بنَ تولَبَ قال: سمعتُ رسولَ الله (ص) يقولُ: ليس من امْبرٍّ امصيام في امسفرِ، يريد: ليس من البرِّ الصِّيامُ في السَّفرِ، فأبدل لام المعرفة ميماً... إلاَّ أنَّه شاذٌّ، لا يسوغُ القياسُ عليه»[4]. واستشهد بقولِ رسولِ الله (ص): «ارجعنَ مازورات غيرَ ماجورات» على أنَّ الواو الساكنة إذا انفتح ما قبلها قد تُقلَبُ ألفاً تخفيفاً، فقال في مأزورات: وأصلُه مَوْزورات، فقلبَ الواو ألفاً تخفيفاً، والقياسُ يقضي بألاَّ تقلبَ الواو ألفاً إلاَّ إذا تحرّكت، وانفتح ما قبلها[5]. ولكنَّه قال: «وقال الكوفيُّون: إنَّما أريدَ به ازدواجُ الكلام لقوله: ماجورات، وهو قولٌ أيضاً».

واستشهد على تخفيف العرب ما كان على فَيْعل نحو مَيْتٍ وهيْنٍ ولَيْنٍ، فتقولُ: مَيْتٌ وهَيْنٌ ولَيْنٌ، بقوله (ص): ﴿المؤمنُ هَيْنٌ لَيْنٌ﴾.

وكان أبو الفتح متسمِّحاً في الاحتجاج بكلامِ العرب، فأطلق عصرَ الاحتجاجِ بشرط أن يكون من يُحتجُّ بكلامه فصيحاً، واعتبرَ لغاتِ العرب كلَّها حُجَّةً لذلك أخذ عن كثيرٍ من القبائل، واستنبطَ المقاييسَ من لهجاتها، ولكنَّه غلَّط العربَ، بل صحَّاهم، وعقد لذلك أبواباً في كتبه، وردَّ ما يُخالفُ الأقيسةَ، وغلَّب الأكثرَ

---

(1) السَّبعة؛ ٣١٢، وانظر؛ في أصول النحو؛ ٣٢ – ٣٣.

(2) مناهج الصَّرفيين ومذاهبهم؛ ١٤٢.

(3) المنصف؛ ١/ ١٣٤، وانظر الخصائص؛ ١/ ٢٥٠ – ٢٥١، والمحتسب؛ ١/ ٨٨،

(4) سر الصناعة؛ ١/ ٤٢٣، والمحتسب؛ ٢/ ٣٣٢.

(5) سر الصناعة؛ ١/ ٤٢٣، والمحتسب؛ ٢/ ٣٣٢.

استعمالاً[1]. وكان من التَّسمُّح بأن احتجَّ بكلامِ أحد معاصريه، وهو أبو عبد الله الشَّجريُّ الذي كان يأنس بكلامه شعراً ونثراً، فقد أخذ بتكسيرِ فَعَلٍ على فِعْلان، لأنه سمع الشَّجريَّ يقولُ: فتح اللهُ تلك البِيبان[2]، بل غلَّب رأي الكوفيين على البصريّين في فتح الحرفِ الحلقي الساكن بعد حرفٍ مفتوحٍ، مثلِ زَهْرٍ وزهَرٍ، لأنَّه سمعه من معاصريه من بني عقيلٍ[3].

واستخدمَ لهجاتِ القبائل في دراساته التَّصريفيَّة، فكلبٌ تقلبُ السِّين من القاف خاصَّةً زاياً، فيقولون في سَقْرٍ: زَقْرٍ[4]، وتقرأ: ﴿مسَّ سَقَر [القمر: ٤٨]﴾ مسَّ زقَرٍّ. وطيِّءٌ تُبدلُ التاء هاءً، فيقولون: كيف البنونَ والبناه[5]. وحكى لغةَ لبني ضبَّةَ، فقال في قولهم في الفعل المبنيِّ للمجهولِ من الثُّلاثيِّ المعتلِّ العينِ: قُول وبُوع: «وهذه لغةٌ لبني ضبَّةَ»[6]. وظاهرة الأصل الافتراضيِّ قائمةٌ عند ابن جنّي، كقولنا: أصلُ قامَ: قومَ، لا بمعنى أنَّ العربَ نطقت بها ذات يوم[7]، مع أنَّ الأمر يجبُ أن يؤخذَ على أنَّ الأصلَ حقيقةٌ ثابتةٌ، وأنَّ تطوُّراً قد حصل على اللُّغة، وقد عاد ابنُ جنّي ليقولَ باستعمالِ بعضِ هذه الأصول القديمة، فقد رأى أنَّ الإدغامَ والفكَّ في استعددَ واستعدَّ حاصلٌ، وأنَّهما لغتان: حجازيَّةٌ وتميميَّةٌ[8]. ونسبَ الهمْز في شأبّة ودَأبّة إلى بني كلاب وعقيل وتميم وهُذيل[9] وهذا في أغلبه ينسجمُ مع قاعدته بأنَّ لغات العرب كلَّها حُجَّةٌ[10]، وعلَّةُ ذلك عنده أنَّ سعة القياس تُبيحُ لهم ذلك، رغم أنَّه قيَّد الأمر بالكثرة والقلَّة[11]، ولكنه كان

---

(١) انظر الخصائص؛ ٢/ ٥ – ١٠

(٢) المبهج؛ ١/ ٢٠.

(٣) المحتسب؛ ١/ ٨٤ – ٨٥ و١٦٦ – ١٦٧.

(٤) سر الصناعة؛ ١/ ١٩٦.

(٥) م.ن؛ ٢/ ٥٦٣.

(٦) المحتسب؛ ١/ ٣٤٦.

(٧) انظر الخصائص، ١/ ٢٥٦، ٢٥٧، وراجع: مناهج الصَّرفيين ومذاهبهم؛ ٢٣١ وما بعد.

(٨) م.ن؛ ١/ ٢٥٩ – ٢٦٠.

(٩) المنصف؛ ١/ ٢٨١

(١٠) الخصائص، ٢/ ١٠.

(١١) م.ن؛ ٢/ ١٢.

يفضّل لغةً على أخرى تلويحاً تارةً وتصريحاً تارةً أخرى. فالحجازيّونَ يُعلّون اسم المفعول من الثلاثيّ الأجوف واويّاً كان أو يائياً، فيقال في اسم المفعول من قال وباع: مقولٌ ومبيعٌ، ولكنَّ التّميميّين يُعلّون الواويَّ، ويصحّحون اليائيَّ؛ فيقولون: مبيوعٌ ومديونٌ ومَعْيُونٌ ومطيوبٌ[1]، وقد صحّح البغداديون الواويَّ، فقالوا: ثوبٌ مصوونٌ وفرسٌ مقوودٌ، وجعل ابن جنّي التّصحيحَ في الواويّ من الشّاذّ في القياس والاستعمال جميعاً[2]، ولا يأخذُ ابن جنّيّ اللُّغة إلاّ عن الثّقات[3]، وهو لا يأخذ بما لا يُعرفُ قائلُه من كلامِ العرب إذا لم يُعرفْ راويه، وحبُّه لسيبويه جعله يدفع أن يكون (عُياهم) من فوائت سيبويه؛ لأنَّ الذي حكاه صاحبُ كتاب العين هو مجهولٌ عنده[4] وردَّ (قَرَعْبلانَةَ) على أنّها لم تُسْمَع إلاّ من كتاب «العين»[5].

وأبو الفتح لا يعتدُّ بما لم يثبت من اللُّغة، كقوله: «فأمّا حكايةُ بعضهم، زِئْبُرٌ وضِئْبُلٌ، بضمّ الباء، فلا أصل لها، ولا هي معروفةٌ، فكذلك حكاية بعضهم: إصْبُعٌ بكسر الهمزة وضمّ الباء، غيرُ معرّجٍ عليها، لأنها لم يصحَّ لها ثَبَتٌ[6]، وكرّر ذلك في كتبه[7]، وعقد أبو الفتح باباً في الخصائص هو (باب في أغلاط العرب)[8]، وقد كان معيار تخطئتهم مخالفة القياس الذي وضعه، وأبو الفتح لا يرفضُ ما يراهُ خطأً ممّا وردَ عن العرب، ولكن يرفضُ القياسَ عليه[9].

والقياسُ هو البعدُ الآخر في ميدان ابن جنّي الرَّحب، والعلاقةُ بين القياس والسَّماعِ وثيقةٌ جداً، وإذا كان القياسُ قد طوّر اللُّغة، فإنَّ الأصل هو السَّماعُ، إذ لا قياس على مالا أصل له، بل القياس هو تقديرُ الفرعِ بحكم الأصل كما يرى ابنُ

---

(١) م. ن؛ ١/ ٢٦٠.

(٢) الخصائص؛ ١/ ٩٩.

(٣) م. ن؛ ٢/ ٢٥.

(٤) م. ن؛ ٢/ ٢٥١.

(٥) م. ن؛ ٣/ ٢٠٨.

(٦) م. ن؛

(٧) المنصف؛ ١/ ٥٤، وهي في الخصائص: حكاية بعض البصريين، وردَّها لأنَّه لا يقيسُ على القلّة.

(٨) انظر؛ المنصف؛ ٢/ ١٣-١٤ و٥٢ و٢٠٦، والخصائص؛ ١/ ٦٨.

(٩) الخصائص؛ ٣/ ٢٧٣-٢٨٢، وانظر مناهج الصَّرفيين ومذاهبهم؛ ٢٣٠.

الأنباري[1]. وقد شاعَ أنَّ البصريّين أصحابُ قياسٍ، وأنّ الكوفيّين أصحابُ سماعٍ، ومردُّ ذلك إلى أنَّ الكوفيين يقيسون على المثال الواحد والمثالين، فيما عرف عن البصريّين أنَّهم لا يقيسونَ إلاّ على ما كثر واطَّردَ، وما جاء قليلاً لا يردُّونه ولكن لا يقيسونَ عليه، ولكنَّ سيبويه قال: «هذا بابُ ما قيس من المعتلِّ من بناء الياء والواو. ولم يجيء في الكلام إلاَّ نظيرهُ من غير المعتلِّ»[2]، وقال: «وهذا بابُ ما قيس من المضاعف الذي عينُه ولامُه من موضعٍ واحد، ولم يجيءْ في الكلام إلاَّ نظيرهُ من غيره»[3] وهو الذي سمَّاه القُدماء: مسائل التَّصريف أو مسائل البناء ونحوهما، وزاد الأخفش في التَّسمُّحِ بالقياس؛ ممَّا هو أوغلُ في بابِ الرِّياضة والتَّدرُّب[4].

وقد وسَّع ابن جنيٍّ القياس توسيعاً كبيراً، حتَّى قال: «إنَّ مسألةً واحدةً من القياس أنبلُ وأنبهُ من كتاب لغة عند عيونِ النَّاس»[5]، ولذلك رأى أنَّه يجوزُ للإنسان أن ينطق على قياسِ أيَّة لغةٍ من لغاتِ العربِ؛ لأنَّ الناطق «على قياس لغةٍ من لغات العرب مصيبٌ غيرُ مخطيءٍ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه[6]»، بل فتح باب الاجتهاد حيث قال: «للإنسان أن يرتجلَ من هذه المذاهب ما يدعوه إليه القياسُ ما لمْ يُلوِ بنصٍّ أو ينتهكْ حرمةَ شرعٍ، فقِسْ على ما ترى[7]»، وهو القائل: «وإذا صحَّ للإنسان قولٌ يقتضيه محضُ القياس فليس ينبغي أن يحجمَ عن القولِ به؛ لأنَّه لم يَقُلْه مَنْ قَبْلَه من الشُّيوخِ، ولو كان هذا مذهباً صحيحاً لما كان للثَّاني أن يزيد على الأوَّل، ولا أن يأتي بما لم يأتِ به، ولكان هذا مدعاةً إلى العيِّ ومجلبةً للحصرِ[8]». ويُوردُ أبو الفتح في الخصائص نصّاً يُشير إلى أنَّ الأعرابَ كانوا يدركون بحدْسِهم وقوَّةِ حسِّهم ما لا يدركه العلماءُ من أمثاله بطولِ المباحثةِ والسَّماع[9].

---

(١) لمع الأدلَّة: ٩٣

(٢) الكتاب: ٢/ ٣٩٢-٣٩٧

(٣) م. ن: ٢/ ٤٠٢-٤٠٣

(٤) انظر المنصف: ١/ ١٨٠ و١٨٣، وانظر مناهج الصَّرفيين ومذاهبهم: ٢٦٢.

(٥) الخصائص: ٢/ ٨٨

(٦) م. ن: ٢/ ١٢

(٧) م. ن: ١/ ١٨٩

(٨) المنصف: ٣/ ١٣٣

(٩) الخصائص: ٣/ ٢٧٣- ٢٧٦ (باب أغلاط العرب).

واللُّغة قسمان عند أبي الفتح: قسمٌ يدركُ بالقياس، وقسمٌ لايؤخذُ إلاَّ سماعاً، ولا بُدَّ من تقبُّله كما وردَ عن العرب، فما يدركُ بالقياس قنَّنه النُّحاة، وفصَّلوهُ[1]، وهو يرى أنَّ ما لايؤخذُ إلا بالسَّماع هو البابُ الأكثر[2]، ولكنَّه عقد في الخصائص باباً في اللُّغة المأخوذة قياساً[3]، بل يُعزِّزُ نظريته في أنَّ اللُّغة تواضعٌ واصطلاحٌ، وأنها تطوَّرت واتَّسعت، وبقي القياس يفتحُ البابَ لهذا الاتِّساع[4].

والغرضُ من القياس اللُّغوي أوالتَّصريف عند أبي الفتح ضربان: ضربٌ الغرضُ فيه إلحاقُه بكلامِ العرب، وضربٌ الغايةُ فيه الرِّياضة والتَّدرُّبُ[5] لخدمة الغرضِ الأوَّل.

وقد استشهد أبو الفتح بقول شيخه أبي عليٍّ: «وإدخالُهم الأعجميَّ في كلامهم كبنائك ما تبنيه من (ضرب) وغيره في القياس»[6]، وأبو الفتح يعتبرُ القياس الدَّليل الصَّريحَ الأساسَ على معرفة أصالة الحرف وزيادته فيما عُدِمَ فيه الاشتقاقُ، يقولُ في سرِّ الصِّناعة: «واعلم أنَّ للتَّاء ميزاناً وقانوناً يُعرفُ به من طريقِ القياس؛ كونُها أصلاً وزائدةً، فإذا عدمتَ الاشتقاقَ في كلمة فيها تاءٌ أو نونٌ، فإنَّ حالهما فيما أذكرهُ لك سواءٌ، فانظر إلى التاء أو النُّون، فإن كان المثال الذي هما فيه أو إحداهما على زنة الأصول بهما فاقضِ بأنَّهما زائدتان[7]» والقياس لا يجوزُ إلاَّ على ما سُمع من لغة العرب[8]، ومع ذلك يغلِّبُ السَّماعَ إذا عارضَ القياس، يقول: «واعلم أنَّك إذا أدَّاكَ القياسُ إلى شيء، ثمَّ سمعتَ العربَ قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنتَ عليه إلى ما هم عليه[9]»، وأفرد لذلك باباً هو (بابٌ في تعارض السَّماع

---

(1) الخصائص؛ ٢/ ٤٢

(2) المنصف؛ ١/ ٣.

(3) الخصائص؛ ٢/ ٤٠-٤٣

(4) م. ن، وانظر المنصف؛ ١/ ٢

(5) الخصائص، ٢/ ٤٨٨، وانظر الخصائص؛ ٢/ ٩٢-٩٣

(6) المنصف؛ ١/ ٤٤، وانظر المنصف؛ ١/ ١٨٠- ١٨١، والخصائص؛ ١/ ٣٦٦-٣٦٧.

(7) سر الصناعة؛ ١/ ١٦٧.

(8) المنصف؛ ١/ ١٧٥ و٢/ ١٥٩

(9) الخصائص؛ ١/ ١٢٥

والقياس)[1]، فلا يقاس إلاَّ على المطَّرد، ولا يُقاسُ على الشَّاذِّ[2]، والسَّماعُ يُبطِلُ القياسَ[3]، وإن جاء الاشتقاقُ بشيء عُمِلَ عليه، وتُرك القياس[4]، وهو لا يقيسُ إلاَّ على الكثير كما أسلفنا، فيقولُ: «كثيرٌ مقيسٌ، وقليلٌ غير مقيس[5]، و «وليكن الحكم على الأكثر لا على الأقلّ[6]» وما كَثُرَ قياسُه يجبُ أن تكونَ علَّتُهُ قويَّةً، فقد نصَّ على أنَّ ما خرج على أصله مصحّحاً، نحو استحوذ وأغيلت المرأة ونحوهما كثيرٌ، غير أنَّه لا يُقاسُ عليه كما يرى «لأنَّه لم تستحكمْ علَّتُه[7]، «بل قد تكونُ كثيرةً، لكنَّها قليلةً بالإضافة إلى ما يُغايرُها»[8]، وقد فصل في أمر المطَّرد والشَّاذّ في الخصائص[9]. لذلك قال عنها: إنها «أشياءُ محفوظةٌ، لا يُقاسُ عليها[10]»، أو «وهذا ونحوُه لا يُقاسُ عليه لقلَّته»[11]، و«غيرُ مطَّرد، ولا يُقاسُ عليه غيرُه[12]»، «فليس يُقاسُ أن تحمله عليه[13]، و«يُقتصرُ فيه على المسموع، ولا يُقاسُ عليه؛ لأنه ليس بكثير»[14] و«قليلٌ في الاستعمالِ ضعيفٌ في القياس[15]» و«مثلُه موقوفٌ على السَّماع، وليس لنا الإقدامُ

---

(١) م. ن؛ ١/ ١١٧-١٣٣

(٢) م.ن؛ ١/ ١٢٤

(٣) المنصف؛ ١/ ٢٤٠

(٤) المنصف؛ ١/ ١٣٧

(٥) الخصائص؛ ٣/ ١٣٦

(٦) التصريف الملوكي، وانظر المنصف؛ ١/ ١٠٣، والخصائص؛ ٢/ ٨٤ و٣/ ١١٣

(٧) الخصائص؛ ١/ ١٤٤.

(٨) سر صناعة الإعراب؛ ١/ ١٤٧

(٩) الخصائص؛ ١/ ٩٧ وما بعد، وانظر المنصف؛ ١/ ٢٧٨.

(١٠) التصريف الملوكي؛ ٢٦

(١١) م.ن؛ ٣٦

(١٢) م.ن؛ ٤٩-٥١

(١٣) التمام؛ ٦٨

(١٤) المنصف؛ ١/ ٤٢-٤٤

(١٥) الخصائص؛ ١/ ١١٤.

عليه من طريق القياس»[1] و «وجميعُ هذه الحروف الواو فيه مسموعةٌ كثيرةٌ، وإنَّما ذكرناها لتُحفظَ ولا يُقاسُ عليها[2]» و «ولهذا الغلط نظائرُ في كلامهم، فإذا جاءكَ فاعرفه لتسلُّمه كما سمعته، ولا تقسْ عليه[3]».

ومن يتصفَّحْ كتبَ ابن جنّيّ الصَّرفيةَ وغيرها ممَّا ملأه بالمسائل الصَّرفيَّة، التي كرّرها في غير واحد يجد أنَّه لا يقيسُ على الشَّاذِّ، وأبو الفتح يقعِّدُ القاعدة معَزِّزَةً بالتَّعليل الذي يُرضيه، ثمَّ يقيسُ عليها. فقد علَّل مجيءَ عين الفعل الماضي مغايرةً لعين المضارع في الحركة، بقوله: «أرادوا أن تخالفَ حركة العين في المضارع حركتها في الماضي؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما بناءٌ على حياله[4]»، فإن وردت حالاتٌ تُغاير هذه القاعدة ككسْرِ العين في الماضي والمضارع من حسب عدَّ ذلك شاذّاً. و «مصائب» شاذَّةٌ، لأنَّ الواو أبدلت همزة، والقياسُ تصحيحُها؛ لأنَّها أصلٌ. وما جاء في مفعول من الفعل الثُّلاثيِّ المعتلِّ العين بالواو متمِّماً نحو قولهم: مسكٌ مدووفٌ وفرسٌ مقوودٌ.. وثوبٌ مصوونٌ، لا حكم له قلَّةً وشذوذاً[5]، وما كان من المضاعف على فَعِل لا يقعُ إلاَّ مدغماً، وأمَّا قولهم في الاسم: طعامٌ قضِضٌ، وفي الفعل: لححتْ عينُه، فشاذٌّ لا يُقاسُ عليه[6]. ولا تُزادُ الميمُ غيرَ أولى، فما ورد من زيادتها حشواً... فشاذٌّ، لا يُقاسُ عليه[7].

والقياس فيما جاء على فَعيل، وجرى وصفاً على مؤنَّث مذكور قبله أن تلحقه التَّاء، كقولنا: هذه كفٌّ خضيبةٌ، وما ورد من قولهم: امرأةٌ قتيلٌ، تشبيهاً لفعيل بفعول نحو قولك: امرأةٌ صبورٌ شذَّ في القياس[8]، وهو في هذا بصريُّ المذهب، وله آراؤُه الخاصَّة. وقد أولعَ أبو الفتح بالعلل ولعاً شديداً، والعلل أساسٌ في القياس، ألا تراه يكرّر: قالوا كذا؛ لأنَّه كذا. وعقد أبو الفتح في الخصائص أبواباً كثيرةً للعلل فاق بها

---

(1) م.ن؛ ٢/ ٨٨

(2) المقتضب؛ ٧-٨

(3) المنصف؛ ١/ ٣١١

(4) م.ن؛ ١/ ١٨٧

(5) المقتضب؛ ٨-٩

(6) المنصف؛ ٢/ ٣٠٢

(7) التصريف الملوكي؛ ١٩.

(8) المبهج؛ ٣٨.

جميعَ من سبقوهُ، بل وقطع الطَّريق على من تلاه[1]، وقد أتينا على ذكر العلل عنده في فصلٍ سابق.

وأبو الفتح بصريُّ المذهب في النّحو عامَّةً، ولكنَّه لم يقف من الكوفيّين الموقفَ المتعصّبَ الرَّافضَ لكلّ ما أتى عنهم، وآراؤُه في الصَّرف تدلُّ على أنَّه كان ينظر إلى بعض علمائهم بالإجلال وإلى بعض آرائهم بالاستحسان والقبول، فقد روى الحديث النَّبويَّ: ﴿ارجعنَ مازورات غير ماجورات﴾، وعلّل عدم الهمز كما أسلفنا، ولكنَّه استجادَ رأي الكوفيّين، واعتبره وجهاً[2]، وتحدَّث عن تصريف «أُوار»، وقال: ذهب فيه الكسائيُّ مذهباً حسناً[3]. ولكنَّه ردَّ إدغامهم: افعلَّ وافعالَّ إذا ضُعِّفَ فيهما حرفُ العلّة، وكان لاماً كقولهم: اغزوَّ يغزوُّ واغزاوَّ يغزاوُّ، واستشهد على فساد مذهبهم بما حكاه الأخفشُ من قولِ العربِ: ارعوى، وأنهم لم يقولوا: ارعوَّ، ورأي الكوفيّين في هذا يخلط بين اسم الفاعل واسم المفعول[4]. ويرى الفرّاء أنّ أصل شَيء: شَيْءٌ مثلُ سيِّد، ثمَّ حذفوا منه كما قالوا في هيِّن: هَيْنٌ، ويرى أنَّ أشياء: أفعلاء، محذوف اللام، وجمعوا شيئاً على أشياء كما جمعوا هيِّناً على أهوناء، لأنَّ أصلَ شيء عند الفَّراء: شَيِّء[5]، فأنكر أبو الفتح قول الفرّاء، وقال: «والذي ادّعاه من أنَّ شَيْئاً محذوفٌ من شيِّء، لا أعلمُ له دلالةً، تدلُّ عليه، لأنَّا لم نسمعهم قالوا: شيِّء كما قالوا: هيِّنٌ، ولو كان أصلُه شَيِّئاً لنطقوا به كما قالوا: هَيْنٌ وهيِّنٌ»[6]، وردَّ قول الفرّاء في أنَّ الأصل في سيِّد وميِّت: سَوْيِد ومَوْيِت على وزن فعيل، ثم قُلبَ، فأُدغمَ؛ لأنَّه ادَّعى مالا دلالةَ عليه[7]».

ورغم إجلاله لثعلب، وكثرة نقله عنه، فقد ردَّ قولَه: إنَّ تنُّورَ: تفعولٌ من النَّار، وقال: نعوذُ بالله من عدم التَّوفيق- هذا على سداد الرَّجل وتميُّزِه من أكثر أصحابه

---

(١) انظر في هذا مناهج الصَّرفيين ومذاهبهم؛ ٣٦٢ وما بعد.

(٢) سر الصناعة؛ ٢/ ٦٦٩، والمنصف؛ ٢/ ٣٢٦، والمحتسب؛ ٢/ ٣٣٢.

(٣) الخصائص؛ ٢/ ٨٩.

(٤) الخصائص؛ ٢/ ١٠٤

(٥) المنصف؛ ٢/ ٩٦

(٦) م.ن؛ ٢/ ٩٦-٩٧

(٧) م.ن؛ ٢/ ٩٧

ولو كان تفعولاً من النَّار لوجبَ ان يُقالَ فيه: تَنْوُوْرٌ... وإنَّما تنوُّرٌ، فَعُّولٌ من لفظ تنرَ»[1]. وعندما رأى ثعلبٌ أنَّ الباء في «زغدب» في شعر العجاج زائدةٌ، قال: «وهذا تعجرفٌ منه وسوءُ اعتقادٌ»[2]. وقد أوردنا فوائت الكتاب في فصل سابق، ونضيف أنَّ أبا الفتح ردَّ بعضَ هذه الفوائت، وأثبت أنَّ بعضاً منها فائتٌ لسيبويه. واستدرك عليه كقوله: «وقال سيبويه: ويكون على انْفَعْل. قالوا: انْقَحْلٌ في الوصف لا غير، فزاد ابن جني عليه: رجلٌ انْزَهْوٌ[3]»، وبنى الأخفشُ (جُخْدَب) على مثالِ فُعْلَل، فردَّه ابنُ جنيٍّ، لأنَّ سيبويه لم يُثبتْهُ، لأنَّ ما رواه النَّاسُ (جُخْدُبٌ) بالضَّمِّ، كما ردَّ قولَ الأخفش في أنَّ الهاءَ في هِبَلَع وهِجْرَع زائدةٌ، ورأى أنَّ الصَّواب ألاَّ تكون هذه الهاءات مزيدةً. وهو المذهبُ الذي عليه أكثرُ أهل العلم[4]، وهو يعني بهذا فيما يعنيه سيبويه[5] والمبرِّد[6]. وذهب ابنُ دريد إلى أنَّه لم يأتِ على مثالِ (يفتعولَ) في الأسماءِ إلاَّ (يستعورُ)، وهو موضعٌ[7]، وقد ردَّ ابن جنيٍّ على ذلك بقسوة، وقال عن قائله: «فلا يدري من صنعة التَّصريف شيئاً، وإنَّما هو هاذ[8]»، وقال عنها في مكانٍ آخر: «وهذا غلطٌ[9]»، وهو في المكانين لم يسمِّ ابن دريد، والجمهرةُ محطُّ طعنِ ابن جني[10].

وقد كان ابن خالويه - وهو خصمٌ لدودٌ لابن جنيّ ولأستاذه أبي عليٍّ الفارسيِّ ولصديقه أبي الطيب المتنبيّ - ضعيفَ النَّظر في رأي أبي الفتح، يتعلَّقُ بالظاهر، ولا يَسبر غورَ اللُّغة، فقد قال[11]: ليس في كلام العرب: فَعَلَ يَفعَلُ ممَّا ليس فيه حرفٌ

---

(١) الخصائص؛ ٣/ ٢٨٥

(٢) سر صناعة الإعراب؛ ١/ ١٢٢، والمبهج؛ ٥٠.

(٣) الخصائص؛ ١/ ٢٢٩

(٤) المنصف؛ ١/ ٢٦

(٥) الكتاب؛ ٢/ ٣٣٥

(٦) المقتضب للمبرّد؛ ١/ ٦٦

(٧) جمهرة اللغة؛ ٣/ ٤٠٤

(٨) المنصف؛ ١/ ١٤٥

(٩) الخصائص؛ ٣/ ٣٤٠

(١٠) انظر الخصائص؛ ٣/ ٢٨٨.

(١١) ليس في كلام العرب لابن خالويه؛ ١٧

حلقيٌّ عيناً ولا لاماً إلاَّ عشرة أحرف، وعدَّدها، وقال في مكانٍ آخر: ليس في كلام العرب[1] فَعِلَ يَفعَلُ إلاَّ خمسةُ أحرف، وعدَّدها. وقد عقد أبو الفتح في الخصائص باباً هو (باب تركُّبِ اللُّغات)[2]، وردَّ إليه كثيراً من هذه المسائل، وهو يرى أنَّ أكثر ذلك وعامَّته إنَّما هو لغاتٌ تداخلت فتركَّبت[3]، ويرى أنَّه «هكذا ينبغي أن يُعتقد، وهو أشبهُ بحكمةِ العرب»[4].

وبصريَّة أبي الفتح تجلَّت في وقوفه إلى جانب أصحابه البصريّين، وقلَّما وقف ضدّ إجماعهم، فقد ذهب البصريُّون إلى أنَّ الأصل في سيِّد وميْت وصيِّب ونحوها: سَيْوِدٌ وميوتٌ وصَيْوبٌ... على وزن فَيْعِل، وقال الكوفيون: هذا البناء على فَيْعَل بفتح العين، فوقف إلى جانب البصريّين[5]. وذهب البصريُّون إلى أنَّ ما ضُعِّف أوَّله وثانيه نحو (حَثْحَثَ) فأصلُه رُباعيٌّ، وأمَّا (حَثَّثَ) فثلاثيٌّ، وليس واحدٌ منهما أصلاً للآخر، وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الحاء الثانية في (حثحث) بدلٌ من ثاء، وأنَّ أصله (حَثَّث). وقد ذهب ابن جني مذهب البصريين، واحتجَّ بحجج أبي عليٍّ في دفع الإبدال هذا، وردَّ مذهب الكوفيين والانتصار لمذهب أهل البصرة[6]، وأتينا على ذلك سابقاً.

وذهب البصريُّون، ومعهم ثعلبُ، إلى أنَّ ما كانَ من الأفعال على (فَعَل)، وفاؤُهُ واوٌ تُحذفُ في (يفعِلُ) لوقوعها بين ياء وكسرة، نحوَ وَعد يَعِدُ و وَزَنَ يَزِنُ، وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الواو تُحذَف في الأفعال المتعديّة فقط. فوقف ابنُ جني إلى جانب نحاة البصرة، وأورد الأمثلة التي حُذفتْ فيها الواو في اللازم والمتعدّي معاً[7].

وذهب البصريُّون إلى أنَّ (تولجاً) على وزن (فَوعَل) من ولجَ يلجُ، وأصله (وَوْلَجٌ)، فأبدلتِ الواوُ الأولى تاءً لاجتماع الواوين في أوَّلِ الكلمة، وذهب الكوفيُّونَ إلى

---

(١) م.ن؛ ٢٢

(٢) الخصائص؛ ١/ ٣٧٤-٣٩١

(٣) م.ن؛ ١/ ٣٧٥

(٤) م.ن.

(٥) المنصف؛ ٢/ ١٥-١٧

(٦) انظر سر صناعة الإعراب؛ ١/ ١٨٠و ١٨١ و ١٩٠، والمنصف؛ ٢/ ٢٠٠

(٧) المنصف؛ ١/ ٢٠٧

أنَّه على مثال (تَفْعل). فوقف أبو الفتح إلى جانب البصريين، وانتصرَ لهم[1].

ونسوقُ أخيراً هذا المثال نختمُ به أمثلة انتصار أبي الفتح للبصريين على الكوفيين في مسائل صرفية كثيرة، فقد ذهب البصريُّون إلى أنَّ الاسمَ المجرَّدَ على ثلاثة أضرُب؛ ثلاثيٌّ مثل: لُعْب، ورباعيٌّ مثل جَعْفَر، وخماسيٌّ مثلُ: سَفَرْجل، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الحروف الأصول لا تزيدُ على ثلاثة، وكلُّ ما زادت حروفه على الثلاثة ففيه زيادة، فالحرف الذي قبل الآخر في الرُّباعي هو المزيد عند الكسائيّ، والحرفُ الأخير هو الزائد عند الفرَّاء، وفي الخماسيِّ حرفان مزيدان. ومذهبُ البصريّين هو الذي يُكتبُ له البقاء لعلل، أتى عليها ابنُ جنيّ في مكانها[2].

لقد كان أبو الفتح أوَّل من وضع مؤلَّفاً مطوّلاً في علم التَّصريف، وذلك عندما أطلق العنان لعبقريَّته، وأعمل فكره في كتاب «التَّصريف» للمازنيّ، فأوضح غامضَه، وتوقَّف عند كلّ كبيرة وصغيرة، وأغنى الكتاب بما لم يأتِ عليه المازنيُّ في كتابه، ثمَّ كانت كتبه الأخرى في التَّصريف البحت التي أتينا عليها في هذا الفصل، وأبو الفتح أوّل من وضع علم التَّصريف في العربية في كتابه الخصائص، وأبو الفتح جعل من علم التَّصريف هدفاً وغايةً، يحتاج إليه كلُّ من يريد أن يخوض في علوم العربيّة عالماً أو متعلِّماً، وبيَّن أهميَّة هذا العلم، وتوصَّل إلى مكنونه من كلِّ طريق، بالسَّماع والقياس والاشتقاق واستنباط العلل وعلم الأصوات وغيرها، وكان أسلوبه الأدبيُّ خير معين له بحيث نقل علم التَّصريف من جفاف العبارة إلى طلاوتها ومن الفكرة الجامدة إلى الصُّورة الموحية مطيلاً حيناً ومختصراً حيناً، وفي كلِّ فائدةٌ أدّاها أبو الفتح خير أداء، وأغنى أبحاثه الصَّرفية بالشَّواهد الكثيرة التي انتقاها من مؤلَّفات أسلافه أو جاء بها لأوَّل مرَّة حسبما رأى ذلك مناسباً.

---

(١) سر صناعة الإعراب: ١/ ١٠٤-١٠٥.

(٢) المنصف: ١/ ٢٤-٣١

الفصل الرابع

ابن جني والقراءات

إنَّ أهمَّ القواعد التي قامت عليها دراسات أبي الفتح تندرجُ تحت كلمتي: السَّماعِ والقياس، وطالما تحدَّث ابن جنّي عن السَّماع والقياس في كتبه، وعقد في الخصائص باباً لتعارض السَّماع والقياس وتوافقهما، وهل يُقاسُ على المسموع إذا خالف القياس؟ إلى غير ذلك ممَّا لم يبدع فيه أحدٌ مثلما أبدعَ أبو الفتح. والبصريُّون ـ كما هو معلوم عنهم في الشَّائع ـ أصحابُ القياس، وعلى يدي أبي الفتح وأستاذه الفارسيِّ، وهما بصريَّان، تطوَّر القياسُ تطوُّراً كبيراً، فألزما أنفسهما به، وقاسا في كلِّ كبيرة وصغيرة، وحضَّا على الأخذ به، ولكنَّنا أسلفنا القول ـ مطمئنينَ ـ إنَّ السَّماعَ والقياسُ بصريَّانِ، وإنَّ أبا علي وتلميذه أخذا بالسَّماعِ كما أخذا بالقياس، ولكنْ أخذا بالضوابط والقواعد التي يصحُّ عندها السَّماعُ والقياسُ، والتزما بها، مقدِّمين أحدهما على الآخر وفق تلك الضوابط والقواعد.

وقد جاءت شواهدُ أبي الفتح عن طريقِ السَّماعِ من العربِ مباشرةً بالمشافهة، أو عن طريق الشيوخ أو من القرآنِ والحديث، وما تلقَّاه من الكتبِ من آراءَ ومذاهب عن طريقِ الأخذ المباشر من نسخة كتابٍ بين يديه أو عن طريق الرِّواية والشيوخِ بإسنادٍ أو بغيرِ إسناد.

- السَّماعُ من الشُّيوخ:

أهمُّ مصادر أبي الفتح في السّماع هو ماأخذه عن شيوخه، وكان لابن جنّي كثير من الشيوخ الأجلاّء الذين أخذ عنهم، وتبدو آثارُهم واضحةً في كتبه، فقد كان أميناً في الأخذ عنهم حريصاً على أنْ يدوِّنَ عبارتهم بحروفها إذا وجد إلى ذلك سبيلاً، وينبِّه عليه كقوله[1]: «كذا عهد إليَّ أبو عليٍّ، رحمه الله في هذا، وهذا لفظُه لي فيه البتَّةَ»، فإذا لم يكن متأكِّداً من حفظه، نبَّه عليه، كقوله[2]: «وهذا محصولُ معنى أبي عليٍّ،

(١) الخصائص: ٢/ ٢٠.

(٢) م.ن: ٢/ ١٨.

فأمّا نفسُ لفظه، فلا يحضرني الآنَ حقيقةُ صورته»، أو قولُه[1]: «وهذا كلُّه رأيُ أبي عليٍّ، وعنه أخذتُه، وقد أتيتُ في هذا الفصل في الاشتقاقِ وغيرِه بما هو معاني قوله، وإن خالفتُ لفظَه، وهو الصّوابُ الذي لا يُذهبُ عنه إلى غيرِه»، أو[2] «أنشدني أبو عليٍّ أو قرأتهُ عليه»، أو[3]: «قرأتُ على أبي بكرٍ محمّدِ بنِ الحسنِ، أو سمعتُه يُقرأُ عليه عن ثعلب»، وحيثما قلّبتَ طرفَك في كتبِ أبي الفتحِ تُطالعُكَ هذه العبارات التي نصَّ فيها أبو الفتح على سماعه من شيوخه الذين أخذ عنهم.

ولم يأخذ أبو الفتح اللُّغةَ إلاّ عن العلماء الذين عُرفوا بطولِ باعهم، فيما يُؤْخَذُ عنهم، وكانت العلومَ التي يأخذُها على قسمين: رأيٍ وروايةٍ، فإذا كانت روايةً، تلقّاها بالقبول، ودافعَ عنها، ولم يُظهرْ تشكُّكَهُ فيها، ثقةً منه بالرُّواةِ وعدالتهم، وعقد باباً في الخصائص؛ اسمُه (بابُ صدقِ النَّقلَةِ وثقةِ الرُّواةِ جملةً)[4]، وإذا كانت الرِّوايةُ مخالفةً لقياسه، فإنْ كانتْ منفردةً أو قليلةً، نصَّ على أنّها منَ الشّاذِّ الذي لا يُقاسُ عليه، ولم يتّجه إلى ردِّ الرِّواية، كقوله[5]: «وهذا من الشُّذوذِ الذي لا يُقاسُ عليه»، أمّا إذا كان ما يأخذه عن الشُّيوخِ رأياً، يُعملُ فيه فكرَه، وقد يجادلُ فيه أستاذَه، أو يرى رأياً آخرَ، وطالما جرى له مثلُ هذا مع أستاذه أبي علي الفارسيِّ[6]، وأخذ أكثَر ما أخذ عن أبي عليٍّ الفارسيِّ، وهذا أكثرُ من أن يُشارَ إليه في كتبِه قاطبةً.

وينتهي إسنادُه عنه إلى أبي زيد أحياناً عن طريق الأخفش الأصغر عن أبي العباس المبرِّد عن أبي الفضل الرّياشيِّ[7]، أو عن طريق أبي بكرٍ بن السَّرّاج عن أبي العبّاس عن المازنيِّ، وجعل أبا زيدٍ طريقاً للخليل في هذا الموضعِ[8]. وقد يُشير إلى

---

(١) سر صناعة الإعراب؛ ١/ ٤٥، ط١.

(٢) الفسر؛ ١/ ٩٩

(٣) المنصف؛ ١/ ٢٣١

(٤) الخصائص؛ ٣/ ٣٠٩

(٥) سر صناعة الإعراب؛ ٢/ ١٢و١٣/

(٦) انظر الخصائص؛ ١/ ٢٧٦ و٢٧٧ و٢/ ٤٢٨ و٣/ ٢٠٧.

(٧) انظر سر الصناعة؛ ١/ ٢٧٨، والمنصف؛ ٣/ ١٧.

(٨) الخصائص؛ ٢/ ١٤.

أنّ ما يذكرهُ هو ممّا قرأه في النّوادر أو الهمز لأبي زيد عن أبي عليّ[1]، وقد أخذ كتاب أبي عثمان المازنيّ عن أبي عليٍّ، وقرأه عليه بحلب[2]، وطريقُه إلى المازنيُّ عن أبي عليٍّ قراءةً على أبي بكر بن السّرّاج عن المبرّد. وأخذ عن الأصمعيّ عن طريقِ أبي عليّ[3]. وعن المازنيّ[4] عنه أيضاً. وأخذ عن الأصمعي عن طريق أبي بكرٍ جعفرِ بن الحجّاج[5]، وعن يونس وأبي عمرو بن العلاء عن طريق أبي بكرٍ جعفر بن الحجاج أيضاً[6]، وأخذ عن الأصمعيّ والخليل وأبي زيد وحمّاد عن طريقِ أبي صالح السُّليل بن أحمد[7]، وأخذ عن المبرد عن طريق محمد بن سلمة[8]، وأخذ معاني القرآن للزّجّاج ومعاني القرآن للفرّاء عن أبي عليّ[9]، وأخذ عن ابراهيم الحربيّ وعن ثعلب وعن ابن الأعرابي عن طريق أبي عليٍّ أيضاً[10].

ويأتي بعد أبي عليٍّ في كثرة الأخذ عنه أبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم، وأغلبُ ما أخذه عنه، يتّصل بأحمد بن يحي ثعلب[11]، وابن مقسم هذا راويةُ ثعلب، وقد سمع منه كما يذكر ابن النّديم[12]، وعن طريقه أخذ عن المازني[13]

---

(١) المحتسب؛ ١/ ٦٣ و١٢٨ و٢/ ٧. تفسير أرجوزة أبي نواس؛ ٨١. سر الصناعة؛ ١/ ٨٦. المنصف؛ ١/ ١٤ و١٠٦ و٣/ ١١.

(٢) المنصف؛ ١/ ٦

(٣) المنصف؛ ٢/ ٧٢ و٧٧ و٧٩ و٨٠

(٤) الخصائص؛ ٣/ ٢٩٩

(٥) المحتسب؛ ١/ ٣٠٤

(٦) الخصائص؛ ١/ ٣٨٦

(٧) الخصائص؛ ١/ ٣٦٠ و٣٨٧ و٣/ ٢٨٣ و٢٩٨.

(٨) الخصائص؛ ١/ ٣١٥

(٩) المحتسب؛ ١/ ٣٦

(١٠) الخصائص؛ ٣/ ٢١٢، وسر الصناعة؛ ٢/ ٧٠

(١١) المنصف؛ ٣/ ٣١ و٤٧ و٥٠، المبهج؛ ٤٥ و٦٧، الفسر؛ ١٤٠ و١٥٣، أرجوزة أبي نواس؛ ١٦٢، التمام؛ ١٧٩.

(١٢) الفهرست؛ ٥٥.

(١٣) سر صناعة الإعراب؛ ١/ ١٥٢ ط١.

والكسائي[1] وابن الأعرابي[2] وأبي عمرو الشيباني[3].

وقد أخذ أبو الفتح عن شيوخ أجلاَّء آخرين ذكرناهم في مكان سابق، منهم: أبو بكر جعفر بن محمد الحجاج وأبو بكر محمد بن علي بن القاسم، وكانا طريقه إلى الأصمعي، ومنهم: محمد بن محمد حيثُ أخذ عنه عن الفرَّاء، وأبو الفرج الأصفهاني، ويذكره باسم علي بن الحسين الكاتب، وهو كثير الأخذ عنه في الفسر، وأخذ عن طريقه عن اليزيدي، ثم عن محمد بن حبيب[4]، ومنهم أبو إسحاق ابراهيم بن أحمد القرمسيني، حيث أخذ عن طريقه عن أبي حاتم السجستاني[5]. وعنه عن أبي حاتم يصل إلى أبي زيد[6]، ومنهم أبو سهل أحمد بن محمد القطَّان وأخذ عن طريقه عن المبرد[7] وثعلب[8] والسكّري[9].

وروى كتاباً لقطرب في شواذ القراءات، أخذه عن محمد بن علي بن وكيع عن أبي الحسن أحمد بن سعيد بن عبد الله الدمشقي عن محمد بن صالح المصري ورّاق علي بن قطرب، حيث قرأ عليه كتاب أبيه محمد بن المستنير قطرب[10]، وهو كثير الذكر لقطرب مقروناً بالثناء. وممّن أخذ عنهم أيضاً أبو الحسن علي بن عمرو[11]. وهؤلاء يردون في مؤلفات أبي الفتح أحياناً دون أن يحدّد اسماً بعينه، كأن يقول: أنشدني بعض أصحابنا أو رواه بعض أصحابنا أو قرأت على بعض

---

(١) م.ن؛ ١/ ١٥٨

(٢) سر الصناعة؛ ١/ ٢٤٨ و٢/ ١٦٣، والمنصف؛ ٣/ ٥.

(٣) المنصف؛ ٢/ ١٨٣ و٣/ ٤٦.

(٤) سر الصناعة؛ ١/ ٨٤

(٥) الخصائص؛ ١/ ٧٥ و٣٨٤، والمحتسب؛ ١/ ٣٥ و٦٤.

(٦) المحتسب؛ ٢/ ١٧.

(٧) سر الصناعة؛ ٢/ ٣٠٣.

(٨) المنصف؛ ٣/ ٢٥.

(٩) المنصف؛ ٢/ ١٠٥.

(١٠) المحتسب؛ ١/ ٣٦.

(١١) الخصائص؛ ١/ ٨٠.

أصحابنا[1]. وكثيراً ما ينقل أقوال العلماء متجاوزاً عن ذكر الأسانيد، فيقول: قال أبو زيد، وحكى أبو زيد،وحكى سيبويه، وحكى صاحب الكتاب، وقال أحمد بن يحي، وحكى يونس، وحكى الكسائيُّ، وأنشد الأصمعيُّ، وغير ذلك[2].

- الأخذ عن الكتب:

مثلما ذكر أبو الفتح عدداً كبيراً من الروايات عن شيوخه ذكر قراءته عدداً كبيراً من الكتب على هؤلاء الشيوخ، وأغفل ذكر قراءَته عدداً آخر، وهو ينقل منها، وأبو الفتح شديدُ الحرص على ذكر الرواية وقراءة الكتب على الشيوخ؛ ذلك أنَّ الأخذ عن الشيوخ مفخرةٌ في حين كان الأخذُ من بطون الكتب أقلَّ شأناً من المشافهة بكثير، بل كان مطعناً على أصحابه، وكان أبو الفتح ينسخ بعض الكتب بنفسه أو يعلّق عليها أو ينقلُ منها أو يطّلع على بعضها بخطّ مؤلفيها[3]. وقد ذكر قراءته لكتاب الهمز والنوادر لأبي زيد وكتاب تصريف المازني وكتاب القلب والإبدال لابن السكيت على أبي علي الفارسي[4] كما ذكر قراءته لنوادر أبي عمروٍ الشيباني على ابن مقسم[5] وغير ذلك.

وقد ذكر أبو الفتح عدداً هاماً من الكتب التي أخذ عنها منها: الأصول لابن السَّرَّاج[6]، وأمالي ثعلب[7]، والبغداديات لأبي علي[8]، وتذكرة أبي علي أيضاً[9]،

---

(١) انظر الخصائص؛ ١/ ٩٦ و٣/ ١٥٢، والمنصف؛ ٢/ ٢٢٨ و٣/ ٥٥، والمحتسب؛ ١/ ٤٢ و٣٣ و٤٣، والتمام؛ ١٨٠.

(٢) انظر المنصف؛ ٣/ ٢٦ و٣٥ و٦٩، والتمام؛ ١٨٥ و١٩٤ والخصائص؛ ٢/ ٣٣٩، والفسر؛ ١/ ١٥٨ و١٥٩.

(٣) انظر الخصائص، ١/ ٢٠٧ و٣/ ٢١٢ و٢٨٨، وسر الصناعة؛ ١/ ٢٤٤ و٢/ ١١ و١٠٠ والمنصف؛ ١/ ٢١٦.

(٤) انظر سر الصناعة؛ ١/ ٤٧ و٨٢ و٨٦ و١٨٤، والمنصف؛ ١/ ٢٩ و٢/ ١٢١ و٣/ ١١.

(٥) المنصف؛ ٢/ ١٨٣.

(٦) الخصائص؛ ٣/ ١٩٢.

(٧) المحتسب؛ ١/ ٢٠١.

(٨) الخصائص؛ ١/ ٣٣١.

(٩) م. ن؛ ١/ ٢٠٧.

والتصريف للمازني[1]، وهو الذي وضع عليه شرحه المسمى بالمنصف، وجمهرة ابن دُريد[2] والحجة[3] في القراءات لأبي علي الفارسي، والمسائل[4] الحلبيات لأبي علي أيضاً، ورسالة في الاشتقاق[5] لابن السَّرَّاج، وكتاب الزجر لثابت بن محمد، وشرح فصيح ثعلب لابن درستويه، والعين[6] للخليل بن أحمد الفراهيدي، وفصيح[7] ثعلب، وقراءات السبعة[8] لابن مجاهد، والقلب[9] والإبدال لابن السّكّيت، وكتاب ابن مجاهد في ذكر الشواذ من القراءات[10]، وكتاب أبي حاتم في القراءات[11]، وكتاب أبي علي في تفسير القرآن[12]، وكتاب حيلة ومحالة لأبي زيد، وكتاب[13] سيبويه، وكتاب[14] قطرب في تفسير القرآن، وكتاب[15] قطرب في الرّد على الملحدين، وكتاب الهمز[16] لأبي زيد، ومعاني القرآن[17] للزَّجَّاج، ومعاني القرآن[18]

---

(١) سر الصناعة؛ ١/ ١١١.

(٢) الخصائص؛ ٣/ ٢٨٨.

(٣) المحتسب؛ ١/ ٣٤.

(٤) الخصائص؛ ٣/ ٣٨.

(٥) م. ن؛ ٢/ ١٣٤.

(٦) سر الصناعة؛ ٢/ ٣٠٧.

(٧) م. ن؛ ٣/ ٢١٩.

(٨) المحتسب؛ ١/ ٣٢.

(٩) سر الصناعة؛ ١/ ٢٤٤.

(١٠) المحتسب؛ ١/ ٣٥.

(١١) الخصائص؛ ١/ ٧٥.

(١٢) م. ن؛ ٣/ ٢٥٥.

(١٣) سر الصناعة؛ ١/ ١١.

(١٤) المحتسب؛ ١/ ٣٦.

(١٥) الخصائص؛ ٣/ ٢٥٥.

(١٦) سر الصناعة؛ ١/ ٨٢.

(١٧) المحتسب؛ ١/ ٣٦.

(١٨) م. ن.

للفرّاء، والنوادر[1] لأبي زيد، ونوادر أبي عمرو الشيباني.

وما إيرادُ أبي الفتح لأسماء شيوخه في مؤلّفاته بهذه الدّقة والضبط وإيراد أقوالهم بعينها أو بما علق في ذهنه منها، وما قرأ عليهم من كتب مع حرصه على ذكر الطرق التي سلكها في المعرفة للأخذ عن كبار أئمة العلم السابقين إلاّ دلالة على شدّة تقديره للرواية والسماع، ولكن وفق المعايير والضوابط التي كان حريصاً عليها شأنه شأن أستاذه وأصحابه. وسوف نأتي لاحقاً على مسألة الشواهد وموقف أبي الفتح منها. أمّا القياس فمن باب التأكيد على البديهيات يأتي ذكرنا لموقف أبي الفتح منه.

- الاحتجاج للقراءات:

الاحتجاج للقراءات فنٌّ من فنون القراءات، ارتبط تطوُّره بها مذ بدأت حروفاً متفرِّقةً إلى أن صارت علماً مستقلاً، وقد بدأ الاحتجاج للقراءات أول العهد به غضّاً يسيراً شأنه شأن كلّ ناشيء، يقبلُ النُّموَّ والتَّطوُّرَ حيث كان قليلاً مفرّقاً، لا يستوعبُ قراءةً بعينها ولا عدداً من القراءات أو أساليب اللغة في اللفظ أو المعنى أو التركيب، ثمَّ أخذ يتَّجه مع ذلك إلى التخريج والاستشهاد.

ووصلتنا احتجاجاتٌ تقترن بابن عبّاس المتوفّى سنة ٦٨هـ، وعاصم الجحدريّ المتوفّى سنة ١٢٨هـ، وعيسى بن عمرو المتوفى سنة ١٤٩هـ. ويروون أنَّ الكسائيَّ قرأ أمام حمزة بن حبيب: ﴿فأكله الذّيب [يوسف:١٧]﴾ بغير همز، فقال حمزةُ: الذِّئبُ بالهمزة، فقال الكسائي: وكذلك أهمزِ الحوتَ في قوله تعالى: ﴿فالتقمه الحوتُ [الصافات:١٧]﴾، ودارت بين القوم مناظرةٌ حول ذلك كما يذكر القفطيُّ[2].

ويكثر سيبويه المتوفّى سنة ١٨٠هـ في كتابه من المفاضلة والاحتجاج لبعض القراءات التي قرئت بها شواهدُه من القرآن الكريم، فيقول في باب (الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها عمل الفعل فيما بعده)[3]: «وحدَّثنا من نثقُ به أنه سمع من العرب من يقولُ: إنْ عمراً لمنطلقٌ، وأهلُ المدينةِ يقرؤون: ﴿وإن كلا لَّما ليوفيّنهم ربُّك أعمالهم [هود:١١١]﴾، يخفّفون وينصبون كما قالوا: كأنْ ثدييه حُقَّانِ.

---

(١) سر الصناعة؛ ١/ ٨٦.

(٢) إنباه الرُّواة؛ ٢/ ٢٥٨.

(٣) الكتاب لسيبويه؛ ١/ ٢٨٢.

وذلك لأنّ الحرف بمنزلة الفعل، فلما حُذف من نفسه شيءٌ لم يُغيّر عمله كما لم يغيّر عمل: لم يكُ، ولم أُبَلْ حين حذفَ، وأمّا أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء بالحذف كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضمُّوا إليها ما». وفي كتب معاني القرآن تخريجات لاختلاف العرب واحتجاجٌ لوجوه هذا الاختلاف، ويمكن العودة إلى كتاب الفرّاء وتتبُّع كلامه[1] على قوله تعالى: ﴿والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصَّابرين [البقرة:١٧٧]﴾.

وبدا لبعض القرَّاء أن يجمعوا القراءات المختلفة، ويبحثوا عن إسنادها، فكان هارون بن موسى الأعور المتوفى سنة ٢٠٠هـ أوّلَ من سمعَ بالبصرة وجوهَ القراءات، وألّفها، وتتبَّع الشَّاذَّ منها، فبحث عن إسناده فيما ينقلُ عنه أبو حاتم السِّجستاني[2]. وألّف يعقوب بن إسحاق الحضرميُّ المتوفَّى سنة ٢٠٥هـ كتاباً، سمّاه الجامعَ، جمع فيه عامَّة اختلاف وجوه القرآن، ونسبَ كلَّ حرف إلى من قرأ به فيما يقول الزُّبيدي[3]. ويقول ابن الجزريّ في النَّشر عن أبي عبيدٍ القاسم بن سلاَّم المتوفَّى سنة ٢٢٤هـ: إنّه «كان أوّلَ إمام معتبر، جمع القراءات في كتاب، وجعلها فيما أحسبُ خمساً وعشرينَ قراءةً مع السبعة»[4]، ذلك أنَّ القاسمَ بن سلاّم كان يُسّوغ اختياره القائم على مبدأ الكثرة بمسائل النحو والصرف واللُّغة وأساليب القرآن الكريم والشعر وأقوال العرب[5]. ويقول ابن النديم عن محمد بن يزيد المبرّد المتوفى سنة ٢٨٥هـ: إنَّه ألَّف فيما ألَّف كتاب احتجاج القراءة[6].

وقد شهد القرن الرابع حركةً غايتُها توثيقُ بعض القراءات، وتشذيذُ بعضها الآخر، وبرزت جهودٌ كبيرةٌ تميّزت بالغنى والمباشرة لعدد كبير من النُّحاة كأبي جعفر الطبري وأبي إسحاق الزَّجَّاج وعلي بن سليمان الأخفش وأبي بكر بن السَّرَّاج وأبي بكر بن مجاهد وأبي بكر بن الأنباري وأبي إسحاق الزَّجَّاجي وأبي جعفر النَّحاس وأبي سعيد

---

(١) معاني القرآن؛ ١/ ١٠٥.

(٢) طبقات القراء؛ ٢/ ٣٤٨.

(٣) طبقات اللغويين والنحويين؛ ٥١.

(٤) كشف الظنون لحاجي خليفة؛ ٢/ ٢٢٠.

(٥) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، الدكتور محمود الصغير؛ ٢٠٥.

(٦) الفهرست؛ ٥٩.

السِّيرافيِّ وابن خالويه وأبي عليٍّ الفارسيِّ ومكّيٍّ القيسيِّ وأبي الفتح بن جنّي. ففي بداية هذا القرن ألَّف أبو بكر بن مجاهد المتوفَّى سنة ٣٢٤هـ كتابه الموسوم بقراءات السَّبعة، فيكون هو أوَّلَ من سبَّع السَّبعةَ، واحتج لقراءاتهم، واعتبرَ ما عداهم شاذّاً، فأوحى كتابه هذا إلى العلماء بدراساتٍ شتَّى، تدور عليه، أو تتَّصلُ به. فقد رأى ابن مجاهد أن يصطفي للمسلمين من هذا الفيض الكثير من القراءات بعضَ القراءات ممَّا أجمع عليه علماءُ الأمصار التي كان عثمان قد بعث إلى كلٍّ منها بنسخةٍ من مصحفه[1]، فاختار قراءاتِ سبعةٍ من القُرَّاء، هم: نافع من المدينة وابن كثير من مكة وعاصم وحمزة والكسائي من الكوفة وأبو عمروٍ بنُ العلاء من البصرة وابن عامرٍ من الشَّام[2]، ويبدو أن اختياره لسبعة فقط، وهو رقمٌ وقع له بمحض المصادفة قد أثار بعض الإشكاليات التي تصدى الباحثون فيما بعد للإجابة عنها، وألمح ابن مجاهد إلى مقدرة هؤلاء القرَّاء العميقة في اللُّغة والإعراب والمعاني، وهذا ما يتَّضح بشكلٍ خاصٍّ في أبي عمرو بن العلاء والكسائيِّ كما ألمح على موافقة الرسم، وهو ما نستنتجُه من موقفه من ابن شَنَبوذ المتوفَّى سنة ٣٢٨هـ، حيث أغرى به الوزير ابن مقلةَ، فأمر الأخيرُ بضربه، فرجع عن القراءات الشَّاذَّة، وقد كان ابن شنبوذ «شيخ الإقراء في العراق»[3] كما وصفه الذَّهبيُّ، و«أستاذاً كبيراً في القراءات»[4] كما قال عنه ابن الجزري.

ورغمَ أنَّ ابن مجاهد قد اختار القراءات السبعة، ووضع فيها كتابه المشهور: السَّبعة في القراءات، فقد خطَّأ جمهرة من القراءات كقوله: «خطأ في العربيَّة»[5] و«لا يجوزُ لغةً أصلاً»[6]، و«رديءٌ جداً»[7] و«غلط»[8] و«لا وجه له»[9]، وهذا يعني أنَّه

---

(١) السبعة؛ ٤٥ و٤٦ و٤٩.

(٢) م.ن؛ ٥٣ – ٨٧.

(٣) معرفة القراء الكبار؛ ١/ ٢٢٢.

(٤) غاية النهاية لابن الجزري؛ ٢/ ٥٢ – ٥٣.

(٥) السبعة؛ ١٥٣.

(٦) م.ن؛ ١٩٥.

(٧) م.ن؛ ٤٥٤.

(٨) م.ن؛ ١١٥.

(٩) م.ن؛ ١٦٢ و٢١٠.

وقف موقفاً صارماً من القرَّاء السَّبعة، وأخضعهم لمقياسه الذي يقضي بموافقة العربية بشكل ظاهر، فقد نصَّ ابن مجاهد على موافقة القراءة لوجه من وجوه العربية، وتمكُّنِ القاريء من علوم العربية، وردَّ بعضاً ممَّا روى هؤلاء من روايات شاذَّة لأنَّ ذلك «غير داخل في قراءة العوامِّ»[1]، ويبدو أنَّ ابن مجاهد وضع كتاباً في الشواذِّ، وهو أحدُ مصادر ابن جني في المحتسب، حيث رفض مجموعةً من القراءات الشَّاذة التي نقل آراءَه فيها ابن خالويه وابن جني وبعض المتأخرين، وقد قال في بعض تلك القراءات أقوالاً متعددة منها: «هذا مردودٌ في العربية»[2]، و«هو خطأٌ»[3]، ووصف قراءات كثيرةً بالغلط[4]، وقال في بعضها: «لا يُقرأ بها»[5]، و«ليس هذا بشيء»[6] و«لا يكون»[7] و«لا أصل له»[8] و«لا أعرفُه»[9].

وقد وضع ابن خالويه المتوفَّى ٣٧٠هـ كتاباً في القراءات الشَّاذة، وهو المعروف بـ «مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع»،ورغم أنَّ ابن خالويه معاصرٌ لابن جني، وجمعتهما ندوة سيف الدَّولة في حلب، فليس هنالك ما يدلُّ على أنَّه من مصادر أبي الفتح.

وكان أبو علي الفارسي على إقراره بأنَّ القراءة سنَّةٌ كغيره من النحاة ممَّن أخضعوا القراءات لمقاييسهم، وهاجموا بعض وجوهها المشهورة، إذ وصف بعضها باللَّحن[10] كما وصف بعض القراءات الشاذة بالخطأ[11]، أمَّا ما وافق مذهبَه من

---

(١) السبعة؛ ٨٧.

(٢) المحتسب؛ ١/ ١٩٣.

(٣) م.ن؛ ١/ ٢١٠.

(٤) م.ن؛ ١/ ١٦٣ و٢٣٦.

(٥) م.ن؛ ض/ ١٢٥.

(٦) م.ن؛ ٢/ ١٦٣.

(٧) م.ن؛ ١/ ١٢٧.

(٨) م.ن؛ ١/ ١٨٠.

(٩) م.ن؛ ١/ ٩١.

(١٠) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي؛ ١١/ ٣٣٥.

(١١) المحتسب؛ ١/ ٧٣.

الشّواذ فكان يقبلُه، ويعتدُّ به، ويحتجُّ به للقراءات المشهورة، فالقراءات الشاذة عند الفارسيِّ جانبٌ هامٌّ من جوانب النحو توضيحاً واستدلالاً وبناءً، وهي مقبولةٌ عنده عموماً إلاَّ إذا خالفت أصلاً معروفاً وذائعاً لديه، وكانت فكرةُ وضع كتابٍ فيها ماثلةً في ذهنه، ولم تسعفه الظروف على ما يبدو.

وبوحيٍ من كتاب ابن مجاهد شرع أبو بكر محمد بن السَّريِّ المتوفى سنة ٣١٦ بتأليف كتابٍ يحتجُّ فيه للقراءات الواردة في كتاب ابن مجاهد، فأتم سورة الفاتحة وجزءاً من سورة البقرة، ثمَّ أمسك[١].

وألَّف أبو طاهر عبد الواحد البزَّاز المتوفَّى ٣٤٩ كتاب الانتصار لحمزة[٢]

وألَّف محمد بن الحسن الأنصاري المتوفى سنة ٣٥٠ كتاب السبعة بعللها الكبير[٣]..

وألَّف أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم العطار المتوفى سنة ٣٥٤ أربعة كتب[٤]:

كتاب احتجاج القراءات، كتاب السبعة بعللها الكبير، كتاب السبعة الأوسط، كتاب السبعة الأصغر، ويُعرف بشفاء الصُدور.

وألَّف أبو علي الفارسيُّ المتوفَّى سنة ٣٧٧هـ كتاب الحجَّة للقُرّاء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، ولعلَّه أتمَّ كتابَه في السَّنة التي توفِّيَ فيها.

وكلا هذين العالمين أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم وأبو علي الفارسي كان من أهمِّ شيوخ أبي الفتح، وبهما اقتدى، وعنهما أخذ كثيراً.

ففي الربع الأول من القرن الرابع الهجري نادى ابن مقسم بضرورة تصحيح كلِّ قراءة وافقت الرَّسمَ ووجهاً من وجوه العربيّة، وإن لم يكن لها سندٌ، وقد قال فيه طاهر بن عمر البغداديُّ البزّاز المعروف بابن أبي هاشم في كتابه البيان: «وقد نبغ

---

(١) الحجة لأبي علي الفارسي؛ ١/ ٦، وانظر مفتاح السعادة؛ ١/ ١٦٦.

(٢) الفهرست؛ ٣٥.

(٣) م. ن؛ ٣٦، كما ألّف كتاب السبعة الأوسط وكتاب السبعة الأصغر.

(٤) م. ن؛ ٣٦، وله بالإضافة إلى هذه الكتب كتبٌ أخرى في علوم القرآن منها الوقف والابتداء.

نابغٌ من عصرنا، فزعم أنَّ كلَّ من صحَّ عنده وجه في العربية لحرف من القرآن يوافقُ خطَّ المصحف، فقراءَتُه جائزةٌ في الصَّلاة وغيرها»، ودعوة ابن مقسم هذه محاولةٌ أخرى جادَّةٌ للخروج بالفن من أزمة الرِّوايات والطرق وتحديد مستويات القراءة الصَّحيحة إزاء هذه الكثرة الغامرة من الوجوه الوافدة من كل الأمصار؛ إذ يكفي أن توافق القراءةُ رسم عثمان ووجهاً من وجوه النحو حتَّى تكون قراءةً، والقائلُ بها هو ابن مقسم، وهو أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيين وأعرفهم بالقراءات مشهورها وغريبها وشاذِّها، وهو مشهورٌ بالضبط والاتقان وحسن التصنيف في علوم القرآن[1]، وقد ذكر له ابن النَّديم مؤلَّفات كثيرةً في علوم القرآن أشرنا إلى بعضها،[2] ولكنَّ دعوة ابن مقسم رُدَّت على أعقابها، لأنها اصطدمت بجدار الأثر المنيع، واستتيب، وشفعَ له ابنُ مجاهدٍ حتَّى إذا تُوفِّيَ ابنُ مجاهدٍ عاد إلى ما كان عليه[3].

- **القراءة الشاذة:**

لقد كان في تشذيذ بعض وجوه القراءات إخراجٌ لها من دائرة القرآن، لأنَّ القراءةَ الشَّاذَّةَ لم تَعُدِ الصَّلاةُ بها جائزةً، حتى أجمع الأصوليون وغيرُهم على أنَّ الشَّاذَّ ليس بقرآن[4].

الشذوذُ لغةً: شذَّ يشِذُّ شذوذاً: انفردَ عن الجمهور، فهو شاذٌّ[5] وشاذٌّ عن القياس، أي: ما شذَّ عن الأصول[6] والشَّاذُّ: ما انفردَ به عن الجمهور، وندر، والشَّاذُّ: المتنحّي[7]. وأشذَّ الشَّيءَ: نحَّاه وأقصاهُ[8].

فالشذوذ لغةً، كما تصوّره المعاجمُ مجتمعةً هو التَّفرُّقُ والتَّفرُّدُ والنَّدرة

---

(١) معرفة القراء الكبار؛ ١/ ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٢) الفهرست؛ ٣٦.

(٣) معرفة القراء الكبار؛ ١/ ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٤) لطائف الإشارات للقسطلاني؛ ١/ ٧٣.

(٥) الصحاح للجوهري (شذذ).

(٦) أساس البلاغة (شذذ).

(٧) اللسان (شذذ).

(٨) تاج العروس (شذذ).

والخروجُ على القاعدة والقياس والأصول، وقد عقد أبو الفتح في الخصائص باباً هو (باب القول على الاطّراد والشذوذ)، وقال: «وأمّا مواضعُ شذذَ في كلامهم، فهو التَّفرُّق والتَّفرُّد»[1].

أمّا شذوذُ القراءة اصطلاحاً، فيرادُ به ما بقي من قراءات وراءَ مقياس ابن الجزري، حيث قال: «ومتى اختلَّ ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفةٌ أو شاذةٌ أو باطلةٌ سواءَ كانت عن السبعة أم عمَّن هو أكبر منهم»[2]، كقراءة ابن عباس: ﴿وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصباً﴾، والآية كما هي في [الكهف: ٧٩] ﴿وكان وراءَهم مَلِكٌ يأخذُ كلَّ سفينةٍ غَصْباً﴾.

ويرادُ بالاحتجاج هنا الكشف عن وجه القراءة في نحوها أو صرفها أو لغتها وتسويغُ الاختيار، وذلك بأساليبِ اللُّغة الأخرى من قرآن وشعر ولغات، ولا يُرادُ به توثيقُ القراءة أو إثباتُ صحّة قاعدة نحويَّة فيها، لأنَّ القراءةَ سُنَّةٌ ثابتةٌ صحيحةٌ وما الكشفُ عن وجهها والدّفاعُ عنه إلاَّ نوعٌ من التَّرجيحِ الذي يُتيحُ لصاحبِ الاختيار فضلاً عن مبدأ الكثرةِ أو الاستفاضة أن ينتقي من القراءات الكثيرة ما يطمئنُّ إليه في صلاته، ويحقّقُ عنده شرط القرآن، ولعلَّنا نقفُ على معنى الاحتجاج هذا في عنوانات بعضِ الكتب التي أُلفّت فيه، وعلى رأسها كتابُ أبي الفتح الذي جعل عنوانه: (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها)، ومكّي القيسيُّ الذي جعل عنوان كتابه الذي يحتجُّ فيه للقراءات السبع: (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها)، فالغاية إذاً هي الكشفُ عن الوجوهِ النحوية وتبيين مراتبها لا الاحتجاجُ بمعنى الإثبات، وإنْ كان الاحتجاج بالقراءة على قواعد النحو ليس بمستبعد، لأنَّ علماء الاحتجاج كانوا على علمٍ بمحاذيرِ هذا النَّهج وعلى علمٍ أيضاً بأنَّ وجهَ القراءة ثابتٌ مهما كانَ بعيداً أو ضعيفاً لذلك كانوا متحفّظين في هذا الشّأن، قال ثعلب: «إذا اختلف الإعرابان في القراءات لم أفضّلْ إعراباً على إعراب، فإذا خرجتُ إلى كلام الناس فضّلتُ الأقوى»[3]، وبالمجمل الاحتجاجُ للقراءة إنما كان يعني الكشف لا التوثيقَ أو التَّقويةَ وأنَّ العودة إلى النحو وغيره ما هي إلاَّ لبيانِ القراءة وتوضيحها.

---

(١) الخصائص؛ ١/ ٩٦.

(٢) النشر؛ ١/ ٩.

(٣) الإتقان للسيوطي؛ ١/ ٨٣.

- مفهوم ابن جني للقراءات:

يؤمن ابنُ جني كغيره من النُّحاة بأن القراءة سنّةٌ[1]، يأخذها الآخرُ عن الأوّلُ، وأنَّ قبولها والمصيرَ إليها واجبٌ بوصفها وجوهاً صدرت عن النَّبيِّ الكريم[2]، ويرى أنَّ القراءات التي انتهى إليها عصرُه ضربان: ضربٌ اجتمعَ عليه أكثرُ قُرّاء الأمصار، وهو ما أودعه أبو بكر بن مجاهد كتابه السبعة، وضربٌ ثانٍ تجاوز ذلك، فسمَّاهُ أهلُ زمانه شاذّاً[3].

وبدا لأبي علي الفارسيِّ أن يحتجَّ للقراءات السَّبع، فألَّف كتابه «الحجَّة»، وفكَّر بعض الوقت أن يؤلّف كتاباً مثله يحتجُّ فيه للقراءات الشَّاذة - كما أسلفنا - بل إنه فيما يقول ابن جني في مقدمة المحتسَب «قد همَّ أن يضعَ يده فيه، ويبدأ به، فاعترضت خوالجُ هذا الدهر دونه، وحالت كبواتُه بينه وبينه».

لم يرق لابن جني أن تسمَّى القراءات الخارجة عن السَّبعة شاذَّةً؛ لما أثارته من معاني التَّنكر والرَّفض لجزء من القراءات يتَّصل بالنَّبي (ص) - في رأيه - بأوثق الأسانيد وبوجوه العربية بأفضل الأسباب، فرأى أن يضعَ فيها كتاباً مستقلا يحتجُّ لها فيه، ويدافعُ عنها، فصنَّف كتابه «المحتسَب».

ولقد عزَّ على أبي الفتح أن يوصمَ عددٌ من القراءات بالشذوذ بعد أن كانَ مأخوذاً به مقروءاً، بل لا يقلُّ ثقةً أو فصاحةً عن القراءات المشهورة حيث قال: «إلاَّ أنَّه مع خروجه عنها - أي عن السبعة - نازعٌ بالثقة إلى قُرّائه محفوفٌ بالرّوايات من أمامه ووراءه، ولعلَّه أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمُجتمع عليه. نعم، وربَّما كان فيه ما تلطفُ صنعتُه، وتعنفُ بغيرِه فصاحتُه، وتمطوهُ قوى أسبابه، وترسو به قدمُ إعرابه»[4]. لقد مال ابن جني إلى النَّظرة المتحرّرة، مأخوذاً بالرّواية والسَّماع، وانتصر للقراءات الشَّاذة، وصوَّبها، ودلَّلَ عليها، فقد اتَّصل بابن شَنَبوذ حين تتلمذ على شيخه أبي جعفر محمد بن علي بن الحجَّاج، كما اتَّصل بابن مقسم، وتتلمذ عليه، وروى عنه، وتأثَّر به.

---

(١) المحتسب: ١/ ٢٣٣.

(٢) م.ن: ٢/ ٣٠٦.

(٣) م.ن: ١/ ٣٤.

(٤) المحتسب: ١/ ٣٢.

ولم يرد أبو الفتح من وراء ذلك الطّعنَ على ما تواضعَ عليه الجماعةُ في الأمصار أو الدّعوة إلى القراءة بالشّاذّ إذ يقولُ: «ولسنا نقولُ ذلك فسحاً بخلاف القُرّاء المجُتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم أو تسويغاً للعدول عما أقرّته الثّقاتُ عنهم، ولكنّ غرضَنا منه أن نُري وجه قُوّة ما يُسمّى الآن شاذّاً، وأنّه ضاربٌ في صحّة الرّواية بجرانه، آخذٌ من العربيّة مهلةَ ميدانه لئلاّ يُرى مرئ أن العدولَ عنه إنّما هو غضٌّ منه أو تُهمةٌ له، ومعاذ الله، وكيف يكونُ هذا والرّواية تنميه إلى رسول الله (ص)، والله تعالى يقولُ: ﴿وما آتاكمُ الرّسولُ فخذوهُ [الحشر:٧]﴾، وهذا حكمٌ عامٌّ في المعاني والألفاظ وأخذه هو الأخذُ به؟ فكيف يسوغُ مع ذلك أنْ ترفضه وتجتنبَه؟»[١] ولكنّه يُكمل قائلاً: «إلاّ أنّنا، وإنْ لم نقرأ به في التّلاوة مخافة الانتشار فيه، ونتابع[٢] من يتبعُ في القراءة كلّ جائز روايةً ودرايةً، فإنّا نعتقدُ قوّة هذا المُسمّى شاذّاً، وأنّه ممّا أمر اللهُ تعالى بتقبّله، وأرادَ منّا العملَ بموجبه، وأنّه حبيبٌ إليه ومرضيٌّ من القول لديه»[٣].

على أنّ أبا الفتح يُسلّمُ بأنّ القراءات المجتمَعَ عليها هي الأظهرُ إعراباً وقياساً بشكلٍ عامٍّ، ولكنّه لا يرضى بأن تكون الشّواذُّ موضعَ اتّهامٍ واستهجانٍ، فإنّ بعض قراءات السبعة نسب إلى الضّعف كقراءة ابن كثير ﴿ضِئاءَ﴾ بهمزتين متكتنفتين الألفَ. وقراءة ابن عامر ﴿قَتْلُ أولادَهم شركائهم [الانعام:١٣٧]﴾، وهو أيضاً مع ذلك مأخوذٌ به.

ألّف أبو الفتح كتاب المحتسب في الاحتجاج لشواذّ القراءات بعد سنة ٣٨٤هـ، والغالب أنّه ألّفه في أخريات أيّامه، وقد علت به السّنّ، وأشرف على نهاية العمر، قال تلميذُه الشّريفُ الرّضيُّ: «كان شيخنا أبو الفتح النّحويُّ عمل في آخر عمره كتاباً، يشتملُ على الاحتجاج بقراءة الشّواذّ»[٤]، وهو الكتابُ الوحيد الذي ألّفه أبو الفتح في القراءات[٥]، ولكنّه كتابٌ غايةٌ في الأهميّة، أودعَ فيه تجاربَ طويلةً وموهبةً

---

(١) المحتسب: ١/ ٣٢ و٣٣.

(٢) معطوف على «نقرأ».

(٣) المحتسب: ١/ ٣٣.

(٤) حقائق التأويل: ٥/ ٣٣١.

(٥) في كتب أبي الفتح إلمام عابر بالقراءات. انظر الخصائص ١/ ٩٤ و٧٢ و٩٩ و٢٨٥ و٢/ ٣٣ و٣/ ١٤٣ وسر الصناعة ١/ ٦٥ و٢٠٦.

لغوية فذّةً وخبرات نافعةً، هي تجاربُ العمر كلّه التي انتهت به إلى الاستقرار الذهني ونضج ثمرةُ التحصيل المبكر والدرس المستمرّ والصحبة المجدية لأستاذه أبي عليٍّ إلى ما ركّب الله فيه من صفاء القريحة وتوقُّد الذهن والقدرة البالغة على الاستخراج والبراعة الفائقة في تفهُّم اللُّغة والتَّفقُّه في خصائصها والتَّعرف على أصولها والغوص البعيد في أعماقها والسَّعي المديد في آفاقها، وهو ذو القدم الرَّاسخة العالمُ باللغة المحيط بأسراراها الحافظُ لأشعارها الملمُّ بأصولها.

وفي مقدمة المحتسب يظهرُ ابن جنيّ غايةً في الورع، إذ وضع هذا الكتاب تقرُّباً واحتساباً وزلفى إلى الله سبحانه وتعالى، ومن هنا سمَّاهُ: «المحتسَب»، وابتدأه بضراعة المؤمن المتبتِّل الطامع في مرضاة الله الساعي للنَّيل بالفوز من حنانه وغفرانه، حيث قال: «اللَّهمَّ إنَّا نحمدكَ أقصى مدى الحامدين، ونعترف بآلائك كما أوجبتَ على المطيعين من عبادك المعترفين، ونسألك أن تُصلِّي على نبيِّكَ المرتضى محمَّدٍ وآله الطَّاهرين، وأن تُحسنَ عوننا وتسديدنا على ما أجمعنا فيه القربة إليك في ما أملنا به لطف المسعاة فيما يُدني منك ويُحظي بالزُّلفة لديك، وأن تجعل أعمالنا لك، واتّصالاتنا بكَ ومطالبنا مقصورةً على مرضاتكَ، وإنْ قَصُرتْ أفعالنا عن مفروضاتكَ وصلتها برأفتكَ بنا، وتلافيتنا من سيِّئات أنفسنا ما امتدَّت أسبابُ الحياة لنا»[1]، وقد أكمل أبو الفتح قسماً من خطبة الكتاب على هذه الوتيرة، كما ختم الكتاب مشيراً إلى أنَّ أحد من يكتبُ عنه رأى في المنام سيّدنا عليًّا صلواتُ الله عليه، وأبلغه أن يأمر أبا الفتح بإتمام الكتاب على أكمل وجهٍ، ففعل.[2]

- أسباب تأليف الكتاب:

أتقنَ كثيرٌ من علماء العربيَّة هذه اللُّغةَ الشَّريفةَ حُبّاً بها، لأنَّها لغةُ القرآن، وتفقَّهوا في علومها، لتكون أدواتهم للكشف عن بيان القرآن وإعجازه، وأبو الفتح واحدٌ من فرسان هذا الميدان الذين جلَّوا في كلِّ المضامير، وشاهدُنا كلُّ ما أبقاه من مؤلفات قلَّما تدانيها مثيلاتٌ لها في العربية. ولعلَّ الباحث يستجلي أسباباً عدّة دفعت بأبي الفتح لوضع هذا المؤلَّفِ النَّفيس منها:

---

(١) المحتسب؛ ١/ ٣١

(٢) م. ن؛ ٢/ ٣٧٧.

١- رغبتُه في إعادة الثِّقة اللُّغويّة بها. وذهب الدكتور شلبي إلى أنَّ ابن جني من أنصار النظرة المتحرّرة التي ترى في الشَّاذِّ قوَّة المتواتر، وأنه قد حاول أن ينتصر لموقف ابن شنبوذ الذي اتّصل به ابن جني من طريق شيخه في القراءة ابن الحجَّاج ولموقف ابن مقسم العطار الذي تتلمذ عليه[١].

٢- رغبتُه في تأليف كتاب لم يسبقْه أحدٌ في منهجه إليه، قال: «فأمَّا من مضى من أصحابنا- فلم يضعوا للحجاج كتاباً فيه، ولا أولوه طرفاً من القول عليه، وإنَّما ذكروه مرويّاً مسلَّماً مجموعاً أو متفرّقاً، وربما اعتزموا الحرف منه، فقالوا القولَ المقنعَ فيه، وأمَّا أن يفردوا له كتاباً مقصوراً عليه أو يتجرّدوا للانتصار له، ويوضحوا أسراره وعلله فلا نعلمه»[٢]. على أنَّ هذا القول لا يخلو من المبالغة، لأنَّ ابن جنيّ نفسه يُكثرُ من نقلِ توجيهات ابن مجاهد للشَّواذِّ، وهو يقتصرُ في ذلك على الجوانب السَّلبيَّة من دون الإيجابيّة حتَّى أنَّه يقولُ في بعض المواضع[٣]: «لم يذكر ابن مجاهد إعرابَ كذا من القراءة الشَّاذَّة».

٣- رغبتُه في أن يُكملَ ما همَّ به أستاذُه الفارسيُّ الذي وضع كتاباً في الاحتجاج للقراءات السَّبع، ثمّ رغب في أن يضع كتاباً مماثلاً في الشَّواذِّ، فحالت مشاغلُ الدهر بينه وبين رغبته.

يضاف إلى ذلك مقدرة ابن جني العلميَّةُ المعروفة في النحو والصرف واللغة والأدب وبراعته في التحليل والقياس التي مكنته منها معارفُ العصر وثقافته الواسعة التي تميَّز بها القرن الرابع من سائر القرون، وذخائره الثمينة ممَّا سمع عن شيوخه، وقرأ عن أسلافه، وكان المحتسب آخر القطوف من ثمار أبي الفتح، فهو خلاصة تجربته العميقة وموهبته اللُّغوية الفذّة، وقد دلَّنا على ذلك كثرةُ إحالاته فيه على مؤلفاته الأخرى التي تقدَّمته كالخصائص[٤] والمنصف[٥] وسر الصناعة[٦]،

---

(١) أبو علي الفارسي؛ الدكتور الشلبي؛ ٣٢٩.

(٢) المحتسب؛ ١/ ٣٣-٣٤.

(٣) م.ن؛ ١/ ٩١، ٩٣، ١١٧، ١٢٥، ١٣٥، ١٦٣، ١٦٨، ٢٣١.

(٤) انظر المحتسب؛ ١/ ١٠٦، ٢٩٩، ٣٦٤، ٢/ ٥٤.

(٥) م.ن؛ ١/ ٢٧٤ ٩٢-١٢١، ١٨٢، ٢٠٣، ٢٤٤، ١/ ٥٣.

(٦) م.ن؛ ٢/ ١٣٦٦/ ٣٨.

وشرح ديوان المتنبي،[1] وغيرها[2].

- منهج ابن جني في كتاب المحتسب:

منهج المحتسب كمنهج الحجة، لا يكادُ يخالفه إلاَّ بمقدار ما تقتضيه طبيعة الاحتجاج لقراءة الجماعة والقراءة الشَّاذَّة. استهلَّه ابن جنّي بمقدِّمة موجزة بيَّن فيها منهجه في النَّظر إلى القراءات والغاية التي رمى إليها في كتابه، وأشار إلى صنيع من تقدَّمه في هذا الميدان وإلى مصادره التي اعتمد عليها في اختيار قراءاته، ثمَّ شرع بتوجيه الشَّواذِّ مبتدئاً بسورة الفاتحة مختتماً بسورة النَّاس.

وقد أورد أبو الفتح القراءات مرتَّبة حسب مواقعها في كلِّ سورة، وكان يبدأ حديثه في كلِّ مرَّة بإثبات أسماء القرَّاء كثرةً كانوا أم قلَّةً، ثُمَّ يذكرُ القراءة، ثمَّ يرجع إلى أمرها في اللُّغة، ويلتمسُ لها شاهداً، فيرويه أو نظيراً فيقيسها عليه أو لهجةً فيردُّها إليها، ويؤنسها بها أو تأويلاً أو توجيهاً، فيعرضُه في قصدٍ وإجمالٍ أو تفصيلٍ وافتنانٍ على حسب ما يقتضيه المقام، ويتطلَّبُه الكشفُ عن وجه القراءة، وهو في الجملة أَخْذٌ بها واطمئنانٌ إليها حتَّى ليكادَ يضعُ في روع القاريء من كثرة ما عدَّد من خصائصها، واستخرجَ من لطائفها انَّه يؤثرُها، ويحكمُ لها على قراءة الجماعة كما في الاحتجاج لقراءة الحسن[3] ﴿اهدنا صراطاً مستقيماً [الفاتحة:٦]﴾، وإنْ هو لم يجد للقراءة وجهاً يسكنُ إليه إمَّا لشذوذه في اللُّغة؛ وإمَّا لحاجته في الاحتجاج إلى ضربٍ من التكلُّفِ والاعتساف لم يتحرّج في أن يردَّها أو يُضعف القراءةَ بها، لا يكادُ يأخذُها هي نفسُها بهذا أو ذاك، ولكن يأخذ به الوجهَ الذي يتَّجه بها إليه، فهو أخذٌ غير مباشرٍ ولا صريحٍ، فقال مثلاً في الاحتجاج لقراءة ابن مُحيصن:﴿ثُمَّ أَطَرُّه إلى عذابِ النَّارِ [البقرة:١٢٦]﴾، حيث قال: «هذه لغةٌ مرذولةٌ، أعني إدغام الضاد في الطَّاء، وذلك لما فيها من الامتداد والفُشوِّ، فإنها من الحروف الخمسة التي يُدغم فيها ما يجاروها، و لا تدغم هي فيما يجاورها»[4]، وفي قوله للاحتجاج لقراءة أبي جعفر يزيد ﴿للملائكةُ اسجدوا [البقرة:٣٤]﴾ بضمِّ التاء: «هذا ضعيفٌ عندنا جداً.

---

(١) م.ن: ١/ ١٠٣، ١١٣.

(٢) م.ن: ٢/ ٧١.

(٣) م.ن: ١/ ٤١، وقراءة المصحف: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾.

(٤) المحتسب: ١/ ١٠٦

وذلك أنّ الملائكة في موضع جرٍّ، فالتّاء إذاً مكسورةٌ، ويجب أن تسقط ضمة الهمزة من «اسجدوا» لسقوط الهمزة أصلاً إذا كانت وصلاً»[1].

وكان يرتّب أسماء القُرّاء عادةً حسب تقدُّمهم كقوله: «ومن ذلك قراءةُ الحسن وأبي رجاء وقتادة وسلام ويعقوب وعبد الله بن يزيد والأعمش والهمداني»، بل رتَّبهم حسب مواطنهم، فابتدأ بالبصريين، ثمَّ ذكر كلّاً من الكوفيين: الأعمش وعيسى بنِ عمر الهمدانيّ[2].

وكان أبو الفتح يورد القراءة، ثم يتبعها بوجهة نظره مسبوقةً بعبارة «قال أبو الفتح»، وقد تكررت مئات المرَّات وفي سائر صفحات الكتاب، وهي عبارةٌ لم يستخدمها أبو الفتح في كتبه الأخرى إلاَّ نادراً جدّاً عدا كتابه المنصف، وجاءَ بها هناكَ للتمييز بين كلامه وكلام المازني، وربّما استخدمها في شرح قوافي الأخفش، ولكنَّ الكتاب لم يصلنا.

وليس عجيباً ولا منكوراً أن يتشابه كتاب الحجة والمحتسب في المنهج، فموضوعهما واحدٌ، وصاحبُ الحجَّة أستاذٌ لصاحب المحتسب، ووحدةُ الموضوعِ تستدعي تشابهاً في علاج مسائله، وللأستاذ في تليمذه تأثيرٌ، وللتلميذ في أستاذه اقتداءٌ. ولهذا كان المحتسب كما كانت الحجة معرضاً حافلاً يزخر بكثير من الشواهد والتوجيهات وألوان من الآراء والبحوث اللُّغوية والصوتية التي تدلُّ على الغزارة والتمكُّن وعلى شمول الإحاطة ودقة الملاحظة وبراعة القياس وصحة الاستنباط. وكتاب المحتسب إنما هو في مجموعه كتابُ تخريجٍ للقراءات الشاذة من الناحية اللُّغويَّة والإعرابيَّة والصَّرفيَّة[3]، وليس هذا بكثيرٍ على أبي الفتح، ولا هو ممَّا يتعاظمُه، فذلك دأبه في كلّ ما عرفنا له من كتب، ثمَّ هو بعد هذا قد ألَّف المحتسَبَ في آخرِ حياته كما سبق، أي حين استفاضت تجاربُه، واستحصدت ملكاتُه، وبلغت معارفُه غايةَ ما قُدِّرَ لها من نُضجٍ وكمالٍ.

على أنَّ أبا الفتح كان يأخذُ على «الحجَّة» أنَّ الشيخ أبا عليٍّ قد أغمضه، وأطال الاحتجاج فيه حتَّى عَيَّ به على القُرّاء، وجفا عنه كثيرٌ من العلماء، وانتقده

---

(١) م. ن؛ ١/ ٧١

(٢) القراءات الشاذة؛ ٢٠٣

(٣) أبو علي الفارسي؛ للدكتور الشلبي؛ ٣٣٤.

غير مرّة، فقد قال في مقدّمة المحتسب: «فإنّ أبا عليٍّ، رحمه الله عمل كتاب الحجّة في القراءات، فتجاوزَ فيه قدر حاجة القُرّاء إلى ما يجفو عنه كثيرٌ من العلماء، ونحن بالله وله وإليه، وهو حسبنا»، مشيراً إلى أنّه سلك في كتابه طريقاً، تُغايرُ طريقَ أستاذه، حيث قال: «إلاّ أنّنا مع ذلك لا ننسى تقريبه على أهل القراءات ليحظوا به، ولا يناوا عن فهمه»[1]، وقال بعد أن أطال الحديث عن قراءة طلحة بن سليمان ﴿ثمَّ يدركُه الموتُ [النساء:١٠٠]﴾ برفعِ الكاف، وقراءة الحسن والجرّاح بنصب الكاف: «وفيه أكثرُ من هذا، إلاّ أنّا نكرهُ ونتحامى الإطالةَ، لا سيما في الدّقيق، لأنّه يجفو على أهل القرآن»، ثمّ قال: «وقد كان شيخنا أبو علي عمل كتابه الحجّة، وظاهرُ أمرهِ أنّه لأصحاب القراءة، وفيه أشياءُ كثيرةٌ قلّما ينتصف فيها كثيرٌ ممّن يدّعي هذا العلم حتّى أنّه مجفوٌّ عند القُرّاء لما ذكرناه»[2]. وقال في الاحتجاج لقراءة:﴿يومُ يأتي بعضُ آيات ربّكَ [الأنعام:١٥٨]﴾ برفع الميم من «يوم»: «وقد كان شيخنا أبو عليٍّ عمل كتاب الحجّة في قراءة السّبعة، فأغمضه، وأطاله حتّى منع كثيراً ممّن يدّعي العربيّة فضلاً على القَرَأة منه، وأجفاهم عنهُ»[3]، ولهذا أراد أبو الفتح ألاّ يكونَ في المحتسب كما كان شيخُه قبله في الحجّة، فلم يمعن إمعانَه في الاستطراد، ولم يُغمض إغماضه في الاحتجاج، وهو يذكرُ هذا، وينبّه عليه في مواطن شتّى من الكتاب[4]، ورغم غزارة الشواهد الشعرية في المحتسب، فهو أقلُّ بكثيرٍ ممّا في الحجّة وقد بلغت فيها حوالي ألفي شاهداً.

ولعزوفه عن الاسهاب والإمعان في الاستطراد نراهُ في مقدّمة المحتسب يفضّلُ كتاب أبي حاتم السّجستاني في الشّواذّ على كتاب قطرب « من حيثُ كان كتابُ أبي حاتم مقصوراً على ذكر القراءات عارياً من الاسهاب في التعليل والاستشهادات التي انحطّ قطربٌ فيها، وتناهى إلى متباعدِ غاياتها[5]». على أنّ أبا الفتح لم يلتزم الاقتصادَ في الاستشهاد في كلّ مقامٍ، ولا سيّما حين تكونُ القراءةُ غريبةً، يدعو ظاهرها إلى التّناكر لها والتّعجّب منها، فقد استشهد في قراءة ﴿أهدِنا صراطاً

---

(١) المحتسب: ١/ ٣٤، وانظر: ١/ ٢٣٦.

(٢) المحتسب: ١/ ١٩٧

(٣) المحتسب: ١/ ٢٣٦.

(٤) انظر المحتسب: ١/ ٢٣٦ و٣٢٢

(٥) المحتسب: ١/ ٣٦

مستقيماً [الفاتحة:٦]﴾[1] بأحد عشر شاهداً، بعضُها من شعر المولّدين، واحتج لقراءة ﴿ولا أدراكم به [يونس:١٦]﴾[2]، فأطال الاحتجاج ما شاء الله أن يطيل، وفي الحديث عن قراءة ابن عباس وأيوب السختياني: ﴿فأكثرتَ جدَلنا [هود:٣٢]﴾ انصرف الى التفسير اللُّغويِّ لمعنى الجدل، ثم انتقل إلى الاشتقاق الأكبر، وأنَّ تقليبات (جدل) تعني القوَّة، ثم انتقل إلى موقع آخر من الاشتقاق، وقارن بين (ج دل) و(ش د ن)، ورأى أنَّ الجيم أخت الشّين واللام أخت النون، فتصاقب المعنيان، بل استطرد ليعقد المقارنة بين عطوت وأتيتُ، والعين أختُ الهمزة والطاء أخت التاء، وهما بمعنىً، وذلك ما أشبعه بحثاً في كتاب الخصائص كما ذكر[3]، رغم إلحاحه على أنه كفَّ عن الإطالة تخفيفاً على القارىء[4].

وعبارة المحتسب مرسلةٌ متدفِّقةٌ فيها طلاوةٌ باديةٌ، وعليها مسحةٌ ملازمةٌ من عذوبة الفن وأناقته مبسوطةٌ في غيرِ حشوٍ ولا فضولٍ، يشيعُ فيها الازدواجُ، ويطولُ الفصلُ، جزلةُ الألفاظ، لا تخلو أحياناً من بعض الألفاظ الغريبة، يلجأ أبو الفتح إلى انتقائها عمداً - وتلك سجيّته في سائر مؤلفاته - ولا ينالُ من جمالها أنها تحتاج في الكشف عن معناها الذي يقتضيه المقام إلى فضْل تأوّلٍ وإمعانٍ ذلك أنَّ أبا الفتح يختار للمعنى المقصود لفظاً محدَّداً.

- **شواهد المحتسب:**

أمَّا شواهد المحتسب فكثيرةٌ، لكن يشيعُ فيها التّكرارُ لتكرار مقتضيات الاستشهاد بها، وجملتُها من الشعر، وفيها قليلٌ من أحاديث الرسول (ص) وكلام البلغاء وأمثال العرب، وقد بلغ عدد الشواهد الشعرية في المحتسب حوالي سبعمائة بيتاً من الشعر منها (٨٤) بيتاً من الرَّجز عدّها المحققون في أنصاف الأبيات، وقد نسب منها أبو الفتح (٣٦٨) بيتاً إلى قائليها، بالإضافة إلى (٥٣) شاهداً أورد نصف البيت أو بعضه في موطن الشاهد، وقد نسب منها (٣٧) بيتاً إلى قائليها، وهو عددٌ ضخمٌ يدلُّ على سعة محفوظاته وحسن اختياره للشاهد، وهذا العدد يتناسب مع

---

(١) م.ن؛ ١/ ٤١

(٢) م.ن؛ ١/ ٣٠٩

(٣) المحتسب؛ ١/ ٣٢١-٣٢٢، وانظر ١/ ٢٣١-٢٣٢

(٤) المحتسب؛ ١/ ١٩٧

حجم الكتاب، كما استشهد بعدد كبير من الأحاديث النَّبوية على المألوف عند النحاة. فقد استشهد بـ (٢٤) حديثاً، وهي نسبةٌ لم ترد في كتبه الأخرى[١]، وأتى بعشرة أمثال فقط، وأكثر شواهده ممَّا يتردَّد في كتب اللغة وعلومها، وأغلبها تجده في مؤلفاته الأخرى ومؤلّفات شيخه أبي عليّ، وفي كتاب سيبويه قسمٌ كبيرٌ منها، وبينهاطائفةٌ من أشعار المولَّدين، يأتي بها للاستئناس والتَّمثيل أو لإيضاح معنى وتأييده، قال- وقد روى بيتاً للمتنبي في أثناء الاحتجاج لقراءة: ﴿وليَلْبَسوا عليهم دينَهم [الأنعام:١٣٧]﴾، بفتح الباء،« ولا تقلْ ما يقوله من ضعفتْ نحيزتُه، وركَّتْ طريقتُه: هذا شاعرٌ مُحدثٌ، وبالأمس كان معنا، فيكف يجوزُ أن يُحتجَّ به في كتاب الله جلَّ وعزَّ، فإنَّ المعاني لا يرفعُها تقدُّمٌ ولا يُزري بها تأخُّرٌ، أمَّا الألفاظُ فلعمري إن هذا الموضعَ معتبرٌ فيها»[٢].

- **مصادر المحتسب:**

أشار أبو الفتح في مقدمة المحتسب إلى أنَّ الشَّاذَّ عن قراءة القُّراء السبعة ضربان: ضربٌ شذَّ عن القراءة عارياً عن الصَّنعة، ليس فيه إلاَّ ما يتناوله الظاهر... فلا وجه للتشاغل به.

وضربٌ ثانٍ؛ وهو الذي عالجه في المحتسب ممَّا شذَّ عن السَّبعة، وغمُض عن ظاهر الصَّنعة، فجاء هو ليزيح الغطاء عمَّا فيه من غموض، وذكر أنَّ مصادره نوعان:

. كتبُ من سبقوهُ للتأليف في هذا العلم

. الرِّواية وتشمل ما رواه هو، وما صحَّ عنده من طريق روايةِ غيرِه له.

أما الكتب التي ذكرها في مقدمة المحتسب، فإنَّنا نوردها حسب قدم مؤلفيها، وهي:

١. كتاب أبي علي محمد بن المستنير قطرب، المتوفَّى سنة ٢٠٦هـ.

٢. كتاب معاني القرآن للفراء المتوفَّى سنة ٢٠٧هـ.

٣. كتاب أبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السِّجستاني المتوفَّى سنة ٢٥٠هـ.

٤. كتاب معاني القرآن للزَّجاج المتوفى سنة ٣١٠هـ.

---

(١) بلغت الأحاديث النبوية التي استشهد بها في الخصائص (٢٣) حديثاً في مجلّداته الثلاثة.

(٢) المحتسب: ١/ ٢٣١.

٥. كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد المتوفّى سنة ٣٢٤هـ الذي وضعه لذكر الشّواذّ من القراءة[١].

وقد نقل ابن جني عن طائفة من رواة اللغة وعلمائها، ولم يكنّ ابن جني يتقبّل كلَّ ما ينقلُه أو يأخذُه على ما خيِّلتْ، ولكنَّه كان ينظرُ فيه، وينقده في تلطُّف ورفق حيناً وفي قوَّة وعنف حيناً آخرَ صريحاً واضحاً وحرّاً مستقلاً وعادلاً منصفاً في كلِّ حين، ينشدُ الحقيقةَ، وينزلُ على حكمها أنَّى تكونُ.

نقل عن سيبويه، واستشهد بكثيرٍ من شواهده، فوافقه وخالفه، وربَّما جاوز الوفاقَ إلى الدفاع، وجاوز الخلاف إلى الإنكار والملام. ففي الاحتجاج لقراءة: ﴿ويعلّمْهم الكتاب [البقرة:١٢٩]﴾ بسكون الميم، فقد أورد قولَ امرئِ القيس:

فاليومَ أشربْ غيرَ مستحقبٍ إثماً من اللهِ ولا واغلِ

أي: أشربُ. ثم قال: «وأمَّا اعتراضُ أبي العباس هنا على الكتاب فإنَّما هو على العرب لا على صاحب الكتاب، لأنه حكاه كما سمعه، ولا يمكن في الوزن أيضاً غيرهُ.

وقولُ أبي العباس: إنَّما الرّوايةُ فاليومَ فاشربْ، فكأنَّه قال لسيبويه: كذبتَ على العرب، ولم تسمعْ ما حكيتَه عنهم، وإذا بلغَ الأمر هذا الحدَّ من السَّرَف فقد سقطتْ كلفةُ القولِ معه»[٢]، وأورد عدّة شواهد أخرى لسيبويه ردَّ فيها انتقادات أبي العباس لسيبويه.

ونقل عن الكسائي، فأعجبَ به، وأنكر عليه، ففي الاحتجاج لقراءة: ﴿وما يُخْدَعونَ إلا أنفُسَهم [البقرة:٩]﴾ بضمِّ الياء وفتح الدَّال، فعبَّر عن إعجابه بالكسائي في مسألة سبق وأن أشار إليها في الخصائص مقتدياً بشيخه أبي عليٍّ، بينما ردَّ وجهة نظرِ الكسائي في مكانٍ آخر، ففي تعليقه على قراءة يعقوب ﴿وَيْكَ أنَّه لا يُفْلِحُ الكافرون [القصص:٨٢]﴾، وبعد أن أورد بيت عنترة:

ولقد شفى نفسي وأبرأ سُقْمَها قيلُ الفوارسِ: ويكَ عنتَر أقدمِ

---

(١) رتبها أبو الفتح مبتدئاً بابن مجاهد ثم السجستاني ثم قطرب ثم الزجاج ثم الفرَّاء، ولعلّه رتبها حسب أهمية أخذه منها. المحتسب؛ ١/ ٣٥-٣٦.

(٢) المحتسب؛ ١/ ١١٠، وانظر تعليقه على الآية ١٠٩ من سورة التوبة؛ المحتسب؛ ١/ ٣٠٤.

قال: «وقال الكسائي ـ فيما أظنُّ: أراد: ويلك، ثمَّ حذف اللاّم، وهذا يحتاجُ إلى خبرِ نبيٍّ ليُقبلَ»[1].

ونقل عن ابن مجاهد، فوثَّق به في النَّقل والرِّواية، وتعقَّبه في اللُّغة بالإنكار والمخالفة، فيقول في المقدمة عن كتابه في الشَّواذِّ «.... أثبتُ في النَّفس من كثيرٍ من الشَّواذِّ المحكيَّة عمَّنْ ليستْ له روايتُه ولا توفيقُه ولا هدايتُه»[2]، بينما نقل تفسيرَه لقراءة ﴿ولا يَـوُودُه حفظُهما [البقرة:٢٥٥]﴾، وقال: «خلَّط ابن مجاهد في هذا التَّفسير تخليطاً ظاهراً غير لائق بمن يُعتدُّ إماماً في روايته، وإن كانَ مضعوفاً في فقاهته»[3]، ثمَّ أخذ يفسّر القراءة بخبرته وحسن اطِّلاعه، وهو يقولُ في مكانٍ آخر: «قولُ ابنِ مجاهد: إنَّه خطأٌ فيه سرفٌ، لكنَّهُ وجهٌ، غيرُهُ أقوى منه»[4].

- قواعد الاحتجاج:

سلك ابن جني في انتصاره للشَّواذِّ واحتجاجه لها السَّبيل التي سلكها النُّحاةُ، فاحتجَّ بالقرآءات القرآنيَّة نفسها، وبأشعار العرب وأمثالهم ولغاتهم ولهجاتهم وأقوالهم، كما احتجَّ بالحديث النَّبوي، واستخدم القياسَ الذي طالما أولع به، وحشد خبرته وتجاربه وثقافتَه الواسعةَ، واستطاعَ أن يؤلِّفَ بين هذه الأساليب اللُّغوية جميعاً، فبدت موادُّ المحتسَب وحدةً لغويَّةً منسجمةً، يُقوِّي بعضُها بعضاً.

الاحتجاج بالقرآن الكريم:

جرى العرفُ على الاحتجاج برواية القرآن الكريم سواءٌ كانت متواترةً أم رواية آحاد أم شاذَّةً، وقد نصَّ السُّيوطي على ذلك في الاقتراح؛ فقال: «أمَّا القرآنُ فكلُّ ما وردَ أنَّه قُرِيء به جاز الاحتجاجُ به في العربيَّة سواءٌ كانَ متواتراً أم آحاداً أم شاذّاً، وقد أطبق النَّاس على الاحتجاج بالقراءات الشَّاذة في العربيَّة إذا لم تخالف قياساً معروفاً، ولو خالفته يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرفِ بعينه، وإن لم يَجُزِ القياس عليه كما يُحتجُّ بالمُجمعِ على وروده ومخالفته للقياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يُقاس عليه

---

(١) المحتسب؛ ٢/١٥٦.

(٢) م.ن؛ ١/٣٥.

(٣) م.ن؛ ١/١٣٠.

(٤) م.ن؛ ١/٢١١، وانظر؛ ١/٦٦.

نحو استحوذ ويأبى»[1]. والقراءة التي منع القُرّاءُ قراءَتها في التّلاوة يُحتجُّ بها في اللُّغة والنَّحو[2]، وإن كان بعضُ النُّحاة لم يُجارِ هذا الجانب الهامَّ في القراءات الشّاذّة[3]، ورأى الأفغاني في ذلك منطقاً معكوساً، حيث قال: «والمنهجُ السَّليم في ذلك أن يمعنَ النُّحاةُ في القراءات الصَّحيحة السَّند، فما خالفَ منها قواعدُهم صحَّحوا به تلكَ القواعدَ، ورجَّعوا النَّظَر فيها، فذلك أعودُ على النَّحو بالخير، أمَّا تحكيمُ قواعدهم الموضوعة في القراءات الصَّحيحة التي نقلها الفُصحاء العلماء فقلبٌ للأوضاع وعكسٌ للمنطق، إذ كانت الرّوايات الصَّحيحةُ مصدرَ القواعد لا العكسَ»[4]. وربّما كان كلام السُّيوطي ودعوة الأفغاني صدىً لما كان يراه أبو الفتح في القراءات الشّاذّة، التي رأى فيها غنىً للُّغة.

وقد اعتمد أبو الفتح على القراءات القرآنية في الانتصار للشّواذّ، وكان اعتمادُه على قراءة حفص واضحاً، وهي قراءة المصحف اليوم، فقد استشهد لقراءة أبي جعفر: ﴿يُذهِبُ [النور:٤٣]﴾ بقوله تعالى: ﴿ولا تُلقوا بأيديكم إلى التَّهلكة [البقرة:١٩٥]﴾، إذ جاءت الباء فيهما زائدةً، وعزَّز استشهاده بالآية ببيتين من الشعر[5]. كما استدلَّ بقراءة حفص للمعنى الذي يذهب إليه، من ذلك استشهادُه لقراءة الأعمش: ﴿وإن خفتم ألاَّ تَقسطوا [النساء:٣]﴾ بفتح التّاء، فقد ذهب فيها إلى زيادة «لا»، وقال: «يُقالُ: قسطَ إذا جار، وأقسطَ إذا عدلَ، قال اللهُ جلَّ وعلا: ﴿وأمَّا القاسطونَ فكانوا لجهنَّمَ حطبًا [الجنّ:١٥]﴾[6]، ومضى يورد الأدلَّةَ من القرآن والشعر على زيادة لا، وهو هنا في معرض الرَّد على ابن مجاهد[7].

واعتمد على قراءة حفص في مواطنَ كثيرة، فاستمدَّ منها الموافقات على كثيرٍ من الوجوه، واستدلَّ بها على كثيرٍ من المعاني، وكان يلجأُ إليها في كلِّ مناسبةٍ تدعو

---

(١) الاقتراح للسُّيوطي؛ ١٤.
(٢) م.ن؛ ١٧.
(٣) في أصول النحو، سعيد الأفغاني؛ ٣٢.
(٤) م.ن.
(٥) المحتسب؛ ٢/ ١٨٤.
(٦) م.ن؛ ١/ ١٨٠.
(٧) م.ن.

إلى الاستدلال[1]، كما اعتمد على القراءات القرآنية الأخرى المشهورة منها والشَّاذَّة، فمن اعتماده على القراءات المشهورة قراءةُ الحسن: ﴿قال هي عَصايَ [طه:١٨]﴾، فقد رأى أنَّ كَسْرَ هذه الياء ضعيفٌ، ولكنَّه احتجَّ لها بقراءة حمزة[2] ﴿وما أنتم بمصرخيَّ [ابراهيم:٢٢]﴾، فالقراءة المشهورةُ عنده حجَّةٌ للقراءة الشَّاذَّة، وهو يريدُ أن يؤكِّد أنَّ القراءات الشَّاذَّة لا تقلُّ شأناً عن القراءات التي اختارها ابنُ مجاهد[3] كما احتجَّ ببعض القراءات الشَّاذة للاستدلال على قراءة شاذَّة أخرى، حيث كان يفسِّرُ إحدى القراءَتين بالأخرى، ومثالُ ذلك قراءةُ عيسى الثَّقفيِّ: ﴿لَتَفْسُدُنَّ في الأرضِ [الإسراء:٤]﴾، حيثُ ربطها بقراءة ابنِ عباس ﴿لَتُفْسَدُنَّ﴾، قال: «إحدى هاتين القراءتين شاهدةٌ للأخرى، لأنَّهم إذا أُفْسِدوا فقد فَسدوا»[4]، وهناكَ أمثلةٌ أخرى كثيرةٌ تطالعنا في المحتسب[5]، تدلُّ على أنَّ أبا الفتح كان يثقُ بهذه القراءات ثقةً عاليةً، لا تقلُّ عن ثقته بقراءة حفص[6]، وأبو الفتح يُقدِّمُ هذه الشَّواذَّ في الاحتجاج على الشعر غالباً[7] حيثُ يأتي به أوّلاً إن وجدت، ثمَّ يعطفُ عليها بعضَ الأساليبِ الأخرى[8]، ويبدو أنَّ أبا الفتح كان من التّسامح بحيث أجازَ بعضَ القراءات، وإن لم تكن مرويّةً، فقد نقلَ الأعمش من أنَّه سمع أنَساً، يقرأ: ﴿لولّوا إليه، وهم يجمزون [التوبة:٥٧]﴾، قيل له: وما يجمزون؟ إنما هيَ يجمحون، فقال: يجمحون ويجمزون ويشتدّون واحدٌ»؛ ثم قال: «ظاهرُ هذا أنَّ السَّلَف كانوا يقرؤون الحرفَ مكان نظيره من غير أن تتقدَّم القراءة بذلك، لكنه لموافقته صاحبه في المعنى»[9]، وعلَّق بقوله: «وهذا موضعٌ يجدُ الطاعنُ به إذا كان هكذا على القراءة مطعناً، فيقولُ: ليست هذه الحروف كلُّها عن النبيِّ (ص)، ولو كانت عنه لما ساغَ إبدالُ لفظٍ مكانَ لفظٍ، إذْ لم

---

(١) القراءات الشاذة؛ ٢١١.

(٢) المحتسب؛ ٢/ ٤٩.

(٣) القراءات الشاذة؛ ٢١٢.

(٤) المحتسب؛ ٢/ ١٤.

(٥) انظر المحتسب؛ ١/ ٦٤ و٧١ و١٠٣ و١٦٥ و٢/ ٢٥٥.

(٦) القراءات الشاذة؛ ٢١٣.

(٧) انظر المحتسب؛ ١/ ٥٠ و٢/ ٢٨٢ حيث استشهد بالشعر أولا.

(٨) المحتسب؛ ٢/ ١٢٣ و٢٠٦.

(٩) المحتسب؛ ١/ ٢٩٦.

يثبت التَّخييرُ في ذلك عنه»[1]. ومثلُه قولُه: «ومن ذلك قراءة أبي السَّمّال: ﴿فحاسوا [الإسراء:٥]﴾ بالحاء، قال أبو الفتح: قال أبو زيد أو غيرهُ: قلتُ له: إنَّما هو: فجاسوا، فقال: حاسوا وجاسوا واحدٌ، وهذا يدلُّ على أنَّ بعضَ القُرّاء يتخيّرُ بلا رواية، ولذلك نظائرُ»[2]

وفي حين قال شيخُه عن قراءة حمزة ﴿واتَّقوا الله الذي تساءلونَ به والأرحامِ [النساء:١]﴾: «وأمَّا من جرَّ الأرحام فإنَّه عطَف على الضَّميرِ المجرورِ بالباء، وهذا ضعيفٌ في القياس وقليلٌ في الاستعمال، وما كان كذلك فتركُ الأخذِ به أولى»[3]، قال أبو الفتح معلِّقاً على القراءةِ تلك: «ليست هذه القراءةُ عندنا من الإبعاد والفحش والشَّناعة والضَّعف على ما رآه وذهب إليه أبو العبَّاس»[4]، وخرَّجها على أنَّها مجرورةٌ بباءٍ ثانية، ثمَّ حُذفت لتقدُّمِ ذكرها، وقراءات القرآن عند أبي الفتح جميعُها حجَّة في العربية متواترها وآحادُها وشاذُّها، والعيب الكبير الذي وقع به النحاة عدم استيعابهم إيَّاها وإضاعتَهم على أنفسهم ونحوهم مئاتٍ من الشواهد المحتجِّ بها، ولو فعلوا لكانت قواعدُهم أشدَّ إحكاماً[5].

الاحتجاج بالشعر:

ذكر البغدادي في خزانته[6] أنَّ العلماء قسموا الشُّعراء الذين يُستشهدُ بأشعارهم إلى أربع طبقات: الطبقة الأولى الشُّعراء الجاهليون والثانية المخضرمون والثالثة المتقدِّمون، ويُقال لهم: الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق، والرابعة المولَّدون، ويُقال لهم: المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا كبشّار وأبي نواس، فالطبقتان الأوليان يُستشهد بشعرهما إجماعاً، وأمَّا الثالثة فالصَّحيحُ صحَّةُ الاستشهاد بكلامها، وأمَّا الرَّابعةُ فالصَّحيحُ أنَّه لا يُستشهدُ بكلامها مطلقاً. ويتوقَّفون عند ابراهيم بن هَرْمةَ المتوفَّى سنة ١٥٠ هـ في الاستشهاد، وقد

---

(١) م. ن.

(٢) المحتسب: ٢/ ١٥.

(٣) الحجة: ٣/ ١٢١، وحمزة أحد القُرّاء السبعة، انفرد بهذه القراءة.

(٤) الخصائص: ١/ ٢٨٥.

(٥) في أصول النحو: ٤٥.

(٦) خزانة الأدب للبغدادي: ١/ ٣ و٤

استشهد ابن جني بابن هرمة، وسمع شعره على شيخه أبي علي الفارسيّ.[1] وإذا عدنا إلى المحتسب رأينا أنّ أبا الفتح قد أورد عدداً كبيراً من أشعار العرب للاستشهاد بها في الألفاظ والمعاني على نمط أسلافه البصريّين. ويُعتبرُ الشعر مصدراً هامّاً وقاعدةً أساسيَّةً لديه، أسهمت في الكشف عن كثيرٍ من الوجوه، وفاقت القراءات عدداً، وإن لم تتقدَّمها قيمةً واعتباراً، وربَّما قدَّم الشاهد الشِّعريَّ أحياناً على القراءة لعلَّةٍ يقتضيها المقام. لقد أكثر أبو الفتح من الاستعانة بالشعر للاحتجاج للقُرَّاء، أو لتأكيد استدلاله الذي يقرّره بالقرآن أو غيره من الأساليب أو المسائل الأخرى[2]، وقد يكتفي بالشاهد الواحد، ولكنَّه يورد أحياناً أكثرَ من شاهدٍ إذا استطرد واستغرقه القولُ[3]، وقد تكثر الشواهد حتى تصل إلى ستة أو ثمانيةٍ أو تتجاوز العشرة[4] سعياً منه إلى إقناع القارىء أو تأكيد صحَّة الوجه واطّراده في كلام العرب، وابن جنّي لا يأتي بالشاهد إلاَّ كاملاً، ولذا ترى أنَّ أنصاف الأبيات أو أبعاضها قليلٌ جدّاً في المحتسب[5]، بل قد يضطر إلى سوق ما قبل البيت وما بعدهُ كيما يستوفي المعنى، ويتحقّق الشاهد[6].

وقد استشهد بأشعار الجاهليين من أصحاب المعلقات وغيرهم كامرئ القيس وطرفة وزهير وعمرو بن كلثوم والحارث بن حلِّزة والأعشى والنابغة وعروة بن الورد وعبيد بن الأبرص وأوس بن حجر وأمية بن أبي الصلت، كما استشهد بأشعار الهذليين في الجاهلية والإسلام، وبأشعار الرُّجاز في الجاهلية والإسلام، كما استشهد بأشعار كثيرٍ من المخضرمين والاسلاميين[7]. كما استشهد بأشعار المولَّدين.

---

(١) المحتسب: ١/ ٣٤٠

(٢) القراءات الشاذة: ٢١٦و٢١٧

(٣) انظر المحتسب: ١/ ٤١ و٤٥ و٢٣٥ و٢٣٦ و٣٢٨ و٣٢٩ و٢/ ١٦٥ و١٨١-١٨٢ و٢٥٠ و٢٥٥-٢٥٦، وأماكن أخرى كثيرة.

(٤) انظر المحتسب: ١/ ١٢٥-١٢٧، و١٩٥-١٩٧، وأماكن أخرى.

(٥) هي (٥٣) شاهداً فقط، ولكنَّ المحققين أدخلوا أبيات الرَّجز من بينها. انظر المحتسب: ٢/ ٤٦٧ وما بعد.

(٦) انظر المحتسب: ١/ ١٥٠ و٣١٧ و٣٦١.

(٧) انظر فهارس المحتسب: ٢/ ٤٤١-٥٢٣.

ولكنّه قصر ذلك على معانيهم دون ألفاظهم، مؤكّداً أنّ المعاني لا يرفعُها تقدُّمٌ، ولا يُزري بها تأخُّرٌ[1]، وأكثرُ من استشهد به من المولّدين هو أبو الطيب المتنبي[2]، ولعلّ مردّ ذلك إلى إعجاب أبي الفتح بالمتنبيّ، وكان يقابله إعجابُ المتنبي به كما هو معلومٌ. على أنّ أبا الفتح لم يكن بدعاً في ذلك، بل كان أقلّ تجوُّزاً في هذا من بعض أسلافه الذين كانوا يستشهدون بأشعار بعض المولّدين في اللُّغة، حيث يقول: «وإذا جاز لأبي العبّاس أنْ يحتجّ بأبي تمام في اللُّغة كان الاحتجاجُ في المعاني بالمولّد الآخر أشبهَ»[3]. وتأكيده على الاستشهاد بشعر المولدين في المعاني دون الألفاظ يتكرّر في كتبه الأخرى، مؤكّداً على عدم التشدُّد الذي لا طائل تحته، فهو يقول بعد استشهاده بأبيات للمتنبّي في الخصائص: «وإيّاك والحنبلية بحتاً، فإنها خُلُقٌ ذميم، ومطعمٌ على علاّته وخيمٌ»[4]، ولكنّ الأستاذ سعيد الأفغاني يرى في خطوة أبي الفتح هذه مظهراً من مظاهر تحرُّرِه العقليّ وذلك بتجاوزه لأولئك الذين أسقطوا الاحتجاج بكلام الإسلاميين والمولّدين في اللفظ والمعنى جميعاً، ويعتبر أبا الفتح هوالذي سنّ هذه السُّنّةَ مشكوراً عليها[5] ويلحُّ الأفغاني باللّوم على النحاة الذين كانوا يحملون الشعر الذي يخالف القواعد النحوية عل الضرورة الشعرية، ويرى في ذلك هشاشةً في تقعيد القاعدة، فيقول: «فإذا أضفتَ إلى ذلك كلّه حملَهم على الضَّرورة الشعرية كلَّ شعرٍ لم ينطبق على قواعدهم ومقاييسهم التي بنوها على استقراء ناقص جدّاً عرفتَ أنّ أساس تلك القواعد والقوانين غير متينٍ من النّاحية النظريّة على الأقلّ[6]، وإن كان لغويٌّ معاصرٌ لابن جني يرى إنّ ما ورد عنهم مخالفاً لقواعد اللغة والصروف والعروض فإنما هو خطأٌ، ولا يُقاسُ عليه، ولا يؤخذ به[7]. وهكذا استقرّ الرّأي على ما فصّل ابنُ جني في القرن الرابع الهجري، ففصلوا بين العلوم التي يحتجّ بها بكلام القدماء والعلوم التي يُحتجّ بها بكلام الفصحاء عامّة قدماء

---

(١) المحتسب: ١/ ٢٣١

(٢) انظر المحتسب: ١/ ١٤ و١٠٣ و١١٣ و١٤١ و٢٣١ و٢٩٥ و٢/ ١٩ و١٣٠ و١٥٣ و٢٠١.

(٣) المحتسب: ١/ ٢٣١.

(٤) الخصائص: ١/ ٢٤-٢٥.

(٥) في أصول النحو: ١٦.

(٦) م.ن: ٢٠ و٦٠.

(٧) ذمّ الخطأ في الشعر: ابن فارس: ٢٣.

ومولَّدين، وتبلور هذا الرَّأي، وأصبح من المسلَّمات، ممَّا جعل عبد القادر البغدادي، وهو من علماء المائة الحادية عشرة للهجرة ينقل في خزانته نصّاً للرُّعيني، وهو من علماء المائة السابعة يسير في فلك المنهج الذي سنَّه ابنُ جنِّي، وقد أشرنا إلى كلام البغدادي منذ قليل[1].

وهكذا كان الشعر مرتكزاً هامّاً عند ابن جني في بناء احتجاجه وفي التَّدليل على آرائه ومذاهبه، حتَّى يُخيَّلَ إلى المرء أنه طغى على أمثلة المحتسب، وذلك لكثرة أبياته وغزارتها في المواضع المختلفة[2] ومن نافلة القولِ أن نشيرَ إلى أنَّ أغلبَ الأبيات التي استشهد بها أبو الفتح كان قد أنشده إيَّاها أستاذُه أبو عليٍّ.[3]

لهجات العرب وأقوالهم وأمثالهم:

اعتمد علماءُ اللُّغة على مشافهة الأعراب والأخذ عنهم والأخذ عمَّنْ شافههم، فكانوا يستمعون إلى الشواهد من رواتها معزوَّةً إلى قائليها من أبناء القبائل التي نصُّوا على الأخذ منها[4] واضعين في شروطهم أن يكون النَّاقلُ عَدْلاً ثقةً[5] ولم يكتفوا بالأخذ من الرُّواة، وإنَّما رحلوا إلى القبائل في مواضعها، وسمعوا من أبنائها ما سمعوهُ، ولم يأخذوا من كلِّ القبائل، بل سمُّوا قبائلَ، تُؤخذُ منها اللُّغةُ وأخرى فاسدةَ اللِّسان، ولا يجوزُ الأخذ عنها[6]، إلاَّ أنَّ هذه القبائل التي ذكرت قد توقَّف الأخذ عنها عندما دبَّ الفسادُ إلى ألسنتها حتَّى أنهم لم يأخذوا من حاضرة الحجاز، لأنَّ أهل اللُّغة صادفوها حين أرادوا جمع اللُّغة، وقد فسدتْ ألسنُ أبنائها[7]، ومعنى ذلك أنَّ ما أُخذ من لغة قريشٍ يتمثَّل في القرآنِ الكريم النَّازل

---

(١) انظر خزانة الأدب للبغدادي؛ ١/ ٥، في أصول النحو للأفغاني؛ ١٧ و١٨.

(٢) القراءات الشاذة؛ ٢٢٢.

(٣) انظر مثلاً المحتسب؛ ١/ ٤١، ٤٢، ٥٢، ٥٧، ٦٣، ٦٧، ٩٧، ١١٠، ١٥١، ١٥٦، ١٨٤، ٢٣٥، ٢٥٨، ٣٤٠، ٢/ ٤٦، ٥٩، ٩٣، ١٢٨، ١٤٩، ١٨٠، ١٩٥، ٢٢٨، ٢٥٠، ٣٣٥، ٣٦٦.

(٤) المزهر؛ ١/ ١٥١ و٢١١.

(٥) م.ن؛ ١/ ٥٨

(٦) م.ن؛ ١/ ٢١١ و٢١٢

(٧) م.ن؛ ١/ ٢١٢

بلغتها، وقد روي أن عمرَ سمع رجلاً يقرأ: ﴿عتّى حين [يوسف:٣٥]﴾ بالعين، فقال: من أقرأك؟ قال: ابنُ مسعود، فكتب إليه: إنَّ الله عزَّ وجلَّ أنزل هذا القرآن، فجعله عربيّاً، وأنزله بلغة قريش، فأقرِيء الناس بلغة قريش، ولا تُقرئهم بلغة هذيل والسَّلام»[١]، وأُخذ عنها الشعر إلى فترة جمع اللُّغة على أيَّام الخليل وأبي عمرو ويونس وسيبويه أمَّا القبائلُ الأخرى التي وُصفتْ بالفصاحة والبُعد عن الاختلاط، فقد امتدَّ الأخذُ عن أبنائها إلى أن خُتم بابراهيم بن هرمة كما أسلفنا القولَ، واجتمع علماء العربية على الاحتجاج بقولِ من يوثق بفصاحته وسلامة عربيَّته، فقبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وصدر الإسلام حتى منتصف القرن الثاني ممَّن سكن البادية أم الحضر[٢]، وحُدِّد منتصف القرن الرَّابع للاستشهاد بعرب البادية، حيث استمر العلماء يدوّنون لغات أهل البادية إلى أن فسدت سلائقهم في التاريخ الذي حدَّدوه[٣]، وأمَّا المكان فقد حدَّد العلماء الأماكن التي لا يؤخذ بلغة سكَّانها لأسباب مدوَّنة في كتبهم[٤]، وكلَّما كان العربيُّ المحتجُّ به موغلاً بالتَّبدِّي وملتصقاً بعيشة البادية كان الاحتجاجُ به أقوى، ولذا كان البصريُّون يفخرون على الكوفيين بأخذهم عن الأعراب أهل الشيح والقيصوم وحرشة الضباب وأكَلة اليرابيع[٥]، وقد عقد أبو الفتح في الخصائص باباً رائعاً حدَّد فيه أسباب الأخذ عن أهل المدر دون أهل الحضر[٦]، وأتبعه بعدَّة أبوابٍ تصبُّ كلُّها في نفس المجرى.

لقد مضى زمنُ الأخذ عن أهل البادية قبل ابن جنيٍّ بقرنين من الزمن وأكثر، وهذا يعني أنه لم يكن هنالك مجالٌ له ليأخذ عن عرب الأمصارِ شفاهاً، وقد نصَّ هو صراحةً على أنه «لو علم أنَّ أهل مدينة باقونَ على فصاحتهم.... لوجب الأخذ عنهم»، ولكنَّه نصَّ أيضاً على انعدام ذلك في زمانه حيث قال: «لو فشا في أهل الوَبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسن وخبالها... لوجب رفضُ لغتها...، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا، لأنَّا لا نكادُ نرى بدويّاً

---

(١) المحتسب؛ ١/ ٣٤٣.

(٢) في أصول النحو؛ ٦٠.

(٣) م.ن.

(٤) الاقتراح؛ ٢٢

(٥) في أصول النحو؛ ٢٤

(٦) الخصائص؛ ٢/ ٥ وما بعد

فصيحاً، وإن نحن أنسنا منه فصاحةً في كلامه لم نكد نعدمُ ما يُفسدُ ذلك، ويَقدُح فيه...»[1]،وقوله: «لا نكادُ نرى» يدعُ الطريقَ أمامه مفتوحاً ليأخذَ كلامَ أعرابيٍّ ثبتتْ له فصاحتُه كالشَّجريِّ وغيره[2].

وقد حمل أبو الفتح بعضَ القراءات الشَّاذة على لغاتِ العربِ وأقوالهم، وكان يحاول في أثناء ذلك تحديد مستوى ما يحمل عليه، فيصفُ بعضَها بأنَّها لغةٌ، وبعضها الآخرَ بأنها لُغَيَّةٌ، ويحملُ بعضها على قول العربِ، أو على قولِ بعضهم، ولكنَّه لَمْ يُسمِّ لنا أصحاب اللغات، كما لم يصرح بأسماء أصحاب الأقوال، وهو إذا فعل ذلك أحياناً فإنه يربطها بسندها ومناسبتها[3]، فقد حمل على لغات العرب قراءة أبي السَّمّال[4]:﴿ولا تقل لهما: أفٌّ [الإسراء:٢٣] بالبناء على الضَّمِّ، كما حمل قراءة ﴿الحمدِ للهِ ربِّ العالمين [الفاتحة:٢]﴾ بكسر الدَّال على لُغيَّةٍ ضعيفة[5].

وكانت استعانته بأقوال العرب على درجات مختلفة، فهو يحمل عليها بعضَ الشَّواذِّ إذا غاب الشاهد القرآني أو الشّعريُّ، وقد يستأنس بها، ويؤكِّد ما يذهب إليه، وقد يقيس عليها أيضاً، فقد حمل قراءة الأعمش ﴿ وما كان لنفس أن تموتَ إلاّ بإذن اللهِ كتاباً مؤجَّلاً، ومن يُردْ ثوابَ الدُّنيا يُؤته منها [آل عمران:١٤٥]﴾ على قولهم: «من كذبَ كانَ شرّاً له»[6]. وقد يذكر أحياناً بعضَ من يحتجُّ بأقوالهم، ولا سيَّما الذين عاصرهم، ولم تفسد سلائقُهم، وقد أشرنا إلى أنَّه لم يُقفل البابُ نهائياً في وجه الأخذ عن الأعراب إذا ثبتت فصاحتهم، ولم تفسد سلائقُهم، وهكذا استشهد لإحدى القراءات بقولِ أعرابيٍّ من عقيلٍ، كان معه في رحلة صحراويّة. يقولُ: «سمعتُ سنة خمسٍ وخمسين غلاماً حدثاً من عقيل ومعه سيفٌ بيده، فقال له

---

(١) م.ن.

(٢) انظر المحتسب؛ ١/ ٨٤-٨٥، ١٦٧، ٢٣٤، ٢/ ١٦٦، ٢٠٩، ٢٠-٢١٠، والخصائص؛ ١/ ٧٦، ٧٨، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٩، ٢٥٠، ٣٣٨، ٢/ ٩، ٤٦٦، ٣/ ٢٨٠، والمبهج؛ ٦٧.

(٣) القراءات الشاذة؛ ٢٢٢.

(٤) المحتسب؛ ٢/ ١٨ وانظر؛ ١/ ٣٩، ٢/ ٤٢، ٢٨٨.

(٥) م.ن؛ ١/ ٧١، وانظر؛ ١، ٣٧.

(٦) م.ن؛ ١/ ١٦٩- ١٧٠، وانظر القراءات الشاذة: ٢٢٤.

بعضُ الحاضرين ـ وكنّا مسحرين ـ يا أعرابيُّ سيفُك هذا يقطعُ البطّيخَ؟ فقال: إي والله وغواربَ الرِّجال»[1]. أي: ويقطعُ غواربَ الرِّجال، وقد أورد هذا الشاهد بعد أن قدَّم عليه شاهداً شعريّاً، والشِّعرُ مُقدَّمٌ عنده على اللهجات والأقوالِ، وقد أورد أبو الفتح روايةً على أنَّ أنَساً قرأ « يجمزون»، بدل يجمحون، وقال: «ونحوٌ من هذه الحكاية ما يُروى عن أبي مهديَّة من أنه كان إذا أرادَ الأذان، قال: الله أكبرُ مرتين، أشهد أن لا إله إلاَّ الله مرتين كذلك إلى آخر الأذان، ينطق من ذلك بالمرَّة الواحدة، ويقولُ في إثرها: مرّتين، كما ترى، فيقالُ له: ليس هكذا الأذانُ، إنَّما هو كذا، فيقولُ: المعنى واحدٌ، وقد علمتم أنَّ التَّكرار عَيٌّ»[2]. وإن كان قد طعنَ في روايته[3]، ولكنَّه علَّق على قولِ ذي الرُّمَّة: يابس؛ بائس: واحدٌ في بيت شعرٍ له، بقوله: «وهذا شعرٌ ليست له مضايقة الشرع»[4].

وبلغ من ثقة أبي الفتح بلهجة عُقيل أن وقف إلى جانب الكوفيين مناقضاً موقف أصحابه البصريين في مسألة الحرف الحلقي، بل كان متناقضاً بين مكانٍ وآخر في هذه القضيَّة، فقد أورد في الخصائص، وهو سابقٌ في تأليفه على المحتسب، الحكايةَ بقوله «وسمعتُ الشَّجريَّ أبا عبد الله غير دُفعة يفتحُ الحرف الحلقيَّ في نحو: يَعدو وهو مَحَمومٌ، ولم أسمعها من غيره من عُقيل، فقد كان يردُ علينا منهم من يؤنسُ به، ولا يبعد عن الأخذ بلغته، وما أظنُّ الشجريَّ إلاَّ استهواه كثرةُ ما جاءَ عنهم من تحريك الحرفِ الحلقي بالفتح إذا انفتح ما قبله في الاسم على مذهبِ البغداديين[5] وقد أورد شاهدين على تحريك الحرف الحلقيِّ أحدهما لكثيّر، والآخر لأبي النَّجم، ثم قال: «وهذا قد قاسه الكوفيون، وإن كنَّا نحن لا نراه قياساً، لكن مثل يعَدو وهو مَحَمومٌ، لم يرد عنهم فيما علمتُ[6]» وقد أورد أبو الفتح الحكايةَ هذه أربع مرَّات في المحتسب، ولم يكن موقفه واحداً، ولا واضحاً، قال في قراءة سهل بن شُعيبٍ النَّهمي: ﴿جهَرةً [البقرة:٥٥]﴾ و﴿زهَرةً [طه:١٣١]﴾ كل شيءٍ في القرآن

---

(١) م.ن؛ ١/ ٢١٠

(٢) م.ن؛ ١/ ٢٩٦.

(٣) م.ن؛ ١/ ٢٩٧.

(٤) م.ن وثمة أمثلة أخرى.

(٥) الخصائص؛ ٢/ ٩.

(٦) م.ن؛ ٢/ ١٠

محرّكاً: «مذهب أصحابنا في كلّ شيء من هذا النحو ممّا فيه حرفُ حلقيٍّ ساكنٌ بعد حرف مفتوح أنّه لا يُحرّك إلاّ على لغة فيه كالزَّهْرة والزَّهَرة والنَّهْر والنَّهَر والشَّعْر والشَّعَر، فهذه لغاتٌ عندهم كالنَّشْز والنَّشَز والحلْب والحلَب والطَّرْد والطَّرَد، ومذهب الكوفيين فيه أنه يُحرّك الثاني لكونه حرفاً حلقياً، فيجيزون فيه الفتحَ، وإن لم يسمعوه كالبحْر والبحَر والصَّخْر والصَّخَر، وما أرى القول من بعد إلاّ معهم والحقَّ إلاّ في أيديهم، وذلك أنني سمعتُ عامّةَ عُقَيْل تقولُ ذاك، ولا تقفُ فيه سائغاً غير مستكره حتّى سمعتُ الشَّجري، يقولُ: أنا محَمومٌ بفتح الحاء، وليس أحدٌ يدّعي أنّ في الكلام مفَعولاً بفتح الفاء»[1]، ثم أورد على لسانه: يعَدو بفتح العين، وقال: «ولا أحدٌ يدّعي أنّ في الكلام: يفعلُ بفتح الفاء»[2]. بل سمع من جماعة من عقيل إنهم يقولونَ: اللَّحَمَ، يريدون اللَّحم بفتح الحاء، وسمعَ منهم نَحَوَهُ بفتح الحاء، والقاعدة لا تُجيز هذا[3]، إذ تنقلب الواو ألفاً في هذا الموطن.

وفي قراءة محمد بن السَّميفع: ﴿قَرَحٌ [آل عمران:١٤٠]﴾ بفتح القاف والرَّاء، قال: «ظاهر هذا الأمر أنْ يكون فيه لغتان: قَرْحٌ وقَرَحٌ كالحلْب والحلَب والطَّرْد والطَّرَد والشَّلّ والشَّلل، وفيه أيضاً قُرْحٌ على فُعْل، يُقرأ بهما جميعاً»[4] «ثمَّ لا أبعد من بعدُ أن تكون الحاءُ لكونها حرفاً حلقياً، يُفتحُ ما قبلها كما تُفْتَحُ نفسُها فيما كان ساكناً من حروف الحلق نحو قولهم في الصَّخر: الصَّخَرُ والنَّعْل: النَّعَلُ، ولعمري إنّ هذا عند أصحابنا ليس أمراً راجعاً إلى حرف الحلق لكنها لغاتٌ، وأنا أرى في هذا رأي البغداديين في أن حرف الحلق يؤثّر هنا من الفتح أثراً معتدّاً معتمداً»[5]، ثم قال: «فلقد رأيتُ كثيراً من عُقيل لا أحصيهم يُحرّك من ذلك ما لا يتحرّك أبداً لولا حرف الحلق»[6]، يقصد فتح الحاء من «نَحَوه» كما أسلفنا، ثم ذكر قول الشّجري في

---

(١) المحتسب: ١/ ٨٤.

(٢) م.ن: ١/ ٨٥.

(٣) م.ن.

(٤) م.ن: ١/ ١٦٦، وقرأ بضمّ القاف أبو بكر وحمزة والكسائي وخلف بضمّ القاف ووافقهم الأعمش، وقرأ الباقون بالفتح.

(٥) المحتسب: ١/ ١٦٧.

(٦) م.ن.

محَموم ويَعَدو[1]، ومع ذلك قال: «إلاّ أنّ الاختيار أن تكونَ القَرَح: لغةً»[2]، وفي تعليقه على قراءة طلحَة: ﴿الضّأن [الأنعام:١٤٣]﴾، بفتح الهمزة، وقال: «وأمّا الضّأن بفتح الهمزة في هذه القراءة فمذهبُ أصحابنا فيه وفي مثله ممّا جاء على فَعْل وفَعَل وثانيه حرفُ حلق كالنَّهر والنَّهَر والصَّخْر والصَّخَر والنَّعل والنَّعَل وجميع الباب أنّها لغاتٌ كغيرها مما ليس الثاني فيه حرفاً حلقيّاً كالنَّشْز والنَّشَز والقصّ والقَصَص، ومذهبُ البغداديين أنّ التّحريك في الثاني من هذا النحو إنّما هو لأجل حرف الحلق، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى من هذا الكتاب وغيره، ويؤنسني بصحّة ما قالوا أنّي أسمع ذلك فاشياً في لغة عُقيل حتّى لسمعتُ بعضهم يوماً قال: «نَحَوَه يريد نَحْوه»[3].

وقال في مكانٍ آخرَ: «ومن ذلك قراءةُ الحسن: ﴿إلى يومِ البَعَثِ فهذا يومَ البَعَثِ [الروم:٥٦]﴾ بفتح العين فيهما، قال أبو الفتح: «قد تقدّم القولُ على حديث فتحة الحرف الحلقيّ إذا كان ساكن الأصل تالياً للفتحِ، وذِكْرُ الفرق بين قولنا وقولِ البغداديين فيه، وأنني أرى فيه رأيهم لا رأيَ أصحابنا، وذكرت ما سمعتُه من الشّجريّ وغيره من قولهم فيه: أنا محَمومٌ، وقولُه: يَعَدو، وهو يريد: يَعْدو، فلا وجه لإعادته هنا، فكذلك يجوز أن يكون أراد البَعْثَ على قراءة الجماعة، ثمّ حرّك بالفتح لأجل حرف الحلق»[4]. فمرّة يذكر أنه سمع القصة من الشجريّ، ولم يسمعها من غيره من عُقَيل، ومرّة يذكر أنه سمعها من كثير من عُقيل، ومرّة يذكر أنّها لغةٌ عامّةٌ عُقيل، وهو يصف حتى الغلامَ الحدثَ منهم بالفصاحة، ومرّة يُظهر موافقته على أنّها لغةٌ، وهو رأي أصحابه البصريين، ومرّة يقف بوضوح إلى جانب الكوفيين بفتح الحرف الحلقي إذا كان ما قبله مفتوحاً، وما عزّز وقوفه إلى جانب الكوفيين إلاّ موافقةُ رأيهم للهجة عقيل.

وفي المحتسب أماكن كثيرة تعرّض فيها أبو الفتح للهجات العرب مستشهداً على القراءات ليؤكّد وجهة نظره أو ليعلّل قراءةً أو ليعزّزها، فقد ذكر لهجة أزد

---

(١) انظر تعليق المحقق على كلمة «يَعَدو» في الخصائص؛ ٢/ ٩.

(٢) المحتسب؛ ١/ ١٦٧.

(٣) م.ن؛ ١/ ٢٣٤.

(٤) م.ن؛ ٢/ ١٦٦.

سراة[1] وتميم[2] والحجازيين[3] وبني سعد[4] وسُليم[5] وضبّة[6] وأهل العالية[7] وعُقيل[8] وقيس[9] وأهل مكة[10] وهذيل[11].

واحتجَّ أبو الفتح بأمثال العرب، وهي جزءٌ من أقوالهم، والمثلُ عند أبي الفتح نظامٌ نثريٌّ خاصٌّ، يجري في مخالفته لمألوف النَّثر مُجرى الشعر، وهو في هذا يقفو أثرَ سيبويه[12]، وقد استعان أبو الفتح بالمثل لتخريجِ بعض الشَّواذِّ، وإن لم تتجاوز الأمثال التي ذكرها في المحتسب بجزأيه عشرةً، ومن ذلك أنه احتجَّ لقراءة أبي جعفر: ﴿قلْ ربُّ احكمْ [الأنبياء:١١٢]﴾ بضمِّ الباء، والألفُ ساقطةٌ على أنَّه نداءٌ مفردٌ بثلاثة أمثالٍ، هي: افتدِ مخنوقُ، وأصبحْ ليلُ، وأطرقْ كرا، وجعل رفع «ربّ» على حذف أداةِ النِّداء، وقال: «هذا عند أصحابنا ضعيفٌ»[13].

لقد كانت لغاتُ العرب وأقوالهم وأمثالهم مصدراً آخر من مصادر ابنِ جنّي، واحتجَّ بها لكثيرٍ من الوجوهِ، واستدلَّ على وجوهٍ أخرى، وقاسَ عليها، وكان يصدرُ في ذلك كلِّه عن سعةِ اطِّلاعٍ وذخيرةٍ وفيرةٍ[14].

---

(١) م.ن؛ ١/ ٢٤٤.

(٢) م.ن؛ ١/ ١٠٩، ١٤٨، ٢٥٥، ٢٦١، ٢٨٦، ٣٣٠، ٣٥١، ٢/ ٦٦، ٢٨٧.

(٣) م.ن؛ ١/ ١٠٩، ١٤٨، ٢٥٥، ٢٦١، ٣٥١، ٢/ ٦٦.

(٤) م.ن؛ ١/ ٧٥.

(٥) م.ن؛ ١/ ٧٤، ٢٦٨.

(٦) م.ن؛ ١/ ٣٤٥.

(٧) م.ن؛ ١/ ٢٨٦.

(٨) م.ن؛ ١/ ٨٤، ١٦٧، ٢٣٤.

(٩) م.ن؛ ١/ ٣٥١.

(١٠) م.ن؛ ٢/ ٦٧.

(١١) م.ن؛ ١/ ٧٦، ٣٤٣.

(١٢) الكتاب؛ ٢/ ٢٣١.

(١٣) المحتسب؛ ٢/ ٦٩ – ٧٠، والأمثال في مجمع الأمثال: ١/ ٤١٦، ٤٤٥، ٢/ ٢٤، وانظر اللسان (كرى).

(١٤) القراءات الشاذة؛ ٢٢٥.

الاحتجاج بالحديث النبوي:

يرادُ بالحديث الشريف أقوال النّبيِّ (ص)، وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله أو أحواله أو ما وقع في زمانه، ومع إجماع اللُّغويّين والنُّحاة عامَّةً على أنَّ النَّبيَّ (ص) أفصحُ العرب قاطبةً، وأنَّ الحديث لا يتقدَّمُه شيءٌ في باب الاحتجاج إذا ثبت لهم أنَّه لفظ النَّبي نفسه، فإنَّ كلمتهم لم تتَّفقْ على الاستشهادِ بما رُوي من حديث رسول الله (ص)، وانقسموا إلى قسمين: قسم غلب على ظنِّه أنها لفظُه عليه السَّلام فأجاز الاحتجاج بها، وقسم غلب على ظنه أنها مرويَّةٌ بالمعنى لا باللَّفظ، وإذاً لا يُجيزُ الاحتجاجَ بها[1]، وقد ذهب أصحابُ هذا القسم إلى تأكيد وجهة نظرهم بأنَّ اللحن وقع في بعض الأحاديث، وأنَّ مردَّ ذلك يعودُ لأنَّ في الرُّواة من ليس عربيّاً بالطَّبع، ولا علم له بصناعة النحو[2]، وتسلَّح أصحابُ القسم الأوَّل بمجموعة حجج تؤيد وجهة نظرهم في الاحتجاج بالحديث، وردُّوا حجج مخالفيهم، ورأوا أنَّ ما ينطبقُ على رواة الحديث ينطبق على رواة الشعر، وإذا ردَّت روايتهم في الحديث ردَّت في الشعر، وكان من بين رواة الشعر أعاجمَ كما كان بينهم من يُتَّهم باللحن والكذب والكسر[3]، وذكر عبد القادر البغداديُّ في الخزانة[4] أن الاستدلال بالحديث جوَّزه بعض العلماء ومنعه بعضُهم الآخرُ، ولم يرد من الأحاديث النَّبوية في فهرس شواهد سيبويه[5] ما يزيد على أصابع اليدين، وليس في كلام ابن جني ما يُحدِّدُ موقفه الصَّريح من الاستشهاد بالحديث النَّبوي، ولكنَّه قرن الحديث بالقرآن والشعر في معرض الحديث في أحد أبواب الخصائص، حيث قال[6]: «وعلى ذلك عامَّةُ ما جاء في القرآن الكريم وفي حديث النَّبيّ (ص) ومَنْ بعده رضوان الله عليهم وما وردت به الأشعارُ وفصيحُ الكلام..». ممَّا يُوحي بإجازته للاستشهاد بالحديث النَّبوي، ويؤيد هذا الرَّأي كثرة ما ورد من أحاديث نبوية في مؤلَّفاته، وقد وردت في أغلب تلك المؤلَّفات، وبلغ عدد

---

(١) في أصول النحو؛ ٤٦ – ٤٧.

(٢) ابن جني النحوي؛ ١٣١، في أصول النحو؛ ٤٨.

(٣) في أصول النحو، ٥٤ – ٥٥، ابن جني النحوي؛ ١٣٢ – ١٣٣.

(٤) خزانة الأدب؛ ١/ ٤، وانظر الضوابط التي وضعها العلماء المحدثون للاحتجاج بالحديث. ابن جني النحوي؛ ١٣٣.

(٥) هي ثمانية أحاديث، انظر الكتاب لسيبويه؛ ٥/ ٣٢.

(٦) الخصائص؛ ٣/ ١٦٦.

الأحاديث التي استشهد بها في المحتسب أربعةً وعشرين حديثاً[1].

لقد وقف ابن جني في بعض توجيهاته للقراءات الشّاذة عند عددٍ من الأحاديث يستدلُّ بها على بعض الوجوه، ويهتدي بها إلى بعض المعاني، وكانت وقفاته تختلف عموماً عن مواقف النحويين قبله في توجيهم للشّواذّ[2]، ولكنَّ أغلب الأحاديث التي أوردها أبو الفتح جاءت لفوائد لغويَّة وصرفيَّة وبلاغيَّة، من ذلك إيرادهُ حديثاً (عن النَّبي (ص) أنَّ قوماً وردوا عليه فقال لهم: ﴿من أنتم؟ فقالوا: بنو غَيَّان، فقال عليه السَّلام: بل أنتم بنو رَشدان﴾، وقد استشهد به أبو الفتح مؤيّداً لرأي سيبويه في الحكم بزيادة النون مع المضعَّف كما يحكم بزيادتها مع غير المضعَّف[3]، وقد أورد ذلك الحديث في معرض الاستشهاد لقراءة يحي بن وثاب والأشهب: ﴿وقُتَّائِها [البقرة:٦١]﴾ بضمّ القاف، وفي معرض الاستشهاد لقراءة ابراهيم والأعمش وحُميد: ﴿فسوف نَصليه نارا [النساء:٣٠]﴾ بفتح النون وسكون الصّاد، قال: «يروى في الحديث أنَّه أُتي بشاةٍ مصليَّة، أي مشويَّة، يُقال: صلاه يَصليه: إذا شواهُ»[4]، ومن وقفاته النَّحوية نذكر احتجاجه لقراءة أبي سعيد الخدريّ: ﴿وأمَّا الغُلامُ فكانَ أبواه مؤمنان [الكهف:٨٠]﴾، وأجاز في الرفع في هذا الموضع تقديران، الثَّاني منهما أن يكون اسم كان مضمراً فيها، وهو ضمير الشَّأن، ثم قال: «ومثلُه قول النَّبي (ص): كلُّ مولودٍ يُولد على الفطرة حتّى يكون أبواه هما اللَّذان يُهوّدانه ويُنصّرانه»[5]، وما إيراد أبي الفتح هذه الأحاديث بهذه الغزارة إلاَّ دليلاً على أنه كان يرى صحة الاستدلال بالحديث، وقد قدَّمه على الشعر في مواطن عدّة[6]، وقد أورد أبو الفتح الحديث أحياناً لتأكيد فكرةٍ كحديث نزول القرآن بسبعةِ أحرفٍ[7].

---

(١) انظر فهرس المحتسب؛ ٢/ ٤٣٩.

(٢) القراءات الشّاذة؛ ٢١٤.

(٣) المحتسب؛ ١/ ٨٨، وانظر الخصائص؛ ١/ ٢٥٠، والمبهج ١٤-١٥.

(٤) م. ن؛ ١/ ١٨٦.

(٥) المحتسب؛ ٢/ ٣٣. وللحديث روايات أخرى، انظر فتح الباري؛ ٣/ ٤٩٤، وصحيح البخاري للنووي؛ ٢/ ١١٨، ٨/ ١٥٣ والجامع الصغير؛ ٥/ ٣٣، والكتاب؛ ١/ ٣٩٦.

(٦) المحتسب؛ ١/ ٨٦، ٨٨، ٩١، ١٨٦، ١٩٥، ٢٩٦، ٣٣٤، ٣٤٣، ٣٥١، ٣٦٠. ٢/ ١٦، ١٧، ٤٥، ١١٨، ٢٠٤، ٢٤٦، ٣٣٢، ٣٦١.

(٧) م. ن؛ ١/ ٢٩٦.

- القياس ومسألة القراءات:

عرَّف العرب القياس بأنه «حمل غير المنقول على المنقولِ إذا كان في معناه»[1]، أي أنَّك إذا اتَّبعتَ سمتَ كلام العرب في الأبنية والإعراب وإن لم تسمع ذلك منهم كان كلامُكَ من كلامهم، لأنَّه جاء على سمته، وفائدتُه أنَّك تحمل ما لم تسمعه عنهم على ما سمعته «وذلك كأن يُحتاج إلى تكسير الرَّجْزِ الذي هو العذاب فكنتَ قائلاً: أرجازٌ قياساً على أحمال، وإن لم تسمعْ أرجازاً[2]، وقد أدرك العلماء أنّه بالقياس «تخفُّ الكلفة في علمه عن النَّاس فقنَّنوه وفصَّلوه»[3]، وقد اقتدى أبو الفتح بأستاذه أبي علي الذي رأى أنَّ هذه القوانين إنَّما وضعت «ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيحٍ، ومن هو فصيحٌ»[4]، وكان الدكتور ابراهيم أنيس محقّاً عندما رأى أنَّ القياس عند علماء القرنين الأول والثاني كان يرادُ به وضع الأحكام العامة، أما في القرن الرابع، فكان يُراد به هذا مع معنى جديد هو إمكانُ استنباطِ شيءٍ جديدٍ في اللغة لم يسمع من العرب قياساً على ما تكلمت به[5] العرب.

وابن جنّي علَمُ القياس الأوّل في العربية، وقد حضَّ عليه مثوّباً، وقال: «والقياسَ القياسَ»[6]، وهو القائل: «إنَّ مسألةً واحدةً من القياس أنبلُ وأنبهُ من كتابٍ لغة عند عيون الناس»[7]، وقد استغلَّ أبو الفتح القياس استغلالاً كبيراً في تخريجِ الشُّواذّ، واستعان به في الحكم على كثيرٍ من الوجوه التي لم يؤيدها السَّماع، وبلغ من عنايته بالقياس، وشدَّة كلفه به أن أبعدَ قراءةً، وردَّ بها سماعٌ، وهي قراءة أبي عَمْرو: ﴿يغفرْ لكم [الأحقاف:٣١]﴾ بإدغام الراء في اللاَّم، وقال: «فأما قراءة أبي عمرو: يغفر لكم بإدغام الراء في اللام فمدفوعٌ عندنا، وغير معروفٍ عند أصحابنا، وإنَّما

---

(١) الإغراب لابن الأنباري؛ ٤٥.

(٢) الخصائص؛ ٢/ ٤١.

(٣) م.ن؛ ٢/ ٤٢.

(٤) المنصف؛ ١/ ٢٩٧.

(٥) طرق تنمية الألفاظ؛ ١٥-١٦، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني؛ ٤٦.

(٦) الخصائص؛ ٢/ ٢٣٣.

(٧) م.ن؛ ٢/ ٨٨.

هو شيءٌ رواه القُرّاء، ولا قوّةَ له في القياس»[1]، واللاّفت للنظر أنّ أبا الفتح لم يُشرْ إلى هذه القراءة في المحتسب، ممّا يُغلّبُ الظّنَّ في أنّه ردّها، لأنّها لم تصله من طريق، يطمئنُّ إليه، وليس لأنها تخالف القياس، فحسبُ. وأبو الفتح على شدّة ولعه بالقياس يؤكّد حقيقةً لغوية مهمّة، وهي أن اللُّغة لا يُمكن أن تؤخذ كلّها بالقياس، وهذا يُعزّز رأينا في أنه رجلُ سماعٍ كما هو رجلُ قياسٍ، قال: «ومعاذ الله أن ندّعي أنّ جميع اللغة تُستدرك بالأدلة قياساً»[2].

وأمّا القياس لديه فعلى ما كثر استعماله، وهو مذهب أصحابه، قال: «فحمله على الأكثر هو القياس»[3]، وبهذه الكثرة يحكم إذا ورد عن العرب سماعان مختلفان، فإذا تعارض السماع والقياس، فقد نصّ ابن جنّي على أنّه يلتزمُ المسموعَ، ويتركُ القياسَ، «لأنّ السّماعَ يُبطل القياس»[4]، ومع ذلك جعل القياس المخالف للمسموع ذخيرةً للمحدَثين[5] إذا احتاج أحدهم إليه في شعر أو سجع إذ هو من كلام العرب ما دام قد قيس على كلامهم[6].

لقد حمل ابن جني وجوه الشواذ على أسلوب القرآن والشعر واللغات وعلى بعض لغات العرب، كما حمل بعضها على مسائل علم العروض[7] وأشياء أخرى، فمن ذلك أنه حمل زيادة الباء في اسم ليس في قراءة ابن مسعود على زيادتها في فاعل (كفى)[8]، وحمل تخفيف (أُفّ) في قراءة ابن عباس على تخفيف (رُبّ) في لغة من لغات العرب[9]، والأمثلة في المحتسب كثيرةٌ[10]، وهي تظهر أن ابن جني كان يمزج في

---

(١) سر الصناعة؛ ١/ ١٩٣، وانظر السبعة؛ ١٢١.

(٢) الخصائص؛ ٢/ ٤٣.

(٣) المنصف؛ ٢/ ٩٥، وانظر الخصائص؛ ١/ ١١٥ - ١١٦ و ٣٨٥ - ٣٨٧.

(٤) م.ن؛ ١/ ٢٧٩.

(٥) الخصائص ٢/ ١٢ و٢١ ٢٤ و٢٥ و٣٩٠ - ٣٩٣.

(٦) م.ن؛ ١/ ١٢٦.

(٧) انظر المحتسب؛ ١/ ٦٢ و١٠٢ و٢/ ١٣٥.

(٨) م.ن؛ ١/ ١١٧.

(٩) م.ن؛ ٢/ ١٨.

(١٠) م.ن؛ ١/ ١٩٣ و ١/ ٢٣٦.

أقيسته بين وجوه الإعراب وسائر علوم النحو، فيحمل وجهاً إعرابياً على مسألة صرفية أو لغوية أو عروضية، وهو يؤمن بأن علوم اللُّغة يُعاضد بعضُها بعضاً[1]، وهكذا أسهم القياس في تخريج الشواذ، وأسعف ابن جني في كثيرٍ من المواقف الصَّعبة، ولا سيما عندما يعزُّ السَّماعُ، وهو قياس تعليليٌّ، يغلب عليه حملُ ظاهرةٍ فرعيّةٍ على ظاهرة أصليَّة للشبه بينهما.

موقف ابن جني من القراءات الشَّاذة:

ذكرنا أنَّ ابن جني قسم ما شذَّ عن القراءات السبعة إلى قسمين، حيث قال: «اعلم أنَّ جميع ما شذَّ عن قراءة القُرّاء السبعة ضربان: ضربٌ شذَّ عن القراءة عارياً عن الصَّنعة، ليس فيه إلاَّ ما يتناولُه الظّاهر ممَّا هذه سبيلُه، فلا وجه للتَّشاغُلِ به، وضربٌ ثانٍ، وهو هذا الذي نحنُ على سمته، أعني ما شذَّ عن السبعة، وغمض عن ظاهرِ الصَّنعة، وهو المعتمدُ المعوّلُ عليه»[2].

لقد حدَّد ابن جني من الشّواذِّ ما وجده يحتاج إلى بحثه وتأييده، وأخرج من ميدان النِّقاش ما رآه عارياً عن الصَّنعة كما ذكر، وحاول أن ينتصر للشَّواذِّ بكلّ ما أوتي من مقدرة علميَّةٍ وثقافية، وما اتَّسم به من حنكةٍ لغويَّة، واستطاع أن يعثر على الوجوه النَّحوية المناسبة لتلك القراءات من القراءاتٍ وكلام العرب، ولكنَّه من خلال البحث تبيَّن له أنَّ تلك القراءات لم تكن في سوّيةٍ واحدة، فاستحسن بعضَها وتحمَّس له، واستدلَّ به على مذهب نحوي، ونصر بها حتى القراءات المشهورة، ووقف موقفاً مغايراً من بعضها الآخر، فَفضَّل القراءة المشهورة عليها، ووصف بعضها بالضَّعف أو اللحن أو الشُّذوذ، واستهجن بعضاً آخر، وحمله على ضرورة الشعر، وهذا كلُّه يوافق خطَّة أبي الفتح التي رسمها من البداية عندما رأى أنَّ بعض هذا الشَّاذ يمتلك من القوّة ما ليس للقراءات المشهورة نفسها، ولكن تبقى القراءةُ الرَّسميَّةُ تؤدَّى على رسم المصحف.

لقد فضَّل ابن جنّي بعض القراءات الشاذَّة على القراءات المشهورة، ووقف من ذلك موقفاً قويّاً، وانبرى للدفاع عنها بشدَّة، فهو يقول في قراءة عليٍّ عليه السلام: أفَحَسِبُ الذين كفروا أن يتَّخذوا عبادي من دوني أولياءَ [الكهف:١٠٢]﴾:

---

(١) انظر القراءات الشاذة؛ ٢٢٨ وما بعد.

(٢) المحتسب؛ ١/ ٣٥.

«أذهبُ في الذَّم من القراءة المشهورة»[1]، واتَّخذ بعض الشَّواذّ أدلّةً على وجوهٍ كثير من القراءات المشهورة بحيث ربط الوجه الشَّاذ بالمشهور بدقَّة، فهو يرى أن قراءة ابن عباس: ﴿إنما ذلكم الشّيطانُ يخوِّفكُم أولياءَه [آل عمران:١٧٥]﴾ «دلالة على إرادة المفعول الذي حذف في القراءة المشهورة يخوِّف»[2]، واستعان ببعض تلك القراءات لتأييد مذهب أصحابه البصريين[3]، وتمكَّن من توجيه بعض القراءات الشَّاذة التي لم يجد لها بعضُ متقدمي النحاة جواباً[4]، ومنهم سيبويه نفسه[5]، وردَّ على بعض النحاة فيما طعنوا فيه من قراءات، ومن بينهم أبو عمرو بن العلاء وسيبويه والمبرد[6]، كما حمل على النحاة الذين يسرعون إلى تخطئة القراءات، وعاب عليهم تقصيرَهم في إيجاد الوجوه المناسبة لها ومن بينهم أبو حاتم[7] وابن مجاهد الذي دفع كثيراً من أحكامه الجائرة[8].

ورغم أنَّ ابن جنّي ألزم نفسه بالانتصار للشَّواذّ، ضعَّف بعض القراءات، ووصف بعضَها الآخر بصفات مختلفة، ففضَّل كثيراً من قراءات السَّبعة على القرارات الشَّاذَّة، وقال فيها: «والوجه قراءة الجماعة»، وغير ذلك من العبارات[9]. واتَّهم بعضَ القراءات الشَّاذة باللَّحن تارةً وبالضَّعف تارةً أخرى، بل وصفها بالشُّذوذ النَّحويّ والقلَّة والقُبح[10]، بل قال في قراءة أبي السَّمَّال: ﴿فاعلموا أنَّكم غيرُ معجزي اللّهَ [التوبة:٣]﴾ بفتح الهاء، بأنَّها تكادُ تكونُ لحناً، «لأنَّها ليستْ معه لامُ التَّعريف

---

(١) م.ن؛ ٢/ ٣٤، وانظر ١/ ١٥٤-١٥٥، ٢/ ٢٨٥، ٣٠٠.

(٢) م.ن؛ ١/ ١٧٧، وانظر ١/ ١٦٠، ٣٠٨، ٢/ ٥٥.

(٣) م.ن؛ ١/ ٣٢١، ٢/ ٦١، ٩١.

(٤) انظر المحتسب؛ ١/ ١٩٢.

(٥) م.ن؛ ١/ ٣٠٤، وانظر؛ ١/ ٩١، ٢١٠.

(٦) م.ن؛ ١/ ٣٢٦.

(٧) م.ن؛ ٢/ ٣٢٧.

(٨) م.ن ١/ ١٢٥، ١٦٣، ١٨٠، ١٩٣، ٢٠٤، ٢١٠، ٢٣٦ - ٢٣٧، ٣٢٦، ٢/ ٦٨، ١٦٣، ٣٣٢.

(٩) م.ن؛ ١/ ٢٢٧، ٢٨٥، ٣٦٢، ٢/ ١١٥، ١٨١، ١٨٣، ٢٠١، ٢٨٥، ٣١٥، ٣٤٤، ٣٤٧

(١٠) م.ن؛ ١/ ٢٧٠.

المشابهة للذي ونحوه»[1]. ووصف كثيراً من القراءات بعبارات مختلفة[2]، وكانت حجّةُ أبي الفتح بأنَّ أسلوب القرآن يجب أن يُختارَ له أفصحُ اللُّغات[3]، ولذلك حمل شذوذ بعضِ القراءات على أنَّه بباب الشِّعر أليقُ[4]، وطعنَ على بعض القُرّاء ناسباً إيَّاهم إلى الظَّنِّ أو الوهم[5]، ولكنَّ هذا الموقف منه بقي في إطار القضايا الصَّوتية كالاختلاس والإدغام[6]، وهذا أمرٌ له مبرّرُه، فأبو الفتح ذو باعٍ طويلة في علم الأصوات، وهذا شائعٌ في كتبه.

لقد كان أبو الفتح متَّفقاً مع خطَّة البحث التي أعلنها في صدر كتابه: المحتسب، من الاعتداد بما سمَّوه شاذّاً، لأنَّه محفوفٌ بالرِّواية من أمامه ووراءه، فدافع عن القراءات الشَّاذة، وحاول أن يردَّها إلى حظيرةِ القراءة التي أخرجت منها، وإذا كان شيخُه أبو عليٍّ قد سارَ في خطَّته في كتاب الحجَّة على تحكيم القياس والنَّظر والبعد عن التَّعليل والأثر، فإنَّ ابنَ جنِّي كان أرحبَ صدراً وأقربَ إلى مذاهب القُرّاء رحماً، إذ كان بموقفه هذا يقتربُ من أهل الأثر[7].

صحيحٌ أنَّ أبا الفتح كان في كتابه بصريَّ المذهب، وأنَّه ردَّ بعض القراءات الشَّاذَّة، وصرفَ النَّظر عن بعضها الآخر، ولكنَّه كان بالمحصِّلة نصيراً عنيداً لتلك القراءات عزَّزها بما في ذاكرته المتوقِّدة من أدلَّة أوردها بكلِّ دقَّة وبراعة ابتداءً بالقراءات المتواترة والآحاد ثمَّ بالأدلَّة الشعرية والأحاديث النَّبوية وكلام العرب وأمثالهم. وهنالك قراءاتٌ ردَّها أبو الفتح في كتبه التي سبقت المحتسب كقراءة عاصم[8] وأبي عمرو بن العلاء[9]

---

(١) م.ن؛ ٢/ ٨٠.

(٢) م.ن؛ ١/ ١٠٣، ١١٨، ١٦٤، ٢/ ٧٦، ٢٠٥، ٢١٩-٢٢٠.

(٣) م.ن؛ ١/ ٢٧٢.

(٤) م.ن؛ ١/ ١٠٩، ١٩٥، ٢٧٢، ٢/ ٢٠٦، ٢٦٥، ٣٢٣، ٣٧٣.

(٥) م.ن؛ ١/ ٢٠٤، ٣٣٨.

(٦) انظر الخصائص؛ ١/ ٧٢، ٩٤، وسر الصّناعة؛ ١/ ١٩٣، والغريب أنَّ عدداً من القراءات وردت في كتب أبي الفتح الأخرى، ولم ترد في كتابه «المحتسب».

(٧) أبو علي الفارسي؛ ٣٤٦.

(٨) انظر الخصائص؛ ١/ ٩٤ حول الآية ٢٧ من سورة القيامة.

(٩) انظر سر الصناعة؛ ١/ ١٩٣ حول الآية ٣١ من سورة الأحقاف.

وأهل الكوفة[1]، وقال في ردّه لقراءة عاصم لأنَّ النُّونَ من (مَنْ) معيبٌ في الإعراب معيفٌ في الأسماع، وعن قراءة أبي عمرو بن العلاء: «لا قوّة له في القياس»، وعن قراءة أهل الكوفة: «قبيحٌ عندنا»، ولكنَّ أبا الفتح لم يتعرَّض لذلك في كتابه المحتسب.

وإذا كان ابن جنّي وقع بشيءٍ ممَّا وقع به النُّحاة عندما جاراهم في مسألة (ودع)، وعلى رأسهم سيبويه، حيث زعم النحاة أنَّ العربَ استغنت عن ماضي (يدعُ)، ومصدرها بماضي (ترك) ومصدرها، فلم يردا في فصيح كلامها، فإنَّ أبا الفتح اعتبرَ قراءة ﴿ما وَدَعك ربُّك وما قلى [الضحى:٣]﴾ شاذَّةً يردُّها القياسُ كما ذكر في الخصائص[2]، وهي قراءة النَّبي صلى الله عليه وسلم وعروة بن الزُّبير، ولم يردَّها في المحتسب، بل قال: «هذه قليلةٌ في الاستعمال»[3]، وقد أخذ المتأخّرون على النحاة ذريعة الادّعاء بأنَّ ماضي (يدع) قد مات[4]. وقد قرأ ابن عامر، وهو قاريء الشام من القُرّاء السبعة: ﴿وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم [الأنعام:١٣٧]﴾، بفتح دال أولادهم وكسر همزة شركائهم، فردَّ البصريُّون الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور، وأجازه الكوفيون محتجّين بقراءة ابن عامرٍ المتواترة، وعلّق سعيد الأفغاني على ذلك بقوله: فالصَّوابُ مع الكوفيين، وكان على نحاة البصرة أن يُقعِّدوا القواعد تمشّيا مع هذه القراءة، لأنَّ القراءةَ القرآنية سماعيَّةٌ محضٌ، وكلُّها حجَّةٌ، وهذا ما دعا العبقريَّ ابن جنّي للأخذ بها كما في المحتسب[5].

وأبو عليٍّ ظاهرٌ في كل صفحة من صفحات المحتسب، وهو أمينٌ جداً فيما ينقلُه عنه، تراه يدلُّ على القدر الذي استعان به منه، وينبّه عليه، ويشير إلى المواطن التي زاد عليه فيها من عنده معقِّبا أو معلِّقا أو خارجاً، فالمسائلُ والأصولُ لأبي عليٍّ فيها النَّصيبُ الموفورُ، ولكن بعد أن يضعها أبو الفتح في بوتقة من فكره وتعليقه، فيخرجها بعدَ ذلك أوضح أسلوباً وأسَدَّ نظراً وأشدَّ تحقيقاً وأوثقَ صلةً بروحِ العربيَّة

---

(١) انظر الخصائص؛ ٢/ ٣٣٠ حول الآية ١٥ من سورة الحج.

(٢) الخصائص؛ ١/ ٩٩.

(٣) المحتسب؛ ٢/ ٣٦٤، وانظر في أصول النحو؛ ٣٥.

(٤) لاحظ المصباح المنير للفيُّومي: (ودع).

(٥) في أصول النحو؛ ٤٠ – ٤٥، وانظر المحتسب؛ ١/ ٢٣٠، وليست هذه القراءة فيه.

وخصائصها، وهذا أسلوبُ ابن جنّي مع أستاذه في سائر كتبه لا في المحتسب فقط.

استخدمَ العروضَ كأستاذه في التدليل والاحتجاج، وإن كان قد جاءَ ذلك بقلّة، هذا مع دماثة أسلوب، وبُعد عن الجفوة والجفاف والتكلُّف والاقتحام[1]. وهو ذو منطق خفيف، أتى به في التَّدليل سمحاً سهلاً، لا يُمعن فيه كما يمعنُ أستاذُه أبو عليّ[2]، ويُقايسُ أو يقولُ بالأولى والأجدر في هوادة ولين[3]. وتناولَ ابن جنّي المسائلَ البلاغية على هُدىً من الحسِّ النَّفسيِّ والذوقِ الأدبيِّ والطبع الإنساني في تحليل وبراعة وغوص على المعاني الدقيقة في يُسر وإسجاح، وبعضُ أصول هذه المسائل من مبتكرات أبي عليٍّ، وبعضُها الآخرُ أشارَ إلى أثر شيخه فيها، ولكنَّه صبغها بمنهجه في البحث والتَّعليل، وطبعها بشخصيَّته في التناول والتعليل، فجاءت من بعدُ دالَّةً عليه ومشيرةً إليه، وقد أخذ أبو الفتح على شيخه أبي علي في كتاب الحجَّة الإطالةَ والغموضَ، ولذلك أراد أن يُقرّب كتاب المحتسب على القُرّاء، وفعل ذلك من خلال المسائل التالية:

١. صاغه بالألفاظ السَّمحة والأسلوب الدَّمث؛ ومردُّ ذلك إلى أنه كان شاعراً يقرضُ الشّعر وناثراً تروى له خطبٌ، فكانت هذه الهبةُ الطَّبعيَّةُ عوناً له على أن يتخفّف من أسلوبه، وييسّره على القرّاء والقارئين.

٢. اختصر كتابه، وقلَّل من ذكر الشواهد - قياساً على الحجّة - وابتعد عن الإسهاب في الاستشهاد والتَّمادي في الاستطراد.

٣. ترك الخوض في المسائل الدَّقيقة عن أسرار اللُّغة وخصائص العربيَّة في «المحتسب» على حين كان في الخصائص وسر الصناعة - عن عمد - متعمِّقاً غوَّاصاً مستخرجاً للمعاني الدَّقيقة متوسِّعاً في الحديث عن أسرار العربية[4].

وممَّا يتَّفقُ فيه ابن جنّي مع شيخه أبي عليٍّ أنَّه استعانَ بشواهد سيبويه في توثيق القراءات التي احتجَّ لها في كتابه المحتسب، وجاءت استعانتُه بهذه الشّواهد دليلاً على تفهُّمه للكتاب، وما تدلُّ عليه شواهدُه، وكان متعصِّباً لسيبويه شأنُه شأنُ

---

(١) أبو علي الفارسي؛ ٢٤٨.

(٢) م.ن؛ ٣٤٩، وانظر المحتسب؛ ١/ ٣٧ و٢٣٦ و٢٦٨ و٣١٤ و٢/ ٣٢٤.

(٣) المحتسب؛ ١/ ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٤) أبو علي الفارسي؛ ٣٦٤.

أستاذه أبي عليٍّ، وإن لم يؤثر عن ابن جني أنَّهُ شرح كتاب سيبويه أو أفرد لمسائله كتباً خاصَّةً، في حين تركَ أبو علي شرحاً هاماً للكتاب،[1] وكان طريق أبي الفتح إلى سيبويه من خلال شيخه أبي علي، كما كان طريقُه إلى الفرّاء حيث روى له كتاب معاني القرآن عن ابن مجاهد عن الفرَّاء، وخطَّته في المحتسب من حيث اعتداده بالشعر تقربُ خطَّةَ الفرّاء، وهو كشيخه بصريُّ المذهب في المحتسب، ولا قرابة له معهم، ولكن مع الحقّ كما ذكر، وقد يؤخذ على أبي الفتح اضطرابُه في بعض المسائل كمسألة الحرف الحلقي التي تحدَّثنا عنها، وإن كنَّا نميل إلى ما قاله الدكتور الشلبي حول ذلك حيث قال: «وما الرَّأيان المختلفان حول حرف الحلق أو غيره في الخصائص والمحتسب إلاَّ دلالةٌ على استقراره الذّهنيِّ الذي أثَّر في رحابة صدره نحو المذاهبِ النَّحوية واللُّغوية المختلفة»[2]، وقد كان شيخه أبو عليّ يقولُ بالرَّأيين في المسألة الواحدة. وكان أبو الفتح يستعين بآراء النُّحاة وعلى رأسهم صاحبُ الكتاب وشيخُه الفارسيُّ وآراء سعيد بن مسعدة أبي الحسن الأخفش الأوسط، وكان معجباً به إلى حدٍّ كبيرٍ، وقد عبّر عن هذا الإعجاب في المحتسب[3] وفي غيره.

كان ابنُ جنّي يتقرَّى اللُّغة، ويدعو إليها، ويتعرَّف خصائصها، ويتهدَّى في أحكامه على القراءات المختلفة واحتجاجه لها وبيان درجتها من حيث القوّة أو الضَّعف والذيوع أو الشذوذ بالاستقراء، وقد أعانه على ذلك ملاحظةٌ دقيقةٌ وبصرٌ نافذٌ وفطانةٌ واعيةٌ في عمق، وقد سبق أن نظر في خصائص اللُّغة وأصولها في كتابه الموسوم بالخصائص، وانتهى إلى قواعد في أصولِ النحو قرَّرها، فاستغلَّ هذه وغيرَها في الاحتجاج للقراءات وتقويمها في كتابه: المحتسب، وبنى على الأسس التي اهتدى إليها شيخُه، ومن الأصول الثابتة لديه:

- القرآن يُتخيَّرُ، ولا يُتَخيَّرُ عليه.
- اختصارُ المختصرِ إجحافٌ به.
- العربُ إذا نطقت بالأعجميِّ خلَّطتْ فيه.

---

(١) شرح أبو علي الفارسي كتاب سيبويه بكتاب هو (التَّعليقة على كتاب سيبويه)، ويقع في سبع مجلَّدات، تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٩٠.

(٢) أبو علي الفارسيّ: ٣٧٢.

(٣) انظر المحتسب: ١/ ٣٥٥، ٢/ ٤.

- الأصواتُ تابعةٌ للمعاني، فمتى قويت قويتْ، ومتى ضعفتْ ضعفتْ، ففي قولهم: قطّع وقطّع زادوا الصوت لزيادة المعنى، واقتصدوا فيه لاقتصادهم فيه.
- يجوزُ مع طولِ الكلام ما لا يجوزُ مع قِصرِه.
- إذا انتفى الأصلُ كان الفرعُ أشدَّ انتفاءً.

وقعَّد قواعد استنبطها بملاحظاته الدَّقيقة في اللُّغة والنحو والإعراب والعروض بعضُها من مبتكراته، وبعضُها الآخرُ بُني على كلام شيخه الفارسيّ[1]. فكتابُ المحتسب أثرٌ من آثار أبي علي وخطواتٌ حثيثةٌ على طريقه الذي سار فيه في كتابِ «الحجة»، بل إنَّ ابن جني كان مدفوعاً إلى التأليف بما خطر لأبي عليٍّ نفسه، فأتلفا واختلفا في المنهج، متَّخذاً ممَّا أخذه على شيخه نبراساً يجنِّبُه الوقوعَ في مثله. ابن جني يحتجُّ للشَّواذِّ، وأبو عليٍّ يحتجُّ للسَّبعة، ولكنَّ ابنَ جنيٍّ بحثَ أوجهَ الاختلاف، وساقها هو دليلاً على جهدِه، وأبو عليٍّ يسرفُ في الشواهد، وابن جني يقتصد، ولكنَّ لهجات القبائل في المحتسب على صورة أوسع من ظهورها في كتاب الحجَّة فيما كان المتنُ اللُّغويُّ أظهر عند أبي عليٍّ، دعاهُ إليه حبُّ الاستطراد، وابنُ جنّي يستهدي الرُّوحَ البلاغيَّ في التأويل، ويتَّجه إلى المعاني النَّفسيَّة في الاحتجاج، كما كان يستهدي الحسَّ اللُّغويَّ، فشاعت في المحتسب الرُّوحُ الأدبيَّةُ ودماثة الأسلوب ووضوحُ العبارة. وتحامى الغموض والإملال، وتخفَّف من المنطق، وابتعد عن الاستطراد والإطالة والتَّشعُّب، وتجافى الإمعان في التعليل والإسهاب في الاستشهاد ممَّا يجعلُ هذه النَّظرات شواهدَ مميَّزةً لابن جني، تخالف فيها مع أستاذه أبي علي، وقد هاجم ابن جنّي ابن مجاهد في أغلب ما شذَّذ من قراءات، وهذا ما لم يفعله أبو علي، واستشهد بأشعار المولَّدين، وهذا أيضاً ممَّا هو على نقيضٍ مع شيخه أبي عليّ، كما أنَّ ظهور مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيين لم يأتِ في المحتسب شديدَ البروز كما عند أبي علي في الحجَّة[2].

لقد قدَّم أبو الفتح المحتسبَ غايةً في الاتقان محبّباً إلى النُّفوس غنيّاً بالمسائل والقضايا موفّقاً بالصّياغة والتَّحقيق، وأقدمَ على أمرٍ غايةٍ في الخطورة، وهو رصدُ القراءات الشاذَّة والانتصار لها، وإذا كان أبو الفتح قد تعرض للقراءات لماماً في كتبه

---

(١) أبو علي الفارسي؛ ٣٧٢.

(٢) أبو علي الفارسي؛ ٤٢٩.

السَّابقة فإنَّ المحتسب يقفُ معلماً بارزاً، ليس بين كتبه، بل بين جميع ما ألَّف في العربية من كتبٍ في القراءات، وإدراكاً من أبي الفتح بصعوبة المسلك الذي سلكه، وجنَّد نفسه له حشد كل ما ادَّخر من معارف لإثبات صحَّة آرائه، فأغنى الكتاب بما فيه من علوم العربيَّة المختلفة، ومن بين ما ألَّف في الشَّواذ ليس هو الأهم بل هو الأوحد الذي بقي شاهداً على عبقرية ذلك الرَّجل العظيم أبي الفتح عثمان بن جني.

الباب الثالث

منهج ابن جني في شرح ديوان المتنبي

أقدمَ ابنُ جنّي على شرح ديوان المتنبّي استجابةً لطلبِ مخدومه السلطان بهاء الدولة البويهيّ الذي سأله أن يصنعَ له شرحاً للدّيوان طالباً منه أن يقوم «بفَسْرِ معانيه وإيرادِ الأشباهِ فيه وإيضاحِ عويص إعرابه وإقامةِ الشواهدِ على غريبه»[1].

وقد أبدى ابنُ جنّي إعجابَهُ الشديدَ بالشاعرِ منذ اللحظةِ الأولى، حيث قال: «إنّني لم أر شاعراً كان في معناه ولا مُجرياً إلى مداه»[2]، وكان يرى أنَّ المتنبّي اقتفى آثار أسلافهِ من أهل العلم، وجلّى في الميادين، حيث قال: «ولقد كان منَ الجدِّ فيما يعانيه ولزومِ طريقِ أهل العلم فيما يقوله ويحكيه على أسدٍّ وتيرةٍ وأحسنِ سيرة»[3]. وإذا اعترفَ أبو الفتح بأنَّ في بعض ألفاظ أبي الطيب تعسُّفاً عن القصد في صناعة الإعراب، فإنّما كان يرى أنَّ الشّاعرَ يقدمُ على ذلكَ تفنُّناً لا جهلاً، وهذا ما جعله مرمى انتقاد من جهلوا خفايا بيانه، وإن كان قد حدَّدَ ذلك التّعسُّف في ارتكابِ شاذٍّ أو حملٍ على نادرٍ[4]. ولقد رأى ابنُ جنّي أنَّ المتنبّي قد برَّز في اختراعِ المعاني، وتغلغلَ إلى أدقّ خفاياها، وأدّاها خير أداء، وقدّمها في أحسن أسلوب، ولكنَّ النّاس أعداءُ ما يجهلون، وأن المتعجّلين في إصدار أحكامهم عادوا إلى جادّةِ الصّواب بعدما تعاملوا مع شعر الشاعر بتأنٍّ ورويّة، ذلك أنَّ خفاياه تتجلى لمن يُعملُ فيها الفكر، ويُمعنُ فيها النّظر[5]. وهذا ما أقدم عليه ابنُ جني في كتابه الذي إذا تأمّله القارىء وجده منبهٌ على مواطن الإبداع متتبّعاً تلك الجواهر في مكامنها حتّى يجلوها لعين الناظر.

---

(١) الفسر؛ المجلد الأول، المقدمة.

(٢) م.ن.

(٣) م.ن.

(٤) م.ن.

(٥) م.ن.

والشَّرح مبنيٌّ في أساسه على الحوار المتبادل الذي تمّ أثناء قراءة أبي الفتح الدّيوانَ على الشاعر الذي كان يكتشفُ عبقرية أبي الطيّب في إجابته على الأسئلة الكثيرة التي كانت تعنُّ لأبي الفتح بين الفينة والفينة، وبها كان يستدلُّ على حصافة لفظه وصحَّة صنعته ودقَّةِ تفكيره كما يقول.

وقد حاول ابن جنّي - مدفوعاً لحبّه للشاعر وشعره - أن يُقنعَ كبار العلماء بشاعريَّته، وعلى رأس هؤلاء أستاذُه أبو عليٍّ الفارسيُّ الذي لم يكنْ يحمل للشاعر مشاعرَ الرِّضا، واستطاعَ أن يصل بشيخه إلى الإعجابِ التّامِّ بشعر المتنبيِّ، وترجم الفارسيُّ ذلك الإعجابَ بقوله: «ما رأيتُ رجلاً قال في معناه مثلَه[1]». ووقف ابن جنّي منتشياً بهذا النَّصر الذي أحرزهُ! وقال: «فلو لم يكنْ له من الفضيلة إلاَّ قولُ أبي عليّ هذا فيه لكفاه[2]»، مدركاً أنَّ أبا عليٍّ لا يطلقُ مثل هذا القول على المتنبيّ إلاَّ وهو مستحقٌّ له عنده.

ومسألةٌ هامةٌ تُذكَرُ لأبي الفتح - في هذا الشرح - أنَّه لَمْ يتعصَّبْ للقديم لقدمه - وهو اللغويُّ الشَّهيرُ والنَّحوي البصريُّ الكبيرُ - بل رأى في انتقادِ النُّقّاد لأبي الطيب؛ لأنَّه متأخّرٌ محدثٌ سقطةٌ كبيرةٌ وقع فيها قومٌ، اتَّهمهم بالجهل، وقسا عليهم إلى حدٍّ كبيرٍ في عباراته[3]، ومسألةُ رمي الجهلاءِ لأصحابِ العلم وأهل الفهم والدراية بسهامهم اللاّذعة عادةٌ قديمةٌ اصطلى بنارها المبدعون قبل المتنبي، واستمرّت مع المتنبي وبعد المتنبي، وستستمرُّ أبداً كما يرى أبو الفتح[4].

وقد حدَّد أبو الفتح ملامحَ المنهجِ الذي سار عليه في وضع الشَّرح على ديوان المتنبّي، وتتمثَّل بمايلي:

أوّلاً: رتَّب القصائد حسب الترتيب الهجائي الألفبائي،[5] وكان دقيقاً في ذلك التَّرتيب، حيث أشار إلى أنَّه يبدأ بالحرف الأقوى قبل الأضعف إذا اجتمعا في قافية، ولهذا قدَّم القصائد التي في آخرها همزةٌ ممدودةٌ على القصائد التي في آخرها ألفٌ

---

(١) م. ن.

(٢) م. ن.

(٣) م. ن.

(٤) م. ن.

(٥) منهج ابن جني في الترتيب الألفبائي سارٍ في كتبه، كما في سرّ صناعة الإعراب وغيره.

ليّنةً، وكلاهما ألفٌ كما أوضح؛ وذلك لأنّ الهمزة أقوى من الألف الليّنة وأشدُّ تصرُّفاً؛ معلّلاً ذلك بأنّ الهمزة تقعُ ساكنةً ومتحرّكةً وأوّلاً وآخراً، والألف الليّنة لا تكونُ إلاّ ساكنةً، ولا تقعُ أوّلاً أبداً على كلّ حالٍ.

- ولاعتراف أبي الفتح بالمكانة التي بلغها المتنبّي عند سيف الدّولة، وتقديراً منه لتفوُّقِ القصائد التي نظمها في مدح سيف الدّولة على ما سبقها وما تلاها، فقد بدأ بقصائد المتنبّي في سيف الدّولة في كلّ حرف، ورغم أن أبا الفتح التزم التّرتيبَ الهجائيَّ، فقد التزم الترتيبَ التاريخيّ الذي تجلّى بما يلي:

- يبدأ في كلّ حرف بقصائد سيف الدّولة التي رويُّها على ذلك الحرف، ويرتّبها ترتيباً تاريخيّاً دقيقاً، بحيث يتمكّن القارىء من أن يعرف تاريخ تسلسل القصائد الزّمنيّ، ثمّ ينتقل إلى جميع القصائد الأخرى التي على روِيّها على الحرف ذاته، فيخضعها هي الأخرى للترتيب التّاريخيّ ذاته ابتداءاً من أوّل ما نظم على ذلك الحرف إلى آخر ما نظم. ويُفهم من هذا أنّ أبا الفتح يولي المنهج التاريخيّ أهميّةً كبرى، إلاّ أنّه لجأ إلى الترتيب الألفبائيّ ليسيّرَ الديوان على مطالعه، وهذا ما فعله من قبل في أحد أهمّ كتبه، وهو سرُّ صناعة الإعراب الذي رتّبه على حروف المعجم مع أنّه كتابٌ في الصّوتيات مبنيٌّ على فهم مخارج الحروف، وأبو الفتح أحد أهمّ علماء العربية وأقدمهم الذين رتّبوا الحروف على المخارج الصّوتية بدقّةٍ متناهية.

وقد راق عملُ أبي الفتح هذا لعددٍ كبيرٍ من الشُّرّاح الذين تلوه، فاقتفوا أثره، والتزموا بمنهجه، ورتّبوا القصائد على الحروف الأبجديّة، ومن بين هؤلاء أبو العلاء المعريّ في «اللاّمع العزيزيّ» والخطيب التبريزيّ في «الموضح» وابن المستوفي في «النظام» الذي جمع في كتابه شعر الشاعرين أبي تمام والمتنبي مشروحاً، وصاحب التبيان الذي اعترفَ أنّه جمع كتابه من أقاويل شرّاح الديوان، وأوّلهم ابن جنّي حيث ذكره أوّل ما ذكر شرّاح ديوان المتنبّي، وقال: «وجمعتُ كتابي هذا من أقاويل شرّاحه الأعلام معتمداً على قول إمام القول المقدَّم فيه الموضح لمعانيه المقدَّم في علمِ البيان أبي الفتح عثمان...»[1]. بل أشار إلى أنه أخذ عنه رواية الديوان أيضاً حيث قال: «ورواية ابن جنّي بها قرأتُ الديوان»[2]. ومنذ وضع ابن جني شروحه على الديوان

---

(١) التبيان١/ ٢ المقدمة.

(٢) التبيان: ٣/ ٣.

أصبحت تلك الشروح المرجع الأساس لكلّ شرح وذلك منذ حياة الشاعر[1]، ومن الطريف أنّ محمد مندور يرى أنّ ابن جني لقي المتنبّي في حلب، ثمّ أنه لزمه، ولم يفارقه بعد عودته من مصر، فلزمه في الكوفة وبغداد، وعاد معه إلى الكوفة، بل سار معه إلى شيراز إلى ابن العميد ثم إلى عضد الدّولة، ويرى أنه كان معه في اللّيلة التي قُتل فيها[2]، وهو يرى أنّ أبا الفتح مصدر فهم شعر المتنبي حيث قال: «يعتبرُ هذا النّحويُّ مصدرَ فهمنا لشعر هذا الشاعر الذي لم يكن من السهل فهمه بدون شرح»[3].

ونظراً لما أثار هذا الشرح والشرح الصّغير المسمّى بالفتح الوهبي من ردود على ابن جني، فقد لجأ منتقدوه إلى تنظيم ردودهم وفق خطّة الشارح، فرتّبوا ردودهم على حروف الهجاء مسايرةً لشرحي ابن جنّي ومن بين هؤلاء ابن فورّجة في كتابيه الفتح على أبي الفتح والتّجني على ابن جني، وعبد الرحمن الأصفهاني في كتابه الواضح وأبو المرشد المعري في كتابه تفسير أبيات المعاني وغيرهم. بل إنّ الواحدي نفسه وضع شرحه لما رأى من عجز الشُّرّاح عن اكتشاف معاني المتنبي، ومن أولّهم ابن جني[4].

ثانياً: أشار أبو الفتح في منهجه إلى أنّه سيذكر ما كان يحدثُ بينه وبين الشاعر من محاورات حولَ شعر الشاعر، وهو هنا يؤكّد جملة مسائل أوّلها أنّه قرأ الديوان عليه، وثانيها أنّ كثيراً من الشروح الواردة في هذا الكتاب إنّما هي لأبي الطيّب بلفظه ومعناه تارةً وتارةً بصياغة أبي الفتح لفكرة الشاعر التي ألقاها على ابن جني، ويعزّز هذا القول. رغم قسوة بعض المعترضين - انّ هذه الشروح اعتمدت مؤثّقةً لدى الشُّرّاح الكبار، وعلى رأسهم أبو العلاء المعري.

ثالثاً: روى أبو الفتح الديوان كاملاً، ويكون بهذا أوّل مصدر لرواية الديوان، بل وأوثقه، وإذا تتبّعنا الواحدي الذي قرأ الديوان على شيخه أبي الفضل العروضيّ عن تلاميذ المتنبّي رأينا أنه يشيرُ إلى أبياتٍ منحولة، وهي لم ترد في رواية ابن جني فعلاً[5].

---

(١) النقد المنهجي عند العرب؛ الدكتور محمد مندور؛ ٢٣٢.

(٢) م.ن.

(٣) م.ن؛ ٢٣٣.

(٤) شرح الواحدي على ديوان المتنبي؛ المقدمة.

(٥) انظر مثلاً شرح الواحدي؛ ٦٧ البيتان ٥ و٦.

رابعاً: شرح ابن جني الديوان وفق فهم خاصٍّ، فتجاوز ما ظنّه سهل التناول، وتوقّف عند الأبيات التي رأى ضرورةً في توضيحها، ونصّ على ذلك صراحةً، فقال: «وأشرح جميع ما التبس من شعره[1]» مشيراً إلى أنّه «لن يدع مشكلاً من إعراب إلاّ فسّره ولا معنىً من دقيق معانيه إلاّ أثاره[2]»، ولا ينصرف الظنُّ بالإعراب إلى مسائل النحو بل إلى الشرح والتوضيح وإجلاء المعاني، وهو أحد معاني الكلمة.

خامساً: أشار أبو الفتح إلى أنّه «تنكّب اغتراق ذكر أخباره المأثورة عنه في نظم ديوانه[3]» معلّلاً ذلك بشهرته في أيدي الناس، وقد تجلّى ذلك في قصر المقدمات التي مهّد بها للقصيدة، وكان يغفل ذكر الحوادث وتاريخها في أغلب القصائد فعلاً، ومع ذلك فإنّ كثيراً من الأخبار جاءت في معرض تعليقه على البيت ضمن القصيدة، وعليها اعتمد الشُّرّاح والدارسون فيما بعد.

سادساً: أثار أبو الفتح إلى أنّه سيذكر «غبرةً من أبياته التي لم تدوَّن عنه[4]»، وكنّا نتمنّى لو أوصلنا أبو الفتح إلى يقينٍ يُطمئنُّ إليه في هذه المسألة، ولكنّ الذي حدث هو أنّه لم يورد إلاّ بيتاً واحداً زيادةً عمّا عند الآخرين[5]، بينما أسقط من روايته أبياتاً ومقطعاتٍ رأى غيرُه صحّة نسبتها إلى الشاعر كما سنرى.

سابعاً: مع اعتراف أبي الفتح بأنّه وضع شرحه أصلاً ليكون شاملاً جامعاً لكلّ ما يجبُ أن يعرف عن شعر الشاعر تفسيراً وتعليلاً وتوضيحاً، فإنّه وضع نصب عينيه عدم الإطالة، وإن حصلت؛ فإنّما عن سابقِ عمدٍ من الشّارح «ممّا قد تضمّن فائدةً وحسر شبهةً[6]»، وقد وفّق في ذلك إلى حدٍّ أنّ كثيراً ممّا رُمي به أبو الفتح من انتقادات كانت في غير مكانها.

لقد تعامل أبو الفتح مع شرحه لديوان المتنبي كما تعامل مع كتبِه الأخرى، ونظر إلى ديوان الشاعر نظرته إلى دواوين الشعراء القدماء، ولذلك نرى أنّ أبا

---

(١) الفسر؛ المجلد الأول؛ المقدمة.

(٢) م.ن.

(٣) م.ن.

(٤) الفسر؛ المجلد الأول: المقدمة.

(٥) الفسر؛ المجلد الأول الرقم [٤٠] من ترتيب القصائد.

(٦) الفسر؛ المجلد الأول؛ المقدمة.

الفتح - رغم تغليب الأسلوب الأدبيّ في هذا الشرح - فقد كان في شرحه العالم اللغويَّ الذي ينظر إلى النَّصّ بعقل عصره - القرن الرابع الهجري - ويتبين لنا ذلك من خلال عرضنا لمصادر الشاعر التي عزَّز بها آراءه، ومن ذلك شيوخُه الذين روى عنهم مباشرةً وكتب الأدب واللغة التي اعتمدها والشواهد التي سردها فقدّم ما قدّمه النحاة مبتدئاً بالقرآن فالحديث فالشّعر فالأقوال المأثورة والأمثال الشائعة واللهجات العربية المتنوّعة آخذاً بنظرية شيوخه في مسألتي السَّماع والقياس، وكلُّ ذلك أغنى هذا الشَّرح، وجعل منه بحراً متلاطم الأمواج ممتلئاً بالدُّرر التي تمتدُّ إليها الأيدي لتلتقط كلّ نادرٍ ونفيس.

تضاربت آراء الشُّراح والنُّقاد ومؤرّخي الأدب قديماً وحديثاً في نظرتهم لشرح ابن جني، ورأى بعضُهم فيه من المطاعن أكثر ممَّا رأى من الحسنات، وكانت تلك المطاعن تنصبُّ على إخفاق أبي الفتح في استجلاء المعنى والاستطراد فيما لا علاقة له بالنَّص.وفي حين أخذ الأصفهانيُّ على أبي الفتح مسألة تهرُّبه من اكتشاف المعنى الدقيق الذي رمى إليه الشاعر، فقد اتَّهمه بثلاث تُهَم: أولاها: أنَّ أبا الفتح كان ينسبُ القولَ للمتنبي نفسه، وثانيها: أنه يحيل إلى الفسر الكبير[1] وثالثُها: أنَّه يشغل القارىء بالمسائل النَّحوية والشواهد الشّعرية[2]، وقد أشار الواحدي إلى قريبٍ من هذا عندما قال: «وأمَّا ابنُ جني فإنَّه كان من الكبار في صنعة الإعراب والتصريف والمحسنين في كلّ واحدٍ منهما بالتَّصنيف غير أنَّه إذا تكلَّم في المعاني تبلَّد حمارُه، ولجَّ به عثارُه، ولقد استهدفَ في كتاب الفَسر غرضا للمطاعن ونهزةً للغامز والطّاعن؛ إذ حشاه بالشواهد الكثيرة التي لا حاجة له إليها في ذلك الكتاب والمسائل الدقيقة المستغنى عنها في صنعة الإعراب ومن حقّ المصنِّف أن يكون كلامُه مقصوراً على المقصودِ بكتابه وما يتعلّقُ به من أسبابه غيرَ عادلٍ إلى ما لا يُحتاجُ إليه ولا يُعرَّجُ عليه،ثمَّ إذا انتهى إليه الكلامُ إلى بيان المعاني عاد طويلُ كلامه قصيراً، وأتى

---

(١) الفسر الكبير هو شرحُنا هذا، وقد قال الأصفهاني كلامه هذا في معرض تعليقه على ابن جني في كتابه الآخر المسمَّى بالفتح الوهبي، وهو الكتاب الذي وقفه ابن جني لشرح بعض أبيات المعاني عند المتنبي، ونحن في تعليقاتنا نرى أنَّ ما ينطبق على الفتح الوهبي ينطبق على الفسر الكبير، وسنشير إلى ذلك لاحقاً.

(٢) الواضح؛ ٣٦ و ٧٨.

بالمُحال هُزءاً وتقصيراً»[1]. وقد اعترف الواحدي، وهو في معرض الحديث عن الشُّرَّاح، وأوّلهم أبو الفتح عثمان بن جنّي بأنّهم في شرحهم للديوان «أصابوا في كثيرٍ من ذلك، وخفي عليهم بعضُه، فلم يبنْ لهم غَرَضُه المقصودُ لبعد مرماه وامتدادِ مداه[2]». والمتتبّع لشرح الواحدي سيرى أنّ الواحدي التزم رواية ابن جني للديوان في أغلبها، واعتمد كثيراً من فهمه للنّصّ، وأنّ انتقاداته للشُّرّاح كانت متفاوتةً، ولم يُخفِ إعجابه الشّديد بابن جنّي في مواطنَ كثيرةٍ.

وقد أشار صاحبُ التبيان إلى بعض نقاط الضّعف عند الشُّرّاح،وقال: «ومنهم من أطال فيه، وأسهب غاية التّسهيب»، ولعلّ المقصود بذلك هو أبو الفتح، ويشفع لأبي الفتح أنّه الرّائد الأوّل لهذا المسلك الصّعب والشّارح الأول لهذا الشّعر الذي استعصى فهمُه على كثيرٍ من العلماءِ في القديمِ والحديث.

ومثلما فعل صاحبُ الواضح في رمي ابن جني بالعجز عن استجلاء المعنى والتجائه للاتّكاء على الشاعر نفسه فعل كلٌّ من أبي الفضل العروضي الذي قال: «قضيتُ العجب ممّن يخفى عليه هذا، ثمّ يدّعي أنّه أحكم سماع شعره منه [أي من المتنبي][3]»، وابن فورّجة الذي قال: «كذا يتمحّلُ للمُحال من كلّ محفارُهُ عن إنباط الصّحيح»[4] على أنّ تفسير البيت الذي ردّه العروضيُّ وابن فورّجة لقي كلّ القبول من أبي العلاء المعرّي[5]. ويأتي حاجي خليفة ليصف شرح ابن جني وصف من لم يحسن الظّنّ أو ينصفِ الشّارح، حيث قال: «فإنّه اقتصر في كتابه على تفسير الألفاظ، واشتغل بإيراد الشواهد الكثيرة ومسائل النحو الغريبة حتى اشتمل كتابُه على معظم نوادر أبي زيدٍ وأبيات كتاب سيبويه وأكثر مسائله وزهاء عشرين ألفاً من الأبيات الغريبة، وحشاه بحكاياتٍ باردةٍ، لا يُحتاجُ في تفسير هذا الديوان إلى شيءٍ

---

(1) شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ المقدّمة.

(2) م.ن، وانظر شرح الواحدي للبيت ١٧ ص٧٤٥، واعترافه بعجز أعلام الشُّراح عن استجلاء معاني المتنبي، لأنها تطرح إشكاليةً فعلاً.

(3) شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٣١٤.

(4) م.ن.

(5) انظر معجز أحمد لأبي العلاء المعرّي؛ ٢/ ٣٨٩.

منها»[1] وأقلُّ ما يُقال في كلام حاجي خليفة هنا أنَّه يناي الحقيقة في جانب هامٍّ منها، فممَّا يؤخذ على أبي الفتح لدى بعضهم ذهابُه إلى المعاني البعيدة، وإسرافه في تحميل الألفاظ مالا تحتملُ، وأمَّا مسألةُ إيراد شواهد سيبويه ومسائله فهي توافقٌ تامٌّ مع منهج ابن جني في محاولة التماس صدى ما عند المتنبي في شعر أسلافه من عمالقة الشعر العربي وعلماء اللُّغة وتبرير ما أخذ على الشاعر من شذوذٍ وقع الأقدمون فيما هو أشدُّ منه[2]، ويبقى أمر إطلاق هذا الرَّقم الكبير من الشواهد الشعريّة الغريبة أمراً مرتجلاً، يكادُ يوقع الباحث في شكٍّ من أن يكونَ النَّصُّ الذي وصلنا هو مختصرٌ للشرح لا الشرحُ كلُّه، ولكنَّ القرائن تنفي هذا الافتراض، وقد أشبع أبو الفتح النَّصَّ استشهاداً، كان في مجمله مفيداً.

وفي فلك هذه الانتقادات المجانبة للحقيقة يدورُ كلامُ ابن الأثير - وهو العلم البارز- إذ صبَّ جام غضبه على الذين يرون في امتلاك ناصية النحو ضرورة للشاعر أو لمتذوق الشعر وشارحه، فكان أن انتقد في جملة من انتقد ابنَ جنّي الذي لم تفده ثقافته اللغوية والنحوية - على زعمه - في التعاطي مع الشعر واستجلاء معانيه، قال: «هذا أبو الفتح بن جنّي قد كان من علم النحو على درجة لم ينته إليها غيرُه، ومع هذا فلمَّا انتُدبَ لتفسير شعر المتنبي كشف عن عورة كان في غنىً عن كشفها، لأنَّه أخطأ في مواضع كثيرة خطأً فاحشاً، وذلك أنَّه جاء إلى أبيات من شعره فشرحها بالضِّدِّ ممَّا تضمَّنته من المعنى، وقد عيب عليه ذلك»[3]، ثم يقول في مكان آخر معلقاً على شرح ابن جني لقول المتنبي:

تبلُّ خدَّيَّ كلما ابتسمتْ ... من مطر برقُه ثناياها

«ولو كان النحو نافعاً في هذا المقام لنفعَ هذا الرَّجلَ»[4] على أنَّ ابن الأثير لم يكنْ دقيقاً في نقل كلام أبي الفتح. ومع ذلك فكلام ابن الأثير يشير إلى أنَّ أبا الفتح

---

(١) كشف الظنون، حاجي خليفة؛ ١/ ٨١٠-٨١١، على أنَّ حاجي خليفة نقل كلام الواحدي، ولفظةُ «باردة» في المطبوع هي في مخطوطة الواحدي «نادرة»، وهو الصّواب.

(٢) انظر تاريخ النقد الأدبي عند العرب؛ ٢٨٠ وما بعد.

(٣) الاستدراك في الرَّدّ على رسالة ابن الدَّهان المسمَّاة بالمآخذ الكندية من المعاني الطائية؛ ابن الأثير؛ ١٤.

(٤) م. ن؛ ١٧.

قد أُخذ عليه شرحُه لبعض أبيات المتنبي، وهي تلك الأبيات التي انتقده في فهمه لها ابن فورّجة والعروضيُّ، وصوّبه في بعضها، والتمس له أعذاراً في بعضها الآخرُ جمهرةٌ من الشُّرّاح والدارسين.

وقد رأى الباحثون المعاصرون أنَّ شروح ابن جنّي تُشكّلُ منهجاً خاصّاً به ضمن طبقة نحاة القرن الرّابع، فالدكتور فخر الدين قباوة يقول: «أمّا ابنُ جنّي فإنَّه يقتصرُ في أكثر شروحه على الإعرابِ والصَّرف، وقد بسط منهجه هذا في خطبة شرحه على ديوان الحماسة، فقال: إنَّه سيعملُ على بيان ما فيه من إعرابٍ واشتقاقٍ وتصريف متجنّباً شرحَ الأخبار وتفسير المعاني إلاّ ما ينعقدُ بالإعراب، فيجبُ لذلك ذكرهُ من حيث كان ذلك قد سبق إليه جماعةٌ من أمثالِ أبي رياش والديمرتي والنميري وغيرهم دون أن يتعرَّضوا لعمل ما فيه من صنعة الإعراب»[1]، ثمَّ قال: «وكذلك صنع في تفسير ديوان المتنبّي مع اهتمامٍ بالجانب اللُّغوي حتَّى عرَّض به الواحدي»[2].

وقد انتقد الخطيب التبريزي شرح ابنِ جنّي؛ إذ يرى فيه أنَّ ابنَ جنّي يحمّله «من الأثقال ما لا حاجة إليه، إذ يُمعنُ في الإكثار من الاستشهادات وذكر اللغة الغريبة وإيراد المعاني»[3]، ولهذا قال في شرح سقط الزَّند: «ثمَّ أوضحتُ مشكلاته، وذكرتُ معانيه غير سالكٍ طريقة أبي الفتح عثمان بن جني في فسرهِ شعرَ أبي الطيّب في الإكثار من الاستشهادات وذكر اللُّغة الغريبة دون إيراد المعاني، فخيرُ الشّرح ما قلَّ ودلَّ، ولم يَطُلْ فيملّ»[4]، وإذا كان الدكتور قباوة يرى أنَّ كلّاً من الشَّارحين صدر في شرحه عن خصائص ما راج في عصره، فإنَّنا نجد أنفسنا مدفوعين إلى نفي أن يكون ابنُ جنّي وقف دون معاني المتنبي، ولم يوضح كثيراً منها في كتابه.

لقد رتَّب قباوة الشُّرّاح إلى طبقات، وعدّ ابن جني في الطبقة السادسة من الشُّرّاح حيث قال: «فإذا غادرنا الطبقةَ الخامسة من الشّرّاح التقينا بالطبقة السادسة التي يمثّلها أبو حامد الخارزنجي وأبو علي القالي وابنُ خالويه والآمديُّ وأبو علي الفارسيُّ وأبو محمد بن السِّيرافي وأبو عبد الله النّمري وابن جني وأبو

---

(١) منهج الخطيب التبريزي في شروحه؛ د: فخر الدين قباوة؛ ١٥٤-١٥٥.

(٢) م.ن؛ ١٥٥.

(٣) م.ن؛ ٢٠٠.

(٤) م.ن، وانظر كلام التبريزي في مقدمة شرحه لسقط الزّند، انظر: شروح سقط الزّند؛ ١/ ٤.

هلال العسكريُّ»[1]، وما أثر عن أغلب هؤلاء العلماء من شروحٍ لديواوين الشعراء لا يجعل وضع ابن جني في هذه الطبقة متّسقاً وعادلاً، ومسألة إلحاحه على أنَّ ابن جني يشغل شروحه بالصَّرف والإعراب[2] كما في شرح مشاكل الحماسة أو الانصراف إلى التفسير الصَّريفيّ البحتِ كما في كتاب المبهج[3] فلا يُلغي الجانب الآخر من عمل ابن جني، وهو البحث عن المعاني، وقد أخذ قباوة على الواحدي عنايته الكثيرة بالمعاني[4]. وسبق أن ذكر أنَّ التبريزيَّ اعتمد في شروحه على أنصار المذهب البصريِّ، ومن بين هؤلاء ابن جني[5].

سبق أن أشرنا إلى أنَّ شرح ابن جنّي لم يكن مجرّد شرحٍ للديوان، بل فيه دفاعٌ عن الشاعر حيث كان ابنُ جني يرى أنَّه تمكَّن أن يفهم من شعر الشاعر ما لم يفهمه الآخرون، وأنَّ مردَّ ذلك الفهم هو إلى قرب ابن جنّي من الشّاعر وطول ملازمته له وأخيراً إلى إعمالِ فكره لاكتشاف معاني أبي الطيب الغامضة التي كان يرمي إليها عمداً. ومن أهمِّ ما يُذكر لابن جني أنَّه كان مرجعاً لجميع من تلاه، أخذوا عنه، واعتمدوا آراءه أو استفادوا من بعضها، وأكملوا ما لم يرد عند الشَّارح الأول. وفي هذا السّياق نرى أنَّ آراء ابن جنّي التي كانت تذهب غالباً للأخذ بالمعنى البعيد الذي رمى إليه الشاعر قد أثارت ردوداً ومعارضاتٍ كثيرةً، وقد وصلتنا حصيلةٌ كبيرةٌ من الردودِ منها:

- الواضح في مشكلات شعر المتنبي لأبي القاسم عبدالله بن عبدالرحمن الأصفهاني.
- آراء وانتقادات أبي الفضل العروضي [٣٣٤ - ٤١٦]، وقد روى الديوان عن طريقٍ آخر غير ابن جنّي، حيث قرأه على أبي بكرٍ الشّعراني خادم المتنبي وأبي بكرٍ الخوارزميّ، وكانت انتقادات العروضيّ تتّسم بالقسوة والتجريح لبعض شروح ابن جني وتخريجاته، ومصدرنا الأساس لتلك الانتقادات هو شرح الواحدي.

---

(١) منهج الخطيب التبريزي؛ ٨١

(٢) م.ن؛ ٨٨.

(٣) م.ن؛ ٨٩، وانظر المبهج؛ ١٥ - ١٤.

(٤) م.ن؛ ٢٠٢.

(٥) م.ن؛ ٢٩.

كتابا ابن فورّجة في نقد ابن جني، الأول، وسمّاه الفتح على أبي الفتح ينقد فيه كتاب الفتح الوهبي لابن جني، والثاني التجنّي على ابن جني ينقد فيه كتاب الفسر الكبير، وذهب بعضُ الدّارسين إلى تسمية كتاب ابن فورّجة: الفتح على فتح أبي الفتح؛ وهو بهذا يرى أنَّ الكتاب وقفٌ على نقد آراء وردت في الفسر، وفي الكتاب ردودٌ على شروحٍ لابن جنّي، وردت في الفسرِ ولم ترد في الفتح الوهبي. ممّا يُغلّبُ أن يكون الكتاب نقداً لشرحي ابن جني معاً، ويصوّب تسميته بالفتح على أبي الفتح[1].

- شرح المشكل من شعر المتنبي لابن سيدة الأندلسي، المتوفى سنة ٤٥٨هـ.
- سرقات المتنبي ومشكل معانيه لابن بسام النّحوي[2].
- تعليقات الوحيد الأزدي على شرح ابن جني، وهي في أغلبها قاصرة وغير موضوعية، وانصبّت على الشاعر وشارح ديوانه معاً.
- قشر الفسر لأبي سهل الزوزني.

وثمّة مؤلّفاتٌ أخرى تضمّنت الرّدّ على ابن جني، وقام بها أعلامٌ كبارٌ كأبي حيّان التوحيدي والشّريف المرتضى، وعلي بن عيس الرّبعي تلميذ المتنبي وتاج الدين الكندي وغيرهم، وأخيراً نشيرُ إلى أنَّ الشّروح الكبيرة كشرح الواحدي والتبيان المنسوب خطأً للعكبري والنظام لابن المستوفى قد تضمّنت كثيراً من شرح ابن جني وردود الشُّرّاح عليه بحيث يبقى ابنُ جني المصدر الأساس لفهم شعر المتنبي، وينفرد معجز أحمد للمعريٌ بأنّه كان يتلقّى آراء وأفكار ابن جني بالقبول والتأييد لا غير. وإذا كان النُّقاد والشُّرّاح القدامى قد اعترفوا

---

(١) نصَّ على تسميته بـ «الفتح على أبي الفتح» ابن الأثير، حيث قال في معرض نقده لابن جني: «وقد انتدبَ له رجلٌ من أهل الدنيور، يُقال له ابن فورَّجة، وألّف عليه كتابين: أحدهما سماه التجنّي على ابن جني والآخر سمّاه «الفتح على أبي الفتح». الاستدراك؛ ١٧.

(٢) في مجلة مجمع اللغة العربية؛ المجلد؛ ٧١، العدد الثاني، ص٣٦٥ أنَّ سرقات المتنبي هذا هو الجزء الرابع والأخير من كتاب جواهر الآداب وذخائر الشعراء والكتّاب لابن السرّاج الشنتريني، كما أورده الدكتور رضوان الدّاية في مجلة المجمع؛ مج ٧٠، ج٤، ص٦١١ – ٦٢٢، والدكتور محمد بن شريفة في كتاب (أبو تمام وأبو الطيب في أدب المغاربة)، دار الغرب الإسلامي؛ بيروت؛ ١٩٨٦.

بمقدرة ابن جني الكبيرة في صناعة الإعراب والتصريف من جهة، وأخذوا على شرحه أنه مثقلٌ بالشواهد التي يأخذها من الشعر القديم للتدليل على المسائل اللغوية والنحوية التي يثيرها حتى إذا وصل إلى فهم معاني المتنبي نفسه لم يوفَّقْ، فإنَّ أمراً يجب أن يُشار إليه، وهو أنَّ بعض الآراء والنُّصوص التي نقلها هؤلاء النُّقاد لم تتمتَّع بالدِّقة التَّامَّة[1]. وما أنكره النُّقاد القدامى لفهم النَّصِّ لاقى استحساناً لدى النُّقاد المحدثين[2]، ويرى الدكتور مندور أنَّ ابن جني يذهبُ دائماً إلى المعنى البعيد، ويفتحُ الباب على الاحتمالات العميقة وابن فورَّجة يذهب إلى المعنى القريب، ويدلِّلُ مندور على أنَّ في بعض شعر المتنبي جماليةً وعمقاً وبعداً نفسيّاً رائعاً أمكننا الدخول إليه من الباب الذي فتحه أبو الفتح[3]، ولكي لا يطلق الحبل على غاربه، فليس كلُّ القدامى من أخذ على ابن جني تلمُّسه للمعاني البعيدة بدلاً من المعاني المباشرة، ونرى صدى ذلك عند المعري في معجز أحمد[4] وعند صاحب التبيان[5] وغيرهما، مع التأكيد على أنَّ ابن جني كان ينقلُ لنا قراءات المتنبي نفسه إذ كلاهما كان مولعاً بالبحث عن أقصى ما لدى الكلمة من طاقات.

ربَّما يكون أبو الفتح قد حمَّل النَّصَّ أحياناً ما لا يحتملُ، وفسَّر الكلمة تفسيراً رمى الشّاعر إلى غيره، ولكنَّ أغلب الانتقادات التي وُجِّهت إليه من هذا الباب إنَّما كانت لأنَّ أبا الفتح التمس المعنى البعيد للبيت دون المعنى القريب، وهذه واحدةٌ له لا عليه، وإذا كانت المبالغةُ قد تُفسدُ الشِّعرَ أحياناً، فربما ذهب أبو الفتح إلى شيء من ذلك لأنَّ المعنى القريب كان غامضاً أو بسيطاً، ومع ذلك يبقى كثيرٌ من تفاسيره له وجه، ولاقت قبولاً عند كثيرين، ويكون اتّهامُه بالخطأ إسرافاً لا شكَّ في ذلك[6]. وإذا كان أبو الفتح قد انفرد في رواية ما، وبنى عليها معنىً مغايراً فإنَّه لم يكن بدعاً في ذلك، وإنَّما مثلُه مثلُ عددٍ من الرُّواة الآخرين، وكانوا مرمى الانتقاد في الرِّواية بها

---

(١) النقد المنهجي عند العرب؛ ٢٣٤.

(٢) م.ن؛ ٢٣٥.

(٣) م.ن.

(٤) معجز أحمد؛ ٢/ ٣٨٩.

(٥) التبيان؛ ٤/ ١٧٨.

(٦) النقد المنهجي؛ ٢٣٦

يفوق ابن جني أضعافاً كالخوارزميّ وابن دوست وغيرهما. وإذا عرفنا أنّ عدد الأبيات التي ردّ فيها ابن فورّجة أو حتى الواحدي على ابن جنّي قليلٌ إلى مجموع شرحه الضّخم أدركنا إلى أيّ حدٍّ نجح في تقديم شعر المتنبي.

لقد ألزمَ ابن جني نفسَه بمهمّة الدفاع عن الشّاعر، وتجلّى ذلك الدفاع بمايلي:

آ- **نفي السّرقة عن الشاعر**، وقد كرّس كتاباً لذلك، يردُّ فيه على ابن وكيع، ولكنّ الكتاب للأسف لم يصلنا، وقد ضمّن شرحه للديوان شيئاً من ذلك الدفاع كما حصل عند قوله[1]:

أزورهم وسوادُ اللّيل يشفعُ لي وأنثني وبياضُ الصّبح يُغري بي

وتناقل كلام أبي الفتح كثيرٌ من الأدباء والعلماء الذين تعرّضوا للمتنبي وشعره كالثعالبي في اليتيمة والبديعي في الصّبح وغيرهم[2].

ب - **الدفاع عن المتنبي من النّاحية الأخلاقيّة والعقائدية:**

وردت في قصائد المتنبي أبياتٌ، وجّهها بعضُ الشّرّاح وجهة التشكيك بالشّاعر واتّهامه بالإلحاد أو الخروج عن بعض حدود الشريعة، ويستوي في ذلك ابنُ جني وغيرُه، وفي الحالات التي جعلت أبا الفتح يعتقدُ أنّ فيها شيئاً من هذا كان يمرّ عليها وجلاً متوسّماً ألاّ يكون الشاعرُ كذلك لا لأنّ الشّاعرية الحقّة يجب أن تترجم الاعتقاد الحقّ والالتزام الكامل بالدّين، فقد ميّز ابن جنّي بين الأمرين. ففي قوله:

وأكبرُ آيات التّهامّي أنّهُ أبوكَ وأجدى ما لكم من مناقب

روى ابن جني البيت بالحاء، وقال: «وهو في الجملة شنيعُ الظّاهر، وقد كان يُتعسّفُ في الاحتجاج له والاعتذار منه بما لست أراهُ مقنعاً مع هذا فليست الآراء والاعتقاداتُ في الدّين ممّا يقدح في جودة الشّعر[3]»، على أنّ النّقّاد جميعاً لم يروا في البيت ما رآه أبو الفتح[4].

---

(١) الفسر؛ المجلد الأول؛ القصيدة: ٣٦ البيت: ٧.

(٢) انظر النقد المنهجي؛ ٢٣٩.

(٣) الفسر؛ المجلد الأول؛ القصيدة ٣٥ البيت: ٢٦.

(٤) شرح الواحدي لديوان المتنبي؛ ٣٣١ و٣٣٢.

وفي قوله:

بنفسي وليدٌ عادَ من بعد حملِه إلى بطن أمٍّ لا تُطرِّقُ بالحمل

خشي ابنُ جني أن يكون المعنى أنّه لا يقولُ بالبعثِ[1]، بينما ردَّ الواحدي مثل هذا التَّفسير[2].

وفي قوله:

تمتّع من سهاد أو رقاد ولا تأملُ كرىً تحت الرّجام

قال: «وأرجو ألاَّ يكون أراد أنَّ نومة القبر لا انتباهَ لها[3]».

وقد كان الواحديُّ موضوعيّاً في معالجة مثل هذه الإشارات العابرة في شعر المتنبي، وجلا المعنى، وردَّ الاستنتاجات التي توصَّل إليها الشُّرَّاح سواءً أكانت استنتاجات ابن جني أم غيره[4].

جـ- وردت في شعر المتنبي ألفاظ أو تراكيب أو عبارات أو مسائل نحويّةٌ فيها شيءٌ من الضَّرورة، فانبرى أبو الفتح للتدليل على أنَّ المتنبّي أصاب في كثيرٍ منها، وما وقع فيه من ضرورة كان عند أسلافه كثيرٌ منه، وبعضُ ما في شعرِ المتنبّي مرفوضٌ على المذهب البصريِّ، ولكنَّه مقبولٌ على المذهب الكوفيِّ. ومن هنا أطلق العنانَ لقلمه، فأسهبَ في إيراد الشواهد التي تُعَدُّ كنزاً ثميناً لا عبئاً ثقيلاً على الشرح. ومرَّةً أخرى نُشير إلى أنَّ النُّقَّاد المعاصرين رأوا في هذا حسنةً لابن جني لا مطعناً، يقول الدكتور ابراهيم السَّامرائيّ: «وفي هذا الكتاب وقفاتٌ على لغة المتنبي، نظر فيها المصنّف بعين اللغويِّ البصير بدقائق العربيَّة، فأتى بفوائد كبيرة»[5] ويقولُ الدكتور كمال ابراهيم «ومن مميزات هذا الشرح أيضاً توسُّعه في الجانب النحوي، وفي إعراب ما يحتاج إلى الإعراب منه المقتضي إلى توضيح المعنى وبيان المقصود»[6].

---

(١) الفسر؛ المجلد الثاني؛ القصيدة؛ ١٧٤ البيت ١٩.

(٢) شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٤١١ – ٤١٢.

(٣) الفسر؛ المجلد الثالث؛ القصيدة؛ ٢٥١، البيت ٤١.

(٤) انظر شرح الواحدي على ديوان المتنبي؛ ٦٠ و٣٥٣.

(٥) من معجم المتنبي؛ الدكتور ابراهيم السامرائي؛ ١٣.

(٦) الفسر، نشرة الدكتور صفاء خلوصي، ١/ ٢٠٣، وانظر؛ ١/ ٤٠٥.

د - وفي إطار الدفاع عن المتنبي أراد أبو الفتح أن يبرّر له مدحه لكافور الذي أجاد فيه كلّ الإجادة. فأثار مسألةً هامّةً، وهي أنّ كثيراً من أبيات المتنبي في مدح كافور تبطنُ الهجاء، ومنها قولُه:

وأظلمُ أهل الظلم من بات حاسداً ... لمن بات في نعمائه يتقلّبُ

وقولُه:

وما طربي لمّا رأيتُك بدعةً ... لقد كنتُ أرجو أن أراكَ فأطربُ

وقولُه:

لئن نلتُ ما أمّلتُ منك فربّما ... شربتُ بماء يُعجزُ الطّير وردُه

ورغم أنّ أبا الفتح يعزو هذا المذهب إلى المتنبي نفسه، فقد أفرط فيه[1]، وفتح الباب لمن تلاه، حتّى نرى في مرحلة متأخّرة أنّ أحدَهم يخصّصُ رسالةً كاملةً في قلب المدائح الكافورية إلى هجاء[2]، بل ينقل إلينا أبو الفتح آراءً تدلُّ على أنّ المتنبّي كان يتعمّدُ إزعاج ممدوحه، فقد كان يمتدحُ سواده في قالبٍ شعريٍّ مقبولٍ كقوله:

وجاءت بنا إنسانَ عين زمانه ... وخلّت سواداً خلفه وفاقيا

وقوله:

يفضحُ الشّمسَ كلّما ذرّت الشّمـ ... ـسُ بشمس منيرة سوداء

وعندما قرأ أبو الفتح هذا البيت على الشاعر قال له: «كان موتُه أن يذكر أحدٌ له سوادَه»[3] وبحقٍّ يقرّر الدكتور مندور بأنه «كانت لأقوال ابنِ جني أكبر الأثر على اللاّحقين إلى يومنا هذا»[4].

---

(١) أورد أبو الفتح عشرات الشواهد قائلاً: «وهذا ممّا يمكن قلبه إلى هجاء»، وتراها في ثنايا الشرح.

(٢) رسالة في قلب كافوريات المتنبي من المديح إلى الهجاء؛ حسام زاده الرومي، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم؛ مؤسسة الرسالة؛ بيروت؛ ١٩٧٢.

(٣) الفسر؛ القصيدة (٧)، البيت؛ ١٧. وانظر النقد المنهجي للدكتور مندور؛ ٢٤٠ - ٢٤٤.

(٤) م. ن.

هـ - ويعودُ الفضل لابن جنّي في إثارة مسألة هامّة في شعر المتنبي، وهي الجرأةُ النَّفسيَّة، وعن هذه الجُرأة صدرتْ كثيرٌ من أبيات الشَّاعر التي كان خصومهُ يرون في إقدامه عليها خروجاً عن اللّياقة وحسن التَّعبير، وينسبونه إلى الحماقة ووضع الأشياء في غير مواضعها، فيأتي ابن جني ليتعامل مع هذه النُّصوص بموضوعيَّة تؤكّد أنَّ هذا الرَّجل المغامر الذي جاب الفلوات في بلاد الإسلام بطولها وعرضها، واشترط على أمير زمانه سيف الدَّولة الحمداني عدمَ الإنشادِ واقفاً، وطالب كافور الإخشيديَّ أن يقاسمَه املاكَه، إنَّما كان يتجاسرُ جداً في ألفاظه على حدٍّ تعبير ابن جنّي، وهو موقفٌ ينسجمُ بين قول الشاعر وفعله[1]. وقد أخذ الشُّرّاح فيما بعد شواهد ابن جنّي كاملةً.

ولقد كان رواة الديوان الآخرون يحملون مشاعر الدفاع عن الشَّاعر، فقد كتب الصَّاحب بن عبّاد رسالةً في مساوىء شعر المتنبّي، وممَّا أثاره فيها مشكلة الرِّواية. فقد انتقدَ ألفاظاً وردت في شعر الشَّاعر، وردَّ عليها بعضُ الرُّواة أنها من صنع ابن عبَّاد لا الشَّاعر، ففي قوله:

إنّي على شغفي بما في خُمّرها ... لأعفُّ عمَّا في سراويلاتها

وأخذ يعيبُ عليه لفظة (سراويلاتها)، وذكر الواحدي قائلاً: «وسمعتُ أبا الفضل العروضيُّ يقولُ: سمعتُ أبا بكرٍ الشَّعرانيَّ يقولُ: هذا ممَّا غيَّره الصَّاحبُ، وكان المتنبي قد قال: لأعفُّ عمَّا في سرابيلاتها؛ جمع سربال، وهو القميصُ، وكذا

---

(١) تاريخ النقد الأدبي عند العرب؛ إحسان عباس؛ ٢٨٢، وانظر في ذلك الديوان كقوله في أخت سيف الدولة:

يعلمن حين تُحيَّا حسن مبسمها ... وليس يعلمُ إلاَّ الله بالشَّنب

وقوله في والدة سيف الدولة:

صلاة الله خالقنا حنوطٌ ... على الوجه المكفَّن بالجمال

وقوله في كافور:

يفضح الشَّمس كلَّما ذرت الشمـ ... ـسُ بشمس منيرة سوداء

وقوله في فاتك:

وقد يلقّبه المجنونَ حاسدُهُ ... إذا اختلطن وبعضُ العقل عُقَّال

رواه الخوارزميُّ»[1]. وانتقد الصّاحبُ لفظةَ (مسبطِر) في قول الشاعر:

رواقُ العـــزّ فوقـــك مســـبطرٌّ وملـــكُ علـــيٍّ ابنـــك في كمـــال

ومع أنَّ ابن فورّجة لم يجد في الكلمة مرمىً للنقد، فقد نقل الواحدي أيضاً: «سمعتُ أبا الفضل العروضيَّ يقولُ: سمعتُ أبا بكرٍ الشّعراني خادم المتنبي، ورد علينا، فقرأنا عليه شعره، فأنكر هذه اللفظة، وقال: قرأنا على أبي الطيب: رواق العزّ فوقك مستظلٌّ، قال العروضيُّ: وإنَّما غيّره عليه الصّاحب ثم عابه به»[2]. وعلى كلّ حالٍ فابنُ جني لم يشر إلى مثل هذا التّغيير، ولم يرَ في الرّواية الرّسميّة عيباً يُعابُ به الشّاعر، بل على العكس انبرى لتقديم الأمثلة كعادته على توافق المتنبي مع أسلافه. وقد طعن على الصّاحب في رسالته هذه بعضُ نُقّاد المتنبي كابن فورّجة والقاضي الجرجاني الذي اتّخذ موقف الحياد تجاه المعارك الدّائرة حول المتنبي وشعره[3]. وأمّا ما كانَ يُثيره بعضُ خصوم المتنبي من مسألة خيلائه أو ادّعائه عدم الاطّلاع على إبداعات أسلافه أو الأخذ عنهم فلم يكن له حسابٌ يُحسبُ عند ابن جنّي[4]. ويُعَدُّ أبو الفتح من أنصار المتنبّي الموضوعيّين الذين سلكوا موقفاً معتدلاً، يضعون فيه الحسنة إلى جانب السَّيئة، ويتوسّلون بأسباب الموضوعية في النَّقد[5]، وفي فلك هذه الموضوعية دارت كتبه الثلاثُ: الشرح الكبير والشرح الصَّغير لأبيات معانيه والنَّقض على ابن وكيع في شعر المتنبي وتخطئتُه. وقد ذكر لنا ابن جني أنَّه كان عاقدَ النِّية على وضعِ كتابٍ يتحدَّث عن أحوال بشعره وما ابتكر وما أخذ عن غيره، حيث قال: «ولم نضع هذا الكتاب لنرى فيه فضلَه على من سبقه أو مساواته إياه أو نقصانه عنه، ونستقصي هذا الباب، وسنفرد لذلك كتاباً، نذكر فيه أحوالَ شعرهِ وما اخترعه وابتدعه، وما تقيَّله واتَّبعه بإذن الله»[6]. ولم نُحَط علماً فيما إذا كان ابن جني قد نفَّذ فكرتَه تلك أم أنَّ الأيَّام لم تساعده على ذلك.

---

(١) شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٢٧٨.

(٢) م.ن؛ ٣٩١.

(٣) انظر تاريخ النقد الأدبي عند العرب، الدكتور إحسان عباس؛ ٢٧٦.

(٤) يعترف ابن جني بأنَّ المتنبي كان يقرأ شعر الشعراء المحدثين، ولكن باقتصاد.

(٥) النقد الأدبي عند العرب؛ ٢٧٨.

(٦) الفسر؛ المجلد الثاني، القصيدة ١٠٢، البيت ٢٢.

الفصل الأول

ترتيب الديوان وروايته

روى ابن جني ديوان المتنبّي كاملاً، وقرأ الديوان أو معظمه على الشاعر نفسه، وعزَّز قراءتَه عليه بتوثيق، مصدرُه تلاميذ المتنبي ورواته الآخرون، ومن أبرز هؤلاء عليُّ بن حمزة البصريُّ الذي رافق الشاعر في رحلاته الأخيرة من حياته، والمصدر الآخرُ هو النُّسخ الخطيّة التي اطَّلع عليها ابن جني. وهي إمَّا بخطِّ الشَّاعر أو بخطِّ رواةٍ ثقاتٍ قرؤوا الديوان عليه.

وإذا كان ابن جني مؤسّس منهجٍ في رواية الدّيوان، وهو روايته حسب الحروف الهجائية وفق منهجيَّة دقيقة ألزم نفسه فيها، وأشرنا إليها من قبل، فإنَّنا سنعارضُ رواية ابن جني مع رواياتٍ أُخرى بعضُها التزم التّرتيب التاريخيَّ للقصائد كرواية الواحديِّ، ويجمعُها مع أبي الفتح خيطٌ خفيٌّ كما سنوضح، وبعضُها التزمَ الترتيب الهجائيَّ الذي سنَّه أبو الفتح، واقتدى بروايته اقتداءً شبه تامٍّ كصاحب التبيان. ومن خلال هذه المعارضة سنرصدُ حالات ثلاثاً:

١. رواية القصائد والمقطعات التَّامَّة.
٢. رواية الأبيات الكاملة في القصيدة الواحدة.
٣. الرّواياتُ المتعدّدةُ للبيت الواحد.

١- رواية القصائد والمقطعات التَّامَّة:

لقد نصَّ أبو الفتح على أنَّه سيعطي الأولوية لرواية شعر الشاعر كاملاً مقدِّماً ذلك على بقيَّة الأمور التي رأى أنَّها موجودةٌ بين أيدي النَّاس، وانَّه لا يُقدِّم جديداً في عرضها، وإذا أخذنا بما طرحناه من معارضة الديوان برواية أبي الفتح مع رواية الواحدي، وقد جمع في شرحه بين رواية ابن جني وغيره نرى أنَّ هنالك تقارباً شديداً بين أعداد القصائد والمقطعات لدى هذين الشَّارحين.

لقد انفرد أبو الفتح برواية بيتٍ واحدٍ على رويِّ الباء المكسورة، وهو:

في الصِّدق مندوحةٌ عن الكذب والجِدُّ أولى بكم من اللَّعب

ونشير هنا إلى أنَّ هذا البيت لم يرد عند أحدٍ من رواة الديوان لا الواحدي ولا غيره، كما نشير إلى أنَّ هذا البيت ورد في مخطوطة الأصل دون النُّسخ الأخرى، وقد أورده العلاَّمة عبد العزيز الميمني في زيادات ديوان المتنبي، وأشار إلى المصدر الذي استقاه منه، ولم يكن الفسر بالطبع[1].

وأخْذاً برواية الواحدي للدّيوان نجد أنَّ هنالك ست مقطَّعات في متن رواية الواحدي، لم ترد عند أبي الفتح، وهي حسب التسلسل التَّاريخي التالي في شرحه:

المقطَّعة الأولى، وهي بيتان، هما[2]:

بأبي من وددتُه فافترقْنا وقضى اللّهُ بعد ذاكَ اجتماعا

فافترقنا حولاً فلمَّا التقينا كان تسليمُه عليَّ وداعا

والمقطَّعة الثانية، وهي مؤلفة من ثلاثة أبيات، يعاتب فيها صديقاً في صباه، وهي[3]:

أنا عاتبٌ لتعتُّبكْ متعجّبٌ لتعجُّبكْ

إذ كنتُ حين لقيتني متوجّعاً لتغيُّبكْ

فشُغلتُ عن ردِّ السَّلا م وكان شُغلي عنك بكْ

والمقطَّعة الثالثة، وهي بيتان في إطراء أبي العشائر الحمدانيِّ، وهما[4]:

أعن إذْني تهُبُّ الرِّيحُ رهواً ويَسري كلَّما شئتُ الغمامُ؟

ولكنَّ الغمامَ له طباعٌ تبجُّسُهُ بها وكذا الكرامُ

---

(١) انظر: زيادات شعر المتنبي للعلامة عبد العزيز الميمني الراجكوتي؛ وشرح ديوان المتنبي للبرقوقي؛ ٢/ ٥٢٥، المكتبة التجارية؛ مصر؛ ١٩٣٠.

(٢) شرح الواحدي؛ ٦.

(٣) م. ن؛ ٦٠، وقد وردت هذه المقطَّعة في نسخة (د) من الفسر.

(٤) م. ن؛ ٣٦٨. وقد ورد البيتان في كلّ من نسختي (د) و(ك) من الفسر.

والمقطّعة الرابعة، وهي سبعة أبيات، ردّ فيها على رجلٍ، مدح سيف الدّولة بأبيات، ادّعى أنّه نظمها في نومه، وهي[1]:

قد سمعنا ما قلتَ في الأحلام ... وأنلناكَ بدرةً في المنام

وانتبهنا كما انتبهتَ بلا شيـ ... ـيء وكان النّوالُ قدر الكلام

كنتَ فيما كتبتَه نائم العيـ ... ـن فهل كنتَ نائمَ الأقلام؟

أيُّها المُشتكي إذا رقدَ الإعـ ... ـدامَ لا رقدةٌ معَ الإعدام

افتح الجفنَ واترك القولَ في النّـ ... ـوم وميّزْ خطابَ سيف الأنام

الذي ليس عنه مُغْنٍ ولا منْـ ... ـهُ بديلٌ ولا لما رامَ حامي

كلُّ آبائه كرامُ بني الدُّنيـ ... ـا ولكنّهُ كريمُ الكرام

والمقطّعة الخامسة، هي ثلاثةُ أبيات في هجاء كافور، وهي[2]:

لو كانَ ذا الأكلُ أزوادَنا ... ضيفاً لأوسعناهُ إحسانا

لكنّنا في العين أضيافُه ... يوسعنا زوراً وبُهتانا

فليتَه خلّى لنا طُرْقَنا ... أعانَه اللّهُ وإيّانا

والمقطّعة السّادسة، هي أربعة أبيات في هجاء كافور، وهي[3]:

وأسودَ أمّا القلبُ منه فضيّقٌ ... نخيبٌ وأمّا بطنُه فرحيبُ

يموتُ به غيظاً على الدّهر أهلُه ... كما ماتَ غيظاً فاتكٌ وشبيبُ

أعدتُ على مخصاهُ ثمّ تركتُه ... يُتبّعُ مني الشّمسَ وهي تغيبُ

إذا ما عدمتَ الأصل والعقل والنّدى ... فما لحياة في جنابكَ طيبُ

وفي رواية الديوان الذي حققّه الدكتور عبد الوهّاب عزّام دخلت هذه المقطّعات

---

(١) م.ن؛ ٥٠٦.

(٢) م.ن؛ ٦٩٠، وقد وردت هذه المقطّعة في نسختي (ك) و(د) من الفسر.

(٣) م.ن؛ ٧٠٤.

في متن الدّيوان، ولم يرد منها في الزيادات التي بلغت عند عزّام ستّ عشرة مقطّعة سوى المقطّعة رقم (٢) عند الواحدي، ولكنّ طبعة عزّام للديوان تضمنّت قسماً خاصّاً بالزيادات، منها ثلاث مقطّعات وردت في شرح ابن جني والواحدي، وهي:

المقطّعة الأولى، والمؤلفة من ثلاثة أبيات عند ابن جني والواحدي، أورد عزّام منها بيتين في المتن، وذكر الثالث في الهامش، وهي من شعر الصبّا[1]:

لمّا نُسبتَ فكنتَ ابناً لغير أب ... ثمّ اختبرتَ فلم ترجع إلى أدب

سُمّيتَ بالذّهبيّ اليومَ تسميةً ... مُشتقّةً من ذهاب العقل لا الذّهب

مُلقّبٌ بكَ ما لُقّبتَ ويكَ به ... يا أيُّها اللّقَبُ الملقى على اللّقب

والثّانية مقطّعةٌ مؤلّفة من ثمانية أبيات عند ابن جني والواحدي، أورد عزّام منها ستّة أبيات، وأشار إلى تضارب الروايات فيها، ومطلعها[2]:

سيفُ الصُّدود على أعلى مقلّده ... ...

وتضاربت الرّواياتُ في عجز المطلع، وهي ممّا قاله في فترة مديحه لأبي العشائر الحمداني[3].

والمقطّعة الثالثة بيتان في مدح سيف الدولة، وهما[4]:

فُديَت بماذا يُسَرُّ الرّسولُ ... وأنتَ الصّحيحُ بذا لا العليلُ

عواقبُ هذا تسوءُ العدوَّ ... وتثبتُ فيهم وهذي تزولُ

وقد أورد محقّق معجز أحمد زيادات، ذكر أنّه اطمأنّ إلى صحّة نسبتها للمتنبّي، فبلغت اثنتين وثلاثينَ مقطّعةً، من بينها قصيدتان في هجاء كافور، الأولى ثلاثة عشر بيتاً، والثانية واحدٌ وثلاثون، ويبدو أنها ليست كاملةً. ولكنّ المعرّي في معجز أحمد أورد

---

(١) الديوان: ٥٣٤.

(٢) الديوان: ٥٣٥.

(٣) والغريب أنّ المعرّي في معجز أحمد قدّم لهذه الأبيات بقوله: «وقال أيضاً يمدحُ سيف الدولة». معجز أحمد: ٣/ ٤٠٦. ولعله سهو من النسّاخ.

(٤) الديوان: ٥٢٥.

في متن الديوان خمس مقطّعات، لم ترد عند ابن جني، منها ثلاث وردت عند الواحدي، هي ذواتُ الأرقام (٢٣) و(١٥٤) و(٢٥٩)، وقد أشرنا إليها سابقاً، والمقطّعة الأولى من المقطعتين الأخريين مؤلفة من ثلاثة أبيات في مدح سيف الدَّولة؛ وهي[١]:

يا سيفَ دولة ذي الجلال ومن لهُ ... خيرُ الخلائق والأنام سميُّ

انظر إلى صفّين حين أتيتها ... فانصاع عنها الجحفلُ الغربيُّ

فكأنّه جيشُ ابن حرب رعتَهُ ... حتّى كأنّكَ يا عليُّ عليُّ

والمقطّعة الثانية بيتان، يردُّ فيهما على صديق له، ويبدو أنّهما نُظما في مصر أو بعد خروجه منها، إن صحَّ أنهما له، وهما[٢]:

بلى تستوي والوردَ والوردُ دونها ... إذا ما جرى فيك الرَّحيقُ المُشعشعُ

هما مركبا أمن وخوف فصلْهما ... لكلِّ جواد من مُرادكَ موضعُ

ورغم أنَّ صاحب التبيان قد ذكر أنّه اقتفى أثر أبي الفتح في رواية الديوان وترتيبه، فإنّه لم يذكر البيت الذي انفرد أبو الفتح بروايته، كما أنّه زادَ ثلاث مقطّعاتٍ تجدُها عند الواحدي[٣].

وقد قال الواحدي في نهاية شرحه للديوان: «هذا آخرُ ما اشتمل عليه ديوان أبي الطيب الذي رتّبه بنفسه»[٤]. على أنَّ أبا الفتح مع اعترافه بأنه روى الدّيوان عن الشّاعر ذكر أيضاً أنَّ «جميعَ ما فيه من تفسير معنىً وشرحِ غريبٍ واختلاف لغة فمن إملائه عند القراءة عليه»[٥]. وإذا قرَنّا إلى هذينِ الخبرين ما رواه عبد الرحمن الأصفهاني في كتاب الواضح: «أخبرني أبو الفتح عثمان بن جنّي أنَّ أبا الطيب

---

(١) م. ن؛ ٣/ ٦٠٩.

(٢) م. ن؛ ٤/ ٢٠٣.

(٣) هذه المقطّعات في التبيان؛ ٢/ ١٤٦ و٤/ ١٣٣ و٤/ ٢٤٨، وأرقامها في الواحدي؛ ١٣٦ و١٥٤ و٢٦١.

(٤) انظر مخطوطة شرح الواحدي؛ مخطوطة شستربتي، الورقة الأخيرة. والديوان بتحقيق عزّام؛ (يز).

(٥) ديوان المتنبي؛ ١.

أسقط من شعره الكثير، وبقي ما تداوله النَّاس»[1]، خرجنا برأي مفادُه أنَّ رواية أبي الفتح هي التي تلقَّاها عن الشاعر، وأنَّ الزِّيادات قد تكون صحيحةَ النِّسبة إلى المتنبي، ولكنَّها ممَّا لم يكن يرغبُ في إشاعتها عنه، على أنَّ تلك الزيادات على تفاوتها في الكمِّ، فهي ليست من أشعار الصِّبا فقط، بل فيها ما يعودُ إلى فترة إقامته في حلب أو في الفسطاط بل منها ما يعود إلى ما بعد هذه الحقبة. ولعلَّنا نقرِّر مطمئنين ما قرَّره محقِّقُ ديوانه، وهو قوله: «ويمكن أن يجعل شرح ابن جني، وهو صديق المتنبّي، وقد قرأ الديوان عليه، وشرح الواحدي، وهو قريبٌ من عصر المتنبي، وقد أخذ الديوان عن العروضيِّ، وللعروضيِّ سندٌ إلى الشاعر أبي الطيِّب، يمكن أن يجعل هذان معياراً لما أثبته الشاعر في ديوانه، وما زيد عليه»[2] وما زاده الواحدي على رواية أبي الفتح، فقد بيَّنا أنَّما هو ست مقطَّعات، وهي بمجملها لا تتجاوز خمسة وعشرين بيتاً. أمَّا ولع النَّاس بالتقاط كلِّ كلمة صدرت عن الشاعر أو نسبت إليه، وحرصهم على تدوينها فأمرٌ آخرُ، لا يزيد في مكانة الشاعر أو قيمة شعره أو يغيِّر في النظرة العامَّة للديوان.

لقد أخضع ابن جني ترتيبه لتسلسلٍ تاريخيٍّ دقيقٍ في كلِّ قافية، مبتدئاً بتسلسل تاريخيٍّ لقصائد سيف الدَّولة في تلك القافية، ثمَّ يتبعها بتسلسلٍ تاريخيٍّ للقصائد الأخرى بعامَّة في القافية الواحدة، وبهذا الترتيبِ التَّاريخيِّ أخذ الواحدي[3] بحيث يرى الباحثُ أنَّ هنالك خَطّاً دقيقاً بين الترتيبين، فالواحدي الذي رتَّب الدِّيوان من أوَّله إلى آخره ترتيباً زمنيّاً استفاد استفادةً تامَّةً من ترتيبِ ابن جنّي للقصائد، وليس ثمَّة خلافٌ يُذكرُ بين التَّرتيبين. فلو أخذنا القصائد التي على روي الباء، وهي في الفسر من الرقم (١١ - ٤٤)، شغلت القصائد التي قالها الشاعر في سيف الدولة، من (١١ - ٢١)، وشغلت بقية القصائد من (٢٢ - ٤٤)، وهي تتسلسل عند الواحدي بالدِّقَّةِ التَّامَّة إلاَّ أنَّ القصيدة رقم (٣٩) عند ابن جني تحمل الرقم

---

(١) الواضح؛ ٧، وأورد مقطَّعتين للشاعر، في زيادات معجز أحمد.

(٢) ديوان المتنبي؛ المقدمة؛ كا.

(٣) ابتدأ الواحدي شرحه بمقطَّعة مؤلَّفة من ثلاثة أبيات، قدَّم لها بقوله: «وقال الشِّعر صبياً، فمن أول قوله في الصِّبا: أبلى الهوى... [الأبيات]»، وفي قافية النون، قال ابن جني: «وقال في صباه، وهو أوَّل ما قاله: «أبلى الهوى... [الأبيات]»». الفسر؛ المجلد الثالث، المقطَّعة رقم ٢٦١.

(٥) عند الواحدي، والحقُّ مع الواحدي في هذا، فهي مقطّعةٌ مؤلّفةٌ من أربع أبيات قالها في صباه، وقد أوردها أبو الفتح بعد قصيدة في مدحِ كافور، والقصيدة رقم (٤٣) عند ابن جني رقمها (٦) عند الواحدي، وهو محقٌّ في هذا أيضاً، ذلك أنَّها هي الأخرى من قصائد الصِّبا، وأوردها أبو الفتح بعد قصيدة المتنبي في رثاء عمَّة عضد الدَّولة، ومع ذلك يبقى الخيط الخفيُّ الذي يحكم رواية ابن جنّي تاريخياً في أغلبه.

٢- رواية أبيات القصيدة الواحدة:

ثمَّة اختلافٌ آخرُ بين عدد أبيات القصائد عند ابن جني وعند الواحدي وغيره، يتبين الباحثُ أنَّ الحقَّ إلى جانب أبي الفتح، وأنَّ الواحدي لم يعدُ هذا الحقَّ حيث أشار إلى أنَّ بعض الأبياتِ التي رواها منحولةٌ، بينما لم يأتِ ابن جني على ذكرها مطلقاً.

فالقصيدة رقم (١٠) عند ابن جني، ومطلعها:

ألا كلُّ ماشيةِ الخيزلى ... فدى كلِّ ماشيةِ الهيذبى

عدد أبياتها عند ابن جني (٣٥) بيتاً، وهي عند الواحدي (٣٦) بيتاً، بزيادة البيت:

وتلك صموتٌ وذا ناطقٌ ... إذا حرَّكوهُ فسا أو هذى[١]

والقصيدة (٧٢)، ومطلعها:

أقلُّ فعالي بلّهَ أكثرَهُ مجدُ ... وذا الجدُّ فيه نلتُ أو لم أنل جَدُّ

عدد أبياتها (٣٧) عند أبي ابن جني، وهي عند الواحدي (٣٩) بيتاً، بزيادة بيتين، هما:

فيا نكدَ الدُّنيا متى أنتَ مقصرٌ ... عن الحُرِّ حتَّى لا يكونَ له ضدُّ؟

يروحُ ويغدو كارهاً لوصاله ... وتضطرُّه الأيَّامُ والزَّمنُ النَّكَدُ[٢]

والقصيدة (١٠٢)، ومطلعها:

---

(١) شرح الواحدي: ٧٠٤.

(٢) م. ن: ٢٩٨.

حاشى الرَّقيبَ فخانتهُ ضمائرهُ وغيَّض الدَّمع فانهلَّتْ بوادرُهُ

عدد أبياتها عند ابن جني (٣٤) بيتاً، وهي عند الواحدي (٣٥) بيتاً، بزيادة بيت، قدَّم له بقوله: «ويروى بعده بيتٌ منحولٌ، وهو:

إرحم شبابَ فتىً أودى بجدَّته يدُ البلى وذوى في السِّجن ناضرُهُ[١]

والقصيدة (١٣٦)، ومطلعُها:

حشاشةُ نفس ودَّعتْ يومَ ودَّعوا فلم أدر أيَّ الظَّاعنينَ أشيِّعُ؟

عدد أبياتُها (٣٠) بيتاً عند ابن جني، وهي عند الواحدي (٣١) بيتاً، بزيادة بيت، هو:

فما جلستْ حتَّى انثنتْ توسعُ الخُطا كفاطمة عن دَرِّها قبل تُرضعُ[٢]

والقصيدة (١٣٨)، ومطلعُها:

ملثَّ القطر أعطشَها ربوعا وإلاّ فاسقها السَّمَّ النَّقيعا

عدد أبياتها في الفسر (٤٠) بيتاً، وهي عند الواحدي (٤١) بيتاً، بزيادة بيت، هو:

إن استجرأتَ ترمقُه بعيداً فأنت اسطعتَ شيئاً ما استطيعاً[٣]

والقصيدة (١٥٨)، ومطلعُها:

أتراها لكثرة العُشَّاق تحسبُ الدَّمعَ خلقةً في المآقي

عدد أبياتها في الفسر (٣٨) بيتاً، وهي عند الواحدي (٣٩) بيتاً، بزيادة بيت، هو:

ما رآها مصدِّقُ الرُّسل إلاَّ صدَّقَ القولَ في صفات البُراقِ[٤]

والقصيدة (١٥٩)، ومطلعها:

---

(١) م.ن؛ ٦٦.

(٢) شرح الواحدي؛ ٤٣.

(٣) م.ن؛ ١٤٦.

(٤) م.ن؛ ٣٥٠.

لام أنـــاسٌ أبـــا العشـــائر في جـــود يديـــه بـــالعَيْن والـــورق

عدد أبياتها في الفسر (٦) أبيات، وهي عند الواحدي (٧) أبيات، بزيادة بيت، هو:

الشَّمسُ قـد حلَّـت السَّماءَ ومـا يحجبُهـا بعدُهـا عـن الحَـدَق[1]

والقصيدة (١٧١)، ومطلعُها:

نُعـــدُّ المشـــرفيَّة والعوالـــي وتقتلُنـــا المنـــونَ بـــلا قتـــال

عدد أبياتها في الفسر (٤٤) بيتاً، وهي عند الواحدي (٤٥) بيتاً، بزيادة بيت، هو:

ومـــا أحـــدٌ يُخلَّـــدُ في البرايـــا بـــل الدُّنيـــا تـــؤولُ إلـــى زوالٍ[2]

والقصيدة (١٩٤)، ومطلعُها:

أحيا وأيسرُ مـا قاسيتُ مـا قتـلا والبينُ جار على ضعفي وما عدلا

عدد أبياتها في الفسر (٢٥)، وهي عند الواحدي (٢٦) بيتاً، بزيادة بيت، نصَّ على أنَّه منحولٌ، وهو:

مُهذَّبُ الجدِّ يُستسقى الغمـامُ بـه حلوٌ كـأنَّ علـى أخلاقـه عسـلا[3]

والقصيدة (١٩٨)، ومطلعها:

عزيزٌ أسىً من داؤُهُ الحدقُ النُّجُلُ عيـاءٌ بـه مـات المحبّونَ مـن قبـلُ

عدد أبياتها في الفسر (٢٩)، وهي عند الواحدي (٣١) بزيادة بيتين، قدَّم لهما بقوله: «ويروى بيتان منحولان وهما:

سـبتني بـدلٌ ذاتُ حسـن يزينُهـا تكحُّـلُ عينيهـا وليـس لهـا كحـلُ

كـأنَّ لحـاظَ العـين في فتكـه بنـا رقيبٌ تعدَّى او عـدوٌّ لـه دَخَـلُ[4]

---

(١) م.ن؛ ٣٧١.

(٢) شرح الواحدي؛ ٣٩٠.

(٣) م.ن؛ ٢٦.

(٤) م.ن؛ ٦٧.

٣- تعدّد الرّوايات للبيت الواحد:

لعلَّ مسألة تعدّد الرّوايات في البيت الواحد هي أهم المسائل في رواية ديوان المتنبّي، وقد بلغت من الكثرة حداً يلفتُ الانتباه، ويجعل أمر التوقُّف عندها ضرورةً، والواحديُّ الذي قرأ الديوان على أحد أهمّ أخصام ابن جنّي، وهو أبو الفضل العروضيّ، والذي روى الديوان عن جملة من تلامذة المتنبي كأبي بكرٍ الشعرانيّ وأبي بكرٍ الخوارزميّ وغيرهما أخذ برواية ابن جني في أغلب ما رواه، وإن اختلفت نظرته من مكانٍ إلى آخر، وقيَّد لنا عدداً كبيراً من الرّوايات تشكّل مادّةً نافعةً وهامّة.

لقد أشار الواحدي إلى اختلاف الرّوايات في أبيات كثيرة جداً حتّى بلغت المئات، ولكنّنا سوف نُشيرُ إلى الرّوايات التي قيَّدها فقط كي لا يتشعَّب بنا البحث، وننسبُ لبعض الرّواة ما ليس لهم إذ أنَّ نسخ الفسر الخطيَّة نفسَها تختلفُ فيما بينها، ولم تكنْ نسخةُ الأصل هي الأصوبَ دائماً. ويقدّمُ لنا أبو العلاء المعرّي في «معجز أحمد» رواياتٍ متنوّعةً، وهي تفوقُ رواياتِ الواحدي كثرةً، ولكنَّ المعرّي اقتصر في كثيرٍ من الأحيان على ذكرِ الرّواية دون نسبتها، كما أنّه - حُسْنَ ظنٍّ بابن جنّي وشرحه - لم يُشر إلاَّ إليه إطلاقاً من بين رواة الديوان، ثمّ إنَّ شرح المعري المسمى «معجز أحمد»، وهو المتوافر بين أيدينا يُغاير الاقتباسات التي أوردها الشُّرّاح الآخرون كأبي المرشد المعري وابن المستوفي وغيرهما، وعلى فرض أنَّ تلك الاقتباسات أخذت من شرح المعري الآخر المعروف باسم «اللاّمع العزيزي»، يبقى الأمرُ مثيراً للشكِّ في نسبة هذا الشرح للمعري، إذ ما الدافع إلى أن يُقتَبسَ من أحد شرحيه دون الآخر، ولقد كان تعدُّد الروايات في معجز أحمد من الكثرة بحيث ذهب بنا الاستنتاج إلى أنَّ كثيراً منها ربَّما كان تفنُّنا من المعريِّ إذا كان هو واضع هذا الشرح أو من واضعه الحقيقيِّ، ولا سيَّما تلك التي لا تجدُ لها صدىً عند الشُّرّاح الآخرين، وإلاَّ فكيف يُغفِل الواحديُّ الإشارة إليها، وقد ذكر في مقدمة شرحه للديوان اعتماده على أبي العلاء المعري من جملة العلماء الذين أشار إليهم في شرحه. ففي قول المتنبي:

تماشى بأيد كلَّما وافت الصَّفا ... نقشنَ به صدرَ البُزاة حوافيا

قال: «روى: صُدْرَ البُزاةِ، وهي جمع صدارٍ [وهو ثوبٌ يُغطَّى به الصَّدر]، وروى

صُدْرَ البُزاةِ، ويُرادُ به الصُّدورُ»[1]، وإذا عرفنا أنَّ هاتين الرّوايتين لم تردا إلاَّ هنا رجَّحنا أن يكون ذلك تفنُّناً من الشّارح لا غير، ومثلهما كثيرٌ.

ويُشكِّلُ نقد ابن المستوفي للرّوايات وضبطُها وتقييدُها مصدراً هامّاً للتوثيق إلاَّ أنَّ المتوفّر من شرحه هو قسمٌ من الشرح لا الشُّرحُ كلُّه، كما أنَّ صاحب التبيان اعتمد على رواية الواحدي وشرحه اعتماداً جعل المقارنة مع الواحدي تُغني - في الغالب - عن التبيان.

تظهر أهميَّة رواية ابن جني للديوان من خلال الرّوايات الأخرى التي أوردها الواحدي لرواة الديوان الكبار، وكثيرون هم الرواة الذين ذكرهم الواحدي، ومن بين هؤلاء إلى جانب ابن جني عليُّ بن حمزة البصريُّ وأبو بكرٍ الخوارزميُّ وأبو بكرٍ الشَّعرانيُّ وابن دوست وابن فورَّجة والقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني وأبو محمد بن أبي القاسم الحرضيّ وأبو الحسن الرُّخَّجيّ، وهنالك رواة آخرون لم يذكر أسماءهم،ويبدو أنَّهم من الكثرة بحيثُ قال: «وعُدَّةٌ يطولُ ذكرهم»[2]، ولا ندري ما إذا كان من بين هؤلاءِ الرُّواةُ الذين التقوا المتنبي في مصر كصالح بن رشدين[3] والوحيد وغيرهما. وسوف يُظهر لنا إيرادُ الشّواهد أنَّ الواحدي الذي قرأ الديوان على شيخه أبي الفضل العروضيِّ الذي يتّصل سنده بالمتنبي عن طريقِ أبي بكرٍ الشّعرانيِّ بقيت روايةُ ابن جني للديوان تحتلُّ المقام الأوَّل عنده. فقد روى البيت:

روحٌ تــردَّدُ في مثــل الخــلال إذا أطارت الرِّيحُ عنه الثَّوبَ لم يبنِ[4]

كما رواه ابنُ جني، وقال: «وأقرأني أبو الفضل العروضيُّ: في مثلِ الخيال، وقال: أقرأني أبو بكرٍ الشَّعرانيُّ خادمُ المتنبيّ: الخيال، قال: لم أسمع الخلال إلاَّ بالرَّيِّ فما دونه، يدلُّ على صحَّةِ هذا أنَّ الوأواء الدّمشقيّ سمع هذا البيت، فأخذه، فقال: [البيت]»[5].

---

(١) معجز أحمد؛ ٤/ ٢٢.

(٢) شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٧٥٤ عند شرحه للبيت (١٧).

(٣) انظر نموذجاً من روايته في التبيان؛ ٤/ ٤٣.

(٤) شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٥، وانظر، الفسر؛ الجزء الثالث، القصيدة رقم (٢٦١) البيت رقم (٢).

(٥) م. ن. ونقل محقق الدّيوان الدكتور عزّام النَّصّ، وظنَّ أنَّ عبارة «فما دونه» مرتبطةٌ

وعلى الرّغم من أنّ الواحدي نقل شذرات من روايات الرُّواة الآخرين وأفكارهم، فإنّ ردوده عليهم تضمّنت أحياناً قسوةً، بل وإفراطاً في القسوة، وانصبّت الانتقادات على الرّواية، وقد بلغت تلك الانتقاداتُ حدَّ اتّهام الصّاحب بن عبّاد بأنّه غيّر كلام الشاعر. ففي قولِ المتنبي:

إنّي على شغفي بما في خمرها ... لأعفُّ عمّا في سراويلاتها

قال: «قال ابن عبّاد: كانت الشُّعراء تصفُ المآزرَ تنزيهاً لألفاظها عمّا يُستشنعُ ذكرُه حتّى تخطّى هذا الشاعر المطبوعَ إلى التصريح، وكثيرٌ من العهر أحسنُ من هذا العفاف. وسمعتُ أبا الفضل العروضيَّ يقول: سمعتُ أبا بكرٍ الشّعرانيَّ يقولُ: هذا ممّا غيّره الصّاحبُ، وكان المتنبي قد قال: لأعفُّ عمّا في سرابيلاتها، جمع سربال، وهو القميصُ وكذا رواهُ الخوارزميُّ»[1]، على أنّ ابن جني لم يتعرّض لهذه المسألة، ولم ير في اللفظة قلقاً أو نبواً أو خللاً كما أسلفنا. وعند قول المتنبّي:

رواق العزِّ فوقك مسبطرٌّ ... وملكُ عليٍّ ابنك في كمال

قال: «قال الصاحب: ذكرُه الاسبطرار في مرثية النساء من الخذلان المبين.

قال ابن فورجّة: ولا خذلان فيما صحَّ واستعمل كثيراً. يريد أنّ الاسبطرار بمعنى الامتداد يُستعمل كثيراً، قال عمرو بن معدي كرب [البيت]». ثمّ قال: «سمعتُ أبا الفضل العروضيَّ يقولُ: سمعتُ أبا بكر الشّعرانيَّ خادم المتنبيِّ ورد علينا، فقرأنا عليه شعره، فأنكر هذه اللّفظةَ، وقال: قرأنا على أبي الطيب: رواق العزِّ فوقك مستظلٌّ. قال العروضيُّ: وإنّما غيّرهُ عليه الصّاحبُ، ثمَّ عابه به، وعلى هذا فقد سقط ثقلُ اللّفظ وكراهة المعنى»[2]، وهذه الرّواية أيضاً لم يتعرّض لها ابنُ جنّي. ذلك أنّ ابن جني كان يُعجبُ بألفاظ الشاعر الغريبة، وأمّا مسألة انتقاد الصاحب لشعر المتنبي وردّ الواحدي عليه فمكانُه ليس هنا[3].

بجملة: «يدلُّ على صحَّة هذا...»، وحرَّفها، فقال: «وما دونه من البيت يدلُّ على صحَّه هذا...»، والصّحيح أنّ عبارة: «فما دونه» عائدة على «الرَّيِّ»، وهذا يُثيرُ مسألة تعدّد الروايات بتعدُّد الأقاليم الإسلامية آنذاك.

(١) شرح الواحدي: ٢٧٨.

(٢) م.ن: ٣٩٠ شرح البيت (١٦).

(٣) انظر شرح الواحدي: ٢٧٣ البيت (١٦) و٤٦٦ البيت (٣٩).

وتبرز قيمة رواية أبي الفتح من نقد الواحدي الذي ينصبُّ على علمين كبيرين من رواة الديوان وشُرَّاحه هما أبو بكر محمد بن العبَّاس الخوارزمي الذي يُسمِّيه بالأستاذ وأبو سعيد عبد الرحمن بن محمد بن دوست الذي يسميه بحاكمنا.

فقد روى البيت:

من يظلمُ اللّؤماءَ في تكليفهم ... أن يُصبحوا وهمُ له أكفاءُ

فأخذ برواية ابن جني، وقال: وروى الخوارزميُّ: من نظلمُ بالنُّون»[1].

وروى البيت:

رثى ابنَ أبينا غير ذي رحمٍ له ... فباعدنا عنه ونحن أقاربُ

وقال: «روى الخوارزميُّ: غير ذي رحمٍ لنا».[2] وروى البيت:

أوفى فكنتُ إذا رميتُ بمقلتي ... بشراً رأيتُ أرقَّ من عبراتها

وقال: «وروى الخوارزميُّ: نشزاً».[3] وروى البيت:

كأنَّ بقايا عنبرٍ فوقَ رأسها ... طلوعُ رواعي الشَّيبِ في الشَّعَر الجَعْدِ

وقال: «وروى الخوارزميُّ: «دواعي الشيب بالدّال، يعني أوائله».[4] وروى البيت:

إليك ابنَ يحي بن الوليد تجاوزتْ ... بيَ البيدَ عيسٌ لحمُها والدَّمُ الشِّعْرُ

وقال: «وروى الخوارزميُّ بفتح الشِّين...» ثم قال: «والرّواية الصحيحة بكسر الشين».[5] وروى البيت:

ولو لم أخفْ غيرَ أعدائه ... عليه لبشَّرتُه بالخلود

وقال: «روايةُ الأستاذ أبي بكرٍ: عينُ أعدائه...»، وأورد شرحَه، ثم قال: «وهذا

---

(١) شرح ديوان المتنبي للواحدي: ١٩٧.

(٢) م.ن: ١٢٢.

(٣) م.ن: ٢٧٧.

(٤) م.ن: ٣٥٤.

(٥) م.ن: ١٠٢.

ليس بشيء»، ثم قال: «والصّحيحُ: ولو لم أخفْ غير أعدائه».[1] وروى البيت:

ومـن قبـل النطـاح وقبـل يـأنَى يبـينُ لـكَ النّعـاجُ مـن الكبـاش

وقال: «وقبلِ: رواه الخوارزميُّ نصباً على الظرف، ورواه غيرُه خفضاً بالعطف على ما قبله».[2] وروى البيت:

إنْ كـان لا يُدعـى الفتـى إلاَّ كـذا رجـلاً فسـمٌ النـاسَ طُـرّاً إصبعـا

وقال: «وروى الخوارزميُّ: أضبُعا جمع ضبعٍ، أي: لأنَّهم كلُّهم بالإضافة إليكِ ضباع».[3] والغريبُ أنَّ الواحدي اكتفى بإيراد هذه الرواية من غير تعليقٍ عليها. وروى البيت:

امَّا بنـو أوسَ بن معـن بـن الرُضـا فـأعزُّ مـن تُحـدى إليـه الأنيُـقُ

وقال: «وروى الأستاذُ أبو بكرٍ: الرُّضا بضمِّ الرّاء، قال: وهو اسمُ صنمٍ، وأراد بن عبدِ الرِّضا كما قالوا: ابن مناف في ابن عبد مناف، وروى غيرُه بكسر الرّاء، وهو المعروف في أسماء الرّجال».[4] وروى البيت:

فـأكبروا فعلَـه وأصغـرَهُ أكـبرُ مـن فعلـه الـذي فعلَـهْ

وقال: «وروى الخوارزميُّ: وأصغرُه، بضمِّ الرّاء، أي: وأصغر فعله أكبر ممّا استعظموهُ».[5] وروى البيت:

فـلا غيضـت بحـارُكَ يـا جمومَـاً علـى عَلَـل الفرائـب والدِّخـال

وقال: «وروى الأستاذ أبو بكر على عِلَلِ الفرائتِ والدِّجال، قال: الفرائت جمع فرات يريد أنهار الفرات المنشعبة منه والدجال جمع دجلة، ويريد بعِلَلِها ما يُصيبها في النقصان، وهذا تصحيفٌ، والرِّوايةُ الصَّحيحة ما قدَّمنا ذكرَها».[6] وروى البيت:

---

(١) م.ن؛ ٨١.

(٢) م.ن؛ ٣٥٧.

(٣) م.ن؛ ١٨٥.

(٤) م.ن؛ ٤٠-٤١.

(٥) م.ن؛ ٣٦٦.

(٦) م.ن؛ ٣٩٤.

ومـن لـم يعشـق الدنيـا قديمـاً ولكـن لا سـبيلَ إلـى الوصـال؟

وقال: «ورواه الخوارزميُّ: إلى وصالِ».[1] وروى البيت:

أينفـعُ في الخيمـة العُـذّلُ وتشـمُل مـن دهرَهـا يشـملُ؟

وقال: «وروى الخوارزميُّ: أيقدحُ...».[2] وروى البيت:

قفـي تغـرم الأولـى مـن اللّحـظ بثانيـة والمتلـفُ الشّـيءَ غارمُـهْ

وقال: «وروى الخوارزميُّ تغرمي بالياء، وأصلُه تغرمين».[3] وروى البيت:

أنكـرتُ طارقـةَ الحـوادث مـرّةً ثـم اعـترفتُ بهـا فصـارت ديدنـا

وقال: «ورواه الخوارزميُّ بكسر الدال الأولى؛ كأنّه أراد معرّبَ دِيْدَنٍ، وليس في كلام العرب فِيعل بكسر الفاء».[4]

والواحدي الذي غلّب رواية ابن جني على رواية الخوارزمي لم يكن رفيقاً بابن دوست كما فعل مع الخوارزميّ، فقد كان قاسياً في ردّه على شرح ابن دوست وعلى روايته، حيث أشار في نقده لشرحه على أحد الأبيات بقوله: «وكثيراً ما يُخطيء في هذا الديوان، وليس يمكن عدُّ هفواته لكثرتها وقلّة الفائدة في ذكرها، وإنما ذكرنا هذا تعجُّباً ودلالةً على أمثاله»[5].

وقال في مكانٍ آخر: «ولم يعرف ابن دوست هذا البيت البتّة وكثيراً من أبيات هذا الديوان».[6] وقد روى البيت:

كـأنَّ نوالَـكَ بعـضُ القضـاء فمـا تُعْـط منـه تَجـدهُ جُـدودا

وقال: «وروى ابن دوست: فما تُعطَ منه بفتح الطاء وتجده بالتاء على

---

(١) م. ن؛ ٣٨٨.

(٢) م. ن؛ ٤٤٥.

(٣) م. ن؛ ٣٧٦.

(٤) م. ن؛ ٢٣٣.

(٥) شرح الواحدي؛ ٨٥.

(٦) م. ن؛ ١٢٠.

المخاطبة». ونقل شرحه، وقال: «وهذا تفسيرٌ باطلٌ وروايةٌ باطلةٌ. وهو من كلامِ من لم يقرأ هذا الديوان».[1] وروى البيت:

وكيف تقصُرُ عن غاية وأُمُّك من ليثها مشبلُ؟

وقال: «وروى ابن دوست: عن غابةٍ بالباء، وهو تصحيفٌ». بل لقد غلَّب رواية ابن جني حتَّى على رواية أستاذه أبي الفضل العروضي، فقد قال: في البيت:

علَّ الأمير يرى ذُلِّي فيشفعُ لي إلى التي صيَّرتني في الهوى مثلا

«ويشفعُ بالرفع عطف على يرى وبالنَّصب على جواب التَّمنِّي، على أنِّي سمعتُ العروضيَّ يقولُ: سمعتُ الشَّعرانيَّ يقولُ: لم أسمع المتنبي ينشده إلاَّ فيشفعني من قولهم: كان وَتْراً فشفعته بآخرَ»[2].

وأخذ برواية ابن جني لا برواية القاضي الجرجانيِّ، فقد روى البيتين:

فوحش نجد منه في بلبال يخفنَ في سلمى وفي قَبال

قال: «قبال: جبل عالٍ بقربِ دومة الجندل، كذا قال ابن جني، ورواه القاضي أبو الحسن: فيال، قال: وهو جبل في أرض بني عاد».[3] بل قدَّم رواية أبي الفتح على الرُّواة مجتمعين. فقد روى البيت:

إذا ما استجبن الماء يعرضُ نفسه كرعن بسبت في إناء من الورد

وقال: «روى ابن جني: إذا ما استحين الماء، فرواه كرعن بسبتٍ، وفسَّر أنَّ الإبل استحيت الماء لكثرةِ عرضه نفسَهُ عليها، وشرحه بما يؤيِّد كلام ابن جني، ونقل كلام العروضي القاسي، حيث قال: «قال أبو الفضل العروضي: ما أصنع برجل ادَّعى أنه قرأ هذا الديوان على المتنبي، ثم يروي هذه الرواية ويفسِّر هذا التفسير؟ وقد صحَّت روايتنا عن جماعة منهم محمد بن العباس الخوارزميُّ وأبو محمد بن أبي القاسم الحرضيُّ وأبو الحسن الرُّخَّجيُّ وأبو بكرٍ الشعرانيُّ وعدةٌ يطولُ ذكرهم: رووا:

إذا ما استجبن الماءَ يعرضُ نفسَه

---

(١) م. ن؛ ٢٠٧.

(٢) الواحدي؛ ٢٥.

(٣) م. ن؛ ٧٩٧.

كرعن بشيب...» ثم قال: وليس ما قاله ابنُ جني ببعيد عن الصَّواب»[1]، بل إنّ رواية الخوارزميّ تزدادُ توثيقاً لديه إذا توافقتْ مع رواية ابنِ جنّي، فقد روى البيت:

وربَّمـــا أُشـــهدُ الطَّعـــام معـــي مـن لا يُساوي الخبزَ الذي أكلَهْ

وقال: «وهذه رواية ابن جني والخوارزمي، وروى غيرهما: يشهَدُ وأشهَدُ». وقال: «وهذه أليقُ بما يروى في القصة أنَّه كان قد وصل رجلاً، يُعرفُ بالمسعوديّ بأصحابِ أبي العشائر، ورقَّاه إلى منادمته، ثمَّ تناوله المسعوديُّ عند أبي العشائر»[2]. والحقُّ في هذا مع الواحدي، فقد رأينا بعضَ رواية الخوارزميّ والشعرانيّ تغايرُ ما هو ثابتُ الرّواية عن الشاعر. والواحدي الذي ينظر بإجلال إلى ابنِ جني وابن فورَّجة معاً، ويُسمّيهما: الشَّيخين، يأخذ برواية أبي الفتح أوّلاً، وقلَّما يأخذ برواية ابن فورَّجة.

والمتتبّع لشرح الواحدي ونظرته لرواية ابن جني أو للنّصوص التي نقلها عن ابن جني مع إقراره بصوابها سواءً ما أغفل الإشارة لابن جني فيها أم ما نسبها إليه يرى أنَّ الواحديَّ قد ابتعد قليلاً عن الموضوعيّة عندما اتَّهم أبا الفتح بالقصور عن استجلاء المعاني، وقال: «إذا انصرف إلى المعاني تبلّد حمارُه ولجَّ به عثارُه»[3].

ومسألةُ تعدُّدِ الرّوايات واتِّهام الرُّواةِ بعضهم لبعض ظاهرةٌ شديدةُ البروز في شعر المتنبّي، والمتتبّع لشرح المعري المسمّى معجز أحمد أو لشرح الواحدي أو النظام أو التبيان يرى مئاتِ الأبيات التي كانت محطّ نظر هؤلاء، وكثيرٌ من الرّواة كان يعزُّ وجهة نظره بأنَّ المتنبي قال كذا[4]، ولم يكن ابنُ جنّي وحده من يدّعي نسبة القول للشاعر نفسه. ففي قول المتنبي:

ردي حياضَ الرَّدى يا نفسُ واتَّركي حياضَ غير الـرَّدى للشَّاء والنَّعَم

ومع أنَّ هذه الرواية هي رواية الجميع، فقد قال صاحبُ التّبيان: «وقال ابن القطّاع: قد صحَّفَ هذا البيتَ جماعةٌ، فرووا حياضَ خوف الرَّدى (بالحاء المهملة)، قال

---

(١) شرح الواحدي؛ ٧٥٤.

(٢) م.ن؛ ٣٦٥.

(٣) م.ن؛ المقدمة.

(٤) انظر مثلاً شرح البيت (١) من المقطّعة (٦٠) في معجز أحمد؛ ٢/ ٦٧.

لي شيخي: قال لي صالح بن رشدين: لمّا قرأتُ هذا البيت قرأته بالحاء المهملة، فقال لي [المتنبي]: لم أقلْ كذلك، قلتُ: فكيفَ قلتَ؟ قال: قلتُ: خياض (بالخاء المعجمة)، لأنّي لو قلتُ بالمهملة كنتُ قد نقضتُ قولي: ردي حياضَ الرَّدى، فإنَّها حياض خوف الرَّدى، وكلُّ من ورد الماء فلا بدَّ أن يخوضَ إمَّا بيدٍ أو بفمٍ. والمعنى: ردي يا نفسُ حياضَ الموت، فإنَّ الموتَ في العزِّ حياةٌ، واتَّركي حياض خوف الرَّدى للحيوان الذي لا يعقلُ، ولو قال المتنبي: خياض غير الرَّدى بالخاء [المعجمة] أو قال: واتَّركي ورودَ خوفِ الرَّدى لم يحتجْ إلى هذا، إلاَّ أنَّ مذهبه أنَّه يُغمضُ معانيه حتَّى لا يفهمها إلاَّ العلماء»[1].

وقد نقلنا شرح البيت بكامله، وهو قسمان؛ قسمٌ نسبه صاحبُ التبيان لابن القطّاع، والقسم الآخر له. وابنُ القطّاع يدَّعي سند روايته إلى المتنبي، فقد أخذها عن شيخه الذي سمعها من صالح بن رشدين تلميذ المتنبي في مصر. وروايةُ شعره الذي قرأها على الشاعر بالحاء، فأنكر المتنبّي ذلك، وصوَّبها بالخاء المعجمة معلِّلاً ذلك بتوافقِ المعنى على هذه الرّواية بين الصَّدر والعجز. ومع أنَّ هذه الرّواية لم ترد عند غير ابن القطاع، فقد كانت مدعاةً لصاحب التبيان ليجتهدَ في إيجادِ مخرجٍ للشاعر بأنَّه يمكن أن يسلك مسلكاً آخر، يتخلَّصُ به من الإشكالِ، وهذا الأمر شغل كثيراً من الشُّرَّاح. ثم أنَّ هذا النَّصَّ يُثيرُ مسألةً ثالثةً مطروقةً، وهي أنَّ المتنبِّي كان يتعمَّد إغماض معانيه ليكون اكتشافها وقفاً على العلماء فقط. وعند قول المتنبي:

صُنَّا قوائمها عنهم فما وقعتْ ... مواقعَ اللُّؤم في الأيدي ولا الكزَم

نقل صاحبُ التبيان نصّاً لابن القطاع، حيث قال: «وقال ابن القطَّاع: قد صحَّف هذا البيتَ جماعةٌ فرووهُ: الكرم، ضدّ البخل، ولا معنى له هنا، وإنَّما الصَّحيحُ: الكزمُ بالزَّاي، وهو قِصَرُ اليد بالبخل»[2]، وتعليقُ صاحبِ التبيان في محلِّه، إذ لم ترد هذه الرّواية عند أحدٍ عداه، وهي روايةٌ مردودةٌ أيّاً كان راويها، ذلك لأنَّ المتنبي لا يكرّرُ القافيةَ في القصيدة، فقد ورد ذكر (الكرم) بالراء المهملة في قافية البيت (١٦) من هذه القصيدة، ومن حسن الحظِّ أنَّ ابن القطَّاع لم يدَّعِ هذه المرَّة أنَّ سند روايته يتّصلُ بالشَّاعر نفسه. ويبدو أنَّ جمع أكبر قدر ممكنٍ من الرّوايات صار ضرباً من الهواية والتَّدليل على التَّفوُّق لدى شُرَّاح المتنبي.

---

(١) التبيان؛ ٤/ ٤٣.

(٢) التبيان؛ ٤/ ١٦١.

- نقد الواحدي لرواية ابن جنّي:

رواية ابنِ جني للديوان هي الرِّواية الأساس التي أخذ بها شرَّاح الدّيوان، ويمكن أن ندلّل على ذلك من خلال نقد الواحدي لرواية ابن جني صارفين النَّظر عمَّا لم ينصَّ عليه صراحةً، ومن خلال دراسة شرحه يتبين لنا ثلاثة معايير تعامل معها الواحدي في ذلك الشَّرح:

المعيار الأول، وهوالأعمُّ أخذ فيه برواية ابن جني، واعتمدها في المتن، ولكنَّه أشار إلى رواية الآخرين. فقد روى البيت:

خنثى الفحولَ من الكماة بصبغه ما يلبسونَ من الحديد معصفرا

وقال: «خنثى الفحولَ: جعلهم كالمخنَّثين... وهذه رواية ابن جني وابن فورَّجة، وروى غيرُهما: خنثَ الفحولُ، أي انكسروا».[1] وروى البيت:

رحبَ اللَّبان نائهَ الطَّرائق

قال: «وقوله: نائه الطرائق. قال ابن جني: ناه الشَّيءُ ينوه إذا علا...»، ثمَّ قال: «قال ابن فورّجة: الرواية: نابه من النبيه».[2] وأخذُ الواحدي برواية ابن جني وشَرْحُه لها مع الإشارة إلى رواية غيره يُغطّي مساحةً كبيرةً من الديوان.[3]

المعيار الثاني، وفيه روى البيت في المتن بغير رواية ابنِ جني، ولكنَّه أشار إلى رواية ابن جني من غير أن ينتقدها. فقد روى البيت:

وبحرٌ أبو المسك الخضمُّ الذي له على كلِّ بحر زخرةٌ وعُبابُ

وقال: «بحرٌ خبرٌ مقدَّمٌ... وروى ابنُ جنّي: بحرٍ بالجرِّ».[4] وروى البيت:

وكأنَّها شجرٌ بدا لكنَّها شجرٌ جنيتُ الموتَ من ثمراتها

---

(١) شرح الواحدي؛ ٧٣٦.

(٢) م.ن؛ ٣٣٥.

(٣) انظر الصفحات؛ ٥٦٤، ٥٦٧، ٧٢، ٣٤٥، ٧٧٤، ٤٠٥، ٥٤١، ١٨، ٢٢٦، ٣٣٨، ٣٧٤، ٧٧١، ٧٥١، ٨٠٥، ورتّبنا الشواهد حسب تسلسل القصائد في الفسر.

(٤) شرح الواحدي؛ ٦٨٤.

وقال: «وروى ابن جني: بلوتُ المرَّ من ثمراتها»[1]، وهي الرّواية الأشهر للبيت. وأخذ برواية أبي بكر الخوارزمي في البيت:

حتَّـى يُشـار إليـكَ ذا مولاهـمُ وهـمُ الموالـي والخليقـةُ أعبـدُ

وقال: «حتَّى يُشارَ: روايةُ الأستاذ أبي بكر»[2]، ثمّ قال: «وروى ابن جني وابن فورَّجة: حيٌّ يريدُ: جلهمةٌ حيٌّ...»[3]، وقد غلَّب ابن المستوفي في النظام رواية ابن جني.[4] وروى البيت:

ألغتْ مسـامعُه المـلامَ وغـادرتْ سـمةً علـى أنـف اللِّئـام تلـوحُ

وقال: «وروى ابن جني: ألفتْ، أي: لكثرة ما سمعتِ اللوم ألفته...»[5].

المعيار الثالث، وفيه روى الواحدي البيت بغير رواية ابن جني، ولكنَّه ذكرها في الشَّرح مقرونةً بعبارات عدم الرِّضا. فقد روى البيت:

فتـىً يمـلأُ الأفعـالَ رأيـاً وحكمـةً ونـادرةً أحيـانَ يرضـى ويغضـبُ

وقال: «وروى ابن جني: بادرةً بالباء، أي: بديهةً، والنُّون أجودُ».[6] وروى البيت:

نصرّفـه للطعـن فـوق حـوادر قـد انقصفـت فيهـنَّ منـه كعـابُ

وقال: «وروى ابن جني: حـواذرٍ معجمـة»، وقـال: «وهـذه الرّوايـةُ ضعيفـةٌ»[7]

---

(١) شرح الواحدي؛ ٢٧٨.

(٢) م.ن؛ ٧٩.

(٣) م.ن.

(٤) النظام؛ ٧/ ٤٢.

(٥) شرح الواحـدي؛ ١١١، انظـر؛ ٨٥، ٧٢٤، ٣٦١، ٨٣، ١٣٨، ٤٣٠، ٤٣٣، ٤٦٢، ٧٥٦، ٧٥٨، ٧٨٧، ١١٨، ٥٨٢، ٢٨٩، ٢٠٤، ٩١، ٧٧٤، ٧٦٧، ٤٤، ٧٣٤، ٧٣٦، ٥٦٥، ٥٧٩، ٤٥٦، ١٦٧، ١٢٣، ١٢٤، ٣٢٠، ٢٦٧، ٢٧١، ١٣٠، ١٦٤، ٣٤١، ٤٤٤، ٦٥٢، ٦٥٣، ٢٥٦، ٧٨١، ٧٩٧، ٧٧٢، ٧٥٩، ٧٦٣.

(٦) شرح الواحدي؛ ٦٦٣.

(٧) م.ن؛ ٧٤٢.

وأغلب ردّه لرواية ابن جني لم يتعدّ هذه العبارات[1]، وإن كانت روايةُ ابن جني قد اعتُمدتْ لدى شُرّاحٍ آخرين. وقد أقدم الواحدي على ردّ روايةٍ ترقى في سندها إلى المتنبي، وتُجاري في الفصاحة الكلمة التي اختارها، ففي البيت:

تريديـنَ لُقيـانَ المعـالي رخيصـةً ولا بدَّ دون الشُّهد من إبر النَّحـل

قال: «قـرىء على المتنبـي لُقيـان بضـمّ الـلام، وكذلـك أمـلاه، وهـو خطـأٌ والصَّوابُ كسرهُ»[2].

وثمّة مسألةٌ أخرى تتعلّقُ بالرِّواية، وهو ترتيبُ الأبيات في القصيدة الواحدة، فقد غاير الواحدي أبا الفتح في ترتيب أبيات بعض القصائد، ففي القصيدة التي مطلعها:

أرى ذلـك القـرب صـار ازورارا وصـار طويـلُ السَّـلام اختصـارا

قدَّم الواحدي البيت (١٢) على البيت (١١)، ورواية أبي الفتح هي الأصحُّ.

وفي القصيدة التي مطلعها:

ذي المعـالي فليعلـونْ مـن تعـالى هكـذا هكـذا وإلاَّ فـلا لا

قدم البيت (٤٠) على البيت (٣٩)، وقدم البيت (٤٢) على البيت (٤١)، ورواية أبي الفتح هي الأصحُّ ايضاً[3].

وابنُ جني حجَّةٌ في العربيَّةِ، ومصدرٌ أساسٌ من مصادر توثيق الفصحى، فقد روى الواحديُّ البيت:

مـا ضاق قبلَك خَلخالٌ على رشـأ ولا سـمعتُ بديبـاج علـى كُنُـس

وقال: «قال ابنُ جنّي: ويروى كنِس بكسر النون، وهو ذو الكناس، قال: ويروى: كَنَس بمعنى الكَناسة، ولم أر الكنِس بكسر النُّون ولا الكنَس بفتح النُّون إلاَّ له».[4]

---

(١) انظر مثلاً شرح الواحدي؛ ٧٤٢، ٦٨٣، ٧٣٩، ٣٣١، ٣٠٧، ٤٧٨، ٣٦٥، ٥٧٨، ٦٢٥، ٦٠٠، ٧٧٠، ٨٢٦، ٢٠، ٥٩٧.

(٢) م.ن؛ ٧٢٧، ويصحّ في لقيان الضَّمُّ والكسر، انظر القاموس المحيط (لقي)، واللسان (لقي).

(٣) انظر شرح الواحدي؛ ٥١٣.

(٤) م.ن؛ ٩٠.

وروى البيت:

معترضـــاً بمثـــل قـــرن الأيُـــل

وقال: «ويروى: الأيُل بالضَّمّ، قال ابنُ جني: ولا أعرفُ هذا، ولا يصحُّ»[1].

بقي أن نُشير إلى أنَّ الواحدي نسب إلى ابن جنّي رواياتٍ، لم تثبتْ لدينا صحَّةُ نسبتها له؛ فقد روى البيت:

ولا ذكـرتُ جميـلاً مـن صنائعهـا إلاَّ بكيـــتُ ولا ودٌّ بـــلا ســـبب

وقال: «وروى ابن جني: بلا ودٍ ولا سببِ»[2]، وروايـة ابـن جنـي هـي مـا رواه الواحدي في المتن، لا غير، ولم أجد في النُّسخ المخطوطة جميعاً ما يغايرُ ذلك، بل إنّ ابن المستوفي نصَّ صراحةً على عدم دقَّة ما قاله الواحدي.[3] وروى البيت:

وكيـف يبلـغُ موتانـا التـي دُفنـتْ وقـد يُقصِّـرُ عـن أحيائنـا الغيَـب؟

قال: «وروى ابن جني: عن أحبابنا الغيبِ»[4]، وهذا ما لم يرد في النسخ أيضاً. وروى البيت:

خلـقَ اللّهُ أفصـحَ النَّـاس طُـرّاً في مكـــان أعرابُـــه أكـــرادُهْ

وقال: «يعني بأفضل الناس وأفصحهم: الممدوحَ، والصَّحيحُ روايـةُ مـن روى أفصح النَّاس... ولم يعرف ابنُ جني هذا، وروى: أفضلَ النَّاس»[5]، ورواية ابن جني في سائر النُّسخ: أفصح لا غير.

وثقتنا بالواحدي وتحرُّجه في الرّواية يجعلنا نميلُ إلى أنَّ الواحدي ربَّما اطّلع على نسخةٍ اعتمد فيها الرّواية التي أثبتها في شرحه منسوبةً إلى ابن جني، ولكي نبرّيءَ ساحته نذكر أنَّ الواحدي روى البيت:

---

(١) م.ن؛ ٢٠٢.

(٢) شرح الواحدي؛ ٦١٠

(٣) النظام؛ ٤/ ٦٠، وانفرد هو الآخر برواية البيت: «وهل ودٌّ» بدل «ولا ودٌّ».

(٤) شرح الواحدي؛ ٦١٠.

(٥) م.ن؛ ٧٤٨.

فمـا كـان منـه الغـدرُ إلاّ دلالـةً علـى أنّـه فيـه مـن الأمّ والأب

وقال: «روى ابن جني: بالأبِ»، وهذه الرّواية هي رواية ابن جنّي في نسخة الأصل، ولكنّها وردت في نسخة (ك) كرواية الواحدي[1].

والخلاصة إنّ رواية ابن جني للديوان إنّما هي الرّواية الأصوب، فقد تلقّاها عن الشاعر نفسه، وما وصلنا من روايات أخرى لا يلغي رأينا الذي أصدرناه في رواية ابن جنّي بل يعزّزه، ويؤكّد على أنّ ابن جني كان ثبتاً صادقاً محبّاً للشاعر معجباً بما كان يتلقّاه منه من آراء. وإذا حاوره مستوضحاً فإنّما ليعزّز موقف الشاعر بسلاح النّاقد المتبصّر، وهو ما بدا جلياً في شرحه للديوان وفق المنهج الذي أشرنا إليه.

(١) شرح الواحدي؛ ٦٩٧، وقد رواه المعري في معجز أحمد كرواية ابن جني في الأصل، وقال: «وروى من الأمّ والأب»، انظر معجز أحمد؛ ٤/ ١٨٥ المقطّعة ٢٦٦ البيت (٢).

الفصل الثاني

مصادر ابن جني في رواية الديوان وشرحه

سبق أن أكّدنا قراءة أبي الفتح على المتنبي مجمل ديوانه وفق ماذكره أبو الفتح مراراً في ثنايا كتابيه الفسر أو الفتح الوهبي، بل في بعض كتبه الأخرى، ويكونُ مصدر ابن جني لرواية الدّيوان إنما هو أبو الطّيب المتنبيّ إلا أن هنالكَ أبياتاً أو قصائد ذكر أبو الفتح أنّه لم يقرأها على الشاعر[1]. كما أن القسم الأخير من قصائد الشاعر وفق تسلسلها التاريخي، أعني تلك القصائد التي نظمها في بلاد فارس في أواخر أيام حياته يبدو أنّهُ رواها عن صديق الشّاعر علي بن حمزة البصريّ الذي كان صديقاً لابن جني أيضاً، وقد صحب المتنبي إلى بلاد فارس، ونقل عنه بعض الأخبار التي جرت هناك، ومنها مايتعلّق بابن جني نفسه[2].

ونضيف لهذين المصدرين الأساسين مصدراً ثالثاً عزّز به أبو الفتح روايته للديوان، وهو النُّسخُ الخطّيةُ التي اطّلع عليها[3]، وبعضُها بخطّ الشّاعر نفسه كما ذكر. وإذا كان أبو الفتح أوّلَ راوية للدّيوان، فإنما هو أوّل شارحٍ أيضاً، وقد أشرنا إلى المنهج الذي اختطّه لنفسه في شرح هذا الديوان، وبيّنا مدى التزامه بذلك المنهج، ولئن كان أبو الفتح قد أسهبَ في إيراد الشواهد مّما عرّضه لانتقادات مختلفة، فالحقيقة التي يجب ألاّ تغيب هو أنّهُ أغنى الشرح بما أودع فيه من مسائل متنوّعة، أفاد منها حتّى منتقديه في شروحهم اللاّحقة. وكان الفسر بصيغته تلك مصدراً هامّاً لعلماء اللُّغة وأصحاب المعاجم[4].

---

(١) انظر المقطّعة (٢٨)، حيث قال في آخرها: «أنا أتّهم هذه القطعة [كذا]، ولم أقرأها عليه». وانظر شرح البيت (٢٤) من القصيدة (٢٣٦)، قال: «ولم اقرأ هذه القصيدة عليه، ولكني سمعتها تُقرأ عليه، ولست أضبط الآن ماجرى حينئذ».

(٢) انظر شرح البيت (٤٥) من القصيدة رقم (٢٧٥) من الفسر.

(٣) يقول في القصيدة (٧٨): «وقال فيه ارتجالاً، وليست في كلّ النّسخ».

(٤) انظر المخصص: ١/ ١٣، حيث قال ابن سيدة في معرض ذكره لمصادر المخصص: «وكتب

وإذا كان أبو الفتح هو أوّل شارحٍ لديوان المتنبي، فمعنى ذلك أنّه لم يأخذ عن غيره، ولم يتّكىء على سواه، وأنّه أعمل فكرَهُ وخبرته في استجلاء أفكار الشاعر بمؤلَّفٍ خاصٍّ بها، ولم تكن مصادر أبي الفتح سوى أدوات استعانَ بها على تحقيق غايته. ولكنَّ المتنبّي نفسه كان يشرح من معانيه ما غمض، ويُعلّل كثيراً من الأساليب التي لجأ إليها، ويدافع عن أفكاره وتجاوزاته، ويوضح كثيراً من الحوادث التي كانت دافعاً لهذه الفكرة أو تلك معتمداً على ما أوتيه هو الآخر من ثقافة واسعة وعبقرية نادرة، وقد أفاد ابن جني من تلك الشروح التي ذكرها المتنّبي، وأودعها في «الفسر» وهي شروحٌ وتوضيحاتٌ واستنتاجاتٌ كان أبو الفتح السبَّب في أغلبها لما كان يفتح من أبواب الحوار مع الشاعر أثناء قراءة الديوان عليه.

وعلى شدَّة إعجاب الرَّجلين كلٌّ منهما بالآخر- وهو أمرٌ فرغنا منه من قبل- لم تكن المسائل تجري بينهما في سهولةٍ ويُسرٍ، فقد كانا يتجادلان ويتحاوران، وكان أبو الفتح يتوقَّف عند كثير من الأبيات مستوضحاً حيناً ومعترضاً حيناً آخر، يُجاريه تارةً ويُعارضه تارةً أخرى، وأبو الفتح مدفوعاً بتعصُّبه للعربية وأشياخها كان يقفُ إلى جانب أولئك الأشياخ بما يغاير الفكرة التي يقدمها الشاعر[1]، ولكنَّه كان يصدر في كل هذا عن محبٍّ يحشد كلّ أدوات الدّفاع عن الشّاعر ليبرّرَ له ما قد يأخذ عليه الآخرون مجيزاً له ضرورات أجازها الكوفيون. والمتنبي واحدٌ منهم - وإن لم يُجزها البصريُّون، وابن جنّي واحدٌ منهم.

ولئن كان ابن جني هو الشّارح الأوّل للديوان، فقد اعتمد على مصادر عدّة لتعزيز وجهة نظره في شرح الديوان وتبرير ما أمكن تبريره ذلك أننا أسلفنا القول:

أبي الفتح عثمان بن جني ماسقط إلي منها، وهي التمام والمعرب والخصائص وسر الصناعة والتعاقب وشرح شعر المتنبي وتفسير شعر الحماسة».

(١) انظر الفسر ج١، ص٧١٧ حيث قال في معرض الحديث من البيت (٣٣) من القصيدة (٦٢): «قال ابن دريد: الضّاد للعرب خاصة ولقليل من العجم، وذهب المتنبي إلى أنها للعرب لاغير، فأراد: وبهم فخرُ العرب كلّها. وقول ابن دريد هو الذي ينبغي أن يكون المعمول عليه المأخوذ به، لأنّ المثبت حجّةٌ على النّافي، ومن سمع حجةٌ على من لم يسمع». هذا، وقد كان ابن دريد محطّ انتقاد ابن جني، وله على «الجمهرة» ملاحظات كثيرة كما ذكر، على أنّهُ لايوجد في بيت المتنبي ما يدلُّ على أنّهُ أراد أنّ الضاد للعرب لاغير.

إنَّ ابن جني انبرى لشرح الديوان مدفوعاً برغبة جامحة لمناصرة الشّاعر وحبٍّ كبيرٍ لشعره، وترجم هذا الحبّ إلى مواقف كثيرة، تتّسم بالإعجاب المفرط ممّا نجده في ثنايا هذا الشرح[1].

وإذا كان ابنُ جنّي قد أشار إلى شرحه لديوان المتنبّي في إجازته لرواية كتبه عنه والتي ذكرها ياقوت، وتردَّد ذكرُها في مصادر عدَّة، والتي يعودُ تاريخها إلى سنة ٣٨٥هـ، فممَّا لاشكَّ فيه أنَّ هذا الشرح يعودُ إلى أبعد من ذلك بكثير، وأنَّ خطوطه الأولى قد وضعتْ في حياة الشاعر وأنَّ كثيراً من موادَّه التي بُني عليها هذا الشَّرح تعودُ إلى تلك الفترة، وإذا كان قد تردَّد فيه ذكر أبي علي الفارسيِّ مقروناً بالترحُّم عليه، فليس معنى ذلك أنَّ الشرح قد أنجز بعد وفاة أبي عليٍّ الفارسيّ، فالفسر يُعدُّ من أوائل مؤلفات الشاعر، وإننا لنصدرُ هذا الحكم مطمئنين إلى صحّته، وحجّتُنا في ذلك أسبابٌ عدَّة على رأسها قلّة الإشارة إلى كثير من كتبه الأخرى، بينما تردَّد اسم هذا الشرح في العديد من مؤلفاته، وأبو الفتح، يُحيل في كتبه على بعضها بعضاً.

ومصادرُ ابن جني في شرح الدّيوان هي مصادرُه نفسها في مؤلفاته الأخرى، وأسلوبه في هذا الشرح هو عين أسلوبه في كتبه الأخرى، ذلك أنَّ ابن جنيّ يُقدِّم وجهة نظره، ثم ينبري للدفاع عنها حاشداً لذلك كلَّ مالديه من وسائل، وهي كثيرةٌ وغنيَّة، تجري في سهولة ويُسر بأسلوبٍ واضحٍ يتَّشح بالطلاوة والعذوبة، ولكنَّ ابنَ جنّي كان يعرفُ بعبقريته النادرة أنَّ التعامل مع ديوان شعرٍ هو غير الخوض في ميادين أخرى من ميادين المعرفة التي أتقنها بحيث خاض بعمقٍ وتمكّن في شتى علوم اللغة والقرآن؛ فألَّف في القراءات وعلوم النحو واللغة والصَّرف والعروض والأصوات، وجمع دواوين، وشرح دواوين أخرى، ولكنَّ خيطاً خفيّاً يربط بين تلك المؤلفات، تمسك به يدٌ مبدعةٌ، تقصرُ تارةً، وتُطيل أخرى، ولهذا نراه يمرُّ بمسائل كثيرة مشيراً إلى أنَّ مواطنها في كُتُبٍ أخرى، وأنَّه أفسح للخوض فيها أمكنةً غير هذا المكان، ومثلما يأتي ذكر المتنبي مقترناً ببعض الحوادث أو الأبيات بشكل ثانويٍّ في كتابٍ كالخصائص تأتي بعض الحوادث هنا بشكلٍ ثانويٍّ، ولكنَّ ذلك كلَّه يأتي ليُغني الموضوع ويكمل الفائدة.

---

(١) بل وضع مؤلَّفاً خاصاً، ولم يصلنا، يدافع فيه عن المتنبي، ويردُّ على ابن وكيع التنيسي الذي وضع مؤلَّفاً كان فيه شديد التحامل على المتنبي.

والقياس الذي هو سمةُ البصريّين. وأبو الفتح واحدٌ منهم. لم يغبْ عن هذا الشرح، بل كان عوناً له على تعزيز وجهة نظره وتأييدِ آرائه، ولكنَّ السَّماع كان المرتكز الأوَّل الذي صدرَ عنه في هذا الشرح، وسوف نأتي على ينابيع السَّماع التي استقى منها معارفه مؤكّدين على ما أسلفناه من قولٍ بأنَّ هذه الينابيع بمجملها نفسُ الينابيع التي صدر عنها في مؤلَّفاتهِ الأخرى.

فالشُّيوخُ الذين ذكرهم في هذا الكتاب إنّما هم شيوخه الذين يتكرَّرُ ذكرهم في سائر كتبه، والكتب التي ذكرها مصادرَ لمعلوماته في هذا الكتاب ذكرها في كتبه الأخرى أيضاً، وسوف نرى أنَّه يأخذ بأيدينا ليدلَّ على تلك الكتب مشيراً إلى الشَّيخ الذي قرأ عليه هذا الكتاب أو ذاك وإلى النَّصِّ الذي قرأه، وأحياناً يذكر الكتابَ والنَّصَّ المقتبس منه دون أن يُفصح عن اسم الشَّيخ الذي أقراه إيَّاه، وقد نقع في شيء من الإبهام، فلا ندري ما إذا كان قرأ هذا الكتاب على شيخٍ أم تولَّى بنفسه قراءته أو نسخه، وأبو الفتح هنا كما هو في كتبه الأخرى أيضاً يذكر النَّصَّ مقروناً بقال أصحابنا أو قال بعض أصحابنا أو قرأت على بعض أصحابنا أو سمعت من بعض أصحابنا دون أن يسمي هؤلاء، وإنْ هم إلاَّ شيوخه الذين صرَّح بأسمائهم في مواطن أخرى من الشَّرح، وأحياناً يعزِّزُ آراءه بالشَّواهد ينسبها إلى قائليها مباشرة كما أخذها عن شيوخه، أو يورد النُّصوص كما قالها العلماء، وهم كثرٌ، دون أن يصلنا بهم عن طريق الإسناد الذي يأتي عليه في مواطن كثيرة، وما أخذَهُ بهذه الطُّرق المختلفة يشكِّلُ مصادره في شرح هذا الديوان، وسوف نأتي على تفصيل ما أجملنا من القول.

ففي رواية الدِّيوان ذكر ابن جنّي أنَّه قرأ الدّيوان على المتنبيّ. وقد أشرنا إلى هذا بشيء من الإسهاب فيما مضى، وأفردنا له فصلاً خاصّاً، وأشار أبو الفتح مراراً إلى تعدُّدِ الرِّواية أثناء القراءة على الشاعر فقد روى البيتَ:

نامتْ نواطيرُ مصر عن ثعالبها ... فَقَدْ بشمنَ وما تفنى العناقيدُ

وقال: «النَّواطيرُ: جمعُ ناطورٍ، وكذا قاله بالطَّاء غير معجمة».[1]

وروى في مكان آخر: كِسرى، وقال: كذا قال كسرى بكسرِ الكاف، وهي رواية الكوفيّين، وأمّا أصحابنا فيفتحون»[2]. وقال: «يجوزُ محمَدٍ ومحمَّداً، والذي قاله

---

(١) ١٧/ ٨٤، وسنورد الشواهد هكذا، والرَّقم الأول هو رقم البيت والثاني رقم القصيدة.

(٢) ٧/ ٨٦.

بالجرِّ، وهو أمدح من أن ينصب»[1]، وقال: «الذي قرأته عليه: لا الانتظارُ، بكسر اللاَّم من الانتظار، وهذا هو القولُ»[2]، وقال: «كان يقولُ قرارَه وقرارُه، ويختارُ النَّصبَ... لأنَّ النَّصبَ كما ذكر الوجهُ؛ لأنَّ معنى الكلام عليه»[3] وروى الشَّمَّريُّ، وقال: «كذا كان يقولُه بفتح الشين، والأفصحُ الشِّمِّريَّ بكسر الشِّين»[4]، وقال: «ويروى: فصار العالمين، وربَّما أنشده: كذلك، وذلك ضعيفٌ جداً»[5] وقال: «وكان ربما أنشده: من نهبِ القشاشِ»[6]، وقال: «وربما أنشده: ويابدر البدور»[7]، وقال: «كذا قرأته عليه، وتروى: فما»[8]، وقال: «وكان ربّما أنشده أيضاً: أباحك أيُها الوحشُ الأعادي»[9]، وقال: «كذا قرأته عليه: خلعتُ، ورأيتها في نسخة: جعلت»[10]، وقال: «قرأته عليه: المخيلة والفراسة جميعاً»[11] وقال[12]: «كان يقولُ اللُّعينُ واللَّعينَ بالرَّفع على مايشكُّ، والنَّصب»، وقال[13]: «وكان أيضاً ينشده: في يده صعدةٌ»، وقال[14]: «وكان أيضاً يُنشدُه: نُلاحظك»، وقال: «والذي قرأته عليه: إليها»، وقال[15]:

---

(١) ١٤/ ٨٧.

(٢) ٥٨/ ٩٩، وانظر تتمة النَّصِّ هناك لفائدته.

(٣) ١٥/ ١٠٤.

(٤) ١٣/ ١٢٦.

(٥) ٢٠/ ١٢٦.

(٦) ١٦/ ١٣٠.

(٧) ١٩/ ١٣٠.

(٨) ٢٩/ ١٣٥.

(٩) ١٤/ ١٤٤.

(١٠) ١٨/ ١٧٣، وانظر؛ ١٢/ ٢٤، حيث قال: «كذا في نسختي..» و٢٤/ ٢٨٢ حيث قال أيضاً: «كذا في نسختي».

(١١) ٦/ ١٧٤.

(١٢) ٣٥/ ١٩٠.

(١٣) ٢/ ١٩٢.

(١٤) ١٧/ ٢٠٨.

(١٥) ٤/ ٢٦٢.

«وكان ينشده أيضاً: أنا ابن الفياف، أنا ابن القواف، بلا ياء، يكتفي بالكسرة تخفيفاً»، وقال[1]: وربما أنشده: ولا القنوع بضنك العيش من شيمي»، وعقَّب على هذه الرِّواية قائلاً: «فجعل القنوع بمعنى الرِّضا، وقد جاء ذلك عنهم إلا أنَّه قليل». وروى: «ردي حياض الردى حوباءُ واتركي (البيت)، ثم قال[2]: «وكان يُنشدهُ: حوباءُ»، وقال[3]: «وكان ربّما انشده: مذ الغزوِ بالجرِّ»، وقال:[4] «وكان أيضاً يُنشدهُ: وعذراء نصرانيَّة»، وقال[5]: «وكان يقول أيضاً: ممَّا شُدهتُ»، وعلى كثرة الأمثلة التي أوردناها، فإنَّما هي أمثلةٌ سُقناها لندلِّلَ على روايةِ المتنبي التي اعتمدها الشارح، أو كان يميل إليها، وكان أبو الفتح مع ذلك يؤيّد بعضاً، ويردُّ بعضاً آخر، وما أوردناه جزءٌ يسيرٌ من أمثلة أخرى كثيرة، تشكلُ ظاهرةً جديرةً بأن تنال حقَّها من البحث والمناقشة، ومسألة الروايات المتعدِّدة شائعة في كب التراث شعراً وغير شعر، ولكنها هنا ترتبط بالشاعر نفسه، ومع ذلك فقد سار الدّيوان بصيغته المتداولة الآن مغايراً في كثير من الأبيات لما نقل عن الشاعر أنه أنشدهُ، وتجد الأمثلةَ الكثيرةَ مبثوثةً حيثما قلَّبت طرفك في ثنايا هذا الشَّرح، وهي صفةٌ تُميِّزُ رواية ابن جني عن رواية غيرهِ من الشُّرَّاح والرُّواة في تلك الفترة والفترات التي أعقبتها.

وبالإضافة إلى قراءة الديوان على الشاعر فقد اعتمد ابن جني على نسخ عدة، منها ما هو ثابت الصِّلة بالشاعر نفسه، وكان منها ما يُغاير سماعَه عن المتنبي، فهو يقولُ: «وقرأت في بعض النُّسخ المسندةِ إليه: ليخوضنّ وليمضنّ بالياء وكسر الضَّاد، ولا وجه لهذه الرِّوايةِ عندي»[6]، وقال: «ولم اقرأ هذه القصيدة عليه، ولكنيَ سمعتُها تقرأ عليه، ولست أضبط الآن ما جرى حينئذ»[7]، والغريب في الأمرِ أنَّ بين يديه أشعاراً، ليست في أيدي النَّاس، مع أننا لم نجد لدى أبي الفتح ما يثلج الصَّدر

---

(١) ١٢/ ٢٣٢.

(٢) ٢٦/ ٢٣٢.

(٣) ٢٨/ ٢٣٩.

(٤) ٣١/ ١٣٩.

(٥) ٢/ ٢٤٤.

(٦) ٨/ ١٩٠.

(٧) ٢٤/ ٢٣٨.

في هذا الجانب، فهو يقولُ مثلاً[1]: «لأنّنا لم نكن نتجاوز شيئاً من شعرهِ وفيه نظرٌ، إلا ويطولُ القولُ فيه جداً حتّى ينقطع الوقت، ولقد كان يستدعي تنكيتي عليه، ويبعثني على البحث لما كان يفتتح بيننا»، وقد حفظت لنا الكتب التي عُنيت بالمتنبي أشعاراً لم يأت أبو الفتح على شيءٍ منها، فقد ذكر صاحب الصّبح المُنبي قصيدتين لم تردا في الديوان، وذكر أنَّ المتنبي عملهما بواسط، وأنه نقلهما من خطِّ الثعالبي[2]، كما ذكر له ثلاثة أبيات من قصيدة يرثي بها أبا بكر بن طغجّ الإخشيد لم ترد في الديوان أيضاً[3]، وتحدثنا عن زيادات في شعره في مكان آخر، لم يكنْ أبو الفتح مصدراً لها، وقد مرَّ أبو الفتح مرور الكرامِ على أبياتٍ كثيرةٍ لم تَحْظَ منه بكلمة واحدة، مع أنَّ الشُّرّاح اللاّحقين وقفوا عندها، وتباينت آراؤهم فيها، وقد بلغ عدد هذه الأبيات في الجزء الأول فقط مائتين وخمسين بيتاً، ناهيك عن أنَّ أبياتاً كثيرةً لم يتعدَّ شرحه لها تفسير لفظة أو لفظتين من البيت بينما كان يستطرد في شرح بيت ما حتّى يصل إلى عدّة صفحاتٍ مثقلةٍ بشواهدَ كثيرةٍ.

وأبو الفتح يعتدُّ بهذا الحوار بينه وبين الشاعر الذي أتاح له مالم يتحْ لغيره، فهو يقولُ: «وقال لي غيرَ دفعة، وقد سألته عن أشياء، ماجاريتُ أحداً بهذا قبلك»[4]، ولم يأت بالكثير الذي انتظرناه منه، فقد ذكر، وهو في معرض الحديث عن اللُّعبة التي كانت لدى بدر بن عمّار أحد ممدوحيه القُدامى قائلاً: «ووصفَها بشعرٍ كثيرٍ، وهجاها بمثله، وسيجيءُ كثيرٌ منه في مواضعه من هذا الكتاب، ومنه أيضاً ما لم يُثبتْ في ديوانه[5]، ولا أعلمنا فيما إذا كان اطّلع عليه أم لا. وقال في مكان آخر: «كذا قرأت عليه: خلعت، ورأيتها في نسخة: جعلتُ»[6]، وقد أشرنا إلى هذا النّصِّ المقتبس من قبلُ لغاية أخرى، بل نصَّ صراحةً، وقد أثبت قصيدةً في شرحه قائلاً: «وليست في كلِّ النّسخ»[7]، ممّا يؤكد على أنَّ أبا الفتح اعتمد على نسخ عدّةٍ في روايته للدّيوان، ولكنه

---

(١) ٥٨/ ٩٩.

(٢) الصُّبح المُنبي؛ البديعي؛ ١٠٤.

(٣) م.ن؛ ١١٢.

(٤) ٥٨/ ٩٩.

(٥) انظر مقدمة القطعة (١١١) من الفسر.

(٦) ١٨/ ١٧٣.

(٧) انظر القصيدة(٧٨) من الجزء الأول من الفسر.

خرج منها بنسخة ارتضاها، وأقرّها، وبنى شرحَه عليها، وإن كان الاختلاف في عدد القصائد أو أبيات القصائد فيما بينها لم يكن كثيراً، وناقشنا ذلك من قبل.

وكان أبو الفتح رفيقاً بتلك الرِّوايات التي لم يأخذ بها، ولم يكن بالحدَّة التي رأيناها عند بعض الشُّرّاح، فهو يقولُ في معرض تعليقة على أحد الأبيات: «كذا في كتابي: جرى، وفي أخرى: سعى، وكلاهما صوابٌ»[1]، وهو محقٌّ بذلك، فليس الاختلاف بين اللَّفظين ممَّا يستحقُّ التوقُّفُ عنده أو الإفراط في اللّوم على الآخرين به، ويقول في مكان آخر: «أنا أتَّهم هذه القطعة، ولم أقرأها عليه، وكلامه عندي أجودُ منها»[2]. ولم يُشر أبو الفتح صراحةً إلى اسم أحدٍ من الرُّواة الذين أخذ عنهم مالم يقرأه على المتنبي من قصائد قيلت في أواخر أيامه، ولكنَّ الأصفهاني أشار إلى ذلك صراحةً في كتابه[3]، كما أنَّه لم يُشر إلى أسماء الرُّواة الآخرين الذين نافسوه في رواية الدّيوان، وقد حفظت لنا الشروح اللاَّحقة أسماءَهم ورواياتهم[4].

وأما في شرح الدّيوان فقد كان المتنبيّ نفسه أهمَّ مصدرٍ في استجلاء المعاني التي رمى إليها أو تحديد واقعة كانت الدَّافع لذلك البيت أو توثيق حادثة غمضتْ على ابن جني في سياق هذا البيت أو ذاك وصولاً إلى المحاجَّات النَّحويةِ واللُّغوية وغيرها.

وفي معرض حديثنا عن تلمذةِ ابن جني على المتنبي وقراءَته عليه أوردنا كثيراً من الأمثلة، كان الهدفُ منها هناك إثباتَ تلك التلمذةِ وهذه القراءة، وسنورد بعضاً منها يشفع لها في التكرار أنها هنا لغايةٍ أخرى، وذلك للتدليل على أنَّ ابن جني أفاد كثيراً من الشاعر في توضيح معنى أو إغناء فكرة بما حشد لها من شواهدَ.

قال: «ومعنى البيت [كذا]»، ثم قال: «هكذا حصلته على المتنبي وقت القراءة عليه»[5]، وقال: قال لي: «يطاردون عليها في الحرب»[6]، يقصد النُّوق البجاويَّة.

---

(١) ٨/ ٢٥٩.

(٢) يقصد المقطَّعة رقم (٢٨)، وانظر البيت الرابع منها.

(٣) الواضح في مشكلات شعر المتنبي؛ ١٠.

(٤) تجد ذلك في أماكن كثيرة عند الواحدي وابن المستوفي وصاحب التبيان وغيرهم.

(٥) ١٠/ ٥.

(٦) ١/ ١٠.

وأسهب في وصفها. ثم قال: «هذا لفظ المتنبي أو قريبٌ منه»[1] وقال: وقد ذكر كلمة (صورى): «فقلتُ لأبي الطيب، وقد قرأت عليه هذا البيت: إنَّ أصحابنا يزعمون أنَّ صورى اسم ماء، فرأيته كأنَّه قد تشكَّكَ»[2].

وقال في معرض الحديث عن كلمة (الحدالى [اسم مكان]) في البيت: «حدَّثني المتنبي لمَّا أُنشد سيف الدَّولة هذا البيت أنشدوه الجدالى بالجيم، فقال: هذا تصحيف إنما هو الحَدالى، وقد كان وصل إليه أو قاربه في وقعته»[3]. وقال: «وقد أكثر النَّاس القول في هذا البيت، وهو في الجملة شنيعُ الظَّاهر، وقد كان يتعسَّف في الاحتجاج له، والاعتذار منه ممَّا لست أراه مقنعاً، فأضربت عن ذكره»[4]، وشبيهٌ بهذا الخبر قوله: «سألته قت القراءة عليه، فقلتُ له: هلاَّ أعربتَ سمندو؟ فقال: لو فعلتُ ذلك لم يُعرفِ الاسمُ، ولو أعربَ لوجب أن يُبدلَ من ضمة الدَّال كسرةٌ»[5]. ويقولُ: «ورأيته، وقد قرئتْ عليه هذه القصيدة، وهو يتكرَّهُ إنشادها»[6]، بل نشير إلى مسألتين هامَّتين جداً في حياة المتنبّي وشعره، عزاهما أبو الفتح إليه، الأولى مسألة النُّبوَّة التي اتُّهم بها الشاعر، حيث قال بعد أن ذكر بيت المتنبي المشهور: «كان يقولُ: إنَّه بهذا البيت سُمِّيَ المتنبي»[7]، والمسألة الثانية هي أنَّه نسب له أيضاً مسألة التّعمية والرَّمز والإلباس المتعمَّد في شعره، عندما قال: «وكان يقولُ: لو شئت لقلبت جميع مامدحته [يقصد كافوراً] هجاءً، فجعلته هجواً، وقد وافقته أنا على كثير من ذلك، فاعترف به وتقبَّلهُ»[8]. ومن هنا أشار أبو الفتح إلى أبيات كثيرة، قيلتْ في كافور أو غيره، وحمل مافيها من ظاهر المدح على باطن الهجاء، وعزا ذلك إلى مقدرة أبي الطّيب على صناعة الشّعر، قال: «وهذا مذهبُه في أكثر شعره، لأنَّه يطوي المديح على هجاءٍ حذقاً منه بصنعة الشّعر وتداهياً في القول، ألا ترى إلى قوله

---

(١) م.ن.

(٢) ١٤/ ١٠.

(٣) ٣/ ٣٧، والبيت من قصيدة في مدح كافور.

(٤) ٢٦/ ٣٥.

(٥) ٦/ ٣٦.

(٦) ١٢/ ٤٩.

(٧) ٣٦/ ٦٢.

(٨) ٤٢/ ٣٧.

[البيت]»[1]، وهذا البيت واحدٌ من أبياتٍ وافقهُ عليها كما ذكر.

ويُسرف أبو الفتح في إيراد الحوادث العالقة بذاكرته من تلك الحوادث التي كانت تجري بينه وبين الشاعر، قال: «وكلَّمته في هذا [مشيراً إلى كلمة نواطير] وقت القراءة، فأقام عليه، وكرهتُ مطاولته»[2]، وهذا شاهدٌ لما ذكرنا من قبل أنَّ أبا الفتح كان ينزل عند رأي المتنبي كراهية الجدل العقيم معرفةً منه بتعصُّب المتنبّي لأفكاره وتمسُّكه بآرائه، وعلى ضوء هذه المعرفة كان يحاذر الإفراط في انتقاده كقوله: «يُشاغلُ: فصيحةٌ من كلام العرب، إلا أنَّ العامة قد ابتذلتها، فكنتُ أحبُّ له تجنُّبَه إياها»[3] على أن أبا الفتح أقرّ بفصاحتها، وهو أمرٌ مهمٌّ، فهي إلى جانب ذلك لفظةٌ شعريةٌ تؤدي معنىً فيه من الحيويَّة والحركة مافيه، ومردُّه إلى الصّيغة الصَّرفية التي بُنيتْ عليها الكلمة، وهو أمرٌ كان يجب ألاَّ يغيبَ عن بال أبي الفتح. ويفتح لنا ابن جنّي البابَ لمعرفة مارمى إليه المتنبي من خلال أسئلته إياهُ كقوله: «سألته عن هذا، فقال: كان بعضُ الشُّعراء قد مدحَ سيف الدَّولة، فذكر أجداده وأسلافه، يعني النامي [الشاعر]»[4]، ومنها: «كلَّمتُه وقت القراءة في معنى هذا البيت، فقال: المرأة تريدُ من صاحبها أن يكون مقداماً في الحرب، فترضى حينئذ عنه»[5]، وقوله أيضاً: «سألته عن معنى هذا البيت، فقال: كان الخارجيُّ يركبُ جملاً بازلاً»[6]، وقوله في معرض الحديث عن قصيدته الشهيرة في فاتك الرُّوميِّ: «ولَّما وصلتُ في القراءة إلى هذا الموضع، قال لي: هذا رجلٌ حمل إليَّ ماقيمتُه ألفُ دينارٍ في وقتٍ واحد»[7]. وكعادته في التَّعقيب على آراء أبي الطّيب قال: «وما رأيته أشكرَ لأحد منه لفاتك، وكان يترحَّم عليه كثيراً»[8]، وقال: «من طريف، ماجرى هناك أنَّ المتنبي أنشده هذه

---

(١) ٢٤/ ٧٢، وانظر ٤٣/ ٣٧.

(٢) ١٧/ ٨٥.

(٣) ١/ ١٨٨.

(٤) ٢٢/ ١٧٨.

(٥) ٨/ ١٤٨.

(٦) ٣٦/ ١٧٢.

(٧) ٦/ ٢١٣.

(٨) م. ن.

القصيدة عصراً، وسقط سورُ المدينة ليلاً، وكان جاهلياً»[1]، فهل أراد أن يؤكّد نبوءة الشاعر هنا ياترى؟ ومّما يجري هذا المُجرى قوله:«فسألته وقت القراءة عن هذا، فذكر أنَّهُ شاهد الأمر كذلك، وقال لي: هذا الماء من أبرد المياه»[2]، ومثله أيضاً: «سألته عن هذا، فقال: معناه: وكان هذا الأمر الذي ذكرتهُ على الدَّربِ أيضاً»[3]، وقال:«أحسبه يعرِّض بالذين قال فيهم: أتاني وعيد الأدعياء [البيت]، على أنَّني قد سألته وقت القراءة عن هذا فقال: أردت طبريَّة، وكان فيها أعداءٌ للمدوح»[4]. وقال: «يعني بمشيره: وزيرَه ابن حنزابةَ، لأنَّه لم يمدحه المتنبي»[5] وكان أبو الطّيب - على مايذكر ابن جنّي، قال: «وحدَّثني المتنبّي قال: حدَّثني فلانٌ الهاشمي، قد سمَّاه من أهل حرَّان بمصر، قال: أحدِّثك بطريفة. كتبتُ إلى امرأتي كتاباً تمثَّلت فيه ببيتك: بِمَ التَّعلُّل؟ [البيت]، فأجابتني عن الكتاب، وقالت: ما أنت والله فيما ذكرته من هذا البيت إلا كما قال هذا الشاعر في هذه القصيدة [البيت]»[6]، ومن حقِّ المتنبي أن يُسَرَّ، وقد عرف أنَّ شعره قد بلغ هذا المبلغ في حياة الناس حتَّى العاديِّين منهم، وإن كان يزعم أنَّ قصائده متى قالها قطعت الجبال وجابت البحار[7]، وكان أبو الفتح يُسَرُّ هو الآخر إذا أكَّد له أحدٌ المرتبةَ التي بلغها من المتنبي، حيث قال:«حدَّثني من كان حاضراً معه بشيراز وقت قال هذه القصيدة، وهو علي بن حمزة البصريّ، وقد سئل عن معنى هذا البيت، قال: فالتفت إليَّ، وقال: لو كان صديقنا أبو فلان هاهنا لفسَّره لهم، يعنيني بالكُنية»[8]، وهذا يعزّز ما أبديناه من قبل في أنَّ أبا الفتح أخذ القصائد الأخيرةَ عن عليّ بن حمزة البصريِّ. بل كان أبو الفتح يتسقَّط آراء الناس في شعر المتنبي حيث قال: «حُكي أنَّ سيف الدولة لما سمع هذا البيت قال: سار وحقِّ

---

(١) ٣٤/ ٢٢١.

(٢) ١٦/ ٢٥٩، وانظر تتمة الخبر هناك.

(٣) ٣٠/ ٢٥٩.

(٤) ٣٣/ ٢٤٤، وانظر تعليق الوحيد هناك.

(٥) ٣/ ٢٥٠.

(٦) ٢٠/ ١٧١.

(٧) إشارة إلى قوله:

قـــواف إذا ســـرن عـــن مقْولـــي قطعـــن الجبـــال وجُـــبنَ البحـــارا

(٨) ٤٥/ ٢٧٥.

أبي»[1]. ويذكر أبو الفتح أنَّ المتنبي كان يفسِّرُ شعرَهُ بشعرهِ كقوله، وقد أورد بيت المتنبي:

أعلى قناة الحسين أوسطُها فيه وأعلى الكميِّ رجلاهُ

«وسألته عن معنى هذا، فقال: هو مثلُ البيت الآخر:

ولربمَّا أطرى القناةَ بفارس وثنى فقوَّمها بآخرَ منهُمُ»[2]

وإذا كان المعنيان متشابهين كما ذكر، فإنَّ بينهما خيطاً خفياً يحتاج إلى شيء من الكدِّ والفكر وإعمال الرَّوية لاكتشافه. وقد حمَّل ابن جنّي أبا الطيب مسؤولية تفسير الأبيات تفسيراً بعيد المرمى، ولم يشفع له نسبة هذا التَّفسير إلى الشاعر نفسه، بل انتُقد في ذلك انتقاداً شديداً، واتُّهم بقول كلام لا علاقةَ للمتنبي فيه، وقد أسلفنا القول في هذا، وأشرنا إلى تضاربِ القدماء والمحدثين حوله، كقوله عند البيت:

عيون رواحلي إنْ حرتُ عيني وكلُّ بغام رازحة بُغامي

«وسألته عن معنى هذا البيت، فقال: معناه إن حارت عيني فعيون رواحلي عيني وبُغامهنَّ بغامي، أي إن حرتُ فأنا بهيمةٌ مثلهنَّ»[3]. ولم يكن أبو الفتح المبادرَ الوحيد دائماً إلى سؤال الشاعر، بل كان يشاركه في ذلك آخرون ممَّن كانوا يحضرون حلقات درسه لقراءة ديوانه، وكان أبو الفتح يورد الأجوبة التي سمعها في شرحه، قال في معرض بيت للمتنبي: «وسأله بعضُ من حضر، فقال له: أتريدُ بالدَّيلم الأعداء، أم هذا الجيل من العجم؟ فقال: بل العجم»[4]. أو قوله: وقد أسلفنا شيئاً من النَّصِّ سابقاً: «وبلغني أنَّ بعض من قرأ على المتنبي شعره رواه...[الخبر]»[5]. ولم يكن تلقّي ابن جني عن المتنبي مقتصراً على تفسير ما في شعره من معانٍ، بل أخذ عنه كأخذه عن شيوخه الآخرين، وإن كان ذلك قليلاً، كقوله: وحدَّثني المتنبي، قال: سمعتُ رجلاً من العرب أحسبه ذكر اسمه ونسيته، وقد قال في كلام له: يحير، فقال آخر معه من الإعراب: يحار، يلقِّنه الصَّواب في

---

(١) ٢١/ ٢٧١.

(٢) ٤/ ٢٧٧.

(٣) ٤/ ٢٥١.

(٤) ٢٧/ ٢٥٠.

(٥) ٥٨/ ٩٩.

سرٌّ»[1]، وقال في مكان آخر: «وأنشدني المتنبي لبعض بادية بني أسد [البيتين][2]، ولكننا لم نعثر على البيتين اللّذين ذكرهما فيما بين أيدينا من مصادر.

ومن الطبيعيّ أن نجد ابن جنّي شديدَ الكلَف بذكر المشائخ الذين أخذ عنهم، فهو من العلماء الذين يرون أنّ الأخذ عن المشائخ هو أسلم الطرق لإتقان العربية وعلومها، فقد نصّ على أن «لأفواه الرجال معنىً لايوصل إليه من أكثر الكتب في أكثر الأحوال»[3]، وأنّ الأخذ عن المشائخ يجعل المتلقّي حاذقاً، فقد قال: «أُخذنا بالجودِ وفوقه، قال: وليس في كلامهم: وبفوقه، وهما ممّا يحذق معناه وإعرابَه من خدم كتابَ سيبويه على المشائخ»[4]، وبكلّ تأكيد فقد أشبع كتاب سيبويه وغيره قراءةً على مشائخه الذين سنأتي على ذكرهم. وكما في كتبه الأخرى يأتي أبو علي الفارسي في مقدمة شيوخه الذين أخذ عنهم كمّاً وكيفاً، وقد أفردنا فصلاً خاصاً لأبي علي الفارسي نظراً للعلاقة المتميزة التي جمعت بين هذين العالمين الجليلين، واستمرت أربعين سنة إلى أن توفي أبو علي سنة ٣٧٧هـ، فتابع أبو الفتح أداء الرسالة ملتزماً بالوفاء كلَّ الوفاء لهذا العالم الكبير.

وقد كان ابن جني حريصاً على إظهار إعجاب شيخه بالمتنبي، وقد حصل هذا، ويعودُ الفضل فيه إلى ابن جنيّ الذي وثّق العلاقة بين الرَّجلين بعد أن كان أبو عليٍّ سلبيَّ النظرة تجاه الشاعر منذ التقاه في حلب سنة ٣٤١هـ، فهو يقولُ مشيراً إلى حادثة جرت بعد هذا التاريخ بزمان: «ولقد ذاكرتُ به شيخنا أبا عليٍّ الحسن بن أحمد الفارسيَّ بمدينة السَّلام، وقد أخلينا، فأخذ يقرِّظه ويفضِّلُه، وأنشدته من حفظي ميميته [في عتاب سيف الدَّولة]، فجعل يستحسنها، فلمّا وصلتُ إلى قوله: [البيت]، فلم يزل يستعيدُه منّي إلى أن حفظه، وقال: مارأيتُ رجلاً قال في معناه مثلَه»[5]. وهي شهادة بدأ بها أبو الفتح شرح الديوان، ثم كرَّرها في ثناياه، وكانت مصدر اعتزازه، ذلك أنّ أبا عليٍّ لم

---

(١) ٣٤/ ٩٩.

(٢) ١٤/ ١٠.

(٣) الفسر ج١، ص١٨.

(٤) الفسر؛ ١٣/ ٦٨.

(٥) الفسر؛ الجزء الأول، ص١١، وكرَّره في ثنايا الشرح، انظر البيت ٣٥ من القصيدة (٢٢٥). وانظر على سبيل المثال أيضاً البيت (٢٩) من القصيدة (٢٢) حيث أورد خبراً آخر يتعلق بأبي علي والمتنبّي.

يكن ليطلقَ الأحكام في غير مكانها، يقولُ: «ولو لم يكن له من الفضيلة إلا قولُ أبي عليٍّ هذا فيه لكفاه؛ لأن أبا عليٍّ مع جلالة قدره في العلم ونباهة محلّه، واقتدائه بسنَّة أهل الفضل من قبله لم يكن ليطلق هذا القول عليه إلا وهو مستحقٌّ له عنده»[1] وحيثما أجلتَ طرفك في الفسر تجد أبا عليٍّ ماثلاً أمامكَ، ذلك أنَّ ابنَ جنيّ قد أكثر من الاستشهاد المقترن بذكر أبي عليٍّ. وإذا كان الاستشهادُ بالشعر يشكّلُ المصدرَ الأوّل كمّاً وكيفاً، فقد كان لأبي عليٍّ الحظُّ الأوفرُ منه، فقد أنشده للكميت[2]، وذي الرَّمة[3]، والفرزدق[4]، والشنفرى[5]، وطرفة[6]، وكثيِّر[7]، وأبي الأسود الدُّؤلي[8]، والعجَّاج[9]، ورؤبة[10]، والأعشى الكبير[11]، وأعشى باهله[12]، والأخطل[13]، والهذلي[14]، وقطري بن الفجاءة[15]، وعمارة بن عقيل[16]، وسعيد بن قمير[17]، وزيد الخيل الطائي[18]، وأبي

---

(١) م.ن.

(٢) انظر مثلاً: ١/ ٥، ١٢/ ٢١٨.

(٣) ٢١/ ١٥/ ١٥/ ١٢٢، ١/ ١٨٤، ٣٨/ ٢٧٥.

(٤) ٧/ ٨٦، ٢/ ٥.

(٥) ١٠/ ١٤٤.

(٦) ١٥/ ٢٠، ٥١/ ١٧٢.

(٧) ١/ ٧٩، ٤٤/ ١٦٩.

(٨) ١/ ١٣١.

(٩) ٢٠/ ٨٨.

(١٠) ١/ ٢١٨.

(١١) ١٢/ ١٥، ١٥/ ٢١.

(١٢) ٣٢/ ١٤٩.

(١٣) ١٣/ ٢٦، ٢٠/ ١٤١، وهذا ينطبق على أيٍّ من شعراء هذيل.

(١٤) ٢٤/ ١٤٩.

(١٥) ٥/ ٧٢/ و٣٩/ ١٧١.

(١٦) ٢٢/ ٢١٨.

(١٧) ٢/ ٢٢٧.

(١٨) ٢٧/ ٢٤٣.

طالب[1]، والبعيث[2]، وأبي العطّاف الغنوي[3]، وابن مقبل[4]، وغيرهم كثير من مشاهير الشعراء أو مغموريهم، كما أنّه أنشده أبياتاً أخرى كثيرة، لم يصرح بأسماء أصحابها في كلّ الأمكنة، حتّى ليخيَّل للدارس أنَّ أبا الفتح قرأ على شيخه أغلب شعراء العربية وأشعارهم. وقرأ كتباً ذات أهمية، صرَّح ببعض أسمائها في الفسر، فقد قرأ عليه نوادر أبي زيد وكتاب الهمز له أيضاً، كما قرأ شعر الشنفرى أو لاميَّته، وقرأ الكتاب لسيبويه، والقلب والإبدال ليعقوب بن السّكيّت.

وأبو الفتح يورد النص روايةً عن شيخه في الأعمِّ الأغلبِ دون أن يقرن ذلك بالإسناد، ولكنَّه أحياناً يوثّق تلك الرواية بالإسنادِ حتّى يصل إلى المصدر الأساس، فقد يصل بالرواية إلى يعقوب بن السكيت، قال: أخبرني أبو علي عن أبي بكر عن بعض أصحاب يعقوب عن يعقوب[5]، وهذا يتكرَّرُ بأشكالٍ مختلفة، ويأخذ عنه عن الأخفش أبي الحسن علي بن سليمان، وعن أبي عبيدة وعن ابن السَّراج، وعن المازني، والمعلوم أنَّه قرأ أوّل ما قرأ على أبي عليٍّ كتاب التصريف في حلب، وقصَّة نبوغه في هذا العلم وولعه به مشهورةٌ.

وكان أبو الفتح يورد الشاهد عن شيخه، ثمّ يورد ما يدورُ بينهما أحياناً من نقاشٍ حوله[6]، وبلغ عدد المرّات التي استشهد فيها بآراء أبي علي أو أخذ عنه أكثر من مائتي مرَّة، ولو تتبَّعنا حالات الاستشهاد التي ينسبها لشيوخه وقارنَّاها مع كتبه الأخرى لرأينا لأبي عليٍّ منها حظّاً وافراً أيضاً. ويأتي في المرتبة الثانية من شيوخه أبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم، وهو تلميذٌ ثعلب، وقد قرأ عليه أشعاراً لشعراء منهم الكميت[7] بن معروف الفقعسيٌّ وسعد بن قرط[8]

---

(١) ١٤/ ١٩٨.

(٢) ٣٨/ ٢١٧.

(٣) ٢١/ ١٧٥.

(٤)

(٥) ١/ ٢٧، ٢/ ٣٥، ٣٥/ ٣٧، ٣٥/ ١٧٥، وغير ذلك كثير.

(٦) ٢٠/ ٤٨، ٣/ ٦٢.

(٧) ١١/ ٣٨.

(٨) ٣٤/ ٤٢.

وأبو وجزة[1] وابن ميّادة[2] والأقرع بن معاذ القشيري[3] وعبد الله بن الحجاج التغلبي[4] وقيس بن ذريح وغيرهم ممن لم ينسبّه، ونرى أنَّ عمله هنا يكمُل عمله فيما قرأ على أبي عليّ. وأغلب قراءَته عنه هي عن أحمد بن يحي ثعلب، وعن هذا الطريق قرأ كتب الفرّاء، كما قرأ عليه لابن الأعرابيّ، وطريقه إليه عن محمد بن الحسن عن أحمد بن سليمان عن ابن أخت أبي الوزير عن ابن الأعرابيّ في الغالب، وقرأ عليه لأبي عمرو عن أبي عمرو الشيباني عن جدِّه أبي عمرو الشيباني، وقرأ عليه للأصمعيّ، وطريقه إليه عن أبي حاتمٍ عن الأصمعيّ، وبعد هذين الشَّيخين يأتي أبو الفرج [الأصفهاني] علي بن الحسن الكاتب، ويبدو أنَّه قرأ عليه كتابه الشَّهير الأغاني، حيث قال: «قال الفرزدق، قرأتُه على أبي الفرج الكاتب في أخبار الفرزدق [البيت]»[5]، وقرأ عليه كتباً أخرى، كقوله: «قرأت على عليّ بن الحسين في ديوان الجِران»[6] على فرض أن يكون قرأ عليه ديوانه منفرداً لا في الأغاني. وقرأ على أبي الفرج بأسانيده، قال: «قرأت على علي بن الحسين عن عمِّه عن محمد بن القاسم الأنباري عن أحمد بن عبيدٍ عن الأصمعي»[7]، وقال: «أخبرني أبو الفرج علي بن الحسين الكاتب، قال أخبرني أبو دلف هاشم بن محمد بن عبد الله الخزاعي، قال: حدَّثنا دماذ أبو غسان عن الأصمعيّ...»[8] وقد قرأ عليه أشعار شعراء صَرَّح بأسمائهم مثل الفرزدق وجران العود وأبي خراش الهذلي وعبد الرحمن بن مسافع بن دارة وسارة القُرظية وآخرين من مشاهير الشعراء ومغموريهم. ومن الشيوخ الذين قرأ عليهم أبو سهل أحمد بن محمد [القطان][9]، وأبو بكر جعفر بن محمد[10].

---

(١) ٧/ ٨٣.

(٢) ٢/ ٢١٩.

(٣) ٤٠/ ١٧٨.

(٤) ٣٠/ ١٧٨.

(٥) ٢٣/ ٢٠٢، وانظر ١٠/ ١٣٥.

(٦) ٣٩/ ٢٢٦وانظر؛ ٨/ ١٩٤.

(٧) ١٦/ ٥٩.

(٨) الفسر، المجلد الأول، المقدمة.

(٩) ١٤/ ٣٦، ١٤/ ٣٧، ٣٧/ ٤٣، ١٤/ ٤٨، ٤/ ١٢٨، ١٤/ ١٧٠.

(١٠) ٤/ ١٢٨.

وكلاهما أوصله إلى الأصمعيّ، وأبو إسحاق ابراهيم بن أحمد[1] [القرميسيني]، الذي روى عنه عن أبي حاتم السجستاني عن طريق محمد بن مروان الرّوياني، وعثمان بن سعدان[2] الذي قرأ عليه للمبّرد عن طريق أبي الحسن علي بن سليمان الأخفش، وعن طريق أبي سهل السَّالف الذكر قرأ للرّياشي، مروراً بأبي سعيد السّكريّ، وقرأ على عبدالله بن مالك[3] الذي نقل عن محمد بن حبيب عن الأصمعي وأبي عبيدة، وقرأ على أبي أحمد عبدالله بن بكر الطَّبراني الذي أوصله بابن الأعرابي، قال: «حدَّثنا أبو أحمد عبدالله بن بكر الطَّبراني، قال: سمعتُ أبا الميمون عبد الرحمن بن عبدالله بن راشد البجليّ بدمشق، قال: سمعتُ الوليد بن عبد الله الطَّائي البحتريّ، قال سمعتُ ابن الأعرابيّ يقول: استجيدوا القوافي، فإنَّها حوافر الشعر». وقرأ على شيخ، اسمه زكريا الأحمر[4]، قال: «وأنشدني زكريا الأحمر عن أبي الغول الدَّارمي، وكان من فصحاء الناس [البيت]»، ومن شيوخه أبو علي محمد بن أحمد[5]، قال: «أنشدني أبو علي محمد بن أحمد الإسكافي عن أبي بكر محمد بن الأزهر لحمزة بن بيضٍ الحنفيّ [البيت]»، ومن شيوخه أيضاً القاضي أبو بكر بن كامل[6] الذي روى عن ثعلب عن طريقه، قال: «ومن هذا الطِّراز ما أخبرنا به القاضي أبو بكر بن كامل، قال: أنشدنا ثعلب [البيت]»، وروى عنه عن الأصمعيّ. ومن شيوخه أبو عبدالله محمد بن الفضل[7]، قال: «ويشبه البيت الأول ما أخبرنا به أبو عبدالله محمد بن الفضل، قال: حدَّثنا عبدالله بن عبد الوهَّاب، قال: حدَّثني أحمد بن يزيد المدائني، قال: حدَّثنا أبو هفَّان، قال: سالتُ درَّاقاً عن حاله [الخبر]»، ومن شيوخه أبو صالح السَّليل بن أحمد[8] الذي يصل عن طريقه إلى أبي زيد الأنصاري مروراً بأبي

---

(١) ١/ ١٤٩.

(٢) ٣٧/ ٧٤.

(٣) ٢٥/ ١٦٩.

(٤) ٨/ ٢٦٥.

(٥) ٨/ ٢٦٥.

(٦) ٣٣/ ١٩، ٢/ ٢٦٤، ٢١/ ٢٧١.

(٧) ١/ ٢٣٨.

(٨) مقدمة الفسر و١٤/ ٧٢، ١٥/ ١٢١، ١٨/ ٢٣٧، ٧/ ٢٥٧، وهو في كل النصوص يسميه أبا صالح إلا أنَّهُ سماه في المقدمة: أبا طاهر.

عبدالله محمد بن العباس اليزيديّ. ومن شيوخه ثوابة بن أحمد[1]، قال: «وعلى ذكر الدُّموع، فحدّثني أبو الحسن ثوابة بن أحمد، قال: فحدّثني سيف بن محمد بطبريّة، قال أنشدني أحمد بن الهيثم بن أبي الحواجب، قال: «أنشدني أحمد بن المثنّى [البيت]» وله عدة أخبار عنه هي بمجملها بنفس الرواية والإسناد. ومن شيوخه مواطنُه الموصليُّ[2] الشاعر الأديب المعروف بالسَّري الرَّفّاء، الذي قرأ عليه أشعارَه وغيرها، ومن شيوخه أبو بكر محمد بن علي[3]، قال: «أخبرنا أبو بكر محمد بن علي عن أبي بكر محمد بن الحسن عن عبد الرحمن عن عمّه الأصمعيّ، وكان يأخذ عنه القراءات. ومن شيوخه عمّار بن علي بن سليمان[4]، قال: «وأخبرنا عمّار بن علي بن سليمان، قال: أنشدتني أم محمد بنت الأطخم الكلابية [الأبيات]»، ومن شيوخه محمد بن محمد[5]، قال: «قرأت على محمد بن محمد عن أحمد بن موسى عن محمد بن الجهم عن الفرّاء»، وأوصله إلى الفرّاء عن طريقٍ آخر، حيث قال: «أخبرنا به محمد بن محمد...عن ابن مجاهد عن الشمريّ عن الفراء»، وأوصله إلى أبي عمرو الشيباني بطريق ثالث، قال: «وأخبرنا محمد بن محمد... عن يحي المروزي عن الحسن عن محمد بن عمرو بن أبي عمرو الشيباني عن جدّه أبي عمروٍ...» ومن شيوخه محمد بن سلمة[6]، قال: «ومنه ماحدثنا أبو الصَّقر محمد بن سلمة، قال: حدَّثنا أبو العباس، قال: حدَّثنا محمد عيسى بن ذاب، قال، حدَّثني محمد بن سلمةَ الضَّبّيُّ، قال...». ومن شيوخه أبو بكر[7] محمد بن القاسم الذي روى عنه مايتَّصل بأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد[8]، ولكنَّه روى عنه عن شيوخٍ لم يُسمِّهم،

---

(١) ٦/ ٢٣٢، ٣٥/ ٢٥٥، ٨/ ٢٦٤.

(٢) ١٥/ ٢٦، ٧/ ٢١٨.

(٣) ٢/ ٥١، ١٢/ ١٩١، ١١/ ٢٠٢، ١٨/ ٢٣٧، ٤٠/ ٢٣٧، ٤٠/ ٢٨٢.

(٤) ٣/ ٢٠٢.

(٥) ٧/ ٥، ٢٣/ ١٤، ١٧/ ٢٥، ١٠/ ٢٦، ٢٨، ٣٦و٥/ ١٠٢و ١/ ١٢٩ ٣٧/ ١٤٩، ١٥/ ١٧٣، ٢٠/ ١٧٣، ٤٥/ ٢٠٣، ٦/ ٢١٢، ١٦/ ٢١٢، ٢٣/ ٢١٥، ٤/ ٢١٦، ٤٦/ ٢١٦، ٣٥/ ٢٢٤، ٣٣/ ٢٣٨، ٩/ ٢٤٢، ٨/ ٢٦٥.

(٦) ٤/ ٦١، ٢/ ٢١٥.

(٧) ١/ ١٢٦.

(٨) م.ن.

قال[1]: «وأخبرني بعض أصحابنا عن محمد بن القاسم عن أحمد بن يحي...». فهل كان أبو بكر محمد بن القاسم شيخاً له أم أغفل ذكر شيوخ قرأ عليهم ما رووا عن محمد بن القاسم هذا؟ أم الأمران كلاهما صواب؟، ذلك أنَّ أبا الفتح يروي أخباراً عدَّة في الفسر وغيره من كتبه مسبوقةً بقوله: أخبرني بعضُ أصحابنا[2]، وعن هؤلاء ينقل عن الأصمعي وعن ابن الأعرابي وعن غيرهما. وينقل عن الأعراب الفصحاء الذين كان يلتقيهم في الموصل قادمين من البادية سليمي اللّسان والسليقة، وعلى رأس هؤلاء الشَّجريُّ الرَّاوية الشاعر الفصيح، ومنهم غُلَيِّم[3] فصيح من عقيل، أو بعض بني[4] عقيل أو بعض الرُّواة[5] ممن لم يسمِّه.

وقد أكثر أبو الفتح من النَّقل المباشر عن كتب العُلماء، وكان هذا النَّقلُ يتضمَّن رواية الشعر أو القرآن أو القراءات أو المأثور والحديث أو تفسير اللُّغة وما إلى ذلك، وعلى رأس هؤلاء سيبويه الذي يصرّح باسمه تارةً أو باسم كتابه الشَّهير: الكتاب تارةً أخرى، ومنهم الأصمعي وأبو حاتم السجستاني وأبو زيد وأبو عمرو الجرمي والتَّوزي وثعلب وأبو الحسن الأخفش وابن دريد وأبو عبيدة والفرّاء ويونس بن حبيب وأحمد بن صالح وأحمد بن ابراهيم وأبو عمرو الشيباني والخليل والزّجاج وابن السّراج واليزيدي وابن السكيت وآخرون كثر.

وإلى جانب المشائخ والرواة ذكر أبو الفتح عدداً من الكتب التي أخذ عنها سواءً بالقراءة عن شيوخه كأبي عليٍّ مما أتينا عليه منذ قليل أو مالم يذكره مقترناً بالشيوخ والرُّواة، وكانت المصدر الثاني الذي يجب أن نشير إليه، ويأتي في مقدمة هذه الكتب الكتاب لسيبويه الذي ذكر أكثر من سبعين مرَّةً ناهيك عن الشواهد الكثيرة التي يُعدُّ الكتاب مصدرها الأساس، وإن لم يُشرْ إلى ذلك، ثم نوادر أبي زيد الذي ذكره أكثر من خمس وعشرين مرَّةً، والهمز لأبي زيد أيضاً، وكتاب القوافي للأخفش، وقد خصَّه بشرحٍ كما هو معلوم، والإبل للسجستاني والجمهرة لابن دريد،

---

(١) ١١/ ٢٣٧.

(٢) ١١/ ٢٣٧، ٧/ ٢٣٨.

(٣) ٩/ ١٧٥، ١٠/ ٢١٧، ٣٠/ ٢٢١، ٥/ ٢٥١.

(٤) ١/ ٩٨.

(٥) ٦/ ٦٥، ٥/ ١٠٢.

والوحوش للأصمعي والتصريف للمازني، والقلب والإبدال لابن السكّيت، وكتب ثعلب، وقال عن «الفصيح»: «وقرأته بخطه»، وكان يشاطر القوم مآخذهم على فصيح ثعلب والعين للخليل. ومن مصادره الأغاني لأبي الفرج، قال: «قرأته على أبي الفرج الكاتب في أخبار الفرزدق»، وديوان جران العود، والنّوادر للّحياني، وأشار أبو الفتح إلى بعض كتبه الأخرى، والتي كانت مصدراً له في شرح الفسر، أخذ منها بعضاً، وأحال إليها إتماماً للفائدة، حيث قال: «وقد ذكرتُ تصريف هذه اللغات في كتابي المرسوم بشرح تصريف أبي عثمان رحمه الله»، وبدافع من الاختصار كي لا يُثقل أشار مرَّة أخرى إلى هذا الأخذ، فقال: «وقد ذكرتُ هذا في كتابي في تفسير التصريف عن أبي عثمان، فأما هذا الكتاب، فإنه لايليق به الإسهاب في هذا، فإنما أذكر منه البلغة»، على أنَّ أبا الفتح كان مُقِلا جداً في الفسر -على غير عادته- في الإحالة إلى كتبه الأخرى والتي ورد كثيرٌ من النصوص المشتركة بينها وبين الفسر.

ولم يُخفِ أبو الفتح بصريَّته في «الفسر»، بل صرَّح بها غير مرَّة، وهو بصريٌّ هنا كما في سائر كتبه، وكانت آراء البصريين مصدراً له في بعض المسائل النحوية، ولكنَّ أبا الفتح يعرف أنه يقوم بعملٍ يُشكّل الخوضُ في مسائل النحوأمراً ثانوياً فيه، فلذلك أورد إشارات تفصح عن مذهبه لاغير. يقول:[1] «قال بعضُ متأخري الكوفيين: بوح بالباء، فُرُدَّ عليه في غير وجه، فأقام على الباء، واجتمع على «يوح» بالياء». وروى: «بنات ألْببه» في بيت شعر، بفتح الهمزة والباء الأولى، وقال:[2] «هكذا روايتنا بفتح الباء، ورواية الكوفيين: بناتُ ألببه، أي: جمع لُبٍّ، وهو عند أصحابنا واحدٌ، وقال أبو العبَّاس: الهاء في ألببه للحيِّ». وقال:[3] «ولا يعرف أصحابنا: كنوتُ بالواو». وقال:[4] «الدَّهنا: يريد الدهناء ممدودٌ، و قُصر ضرورةً، كذا قال أصحابنا. وأمَّا البغداديون فعندهم أن الهيجا والدَّهنا يُمدَّان ويقصران»، وهو هنا يُسمّي الكوفيّين بالبغداديين أحياناً كما في مؤلفاته الأخرى، كقوله[5] «وأنشدني بعض

---

(١) ٢/ ٥.

(٢) ٢/ ١٥.

(٣) ١/ ٢٠.

(٤) ٣٩/ ٢٦.

(٥) ٣٤/ ٣٨.

البغداديين [البيت]»، وقال:[1] «وترك صرف حمدون وحارث ضرورة، وقد أجازه الكوفيُّون، ونحن نأباه»، وقال:[2] «فيكون قد فصل بين الصِّلة والموصول، وهذا خطأ عندنا، ولكنَّ الوجه أن تتعلّق الباء بفعل محذوف يدلُّ عليه المصدرُ»، وقال:[3] «ومن هذا قال أصحابنا: إن حذف الجواب نحو قوله تعالى: ﴿ولو ترى إذ فرغوا فلا فوت [سبأ:٥١]﴾ و﴿وقفوا على النَّار [الأنعام:٢٧]﴾... أحسن وأبلغ من الإتيان به».

وقال: «كذا قال: كِسرى بكسر الكاف، وهي رواية الكوفيّين، وأما أصحابنا فيفتحون، وهذه اللفظة عندهم أحد ما أنكر على أبي العباس ثعلب في كتاب الفصيح»[4]. وقال: «الدنيا مرفوعة: بـ«تَهَبُ» في قولنا و«بتستردُّ» في قول الكوفيين»[5]، وقال: «وعُمَ ترخيم عمر، وهذا عندنا لحنٌ لأنَّ الترخيم إنما هو بتُّ ما فوق الثلاثة منها تخفيفاً، فإذا كان الاسم ثلاثياً فهو على أقلِّ الأصول عدداً، فترخيمه حينئذ إجحافٌ به، وإنما أجازه الكوفيّون، وفيه ما ذكرت لك»[6]، وقال: «كذا قال بترك صرف طفجَّ وجفّ، وهذا يجيزه الكوفيون وهو خطأٌ عندنا لأنَّ المذكَّر إذا سُمي بأعجمي ثلاثي التَّصرف نحو نوح ولوط وهود ....»..[7]، وقال في قوله: «لم تدر ما ولدت أمُّه»: أمُّهُ مرفوعة عند الكوفيين بتدرِ، وضميرها مرفوع في ولدت، ونحن أيضاً نجيز ما ذهبوا إليه، وهم أيضاً يجيزون ما ذهبنا إليه لأنَّ الاختيار عندنا وعندهم ما قدَّمته»[8]، ولكن أبا الفتح يبقى ذلك العلمَ الكبيرَ والموضوعيَّ في آرائه، وهو يقول هنا ما قال في كتبه: «ومن روى من الثِّقات حجّةٌ على من لم يرو بصرياً كان أو كوفياً، والعصبيَّة مذمومة والسَّلام»[9] وأبو الفتح هنا يظهر وجهاً آخر

---

(١) ٣٩/ ٥٨.

(٢) ٢٠/ ٦١.

(٣) ٤٣/ ٦٩.

(٤) ٧/ ٨٦.

(٥) ٢٩/ ١٨٩.

(٦) ٣٤/ ٢٣٩.

(٧) ٢٤/ ٢٤٤.

(٨) ٣/ ٢٥٤.

(٩) ٢٩/ ١٨٩.

من وجوه الدّفاع عن الشاعر المتنبي: ذلك أنّ ما وقع به من ضرورات هي جائزةٌ وأحياناً واجبةٌ عند الكوفيين، فيكون قال ما سنّه القوم، وهو منهم.

تلك هي مصادر ابن جني التي كانت عوناً له على تقديم شعر المتنبي مشروحاً بالطريقة التي اختارها، وإذا كنّا قد أشرنا إلى أنّ المتنبي هو المصدر الوحيد الذي أعانه على اكتشاف بعض معانيه ممّا كان محطّ النقاش بينهما، وأنّه كان مدعاةً لتقديم الأدلّة والشواهد التي تعزّز الفكرة التي أفصح عنها أبو الطيّب، وتقوّي حجّته، وإن كان ذلك محطّ أخذ وردٍّ لدى بعض الشراح والنقّاد، فإنّ مصادر ابن جني الأخرى تمثّلت في إغناء الشرح لا في المساهمة في تفسيره، وهذا إنما تمّ كما أفصح لنا أبو الفتح عن طريق شيوخه الذين ذكرهم، وعن طريق الأعراب الذين شافههم وعن طريق الكتب التي اقتبس منها سواءً قراءةً على شيوخه أم لا. ومع أننا نرى أنّ ابن جني مدينٌ في ما حشد من شواهد وآراء وأفكار إلى شيوخه، ونخصّ منهم ثلاثةً: هم أبو علي الفارسي وأبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم وأبو الفرج علي بن الحسين الكاتب كما يسمّيه، وقد أشرنا إلى بعض الكتب التي قرأها على أبي علي، وافترضنا أنّه قرأ الأغاني على أبي الفرج، وأكّدنا قراءته عليه لمجموعة من دواوين الشعراء كديوان الجران الذي صرّح به، ونقرّر هنا أنّ كثيراً من الطرق في الأسلوب، وفيما أورد من طرائف إنما بتأثيرٍ من أبي الفرج وكتاباته، ولاسيما الأغاني، ولعلّ كتب المجالس والنّوادر ساهمت هي الأخرى في كثير من هذا، إلا أننّا من خلال دراسة الشّواهد التي أوردها، وتتبّع مصادرها نرى أنّ هنالك مصادر كثيرةً أخذ عنها أبو الفتح ولم يصرّح بأسمائها، هذه واحدةٌ، والأخرى أنّ أبا الفتح كان يقتني نسخاً من مصادر قد تختلف بعض الشّيء عمّا وصل إلينا منها، وقد دفعنا إلى هذا الافتراض ما نراه من اختلاف بين الشواهد التي أوردها في الفسر والشواهد عينها في المصادر الأخرى، كما أنه أحال في بعض شواهده على مصادر لم نجد تلك الاستشهادات فيها. وإذا كنا بصدد البحث عن مصادر ابن جني في الفسر، فإنّنا هنا - واستطراداً - نقول: إنّ الفسر يعتبر مصدراً هاماً، يعتمد، عليه في توثيق كثيرٍ من النصوص الشعرية التي وصلتنا، ولم ترد إلاّ عنده، وحتى لم ترد في كتبه الأخرى على كثرة الشواهد المشتركة بين الفسر وغيره من مؤلفاته الأخرى، وهذه بعضُ الأمثلة. قال:[1] «أنشد الأصمعي لأبي نخيلة:

---

(١) ١٧/ ٦١، وقارن مع ديوان أبي نخيلة مجلة المورد، المجلد السابع، العدد الثالث، ص٢٥٣-٢٥٤.

كـم جـاوزت مـن قدقـد وقدقـد وقـــــردد وقـــــردد وقـــــردد»

ولم نجد البيتين منسوبين لابن نُخيلة إلاَّ هنا، وله على هذا الرَّويِّ ما يناسب أن يكون البيتان منه. وقال:[1] «قال رؤبة:

أضـــــرب في أعـــــراض مدلهـــــمِّ»

ولرؤبة قصيدةٌ طويلةٌ في ديوانه على هذا الروي، ولم يرد هذا البيت فيها. وأنشد[2] بيتاً لبشر:

كـــأن حدوجهـــم يـــوم اســـتقلُّوا ببطـــن الواديـــين دمٌ نجيـــعُ

ولبشر في ديوانه قصيدةٌ على هذا البحر والرَّوي، ويجب أن يستدرك عليه.

وقال:[3] «أنشدنا أبو علي لكثيِّر:

وقد لبست لبس الهلوك ثيابها تراءت لك الدُّنيا بعين ومبسمِ

ولكثير قصيدتان على هذا البحر والروي، ويجب أن يضاف إلى إحداهما، وبيّنا في متن الفسر وجهة نظرنا، فلتراجع هناك. وقال:[4] «قال المجنون:

فإنَّ الصبا ريـحٌ إذا مـا تنسَّـمتْ على نفس محزون تجلَّت همومُها»

وقد ورد في المصادر من غير نسبة، فيكون ابن جني أوَّلَ من نسبه. وقال:[5] «وقال عبيدالله بن الحُرِّ:

وبدّلـتُ بعـد الزَّعفـران وطيبـه صدى الدِّرع من مستحكمات المَسامرِ

ويكون ابن جني أوَّل من نسب هذا البيت.

---

(١) ٢/ ٣٥، وقارن مع ديوان رؤبة.

(٢) ١/ ١٧، وقارن مع ديوان بشر؛ ١٣٠.

(٣) ١٦/ ٢٠ وقارن مع ديوان كثير.

(٤) ٩/ ١٠.

(٥) ١/ ٢٦، وقارن مع ديوانه: شعراء أمويون؛ ١/ ١٠٧.

وقال:[1] «وقال الآخر:

وأنـا الـذي قتّلـتُ بكـراً بالقنـا وتركـت تغلـب غَـيرَ ذات سـنام»

وهو للمهلهل في بعض المصادر، ولم يرد في الأصمعية التي اختارها له الأصمعي.

وقال:[2] «قال ابن ميادة:

ألست ترينَ الُحبَّ كيـف أصـابني وكيف رماني بين قلبي وأضلعي؟»

وقد جمع له محقّقُ الدّيوان عدّةَ أبياتٍ على هذا الرّويّ، ويجب أن يستدرك هذا البيت عليها. وقال:[3] «قال الهذليُّ:

ألا أيُّهـا الرَّكْبُ المخبُّون هـل لكـمْ بساكن أجزاع الحمى بعدنا خُبْرُ؟

وللبُريق الهذليّ في ديوان الهذليّين وشرح أشعار الهذليّين قصيدة على هذا الرّويّ، لم يرد فيها البيت، ويجب أن يستدرك عليها ثقة برواية أبـي الفتـح، وله مساهمة هامّةٌ حول أشعار الهذليين كما هو معلوم. وقال:[4] «قال كثيِّرُ:

جشمنَ السُّرى حتَّـى أنخـنَ ببابـه فصاحَ الصَّريف فـاترات التَّزغُّمِ»

ولم يرد في ديوان كثير، وقد أتينا على بيت مماثل له منذ قليل، وكلاهما ينتمي إلى إحدى القصيدتين اللتين أشرنا إليهما. وقال:[5] «قال توبةُ بن المضرِّسِ السَّعديّ:

وإنّي امرؤٌ لم تشعر الجبنَ سُحرتي إذا ما انطوى منّي الفؤادُ على حقد»

والبيت بلا نسبة في اللسان وتاج العروس مادة (سحر) فيهما، ويكون ابن جني أوّل من نسب البيت. وقال:[6] «وقال المجنون:

لمّـا تبـدّتْ لنـا والعيـسُ مُحضَـرةٌ في بُـدَّن كنعـاج الرَّبـرب العـين»

---

(١) ٣٤/ ٣٧.

(٢) ٢/ ٦١.

(٣) ٣/ ٨٤، وانظر تعليقنا هناك.

(٤) ٣٤/ ٥٢، وانظر تعليقنا هناك.

(٥) ٣٥/ ٢٠.

(٦) ١٠/ ٣٨.

وهو ليس في ديوان المجنون، وله قصيدةٌ على هذا الروي، ويجب أن يستدرك عليه. وقال:[1] «قال رؤبة:

نَغَّاصةُ الاكتاف ميلُ الأعضُد»

ولم يرد في ديوان رؤبة، وله قصيدةٌ على هذا الرَّوي، ويجب أن يستدركَ عليه.

وقال:[2] «واختلفوا في تأويل قول الفرزدق:

برزنَ فلا ذوالحلم وقَّرنَ حلْمَه عليه، ولم يفضَحْ بهنَّ مُريبُ»

ولم يرد في ديوان الفرزدق أو المصادر الأخرى، ويكون أبو الفتح قد انفرد بذلك.

وقال:[3] «قال أبو دؤاد:

طليح كالبعير القَطِم المستكبر الصَّعْب»

ولم يرد في ديوانه، وله قصيدة طويلة على هذا البحر، يجب أن يستدرك عليها.

وقال:[4] «قال الشاعر:

كأنَّها البدرُ في طُفاوته وهالة الشَّمس حين تفجؤُها»

ولم نعثر عليه في المصادر، وهو يناسب أن يكون لابنِ هرْمةَ. وقال:[5] «قال كثيِّر:

بثينة من آل النّساء وإنَّما يكنَّ لأدنى لا وصالَ لغائب»

ولكثير قصيدةٌ طويلةٌ على هذا البحر والرّويّ، ويكون أوّل من نسبه ابنُ جني.

وقال:[6] «وقال الآخر:

عَمرك الله ساعةً حدّثينا ودعينا من قول ما يُؤذينا»

---

(١) ٤٧/ ٨٩.

(٢) ١/ ١٨.

(٣) ١١/ ٥٢.

(٤) ٢٨/ ٤٨، وانظر تعليقنا هناك.

(٥) ١/ ٧٠، وقارن مع ديوانه: ٣٣٩، حيث أورده المحقّق نقلاً عن ابن جني.

(٦) ٤/ ٦٢، وانظر تعليقنا هناك.

وهو لعمر بن أبي ربيعة عملاً بنسخة (حل) من الفسر التي عطفته على البيت الذي قبله.

وقال:[1] «قال الأعشى:

طمحتْ رؤوسكمُ لتبلغَ عزَّنا ... إنَّ الذَّليلَ بأن يُضامَ جديرُ»

ولم يرد في ديوان الأعشى، وله قصيدة في الدّيوان على هذا الرَّويّ، يجدر أنْ يكون أحدَ أبياتها، وهو في العين من غير نسبة، فيكون أبو الفتح أوّلَ من نسبه. وقد قال:[2] «قال القحيفُ:

به نجدُ الصَّيدَ الغريرَ ومنظراً ... أنيقاً ورخصات الأنامل خُرَّدا»

كما قال في شرح بيتٍ لاحق:[3] «قال القحيف:

لمالئة للمرط مهضومة الحشا ... ترى بين متنيها ذوائب وُرَّدا»

ولم نعثر على أيٍّ من البيتين فيما بين أيدينا من مصادر، والبيتان كما هو واضح من قصيدة واحدة، هي بحكم المفقودة الآن على ما يبدو، وإن أضاء لنا بعضاً منها ابن جني، وكثيراً ما يوردُ أبياتاً مسبوقةً بقوله:[4] أنشد أحمد بن يحيَ، يعني ثعلبَ، ولم نعثر على قسم منها في مجالسِ ثعلبَ، والأمر يخضع لاحتمالات، منها أنْ يكون لثعلبَ كتبٌ أخرى لم تصلنا أو أنَّ ابن جني قد قرأ نسخةً من «مجالس ثعلب» هي غير المطبوع المتداول الآن. ومثل هذا قوله:[5] «ومن أبيات الكتاب:

حنانكَ ربَّنا في كلِّ فجرٍ ... بديّاً ما تُعنّيكَ الذُّنوبُ»

ولم نعثر على البيت في مطبوعة الكتاب أو شرح الكتاب للسيرافي أو فرحة الأديب للغندجانيٍّ أو غيرها، فهل كان لدى أبي الفتح نسخةٌ أخرى من الكتاب؟

---

(١) ١/ ٥٥.

(٢) ١/ ٦١.

(٣) ١١/ ٨٩.

(٤) انظر مثلاً: ١٦/ ٦٩، ٣٤/ ٧٤، ٥/ ٧٨، ٤٤/ ٨٨.

(٥) ٤/ ١٦.

وقد روى عدّة أبيات مختلفة الرّوي، ونسبها لمجنون ليلى[1]، ولم نجدها في ديوانه، وبيتاً لجحدرَ بن معاوية العُكْليّ[2]، ولم نجده في ديوانه والمصادر، وبيتاً لمسافر بن عمرو[3]، ولم نجده أيضاً. ونسب بيتاً للقتّال الكلابي،[4] وقد ورد في المصادر من غير نسبة، وفي ديوان الشاعر بيتان على رويّ وبحرِ هذا البيت، وفيهما روحه، فيكون أبو الفتح أوّلَ من نسبه. ونسب بيتا للأغلب العجلي،[5] وليس في ديوانه، وقد ورد في المصادر من غير نسبة، فيكون أوّلَ من نسبه أيضاً، ويجب أن يُستدرك على ديوانه، ونسب بيتاً للحطيئة،[6] وليس في ديوانه، ونسبَ بيتين أحدهما لدريد[7] والآخر لبشر،[8] وليس في ديوانيهما قصيدة على رويّ وبحر البيت الذي رواه لكل منهما، فلعلّهما من قصيدتين كانتا في متناول أبي الفتح، وفقدتا. وأورد قول الشاعر:[9]

احلبوا في صحنكمْ ما شئتمُ فستسقون صرى ذاك الحلبْ»

من غير نسبة، وللفضل بن العباس اللّهبي أبياتٌ في الأغاني على هذا الرّوي، وتناسب البيت، ولعلّه منها، وقال:[10] «قال النّابغة:

متوّجٌ بالمعالي فوقَ مفرقه وفي الوغي ضيغمٌ في صورة القمر»

ولم نجده في ديوان أيٍّ منَ النّوابغ، ولعلّه هو الآخر من قصيدةٍ مفقودة. وقال:[11] «قال أبو الجويرية:

---

(١) انظر ١٦/ ٤٨، و١١/ ٣٨، ١/ ٢٢٢.

(٢) ٣٢/ ٧٢.

(٣) ٧/ ٨٤، وانظر أخباره في الأغاني، ٩/ ٤٩.

(٤) ٥/ ١٩، وانظر ديوان القتال الكلابي، ٣٧.

(٥) ٢٩/ ٣٠، وانظر ديوانه، شعراء أمويون (قسم٤).

(٦) ١/ ٥٩.

(٧) ٣٠/ ٣٦.

(٨) ١/ ٦١.

(٩) ٦/ ٣٠، وانظر الأغاني؛ ١٦/ ١٧٢.

(١٠) ١١/ ٨٧.

(١١) ١٥/ ٥٧.

وقد كان ماتَ الجودُ حتى نشرته وقد كنتَ نارَ الجود والجودُ خامدُ

ولم نجده في المصادر، وقال:[1] «قال خوليُّ بن شهلة الطَّائيُّ:

فلستُ بنازل إلاَّ ألمَّتْ برحلي أوخيالتُها الكذوبُ»

وقد ورد في عدد من المصادر من غير نسبة، ونسبته بعض المصادر لرجل من بحتر، وصرَّح أبو الفتح باسمه بما لم يُسبق إليه، وبحترٌ من طيٍّ على كلِّ حال. وأوردَ قول الشاعر:[2]

«وذي إبل فجَّعْتُه بخيارها فأصبحَ منها وهو أسيانُ يائسُ»

ولم ينسبه، ولم يرد في المصادر، ولكنَّ صاحب الحماسة أورد أبياتاً للهذلول بن كعب العنبريِّ على هذا البحر والرَّويِّ، والبيت منها روحاً ومعنى، والحماسة مصدرٌ هامٌ من مصادر ابن جني، وأحد الكتب التي أغناها بشروحه وتعليقاته. وأورد بيتاً[3] من غير نسبة، وكثيراً ما يحدث هذا، وقد نسب صاحب العين البيت نفسه لطرفة، وأورد بيتاً من غير نسبة، وقال:[4] «وأنشد أبو زيد:

أأبكرت المنازلُ من سُعادا عفت إلاَّ الرَّواديَ والرَّمادا؟»

وقد أورد أبو زيد في نوادره بيتين لبرج بن مسهر الطَّائيِّ، لعلَّ هذا البيت مطلعٌ لقصيدة، هما منها؛ ممَّا يجعلنا نفترض أنَّ ابن جني اطَّلع على نسخة من النَّوادر مغايرةٌ للنُّسَخِ التي وصلتنا، وطبع الكتاب عنها، إذ طالما روى عن النوادر ما لم نجده فيها.

وروى بيتين لأدهم بن أبي الزعراء،[5] وبيتاً للحصين بن الحمام[6]، وبيتاً لعمرو

---

(١) ٦/٨٨.

(٢) ٢٨/٤٢.

(٣) ٧/٢١.

(٤) ٤/٢٦.

(٥) ٢٤/٧٤.

(٦) ١/٥٥.

بن الإطنابة،[1] وبيتاً للقحيف،[2] لم نعثر عليها جميعاً. بل لقد حفظ لنا أبو الفتح أسماء شعراء، ندر أن نجد لهم أسماء في المصادر الأخرى.[3] ويفهم من خلال الشواهد أنَّ الأصمعيات والمفضليّات وحماسةَ أبي تمّام كانت إلى جانب دواوين الشُّعراء مصادرَ أساسية لدى أبي الفتح في الفسر.

ولابن جني رواياتُه الخاصَّة به وفق مصادره على ما يبدو، ولذلك نراه ينسب الأشعار أحياناً بشكل يغايرُ بعض ما في المصادر، فقد قال:[4] «قرأتُ على عليٍّ بن الحسين الكاتب لعبد الرحمن بن مسافع بن دارة إسلاميٍّ:

كبيضةِ أُدحيٍ بميثٍ خميلةٍ يحفُّفها جونٌ بجؤجُئِه صَعْلُ»

ولم ينسب البيت لابن دارة أحدٌ غيره، وقد نُسب لابن أحمر تارةً ولمزاحم العقيلي تارةً أخرى. وهو يطمئنُّ إلى رواية بعينها، فتراه ينشد البيت، وكأنه يحدّدُ ضمنياً وجهة نظره كقوله:[5] «قال الشَّاعرُ:

يُشبِّهونَ ملوكاً في صرامتهم وطول أنضيةِ الأعناقِ واللِّمَمِ»

والبيت ينسب إلى ليلى الأخيلية وللشمردل بن شريك اليربوعي، ذلك أنَّ أبا الفتح يحدد في الاستشهاد غير المصرّح به ما إذا كان البيت لشاعر أم لشاعرة، فتراه يقول عندما يكون البيت لليلى مثلاً أو للخنساء أو لشاعرة من شواعر العرب: «قالت» أو «كقولها» رغم أنَّه قد يكون البيت محلَّ تنازعٍ أحياناً.

---

(١) ٣/ ٥٦.

(٢) ٣١/ ٥٩.

(٣) انظر، ٤/ ١٤٣، قال: «قال هوذة:

قالوا شُغلتَ ولي في حبِّهمْ شُغُلُ كم يحملونَ على ضعفي وأحتملُ

نُبِّئتُ أنَّهمُ قالوا: سنقتله الموتُ أروحُ لي يا ليتهم فعلوا

ولم نعثر على ترجمةٍ أو ذكرٍ لهذا الشاعر، وإنَّ هذين البيتين ليدلاَّن على أنَّ شعره غايةٌ في الرِّقة والعذوبة.

(٤) ٣/ ٥٦.

(٥) ٦/ ١٦، انظر ١٠/ ٦١.

ولئن كانت أمانة النقل صفةً لازمةً لابن جني، فإنّ الصواب لم يكن إلى جانبه دائماً ما لم يكنْ ذلك من سهو النُّسّاخ، فقد نسب بيتا لعمرو بن العاص،[1] وهو لزهيربن أبي سلمى، ونسب بيتاً لأبي دواد الإيادي،[2] وهو للنَّابغة الجعدي، ويشفع لابن جني أنَّ مثل هذه الحالات التي وقعت لا تشكّلُ شيئاً أمام العدد الضخم من الشواهد التي أوردها.

وقد بلغ عدد الشواهد التي أوردها أبو الفتح في الفسر ما ينوف على خمسة آلاف شاهدٍ من الشّعر، وهو عددٌ يوازي شعر المتنبي الذي ضمه ديوانه، وثلاثمئة واثنتي عشرة آية قرآنية، ناهيك عن عددٍ من الآيات التي جاء بها استشهاداً على القراءات، وبلغت خمساً وأربعين آية، بالإضافة على عشرات الأحاديث والأمثال والنصوص والاقتباسات ولهجات القبائل العربية وكلام فصحاء الأعراب.

ومثلما استشهد أبو الفتح بالشعراء القدماء استشهد بالمحدثين كأبي نواس وابن الرومي وأبي تمام والبحتري وديك الجن الحمصي ناهيك عن بشار وهو بين المنزلتين من القدماء والمحدثين، كما استشهد بالمعاصرين كالمتنبي والسَّريِّ الرَّفَّاء وآخرين، وقد قرَّر أبو الفتح أمر الاستشهاد بأشعار المحدثين قائلاً:[3] «والمحدثون يستشهد بهم في المعاني كما يستشهد بالقدماء في الألفاظ»، وإذا كان أبو الفتح قد استلهم شيئاً من هذه القاعدة من أستاذه، وقد سأله، فأجابه حيث قال:[4] «وسألت أبا علي، قلت: هل يجوز لمحدث أن يأتي في شعره من الضرورة بمثل ما أتى في أشعارهم؟ فقال: نعم! لأن هذا شعرٌ كما أنَّ ذاك شعرٌ، وكما يجوز أن يؤتى في النَّثر مما أتوا به، فكذلك يجوز في النَّظم أيضاً»، إلا أنَّ الأمر الذي يجب أن نُقرَّ به أنّ دواوين هؤلاء الشعراء كانت مصادره المباشرة، وأنه استقى شواهده منها لا غير.

---

(١) ٢/ ٧٥.

(٢) ٩/ ٣٧.

(٣) ٣٣/ ١٩٢.

(٤) ٢٢/ ١٥٨.

الفصل الثالث

ابن جنّي والمتنبّي

عندما وصل ابنُ جنّي إلى حلب بصحبة أستاذه أبي عليٍّ الفارسيّ سنة ٣٤١هـ كان قد مضى على إقامة أبي الطيب المتنبّي فيها أربعة أعوامٍ حيثُ صار الشاعر الأثيرَ لدى الأمير الحمداني سيف الدّولة، وقد بلغ مجموع ما نظمه في الأمير الحمداني في هذه الحقبة ما يزيد على العشرين قصيدةً بالإضافةِ إلى عددٍ من المقطوعات المتنوعة التي تجدها في ديوان الشاعر.

ولم تذكر المصادر لنا شيئاً عن ظروف التقاءِ المتنبّي بابن جنّي ولا متى، ولكن يبدو أنَّ هذا اللّقاء قد تمَّ في فترة وصول ابن جني إلى حلب، وأنَّ المودّة العميقة التي كتب لها أن تستمرَّ إلى ما بعد وفاة الشاعر بل رافقت ابن جنّي طوال حياته قد حصلت منذ حصل اللقاء بين الرَّجلين.

وقد أعجب كلا الرَّجلين بالآخر، وعبّر أبو الطيّب المتنبّي عن إعجابه بأبي الفتح في مناسبات عدَّة، دلَّل فيها على أنَّ هذا الرَّجل هو أقدرُ الناس على معرفةِ شعرهِ. وأمَّا أبو الفتح فقد تجلَّى حبُّه للشاعر الكبير في مظاهر مختلفة سوف نأتي عليها في الفقراتِ التالية.

رأى أبو الفتح في المتنبّي شيخاً من شيوخِ العربيَّة، فهو ليس شاعرَ عصره الأوّل فقط، بل هو عالمٌ كبيرٌ من علماءِ اللُّغة. وقد قرأ عليه الدّيوان أو أغلبه. وروى عنه الأخبار، وحاوره في شعرهِ، ومال إلى وجهة نظرِ الشاعر في آخر الأمر إلاَّ في حالاتٍ قليلةٍ.

وقد أورد ياقوت الحموي خبراً في معجم الأدباء على لسان أبي الحسن الطَّرائفي، مفادُه أنَّ ابن جنّي لم يقرأ على المتنبي شيئاً من شعره أنفةً وإكباراً لنفسه، وكرّر الخبر مرّتين عن نفس المصدر حيث قال: «وحدَّث أبو الحسن الطَّرائفيّ ببغداد، قال: كان أبو الفتح عثمان بن جنّي يحضرُ بحلب عند المتنبي كثيراً، ويناظرهُ في شيءٍ من النحو من غير أن قرأ عليه شيئاً من شعره أنفةً وإكباراً

لنفسه، وكان المتنبي يعجب بأبي الفتح وذكائه وحذقه، ويقول: هذا رجلٌ لا يعرفُ قدره كثيرٌ من النَّاس»[1] . فما الذي يجعل أبا الفتح يناظرُ المتنبّي بشيءٍ من النّحو ولا يقرأ عليه أشعاراً ملأتِ الزَّمانَ والمكانَ؟

عندما التقى الرّجلان في حلب كان أبو الطيب المتنبّي على أبوابِ الأربعين من العمر، وكان أبو الفتح قد قارب العشرين، وبينهما فارقُ سنٍّ يصلُ إلى عشرين عاماً. فما الذي يمنعُ طالب علمٍ نابهٍ كابن جنّي أن يقرأ على شاعرٍ شعره ذاك، ولا سيّما أنَّ صداقةً عميقةً قد جمعت بينهما كما أسلفنا؟.

وابنُ جنّي رجلٌ صادقٌ ثقةٌ، وإذا عدنا إلى مؤلّفاته، وعلى رأسها الشّرحان اللذان وصلا إلينا، وهما الفسر الذي شرح فيه ديوان الشاعر كلَّه، والفتح الوهبي الذي وقفَه لأبيات المعاني عند المتنبي رأينا أبا الفتح يُشير إلى قراءَته للديوان، ويتوقّف عند أماكن محدَّدةٍ دون غيرها، فما الذي يدفعُه إلى ادّعاء ما لم يحدث فعلاً؟

لقد التحق المتنبي بمدرسة تضمُّ أبناءَ أشرافِ الكوفة، وتعلَّم معهم ما تعلَّموه من شعرٍ ولغةٍ وإعراب كما يذكر أبو القاسم الأصفهاني في كتاب : الواضح[2]، وهو يأخذ برواية محمد بن جعفر بن النَّجار المتوفَّى سنة ٤٠٢هـ، وقد أيدَّ هذه الرّواية أبو الحسن محمد بن يحي العلويُّ المتوفَّى سنة ٣٩٠هـ، والذي كان جاراً للشاعر في مدينة الكوفة[3]. وقد ذكر البديعيُّ أنَّه ارتحل إلى البادية، وصحب الأعراب في البادية، وجا، بعد سنين بدوياً فَحّاً[4]. بل إنَّ المتنبّي تابع تحصيله العلميَّ بالالتحاق بالمكاتب بعد رحيله مع أبيه إلى بلاد الشام كما يذكر الثعالبي[5]. والمتنبّي على ما يذكر المعريُّ كان طلوعه إلى الشام سنة إحدى وعشرين، فأقام فيه برهةً، ثمَّ عاد إلى العراق، ولم تطل مدَّته هناك[6]. ويذكر الأصفهانيُّ أنَّ المتنبّي وقع في صباه إلى أحد المتفلسفة، وهو أبو

---

(١) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٥٩٤ ، وانظر ١٥٨٨ . وقد ذكر أبا الحسن الطَّرائفيَّ هذا الأصفهانيَّ في الواضح؛ ٩ وذكر محقق الواضح أنّه لم يعثر على ترجمةٍ له .

(٢) الواضح في مشكلات شعر المتنبي للأصفهاني؛ ٦

(٣) الصبح المنبي عن حيثية المتنبّي للبديعي؛ ٢٠ .

(٤) م . ن؛ وانظر نزهة الألبَّاء ٢٩٥ .

(٥) يتيمة الدهر للثعالبي؛ ١/ ٩٢ ، وانظر نزهة الألباء؛ ٢٩٦ .

(٦) رسالة الغفران للمعري؛ ٣٥٨ .

الفضل الكوفيّ[1]، وفي الديوان قصيدةٌ، مدح فيها الشّاعرُ هذا الرّجل، وضمّن القصيدة آراءً فلسفيّةً وصوفيّةً، تدلّ على أنّه أتقنَ هذه العلومَ أيضاً.

وفي إحدى نسخ ديوان الشاعر روايةٌ ذُكر فيها أنّ المتنبّي تتلمذ على عدد كبير من العلماء أو اتّصل بهم، ومن هؤلاء أبو إسحاق الزّجّاجُ وأبو بكرٍ السّرّاجُ وأبو الحسن الأخفش وأبو موسى الحامض وأبو عمر الزاهد ونفطويه وابن درستويه وأبو بكر بن دريد وأبو علي الفارسي وأبو القاسم عمر بن يوسف البغدادي وأبو عمران موسى[2]. وإذا كان أبو الطيب المتنبّي لم يلتقِ عدداً كبيراً من هؤلاء العلماء؛ لأنّ أغلبهم توفّي قبل ولادة الشاعر أو بعد ولادته بسنوات لا تؤهّله لأخذ العلوم عنهم، فليس بعيداً أن يكون قرأ مؤلّفاتهم على شيوخٍ أجلاّء، وأفاد منها، وشعره يدلُّ على أن المتنبّي كان قد اختزن حصيلةً ثقافيةً واسعةً ومتنوّعةً.

وكان أبو الطيب المتنبّي يلازمُ الورّاقين[3]، ويسهرُ اللّيالي لمطالعة الكتب[4]، وكان حادَّ الذّكاء قويَّ الحافظة، فقد ترك لنا الرُّواةُ خبراً يدلُّ على أنّه حفظ كتاباً للأصمعيّ بوقت قصير جداً في دكّان أحد الورّاقين، كان صاحبه يتوهّم أنّ حفظه يحتاج إلى شهور[5]. وكانت كتبُه ودفاترهُ التي اختارها بنفسه ترافقُه، وقد أحكمها قراءةً وتصحيحاً[6]. وعندما قتل وجدت كتبه ودفاترهُ معه، وعليها ملاحظاتٌ دوّنها بيده. وثقافتُه الواسعةُ كانت خير سلاحٍ له في وجهِ منتقدي شعرهِ.

وكان له حلقاتٌ في البلاد التي يُقيمُ فيها، يشرحُ شعره، وممّن سمع شعره

---

(١) الواضح؛ ٧.

(٢) المتنبّي بين ناقديه؛ عبد الرحمن شعيب؛ ١٣.

(٣) الصّبح المنبي؛ ٢٠.

(٤) م.ن؛ ٩٥.

(٥) م.ن؛ ٢١، وانظر نزهة الألباء؛ ٢٩٥.

(٦) الصُّبح المنبي؛ ١٧٣، والواضح؛ ١٠. وقد أخطأ محقق الواضح حيث ظنّ أنّ الحلبيّ هو أبو الطيب اللُّغوي، ذلك أنّ أبا الطّيب اللّغوي مات مقتولاً في حلب سنة ٣٥١هـ، أي قبل مقتل المتنبي. ولعلّه نقل «الحلبي» خطأً، والصّواب: «الجُبُّلي» الذي مرّ المتنبي عليه قبل مقتله. انظر الصبح المنبي؛ ١٧٠ وما بعد. وذكر صاحب الواضح أنّ الحلبيّ حصل على ديوان البحتري الذي كان يمتلكه المتنبي وعليه خطُّ المتنبي وتصحيحُه.

بحلب الخطيبُ ابنُ نباتة الفارقيُّ[1] وأبو بكر الخوارزميُّ الكاتب[2]، ومحمد بن أحمد المغربي[3]. وقد ألّف محمد بن أحمد المغربي هذا كتاب الانتصار وكتاب التنبيه عن رذائل المتنبي وكتاب بقية الانتصار المكثر من الاختصار[4] ونقل ابنُ وكيعٍ في المنصف عن أحمد بن محمد الدّارمي المصيصيِّ المعروف بالنّامي ملاحظاتٍ عن شعر المتنبّي[5].

ومن الغريب أنَّ أبا الفرج الأصفهاني لم يذكر المتنبّي في مؤلّفه الشهير الأغاني على الرّغم من أنَّ ابن جني تتلمذَ على أبي الفرج الأصفهاني، وروى عنه كثيراً في مؤلّفاته، وهو صديق المتنبي، كما أنَّ الأصفهاني أهدى نسخةً من كتابهِ إلى سيف الدّولة الذي كان يحبُّ الشّاعرَ ويؤثر شعره[6].

وممَّن كان يقرأ الديوان وشروحه عليه في مصر علي بن أحمد المهلبي[7] وعبيد الله بن أبي الجوع[8] وصالح بن رشدين[9]. وعندما قصد المتنبي بغداد عائداً من مصر كان ابنُ جنّي فيها[10]. وفي بغداد تتلمذ عليه تلاميذُ؛ منهم القاضي أبو محمد بن القاسم المحاملي[11] وعليُّ بن حمزة البصريُّ[12]، وقد قامت بينه وبين المتنبي صداقةٌ

---

(١) وفيات الأعيان؛ ٣/ ١٥٦، ويذكر أحمد أمين في ظهر الإسلام؛ ١/ ١٨٧ من رواة شعر المتنبي: محمد بن عبد الله بن سعد النحوي.

(٢) انظر شرح الواحدي؛ ٣٥٤، ٣٨٩، ٣٩٤، ٧٦٨ ومعجم الأدباء.

(٣) معجم الأدباء؛ ٥/ ٢٣٠٠.

(٤) الصبح المنبي؛ ٢٦٩. وانظر معجم الأدباء؛ ٥/ ٢٣٠١ والكتابان فيه: النبيّه المنبي عن رذائل المتنبي وكتاب بقية الانتصار المكثر للاختصار.

(٥) تاريخ النقد الأدبي عند العرب؛ د. إحسان عباس؛ ٢٧٠ وما بعد. وانظر المنصف لابن وكيع؛ ١/ ١٧١، ٢١٩، ٥٣١.

(٦) ثقافة المتنبي وأثرها في شعره؛ د: هدى الأرناؤطي؛ ٣٨.

(٧) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٦٤٥.

(٨) يتيمة الدهر؛ ١/ ٤٧٧.

(٩) م.ن؛ ١/ ٤٨٢.

(١٠) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٧٥٥.

(١١) نزهة الألباء؛ ٢٩٥.

(١٢) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٧٥٥.

عميقةً. وذكر ابن خلّكان أنّ المتنبّي كان من المكثرين من نقل اللُّغة[1]، وذكر الأصفهانيّ أنّه اطّلع على كتاب الغريب المصنّف لأبي عبيد القاسم بن سلاّم[2]، وأنّه قرأ كتاب الجمهرة لابن دريد[3]، ومنه أخذ لفظة (المُجلّحة) التي استخدمها في قوله[4]:

وأمضي كما يمضي السِّنانُ لطيَّتي وأطوي كما تطوي المجلّحةُ العُقْدُ

وذُكر أنَّ أبا الفضل بن العميد قرأ عليه ديوان اللُّغة الذي جمعه[5] على ما كان يتمتَّع به ابنُ العميد من ثقافة عالية أشار إليها المتنبّي في شعره[6]، وكان يتهيَّبُه[7]. كما اطّلع على كتاب المنقوص والممدود لابن ولاّد الذي قُرِيء عليه في مصر، كما يذكر علي بن حمزة البصري[8]، وذكر ابن الدَّهّان أنَّ المتنبّي كان يحفظ كتاب الحدود في النحو للفرّاء ومعجم العين للخليل[9]، ويبدو أنّه اطّلع على كتاب الابل والمذكر والمؤنث لأبي حاتم السِّجستانيّ ومجاز القرآن لأبي عبيدة، يدلُّ على ذلك استشهادُه بآراء هؤلاء عندما كان ينبري للدّفاع عن انتقادات خصومه[10]. وقد اعترف الحاتميُّ - خصمُه اللَّدودُ - بمقدرته في اللُّغة، وقال له[11]: «وما أحدٌ أولى بأن يُسألَ عن غريبها منك» في بعض مناظراته، وقال الخالديّان، وهما معاصران له في رحاب سيف الدَّولة: «وكان أبو الطيب المتنبّي كثير الرّواية جيّدَ النَّقد»[12]، وذكر ابنُ خلّكان أنَّ المتنبّي «ما سُئِلَ عن شيءٍ إلاَّ واستشهد بكلامِ

---

(١) وفيات الأعيان؛ ١/ ١٠٤، وانظر الواضح؛ ٢٧.

(٢) الواضح؛ ٢٧، وقال: «جملة القول في المتنبّي إنَّه من حُفَّاظ اللغة ورواة الشعر».

(٣) م. ن.

(٤) ديوان المتنبي؛ ١٨٥.

(٥) الواضح؛ ١٦.

(٦) ديوان المتنبي؛ ٥٤٠ - ٥٤١ و٥٤٣.

(٧) ديوان المتنبي؛ ٥٤٤.

(٨) التنبيهات لعلي بن حمزة البصري؛ ٣٢٥.

(٩) الاستدراك على ابن الدّهّان لابن الأثير؛ ١٣، ١٨.

(١٠) الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني؛ ٤٥٣، ٤٥٧.

(١١) الصبح المنبي؛ ١٤٢.

(١٢) م. ن.

العربِ من النَّظم والنَّثر»[1].

وقد وردت هذه الشروح والأمالي التي كان الشاعر يوردها مشفوعةً بالشّواهد الشعريّة وكلام العرب عند الشُّرّاح الكبار كابن جني والمعرّي والواحدي وابن المستوفي وصاحب التّبيان، أو عند النُّقّادِ الكبار كالجرجاني في الوساطة، وحتّى عند ابن وكيع التّنيّسي في المنصف. ومن تلك الألفاظ الواردة في شعره (تجدو)[2] و(أبسأ)[3] وغيرهما، بل إنّه كان يعمد إلى انتقاء اللّفظة التي يراها ألصقَ بالمعنى وأسلم في الصّياغة وأقرب إلى السّمع، ففي قوله[4]:

ألغَتْ مسامعُه الملامَ وغادرتْ سِمَةً على أنف الكرام تلوحُ

قال[5]: «اخترتُها [أي: ألغت] من أخوات لها عشرٍ، فقدّمتها، وهي: نبذت - تركت - طرحت - عادت - نقصت - كرمت - ردّت .....»، وهذا ما دعا المعريَّ للقول[6]: «لا تظنَّ أنّك تقدرُ على إبدال كلمةٍ واحدةٍ من شعرهِ بما هو خيرٌ منها، فجرّب إن كنتَ مرتاباً».

وفي هذا السِّياق يندرجُ استشهادُه لكلمة (حاج)[7] و(شاءهَما)[8] بمعنى سبقهما الواردتين في شعره، كما يندرج في هذا أيضاً استخدامُه لكلمة (أيما) عندما رثى عمَّة عضد الدَّولة[9]، وتفسيره للعكر[10]، وقال عند قوله في إحدى طردياته: منها إذا يُثْغَ له لا يَغْزَلِ[11]، «إذا أدرك الكلبُ الظَّبيَ، فثغا من خوفه، أي: صاح، فلها

---

(١) وفيات الأعيان؛ ١/ ١٠٥.

(٢) انظر ديوانه؛ ٩٥، واللسان (جدا).

(٣) انظر ديوانه؛ ٨٥، واللسان (بسأ).

(٤) ديوانه؛ ٦١.

(٥) النظام لابن المستوفي؛ ٥/ ٢٤٤.

(٦) وفيات الأعيان لابن خلكان؛ ١/ ١٥٣، وانظر التبيان؛ ٤/ ٢٣١.

(٧) الديوان؛ ٢/ ٢٤٣.

(٨) التبيان؛ ٣/ ٥١، والديوان؛ ٧٢، واللسان (شاء).

(٩) التبيان؛ ١/ ٢١٧، والديوان؛ ٥٧٦.

(١٠) التبيان؛ ٢/ ٨٩، والديوان؛ ٢٧٣، واللسان (عكر).

(١١) ديوانه؛ ١٢١.

الكلبُ عنه، قيل: قد غزل يغزلُ»[1] ومن هذا أيضاً شرحُه للفظتي (النقانق) و(المهارى) الواردتين في شعره[2].

وقد ذكر ابنُ جنّي أنَّه سأله عن كلمة (الشَّائل) في قوله:

فَلُقِّينَ كلَّ رُدَيْنِيَّةٍ ومصبوحةٍ لبنَ الشَّائل

فقال: «أردتُ الهاءَ، وحذفتُها»[3]، وعلَّق أبو الفتح بقوله: «ومثلُ هذا يجوزُ للشَّاعر»، وفي تعليقٍ للوحيد على كلام ابن جني يرى أنَّ هذا الرَّأي إنما هو رأيُ البغداديين، وهو ما لا يقبلُ به البصريون[4].

وفي قصيدة:

كدعواك كلٌّ يدَّعي صحَّة العقل ومن ذا الذي يدري بما فيه من جَهْل[5]؟

ذكر محقِّقُ الديوان أنَّ أبا الطيّب أملى كلمة (لُقيان) في قوله:

تريدينَ لقيانَ المعالي رخيصةً ولا بُدَّ دونَ الشُّهد من إبر النَّحل

بضمِّ اللاَّم، وأجاز ابن جنّي هذه الرِّواية[6]، وردَّها الواحدي[7].

وحين سئل أبو الطيب المتنبّي عن ضبط الحاء في (الحضارة) والباء في (البداوة) في شعره في إحدى كافوريّاته ذكر رأيَ الأصمعيِّ وأبي زيد، وشفع ذلك بشاهدٍ شعري[8].

---

(١) م. ن؛ وانظر اللسان (غزل).

(٢) التبيان؛ ٢/ ٣٤٣، والديوان؛ ٦٨.

(٣) انظر شرحه للبيت في الفتح الوهبي؛ ١٠٢، والديوان؛ ٢٥١، والبيت (٢٠) من قصيدة إلام طماعيةُ العاذل، ولا رأي في الحبِّ للعاقلِ، في الفسر؛ جـ٢.

(٤) الفسر؛ المصدر نفسه.

(٥) ديوانه؛ ٥٢٠.

(٦) انظر الفسر البيت (٩) من هذه القصيدة.

(٧) شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٧٢٧.

(٨) ديوانه؛ ٤٤٧، والتبيان؛ ١/ ١٦٨، والفسر جـ١ في قصيدة:

من الجآذرُ في زيِّ الأعاريب حمر الحلى والمطايا والجلابيب؟

وانظر تفسيره لكلمة (يتضوع) الواردة في شعره في ديوانه؛ ٢٣، وانظر اللسان (ضوع).

واستشهد بأقوالِ علماء آخرينَ كأبي عمرو بن العلاء[1] وأبي عمرو الشّيباني[2] وأبي عبيدة معمر بن المثنّى[3] وابن الأعرابي[4] وأبي حاتم السّجستاني[5] وابن السّكّيت[6] وابن دريد[7].

واستشهد المتنبي على شعره بالقراءات القُرآنيَّة، ممَّا يدلُّ على أنَّه كان متمكّناً من هذا العلم الذي شغل جانباً كبيراً من اهتمام علماء العربية على مرّ العصور. فقد استشهد بالقرآن الكريم على ترك الهمز في كلمة (دنيٌّ) في قوله[8]:

ليتَ الملوكَ على الأقدار مجزيةٌ فلم يكنْ لدنيٍّ عندها طمعُ

فقد رواه ابن جنّي بالهمز، ولكنَّه قال[9]: «ووافقتُ المتنبّي وقت القراءة على هذا، فقال: لا أهمزُه، فقلتُ: لمَ ذاكَ؟ فقالَ: لأنني رأيتهم قد اجتمعوا على ترك الهمز في قوله تعالى[10]: ﴿أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خيرٌ﴾. وعند قوله:

في رُتبة حجبَ الورى عن نيلها وعلا فسمَّوهُ عليَّ الحاجبا[11]

ذكر محقّق الديوان أنَّ أبا الطيب قال: «حذف التنوين لاجتماعِ الساكنين: النُّونِ واللاَّم، ومثلُه قراءةُ من قرأ ﴿اللهُ أحدُ اللهُ الصَّمدُ﴾[12]، وقد قال ابن جني في

---

(١) التنبيهات؛ ٣٤٠.

(٢) الوساطة؛ ٤٥٧.

(٣) م. ن.

(٤) التنبيهات؛ ٣٤٤.

(٥) الوساطة؛ ٤٥٧، والديوان؛ ٧٧.

(٦) الوساطة؛ ٤٥٧.

(٧) الديوان؛ ٢٤.

(٨) من قصيدة في مدح سيف الدولة مطلعها:

غيري بأكثر هذا الناس ينخدعُ إن قاتلوا جبنوا أو حدَّثوا شجعوا

(٩) انظر ذلك في الفسر عند شرح البيت (٤٢) من هذه القصيدة. وانظر الديوان؛ ٣٠٦.

(١٠) البقرة؛ ٦١.

(١١) ديوانه؛ ١٠١.

(١٢) الإخلاص؛ ١و٢.

شرحه للبيت: «أرادَ علياً الحاجب، وحذف التنوين ضرورةً»[1]، ولم يُشر إلى أنّ هذا الكلامَ للمتنبّي.

وفي شعر المتنبّي أبياتٌ كثيرةٌ اقتبسها من القرآن الكريم، ممَّا يدلُّ على أنَّه قد قرأ القرآن الكريم قراءةً مكّنته من الاطّلاع بعمقٍ على البيان القرآنيِّ، وأفادَ منه كقصّةِ نوحٍ[2] وثمود[3] وقميص يوسف[4] وموسى والطور[5] وشقّ موسى للبحر[6] وبناء الاسكندر للسدِّ[7] وسير ذي القرنين في الظّلمات[8] ونسج درع داوود[9] ومعرفة سليمان بلغات الطير والوحش[10] وهبوط آدم من الجنة[11] وما عرف عن سليمان في الملك ويوسف في الحسن[12] وقصة المسيح مع اليهود[13] وصالح مع ثمود.[14] والتوحيد في الإسلام والتثليث في المسيحيَّة[15] وعقيدة المسلمين في نفي الصلب عن السيد المسيح وعقيدة المسيحيَّة في صلبه[16] وكرامات السيد المسيح بشفاء

---

(١) الفسر؛ الجزء الأول، البيت (٢٦) من قصيدة:

بأبي الشموسُ الجانحاتُ غواربا ... اللاَّبساتُ من الحرير جلابيا

(٢) التبيان؛ ١/ ٢٥٤.

(٣) م.ن؛ ١/ ٣٤٧.

(٤) م.ن؛ ١/ ١٧٢.

(٥) م.ن؛ ٢/ ١٣٠.

(٦) م.ن؛ ٢/ ١٩٩.

(٧) م.ن؛ ٤/ ٥٢.

(٨) م.ن؛ ٢/ ١٩٨.

(٩) م.ن؛ ٢/ ٣٠٩، ١/ ٣١٩-٣٢٠.

(١٠) م.ن؛ ٤/ ٢٥٢.

(١١) م.ن؛ ٤/ ٢٥٦.

(١٢) م.ن؛ ٣/ ١٩٥.

(١٣) م.ن؛ ١/ ٣١٩.

(١٤) م.ن؛ ١/ ٣٢٤.

(١٥) التبيان؛ ١/ ١٠٤.

(١٦) م.ن؛ ١/ ١٠٣

المرضى[1] وإحياء الموتى[2] وحواريي المسيح[3] والإسراء والمعراج والبراقِ[4] ونجوم القذف وقصة الخضر[5].

ولسنا هنا في معرضِ خفّةِ دينه أو قلّةِ التزامه بإقامة الشعائر الدينيّة، وقد أثبت أبو العلاء المعرّي أنّه كان يقوم بتلك الشعائر، حيث قال: «وحُدِّثتُ أنّ المتنبّي كان يُصلّي بموضعٍ بمعرّة النُّعمان يُقالُ له: كنيسةُ الأعراب، وأنّه صلّى ركعتين، وذلك في وقت العصرِ، ويجوز أنّه كان على سفرٍ، وأنّ القصرَ جائزٌ»[6]، ومع ذلك يأتي رجلٌ مثلُ عليّ بن حمزةَ البصريّ لينقلَ الرُّواة على لسانه أنّه قال: «بلوتُ من أبي الطيّب ثلاث خلالٍ محمودةٍ، وتلك أنّه ما كذب، ولا زنى، ولا لاطَ، وبلوتُ منه ثلاثَ خلالٍ ذميمة، وتلك أنّه ما صام، ولا صلّى، ولا قرأ القرآن»[7]، وقد سُقنا الخبر عن أبي العلاء في أنّه كان يُصلّي، وأمّا مسألة قراءة القرآن، فإنّ رجلاً يتقنُ القراءات القرآنية، ويحشد في شعره كثيراً من المعاني التي تدلُّ على أنّه اقتبسها من القرآن لا يمكن أن ينطبق عليه هذا الخبر، وهل يُتّهمُ رجل لم يعرف الزّنا والكذب واللّواط بعدم قراءة القرآن والتأدُّبِ بآدابه؟؟.

وقد احتجَّ أبو الطيب بالحديثِ النّبويِّ منتصراً لشعرهِ، ففي قوله:

إذا عذلوا فيها أجبتُ بأنّةٍ ... حُبِّبتا قلبي فؤادي هيا جُمَلُ[8]

---

(١) م.ن؛ ١/ ١٤٥.

(٢) م.ن؛ ٢/ ١٣١، ١٩٨.

(٣) م.ن؛ ٢/ ٢٢٥.

(٤) م.ن؛ ٢/ ٣٦٦.

(٥) م.ن؛ ٣/ ٣٥٣.

(٦) م.ن؛ ٢/ ١٣٧، وقارن عبارة (التقى الجمعان)، وهي عبارةٌ قرآنية، الآية؛ ١٥٥ من سورة آل عمران مع قوله:

إنّ السيوف مع الذين قلوبهم ... كقلوبهنّ إذا التقى الجمعان

ديوانه ٤١٦.

(٧) الصبح النبي؛ ٦٧.

(٨) ديوانه؛ ٣٩.

قال محقّقُ الديوان: «قال ابنُ جني: قال أبو الطيب: التّصغيرُ للتعظيم والتحقيرِ والتقريبِ، وهذا من التقريبِ؛ كقولِ أبي زُبَيد:

يا ابنَ أمّي ويا حُبَيِّبَ نفسي

ومنه قولُ النبيِّ صلّى الله عليه وسلّم: «قدِّموا أصيحابي أُصيحابي»، وأوردَ ابنُ جنّي هذا الكلام عند شرحه للبيتِ في الفسر، ولكنّه لم ينسبه لأبي الطّيِّب.[1]

وقد عُرفَ عن أبي الطيّب المتنبي أخذهُ بالمذهب الكوفيِّ، وهذا أمرٌ لاحظه القُدماءُ، قال ابنُ يعيش: «كان يميلُ كثيراً إلى مذهب الكوفيّين»[2]. وعند شرح البيت (٢٣) من قصيدة:

مُنىً كنَّ لي أنَّ البياضَ خضابُ فيخفى بتبيض القرون شبابُ

قال ابنُ المستوفي: «وجدتُ في نسخةٍ من روايةِ عليِّ بن عيسى الرَّبَعيِّ: والأمامُ ضرابُ، برفع الأمام، كأنه جعل الأمامَ نفسه الضّراب فراراً من مذهب الكوفيّين، والمتنبّي كان يقولُ برأيهم»[3]. وفي شعرهِ أمثلةٌ كثيرةٌ على ذلك كإجازة النّصب بأن المحذوفة[4] وإعمال لا العاملة عمل ليس في المعارف[5] والفصل بين المتضايفين[6] والعطف على الضّمير المتّصل[7] ومنع صرف المنصرف ضرورةً[8] ونداء ما في (أل) التعريف[9]، وقد أخذوا عليه حذفَ علامة النّداء من (هذي)، وهو في هذا يسير

---

(١) الفسر؛ جـ٣ عند شرحه للبيت من قصيدة مطلعُها:

عزيزٌ أسىً من داؤه الحدقُ النُّجْلُ عياءٌ به ماتَ المحبُّونَ من قبلُ

(٢) المتنبي في آثار الدارسين؛ ٤٥٣.

(٣) النظام؛ ٤/ ٣٢٧.

(٤) التبيان؛ ١/ ٧٥ و٣٥٩ و٣٩٥ و٢/ ٤٨.

(٥) التبيان؛ ٤/ ٢٨٣.

(٦) التبيان؛ ٤/ ١٨٥.

(٧) التبيان؛ ١/ ٢٣٦ و٢/ ١٤٦ و٢٣٦ و٢٤٧.

(٨) التبيان؛ ٢/ ١٣٦ و١٦٣ و٢٥٣ و١٧٣.

(٩) التبيان؛ ١/ ٣٤٧.

سيرة شيوخه الكوفيّين[1]. وفي شرح ابن جني للديوان يأتي على كثيرٍ من الأبيات التي أجاز للشاعر فيها ما أخذ به على مذهب الكوفيين.

وممَّا أخذ به مقتفياً آثار الكوفيين أفعل التفضيل ممَّا فوق الثلاثي[2]، والترخيم كما في قوله[3]:

أجدَّكَ ما تنفكُّ عان تفكُّه عُمَ بنَ سليمان ومالاً تقسِّمُ

وقوله[4]:

مهلاً ألا لله ما صنعَ القنا في عمرو حاب وضبَّةَ الأغنام

وأخذ بمذهب الكوفيّين في إضافة (ذو) إلى الضَّمير كما في قوله:

سربٌ محاسنُه حرمتُ ذواتها داني الصِّفات بعيدُ موصوفاتها[5]

وكان المتنبّي عالماً باللغةِ محيطاً بكثيرٍ من أمورها، قال صاحبُ الصُّبحِ المنبي[6]: «قيل: إنَّ الشيخَ أبا عليٍّ الفارسيَّ قال للمتنبّي يوماً: كم من الجموع على وزنِ (فعْلَى)، فقال له في الحال: حجْلى وظربى، قال الشيخُ أبو عليٍّ الفارسيُّ: فطالعتُ كتبَ اللُّغة ثلاثَ ليالٍ على أن أجدَ لها ثالثاً، فلم أجدْ» . فما رأيُك برجلٍ يجيبُ في الحال عن مسألةٍ استغرقَ التَّثبُّتُ منها ثلاث ليالٍ من وقتِ رجلٍ كأبي عليٍّ الفارسيِّ بحثاً وتنقيباً.

ونحنُ نميلُ إلى أنَّ هذه المسألة إنَّما حصلت في حلب وفي بداية اجتماع الرجلين معاً لأوَّلِ مرَّة لا إلى ما ذهب إليه الدكتور عبد الرحمن شعيب الذي اجتهد في أنَّ هذه المسألة قد حصلت في شيراز وفي الأيام الأخيرة من حياة المتنبّي[7].

---

(١) التبيان؛ ٢/ ١٩٣ وانظر الوساطة؛ ٣٤٦.

(٢) التبيان؛ ٤/ ٣٥، وقارن مع الواحدي؛ ٥٣، والفسر الجزء الثالث؛ القصيدة (٢٣٥) البيت (٢)، والديوان؛ ٢٩.

(٣) التبيان؛ ٤/ ٩٠. والفسر؛ الجزء الثالث، القصيدة (٢٤٢) البيت (٣٤).

(٤) التبيان؛ ٤/ ١١.

(٥) التبيان؛ ١/ ٢٢٥.

(٦) الصبح المنبي؛ ١٤٣.

(٧) المتنبي بين ناقديه؛ ١٤.

وقد امتدحَ الحاتميُّ، على شدّة عدائه للمتنبّي، ما في شعرهِ من الفلسفة[1].

ولقّبه صاحب تاج العروس بالإمام حيث قال: «وعيدان السِّقا بالكسرِ لقبُ والدِ الإمام أبي الطيب أحمد بن الحسين بن عبد الصَّمد المتنبّي الكوفيُّ الشاعر المشهور، هكذا ضبطه الصَّاغاني».[2]

هذا هو أبو الطيب المتنبّي العالم بالنحو واللُّغة والفلسفة والقراءات وأخبار العرب وغير ذلك، فما الذي يمنعُ أبا الفتح من القراءة على عالمٍ كبيرٍ وشاعرٍ شهيرٍ كأبي الطيِّب المتنبي؟؟

وقد أشار القدماءُ والمحدثون إلى تلمذةِ أبي الفتح على المتنبّي، قال ابن رجب الحنبليُّ: «قد قرأ الدّيوان على صاحبه»[3]، وقال ابن الورديُّ: «وشرح ديوان المتنبّي، وكان قد قرأ الديوان على المتنبّي»[4]، وقال الخوانساري: «وقرأ الديوان على صاحبه وشرحه»[5]، ويقولُ، بلاشير[6]: «وتليمذهُ النَّابغُ ابنُ جنّي، والذي كان يعدُّه الشَّاعر أميناً على آرائه، يدافع عن الدّيوان في شرحٍ له، كما أنَّ له مصنَّفين؛ أحدهما يدرسُ الدّيوانَ، والثاني يفنِّدُ هجوم ابن وكيع المصريِّ على الشّاعر».

وأقوى من ذلك كلِّه ما ورد على لسان ابن جنّي من قراءَته لديوان المتنبّي على صاحبه، وقد ترك لنا ابنُ جنّي نصوصاً، تدلُّ على أنَّه ضمَّن الشَّرح كلاماً للمتنبّي نفسه، كما تدلُّنا على أنَّه حاوره في أمورٍ وأخبارٍ تتعلَّق بشعره.

وقد قال ابن جني في مقدمة الفسر[7]: «وأذكر ما كان شجر بيني وبينه وقتَ قراءتي ديوانه عليه إلى سوى ذلك ممَّا أحضره من تلخيصٍ وإيضاحٍ»، بل إنَّه ذهب

---

(١) الرسالة الحاتمية؛ ١٤٤.

(٢) انظر تاج العرس؛ مادة (عود).

(٣) شذرات الذَّهب لابن رجب الحنبلي؛ ٣/ ١٤٠-١٤١.

(٤) تتمة المختصر لابن الوردي؛ ١/ ٤٧٨.

(٥) روضات الجنات للخوانساري؛ ٥/ ١٦٩.

(٦) أبو الطيب المتنبي لبلاشير؛ ١٠، وانظر الهامش رقم (٦) هناك.

(٧) الفسر؛ المجلد الأول، المقدمة.

إلى أبعد من ذلك عندما نسب جميع الشرح إلى الشاعر، حيث قال[1]: «وجميع ما فيه من تفسيرِ معنى وشرح غريب واختلافِ لغة من إملائه عند قراءته عليه» . ولعلَّ أبا الفتح يقصد هنا إلى أنه كان يستفتي الشاعر في بعض ما يرمي إليه، وينقل كلامه أحياناً باللَّفظ وأحياناً بالمعنى الذي يشتملُ على بعضِ ألفاظه، وهذا ما نصَّ عليه صراحةً في مواطن عدَّة كقوله في شرح البيت الثاني من قصيدة:

ألا كلُّ ما شية الخيزلى فدى كلِّ ماشية الهيدبى

«هذا لفظُ المتنبّي أو قريبٌ منه».

وسوف نأتي في الصفحات التالية على كثيرٍ من النُّقول التي أوردها ابن جنّي في شرحيه الكبير والصَّغير مدلِّلين من خلالها على صدق كلام أبي الفتح في قراءة الديوان على الشاعر وفيما نسبه إليه من كلامٍ وآراء وفيما أثاره من تعليقاتٍ وأحكام.

قال في البيت (٢) من قصيدة:

ماذا يقولُ الذي يغني يا خيرَ من تحتَ ذي السَّماء؟

«قلتُ له في بعضِ ما كان يجري بيني وبينه: تستعملُ ذا وذي في شعركَ كثيراً، فأمسك قليلاً، ثمَّ قال: إنَّ هذا الشعر كلَّه لم يُعمل في وقتٍ واحد، قلتُ له: صدقتَ، إلاَّ أنَّ المادَّة واحدةٌ، فأمسك»[2].

وفي البيت (١٣) من قصيدة:

ألا كلُّ ماشية الخيزلى فدى كلِّ ماشية الهيدبى

يذكر ابن جنّي أنَّه ناقشَ الشاعر في (هذيوط) و(ذهيوط)، ويظهر من كلامه اعترافه للمتنبي بدقّة معرفته للأماكن. وفي البيت (١٤) من نفس القصيدة يعترف ابن جنّي بأخذه عن الشاعر، حيث قال: «وأنشدني المتنبّي لبعضِ باديةِ بني أسد».[3] وفي البيت (١٧) من قصيدة:

إنَّما التّهنئات للأكفاء ولمنْ يدَّني من البُعَداء

---

(١) م.ن.

(٢) الفسر؛ الجزء الأول، القصيدة رقم (٦).

(٣) الفسر؛ الجزء الأول؛ القصيدة (١٠).

قال: «يُسهِّلُ عليه أمر لونه، ويحسِّنُه له» ، ثم قال: «وقال لي: كان موتُه أن يذكر له إنسانٌ السَّوادَ»[1].

وفي البيت (١١) من قصيدة:

أيدري ما أرابكَ ما يُريبُ؟ وهل ترقى إلى الفلك الخطوبُ؟

قال: «بهذا أجابني، وقد سألته عن معنى هذا البيت».[2] وفي البيت (٢٩) من قصيدة:

أعيدوا نهاري فهو عند الكواعب وردُّوا رقادي فهو لحظُ الحبائب

قال: «وقد كان يتعسَّف في الاحتجاج له والاعتذار منه ما لستُ أراه مقنعاً، فأضربتُ عن ذكره». وفي البيت (٣) من قصيدة:

أغالبُ فيك الشوقَ والشوقُ أغلبُ وأعجبُ من ذا الهجر والوصلُ أعجبُ

قال: «وحدَّثني المتنبّي: لمَّا أُنشِدَ سيفُ الدَّولة هذا البيت أنشدوهُ الجدالى بالجيم، فقال: هذا تصحيفٌ، إنما هو الحدالى.وقد كان وصل إليه أو قاربه في وقعته».[3] وفي البيت (٧) منها قال: «وحدَّثني المتنبّي لمَّا أنشدتُه هذا البيت، قال [أي كافور]: غيرُكَ يستطيلُ اللَّيلَ، فعجبتُ منه كيف عرف معناه».[4]

وفي البيت (٢٣) قال: «قال لي المتنبي وقتَ القراءة عليه: كنتُ إذا خلوتُ أُنشدُ هذا البيتَ:

وهبتَ على مقدار كفَّيكَ عسجداً ونفسي على مقدار كفيَّ تطلبُ»[5]

وقال: «كنتُ أقرأ ديوانَ أبي الطيّب عليه، فقرأت قولَه في كافور:

أغالبُ فيكَ الشَّوقَ[6] [القصيدة] حتى بلغتُ إلى قوله:

---

(١) الفسر؛ الجزء الأول؛ القصيدة (٧).

(٢) الفسر؛ الجزء الأول؛ القصيدة (١٨) وانظر؛ الفتح الوهبي؛ ٣٦.

(٣) الفسر؛ الجزء الأول؛ القصيدة رقم (٣٧) البيت (٣).

(٤) م. ن.

(٥) م. ن.

(٦) ديوانه؛ ٤٦٤.

ألا ليت شعري هل أقولُ أقصيدةً؟ [البيتان]

فقلتُ له: يعزُّ عليَّ كيف يكونُ هذا الشعرُ في ممدوحٍ غيرِ سيفِ الدَّولة؟ فقالَ: حذَّرناهُ، وأنذرناهُ ما نفعَ، ألستُ القائلَ؟

أذا الجود أعط النَّاس ما أنتَ مالكٌ ولا تُعطينَّ النَّاسَ ما أنا قائلُ[1]

فهو الذي أعطاني لكافور بسوء تدبيرهِ وقلَّة تمييزه».[2] وقال في البيت (٤٣) من هذه القصيدة: «لمَّا قرأتُ عليه هذا البيتَ، قلتُ له: أجعلتَ الرَّجلَ أبا زنَّة؟ فضحكَ لذلك».[3] وقال في البيت (٧) من قصيدة:

من الجآذرُ في زيِّ الأعاريب حمر الحلى والمطايا والجلابيب

«وحدَّثني المتنبي وقت القراءة عليه، قال: قال لي ابنُ حنزابة : يا أبا الطَّيِّب أعلمتَ أنِّي أحضرتُ كتبي، وجماعةٌ يطلبونَ من أينَ أخذتَ هذا المعنى، فلم يظفروا بذلك؟» ، ثم قال: «وقال لي المتنبي: وكان عنده [أي عند ابن حنزابة] من الكتاب الواحد خمسون نسخةً يريد تعظيمَ أمر كتبه» ، قال ابن جني: «فلمَّا كان بعد ذلك فكَّرتُ أنا من أينَ أدار هذا المعنى، فوجدت لابن المعتزّ مصراعاً بلفظٍ ليِّنٍ ضعيف...».[4]

وورد في إحدى نسخ الفسر نصٌّ قال فيه: «لقيتُ أبا الطيّب المتنبي رحمه اللهُ بآمد، وقد قدمها مع سيف الدولة، رضي اللهُ عنه في صفر من سنة خمس وأربعين، فأملى علي قصائدَ جماعةً، فيها هذه القصيدةُ[5]، فلمّا كتبنا هذا البيت التفتَ إليَّ وإلى جماعة من أهل البلد كانوا معي حوله يكتبون، فقال: هذه الهاء في آلاتها على أي شيءٍ تعود؟» ، وقد ردَّ أبو الطيب المتنبي آراءَهمْ جيمعاً، وأتبع ذلك بأحد

---

(١) ديوانه؛ ٣٦٦.

(٢) المقفّى الكبير للمقريزي؛ ١/ ٣٧٩، والصّبح المنبي؛ ١٠٠.

(٣) الفسر؛ جـ١ القصيدة (٣٧)، والصبح المنبي، ١١٧. ويبدو أنَّ ابن جني هو أوّل من أثار مسألة قلب مدحه في كافور إلى هجاء. انظر شرحه للبيت (١) من هذه القصيدة، حيث نصَّ صراحةً على ذلك، وقال: «وهكذا عامَّةُ شعره وأكثرُ ما قاله في كافور».

(٤) الفسر؛ جـ١ القصيدة (٣٦)، والفتح الوهبي؛ ٤٨.

(٥) يعني القصيدة التي مطلعها:

سربٌ محاسنُه حرمتُ ذواتها دانـي الصفات بعيدُ موصوفاتها

الشواهد الشعريّة.[1] وقال في البيت (١٢) من قصيدة:

لهـذا اليـوم بعـد غـد أريـجٌ ونـارٌ في العـدوِّ لهـا أجيـجُ

«سألتُه وقتَ القراءة عليه، فقلتُ له: هلاَّ أعربتَ سمندو؟ فقال: لو فعلتُ ذلكَ لم يُعرَفِ الاسمُ، ولو أُعربَ لوجب أن يُبدَل».[2] وقال في البيت (٢٦) من قصيدة:

لكلِّ امـرىء مـن دهـره مـا تعـوَّدا وعاداتُ سيف الدَّولة الطَّعنُ في العدا

«قلتُ له وقتَ القراءة: ولِمَ جعلتَ «مَنْ» شرطاً صريحاً؟ وهلاَّ جعلتها بمنزلة الذي، وضمَّنتَ الصِّلةَ معنى الشَّرط حتَّى لا ترتكبَ الضَّرورةَ نحو قوله تعالى: ﴿الذينَ يُنفقونَ أموالَهم بالليلِ والنَّهارِ سِرّاً وعلانيةً فلَهُمْ أجرُهم [البقرة: ٢٧٤]﴾، فقال: هذا يرجعُ إلى معنى الشَّرط والجزاء، وأنا جئتُ بلفظ الشَّرط صريحاً؛ لأنَّه أبلغُ وأكبرُ، قال: وأردتُ الفاءَ في «يُصيِّرُهُ» وحذفتُها. والذي قال جائزٌ. والوجه ما سمتُه إيَّاهُ، ومذهبُ سيبويه في مثل هذا التَّقديمُ والتَّأخيرُ، كأنَّه قال: يصيِّرُ الضِّرغامُ من يجعلُه بازاً فيما تصيِّدُهُ»[3]. وقد امتدحَ صاحبُ التبيان ذلك[4].

وفي البيت (٣٦) من قصيدة:

كـم قتيـل كمـا قُتلـتُ شـهيد ببيـاض الطُّلـى وورد الخـدود

قال: «كان يقولُ: إنَّه بهذا البيت سُمِّي المتنبّي»[5]. وقد أخذ بهذا الرَّأي الواحديُّ[6]، ويذكر البديعيُّ هذه الرِّوايةَ، ولكنَّه يُضيفُ: «قال أبو العلاء المعريُّ في رسالة الغُفران: وحُدِّثتُ أنَّ المتنبّي كانَ إذا سُئل عن حقيقة هذا اللَّقب، قال: هو من النَّبْوة، أي: المرتفع من الأرض»[7]. وقد ذكر النَّهشليُّ القيروانيُّ «أنَّ المتنبّي قيل له:

---

(١) انظر الفسر؛ الجزء الأول، البيت (٢٣) من القصيدة، ونقلنا في الهامش النَّصَّ الكامل في نسخة (ك)، ونسبه محقق الديوان لابن جني صراحة، الديوان؛ ١٧٢.

(٢) الفسر؛ الجزء الأول، القصيدة (٤٩)، والفتح الوهبي؛ ٤٨.

(٣) الفسر؛ الجزء الأول؛ القصيدة (٥٩) البيت (٢٦).

(٤) التبيان؛ ٢/ ٢٨٧.

(٥) الفسر؛ الجزء الأول؛ القصيدة (٦٢) البيت (٣٦).

(٦) شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٣٢.

(٧) الصبح المنبي؛ ٦٦، وانظر المقفَّى؛ ١/ ٣٧٤.

المتنبّي لفطنته»[1].

وفي البيت (٢٤) من قصيدة:

أقـلُّ فَعـالي بلـهَ أكـثرَهُ مجـدُ وذا الجدُّ فيه نلتُ أم لم أنلْ جَـدُّ

يُثيرُ أبو الفتح مسألةَ ما يتضمَّنُهُ هذا البيت من الهجاء مع حواره للمتنبي، ويعلِّق على ذلك بقوله: «وقلَّ قصيدةٌ تسلمُ له من هذا».[2]

وقال في البيت (٧) من قصيدة:

أودُّ مـن الأيَّـام مـا لا تـودُّهُ وأشـكو إليهـا بيننـا وهـي جُنْـدُهُ

«وحدَّثني المتنبِّي وقت القراءة: لما قلتُ هذه القصيدةَ أخذ شعراءُ مصر هذه اللَّفظةَ، فتداولوها بينهم، فقال لهم ابنُ حنزابةَ: لا إلهَ إلاَّ اللهُ، أخذتموها؟!»[3].

وقال في البيت (١٢) من هذه القصيدة: «قال لي: كان كافورُ يُعجَبُ بصدر هذا البيت، وحفظه، ولم يكنْ يعرضُ لباقيه»[4].

وقال في البيت (١٦) من قصيدة:

عيـدٌ بأيَّـة حـال عُـدتَ يـا عيـدُ بما مضى أم لأمـر فيـكَ تجديـدُ؟

«النَّواطيرُ: جمعُ ناطور، وكذا قالَهُ، بالطَّاء غيرِ معجمة، والمعروفُ عندهم بالظَّاء؛ لأنَّه من نظر ينظرُ؛ لأنَّه أقيمَ لمنع من يراه ممَّنْ ليس بمالك ونحوه» ، ثمَّ قال: «وكلَّمتُه في هذا وقتَ القراءة، فأقامَ عليه، وكرهتُ مطاولتَهُ».[5] وقال في البيت (٣٤) من قصيدة:

طـوالُ قنـا تُطاعنُهـا قصـارُ وقطـرُكَ في وغـىً ونـدىً بحـارُ

---

(١) الممتعُ في صنعة الشعر لعبد الكريم النهشلي القيرواني؛ ٢٠٠، والنَّهشلي القيروانيُّ هو أستاذ ابن رشيق صاحب العمدة. وانظر رأياً آخر لأبي علي الفارسيِّ في الصبح؛ ٦٥.

(٢) الفسر، الجزء الأول، القصيدة (٧٢).

(٣) الفسر؛ الجزء الول؛ القصيدة (٨٢).

(٤) م.ن.

(٥) الفسر؛ الجزء الأول؛ القصيدة (٨٤).

«وحدّثني المتنبّي قال: سمعتُ رجلاً من العرب، أحسبُه ذكر اسمَه، ونسيتُه، وقد قال في كلام له: يَحيرُ، فقال له آخرُ معه من الأعراب: يحارُ، يحارُ، يلقّنُهُ الصَّوابَ في سرٍّ»[1].

وقال في البيت (٥٨) من هذه القصيدة: «الذي قرأتُه عليه: (لا الانتظار)، بكسرِ اللاّم من (الانتظار)، وقال: «بلغني أنَّ بعضَ من قرأ على المتنبي شعرَه، رواه عنه بفتح اللاّم من حرف: لالَنتظارُ، وقال: هذا الرَّاوي: أيضاً: سألتُ المتنبّي عن فتح اللاّم من (لالَنتظار)، فقال: اجتمع ساكنان هما اللاّم والنّون، فتحرّكت بحركة ما قبلها، وهي اللاّمُ من (لا)، ولو كانت مكسورةً لكسرت كقولك: لِلانتظارِ. هذا لفظُه الذي حكاهُ عنه»[2]، ثم قال: «ولم يجرِ بيني وبين المتنبي في هذا شيءٌ وقت القراءة ولا بعد ذلك» إلى قوله: لأنّنا لم نكن نتجاوزُ شيئاً من شعرِه، وفيه نظرٌ، إلاّ ويطولُ القولُ فيه جداً». وقال في البيت (٢٢) من قصيدة:

غيري بأكثر هذا النَّاس ينخدعُ إن قاتلوا جبنوا أو حدَّثوا شجعوا

«وسألته عن معنى هذا البيت، فقال: إنَّ هذه الخيل قد أشرفت على نفوسهم، وطفحتْ عليها، فقد صارتْ أقربَ إلى نفوسهم من السِّهام ومن أن يفرّوا»[3].

وقال في البيت (٣١) من نفس القصيدة:

«حدَّثني المتنبّي قال: لمّا هزم سيفُ الدَّولة الدُّمستقَ، وقتل أصحابَه، جاءَ المسلمونَ إلى القتلى يتخلَّلونهم، وينظرون من كان به رمقٌ قتلوهُ، فبيناهم كذلك أكبَّ المشركونَ على المسلمين، فقتلوهم لاشتغالِ سيفِ الدّولة عنهم، فلذلك قال: (في دمائهمُ)».[4]

وقال في البيت (٤٢) من هذه القصيدة؛ وقد روى: (لدنيٌّ) بغيرِ همز: «ووافقتُ المتنبي وقتَ القراءة على هذا، فقال: لا أهمزُه، فقلتُ له: لِمْ ذاكَ؟ فقال:

---

(١) الفسر؛ الجزء الثاني؛ القصيدة (١٠٠). وقد ذكر هذه القصة في الخصائص؛ ١/ ٢٣٩ و٢/ ٢٧.

(٢) الفسر؛ الجزء الثاني؛ القصيدة (١٠٠)، والرَّاوي الذي عناهُ أبو الفتح هو عليُّ بن حمزة البصري، انظر الديوان؛ ٣٩٦ الحاشية (أ)، والتبيان؛ ٢/ ١١١.

(٣) الفسر؛ الجزء الثاني؛ القصيدة (١٣٧).

(٤) م. ن؛ الفتح الوهبي؛ ٩٠.

لأنّني رأيتهم قد اجتمعوا على تركِ الهمز في قولهِ تعالى: ﴿أتستبدلونَ الذي هُوَ أدنى بالذي هو خيرٌ [البقرة: ٦١]﴾[١].

وقال في البيت (٢٠) من قصيدة:

مُلِثَّ القَطْرِ أعطشَها رُبوعا ... وإلاَّ فاسقها السَّمَّ النَّقيعا

«وقوله: وجاز إلى ضلوعهم الضلوعا، أي: نفذ هذه إلى هذه، قال [أي المتنبّي]: كنتُ قلتُ: وأشبَه في ضلوعهمُ الضُّلوعا، ثمَّ أُنشدتُ بيتاً لبعضِ المُوَلَّدين، يوافقهُ، فرغبتُ عنه»[٢]، ثم قال ابنُ جنّي: «يعني بيتَ البحتريّ:[٣]

في مَأْزِقٍ ضَنْكٍ تَخالُ بهِ القَنا ... بينَ الضُّلوعِ إذا انحنينَ ضُلوعا»

وقال في البيت (٨) من قصيدة:

لعينيك ما يلقى الفؤادُ وما لقي ... وللحبِّ ما لم يبقَ منّي وما بقي

«كلَّمتُه وقتَ القراءة في معنى هذا البيت، فقال: المرأةُ من العربِ تريدُ من صاحبها أن يكونَ مقداماً على الحربِ، فترضى حينئذٍ عنه»[٤].

وقال في البيت (٢٤) من قصيدة:

تذكَّرتُ ما بينَ العُذَيبِ وبارقٍ ... مجرَّ عوالينا ومجرى السَّوابق

«وكان المتنبِّي يُنشِدُ تارةً مكسوراً، فجرى بيني وبينه في هذا وقتَ القراءة كلامٌ يطولُ شرحهُ»[٥].

---

(١) الفسر، م. ن.

(٢) الفسر، الجزء الثاني، القصيدة (١٤٠).

(٣) ديوان البحتريّ؛ ٢/ ١٢٥٦.

(٤) الفسر؛ الجزء الثاني؛ القصيدة (١٥٠)، ويراجع البيت (١٢) من نفس القصيدة.

(٥) الفسر؛ الجزء الثاني؛ القصيدة (١٥١).

وعلَّق الوحيد بقوله: «قد ردَّ هذا عليه ابنُ خالويه بحلب، وأراه خطأهُ فيه، فلم يرجع، وكان رجلاً لجوجاً معجباً برأيه، والعجبُ وسوءُ الرَّأي قتلاه». وكلام الوحيد يؤكّد بشكلٍ قطعيٍّ أنَّ ما نسبه ابنُ جني إلى المتنبّي إنَّما هو من كلام المتنبّي، وهذه الواقعة واحدةٌ من تلك النُّصوص الكثيرة التي ذكرها.

وفي البيت (٤٢) من نفس القصيدة يقولُ: «سألتُه عن هذا المعنى، فقال: الفرَسُ إذا عُلِّقتْ عليه المخلاةُ طلب لها موضعاً مرتفعاً، فجعلها عليه، ثمَّ يأكلُ، فخيلُه أبداً إذا أُعطيتْ عليقَها رفعته على هام الرِّجال الذين قتلهم، لكثرة ما هنالك من ذاك»[١]، وقد أشار صاحب الصُّبحِ المنبي إلى هذه القصَّة مقرونةً بإعجابه الشَّديد بالبيت[٢].

وقال في البيت (٣٤) من قصيدة:

أتراهـــا لكـــثرة العُشَّـــاقُ تحسَبُ الدَّمعَ خلْقَةً في المآقي؟

«جعلَه لفعله شمساً... » ثمّ قال: «هذا جوابُه لي، وقد سألتُه عن هذا وقتَ القراءة»[٣].

وقال في البيت (٣) من قصيدة:

هو البينُ حتّى ما تأيَّ الحزائقُ ويا قلبُ حتَّى أنتَ ممَّنْ أفارقُ

«سألتُه عن معنى هذا البيت، فقلتُ له: أتقولُ: قرحى أو قَرْحاً؟ فقال: قَرْحاً منّون...»[٤].

وقال في البيت (٣) من قصيدة:

رُويـدكَ أيُّهـا الملـكُ الجليـلُ تـأيٌّ وعـدْه ممَّـا تُنيـلُ

«سألته وقتَ القراءة عن معنى هذا البيت، فقال: أُري من الورى، وهو داءٌ في الجوف.... شبَّهتُ الحاسدَ والعدوَّ بالرحيل والوداع لقبحهما عندي»[٥].

وقال في البيت (١٧) من قصيدة:

إلامَ طماعيـــةُ العـــاذل ولا رأيَ في الحُـــبِّ للعـــاقل؟

---

(١) م. ن.

(٢) الصبح المنبي؛ ٤٣٢.

(٣) الفتح الوهبي؛ ٩٨.

(٤) الفسر؛ الجزء الثاني؛ القصيدة (١٥٤).

(٥) الفسر؛ الجزء الثاني؛ القصيدة (١٧٣).

«كذا فسَّره لي المتنبّي، وقد سألتهُ عنه»[1]، وقال في البيت (٢٠) من نفس القصيدة: «وسألتُ أبا الطيب وقتَ القراءة عن هذا، فقلتُ له: إنَّ الشَّائلَ لالبن لها، وإنَّما التي فيها بقيَّةٌ من لبنها هي التي يُقالُ لها: الشَّائلةُ، فقال: أردتُ الهاءَ، وحذفتُها»[2].

وقال في البيت (٢٢) منها: «قلتُ له: أينحزنَ: ينفعلن؟ فقال: نعم، أي ينحازُ بعضُها إلى بعضٍ بين يديه»[3]. يقصد أبو الفتح أنه من الفعل (انحاز) لا من (نحز).

وقال في البيت (٣٦) منها: «سألتُه عن معنى هذا البيت، فقال: كانَ الخارجيُّ ركب جملاً بازلاً، وجعل يُشيرُ بكمِّهِ تمويهاً عليهم»[4].

وقال في البيت (٣٦) من قصيدة:

أعلى الممالك ما يُبنى على الأسَل والطَّعنُ عند محبّيهنَّ كالقُبَل

«سألتُه عن معنى هذا، فقال: كان سيفُ الدَّولة قد ترك الحرب مُدَّةً لم يركب»[5].

وقال في البيت (٢٥) من قصيدة:

لا الحلمُ جادَ به ولابمثاله لولا ادّكارُ وداعه وزياله

«جاريتُه في معنى هذا البيت، فقال: أردتُ إفراطَه في الجود حتَّى كأنَّه يطلبُ أن يكونَ مُقلّاً كسائله، فهو يُفرطُ في عطائه طلباً للإقلال»[6]، ثم قال: «هذا معنى لفظه».

وفي البيت (٣) من قصيدة:

أينفعُ في الخيمة العُذَّلُ وتشملُ من دهرَها يشملُ؟

---

(١) م. ن، والفتح الوهبي؛ ١٠١.

(٢) م. ن.

(٣) م. ن.

(٤) م. ن، والفتح الوهبي؛ ١٠٢.

(٥) الفسر؛ الجزء الثاني؛ القصيدة (١٧٦) والفتح الوهبي؛ ١٠٦.

(٦) الفسر، الجزء الثاني؛ القصيدة (١٧٨)، والفتح الوهبي؛ ١٠٨.

«وسألتُه عن معنى هذا، فقال: (ما) في معنى ليس...) وأكمل الكلام، ثمَّ قال: «هذا معنى لفظه وترجمتُه».[1]

وقال في البيت (١٠) من قصيدة:

ليـــاليَّ بعـــد الظَّـــاعنين شُـــكولُ طـــوالٌ وليـــلُ العاشـــقينَ طويـــلُ

«سألتُه وقتَ القراءة عن معنى هذا، فقال: وافينا القُلَّةَ وقتَ السَّحر...».[2]

وفي البيت (٢٨) منها قال: «سألتُه عن معنى هذا البيت، فقال: إنَّ الخيل لمَّا عبرت قُباقباً، وهو نهرٌ جارٍ كانت تُسكِّنُ ماءَهُ لكثرة قوائمها، فأضعفتْ جريَهُ».[3]

وقال في البيت (٧) من قصيدة:

ذي المعـــالي فليعلـــونْ مـــن تعـــالى هكـــــذا هكـــــذا وإلاّ فـــــلا لا

«طال بيني وبينه الخطب في قوله: لتخوضنّ...»[4]، وقد ذكر أنَّ المتنبّي أورد عدَّة شواهد ليعزّز وجهة نظره.[5]

وقال في البيت (٤) من قصيدة:

محبّـــي قيـــامي مـــالذلكمُ النَّصـــلِ بريئاً من الجرحى سليماً من القتلِ؟

«الذي كان يُجيب به إذا سُئل عن هذا البيت أن يقول: كأنَّ قائلاً قال له: ما يُشبهُ؟ فيقولُ له الآخر، كأنه الأسدُ...»،[6] ولم يذكر أبو الفتح هنا ما إذا كان السُّؤال منه أم من غيره!.

وفي البيت (٦) من قصيدةِ:

---

(١) الفسر؛ الجزء الثاني؛ القصيدة (١٨٠)، والفتح الوهبي؛ ١٠٩.

(٢) الفسر؛ الجزء الثاني؛ القصيدة (١٨٨)، والفتح الوهبي؛ ١١٢.

(٣) م.ن. والفتح الوهبي؛ ١١٣.

(٤) م.ن، الفسر؛ الجزء الثالث، القصيدة (١٩٣).

(٥) م.ن. وعلَّق أبو الفتح بعدها قائلاً: "ولو قال: لتخوضَنَّ، لما احتاج إلى هذه الشواهد" وانظر تعليقه على البيت (٨) من هذه القصيدة.

(٦) الفسر، الجزء الثالث، القصيدة (١٩٦).

لا خيلَ عندكَ تُهديها ولا مالُ فليُسعد النُّطقُ إن لم تُسعد الحالُ

قال: «ولمَّا وصلتُ في القراءة إلى هذا الموضعِ قال لي: هذا رجلٌ حملَ إليَّ ما قيمتُه ألفُ دينارٍ في وقتٍ واحدٍ، وما رأيتُه أشكرَ لأحدٍ منه لفاتكٍ، وكان يترحَّمُ عليه كثيراً»[1].

وقال في البيت (١) من قصيدة:

وفاؤكما كالرَّبع أشجاهُ طاسمُهْ بأن تُسعدا والدَّمعُ أشفاهُ ساجمُهْ

«كلَّمتُه وقتَ القراءة عليه في إعرابِ هذا البيت، فقلتُ له: الباءُ في (بأن)، بأيِّ شيءٍ يتعلَّقُ؟ فقال: بالمصدر الذي هو وفاؤكما»[2].

وقال في البيت (١٣) من قصيدة:

وا حرَّ قلباهُ ممَّنْ قلبُه شبمُ ومن بجسمي وحالي عنده سقمُ

«سألتُه، فقلتُ: الهاءُ في أُعيذُها على أيِّ شيءٍ تعودُ؟ فقال على النَّظرات»[3].

وقال في البيت (٣٤) من قصيدة:

لا افتخارٌ إلاَّ لمن لا يُضامُ مدركٌ أو محاربٌ لا ينامُ

«سألته عن هذا، فقال: كنتُ بالقرب منه، فلم أزرْهُ، فلمَّا بعُدَ زرتُه»[4]. وقال في البيت (٣٣) من قصيدة:

أنا لائمي إن كنتُ وقتَ اللَّوائم علمتُ بما بي بين تلكَ المعالم

«سألتُه وقتَ القراءة عن هذا، فقال: أردتُ طبريَّة، وكان فيها أعداءٌ للممدوحِ»[5]، وقال في البيت (٢٧) من قصيدةِ:

---

(١) الفسر؛ الجزء الثالث، القصيدة (٢١٧).

(٢) الفسر، الجزء الثالث، القصيدة (٢٢١).

(٣) الفسر؛ الجزء الثالث؛ القصيدة (٢٢٥). والفتح الوهبي؛ ١٣٩.

(٤) الفسر؛ الجزء الثالث؛ القصيدة (٢٤٥). والفتح الوهبي؛ ١٥٤.

(٥) الفسر؛ الجزء الثالث؛ القصيدة (٢٤٧). والفتح الوهبي؛ ١٥٦.

فـراقٌ ومـن فـارقتُ غـيرُ مذمّـم وأمٌّ ومـن يمّمـتُ خـيرُ مُيَمَّـم

«وسألَهُ بعضُ من حضر، فقال له: أتريدُ بالدّيلمِ الأعداءَ أم هذا الجيلَ من العجم؟ فقال: بل العجم، وقد نطقت العرب بالديلم اسم هذا الجيل»[1]. وقال في البيت (٦) من قصيدة:

نـزور ديـاراً مـا نُحـبُّ لهـا مغنـى ونسـأل فيهـا غـير سُكّانها الإذْنـا

«فطالَ الخطبُ بيني وبينه في هذا...»[2].

وقال في البيت (١٧) من قصيدة:

الـرّأيُ قبـل شـجاعة الشُّـجعان هـو أوّلٌ وهـي المحـلُّ الثّـاني

«أرسناسُ: ذكر لي أنَّ برد مائه مفرطٌ»[3].

وقال في البيت (١٩) من هذه القصيدة: «فسألتُه وقتَ القراءة عن هذا، فذكر أنَّه شاهد الأمرَ كذلكَ، وقال لي: هذا الماءُ من أبردِ المياه، وإنَّما هو ذوبُ الثلج في كلِّ وقتٍ باردٌ»[4].

وقال في البيت (٣٠) منها: «وسألتُه عن هذا، فقال: معناهُ، وكان هذا الذي ذكرته على الدروبِ أيضاً؛ إذ في الرجوعِ غضاضةٌ على الرَّاجع، وإذ السَّيرُ ممتنعٌ من الإمكان»[5].

وفي البيت (٤) من قصيدة:

النّـاسُ مـا لـم يـروكَ أشـباهُ والكـونُ لفـظٌ وأنـتَ معنـاهُ

---

(١) الفسر؛ الجزء الثالث؛ القصيدة (٢٥٤).

(٢) الفسر؛ الجزء الثالث؛ القصيدة (٢٦١). وقد أورد أبو الفتح هذه القصّة مع شيءٍ من الإسهاب في سرّ الصّناعة؛ ٢/ ٧٢٢.

(٣) الفسر؛ الجزء الثالث؛ القصيدة (٢٦٤).

(٤) م. ن. والفتح الوهبي؛ ١٦٦، وزاد فيه: "وقال لي: وكان الوقتُ من الزّمان حزيران".

(٥) م. ن، والفتح الوهبي؛ ١٦٧، وقد أنكر العروضي كلام أبي الفتح، انظر شرح الواحدي؛ ٥٩٨.

قال: «وسألتُه عن معنى هذا، فقال: هو مثلُ البيت الآخر:

ولربَّمـــا أطـــر القنـــاةَ بفـــارس وثنـــى فقوَّمهـــا بـــآخرَ منهـــمُ»[1]

وقال في البيت (٢٩) من قصيدة:

كفى بكَ داءً أن ترى الموتَ شافيا وحســبُ المنايـا أن يكـنَّ أمانيـا

«لمَّا وصلتُ في القراءة إلى هذا البيت ضحكتُ، فضحك أيضاً، وعرف غرضي، وأنَّه ممَّا قدَّمتُ ذكرهُ»[2].

لقد كان ابنُ جنّي صادقاً فيما ينقلُه،ويرويه عن المتنبّي، ولذلك نراه يُشيرُ صراحةً إلى قصائد لم يقرأها على الشاعر، فقد ذكر عند تعرُّضه لشرح البيت (٢٤) من قصيدة:

فـــؤادٌ مـــا تُســـلِّيه المُـــدامُ وعمـــرٌ مثلمـــا تهَـــبُ اللِّئـــامُ

«ولم أقرأ هذه القصيدةَ عليه، ولكنّي سمعتُها تُقرأ عليه،ولستُ أضبطُ الآنَ ما جرى حينئذٍ»[3].

وأمَّا مسألةُ التَّشكيك الذي أثاره بعضُ نُقَّاد ابن جنّي كالأصفهاني وابن فورَّجة وغيرهما بحيث رأى هؤلاء أنَّ ابن جني كان يلجأ إلى هذه الذريعة أو غيرها عندما يستغلقُ عليه معنى البيت، فسنشيرُ هنا إلى حالةٍ من تلك الحالات تاركين الأمثلة الأخرى لمكانٍ آخر.

تعرَّض الأصفهاني لقول المتنبّي:

لـو مـرَّ يركـضُ في سـطور كتابـة أحصـى بحـافر مُهـره ميماتهـا

---

(١) الفسر؛ الجزء الثالث؛ القصيدة (٢٨٢).

(٢) الفسر؛ الجزء الثالث؛ القصيدة (٢٨٧).

(٣) الفسر؛ الجزء الثالث؛ القصيدة (٢٤١)، وقد ذكر مقطَّعةً من أربعة أبيات، أوَّلُها:

ألـــم تـــرَ أيهـــا الملـــك المرجّـــى عجـائب مـا رأيـتُ مـنَ السَّـحاب

وقال: «أنا أتَّهم هذه القطعة [كذا]، ولم أقرأها عليه، وكلامه عندي أجود منها»، الفسر الجزء الأول، القصيدة (٢٨).

وأشار إلى أنّ أبا الفتح شبّه حافر الفرس بالميم، وقال: «وأمّا حافر الفرس فلا يُشبه الميم في صورته» ،وانتقد ابن جني قائلاً: «لأبي الفتح ثلاث علل اتّخذها قواعدَ في شعر المتنبّي إذا ضاق به الأمر: إحداها أنّه يُحيلُ بالمعنى على الفسر الكبير والثانية أن يقول: بهذا أجابني المتنبّي عند الاجتماع والثالثة أن يقرن بالبيت مسألةً في النّحو يستهلكُ البيت واللّفظَ والمعنى»[1]. ثمّ أثار جانباً من المسألة عندما تعرّض للبيت(٤) من قصيدة:

ملومكما يجلُّ عن المَلام ووقعُ فعاله فوقَ الكلام

فقال: «قاعدة علل أبي الفتح إذا أعياه معنى البيت أن يسنده إلى المتنبّي أو يقول: هذا حصلّتُه عليه، أو يقولُ: بهذا أجابني وقتَ الاجتماع معه، والغريقُ يتعلّقُ بما يرى»[2]. والأصفهانيُّ في المرتين يُشير إلى تذرُّع ابن جني بالنّقل عن المتنبي متّهما إيّاه في صدقه. وإليك البيت وشرح ابن جني الذي نسبه للمتنبي، وردّ الأصفهاني.

قال المتنبي:

عيونُ رواحلي إنْ حرتُ عيني وكلُّ بُغام رازحة بُغامي

قال ابنُ جني: «وسألتُه عن معنى هذا البيت، فقال: معناه: إذا حارت عيني فعيون رواحلي عيني، وبُغامهنَّ بُغامي. أي: إنْ حرتُ، فأنا بهيمةٌ مثلهنَّ، كما تقولُ: إنْ فعلتَ كذا فأنت حمارٌ جداً»[3].

وقد ذهب الأصفهاني إلى أنَّ المعنى: «إنَّ عيون إبلي تهتدي إلى الطريقِ وسلوكه لاعتيادها قطعَ الأسفار وإلْفها سلوكَ المفاوز، فكلمّا تحيّرتُ فهنَّ هادياتي وإذا ضَلَلْتُ كنَّ مرشداتي»[4]، وإذا كان الأصفهاني قد ذهب إلى المعنى القريب، وفيه ضعف[5] أبعد ما يكون عن خيلاء المتنبي وعنفوانه، والكلام الذي نسبه أبو الفتح للمتنبي يليقُ بثقتهِ بنفسه، تلك الثّقةُ التي صحبته طوالَ حياته.

---

(١) الواضح في مشكلات شعر المتنبي للأصفهاني؛ ٣٦.

(٢) الواضح؛ ٧٨.

(٣) الفسر؛ الجزء الثالث؛ القصيدة (٢٥٥).

(٤) الواضح؛ ٧٨.

(٥) انظر تعليق محقق الواضح؛ ٧٨ الهامش (٣).

وكان أبو الفتح يقرن ذكر المتنبّي وشعره بالثناء والمديح والإطراء والإعجاب. يقولُ في مقدمة الفسر: «وحقاً أقولُ: لقد شاهدته على خُلُقٍ قلَّما تكامل إلاَّ لعالمٍ موفَّقٍ»[1]. وهذا يوافقُ ما رواهُ صديقُه الآخر عليُّ بن حمزة البصريُّ الذي قال: «بلوتُ منه ثلاث خصالٍ محمودة: ما كذبَ ولا زنى ولا لاط»[2]، وإن كان قد قال في بداية هذا الخبر «بلوتُ من المتنبيِّ ثلاثَ خصالٍ ذميمةٍ كلَّ الذَّمِّ، وهي أنَّه ماصام ولا صلَّى ولا قرأ القرآن»، وقد رددنا على هذا الخبر في ما سلف، وإن كان لنا من قولٍ نضيفه حول ذلك فإنَّ من يتمتَّعُ بالصِّفات الثانية لا يمكن أن يغفلَ الأولى، وشعر المتنبيّ شاهدٌ واضحٌ على عمق قراءاته للقرآن كما أسلفنا، ويؤيِّد نَفْيَ هذه التُّهم ماورواه صاحبُ الصُّبحِ عن ابن فورَّجةَ حيثُ قال: «كانَ المتنبيّ داهيةً مُرَّ النَّفسِ شجاعاً حافظاً للأدب عارفاً باخلاقِ الملوك، ولم يكنْ فيه ما يشينُه ويُسقطه إلاَّ بُخله وشرهه على المالِ»[3]. وفي الصُّبح المنبي نفسه أخبارٌ تنفي تهمةَ البخل، ولسنا في معرض الدِّفاع عنه في ذلك، وعلى كلّ حالٍ مثلُ هذا الاتّهام ليس من مسألةِ العقائد في شيءٍ.

وفي معرض دفاع ابن جني عن المتنبيّ قال: «قلتُ مرَّةً للمتنبيّ: أراكَ تستعملُ في شعرك: (ذا و(تا) و(ذي) كثيراً، ففكَّر شيئاً، ثمَّ قال: إنَّ هذا الشعر لم يُعملْ كلُّه في وقتٍ واحد، فقلتُ له: أجل، لكنَّ المادَّةَ واحدةٌ، فأمسكَ البتَّةَ»، ثمّ قال: «والشَّيءُ يُذكرُ لنظيرهِ، فإنَّ المعاني وإنِ اختلفتْ معانيها آويةٌ إلى مضجعٍ غيرِ مُقضٍّ وآخذٌ بعضُها برقابِ بعضٍ»[4].

وقال في قولِ المتنبّي:

وأبهرُ آياتِ التّهاميِّ أنَّه ... أبوك وإحدى مالكم من مناقب[5]

«قد أكثر الناسُ القولَ في هذا البيت، وهو في الجملة شنيعُ الظاهر، وقد كان يتعسَّفُ في الاحتجاجِ له والاعتذار منه بما لستُ أراه مقنعاً، فأضربتُ عن ذكره»، ثمَّ أكمل الكلامَ بقوله: «ومع ذلك فليستِ الآراءُ والانتقاداتُ في الدِّين ممَّا يقدحُ في

---

(١) الفسر؛ الجزء الأول، المقدمة.

(٢) المقفَّى؛ ١/ ٣٨٠، الصبح المبني؛ ٩٤.

(٣) الصبح المبني؛ ٢/ ١٣٩

(٤) الخصائص؛ ٢/ ١٣٩

(٥) انظر ديوان المتنبي؛ ٢١١.

جودة الشعر ولا رداءته: لأنّ كلّاً منفردٌ عن صاحبه، ولم أقصد في هذا الكتاب إلى شرحِ مذهبٍ بتصحيحٍ أو غيرهِ»[1]، وعلى كلّ حالٍ فإنَّ النُّقَّادَ لم يروا في البيت المطعنَ الذي رآه أبو الفتح، بل أخذوا عليه عدم اكتشافه للمرمى العميق الذي يتضمَّنُهُ[2].

لقد كان أبو الفتح حريصاً على أن يبرّيء أبا الطّيب ممَّا يطعنُ في عقيدته، ولذلك قال، وهو يشرح قول المتنبي:

تمتَّعْ من سهاد أو رقاد ... ولا تأملْ كرى تحتَ الرّجام

فإنَّ لثالث الحالين معنىً ... سوى معنى انتباهكَ والمنام

«أرجو ألاَّ يكونَ - عفا اللّهُ عنه - أراد أنَّ نومةَ القبر لا انتباهةَ لها».[3] وقال، وهو يشرحُ قولَه:

بنفسي وليدٌ عاد من بعد حمله ... إلى بطن أمٍّ لا تُطرِّقُ بالحمل

«أرجو له - عفا الله عنه - ألاَّ يكون كنى بهذه عمَّا يقولُه الملحدون»[4].

وكان أبو الفتح يتابعُ المتنبّي، ويحضُر حلقاته التي يُقرأ فيها ديوانه، فقد قال معلّقاً على قصيدة المتنبّي في ضبَّة، وقد نظمها المتنبّي سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة[5]: «ورأيته، وقد قرئت عليه هذه القصيدة، وهو يتكرّهُ إنشادَها»[6]، وكان ابن جنّي مصدراً، يستقي منه الرُّواة أخبار المتنبّي، حتى أولئك الذين عاصروا ابن جني والمتنبي، فقد روى الأصفهاني في الواضح - وهو معاصرٌ لابنِ جني والمتنبي - «وأخبرني أبو الفتح عثمان، أنَّ المتنبّي أسقط من شعره الكثيرَ، وبقي ما تداوله النَّاس»[7]. وقال: «وحدَّثنا أبو الفتح عثمان بن جنّي عن عليٍّ بن حمزة البصريّ، قال:

---

(١) الفسر؛ الجزء الأول؛ البيت (٢٦) من القصيدة (٣٥).

(٢) انظر شرح الواحدي؛ ٣٣١، والتبيان؛ ١/ ١٥٤.

(٣) الفتح الوهبي؛ ١٦٠.

(٤) الفتح الوهبي؛ ١٠٦.

(٥) ديوان المتنبي؛ ٥١٤.

(٦) الفسر؛ الجزء الأول؛ القصيدة (٤١)، وانظر ديوانه؛ ٥١٤، والصبح المنبي؛ ١٧١.

(٧) الواضح؛ ١٠، وحول هذه المسألة: قال ابن نباتة في سرح العيون؛ ٤٢: «وله أشعارٌ لم تدخلْ في ديوانه، مثل قوله: [البيتان]»، ثم قال: «وهو شبيهٌ بنَفَسه».

كنت مع المتنبّي لمّا وردَ أرّجان، فلمّا أشرف عليها وجدها ضيّقةَ البقعة والدُّور والمساكن فضربَ بيدهِ على صدرهِ....»[1]، وأكمل الخبر، وتجده كاملاً في المصادر التي روت أخبار الشاعر.

وكان ابن جني موطن أسرار الشاعر، يُفضي إليه بما يعزمُ عليه من أمورٍ، فقد ذكر ابنُ جنّي في مطلع قصيدة:

بادِ هواكَ صبرتَ أم لم تصبرا وبُكاكَ إنْ لم يجرِ دمعُكَ أو جرى

«وفارقني من مدينةِ السَّلام، وقد توجَّه متَّجها إلى أرَّجان؛ قاصداً لأبي الفضل محمد بن الحسن بن العميد،وقد حزم أمورَه، وأخذ أهبته، وعهدَ إليَّ ألاّ يُطيلَ الغيبةَ، وقال: إنَّما أقدِّرُ من هذا الوجه أن أستخلفَ بعضَ ما خرج من يدي في هذه المُدّة، وأعودَ، فأنزلَ الحضر، وأطنِّبَ في بني جعفرٍ، فإنَّه أقلُّ لمؤونتي وأخفُّ على قلبي»[2]، ولكنَّ الأقدار جرتْ بما لم يكن يحسبُ له حساباً، وذلك مصداق قوله في رحلته تلك:

والأمـــرُ للّه ربِّ مجتهـــد مـا خـابَ إلاَّ لأنَّـهُ جـاهد[3]

واستشهد ابنُ جنّي بأشعار المتنبّي في مؤلّفاته الأخرى، وكان يوردُ أشعارَه مسبوقةً بلفظ «شاعرنا»، فمن ذلك قوله: «وامتثله شاعرُنا آخراً، فقال[4]:

فلو قدرَ السِّنانُ على لسان لقالَ لك السِّنانُ كما أقولُ

وقال أيضاً[5]:

لو تعقلُ الشجرُ التي قابلتُها مدَّتْ محيّيةً إليكَ الأغْصُنا»[6]

وقال في باب غلبة الفروع على الأصول في الخصائص: «وآخرُ ما جاء به

---

(١) الواضح؛ ١٦.

(٢) الفسر؛ الجزء الثاني؛ القصيدة (١٢٤).

(٣) ديوانه؛ ٥٧٢.

(٤) ديوانه؛ ٢٥٣.

(٥) ديوانه؛ ١٤٠.

(٦) الخصائص؛ ١/ ٢٤.

شاعرُنا، فقال[1]:

نحنُ ركبٌ م الجنّ في زيّ ناس فوقَ طير لها شُخوصُ الجمال»[2]

وقال في الخصائص أيضاً: «وحدَّثني المتنبّي شاعرنا، وما عرفتُه إلاّ صادقاً»[3]، وذكر الحديث.

وقال في معرض الحديث عن إذ وذا: «وآخرُ من جاءَ به - على كثرتِه - شاعرنا، فقال[4]:

وكم دونَ الثَّويَّة من حزين يقولُ له قدومي: ذا بذاكا

فكشفه وحرَّرهُ».

وقال في مكانٍ آخرَ: «وإذا جاز أن يقومَ الحالُ مقامَ اللَّفظ بالفعل كان اللَّفظُ بأن يقومَ مقام اللَّفظ أولى وأجدرَ» ، ثم قال: «وذاكرتُ المتنبِّي شاعرنا نحواً من هذا،وطالبته به في شيء من شعره، فقال: لا أدري ما هو؟ إلاَّ أنَّ الشاعر قد قال:

لسنا كمنْ حلَّتْ إيادٌ دارها [تكريتَ تمنعُ حَبَّها أن يُحصدا]

فعجبتُ من ذكائه وحضوره مع قوّة المطالبة له حتى أورد ما هو في معنى البيت الذي تعقَّبتُه عليه من شعره، واستكثرتُ ذلكَ منه، والبيتُ قولُه[5]:

وفاؤكما كالرَّبع أشجاهُ طاسمُهْ بأنْ تُسعدا والدَّمعُ أشفاهُ ساجمُهْ

وذكرنا ذلك لاتّصاله بما نحن عليه فإنَّ الأمر يُذكرُ للأمرِ»[6]. وقال في باب (التراجع عند التناهي): «وأبلغُ من هذا قولُ شاعرنا[7]:

---

(1) ديوانه؛ ١١٢.

(2) الخصائص؛ ١/ ٣٠٢.

(3) م.ن؛ ١/ ٢٣٩.

(4) ديوانه؛ ٥٨٥.

(5) ديوانهُ؛ ٢٤٢.

(6) الخصائص؛ ٢/ ٤٠٣.

(7) ديوانه؛ ١١٨.

ولجُدتَ حتّى كدتَ تبخلُ حائلاً للمنتهى ومنَ السُّرور بُكاءُ»[1]

وقال معلّقا على البيت: أنا الحُبابُ الذي يكفي سُمي نَسبي

«ونظر إليه شاعرُنا، وقلبَه، فقال[2]:

... ... ومن يَصفْك فقد سمَّاك للعرب»[3]

وقال في مكانٍ آخرَ: «وآخرُ من جاء به شاعرُنا، قال[4]:

وإذا ما خلا الجبانُ بأرض طلبَ الطَّعنَ وحدَهُ والنِّزالا»[5]

وقال في المحتسب، وهو في معرض الفعل المطاوع من أغفل، أي: وجدناهُ غافلاً، «وآخرُ ذلك قولُ شاعرِنا[6]:

تصفو الحياةُ لجاهل أو غافل عمَّا مضى منها وما يُتوَقَّعُ

ولمن يُغالطُ في الحقائق نفسَه ويسومُها طلبَ المحال فتتبعُ»[7]

وحول كلمة: لبِسَ يلبَسُ، ولبَس يلبِسُ، قال: «وقد مرَّ به لفظاً البتَّةَ شاعرُنا، فقال:[8]

وأنَّا إذا ما الموتُ صرَّح في الوغَى لبسنا إلى حاجاتنا الضَّربَ والطَّعْنا»[9]

وقال في جمع حمَّام: حمَّامات: «وقد ذكرنا هذا ونحوه في تفسيرِ ديوان المتنبّي

---

(١) الخصائص؛ ٣/ ٢٤١.

(٢) ديوانه؛ ٤٢٣.

(٣) الخصائص؛ ٣/ ٣٣٨.

(٤) ديوانه؛ ٤٠٥.

(٥) الخصائص؛ ٣/ ٣١٨.

(٦) ديوانه؛ ٥٠٦.

(٧) المحتسب؛ ١/ ١٤١.

(٨) ديوانه؛ ٣٠٨.

(٩) المحتسب؛ ١/ ٢٣١.

عند قوله[1]: ففي الناس بوقاتٌ لها وطبولٌ»[2].

وأشار إلى شرح الدّيوان في سرّ الصّناعة في حرف الظاء، حول النّواطير والنواظير، قال: «وقد ذكرتُ هذا الحرفَ من هذا الوجه في كتابي في تفسير شعر المتنبي عند قوله[3]:

نامت نواطيرُ مصر عن ثعالبها فقد بشمنَ وما تفنى العناقيدُ»[4]

وعند حديثه عن الضّاد، قال: «واعلم أنّ الضّادَ للعربِ خاصّةٌ،ولا توجدُ في كلامِ العجم إلاّ في القليل، فأمّا قولُ المتنبّي[5]:

وبهمْ فخرُ كلِّ من نطقَ الضّا دَ وعوذُ الجاني وغوثُ الطّريد

فذهب بها إلى أنّها للعرب خاصّةٌ، ولا يعترض مثله على أصحابنا، وقد ذكرتُ هذا في كتابي في تفسيرِ شعرهِ»[6].

وحول إبدال الهاء، قال: «وقد استقصيتُ هذا الفصل في كتابي في شرح شعر المتنبي عند قوله[7]:

واحرَّ قلباهُ ممَّنْ قلبُه شبمُ

ودلّلتُ هناك على ضعف قولِ أبي زيد وبيت المتنبي جميعاً في هذا»[8]، وفي شرحه لقول أبي نواس في أرجوزته:

كان لهُ من الجزَرْ كلُّ جنين ما اشتكرْ

---

(١) ديوانه؛ ٣٥١.

(٢) المحتسب؛ ١/ ٢٩٥.

(٣) ديوانه ٤٨٦.

(٤) سر الصناعة؛ ١/ ٢٢٨.

(٥) ديوانه؛ ١٥.

(٦) سر الصناعة؛ ١/ ٢١٥.

(٧) ديوانه؛ ٣٢٢.

(٨) سر الصناعة؛ ٢/ ٥٦٢، وانظر ٢/ ٧٢٢، وقارن بالفسر؛ الجزء الثالث؛ القصيدة (٢٢٥).

أورد عدّة أمثلة لذي الرُّمة وطفيل الغنويّ والرّاعي، ثم قال: «وهذا معنىً مطروقٌ، يطولُ استقصاؤُه. وآخرُ من لاذَ به من المحدثين المتنبّي، وهو قريعُ دهرِه في الشعر ونسيجُ وحده، لا يختلفُ اثنان ممَّنْ يوثقُ بفهمه ومعرفته وجودة نقده للشعر في رصانة لفظه ومخترع كثيرٍ من معانيه، ولو تناسبَ شعرُه للحق الصَّدرَ من المحدثين، وجاوز كثيراً منه، قال في قوله[1]:

أباح الوحشَ يا وحشُ الأعادي ... فلمْ تتعرَّضينَ لهُ الرِّفاقا؟

ولو تبَّعت ما طرحتْ قناهُ ... لكفَّك عن رذايانا وعاقا

أخرج كلامه على أنَّه يخاطبُ الوحش...».[2]

وقد عبَّر أبو الفتح عن حبِّه للمتنبي باجتذابِ شيخه أبي علي الفارسي إلى جانب المتنبي، قال صاحب الصبح المنبي: «كان أبو علي الفارسي إذ ذاك [أي: عندما وصل المتنبي] بشيراز، وكان ممرُّ المتنبي إلى دار عضد الدَّولة على دار أبي عليّ الفارسيّ، وكان إذا مرَّ به أبو الطيب يستثقله على قُبحِ زِيِّه، وما يأخذ به نفسه من الكبرياء، وكان لابن جنّي هوىً في أبي الطيّب كثيرَ الإعجاب بشعره، لا يُبالي بأحد يذمُّه أو يحطُّ منه، وكان يسوؤُه إطنابُ أبي عليٍّ في ذمِّه، واتَّفقَ أن قال أبو علي يوماً: اذكروا لنا بيتاً من الشعر نبحثُ فيه، فبدأ ابنُ جني، وأنشد:

حُلت دونَ المزار فاليوم لو زر ... ت لحال النُّحولُ دونَ العناق[3]

فاستحسنه أبو عليٍّ، واستعادَه، وقال: لمن هذا البيت؟ فإنَّه غريبُ المعنى، فقال ابنُ جنّي للذي يقولُ:

أزورُهم وسوادُ الليل يشفعُ لي ... وأنثني وبياضُ الصبح يُغري بي[4]

فكثر إعجاب أبي عليٍّ، واستغرب معناه، وقال: لمن هذا؟ فقال ابن جني: للذي يقول:

---

(١) ديوانه؛ ٢٨٠.

(٢) تفسير أرجوزة أبي نواس؛ ٤٠ – ٤٢، ط٢، وانظر؛ المتنبي في آثار الدارسين؛ ٤٣٠.

(٣) ديوانه؛ ٢٢٤.

(٤) م.ن. ٤٤٦.

ووضعُ الندى في موضع السيف للعُلا مضرٌ كوضع السيف في موضع النّدى[1]

فقال: وهذا حسنٌ واللهِ، وقد أطلتَ يا أبا الفتح، فأخبرنا من القائلُ؟ قال: هو الذي لا يزال الشيخ يستثقلُه، ويستقبحُ زِيَّهُ وفعلَه، وما علينا من القُشور إذا استقام اللُّبُّ؟ قال أبو عليٍّ: أظنُّكَ تعني المتنبّي؟ قلتُ: نعم، قال: واللهِ لقد حبَّبتَه إليَّ،ونهض، ودخل على عضد الدَّولة، فأطال في الثّناء على أبي الطَّيب، ولمَّا اجتاز به استنزله، واستنشدَه، وكتب عنه أبياتاً من الشِّعر»[2].

ومن العجيب ألاَّ يتعرَّف أبو علي على هذه الأبيات، ومن بينها بيتٌ من إحدى أهم قصائد المتنبي في سيف الدولة، وقد أنشدها إياه سنة ٣٤٢هـ، وأبو علي في حلب.

ونقل صاحب الصبح المنبي خبراً على لسان عليّ بن عيسى الرَّبعي، يُظهر التَّحوُّلَ الذي حدث لدى الشيخ تجاه المتنبّي، حتَّى ضمَّن كتاب التذكرة بيتين من شعر المتنبي، قال البديعيُّ: «قال الرَّبعيُّ: كنتُ يوماً عند المتنبي بشيراز، فقيل له: أبو عليٍّ الفارسيُّ بالباب، وكانت تأكَّدت بينهما المودَّة، فقال: بادروا إليه، فأنزلوه، فدخل أبو عليٍّ، وأنا جالسٌ عندَه، فقال: يا أبا الحسن: خذ هذا الجزء، وأعطاني جزءاً من كتاب «التذكرة» ، وقال: اكتب عن الشيخ البيتين اللَّذين ذكّرتُك بهما، وهما:[3]

سأطلبُ حقِّي بالقنا ومشايخ كأنَّهمُ من طول ما التثموا مُردُ

ثقال إذا لاقوا خفاف إذا دُعوا كثير إذا شَدُّوا قليل إذا عُدُّوا[4]»

ويبدو أنَّ أبا عليٍّ كان يُحبُّ هذه القصيدة، فقد ترك لنا البديعيُّ خبراً آخرَ، جاء فيه:

«قال أبو عليٍّ [وقال المحققون: هو أبو علي الفارسي]: قيل للمتنبِّي: على من تنبأت؟ قال: على الشُّعراء، فقيل: لكلِ نبيٍّ معجزةٌ، فما معجزتُك؟ قال: هذا البيت:

---

(١) م.ن. ٣٦١.

(٢) الصبح المنبي؛ ١٦٢.

(٣) ديوانه؛ ١٨٣.

(٤) الصبح المنبي ١٦٣.

ومن نكد الدُّنيا على الحُرِّ أن يرى عدوّاً له ما من صداقته بُدُّ[1]»

وهكذا تحوَّل الرَّجل الذي امتحن مقدرة أبي الطيب المتنبي ذات يوم[2] إلى محبٍّ معجبٍ بشعرهِ كلَّ الإعجاب. فقد ذكر ابن جني أنه أنشد شيخه أبا عليٍّ قصيدة المتنبي المشهورة في عتاب سيف الدَّولة، واستحسنها بيتاً بيتاً، قال: «ولقد ذاكرتُ به [أي المتنبي] شيخنا أبا عليٍّ الحسن بن أحمد الفارسيَّ بمدينة السَّلام ليلاً، وقد أخلينا، فأخذ يقرِّظهُ ويفضِّله، وأنشدته من حفظي ميميَّتَهُ.

وا حرَّ قلباه ممَّنْ قلبهُ شبمُ[3] [ومن بحالي وجسمي عنده سقم]

فجعل يستحسنُها، فلما وصلتُ إلى قوله:

وشرُّ ما قنصتُه راحتي قنصٌ شهبُ البُزاة سواءٌ فيه والرَّخَمُ

فلم يزل يستعيدُه منِّي إلى أن حفظه، وقال: ما رأيت رجلاً في معناه مثلَه[4]». وقد أعقب ذلك بقوله: «فلم لو لم يكن له فضيلةٌ إلاَّ قول أبي عليٍّ هذا فيه لكفاه».

وأوردَ البديعيُّ خبراً آخرَ على لسان ابن جنّي، جرى في مدينة السَّلام، قال فيه: «قال ابنُ جنّي: حدَّثني أبو علي الحسنُ بنُ أحمد الفسويُّ، قال: خرجتُ بحلبَ أريدُ دارَ سيفِ الدَّولة، فلمَّا برزتُ من السُّورِ؛ إذا أنا بفارس مُتَلَثِّم، قد أهوى نحوي برمحٍ طويل، وسدَّده إلى صدري، فكدتُ أطرحُ نفسي عنِ الدَّابَّةِ، فحسرَ لثامه، فإذا المتنبّي، وأنشد:

نثرتُ رؤوساً بالأحيدب منهمُ كما نُثرتْ فوق العروس الدَّراهمُ[5]

ثم قال: كيف هذا القولُ؟ أحسنٌ هو؟ فقلتُ: ويحك، قد قتلتني يا رجلُ. قال ابن جني: فَحكيتُ هذه الحكاية لأبي الطيب بمدينة السلام، فعرفها، وضحك

---

(١) م. ن؛ ٦٥.

(٢) م. ن؛ ١٤٣.

(٣) ديوانه؛ ٣٢٢.

(٤) الفسر، الجزء الأول، المقدمة، وسيورد هذا الخبر أثناء شرحه للبيت (٣٥) من هذه القصيدة.

(٥) ديوانه؛ ٣٧٨، ورواية صدره في الديوان: نثرتَهمُ فوق الأحيدبِ نثرةً.

منها».[1]

ويبدو أنَّ القصتّين اللّتين رواهما أبو الفتح قد وقعتا في نفسِ التاريخ، وربَّما في تلك اللّيلة التي أشار إليها أبو الفتح. وقد أقام أبو عليٍّ الفارسيُّ في شيراز ما بين ٣٤٨ - ٣٦٨، ثم عاد إلى بغداد حيث أقام فيها في ظلّ الملك عضد الدّولة البويهي وبنيه إلى أن مات سنة ٣٧٧، ونفترض هنا أنَّ الحوار الذي جرى بين أبي الفتح وأستاذه قد حصل بعد سنة ٣٦٨هـ[2].

وقد كان أبو الطيِّب المتنبّي يُبادلُ أبا الفتح ابنَ جنّي حُبّاً بحبٍّ وإعجاباً بإعجاب، فقد كان المتنبّي يقولُ: «ابنُ جني أعرفُ بشعري مني»[3]، وكان يقولُ: «عليكم بالشَّيخ ابن جني، فسلوهُ، فإنَّه يقولُ ما أردتُ ومالم أُرد»[4]، ووردت هذه العبارة بأشكالٍ متعدِّدة، كقوله: «اسألوا الشَّارحَ»[5]، أو «اسألوا صاحبنا أبا الفتح»، وكان يقولُ: «هذا رجلٌ لا يعرفُ قدرَه كثيرٌ من النَّاس»[6]. وفي تسمية المتنبّي لابن جنّي بالشيخ دلالةٌ ما بعدها دلالةٌ على إعجابه به وإكباره له، إذ أنَّ ابن جني لم يكن قد تجاوز الثلاثين إلاّ قليلاً عندما قتل المتنبي.

وعندما نظم المتنبّي قصيدته التي مدح بها ابنَ العميد، ومطلعها:[7]

بادَ هواكَ صبرت أو لم تصبرا وبُكاكَ إن لم يجر دمعُك أو جرى

قيل: سئل أبو الطيب عن نصب «تصبرا»، فقال: سلوا الشَّارحَ، يعني ابن جنّي[8]، فهل لأنَّ ابن جنّي كان في ذلك التاريخ في بغداد؟

---

(١) الصبح المنبي؛ ٨٥ - ٨٦. واليتيمة؛ ١/ ١٣٤.

(٢) انظر مناقشة الدكتور عبد الرحمن شعيب لوجود أبي علي الفارسي وابن جنّي معاً في بغداد، في كتابه: المتنبي بين ناقديه في القديم والحديث؛ ٤٠-٤١.

(٣) إشارة التَّعيين؛ ٢٠٠، شذرات الذَّهب؛ ٣/ ١٤١.

(٤) الخصائص؛ ١/ ٢١ مقدمة المحقق.

(٥) وفيات الأعيان؛ ١/ ٤٥، الصُّبح المبني؛ ١٤٧.

(٦) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٥٩٤، بغية الوعاة؛ ٢/ ١٣٢.

(٧) ديوانه؛ ٥٣٧.

(٨) الصُّبح المنبي؛ ١٤٧، وقوله: سلوا الشارح يدلُّ على أنَّ ابن جني بدأ بشرح الديوان في

ويبدو من هذا الخبر أنَّ أبا الفتح لم يقرأ هذه القصيدة على المتنبّي، ويؤيد ذلك تعليق أبي القاسم عمر بن ثابت الثمانينيّ تلميذ ابن جني، حيث قال معلّقا على البيت (٤٥) من هذه القصيدة: «رواهُ غيرُ شيخنا: لا تَرُدُّ فضيلةً، أي: لا تنفيها، وهو الصَّوابُ، وهذه القصيدة من الفارسيات، لم يقرأها شيخنا عليه، وإنَّما نقلها من خطِّه»[1].

ومن قصائد المتنبي التي قالها في بلادِ فارس، قصيدته في عضد الدَّولة، ومطلعها:

مغاني الشعب طيباً في المغاني بمنزلة الرَّبيع من الزَّمان

وقد قال ابن جني عند شرح البيت (٤٥) منها: «حدَّثني من كان حاضراً معه بشيراز وقت قال هذه القصيدة، وهو عليُّ بن حمزة البصريُّ، وقد سئل عن معنى هذا البيت، قال: فالتفتَ إليَّ، وقال: لو كان صديقنا أبو فلانٍ ها هنا لفسَّره لهم، يعنيني بالكُنية».[2]

وينقلُ صاحبُ الصُّبح نصّاً يدلُّ على تقدير المتنبِّي لأبي الفتح، قال: «كان المتنبِّي يقولُ لابنِ جنيّ: أتظنُّ أنَّ عنايتي بهذا الشعر مصروفةٌ إلى من أمدحُه به؟ ليس الأمر كذلك، لو كان لهم لكفاهم منه البيتُ. ولمَّا سأله ابنُ جني: لمن هو؟ قال: هو لك ولأشباهكَ».[3]

والأخبارُ التي رواها أبو الفتح عن المتنبي تدلُّ على أنَّ المتنبي كان يأنسُ بأبي الفتح، ويُفضي إليه بأخباره، ويستودعُهُ أسرارَه كما أسلفنا، ومن ذلك أنَّه قال: «حدَّثني المتنبي، قال: حدَّثني فلانُ الهاشميُّ من أهل حرَّان بمصر، قال: أحدّثك بطريفة، كتبتُ إلى امرأتي بحرّان كتاباً تمثَّلتُ فيه ببيتكَ، وهو[4]:

بم التَّعلُّلُ لا أهلٌ ولا وطَنٌ ولا نديمٌ ولا كأسٌ ولا سكَنُ؟

فأجابتني عن الكتاب، وقالت: ما كنتَ واللهِ كما ذكرتَ في هذا البيت، بل أن

مرحلة مبكرة، وعلى حياة الشاعر. وانظر وفيات الأعيان؛ ٣/ ٢٤٨.

(١) الفتح الوهبي؛ ٨١.

(٢) الفسر؛ الجزء الثالث؛ القصيدة (٢٨٠)، وانظر: الفتح الوهبي؛ ١٨٢.

(٣) الصبح المنبي؛ ١٧٠، الحاشية (٢).

(٤) ديوانه؛ ٤٦٨.

كما قال الشّاعرُ في هذه القصيدة[1]:

سهرتُ بعد رحيلي وحشةً لكمُ ثمّ استمرَّ مريري وارعوى الوسَنُ»[2]

ونحبُّ أن نشير هنا إلى مدى الشهرة التي بلغها شعر الشاعر في حياته حتّى أصبح الرِّجالُ والنِّساءُ يحفظونه عن ظهر قلبٍ لا في حواضر ذلك الزمان بل في عامّة الدِّيار الإسلاميّة.

وقد كان أبو الفتح يذهبُ مدفوعاً بحبِّه الشَّديد للشاعر إلى الإفراط في مدح أغلب أبيات شعره، وأنت تجد ذلك يتكرّرُ مراراً في أثناء شرحه. ففي شرحه للبيت

نهبتَ من الأعمار مالو حويتَه لهُنِّئت الدُّنيا بأنَّك خالدُ

قال: «لو لم يمدح أبو الطيّب سيف الدَّولة إلاَّ بهذا البيت وحده لكان قد بقي فيه مالا يُخلقُه الزَّمان....»[3] وفي شرحه للبيت:

لا يسلمُ الشَّرفُ الرَّفيعُ من الأذى حتَّى يُراقَ على جوانبه الدَّمُ

قال: «أشهدُ بالله أنَّه لو لم يَقُلْ غير هذا البيت لتقدَّم به أكثرَ المحدثينَ»[4].

وفي شرحه للبيت:

الرَّأي قبل شجاعة الشجعان هو أوّلٌ وهي المحلُّ الثاني

قال: «هذا البيت وحدَه لو كان في ديوان شاعرٍ لجمَّله كلَّهُ»[5].

وفي شرحه للبيت:

خُلقتُ ألوفاً لو رجعتُ إلى الصِّبا لفارقتُ شيبي موجعَ القلب باكيا

قال: «ما سمعتُ في شدَّة الإلف أحسنَ من هذا».[6]

---

(١) م.ن؛ ٤٦٩.

(٢) الفسر؛ الجزء الثالث، عند شرح البيت (٢٠) من القصيدة (٢٧٥)، وانظر الصبح المنبي؛ ٤٥٠.

(٣) الفسر؛ الجزء الأول، القصيدة (٥٨) البيت ٣٦. وانظر الصبح المنبي؛ ٤٢٤.

(٤) الفسر؛ الجزء الثالث، البيت (١١) من القصيدة (٢٥١). وانظر الصبح المنبي؛ ٤٤٧.

(٥) الفسر؛ الجزء الثالث، البيت (١) من القصيدة (٢٦٤).

(٦) الفسر؛ الجزء الثالث، البيت (١٢) من القصيدة (٢٨٧).

وكانت عبقرية أبي الطيّب وسرعةُ بديهته محطَّ إعجابه وموطنَ الشَّاهد لديه، فقد قال: «إنَّ من المحدثين أيضاً من يُسرعُ العمل، ولا يعتاقُه بُطءٌ، ولا يستوقفُ فكره، ولا يتعتعُ خاطره، فمن ذلك ما حدَّثني به من شاهد المتنبي، وقد حضرَ عند أبي عليٍّ الأوراجيِّ، وقد وصف له طرَداً كان فيه، وأراده على وصفه، فأخذ الكاغدَ والدَّواةَ، واستند إلى جانب المجلس، وأبو عليٍّ يكتبُ كتاباً، فسبقه المتنبي في كَتْبِه الكتابَ، فقطعه عليه، ثمَّ أنشدهُ:

ومـــنزل ليـــس لنـــا بمـــنزل

وهي طويلةٌ مشهورةٌ في شعره»[1].

ومن مظاهر هذا الحبّ الذي قام بين الرَّجلين أنَّ ابنَ جنّي رثى صديقه أبا الطَّيِّب رثاءً حاراً، وبكى عليه بتفجُّع، ورأى في موته خسارةً للأدب والشجاعة والفروسية والقيم العربية النبيلة مجتمعةً[2].

ولعلَّ أهمَّ ثمرةٍ نتجت عن تلك العلاقة بين هذين الرَّجلين الكبيرين هو شرحه لديوانه، ذلك الشَّرح الذي كان المورِدَ العذب الذي نهل منه كلُّ من أقدم على شرح الديوان فيما بعد، وتلمّس أفكار الشاعر ومعانيه كلُّ من أراد أن يبلَّ غليله، ويستجلي غامض الشاعر، سواء في شرحه الكبير: الفسر أو في شرحه الصَّغير المتضمّن أبيات معانيه، وهو ما عرف بالفتح الوهبي.

ونحب أن نختم هذا الفصل بالنتائج التالية:

إنَّ أبا الطيب المتنبي لم يكن شاعراً كبيراً فقط، بل كان عالماً كبيراً في اللغة والأدب والتفسير والقراءات، وإنه كان يميل إلى الأخذ بمذهب الكوفيين في النحو.

إنَّ أبا الفتح قد قرأ على الشاعر ديوانه وغيره. وإنَّ هذه القراءة قد تمَّتْ غير مرَّةٍ في حلب غبَّ التقائهما وفي بغداد أثناء عودة الشاعر من مصر.

وإنَّ ما ورد في بعض المصادر من أنَّ أبا الفتح لم يقرأ على الشاعر ديوانه أمرٌ تدفعه كلُّ الوقائع بما فيها كلام أبي الفتح نفسه.

---

(١) الخصائص: ١/ ٣٢٧.

(٢) الصبح المنبي: ١٧٥ – ١٧٦، وقد أوردناها في فصل سابق عندما تحدّثنا عن شعر ابن جني.

كان أبو الفتح يحاور الشاعر، ويُناقشه، يوافقه حيناً، ويخالفه حيناً آخر، وهو أسلوبٌ استخدمه مع أستاذه أبي عليٍّ الفارسي أيضاً.

كان كلا الرَّجلين صادقاً في حبه مع الآخر، وكان ذلك الحبُّ أبعدَ ما يكونُ عن المصانعة، وأتينا على مظاهر وثمرات ذلك الحب في الصفحات السابقة.

إنَّ أبا الفتح رجلٌ ثبتٌ صادقٌ، وإنَّ ما نسبه لأبي الطيب المتنبّي من كلام حاصلٌ فعلاً، ويؤكّد ذلك في قلّة ما نسبه أبو الفتح للمتنبي إذا قيس بحجم الديوان والشرح، بل كان دقيقاً في كلامه يُشير إلى ما هو الكلام الحرفي للمتنبي أو ما هو مضمونُ كلامه مشتملاً على اللفظ دون المعنى، ويورد الأخبار التي سمعها من الشاعر أو الرّوايات، ويذكر في مواطنَ عدَّة ما لم يقرأ على الشاعر من ديوانه، وقد أكّدنا ذلك ببعض الأمثلة التي أوردناها، وثبت أنَّ المعنى الذي نسبه أبو الفتح للمتنبي كان الأليق بشعره لا ما ذهب إليه بعضُ الشُّرَّاح كالأصفهاني والعروضيِّ وابن فورجَّة والوحيد وغيرهم.

الباب الرابع

تأثير ابن جني في شروح الديوان ومآخذ العلماء عليه

الفصل الأول

رواة ديوان المتنبي وشُرّاحه وناقدوه

لم يحظَ ديوان شاعر في العربية بمثل ما حظي به ديوان أبي الطيب المتنبي، فقد اهتمَّ به الأدباء قديماً، فرووه، ونسخوه، وشرحوه، وأذاعوه في الناس، يتلقّفه جيلٌ عن جيل، وكان أيُّ شكلٍ من أشكال الاهتمام به مدعاةً لفخر أصحابه على ما هم فيه من جاهٍ ومكانة، وكان الحكّام يجزُون حفظة شعره، ويُسَرُّون ممن يروونه[1]. وتوالى نسخ قصائد الديوان، وجمع بعضها إلى بعض، وترتيبه بأشكالٍ مختلفة إلى أنْ حلَّت الطباعة محلَّ النسخ، فكان حظُّه من الطباعة يكمل حظَّه من النسخ، وإذا كانت أول نسخة تعود إلى أيام الشاعر وبخطّ يده أو بخطّ الثقات الذين نقلوا عنه، وقرؤوا عليه، فإنَّ الأيَّام حفظت لنا نسخاً شتَّى من كل حقبةٍ زمنية، تشهد بذلك على النشاط الغريب الذي امتدَّ حول ديوان الشاعر، وقد أحصى بعضُ الباحثين نسخ الديوان الخطّيّة التي أرشدت إليها فهارس مكتبات العالم العامة منذ القرن الخامس، فبلغت مائةً وثلاثاً وسبعين نسخةً خطيّةً[2]، جاءت متضمِّنةً للديوان غير مشروحٍ، ناهيك عما يكون في المكتبات الخاصة التي لم يمكن الاطّلاع على محتوياتها أو المكتبات العامة التي لم تفهرس أو لم يصل إليها علمُ الباحثين بهذا الشأن، وتظهر قيمة الديوان هذه إذا عرفنا أنَّ شعراء كباراً لم يصلنا من دواوينهم إلاَّ نسخةً أو بعض نسخة، بل إنَّ شعراء كباراً كثيرين لم تصلنا أشعارهم ولا حتَّى دواوينهم، وقد ثبت أنها جمعت، وأنَّ الباحثين اطلعوا على تلك النُّسخ أثناء وضع مؤلَّفاتهم التي ترجمت للأعلام ومؤلفاتهم كابن النديم وياقوت وغيرهما.

وأقدم طبعة للديوان وصلتنا أو وصل إلينا ذكرها كانت في كلكتا بالهند مع شرح

---

(١) انظر؛ الواحدي؛ ٣٩٥، حيث ذكر للشاعر أبي الحسن محمد بن أحمد المعروف بالشاعر المغربي، حادثة مع سيف الدولة تتعلق بشعر المتنبي، وقال: «وكان سيف الدَّولة يُسَرُّ بمن يحفظ شعر المتنبي».

(٢) رائد الدراسة عن المتنبي؛ كوركيس ومخائيل عوّاد؛ ص: ١٢.

المحبّي الدّمشقي سنة ١٢٣٠هـ = ١٨١٤، ثمّ طبع في هو كلي في إقليم البنغال بالهند سنة١٢٥٦ هـ =١٨٤٠، ثم في كلكتا بالهند أيضاً سنة ١٢٥٧ هـ =١٨٤١و١٢٦١هـ =١٨٤٥، كما طبع في هذه السّنة في كلكتا أيضاً مع حواشٍ بالفارسيّة، وطبع فيها ما بين سنتي ١٢٦١-١٢٦٢=١٨٤٦ مع شرحِ العكبري [المنسوب له].

وطبع في بيروت سنة١٢٦١=١٨٤٥و١٢٦٨=١٨٥١، وفي بومباي بالهند سنة ١٢٧١=١٨٥٤ وبولاق سنة ١٢٧٣=١٨٥٦ وبيروت ١٢٨٣=١٨٦٦ وفي نفس السّنة في القاهرة مع شرحي العكبري والواحدي، ثم في بيروت سنة ١٢٨٨=١٨٧١، وبومباي سنة ١٢٨٩=١٨٧٢ وبولاق بالقاهرة سنة ١٢٩١=١٨٧٤ وكلكتا ١٣٠٢=١٨٨٤ مع شرح من الواحدي والعكبري، وفي نفس السنة في القاهرة مع شرحٍ من العكبري والواحدي، ثم في القاهرة بمطبعة أمين هندية سنة ١٣١٠=١٨٩٢ وفي نفس السّنة في بومباي، ثم في القاهرة سنة ١٣١٥=١٨٩٧، ثم في بيروت في دار صادر سنة ١٣١٧=١٩٠٠ وفي بيروت بإشراف شاهين عطيّة ١٣٣١=١٩١٣، ثم في القاهرة بمطبعة أمين هندية سنة ١٣٤٢=١٩٢٣، ثم في بيروت في دار صادر أيضاً ١٣٤٣=١٩٢٤، وأعادت طبعه دار صادر سنة ١٣٨٤=١٩٦٤هـ[1].

وحقّق الدّيوان ونشره في القاهرة الدكتور عبد الوهاب عزّام سنة ١٣٦٦=١٩٤٤، وهي أفضل الطبعات، وأكثرها دقّة وضبطاً، وقد صدّرها المحقق بمقدّمة هامّةٍ، واعتمد في تحقيقها على نسخٍ عدّة، وشروحٍ مختلفة للشرّاح الأوائل. كما أغناه بالحواشي والمعارضات، وإلى هذا كلّه تحتوي هذه الطبعة على زيادات شعر المتنبّي، وتُشكّل حيّزاً من أصل النُّسخة الأمُّ التي اعتمدها المحقّق.

ومن كلّ هذه الطبعات، ومع غياب الطبعة المحقّقة عن متناولِ الأيدي تعتبر طبعةُ دار صادر هي الطبعة الأهم الواسعة الانتشار التي يستقي منها الدارسون والمهتمون بشعر المتنبي قصائدَ الديوان الكاملة.

ورغم أنَّ رواة الدّيوان هم في جملة شُرّاحه، فإننا سوف نُشير إلى رواة الدّيوان الذين نقلوا شعر الشاعر، وأضافوا عليه ما أضافوه من شروحٍ وتوضيحات، ثمّ سنُشير إلى بعضهم مرّةً أخرى إذا كان قد وصلنا شيئٌ من شروحهم أو انتقاداتهم في معرض الحديث عن شُرّاح الديوان وناقديه، وقد فصل الأقدمون بين رواة

---

(١) ينظر فيما سلف: رائد الدراسة عن المتنبي؛ ٣٩ وما بعد، وبلاشير؛ ٥٦ وما بعد.

الديوان[1] وشُرّاحه، ثمّ عادوا وذكروا الرُّواة في جملة الشُرّاح، كما أنّ الدارسين الذين أتوا على ذكر شُرّاح الديوان أوردوا مع تلك الشُروح أسماء النّاقدين الذين تضمنت مؤلفاتهُم نقداً للديوان[2]، واعتمدنا هذا المنهج لقناعتنا أنّ الرُّواة هم شُرّاحٌ بشكلٍ أو بآخر وأنّ النقّاد هم شُرّاحٌ أيضاً، وأنّ الذين شرحوا كامل قصائد الدّيوان اعتمدوا كثيراً على روايات الرُّواة المختلفة، ونقلوا كثيراً من نصوص النُّقّاد الذين نقدوا الشاعر وشعره.

سوف نأتي على ذكر هؤلاء الرُّواة و الشُّرّاح حسب التسلسل التاريخي لسني وفياتهم ما أمكن ذلك، رغم أنّ القرائن تُظهر أنّ شرحاً ما أقدمُ من شرحٍ آخر، وإن كانت المنيَّةُ عاجلت الشّارح الثاني قبل الشّارح الأوّل، وذلك تمشّياً مع عنوان البحث المنصبّ على رصد أسماء الرُّواة والشّارحين لا على رواياتهم وشروحهم. وعلى رأس هؤلاء الرّواة والشُّراح يأتي أبو الفتح عثمان بن جني المتوفّى سنة ٣٩٢هـ بعد عددٍ كبير من الرُّواة والشُّرّاح، مع أنّه أوّلُ راويةٍ للديوان وأوّل شارحٍ لهُ.[3]

ولقد حاولنا ن نتوسّع في التّقصّي لإثبات وتوثيق ومعرفة هؤلاء الرُّواة والشُّرّاح، وتوصّلنا إلى كثير ممّا نطمح إليه، ولكنّ المصادر - على كثرتها - كانت بخيلةً تجاه عددٍ كبيرٍ منهم. وقد أظهرت النتائج التي توصّلنا إليها أنّ المهتمّين بدراسة شعر المتنبي كانوا أعلام زمانهم في اللُّغة والنحو والفقه والتّفسير، وشغلوا المناصب السّياسية الرّفيعة في دول تلك الأيّام ممّا يُظهر الحيِّز الذي احتلّه المتنبي لدى مفكري العربيَّةِ وعلمائها على مرّ العصور.

لقد كان للمتنبي مريدون وتلامذةٌ ورواةٌ رووا عنه شعره في حياته وبعيد مماته، ثمّ قام رواةٌ آخرون أخذوا عن هؤلاء، واستمرت روايةُ الدّيوان[4] حتّى عصورٍ متأخرة، وبقي حفظ الديوان وروايته مدعاةً لفخر أولئك الرّواة.

---

(١) انظر المقفّى للمقريزي؛ ١/ ٣٧٨، وبغية الطلب لابن العديم؛ ٢/ ٦٤٠، وقد سردا أسماء كثيرة من رواة الديوان.

(٢) انظر الوافي بالوفيات للصفدي؛ ٦/ ٣٤٤-٣٤٥، والصُّبح المُنبي للبديعي؛ ٢٦٨-٢٦٩.

(٣) الصبح المنبي؛ ٢٦٨، وقال: «وهو أوّلُ من شرحه».

(٤) ديوان المتنبي في العالم العربي ولدى المستشرقين؛ ٤٥.

- رواة الدّيوان:

أورد كلٌّ من ابن العديم[1] في «بغية الطلب»، والمقريزي [2] في «المقفّى»، عند ترجمتهما لأبي الطَّيِّب المتنبي قائمةً من رواة الدّيوان، وتكاد تكون الرّوايتان متطابقتين في المصدرين، ممَّا يوحي بأنَّ المقريزي قد أخذها عن ابن العديم أو أنهما استقيا من مصدرٍ ثالث لم نعلم عنه شيئاً، وفيما يلي القائمة نوردها كما هي في بغية الطلب مع إشارة إلى الفوارق الحاصلة في المصدرين، قال:«روى عن أبي الطيب:

- القاضي أبو الحُسين محمد بن أحمد بن القاسم المحاملي.
- وأبو الفتح عثمان بن جني النَّحويُّ.
- وأبو محمد الحسن بن علي بن الصقر الكاتب.
- وأبو الحُسين[3] علي بن أيوب بن الحسين بن السَّاربان الكاتب.
- والأستاذ أبو علي أحمد بن محمد [4]مسكويه.
- وأبو عبد الله بن باكويه الشّيرازي.
- وأبو الحسن علي بن عيسى الرَّبعي.
- وأبو القاسم بن الحسن[5] الحمصي.
- وعبد الصَّمد بن زهير بن هارون[6] بن أبي جرادة.
- ومحمد بن عبد الله بن سعد[7] النّحوي الحلبيان.[8]
- وعبيد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي الجوع الورَّاق[9] المصريّ.

---

(١) بغية الطلب؛ ٢/ ٦٤٠، وترجمة المتنبي فيه ٢/ ٦٤٠-٦٨٦.

(٢) المقفى الكبير؛ ١/ ٣٧٨، وترجمة المتنبي فيه؛ ١/ ٣٦٦-٣٨٣.

(٣) في بغية الطلب (أبو الحسن).

(٤) سقطت محمد من المقفى، وفيه بن مسكويه.

(٥) في بغية الطلب «حسن».

(٦) سقطت: بن هارون من المقفى، ولعلَّ، هذا الرَّاوي من أقرباء ابن العديم.

(٧) وعنه أخذ أبو علاء رواية الدّيوان.

(٨) أي عبد الصمد وابن سعد.

(٩) في المقفّى (الوزّان).

- وعبد الله بن عبيد الله الصنُّبريّ الشاعر الحلبي.
- وأبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن المغربي.[1]
- وأبو بكر الطائي.
- وأبو القاسم النيلبختي.[2]
- وأبو محمد الحسن بن عمر بن إبراهيم.
- وأبو العبَّاس بن الحوت.[3]
- وجماعةٌ سواهم.

لقد أثار شعر المتنبي من الجدل والخصومة ما لم يُثره أثرٌ أدبيٌّ آخر، وكانت الرّواية ذاتها محطَّ أخذ وردٍّ كبيرين بين أخصام الشاعر وأصدقائه، وحيثما حطّ المتنبي رحاله التفَّ حوله تلامذةٌ ومعجبون، فرووا شعره عنه، وشرحوه للناس شفهياً أو كتابةً، وتكوَّنت حولهم حلقاتٌ من التلامذة المبهورين بالشاعر وشعره، كما في حلب والفسطاط وبغداد وشيراز حيث كان ديوانه يُشرح[4]، وكان أبو الفتح عثمان بن جني أكبر تلامذته وأعظمهم أثراً وأشدَّهم تأثيراً في الأوساط المعجبة بشعره روايةً وشرحاً، وشرح الدّيوانَ مرتين، صدر فيهما ابن جني عن رأي المحبِّ المدافع عن الشاعر، وقد أثار شرحاه الكبير والصَّغير عليه خصومةً مستعرةً، وخلقا حركة أدبيّة واسعةً تمثَّلت في كثرة الردود التي أُلِّفتْ عليه، وهو ما سنأتي عليه لاحقاً.

كما كان أبو العلاء المعري الذي ولد في الأعوام الأخيرة من حياة الشاعر أحد أهم المعجبين بالمتنبي، ووضع شرحين للديوان، هما معجز أحمد واللاّمع العزيزي، وضمَّنهما الرّوايات المختلفة التي وصلته عن الدّيوان مثلما ضمَّنهما الزّيادات التي نُسبت للشاعر، وبتأثير من المعرّي قامت حركةٌ أدبيةٌ كبرى حول ديوان المتنبي قادها تلامذة المعرّي كابن فورَّجة والخطيب التبريزي وأبي المرشد المعريّ الذي كان أبو العلاء ابن عمّ أبيه، وتبع هؤلاء كلٌّ من ابن الشجري وابن الأنباري، وكان أثر المعري على أعمالهم جميعاً واضحاً جليّاً.

---

(١) لم يرد اسم هذا الراوي في المقفَّى.

(٢) في المقفَّى: (البلنجي).

(٣) في المقفى (الجون).

(٤) ديوان المتنبي في العالم العربي؛ بلاشير؛ ٥، وانظر المورد؛ ٤/ ٤/ ص١٣٩.

وفي بلاد فارس حيث بلاط الصّاحب بن عبّاد تكوّنت أوساطٌ معجبةً بالشاعر، كانت حريصةً على الوقوف في وجه عداء الصاحب بن عباد الذي أفرط في انتقاد الشاعر وانتقاص قدره وقدر شعره، ويعود الفضل في ذلك كلّه إلى أبي بكر الخوارزمي الذي عايش الشّاعر في بلاط سيف الدّولة في حلب، وتأثر به، وأخذ عنه، وروى ديوانه، ووضع له شرحاً، حتّى إذا عاد إلى بلاد فارس عمل على نشر الدّيوان وشرحه وبيان محاسنه وإظهار مكانة صاحبه، وتبعه في ذلك تلامذةٌ منهم محمد بن آدم الهروي ومحمد بن علي الهراسي وأبو الفضل العروضي وتلميذه أبو الحسن الواحدي الذي ضمّن شرحه كثيراً من رواية الخوارزمي وأفكاره.

وفي مصر قامت حلقةٌ هامّةٌ حول الشّاعر تمثّلت في عددٍ من العلماء الذين رووا الديوان عنه، ووضعوا الشّروح الشّفهية أو الكتابية له كصالح بن رشدين وغيره، وعن طريق رواة مصر وغيرهم انتقل الديوان إلى المغرب وصقلية والأندلس وشكّل حيثما حلّ نشاطاً أدبياً هاماً.

وسوف نعمد في الصّفحات التالية إلى التّعريف بهؤلاء الرواة بقدر ما أسعفتنا المصادر؛ ومن هؤلاء:

- **أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد المغربي**[1] كان راويةً المتنبي، لقيه في بغداد، وفي بلاط سيف الدّولة الحمداني في حلب، وقد أقام في بلاط الصاحب بن عباد في الريّ بفارس، ويرى بلاشير أنّه تلميذ المتنبي ببغداد، وله كتب لم تصلنا. وسوف نأتي على ذكرها في جملة شروح الديوان.

- **أبو المظفّر**[2] **النحوي، عبد الله بن الحسين، ويُعرف بالبغدادي**، وهو مروزيُّ الأصل، نشأ ببغداد، وسكن سمرقند، وتصدّر لإقراء العربيّة، وكان يُنشد عن أبي الطيب المتنبي، وقال صاحب بغية الوعاة:«روى عن أبي الطيب المتنبي شعرَه».

- أبو النعيم علي بن حمزة البصري[3] المتوفىّ سنة٣٧٥ في صقلية، صاحب كتاب

---

(١) معجم الأدباء؛ ٥/ ٢٣٠٠، الوافي بالوفيات؛ ٦/ ٣٤٤

(٢) تاريخ بغداد؛ ٩/ ٤٤٨، إنباه الرواة؛ ٢/ ١١٦، بغية الوعاة، ٢/ ٤٠.

(٣) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٧٥٤، الوافي بالوفيات؛ ٢١/ ٧٤، بغية الوعاة؛ ٢/ ١٦٥، الصبح المنبي؛ ٩٤ وديوان أبي الطيب المتنبي؛ تحقيق الدكتور عبد الوهاب عزّام|والإشارة إلى هذ

التنبيهات على أغلاط الرُّواة، نبّه فيه على أغلاط جمهرة من مشاهير علماء العربية، كان ممّن سمع ديوان أبي الطيب المتنبي حينما زار بغداد، ونزل عليه في داره، وذهب معه إلى بلاد فارس، ونقل عنه أخباراً، «قال علي بن حمزة البصريُّ: هذه القصيدة آخرُ شعرٍ قاله أبو الطيّب، وكتبتها والتي قبلها منه بواسطٍ يوم السَّبت لثلاث عشر ليلةً بقيت من شهر رمضان سنة أربع وخمسين وثلاثمئة، وسار عنها، فقُتل ببيزع».

والقصيدة المذكورة، مطلعها:

فـدىً لـك مـن يُقصّـرُ عـن نداكـا ... فـــلا ملـــكٌ إذاً إلاَّ فَداكـــا

وهو راويتُه، وصلت بعضُ نسخ الدّيوان بروايته[1] وقد أخذ عنه ابن جني بعض أخبار المتنبّي[2]،وقد انتقل الديوان بروايته إلى صقلية، وهو أحد من أخذ عنهم أبو الفتوح ثابت بن محمّد الجرجاني الدّيوان[3].

- **محمد بن عبد الله بن سعد النَّحويّ الحلبي**، المتوفّى سنة٣٨١هـ، روى الديوان عن المتنبي كما يذكر المقريزي[4] في المقفّى وابن العديم في كتابيه: بغية الطلب[5] والإنصاف والتَّحرّي[6]، وأحمد أمين في ظهر الإسلام[7].وقد قرأ عليه أبو العلاء المعرّي النحو[8] واللغة في حلب، كما روى عنه الدّيوان[9]. وقد علّق صاحب

الطبعة دائماً]؛ ٥٨٨ نقلاً عن إحدى نسخ الديوان.

(١) انظر النظام ٤/ ٢١٧، وقد روى: «وباقي عيشة» بتاء التأنيث، وقال: «وفوقها بخطّ علي بن حمزة».

(٢) الواضح للأصبهاني؛ ١٦، الفتح الوهبي؛ ١٨٢، تفسير أبيات المعاني؛ ٩. وانظر الفسر؛ القصيدة؛ (٢٨٠) البيت (٤٥).

(٣) جذوة المقتبس؛ ١/ ٢٨٥.

(٤) المقفّى الكبير؛ ١/ ٣٧٨.

(٥) بغية الطلب؛ ٢/ ٦٤٠.

(٦) الإنصاف والتحرّي لابن العديم، ضمن: تعريف القدماء بأبي العلاء؛ ٥١٥.

(٧) ظهر الإسلام؛ ١/ ١٨٧.

(٨) قال ابن العديم في ترجمة المعري؛ بغية الطلب؛ ٢/ ٨٦٣: «قرأ النحو واللُّغة على أبيه أبي محمد عبدالله بمعرة النعمان ومحمد بن عبدالله بن سعد النحوي بحلب».

(٩) قال ابن العديم في الأنصاف والتحري؛ تعريف القدماء؛ ٥١٥: «دخل وهو صبيٌّ إلى

التبيان على قول المتنبي:[1]

خذ من ثنايَ عليكَ ما أسطيعُه لا تُلزمنّي في الثناء الواجبا

«قصَره أبو الطيب ضرورةً، وحكى ابن سعد عن أبي الطيب، وهو علي بن سعد[كذاورد في مطبوعة التبيان]، قال: سمعتُ أبا الطيب يقولُ: ما قصرتُ ممدوداً في شعري إلاَّ هذا الموضوع: خذ من ثناي».

- **ابو الفتح محمد بن الحسن بن روح**[2]، وكان يلي لأبي الطيّب أمراً في نصيبين[3] قرية بالشَّام، وذكر ابنُ المستوفي أنَّ محمَّداً هذا كان يُنشدُ: في شِقَّ رأسه[4]، فقال له أبو الطيب: في شَقٍّ[بالفتح]»، ثمَّ علَّق ابن المستوفي قائلاً:«والمعنيان متقاربان، ويجوز أن يكون أبو الطيّب عنَّ له في الفتح و الكسرِ رأي».

- **أبو بكر محمد بن العبَّاس الخَوارزمي**[5] المتوفىَّ سنة ٣٨٣، ابن أخت محمد بن

حلب، فقرأ بها على محمد بن عبدالله بن سعد النَّحوي راوية أبي الطيب المتنبي». وانظر أبو العلاء المعري وعلم النحو في المهرجان الألفي لأبي العلاء للأستاذ ابراهيم مصطفى؛ ٣٦٤.

(١) التبيان؛ ١/ ١٣٣، وكلامُ ابن سعد هذا يردُّ فيه على ابن جنيّ حيث روى: وقد فارقتُ داركَ واصطفاكا [بكسر الطاء مقصور اصطفاء]، وذكر أنَّه رأى هذه الرّواية بخطّ أبي الفتح، وهذا الرّاوي هو محمد بن سعد لا علي بن سعد كما ورد في مطبوعة التبيان، على أنَّ تنويه المحققين كانَ في غاية الطّرافة.

(٢) لم نعثر له على ترجمة، والنَّصُّ نقلناه عن كتاب النظام لابن المستوفي؛ ٤/ ٢١٤.

(٣) في مطبوعة النظام: «نصيف»، ولم نجد لها ذكراً في معجم البلدان، والصَّواب ما ذكرناه، ونصيبين [وهي غير المدينة المشهورة]: قريةٌ من قرى حلب كما ذكر ياقوت، وذكر أنه يوجد قرية حوالي حلب باسم: تلّ نصيبين أيضاً: انظر: معجم البلدان (نصيبين).

(٤) العبارة من بيت المتنبي، وهو بتمامه:

ولو قلمٌ أُلقيتُ في شقِّ رأسه من السُّقم ما غيَّرتُ من خَطِّ كاتب

[ديوانه: ٢٠٩].

وقال ابن المستوفي: «قال أبو العلاء: البغداديون [أي الكوفيين] ينشدون: شَقّ، بفتح الشين، وهذا يوافق مذهب المتنبي في النحو.

(٥) الوافي بالوفيات؛ ٣/ ١٩١-١٩٦، يتيمة الدهر؛ ٤/ ٢٢٣-٢٣٩، وفيات الأعيان؛ ٤/ ٤٠٠-

جرير الطَّبري[1]، وله شعرٌ جيّد[2]، ورسائله مشهورةٌ معروفة. كان من رواة شعر أبي الطيّب المتنبّي، ومن شُرّاحه [3] المتأثرين به، وقد التقاه في حلب، ونشر الدّيوان في البلاد الشَّرقية، بعد عودته إلى خراسان، واقتبس منه[4]، وقد روى عنه الواحدي[5] كثيراً من الرّوايات، وضمَّن شرحه نقولاً من شرح الخوارزمي على ديوان المتنبّي.

- **أبو الفتح عثمان بن جني** المتوفَّى سنة ٣٩٢هـ، وهو أهمُّ وأوّلُ رواة ديوان المتنبي مثلما هو أوَّلُ شارحيه. قرأ الديوان على أبي الطيب المتنبي قراءة شرح وتمعّن، ورواه كما سمعه من الشاعر، وأشار إلى ما خالفه فيه في مواضيع كثيرة من شرحيه اللذين سنشير إليهما، وقد أفردنا فصلاً خاصاً لرواية ابن جني للديوان.

- **ابن الأشجّ، زكريا بن بكر بن أحمد الغسّاني** المتوفَّى في سنة ٣٩٣هـ، واسم الأشجّ أحمد، وهو من مشاهير علماء الأندلس، له سماعاتٌ كثيرة، ومنها «إنَّه لقي بمصر أبا الطيب أحمد بن الحسين المتنبي الشاعر، وأخذ عنه ديوان شعره روايةً».[6] وهو أول من نقل الديوان إلى الأندلس، كما أنَّه أحد مصادر رواية ابن خير الاشبيلي.

- **عبد الله بن محمد بن أبي الجوع النحوي الأديب الورّاق المصري**، المتوفَّى سنة ٣٩٥.

قال عنه الثعالبي:[7] «أحد رواة المتنبي الأدباء وأصحابه العلماء»، وقال

٤٠٣، بغية الوعاة؛ ١/ ١٢١، سير أعلام النبلاء؛ ١٦/ ٥٢٦، معجم الأدباء؛ ٦/ ٢٥٤٣.

(١) يرى إحسان عبّاس أنه غير ابن جرير المؤرخ المشهور، مع أنَّ ابن خلكّان ينصُّ على أنه ابن أخت الطبري المؤرخ صراحة.

(٢) حقق ديوانه مع دراسة مستفيضة الدكتور حامد صدقي، ونشر في إيران ١٩٩٧.

(٣) الصبح المنبي؛ ٢٦٩.

(٤) انظر الصبح المنبي؛ ٢٦٩، ٢٢٥، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨٠، ٣٨٠.

(٥) انظر شرح الواحدي؛ ٨٨و ١٢١و ٣٩٤ و ٤١٠. وانظر بلاشير؛ ١٠و ١٨.

(٦) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي؛ ١/ ٢٧٥-٢٧٦، وفهرست ابن خير؛ ٢/ ٥٢٨، وبغية الملتمس؛ ١/ ٣٧٠، والغريب أنه جعل وفاته ٥٢٤، وهذا مالا يتفق مع لقاء المتنبي. وانظر بلاشير؛ ٤٥.

(٧) يتيمة الدهر؛ ١/ ٤٧٧، وفيها «عبيد الله».

السيوطي[1] «قال الصَّفَديُّ: كان محقّقا للنحو واللُّغة والبلاغة وقول الشعر، جيد الخطّ مليح الضَّبط، أدرك المتنبي»، ونصَّ المقريزي على أنَّهُ من رواة الدّيوان.[2]

- **القاضي المحاملي[3]،وهو أبو الحسين محمد بن أحمد بن القاسم بن إسماعيل البغدادي الضَّبّيُّ** المتوفَّى سنة٤٠٧، وهو فقيه كبير من فقهاء الشَّافعية، ذكره الخطيب البغدادي في ترجمة المتنبّي، وقال[4]:«والقاضي أبو الحسين محمد بن أحمد بن القاسم المحاملي، سمع ديوانه منه، ورواه»، وعدَّه من بين رواة الديوان كلٌّ من المقريزي[5] وابن منظور[6].

- **أبو بكر الشعراني، كاتب المتنبي وخادمه**، روى الدّيوان عن المتنبي، وهو شيخ أبي الفضل العروضيِّ، وبتأثير الشّعراني والخوارزمي كتب العروضيُّ ملاحظاته القاسية على ابن جني[7].وتجدُ نتفاً من روايات الشَّعراني في شرح الواحدي.[8]

- **أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرَج بن صالح الربَعي والزُّهري** المتوفَّى سنة ٤٢٠هـ، عالم كبير من علماء النحو، أخذ عن السِّيرافي، ولازم أبا علي الفارسيَّ عشر سنين، أحد رواة ديوان المتنبي[9]، وذكر ابن خير أنَّ علي بن عيسى الرَّبعي النحوي قرأ على المتنبي الشّعر كلّه بالعراق وبفارس بمدينة شيراز[10]، وهو من شرَّاح الديوان كما سنذكر لاحقاً.

---

(١) بغية الوعاة؛ ٢/ ٥٤، وانظر الوافي بالوفيات؛ ١٧/ ٥٢٧.

(٢) المقفى الكبير؛ ١/ ٣٧٨، وسماه: عبيد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي الجوع الوزّان المصرّي.

(٣) تاريخ بغداد؛ ١/ ٣٥٠، و ٤/ ٣٢٤-٣٢٦ (ترجمة المتنبي)، سير أعلام النّبلاء؛ ١٧/ ٢٦٥، طبقات الشافعية للسبكي؛ ٢/ ١٠٣-١٠٤، طبقات الشافعية للأسنوي؛ ٢/ ٣٨٣، المقفى؛ ١/ ٣٧٨، مختصر ابن عساكر؛ ٣/ ٤٩.

(٤) تاريخ بغداد؛ ٤/ ٣٢٦.

(٥) المقفّى؛ ١/ ٣٧٨.

(٦) مختصر تاريخ دمشق؛ ٣/ ٤٩

(٧) بلاشير؛ ١٩.

(٨) شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٥ و ٢٧٨ و ٧٥٤.

(٩) المقفى للمقريزي؛ ١/ ٧٨، بغية الطلب؛ ٢/ ٦٤٠.

(١٠) فهرست ابن خير؛ ٢/ ٥٣٠، انظر بلاشير ١١٩.

- أبو علي صالح بن ابراهيم بن رشدين المخزومي[1] الكاتب المتوفّى سنة ٤١٠هـ، كان من أهل الأدب البارع، روى كثيراً من أخبار المصريين، وهو أحد تلامذة[2] المتنبي الذين رووا عنه الديوان، وكان أحد روّاد حلقته في مصر.

- أبو بكر الطائي[3] الدِّمشقي أحد تلاميذ المتنبي، روى الديوان عنه[4]، وعلى أبي بكر الطائي هذا قرأ الديوان عددٌ من الرُّواة منهم ابن العريف الذي سنأتي على ذكره.

- ابراهيم المغربي[5] وهو أحد تلاميذ المتنبي في مصر أيضاً، وعنه أخذ ابن العريف الديوان أيضاً.

- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قادم[6] أحد تلامذة المتنبي الذين رووا الديوان عن المتنبي مباشرةً، وعنه أخذ ابن خير من خلال شيوخه، وكان له ترتيبٌ للديوان أشار إليه الفشتالي كما سنرى لاحقاً[7].

- أبو القاسم الحسين بن الوليد بن نصير المعروف بابن العريف[8] النحويُّ، المتوفّى بطليطلة سنة ٣٩٠هـ. سافر إلى مصر، ودرس ديوان المتنبي على تلميذيْ الشاعر في مصر أبي بكر الطائي وإبراهيم المغربي[9]، وعاد إلى بلاده حيث روى الديوان[10] إلى أن وافته المنية.

---

(١) الوافي بالوفيات؛ ١٦/ ٢٤٦، المغرب: قسم مصر؛ ٢٥٣.

(٢) يتيمة الدهر؛ ١/ ٤٨٢.

(٣) الفهرست لأبن خير الأشبيلي؛ ٢/ ٥٢٩.

(٤) المقفّى للمقريزي؛ ١/ ٣٧٨، ويرد له ذكر في شعر المتنبي، انظر الديوان؛ ٥٢، ولعلّه أحمد بن محمد الطائي الدمشقي، وهو شاعر، انظر اليتيمة؛ ١/ ٤٣٣.

(٥) الفهرست لابن خير؛ ٢/ ٥٢٩.

(٦) م. ن؛ ٢/ ٥٢٩.

(٧) انظر أبو تمام وأبو الطيب في أدب المغاربة؛ د: محمد بن شريفة؛ ٩٨.

(٨) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي؛ ١/ ٢٠٨-٢٠٩، بغية الوعاة؛ ١/ ٥٤٢، جذوة المقتبس؛ ١/ ٣٠٠-٣٠٢.

(٩) فهرست ابن خير؛ ٢/ ٥٢٩.

(١٠) م. ن، وانظر بلاشير؛ ٤٥.

- علي بن محمد عبد الرحيم بن دينار[1] الكاتب أبو الحسين البصري الواسطيُّ المتوفَّى سنة ٤٠٩هـ. وهو من شعراء وأدباء العراق، سمع أبا بكر بن مقسم، وروى عنه مصنَّفات ثعلب وغيرها، وأخذ عن أبي سعيد السِّيرافي وأبي علي الفارسي، وقرأ على أبي الفرج الأصفهاني جميع كتاب الأغاني. كان شاعراً مجيداً شارك المتنبي في أكثر ممدوحيه كسيف الدَّولة وابن العميد، وكان حسن الخطّ. وقد لقي المتنبي، فسمع منه ديوانه، ومدحه بقصيدة، ذكر ياقوت أنها موجودة عنده في ديوانه.

- أبو عبد الله محمد بن جعفر القزّاز[2] القيروانيُّ التميميُّ النَّحويُّ المتوفَّى سنة٤١٢هـ. عالم كبير من علماء اللغة والنحو، له مؤلفاتٌ كثيرة، ومنها: ما أخذ على المتنبي وأبيات معانٍ من شعر المتنبي. ويُعدّ من رواة الدّيوان[3]، وهو شاعر مجيد له شعر جيّد.

- أبو الحسن علي بن عبيد الله السمسمي[4] اللغوي النحويُّ المتوفَّى سنة ٤١٥هـ. عالمٌ بفنون العربيّة، صحيح الخطّ غايةٌ في إتقان الضبط. قرأ على أبي علي الفارسي وأبي سعيد السِّيرافي وأبي الفتح بن جنّي، وترك مؤلَّفاتٍ عدَّة، ويبدو أنَّهُ روى ديوان المتنبي وشرحَه[5].

---

(١) معجم الأدباء؛ ٥/ ١٩٢١-١٩٢٢، وانظر؛ ٥/ ٢٣٥٠. والوافي بالوفيات؛ ٢٢/ ٦٣-٦٤.

(٢) بغية الوعاة؛ ١/ ٧١، إنباه الرواة؛ ٣/ ٨٤-٨٧، الوافي بالوفيات؛ ٢/ ٣٠٤-٣٠٥، المحمّدون؛ ٢٦١-٢٦٢، وفيات الأعيان؛ ٤/ ٣٧٤-٣٧٦، روضات الجنات؛ / ٦١٨، كشف الظنون؛ ٥٧٦و ١٠٨٥ و ١٤٣٤، إشارة التعيين؛ ٣٠١، البلغة؛ ١٤، ومعجم المؤلفين؛ ٩/ ١٤٨.

(٣) رائد الدراسة عن المتنبي؛ ٦٨.

(٤) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٨١٧-١٨١٩، تاريخ بغداد؛ ١٢/ ١١، وفيات الأعيان؛ ٣/ ٣١٢، إنباه الرُّواة؛ ٢/ ٢٨٨، بغية الوعاة؛ ٢/ ١٧٨، الوافي بالوفيات؛ ٢١/ ٢٩٥، نزهة الألباء؛ ٣٣٩.

وأغلب المصادر تسميه (السمساني).

(٥) انظر النظام؛ ٤/ ٢١٣. قال ابن المستوفي: «وفي نسخة لفارقتكم، وقال المبارك بن أحمد[يعني نفسه]: ذُكر أنَّ هذه الرّواية بخطّ أبي الحسن علي بن عبيد الله السَّمسمانيّ». وقد أوردها المحقق محرَّفة: أبو الحسن علي بن عبيد الله السّهمي[كذا].

- أبو الفضل أحمد بن محمد عبد الله بن يوسف بن محمد بن مالك السهلي الصفّار المعروف بالعروضي[1]، المتوفّى سنة ٤١٦هـ أو بعدها[2]. تخرّج به جماعة من الأئمة منهم أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي. قال فيه عبد الغفّار الفارسي في السياق: شيخ أهل الأدب في عصره. وقد لازمه الواحدي ملازمة ابن جني لأبي علي الفارسيّ. وقد روى ديوان المتنبي عن رواة كثيرين منهم أبو بكر الشعرانيُّ وغيره، وعليه قرأ الواحديُّ الديوانَ، وله شرحٌ على الديوان أفرغ الواحدي كثيراً منه في شرحه[3]، وسنشير إليه لاحقاً.

- أبو علي الحسن بن شهاب بن الحسن البغدادي العكبريُّ، المتوفّى سنة ٤٢٨هـ، ذُكر أنّه كان يتكسّب بالوراقة، وكان يكتب ديوان المتنبي في ثلاث ليالٍ، وهو ممّن سمع عليه الخطيب البغدادي[4].

- أبو الحسين علي بن أيوب بن الحسن بن أيوب الكاتب الشّيرازي القُمّيُّ المعروف بابن السّاربان، المتوفّى ببغداد سنة ٤٣٠هـ. سمع أبا سعيد السّيرافيَّ، وهو راوي شعر المتنبّي، قال الخطيب البغدادي: «وذكر لنا أنّهُ سمع من المتنبي ديوان شعره سوى قصائد الشّيرازيات، فقرأتُ عليه جميع الدّيوان»، وقد ذكره المقريزي من بين رواة الديوان[5].

- ثابت بن هارون الرَّقّيُّ النّصرانيُّ[6]. لم نعرف تاريخ وفاته، وقد تُوفّي بعد

---

(١) تتمة اليتيمة؛ ٢/ ٣٢، المنتخب من كتاب السياق للصيرفيني؛ ٨٨، معجم الأدباء؛ ٤/ ١٦٦٠، الوافي بالوفيات؛ ٨/ ٣٣، إنباه الرواة؛ ١/ ١١٩، بغية الوعاة؛ ١/ ٣٦٩.

(٢) قال في السّياق: «قال الحسكانيُّ: قرأتُ عليه سنة ست عشرة».

(٣) انظر شرح الواحدي؛ ٢٥ و٥٣ و٧٧ و٩٢ و١١٨ و١٢٠.

(٤) تاريخ بغداد؛ ٧/ ٣٣٩-٣٤٠.

(٥) المقفّى؛ ١/ ٣٧٨، وانظر تاريخ بغداد؛ ٤/ ٣٢٦ (ترجمة المتنبي)، حيث أورده، وسيوردُه في ترجمة ابن السّاربان، قال: «وأنشدنا علي بن أيوب القمي، قال: أنشدنا أبو الطيب المتنبي لنفسه ممّا قاله في صباه: أبلى الهوى أسفاً يوم النّوي بدني...»
ولعل هذا النّصَّ يُوحي بأنَّ المتنبي رتّب ديوانه ترتيباً تاريخياً، وأنه أقرأه الديوان ابتداءً بهذه الأبيات التي هي أوّل شعر قاله في رأي أكثر الرُّواة.

(٦) دمية القصر؛ للباخرزي، تحقيق د. محمد التُّونجي؛ ١/ ١٢٩-١٣٠، والصبح المنبي؛ ١٧٥.

مقتل المتنبي، ذلك أنّه رثاه بقصيدة، يستحثُّ فيها عضد الدولة على الثأر من قتلته، وأثبتها كُلٌّ من الباخرزي والبديعي. سمع ديوان المتنبي على الشّاعر مرّتين، وله توقيعاتٌ بخطّه على بعض نُسخ الدّيوان.

- **أبو الفتوح ثابت بن محمد الجرجانيُّ العدويّ النحوي**[1]. إمام من أئمّة العربية متمكن من الأدب، وذو باعٍ طويلة في علم المنطق. رحل إلى الأندلس، وأقام بغرناطة سنة ٤٠٦هـ، وبقي إلى أن قتله ملك غرناطة باديس بن حبُّوس البربريّ لتهمة اتّهمه بها. وقد روى في الأندلس عن أبي أحمد بن عبد السلام البصري، وأبي الفتح عثمان بن جنيّ، وأبي الحسن علي بن عيسى الرَّبعي، وله مؤلفات منها شرح الجمل للزَّجّاجي.

قرأ ديوان المتنبيّ على عدد من تلامذة أبي الطيّب. فقد قرأ الديوان بمدينة استراباذ على أبي الحسن علي بن الحارث البياري سنة ٣٩١هـ، وكان قد قرأ على أبي الطيب بالكوفة إلى آخر الكافوريات، وقرأه ببغداد على أبي الحسن علي بن عيسى الرَّبعي النحوي، وكان قد قرأ عليه الشعر كله بالعراق وشيراز، وذكر أنه سمعه يقرأ عليه غير مرّة.

وقرأه على علي بن حمد التّانيء الذي أنزل أبا الطيب في داره ببغداد بعد عودته من مصر، وكان قد قرأ على أبي الطيب شعره حتى آخر الكافوريات، وذكر أنه سمعه يقرأ على أبي أحمد عبد السلام بن الحسين البصري غير مرّة، وكان قرأ على المتنبي بعض شعره بالكوفة، وسمع البعض إلى آخر الكافوريات كما ذكر أنه قرأه في أصل أبي الفتح بن جنيّ بخطه، وقرأ أبو الفتح على المتنبي بالكوفة إلى آخر الكافوريات، وذكر أبو الفتوح أنه قابل كتابه بكتاب ابن جني ثلاث مرات.

- **أبو علي الخازن أحمد بن محمد بن يعقوب الملقّب مسكويه**[2] المتُوفّى سنة

---

(١) الفهرست لابن خير؛ ٢/ ٥٣٠، وهو أهم المصادر في أمر روايته. بغية الوعاة؛ ١/ ٤٨٢، إنباهُ الرواة؛ ١/ ٢٩٨-٢٩٩، معجم الأدباء؛ ٢/ ٧٧٣- ٧٧٤، جذوة المقتبس؛ ١/ ٢٨٤-٢٨٥، بغية الملتمس؛ ١/ ٣١٠، الصلة؛ ١/ ٢٠٦، الإحاطة؛ ١/ ٤٦٢، الذخيرة؛ ٤/ ٧٩، الوافي؛ ١٠/ ٤٦٨.

(٢) معجم الأدباء؛ ٢/ ٤٩٣-٤٩٩، تتمة اليتيمة؛ ٥/ ١١٥-١١٩، الوافي، ٨/ ١٠٩-١١١، روضات الجنات؛ ١/ ٢٥٤.

٤٢١هـ، صاحب الكتاب الشّهير: تجارب الأمم، كان مقرّباً من البويهيّين، ذا منزلة عظيمة عند بهاء الدولة بن عضد الدّولة، وقد ترفّع عن مدح الصاحب بن عبّاد، وكان خازن مكتبة ابن العميد، وهو معاصرٌ لبديع الزمان الهمذاني، وبينهما مراسلاتٌ، عدّه المقريزيُّ وابن العديم من رواة الدّيوان[1].

- **ومن رواة الديوان أبو الحسن علي بن ابراهيم التبريزيُّ المعروف بابن الخازن**[2]، دخل الأندلس سنة ٤٢١هـ، وأسمع الناس بشرق الأندلس بعض مارواه، مرَّ بقرطُبة، وحدَّث على جملةٍ من علماء المشرق.

قرأ ديوان المتنبي على أبي الحسين محمد بن أحمد بن القاسم المحاملي[3]، وعلى أبي الحسن علي بن عيسى الرَّبَعي، وعنه برواية الرَّبعي[4] أخذ أبو بكر المصحفيُّ الديوانَ.

- **ومن رواة الديوان أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريا الزُّهريُّ الأندلسي المعروف بابن الأفليلي**[5] المتُوفَّى سنة ٤٤١، عالم كبير في اللغة والأدب، وله مؤلّفات عدَّة، وشرح ديوان المتنبي كما سيرد لاحقاً.

قرأ ديوان المتنبي على أبي القاسم الحسين بن الوليد المعروف بابن العريف عن أبي بكر الطائي وإبراهيم المغربي كلاهما عن أبي الطيب، وروى الديوان عنه تلامذته، ومن هؤلاء الوزير ابن السّرّاج وأبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمريُّ والوزير أبو تميم العز بن محمد بن أبي موسى بن تِقنّة[6].

---

(١) المقفىً الكبير؛ ١/ ٣٧٨، بغية الطلب؛ ٢/ ٦٤٠.

(٢) الصلة لابن بشكوال؛ ٢/ ٦٢١، فهرست ابن خير؛ ٢/ ٥٣٠.

(٣) الصلة؛ ٢/ ٦٢١، وفيه «أبي الحسن».

(٤) فهرست ابن خير؛ ٢/ ٥٣٠.

(٥) معجم الأدباء؛ ١/ ١٢٣ - ١٢٥، جذوة المقتبس؛ ١/ ٢٣٤ - ٢٣٥، بغية الملتمس؛ ١/ ٢٦٠ - ٢٦١، الصلة؛ ١/ ١٥٥-١٥٦، إنباهُ الرواة؛ ١/ ٢١٨- ٢١٩، وفيات الأعيان؛ ١/ ٥١، الوافي؛ ٦/ ١١٤-١١٦، بغية الوعاة؛ ١/ ٤٢٦. فهرست ابن خير؛ ٢/ ٥٢٩.

(٦) فهرست ابن خير، وهو الذي أورد هذه الأسانيد.

ومن رواة الديوان: أبو بكر محمد بن علي بن الحسن بن البر[1] اللُّغوي الصَّقَلّيُّ التميمي الغوثي، ولد بصقلّية، ورحل إلى المشرق حيث أخذ عن جِلَّةٍ من العلماء، ثم عاد إلى موطنه صقلية، إلى أن تُوفِّي سنة ٤٥٩هـ.

قرأ الديوان على صالح بن رشدين[2] في مصر، وأشاعه في صقلية، حيث أخذه عنه تلامذةٌ، منهم أبو القاسم علي بن جعفر المعروف بابن القطّاع.

- ومن رواة الديوان الوزير أبو تميم العز[3] بن محمد بن أبي موسى بن تَقَنَّة المُتوفَّى سنة ٤٨٨هـ الآنف الذكر الذي قرأ الديوان على ابن الأفليلي، ومن تلامذته الذين رووا عنه الشيخ ذو الوزارتين الكاتب أبو عبد الله محمد بن مسعود بن أبي الخصال الغافقي[4].

- وقد ساهم في نشر الديوان وإذاعته وروايته في صقلية والأندلس أديبان شهيران جمعهما عصرٌ واحد وبيئة واحدة هما ابنُ رشيقٍ وابنُ شرفٍ، وكلاهما من مدينة القيروان، وسنخص كلا منهما بشيءٍ من التعريف:

- فالأوّل هو الحسن بن رشيق[5] القيروانيُّ، المتوفَّى فيها سنة ٤٥٦هـ، وهو أديب وشاعرٌ ولغويٌّ ونحويٌّ وعروضيٌّ حاذقٌ، تتلمذ على مواطنه القيروانيِّ أبي عبد الله بن جعفر القزّاز، وقد ألَّف ابن رشيق تصانيف عدَّةً أهمُّها العمدة، وهو كتابٌ ذائع الصيت رُزق حظّاً عظيماً من الشُهرة، وقد ضمَّن كتابَهُ هذا آراءً هامةً تدلُّ على إعجابه الشَّديد بالمتنبيّ، عاش ابن رشيق فترةً طويلةً في ظلّ الأمير المعزّ بن باديس.

---

(١) إنباه الرواة؛ ٣/ ١٩٠، بغية الوعاة؛ ١/ ١٧٨، إشارة التعيين؛ ٣٣٢، البلغة؛ ٢٤٠، طبقات ابن قاضي شهبة؛ ١/ ٩٩.

(٢) بغية الوعاة؛ ١/ ١٧٨.

(٣) فهرست ابن خير؛ ٥٢٩، الصلة لابن بشكوال؛ ٢/ ٦٦٠ وفيه «أبو القاسم» بدل «أبو تميم».

(٤) فهرست ابن خير؛ ٥٢٩، وانظر: الصلة؛ ٣/ ٨٥٤، وذكر مولده سنة ٤٦٥، ولم يذكر تاريخاً لوفاته.

(٥) معجم الأدباء؛ ٢/ ٨٦١- ٨٦٥، إنباه الرواة؛ ١/ ٢٩٨، وفيات الأعيان؛ ٢/ ٨٥، الخريدة؛ قسم المغرب؛ ٢/ ٢٣٠؛ الوافي؛ ١٢/ ١١-١٦، بغية الوعاة؛ ١/ ٥٠٤، البلغة؛ ٥٨، إشارة التعيين؛ ٩٨، روضات الجنات؛ /٦٨٣، وانظر بلاشير؛ ٤٢، وما بعد، وابن شريفة؛ ١٠٧.

وكان مقرّباً منه وذا منزلة رفيعة لديه. وقد رحل بسبب ظروف طارئة إلى صقلية حيث ساهم في نشر الديوان وإذاعته وروايته هناك.

- والثاني أبو عبد الله محمد بن أبي سعيد محمد المعروف بابن شرف[1] الجُذامي القيرواني، وهو كاتبٌ وشاعرٌ وأديب ناقدٌ، تتلمذ كابن رشيق على أبي عبد الله بن جعفر القزّاز، كما تتلمذ على الحصريّ القيروانيّ صاحب زهر الآداب، وكان كابن رشيق ذا منزلة عالية لدى المعزّ بن باديس، ممّا أثار التّنافس والغيرة بينهما، وهاجر كابن رشيق إلى صقلّية، حيث ساهم هو الآخر في نشر الدّيوان وروايته، وفي حين عاد ابن رشيق إلى القيروان، اتّجه ابن شرف إلى الأندلس، حيث أقام في المريّة زمناً، ونشر في الأندلس الديوان، وأذاع روايته كما فعل في صقلية، إلى أن تُوفّي في إشبيلية سنة ٤٦٠هـ.

- ومن الرُّواة الذين يجب أن نذكرهم أبو بكر محمد بن خير[2] بن عمر بن خليفة الأموي الأشبيليُّ المتُوفّى سنة ٥٧٥، صاحب كتاب: فهرست ابن خير، والذي قيّد فيه روايات هامّةً موثّقةَ الأسانيد[3] لديوان المتنبي، وقد أشرنا إليها جميعاً من قبل.

- ومنهم مهذّبُ الدّين علي بن عبد الرحيم بن الحسن بن عبد الملك السُّلميُّ الرُّقّي المعروف بابن العصّار[4] المتُوفّى سنة ٥٧٦هـ، ورد بغداد حيث تتلمذ على أبي منصور الجواليقي وابن الشجريّ، كما دخل مصر، والتقى بابن بريّ، انتهت إليه الرئاسة في النحو واللغة، وكان في اللغة أمثل منه في النحو، ومن تلامذته أبو البقاء العكبري. قال عنه السُّيوطي: «كان عارفاً بديوان المتنبّي»، وقال الصّفديُّ: «وكان عارفاً بديوان المتنبي علماً وروايةً، قراه عليه جمعٌ كبيرٌ بالعراق والشام ومصر».

---

(١) معجم الأدباء؛ ٦/ ٢٦٣٦- ٢٦٣٩، الخريدة؛ قسم المغرب؛ ٢/ ٢٢٤، الوافي ٣/ ٩٧- ١٠١، فوات الوفيات؛ ٣/ ٣٩٥، بغية الوعاة؛ ١/ ١١٤، وانظر بلاشير؛ ٣٤ وابن شريفة ١٠٧.

(٢) الأعلام للزركلي؛ ٦/ ٣٥٤، بغية الملتمس؛ ١/ ١٠٤، شذرات الذهب؛ ٤/ ٢٥٢، وانظر مقدمة المحقق لفهرست ابن خير؛ في الجزء الأول؛ ٧-١٣.

(٣) فهرست ابن خير؛ ٥٢٩- ٥٣٠.

(٤) بغية الوعاة؛ ٢/ ١٧٥، معجم الأدباء؛ ٤/ ١٧٩٤- ١٧٩٥، إنباه الرواة؛ ٢/ ٢٩١- ٢٩٢، العبر للذهبي؛ ٤/ ٢٢٩، وفيات الأعيان؛ ٣/ ٣٣٨، شذرات الذهب؛ ٤/ ٢٥٧، مرآة الجنان؛ ٣/ ٤٠٥، الوافي؛ ٢١/ ٢٣٢- ٢٣٣.

وتبقى محاولات التّقصّي لأسماء رواة ديوان المتنبيّ مفتوحة الأبواب على مصراعيها إذا توسّعنا في مفهوم الرّواية، فقد بقيت رواية الديوان ميزةً تُذكر لأصحابها في سائر العصور التي تلت، وسائر الأصقاع الإسلامية في المشرق والمغرب حتّى إننا لنشير إلى أنّ السلطان المنصور السعديّ كلّف كاتبه المجيد وشاعره المفضّل عبد العزيز الفشتاليّ بترتيب ديوان المتنبي، والخروج بنسخة صحيحة دقيقة مقابلة على النسخ التي تشمل عليها خزائنه، والإيتان في ذلك بالجمع المتناهي وجبر ما أغفله السّاهي على حدٍّ تعبير الفشتالي الموكّل بهذه المهمّة.

- **والفشتالي[1] هذا هو أبو فارس عبد العزيز بن محمد بن ابراهيم وزير القلم الأعلى الصّنهاجي**، وهو فقيه وأديب ناظم وناثر، أرّخ للدولة المنصوريّة، ولد سنة ٩٥٢هـ، ومات سنة ١٠٣١هـ.

وقد تفرّغ الفشتالي لهذه المهمّة، وساعده ما بين يديه من نسخٍ مختلفة للديوان، على الخروج بنسخة موثّقة وهامّة، وكانت معارضاته للنُّسخ تُقدّم معلوماتٍ مفيدةً، فقد أشار إلى رواية ابن العريف القرطبي، وقال: «وقال [أي المتنبي] في كافور، ولم يروِ ابن العريف هذه الأبيات»، وذكر مرّات روايةَ ابن قادم القرطبي، فقال مثلاً: «وقال [أي المتنبي]، وليست في كتاب ابن قادم، ولا هي في النُّسخ المتداولة»، وقال مرة ثانية: «وقال، وليست في كتاب ابن قادم، ولا ثبتت في أصل الديوان»، وقال: « قال: وليست مما ثبت في أصل الديوان»، أو «قال مما لم يثبت له في الأصول المنسوخ منها»[2].

وقد سمّى الفشتالي عمله هذا: «مقدّمةً لترتيب ديوان المتنبي» كما ذكر ابن القاضي في درّة الحجال[3]، وظنّ بلاشير أنّ الكتاب مفقود[4] وقد ذكر ابن شريفة أنه يوجد منه نسختان الأولى في الخزانة العامة بالرباط رقم (٦٠٩ج)، والثانية في الخزانة العامة بتطوان رقم (٥٢٤). وسوف نعود إلى هذا العمل مرّة أخرى أثناء الحديث عن شُرّاح الديوان ونُقّاده.

---

(١) درة الحجال في أسماء الرّجال لابن القاضي؛ ٣/ ١٢٩- ١٣٠، وبلاشير؛ ٥٤، وأبو تمام وأبو الطيب في أدب المغاربة لابن شريفة؛ ١٥٨، وما بعد.

(٢) هذه المعلومات مقتبسة عن ابن شريفة؛ ١٦٠.

(٣) درة الحجال؛ ٣/ ١٣٠.

(٤) بلاشير؛ ٥٤.

وقد كان السُّلطان المنصور نفسُه يحفظ شعر المتنبي ويرويه، وورث الشَّغَفَ بديوان الشاعر وروايته عن والده.[1]

ويذكر لنا الدّارسون أسماء علماء رواةٍ لديوان الشاعر في العصور المتأخرة، كعبد القادر الفاسي والحسن اليوسي وابنِ سليمان الرُّوداني وأحمد بن خالد النّاصري وغيرهم،[2] وما نحبُّ أن نختم به أمر الحديث عن الاهتمام برواية الديوان إنّما هو قول الباحث ابن شريفة حيث قال: «ولا نبعد إذا قلنا: إنّه كان لكلّ اديبٍ مشهورٍ روايةٌ في شعر المتنبّي»[3]، ومن يتصفَّحْ تراجم النحاة والأدباء وعلماء اللغة والأعيان وغير ذلك يجد صدق هذه المقولة التي نشاطر صاحبها الرّأي كلَّ المشاطرة.

- شُرّاح الدّيوان ونُقّاده:

أمّا شُرّاح الدّيوان، فهم من الكثرة بمكان، «ولم يُسمع بديوان شعرٍ في الجاهلية والإسلام شُرح هكذا مثل هذه الشروح الكثيرة سوى هذا الدّيوان، ولا تداول على ألسنة الأدباء في نظمٍ ونثرٍ أكثر من شعر المتنبي»[4]، وفي ترجمة المتنبي في وفيات الأعيان، قال ابن خلّكان المُتوفّى سنة ٦٨١هـ: «واعتنى العلماء بديوانه، فشرحوه، وقال لي أحدُ المشائخ الذين أخذتُ عنهم: وقفتُ له على أكثر من أربعين شرحاً ما بين مُطوّلات ومختصرات ولم يُفعل هذا بديوان غيره، ولا شكَّ أنَّه كان رجلاً مسعوداً، ورزق في شعرهِ السَّعادةَ التّامّةَ.[5] وقد كرّر عبارة ابن خلّكان فيما بعد كثيرٌ من مؤرّخي الأدب، ومن هؤلاء الصّفديُّ[6] في الوافي بالوفيات، وحاجي خليفة[7]

---

(١) ابن شريفة؛ ١٦١.

(٢) بلا شير؛ ٥٤، وابن شريفة؛ ١٦٦.

(٣) أبو تمام وأبو الطيب في أدب المغاربة؛ ١٠٦.

(٤) الصُّبح المنبي للبديعي؛ ٢٦٩.

(٥) وفيات الأعيان؛ ١/ ١٢١.

(٦) الوافي بالوفيات؛ ٦/ ٣٤٤.

(٧) كشف الظنون؛ ١/ ٨٠٩- ٨١٢.

في كشف الظنون، واليافعي[1] في مرآة الجنان، والخوانساري[2] في روضات الجنات وغيرهم من العلماء والدارسين في القديم والحديث عرباً كانوا أم مستشرقين[3]. وقد قال الصَّفدي[4]: «والذي وقفتُ عليه من الشُّروح...ثم جاء من بعده الشيخ يوسف البديعي، وقال[5]: «وقد انتُدب العلماء لديوانه، وشرحوه شروحاً كثيرةً، فمنهم من تكلَّم على ديوانه أجمع، ومنهم من تكلَّم على بعضه...».

ورغم أنَّ هذين العالمين أشارا إلى شروح الديوان، إن كان ما تضمَّن شرحه الكامل أم بعضه، فقد ذكرا في كتابيهما ما لا يدخل في باب الشَّرح، وإنْ عُدَّ شرحاً، فهو إلى باب النقد والدراسة أقرب، وجاء باحثون معاصرون، فرأووا أن يُفصلوا في هذه المسألة، ويفصلوا بين الشُّروح والدراسات النقدية والمختارات، فقسموا وبوَّبوا، وخرجوا بنتائج طيِّبة، تفيد الباحثين، ولكنّني آثرت أن أسرد قائمة الشُّرّاح والنَّاقدين متسلسلةً متداخلةً حسب تاريخ وفيات هؤلاء ما أمكنني ذلك، وقد اتجهنا هذا الاتجاه إيماناً منَّا بأن هذا الطريق أقرب إلى خطّة البحث وأليق بمفهوم النّقد الذي دار حول المتنبي، وأدَّى بالنتيجة إلى التّمركز حول شرح الأبيات ومسألة المعاني والألفاظ في شعر المتنبي، ولقد كان للفعل وردّ الفعل دورٌ كبيرٌ في إغناء الحركة الأدبية النَّاشطة حول الشاعر، حيث أخذ الشُّرّاح والنُّقّادُ يتبارون في إظهار إخفاقات بعضهم بعضاً، وكانت الحصيلة أن وصلَنا هذا الحجم الغزير من الشروح والدراسات التي صدرت في أغلبها عن أعلامٍ كبار في تاريخ العربية.

---

(١) مرآة الجنان؛ ٢/ ٣٥١- ٣٧٥، وتُوفِّي اليافعي صاحب المرآة سنة ٧٦٨هـ.

(٢) روضات الجنات؛ ١/ ٢٤٥- ٢٥١، وتُوفِّي الخوانساري صاحب الروضات سنة ١٣١٣هـ.

(٣) يراجع في ذلك أبو الطيب المتنبي في آثار الدارسين للدكتور عبد الله جبوري، ورائد الدراسة عن المتنبي لميخائيل وكوركيس عوَّاد، وديوان المتنبي في العالم العربي ولدى المستشرقين لبلاشير ترجمة الدكتور أحمد بدوي، وانظر فؤاد سيزكين؛ تاريخ التراث العربي؛ ٢/ ١٩- ٤١، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، على سبيل المثال لا الحصر.

(٤) الوافي بالوفيات؛ ٦/ ٣٤٤، وأخذ يُعدّد الكتب التي سمّاها شروحاً ممَّا يدخل في النَّقد والرّدّ، وهو ما يتوافق مع خطتنا، وقد ذكر ما يُقارب الأربعين.

(٥) الصُّبح المنبي؛ ٢٦٨، وسلك مسلك الصَّفدي، وغلَّب اسم الشَّارح على اسم الكتاب، وهو أيضا ما آثرناه في عملنا هذا.

وسوف نتوقّف لاحقاً عند هذه الحركة النشطة، وذلك عندما سنفصّل في أمر الشُّروح التي تأثرت بشرح ابن جنيّ تأثراً إيجابياً أم تأثراً سلبياً، تجلّى في الرَّد عليه أحياناً أو في إغفاله وعدم الإشارة إليه أحياناً أخرى.

وإذا كنّا نعترف مسبقاً بأنَّ إمكانية الحصرِ لكامل الشُّروح التي وضعت على هذا الديوان، غيرُ ممكنة فإنَّما نقرّر حقيقةً، يكون ادّعاءُ غيرها ضرباً من التَّجني على المعرفة وطاقة البشرِ، على أنَّنا قلَّبنا عشرات المصادر جرياً وراء عبارةٍ تُجلي النَّص، وتؤكّد الواقعة، وقد قال البديعي بعد أن تعرّض لذكر شروح الديوان:«سوى الشُّروح التي لم نسمع بذكرها»، وكثيرةٌ تلك الشروح التي لم يسمع بذكرها كما ستظهر نتائج البحث التي توصَّلنا إليها، ووقفنا على أسماء أعلام. ذكر الباحثون أنَّهم شرحوا الدّيوان، ولكننا لم نوردهم لأننا لم نصل إلى القناعة التَّامة بما نُسب إليهم، ولعلَّنا بعملنا هذا نكون قد قدَّمنا خدمةً لمن يعنيه أمر الاطّلاع على هذا الفيض من الأعلام الذين شرحوا ديوان المتنبي وانتقدوه.

إنَّ التّسلسل التاريخيَّ الذي ألزمنا أنفسنا به، يخضعُ للاحتمالات لعدم إمكانية تحديد تاريخ تلك الشُّروح، وهذا ما أقرَّه بلاشير من قبل عندما قال: «وإذا كان التسلسل التّاريخيّ لشروح الديوان يُشكّل أمراً هاماً فإنَّ عقبةً تعترضُ بين الحين والآخر، ذلك أنَّنا نجد بعض المؤلَّفات المشهورة لم تؤرَّخ بدقَّة»[1]. وما يُشكّل أحد محطّات الاهتمام، فإنما هو الرُّدود التي صدرت للرَّدِّ على ابن جني والاقتباسات التي أُخذت عن شروحه والآراء التي نسبت إليه أو إلى الشاعر عن طريقه، وهذا أمرٌ جرى بعدما أصبح شرحُ ابن جني في متناول الباحثين من العلماء والنُّقاد، يقول بلاشير: «إنَّ واحداً من أكثر تلاميذ المتنبي تحمُّساً له، وكان الشاعرُ يَعُدُّه أميناً على آرائه، وهو ابنُ جنيّ، يدافعُ عن ديوان أستاذه في شرحٍ سنتحدَّث عنه فيما بعد، وفي مصنَّفين صغيرين، أحدهما يدرسُ ما تناوله الدّيوان من الفنون الشّعرية، والثاني يُفنِّد الهجمات التي وجَّهها الشاعر ابن وكيع المصري»[2].

---

(١) بلاشير؛ ٣.

(٢) بلاشير؛ ١٠، وأحد الكتابين اللذين يُشير إليهما بلاشير فيما نقدّر هو دراسة نقدية للديوان، وقد ذكر ذلك أبو الفتح في الفسر، ولا نعلم عنها شيئاً، والآخر هو الرَّدُّ على ابن وكيع، ولم يصلنا ذلك الرّد.

تُشكّل دراسة بلاشير الجادة للدّيوان مرجعيّةً غايةً في الأهميّة، أفاد منها كلُّ من جاء من بعده، وإن كنّا لن نسير على خُطّته، ذلك أن بلاشير أخضع تلك الدراسات لتقسيمات جغرافية حسب أقاليم العالم الإسلامي في القرن الرابع الهجري وما تلاه، كما أنَّ كثيراً من النّتائج التي توصّل إليها لم تكن دقيقةً تماماً، بل أثبتت الدراسات المستحدثة عكسها، وتبدو بعضُ التّساؤلات التي أوردها، وهو يُشكّك في بعض الأسماء التي وصلتنا، تساؤلات ليست في محلّها، أو بحكم المنتهية؛ لأنَّ الكتب التي نجت من الضّياع كانت إجابةً عليها. أمّا التّسلسل التاريخي الذي أخذ به بلاشير فقد كان عملنا متّفقاً معه من حيث أنّه أفضل السُّبل لرصد هذه الحركة حول الديوان، وأجملنا كما أجملَ هو الشروح مع الرُّدود والانتقادات والمؤلفات الاخرى.

- يأتي في مقدمة شُرّاح ديوان المتنبي **أبو الفتح بن جنيّ**، فقد وضع شرحين، فتحا الطَّريقَ لكثيرٍ من الشروح والتّعليقات، الأوّل هو الشّرح الكبير المسمّى: «الفسر»، والثاني شرح أبيات المعاني عند المتنبي المسمى: «الفتح الوهبي»، ولنا معهما وقفةٌ فيما بعد. أمّا كتابا أبي الفتح الآخران، وهما: «النقض على ابن وكيع في شعر المتنبي وتخطئته»[1]، والثاني، وهو ما وعد به من دراسة نقديّة لمجمل الديوان، فلا نعرف عنهما شيئاً كما أسلفنا، ولم نجد لهما صدىً في المؤلفات اللاّحقة. وقد قال بلاشير-بحقٍّ-«وإنما يرجع الشّرف إلى شرح ابن جنّي في أنّه استُخدم أساساً لدراسة المتنبي في الشّرق»، وانطلاقاً من عبارة بلاشير هذه يمكننا أن نقسم دراسات الديوان وشروحه إلى قسمين: القسم الأوّل الرّدود والشُّروحُ التي كان عمل ابن جنيّ دافعاً أساساً لها، والأخرى التي لم تتعرّض له بالذكر إطلاقاً، ولا ندري ما السّببُ في ذلك، هل كان شرح ابن جنيّ مجهولاً بالنّسبة لأصحابها أم لا؟ وعملنا هذا الذي ينصبُّ على توثيق تلك الشُّروح إنما هو في الأساس لإبراز موقع ابن جني منها وفيها. وفيما يلي ثبتٌ بأسماء الأعلام الذين تعرّضوا للديوان: بالشّرح والدراسة:

---

(١) ذكر هذا الكتاب ياقوت في معجم الأدباء؛ ٤/ ١٦٠٠، ومحمد علي النّجار في مقدمة الخصائص؛ ١/ ٤٦، والدكتور أسعد طلس في بحثه عن ابن جني في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق؛ المجلد ٣٢، ص ٦٦٣، وباحثون آخرون.

- أبو عبد الله محمد بن أبّان[1] بن سعيد بن أبّان القرطبيُّ اللَّخميُّ الأندلسيُّ المُتوفَّى سنة ٣٥٤هـ، وهي السّنة التي قُتل فيها الشاعر. من أهل قرطبة، له آثارٌ في التاريخ والأدب، وله شرحٌ[2] ديوان المتنبي، ولم يصلنا.

- أبو القاسم عبيد الله بن عبد الرحيم الأصفهاني[3] أحد فضلاء أصفهان وأدبائها له تصانيف منها كتاب أخبار أبي الطيّب، كتابٌ استدرك فيه على ابن جني في كتابه الصَّغير المسمَّى «بالفتح الوهبي»، قال الصَّفدي: «قال ياقوت: لا أعرف من حاله شيئاً، إلاَّ أنَّه كان في سنة إحدى وأربع مائة»[4].

وكتابه الذي أشار إليه الباحثون هو: الواضح في مشكلات شعر المتنبّي[5]، وقد أخطأ في اسمه باحثون كثيرون منهم البغدادي[6] قديماً وبلاشير[7] وغيره[8] حديثاً، وظنَّ بلاشير أنه مفقودٌ عدا المقدِّمة التي وصلتنا عن طريق عبد القادر البغدادي الذي أفرغها في خزانته، وقد طُبع كتاب الواضح في تونس سنة ١٩٦٨ بتحقيق العالم الجليل الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، والكتابُ استدراكٌ على ابن جني في رأي ياقوت و الصَّفدي، واختصارٌ لكتاب الفسر في رأي بلاشير، وقد أهداه مؤلفه للسلطان البويهي بهاء الدولة بن عضد الدولة.

- القاضي أبو الحسن علي بن عبد العزيز بن الحسن بن علي بن اسماعيل

---

(١) تاريخ علماء الأندلس؛ ٢/ ٦٩، معجم الادباء؛ ٥/ ٢٢٩٤، بغية الوعاة؛ ١/ ٧، إيضاح المكنون؛ ١/ ٥٢٧، هديَّة العارفين؛ ٢/ ٤٤، معجم المؤلفين لكحَّالة؛ ٨/ ١٩٠.

(٢) إيضاح المكنون؛ ١/ ٥٢٧، هديَّة العارفين؛ ٢/ ٤٤.

(٣) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٥٧٤، الوافي بالوفيات؛ ١٩/ ٣٨٦.

(٤) حدَّد بلاشير وفاته بحدود ٣٧٩ هـ أو ما بعدها، انظر بلاشير؛ ١٩.

(٥) انظر الوافي؛ ٦/ ٣٤٤، حيث ذكر المؤلفات التي شرحت ديوان المتنبي، وقال: «وأبو القاسم عبيد الله بن عبد الرحمن الأصفهاني له كتابٌ في أخباره»، وانظر الصبح؛ ٢٦٩، قال: «وكتاب أبي القاسم عبد الله [كذا] بن عبد الرحمن الأصفهاني».

(٦) خزانة الأدب؛ ٢/ ٣٤٧.

(٧) بلاشير؛ ١٩.

(٨) تاريخ التراث العربي لسيزكين؛ ٢/ ٣٣.

الجرجاني[1] المتوفَّى سنة ٣٩٢هـ، كما يذكر ياقوت[2] وهو قاضي القضاة بالرّي وقتها. ناقدٌ شهيرٌ، له كتاب: الوساطة[3] بين المتنبي وخصومه، وهو ردٌّ موضوعيٌّ من قاضٍ منصفٍ على بعضِ منتقدي المتنبي بالباطل كالصاحب بن عباد وغيره. وقد طبعت الوساطة مراراً، وأفضل طبعاتها تلك التي صدرت في القاهرة سنة ١٩٦٦ بتحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم وعلي محمد البجاوي.

- ابو حيَّان علي بن محمد بن عباس التوحيدي[4] المتُوفَّى سنة ٣٨٠هـ[5]، وله: الردُّ على ابن جني في شعر المتنبي، وهو كتابٌ مفقودٌ، ذكره ياقوتٌ في معجم الأدباء[6] والسُّيوطي[7] والصفدي[8] والبديعي[9] وكحالة[10] وغيرهم.

وأبو حيَّان علمٌ بارزٌ من أعلام العربيّة شيرازيٌّ أو نيسابوريٌّ الأصل، من كتبه المشهورة: مثالب الوزيرين، يعني فيهما ابن العميد وابن عبَّاد. أحرق كتبه في آخر عمره لقلّة جدواها وضنّاً بها على من لا يعرفُ قدرَها.

---

(١) معجم الأدباء: ٤/ ١٧٩٦-١٨٠٥، يتمية الدهر: ٤/ ٣-٢٩، طبقات الشافعية للسبكي: ٣/ ٤٥٩، البداية والنهاية: ١٥/ ٤٩٨-٤٩٩، وفيات الأعيان: ٣/ ٢٧٨، طبقات الشافعية للأسنوي: ١/ ٣٤٨، سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٧/ ١٩٨، مرآة الجنان: ٢/ ٣٨٦/ النجوم الزاهرة: ٤/ ٢٠٥، المنتظم: ٧/ ٢٢.

(٢) ذكر ابن خلكان وفاته سنة ٣٦٦، وبها أخذ محققا الوساطة، وذكر الذهبي وفاته سنة ٣٩٦.

(٣) انظر: الصبح المُنبي: ٢٦٩.

(٤) معجم الأدباء: ٥/ ١٩٢٣-١٩٤٦، البلغة: ١٤٣-١٤٥، إشارة التّعيين: ٢٦٦، كشف الظنون: ١٤٠و١٦٧و٢٤٦و٢٥٢و١٧٧٨، هديّة العارفين: ٦٨٤-١٨٥، الوافي: ٢٢/ ٣٩-٤١، بغية الوعاة: ٢/ ١٩٠-١٩٠، وفيات الأعيان: ٥/ ١١٢، طبقات الشافعية: ٥/ ٢٨٦، طبقات الأسنوي: ١/ ٣٠١، ميزان الاعتدال: ٤/ ٥١٨، معجم المؤلفين: ٧/ ٢٠٥.

(٥) الوافي: ٢٢/ ٤١، ويبدو أنَّ تاريخ وفاته غير ثابت.

(٦) معجم الأدباء: ٥/ ١٩٢٥.

(٧) بغية الوعاة: ٢/ ١٩٠.

(٨) الوافي بالوفيات: ٢٢/ ٤٠، وانظر الوافي: ٦/ ٣٤٤، وبلاشير: ٢٠.

(٩) الصبح المنبي: ٢٦٩.

(١٠) معجم المؤلفين: ٧/ ٢٠٥.

- أبو القاسم الصاحب بن عبّاد[1]، وهو إسماعيل بن عبّاد بن العبّاس بن عبّاد الملقّب بكافي الكفاة الوزير البويهي الشّهير المتُوفّى سنة ٣٨٥، ألّف: وهو في الأربعين من عمره سنة ٣٦٤ رسالةً سمّاها الكشف عن مساويء المتنبي[2]، وقد طبعت عدّة مرّات، وأهمّها نشرة الشيخ محمد حسن آل ياسين، وصدرت عن مطبعة المعارف[3] ببغداد سنة ١٩٦٥، ولكنه ألّف رسالةً صغيرةً، سمّاها: الأمثال السّائرة من شعر المتنبي، وطبعت هي الأخرى عدّة مرات، وأفضل طبعاتها نشرة الشيخ محمد حسن آل ياسين، وقد صدرت عن مطبعة المعارف[4] ببغداد سنة ١٩٦٦، وقد أشار الصّفدي إلى الرّسالة[5] الأولى، ولم يذكر الثانية، أمّا البديعي في الصُبح فأشار إلى مؤلّف واحدٍ للصاحب، ولم يذكر اسمه[6]، وتتنوّع الإشارات إلى هذين الكتابين ما بين مصدرٍ وآخر، وطبعت له عدّة كتب من بينها ديوان شعره[7] والمحيط في اللغة.

---

(١) معجم الأدباء: ٢/ ٦٦٢-٧٢١، يتيمة الدهر: ٣/ ٢٢٥-٣٣٦، وفيات الأعيان: ١/ ٢٢٨، المنتظم: ٧/ ١٧٩، إنباه الرواة: ١/ ٢٠١، سير أعلام النبلاء: ١٦/ ٥١١، نزهة الألباء: ٢٢٢، الوافي: ٩/ ١٢٥-١٤١، بغية الوعاة: ١/ ٤٤٩، روضات الجنات: ٢/ ١٩-٤٣.

(٢) نسب بلاشير إلى أبي الحسين حمزة بن محمود الأصفهاني رسالةً، سمّاها: رسالة في كشف عيون المتنبي، وافترض على ضوء العنوان أنّها تظهر مواطن تفوق الشاعر، وعن بلاشير على ما يبدو أخذ من أخذ، ونسبوها إلى حمزة بن محمود الأصفهاني صاحب: التنبيه على حدوث التّصحيف، ولم نجد له بين مؤلّفاته كتاباً بهذا الاسم، وقد شكّك بلاشير في هذه الشخصية، وكان معتمده الوحيد على مخطوطة الاسكريال [انظر بلاشير، ١١ والحاشية رقم (٢) من نفس الصفحة]، ولكن فؤاد سيزكين صوّب هذا الأمر، ورأى أن المقصود، وعلى ضوء ما في الاسكريال نفسها إنما هو رسالة الصاحب هذه. انظر: تاريخ التراث العربي لسيزكين: ٢/ ٢٤.

(٣) انظر أبو الطيب المتنبي في آثار الدارسين: ٤١٠.

(٤) أبو الطيب المتنبي في آثار الدارسين: ٤١٠، ويصبح تساؤل بلاشير بحكم المنتهي: انظر، بلاشير ٦ وهامش (١) من نفس الصفحة.

(٥) الوافي بالوفيات: ٩/ ١٣٨، وانظر الوافي: ٦/ ٣٤٤ أيضاً.

(٦) الصبح المنبي: ٢٦٩.

(٧) حققه وطبعه الشيخ محمد حسن آل ياسين في بغداد سنة ١٩٦٥. وحقق المحيط في اللغة، وطبعه في بيروت سنة ١٩٩٤.

- **أبو الحسن محمد بن محمد بن أحمد بن محمد الأفريقي المغربي المشهور بالمتيّم**[1] المتُوفَّى سنة ٤٠٠هـ، كان راوية المتنبي كما أسلفنا، وقد خدم سيف الدَّولة الحمداني، وذكر الواحدي[2] «أبا الحسن محمد بن أحمد المعروف بالشاعر المغربي»، وأسند إليه أنَّ سيف الدولة كان يُسَرُّ بمن يحفظ شعر المتنبي.

قال ياقوت: «ومن تصانيفه التي شاهدتُها: الانتصار المنبي عن فضل المتنبي، والتنبيه المنبي عن رذائل المتنبي... وكتاب بقيّة الانتصار المكثر للاختصار». وقد فقدت هذه الكتب جميعاً، ولا نعرف عن أمرها شيئاً.

- **أبو الخير زيد بن عبد الله بن رفاعة**[3] **الهاشمي**،لم نعثر على تاريخ لوفاته، أحد الأدباء العلماء، حدَّث عن أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد وأبي بكر بن الأنباري كتب الأدب، كان معاصراً للصاحب بن عباد، وكان يعتقدُ رأي الفلاسفة، أقام بالبصرة طويلاً، وألَّف مع جماعة من علمائها ما عرف برسائل إخوان الصَّفا. يبدو أنَّه روى[4] عن المتنبي ديوانه، كما أنَّه وضع شرحاً[5] للديوان.

- **أبو أحمد عبد الله بن الحسين بن حسنون**[6] **السَّامرَّائي البغدادي المصري**،

---

(١) يتيمة الدهر: ٤/ ١٧٨، معجم الأدباء: ٥/ ٢٣٠٠-٢٣٠٣، الوافي بالوفيات: ٢/ ٦٨ و ٦/ ٣٤٤، الصّبح المُنبي: ٢٦٩، المحمدون من الشُّعراء: ٧، فوات الوفيات: ١/ ١٥٠-١٥١، هدية العارفين: ١/ ٧٢، الأعلام للزركلي: ٥/ ٣١٣.

(٢) شرح ديوان المتنبي للواحدي: ٣٩٥.

(٣) معجم الأدباء: ٣/ ١٣٣٥- ١٣٣٤، تاريخ بغداد: ٨/ ٤٥١، الوافي بالوفيات: ١٥/ ٤٨، لسان الميزان: ٢/ ٥٠٦، تاريخ حكماء الإسلام: ٣٥-٣٦.

(٤) انظر النظام: ٤/ ١١٣، قال: «وروى ابن رفاعة: تطمعُ» وانظر: ٤/ ١٣٣، قال: «ابن المستُوفّي: «قال ابن رفاعة: قال المتنبي: واخترتها يعني ألغت من أخوات لها عشرٍ، فقدَّمتَها، وهي....»، ثم شرح البيت.

(٥) انظر النظام: ٥/ ٢٤٨، حيث نقل ابن المستُوفّي شرح ابن رفاعة للبيت بعد ما نقل شروح الآخرين كابن جني والواحدي وأبي العلاء.

(٦) طبقات القراء: ١/ ٤١٥ - ٤١٧، الوافي بالوفيات: ١٧/ ١٤٥، العبر: ٩/ ٣٢ - ٣٣. تاريخ بغداد: ٩/ ٤٤٨ - ٤٤٩ـ سير أعلام النبلاء: ١٦/ ٥١٥- ٥١٧، لسان الميزان: ٣/ ٢٧٣-

المتوفى سنة ٣٨٦، وهو أحد أعلام اللغة والقراءات في زمانه. له: نزهة الأديب في سرقات المتنبي من حبيب[١]. وهو مفقودٌ الآن[٢].

- **أبو علي محمد بن الحسن بن المظفّر الحاتمي[٣] البغدادي** المتوفّى سنة ٣٨٨هـ، أديبٌ بغداديٌ، كان ذا موقف معادٍ للمتنّبي، لقيه في بغداد، وناظره بإشراف الوزير المهلبي الذي كان يُشاطره العداء للشاعر، وألّف رسالتين: الأولى، وتسمّى: الرّسالة الحاتميّة نسبة إلى مؤلّفها، وهي رسالةٌ قصيرةٌ، أشار فيها إلى مائة معنى من معاني أبي الطيّب، وردّها إلى أنّها مأخوذة من كلام أرسطو، وقد طبعت مراراً، ومن أهم طبعاتها تلك التي صدرت مع البديع[٤] لأسامة بن منقذ، والإبانة[٥] عن سرقات المتنبي للعميدي، وطبعت منفردةً عن نسخةٍ خطيّةٍ في مكتبة[٦] الحرم المكي

٢٧٤ـ شذرات الذهب؛ ٣/ ١١٩ - ١٢٠، غاية النهاية في طبقات القراء؛ ١/ ٤١٥-٤١٦، النجوم الزاهرة؛ ٤/ ١٧٥، حسن المحاضرة؛ ١/ ٤٨٩، الصبح المنبي؛ ٢٦٩.

(١) قال البديعي في الصبح: «كتاب نزهة الأديب في سرقات المتنبي من حبيب لابن حسنون المصري». واجتهد بلاشير في أن يكون تاريخ تأليف هذا الكتاب في أول القرن الحادي عشر، وقال: ألّفه مصريٌ يسمى ابن حسنون، وعلى ذلك يكون المقصود به هو من ترجمنا له ونسبنا الكتاب إليه، وبهذا أخذ الدكتور جبوري في أبو الطيب في آثار الدارسين؛ ٤١٢، وكنّاه (أبو حامد)، ولكن فؤاد سيزكين نسب الكتاب لمحمد بن عبيد الله بن حسنون الكلبيٌ المتوفّي سنة ٥١٩هـ نقلاً عن معجم المؤلفين لكحالة؛ ١٠/ ٢٧٨ على ما يبدو، ولم نعثر على عالم بهذا الاسم. انظر بلاشير؛ ٣٢، وفؤاد سيزكين؛ ٢/ ٢٨.

(٢) سيرد معنا لاحقاً كتابٌ، تصدّى فيه مؤلّفه للردّ على ابن حسنون على ما يبدو.

(٣) يتيمة الدهر؛ ٣/ ١٢٠، تاريخ بغداد؛ ٢/ ٢١٠، معجم الأدباء؛ ٦/ ٢٥٠٥-٢٥١٨، بغية الوعاة؛ ١/ ٨٧ - ٨٩، إنباه الرواة؛ ٣/ ١٠٣ - ١٠٤، وفيات الأعيان؛ ٤/ ٣٦٢-٣٦٧، المحمدون؛ ٣١٨، العبر؛ ٣/ ٤٠- ٤١، الوافي؛ ٢/ ٣٤٣- ٣٤٤، وانظر؛ ٦/ ٣٤٤، وانظر مقدمة الدكتور محمد يوسف نجم للرسالة الموضحة (هـ).

(٤) انظر البديع لأسامة بن منقذ؛ ٢٦١- ٢٨٣.

(٥) الإبانة عن سرقات المتنبي؛ ٢٥٤ - ٢٧٠.

(٦) انظر مجلة المورد، العددان (١-٢)، ص ١٧٨، بغداد، ١٩٧١، ضمن بحث للدكتور محسن جمال الدين: المخطوطات الأدبية في مكتبة الحرم المكي الشريف. وكان فؤاد أفرام

الشريف برقم (٢٢٥)، وفي اسمها شيءٌ من الإضطراب، ممّا جعل بلاشير يُخطيء في تحديد اسمها، بل ويطلقُه على الرّسالة الأخرى التي سنذكرها[١].

الثانية: الرسالة الموضحة[٢] في ذكر سرقات المتنبي وساقط شعره، وهو العنوان الذي اعتمده الدكتور محمد يوسف نجم مؤيّداً آراءه بالأدلة القاطعة، وهي جبهة الأدب أيضاً، وهي الحاتمية[٣] أيضاً في بعض المصادر، وهذه الرسالة أهمُّ من الأولى، واعتبرها النُّقّادُ أوّل رسالة وافية، صُنّفت في نقد شعر أبي الطيّب، وقد ظنّ بلاشير أنه لم يبق منها سوى أوّلها[٤].

- **ومنهم أبو طالب سعد بن علي بن الحسن الأزدي البغدادي المعروف بالوحيد**[٥]، المُتوفّى سنة ٣٨٥، شاعر وعالمٌ باللغة والنّحو والقوافي والعروض، عاش في بلاط سابور بن أردشير، ويبدو أنّه عايش المتنبي في فترة إقامته بمصر، وكان ميّالاً للوزير ابن حنزابة، له شرحُ ديوان المتنبي، ومنه نقولٌ في نصرة الثائر على المثل

البستاني قد طبعها في مجلة المشرق سنة ١٩٣١، انظر بلاشير؛ ٦ و٧، كما حقّقها الدكتور حسن محمد الشمّاع، ونشرها في مجلة كلية الآداب بجامعة الرياض؛ المجلد الرابع لعام ١٣٩٥ - ١٣٩٦، من ص ٢٣٧- ٢٩٥ بعنوان: مناظرة أبي الطيب المتنبي والحاتمي، وحقّقها د: رشيد عبد الرحمن العبيدي، وقدّم لها ونشرها بعنوان: مضاهاة شعر المتنبي لكلام أرسطو، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، ١٣٩٣-١٣٩٤، المجلد الأول؛ العدد الأول؛ ٢٠٣- ٢٧٢.

(١) انظر بلاشير؛ ٦ و٧ وحواشيهما، وانظر مقدمة الدكتور محمد يوسف نجم للرسالة الموضحة، (و-ز) وحواشيهما، وأشار إلى الرسالتين البديعي في الصبح المنبي، ويُسمّي الأولى الحاتميّة، والثانية جبهة الأدب، وهي الموضحة، الصبح؛ ٢٦٩، بينما يُسمّي الصَّفدي كلاً من الرسالتين باسم الرسالة الحاتمية؛ الوافي؛ ٢/ ٣٤٤، وقارن مع د: نجم في المقدمة.

(٢) الرسالة الموضحة للحاتمي، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت؛ ١٩٦٥.

(٣) وانظر كذلك وفيات الأعيان؛ ٤/ ٣٦٣.

(٤) بلا شير؛ ٧.

(٥) معجم الأدباء؛ ٣/ ١٣٥٦ - ١٣٥٧، الوافي؛ ١٥/ ١٧٦، بغية الطلب؛ ٩/ ٤٢٧٢ - ٤٢٧٤، بغية الوعاة؛ ١/ ٥٨٠، كشف الظنون؛ ١/ ٨١٢، روضات الجنات؛ ١/ ٢٢٢- ٢٢٣، الذريعة؛ ١٣/ ٢٧٢، الأعلام؛ ٣/ ٨٧.

السائر للصّلاح الصفدي، وقد كان الوحيد شديد التحامل في شرحه على ابن جني والمتنبي[1] معاً، ووصلنا شرحه ونقده مع مخطوطة الفسر التي احتفظت بها مكتبة جامع قونيا بتركيا، ويبدو أنه يوجد قسمٌ من شرح الوحيد في لينينغراد تحت رقم ٢٧٥، والأسكوريال رقم ٣٠٥، وظنَّ بلاشير أنَّه مفقودٌ[2].

ويُعدُّ الوحيد من رواة[3] شعر المتنبي، وقد قرأه عليه، ورواه عنه أبو غالب بن بشران، بل وقرأ عليه شرحه للديوان أيضاً، وربّما رواه عنه أيضاً أبو علي المحسِّن بن علي بن محمد التنوخي وأبو الخطاب الجبلي.

- **ومن نقّاده أبو محمد الحسن بن علي بن أحمد بن محمد بن خلف الضَّبّي[4] التِّنّيسيّ المعروف بابن وكيع**، من شعراء مصر، بغداديُّ الأصل، ومولده بتنِّيس، وفيها تُوفِّي سنة ٣٩٣هـ.

له ديوان شعر، جمعه، وحقّقه ونشره في القاهرة سنة١٩٥٣ الدكتور حسين نصّار. له كتابٌ تتبّع فيه سرقات المتنبي، وسمّاه: المنصف للسارق والمسروق منه، وقد طبع غير مرَّة، ومن أهمِّ طبعاته تلك التي أصدرها محقّقةُ الدكتور محمد يوسف نجم عن دار صادر سنة ١٩٩٢. ولابن جنّي كتابٌ في الرّدِّ عليه، كما أسلفنا، ولكنَّه للأسف لم يصلنا عنه شيء. وكان الكتاب محطَّ انتقاد كلِّ من نظر فيه لما يحملُ من الضّغينة والجور على المتنبّي، فقد ردَّ عليه ابن شرف القيروانيُّ المتُوفَّى سنة ٤٦٠هـ برسالة اسمُها: أبكار الأفكار[5]، فقال[6]: «سمَّى كتابه المنصف، مثلما سُمِّي اللّديغ سليماً، وما

---

(١) يبدو أنَّ للوحيد كتابين، الأول: كتاب معاني شعر المتنبي، والثاني: كتاب الرَّدِّ على ابن جني في تفسيره لشعر المتنبي. معجم الأدباء؛ ٣/ ١٣٥٧.

(٢) بلاشير؛ ١٨.

(٣) بغية الطلب؛ ٩/ ٤٢٧٤.

(٤) يتيمة الدهر؛ ١/ ٤٣٤ - ٤٦٥، وفيات الأعيان؛ ٢/ ١٠٤، مرآة الزمان؛ ٢/ ٤٤٥، الوافي بالوفيات؛ ١٢/ ١١٤ - ١١٩، أعيان الشيعة؛ ٢٢/ ٢٠٧ - ٢٢٤، وانظر الصبح المنبي؛ ٢٦٨، وفؤاد سيزكين؛ ٢/ ٢٦. ومقدمة محمد يوسف نجم لكتاب المنصف.

(٥) معجم الأدباء؛ ٦/ ٢٦٤٠، ونسبها الوافي لابن رشيق؛ ١٢/ ١١٤.

(٦) العمدة لابن رشيق؛ ٢/ ١٠٣٩.

أبعد الإنصاف عنه»، واتّهم صاحبه بقلّة التمييز والغفلة[1]. وذكره ابن دحية في المطرب، وقال فيه[2]: «وكم من مظلومٍ بريءٍ، نسب باتّفاق خاطرهِ وخاطرِ غيره إلى التّلصّصِ والإغارة نحو ما ألّفه ابن وكيع عن المتنبي في كتابه الذي سمّاه: المنصف، وهو فيه أجور من سدوم»، وقد سمّاه الصّفدي في الغيث المسجم[3]: أخبار المتنبي. وبحقٍّ قال فيه بلاشير[4]: «هذا الكتاب خالٍ من الجدّة خلوّ اسمه من الصّحّة».

- **ومن نُقّاده أيضاً: أبو عبد الله محمد بن جعفر التّميمي المعروف بالقزّاز**[5] القيروانيّ المتوفّى سنة ٤١٢هـ. كان لغويّاً نحويّاً بارعاً مهيباً عند الملوك، له مؤلّفاتٌ كثيرةٌ منها «كتاب الجامع في اللّغة»، قيل: إنه ما صُنّفَ مثلُه، ومن كتبه المطبوعة: ما يجوز للشاعر استعماله في ضرورة الشعر. له في المتنبي رسالتان:

١- كتاب أبيات معانٍ في شعر المتنبّي.[6]

٢- كتاب ما أُخذ على المتنبي من اللّحن والغلط.

ويبدو أنّ موقف القزاز القيروانيّ المعاديَ للمتنبّي كان مخالفاً لمواقف مواطنيه من أدباء المغرب[7].

- **ومن نُقّاده أيضاً أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد القاسم الضّبّي**

---

(١) العمدة؛ ٢/ ١٠٥٢.

(٢) المطرب؛ ١/ ٦٩.

(٣) الغيث المسجم؛ ١/ ١١٢.

(٤) بلاشير؛ ٣١.

(٥) معجم الأدباء؛ ٤/ ٢٤٧٥- ٢٤٧٨، إنباه الرواة؛ ٣/ ٨٤، المحمدون؛ ٢٦١-٢٦٢، وفيات الأعيان؛ ٤/ ٣٧٤، مرآة الجنان؛ ٣/ ٢٧، الوافي بالوفيات؛ ٢/ ٣٠٤-٣٠٥، وانظر الوافي أيضاً؛ ٦/ ٣٤٤، بغية الوعاة؛ ١/ ٧١، إشارة التعيين؛ ٣٠١، المقفّى؛ ٥/ ٥٠٤، معجم المؤلفين؛ ١/ ١٤٩، كشف الظنون؛ ٥٧٦و ١٠٨٥و ١٤٣٤و ١٥٨٧، روضات الجنات؛ ١/ ١٧٨؛ إيضاح المكنون؛ ١/ ٥ و ٢/ ١٠١.
وانظر؛ الصبح المنبي؛ ٢٦٩، وبلاشير؛ ٤٢، وسيزكين؛ ٢/ ٢٦.

(٦) انظر: أبو الطيب في آثار الدارسين؛ ٤١٥. وذكر المؤلّف أنّ الكتاب طبع في حيدر أباد سنة ١٩٢٢.

(٧) انظر؛ أبو الطيب و أبو تمام في أدب المغاربة؛ د: بن شريفة ١٢٨ وما بعد.

المحاملي[1] الشافعي المتوفى سنة ٤١٥هـ. وقد أوردناه في جملة الرُّواة الذين قرؤوا الديوان على الشاعر كما ذكرت المصادر.[2] كتب كتاباً في حياة المتنبّي، وقرأه عليه، ولم يصلنا من الكتاب سوى ما ذكره البكريُّ في معجم ما استعجم، بقوله في مادة (نحلة):[3] «نحلةٌ: على لفظ الواحد من نحل العسل، قريةٌ بالشَّام من عملِ حلَب على مقربةٍ من بعلبكَّ، وهي التي عنى أبو الطيّبِ بقوله:

مـا مقـامي بـأرض نحلـةَ إلاَّ كمقـام المسـيح بـينَ اليهـود

وبهذا البيت سُمّي المتنبّي، وقيل: بل بقوله:

أنـا في أمـة تداركهـا اللّـ ـهُ غريـبٌ كصـالح في ثمـود

هكذا قرأته، ونقلتُه من كتابِ أبي الحسنِ الضَّبّيُّ الذي كتبه عن أبي الطيّب، وقرأته عليه: بأرض نحلة. ومن قرأه بالخاء المعجمة فقد صحَّفَ؛ لأنَّ المتنبّي لم يدخل الحجازَ، ولا له بها شعرٌ يُعرفُ».

- **أبو محمد طاهر بن الحسين بن يحيى البصريُّ المخزومي**[4]، وهو من شعراء اليتيمة، لم نعرف تاريخاً لوفاته، وله شرحٌ على الديوان، اسمُه فتقُ الكمائمِ في تفسير شعر المتنبّي.[5]

---

(١) وفيات الأعيان؛ ١/ ٧٤-٧٥، سير أعلام النبلاء؛ ١٧/ ٤٠٣-٤٠٥ العبر؛ ٣/ ١١٩، الوافي بالوفيات؛ ٧/ ٣٢١، مرآة الجنان؛ ٣/ ٢٩، طبقات الشافعية للسبكي؛ ٤/ ٤٨-٥٦، شذرات الذهب؛ ٣/ ٢٠٢، البداية والنهاية؛ ١٥/ ٦٠٣، تاريخ بغداد؛ ٥/ ١٣٦، طبقات الشافعية للأسنوي؛ ٢/ ٣٨١، النجوم الزاهرة؛ ٤/ ٢٦٤، هدية العارفين؛ ١/ ٧٢.

(٢) تاريخ بغداد؛ ٤/ ٣٢٤ (ترجمة المتنبي)، المقفى؛ ٣٧٨٨، بغية الطلب؛ ٢/ ٦٤٠، تاريخ دمشق؛ ٣/ ٤٩. ويرد باسم أبو الحسين محمد بن أحمد.

(٣) معجم ما استعجم للبكري؛ ٤/ ١٣٠١.

(٤) تتمة اليتيمة؛ ١/ ٢٩، دمية القصر؛ ١/ ٣٣٩، الذريعة، الجزء التاسع؛ القسم الثالث؛ ٩٥٨.

(٥) ذكره الصَّفدي في الوافي؛ ٦/ ٣٤٤، وسمَّاه: فتق نور الكمام، ونقل عنه أبو المرشد المعريّ في تفسير أبيات المعاني، وامتدحه على لسان أبي العلاء المعري نفسه، انظر تفسير أبيات المعاني لأبي المرشد المعري؛ ١٨٦، ونقل عنه ابن المستوفي في النظام مراراً، انظر النظام؛ ١/ ١٥٤ و ٤/ ٧٦.

أبو القاسم الدقّاق[1] النحويُّ البغدادي، نحويٌّ متصدّرٌ، أدرك صدور هذا العلم كأبي سعيد السّيرافي وأبي علي الفارسي وعلي بن عيسى الرُّمّاني وغيرهم. تصدّر للتدريس، توفي في بغداد سنة ٤١٥.

نقل ابن المستوفي نصّاً له من كتاب: أدلّة مسائل علقتها ببغداد عن الشيخ أبي القاسم الدّقاق سنة ٤٠٧[كذا في المطبوع والمقصود ما علقه الشيخ ابن الدّقاق]، منها مسألة حول قوله:

جلـلاً كمـا بـي فليـكُ التـبريحُ أغـذاءُ ذا الرَّشـأ الأغـنّ الشّـيحُ؟

وأورد شرح الدقاق على ذلك[2].

- ومن شُرّاحه أبو المظفّر كمال الدين محمد بن آدم الهروي[3] المتوفّى سنة ٤١٤هـ. عالمٌ كبيرٌ من علماء الأدب، من أهل هراة في أفغانستان، له آثارٌ كثيرةٌ في اللُّغة والأدب، وذكر له شرح ديوان المتنبي أو شرح ديوان أبي الطيب كما يذكر ياقوتُ والصّفدي. وكان تلميذ أبي بكرٍ الخوارزميّ. ولم يصلنا عن هذا الشرح شيٌّ فيما نعلم.

- ومن شُرّاحه أبو الفضل أحمد بن محمد عبد الله بن يوسف العروضيُّ[4] المعروف بالصَّفّار، وهو من رواة الدّيون، قرأه على تلاميذ المتنبي[5] كما أسلفنا، وله شرح ديوان المتنبي، ولم يصلنا منه سوى ما أورده الواحدي تلميذه في شرحه[6]، وعن

---

(١) إنباه الرواة؛ ٤/ ١٥٩، بغية الوعاة؛ ٢/ ٢٦٤.

(٢) انظر النظام؛ ٥/ ٢٢٧-٢٢٨، وانظر تعليق المحقق في الحاشية رقم (١٤)، حيث لم يفهم قصد ابن المستوفي، والنّصُّ يثير الالتباس فعلاً.

(٣) معجم الأدباء؛ ٥/ ٢٢٩٣، بغية الوعاة؛ ١/ ٧، الوافي بالوفيات؛ ١/ ٣٣٣، روضات الجنات؛ ١/ ٢٢٢، كشف الظنون؛ ١/ ٨١١، الذريعة؛ ١٣/ ٢٧٧، وانظر بلاشير؛ ٢٠.

(٤) معجم الأدباء؛ ٢/ ٤٩١ - ٤٩٢، بغية الوعاة؛ ١/ ٣٦٩، يتيمة الدهر؛ ٥/ ٢٠٥، إنباه الرواة؛ ١/ ١٥٤، المنتخب من كتاب السّياق؛ ٨٨، وفيه (العروني)، الوافي بالوفيات؛ ٨/ ٣٣.

(٥) بلاشير؛ ٢٠.

(٦) جمع الدكتور محسن غياض النّصوص التي أوردها الواحدي في شرحه، ونشرها تحت عنوان: «المستدرك على ابن جني فيما شرحه من شعر المتنبي: خمسون نصّاً من كتاب مفقود»، والعنوان له. انظر: مجلة المورد؛ المجلد ٤ العدد ٤ سنة ١٩٧٥ ص: ١٣٩-١٥٦.

الواحدي نقل الآخرون. وكان قاسياً في أحكامه على المتنبي وابن جني معاً عُمّر طويلاً، وتوفّي سنة ٤١٦ هـ. أو بعدها عن تسعين عاماً.

- أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الرَّبَعي[١] الزُّهيريُّ المتوفّى سنة ٤٢٠هـ. شيرازيُّ الأصل بغداديُّ المنزل، وهو أحد أهمّ علماء اللُّغة الكبار، تتلمذ على السّيرافيِّ وأبي علي الفارسيِّ، ولازم أبا عليٍّ عشرين سنةً، وشهد له شيخه بطول باعه، شرح كتاب الإيضاح لأبي عليٍّ الفارسيِّ، وقد قرأ الديوان على الشاعر، وأقرأه الآخرين، وكان أحد مصادره الهامّة، له كتاب: التنبيه[٢] على خطأ ابن جنّي في تفسير شعر المتنبي، ينتقدُ فيه شرحه الكبير، ولم يصلنا. ويبدو أنّه كان يغار من ابن جنّي[٣]، ويتحاملُ عليه.

- الشيخ العميد أبو سهل محمد بن الحسن الزّوزني[٤]، ولم نعثر له على ترجمة يقينيَّة أو تاريخ دقيق لوفاته. له: قشر الفسر، في الرَّدِّ على ابن جني في شرحه لديوان المتنبّي، واجتهد أحدُ الباحثين أن يكون عنوانه فسر الفسر، ولم أجد لهذا العنوان ما يُعزّزه رغم موضوعيته، إذ أنَّ الأوّل أقرب إلى الصَّواب، وبه وصلنا الكتاب، وهو ينتقد ابن جني في بعض أبيات الفسر لاكلّها، يوجد من هذا الكتاب نسخة خطّية في دار الكتب المصرية[٥] تحت رقم ١١٠٨٣، كتبت سنة ٤٧٥هـ. وتحتفظ الدّار بنسخة حديثة عنها كتبت سنة ١٣٥٥هـ.

---

(١) معجم الأدباء: ٤/ ١٨٢٨- ١٨٢٩، وفيات الأعيان: ٣/ ٣٣٦، الوافي بالوفيات: ٢١/ ٣٧٤-٣٧٥. إنباه الرواة: ٢/ ٢٩٧، بغية الوعاة: ٢/ ١٨١، تاريخ بغداد: ١٢/ ١٨ نزهة الألباء: ٣٤١-٣٤٢، شذرات الذهب: ٣/ ٢١٦، إشارة التعيين: ٢٢٣، هدية العارفين: ١/ ٦٨٦، إيضاح المكنون: ١/ ١٧٢، معجم المؤلفين: ٧/ ١٦٣-١٦٤.

(٢) معجم الأدباء: ٤/ ١٨٢٩، الوافي: ٦/ ٣٤٥و ٢١/ ٣٧٥، الصبح المنبي: ٢٦٩.

(٣) انظر: نزهة الألباء: ٣٤٢.

(٤) مقدمة الخصائص، للشيخ محمد علي النجار: ١/ ٢٢. وسوف نشبع المسألة نقاشاً في فصل (مآخذ العلماء على شرح ابن جني).

(٥) م. ن، وانظر: أبو الطيب في آثار الدارسين: ٣٦٦، ورائد الدراسة عن المتنبي: ٦٣. وقد قمنا بتحقيقها، وصدرت عن دار الينابيع بدمشق.

- **أبو عبد الله محمد بن علي بن ابراهيم الهرّاسي**[1] **الكاتبُ الخوارزميُّ** المتوفَّى سنة ٤٢٥هـ من أدباء خوارزم الكبار، له مُؤَلَّفٌ في علم التَّصريف لم يسبق إليه. ويبدو أنه كان شاعراً ذا شعرٍ متواضع. له كتاب: شرح ديوان المتنبي. ويوجد من هذا الشّرح نسخة في مكتبة شيستربتي[2] برقم ٥١٧٩، وظنَّ بلاشير أنه مفقود[3].

- **أبو القاسم عبد الواحد بن محمد يحيى بن أيوب الشاعر المعروف بالمطرِّز**[4] المتوفَّى سنة ٤٣٩، كان يسكن بغداد، وهو شاعرٌ كثير الشعر في فنونه المختلفة. وقد قرأ على الخطيب البغدادي، وكان يجالس الشريف المرتضى، ونقل عنه أبو الحسن علي بن محمد بن نصر كاتب ديوان الرسائل لجلال الدولة بن بهاء الدولة بن عضد الدَّولة. له شرحُ ديوان المتنبي[5].

- **أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبيُّ النيسابوري**[6] المتوفَّى سنة ٤٢٩هـ. عالم وكاتب وشاعرٌ له ديوان شعرٍ طبع مراراً. وله مؤلفاتٌ كثيرةٌ وشهيرةٌ، وأشهر مؤلفاته: يتيمة الدهر التي وقفها على شعراء وأدباء وعلماء زمانه. خصَّ المتنبِّي بباب

---

(١) الوافي بالوفيات؛ ٤/ ١٢١ و٦/ ٣٤٥، وذكر شرحه، وقال: «شرحٌ جيد»، بغية الوعاة؛ ١/ ١٧٢، كشف الظنون؛ ١/ ٨١١-٨١٢، الصبح المنبي؛ ٢٦٨ وفيه الهراسي الكافي، روضات الجنات؛ ٤/ ٢٢٢، هدية العارفين، ٢/ ٦٥، الذريعة، ١٣/ ٢٧٤، الأعلام؛ ٦/ ٢٧٥، وفيه الهَرّاشي، معجم المؤلفين، ١٠/ ٣٠١.

(٢) الأعلام؛ ١/ ٢٧٥، وانظر: رائد الدراسة عن المتنبي؛ ٧٤.

(٣) بلاشير؛ ٢٠

(٤) تاريخ بغداد؛ ١١/ ١٧، دمية القصر (تحقيق التونجي)؛ ١/ ٣٣٢-٣٣٥، معجم الأدباء؛ ٤/ ١٧٥٢، الوافي بالوفيات؛ ١٩/ ٢٧٤، تتمة اليتيمة؛ ٥/ ٧٣-٧٦، وفيها عبد الرحمن، المنتظم ٨/ ١٣٤.

(٥) انظر النظام؛ ٤/ ٨٢و٨٤و٨٩و١٠٠و١٧٧، ويبدو أنَّ شرحه يتضمن التفسير والإعراب.

(٦) الوافي؛ ١٩/ ١٩٤-١٩٩، طبقات النحويين؛ ٣٨٧-٣٧٩، نزهة الالباء؛ ٣٦٥ دمية القصر؛ ٢/ ٩٦٦-٩٧٠، وفيات الأعيان؛ ٣/ ١٧٨-١٨٠، سير أعلام النبلاء؛ ١٧/ ٤٣٧-٤٣٨، روضات الجنات؛ ٣/ ٤٦٢-٤٦٣، مفتاح السَّعادة، ١/ ١٨٧-٢١٣، هدّية العارفين؛ ١/ ٦٢٥، معجم المؤلفين ٦/ ١٨٩، الأعلام للزركلي؛ ٤/ ١٦٣-١٦٤. وانظر بلاشير؛ ١٥ وما بعد.

طويلٍ منها حتى استحال كتاباً، فهو يقولُ في آخره«وقد جمحَ بي القلم في إشباع هذا الباب وتذييله وتصييره كتاباً برأسه في أخبار أبي الطيب والاختيار من أشعاره و التّنبيه على محاسنه ومساوئه، وقد كان بعضُ الأصدقاء سألني عمل ذلك، وله الآن فيه كفايةٌ وبه غنيةٌ، فإنْ أحبَّ إفراده عن الأبواب كان كتاباً على حدة، وإن نشط لانتساخ الجميع تضاعفت فوائده لديه، وانثالت القلائد عليه بمشيئة اللّٰه وإرادته، والحمد للّٰه ربِّ العالمين، وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم تسليماً».[1]

وقد ذكر بعض الدارسين[2] أنّه يوجد كتابٌ منفردٌ للثعالبي، اسمه: المهذَّب من اختيار ديوان أبي الطيب المتنبي وأحواله وسيرته وما جرى بينه وبين الملوك والشعراء»، وأشارَ إلى وجود نسخة مصورة بالفتستات منه في دار الكتب المصرية برقم ١٨١٩٨ز، في ٨٣ لوحة، وأوّلها: قد سألني بعض السادات... أن أعمل له كتاباً في أخبار أبي الطيّب... والاختيار من أشعاره والتنبيه على مناقبه...»، وما أورده في أوّل المخطوطة هذه يكاد يطابقُ ما أورده الثّعالبي في آخر بحثه الذي وقفه على المتنبي في يتيمة الدّهر كما ترى، فهل قام الثعالبيُّ بكتابة مؤلَّف آخر عن المتنبي أم هو بحثه الذي في اليتيمة، نهض بانتساخه أحدُ النُّسّاخ كما اقترح الثّعالبيُّ؟ لعلَّ الاطّلاع على المخطوطة كاملةً يجيب على هذا التساؤل!.

- **أبو سعيد الحاكم عبد الرحمن بن محمد بن عزيز بن يزيد الحاكم المعروف بابن دوست[3] النحويُ**، المتوفّى سنة ٤٣١ هـ أحد أعلام العربية في زمانه في خراسان، وله مؤلفاتٌ عديدةٌ، وعنه أخذ الواحديّ اللغة. وله شعر متواضعٌ.

له: شرح ديوان[4] المتنبي، ولم يصلنا منه سوى ما أورده الواحدي وبعضُ

---

(١) يتيمة الدهر: ١/ ٢٧٧، وبحثه عن المتنبي في اليتيمة: ١/ ١٣٩-٢٧٧، وقد أصدره الشيخ محي الدين عبد الحميد في كتاب مستقل في مطبعة حجازي بالقاهرة سنة ١٩٣٦ في ١٤٤ صفحة.

(٢) رائد الدراسة عن المتنبي: ١٤٥.

(٣) يتيمة الدهر: ٤/ ٤٩١، الوافي: ١٨/ ٢٥٤-٢٥٥، فوات الوفيات: ٢/ ٢٩٧-٢٩٨، إنباه الرواة: ٢/ ١٦٧، بغية الوعاة: ٢/ ٨٩

(٤) الصبح المنبي: ٢٦٩، قال: «وكتاب عبد الرحمن بن دوست النيسابوري»، وقال الصفدي في الوافي: ١٨/ ٢٥٤: «سمع الدَّواوين، وحصَّلها، وصنَّف التصانيف المفيدة»، ولم يفصح عن أكثر من ذلك.

الشُرّاح منه، ويبدو أنّه كان محطّ نقدٍ لما فيه من مجانفةٍ عن الصوابِ، ويصفه بلاشير بالشرح الخيالي[1].

- **أبو سعيد محمد بن أحمد بن محمد العميدي**[2] المتوفّى سنة ٤٤٣هـ. من الكُتّاب، ولي ديوان الإنشاء في أيام المستنصر سنة ٤٣٢، وعزل عنه، له مؤلفات عدّة، ذكر ياقوت أنّه اطّلع على بعضها، وله شعرٌ قليلٌ. له كتاب: الإبانة [3] عن سرقات المتنبّي، وقد طبع غير مرّة، وأشهر طبعاته تلك التي صدرت في القاهرة بتحقيق ابراهيم الدسوقي البساطي سنة١٩٦١، ومعها دراساتٌ أخرى عن المتنبي، يجمع ما بينها خيطُ العداء للمتنبي كرسالة الصاحب بن عبّاد والرّسالة الحاتمية.

- **الشريف المرتضى**[4] **علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن ابراهيم الموسويُّ العلويُّ** المتوفّى سنة ٤٣٦هـ. صاحب الأمالي المشهورة باسم: غرر الفرائد ودرر القلائد، وله مؤلفات كثيرة منها: كتابُ النَّقض على ابن جنّي في الحكاية والمحكيِّ، ولا نعرف عن مضمونه شيئاً. وله ديوان شعرٍ ضخم، طبع محققاً في مصر في ثلاث مجلدات سنة ١٩٥٨. وله كتاب: تتُّبع أبيات المعاني للمتنبّي التي تكلّم عليها ابن جنّي[5]، وهو كتابٌ في نقد «الفتح الوهبي» على ما يبدو، وقد وصلتنا

---

(١) بلاشير؛ ٢٣.

(٢) معجم الأدباء؛ ٥/ ٢٣٤٨-٢٣٤٩، بغية الوعاة؛ ١/ ٤٧، إنباه الرُّواة؛ ٣/ ٤٦، الوافي بالوفيات؛ ٢/ ٧٥، المقفّى، ٥/ ٢٩٤، الصبح المنبي؛ ٢٦٩.

(٣) ذكره صاحب الصبح بقوله: «كتاب الإبانة للصاحب العميدي»، وأشار إليه المقريزي بقوله: «وكتابُ سرقات المتنبي»، وامتدحَه.

(٤) تاريخ بغداد؛ ١١/ ٤٠١، تتمة اليتيمة؛ ٥/ ٦٩-٧٢، معجم الأدباء؛ ٤/ ١٧٢٨-١٧٣٣، دمية القصر؛ ١/ ٢٩٩-٣٠٣، إنباه الرواة؛ ٢/ ٢٤٩، سير أعلام النبلاء؛ ١٧/ ٥٨٨-٥٩٠، وفيات الأعيان؛ ٣/ ٣١٣، البداية والنهاية؛ ١٥/ ٦٩٣-٦٩٥، بغية الوعاة؛ ٢/ ١٦٢، النجوم الزاهرة؛ ٥/ ٩٥، المنتظم؛ ١٥/ ٢٩٤-٣٠٠، روضات الجنات؛ ٣/ ٤٥٨، الذريعة، ٤٠١، الأعلام؛ ٤/ ٢٧٨، معجم المؤلفين؛٧/ ٨١

(٥) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٧٢٩، وانظر؛ معالم العلماء لابن شهراشوب، تحقيق عباس إقبال؛ طهران؛ ١٣٥٣هـ، وسماه: تتبع الأبيات التي تكلم عليها ابن جني في إثبات المعاني للمتنبي، وتاريخ التراث العربي لفؤاد سيزكين؛ ٢/ ٣٣.

نصوصٌ كثيرةٌ منه من خلال كتاب النظام لابن المستوفي.[1]

- **أبو القاسم ابراهيم بن محمد النحويّ القرطبي المعروف بابن الأفليلي**[2]، المتوفّى سنة ٤٤١هـ، وهو تلميذ ابن العريف أحد رواة الدّيوان. له شرح ديوان المتنبيّ، وقد نال إعجاب القدماء، قال عنه ابن حزم في رسالة له في فضل الأندلس: «وممّا يتعلق بذلك شرح أبي القاسم ابراهيم بن محمد الأفليلي لشعر المتنبي، وهو حسنٌ جداً[3]»، وذكره الحميديُّ في جذوة المقتبس، وقال: «وله كتابٌ شرح فيه معاني شعر المتنبي، قال لنا أبو محمد علي بن أحمد: وهو كتابٌ حسنٌ[4]»، وقال ياقوت: «وله كتابٌ شرح فيه معاني شعر المتنبي حسنٌ جيدٌ[5]»، وقال القفطي: «وله كتابٌ شرح فيه معاني المتنبي، وهو كتاب حسن[6]»، وقال ابن خلكان: «شرح ديوان المتنبي شرحاً جيداً[7]»، وذكرهُ البديعيُّ[8] مع جملة شروح الديوان، ويرى بلاشير أنه يخالف مخالفةً تامّةً شرح ابن جني والواحدي وغيرهما من شُرّاح العصور الأولى[9]، ويُشير بذلك إلى انفراده بالمقدّمات المسهبة للقصائد[10].

ويوجد منهُ عدّة نسخٍ خطية[11]، وقد طبع منه قسمٌ في جزأين بتحقيق الدكتور مصطفى عليان، وصدر عن مؤسسة الرسالة سنة ١٩٩٢. ويبدو أنّ شرح الأفليلي يتضمّن القسم الأخير من ديوان المتنبي ابتداءً من السّيفيات إلى آخر

---

(١) انظر النظام؛ ٤/ ١٢، ويسميه هنا؛ المنصف في تتبع ما ذكره أبو الفتح عثمان بن جني رحمه الله في كتابه: المفرد لمعاني شعر المتنبي.

(٢) انظر مصادر ترجمته في الحديث عن رواة الديوان فيما سبق.

(٣) نفح الطيب؛ ٣/ ١٧٣.

(٤) جذوة المقتبس؛ ١/ ٢٣٤.

(٥) معجم الأدباء؛ ١/ ١٢٣.

(٦) إنباه الرواة؛ ١/ ٢١٨.

(٧) وفيات الأعيان؛ ١/ ٥١.

(٨) الصبح المبني؛ ٢٦٨، قال: «وكتاب أبي القاسم ابراهيم بن محمد الأفليلي».

(٩) انظر مقدمة محقق شرح ابن الأفليلي.

(١٠) بلاشير؛ ٤٨، وفي هذا الرأي نظر.

(١١) تاريخ التراث العربي؛ ٢/ ٣٣.

الديوان، ولذلك قام تلميذه الأعلم الشنتمريُّ بشرح القسم الآخر[1] كما سنرى.

- **أبو القاسم الفضل بن محمد بن علي بن الفضل القصباني**[2] النحويُّ البصريُّ المتوفَّى سنة ٤٤٤ هـ، عالمٌ باللغة وإمامٌ مبرِّزٌ فيها، ترك عدَّة مؤلَّفات في النحو والأدب، وقد أخذ عنه الحريريُّ وابن الخطيب التبريزيُّ، وكان شاعراً. له شرحٌ على ديوان المتنبي[3].

- **أبو العلاء**[4] **أحمد بن عبد الله بن سليمان المعرّيُّ**، الشاعر والفيلسوف المشهور، المتوفَّى سنة ٤٤٩هـ، كان من محبيّ المتنبيِّ ومن المتعصّبين له، وأورث ذلك لتلاميذه كابن فورَّجة والتبَّريزيّ. كثير الاهتمام بالرّوايات المختلفة لشعر المتنبي. له شرحان على ديوان المتنبي، هما معجز أحمد واللاَّمع العزيزيُّ. وقد طُبع الأوّل[5] في أربعة أجزاء، وصدر في القاهرة سنة ١٩٨٦-١٩٨٨.

والثّاني، وهو اللاَّمع العزيزيّ نسبةٌ إلى عزيز الدولة المرداسيِّ حاكم حلب، الذي

---

(١) انظر ياقوت؛ ٦/ ٢٨٤٨.

(٢) معجم الأدباء؛ ٥/ ٢١٨٠، بغية الوعاة؛ ٢/ ٢٤٦، إنباه الرواة؛ ٣/ ٩، البلغة، ١٨٤، نزهة الألباء؛ ٣٢٥٢، كشف الظنون؛ ١٠٧٢، روضات الجنات؛ ٣/ ٥٢٤.

(٣) نقل عنه ابن المستوفي في النظام، انظر؛ ٤/ ٧٦، حيث قال في شرح بيت المتنبي:

وما قلتُ للبدر أنتَ اللُّجينُ ولا قلتُ للشَّمس: أنت الذَّهبْ

«قال القصباني أبو القاسم؛ الفضل بن محمد بن علي: معنى هذا الكلام: لم أمدحك بمدائح مقصّرة عن مجدك، فأكون كمن قال للبدر: أنت اللجين، فأكون كأنيّ قلتُ لك، وأنت البدر على الحقيقة، إنَّك لجينٌ، وكذلك الشَّمسُ، فأكون بذلك قد قصَّرتُ في مدحك».

(٤) معجم الأدباء؛ ١/ ٢٩٥، وفيات الأعيان؛ ١/ ١١٣-١١٦، الوافي بالوفيات؛ ٧/ ٩٤/ ١١١، إنباه الرواة؛ ١/ ٨١-١١٨، بغية الوعاة؛ ١/ ٣١٥-٣١٧، تاريخ بغداد؛ ٤/ ٤٦٣-٤٦٥ (طبعة دار الكتب العلمية)، النجوم الزاهرة؛ ٥/ ٦١-٦٢، نزهة الألباء؛ ٣٥٣-٣٥٤، معجم المؤلفين؛ ١/ ٢٩٠-٢٩٤، كشف الظنون؛ ١/ ٨١٠ وأماكن كثيرة، روضات الجنات؛ ٢/ ٢٢١، هدية العارفين؛ ١/ ٧٧، وانظر كتاب: تعريف القدماء بأبي العلاء، ط: دار الكتب المصرية سنة ١٩٤٤، فقد أتى على أقوال القدماء فيه.

(٥) قال بلاشير؛ «ويظهر أنه مفقودٌ اليوم». بلاشير؛ ٢٢، وانظر مقدمة معجز أحمد في الجزء الأول.

أهدى أبو العلاء الكتاب إليه. وهو مخطوط، وتوجد منه نسخٌ عديدةٌ في مكتبات شتّى من العالم، والتبس الأمر على كثير من الأدباء والباحثين قديماً وحديثاً، فعدُّوا الشّرحين شرحاً واحداً[1]، ويبدو أن لأبي العلاء كتاباً ثالثاً عن شعر المتنبي باسم: معاني شعر المتنبي، ذكره ابن العديم في كتاب: الإنصاف والتحرّي في دفع الظلم عن المعريّ في معرض سرده لتصانيف أبي العلاء، وقال: «مقدارُه ستُّ كراريس[2]»، ويوجد منه نسخة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ولعلّه الذي أشار إليه الكلاعيُّ الإشبيلي بقوله: «للمعريّ كتابٌ في شعر أبي الطيب، لم يبلغني، ولا رأيته[3]».

- **أبو منصور القاضي محمد بن عبد الجبار السمعاني[4] المروزيُّ** المتوفَّى سنة ٤٥٠هـ. إمام من أئمة اللغة والنحو، له شعرٌ، له شرح ديوان المتنبي[5]، وهو مفقودٌ اليوم.

- **أبو علي محمد بن حمد بن محمد بن عبد الله بن محمود بن فورّجة[6] البروجرديُّ** المولود سنة ٣٣٠هـ، التقى أبا العلاء المعري في بغداد سنة ٤٠٠هـ أثناء

---

(١) ومنهم من لم يذكر إلاَّ واحداً، قال ياقوت: ١/ ٣٣٤: «وكتاب اللاَّمع العزيزي في شرح شعر المتنبي... ويسمى الثابتي العزيزي». وذكر له صاحب بغية الوعاة: «شرح شعر المتنبي»، وذكر له القفطي: «اللاَّمع العزيزي». وعدَّه من بين كتبه التي اطلع عليها، وعدّه صاحب الوافي مع جملة الشّراح؛ ٦/ ٣٤٤، وقد ذكر الكتابين معاً: وفيات الأعيان؛ ١/ ١١٤، الوافي بالوفيات؛ ٧/ ١٠٣، الصبح المنبي؛ ٢٦٨ وغيرهم. وانظر فؤاد سيزكين؛ ٢/ ٣٤. ونقل ابن المستوفي في النظام وأبو المرشد في تفسير أبيات المعاني نصوصاً كثيرة منه.

(٢) تعريف القدماء بأبي العلاء؛ ٥٤٠.

(٣) أحكام صنعة الكلام، لأبي القاسم الكلاعي الإشبيلي، ٢٣٢، تحقيق د: رضوان الداية؛ دار الثقافة؛ بيروت؛ ١٩٦٦.

(٤) دمية القصر؛ ٢/ ٨٤٢-٨٤٨، الوافي بالوفيات؛ ٣/ ٢١٤-٢١٥، الأعلام؛ ٦/ ١٨٥.

(٥) الصبح المنبي؛ ٢٦٨، قال: «وكتاب أبي منصور محمد بن عبد الجبار السمعاني». وانظر بلاشير؛ ٢١، وفيه: «الشاماني»، ولعلها من المترجم.

(٦) معجم الأدباء؛ ٦/ ٢٥٢٤- ٢٥٢٥، تتمة اليتيمة؛ ٥/ ١٤٣-١٤٥، الوافي بالوفيات؛ ٣/ ٢٤ - ٢٥، وفيه: ولد سنة ٣٨٠ لا كما في معجم الأدباء، بغية الوعاة؛ ١/ ٩٦، إنباه الرواة؛ ١/ ٣٣٤ وفيه (حمد بن محمد)، البلغة؛ ٧٤، فوات الوفيات؛ ٣/ ٣٤٤-٣٤٥ وفيه: ولد سنة ٣٨٠ كما في الوافي، معجم المؤلفين؛ ٩/ ٢٦٩، الأعلام؛ ٦/ ١٠٩.

زيارة الأخير لها، وتتلمذ عليه، وإن كان أسنَّ منه، وتُوفِّيَ بعده بزمن. ذُكر أنه تُوفِّيَ نحو سنة ٤٥٥هـ[١]، وشكَّك بلاشير في تاريخ وفاته، وغير مستبعد أن يُعمَّر الإنسان إلى مثل هذا السِّنّ. كان يُجلُّ الشَّاعرَ المتنبي وشارحَه الأوّلَ ابن جنّي، وأبدى حنيناً للتلمذة عليه، ومع ذلك فقد وضع كتابين في نقد شرحي ابن جني، الأول: الفتح على أبي الفتح[٢]، ويرى بعض الدارسين أنَّ الصواب: الفتح على فتح أبي الفتح[٣]، وهو بهذا العنوان يكونُ مقتصراً على نقد كتاب ابن جني: الفتح الوهبي لا غير، وفي الكتاب انتقاداتٌ لشرحٍ ورد في الفسر، ولم يرد في الفتح الوهبي، مما يغلّب أن يكون نقداً للكتابين معاً. وقد طبع الكتاب مرتين: الأولى بتحقيق الدكتور محسن غياض، ونشرها في مجلة المورد العراقية المجلد الثاني الأعداد الأول (١٠٧-١٢٠) والثاني (٧٩-١٠٠) والثالث (١٠٥-١٤٠) والرابع (١٥٥-١٨٤) لعام ١٩٧٣ ويرى أنَّ العنوان: الفتح على فتح أبي الفتح. كما حقَّقه، وأصدره في بغداد عام ١٩٧٤ الدكتور عبد الكريم الدّجيلي بعنوان: الفتح على أبي الفتح، واعتبر ولادته سنة ٤٠٠هـ.

والكتاب الثاني هو: التجني على ابن جني، ينتقدُ فيه «الفسر»، ولم يصلنا من الكتاب سوى ما نقله الواحديُّ وابن المتسوفي وصاحب التبيان وغيرهم، وقد جمع النصوص المتناثرة في تلك المصادر الدكتور محسن غياض، ونشرها في مجلة المورد العراقية، المجلد السادس ؛ العدد الثالث؛ صـ٢١٣-٢٦٣، عام ١٩٧٧.

- **أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم[٤] الأندلسيُّ القرطبيُّ**، المتوفَّى سنة ٤٥٦هـ، عالمٌ كبيرٌ في علومٍ شتىً، وله مذهبٌ فقهيٌّ خاصٌّ به، من أشهر علماء

---

(١) قال ياقوت : كان حياً سنة ٤٥٥هـ.

(٢) ذكر الصفدي في الوافي؛ ٦/ ٣٤٤، والبديعي في الصُّبح؛ ٢٦٩ الكتابين، وقد ظنَّ بلاشير أنَّ الفتح مفقودٌ وأنَّ الباقي هو التجني، انظر بلاشير؛ ٢١.

(٣) انظر نشرة الدكتور محسن غيّاض في المورد.

(٤) جذوة المقتبس؛ ٢/ ٤٨٩-٤٩١، بغية الملتمس؛ ٢/ ٥٤٣، المغرب؛ ١/ ٣٥٤-٣٥٧، نفح الطيب؛ ٢/ ٧٧ وما بعد، الصلة؛ ٢/ ٦٠٥-٦٠٦، معجم الأدباء؛ ٤/ ١٩٥٠-١٩٥٩، العبر؛ ٣/ ٢٣٩، سير أعلام النّبلاء؛ ١٨/ ١٨٤، النجوم الزاهرة؛ ٥/ ٧٥، وفيات الأعيان؛ ٣/ ٣٢٥-٣٣٠، إيضاح المكنون؛ ١/ ٣١٩، هدية العارفين؛ ١/ ٦٩٠-٦٩١، معجم المؤلفين؛ ٧/ ١٦-١٧، الأعلام، ٤/ ٢٥٤-٢٥٥.

الأندلس، غزير الإنتاج، جاوزت مؤلّفاته أربعمائة مجلّداً، له: التّعقيب[1] على الأفليلي في شرحه لديوان المتنبّي.

- **عبد الله بن أحمد المعروف بابن النُّباهي**[2]، من مالقة، وهو تلميذ الأفليلي، وأخذ عنه كثيراً، كان عالماً بالآداب واللُّغات والأشعار، له ردٌّ على ابن حزم فيما انتقده على ابن الأفليلي من شرحه لشعر المتنبي، وقد ظنَّ الأخوانِ عوّاد صاحبا رائدا الدراسة عن المتنبي أنَّ هذا الشارح هو علي بن عبد الله بن محمد بن الحسن الجذاميَّ النُّباهي المتوفَّى سنة ٧٩٢هـ أو بعدها، ونسبا له الرَّدَّ المذكور على ابن حزم[3]

- **أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيْده**[4] **اللُّغويُّ الأندلسيُّ الضَّريرُ**، المتوفَّى سنة ٤٥٨هـ، له مصنَّفاتٌ هامَّةٌ في اللُّغة والأدب، وفي مقدمتها معجماه الشّهيران المخصّص، والمحكم، وكلاهما مطبوع، وإن كان الأول قد طبع طبعةً قديمة، والثاني لم ينجز كاملاً بعد. له كتاب: شرح المشكل من شعر المتنبي، وقد طبع محقّقاً عدَّة مرَّاتٍ في مصر والشام وبغداد[5].

- **أبو بكر محمّد بن عليُّ بن الحسن التَّميميُّ المكنَّى بابن البرّ**[6]، المتوفَّى في مصر سنة ٤٥٩، لغويٌّ من القيروان، قرأ الديوان على شيخه صالح بن رشدين تلميذ

---

(١) نفح الطيب، نقلاً عن: أبو تمام و أبو الطيب في أدب المغاربة؛ ١٠٨، وانظر الصلة؛ ٢/ ٤٣١، حيث أثبت وجود هذا الكتاب من خلال ذكر الرَّد عليه.

(٢) الصلة؛ ٢/ ٤٣١.

(٣) رائد الدراسة عن المتنبي؛ ٧٣، وقارن أبو تمام وأبو الطيب في أدب المغاربة؛ ١٠٨، وشرح ديوان المتنبي لابن الأفليلي؛ المقدمة؛ ١/ ٤٧.

(٤) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٦٤٨-١٦٥٠، وفيه: ابن أحمد بن سيده، جذوة المقتبس؛ ٢/ ٤٩٣-٤٩٤، وبغية الملتمس؛ ٢/ ٢٢٥، وفيات الأعيان؛ ٣/ ٣٣٠، العبر؛ ٣/ ٢٤٣، سير أعلام النبلاء؛ ١٨/ ١٤٤، بغية الوعاة؛ ٢/ ١٤٣، نكت الهميان؛ ٢٠٤، كشف الظنون؛ ٦٩١و ١٦١٦، معجم المؤلفين؛ ٧/ ٣٦، الأعلام؛ ٤/ ٢٦٣-٢٦٤.

(٥) طبع في دمشق بتحقيق الدكتور رضوان الداية سنة ١٩٧٥، وفي القاهرة بتحقيق مصطفى السَّقا وآخرين سنة ١٩٧٦، وفي بغداد بتحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين سنة ١٩٧٧، وانظر بلاشير؛ ٤٩ وفؤاد سيزكين؛ ٢/ ٣٤.

(٦) بغية الوعاة؛ ١/ ١٩٨-١٩٩.

المتنبّي، وشرح الدّيوان كما أخذه عن شيخه[1].

- **أبو الحسن محمّد بن عبد الله بن حمدان المصّيصيُّ الدُّلفيُّ[2] العجليُّ**، تلميذ الرُّمّانيّ والرَّبَعي عالميّ اللّغة الشهيرين، وهو من ذريّة أبي دلف العجليّ، أقام في مصر إلى أن مات فيها سنة ٤٦٠هـ. له شرح ديوان المتنبي، ذكره ياقوتٌ وغيرُه، وهو شرحٌ كبيرٌ في عشر مجلداتٍ[3]، قال الحافظ السِّلفي[4]: «وقفتُ على نسخة مقروءة عليه في سنة ٤٦٠ . بمصر، وعليها خطُّه»، والكتاب مفقودٌ[5] الآن.

- **أبو الحسن علي بن أحمد بن علي الواحديُّ النيّسابوريُّ[6]** المتوفّى سنة٤٦٨هـ. تلقّى علومه على كبار العلماء كالثّعلبي وأبي الفضل العروضي وغيرهما. وبرع في علوم شتى، وترك آثاراً هامّةً في التفسير والفقه والأدب واللُّغة. وله شرح ديوان المتنبيّ[7]، وهو من أهمّ شروح ديوان المتنبيّ وأكثرها دقّةً وأقربها إلى استجلاء معاني المتنبي وتذوُّق أفكاره. أفاد كثيراً من شروح ابن جني وابن فورّجة وغيرهما، وإن اعتبر عمله مكملاً لعمل سابقيه حيناً ومصوِّباً أحياناً أخرى. قال بلاشير: «يجب أن نعترف للواحدي العالم النَّحْويّ بميزة أنّه فسَّر أفكار المتنبيّ أفضل

---

(١) بلاشير؛ ٣٣، وعنه أخذ ابن القطاع؛ بغية الوعاة؛ ١/ ١٧٨ .

(٢) معجم الأدباء؛ ٦/ ٢٥٤٤، الوافي بالوفيات، ٣/ ٣٢٩، بغية الوعاة؛ ١/ ١٢٨، كشف الظنون، ٢/ ٨١٢، روضات الجنات؛ ١/ ٢٢٢، الصبح المنبي؛ ٢٦٨، الذريعة؛ ١٣/ ٢٧٣ .

(٣) الوافي؛ ٦/ ٣٤٤، الصبح المنبي؛ ٢٦٨ .

(٤) الوافي؛ ٣/ ٣٢٩.

(٥) بلاشير؛ ٣٤، ولكن وصلتنا بعض نصوصه؛ انظر تفسير أبيات المعاني للمعرّي؛ ٥٣ .

(٦) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٦٥٩-١٦٦٤، إنباه الرواة؛ ٢/ ٢٢٣، وفيات الأعيان؛ ٣/ ٣٠٣/ ٣٠٤، دمية القصر؛ ٢/ ١٠١٧، بغية الوعاة؛ ٢/ ١٤٥، طبقات المفسرين؛ ٢٣، طبقات الشافعية للسبكي، ٥/ ٢٤٠، طبقات الشافعية للأسنوي؛ ٢/ ٥٣٨، روضات الجنات؛ ٥/ ٢٤٤، البلغة؛ ١٤٥، العبر؛ ٣/ ٢٦٧، سير أعلام النُّبلاء؛ ١٨/ ٣٣٩، النجوم الزاهرة؛ ٥/ ١٠٤، إشارة التعيين؛ ٢٠٩، المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور؛ ١١٣، معجم المؤلفين؛ ٧/ ٢٦، الأعلام؛ ٤/ ٢٥٥ .

(٧) الوافي بالوفيات؛ ٦/ ٣٤٤، وذكره بعد شرح ابن جني مباشرة، والصُّبح المنبي؛ ٢٦٨، وذكره بعد شرحي أبي العلاء المعري، وأغلب من ترجم له ذكر هذا الشرح مقروناً بالثناء.

تفسير... ولم يكن مجرد ناقل[1]». وبلاشير هنا يترجم آراء جميع من تعرّض لهذا الشرح من الأقدمين[2]، وهو محقٌ في هذا الوصف، فالواحديُّ، أفرغ في شرحه كثيراً من شروح ابن جني والخوارزميِّ والشَّعراني والعروضيِّ وابن دوست والمعريِّ وابن فورّجة والصَّاحب بن عباد والقاضي الجرجانيِّ وغيرهم، وكان يتوِّج تلك النقول بآرائه وتعليقاته. طبع شرح الواحدي عدّة طبعات، أشهرها وأهمُّها طبعة المستشرق الألماني ديتريصي، وقد صدرت في لا يبزغ بألمانيا سنة ١٨٦١- ١٨٦٢.

- **أبو بكر عبد القاهر[3] بن عبد الرحمن الجرجانيّ النحَوي** المتوفَّى سنة ٤٧١هـ، الناقد الكبير، صاحب الكتابين المشهورين: أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، اهتمَّ بكتب أبي علي الفارسيِّ، وله: المقتصد في شرح الإيضاح والمغني في شرح الإيضاح. له: المختار[4] من دواوين المتنبي والبحتري وأبي تمام، وقد حقَّقه ونشره في القاهرة الشيخ عبد العزيز الميمني سنة ١٩٣٧.

- **أبو محمد عبد الله بن ابراهيم الصَّيرفيُّ**، شرح ديوان المتنبي تلمذةً على ابن البر[5].

- **أبو يوسف يعقوب[6] بن أحمد بن محمد النيَسابوري الكرديُّ**، المتوفَّى سنة

---

(١) بلاشير؛ ٢٣، وانظر: فؤاد سيزكين؛ ٢/ ٣٥.

(٢) انظر ابن خلكان؛ ٣/ ٣٠٣، قال: «وليس في شروحه مع كثرتها مثلُه».

(٣) الوافي بالوفيات؛ ١٩/ ٤٩-٥١، نزهة الألباء؛ ٢٤٨، البلغة، ٢/ ١٨٨-١٩٠، إشارة التعيين، ١٨٨-١٨٩، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي؛ ٥/ ١٤٩-١٥٠، طبقات الشافعية للأسنوي؛ ٢/ ٤٩١، سير أعلام النبلاء؛ ١٨/ ٤٣٢-٤٣٣، النجوم الزاهرة؛ ٥/ ١٠٨، العبر؛ ٣/ ٢٧٧، مفتاح السعادة؛ ١/ ١٤٣، طبقات المفسرين؛ ١/ ٣٣٠-٣٣١، فوات الوفيات؛ ٢/ ٣٦٩-٣٧٠، بغية الوعاة؛ ١/ ١٠٦، معجم المؤلفين؛ ٥/ ٣١٠، الأعلام، ٤/ ٤٨-٤٩، إيضاح المكنون؛ ١/ ٥٠٦.

(٤) الصُّبح المنبي؛ ٢٦٨، وقال: «وكتاب عبد القاهر الجرجاني». قال بلاشير: «لا نستطيع قول شيء عن مؤلَّفات أبي منصور الساماني [كذا] وعبد القاهر الجرجاني وعبد الله الشاماتي وسلمان الحلواني. التي لم يُعثر عليها إلى اليوم». بلاشير؛ ٢٣.

(٥) بلاشير؛ ٣٣.

(٦) بغية الوعاة؛ ٢/ ٣٤٧، الأعلام؛ ٨/ ١٩٤، كشف الظنون؛ ٢٥٨، معجم المؤلفين؛ ١٣/ ٢٤١، وروى عنه الباخزري في دمية القصر روايات كثيرةً؛ وأورد له أشعاراً وأخباراً

٤٧٤هـ، له: انتخابُ ديوان المتنبي، وهو مخطوطٌ، ويوجد منه نسخةٌ قديمةٌ في مكتبة كوبريلي باستانبول رقم ١٢٦٤، ومنها مصوَّرة في معهد المخطوطات بالقاهرة رقم ٦٨ أدب، وعليها تعليقاتٌ وشروحٌ[١].

- **أبو الحسن عبد الله بن أحمد بن الحسين الشاماتي**[٢] المتوفَّى سنة ٤٧٥هـ، نحويٌّ لغويٌّ، له آثارٌ في الأدب. وله: شرح ديوان المتنبي، ويبدو أنه مفقودٌ إلى الآن[٣].

- **أبو حكيم عبد الله بن ابراهيم بن عبد الله المعروف بالخبري**[٤] **الفرضي**، المتوفَّى سنة ٤٧٦، له شرح ديوان المتنبي، وهو مفقودٌ الآن.

- **أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشَّنتمري**[٥] **الأندلسي**، المتوفَّى سنة ٤٧٦هـ، والشَّنتمريُّ نسبة إلى بلدة شنتمرية الغرب، له مؤلفاتٌ هامّة في اللّغة والأدب منها شرح الحماسة، وهو تليمذ ابن الأفليلي، وساعده[٦] على شرح ديوان أبي الطّيب كما يذكر المؤرخون، والمساعدة التي يمكن أن يُشار إليها هنا إنما هي شرح

متناثرة، ويبدو أنَّه كان ناسخاً مشهوراً، وانظر معجم الأدباء؛ ٢/ ٧٠١.

(١) أبو الطيب في آثار الدارسين؛ ٤٠١.

(٢) المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور؛ ٣١٤، بغية الوعاة؛ ٢/ ٣٢، الوافي بالوفيات؛ ١٧/ ٣٢، معجم المؤلفين؛ ٦/ ٢٣، كشف الظنون؛ ١/ ٦٢٩-٨٠٩، روضات الجنات؛ ١/ ٢٢٢، الذريعة؛ ١٣/ ٢٧٣، هدية العارفين؛ ١/ ٤٥٢، الأعلام؛ ٤/ ٦٦.

(٣) لاحظ تعليق بلاشير؛ ٢٣.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى؛ ٥/ ٦٢-٦٣، الوافي بالوفيات؛ ١٧/ ١، إنباه الرواة؛ ٢/ ٩٨، بغية الوعاة؛ ٢/ ٢٩، سير أعلام النبلاء؛ ١٨/ ٥٥٨، النجوم الزاهرة؛ ٥/ ١٥٩، طبقات الشافعية للأسنوي؛ ١/ ٤٧١، هدية العارفين؛ ١/ ٤٥٢، معجم المؤلفين؛ ٦/ ١٧-١٨، الأعلام؛ ٤/ ٦٣.

(٥) معجم الأدباء؛ ٦/ ٢٨٤٨، الصلة؛ ٣/ ٩٧٦-٩٧٧، معجم الأدباء؛ ٦/ ٢٨٤٨، إنباه الرواة؛ ٤/ ٦٥-٦٧، وفيات الأعيان؛ ٧/ ٨١-٨٣، سير أعلام النبلاء، ١٨/ ٥٥٥، الوافي بالوفيات؛ ٢٩/ ٢٠٧، نكت الهميان؛ ٣١٣، البلغة؛ ٢٩٢، معجم المؤلفين؛ ١٣/ ٣٠٢-٣٠٣، الأعلام؛ ٨/ ٢٣٣.

(٦) كذا في وفيات الأعيان؛ ٧/ ٨١، والوافي؛ ٢٩/ ٢٠٧، وإنباه الرواة، ٤/ ٦٦، والأعلم من رواة ديوان المتنبي، رواه عن شيخه الأفليلي، انظر؛ فهرست ابن خير؛ ٥٢٩.

ما لم يشرحه الأفليلي من شعر المتنبيّ، وهو القسم الأول من الدّيوان، أو ما يُسمى شعر الصِّبا[1]، ذلك أنّ الأفليلي شرح القسم الثاني من شعر المتنبي كما أسلفنا، فجاء عمل الأعلم مكملاً لعمل أستاذه. ذكر بلاشير أنَّ هذا الشرح مفقودٌ[2]، ولكنَّ ابن شريفة ذكر أنَّ الكتابَ موجودٌ، توجد منه نسخةٌ خطّية في خزانة القرويين بالمغرب.

ومما يؤيّد أنَّ هذاالشرح تتمّةٌ لعمل ابن الأفليلي ما أورده الأعلم في شرحه حيث أشار إلى علاقة هذا الشرح بشرح الأستاذ بقوله: «ليكون هذا الشّرحُ موصولاً بشرحه المذكور ومضافاً إلى تأليفه المشهور، فيكمل بذلك جميع الشعر مشروحاً». ويذهب الأعلمُ إلى أنَّ الغاية من تكملته لهذا الشرح أن يُستغنىَ بهما عن شرح أبي الفتح [ابن جني] وغيره.

وقد انتقد شرح ابن جني بقوله: «تصفَّحته، وأشرفتُ عليه، فألفيتُه متشاغلاً فيه بتبيين اللُّغة والتَّصريف والإعراب عن تحقيق المعاني وتبيين الأغراض، ورأيتُ خطأه في تأويل المعاني أكثر من إصابته فيها؛ وإعراضه عن تبيين المُشكلات منها أكبر من إقباله عليها، وليس هذا قدحاً في عمله ولا تسارعاً إلى ظلمه وهضمه، ولكنَّ معاني الشّعر كثيراً مازلَّ العلماءُ في تأويلها وضلُّوا عن منهاج سبيلها، وذكروا عجز كثيرٍ من العلماء عنها والتَّقصير منهم فيها[3]».

ولذلك انصبَّ عمله في شرح هذه القصائد على «تفسير غريبها ومعانيها، ويحتوي على التنبيه على محاسن أبي الطيب في شعره ومساويه مما استحسن له أو قدح فيه، وإنْ عنَّ من الإعراب شيءٌ يُحتاجُ إلى ذكره ممَّا يتحقَّق به معنى أو يتبين به

---

(١) ذكر له صاحب الصُّبح كتابين الأول: «وكتاب أبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم» ص ٢٦٨، والثاني: «قصائد الصِّبا للأعلم»، فهل له شرحان: الأول شرح كامل للديوان والثاني إكمال عمل الأفليلي؟ على أنَّ الأعلم أشار في مقدمة شرحه لحماسة أبي تمام إلى الثاني فقط، قال: «وقصائد الصِّبا في شعر أبي الطيب المتنبي». انظر شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري، تحقيق د: علي المفضَّل حمودان؛ ١/ ٩٣.

(٢) بلاشير؛ ٤٩.

(٣) أبو تمام وأبو الطيب في أدب المغاربة؛ ١١١، وانظر شرح حماسة أبي تمام للأعلم؛ ١/ ٩٣، الحاشية رقم (١).

لفظ أو تقع معه فائدةٌ ذكرتهُ».[1]

- **أبو عبد الله سليمان بن أبي طالب عبد الله بن محمد بن الفتى النحويُّ الحلوانيُّ النَّهروانيُّ**[2]، المتوفَّى سنة ٤٩٤هـ، أحد علماء اللغة والأدب العارفين بهما،ومن شيوخه عمر بن ثابت الثَّمانينيُّ تلميذُ ابن جنّي، اهتم بكتب أبي علي الفارسي، وله شرح الإيضاح. من مؤلَّفاته: شرح ديوان المتنبي[3].

- **أبو مرشد**[4] **سليمان بن علي بن محمد بن عبد الله المعرِّيُّ**، ولد في المعرة، وانتقل إلى شيزر بعد أخذ الفرنجة للمعرّة، وتوفّي فيها سنة ٤٩٥هـ، ووالدُه ابنُ عمِّ أبي العلاء المعريّ. له: تفسيرٌ أبيات المعاني التي في شعر أبي الطيب المتنبي، وهو كتابٌ يشرح فيه أبيات المعاني التي في شعر أبي الطيب على غرار الفتح الوهبي وأمثاله، وقد حشد فيه طائفةً هامةً من شروح ابن جني وأبي العلاء المعريّ وابن فورَّجة وآخرين، ويبدو أنّه اطَّلع على شروحٍ كثيرةٍ هي بحكم المفقودة الآن، ويُبدي انتقاداً موضوعيّاً لبعضِ شروح سابقيه أحياناً، وهو شديد الإعجاب بشرح أبي العلاء المعريّ كثير الأخذ عنه، ونصوصُه المقتبسة لأبي العلاء فيه هي من اللآمع العزيزي لا معجز أحمد، ولا ندري لذلك سبباً.

وقد طبع الكتاب بدمشق بتحقيق الدكتورين محسن غيَّاض ومجاهد الصَّواف، وصدر عن دار المأمون للتراث سنة ١٩٧٩، بإشراف كلية الشّريعة، بجامعة الملك عبد العزيز بمكّة المكرَّمة.

- **الأحسائي**، وهو شارحٌ كبيرٌ لديوان المتنبيّ، ولم أعثر له على ترجمةٍ، وقد

---

(١) هذه الاقتباسات مأخوذة من كتاب أبي تمام وأبي الطيب في أدب المغاربة لابن شريفة؛ ١١٢-١١٣، وذكر المؤلّف أنه يعمل على إصدار المتوافر من هذا الشرح، وليته فعل.

(٢) معجم الأدباء؛ ٣/ ١٣٩٠-١٣٩٩، بغية الوعاة؛ ١/ ٥٩٥، طبقات المفسرين؛ ١/ ١٩٢، الوافي بالوفيات؛ ١٥/ ٣١١-٣١٣، شذرات الذهب؛ ٣/ ٣٩٩، مرآة الجنان؛ ٣/ ١٥٦، معجم المؤلفين؛ ٤/ ٢٣٩-٢٤٠، الأعلام؛ ٣/ ١١١.

(٣) بالإضافة إلى أغلب ما ذكرنا من مصادر، انظر الوافي؛ ٦/ ٣٤٥، قال: «ابن الفتى النَّحوي، وهو سلمان [كذا] بن عبد الله النّهرواني».

(٤) خريدة القصر للعماد الأصفهاني، قسم شعراء الشام؛ ٢/ ٢٤، ٣/ ١٢٠، معجم الأدباء؛ ١/ ٣٠١، الإنصاف والتحريّ لابن العديم في كتاب: تعريف القدماء بأبي العلاء؛ ٥٠٧.

كان من الأهمية بحيث يقف إلى جانب ابن جني وابن فورجَة وأبي العلاء المعري فيما نقل من نصوص إلى كتابه أبو المرشد المعريّ في تفسير أبيات المعاني[1]، كما أنَّ ابن المستوفي أورد من شرحه نصوصاً كثيرةً في النظام[2].

- أبو علي الحسين[3] بن عبيد الله الصَّقَلّي المغربيُّ، لم نعثر له على تاريخ لوفاته، ولعلَّه كان معاصراً لمواطنه أبي القاسم جعفر بن القطّاع[4] الصَّقلي المتوفَّى سنة ٥١٥هـ بالقاهرة، أو ربَّما كان متقدّماً عليه قليلاً،وهو أحد شارحي ديوان المتنبي أيضاً، فقد أورد في شرحه شروح كثيرٍ من سابقيه كابن جني وابن فورَّجة والصاحب بن عباد والمعريّ والمخزوميٍّ وآخرين، وانفرد بروايات لا نجدها عند سابقيه، لعلَّها ممَّا قرأه على الروّاة الذين وصلت رواية الديوان عن طريقهم إلى جزيرة صقلية ولاسيّما عليّ بن حمزة البصريّ وابن البرّ التّميميٍّ تلميذ صالح بن رشدين راويةِ المتنبي.

لأبي علي هذا شرح على ديوان المتنبيّ، اسمه: التَّكملة[5] وشرح الأبيات المشكلة من ديوان أبي الطيب المتنبي، ذكره البديعي بقوله[6]: «وكتاب أبي الحسن عبد الرحمن الصَّقلّي»، إن لم يكن المقصود شخصاً آخر أو أنَّ سهواً حصل في نقل الاسم، ولكنَّ الصَّفديَّ أورده بشكل صحيح، إذ من بين الشُّرّاح الذين ذكرهم «أبو علي الحسين بن عبد الله الصَّقلي»[7].

---

(١) انظر، تفسير أبيات المعاني للمعري؛ ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣١، ٣٤، ٤٣، ٤٦، ٥٩، ٦٠، ٦٧، ٦٨، ٨٢، ٨٧، ٩٦، ٩٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٦، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٤٥، ١٤٦، ١٦٦، ١٧٣، ١٨٦، ١٨٧، ٢٠٥، ٢١٤، ٢٢٠، ٢٣٤، ٢٤١، ٢٦٢، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٩٧.

(٢) انظر، النظام؛ ٥/ ٧٤.

(٣) أبو الطيب المتنبي في آثار الدارسين؛ ٣٨٢.

(٤) انظر مقدمة المحقق لشرح أبي علي الحسين الصقلي في الجزء الأول؛ ١٣، والجزء الثاني (سي).

(٥) يرى فؤاد سيزكين أنَّه ربما كان تكملة لشرح ابن سيده الأندلسي؛ تاريخ التراث العربي؛ ٢/ ٣٦.

(٦) الصبح المنبي؛ ٢٦٩

(٧) الوافي بالوفيات؛ ٦/ ٣٤٤. وسمَّى أباه «عبد الله».

ذكر الدكتور عبد الله الجبوري أنّه يوجد نسخةٌ من مخطوط هذا الشرح[1] كتبت سنة ٥٧٠هـ، تحتفظ بها مكتبة ولي الدين يكن في استانبول رقم ٢٦٨٨، ومنها مصورة في معهد المخطوطات بالقاهرة برقم ٥٢٧، واكتشف الدكتور أنور أبو سويلم أنَّ هذه النسخة تمثّل القسم الثاني والأخير من هذا الشرح، وقد حالفه الحظّ، فعثر على القسم الأول من شرح الصقلّي، وصدر في عمان عام ١٩٨٥، كما قام الدكاترة: ماجد الجعافرة وأنور أبو سويلم وعلي الشُّوملي بتحقيق الجزء الثاني من هذا الشرح، وصدر عن جامعة اليرموك بالأردن من غير تاريخ، والعزم معقودٌ- كما ذكروا- على إكمالِ التَّحقيق ومتابعة نشره. ونشير إلى أنَّ الشَّرح مرتَّبٌ حسب التَّسلسل التاريخي وفق منهج الواحديِّ لا ابن جني.

- **أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن بسطام الخطيب التَّبريزيُّ**[2] **الشَّيبانيُّ**، المتوفىَّ سنة ٥٠٢هـ، إمامٌ كبيرٌ من أئمة اللغة والأدب، وهو تلميذٌ بارٌّ لأبي العلاء المعريّ، كان مدرِّساً في المدرسة النظامية ببغداد، وله مؤلّفات كثيرةٌ طبع قسمٌ كبيرٌ منها. له شرحٌ ضخمٌ على ديوان المتنبي، يقعُ في عشر مجلدّات، واسمه، الموضّح [3] [بتشديد الضاد أو بتخفيفها]. يوجد منه نسخٌ خطّيةٌ. أهمُّها نسخة باريس[4] تحت رقم (٣١٠١ - ٣١٠٤)، وقد نقل الشُّراح اللاَّحقون لديوان المتنبي كثيراً من نصوص التَّبريزي وآرائه.

- **أبو إسماعيل مؤيِّدُ الدِّين الحسين بن علي بن محمد بن عبدالصمد الأصبهاني**

---

(١) أبو الطيب المتنبي في آثار الدارسين؛ ٣٨٢.

(٢) معجم الأدباء؛ ٦/ ٢٨٢٣- ٢٨٢٥، وفيات الأعيان؛ ٦/ ١٩١-١٩٦، إنباه الرواة ٤/ ٢٢، بغية الوعاة؛ ٢/ ٢٣٨، نزهة الألباء؛ ٣٧٢- ٣٧٤، سير أعلام النبلاء؛ ١٩/ ٢٦٩ -٢٧١، كشف الظنون؛ ١٠٨ و ٩٩٢، هدية العارفين؛ ٢/ ٥١٩، مفتاح السعادة؛ ١/ ١١٧، معجم المؤلفين؛ ١٣/ ٢١٤، الأعلام؛ ٨/ ١٥٧- ١٥٨.
وانظر منهج الخطيب التبريزي وشروحه للدكتور فخر الدين قباوة؛ ١٩٦، وانظر منه ٢١١، وقارن بالتبيان؛ ٤/ ٢٠٧ - ٢٠٨.

(٣) الصُّبح المُنبي؛ ٢٦٨، وقال: «كتاب الموضح لأبي زكريا التبريزي»، وعدَّه الصَّفدي في جملة شُرّاحه، الوافي بالوفيات؛ ٦/ ٣٤٤، وقال: «التبريزي»..

(٤) تاريخ التراث العربي لفؤاد سيزكين؛ ٢/ ٣٦.

الطغرائي[1]، شاعرٌ من الوزراء الكتّاب، ولي الوزارة للسلطان مسعود بن محمد السلجوقي (صاحب الموصل)، وقتله السلطان محمود سنة ٥١٢ أو ٥١٤؛ بسبب خصومة حدثت بين الأخوين، اشتهر بقصيدته المعروفة بلامية العجم[2]، له شرح ديوان المتنبي[3].

- **أبو القاسم علي بن جعفر بن علي السَّعدي الصَّقلي المعروف بابن القطّاع**[4]، المتوفىّ سنة ٥١٥هـ، تتلمذ على ابن البرّ[5]، وقرأ عليه ديوان المتنبي برواية صالح بن رشدين تلميذ المتنبي وشيخ ابن البرّ، ولعلَّه تأثَّر بشروحه[6] كما أفاد من شروح الأقدمين كابن جني وأبي العلاء وغيرهما، له شرح ديوان المتنبي[7]، وذكر

---

(١) معجم الأدباء؛ ٣/ ١١٠٦ - ١١١٨، وفيات الأعيان؛ ٢/ ١٨٥-١٩٠، العبر؛ ٤/ ٣٢، سير أعلام النبلاء؛ ١٩/ ٤٥٤ (ووفاته فيه ٥١٤)، الوافي بالوفيات؛ ١٤/ ٤٣١ - ٤٣٩، مرآة الجنان؛ ٣/ ٢١٠، مفتاح السعادة؛ ١/ ١٩٧-١٩٨ كشف الظنون؛ ٦٨، روضات الجنات؛ ٣/ ١٨١ - ١٨٣ (ووفاته فيه ٥١٣)، أعيان الشيعة؛ ٢٧/ ٧٦ - ٨٨، الأعلام ٢/ ٢٤٦، الذريعة ١٣/ ٢٧٤ - ٢٧٥.

(٢) لها شروحٌ عدة أهمها: الغيث المسجم للصفدي.

(٣) ذكره الشيخ أغابزرك الطهراني في الذريعة؛ ١٣/ ٢٧٥.

(٤) وفيات الأعيان؛ ٣/ ٣٢٢-٣٢٤، إنباه الرواة؛ ٢/ ٢٣٦- ٢٣٩، بغية الوعاة؛ ١/ ١٥٣- ١٥٤، إشارة التعيّين، ٢٠٣، روضات الجنات؛ ٥/ ٢٣٧-٢٣٨، شذرات الذهب؛ ٤/ ٤٥-٤٦، معجم الأدباء؛ ٤/ ١٦٦٩-١٦٧٠، (ووفاته فيه ٥١٤)، كشف الظنون؛ ١٣٣و ٧٣٩، معجم المؤلفين؛ ٧/ ٥٢، الأعلام؛ ٤/ ٢٦٩.

(٥) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٦٦٩. وانظر بلاشير؛ ٣٣.

(٦) بلاشير؛ م. ن.

(٧) ذكره البديعي في الصبح المنبي؛ ٢٦٩، وقال: «كتاب علي بن جعفر بن القطاع»، ونقل عنه صاحب التبيان مراراً، ويوجد قسمٌ منه في دار الكتب المصرية، وقد حقق المستشرق الإيطالي ريزتيانو هذا الشرح، ونشره سنة ١٩٥٥ في مجلة الدراسات الشرقية الإيطالية، راجع رائد الراسة عن المتنبي؛ ٤٩. وقد جمع الدكتور محسن غياض قطعاً متناثرةً من هذا الشرح، ونشرها بعنوان: شرح المشكل عن شعر المتنبي لابن القطاع، انظر مجلة المورد، المجلد السادس، العدد الثالث، ٢٣٧ - ٢٦٠، وانظر؛ تاريخ التراث العربي لسيزكين؛ ٢/ ٣٦، وفيه: «شرح بعض أبيات المتنبي» أو «مجموع من شعر المتنبي وغوامضه».

بلاشير أنّه مفقودٌ اليوم[1].

- **عبد الله بن محمد بن السّيّد**[2] **البَطَليوسيُّ النّحويُّ الأندلسيُّ المشهور**، المتوفى سنة ٥٢١هـ، من النُّحاة الأدباء، له مؤلّفاتٌ كثيرة من أشهرها: كتاب الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، له: شرح ديوان المتنبي[3]، وقال ابن خلكان في ترجمته[4]: «وسمعت أنّ له شرحَ ديوان المتنبي، ولم أقف عليه، وقيل: إنّه: لم يخرج من المغرب».

- **أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزّمخشري**[5]، المتوفّى سنة ٥٣٨، إمامٌ في التفسير والنحو واللُّغة والأدب وله مؤلّفاتٌ فيها جميعاً، وقد طبع قسمٌ كبيرٌ من مؤلّفاته كالكشاف وأساس البلاغة والمفصل والفائق والمستقصى وربيع الأبرار وغيرها. له كتاب: الملتقط[6] من شرح الواحدي على شعر المتنبيّ، ويوجد منه نسخة خطّيّة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنوّرة تحت رقم (١٤٧) أدب.

---

(١) بلاشير؛ ٣٣.

(٢) وفيات الأعيان؛ ٣/ ٩٦-٩٨، المغرب لابن سعيد، ١/ ٣٨٥- ٣٨٦، الصلة لابن بشكوال؛ ٢/ ٤٤٣- ٤٤٤، بغية الملتمس؛ ٢/ ٥٥-٥٦، سير أعلام النبلاء؛ ١٩/ ٥٣٢، معجم المؤلفين؛ ٦/ ١٢١- ١٢٢، الأعلام؛ ٤/ ١٢٤.

(٣) الوافي بالوفيات؛ ١٧/ ٥٦٩، بغية الوعاة؛ ٢/ ٥٦.

(٤) وفيات الأعيان؛ ٣/ ٩٦، وقد شكّك بلاشير في نسبة هذا الشرح لابن السيّد، انظر، بلاشير: ٤٩ والحاشية (٧) منه، وردَّ عليه الدكتور محمد بن شريفة، معتبراً أن هذا الشّكَّ في غير موضعه، إذ أنَّ شرح ابن السيد ورد في عدّة مراجع. انظر أبو تمام وأبو الطيب في أدب المغاربة؛ ١٢١.

(٥) معجم الأدباء؛ ٦/ ٢٦٨٧ - ٢٦٩١، نزهة الألباء؛ ٢٧٤، إنباه الرواة؛ ٣/ ٢٦٥، وفيات الأعيان؛ ٥/ ١٦٨، العبر؛ ٤/ ١٠٦، سير أعلام النبلاء؛ ٢٠/ ١٥١، بغية الوعاة؛ ٢/ ٢٧٩، طبقات المفسرين للسيوطي؛ ٤١، طبقات المفسرين للداوودي؛ ٢/ ٣١٤، إشارة التعيين؛ ٣٤٥، روضات الجنات؛ ٨/ ١٠٨-١١٦، معجم المؤلفين؛ ١٢/ ١٨٦- ١٨٧، الأعلام؛ ٧/ ١٧٨.

(٦) انظر الأعلام؛ ٧/ ١٧٨، وفيه: «المنتقى من شرح شعر المتنبي للواحدي»، وذكر رقمها ٧٩٥، وانظر مقالة عمر رضا كحالة: المنتخب من مخطوطات المدينة المنورة، في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق؛ المجلد؛ ٤٨ص ٣٥٥، لعام ١٩٧٣، وفيه: الملتقط من شرح شعر المتنبي لأبي القاسم محمود بن عمر بن محمد الزّمخشري. وسقطت كلمة «الواحدي» من المقال المذكور.

- أبو عبد الله محمد بن أبي الخصال الغافقي[1]، المتوفّى بقرطبة سنة ٥٤٠هـ، شغل مناصب عالية في زمانه، ويرى بلاشير[2] أنّه شرح الدّيوان شرحاً شفهياً، ولا ندري ما إذا كان قد دونّ منه شيئاً أم لا؟.

- أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن علي بن عبد الله.. بن حمزة المعروف بابن الشّجري[3]، المتوفى سنة ٥٤٢، عالمٌ كبرٌ من علماء اللغة والنحو والأدب، وله فيها جميعاً مصنّفاتٌ من أشهرها: أمالي ابن الشجري[4] وغيرها. وهو تلميذٌ لابن الخطيب التبريزيّ وأستاذٌ لابن الأنباري وتاج الدين الكنديّ، فهو معرقٌ في الإنتساب إلى المهتمّين بالمتنبي، وقد اهتمّ بكتب ابن جني درساً وتدريساً وشرحاً، وله: شرح التّصريف الملوكي وشرح اللّمع. يُعدُّ ابن الشّجري من شُرّاح ديوان المتنبي[5]، فقد خصّه في أماليه[6] بعددٍ من المجالس، فسّر فيها ما قدّر أنّ الشُّرّاح لم

---

(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان؛ ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب؛ ٦/ ٢٦٥.

(٢) بلاشير؛ ٥٠.

(٣) معجم الأدباء؛ ٦/ ٢٧٧٥- ٢٧٧٦، البلغة؛ ٢٧٨، وفيات الأعيان؛ ٦/ ٤٥، نزهة الألباء؛ ٤٠٤، بغية الوعاة ٢/ ٣٤٤، إنباه الرُّواة؛ ٣/ ٣٥٦، العبر؛ ٤/ ١١٦، سير أعلام النُبلاء؛ ٢٠/ ١٩٤، إشارة التعيين؛ ٣٧٠ الوافي بالوفيات؛ ٢٧/ ٢٩٤-٢٩٩، معجم المؤلفين؛ ١٣/ ١٤١، الأعلام؛ ٨/ ٧٤، روضات الجنات؛ ٨/ ١٧٥-١٧٦، هدّية العارفين؛ ٢/ ٥٠٥، أعيان الشيعة؛ ٥١/ ٤٨. وانظر المقدمة المستفيضة لكتاب الأمالي التي صدّر بها الدكتور محمود الطناحي تحقيقه للكتاب.

(٤) طبع كتاب الامالي في جزأين بحيدر أباد الدكن ١٣٤٩، وطبعه الدكتور محمد الطناجي طبعةً علميةً محققةً، صدرت في ثلاثة مجلدات عن مكتبة الخانجي بمصر سنة ١٩٩٢، وإلى هذه الطبعة نشير في إحالاتنا.

(٥) انظر بلاشير؛ ٢٥.

(٦) انظر المجلد الثالث من الأمالي، المجالس (٨٢، ٨٣، ٨٤) ص ٢٠٢ - ٢٧٤، ولعلّ ذلك هو المقصود بقول محسن غيّاض (... ومن بعدهما ابن الشجري وابن الأنباري تلميذ الخطيب، ولكلٍّ من هؤلاء شرحٌ لديوان المتنبي نلحظُ فيه أثر المعري واضحاً) المورد، المجلد الرابع؛ العدد الرابع؛ ص ١٣٩.

يُفسّروه، فقام هو بسدّ هذا الخلل[1]، وأشار إلى بعض متقدّميه من الشُّرّاح.

- **أبو الحسن، علي بن بسّام[2] الشنتريني الأندلسيّ** المتوفى بعد سنة ٥٤٢هـ، أديب شاعرٌ مؤرّخٌ من أشهر مؤلّفاته : الذخيرة في محاسنِ أهل الجزيرة، وقد طبع أقسامٌ من هذا الكتاب في القاهرة، كما حقّقها الدكتور إحسان عبّاس في ثمانية أجزاء ما بين سنتي (١٩٧٥-١٩٨٠) كما صدر عن دار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٩٩٨ في أربعة مجلدات.

حقّق الشيخ محمد الطاهر بن عاشور كتاب (سرقات المتنبي ومُشكل معانيه لابن بسّام النّحوي) وصدّره بمقدّمة هامّة، وصدر عن الدار التونسية للنشر سنة ١٩٧٠، واطمأنّ إلى أنّ ابن بسّام[3] هذا هو نفسه مؤلّف الذّخيرة إلاّ أنّ نسبةَ الكتاب إلى ابن بسّام صاحب الذّخيرة كانت موضع شكٍّ، أثاره الدكتور إحسان عبّاس في كتابه: تاريخ النقد الأدبي عند العرب، حيث قال[4]: «ليس في الكتاب أيّةُ مزيّة تدلُّ على أنّه من تأليفه». وإذا كان إحسان عبّاس لم يقطع بنسبة الكتاب إلى صاحبه الحقيقيّ، فقد قام باحثان آخران بإعادة الحق إلى أصحابه وتبيان مؤلّف الكتاب الحقيقيّ، وهما الدكتور محمد بن شريفة في كتابه[5] «أبو تمام و أبو الطيب في أدب المغاربة»، والدكتور رضوان الدّاية في بحثه القيّم المنشور في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق[6]، وتبيّن للباحثين أن مؤلف الكتاب هو أندلسيٌّ آخر من شنترية موطن ابن

---

(١) قال الصفدي في الوافي؛ ٢٧/ ٢٩٥ : «وختمهُ بمجلس [كذا] قصره على شعر أبي الطيب، تكلّم عليه، وذكر ما قاله الشُّرّاح ، وزاد من عنده ما سنح له».

(٢) المغرب في حلى المغرب؛ ١/ ٤١٧ ،معجم الأدباء ٣/ ٩٩٩، الأعلام؛ ٤/ ٢٦٦، معجم المؤلفين؛ ٧/ ٤٣-٤٤، كشف الظنون؛ ٨٢٥؛ إيضاح المكنون؛ ١/ ٥٤١، هدية العارفين؛ ١/ ٧٠٢.

(٣) ليس فيما بين أيدينا بالفعل ما يدلُّ على أنّ ابن بسّام وضع كتاباً مستقلا عن المتنبيّ، ولكنّه كان يعرف الديوان معرفةً عميقة، انظر بلاشير؛ ٥٠، والصبح المنبي؛ ٣١٤، وفيه قصّة تدل على اهتمام ابن بسام بأخبار المتنبي، ولعلّها منقولة عن الذخيرة.

(٤) تاريخ النّقد الأدبي عند العرب، الدكتور إحسان عباس؛ ٥٠٦-٥٠٧، وانظر الحاشية رقم (٤).

(٥) أبو تمام وأبو الطيب في أدب المغاربة؛ ١٣٢- ١٣٥.

(٦) كتاب : سرقات المتنبي ومشكل معانيه، لابن بسام النحوي، القول فيه وردُّه إلى أصله ونسبته إلى صاحبه، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق؛ المجلد (٧٠) العدد (٤)،

بسّام، وهو العلاّمة الشيخ محمد بن عبد الملك بن السّرّاج[1] النحوي المتوفى سنة ٥٥٠هـ على الأشهر. وأنّ ما نُسب لابن بسّام ليس كتاباً مستقلا، وإنّما هو الجزء الرّابع والأخير لابن السّرّاج الشنتريني من كتاب، اسمه: «جواهر الآداب وذخائر الشُّعراء والكُتّاب[2]».

- **أبو الفرج عبد القاهر بن عبد الله بن الحسين الوأواءُ الحلبيُّ الشَّيباني**[3] المتوفىّ سنة ٥٥١هـ، عالم من علماء النحو المبرِّزين فيه، وقد جلس لتدريسه في دمشق، وله شعر. من مؤلّفاته: شرح ديوان المتنبي[4] ويبدو أنّه شرحٌ يتّجه اتجاهاً إعرابياً أيضاً[5].

ص٦١١-٦٢٢، وانظر مجلة المجمع؛ المجلد (٧١) العدد (٢)، ص٣٦٥.

(١) بغية الوعاة؛ ١/ ١٦٣، الوافي بالوفيات؛ ٤/ ٤٦، معجم المؤلفين؛ ١٠/ ٢٥٨، إيضاح المكنون، ١/ ٣٧٤، الأعلام؛ ٦/ ٢٤٩، وانظر برنامج الوادي آشي، تحقيق محمد محفوظ؛ ٣١٠.

(٢) توجد منه نسخة خطّية في مكتبة الأوسكريال برقم ٣٥٢، ويرى بروكلمان أنّه اختصارٌ لكتاب العمدة لابن رشيق، انظر، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان؛ ٥/ ٣٥٤، على أنّ الزّركلي ذكر له من بين مؤلّفاته: «مختصر العمدة لابن رشيق والتنبيه إلى أغلاطه»، بينما ذكر البغدادي في إيضاح المكنون: «جواهر الآداب وذخائر الشعراء والكتاب»، كما أثبتناه في المتن، وعزاه لابن السَّرّاج الشَّنتريني [في المطبوع: الشنتمري]. وذكر وفاته سنة ٥٤٩، وهو أحد الأقوال.

(٣) خريدة القصر؛ قسم شعراء الشام؛ ٢/ ١٥٥-١٥٧، مختصر تاريخ دمشق؛ ١٥/ ١٦٩-١٧٠/، الوافي بالوفيات؛ ١٩/ ٥٢-٥٣، إنباه الرّواة؛ ٢/ ١٨٦، بغية الوعاة؛ ٢/ ١٠٦، النجوم الزاهرة؛ ٥/ ٣٢٢، شذرات الذهب؛ ٤/ ١٥٨، كشف الظنون؛ ١/ ٨١٢، وذكر أنّ وفاته ٦١٣. معجم المؤلفين؛ ٥/ ٣١٠-٣١١، الذريعة؛ ١٣/ ٢٧٣، هدية العارفين؛ ١/ ٦٠٧، الأعلام؛ ٤/ ٤٩، وانظر بلاشير وفيه «عبد القادر»

(٤) انظر الوافي؛ ١٩/ ٥٢، وأغلب المصادر المشار إليها أعلاه.

(٥) قال القفطي في إنباه الرُّواة: «وتردد إلى دمشق غير مرّة، وكان يُقرئ بها النحو، ويشرح ديوان المتنبي، ويعربه». ٢/ ١٨٦.

- أبو محمد تاج الدين سعيد بن المبارك بن الدهّان[1] البغداديُّ النحويُّ، المتوفىّ في الموصل سنة ٥٦٩، عالمٌ جليلٌ من علماء اللُّغة والنحو، وشاعرٌ غزير الإنتاج، له مؤلَّفاتٌ هامَّةٌ، وقد اهتمَّ بكتبِ أبي عليٍّ وابن جنيّ، وله شرح الإيضاح لأبي علي، وذكر ياقوت وغيره أنه ثلاثٌ وأربعون مجلّدةً، وله شرح اللمع لابن جني في ثلاث مجلدات سماه: «الغرَّة»، قال ابن خلّكان: ولم أر مثله مع كثرة شروح هذا الكتاب.

له رسالةٌ مفقودةٌ الآن، اسمها: الرسالة السَّعدية في المآخذ الكندية من المعاني الطَّائيَّة، وهي رسالةٌ تبحث في سرقات المتنبي الكنديِّ من أبي تمامٍ الطَّائيِّ، وسمَّاها بعضهم كالذَّهبي: كتاب سرقات المتنبي. وقد أثارت هذه الرسالة ردوداً على صاحبها، أهمُّها رد ابن الأثير المسمَّى «الاستدراك» كما سنرى لاحقاً، ومن تلاميذه أبو الحرم[2] الماكسيني المتوفىّ سنة ٦٠٣، وعنه أخذ صاحبُ التبيان[3].

- **مهذب الدين علي بن عبد الرحيم بن الحسن بن عبد الملك السُّلميُّ الرَّقيُّ المعروف بابن العصار**[4]، المتوفىّ سنة ٥٧٦هـ. قرأ على الجواليقي وابن الشَّجريِّ، ومن

---

(١) إنباه الرواة: ٢/ ٤٧-٥١، الوافي بالوفيات: ١٥/ ٢٥٠، بغية الوعاة: ١/ ٥٨٧، معجم الأدباء: ٣/ ١٣٦٩- ١٣٧٢، وفيات الأعيان: ٢/ ٣٨٢-٣٨٥، إشارة التعيين: ٢٠، العبر: ٤/ ٢٠٧، سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٥٨١-٥٨٢، مرآة الجنان: ٣/ ٣٩٠، طبقات المفسرين للداوودي: ١/ ١٨٣-١٨٤، نكت الهميان: ١٥٨ روضات الجنات: ٤/ ٥٤-٥٦، كشف الظنون: ٨٧٢، هدية العارفين: ١/ ٣٩١، معجم المؤلفين: ٤/ ٢٢٩-٢٣٠، إيضاح المكنون: ١/ ٤٥٥و ٤٧١و ٢/ ٦٧٨، الأعلام: ٣/ ١٠٠، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٥/ ١٦٩و ١٧٠، تاريخ التراث العربي لسيزكين: ٢/ ٢٧.

(٢) أبو الحرم مكي بن ريّان الماكسيني الضرير النحوي، ولد في إربل، ودرس في بغداد على ابن الخشاب وأبي البركات بن الأنباري، ثم في الموصل على ابن سعدون القرطبي، توفي سنة ٦٠٣هـ. انظر: بغية الوعاة: ٢/ ٢٩٩، إنباه الرواة: ٣/ ٣٢٠، وفيات الأعيان: ٥/ ٢٧٨.

(٣) ذكر صاحب التبيان في خطبة الكتاب شيوخاً قرأ عليهم ديوان المتنبي، ومنهم أبو الحرم الماكسيني، والثابت أنَّ التبيان ليس للعكبري، ولكنَّ الادلة في نسبته لابن عدلان غير قطعية. قارن مع بلاشير: ٢٦.

(٤) بغية الوعاة: ٢/ ١٧٥، إنباه الرواة: ٢/ ٢٩١، شذرات الذهب: ٥/ ٢٥٧، مرآة الجنان: ٣/ ٤٠٥، طبقات ابن قاضي شهبة: ٢/ ١٦٤-١٦٥، معجم الأدباء: ٤/ ١٢٩٤

تلامذته أبو البقاء العكبري. دخل مصر، فاجتمع بابن برّيّ، كان عالماً بالنحو واللغة، وكان في اللغة أكثر منه في النحو. له شرح ديوان المتنبي. قال عنه ابن خلكان والصَّفدي: «كان عارفاً بديوان المتنبيّ علماً وروايةً، وقرأه عليه جمع كثيرٌ في العراق والشام ومصر»، وقال السُّيوطي في البُغية: «كان عارفاً بديوان المتنبي»، وقال الذهبي: «صاحب التَّصانيف»، ولكنَّ ياقوت قال: «لا أعرفُ له مصنَّفاً، ولا سمعتُ له شعراً».

- **أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري**[1]، المتوفَّى سنة ٥٧٧هـ، عالمٌ من علماء اللغة والنحو، صاحب: نزهة الألباء وطبقات الأدباء، أحد تلاميذ ابن الشجريّ والجواليقيّ، له شرح ديوان المتنبي، واسمه: مغاني المعاني، وقد ذكره في ترجمة المتنبيّ في نزهة الألباء، حيث قال[2]: «وقصَّته [أي المتنبي] مشهورةٌ، وقد ذكرناها مستوفاةً في كتاب مغاني المعاني شرح ديوانه». وأشار إلي هذا الشرح كثيرون، وسمَّوهُ: شرح ديوان المتنبي، وعدَّ الصفديّ شُرَّاحَ الديوان، ومنهم: ابن الأنباري، وقال: «وهو جيّدٌ»، وذكره البديعيُّ بقوله: وكتاب عبد الرحمن بن محمد الأنباري. وهو مفقودٌ الآن.

- **أبو الفتح عثمان بن عيسى بن هيجون البَلطي**[3] **الأديبُ النحويُّ**، المتوفَّى

١٢٩٥، وفيات الأعيان؛ ٣/ ٣٣٨. الوافي بالوفيات؛ ٢١/ ٢٣٢-٢٣٣/ سير أعلام النبلاء؛ ٢٠/ ٥٧٨-٥٧٩، العبر؛ ٤/ ٢٩٩-٣٠٠، معجم المؤلفين؛ ٧/ ١٢١.

(١) إنباه الرواة؛ ٢/ ١٦٩-١٧١، بغية الوعاة؛ ٢/ ٨٦-٨٨، وفيات الأعيان، ٣/ ١٣٩، سير أعلام النبلاء؛ ٢١/ ١١٣-١١٥، العبر؛ ٤/ ٢٣١، طبقات الشافعيةالكبرى، ٧/ ١٥٥، طبقات الشافعية للأسنوي؛ ١/ ٢٠، إشارة التعيين؛ ١٨٥، فوات الوفيات؛ ١/ ٣٣٥، الوافي بالوفيات؛ ١٨/ ٢٤٧-٢٥٠ و ٦/ ٣٤٤، روضات الجنات؛ ٥/ ٢٩-٣١، معجم المؤلفين؛ ٥/ ١٨٣-١٨٤، بلاشير؛ ٢٥، الأعلام ٣/ ٣٢٧. وانظر مقدمات المحققين لكتبه المطبوعة كنزهة الألباء ولمع الأدلة وأسرار العربية والإنصاف في مسائل الخلاف والبلغة.

(٢) نزهة الألباء؛ ٢٩٩.

(٣) خريدة القصر، قسم شعراء الشام؛ ٢/ ٣٨٥ - ٣٩١، معجم الأدباء؛ ٤/ ١٦١٠-١٦٢١ إنباه الرواة؛ ٢/ ٣٤٤، كتاب الرَّوضتين؛ ٤/ ٤٧٩، بغية الوعاة؛ ٢/ ١٣٥-١٣٦، فوات الوفيات؛ ٢/ ٤٤٣-٤٤٧، الوافي بالوفيات؛ ١٩/ ٤٩٧-٥٠٢، وانظر الوافي بالوفيات؛ ٦/ ٣٤٥ أيضاً، حيث عدَّه من شُرّاح المتنبي.

سنة ٥٩٩هـ. شاعرٌ وكاتبٌ له مؤلفاتٌ عديدةٌ في الأدب والنحو والعروض وغير ذلك.

له كتاب أخبار المتنبي، ولا نعرف عنه شيئاً.

- **أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرَّازي**[١] المتوفى سنة ٦٠٦، إمامٌ من أئمة التفسير، صاحب تفسير الرّازي الكبير. له شرح ديوان المتنبي، وقد عدَّه الصفديُّ من بين شُرَّاحه، ولكنَّه قال: «الإمام فخر الدين فيما قيل»، وإن كان قد عدَّه في جملة مؤلَّفاته عندما ترجم له.

- **أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَبخت بن عيسى المراكشيُّ البربريُّ المعروف بالجُزُولي**[٢] المتوفَّى سنة ٦٠٧، على قول بعضهم[٣]، وحدَّدها ابن خلكان ٦١٠[٤]، بينما ردها بعضهم إلى ٦٠٥[٥]، رحل إلى الشرق، وحجَّ، وعاد إلى مصر، ثمَّ عاد إلى بلاده المغرب، وهو من تلاميذ ابن بريّ.

له اختصار تفسير ابن جني على ديوان المتنبي[٦]، وهو مفقودٌ الآن[٧].

---

(١) معجم الأدباء: ٦/ ٢٥٨٥-٢٥٩٢، وفيات الأعيان ٤/ ٢٤٨-٢٥٢، الوافي بالوفيات: ٤/ ٢٤٨-٢٥٩، وانظر: ٦/ ٣٤٤، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٨/ ٨١-٩٦، سير أعلام النبلاء: ٢١/ ٥٠٠-٥٠١، البداية والنهاية: ١٧/ ١١-١٤، العبر: ٥/ ١٨-١٩، النجوم الزاهرة: ٦ . / ١٩٧-١٩٨، روضات الجنات: ٨/ ٣٦-٤٤، مفتاح السعادة: ١/ ٤٤٥-٤٥١، هدية العارفين: ٢/ ١٠٧-١٠٨، معجم المؤلفين: ١١/ ٧٩-٨٠، الأعلام: ٦/ ٣١٣.

(٢) إنباه الرواة: ٢/ ٣٧٨-٣٨٠، بغية الوعاة: ٢/ ٢٣٦-٢٣٧، شذرات الذهب: ٥/ ٢٦، طبقات ابن قاضي شهبة: ٢/ ٢١١-٢١٢، وفيات الأعيان: ٣/ ٤٨٨-٤٩٠، العبر: ٥/ ٢٤، إشارة التعيين: ٢٤٧-٢٤٨. معجم المؤلفين ٨/ ٢٧، الأعلام: ٥/ ١٠٤.

(٣) إشارة التعيين لليماني: ٢٤٨، بغية الوعاة: ٢/ ٢٣٦.

(٤) وفيات الأعيان: ٣/ ٤٩٠.

(٥) إنباه الرواة: ٢/ ٣٧٩، ولم يقطع بذلك.

(٦) وفيات الأعيان: ٣/ ٤٨٩، وذكر أنه اطَّلع عليه. وانظر الوافي بالوفيات: ٦/ ٣٤٥، قال: «واختصر الجُزولي تفسير ابن جني في شرح المتنبي». وانظر أبو تمام وأبو الطيب في أدب المغاربة: ١٢٧.

(٧) انظر بلاشير: ٥٢.

برهان الدين أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السيد بن علي بن المطرز الخوارزميّ المتوفى بخوارزم سنة ٦١٠هـ، أديب نحويّ مشهورٌ يُعرف بالمطرِّزيّ،[١] ذكر السيوطيُّ أنَّه قرأ على الزَّمخشريّ، وهذا خطأٌ بيِّن إذ أنه ولد سنة ٥٣٨هـ، وهي السنة التي توفي فيها الزَّمخشري[٢]. كان بارعاً في اللغة والنحو والفقه وترك مؤلَّفات فيها جميعاً. له شرح[٣] ديوان المتنبي.

- أبو اليمن[٤] تاج الدين زيد بن الحسن بن زيد الحميري الكنديُّ البغداديُّ الدمشقيُّ النَّحويُّ اللّغويُّ المقرىء، المتوفَّى سنة ٦١٣هـ، وهو تلميذ هبة الله بن الشَّجريّ وابن الخشَّاب وأبي منصور الجواليقيّ، أقام بحلب سنة ٥٦٣هـ، وكان وزير فرُّوخ شاه، واتَّصل بأخيه تقي الدين عمر صاحب حماة. أديب وشاعر ومقرىء وعالمٌ، له آثارٌ في الأدب واللُّغة والنحو، كان مولعاً باقتناء الكتب النَّفيسة، وجمع منها سبعمائة وواحداً وسبعينَ مجلّداً. له: تعليقات الكنديّ على ديوان المتنبي، ويوجد منه

---

(١) بغية الوعاة: ٢/ ٣١١، إنباه الرواة: ٣/ ٣٩٩-٣٤٠، معجم الأدباء: ٦/ ٢٧٤١-٢٧٤٢، وفيات الأعيان: ٥/ ٣٦٩، سير أعلام النبلاء: ٢٢/ ٢٨، وسمَّاه: شيخ المعتزلة، طبقات ابن قاضي شهبة: ٢/ ٢٦٤-٢٦٥، روضات الجنات: ٨/ ١٥٠-١٥١، كشف الظنون ١٣٩ و١٧٠٨ و١٧٤٧ و١٧٨٩ و١٨٠٤، هدية العارفين: ٢/ ٤٨٨، معجم المؤلفين: ١٣/ ٧٠-٧١، الأعلام: ٧/ ٣٤٨.

(٢) ولكنَّ الصحيح أنَّه كان يُعتبر خليفةَ الزَّمخشري في الاعتزال، انظر روضات الجنات: ٨/ ١٥١.

(٣) انظر النظام: ٦/ ٤٢٨، قال في شرح بيت المتنبي:

شراكها كورُها ومشفرُها زمامُها والشُّسوعُ مقوَدُها

«قال المطرزي أبو الفتح ناصر بن عبد السَّيد: أحسن في وصف النعل، حيث قال: شراكُها كورها، خلا أنه كان من حقِّه أن يقول: زمامُها مشفرها كما فعل من قبل»

(٤) إنباه الرواة: ٢/ ١٠، معجم الأدباء: ٣/ ١٣٣٠ - ١٣٣٤، الوافي بالوفيات: ١٥/ ٥٠-٥٧، وانظر: ٦/ ٣٤٤، بغية الوعاة: ١/ ٥٧٠، وفيات الأعيان، ٢/ ٣٣٩-٣٤١، خريدة القصر (قسم شعراء الشام): ١/ ١٠٠-١٠١، الصبح المنبي: ٢٦٨، إشارة التعيين: ١٢٢-١٢٣، سير أعلام النُّبلاء: ٢٢/ ٣٤-٤١، روضات الجنات: ٣/ ٣٧٤-٣٧٧، كشف الظنون: ١/ ٨١٢، هدية العارفين: ٥/ ٣٧٧، معجم المؤلفين: ٤/ ١٨٩، الأعلام: ٣/ ٧٥.

نسخة[1] خطّية في المكتبة الظاهريّة [مكتبة الأسد حالياً] برقم ٨٧٣٣ في ٧٦ ورقة. ذكره الصّفدي مرّتين: الأولى في ترجمة المتنبي باسم: حوائج حواشي تاج الدين[2]، والثانية في ترجمة الكندي، وقال: «وله مُجلَّدٌ حواشٍ[3] على ديوان المتنبيّ، يتضمَّنُ لغةً وإعراباً وسرقات ومعاني ونُكتاً وفوائد، وسمَّاها «الصَّفوة»... ويرى حاجي خليفة و البغداديُّ أنَّه حاشيةٌ على شرح ديوان المتنبّي للوأواء الدمشقي، وسماه الزّركلي: شرح ديوان المتنبيّ.

- **أبو الفوارس مرهف[4] بن أسامة بن مرشد بن علي بن منقذ** المتوفَّى سنة٦١٣هـ بالقاهرة. أميرٌ من الأمراء المنقذيّين، وهو ابن الأمير الأديب الفارس الشاعر أسامة بن منقذ، له شعر ومؤلَّفات. قال عنه الذَّهبي: «وجمع من الكتب ما لا يوصف»، وقال ياقوت: «وحدَّثني أنَّ عنده من الكتب ما لا يُعلَمُ مقدارهُ»، وقد التقاه ياقوت سنة ٦١٢هـ بالقاهرة، وعمره اثنتان وتسعون سنة. له شرح ديوان المتنبيّ،

---

(١) فهرس المخطوطات الظاهرية؛ قسم الشعر؛ للدكتور عزة حسن؛ ٢٧٣-٢٧٤. هذا وعلى هامش الورقة الأولى بخط الدكور أسعد طلس: «أغلب الظَّنِّ عندي أن هذا الكتاب هو تعليقات الكندي على ديوان المتنبي والنسخة عليها خط الكندي». أقول إنَّ الكتاب المشار إليه هو تعليقات الكندي فعلاً، وتجاوز الأمر الظَّنَّ إلى اليقين، وقد قارنتُ تعليقات الكندي هذه مع مآخذ أبي معقل الأزديّ على شرّاح المتنبي، ومنها مآخذه على الكندي، فرأيته ينقل النَّصَّ الحرفيَّ كما في تعليقات الكندي، ثم يورد ردَّه ومآخذه عليه. وتشكل مآخذ الأزدي على الكندي من الورقة ٢٠٦ إلى الورقة ٢٣٢ من مخطوطة فيض الله بالأستانة.

(٢) انظر الوافي بالوفيات؛ ٦/ ٣٤٤.

(٣) الوافي بالوفيات؛ ٣/ ٥٢، وقارن مع بغية الوعاة؛ ١/ ٥٧٠. ويبدو أنَّ أبا اليمن كتب هذه الحواشي بطلب من القاضي الفاضل، قال أبو معقل الأزدي في بداية ردّه على شيخه الكندي: «وأقولُ إنَّ الشيخ رحمه الله ذكر هذه الألفاظ في الحواشي، وذلك أنَّ القاضي الفاضل سأله فيها، فأجابه إليها، وكتبها بخطِّه وأهداها له». انظر الورقة ٢٠٦ من مخطوطة فيض الله؛ بالأستانة، وانظر مجلة المورد؛ المجلد السادس، العدد الثالث؛ ص ١٧٥. وانظر تاريخ التراث العربي لفؤاد سيزكين؛ ٢/ ٣٧.

(٤) معجم الأدباء؛ ٢/ ٥٩٢ - ٥٩٤، سير أعلام النبلاء؛ ٢١/ ١٦٧، خريدة القصر (قسم شعراء الشام)؛ ١/ ٥٧١، الأعلام للزركلي؛ ٧/ ٢٠٧.

ويوجد منه نسخةٌ في المكتبة الوطنيّة بباريس برقم ٣١٠٦[1].

- **أبو الحسن علي بن القاسم الشَّيباني[2] الإربليُّ** المتوفَّى في إربل سنة ٦١٢هـ. له شرح ديوان المتنبي، وقال السيوطي: «وناقضَ المتنبي وأبا تمّام في أبيات».

- **أبو البقاء مُحبُّ الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العُكبري[3] البغدادي الأزَجيُّ النَّحويُّ الفرضيُّ الحنبليُّ** المتوفَّى سنة ٦١٦هـ، إمام من أئمة النحو والأدب والفقه والتفسير. قرأ على ابن الخشّاب وغيره، وقد أضرَّ في صباه، فكان يستعين بتلامذته ليقرؤوا له أوليدوِّنوا مؤلَّفاته. كان متشدّداً في مذهبه، ورفض أن ينتقل إلى المذهب الشافعيِّ؛ ويكون ذلك سبيلاً للتدريس في المدرسة النظامية. درس الأدب على عبد الرحيم بن العصار. وقد كان بصريَّ المذهب، واهتم اهتماماً خاصّاً بمؤلّفات أبي علي الفارسيّ وابن جنيّ. ومن دلائل ذلك الاهتمام شروحه لمؤلفاتهما مثل: المصباح في شرح الإيضاح والتكملة والإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح وتلخيص أبيات الشعر وأجوبة المسائل الحلبيات لأبي علي، والمُتْبع في شرح اللُّمع لابن جنيّ، والتلقين في النحو، وهو عنوان أحد كتب ابن جني وتلخيص التنبيه لابن جني، والمنتخب من كتاب المحتَسَب لابن جنّي، وله اهتمامٌ خاصٌّ بالتَّصريف تجلَّى في مؤلَّفين هما: نزهة الطرف في إيضاح قانون الصرف،

---

(١) تاريخ التراث العربي لفؤاد سيزكين؛ ٢/ ٣٧، وانظر: أبو الطيب في آثار الدارين، ٣٨٣، ورقمها فيه ٣١٠٥، ولم يتعرَّض بلا شير له بذكر.

(٢) بغية الوعاة؛ ٢/ ١٨٤، وانظر بلاشير؛ ٢٧.

(٣) وفيات الأعيان، ٣/ ١٠٠-١٠٢، الوافي بالوفيات، ١٧/ ١٣٩-١٤٢، إنباه الرواة؛ ٢/ ١١٦-١١٨، سير أعلام النبلاء؛ ٢٢/ ٩١-٩٣ نكت الهميان في نُكت العميان؛ ١٧٨-١٨٠، إشارة التعيين؛ ١٦٣-١٦٤ مرآة الجنان؛ ٤/ ٣٢-٣٣، طبقات النحاة واللغويّين؛ ٣٢٨-٣٣١، كشف الظنون في أماكن كثيرة، شذرات الذهب؛ ٥/ ٦٧-٦٩، هدية العارفين ٥/ ١٧٤-١٧٦ بروكلمان؛ ٥/ ١٧٤-١٧٦ الذَّريعة، ١٣/ ٢٧٣، روضات الجنَّات؛ ٥/ ١٢٣-١٢٧، النجوم الزاهرة؛ ٦/ ٢٤٦، البلغة؛ ١٠٨، شذرت الذهب؛ ٥/ ٦٩ ذيل الرَّوضتين؛ ١٢٠. وعدّه الصَّفدي مع الشُّرّاح، فقال: «وأبو البقاء»؛ الوافي ٦/ ٣٤٤، وقال في الصبح المنبي؛ ٢٦٨/ «كتاب أبي البقاء عبد الله العكبري».

والترصيف في علم التصّريف. وكان شاعراً. ومن مؤلفاته شرح شعر المتنبي[1].

نشر شرح ديوان المتنبي باسم «التبيان في شرح الديوان» على أنه لأبي البقاء العكبريّ، وقد أثير شكٌّ في مسألة نسبة هذا الشرح لأبي البقاء، وفي مسألة أن يكون لأبي البقاء شرحٌ على الديوان فعلاً.

ويمكن القول إنَّ محققي التبيان وناشريه كانوا في شكٍّ إذ أننا نجد في خاتمة الجزء الثاني من التبيان: «تمَّ الجزء الثاني من شرح ديوان أبي الطيب المتنبي المعروف بالتبيان، المنسوب إلى أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري الضرير[2]».

وأوَّلُ من عالج مسألة الشَّكِّ هذه في نسبة شرح ديوان المتنبي المسمى (التبيان في شرح الديوان) إلى العكبريّ هو الدكتور مصطفى جواد المتوفَّى سنة ١٩٦٨، وقد

---

(١) كذا سماه كلٌّ من ابن خلكان في وفيات الأعيان، ٣/ ١٠٠، واليماني في إشارة التعيين؛ ١٦٣، واليافعي في مرآة الجنان؛ ٤/ ٣٢، والفيروز آبادي في البلغة؛ ١٠٨، والداوودي في طبقات المفسرين؛ ١/ ٢٦٦، وابن العماد في شذرات الذهب؛ ٥/ ٦٩، واسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين؛ ١/ ٤٥٩. وسمَّاه آخرون كالصَّفَدي في نكت الهميان؛ ١٨٠، والوافي بالوفيات؛ ١٧/ ١٤٢، وابن قاضي شهبة في طبقات النحاة؛ ٣٣٠ بشرح شعر المتنبي، وسمَّاه أبو شامة في ذيل الروضتين؛ ١٢٠، وابن كثير في البداية والنهاية ١٧/ ٨٤؛ حواشٍ على ديوان المتنبي، وسمَّاه القفطي في إنباه الرواة؛ ٢/ ١١٧: شرح أبي الطيب المتنبي.
ولم يذكرهُ أحدٌ باسم: التبيان في شرح الديوان، وهو العنوان الذي حمله الشرح المنسوب لأبي البقاء العكبري. وقد أقرَّ الدكتور مصطفى جواد بأنَّ الشرح لتلميذ أبي البقاء علي بن عدلان النحوي المترجم المتوفَّى سنة ٦٦٦هـ، ثم تلاه آخرونه كشوقي ضيف في المدارس النَّحوية؛ ٢٧٩-٢٨٠، والدكتور عبد الحميد الزاوي في مقال في مجلة الوثائق والمخطوطات ع١/ ٢٤٢ حيث نصَّ على أنَّه اكتشف أدلَّة أخرى تعزّز نسبة الكتاب لابن عدلان من خلال بحثه: «المتَّبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري، في المجلة المشار إليها آنفاً، وأشرنا أنَّ لأبي البقاء اهتماماً بمؤلفات أبي علي وابن جني. وقد شاع خطأٌ مكان خطأٍ آخر، فتعالت الأصوات التي تثبت نسبة الشرح لابن عدلان، وهو ما سنناقشه لاحقاً.

(٢) التبيان؛ ٢/ ٣٩٧ ط١، ١٩٧٠، وينظر تاريخ التراث العربي لفؤاد سيزكين؛ ٢/ ٣٧.

عالج الموضوع أكثر من مرة[1]. ثم أثار بلاشير المشكلة مرّتين : الأولى في بحثه المقدّم إلى المؤتمر العشرين للمستشرقين المنعقد ببروكسل بعنوان: هل للعكبريّ شرحٌ على ديوان المتنبي [2]؟ والثانية في المقال الذي نشره في نفس السنة: ملاحظة حول شرح لديوان المتنبي [3]. ولقد طبع شرح ديوان المتنبّي المنسوب لأبي البقاء العكبريّ باسم: التبيان في شرح الديوان مرّات عدّةً، أشرنا إليها من قبل، وأشهرها الطبعة التي صدرت في القاهرة في أربعة أجزاء بتحقيق الأستاذ مصطفى السَّقَّا وزميليه ما بين ١٩٣٦ - ١٩٣٨، وأعيدت هذه الطبعة غير مرّة، وآخر طبعاته صدرت عن شركة البابي الحلبي بمصر سنة ١٩٧١، وعنها صُوّر الكتاب في دور نشر عدّة في مصر ولبنان.

مؤلف التبيان الذي شاع خطأً أنَّه العكبريُّ يذكر في المقدمة أنَّه أتقن الديوان، وقرأه قراءة فهم وضبط على الشيخ الإمام أبي الحرم [4]مكي بن ريان الماكسني بالموصل سنة ٥٩٩، وأنَّه قرأه بالديار المصرية على الشيخ أبي محمد عبد المنعم بن صالح التَّيميّ النحوي المتوفَّى بالقاهرة سنة ٦٢٣، وأنه نهض بعد هذه القراءة إلى شرح الديوان معتمداً على أقاويل شُرّاحه الكبار كابن جنيّ وأبي العلاء المعريّ وأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي وأبي زكريا الخطيب التَّبريزيّ وأبي علي محمد بن حمد بن فورّجة وأبي الفضل العروضيّ وأبي بكر الخوارزميّ وأبي الحسن بن وكيع وأبي القاسم بن الأفليلي، ونقل آراء كثيرين غير من ذكرهم في المقدمة ممَّن تجدهم

---

(١) نشر بحثاً في مجلة الثقافة المصرية؛ المجد ١٧ ص٤٩ وما بعدها، وأشار إليه في مقاله: ديوان المتنبي لابن عدلان لا للعكبري، ونشره في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد ٢٢ لسنة ١٩٤٧، وله كتاب: في التراث العربي، ج٢ ص ٢٤١ وما بعدها انظر: في التراث العربي، مصطفى جواد، قدّم له، وأخرجه، وفهرسه محمد جميل شلش وعبد الحميد العلوجي، وصدر عن دار الرشيد للنشر، بغداد؛ ١٩٧٩.

(٢) أبو الطيب المتنبي في آثار المستشرقين الفرنسيين، الدكتور حسن الأمراني؛ ٢٦٦، وانظر المستشرقون؛ ١/ ٣١٠.

(٣) م.ن. وقد نشر بلاشير المتوفَّى سنة ١٩٧٣ وصاحب الدراسة الهامة عن المتنبي مبحثه الذي ألقاه، في مؤتمر المستشرقين في حوليات معهد الدراسات الشرقية؛ المجلد الرابع، عام ١٩٣٨ وهو ما لم يتعرض له في كتابه عن المتنبي من قبل، وانظر: المستشرقون، ١/ ٣١٠.

(٤) التبيان؛ ١/ ١-٢.

وتجد أقوالهم مبثوثةً في ثنايا الشرح.

رجَّح الدكتور جواد أن يكون التِّبيان لأبي عبد الله الحسين بن ابراهيم الإربليّ، كون الاسم قريباً من عبد الله بن الحسين العكبري، والإربلي هذا هو أبو عبد الله حسين بن ابراهيم بن الحسن بن يوسف الهذَباني وقيل الكوراني الشَّافعي الإربلي اللغوي مولده سابع عشر ربيع الأول سنة ٥٦٨، وتوفِّي يوم الجمعة في ذي القعدة سنة ٦٥٦ بدمشق [١] وسوف نتعرَّض له بشيءٍ من التفصيل لاحقاً.

أورد الدكتور جواد مجموعةً منَ الحجج التي تؤيِّد وجهة نظره في نفي العلاقة بين العكبري والتبيان.

أ- ذكر شارح الديوان أنه قرأه على أبي الحرم مكي بن رّيان الماكسيني بالموصل، وهو معاصر لأبي البقاء العكبري، ذلك في الموصل، وهذا في بغداد، ولم يذكر أحد أنه كان شيخاً للعكبري في علم من العلوم ولا مسمعاً له.

كما ذكر قراءته للديوان على أبي محمد عبد المنعم بن صالح التَّيميّ النَّحويّ، وهو أديبٌ مصريٌّ يُعرف بالإسكندرانيّ، ولد سنة ٥٤٥، وتوفي سنة ٦٣٣هـ، والعكبري ولد سنة ٥٣٨هـ، وتُوفِّي سنة ٦١٦هـ، فيجوز أن يكون التَّيميُّ هذا تلميذاً لأبي البقاء لا شيخاً له.

ب- ذكر صاحبُ التِّبيان حديثاً سمعه من شيخه «أبي الفتح نصر الله بن محمد الوزير الجزري»[٢]، وهو العلاَّمة ابن الأثير صاحب المثل السائر، وقد ولد سنة ٥٥٨هـ أي بعد ولادة أبي البقاء بعشرين سنة، فكيف يكون له شيخاً؟

جـ- ذكر صاحب التبيان عند شرحه لقول المتنبي في مدح كافور:

يُدبّر الأمر من مصر إلى يمن إلى العراق فأرض الروم فالنُّوب

حادثة تتعلق بالملك الكامل وتملُّكه لآمدٍ التي كان احتلالها سنة ٦٣٠هـ أي بعد وفاة العكبري بأربعَ عشرةَ سنةً.

د- ذكر الشارح عن الشيخ أبي محمد عبد المنعم بن صالح التَّيميّ النَّحويّ حديثاً له

---

(١) في التراث العربي؛ ٢/ ٢٤٣.

(٢) التبيان؛ ٤/ ٢١٧.

مع الملك الكامل الذي ولي الملك سنة ٦١٥، أي قبل وفاة العكبري بعدة أشهر، وهذا لا يوافق مضمون الحكاية التي حكاها الشارح، فإنَّه ذكره على كونه ملكاً قبل الحكاية، ولتاريخه بعض القدم، وهذا يحيل أن يكون العكبريُّ هو الشَّارحَ.

هـ- كان الشارح بصيراً، ولم يكن ضريراً من صغره كأبي البقاء العكبريِّ، فقد قال في الشرح[1]: «قال الشريف هبة الله علي بن محمد الشجري العلويُّ في الأمالي له، ونقلته بخطي»، والضَّرير لايقول: «نقلتهُ بخطي».

و- ورد في الشرح ما يدل على أنَّ الشارح دخل الموصل، وانحدر إلى بغداد، وارتحل إلى الكوفة ولم يكن العكبريُّ من أهل الموصل، ولا دخلها ولا دخل الكوفة.

ز- هل ذهب إلى مصر؟

ح- ذكر الشارح كتابين [2] له في النحو هما: (نزهة العين في اختلاف المذهبين) و(الروضة المزهرة)، وليس في مؤلفات العكبري ذكرٌ لهما.

وقد ذكر القفطي شرح المتنبي من بين مؤلفات أبي البقاء، وهما متعاصران؛ توفي العكبري سنة ٦١٦ والقفطي سنة ٦٢٤ [إنباه الرواة: ٢/١١٦]، وذكره ابن خلّكان المتوفَّى سنة ٦٨١ باسم شرح المتنبيّ [٣/١٠٠]. والداوودي [الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد] المتوفَّى سنة ٩٤٥ في طبقات المفسرين: ١/٢٣٣ وإذا كانت حجج النَّفي قويّةً مقنعةً فإنَّ حجج الإثبات كانت هشَّةً بتعبير بلاشير،[3] فلا الإربلي الذي افترضه جواد، وعدل عنه ثم افترضه بلاشير، ولا ابن عدلان الذي كان آخر ما استقرّ عليه الرأي القاطع للدكتور جواد يثبت «أمام الحجج التي

---

(١) انظر التبيان: ٤/ ١٢٩/ شرح البيت ٢٤ من قصيدة:

لهوى النفس سريرة لأتعلمُ عرضاً نظرتُ وخلتُ أني أسلَم

(٢) انظر المتنبي في دراسات المستشرقين الفرنسيين: ٢٦٨، وذكر كتابين فقط، ولكنَّ شارح التبيان ذكر خلال الشرح ثلاثة كتب له، هي:

- الإغراب في الإعراب [التبيان: ١/ ٨٧]

- نزهة العين في اختلاف المذهبين [التبيان: ١/ ٢٠٣].

- أنفسُ الاتخاذ في إعراب الشاذ [التبيان: ١/ ٣٣٩].

(٣) المتنبي في دراسات المستشرقين الفرنسيين: ٢٧٤.

قد تواجه الباحث، والخلاصة الصحيحة التي توصل إليها مصطفى جواد: أنّ شارح الديوان كان من أهل الموصل أو طالباً للعلم فيها، وأنه قرأ الديوان على عالمٍ بالموصل هو أبو الحرم علي بن ريّان الماكسيني، وأنه كان بصيراً لا ضريراً، وأنه انحدر من الموصل إلى بغداد.. وأنّه دخل الكوفة. ثم درس بالشام على ضياء الدين نصر الله بن الأثير ثم بمصر على أبي محمد عبد المنعم بن صالح النّحويّ المتوفّى سنة ٦٢٣، وقرأ عليه ديوان المتنبي[١]. وهكذا يبقى في الإمكان نسبة الشّرح إلى أدباء من أوائل القرن السابع:

- شرف الدين الحسين الإربلي، وهو الاحتمال القديم الذي ذكره مصطفى جواد في مقاله الأول، ولكن هذا الأديب لم يرد في ترجمته أنّه درس على الماكسيني ولا الاسكندراني.
- شهاب الدين إسماعيل بن حامد الأنصاري الخزرجي القوصيُّ المتوفّى سنة ٦٥٣. ولم يذكر أحد أنه ألّف في النحو، ولا اشتغل بديوان المتنبي.
- أبو البركات المبارك ابن الشّعار الموصليُّ.. ولم يشر أحدٌ إلى أنه ألّف في النحو ولا في شرح شعر المتنبي.

وبعد هذا يصل الدكتور جواد إلى أنّ شارح الديوان، الذي لا تصحُّ نسبتُه إلا إليه بما في سيرته من استلزام تلك النسبة هو ابن عدلان الموصلي اعتماداً على ما جاء في الشرح في بيان قول المتنبي:

تتقاصر الأفهام عن إدراكه مثل الذي الأفلاك فيه والدُّنا

حيث قال: «قال أبو الحسن عفيف الدين علي بن عدلان: الرواية الصحيحة مثل بالرفع».

قال مصطفى جواد: «فالشارح إذاً هو هذا العالم الذي أثبت اسمَ نفسه في آخر الشرح على التقريب»[٢].

---

(١) في التراث العربي؛ ٢/ ٢٤٩ والمتنبي في دراسات المستشرقين الفرنسيين؛ ٢٦٨.

(٢) في التراث العربي؛ ٢/ ٢٥١. على أنّ ابن عدلان لم يرد إلاّ مرة واحدة في شرح الديوان. التبيان: ٤/ ٢٠١ وعلي بن عدلان هو علي بن عدلان بن حماد الموصلي النحوي المترجم المتوفّى سنة ٦٦٦، عالم بالعربية والنحو و الأدب والتعمية واستخراج المعمّى والألغاز، وله في ذلك غير ما

وقد طرح بلاشير في مقالته مسألتين، وجد نفسه مشغولاً بالإجابة عليهما:

التثبُّت من وجود شرحٍ للعكبري على ديوان المتنبي.

محاولة معرفة مؤلف التبيان بعدما ثبت أنه لا تصحُّ نسبته للعبكري.

أقرَّ بلاشير في بحثه بأنَّ حجج مصطفى جواد في نفي نسبة التبيان للعكبريّ قويَّةٌ وقد جعل من أهدافه تقوية تلك الحجج بحجج أخرى، مع الإقرار بأن المؤلف الذي نسب إليه مصطفى جواد الشرح يحتاج إلى شيء من الحذر وتنقصه اليقينيُّة الموثَّقة.

عرض بلاشير لنقد ما قيل أن للعكبري شرحاً على ديوان المتنبي.

فمنذ القرن السابع شاعت فكرة وجود شرح للعكبري على ديوان المتنبي، فقد ذكر ابن خلكان أن العكبريَّ شرح ديوان المتنبي[1]، وبعده بأربعة قرون ذكر حاجي خليفة أنَّ العكبريَّ ألَّفَ كتاباً في إعراب ديوان المتنبي كما أنَّ البديعي الذي ينتمي لنفس الفترة ذكر ثبتاً طويلاً بشروح المتنبي، ومن بينها كتاب أبي البقاء عبد الله العكبري وكذلك فعل من قبلُ الصفديُّ في الوافي[2].

لم تكن هذه الإشارة واضحةً عند بلاشير لإثبات أنَّ للعكبريِّ شرحاً مكتوباً على الديوان،إذ تحتمل في رأيه عبارة ابن خلكان أن يكون الشَّرحُ شفوياً، فيدخلُ ذلك في باب الأمالي كما أنَّ البديعيَّ لايتثبَّتُ في النسبة، وشهادة حاجي خليفة مشكوك فيها إذ يرى أن ذلك قد يكون حصل عن وهمٍ، التبس فيه تسمية (التبيان في إعراب القرآن) بالتبيان في شرح الديوان، [وهذا يؤخذ به لو كان اسم شرح العكبري هكذا].

وأخيراً فإنَّ السُّيوطيَّ في بغية الوعاة لم يشر إلى ديوان المتنبي في سرده لمؤلفات أبي البقاء أثناء ترجمته رغم أنَّ كتابه جامعٌ.

كتاب. قرأ النحو على العكبري، قال السيوطي: وأخذ النحو عن أبي البقاء وغيره.

ترجمته في بغية الوعاة؛ ٢/ ١٧٩، ذيل مرآة الزمان ٢/ ٣٩٢ - ٣٩٥ فوات الوفيات ٣/ ٤٣/ ٤٦، النجوم الزاهرة ٧/ ٢٢٦، هدية العارفين ١/ ٧١١ علم التعمية واستخراج المعمى ١/ ٩٨-٩٩.

(١) انظر مصادر ترجمة العكبري التي أشرنا إليها.

(٢) الوافي؛ ٦/ ٢٤٤.

وفرضية أن يكون شرح العكبري أمالياً لا تمتلك القوّة الكافية؛ إذ أننا لم نجد أيّ ذكر للتلميذ الذي نقل هذه الأمالي ودوّنها. كما أنّ هذا الشرح شرح منظّم أورد فيه مؤلّفه شروح كثيرٍ من الشرّاح السابقين ابتداءً من ابن جني وإلى أيامه.

العكبري لم يغادر بغداد في حين أن صاحب التبيان يُصرّح أنّه سمع شرح ديوان المتنبي بالموصل سنة ٥٩٩ من أستاذه أبي الحرم مكي بن ريّان الماكسيني المولود في إربل تلميذ ابن الخشاب - كالعكبري- أي الماكسينيّ المتوفّى في الموصل عام ٦٠٣، وسمعه في مصر من أستاذه أبي محمد عبد المنعم بن صالح التّيميّ المولود بمكة عام ٥٧٤ هـ والمتوفّى بمصر سنة ٦٣٣هـ.

وعلى فرض أنّ العكبري نزل الموصل ومصر، فكيف يجوز أن يُسمّى شيخاً الماكسينيُّ الذي كان رفيقه في الأخذ عن ابن الخشاب ولم يكن يكبره إلا بحوالي عشر سنوات والتّيميُّ الذي كان أصغر منه بتسع سنوات[1]؟

ثم يضيف بلاشير ما استشهد به جواد من قصة الملك الكامل، وينتهي إلى الإقرار بأنه لا يجوز أن نستمرّ في نسب (التبيان للعكبري).

ولا يستبعد بلاشير أن يكون الشرح نسب خطأً للعكبري بسبب الالتباس بين اسم (التبيان في شرح الديوان) و (التبيان في إعراب القرآن). فمن هو مؤلف التبيان في رأي بلاشير؟

إنّ الاسم الذي يتبادر إلى الذهن هو اسم المؤرّخ الإربليّ ابن المستوفي المتوفّى سنة ٦٣٧هـ فقد كان تلميذاً للماكسينيّ، ولكّننا لم نسمع بأنه غادر مسقط رأسه إلى مصر، ولانعرف له شرحاً غير كتابه: النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام، ولهذا لانطمئن إلى أنه مؤلف (التبيان).

وهناك عفيف الدين أبو الحسن علي بن عدلان الموصلي المولود عام ٥٨٣. وهو تلميذ أبي البقاء في بغداد، وقد دخل مصر، وأخذ عن أبي اليمن الكندي أحد شرّاح المتنبي، ومات بها عام ٦٦٦ غير أنه من المستبعد أن يكون في نظر بلاشير شارحاً للديوان،ذلك أنه كان في الخامسة عشرة من عمره عام ٥٩٩، وهو العام الذي قرأ فيه الشّارحُ الديوانَ على الماكسيني، كما أننا لا نعرف شيئاً عن دخوله مصر

---

(١) حسن الإمراني، ٢٧١.

وقراءته على التّيميّ. واعتبر أنّ الفقرة التي ورد فيها اسمه في التبيان تجعلنا نستبعد أن يكون هو الشارح.

ويذهب بلاشير إلى اتجاه آخر، ويتوقف عند شرف الدين أبي عبد الله الحسيني بن ابراهيم الهذباني الكوراني المولود عام ٥٦٨ في إربل، واستقر فيما بعد في مصر، ومات بدمشق عام ٦٥٦. إنّ هذا العالم قد اشتهر لغوياً ومحدّثاً شافعياً، ويضيف الذهبيّ[١]: إنه حفظ ديوان المتنبي وخطب ابن نباتة ومقامات الحريري.

وهذا الكلام لا يوصل إلى الاطمئنان بأن الهذبانيّ قد وضع شرحاً للمتنبي أم لا، وإذا كنّا نعرف أنه قرأ بمصر على أبي اليمن الكندي فإننا نجهل قراءته على التّيميّ.

ولكنّ هنالك قرائنَ عدّةً تعزّز أن يكون هو الشارح:

لقد كان في الثلاثين من عمره عام ٥٩٩، ومن الممكن أن يكون قد تابع دروس الماكسيني بالموصل. وهو من جهة أخرى كالعكبريّ درس مقامات الحريري وخطب ابن نباتة ممّا يسهل الخلط بين الرجلين، كما أنّ اسمه وكنيته أبا عبد الله الحسين يذكراننا اسم العكبري ونسبه.

إن هذه الإشارات كما يقول بلاشير - هشّةٌ جداً، ومع ذلك فهو قريب من موقع الاحتمال. عاش في الموصل ومصر، وكان تلميذاً لأبي اليمن الكندي الذي شرح الديوان بصفة جازمة، ولا شيء يمنع تاريخياً وجغرافياً من أن يكون تلميذاً للماكسينيّ في الموصل والتّيميّ في مصر. وعاش عشرين سنة بعد وفاة الملك الكامل.

ويرى حسن الإمراني بعد استعراض وجهتي نظر كلٍّ من جواد وبلاشير: لم يعد مجال للشك في أنّ(كتاب التبيان في شرح الديوان) قد نسب خطأ إلى أبي البقاء العكبري، وكانت حجج كلٍّ من الباحثين قوية، وجاء آخرون أضافوا حججاً أخرى من أهمها أنّ العكبريّ بغداديُّ المذهب أمّا واضع التبيان فهو كوفي المذهب كما ينصُّ كلٌّ من مهدي المخزوميّ وشوقي ضيف[٢] وأبو البقاء بصريُّ المذهب.[٣] وقد جرت العادة أن يتأثّر التلاميذ بشيوخهم في الفقه والنحو، وإذا كان الثابت أنّ أبا البقاء بصريُّ

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٢٣/ ٣٥٤-٣٥٥.

(٢) المتنبي في دراسات المستشرقين الفرنسيين: ٢٧٣.

(٣) انظر، العكبري: سيرتُه ومصنفاته للدكتور يحي مير علم، وهو بحثٌ جادٌّ: ٦٢-٦٩

المذهب، فمن العسير أن ننسب التبيان- ومؤلفه كوفيُّ المذهب لا شكّ- إلى ابن عدلان تلميذ العكبري.

ولكن هذا لا يدفع أن يكون لأبي البقاء شرحٌ على ديوان المتنبيّ، وعدم وصول هذا الشرح لا ينفي وجوده، وبلاشير يطعن في آراء ابن خلكان وحاجي خليفة و البديعي بغير حجة قوية[1].

وبعد أن أفضنا في نقل آراء مصطفى جواد وبلاشير والمناقشات التي أجراها الدكتور حسن الإمراني على مجمل كلامهما نشير إلى ما يلي:

- إنَّ (التبيان في شرح الديوان) الذي طبع منسوباً للعكبري ليس له بحالٍ من الأحوال آخذين بعين الإعتبار مجمل النتائج والأدلة التي أقرّها الباحثون من قبل مع ماسنشير إليه بعد قليل.
- لابن المستوفي شرحٌ هامٌ جداً على ديوان أبي تمام والمتنبي هو (النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمّام)، وهو كتابٌ ضخمٌ، حُقّق وطبع منه سبعةُ أجزاء حسب تقسيم المحقق، تنتهي عند نهاية قافية الذّال- وبذلك ينتهي الحديث حول موضوع النظام وطول شرحه وقصرهِ ووجودهِ وعدمه، وينتهي معه أيضاً أنْ يكون التبيان لابن المستوفي، وينتهي معه أمرُ الشّكّ في أنَّ للعكبري شرحاً للديوان، ونشيرُ هنا إلى أنَّ ابنَ المستوفي أورد في شرحه أسماء شُرّاحٍ كثيرين ممّنْ لم نسمع بأسمائهم أو نطّلع على شروحهم إلاَّ عنده، ومع ذلك لم يرد لابن عدلان اسمٌ في شرحه، ولم يرد أيُّ نصٍّ من نصوص (التبيان) في كتابه ممّا يؤكّدُ حقيقة أنَّ شارح التبيان متأخّرٌ عن ابن المستوفي.
- أبو البقاء العبكري ليس شارحاً للديوان فقط، بل هو راوٍ للدّيوان، له رواياته[2]

---

(١) المتنبي دراسات المستشرقين الفرنسيين؛ ٢٧٣.

(٢) انظر النظام ٣/ ٤٤٠، قال «وروى أبو البقاء: لمن يُوفّى، على مالم يُسمَّ فاعله»، و٤/ ٣١٩، قال: «وروى أبو البقاء: خوازر من الخزر بالعين»، وهو عكس ما في التبيان، و٦/ ٣١٣، قال: «قال أبو البقاء: ويروى، تعرفني بالفاء.. وتعرقني بالقاف».. و٧/ ٣٠٩، قال: «وروى أبو البقاء: لأنحاسٌ، وهو جمعٌ نحْس، وعلّق عليه ابن المستوفي بقوله: «لم أر هذه الرّواية التي في (أنحاس) بالحاء في نسخة ما على كثرتها عندي»...

التي انفرد بها عن غيره، وشرحه للديوان ليس شرحاً جزئياً، اقتصر على أبيات من قصائد دون غيرها. وليس إعراباً كما ذكر بعضُ المؤرخين، فقد أورد ابن المستوفي في النظام نقولاً كثيرة[1] جداً لأبي البقاء العكبريّ، تقف موازيةً لما نقله عن كبار الشُّرّاح كابن جني والواحدي وأبي العلاء والخطيب و غيرهم.

- استطراداً للبحث نُشير إلى أنَّ نسخة النظام التي وصلتنا ليست خاليةً من النَّقص، فقد أورد البغدادي في الخزانة[2] نصّاً من النظام، يردُّ فيه ابن

---

(١) انظر النظام: ١/ ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٧، ٣٥٤، ٣٧٧ | وفيه : قال أبو البقاء العكبري، ٣٧٩، ٣٨٧، ٣٩٣، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٦٦، ٤٧٢. وانظر: ٣/ ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠١، ٣١٠.

وانظر: ٤/ ٥، ٧، ٢٥، ٢٦، ٤٣، ٤٦، |وفيه: قال أبو البقاء العكبري عبد الله بن الحسين|، ٥٩، ٦٠، ٦٣، ٦٦، ٦٧، ٧٣، ٧٥، ٧٩، ٨٢، ٨٣، ٨٦، ٨٧، ١٥١، ١٩٧، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٧، ٢٤٢، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٩، ٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩٧، ٣١٩، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٤، ٣٥٠، ٣٦٦.

وانظر: ٥/ ٢٥، ٢٩، ٣٣، ٥١، ٦٠، ٥٨، ٢٢١، ٢٢٩، ٢٣٣-٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٥.

وانظر: ٦/ ٣١٣، ٤١٣، ٤١٧، ٤٣٠، ٤٣٤، ٤٧٠، ٤٧١.

وانظر: ٧/ ٦ و ١٣ (مرتين)، ١٦، ٢٨، ١٠٠، ١٣٢، | وفيه : قال أبو البقاء العكبري|، ١٣٦، ١٨٦، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٧٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٥، ٤٢٤، ٤٣٠، ٤٣١.

(٢) ذكر البغدادي في الخزانة قول المتنبي :

كأنَّ فعلةَ لم تملأ مواكبُها ديارَ بكر ولم تخلعْ ولم تهَب

وقال: «قال ابن المستوفي في النظام : زعمَ أبو البقاء أنَّ المعنى أنَّها كانت تجهز الجيوش إلى ديار بكر للجهاد، وليس كذلك؛ لأنَّ الموكب الجماعة يركبونَ للزّينة والفرجة، قال الجوهريُّ: الموكبُ بابةٌ من السَّير، والموكبُ القوم الركوبُ على الإبل للزّينة وكذلك جماعةُ الفرسان، وفي قول أبي الطيب «ديار بكر» دليلٌ على ماذكرتهُ، لأنَّه لو أراد ما ذكره أبو البقاء كان قد قصر جهادها على موضع مخصوص، وهذا فيه نقصٌ في المدح، وعلى أنَّ ديار بكر كان لسيف الدَّولة معظمُها، فكيف تُجهِّز جيشاً إلى بلاد أخيها؟».

انظر الخزانة: ٦/ ٤٥١ - ٤٥٢، وقارن مع النظام: ٤/ ٥٠.

المستوفي على أبي البقاء العكبري، وهو مالم نجده في مكانه من النظام.

- بعد أن ثبتَ أنَّ لأبي البقاء العكبريِّ شرحاً كاملاً على الدّيوان نتساءل لماذا لم يرد منه نقول في التّبيان، وقد افترض الباحثون أنَّ صاحبه ابن عدلان تلميذ أبي البقاء على كثرة ما نقل التبيان من شروح الشُّرَّاح؟ إنَّه تساؤلٌ يثير مرة أخرى مسألة البحث عن هذا الشارح الذي أغفله ابن المستوفي وأغفل هو أبا البقاء العكبري.

- **أبو القاسم عبد الواحد[1] بن محمد بن علي بن زكريا**. لم نعثر له على تاريخ وفاة. قال ياقوت: وقفتُ له على كتابٍ، شرح فيه أشعار أبي الطيب المتنبي[2]، فأجاده وكبَّرهُ، وهو من أهل أصفهان.

- **أبو عبد الله ياقوت[3] بن عبد الله الحمويُّ المولى البغداديُّ الدّار الرُّومي الجنس**، المتوفَّى سنة ٦٢٦، صاحب الكتابين الشَّهيرين: معجم الأدباء ومعجم البلدان، ذكر له ابن خلّكان كتاب[4]: «أخبار المتنبي»، ولا نعلم عنه شيئاً.

- **أبو محمد كمال الدين[5] القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور الواسطي**[6]، المتوفَّى بحلب سنة ٦٢٦هـ.أديب نحويٌّ لغويٌّ متمكّن منها جميعاً. التقاه

---

(١) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٥٧٣، والوافي بالوفيات؛ الضائع؛ ١١١رقم ٢٤.

(٢) ذكره البديعي بقوله: «كتاب عبد الواحد بن محمد علي بن زكريّا»، الصبح المنبي؛ ٢٦٨، والصَّفديَّ بقوله: «عبد الواحد بن محمد بن علي الأصفهاني»الوافي؛ ٦/ ٣٤٥. وقد نقل ابن المستوفي في النظام نصوصاً كثيرةً من هذا الشرح، انظر النظام؛ ١/ ٤١٣، ٤/ ١٠٨، ١٤٠/ ١٤٤، ١٤٥، ١٥٩، ١٧٤، ١٧٤، ١٩٢، ١٩٣و ١٩٧، ٢٠١، قال (روى ابن زكريا عبد الواحد...) وانظر ٦/ ٤١٥، ٤١٦، ٤٣٠، ٧/ ٢٠، ٣٤، ٤٧، ٥٢، ٥٧، ١٠١، ١٣١، ١٨٢، ١٩١.

(٣) وفيات الأعيان؛ ٦/ ١٢٧ - ١٣٩، مرآة الجنان؛ ٤/ ٥٩-٦٣، العبر للذهبي؛ ٥/ ١٠٦، سير أعلام النبلاء؛ ٢٢/ ٣١٢ - ٣١٣، النجوم الزاهرة؛ ٨/ ١٨٧، هدية العارفين؛ ٢/ ٥١٣. شذرات الذهب؛ ٥/ ١٢١ - ١٢٢ معجم المؤلفين؛ ١٣/ ١٧٨ - ١٨٠، الأعلام؛ ٨/ ١٣١.

(٤) وفيات الأعيان؛ ٦/ ١٢٩، وانظر مادة (بسيطة) و(حسمى) من معجم البلدان لياقوت.

(٥) انظر الصبح المنبي؛ ٢٦٨ قال: «وكتاب كمال الدين بن القاسم الواسطي».

(٦) معجم الأباء؛ ٥/ ٢٢١٧-٢٢٢٩، إنباه الرواة؛ ٣/ ٣١، و أشار إلى شرحه لديوان

ياقوت بحلب، وسمع منه بعض مؤلفاته. له مؤلفات كثيرة، وله اهتمام بابن جنّي، ومن مظاهر ذلك الاهتمام أنّه ألّف: «كتاب شرح اللّمع لابن جني»، و«كتاب شرح التّصريف الملوكي» لابن جني أيضاً. وكان شاعراً أيضاً.

له: «شرح ديوان المتنبي»، ولم يصلنا.

- **أبو محمد الحسن بن بُندار التّفليسي**[1]، نسبة إلى بلد، يقع في آخر بلاد أذربيجان، درس الأدب والعربيّة خمسين سنةً، وكان شاعراً[2] له كتابان عن المتنبي:

رسالةٌ كبيرة في المفاخرة والمكاثرة، وهي ما بين ابن الرومّي وأبي الطّيب خاصّة، ورسالة المسابقة والمسارقة، بيّن فيها ما أخذه المتنبي عن الشّعراء.

- **أبو محمد عبد المنعم بن صالح التّيميُّ** المتوفّى في مصر سنة ٦٣٣هـ، أتقن النحو على ابن بري، ألّف كتباً منها كتابٌ في العروض، وروى ديوان ابن هاني المغربي ذكر صاحب التبيان في شرح الدّيوان أنه قرأ ديوان المتنبي عليه بمصر[3]، ويرى بلاشير أنّ له شرحاً شفهيّاً للديوان[4].

- **أبو البركات المبارك بن أحمد الإربليُّ المعروف بابن المستوفي** المتوفّى[5] سنة

المتنبي، بغية الوعاة: ٢/ ٢٦٠-٢٦١، الوافي بالوفيات: ٢٤/ ١٥٠ - ١٥٥، فوات الوفيات: ٣/ ١٩٢، شذرات الذهب: ٤/ ٣٠١، غاية النهاية: ٢/ ٢٠، مفتاح السعادة، ١/ ٣٨٧، الأعلام: ٥/ ١٨٠.

(١) إنباه الرُّواة: ١/ ٣٢٥، ولم أعثر له على تاريخ وفاة. ولكنّ القفطيّ يذكر أنّه ألّف كتاب «المناقب والمثالب» للأمير المظفّر أبي الحسن علي بن جعفر، ولعلّه صاحب إربل المتوفّى سنة ٥٦٣، انظر وفيات الأعيان: ٤/ ١١٣-١١٤. وانظر أبو الطيب في آثار الدارسين: ٤٢٠.

(٢) بغية الوعاة: ٢/ ١١٥-١١٦، الوافي بالوفيات: ٢٩/ ٢١٩.

(٣) التبيان: ١/ ج.

(٤) بلاشير: ٣٦، ويفترض بلاشير أنّ العكبريّ كان من بين تلامذته الذين سمعوا هذا الشرح سنة ٦١٦هـ، تمشياً مع الخطأ الشائع بأنّ التبيان للعكبري.

(٥) وفيات الأعيان: ٤/ ١٤٧ - ١٥٢، بغية الوعاة: ٢/ ٢٧٢، شذرات الذهب: ٥/ ١٨٧، مرآة الجنان: ٤/ ٩٦، الذريعة ١٣/ ٢٧٣، كشف الظنون: ١/ ١١٨ و ٢/ ١٩٦٠، هدية العارفين: ٢/ ٣، معجم المؤلفين: ٨/ ١٧٠؛ ٥/ ٢٦٩، وانظر المقدّمة المستفيضة التي صدّر

٦٣٧هـ كان عالماً كبيراً من علماء النحو واللغة والعروض والقوافي وعلم البيان وأشعار العرب وأخبارها، ألّف كتاباً جمع فيه أخبار إربل وتاريخها يقع في أربع مجلّدات.وله ديوان شعرٍ أجاد فيه، وكان ابن خلّكان ممن قرأ عليه، وسمع منه كثيراً. من شيوخه أبو الحرم الماكسيني مكّي بن ريّان وآخرون كثرٌ، له شرحٌ هامٌ جداً على ديوان أبي تمام والمتنبي، جمع فيه شعر هذين الشاعرين مرتباً على القوافي بالتناوب بينهما مبتدئاً بشعر أبي تمام على قافية الهمزة، ثم يتبعها شعر المتنبي على قافية الهمزة، وهكذا، وأفرغ فيه شروح الشُّرّاح الأقدمين، ومن بينهم شُرّاحٌ لم نسمع بهم إلاّ في كتابه، أولم تصلنا شروحهم إلا من خلاله، وأسماه: (النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام[1]، ويقع في عشر مجلدات، والكتاب موجود، يقوم بتحقيقه الدكتور خلف رشيد النعمان، وقد صدر منه حتى الآن سبع مجلدات[2]، وظنَّ بلاشير أنه مفقودٌ[3].

- **ضياء الدين أبو الفتح نصر الله محمد بن محمد بن الأثير[4] الجزري** المتوفَّى ببغداد سنة ٦٣٧هـ، عالمٌ كبيرٌ من علماء اللغة والأدب، عمل وزيراً للأفضل بن صلاح الدين بدمشق، وهو صاحب الكتاب النَّقدي الشهير: المثل السائر، تلميذٌ لابن المتسوفي، وقد قرأ عليه ديوان المتنبي عندما وصل إلى إربل سنة ٦١١هـ. له عدَّة كتبٍ عن المتنبي، هي: الوشي المرقوم في حلّ المنظوم قال عنه ابن خلّكان[5]: «وهو مع وجازته في غاية الحسن»، ويبدو أنه شرحٌ لأبيات من أشعار أبي تمام والبحتري والمتنبي، وله مجموعٌ اختار فيه شعر أبي تمام والبحتري وديك الجن

بها المحقّق الجزء الأول من النظام. وانظر الوافي بالوفيات؛ ٦/ ٣٤٤ حيث عدَّ «المستوفي الإربلي في جملة الشُراح».

(١) وفيات الأعيان؛ ٤/ ١٤٧، وانظر، تاريخ التراث العربي سيزكين؛ ٢/ ٣٧.

(٢) يصدر عن دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد، وقد صدر الجزء الأول سنة ١٩٨٩ والسابع سنة ١٩٩٨.

(٣) بلاشير؛ ٢٧.

(٤) وفيات الأعيان؛ ٥/ ٣٨٩-٣٩٧، مرآة الجنان؛ ٤/ ٩٧، العبر؛ ٥/ ١٥٦، شذرات الذهب؛ ٥/ ١٨٧، الوافي بالوفيات؛ ٢٧/ ٣٤-٣٩، سير أعلام النبلاء؛ ٢٣/ ٢٧-٧٣، بغية الوعاة؛ ٢/ ٣٥١.

(٥) وفيات الأعيان؛ ٥/ ٣٩٢، وانظر ٥/ ٣٨٩.

والمتنبي، قال عنه ابن خلّكان[1]: «وهو في مجلّد كبير، وحفظه مفيدٌ».

وأهمُّ كتبه عن المتنبي رسالتهُ المسمَّاة: «الاستدراك[2] في الردِّ على رسالة ابن الدَّهَّان المسمَّاة: المآخذ الكنديَّة من المعاني الطائية». وقد حقَّقها، ونشرها في القاهرة الدكتور حفني محمد شرف سنة ١٩٨٥، وظنَّ بلاشير أنها مفقودة[3].

- **أبو العبَّاس أحمد بن علي بن معقل[4] الأزديُّ المهلَّبيُّ الحمصيُّ** المتوفَّى سنة ٦٤٤هـ. أخذ النَّحو عن أبي البقاء العكبريِّ والوجيه الواسطيِّ ببغداد وعن أبي اليمن الكنديِّ. اهتمَّ بكتب أبي علي الفارسيِّ، ونظم الإيضاح والتكملة. له: المآخذُ[5] على شُرّاح ديوان أبي الطيب المتنبي، وهم ابن جني وأبي العلاء المعري والواحدي والخطيب التبريزي وأبو اليمن الكندي. ويوجد منه نسخٌ خطِّيَّة في مكتبات عدَّة، منها مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة برقم ٥٧ أدب، ونسخةٌ أخرى في مكتبة فيض الله في استانبول، برقم ١٧٤٨ في ٣٨٧ ورقة، وعنها مصوَّرة في معهد المخطوطات بالقاهرة برقم: ٧٠٣.

وقد حقَّق الأستاذ هلال ناجي قسماً صغيراً منه، وهو مآخذ المهلّبي الأزديِّ على الكنديِّ، ونشره في مجلة المورد؛ المجلد السادس، العدد الثالث، لعام ١٩٧٧، ص١٦٥-٢١٢.

- **أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب[6]** صاحب الشَّافية في

---

(١) م. ن، وانظر مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبري زادة: ١/ ١٧٩.

(٢) الصُّبح المنبي: ٢٦٩.

(٣) بلاشير: ٢٧.

(٤) بغية الوعاة: ١/ ٣٤٨، شذرات الذهب: ٥/ ٢٢٥٩، البلغة: ٢٧، الوافي بالوفيات: ٧/ ٢٣٩، سير أعلام النبلاء: ٢٣/ ٢٢٢-٢٢٣، أعيان الشيعة: ٩/ ١٨٤، معجم المؤلفين: ٢/ ٢٤، الأعلام: ١/ ١٧٤.

(٥) تاريخ التراث العربي لفؤاد سيزكين: ٢/ ٣٨؛ ١/ ١٧٤، المنتخب من مخطوطات المدينة المنورة عمر رضا كحالة؛ مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق؛ المجلد (٤٨) سنة ١٩٧٣، ص ٣٥٠.

(٦) وفيات الأعيان: ٣/ ٤٨-٥٠، بغية الوعاة: ٢/ ١٣٤-١٣٥، العبر: ٥/ ١٨٩، شذرات الذهب: ٥/ ٢٣٤، البلغة: ١٤٠، هدية العارفين: ١/ ٦٥٤-٦٥٥، معجم المؤلفين: ٦/ ٢٦٥-٢٦٦، الأعلام: ٤/ ٢١١.

التّصريف، المتوفّى بمصر سنة ٦٤٦هـ، وهو عالمٌ كبيرٌ في النحو والصّرف، ترك آثاراً هامّة فيه. له شرح ديوان المتنبيّ، وضعه في دمشق، ويوجد منه نسخةٌ خطّيةٌ في برلين، برقم ٦٦١٣[١].

- **أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر بن عبد الله بن محمد بن جعفر بن الحسن البغداديُّ المصريُّ، المعروف بابن أبي الإصبع**[٢]، المتوفّى سنة ٦٥٤هـ شاعر مجيد. وصاحب تصانيف مفيدة في الأدب وغيره من أشهرها: تحرير التحبير[٣] في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن. وقد ذكر في كتابه: تحرير[٤] التحبير أنّه استخرج أمثال أبي الطيب المتنبي، فوجدها مائة وثلاثةً وسبعين نصيفاً وأربعمائة بيت، ثم أخرج من أمثال أبي الطيب ما ولّده من أمثال أبي تمام، وهو في عمله هذا يشبه ما قام به الصّاحب بن عباد من قبل عندما وضع رسالةً، جمع فيها أمثال أبي الطيب السائرة لمخدومه فخر الدّولة.

- **أبو عبد الله شرف الدين محمد بن عبد الله محمد بن أبي الفضل المرسي**[٥]

---

(١) بلاشير؛ ٣٦، وراجع الأعلام؛ ٤/ ٢١١، ذكر له: الأمالي المعلقة عن ابن الحاجب على أبيات من شعر المتنبي، وذكر أنه يوجد منه نسخة بمكتبة عابدين بدمشق وأخرى في خزانة الرباط؛ ٢٠٩ أوقاف.
ولعلّ له كتابين لا كتاباً واحداً. انظر رائد الدراسة عن المتنبي؛ ٩٤.

(٢) النجوم الزاهرة؛ ٧/ ٣٧-٣٨، فوات الوفيات؛ ١/ ٢٩٤ - ٢٩٦، شذرات الذهب؛ ٥/ ٢٦٥ -٢٦٦، كشف الظنون؛ ٢٣٠ و ٢٣٣ و ٣٩١و ٧٢٧، إيضاح المكنون؛ ١/ ٢٣١ و٢/ ٣٩١، معجم المؤلفين؛ ٥/ ٢٦٥، الأعلام؛ ٤/ ٣٠.

(٣) قام بتحقيق هذا الكتاب الدكتور حفني شرف، وصدر عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة سنة ١٣٨٣هـ.

(٤) تحرير التحبير؛ ٢١٩، وانظر: أنوار الرّبيع لابن معصوم؛ ٢/ ١١٧.

(٥) معجم الأدباء؛ ٦/ ٢٥٤٦ - ٢٥٤٧، الوافي بالوفيات؛ ٣/ ٣٥٤ - ٣٥٥٨، وقال: «وله كلام على شعر أبي الطيب»، ثم عدُّه مرة أخرى من بين شُرّاح الديوان؛ انظر الوافي؛ ٦/ ٣٤٤. بغية الوعاة؛ ١/ ١٤٤-١٤٦، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي؛ ٨/ ٦٩-٧٢، المقفّى؛ ٦/ ١٢١ ١٢٣، سير أعلام النبلاء؛ ٢٣/ ٣١٢ - ٣١٨، طبقات الشافعية للأسنوي؛ ٢/ ٤٥١، طبقات المفسرين للداوودي ٢/ ١٦٨ -١٧٢، العبر؛ ٥/ ٢٤٤، مرآة الجنان، ٤/ ١٣٧، النجوم

السُّلَمي الأندلسي المتوفى سنة ٦٥٥هـ بعريش مصر. عالمٌ ومحدّث ومفسّرٌ ونحويٌ. تتلمذ على شيوخٍ كثيرين منهم تاج الدين الكنديُّ. كان معاصراً لياقوت، وقد التقاه في الموصل ومصر، وأخذ أخباراً عنه. له مصنَّفاتٌ كثيرةٌ في التَّفسير والنَّحو، حتى أنَّه أخذ على الزَّمخشري مآخذَ كثيرة في كتابه المفصَّل. وله: شرح ديوان المتنبي[1]، ولا نعرف عنه شيئاً.

- **أبو حامد عز الدين عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد**[2]، المتوفَّى سنة ٦٥٦هـ، عالمٌ بالأدب، من أعيان المعتزلة،وله شعرٌ جيِّدٌ، له مؤلَّفاتٌ هامَّةٌ أشهرها: شرح نهج البلاغة، والفلك الدَّائر، على المثل الثائر، له كتاب: حلّ سيفيّات المتنبيّ [الأشعار التي قالها المتنبي في سيف الدولة]،وقد ذكره في كتابه الفلك الدائر على المثل السائر، وقال[3]: «كنتُ شرعتُ في حلِّ سيفيّات المتنبي لشهرتها وغلبتها على ألسنِ النَّاس، وأن أجعل ذلك كتاباً مفرداً أتقرَّب به أيضاً إلى الحضرة الشريفة».

- **أبو عبد الله شرف الدين الحُسين بن ابراهيم بن الحسين بن يوسف الهذباني**[4] **الكوراني الإربليُّ الشَّافعيُّ اللُّغويُّ** المتوفَّى سنة ٦٥٦ بدمشق. من شيوخه تاج الدين الكندي وأبو علي بن الجواليقيّ. ومن تلامذته شهاب الدين محمود، وذكر الصَّفديُّ أنَّه روى عنه ديوان المتنبيّ.

الزاهرة؛ ٧/ ٥٩، الأعلام؛ ٦/ ٢٣٣، البلغة في تاريخ أئمة اللغة؛ ٢٢٨، طبقات النحويين واللغويين لابن قاضي شهبة؛ ١٤١ - ١٤٣، طبقات المفسرين للسيوطي، (طبعة ليدن)؛ ٣٥، شذرات الذهب؛ ٥/ ٢٦٩، هدية العارفين٢/ ١٢٥-١٢٦.

(١) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء؛ ٢٣/ ٣١٧: «وأملى عليَّ ديوان المتنبيّ». والكلام لياقوت الحموي.

(٢) فوات الوفيات؛ : ٢/ ٢٥٩ - ٢٦٢، وفيات الأعيان؛ ٥/ ٣٩٢، الوافي بالوفيات؛ ١٨/ ٧٦ - ٨٠، البداية و النهاية؛ ١٧/ ٣٥٤، معجم المؤلفين؛ ٥/ ١٠٦، إيضاح المكنون؛ ١/ ٤٨٤، الأعلام؛ ٣/ ٢٨٩. وانظر مقدمة محقق شرح نهج البلاغة محمد أبي الفضل ابراهيم.

(٣) الفلك الدائر؛ ٩٧، وهو تتمة الجزء الرابع من المثل السائر، وقد أفرغ في الكتاب قسماً لا بأس به من السّيفيَّات التي حلَّها؛ انظر المثل السائر؛ ٤/ ٩٧-١٣٠.

(٤) الوافي بالوفيات؛ ١٢/ ٣١٨، بغية الوعاة؛ ١/ ٥٢٨، العبر؛ ٥/ ٢٢/ ٨/ ذيل مرآة الزمان؛ ١/ ١٢٥ - ١٢٦، سير أعلام النبلاء؛ ٢٣/ ٣٥٤، شذرات الذهب؛ ٥/ ٢٧٤.

كان ذا عناية وافرة بالأدب، وحفظ ديوان المتنبي والخطب النباتية والمقامات الحريرية، وكان يعرفها، ويحلّ مُشكلَها، ويُقرئُها، ويُفهم من هذا أنَّ له شرحاً على ديوان المتنبي[1]. وقد اتَّجهت أنظار بعض الباحثين إلى الاقتناع بأنَّه ربما كان هو صاحب (التبيان في شرح الديوان) الذي نُسِبَ خطأً للعكبريِّ، ولم يستطع أحدٌ الوصولَ إلى الاطمئنان التَّامِّ بأنَّه هو الشارح الحقيقيُّ فعلاً[2].

- **أبو الحسن عفيف الدِّين عليُّ بن عدلان[3] بن حماد الرَّبَعيُّ الموصليُّ النَّحويُّ المُترجمُ** المتوفَّى في القاهرة سنة ٦٦٦هـ. سمع ببغداد، وأخذ عن أبي البقاء وغيره، وسمع عن كثيرين، وأجاز له أبو اليُمن الكنديُّ[4]. أقرأ العربيَّة زماناً، وتصدَّر بجامع الملك الصالح بالقاهرة وكان علاَّمةً في الأدب من أذكياء بني آدم، انفرد بالبراعة في حلّ المترجم والألغاز، وله في ذلك تصانيف منها مصنَّفٌ في المترجم للملك الأشرف موسى.

لم نجد في كتب التراجم ما يُشير إلى أنَّه شرح ديوان المتنبيّ، وإن كان قد تتلمذ على أبي البقاء العكبري وأبي اليمن الكندي، وكلاهما شارحٌ للدّيوان.

ويُفهم من الإشارة اليتيمة[5] التي وردت في (التبيان في شرح الديوان) المنسوب

---

(١) انظر؛ بلاشير؛ ٣٦.

(٢) ناقش المسألة كلٌّ من مصطفى جواد وبلاشير، كما أشرنا من قبل، وقد أشبع المسألة نقاشاً الدكتور حسن الإمراني في كتابه: المتنبي في دراسات المستشرقين الفرنسيين؛ ٢٦٦ - ٢٧٥، وانظر بشكل خاص؛ ٢٧٢.

(٣) بغية الوعاة؛ ٢/ ١٧٩، الوافي بالوفيات؛ ٢١/ ٣٠٨ - ٣١٤، فوات الوفيات، ٣/ ٤٣- ٤٦، النجوم الزاهرة؛ ٧/ ٢٢٦، ذيل مرآة الزمان لليونيني؛ ٢/ ٣٩٢، إيضاح المكنون؛ ٢/ ١١٢، معجم المؤلفين؛ ٧/ ١٤٩، الأعلام؛ ٤/ ٣١٢. وانظر وفيات الأعيان؛ ١/ ١٨٦ و ٢/ ١٧و ٧/ ٣٧ و ٣٩، ويبدو أنَّ ابن خلّكان قد روى عنه.

(٤) بغية الوعاة؛ ٢/ ١٧٩، وانظر بلاشير؛ ٦٣، وقد جمع بينه وبين الهذباني في التَّلمذة على أبي اليمن الكندي، وفي أنَّ كلا منهما وضع شرحاً مكتوباً على الديوان.

(٥) انظر التبيان في شرح الديوان؛ ٤/ ٢٠١، قال عند شرحه للبيت (٢٠): «قال أبو الحسن عفيف الدين علي بن عدلان: الروّاية الصحيحة: مثل (بالرفع)، ويكون على تقدير هو مثل .... ومن رواه بالنَّصب يحتاج إلى حذف كثير، يحلُّ حذفه بالمعنى».

للعكبريّ أنَّ له شرحاً على ديوان المتنبي، وعندما أثار الدكتور مصطفى جواد مسألة الشّكّ في نسبة (التبيان) لأبي البقاء، وتوصّل إلى نتائج يقينيّة في أنّه ليس صاحب هذا الشّرح، اتّجه إلى معرفة الشّارح الحقيقيّ، واعتبر بعد طولِ بحثٍ وتنقيبٍ ابن عدلان[1] الموصليّ شارح الدّيوان، وأنَّ التبيان هذا له لا لأحدٍ غيره، ومن بين المسائل التي اعتمد عليها ورود اسم ابن عدلان في (التبيان)كما أسلفنا.وإذا كان في مسألة نسبة (التبيان) إلى ابن عدلان ما فيها من عدم الإطمئنان، فإنَّ ما يجب الأخذ به أنَّ هذا الرجل قد وضع شرحاً للديوان، وكان من رواته[2].

- **أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرميُّ الإشبيليُّ المعروف بابن عصفور**[3]، المتوفّى سنة ٦٦٩، صاحب التصّانيف الهامة في النحو والأدب والتصّريف. له اهتمامٌ بكتب أبي على الفارسيّ وابن جني، وله شرحُ أبيات الإيضاح لأبي علي؛ و«مختصر المحتسب» لابن جني، له شرحُ ديوان المتنبيّ، وهو كتابٌ مفقودٌ الآن.. قال أحد الباحثين[4]: «ولعلّه يندرج ضمن الشّروح التّعليميّة التي تُعنى بالجوانب النّحوية والصّرفية واللّغويّة لشهرة ابن عصفور بذلك».

---

(١) تاريخ التراث العربي لسيزكين؛ ٢/ ٣٧.

(٢) يبقى مصدرنا الوحيد لهذا الإحتمال أنَّ شارح التبيان قال في شرحه للبيت (٢٠) من قصيدة:
الحب ما منع الكلام الألسنا . . .
«قال أبو الحسن عفيف الدين بن علي بن عدلان: الرواية الصحيحة، مثلُ (بالرَّفع). . .». انظر: التبيان في شرح الديوان؛ ٤/ ٢٠١.
وقد نسب صاحبُ التبيان لنفسه ثلاثة كتب، أشرنا إليها منذ قليل.
ولم نجد في ترجمة ابن عدلان ذكراً لنسبة هذه الكتب له، ومن المؤسف أننا لم نجد لهذه الكتب ذكراً في المصادر، ولو عرف مؤلّفها لكان هو شارحَ التبيان الحقيقيَّ.

(٣) الوافي بالوفيات؛ ٢٢/ ٢٦٥ -٢٦٧، وانظر؛ ٦/ ٣٤٤، العبر؛ ٥/ ٢٩٢، فوات الوفيات؛ ٣/ ١٠٩، البلغة؛ ١٦٩، بغية الوعاة؛ ٢/ ٢١٠، شذرات الذهب؛ ٥/ ٣٣٠، معجم المؤلفين؛ ٧/ ٢٥١، إيضاح المكنون؛ ١/ ٥٢٧، الأعلام؛ ٥/ ٢٧، وانظر ابن عصفور والتصريف لفخر الدين قباوة؛ ٦٧، ومقدمة المحقق للممتع في التّصريف؛ ١/ ٧، ومقدمه المحقق لشرح جمل الزّجّاجي؛ ١/ ٤١.

(٤) أبو تمام وأبو الطيب في أدب المغاربة؛ محمد بن شريفة؛ ١٢٤.

- **أبو محمد جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز**[1] **النحويُ** المتوفَّى سنة ٦٨١هـ، عالم كبيرٌ من علماء النَّحو والتَّصريف، وله فيهما مؤلَّفاتٌ. عدَّهُ الصَّفديُّ من شُرّاح الديوان، وقال[2]: «ابن إيازٍ النحويُّ، له كلامٌ في إعراب أبياتٍ مشكلةٍ من شعره».

- **أبو الحسن فضل بن محمد بن علي بن ابراهيم الأوريولي، المعروف بابن فُضيلة المعافري**[3] المتوفَّى سنة ٦٩٦هـ. له شرحٌ طريفٌ على ديوان المتنبي عنوانه: «شرح الأبيات الكنديَّة على الطريقة الصُّوفيَّة»، وهو مفقودٌ الآن، ولكنَّ العنوان يوضح الطريقة التي استخدمها المؤلف في نظرته لأشعار المتنبي، وقد حُمِلَ كثيرٌ من أشعار المتنبي على التأثُّر بكلام المتصوِّفة، وأوَّلُ من أشار إلى ذلك أبو الفتح بن جني.

- **أبو الثَّناء شهاب الدين**[4] **محمود بن سلمان بن فهد الحلبيُّ ثمَّ الدِّمشقيُّ** المتوفَّى سنة ٧٢٥هـ بدمشق، أديب لغويٌّ كاتبٌ ناظمٌ شاعرٌ، قرأ العربيَّة على ابن مالك، وله مؤلَّفاتٌ عدَّة. له: المُختار من ديوان المتنبي[5]، ويوجد منه نسخة في مكتبة برلين، برقم ٧٥٧٥، كتبت سنة ٧٨١هـ. وأشهر كتبه حسن التوسُّل في صناعة التَّرسُّل، وهو مطبوع.

- **أبو عبد الله ركن الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن التُّونسيُّ المعروف بابن القَوبع**[6]، المتوفَّى سنة ٧٣٨هـ بالقاهرة، عالمٌ من علماء النحو والأدب، قرأ على

---

(١) بغية الوعاة؛ ١/ ٥٣٢، الوافي بالوفيات؛ ١٢/ ٣٤٢ - ٣٤٣، وانظر؛ ٦/ ٣٤٥، الأعلام؛ ٢/ ٢٣٤.

(٢) الوافي بالوفيات؛ ٦/ ٣٤٥.

(٣) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصِّلة لابن عبد الملك المراكشي، تحقيق الدكتور إحسان عباس؛ ٥/ ٥٤١، الحاشية (١)، وانظر، رائد الدراسة عن المتنبي؛ ٤٧، وأبو تمام وأبو الطيب في أدب المغاربة لابن شريفة؛ ١٢٥ - ١٢٦.

(٤) فوات الوفيات؛ ٤/ ٨٢- ٩٦، والبداية والنهاية؛ ١٨/ ٢٥٩ - ٢٦٠، الدرر الكامنة؛ ٥/ ٩٢، إيضاح المكنون؛ ١/ ٨٢ و ٢/ ٣٩، هدية العارفين؛ ٢/ ٤٠٧، الأعلام؛ ٧/ ١٧٢، معجم المؤلفين؛ ١٢/ ١٦٧.

(٥) رائد الدراسة عن المتنبي؛ ٣٥. وانظر بلاشير؛ ٣٦.

(٦) بغية الوعاة؛ ١/ ٢٦٦ - ٢٢٨، الدرر الكامنة؛ ٤/ ١٨١ -١٨٤، الوافي بالوفيات؛ ١/ ٢٣٨ - ٢٤٧، طبقات المفسرين؛ ٢/ ٢٣٩، إيضاح المكنون؛ ١/ ٥٧٢، معجم المؤلفين؛ ١١/ ٢٣٣، الأعلام؛ ٧/ ٣٥، وانظر بلاشير؛ ٣٦، رائد الدراسة؛ ٤٩.

شيوخ تونس ومصر ودمشق وحماة، له مصنّفاتٌ منها: شرح ديوان المتنبي. قال ابن حجر: كتب على ديوان المتنبي كتابةً جيّدةً.

- **كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن ابراهيم المعروف بابن العتائقي**[1] الحلّي المتوفّى سنة ٧٩٠ هـ. عالمٌ وأديبٌ من مدينة الحلّة، له تصانيفُ عدّةٌ. وله: شرح ديوان المتنبي[2]، منه نسخةٌ خطيّةٌ بخط المؤلّف كتبها سنة ٧٨١هـ، وتحتفظ بها مكتبة الإمام علي (ع) بالنجف في جزأين، برقم ٨٩.

- **تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله بن حجّة**[3] **الحمويُّ الحنفيُّ**، المتوفّى بحماة سنة ٨٣٧هـ. أديب وشاعر، وعالمٌ من علماء البيان، له مصنّفات كثيرة، أشهرها ثمرات الأوراق في المحاضرات، وخزانة الأدب وغاية الأرب، جمع أمثال المتنبي على غرار ما فعل الصّاحب بن عبّاد وابن أبي الإصبع، وذكر ذلك في الخزانة، قال[4]: «وقد عنّ لي أن أجمع هنا ما حلا بذوقي من أمثال أبي الطّيّب المتنبي، وإن كان فيها ما ولّدهُ من شعر أبي تمام كما ذكره ابن أبي الإصبع، فإنّ القصد أن نُصيّرها عمدةً لأهلِ الإنشاء»، ويبدو أن ابن حجّة قد اختار لعمله هذا اسم «تغريد الصّادح»، وهو مشروعٌ عاش في خاطره طويلاً حتى حظي بكتاب «الصادح والباغم» لابن الهبّاريّة في مكتبة البارزي بدمشق سنة ٨١٢، فنظم أرجوزةً طويلةً باسم «تغريد الصادح»، قال في آخرها[5]: «انتهى ما أوردته من أمثال أبي الطيب المتنبي وأمثال الصّادح والباغم».

---

(١) معجم المؤلفين؛ ٥/ ١٦٥، الأعلام؛ ٣/ ٣٣٠، إيضاح المكنون؛ ١/ ٤٩، وانظر مجلة العرفان، المجلد(١١)؛ ٣٧٩ - ٣٨٤، سفينة البحار؛ ٢/ ١٥٧.

(٢) الأعلام؛ ٣/ ٣٣٠، وانظر رائد الدراسة عن المتنبي؛ ٤٦، وأشار المؤلفان الى أماكن وجود نسخ المخطوط.

(٣) الضوء اللامع؛ ١١/ ٥٣، شذرات الذهب؛ ٧/ ٢١٩. كشف الظنون؛ ١٣٦٦، معجم المؤلفين؛ ٧/ ١٣٣، الأعلام؛ ٢/ ٦٧.

(٤) خزانة الأدب؛ لابن حجة الحموي، شرح عصام شعيتو؛ دار الهلال، بيروت؛ ١٩٨٧ ط١ ص ١٨٩، وقد شغل عملُه هذا الصفحات من ١٨٧ - ٢١٤ من هذا الجزء.

(٥) م. ن؛ ١/ ٢١٤.

- **شهاب الدين القدسيُّ أحمد بن محمد بن عمر المعروف بابن أبي عُذيبَة**[1] نسبةً إلى زوج أمه، المتوفَّى سنة ٨٥٦هـ، من الأدباء الأفاضل الذين عنوا بالتاريخ، وله تاريخان أحدهما مطوّلٌ اسمُه: «تاريخ دول الأعيان شرح قصيدة نظم الجمان»، والآخر تاريخٌ مختصرٌ. له كتاب[2]: «كشف الرَّين عن ترجمة أبي الطيب بن الحُسين»، ذكر فيه ترجمة المتنبي وشرّاح ديوانه، وترجم له، ثمَّ ختمه بذكر أنموذجات من شعره. وقد أشار إليه في تاريخه[3] المطوّل، الذي ما يزالُ مخطوطاً.

- **القاضي وجيه الدين عبد الرَّحمن بن عبد الله باكثير**[4] **الحضرميُّ الشَّافعيُّ المكيُّ** المتوفَّى حوالي سنة ٩٧٥هـ، له كتاب[5] «تنبيه الأديب على ما في شعر أبي الطيب من الحسن والمعيب»، وهو كتابٌ يوحي عنوانهُ بأنَّ مؤلّفه التزم جانب الحياد كما فعل القاضي الجرجاني في القرن الرابع تجاه شعر الشاعر وناقديه، وقد قدَّم الكتاب إلى شريف مكة محمد بن نمي بن بركات سنة ٩٣١هـ، وهذا يدلُّ على أنَّه وضَعه في سنٍّ مبكرة من عمره. وقد طبع الكتاب في بغداد سنة ١٩٧٦ بتحقيق ودراسة الدكتور رشيد عبد الرحمن صالح.

- **أبو بكر عز الدين عبد العزيز بن علي بن عبد العزيز الزَّمزميُّ**[6] **الشَّافعيُّ**

---

(١) الضوء اللامع؛ ٢/ ١٦٢، الأنس الجليل؛ ٥٢٤ التبر المسبوك، ٣٩٦، الأعلام؛ ١/ ٢٢٨ -٢٢٩، معجم المؤلفين ٢/ ١٣٩، وانظر مجلة المجمع العلمي بدمشق، المجلد (٢١) ص ٣٠٦ - ٣١٦، بحث الأستاذ عبَّاس العزّاوي.

(٢) أبو الطيب المتنبي في آثار الدارسين؛ ٤٢٣.

(٣) م. ن.

(٤) راجع في ترجمته مقدمة المحقق لكتاب «تنبيه الأديب...» ص ٣- ٣٠، معجم المؤلفين؛ ١٣/ ١٦٠

(٥) انظر بلاشير؛ ٣٧، وفؤاد سيزكين؛ ٢/ ٢٨، وسماه: «تنبيه الأديب الغريب...» وفائد الدراسة عن المتنبي؛ ٥٦-٥٧، وأبو الطيب في آثار الدارسين؛ ٤٢٣- ٤٢٤.

(٦) شذرات الذهب؛ ٨/ ٣٣٦ -٣٣٧، كشف الظنون؛ ١٢٣٤ و ١٣٠٥ و ١٩١٩، إيضاح المكنون؛ ١/ ٥٨٤، بلاشير؛ ٣٨، معجم المؤلفين؛ ٥/ ٢٥٤، الأعلام؛ ٤/ ٢٣.

المكّيُّ المتوفَّى سنة ٩٩٣هـ[١]،له كتاب[٢]: تنبيه ذوي المهم على مآخذ أبي الطيب في الشعر والحكم». وواضحٌ من عنوانه أنَّ المؤلّف اتّجه اتجاهاً معادياً من الشاعر. ويوجد من الكتاب نسختان خطّيتان الأولى في دار الكتب المصرية برقم ٥٣٢هـ يعود تاريخها إلى سنة ٩٩٩هـ، والثانية في مكتبة مجلس الشورى بطهران رقم ٥٤٩٢، ويوجد منها مصوَّرة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة[٣].

- **يوسف بن زكريا المغربي**[٤] المتوفَّى سنة ١٠١٩هـ. من شعراء مصر، له آثارٌ في اللُّغة والأدب والشعر، منها: شرح ديوان المتنبي، وقد ذكرهُ هو بنفسه في كتابه[٥]: رفع الإصر عن كلام أهلِ مصر.

- **أبو فارس عبد العزيز بن محمد الفشْتالي**[٦] المتوفَّى سنة ١٠٣١هـ. أديبٌ كاتبٌ شاعر من شعراء الرِّيحانة، ولي الوزارة للمنصور الذَّهبيِّ، وله مؤلَّفاتٌ في فنونٍ شتىً. كلَّفه المنصور بأنْ يعكف على ترتيب وشرح ديوان المتنبي، وكان في خزانة المنصور عدد كبيرٌ من نسخ ديوان المتنبي العتيقة المنسوبة المرويَّة، وقد «أشار بتحرير نسخة منها، تشتمل على نظمه المرويُّ المجاز، وشعره الذي ليس في صحَّة روايته احتمالٌ ولا مجاز، وأمر... بترتيبه على حروف المعجم على طريقة المغاربة واصطلاحهم والجري في وضعها على بيانهم وإيضاحهم»، فتفرَّغ الفشتالي لهذا العمل، وعكف على شعر المتنبي يرتِّبه ويقدّم له، ويعارضه بالأصول التي بين يديه

---

(١) كذا عند بلاشير، وعند الزركلي في الأعلام؛ ٩٧٦، وعند كحالة في معجم المؤلفين؛ ٩٦٣.

(٢) بلاشير؛ ٣٨، فؤاد سيزيكين؛ ٢/، وانظر مقدمة الاستدراك، لابن الأثير؛ ٥.

(٣) أبو الطيب المتنبي في آثار الدارسين؛ ٤٢٤، رائد الدراسة عن المتنبي؛ ٢٠٦، وأشار إلى نسخٍ أخرى للكتاب.

(٤) خلاصة الأثر؛ ٤/ ٥٠١-٥٠٣، ريحانة الألبا للخفاجي؛ ٢/ ٣٢ - ٣٧، هدية العارفين؛ ٢/ ٥٦٦، معجم المؤلفين؛ ١٣/ ٣٠١، الأعلام؛ ٨/ ٢٣١ - ٢٣٢

(٥) أبو الطيب المتنبي في آثار الدَّارسين، ٣٨٩.

(٦) خلاصة الأثر؛ ٢/ ٤٢٥، اليواقيت الثمينة؛ ١/ ٢٢٢، روضة الآس؛ ١١٢-١٦٣، إيضاح المكنون؛ ٢/ ٤٥٥، ٥٦٤، بلاشير؛ ٥٤، معجم المؤلفين؛ ٥/ ٢٦٠، الأعلام؛ ٤/ ٢٦. وانظر: أبو تمام وأبو الطيب في أدب المغاربة؛ ١٥٩-١٦٤، ومنه استقينا أغلب المعلومات المتعلقة بالفشتالي ونسبة الكتاب له، وتصويب الالتباس والشّك حوله.

من أصول عتيقة ونسخ متداولة وروايات أندلسيّة، قدم بها العهد، وظلّت محفوظة إلى أيّامه كرواية ابن العريف القرطبي أو ابن قادم أو غير ذلك. وقد أنجز الفشتالي عمله حسب ما أشار عليه المنصور.

يوجد من هذا الترتيب نُسختان: الأولى في الخزانة العامّة بالرِّباط رقم ٦٠٩ج، والثانية في الخزانة العامة بتطوان رقم ٥٢٤هـ، ولكنّها نسبت إلى أبي جمعة الماغوسي معاصر الفشتالي وأحد كتّاب المنصور، ممّا جعل بعض الباحثين[١] ينسب هذا العمل للماغوسي[٢] لا للفشتاليّ، ويُلقي باللاّئمة على بلاشير الذي نسب العمل للفشتالي، وتوهّم أنه مفقود[٣].

وقد نصّ على نسبة هذا العمل للفِشتالي ابن القاضي في درّة[٤] الحجال،حيث قال: «ألّف مقدّمةً لترتيب ديوان المتنبي على حروف المعجم الذي أمر بترتيبه على ذلك المنهج المخدوم مولانا أبو العباس المنصور». قال المقّريُّ في روضة الآس[٥]:«ومنها أيضاً [أي من كتب الفشتالي] ترتيبُ ديوان أبي الطيب أحمد بن الحسين الكندي الشّهير بالمتنبيّ، رتّبه على حروف المعجم، وجعل له خطبةً، أمره بذلك أمير المؤمنين، نصره الله».

ويمتاز عمل الفشتالي بأمور منها:

- ترتيب شعر المتنبي على حروف المعجم حسب الترتيب المغربي.
- تحقيق المتن بالاعتماد على نسخ أصلية كثيرة، أصبح بعضُها مفقوداً.
- التمهيد للقصائد بما يشرح المناسبات التي قيلت فيها.

---

(١) أبو الطيب المتنبي في آثار الدارسين؛ د. عبدالله جبوري؛ ٣٨٩ - ٣٩٠، وانظر: رائد الدراسة عن المتنبي لكوركيس وميخائيل عواد؛ ٣٠٥.

(٢) سعيد بن مسعود الصّنهاجيّ المراكشي الماغوسي المتوفّى سنة ١٠١٦ أديب نحوي صرفيٌّ فقيه، وهو معاصرٌ للفشتالي، وله تصانيف عدّة. انظر؛ معجم المؤلفين؛ ٤/ ٢٣٢، الأعلام؛ ٣/ ١٠٢.

(٣) بلاشير؛ ٥٤.

(٤) درة الحجال في أسماء الرجال؛ ٣/ ١٢٩-١٣٠.

(٥) انظر أبو تمام وأبو الطيب لابن شريفة؛ ١٦٢.

- إغناء النَّسخ بطُرر[1] -وهي الحواشي في اصطلاح المغاربة- ومعظم هذه الطُّرر تتعلَّق بالسَّرقات، وقد اشتملت هذه الطُّرر على أبيات السَّرقات الواردة في المنصف لابن وكيع[2] وغيره، ولعلَّها أوسع ما وضع في سرقات المتنبي على الإطلاق.

- ينقل الفشتالي عن مصادر مفقودة، بل لا ذكر لبعضها في تراجم أصحابها، فقد نقل روايةً في سبب مقتل المتنبي عن رسالة لأبي هلال العسكري اسمُها: «التَّكملة المختارة في تتبُّع الوساطة»، ويُفهم من عنوانها أنَّها ردٌّ على القاضي الجرجاني صاحب الوساطة، وأبو هلال العسكري كان من المتحاملين على المتنبي[3].

- **محمد بن علي الهوزالي**[4]، أديبٌ، ناظمٌ، نابغةُ زمانه. ذو شعر جيِّد ومعرفة بالبيان والنحو أخذ عن أبي العباس المنجور، وهو معاصرٌ لابن القاضي المتوفَّى سنة١٠٢٥. كان قاضي سكتانة. له: شرح[5] ديوان المتنبيّ، وتوجد منه نسخة في احدى الخزائن الخاصة بالرِّباط. وربّما كان أهدى عمله إلى المنصور أيضاً.

- **عبد القادر بن محمد الطَّبري**[6] **الحسينيُّ المكّيُّ** المتوفَّى سنة ١٠٣٣هـ. له:

---

(١) م. ن؛ وقد جعل الباحث الفصل الخامس من كتابه وقفاً على مختارات نسخة الديوان السَّعدية، اشتمل القسم الأول منها (٢٢٧-٢٣٢) على المقدمة والثاني (٢٣٣-٢٩٠) على الحواشي المتعلقة بالسرقات لحرفي الألف والباء، والثالث (٢٩١-٣٠٤) زيادات الديوان، على أن هذه الزيادات وردت في مصادر أخرى عدَّة. انظر في ذلك؛ زيادات ديوان شعر المتنبي لعبد العزيز الميمني، ومعجز أحمد للمعري؛ ٤/ ٤٢٩-٤٤٨، وديوان المتنبّي بتحقيق المرحوم عبد الوهاب عزّام؛ ٥٢٥-٥٣٦، وشرح ديوان المتنبي للواحدي طبعة ديتريصي؛ ٨٥٥-٨٥٩، وغيرها.

(٢) في كتاب ابن شريفة: «المنصف لابن جني»، وهو وَهْمٌ من المؤلِّف، والمنصف لابن جني كتابٌ في الصَّرف، وأمّا الكتاب الذي يعنيه، فهو المصف لابن وكيع الذي تتّبع فيه سرقات المتنبي، ولابن جنّي ردٌّ مفقودٌ على هذا الكتاب.

(٣) انظر؛ الصِّناعتين لأبي هلال العسكري؛ ١٦٠، وهو في كلّ الاستشهادات التي أوردها للمتنبي في الصِّناعتين متحاملٌ جائرٌ في أحكامه. وانظر؛ بلاشير؛ ٩.

(٤) درَّة الحجال؛ ٢/ ٢٣٣.

(٥) أبو تمام وأبو الطيب في أدب المغاربة؛ د: محمد بن شريفة؛ ١٦٤.

(٦) خلاصة الأثر؛ ٢/ ٤٥٧، سلافة العصر، ٤٢، سمط النجوم العوالي؛ ٤/ ٤٠٣، نفحة

«الكَلِمُ الطَّيِّب على كلام أبي الطَّيِّب[1]»، شرح فيه ديوان أبي الطيب المتنبي، وهو مخطوطٌ، يوجد منه نسخةٌ في دار الكتب المصرية برقم ؛ ١٣٦٩ أدب.

- **عثمان بن الخطيب**[2]، لم نعثر له على ترجمة أو تاريخ وفاته، له مؤلَّفاتٌ منها: شرح الألفاظ الغريبة في الخطب النباتية وديوان المتنبي، ويوجد نسخة[3] من هذا المخطوط في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة رقم ؛ ٧٣ أدب.

- **الشيخ يوسف البديعي**[4] **الدمشقيُّ ثمَّ الحلبيُّ** المتوفَّى سنة ١٠٧٣، وهو من شعراء نفحة الريحانة، ومن أدباء الشام المشهورين. ترك مؤلَّفات هامَّةً في الأدب. له: الصُّبحُ المنبي عن حيثيَّة المتنبيّ، يكاد يكون أهم المؤلفات التي وُضِعَتْ عن المتنبي حتَّى عصره[5] بما حوى من تفاصيل دقيقة عن أخبار الشاعر، وآراء النقاد والشُّرّاح وأسماء الذين شرحوا كتابه أو ألَّفوا حوله ممَّا لا تراه إلاَّ في هذا الكتاب. وقد رزق هذا الكتاب حظاً واسعاً في الانتشار، وطبع في وقت مبكّر في مصر سنة ١٣٠٨ ودمشق ١٣٥٠، وأشهر طبعاته تلك التي حقَّقها الأستاذان مصطفى السَّقا ومحمد شتا، وصدرت عن دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٣.

- **عبد القادر**[6] **بن عمر البغداديُّ، ثم المصريُّ**، المتوفَّى بالقاهرة سنة ١٠٩٣هـ.

الريحانة ؛ ٤/ ٣٥، البدر الطالع ١/ ٣٧١ ؛ إيضاح المكنون ؛ ٢/ ٣٧٩، هدية العارفين ١/ ٦٠، معجم المؤلفين ؛ ٥/ ٣٠٣، الأعلام ؛ ٤/ ٤٤.

(١) بلاشير ؛ ٣٨، تاريخ التراث العربي لسيزكين ؛ ٢/ ٣٨.

(٢) أبو الطيب المتنبي في آثار الدارسين ؛ ٣٩١، رائد الدراسة عن المتنبي ؛ ٤٤.

(٣) م. ن، والمنتخب من مخطوطات المدينة المنورة ؛ لعمر رضا كحالة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ؛ المجلد (٤٨) العدد الثاني ؛ ص٣٥١.

(٤) خلاصة الأثر ؛ ٤/ ٥١٠، نفحة الريحانة ؛ هدية العارفين ؛ ٢/ ٥٦٧، إعلام النبلاء للطباخ ؛ ٦/ ٢٣٥ - ٢٣٦، معجم المؤلفين ؛ ١٣/ ٢٨٠، إيضاح المكنون ؛ ١/ ١٥٠ و٣٩٤ و٥٤٣ و٢/ ٦٣، الأعلام ؛ ٨/ ٢٢٠-٢٢١، هدية العارفين ؛ ٢/ ٥٦٧.

(٥) بلاشير ؛ ٣٩، وانظر، تاريخ التراث العربي لسيزكين ؛ ٢/ ٢٣، ورائد الدراسة عن المتنبي ؛ ١٢٥-١٢٦.

(٦) خلاصة الأثر ؛ ٢/ ٤٥١-٤٥٤، هدية العارفين ؛ ١/ ٦٠٢، كشف الظنون ؛ ١٣٣٠، إيضاح المكنون ؛ ٦/ ٤٢٩، معجم المؤلفين ؛ ٦/ ٢٩٥، الأعلام ؛ ٤/ ٤١.

أديبٌ لغويٌ كبير، ترك آثار هامة في اللُّغة منها: خزانة الأدب، وشرح أبيات مغني اللبيب، وحاشية على شرح بانت سعاد، وغير ذلك كثير. ورزقت كتبه الحظَّ لأهمِّيتها، وطبع أغلبهاطبعات علميةً محقَّقةً.

خصَّ المتنبيّ بحيِّزٍ كبيرٍ من مؤلفاته، ولا سيما شرح أبيات مغني اللبيب، وخزانة الأدب، وقد أفرغ في خزانة الأدب المقدّمة الهامة التي وضعها عبد الرحمن الأصفهاني لكتابه: الواضح، وبقيت من أهم المصادر الرئيسة لكثيرٍ من الباحثين، يستقون منها أخبار المتنبي، حتى لقد ظُنَّ أنَّ الكتاب مفقودٌ، وأنه لم يبق منه سوى هذه المقدِّمة التي يعود الفضل في حفظها لعبد القادر البغدادي[1].

- **محمّد أمين بن فضل الله المحبِّي**[2] المتوفَّى سنة ١١١١هـ، له شرح ديوان المتنبيِّ، نوَّه به المرادي في كتاب: سلك الدُّرر في أعيان القرن الثاني عشر، وذكر أدوارد فنديك في كتابه[3] اكتفاءِ القنوع بما هو مطبوع أنَّ هذا الشَّرح قد طُبع في كلكتا بالهند سنة ١٨١٤م باعتناء أحمد الأنصاري الشَّرواني، وقد أشرنا إلى طبعته تلك سابقاً.

- **المير غلام علي المعروف بآزاد البلغرامي**[4] المتوفَّى سنة ١٢٠٠هـ، له شفاء العليل في الاصطلاحات على أبيات أبي الطيب المتنبي، وقد حقَّقها الدكتور نثار أحمد الفاروقيُّ رئيس قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة دلهي بالهند، ونشرت في العددين (١ و ٢) من المجلد (٣٦) من ثقافة الهند لعام ١٩٨٦.

- **محمد مرتضى الزَّبيدي**[5] المتوفَّى سنة ١٢٠٥، صاحب المعجم الشَّهير: تاج العروس. ذكر المتنبي في كثير من موادِّ معجمه[6] مستشهداً بشعره على صحَّة كلمة

---

(١) انظر؛ بلاشير؛ ٣٨.

(٢) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، المرادي، طبعة بولاق سنة ١٣٠١، ص٨٦.

(٣) انظر رائد الدراسة عن المتنبي؛ ٦٩.

(٤) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان؛ ٢/ ٩١ - ٩٢، رائد الدراسة عن المتنبي؛ ٥٨-١٣٨، ثقافة الهند، المجلد ٣٦، العدد (١) من ص: ٦٠-١٠٦، والعدد (٢) من ص٦٤-١١٧.

(٥) هدية العارفين؛ ٢/ ٣٤٧، معجم المؤلفين؛ ١١/ ٢٨٢ - ٢٨٣، الأعلام؛ ٧/ ٧٠، وانظر المقدمة التي وضعها عبد الستار فراج للجزء الأول من تاج العروس (أ - دك)، طبعة الكويت سنة ١٩٦٥.

(٦) انظر المواد: (قرط) و(البشك) و(الأثلة [وفيها قال: وهو حجّة]). و(الأجم) و(البدية)

أو توضيح مكان[1].

- عبد الرحمن بن حسام الدين زادة[2] المتوفّى سنة ١٢٨١، مفتي الدّولة العثمانية، له[3]: «رسالة في قلب كافوريات أبي الطيب المتنبي من المديح إلى الهجاء»، وقد طُبعت هذه الرسالة في بيروت سنة ١٩٧٢ بتحقيق الدكتور محمد يوسف نجم.

وقد شهدت أواخر القرن التاسع عشر حركةً أدبيةً نشطةً حول ديوان المتنبي، ازداد امتدادها في القرن العشرين، ولاسيّما النّصف الأول منه، واكبت النهوضَ القوميَّ الذي يمثّل الشاعر أحد مظاهره في الوجدان العربي.

وتجلّى ذلك الاهتمام بأشكالٍ مختلفة كوضع الدراسات حول الشاعر أو شعره أو إعادة إحياء وطبع المؤلفات القديمة التي وضعت حوله أو طباعة الديوان أو وضع شروحٍ جديدة عليه، حتّى إذا كان العام ١٩٣٦ بلغ ذلك الاهتمام ذروته باحتفاء العالم العربي والإسلامي والأجنبي بالشاعر بمناسبة مرور ألف عامٍ على ولادته، وتبارت العواصم في إقامة النّدوات التي أحياها كبار الباحثين والمفكرين، ورعاها أصحاب السيادة في أصقاع الوطن كله.

ومن بين الشروح التي وضعت على الديوان سنشير إلى شرحين هامّين على علاقة وثيقة بموضوع بحثنا، ليس لأنّهما الآن أكثر شروحه انتشاراً بين قُرّاء المتنبي من أبناء العربية وغيرها، بل لأنّهما يُشكّلان حالة إحياء للشروح القديمة، إذ أنّ كلا الشّرحين استقى مجمل الأفكار من شروح الأقدمين. وقد وضع الشرح الأوّل الشيخ ناصيف اليازجي وأكمله ولده ابراهيم، ووضع الشرح الثاني الشيخ عبد الرحمن البرقوقي:

- الشيخ ناصيف بن عبد الله بن ناصيف اليازجي[4] المتوفّى سنة ١٢٧٨هـ =

و(الدنيا) و(الرّمية) و(زيًّا] وفيها قال: وقد اعترض تلميذه ابن جني عليه] و (نهيا).
والزّبيدي يُجلّ المتنبي، انظر مادة (عود) في معجمه حيث سماه: الإمام.

(١) انظر: أبو الطيب في آثار الدارسين؛ ٥١٤.

(٢) معجم المؤلفين؛ ٥/ ١٣٣، الأعلام؛ ٣/ ٣٠٣.

(٣) تاريخ التراث العربي لسيزكين؛ ٢/ ٣٩.

(٤) معجم المؤلفين؛ ١٣/ ٧٤، الأعلام؛ ٧/ ٣٥٠ - ٣٥١، المنجد في الأعلام (اليازجي).

١٨٧١م، أديبٌ وناثرٌ وشاعرٌ حمصي الأصل لبنانيُّ المولد والنشأة، **وابنه الشيخ ابراهيم**[١] **بن ناصيف اليازجي** المتوفَّى سنة ١٣٢٤هـ = ١٩٠٦هـ، أديب ولغوي وشاعرٌ، درس اللغة والأدب على والده، وأتقن لغاتٍ شتىً.

شرحا ديوان المتنبي، حيث مات الشيخ ناصيف اليازجي قبل إتمامه، فقام ولده ابراهيم بإتمامه ونشره[٢]، وسمَّيا ذلك الشرح، والتَّسمية للشيخ ناصيف: «العرف الطيّب في شرح ديوان أبي الطيّب». وقد صدّر الشيخ ابراهيم هذا الشرح بمقدمة مستفيضة[٣] جاءت شاملةً لمسائل كثيرة، تهمُّ القارىء والباحث، وضمَّنها ما اتُّفق على أنَّه زياداتٌ شعر المتنبي، وقد رتَّب الدّيوان ترتيباً تاريخياً على غرار ما فعل الواحدي، ورأى بعض الباحثين أنَّ ترتيبه أكثر دقةً من ترتيب الواحدي[٤]. وأفرغ في الشرح كثيراً من شروح الأقدمين وعلى رأسهم الواحديُّ أوّلاً وابنُ جني ثانياً. وقد يؤخذ على هذا الشرح أنَّ صاحبه حذف منه بعض المقطّعات، وبعض أبيات القصائد، وتصرَّف ببعض الألفاظ. ونشير أخيراً إلى أنَّ اليازجي لم يأخذ عن الواحدي ترتيبه التاريخيَّ فحسب، بل تأثَّر بشرحه مما يظهر بوضوح للمتتبِّع مع أنَّه أخذ من الشُّرّاح الآخرين أيضاً.

- **الشيخ عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن سيد البرقوقي**[٥] المتوفَّى سنة ١٣٦٣هـ = ١٩٤٤م. أديب مصريٌّ كبيرٌ تتلمذ على الشيخ المرصفي والشيخ محمد عبده. له مؤلفاتٌ كثيرةٌ.

- له شرح ديوان المتنبي[٦]، وهو شرحٌ مشهورٌ ذائع الصيّت، أفرغ فيه شروح

---

(١) معجم المؤلفين؛ ١/ ١٢٠-١٢١، الأعلام؛ ١/ ٧٦-٧٧، المنجد في الأعلام (اليازجي).

(٢) انظر بلاشير؛ ٥٩، وقد صدر الشرح لأوّل مرّة سنة ١٨٨٢، وانظر أبو الطيب في آثار الدارسين؛ ٣٩٢، رائد الدراسة عن المتنبي؛ ٨١.

(٣) أشير هنا إلى الطبعة المتداولة عن دار صادر في جزأين، ولكن يبدو أنَّ الطبعة الأولى تضمنت الشرح أوّلاً، ثم الدراسة الملحقة بالشرح ثانياً، انظر بلاشير؛ ٦٠.

(٤) بلاشير؛ ٦٠.

(٥) الأعلام؛ ٣/ ٣٠٩ - ٣١٠، معجم المؤلفين؛ ٥/ ١٤٣، بلاشير؛ ٦٠، أبو الطيب المتنبي في آثار الدارسين؛ ٣٩٥، رائد الدراسة عن المتنبي؛ ٥٧.

(٦) ظهرت الطبعة الأولى في القاهرة عام ١٩٣٠ في مجلدين، والثانية في القاهرة عام ١٩٣٨ في أربع مجلدات، وعن الثانية توالت طبعات الديوان في القاهرة وغيرها.

الأقدمين كابن جني والمعري والواحدي وابن فورَّجةَ وصاحب التبيان والافليليّ والتبريزيّ وابن القطاع وغيرهم، وصدَّره بمقدمة مستفيضة عن الشاعر وشعره وعن شُرّاح ديوانه مع ترجمة للمتنبي من كتاب الواضح للأصفهاني نقلاً عن خزانة الأدب، وكانت المصدر الوحيد لهذا الكتاب في وقتها، وقد رتَّبه حسب الحروف الهجائية على نهج ابن جني، وأوسع فيه حيِّزاً لأمثال المتنبي وحكمه وآخر لزيادات شعره.

على أنَّ هنالك شُرّاحاً كثراً في العصر الحديث، وبعضهم طبعت شروحه **كالمعلم بطرس[1] البستاني وسليم[2] صادر وعبد الجواد السيد ابراهيم[3] والعوضي الوكيل[4]**، وبعضهم ما تزال شروحهم مخطوطةً **كمحمد فيضي[5] الزهاوي والد الشاعر العراقي جميل صدقي الزهاوي.**

وكثيرةٌ جداً هي الدراساتُ الجادَّة التي كُرِّست للمتنبي وديوانه في العصر الحديث، ومن المفيد أن نشير إلى أنَّ أدباء كثراً أغنوا تلك الدراسات بجهودهم، وأضافوا لمكتبة المتنبي الضَّخمة، ما هو جديرٌ بأن ينافس أكثر أبحاث الأقدمين جدَّة وموضوعيةً، وبغض النَّظر عن المؤلفات التي شغل المتنبي حيزاً كبيراً منها يبقى العدد الذي وقفه أصحابُه على المتنبي حصراً عدداً يلفتُ النَّظر، ويدلُّ على المساحة التي بقي يحتلُّها المتنبي لدى الدارسين. ومن هؤلاء الباحثين نشير إلى **عبد العزيز الميمني الراجكوتي[6] ومحمد كمال[7]**

---

(١) أبو الطيب في آثار الدارسين؛ ٣٩٢.

(٢) م.ن؛ ٣٩٣.

(٣) م.ن، ٣٩٤، وسمَّى شرحه (الشذا الطيب في ذكرى أبي الطيب)، صدر في القاهرة سنة ١٩٣٠.

(٤) م.ن، ٣٩٦.

(٥) م.ن؛ ٣٩٤.

(٦) عالم وأديبٌ هنديٌ كبير. أستاذ الأدب العربي في جامعة علي كره بالهند، أحيا كثيراً من نفائس كنوز العربية. عمل زيادات ديوان شعر المتنبي، ضمَّنها ما يزيد على أربعين قطعةً وقصيدةً، وجدها في بعض النسخ الخطية للديوان ومجاميع أخرى، ونشرها في القاهرة سنة ١٣٤٥هـ =١٩٢٦ [لا كما ذكر بلاشير]، وقارن مع بلاشير؛ ٥٨ الحاشية (٣) من نفس الصفحة.

(٧) له كتاب: أبو الطيب المتنبي؛ حياته وخلقه وشعره وأسلوبه، طبع في مصر سنة ١٩٢١، انظر بلاشير ٦٩، وأعيد طبعه بمراجعة الدكتور علي أبو زيد، وصدر عن مكتبة سعد

حلمي وشفيق[1] جبري وطه حسين[2] ومحمود محمد[3] شاكر وعبد الرحمن[4] شُعيب. وعبد الوهاب[5] عزّام ومصطفى[6] الشكعة وعبد الغني[7] الملاّح وإيليّا[8] حاوي. ومن الواجب أن نشير أخيراً إلى ما قام به الدكتور عبد الله الجبوري[9] والاخوان[10] ميخائيل وكوركيس عواد، وكان العملان اللذان قام بهما هؤلاء هامّين، يفيدان الباحثين والدّارسين.

- ومن بين أعلام المستشرقين الذين درسوا المتنبي نشير إلى اثنين منهما لتميُّز عمل كلٍّ منهما على الرَّغم من كثرة المستشرقين الذين أدلوا بدلوهم في عالم المتنبي الرَّحيب، وإن كنَّا قد أشرنا إليهما في ثنايا البحث، وهما:

- المستشرق الألماني فريدريك ديتريصي[11] المتوفَّى سنة ١٩٠٣، وقد كان له

الدين بدمشق سنة ١٩٨٦ .

(١) الشاعر والأديب الدمشقي المعروف له: المتنبي، دراسة متنوّعة صدرت عام ١٩٣٠، انظر بلاشير؛ ٧٦ .

(٢) عميد الأدب العربي، الناقد الكبير، له: مع المتنبي، سار فيه سيرة بلاشير في التسلسل التاريخي لحياة وشعر المتنبي، صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٣٧ .

(٣) الناقد والباحث المصري الكبير، له دراسة طريفة جداً عن المتنبي، صدرت لأوّل مرة في عدد المقتطف ١٩٣٥ بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة المتنبي، وانظر المتنبي لمحمود محمد شاكر؛ مكتبة الخانجي؛ ١٩٨٧ .

(٤) ناقد مصري، له دراسة أكاديمية؛ المتنبي بين ناقديه في القديم والحديث، انظر الطبعة الثانية ١٩٦٨ .

(٥) للدكتور عبد الوهاب عزّام مساهمتان هامّتان جداً. الأولى إصداره ديوان المتنبي محققاً، وهو ما أشرنا إليه سابقاً، والثانية كتابهُ «ذكرى أبي الطيب بعد ألف عام»، وهي دراسة هامة أصدرها بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة المتنبي.

(٦) له دراسة هامة بعنوان: أبو الطيب المتنبي في مصر والعراق؛ عالم الكتب ١٩٨٣ .

(٧) له دراسة طريفة نهج فيها نهج الشيخ محمود شاكر، بعنوان، المتنبي يستردُّ أباه؛ المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ بيروت؛ ط٢، ١٩٨٠ .

(٨) له: دراسة نقدية هامة بعنوان: أبو الطيب المتنبي؛ دار الثقافة، بيروت؛ ١٩٩٠ .

(٩) له: أبو الطيب المتنبي في آثار الدارسين، بغداد؛ ١٩٧٨ .

(١٠) لهما: رائد الدراسة عن المتنبي؛ بغداد؛ ١٩٧٩ .

(١١) المستشرقون؛ ٢/ ٣٧٤ .

اهتماماتٌ كثيرةٌ بالآداب العربية بعامة والمتنبي بخاصّة، وأهمّ ما قام به تحقيق ونشر ديوان المتنبي بشرح الواحدي[1] في وقت مبكّر جداً، إذ عمد إلى إصداره في برلين ما بين عامي (١٨٥٨-١٨٦١)، وصدّر عملَه بمقدمة للديوان باللغة اللاتينية غاية في الأهمية كما ضمّنه فهارس مفيدةً، وألحق به قسْماً مما يُسمّى زيادات شعر المتنبي.

- **المستشرق الفرنسي ريجرس بلاشير**[2] المتوفّى سنة ١٩٧٣، من أشهر المستشرقين في القرن العشرين. له دراساتٌ هامّة جداً في الأدب العربيّ، ومن أهمّها وأشهرِها دراستُه عن المتنبي بعنوان: أبو الطيب[3] المتنبي، دراسة في التّاريخ الأدبي.

وقد أشار الدّارسون إلى وجود عدد كبيرٍ من الشُّروح[4] على الدّيوان التي وصلتنا غُفلاً من أسماء شُرّاحها، ولم نأتِ عليها تمشّيًا مع خطّة البحث التي تهدف إلى التّعريف بشُرّاح ونُقّاد ورواة الدّيوان وموقعهم في التاريخ الأدبي، كما أننا لم نشر إلى أسماء الشُّرّاح الذين وضعوا شروحهم باللغات غير العربية كالفارسية[5] والهندية واللغات الأوروبية ممّا لم يترجم إلى العربيّة. وفي الختام نشير إلى أنّ هذا الفصل يهدفُ إلى أمرين:

الأوّل: رصد الحركة الأدبية حول ديوان المتنبي من خلال أعلام العربية الذين تناولوه بالشرح والنقد والرّواية.

والثاني: موقع شرح ابن جني من الشُّروح اللاحقة، وهو مفتاح عملنا للفصل القادم.

---

(١) أعادت تصويره بالأوفست مكتبة المثنّى ببغداد كما صدر في طبعته الأولى، وقد استعنت بأحد الآباء الكاثوليك، فتفضل بترجمة المقدمة الموضوعة باللاتينية أصلاً، وأفدت منها أثناء دراستي للواحدي.

(٢) المستشرقون؛ ١/ ٣٠٩ - ٣١٢.

(٣) ترجم الكتاب بكامله إلى العربية الدكتور ابراهيم الكيلاني، وصدرت طبعته الأولى عن وزارة الثقافة بدمشق سنة ١٩٧٥، ثم أعادت طبعه دار الفكر بدمشق سنة ١٩٨٥، وكان قد ترجم القسم الأخير من الكتاب وعنوانه (ديوان المتنبي في العالم العربي وعند المستشرقين) الدكتور أحمد بدوي، وصدر عن مكتبة نهضة مصر من دون تاريخ، وإلى هذه الطبعة نحيل في بحثنا باسم بلاشير). وانظر المتنبي في دراسات المستشرقين الفرنسيين للدكتور حسن الإمراني، مؤسسة الرسالة؛ بيروت؛ ط١، ١٩٩٤.

(٤) رائد الدراسة عن المتنبي؛ ٨٣-٨٤.

(٥) م. ن؛ ٣٨ - ٨٢ حيث يسرد شُرّاح الديوان؛ ممّن ألّف بالعربية أو بلغة أخرى.
وانظر: تاريخ التراث العربي لسيزكين؛ ٢/ ٣٩ (رقم ٣٧و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠).

الفصل الثاني

مآخذ العلماء على شرح ابن جنيّ

أتينا في فصل سابق على أسماء عدد كبير من العلماء الأعلام الذين شغلهم المتنبيّ وديوانه، ولاحظنا من خلال إيرادِ أسماء أولئك الأعلام حسب سني وفياتهم أنَّ حركةً نشطةً حول الديوان بدأت في حياة الشاعر، واستمرّت إلى أيّامنا هذه.

وكان للمتنبي أنصارٌ ورواةٌ وأتباعٌ أحبُّوا شعرَه أيَّما حُبٍّ، ودافعوا عنه أيَّما دفاعٍ حتى أفرطوا في ذلك، فرأوا في شعره نموذج الشعر الكامل المُبرأ من الأخطاء والهفوات، والتمسوا له العذر في كلّ ماقال.

وكان له أعداءٌ مفرطون في عداواتهم، حقدوا عليه تفوقه وعبقريته واعتداده بنفسه وشعره، وأغضبهم ألاَّ يجدوا لأمجادهم موضعاً في ثنايا قصائده، فحاولوا أنَّ يسلبوه كلَّ مكرمة، وردُّوا أشعاره إلى السَّطو والسرقة والأخذ والاقتباس، وجعلوا غاية همِّه الإغارة على أشعار الآخرين، وسلخ معانيها وانتحالها لنفسه، وأمعنوا في كشف عيوبِ شعرهِ من خروجٍ على اللغة وإغراق في التعقيد والالتجاء إلى الشَّاذِّ والإتيان بما لا طائل تحته ولا فائدة معه، وتجاوزوا ذلك كلَّه حتى اتَّهموه بقلَّة الأدب والخروج على المعايير الأخلاقية فيما أورد من ألفاظ والتطاول على ممدوحيه ومخاطبتهم بغير ما يخاطب به الملوك، ثمَّ انتقلوا إلى الطّعن في عقيدته ورميه بالإلحاد والزَّندقة، والتمسوا لذلك كلّه الأدلّة من شعره في هذه القصيدة أو تلك.

وبين أولئك وهؤلاء قام آخرون ينظرون بعينٍ موضوعيَّة، فيرون للرَّجل حسنات لا تنكر ومواطن تفُّوق لا يمكن تجاهلُها، ثمّ رأوا له هفوات، وقع فيها مثلما وقع في أمثالها غيره من الشُّعراء، وانبروا يُشيرون إلى هذه وتلك دون أنَّ يكون هنالك دافعٌ من دوافع الحب أو الكره.

وقد نتج عن ذلك كلَّه تلك الحركة الأدبيَّة النَّشطة التي شارك فيها عددٌ كبيرٌ ممَّن أوردنا أسماءهم، ومن بينهم من كان ملءَ زمانه صيتاً وجاهاً ومعرفةً، ومنهم من لم نعرف عنه إلاَّ القليل، وضاع من أسماءِ المؤلفين أو الكتب كوكبةٌ لم نستطعْ أنَّ نضيف عليها من المعرفة ما يتجاوز أنَّها أسماء عابرة، لم تفدنا في شيءٍ ننتفع به،

ونحن نرصد مسيرة النشاط الذي حظي به شعر المتنبيّ. وكان ويبقي شرح ابن جني لديوان المتنبّي حجر الزاوية التي أسسَ عليها اللاحقون، ونقطة البدء التي انطلقَ منها شُرّاح الدّيوان أو كثيرٌ منهم، والمعين الذي نهل منه أولئك الذين تلمّسوا أخبار الشاعر ومراميه. وعرف الأقدمون ما لابن جنّي من فضلٍ، وما أوتيه من عبقريّة نادرةٍ، وما اشتملت عليه مؤلّفاته من ثروة أغنت العربيّة على مرّ العصور، حتى اعتبروا شرحه لديوان المتنبيّ حسنةً من حسنات المتنبيّ ونعمةً من النعم التي يُحسَدُ عليها. يقول ابن المستوفي: «غير أنّي أقول: إنّ سعادته الشّعرية لم يلحقه فيها أحدٌ من الشعراء، وحسبه بذلك فخراً شرحُ ابن جني رحمه الله لشعره، وأبو الفتح من لا يخفى مكانةً ومنزلةً وفضلاً[1]»، وبالفعل لم يقدم أبو الفتح على كثرة مؤلّفاته وتنّوعها على شرح ديوان شعر سوى ديوان المتنبيّ وأبي طالبٍ والعرجيّ.

وابن جنيّ، وهو الشّارحُ الأوّل للدّيوان، وأوّل وأهم رواته، يأتي في رأس القائمة بين أولئك المحبين الذين ملأ عليهم الشاعرُ حياتَهم، فأعجبوا بشعره أيّما إعجابٍ، ورأوا له مواطن سبقٍ لم يبلغها أحدٌ[2].

أقدم أبو الفتح ابن جنيّ - مدفوعاً بذلك الحبّ - على شرح ديوان الشاعرِ غير مرة، فوضع شرحه الكبير المسمّى (الفسر)[3]، وأتبعه بشرحه الصغير المسمّى (الفتح الوهبي) أو أبيات المعاني أو الفسر الصغير، وأتى في شرحه الكبير على ديوان الشاعر كلّه، يطيل الوقوف تارةً عند بعض الأبيات، ويقصر تارةً أخرى، ويمرُّ على كثيرٍ من الأبيات دون أنْ تحظى منه بأيّ شرحٍ أو تعليقٍ معتبراً أنّها واضحة المعاني ظاهرةُ المقاصد، يكتشفها القارئُ دونما كدٍّ للذهن أو إعمالٍ للفكر، ويصل إلى ما رمى إليه الشاعر دونما تعبٍ أو مشقّةٍ.

---

(١) النظام: ٤/ ٥٥.

(٢) تاريخ النقد الأدبي عند العرب، الدكتور إحسان عباس، ٢٧٩-٢٨١، وانظر ٢٨٢-٢٨٣.

(٣) لا داعي لإيراد التسميات المختلفة للكتاب، وقد بدا الدكتور إحسان عباس مُشكّكاً في التسمية، ذلك أنّه رأى عنوان الكتاب (الصبر) في بعض المصادر و(القشر) في بعضها الآخر، وظنّ أنّ ابن جنيّ لم ينصّ على تسميته صراحة بـ(الفسر)، مع أنّ مخطوطات الكتاب تؤكد ذلك، ونصّ عليه ابن جنيّ نفسه في المقدمة باسم (الفسر). انظر: تاريخ النقد الأدبي؛ ٢٧٨، وانظر الحاشية (١) بشكل خاص.

وفي شرحه الصَّغير اختصَّ أبو الفتح مجموعة من أشعار الشَّاعر بكتاب مستقلٍّ، ضمَّنه ما يُسمَّى بأبيات المعاني، ووضع عليه شروحاً وتعليقات، وهي في مجملها لا تخرُج عمَّا في الفسر حتى في العبارات أحياناً كثيرةً مجرَّدةً من الشواهد الشعرية وغيرها، ومن هنا حمل كتابهُ أكثر من اسمٍ، كان من جملتها (الفسر الصغير) رغم أنَّ (الفتح الوهبيٍّ) يبقى أكثرها شهرةً، ذلك أنَّ أبا الفتح اعتبر أنَّه فتح ما استغلق من شعر الشاعر،وسهَّل السبيل إلى الوصول إليه.

ولم يقف أبو الفتح عند هذا الحدِّ، بل كان منفعلاً بما يدور حول الشاعر من خصوماتٍ وحول شعره من انتقادات، وإذا كان قد عمَّمَ في ردِّه على منتقدي الشاعر ممن لم يكتشفوا كنوزه النادرة وشوارده التي نام ملء جفونه عنها، وذلك في الفسر ابتداءً من المقدمة التي وقفها لهذه الغاية، وحدَّد فيها منهجه وخطوط عمله، فإنَّه ألف كتاباً ردَّ فيه على ابن وكيع التِّنِّيسي، وانتقد فيه كتابه «المنصف»، ذلك الكتاب الذي رأى فيه الباحثون موقفاً عدائياً من المتنبيّ وشعره رغم ما حشد فيه صاحبه من الأدلَّة والشَّواهد أراد من خلالها أنَّ يسلب المتنبيّ كل فضيلة، وتمحَّلَ من الآراء ليعزز وجهة نظره، فركب إلى ذلك المراكبَ الخشنة، وسلك الطرق الوعرة، وإذا كان كتابُ أبي الفتح لم يصلنا منه سوى عنوانه، ولم تسعفنا المصادر بكثيرٍ أو قليلٍ من نصوصه، فإنَّ مضمونه واضح، وهو لا يخرج على الأغلب عمَّا أورد أبو الفتح من امتداحٍ للشاعر في شروحه على الديوان أو حتى في كتبه الأخرى التي كان المتنبيّ حاضراً فيها حضوراً إيجابياً دائماً.

ولقد تجلى تأثير ابن جنيّ واضحاً في الشروح اللاحقة التي وضعت على الديوان، ونستطيع أن نحدد مظاهر ذلك التأثير بما يلي:

١. ترتيب الدّيوان:

رتَّب ابن جنيّ ديوان المتنبيّ وشرحه عليه، في كتابيه معاً ترتيباً، قصد منه تسهيل[١] أمر المطالعة على الباحث والقارئ وطالب العلم، فرتَّب قصائد الديوان حسب الحروف الهجائية، مبتدئاً بالهمزة ومنتهياً بالياء، علماً أنَّ بعض المصادر تذكر أنَّ المتنبيّ رتَّب ديوانه بنفسه[٢] ترتيباً تاريخياً، ومعرفةً من أبي الفتح بالحبِّ الذي

---

(١) الفسر المجلد الأوَّل، المقدمة

(٢) انظر ديوان المتنبيّ، تحقيق د. عزام، (يح)

كان يجمع ما بين سيف الدولة والشاعر، قدّم[1] قصائد المتنبيّ في سيف الدولة على غيرها في كلّ قافية، ثمّ راعى التّسلسلَ التّاريخيّ حتى لقصائد المتنبيّ في سيف الدولة إذا وجد أكثر من قصيدة على رويٍّ واحد، وأخضع ما تبقّى من شعر المتنبيّ للتّسلسل التّاريخيّ الدّقيق في كلّ حرف من حروف الهجاء. وقد سار عدد كبير من الشُّرّاح لاحقاً على خطى ابن جنيّ، ومن هؤلاء الوحيدُ الأزديُّ الذي وصلنا شرحه على هامش الفسر والأصفهانيُّ في الواضح والشّريفُ المرتضى وابن فورّجة وأبو المرشد المعري وأبو زكريا التبريزي في (الموضح) وابن المستوفي في النظام وصاحب التّبيان، وقد نصّ صاحبُ التبيان على ذلك صراحةً.

٢. **التأليف في أبيات المعاني** من شعر المتنبيّ دون أنْ يكون القصد من ذلك الرّدُّ على ابن جنيّ، وإنّما مساهمة في شعر الشاعر المشكل، كان أبو الفتح أوّلَ من فتح الطريق إليها، ومن ذلك كتاب: شرح المشكل من شعر المتنبيّ لابن سيده الأندلسيّ وتفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبيّ لأبي المرشد المعريّ، وإنْ كانا قد استعانا بأبي الفتح، ونقلا كلامه في مواطن كثيرة.

٣. **النقض على ابن جنيّ في شروحه:**

أثارت شروح ابن جنيّ موجةً من الرُّدود، وانتشرت آراء ابن جنيّ وتعليقاتُه وتفاسيرُه في كلّ مكانٍ من أصقاع العالم الإسلاميّ، وانبرى عددٌ كبيرٌ من العلماء والأدباء لدراسة الديوان متعقّبين أبا الفتح متّهمين إيّاه بالخطأ والقصور والإخفاق في مواطنَ كثيرة، ومن خلال ذلك توصّلوا إلى شيءٍ من نقد المتنبيّ مروراً بانتقادات لاذعة لكلٍّ من الصّاحب بن عبّاد والقاضي الجرجاني فيما فهماه من شعر المتنبيّ. ونستطيع أنْ نصنّف تلك الرُّدود إلى ثلاثة أقسامٍ:

أولاً: شروحٌ وضعها أصحابها للرّدّ على أبي الفتح في شرحه الصغير المسمّى بالفتح الوهبيّ، ومنها:

١. الرّدُّ على ابن جنيّ في شعر المتنبيّ لأبي حيّان التّوحيديّ المتوفّى بعد سنة ٤٠٠هـ، ذكر فؤاد سيزكين أنّه يوجد منه نسخة بمكتبة قدّور بحلب.[2]

---

(١) الفسر؛ المجلد الأوّل، المقدمة.

(٢) تاريخ التراث العربي، فؤاد سيزكين؛ ٢/ ٣٣.

٢. الواضح في مشكلات شعرِ المتنبّي عبيدالله بن الرحيم الأصفهانيّ المتوفّى بعد سنة ٤١٠هـ.

٣. كتاب أبيات معاني شعر المتنبيّ لأبي عبد الله محمد بن جعفر القزّاز المتوفى سنة ٤١٢هـ.

٤. التّنبيه على خطأ ابن جنيّ في شعر المتنبيّ لعليٍّ بن عيسى الرّبعيّ المتوفّى سنة ٤٢٠هـ.

٥. تتبُّعُ أبياتِ المعاني التي تكلّم عليها ابن جنيّ للشّريف المرتضى المتوفّى سنة ٤٣٦هـ.

٦. الفتحُ على أبي الفتح لأبي علي بن فورّجة البروجرديّ المتوفّى بعد سنة ٤٥٥هـ.

٧. شرحُ المشكل من شعر المتنبيّ لابن سِيْده الأندلسيّ المتوفّى سنة ٤٥٨هـ.

٨. التكملةُ في شرح الأبيات المشكلة من ديوان أبي الطّيب لأبي علي الحسين بن عبدالله الصقليّ المغربيّ.

٩. شرح بعض أبيات المتنبيّ أو مجموع من شعر المتنبيّ وغوامضه لابن القطاع المتوفى سنة ٥١٥هـ.

١٠. سرقاتُ المتنبّي ومشكلُ معانيه لابن عبد الملك الشنتريني[١]، وقد طبع منسوباً لابن بَسّام الشنتريني المتوفى سنة ٥٤٢هـ أو بعدها.

١١. الإملاء على أبيات المعاني لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٧هـ[٢].

ويستطيع الباحث أنّ يكتشف أنّ هذه الكتب لم تكن وقفاً على نقد ما جاء في (الفتح الوهبي)[٣] وأنّما ضمّنها مؤلّفوها انتقادات لابن جنيّ في شرحه الكبير المعروف (بالفسر)، ويبدو للباحث أنّ هؤلاء الشُرّاح لم يكونوا متّفقين على الأبيات

---

(١) راجع ما ذكرناه في الفصل السابق، وانظر، أبو تمام وأبو الطيب في أدب المغاربة؛ ١١٩.

(٢) يبدو أنّ فؤاد سيزكين نسب كتاباً باسم (شرح بعض أبيات المتنبّي) لأبي علي المظفّر بن يحيى الحسيني بن حاجب الدّار المتوفّى سنة ٦٥٦، وهو المظفّر بن يحيى العلوي صاحب نضرة الإغريض، ولعلّ سيزكين وقع في هذا لالتباس ابن الحاجب مع ابن حاجب الدّار، ولم يذكر كحالة في معجمه (ومنه استقى سيزكين معلوماته) كتاباً بهذا الاسم لأبي علي المظفّر هذا.

(٣) ينطبق هذا على الواضح للأصفهانيّ والفتح على أبي الفتح لابن فورّجةوشرح المشكل لابن سيده، وقد نصّ الأصفهانيُّ على ذلك صراحةً كما سنرى.

المشكلة عند المتنبيّ فيما بينهم اتفاقاً تاماً، فكثيرةٌ هي الأبيات التي أوردها بعضهم، ولم يوردها بعضهم الآخر، وهذا له ما يبرّره بحسب البيت ونظرة الناقد إليه.

ثانياً: شروحٌ وضعها أصحابها لنقد الفسر أوالشّرح الكبير، ومنها:

١. تعليقات الوحيد الأزدي المتوفّى سنة ٣٨٥هـ، على شرح ديوان المتنبيّ لابن جنيّ.

٢. التجنيّ على ابن جنيّ لابن فورجة.

٣. قشر الفسر للشيخ العميد[١] أبي سهل محمد بن الحسن بن علي الزوزني العارض[٢] المتوفى سنة ٤٣٩هـ.

٤. شرح الأعلم الشنتمري المتوفّى سنة ٤٧٦هـ، وقد نصّ على انتقاد ابن جنيّ، آخذاً بنفس المآخذ التي اتفق عليها أغلب نقاد ابن جني[٣].

٥. مختصر الفسر لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي المتوفى سنة ٦٠٧هـ، ولعلّه ضمّنه آراء أخرى وتعليقاتٍ وتهذيباً، وقد رآه ابن خلكان، قال:

---

(١) وصلتنا مخطوطةٌ باسم: «قشر الفسر للعميد أبي سهل محمد بن الحسن الزوزني العارض». ولم نتوصل إلى معرفة يقينية باسم المؤلف الذي ذكر اسمه مرتين الأولى في بداية المخطوطة والثانية في بداية الجزء الثاني منها بقوله: «قال الشيخ العميد أبو سهل محمد بن الحسن بن علي رضي الله عنه». وقد نسب سيزكين الكتاب هذا لأبي جعفر محمد بن الحسن بن سليمان الزَّوزنيّ المتوفى سنة ٣٧٠هـ، ٥/ ٢٥٤- ٢٥٦، انظر ترجمته عند ابن السبكي في طبقات الشافعية؛ ٣/ ١٤٣-١٤٥، فهو متوفى سنة ٣٧٠هـ أي قبل وفاة أبي علي الفارسيّ بسبعة أعوام، وابن جنيّ يترحّم على أبي علي كثيراً في (الفسر) الذي وضع الزوزني رداً عليه، وقد نصّ الكاتب على كنيته أبي سهلٍ لا (أبي جعفر)، وذكر اسم جده (علي) لا (سليمان)، وتلقب بالعميد. ويبدو من ترجمة الثعالبي له أنّه كان عالماً جليلاً جميل المنظر نبيل المخبر. جيّد النظم والنثر، وقد عايشه الثعالبي، والتقاه على ما يبدو في ظلّ بني ميكال الذين أفاض الثعالبي في مدحهم، ووضع لهم الكتب الهامة. انظر في ترجمته يتيمة الدهر؛ ٥/ ٢٥٤، والوافي بالوفيات؛ ٢/ ٣٤٨، والثعالبي توفي كما هو معلوم سنة ٤٢٩هـ.

(٢) أخذنا كلمتي (الزّوزنيّ) و(العارض) عن غلاف المخطوطة الموجودة في القاهرة برقم ١١٠٨٣ز، والتي يعودُ تاريخ نسخها إلى سنة ١٣٥٥هـ.

(٣) أبو تمام وأبو الطيب في أدب المغاربة؛ ١١١.

«ورأيت له مختصر الفسر لابن جنيّ في شرح ديوان المتنبيّ»[1].

٦. مآخذ المهلبي الأزدي المتوفى سنة ٦٤٤ على شرح ابن جنيّ، من خلال كتابه: المآخذ على شُرّاح ديوان المتنبيّ، سجّل فيه مآخذه على شروح ابن جنيّ وأبي العلاء المعرّي والواحدي وأبي اليُمن الكنديّ، مبتدئاً بشرح ابن جنيّ، وشغل مائةً وست ورقاتٍ من المخطوط.

ثالثاً: شروح وضعها أصحابها على الدّيوان، ونقدوا من خلالها شرح ابن جنيّ في كتابيه معاً كما فعل العروضيُّ والواحدي، وكان قصور ابن جنيّ عن استجلاء المعاني وإفراطه فيما لا يلزم هو الدافع لوضع بعض تلك الشروح، وقد نصّ الواحدي على ذلك صراحةً في مقدمة الشرح الذي وضعه على الديوان. ومن هؤلاء:

١. أبو الفضل العروضيُّ المتوفّى سنة ٤١٦هـ، له استدراكات على ابن جنيّ في شرحيه.

٢. أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي المتوفّى سنة ٤٦٨هـ. له شرحٌ على ديوان المتنبيّ، أفرغ فيه كثيراً من شرح ابن جنيّ وردود الشُّرّاح عليه، وختم ذلك بآرائه التي استدرك فيها عليهم جميعاً.

٣. أبو زكريا يحيى بن الخطيب التبريزي المتوفى سنة ٥٠٢هـ، تلميذ أبي العلاء المعرّي وقد قرأ عليه الديوان وشرح ابن جنيّ. وله شرح ضخم اسمه (الموضح) ضمّنه ردوداً على تفسير ابن جنيّ لكثيرٍ من أبيات المتنبّي.

٤. التبيان في شرح الديوان المطبوع مراراً منسوباً لأبي البقاء العكبري، وهو خطأٌ صوّبه الباحثون، فنسبوه إلى ابن عدلان، وربّما وقعوا في نفسِ الخطأ، أشار صاحبه في المقدمة إلى أنّه اقتدى بأبي الفتح في ترتيب ورواية وشرح الديوان وضمّنه ردود الشُّرّاح الآخرين من مشارقةٍ ومغاربة، ويكاد يكون هذا الشرح جمعاً لا جديد فيه، وإنْ حظي بشهرة لم يحظ بها أيُّ شرحٍ آخر للديوان.

وقلّما وَصَلَنا شرحٌ لم يتّكيء على شرح ابن جنيّ صراحةً أو ضمنيّاً، وإنْ لم يرم صاحبهُ إلى نقد أبي الفتح أو الطّعن عليه، لا بل ربّما كان العكس، وبدا إعجاب أصحاب تلك الشّروح بشرح ابن جنيّ، وانبروا للدفاع عنه وردٌ كثيرٍ من آراء منتقديه، ونذكر هنا معجز أحمد واللامع العزيزي لأبي العلاء المعري، والنظام لابن المستوفي

---

(١) وفيات الأعيان: ٣/ ٤٨٩.

الذي يتميَّز شرحه الهام بالإضافة إلى كثرة ما أورد فيه من شروح الشُّرَّاح الأقدمين، وبعضُها لم يصلنا إلاَّ من خلاله أنَّه لم يكن مجرد ناقلٍ، بل كان ناقداً بصيراً، غزير المعرفة، محيطاً بالرِّواية المتعدِّدة للديوان على كثرتها، موضوعي النظرة. وكان إعجابه بالمتنبيّ واضحاً، تجلَّى في براعته المدهشة بالانتصار لابن جنيّ في أماكن كثيرة وردّ آراء منتقديه بمجملهم في أغلب الأحيان.

وإذا كان للواحديِّ فضلُ الإضافة الجادّة انطلاقاً من آراء ابن جنيّ، تصويباً ودقَّةَ فهم، فإنَّ صاحب التبيان لم يكن سوى مجرَّدِ ناقلٍ لشروح الأقدمين أخذاً عن الواحدي في الأغلب وعن غيره كابن الأفليلي وابن القطاع والخطيب التبريزي وسواهم كما أسلفنا، ومقارنةٌ بسيطةٌ بين شرح ابن جنيّ وكلٌ من شرح الواحدي وصاحب التبيان تظهر أنَّهما أخذا شواهد ابن جنيّ كاملةً، وأورداها في المواطن التي أوردها أبو الفتح فيها.

وممَّا يجب الإشارة إليه في هذا المجال عدم ورود أيّ ذكرٍ لابن جنيّ في شروح أخرى كشرح الوزير الأندلسي أبي القاسم بن الأفليلي المتوفى سنة ٤٤١هـ، وهو ممَّن اطَّلع على روايات الديوان في بلاده من خلال ابن جنيّ وغيره، وكان معاصراً لابن سيده، ومعلومٌ أنَّ شرح ابن وجنيّ وصل إلى بلادهما في وقتٍ مبكرٍ.

وأخيراً نشير إلى مظهرٍ من مظاهر تأثير ابن جنيّ من خلال شرحه للديوان فقد أشار إلى أنَّ أبيات مديح المتنبيّ لكافور تُخفي الهجاء، وشاع ذلك في الشروح اللاَّحقة، حتى وصلَنا مؤلَّفٌ وقفه صاحبه بكامله لما يمكن قلبه من المديح إلى الهجاء في كافوريات المتنبي[1]، كما أشار ابن جنيّ إلى أنَّ كثيراً من أبيات المتنبيّ تشيع فيها آراء الصُّوفية، وسرى ذلك أيضاً في الشروح اللاَّحقة حتى أنَّ أحد العلماء المغاربة شرح الديوان بتمامه شرحاً صوفياً[2].

وعلى غرار ما قمنا به في فصلٍ سابقٍ سوف نأتي على أسماء أولئك الأعلام

---

(١) رسالة في قلب كافوريات المتنبّي من المديح إلى الهجاء، عبد الرحمن بن حسام الدين المعروف بحسام زادة الرُّومي، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، إصدار دار الأمانة ومؤسسة الرسالة، بيروت؛ ١٩٧٢.

(٢) هو ابن الحسن فضل بن فضيلة المعافري الأوريولي وكتابه: «شرح الأبيات الكندية على الطريق الصوفية»، وانظر ترجمته في فصل سابق.

الذين كان شرحُ ابن جنيّ الدافع لما انتجوه من دراسات أو انتقادات أو شروح على ديوان المتنبيّ.

يكادُ يتّفقُ نُقّاد ابن جنيّ جميعاً على ثلاثة أمورٍ اقتفى فيها اللاّحق أثر السّابق، وعدّوها مآخذَ كبيرةً على شرحه، برّر فيها أبو الفتح ما جاء به من آراء، وهذه الأمور هي:

١. ادّعاء ابن جنيّ في زعمهم أنّ هذه الشروح التي جاء بها إنّما هي للمتنبّي، وقد دوّنها أبو الفتح بعد أنِ استوضح من الشاعر نفسه أثناء القراءة.

٢. إشغال القارئ بما لا طائل تحته من إيراد الشواهد الكثيرة أو المسائل النحوية المختلفة والوقوف عند تفسير كلمة أو تصريفها دون الولوج إلى عالم المتنبّي واستجلاء المعنى الحقيقي.

٣. الإحالة أثناء مناقشة بيت في الفتح الوهبي- على تفسيره الكبير، ويرون أنّ ذلك كان تهرّباً من العجز الذي وقع فيه، وأنّهم لا يرون ضالّتهم في الفسر كما وجههم أبو الفتح.

وفي إطار المآخذ الثلاثة كانت حركة منتقدي ابن جنيّ الذين سنأتي على ذكرهم وضمن السياق التاريخي لسني وفياتهم.

١. **الوحيد أبو طالب سعد بن محمد الأزدي البغداديّ**، ذكر المؤرّخون أنّه كان عالماً بالنحو واللغة والعروض بارعاً في الأدب، ولم يصلنا شيءٌ من مؤلّفاته سوى شرحه لديوان المتنبّي، الذي هو مجرّدُ تعليقات وانتقادات، وصلتنا على هامش الفسر، وقد كان فيها الوحيد سلبياً تجاه الشاعر حيناً وتجاه ابن جنيّ حيناً آخر.

كان الوحيد معاصراً للمتنبي، وعُمّر بعده طويلاً حيث توفي سنة ٣٨٥هـ، وكان متتبّعاً لأخبار المتنبيّ عارفاً بها مطلّعاً على ما يُحيط به من ظروف، ومن خلال تعليقاته نرى أنّ الوحيد كان بمصر حين كان أبو الطيب فيها (٣٤٦-٣٥٠) وأنّه كان معجباً بابن حنزابة أحد خصوم المتنبيّ، وتربطه به صداقةٌ متينةٌ، ويرى أنّ أحدَ مقاتل المتنبيّ وإخفاقاته في مصر مردُّها إلى عدم مدح هذا الوزير الخطير.

والمتتبع لانتقادات الوحيد لابن جنيّ يرى أنّها من الهشاشة[1] بحيث لا تُشكّل أهميّةً في معيار النقد، ولعلّ هذا ما جعل الشُرّاح لا يُعيرونها أي اهتمام ولا يأتون عليها

---

(١) انظر الفسر: ١/ ٣٤٤ الحاشية (٦).

بذكر كالواحدي وغيره، ولكن انتقادات الوحيد لابن جنيّ تعزز فكرة أنَّ الفسر قد وضع في وقتٍ مبكّرٍ فعلاً.

وقدّم لنا الوحيد نفسه ناصحاً للمتنبي للخروج من مصر، قال: «فوقفت من أمره على شفا الهلاك، ودعتني نفسي- لحب أهل الأدب- إلى استحثاثه على الخروج، فخشيت على نفسي أنْ يُنهى ذلك عني[1]»، ويبدو أنَّه كان يحضر حلقات الدرس بمصر، فقد ذكر أنَّه شهده «ورجلٌ يقرأ عليه شعره، فيسأله عن أشياء قريبة، فما كان جوابه أيَّ جوابٍ متقنٍ، وصاحب الكتاب نحويٌّ متقنٌ[2]»، والمتتبّعُ لسيرةِ الوحيد يرى أنَّه كان يحرص على العلاقة المتينة مع أعداء المتنبيّ، فمثلما كان صديق ابن حنزابة في مصر، كان صديق أبي الفراس الحمداني بحلب، ويذكر أنَّه عرف أبا فراس بمنبج، وخاض معه في حديث حول المتنبي[3].

لقد كان الوحيد متعصباً على الشاعر والشَّارح معاً، وفي تعليقاته على الديوان يورد رأياً ينال من الاثنين فيه[4]، وتارةً ينتقد المتنبيّ إمَّا على سلوكه أو على شعره، في حين يمتدح فكرة للمتنبي، وينتقد ابن جنيّ لعدم توصُّلِه إلى التَّفسير الموضوعي المفيد حولها[5].

ونترك أمر انتقاده للمتنبي جانباً، وهو ما يمكن أنْ يراه القارئ في حواشي الفسر بين الحين والآخر، ونتوقف قليلاً عند موقفه من ابن جنيّ، ذلك الموقف العدائي الفجّ الخالي من كل موضوعية، ابتداءً من تعليقاته على مقدمة الشارح وحتى آخر انتقادٍ أبداه، فقد أراد أنَّ يسلب المتنبيّ حسنةً تكمن في اعتراف أبي علي الفارسيّ - وهو من هو - بشاعريَّةِ المتنبّي وتفوّقه، واستشهاد ابن جنيّ بهذه الميزة،

---

(١) الفسر؛ ١/ ١٠، وانظر الحاشية (٢) و٨٦٢ الحاشية (٩).

(٢) يقصد بصاحب الكتاب ابن جنيّ، ويُفهم من هذا أنَّ الأجوبة التي كان يسوقها ابن جنيّ منسوبة للمتنبي هي من اختراع ابن جنيّ - على زعم الوحيد - انظر الفسر؛ في أماكن عدة.

(٣) الفسر؛ أماكن عدة.

(٤) انظر الفسر؛ ١/ ٢٠٥ و٣٦٥ حاشية (٣) و٧٥٩ الحاشية (١٣) و٧٧٧ الحاشية (١).

(٥) انظر الفسر؛ ١/ ٧٧٠ الحاشية (٨) و٧٧٣ الحاشية (١) و٧٧٤ الحاشية (١٠) و٧٢٧ حاشية (٧) و٧٨٠ الحاشية (٣) و٨٣٥ الحاشية (٢) و٨٦٨ الحاشية (٢) و٨٧١ الحاشية (١) و٨٧٥ الحاشية (٣) و٩٠٠ إلى الحاشية (٥) و٩٠٨ الحاشية (٣).

يقول: «العجب العجب لهذا الرجل الذي قلّد أبا عليٍّ تفضيل هذا الرجل، وتقبّله منه هذا التقبُّل... »، ثم يصل به الأمر إلى الزّجر مخاطباً ابن جنيّ بالعبارة المأثورة: «اربع على ظلعك»[1]، ونراه في مكان آخر يقول له: «قصدُك لتفسير شعره طعنٌ عليه»[2]، وهي عبارةٌ تفتقرُ إلى أيِّ دليلٍ موضوعيٍّ، ومرَّة أخرى يقول له: «ولكنّه شغل الزّمان بلا فائدة»[3]، وهو ما سنرى الآخرين يُعبّرون عنه بإشغال القارئ بالبحث عن معنى البيت بعد أنّ يفني صفحات عديدة في أمور لا علاقة لها بجوهر الموضوع، ومن هذا القبيل تعليقُه على شرح ابن جنيّ لقول المتنبيّ:

لقد نسبوا الخيام إلى علاءٍ [الأبيات] ... ...

بقوله: «ترك شرح العذر فيما تُعلّق عليه به، وهو أنّه تمنّى أنّ يكونوا له خيلاً، وطلبته وغنيمته، وخياماً ليكوّفوه ويقوه، ولم يقصد العلوّ عليه[4]».

وأحياناً يشير إلى الفهم الخاطئ للبيت صراحةً، فتراه يقول: «ما أراد المتنبيّ إلاّ الدّرع، فلا تطلب له المحال»[5]، أو يخطّئه في اختيار الشواهد التي تُشكلّ المرتكز الأساسي في شرح الديوان فيقول: «لا يُشبه هذا ذاك ولا ذاك هذا إلاّ بذكر الرمح وحسب[6]»، وقد يكون ردُّه الضّمنيُّ خفيفاً منتقداً الشّاعرَ أولاً والشّارحَ ثانياً لالتماسه له عذراً، فهو يرى أنّ للمحدثين لغتهم، وليس من حقّهم أنّ يأتوا ما أتى به الأوائل من لغات، قد درست، ولا أنّ يتبادوا في بيئة الحضر[7]، وهذا أمرٌ يختلفُ فيه مع أبي الفتح

---

(١) الفسر؛ المقدمة، ص٧ من تحقيقنا، وانظر ٢٠٠ الحاشية (١) و٣٥٤ حاشية (٥) و٣٦٧ حاشية (١) و٣٦٩ حاشية (٥) و٤٦٧ حاشية (٢) و٥١١ حاشية (٧) و٥١٣ حاشية (٤).

(٢) م.ن؛ ١٥ و٧٩٨ الحاشية (١).

(٣) م.ن؛ ٢٦ و ٣٣٩ حاشية (١٠) و٣٠٢ حاشية (٨) و٧٧٩ الحاشية (١٣).

(٤) م.ن؛ ٤٥، وانظر ١٩٥ الحاشية (١) وغيرهما.

(٥) م.ن؛ ٦١ وانظر؛ ١٤٦ الحاشية (١١)، ١٨٤ الحاشية (٤) و٢٦٩ حاشية (١١) و٦٠٤ حاشية (١٠) و٤١٩ حاشية (٧) و٤٦٣ حاشية (٥) و٥١١ حاشية (١٤) و٥١٤ حاشية (١).

(٦) م.ن؛ ٦٢، ٤٩٧ حاشية (٣) و٦٠٧ حاشية (٨) و(١٠) و٧٢٢ حاشية (١) و٤٩٧ حاشية (٣) و٦٠٧ حاشية (٨) و(١٠) و٧٢٢ حاشية (١).

(٧) م.ن؛ ٩٨، وانظر ٢٣٦ الحاشية (٦)، و٢٤٦ (٣) و٣١٦ حاشية (٣) و٣١٧ حاشية (١) و٤٣٨ الحاشية (٣).

كلّ الاختلاف. وإذا كان بعض النُّقاد قد شكّك في مسألة سؤال ابن جنيّ للمتنبي والأجوبة التي أوردها، فإنَّ الوحيد يتهم ابن جنيّ بعدم فهم ما يرمي إليه المتنبيّ من أجوبة[1]، وقد كانت مقدرته اللغوية والنحوية تسعفه أحياناً، فقد قال ابن جنيّ «الخيزلى: مشيةٌ فيها تفكُّكٌ وتخزُّلٌ من مشي النساء»، فعلَّق بقوله: «ومن مشي الخيل أيضاً»[2]، وهي إضافةٌ ليست بذات أهميَّة، لأنَّ أبا الفتح أراد بأنْ يطابق بين مشية النساء ومشية النُّوق، وهو مارمى إليه المتنبيّ. ومع ذلك فهو يعترف لأبي الفتح في إصابة المقصود، فقد قال ابن جنيّ: «هذا لفظُ المتنبيّ أو قريبٌ منه»، فعلَّق بقوله: «صدق كذا هو»[3]وقد تجيء توضيحاته أحياناً مفيدةً للمعنى، فقد عرَّف أبو الفتح «التِّيه» الوارد في بيت المتنبيّ الذي يصف فيها رحلة الهرب من مصر إلى العراق بقوله: «التِّيه: الأرض التي يُتاه فيها لبعدها»، فقال الوحيد: «التيه ههنا يعني به تيه بني إسرائيل»[4]، وهو ما أخذ به صاحب التبيان لاحقاً[5]. وهو يرى أنَّ أبا الفتح لم يصب المعنى، ولكنَّه لم يكن مخطئاً الخطأ كلّه، كتعليقه على شرح ابن جنيّ لقول المتنبيّ:

فما كان ذلك مدحاً له ولكنه كان هجو الورى

قال ابن جنيّ: أي: إذا كانت طباعُه تنافر طباع النَّاس كلهم سفالاً، ثم مُدح، فذلك هجوٌ لهم، لأنَّ فيه إرغاماً لهم على قوله»، وقال الوحيد: «الذي أراد أنَّي مدحتُ هذا ضرورةً، فلو كان في الناس كريمٌ يُغنيني عن مدح مثله لم أمدحه، فلمَّا لم يكن حصلوا لئاماً، فمن هاهنا صار هجواً لهم، وهذا أوضحُ وأولى[6]»، وهو محقٌّ بعض

---

(١) م.ن؛ ٩٩

(٢) م.ن؛ ١١٥، وانظر؛ ١٥٢، الحاشية (٢) و٢٤٦ الحاشية (٦) و٢٤٧ الحاشية (٥) و٢٥٢ حاشية (٤) و(١١) و٢٥٩ حاشية (٩) و٢٦٩ حاشية (١١) و٣٠٦ الحاشية (١١) و٣٩٠ حاشية (٨) و٤٠٤ حاشية (٥) و٤٢٢ حاشية (١) و٤٢٨ حاشية (٤) و٥٢ حاشية (١٠) و٥٢٤ حاشية (١١) و٥٢٧ حاشية (٩) و٥٣٢ حاشية (٣) و٨٩٥ حاشية (١) و٨٩٨ الحاشية (٩) و٩٠٥ الحاشية (١).

(٣) م.ن؛ ١١٨، وانظر؛ ٢١٧ الحاشية(٥) و(١٤) و٢١٨ حاشية(٦).

(٤) م.ن؛ ١١٩، وانظر؛ ٢٢٣ الحاشية (١١) و(١٢) و٢٢٧ حاشية (١٣)، و٢٤٧ الحاشية (٧).

(٥) التبيان؛ ١/ ٣٨، ولكنه جمع شرح ابن جنيّ وتعليق الوحيد معاً.

(٦) الفسر؛ ١/ ١٣٦، وانظر؛ ١٤٨ الحاشية (٨)، و١٧٣ الحاشية (١٢) و١٦٧ الحاشية (٣)

الشيء. وتأتي تصويباته أحياناً خطأ بيّناً، فقد علّق ابن جنيّ على بيتين من الرجز من أبيات المعاني فقال: «يصف رحىً»، وهو الصَّواب، حيث نصُّ البيت: لا تردُ الماء، وصوّب الوحيدُ كلام أبي الفتح بقوله: أحسبه يصف سفينةً[1].

ويبقى مُصراً على أنَّ أبا الفتح كان شديد الإخفاق في تبريراته التي التمسها المتنبي، ففي حين يرى ابن جنيّ أنَّ المتنبيّ كان يتجاسرُ في ألفاظه، ويُقدم بجرأة على مخاطبة الملوك وذويهم بما يقتنع به، ردَّ الوحيد ذلك إلى سوءِ طبع من المتنبيّ وقلّة فهم وحماقة كلّفته غالياً[2]، ومن هذا تعليقه على قول المتنبيّ:

ولا ذكرت جميلاً من صنائعها إلاَّ بكيتُ ولا وُدٌّ بلا سببِ

ففي حين قال ابن جنيّ: «أي: لستُ أودُّها إلاَّ لاستحقاقها ذلك منّي بجميل معاملتها إيَّاي»، قال الوحيد: «هذا بيتٌ خبيثٌ، ويحملُ بليّةً لو حملت عليه، وما أحوجه أنْ يذكر السَّبب فيثبته، ولم يفعل[3]»، وهو يلمح إلى ما يُذكر أحياناً من حبّ المتنبيّ لخولة أخت سيف الدَّولة، وهذا مالم يُشر إليه أبو الفتح.

وهو يشرح أبيات المتنبيّ تارةً بما يُغاير كلام أبي الفتح، وكأنَّه إقرارٌ ضمنيٌ بأنّ أبا الفتح لم يحالفه التَّوفيق في استجلاء المعنى[4].

وقد رأى ابن جنيّ في شعر المتنبيّ ظاهرةً، استحسنها، وهي التأثُّر بكلام المتصوِّفة، ممَّا يدلُّ على اطِّلاعه على الثَّقافات المتنوِّعة، ومنها ثقافةُ هؤلاء القوم، بينما يناقض الوحيدُ ابن جنيّ في هذا الاستحسان، ويعيبُ على المتنبيّ استخدام

و١١٧٧الحاشية (١٠) و٢٥٨ الحاشية (٢) و٣٢٤ حاشية (٣) و٦٣٥ الحاشية (٨) و(١٠) و٦٤٣ الحاشية(١٥) و٦٥٦ الحاشية (١٦) و٦٧٧ الحاشية (١٢) و٦٨٨ الحاشية (٩).

(١) الفسر: ١/ ٣٢، الحاشية (١٠)، وانظر ٢٧٣ الحاشية (٨) و٣٢١ حاشية (٣).

(٢) انظر الفسر: ٢٥٠ الحاشية (٢) و(٩).

(٣) الفسر: ١/ ٢٥٥ الحاشية (٦).

(٤) انظر الفسر: ١/ ٣٢٠ حاشية (١٠) و٣٢٣ حاشية(٣) و٤١٠ حاشية (٥) و(٨) و٦٠٠ حاشية (٥) و٦١٠ حاشية (٧) و٦٥٧ الحاشية(٤) و٦٩٨ الحاشية (٧) و٧٢٨ الحاشية (٥) و٧٢٩ حاشية (١٢) و٨٣٣ الحاشية(٣) و٨٣٤ الحاشية (١٢) و١٨٦١الحاشية (٣) و٨٧٩ الحاشية (١٢) و٨٩٣ الحاشية (١٥) و٩٠٧ الحاشية (٧) و٩١٤ الحاشية (٥) و٩١٤ الحاشية(٨) و٩١٦ الحاشية(٩).

كلامهم ومصطلحاتِهم في شعره[1].

وكان يردُّ بعض روايات أبي الفتح بشكل قاطعٍ دون أي تعليلٍ لذلك[2]، كما أنَّه يتّهمه بالتَّغاضي عن مساوئ المتنبيّ محاباةً له.[3]

إنَّ هذه الانتقادات التي أبرزناها تشكّل محاور أساسيّةً، دارت حولها انتقادات الوحيد لابن جنيّ، وإنْ كنَّا اخترنا انتقاداته التي أوردها في الجزء الأوَّل من الفسر لإمكانية العودة إلى النَّصِّ بسهولة، ولكنَّنا نُشير إلى ملاحظة أبداها الوحيد في الجزء الثاني من الفسر، وهي تدلُّ على قلَّة أدبٍ لا على شخصيَّةٍ ناقدٍ يحترمُ العلم، ولا ينالُ من أصحابه، بنبذهم ببعض العيوبِ الخُلقيَّة، فقد عُرِفَ عن أبي الفتح أنَّه كان ممتّعاً بإحدى عينيه، وعندما انتقد بيت المتنبيّ:

تُعادينـــا لأنَّـــا غـــيرُ لكـــنٍ وتُبغضنـــا لأنَّـــا غـــيرُ عُـــورِ

ردَّ انتقادات ابن جنيّ، وقال: «ولكنَّ ذكرَ العُور بسوءٍ لا يعجبه للمشاركة»[4].

والوحيد يُغاير في انتقاداته ما أجمع عليه المؤرّخون بأنَّ المتنبيّ أسقط كثيراً من شعره، فقد علقَّ على القطعة التي أوَّلها.

وبنيَّـــةٍ مـــن خـــيزرانٍ [الأبيـــات] ... ...

«البديه صعبٌ، لا يؤخذُ على الشَّاعر فيه بالتَّخيُّر، وقد كان أيضاً يدور أحسن من زيد، والشَّاعر يقول في مجالس الملوك وفي المواضع التي يجب القولُ فيها كثيراً ممَّا لا يثبتهُ، ولكنَّ المتنبيّ بخيلٌ على ماقاله حتَّى أثبتَ كلَّ مالا يثبتُ مثلهُ ولا طائلَ فيه[5]».

---

(١) الفسر؛ ١/ ٦٣٣، انظر تعليقه على قول المتنبيّ:

وتُســعدني في غمــرةٍ بعــد غمــرةٍ سـبوحٌ لهـا منهـا عليهـا شـواهدُ

وانظر ٦٩٧ الحاشية(١٦١).

(٢) الفســر؛ ١/ ٦٦٨ الحاشــية (١) و٧٩٤ الحاشــية(٨) وانظــر ٩٠٣ الحاشــية (٤) و٩١٧ الحاشية(١٤).

(٣) الفسر؛ ٨٩٧ الحاشية(٦) و٩٠٦ الحاشية(٣) و٩٣٢ الحاشية (١١).

(٤) الفسر؛ المجلد الثاني، القصيدة (١١٣) البيت (٢٥).

(٥) الفسر؛ المجلد الأوَّل، ص ٨٥١ من طبعتنا، الحاشية (٦).

ولم يكن الوحيد مخطئاً دائماً في انتقاداته لأبي الفتح، بل حالفه الحظّ مراراً في اكتشاف المعنى الصحيح الذي ابتعد عنه أبو الفتح قليلاً أو كثيراً، ففي شرح البيت:

أذا الجود أعطِ النَّاس ما أنْت ولا تعطينَّ النَّاسَ ما أنا قائلُ

قال أبو الفتح: «أراد ياذا الجود، أي: لا تُعطِ أشعاري فيفسدوها بأخذ معانيها».

وردَّ الوحيد بقوله: «ليس هذا يريدُ، يخوِّفُه بارتحاله عنه إلى غيره، يقول: لا تعاملني معاملةً أرحلُ بسببها، فيحصلُ مدحي عند غيرك، فيكون كأنَّك أعطيتَه إيَّاه، وهذا في معناه من أحسن العتاب والتحريك وأوجزه[1]»، وممَّا لا شكَّ فيه فإنَّ الحظَّ حالف الوحيد فيما أخفق به أبو الفتح.

وإذا كان الوحيد قد التقى مع نُقَّاد ابن جنيّ الآخرين في بعض ما أخذوه عليه، فإنَّ أمثلةً عدَّةً تُظهرُ أنَّ الوحيد كان متطابقاً في شرحٍ كثيرٍ من أبيات المتنبّي مع عددٍ من الشُّرَّاح كعلي بن عيسى الرَّبعي والشَّريف المرتضى والعروضيّ وابن فورَّجة والواحدي وحتَّى ابن المستوفي[2].

٢. **أبو القاسم عبيد الله بن عبد الرحيم الأصفهانيُّ**، وهو عالمٌ عاصرَ ابن جنيّ، وعاش في كنف البويهيّين، وقد عُمِّر طويلاً، ويبدو أنَّ وفاته تأخرّت إلى ما بعد سنة ٤١٠هـ[3]. ألَّف كتاباً يتعقَّب فيه شرح ابن جنيّ على ديوان المتنبّي، وسمَّاه (الواضح في مشكلات شعر المتنبي)[4]، وقد توهَّم البغداديُّ الذي أفرغ ترجمة المتنبّي في (خزانة الأدب) نقلاً عنه، فسمَّاه (إيضاح المشكل من شعر المنتبي)، ووقع في الخطأ نفسه باحثون آخرون كما أسلفنا. ويبدو أنَّ هذا المؤلَّف كان مجهولاً تماماً بالنِّسبة لشُرَّاح ديوان المتنبيّ، فلم نجد له ذكراً عندهم، ولم نطلِّع على نقلٍ منه في المصادر اللاَّحقة.

---

(١) الفسر؛ المجلد الثاني، البيت (٢٤) من القصيدة (١٨٧).

(٢) انظر الفسر؛ المجلد الأوَّل، ص ٦٥٦ البيت (١٢) و٧٠٣ البيت ٣ و٨٣٥ الحاشية (٢) و٩١١ الحاشية(١) و٩١٧ الحاشية (٧) والحاشية (١٤)، و٩٤٩ الحاشية(١) و٩٦٥ الحاشية (١١) و٩٧٩ الحاشية(٣). وتعليقاتنا هناك..

(٣) انظر مقدمة الشيخ الطاهر بن عاشور لكتاب الواضح؛ (ي)، والواضح؛ ٨٨ أيضاً.

(٤) كذا أسماه المؤلف. انظر، الواضح؛ ٥.

وقد أشار الأصفهانيُّ إلى أنَّ ابن جنيّ وضع (الفتح الوهبي) بناءً على طلب من أحد كبار رجال بهاء الدَّولة[1]، وقام الأصفهانيُّ بخطوة مماثلة ملتمساً التَّقرُّبَ بعمل يُشبه عمل ابن جنيّ، معترفاً أنَّ ابن جنيّ أصابَ[2] تارةً وأخطأ أخرى، فأراد أنْ يصوِّب ما وقع فيه من أخطاء.

وقد نصَّ الأصفهانيُّ على أنَّ الغاية من عمله أنْ يفسّر الأبيات المشكلة بعد أنْ يورد كلام أبي الفتح حولها، حيث قال: «ثمَّ أردفه بتفسير مشكلاته، والشَّرط فيها أنْ أورد في كل بيت البتَّة لفظ أبي الفتح عثمان بن جنيّ بلا زيادة ولا نقصان، ثمَّ أتعقَّبه بما يقتضيه النَّظر وشواهد الشعر والعربية[3]». على أنَّ الأصفهانيَّ لمْ يتوقف عند الفتح الوهبي بل ناقش بعضاً من الفسر كما سنرى.

وقد صدَّر الكتاب بمقدّمة هامة عن المتنبيّ وأخباره، واللأفتُ للنَّظر فيها الرُّواة الهامُّون الذين استقى منهم، كابنُ النَّجار[4] وأبي الحسن الطَّرائفي[5] وأبي الطَّيّب اللُّغويّ[6] وأبي علي بن شبيب القاشاني[7] وأبي الفتح بن جنيّ[8] نفسه والشاعر أبي الحسن البديهيّ[9]، وبعضٍ من الرواة لم يسمِّهم[10] وأبي الحسن السُّوسيّ[11]، وكانت هذه المقدمة من الأهمية بأن كانتِ الأخبارُ الواردة فيها من الثوابت المتواترة في تاريخ حياة المتنبيّ.

وقد أثبت أبو القاسم في هذه المقدمة مسألتين، نحبُّ أنَّ نشير إليهما، الأولى:

---

(١) م.ن.

(٢) م.ن.

(٣) م. ن؛ ٦.

(٤) الواضح؛ ٦.

(٥) م.ن؛ ٩.

(٦) م.ن، ١٠.

(٧) م.ن؛ ١٣.

(٨) م.ن؛ ١٦.

(٩) م.ن، ١٧.

(١٠) م.ن، ١٨.

(١١) م.ن؛ ٢٥.

مسألة ترتيب المتنبيّ لشعره بنفسه حيث قال[1]: «وأخبرني أبو الفتح عثمان بن جنيّ أنّ المتنبّي أسقط من شعره الكثير، وبقي ما تداوله النّاس»، والمسألة الثانية، هي إعادة المتنبيّ المتميِّزةُ، فقد قال[2]: «جملة القول في المتنبيّ أنّه من حفّاظ اللُّغة ورواة الشعر. وكلُّ ما في كلامه من الغريب مستقاهُ من الغريب المصنَّف [لأبي عبيد] سوى حرف واحد هو في كتابِ الجمهرة...». وقد اتَّهم الأصفهانيُّ أبا الفتح بما أشرنا إليه من قبل من ذرائع نعتوه بها، بل لعلَّ الأصفهانيَّ أوّل من قال بها، ففي معرض ذكره الكلام أبي الفتح حول قول المتنبيّ:

لو مرَّ يركضُ في سطورِ كتابةٍ أحصى بحافرِ مهرِهِ ميماتها

قال[3]: «لأبي الفتح ثلاثُ علل، أتخذها قواعدَ في شعر المتنبّي إذا ضاق به الأمر: إحداها أنَّه يُحيلُ بالمعنى على الفسر الكبير، والثانية أنْ يقولَ: بهذا أجابني المتنبيّ عند الاجتماع، والثالثة أنْ يقرِن بالبيت مسألة في النَّحو يستهلك البيت واللفظ والمعنى»، ثم عاد وكرَّر شيئاً من هذه المطاعن، فقال[4]: «قاعدة علل أبي الفتح إذا أعياه معنى البيت أنْ يسنده إلى المتنبيّ أو يقول: هذا حصّلتُه عليه، أو يقول: بهذا أجابني وقت الاجتماع معه، والغريق يتعلّق بما يرى»، ورغم هذه الأحكام التي أطلقها أبو القاسم - وهي في غير موضعها لأنَّ الوقائع تؤكد صدق أبي الفتح - فإنَّ ردوده على أبي الفتح اتَّسمت بالهدوء الذي نفتقده عند غيره، وقد أصاب في بعض انتقاداته، وأخفق في بعض آخر.

ذكر الأصفهانيُّ أنَّه اطَّلع على كتاب (الفتح الوهبي)، وقرأه متمعِّناً، ثمَّ وضع ردّه عليه في مرحلة مبكرّة، لم يحددها، ثمَّ إنَّه اطلَّع في بلاد العجم بعد سنة ٤١٠هـ[5]، على كتابات في تلك البلاد توافق ما توصَّل إليه هو من انتقادات، فأضافها إلى كتابه هذا، وهي أقلُّ من عشرين بيتاً، عدا الأبيات التي انتقدها في ثنايا الكتاب ممّا ورد في الفسر.

---

(١) م. ن؛ ١٠.

(٢) م. ن؛ ٢٧.

(٣) الواضح؛ ٣٦.

(٤) م. ن؛ ٧٨.

(٥) الواضح؛ ٨٨.

ومثلما انتقد الأصفهانيُّ ابنَ جنّي في عدم إصابة المعنى انتقدهُ في الرّواية أحياناً، وهو أمرٌ شاركه فيه آخرون، فابن جنيّ يروي قول المتنبيّ:

وترى الفضيلة لا تُـرَدُّ فضيلةً الشّمسَ تُشرِقُ والسّحابَ كنهورا

بضم التاء من (تُرَدُّ) وفتح الرّاء، فقال الأصفهانيُّ[1]: «رواية أبي الفتح بضم التاء، ولا يصحُّ للبيت معنى على هذا، وإنّما الرّواية الصحيحة التي قالها المتنبيّ: (لا تَرُدُّ) بفتح التاء»، وعلى ضوء هذه الرّواية بنى الأصفهانيُّ فهمه للنّصّ، وكان الحقُّ إلى جانبه في هذا.

على أنَّ الأصفهانيَّ تناول أبيات المتنبيّ من أقرب السُّبل، فلم يُحمِّلِ الألفاظ مالا تحتمل، وهو أيسرُ على القارىء، بينما أحاط أبو الفتح بالمعنى الكُلّي المتصوَّر، وحشد لذلك رؤيةً خاصّةً، هي أليق بمرامي المتنبّي ومقاصده، ففي قول المتنبيّ مثلا:

حتّى إذا لم يدع لي صدقُه أملاً شرقتُ بالدّمع حتّى كاد يشرقُ بي

نقل الأصفهانيُّ كلام أبي الفتح: «أي: كثر دمعي حتّى صغرتُ أنّا بجنبه وبالإضافة إليه»، وردَّه قائلاً: «معنى هذا البيت أنّه لما أتاني نعيُ المتوفّاة نزفتُ دمعي بالبكاء حتى لم يكد يجري، وبقي حائراً في الجفن فكدتُ أقضي نحبي، فيجفُّ الدّمعُ بي، وليس للكثرة والقلّة معنى كما ذكره أبو الفتح». والمتبصّر يجدُ الحقّ إلى جانب أبي الفتح في هذا الأفق الذي فتحه على بيت الشاعر، فالبيت لا يتّجه وفق ما ذهب إليه الأصفهانيُّ، ثم أبو الفتح لم يرم إلى الكثرة والقلة بمدلولهما الجامد الذي ذهب إليه منتقدُه، ومجمل ما يمكن أنْ نستشفَّ من كلام أبي الفتح أنّه استعان بتكذيب الخبر كما في البيت السّابق على هذا، ثم عندما وصل إلى اليقين الذي لا يدفع من صدقه بخبر، استعان بالكباء ليخفّف وقع الحزن، ولكنّ المصيبة كانت أكبر من كلّ مواجهة، فكان الدّمعَ على غزارته عاجزاً عن حلّ مشكلة الشّاعر.

وإذا أخذنا بهذه الرُّؤية توصّلنا إلى مفاتيح كثيرٍ من الأبيات وفق الطريقة التي عالج بها أبو الفتح المسألة، وأمّا مسألة الاستشهاد والإكثار منه فهي محمدةٌ ومأثرةٌ لأبي الفتح لا عليه، وقد أقدم عليها، وهو عارفٌ بما تؤديه من خدمةٍ لدارسي شعر المتنبيّ.

---

(١) م.ن: ٥٣.

٣. أبو الفضل العروضيُّ

يُعتبرُ أبو الفضل العروضيُّ واحداً من أهمِّ رواة وشُرَّاح ديوان المتنبيّ، وهو أحد تلاميذ أبي بكرٍ الخوارزميِّ وأستاذٌ لعلمين كبيرين من أعلام العربية، وكلاهما شُغل بالمتنبيّ، ودرس ديوانه؛ الأوَّل هو أبو منصور الثعالبي صاحبُ يتيمة الدَّهر، وقد ضمنَّها دراسةً طويلةً وهامةً عن الشَّاعر وشعره، وربَّما أفرغ عمله هذا في كتاب خاصٍّ بالمتنبيّ، والثاني هو أبو الحسن علي بن أحمد الواحديُّ الذي وضع شرحاً هاماً على ديوان المتنبيّ، بل ربَّما كان أهم شروحه كلِّها على كثرتها.

وقد درس الواحدي علوم اللغة العربية على أبي الفضل العروضيِّ[1]، وكان يعتزُّ بالتلمذة على يدي رجلٍ قرأ العربية على أبي منصورٍ الأزهريِّ، وروى عنه معجمه (تهذيب اللغة)، كما ذكر لنا الواحديُّ أسماء أعلامٍ أُخَرٍ درس عليهم شيخه، بل بلغ من أهمية هذا الشيخ أنِ استخلفه أبو بكرٍ الخوارزميُّ على حلقات درسه عند غيبته، يقوم مقامه، ويحلُّ محلَّه في التَّدريس والإقراء.

وقد لازم الواحديُّ شيخه ملازمة ابن جنيّ لأبي علي الفارسيِّ، ولم يفترقا منذ عرفه إلى أنْ فرَّق بينهما الموتُ شأنَ ابن جنيّ والفارسيِّ، ويذكر لنا الواحديُّ أنَّه قرأ عليه دواوين شعرٍ كثيرةً، وإذا كان لم يذكر لنا أسماء تلك الدواوين أو شيئاً عنها، فمن الثابت أنَّه قرأ ديوان المتنبيّ على شيخه، وسمع روايته للديوان، وأملى عليه الشيخُ كثيراً من شرح الديوان، كما قرأ عليه أمَّهات كتب اللغة، ولم يذكرها لنا، ولعلّه قرأ عليه تهذيب اللُّغة، الذي أسلفنا القول أنَّه قرأه على شيخه ومؤلِّفه أبي منصورٍ الأزهري.

وقد ذكر الواحدي أنَّ لشيخه «المصنَّفات الكبار والاستدراكات على الفصول من العلماء باللُّغة والنحو»، ولم يصلنا للأسف من هذه المصنفات والاستدراكات شيءٌ، سوى استدراكاته على شرح ابن جنيّ لديوان المتنبيّ، وقد وصلتنا عن طريق تلميذه الواحدي، فحسب.

وقد عُمِّر العروضيُّ طويلاً، حيث بلغ التسعين أو جاوزها كما يذكر تلميذه الواحدي، وهو بالفعل من مواليد ٣٣٤، وتوفي سنة ٤١٦هـ، وكان شافعيَّ المذهب، وكان تلميذه الواحدي شافعياً أيضاً، ويبدو أنَّه من الشعراء[2] العلماء الذين لهم

---

(١) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٦٦١.

(٢) تتمة اليتيمة؛ ٥/ ٢٠٥.

أشعارٌ، كانوا ينظمونها بين الحين والآخر ترويحاً للخاطر وهدهدةً للنفس.

ترك العروضيُّ شرحاً على الديوان، كان الدَّافعَ إليه الرَّدُّ على ابن جنيّ فيما يبدو، شأنه في ذلك شأن الوحيد والأصفهانيّ وابن فورَّجة والواحدي وغيرهم، وعدَّه صاحبُ التبيان أحد مصادر شرحه مع جملة الشُّرَّاح الذين ذكرهم في المقدمة[1]، وكما أشار إليه الشيخ يوسف البديعي، وقال: «وكتاب أبي الفضل العروضي»[2]، وهذا يدلُّ على أنَّه ترك كتاباً لا مجرَّدَ أمالٍ شفهية كما يرى بعض الباحثين. وفي النُّصوص التي بين أيدينا من شرح العروضيّ لديوان المتنبيّ ما يدلُّ على أنَّ الرَّجل يقفُ في مصافّ كبار شُرَّاح ديوان المتنبيّ كابن جنيّ وأبي العلاء والواحدي والتبريزي وغيرهم، وأنَّه كان يعرف في نفسه هذه المقدرة على امتلاك ناصية اللغة وكشف غوامض المعاني، وهي التي دفعته إلى نقد شرح شارحٍ كبيرٍ كابن جنيّ، وقد انتقدَ كتابيه معاً، وكان مصيباً في أغلب تعليقاته، وإنْ أفرط في النَّقد اللاَّذع على أبي الفتح أحياناً كثيرةً.

وإذا كانت كتب الأدب والتَّراجم قد مَرَّتْ مروراً عارضاً على هذا العالم، ولم ينل الشُّهرة التي نالها الشُّرَّاح الآخرون، فحسبنا أنْ نُشير إلى أنَّ أيَّ مطَّلع على شرح الواحدي أو (التبيان) فسوف تستوقفه نصوص العروضيّ وتعليقاته الموجودة في هذين الشَّرحين، وسيلمس من خلال ذلك أنَّه أمام شارحٍ كبيرٍ، يستجلي المعنى بدقةٍ متناهية، وأنَّ الواحدي مدينٌ إلى هذا العالم في المقدرة التي امتلكها على تذوق النُّصوص واستجلاء معانيها.

على كلّ حال، لا نعرف عن أمر الكتاب شيئاً، سوى تلك النُّقول التي أفرغها الواحدي في شرحه، وعنه نقل صاحب التبيان وغيرُه. والمتتبّعُ لتلك الشُّروح يجدها بمجملها رصداً لأفكارِ ابن جنيّ ومناقشةً لها، تتأرجح بين الرَّد الهادىء والرَّفض اللاَّذع القاسي الذي لم يُرق أحياناً لتلميذه الواحدي على شدَّة احترامه له.

وانتقادات العروضيُّ لشرح ابن جنيّ تدلُّ على أنَّه قرأ كتابيه: الشرح الصَّغير والشَّرح الكبير، وهو في هذا العمل يُشبه ابن فورَّجة، فعلى الرَّغم من أنَّ ابن فورَّجةقسم عمله إلى قسمين، فإنَّ كتابه الفتح على أبي الفتح، والذي هو في أغلبه نقدٌ للفتح الوهبي تعرَّض لنقد ابن جنيّ في شرحه الكبير.

---

(١) التبيان؛ ١/ د.

(٢) الصُّبح المنبي؛ ٢٦٩.

والتشابه بين العروضيّ وابن فورّجةلم يقف عند حد اشتراكهما في نقد ابن جنّي بقسوة، بل بينهما أوجه تشابه أخرى، فكلا الرجلين معجبٌ بالمتنبيّ، يرى أنّ معانيه خفيت على جملة شرّاحه ومنتقديه وعلى رأسهم ابن جنيّ، وكلاهما له رأيٌ سلبيّ من الصّاحب بن عبّاد وانتقاداته الخاطئة للمتنبي، وإنْ كان لكلٌ منهما طريقةٌ في رواية شعر المتنبيّ: فالعروضيُّ يأخذ برواية أبي بكرٍ الخوارزميّ وأبي بكرٍ الشّعرانيّ، وكلاهما روى عن الشاعر نفسه، وابن فورّجةيأخذ برواية أبي العلاء المعري، هي الرّواية التي شاعت في بلاد الشام، وهي ليست ببعيدةٍ عن رواية ابن جنّي نفسه، وبالرّوايتين معاً وصلنا الدّيوان.

وعندما عاب الصّاحب بن عبّاد كلمة (الاسبطرار) في شعر المتنبيّ في رثاء والدة سيف الدولة في البيت:

رواقُ العزِّ فوقك مسبطرٌّ وملكُ عليٍّ ابنك في كمالِ

وقال[1]: «لعلّ لفظة الاسبطرار في مراثي النّساء من الخذلان الصّفيق».

اتّهم ابن فورّجة الصاحب بالجهل وسفه الرّأي، وقال[2]: «هذا من نحوهُ الوزارة، وليس من باب العلم»، ثمّ أخذ يدلّلُ على فصاحة الكلمة وصوابيتها من خلال ورودها في الشعر العربي القديم، وهذا يتوافق مع امتداح ابن جنيّ لهذه الكلمة دون أنْ يُشير إلى أنّ منتقدي المتنبيّ اعتبروها مطعناً عليه[3]، بينما اتّهم العروضيُّ الصّاحب بن عبّاد بالكذب والتحريف والتزوير، بقوله[4]: «سمعتُ أبا بكرٍ الشعراني خادم المتنبيّ، ورد علينا، فقرأنا عليه شعره، فأنكر هذه اللّفظة، وقال: قرأنا على أبي الطيب (رواق العزّ فوقك مستظلٌ)، قال العروضيُّ، وإنّما غيّره عليه الصّاحب، ثم عابه به، وعلى هذا فقد سقط ثقل اللفظة وكراهة المعنى».

---

(١) الكشف عن مساوئ شعر المتنبيّ للصّاحب بن عبّاد، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين؛ ٤٦.

(٢) شرح ديوان المتنبيّ للواحدي؛ ٣٩٠، وكلام ابن فورّجةهذا في (التجنّي على ابن جنيّ). لا (الفتح على أبي الفتح).

(٣) الفسر، المجلد الثاني، القصيدة (١٧٠)، البيت (١٥).

(٤) شرح ديوان المتنبيّ للواحدي؛ ٣٩٠.

واتّهم العروضيُّ الصاحب بتغيير (سرابيلاتها) إلى (سراويلاتها)[1] في قوله:

إنّي على شغفي بما في خُمْرِها ... لأعفُّ عمّا في سراويلاتها

إذ قال[2]: «سمعت أبا بكرٍ الشّعراني، يقول: هذا مما غيَّره الصاحبُ، وكان المتنبيّ قد قال: لأعفُّ عما في سرابيلاتها».

واتّهمة بالتزوير أيضاً، من دون أنْ يُصرِّح باسمه مرّةً أخرى عند البيت:

روحٌ تردّدُ في مثل الخلالِ إذا ... أطارتِ الرّيحُ عنه الثوبَ لم يَبِنِ

حيث قال[3]: «أقرأني أبو بكرٍ الشّعرانيُّ خادم المتنبيّ: (الخيال)، قال: لم أسمع الخلال إلاّ بالرَّيِّ فما دونه»، وهذه تهمةٌ، المقصود بها الصّاحب بن عبّاد؛ لأنَّ الرَّيَّ موطن الصّاحب بن عبّاد ومجال تأثيره.

ومجمل هذه التُّهم في الرواية تتّسم بالضعف وعدم الدِّقة، وتُبرّيءُ ساحة الصّاحب بن عبّاد، ذلك أنَّ رواية الديوان الشّائعة هي التي جاءت منسوبةً للصّاحب، على رأي العروضيِّ وشيخه، والمعروف أنَّ ابن جنيّ، الرّاوي الأوّل للديوان لم يذكر مثل هذه الرّوايات، ولم يُشر إلى شيء من التحريف والتزوير على الشاعر، ولم يجدها مطاعنَ تستحقُّ أن يدافع عنها.

ويلتقي ابن فورّجة والعروضيُّ في مواطن انتقاد ابن جني، فقد انتقد ابن جني لفظة (سوّاك) الواردة في قول المتنبي:

قد شرَّف الله أرضاً أنت ساكنُها ... وشرَّف النّاسَ إذ سوّاك إنسانا

---

(١) انظر الكشف عن مساويء شعر المتنبي؛ ٧٥، وقال: «وكثيرٌ من العهر أحسن من عفاف هذا الشاعر».

(٢) شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٢٧٨، ولعلَّ المتنبي أنشدها على مسمع خادمه (سرابيلاتها)، وشاعت الرواية الأخرى (سراويلاتها)، وهي الرواية الوحيدة المتعارف عليها، وهي كناية لطيفة، ليس فيها ما يتجاوز الحد أو يمتُّ إلى الفحش بصلة، وظن الشّعرانيُّ أن الصّاحبَ غيَّرها تحاملاً، وهو ينفرد بهذا الظن الذي رواه عنه العروضي.

(٣) شرح ديوان الواحدي؛ ٥، وانظر: المورد، مج: ٤، ع: ٤، ص ١٥٤، والحاشية ١٣٢ منه.

فقال[1]: «لا يعجبني قوله: (سوّاك)؛ لأنه لا يليقُ بشرف ألفاظه، ولو قال: انشاك أو نحوه كان أليق، وردَّ عليه العروضيُّ بقوله[2]: «سبحان الله أتليق هذه اللَّفظة بشرف القرآن، ولا تليق بلفظ المتنبي؟»، ثم استشهد بجملة آيات كريمة، وردت فيها هذه الكلمة. وقال ابن فورَّجة[3]: «نهاية ما يقدر عليه الفصيح أنه يأتي بألفاظ القرآن

---

(١) الفسر؛ المجلد الثالث، البيت (٤١)، القصيدة (٢٧٢)، على أنَّ أبا الفتح انتقد لفظة (سوَّاك) هنا تمشياً مع تقديم الألفاظ على المعاني في معيار النقد القديم، وأن تصلح لفظةٌ في مكان ما من الشعر لا يلغي كونها غير صالحة في مكان آخر، وأبو الفتح يرى لفظة (أنشأك الله واحداً منهم، ثم أليست لفظة (أنشاك) قرآنية؟ قال الله تعالى: ﴿إنا أنشأناهنَّ إنشاءً﴾، وقد وردت هذه اللفظة في القرآن، فأخذوا عليه ما هو له.

(٢) شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٢٧٧.

(٣) م.ن، ٢٧٧، ونقد ابن فورجة في كتاب (التجني على ابن جني) لا (الفتح على أبي الفتح)، وانظر: التبيان؛ ٤/ ٢٣١. ويبدو أنَّ منتقدي ابن جني اجمعوا على لومه في ردِّ كلمة (سوّاك) ابتداءً من الوحيد الذي استغرب من ابن جني ذلك، وذهب الوحيد مذهباً آخر في نقده يتعلَّق بالمعنى إذ رأى أنَّ سوَّاك بمعنى خلقك إنساناً كاملاً سوياً خالياً من كل عيب، وهو مالا ترمي إليه اللَّفظة هنا، بل المقصود بـ(سوّى) في هذا الموضع (خلق) و(جعل)، ولذلك رأى ابن جني (أنشأ) أكثر ملائمةً أو (أليق) على حدِّ تعبيره ويبدو أنَّ الخطيب التبريزي هو الآخر انتقد أبا الفتح على غرار أسلافه. انظر التبيان؛ ٤/ ٢٣١.

على أنَّ أبا عليٍّ بن فورجة قد ذهب مذهباً أبعد في شعر المتنبي، نسبه لشيخه أبي العلاء المعري، فقد قال: «وعند أبي الفتح أنَّه يقدرُ على تبديل ألفاظ هذا الشعر بما هو خيرٌ منه. وقرأتُ على أبي العلاء المعري، ومنزلته في الشعر ما قد علمه من كان ذا أدب، فقلت له يوماً في كلمة: ما ضرَّ أبا الطيب لو قال مكان هذه الكلمة كلمةً أخرى أوردتها، فأبانَ لي عوار الكلمة التي ظننتها، ثمَّ قال لي: لا تظُنَّنَّ أنك تقدر على إبدال كلمة واحدة من شعره بما هو خيرٌ منها، فجرِّبْ إن كنت مرتاباً، وها أنا أجرِّبُ منذ العهد، فلم أعثر بكلمة لو أبدلتُها بأخرى مكان أليقَ بمكانها، وليجرب من لم يصدِّق يجد الأمر على ما أقول». انظر الواحدي؛ ٢٧٧، والتبيان ٤/ ٢٣١.

ولا ندري لماذا جرَّب ابن فورجة بعد أن سلم لشيخه بقدرته على النقد وتفوقه على غيره؟ ثم حبذا لو ذكر لنا ابن فورجة الكلمة التي لم ترق له، واقترح تبديلها لشاطرناه الرأي حولها، وعلمنا ما إذا كان يلتمسُ لابن جني عذراً أم لا؟.

وألفاظ الرَّسول وألفاظ الصحابة بعده»، ثم أورد الآيات التي استشهد بها العروضيُّ.

ثم يختلف الرجلان في الرَّدّ على ابن جني، ففي حين كان ابن فورَّجة يوافق ابن جني في آراء كثيرة كما سنوضح في مكانه، نرى العروضيَّ يمهِّد لردِّ كلام ابن جني بقسوة، ما بعدها قسوةٌ، والنُّصوص التي حفظها لنا الواحدي من كلامه تشهد بذلك كقوله[1] «ما أبعد ماوقع من الصَّواب» و[2] «وهذا لا يقوله مجنونٌ لبعض نظرائه»و[3] «لعمري إنَّ الذي قاله المتنبي لحسنٌ ولكنَّ تفسيره غير حسن»، و[4] «أحسبَ أبا الفتح أنه يقول قبل أن يتفكَّر، ويرسلُ قلمه قبل أن يتدبَّر؟»، و[5] «هذا نقدٌ غيرُ جيد[6]» و«هذا غلطٌ»، و[7] «هذا كلامُ من لم ينتبه بعدُ من نوم الغفلة»، و[8] «إنه يظلمُ نفسه، ويغرُّ غيره من فسَّر شعر المتنبي بهذا النَّظر»، على أن ذروة القسوة تأتي في اتّهامه بالكذب كقوله[9]: «قضيتُ العجب ممن يخفى عليه هذا، ثمَّ يدعي أنه أحكم سماع شعرهِ منه»، وقوله[10]: «ما أصنع برجلٍ، ادَّعى أنَّه قرأ هذا الدّيوان على المتنبي، ثم يروي هذه الرواية، ويفسّر هذا التفسير»، وأبو الفضل العروضي يطمئن في مسألة الرواية إلى ما أخذه عن أبي بكر الخوارزمي وأبي بكر الشّعراني وغيرهما.

على أن العروضي كان هادئاً في بعض المواطن، وإنْ كان هدوءاً لا يلغي رفضه للتفسير الذي توصَّل إليه أبو الفتح، كقوله[11]: «وقلَّما توصف المرأة بهذه الصفة»،

---

(١) شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٥٤٤.

(٢) م.ن؛ ٦٢٣.

(٣) م.ن؛ ١٥٨.

(٤) م.ن؛ ٦٨٤.

(٥) م.ن؛ ٤٦٠.

(٦) م. ن؛ ٦٠٦.

(٧) م. ن؛ ٧٤٥.

(٨) م. ن؛ ١٢٠.

(٩) م. ن؛ ٣١٤.

(١٠) م. ن؛ ٧٥٤.

(١١) م.ن؛ ٦٠٧، وهو يردُّ تفسير ابن جني لا كلام المتنبي، بل هو معجبٌ بالمتنبي غاضبٌ لإخفاق أبي الفتح في استجلاء معانيه.

وقوله[1]: «أمثل المتنبي يمدحُ قوماً بأن يَستروا وجوه خيولهم بحديدة؟ وأي شرف ونجدة لفارس إن فعل ذلك؟»، وقوله[2]: «ليت شعري أي مدح للممدوح في أن يألف المتنبّي السَّفر؟». وقوله[3]: «ألا ينظر أبو الفتح إلى قوله: توسَّدنا الثَّوية ؟ »، وقوله[4]: «البيت من صفة القُطربلّي»، بل هو في مواطن كثيرة، يرى أن ابن جني فسَّر عكس ما يرمي إليه الشاعر، فأفسد جيد ما أتى به، يقول[5]: «يقول أبو الطيب: فالفضلُ فيمن له الشُّكرُ، ويقول أبو الفتح: فالفضلُ فيك ولك، فيغيّر اللفظ، ويفسدُ المعنى»، والعروضيُّ مصيبٌ فيما ذهب إليه. وهو ينتقد ابن جني ـ عالم اللغة الكبير ـ عندما يسوق اللغة من غير مدلولها المعجمي، كقوله[6]: «ولا يُقال: هدى له؛ إذا تقدَّمه، وإنَّما يريدُ أنَّها تهتدي للأملاك فتقصدهم»، ومسألة الإغراق والذَّهاب بعيداً في تحميل النَّصِّ أكبر كميّة من المدلولات إحدى إشكاليات شرح ابن جني الذي جعله مرمى منتقديه.

ولم يسلُبِ العروضيُّ أبا الفتح كلَّ حسنات شرحه، فقد رآه أكثرَ الشُّرَّاحِ إصابةً في بعض المواطن، ففي قول المتنبي:

لساني وعيني والفؤاد وهمَّتي أوُدُّ اللَّواتي ذا اسمُها منكَ

قال ابن جني[7]: «يقول: لساني وعيني وفؤادي وهمَّتي تودُّ لسانك وعينك وفؤادكَ، والشَّطرُ: النِّصفُ. أي: هنَّ شطرها كأنَّها شُقَّتْ منها فصارتا شطرين، ولشدَّة محبتي لك، كأنَّك شقيقي»، وقال العروضيُّ[8]: «قد أكثر الناس في هذا البيت، والذي حكاه أبو الفتح أجودُ ما قالوه...»، ولكنَّه انتقده في تفسير النِّصف

---

(١) م. ن؛ ١٥٨.

(٢) م. ن؛ ٧٧.

(٣) م. ن؛ ٥٦٠.

(٤) م. ن؛ ٥٦١.

(٥) م. ن؛ ٢٨٥.

(٦) م. ن؛ ٥٠٠، وقدم له الواحدي بقوله: «قال أبو الفضل العروضيّ فيما استدرك على ابن جني»، وانظر؛ ٥٦٠، ويقول أحياناً: «قال العروضي فيما أملاهُ عليَّ»، ص ١٢٠، ولعلَّ العروضيَّ كان قد وضع أملياته على الدّيوان، ثمّ أقرأ الواحدي تلك الأمليات.

(٧) الفسر؛ المجلد الثاني، البيت (٣٧) من القصيدة (١١٥).

(٨) شرح الواحدي؛ ٢٩٠

الثاني من البيت، ومرَّةً أخرى تتدخَّل رواية أبي بكرٍ الخوارزميّ، ويُفسّر العروضيُّ البيت على ضوئها، وهي (أوُدّي) بالإضافة، والبيت مشكلٌ، وإن لم يتعرض له نقَّاد المعاني، مما جعل الواحدي يقول[1]: «والغرض في هذا البيت التَّعميةُ فقط، وإلاَّ فما الفائدة في هذا البيت مع ما فيهِ من الاضطراب؟».

وفي هذا الإطار كان العروضيُّ يريد أن تؤدي الألفاظُ المعنى الذي يرمي إليه الشاعر في أقصى طاقاتها، بما يليق بشعر المتنبي، والمتنبي يريدُ فعلاً أن يُظهر تفوّقَ ممدوحيه إذا امتدح، وتفوقه إذا افتخر ودونيَّة أعدائه إذا هجا. ولذلك كان العروضيُّ ينتقد ابن جني إذا التمس للألفاظ مدلولاً يكون غيرُه أكثر توافقاً لمقتضى الحال منه، فتراه يدفعُ معنىً توصَّل إليه ابن جني، بقوله[2]: «وليس في هذا كثيرُ مدحٍ»، وهو في معرض المدح. ويقرُّ أبا الفتح على ما توصل إليه في شرح قول المتنبي:

أتاهم بها حشو العجاجة والقنا ... سنابكُها تحشو بطونَ الحمالقِ

قال ابن جني[3]: «أي: أتاهم بالخيل، والعجاجة متكاثفةٌ والقنا المتضاعف، فكأنها قد حُشيت حشواً، فسنابك الخيل تحشو بطون الجفون بالعجاجة». فعلَّقَ العروضيُّ بقوله[4]: «أحسنُ من هذا وأبلغُ أنَّ الخيل تطأ رؤوسَ القتلى، فتحشو حمالقها بسنابكها كما قال[5]: وموطئها من كلّ باغٍ ملاغمُه، فأمَّا أن يرتفع الغبارُ، فيدخل في العيون، فلا كثير افتخارٍ في هذا». وابن جني يُصوّر واقع الحال، بينما ذهب العروضيُّ إلى ما تؤول إليه الأمور، وكلاهما أصاب فيما رمى إليه. ومن هذا القبيل قول المتنبي:

أو يرغبوا بُقصورهم عن حفرةٍ ... حيَّاهُ فيها منكرٌ ونكيرُ

قال ابن جني[6]: «وأعيذهم أن يتركوا زيارة قبره، ويلزموا قصورهم»، وقد علَّق

---

(١) م.ن.

(٢) شرح ديوان المتنبي للواحدي: ٢٩٠

(٣) الفسر: الجزء الثاني، القصيدة (١٤٩) البيت (٢٠)

(٤) شرح ديوان المتنبي للواحدي: ٥٦٣

(٥) انظر شرح الواحدي: ٣٨٠، وصدرُه: أجلَّتُها من كل طاغٍ ثيابُه.

(٦) الفسر: المجلد الثاني، القصيدة (١٤٠)، البيت (٢١) وانتقده الوحيد في ما ذهب إليه،

العروضيُّ قائلاً[1]: «ما أبعد ما وقع، أراد أن لا يحسبوا أنَّ قصورهم أوفقُ له من الحفرة التي صارت روضةً من رياض الجنة حتى حيَّاهُ فيها الملكان»، ومثله قول المتنبي:

وكانوا الأُسْدَ ليس لها مصالٌ ... على طيرٍ وليس لها مطارُ

فقد ذهب ابن جني إلى أنَّ «الأُسْد[2]» من صفة المهزومين، إذ على ما هم فيه من قوّة لم يفلتوا من يدي جند سيف الدولّة، بينما ذهب العروضيُّ[3] إلى أن (الأسد) من صفة خيل سيف الدولة، ففي حين يرى ابن جني أنَّ الأعداء لم يتمكَّنوا من الإفلات، يلتمس العروضي العذرَ لجند سيف الدولة الذين لم يتمكنوا من قتلهم لإمعانهم في الهرب، وقولُ ابن جني أمدحُ أخذاً بقاعدة العروضي نفسها.

والمتتبِّع لانتقادات العروضي يجد الحقَّ إلى جانب أبي الفتح في مواطن عدَّة، ففي قول المتنبي:

هذه النظرة التي نالها منـ ... ـك إلى مثلها من الحول زادُهْ

ينثني عنك آخر اليوم منه ... ناظرٌ أنتَ طرفه ورقادُهْ

قال ابن جني[4]: «أي إذا انصرف عنك في آخر اليوم خلَّف عندك طرفه ورقاده، فيبقى بعدكَ بلا لحظٍ ولا نومٍ إلى أن يعود إليك، وهذا مثلٌ، ولقد أحسن فيه»، وقال العروضيُّ[5]: «هذا هجاءٌ قبيحٌ للممدوح إن أخذنا بقول أبي الفتح؛ لأنه يراه، وينصرف عنه أعمى عديم النوم»، والحقيقة لم يرمِ أبو الفتح إلى ما ذهب إليه العروضي من نقد، ويؤكد ذلك اكتشافه لمرمى الشاعر بقوله: «هذا مثلٌ»، وهو ما لم يذكره العروضيُّ، ويبقى كلام أبي الفتح هنا أمدحَ أيضاً، ولقد ذهب الواحديُّ إلى رد

ولكن برؤية مغايرة لانتقاد العروضيِّ وابن فورجة.

(١) شرح ديوان المتنبي للواحدي، ١١٨، وقد ذهب ابن فورجة مذهب العروضي في تفسير البيت، ومرَّةً أخرى يكون الحقُّ إلى جانب أبي الفتح الذي صوَّر مقتضى الحال، وهو ما جعل المتنبي يتكلَّم بلسان أهل المتوفَّى لدفع الشماتة عنهم.

(٢) شرح الواحدي؛ ٥٧٣

(٣) م. ن.

(٤) الفسر؛ ١/ ٩٠٣ بتحقيقنا.

(٥) شرح الواحدي؛ ٧٤١.

كلام العروضي بقوله[1]: «والحقُّ ما قاله ابن جني».

ولم يكن العروضيُّ مصيباً الإصابة كلها في ردِّ شرحه لقول المتنبي:

كيف يرتدُّ منكبي عن سماءٍ والنُّجاد الذي عليه نجادُهْ؟

فقد قال ابن جني[2]: «قد كان حمل إليه فيما حمل سيفاً نفيساً ذا قيمة... يريد طول حمائل سيفه لطوله»، ومرَّة أخرى يوافق كلامُ ابن جني مقتضى الحال، ثم إنَّ المدح بطول حمائل السيف لطوله مألوفٌ في الشعر العربي كنايةً كثيرةَ التَّرداد، وإنْ قال العروضيُّ[3]: «لم يُرد في هذا البيت طولَ النجاد ولا قصره وإنَّما أراد تعظيم الواهب»، فإنَّه لا يكون خرج عن كلام أبي الفتح بمجمله، ووقع ابن فورَّجة[4] فيما وقع به العروضيُّ، وكلاهما حمَّل كلام أبي الفتح مالم يرمِ إليه، على أنَّ الواحديَّ[5] أفصح كلَّ الإفصاح عن مدلول البيت، وهو ما كنى عنه أبو الفتح كنايةً.

وإذا كُنَّا نتابع أبا الفضل العروضيَّ فيما انتقد به أبا الفتح، فإنَّنا نُشير إلى أنَّه اجتهد في بعض التفاسير دون أن يُشير إلى أبي الفتح بسلبٍ أو إيجابٍ، ولكنَّه كان مخطئاً فيما ذهب إليه. ففي قول المتنبي:

والأسى قبل فرقة الرُّوح عجزٌ والأسى لا يكونُ بعد الفراقِ

قال العروضيُّ[6]: «يقول: لا يجبُ أن يأسى الإنسان للموت بعد يقينه بوقوعه؛ فإنَّه قبل الوقوع لا ينفع الحذر، وينغِّص العيش، فإذا وقع فلا أسى عليك ولا علمٌ به، وقد نُسِب في هذا إلى الإلحاد»، وقد وفَّر علينا ابن فورَّجة مسألة الدفاع عن المتنبي، إذ قال بعد أن فسَّر البيت بما لا يخرج عن رأي ابن جني: «هذا مرادُ أبي الطيب، ولم يقصد الإلحاد»، وقد اتَّفق ابن جني والوحيد وابن فورَّجة وغيرهم على أنَّ المقصود هو الحثُّ على الشجاعة وتهوين الموت ودفع الخوف والحذر، وإن اختلفوا

---

(١) م. ن.

(٢) الفسر؛ ١/ ٧٠٩ – ٧٠٨ بتحقيقنا.

(٣) شرح الواحدي؛ ٧٤٣

(٤) م. ن

(٥) م. ن

(٦) م. ن؛ ٣٥٣

في التعبير عن هذا. وقد اتّفق الشُّرّاح كالوحيد والعروضي والواحدي وغيرهم على رد آراء ابن جني، وكان اتّفاقهم على حقٍّ لا على ضلالة، ففي قول المتنبي:

بضـــــربٍ يعمُّهـــــمُ جـــــائرٍ لـــــه فيهـــــمُ قســـــمةُ العـــــادلِ

قال ابن جني[1]: «أي هذا الضرب، وإن كان لإفراطه جوراً فإنَّ قسمته في الحقيقة عدلٌ، لأنَّ قتل مثلهم عدلٌ وقربةٌ من الله»[2]، وعلى الرَّغم من أنَّ امتداح الحكام بأنهم يقومون بقمع المتمرّدين إعزازاً لكلمة الله وطلباً لوحدة الصَّف، فقد كان العروضيُّ مصيباً بردِّ كلام ابن جني بقوله: «ليس كما ذهب إليه»، وهو ما عبَّر عنه الوحيد من قبل بقوله: «لم يُرد الشاعر هذا»، وأصاب الوحيدُ والعروضيُّ الهدف عندما فسَّرا البيت والعدل الذي رمى إليه الشاعر، وهو عدلٌ يحمل ما يحمله من السُّخرية من أولئك المتمردين.

ولعلَّ شرح ابن جني كان مادَّةً تُعين أبا الفضل العروضي على اكتشاف المعنى أو مقاربته بشكل أفضلَ، ففي قول المتنبي:

إذا كان بعضُ النَّاس سيفاً لدولـةٍ ففـي النَّـاسُ بوقـاتٌ لهـا وطبـولُ

قال أبو الفضل العروضيُّ[3]: «أراد بالبوق والطَّبل: الشُّعراء الذين يُشيعون ذكره، ويذكرون في أشعارهم غزواته، فينتشر بهم ذكره في النَّاس كالبوق والطبل اللذين هما لإعلام النَّاس بما يحدث». ولم يتعرض ابن جني لشيء من تفسير البيت رغم أنَّه أطال في إيراد الشَّواهد على جواز المفردات الواردة فيه[4].

وقد أخفق العروضيُّ في استجلاء المعنى الذي عناه المتنبّي، وذهب مذهباً لم يدُرْ له في البال، ولعلَّ لفظة (لها) في عجز البيت هي التي أوحت له بذلك، فبعضُ النَّاس هم الملوك، وبعض الناس الآخرون هم الملوك أيضاً، منهم من تحدّث عنه أفعاله كسيف الدَّولة، ومنهم من لا أفعالَ لهم، سوى الضجيج وتضليل أممهم، فهم بالنسبة للسيف كالأبواق والطُّبول التي تُصدر أصواتاً عاليةً دون أن يكون لهم رصيدٌ

---

(١) الفسر، المجلد الثاني، القصيدة (١٧٢) البيت (٢٤)، وتعليق الوحيد هناك.

(٢) شرح الواحدي؛

(٣) شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٥٢١

(٤) الفسر، المجلد الثاني، القصيدة رقم (١٨٥) البيت (٥٤).

من المجد الذي تصنعه السُّيوف، وإلى هذا ذهب الواحدي، وهو الصَّواب[1].

ومجمل القول في تعليقات العروضي هي أن أبا الفضل العروضيَّ بدا لنا ناقداً كبيراً قديراً على استجلاء المعنى الذي رمى إليه الشاعر وتقديمه بألفاظ عذبة مفصَّلة لتأديته، وقد أصابَ في كثيرٍ من الانتقادات التي انتقد بها أبا الفتح، وفتح الطريق لتلميذه الواحدي ليكون أكثر دقةً في التَّوصُّل إلى معاني الشاعر، مستفيداً من عمل أستاذه، ومصوّباً له بعض ما وقع فيه، ولكنَّ الذي يجبُ أن يُقال: إنَّ الفضل فيما توصَّل إليه العروضي إنَّما يعودُ لابن جني الذي فتح الطَّريق له ولغيره ليدخلوا إلى عالم المتنبي الذي كان ومازال عالماً رحباً فسيحاً مديداً، يصعب التَّحليقُ فيه حتى على أتمِّ الطَّير عمراً كما قال لممدوحه سيف الدَّولة ذات يوم.

٤- **الشريف المرتضى، علي بن الحسين الموسويُّ المتوفَّى سنة ٤٣٦هـ**، شقيق الشاعر الشريف الرضيِّ، له كتابٌ انتقد فيه (الفتح الوهبيَّ)، سمَّاه: تتبُّع أبيات المعاني التي تكلَّم عليها ابن جني[2]. وقد وصلتنا نقولٌ كثيرةٌ من هذا الكتاب، أودعها ابن المستوفي كتابه الضخم: النظام، وسوف نأتي على ما في أيدينا منه، ونحاول أن نُشير إلى مواطن الإصابة التي أتى بها من خلال نقده لابن جني.

أورد أبو الفتح في كتابه الفتح الوهبي قول المتنبي:

إذا داءٌ هفا بُقراطُ عنه ... فلم يوجد لصاحبه ضريبُ

وشرحه بقوله[3]: «إذا أشكل الداء وأعضلَ على بقراطَ، فلا يوجد لصاحبه شبيه فيه»، وذكر أبو الفتح أنَّ هذا التفسير هو تفسير المتنبي نفسه عندما سأله عنه، وأنه وضع «لم» موضع «ليس» لمضارعتها إيَّاها في النفي، وقد استشهد أبو الفتح ببيتين من الشعر على وضع «لم» موضع «ليس». وقد ردَّ المرتضى تفسيرَ ابن جني للبيت، وأطال فيه، وقال: «الذي يقوله غير واجب ما قطع عليه من حمل لفظ «لم» على أن المراد به «ليس». ثمَّ رأى أن بيتي الاستشهاد لايناسبان الحال، ولعلَّ

---

(١) شرح الواحدي، م. ن.

(٢) يسميه ابن المستوفي أحياناً باسم «المنصف»، انظر النظام: ٤/ ٤٥، ولعلَّ الاسم الكامل: «المنصف في تتبع أبيات المعاني التي تكلَّم عليها ابن جني»، وانظر النظام: ٤/ ١٢١ أيضاً.

(٣) الفتح الوهبي: ٣٦.

أخطر ما في انتقاده له أن شكّك في نسبه هذا التفسير للمتنبي[1]، وهي إحدى المسائل التي اتفق أكثر نُقّاد ابن جني على التّشكيك فيها، وعلى كلٍّ الحال البيت من الأبيات المشكلة التي تعاورها النقاد، ورواها بعضهم «أذا» على الاستفهام أو غيره، وردّوا رواية أبي الفتح بكسر الهمزة، ووافقه بعضهم الآخر، وقد انتقد الواحديُّ كلا من ابن جني وابن فورَّجة فيما توصّلا إليه من تفسير البيت[2]، ويفهم من كلام ابن المستوفي أنه يميل إلى رواية ابن جني، وأشار إلى أن جواب (إذا) في بيت آخر، وجد في بعض النسخ دون بعضها الآخر[3]. وحول قول المتنبي:

ولو غيرُ الأمير غزا كلاباً ثناهُ عن شُموسِهمُ ضبابُ

قال ابن جني [4]: «ضربه مثلاً أي: كان له شغلٌ بما يلقاهُ منهم قبل وصوله إليهم، ويجوزُ أن يكون كنى بالشموس عن النساء وبالضباب عن المحاماة «عنهنَّ».

قال الشريف المرتضى[5]: «هذا هو المعنى سوى قوله: وإباحة حريمهم». ثمَّ أسهبَ في التعليق على كلام ابن جني، وقال[6]: «فأمَّا قوله: إنه كنى بالشموس عن النساء والضباب عن المحاماة دونهن فقريبٌ غير بعيد»، ولكنَّه التمس معنىً اعتبره أجود من معنى أبي الفتح، وقد علّق ابن المستوفي بقوله[7]: «أغرب المرتضى رضي الله عنه في هذا الاستدراك»، وأورد ابن المستوفي أقوال عدد من الشُرّاح، كالواحدي والتبريزي وغيرهما، وقال[8]: «وهذه الأقوال؛ قول أبي الفتح أجودُ منها» على أنَّ التبريزي قد جاء بلفظ أبي الفتح ومعناه[9]. وعند قول المتنبي في رثاء خولة أخت

---

(١) النظام؛ ٤/ ١٣.

(٢) شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٥٢٤.

(٣) النظام؛ ٤/ ١٤.

(٤) الفتح الوهبي؛ ٣٧.

(٥) النظام؛ ٤/ ٣٢.

(٦) م.نح ٤/ ٣٣

(٧) م.ن.

(٨) النظام؛ ٤/ ٣٣.

(٩) م.ن؛ ٤/ ٣٢، قال ابن المستوفي: «وحكى أبو زكريا عنه: لمّا كانت المرأة تُشبَّه بالشمس، جعل نساء القوم شموساً، وجعل ما دونها من حمايتهم ضباباً».

سيف الدولة:

طوى الجزيرة حتى جاءني خبرٌ فزعت فيه بآمالي إلى الكذبِ

حتّى إذا لم يدع لي صدقُه أملاً شرقتُ بالدَّمع حتّى كاد يشرقُ بي

فسَّر أبو الفتح: إلى الكذب في البيت الأول: (إلى التَّكذيبِ)[1].

وقد ردَّ المرتضى هذا التفسير، وقال: «هذا غلطٌ فاحشٌ منه، لأنَّ التكذيب لا يُمَنَّى ويؤمل، وهو ممكنٌ لكل واحد غير متعذّر، وإنَّما يتمنَّى كون الخبر في نفسه كذباً لأنه هو الذي ينفعُ، والتّكذيب لا فائدة فيه»، ثمَّ عزَّز وجهة نظره بالمقابلة بين الكذب في البيت الأول و(الصدق) في البيت الثاني، وهو محقٌّ في ذلك لو لم يكن أبو الفتح عنى إلى ذلك بقوله: «ووجدت أبا الفتح يذكر في تفسيره بجملة شعر المتنبِّي شيئاً صحيحاً في معنى هذا البيت»، يقصد شرح ابن جني للبيت في كتابه (الفسر). وقول المرتضى: «ولست أدري لم عدل عنه هاهنا إلى ماهو خطأ، ليس بشيء، لأن ما عناه ابن جني في الكتابين واحدٌ لمن تبصَّر في طريقة عرضه لمعانيه. وعند قول المتنبي:

عمر العدوِّ إذا لاقاهُ في رهجٍ أقلُّ من عمر ما يحوي إذا وهبا

قال ابن جني[2]: «معناه: إذا أراد الهبة، فأما إذا وهب الشيء فليس بمالك له، فجعل المسبب، وهو الهبةُ، مكان السَّبب، وهو الإرداة، ومثله قوله تعالى: ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله [النحل: ٩٨]﴾، إي إذا أردتَ أن تقرأ، فاستعذ، وهو كثيرٌ في القرآن وفصيح الكلام».

قال المرتضى في ردِّه على ابن جني[3]: «هذا غلطٌ، وما أراد بقوله: (إذا وهبا) إلاَّ وقوع الهبة وإنجازها دون إرادتها على ما ظنَّه.. » إلى أن قال: «ولو أراد ما ظنَّه لكان المعنى فاسداً باطلاً»، وأيَّد ابن المستوفي كلام أبي الفتح بقوله: «قوله: إذا أرادَ

---

(١) الفتح الوهبي؛ ٣٧، ولا أدري لماذا قال ابن المستوفي: «لم أجد أبا الفتح ذكر في كتابه المفرد في أبيات أبي الطيب ما أورده المرتضى واستدركه عليه»، وأشار إلى تفسير أبي الفتح للبيت الثاني، وعبارته في الفسر والفتح الوهبي واحدة. انظر النظام؛ ٤/ ٤٦، وقارن بالفتح الوهبي؛ ٣٨، والفسر؛ ١/ ٢٤١.

(٢) الفتح الوهبي؛ ٣٩.

(٣) النظام؛ ٤/ ١٢٢.

أن يهب كلامٌ مستقيمٌ، لأنه إذا أراد أن يهبَ أمضى إرادتها وتبعها ووهب عقب الإرادة، فلم تطلْ مدة الإرادة». وبهذا التوضيح الذي جاء به ابن المستوفي فسَّر ابنُ سيده هذا البيت في المشكل[1] كما فسَّره ابن جني. وعند قول المتنبي:

وتغبط الأرضُ منه حيث حلَّ به ... وتحسد الخيلُ منه أيَّها ركبا

قال أبو الفتح[2]: «إنما جعل الأرض تغبط والخيل تحسد، لأن الأرض، وإن كثرت بقاعُها فهي كالمكان الواحد لاتّصال بعضها ببعض، والخيل ليست كذلك، لأنها متفرقة ومتغايرة، فاستعمل للأرض لفظ الغبطة لأنه أحسن، وللخيل لفظ الحسد، لأنه أقبح».

وقد ردَّ المرتضى تفسير ابن جني للبيت بقسوة، وقال[3]: «فعلم بذلك أن الفرق المقصد بين لفظتي (تغبط وتحسد)| الذي تشاغل به ابن جني غير صحيحٍ ولامتصوَّرٍ، وأن الذي نبَّهنا عليه هو الصواب»، والحقيقية إنَّ الصواب إلى جانب أبي الفتح، وقد وافقه على كلامه هذا جملة الشُّرّاح كالأصفهاني[4] وابن سيده[5] والواحدي[6] وغيرهم.

وعند قول المتنبي:

أناسٌ إذا لاقوا عدىً فكأنَّما ... سلاحُ الذي لاقوا غبارُ السَّلاهبِ

قال ابن جني[7]: «خصَّ السَّلاهب، وهي الطِّوالُ من الخيل؛ لأنَّها أسرع، فغُبارها ألطف وأسخف».

---

(١) شرح مشكل أبيات المتنبي، لابن سيده، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين؛ ٩٣.

(٢) الفتح الوهبي؛ ٣٩.

(٣) النظام؛ ٤/ ١٢٦.

(٤) الواضح للأصفهاني؛ ٣٣.

(٥) شرح مشكل أبيات المتنبي؛ ٩٤.

(٦) شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ١٥٧.

(٧) الفتح الوهبي؛ ٤١، ووردت العبارة في الفسر كما وردت هنا، ونقلها ابن المستنوفي في النظام: «ألطف وأدق»، وقد شكّك محقق الفتح الوهبي في لفظة (أسخف)، وقال: «هكذا وردت الكلمة في المخطوط، ولعلَّ صوابها (أخف)»، وصوابُها كما وردت في المخطوط، وابن جني دقيقٌ في عباراته وألفاظه. انظر اللسان (سخف).

وقد ردَّ المرتضى تفسير أبي الفتح، وقال[1]: «هذا غير صحيح، لأن السَّلاهب هي الطوال من الخيل والنَّاس وغيرها، فيجوز يريد بالسَّلاهب: البراري الطوال البعيدة الأقطار.. »، وقد أسهب المرتضى في تفسير البيت، وتعقَّبه ابن المستوفي، وردَّ كلامه جميعاً، على أن المرتضى لم يكن متيقّناً من تفسيره للبيت، إذ قال[2]: «فيجوز»، وأخذ يدور حول كلام أبي الفتح، ولم يستبعد أن يكون المقصود بالسَّلاهب: طوال الخيل، وإنْ أخذ على أبي الفتح عدم تفسيره لكون غبار سلاهب الخيل ألطف وأدقّ [وكذا وردت في النظام في المرّتين، وعند الواحدي أيضاً]، وقد شرح الواحدي البيت كما شرحه ابن جني، وزاد عليه[3]. وعند قول المتنبي:

منىً كنَّ لي أنَّ البياضَ خضابُ فيخفى بتبييض القرون شبابُ

قال أبو الفتح[4]: «يقول: شيبي هذا منىً كنَّ لي قديماً، وإنَّما تمنيتُ الشَّيبَ ليخفى شبابي بابيضاض شعري، فآثر الشيب على الشباب لما فيه من الوقار والتّجلّة».

وقد ردَّ الشريف المرتضى هذا التفسير، وقال[5]: «هذا من بعيد التأويل، وقد سلب المتنبي هذا التأويل الذي تعسَّفه وتكلَّفه الفضل في معنى غريب لطيف أراده، وأظنّه لم يسبق إليه»، ثم أطال في نقد الشَّراح، وقال: «وقد بيَّنا أنَّ كلامَ الرَّجلَ كأنه يدلُّ على أنَّه تمنَّى الخضاب لا الشيبَ نفسه».

وقد أخفق الشريف المرتضى في تفسير البيت، مثلما أخطأ في فهمه لتفسير ابن جني للبيت، واتّهمه بالتعسُّف وبُعد التأويل، فدار في فلك دار به غيرُه من نقّاد ابن جني، على أنَّ ابن المستوفي ردَّ انتقاد الشريف المرتضى، وصوَّبَ كلام أبي الفتح، وقال[6]: «هذا الذي ذكره المرتضى رضي الله عنه، أنحى فيه أولاً بالإنكار على أبي الفتح، وليس موضعه، فإنَّ الذي أتى به أبو الفتح هو الذي أراده أبو الطيب..»، ثم أخذ يفنّد تأويلات واجتهادات الشريف المرتضى، وكان محقّاً في ذلك. وعند قول المتنبي:

---

(١) النظام؛ ٤/ ٢٢٧.

(٢) م. ن؛ ٤/ ٢٢٨.

(٣) شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٣٣٠.

(٤) الفتح الوهبي؛ ٤٣.

(٥) النظام؛ ٤/ ٣٠٥.

(٦) النظام؛ ٤/ ٣٠٥ و٣٠٦.

حاشاك أن تضعفَ عن حملِ ما تحمَّـــل السَّـــائرُ في كُتبـــه

قال أبو الفتح[1]: «السَّائر: الفيجُ الذي يسير بالكتب، أي: فإذا كان الفيجُ يطابق حمل ذكر وفاتها، فحكمُ قلبك أن يكون أشدَّ إطاقةً لذلك منه. وهذه في الحقيقة كأنَّها مغالطة».[2]

وقد ردَّ الشريف المرتضى كلام أبي الفتح بقسوة، وقال[3]: «هذا إن كان أراده المتنبي وسواسٌ... وما في هذا شيءٌ من الملاطفة، وإنما هو بُعْدٌ محضٌ عن طريق الصَّواب». وأخطأ المرتضى في ردِّ كلام أبي الفتح، كما أنه أخطأ في البديل الذي ارتآه من التفسير، ولم يُرد المتنبي إلاَّ ما استجلاه أبو الفتح من المعنى، وذلك أنه أراد أنْ يهوِّن أمر المصيبة، والمتنبّي وأبو الفتح وسائر البشر يعلمون أنه لا يستوي صاحب المصيبة وناقل خبرها في الحزن وتحمُّل وقع الأسى، والأبيات التي تلي هذا البيت في القصيدة تؤكِّد أن غاية المتنبي إنما كانت تصبيرَهُ على المصيبة بأيِّ شكلٍ كان، وقد اعتمد الواحدي تفسير ابن جني، وجاء بألفاظه ومعناه[4]، وفعل مثله صاحب التبيان[5]؛ مشيراً إلى نقل الواحدي عن ابن جنّي. وعند قول المتنبي:

سُقيتْ منابتُها التي سقتِ الورى بيدي أبي أيّوبَ خيرِ نباتها

قال أبو الفتح[6]: «جعل للنفوس منابتَ لمّا أراد أن يدعو لها بالسَّقْي، ومنابتُها: أي: أصولُها، أي سقى الله أهل هذا الممدوح بسماحته وعطائه فإذا أفاض عليهم، وهم

---

(١) الفتح الوهبي؛ ٤٣.

(٢) هذا كلام أبي الفتح في الفسر؛ ١/ ٥١٣، ونصُّ أبي الفتح في الفتح الوهبي يطابق ما في الفسر تقريباً، ولكنَّ عبارة الفتح: «وهذه ملاطفةٌ بالقول لا حقيقةٌ»، وبذلك تكون عبارة الفسر أشدّ ملاصقةً للمدلول، وزادها أبو الفتح إيضاحاً بقوله: «وإنما أراد تسكينه، فتوصل إليه من كل جانبٍ»، وهذا بالفعل ما رمى إليه.

(٣) النظام؛ ٤/ ٣٦١.

(٤) شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٧٨٥.

(٥) التبيان؛ ١/ ٢١٦.

(٦) الفتح الوهبي؛ ٤٥، وقد شرح أبو الفتح البيت في الفسر كما شرحه هنا، ولكن زادهُ هناك إيضاحاً، انظر: الفسر؛ ١/ ٥٣٨.

مَعاطِ مساميحُ أفاضوا على الناس، وخير نباتها، لأنَّه أشرف قومه، والهاء في نباتها عائدةٌ على المنابت، فجعل النبات هو السَّاقي للمنبت قلباً للعادة وإغراباً في الصَّنعة».

وقد صوَّب الشريف المرتضى شرح ابن جني، ولكنه أراد أن يُضيفَ على كلام ابن جني، فوقع في الخطأ، وبعُد عن الصَّواب، قال[1]: «هذا الذي ذكره كلُّه صحيحٌ، إلاَّ أنَّه توهَّم أن النبات هو الساقي للمنبت، وما مضى في البيت لا يقتضي ذلك، ولا يوجبُ أن يَظنَّه ظانٌّ فيه، لأنه دعا لمنابتها بالسُّقيا، وجعل هذا المنابت ساقيةً للورى بيدي أبي أيوب...»، وقد علَّق ابن المستوفي على الشريف المرتضى بقوله[2]: «الذي أوقع الشريف المرتضى، رضي الله عنه، فيما ردَّه على أبي الفتح.... أنَّه ظنَّ أن الباء في قوله: بيدي أبي أيوب متعلقةٌ بقوله: سقت الورى، وإنَّما هي متعلقةٌ بقوله: سقيت منابتها...»، وهو مصيبٌ فيما ذهب إليه من نقدٍ للشريف المرتضى وتصويب لأبي الفتح، وقد وافق ابن سيده[3] والواحدي[4] وغيرهما أبا الفتح على ما ذهب إليه، وإن كان لابن فورَّجة رأيٌ آخر سنأتي عليه.

وعند قول المتنبي:

لو مرَّ يركضُ في سطورِ كتابةٍ أحصى بحافرِ مهرِهِ ميماتِها

قال أبو الفتح[5]: «سرُّ هذا البيت قولُه: بحافرِ مهرِه، يقول: فإذا صرَّف المهرَ الرَّيِّضَ على قدر اختياره، فكيف تصريفُه الفاره المرتاض؟.. يصفُه بالحذق في الفروسية، وشبَّه مع هذا حافره بالميم، وقد استقصيتُ هذا وغيره في كتابي الكبير[6] في تفسيره ديوانه». وقد أطال أبو الفتح الحديث عن البيت في الفسر، وأورد الأدلة والشَّواهد كعادته، ونقل الشريف المرتضى بعضاً من شرح ابن جني للبيت في الفسر إلى كتابه، ولكنَّه قال[7]: «وذكر هناك كلاماً كثيراً في هذا المعنى لا طائل في نقله إلى

---

(١) النظام؛ ٥/ ٥٨.

(٢) م. ن.

(٣) شرح المشكل؛ ١٣٨.

(٤) شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٢٨٠، وتعليق ابن فورجة هناك.

(٥) الفتح الوهبي؛ ٤٦.

(٦) الفسر؛ ١/ ٥٣٩.

(٧) انظر النظام؛ ٥/ ٦٣.

هنا». وقد عاب الشريف المرتضى في شرح البيت أمرين: تفسيره لتشبيه الحافر بالميم من دون سائر الحروف، وكثرة الشواهد، وقد ردَّ ابن المستوفي انتقاد الشريف المرتضى جملةً، وانتصر لابن جنّي. وعند قوله:

تكبو وراءَك يا ابن أحمد قُرَّحٌ ليست قوائمُهنَّ من آلاتها

قال ابن جنّي[1]: «الهاء في آلاتها عائدةٌ على (وراءك)؛ لأنها مؤنَّثةٌ، أي ليست قوائم هذه القُرَّح الطالبة لأثرك من آلات هذه الجهة والناحية التي تسيرُ فيها، يحتاجُ من يسلك طريقك إلى آلات أوثق من قوائم القُرَّح على شدتها وصلابتها، ضرب ذلك مثلاً. أي لا يُجاريك أحدٌ في الفضل والسُّؤدد». وقد ردَّ الشريف المرتضى تفسير ابن جنّي للبيت، وقال[2]: «الذي نقوله: والهاء في آلاتها عائدةٌ على القُرَّح لا محالة، ولا يظنُّ سوى ذلك متأمِّلٌ... ولا معنى لإضافة آلات إلى الجهة [أي: وراء]، وإن كانت مؤنّثةً، فإنَّ ذلك يُحيلُ المعنى، وهو غيرُ متصوَّرٍ». وقد أخذ برأي أبي الفتح عددٌ من الشُّرّاح كابن سيده[3] والواحدي، في حين يرى آخرون رأي الشريف المرتضى كالأصفهاني[4]، وهو سابقٌ عليه. وعند قول المتنبي:

أحادٌ أم سُداسٌ في أُحادِ لُيلتُنا المنوطةُ بالتَّنادِ؟

قال أبوالفتح[5]: «استطال ليلته، فقال: أواحدةٌ هي أم ستٌّ؟ واختار الستَّ دون غيرها من العدد؛ لأنها الغايةُ التي فرغ الله فيها من جميع أحوال الدنيا، وصغَّر الليلة لذلك تصغير تعظيمٍ.. والتَّنادي: يريد التنادي للرحيل وقود الخيل إلى الأعداء...».

وقد ردَّ الشريف المرتضى كلام أبي التفح، وقال[6]: «وهذا من جملة الزَّلل والخلل... والتعليل بأنَّ هذا العدد فيه فُرغ من خلق الخلق مضحكٌ... لا يظنُّ هذا

---

(١) الفتح الوهبي؛ ٤٦، وانظر الفسر؛ ١/ ٥٤٦.

(٢) النظام؛ ٥/ ٦٨.

(٣) شرح مشكل أبيات المتنبي؛ ١٣٧.

(٤) شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٢٨١، على أنه أجاز أن تعود (الهاء) في (آلاتها) على القُرَّح.

(٥) الواضح؛ ٣٧.

(٦) الفتح الوهبي؛ ٥٤.

متأمّلٌ»[1] وردَّ تفسير أبي الفتح لكلمة (التَّناد)، وقال[2]: «وأما لفظة التناد، فلا شبهة أنّ المراد بها يوم القيامة»، ورمى تفسير أبي الفتح بالفساد، وقد ردَّ ابن المستوفي كلام الشريف المرتضى، وانتصر لأبي الفتح[3].

وعند قول المتنبي:

بوادٍ به ما بالقلوبِ كأنَّه وقد رحلوا جيدٌ تناثر عقدُهُ

قال أبو الفتح[4]: «يحتمل هذا قولين: أحدهما أنَّ الوادي قد بقي لرحيلهم عاطلاً مستوحشاً كالجيد إذا سقط عنه عقدهُ، وقوله: به مابالقلوب، أي: قتله الوجد لبعدهم عنهُ.... والآخر: أنه شبَّه تفرق الحمول والظعن بدرٍّ قد تناثر، فتفرّق...».

وقد أقرَّ المرتضى بصحة كلام أبي الفتح، وقال[5]: «الذي قاله صحيحٌ»، ولكنه اجتهد، وقدَّم احتمالاً ثالثاً لقول الشاعر: «به مابالقلوب»، ومهَّد لتفسيره قوله: «يحتملُ وجهاً آخر لم يذكره، وإن لم يزدْ في القوَّة على ماأورده لم ينقصْ عنه»، والذي ذهب إليه أنه أراد حلَّ بهذا الوادي من حلَّ بالقلوب»، فتكون «ما» بموضع «من»، وقد كان المرتضى في موقفه هذا إيجابياً على غير عادته، ولعلَّه مدينٌ لأبي الفتح في إعمال ذهنه لاستنباط رؤية جيدة، لم تكن بعيدةً عن الصواب. وعند قول المتنبي:

فرَّستنا سوابقٌ كنَّ فيه فارقتْ لبدهُ وفيها طِرادُهْ

قال أبو الفتح[6]: «فيه: أي في جملة ما حبانا به، يعني خيلاً، قادها إليه، أي: جعلتنا فرساناً، وفارقتْ لبده، أي: انتقلت إليَّ، وكانت له، (وفيها طراده): أي: قد صرتُ من صحبه وفي جملته، فإذا سار إلى موضع سرتُ معه، وطاردتُ بين يديه، فكأنه هو المطاردُ عليها، إذ كان ذلك له ومن أجله، وقوله: فيها، أي: عليها...».

---

(١) النظام؛ ٧/ ٨٠ و٨١.

(٢) النظام؛ ٧/ ٨١، وقد فسرها كتفسير المرتضى كلٌّ من ابن سيده في شرح مشكل أبيات المتنبي؛ ٨١، والواحدي في شرحه؛ ١٣٧، ولكنَّه ذكر تفسير أبي الفتح، ولم يردَّه.

(٣) النظام؛ ٧/ ٨١.

(٤) الفتح الوهبي؛ ٦٠.

(٥) النظام؛ ٧/ ٢٤١.

(٦) الفتح الوهبي؛ ٦٣.

قال المرتضى منتقداً لأبي الفتح[1]: «ما رأيتُ أطرفَ من تخطئة الصَّواب الواضح الذي يقتضيه ظاهرُ الكلام إلى كلّ تأويلٍ مُتمحَّلٍ فاسدٍ»، ورأى أنَّ بيت المتنبي «لا يُطابق المعنى الذي توهَّمه»، وما ذهب إليه الشريف المرتضى من نقدٍ لابن جني ذهب إليه أغلبُ الشُّرّاح، وكان أقلَّهم قسوةً[2]. وعند قول المتنبي:

فإمَّا تريني لا أقيمُ ببلدةٍ ... فآفةُ غمدي في دلوقيَ من حدّي

قال أبو الفتح[3]: «سيفٌ دلوقٌ: سريعُ السَّلَّةِ. أي: فكثرةحركتي وتصرُّفي يسخفني[4] ويُغيّرني، ويرثُّ بزَّتي وظاهري».

ردَّ الشريف المرتضى هذا التفسير، وقال: «وهذا من التأويل الذي يربأ بمثله عنه، أيُّ ذكرٍ جرى لشحوبه وتغيُّرِه وتقطُّع بزته حتى يحمل الكلام، وهو لا يحتملُه عليه؟».

وقد كان الشريف المرتضى في ذلك موافقاً للشُّرّاح الآخرين في الاعتراض على ابن جنّي، ومنهم ابن فورَّجة والواحدي[5]، بينما ذهب ابن سيده إلى ما ذهب إليه ابن جني تماماً، وكان أكثر إيضاحاً عندما قال[6]: «ضرب السيف مثلاً لنفسه والغمد مثلاً لجسمه والدُّلوقُ مثلاً لحركته، أي تنقُّلي في البلاد يشحبني، ويرثُّ بزَّتي»، وإذا التمسنا للشريف المرتضى عذراً في ردِّه، فإنما نلتمس لأبي الفتح عذراً في أنه ذهب للمعنى الأبعد، وهو ما تُقرّه الأبيات التي سبقت هذا البيت وتلتْهُ. وعند قول المتنبي:

---

(١) النظام؛ ٧/ ٣٤١.

(٢) انظر شرح الواحدي؛ ٧٤٥، والأصفهاني؛ ٤٦، وتفسير أبيات المعاني لأبي المرشد المعريّ، ١٠٥، وشرح مشكل أبيات المتنبي؛ ٣٦٠، وقد أشار إلى كلام ابن جني، ولم يسمه.

(٣) الفتح الوهبي؛ ٦٤.

(٤) كذا في مطبوعة النظام، ويأتي أحد مفردات (سخف) بمعنى (الرِّقة)، وقد ذكرنا ذلك من قبل.

(٥) شرح ديوان المتنبي؛ ٧٥٢، وكان قاسياً في ردّ كلام أبي الفتح، ثم إنَّه انتقده انتقاداً ليس في محلّه، إذ ردَّ تفسيره لكلمة (دلوق)، والحقّ فيها إلى جانب أبي الفتح، انظر اللسان (دلق)، كما أن أبا الفتح أتى في الفسر؛ ١/ ٩٢٩ على المعنيين، القريب الذي ذهب إليه الواحدي وابن فورجة والمرتضى، والبعيد الذي أورده في الفتح الوهبي، وأخذ به ابن سيده في شرح أبيات المشكل.

(٦) شرح مشكل أبيات المتنبي، لابن سيده، تحقيق محمد حسن آل ياسين؛ ٣٦٢.

إذا ارتقبوا صبحاً رأوا قبل ضوئه كتائبَ لا يردي الصَّباحُ كما تردي

قال أبو الفتح[1]: «في هذا البيت تفسيرٌ للذي قبله أيضاً، وشبَّهها بالصباح للونها وسرعتها وانتشارها».

قال الشريف المرتضى[2]: «وهذا من بعيد الوهم، وإنَّما أراد: مسير الصباح وسرعة حركته دون سيرها وحركتها؛ لأنَّ الرَّدَيان ضربٌ من السَّير سريعٌ، والخيل تردي إذا ركضت.... وليس في هذا البيت ذكرٌ للتشبيه بلون الصَّباح وبياضه، وإنما أراد: أنَّ هذه الكتائب تسبقُ الصباح إليهم، فهي تردي أسرع ممَّا يردي الصباح»، ثم قال: «فأما البيت الذي قبل هذا، وهو قوله: يُغيّر ألوان الليالي على العدى[3]، فلعمري: إنه أراد تغيُّرَ اللون، ولا تعلُّق لهذا البيت في هذا المعنى بالذي يليه ممَّا لا ذكر للون فيه».

ردَّ الشريف المرتضى رأي أبي الفتح القائل بأنَّ البيت يُفسّر البيت الذي قبله، وشاركه في هذا الردِّ الأصفهانيُّ في الواضح[4]، ثمَّ ردَّ تفسير أبي الفتح للكتائب المغيرة بالصباح من حيث اللون، ولكنَّه أقرَّ تشبيهها بالصباح سرعةً، وهذا ما ذهب إليه أبو الفتح، وهو المعنى البعيد الذي يُشكّل دوماً الغاية الأهم عند ابن جني، والحقيقة إنَّ العلاقة بين البيتين وثيقةٌ، وهو يريد تصوير هذا المشهد المخيف المهيب، ويكون أبو الفتح أشار إلى ما رمى إليه الشاعر، وأغلب الشُّرّاح توصلوا إلى المعنى بطرقهم المختلفة[5]. ومجمل القول في انتقاد الشريف المرتضى:

- لقد ردَّ الشريف المرتضى قسماً من شروح الأبيات التي شرحها أبو الفتح ابن جنّي في الفتح الوهبي، ولكنَّه لم يكن موفَّقاً فيما أخذه على أبي الفتح في أغلب اعتراضاته، على أنَّ الشريف المرتضى التمس المعنى القريب الذي رمى إليه الشاعر شأنه شأن أغلب الشُّرّاح فيما ذهب أبو الفتح إلى المعنى البعيد تارةً، وإلى واقع الحال مستنداً في ذلك إلى ما أفاده من الشاعر نفسه.

---

(١) الفتح الوهبي؛ ٦٦.

(٢) النظام؛ ٧/ ٣٩٣.

(٣) عجزه: بمنشورة الرَّايات منصورة الجند.

(٤) الواضح للأصفهاني؛ ٤٧

(٥) انظر شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٧٥٦، وشرح أبيات المشكل لابن سيده؛ ٣٦٥.

لقد اتهم الشريف المرتضى أبا الفتح فيما اتّهمه به الآخرون من تمحُّلٍ للنَّصّ، وشكَّك في نسبة ما نسبه ابن جني للشاعر نفسه من تفسيرٍ أو توضيح.

لم تكن ردود الشريف المرتضى بنفس القسوة التي وردت عند غيره كالوحيد والعروضي وابن فورجة والواحدي.

وقف الشريف المرتضى أحكامه في الغالب على الفتح الوهبي، ولكنَّه كان مطَّلعاً على (الفسر)، وأتى على ذكر نصوص منه ينتقد فيها أبا الفتح إذا رأى أن ذلك يُساعده على إثبات رؤيته وفهمه للبيت.

ومع ذلك يُشكّل عمل الشريف المرتضى محطَّةً هامَّة أخرى في قراءة نصوص أبي الطيب المتنبي على ضوء ما أثاره أبو الفتح ابن جنّي لديه.

٥. **العميد أبو سهل[١] محمد بن الحسن بن علي الزُّوزني العارض**، المتوفى سنة ٤٣٩، ترك لنا كتاباً، اسمُه: قشر الفسر، كما هو مدوَّنٌ على الورقة الأولى من المخطوطة التي تحتفظ بها دار الكتب المصرية برقم ١١٠٨٣/ز، والتي يعود تاريخها إلى سنة ١٣٥٥هـ، وذكر ناسخها في الورقة الأخيرة أنه نسخها عن مخطوطةٍ، يعودُ

---

(١) ورد اسم المؤلف على غلاف مخطوطة قشر الفسر في الورقة الأولى من الجزء الأول «العميد أبي [كذا] سهل محمد بن الحسن الزوزني العارض» وعلى غلاف الورقة (٧٥)، وبها يبدأ الجزء الثاني: «الشيخ العميد أبي [كذا] سهل محمد بن الحسن الزوزني العارض»، وعن هذه النسخة أثبت اسمه الشيخ محمد علي النجار في مقدمة تحقيقه للخصائص [١/ ٢٢ من المقدمة] دون أن يضيف شيئاً، وسماه فؤاد سيزكين: «أبا جعفر محمد بن الحسن بن سليمان الزوزني المتوفَّى سنة ٣٧٠هـ»، ونسب الكتاب إليه، وهذا لا يصحُّ بحال من الأحوال، فالرَّجل المذكور متوفى سنة ٣٧٠هـ، أي قبل ابن جني بـ٢٢ عاماً، ولم تنسب المصادر التي أخذ عنها سيزكين له كتاباً بهذا الاسم الذي يُغاير تماماً اسم المؤلّف الحقيقي كما ذكر عن نفسه (انظر، تاريخ التراث العربي لسيزكين؛ ٢/ ٣٢، وقد نقل عن معجم المؤلفين لكحالة؛ ٩/ ١٩٣، وهذا نقل عن السبكي، انظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي؛ ٣/ ١٤٣)، وأمَّا لقب (الزُّوزني) فنسبةً إلى (زوزن)، وهي بلدٌ بين نيسابور وهراة، أطلعت عدداً كبيراً من العلماء حتى سُمّيت البصرة الصغرى. وأما لقب (العارض) فلم أعرف له تفسيراً. وانظر كلامنا فيما سبق.

تاريخُها إلى سنة ٤٧٥، وهو تاريخٌ قريبٌ من زمن وفاة مؤلفها.

تقع المخطوطةُ هذه في ١٤٧ ورقةً، تضم المؤلَّفَ المسمَّى: قشر الفسر، وقد جعله مؤلِّفه في جزأين، يبدأ الجزء الأول بمقدمة هامة. سنأتي على مناقشتها، ثم تليها الأبيات التي علق عليها الزُّوزني متسلسلةً وفق ترتيب ابن جني على الحروف الهجائية، وهذا أمرٌ طبيعيٌّ مادام الكتاب موضوعاً لتتبُّع شرح ابن جني المعروف بالفسر.

وينتهي الجزء الأول عند الورقة (٧٤)، وقد نصّ مؤلِّفُه على ذلك بقوله: «يتلوهُ في الجزء الآخر: قافية الضاد. وقال في قصيدةٍ أولها.

مضى الليلُ والفضل الذي لك لا يمض...».

ويبدأ الجزء الثاني عند الورقة (٧٥) على غلافها: «كتاب قشر الفسر تصنيف الشيخ العميد أبي سهل الزوزني العارض، رحمه الله، الجزء الثاني»، ويليه الورقة (٧٦)، وأوَّلها:

«بسم الله الرحمن الرحيم، ربِّ أعن. الحمد لله خير ما افتتح به القول واختتم، وصلى الله على محمد وآله وسلم، قال الشيخ العميد أبو سهل محمد بن الحسن بن علي رحمة الله عليه. قافية الضاد.....».

ولا ندري لهذا التقسيم الذي اعتمده المؤلّف سبباً سوى أن يكون جعل حجم الجزء الأول موازياً لحجم الثاني، فكان أن توقف عند نهاية قافية (الشين)، وبدأ بالجزء الثاني مع قافية (الضاد) إلى آخر الكتاب.

وقد ذكر المؤلف في المقدمة أنه شُغل كما شُغل أبناء عصره بشعر المتنبي، وأنه حفظ ديوانه في صباه، وقرأهُ على «أبي جعفر محمد بن الخليل، وكان يرويه عن علويٍّ عن المتنبي بمعانيه وأغراضه»، ويبدو أنَّ المؤلف كان كثير التطواف في صباه، فقرأ الديوان في (غزنة) على «أبي عبد الله الحسين بن اسماعيل التوزي، وكان يحفظه ظاهراً، ويقوم بكثيرٍ من معانيه مذاكراً ومناظراً، ويروي عن المتنبي العميديات من ديوانه قراءةً عليه بالأهواز، وقرأته عليه بـ(غزنة) ضابطاً لروايته وحافظاً ما أودعته من معاني أبياته، وكان بيني وبينه معرفة ومودّة قبلها بديار (خراسان)». وله قراءاتٌ أخرى للديوان كما يبدو، ثم إنَّه اطَّلع على الشروح التي كانت في زمانه، وذكر لنا اسم شارحٍ سماه (عقيلاً)، وشارحٍ آخر سماه (البيورديَّ) وشارحٍ ثالثٍ سمَّاه (البلخيَّ) أو (التميميَّ)، وعاب شروحهم جميعاً، وأشار إلى أنه

اطلّع على تعاليق (الخوارزمي)، حتى أفضى به الحديث إلى شرح ابن جني، إذ قال: «وجدتُ كتاب الفسر لأبي الفتح عثمان بن جني، رحمه الله، النهاية في الإيضاح لإعرابه ولغاته والدلالة بالشواهد على صحّة عباراته»، ثم يذكر أنه اطلّع على مئات كثيرة لأبي الفتح في الرّوايات والمعاني، وأنه ناقش بها بعض معاصريه، «ردّوه، فعكف على تصفُّح الفسر، وأظهر فساد كثيرٍ من المعاني التي توصّل إليها ابن جني، وكان هذا الكتاب.

والمتتبّع لانتقادات الزُّوزني لأبي الفتح في ما ورد من شرحه في الفسر، يلاحظ أنه التزم المنهج الذي رسمه في مقدمة كتابه، وهو انتقادُ المعاني لا غير، ويُشبه عملُه هذا عمل الواحدي الذي عبَّر عن إعجابه بأبي الفتح، وأشار إلى أنه أكدى في تلمُّس المعاني في مواطن كثيرة. ولم يُعب الزُّوزني على أبي الفتح كثرة الشَّواهد، بل إنَّه رأى فيها إتماماً لعمله، ولكنَّه تجنب هو الخوض فيها، وكان انتقاده الثاني لأبي الفتح هو في مسألة الرواية التي لم يتوقف عندها بالحجم الذي توقفه عند المعاني. فعند قول المتنبي:

إنَّ المعين على الصَّبابة بالأسى أولى برحمة ربها وإخائه

قال أبو الفتح[1]: «أي: إنَّ المعين على الصَّبِّ بالأسى، وهو الحزن أولى بأن يرحمه، ويكون أخاه؛ إمَّا لأنه هو الذي جنى عليه ما جنى، وإمَّا لأنه أعرف الناس بدوائه وأطبُّهم بدائه، ويجوز أن يكون قوله أيضاً (على الصبابة)، أي: مع ما أنا فيه من الصبابة...وهذا القول أكشفُ من الأوّل، ويكون المعينَ في هذا. أي: لا معونة عنده لي إلا إيراده عليَّ الأسى والحزن، فيجري مجرى قولهم: عتابك السيف وحديثك الصمم، أي: لاعتاب عندك لكن السيف، ولا حديث عندك لكن الصمم...».

ردَّ عليه الزُّوزني بقوله[2]: «هذا الشَّرح أحوج عندي من بيتِ المتنبي إلى الشرح، ولستُ أعرفُ لقوله: وإمَّا لأنه أعرف الناس بدوائه وأطبهم بدائه معنىً وفائدة إلى آخر تفسيره لهذا البيت، والشَّاعر لا يقصد ببيت يقوله غير معنىً واحد، فما يُزاد عليه يدلُّ على الجهل بمراده في إصداره منه وإيراده عنه. وعندي أنَّ معنى البيت: كُفَّ عن العذل والملامة عن نفسه كيلا يزيد في حزنه وبثِّه، فيقولُ: إن المعين على الشوق الذي يؤذيه بالعذلِ، وهو أسى المشوق أولى بأن يرحمه ويؤآخيه ويؤيدهُ».

---

(١) الفسر: ١/ ٣٦، وقد نقل عنه الزُّوزني بشيءٍ من التصرف.

(٢) قشر الفسر، الورقة (٤/ ب).

وكلام الزوزني أكثر قرباً للمتناول، وأوضحُ فما ذهب إليه أبو الفتح.

وعند قول المتنبي:

فـأتيتَ مـن فـوق الزَّمـان وتحتـه مُتصلصـلاً وأمامـه ووراءِ

قال أبو الفتح[1]: «أي: أحطت بالزمان الذي هو أمُّ النَّوائب، ولم تعبأ بالنوائب». وردَّ الزُّوزني هذا التفسير بقوله[2]: «الملوكُ لا تُمدَح بأن لا تعبأ بالنَّوائب، سيما إذا كان المادحُ مثل المتنبي والممدوح مثل سيف الدولة، وعندي يقول: فأتيت الزمان ضابطاً وباهراً وقاهراً له من جوانبه عُلْواً وسفلاً وأماماً ووراءً حتى لم يتفرغ عن الشغل بنفسه إلى إنشاء النَّوائب لأهله، فانقطعتْ عني وعن غيري». ولم يأتِ الزوزني بجديد على كلام أبي الفتح بل أسهب في توضيحه، وما أطال به أوجزه أبو الفتح بقوله: «أحطت بالزمان»، وهذا منهج أبي الفتح في تناول معاني المتنبي. وعند قول المتنبي:

نفـذت علـيَّ السَّـابريَّ وربَّمـا تنـدقُّ فيـه الصَّعـدةُ السَّـمراءُ

قال أبو الفتح[3]: «السَّابريُّ يعني به الثَّوبَ الرَّقيقَ، وكذلك كلُّ رقيقٍ عندهم سابريٌّ.. ومعنى البيت إنَّ عينكِ نفذت ثوبي إليَّ، فتمثَّلتْ في حشاي، فإن قيل: فهل تندقُّ الصَّعدة في الثَّوب الرقيق؟ قيل: معناه أنه إذا طعن بقناة اندقّتِ القناةُ دون أن تعمل فيه، فكأنَّ ثوبهَ درعٌ عليه؛ لما كان جسمُه من تحته.. ويجوز أن يكون عنى بالسَّابريِّ: الدّرعَ...، فيكون على هذا: نفذت نظرتك الدرع إلى قلبي.. ولكلا القولين مذهبٌ».

وردَّ عليه الزُّوزني بقوله[4]: «قد تعسَّف فيه، وما أنصف، وإنما هو الدّرعُ ها هنا لا غير كما قال آخيراً: ويجوز أن يكون عنى بالسَّابريِّ: الدّرعَ، أي: نفذت نظرتُكِ الدِّرع إلى قلبي، والأوَّل فاسدٌ مدخولٌ، وهذا واضحٌ مقبولٌ».

وقد أتينا بهذا الشاهد لنوضح أن الزُّوزني التزم بأنَّ للبيت الواحد معنىً واحداً لا غير، ثم لنظهر أنَّه يريد أن يتناول المعنى القريب الذي تحتمله مفردات البيت، دون

---

(١) قشر الفسر؛ الورقة (٥/ ب)، ولم أجد النص الذي نسبه لأبي الفتح في الفسر. وانظر نقد الوحيد للبيت في الفسر؛ ١/ ٤٣.

(٢) قشر الفسر؛ الورقة (٥/ ب).

(٣) الفسر؛ ١/ ٦٠ و٦٢ و٦٣.

(٤) قشر الفسر؛ الورقة (٦/ ب).

الذّهاب إلى المعنى البعيد غير الواضح، وهذا سرُّ خلافه مع أبي الفتح، وهكذا ردَّ تفسير أبي الفتح للبيت:

مـن نفعـه مـن أن يهـاجَ وضـرُّهُ في تركـهِ لـو يفطـنُ الأعـداءُ

إذ ذهب أبو الفتح إلى احتمالين[1] يدور البيت في مجالهما، فردَّ عليه بقوله[2]:

«القول الأول فاسدٌ...»، وأجاز المعنى الثاني، ولكنْ توصَّل إليه بصياغة أخرى، فقال[3]: «يقولُ: إذا هيجَ انتُفع بأموال الأعداء، وازداد به في الثراء، وإذا ترك استُضرَّ بتركه لخروجه بالعطاء عن ملكه وتعذُّر العوض من مالِ العُداة بعد تفرُّق ماله في العُفاة»، وهو عين ما ذهب إليه أبو الفتح.

وقد يتمادى في تعنيف أبي الفتح حتَّى يردَّ ما توصَّل إليه من معنى بقسوة مفرطة، فعند شرح أبي الفتح[4] لقول المتنبي:

متفـرِّقُ الطعمـين مجتمـعُ القـوى فكأنَّـــه السَّـــرَّاءُ والضَّـــرَّاءُ

قال الزُّوزني: «في هذا الفصل من الفساد ما يعيا على التَّعداد...». ولم تكن المآخذُ التي أخذها على أبي الفتح ترقى إلى مستوى العبارة القاسية التي ردَّ بها عليه، فلم يزد على أن أسهب في ما أوجزه أبو الفتح، وهذا يبدو جليّاً لعين المتبصِّر، وإن أخذ على ابن جني استشهاده ببيت للشنفري، دون أن يُشير إلى أنَّ القصيدة منحولةٌ، فتلك إضافاتٌ لا يؤخذ على الشارح إن لم يُسهب في مناقشتها[5].

وعند قول المتنبّي:

احمدْ عفـاتَك لا فُجعـتَ بفقدهـمْ فلـتركُ مـالم يـأخذوا إعطـاءُ

---

(١) الفسر؛ ١/ ٧٩ و٨٠.

(٢) قشر الفسر؛ الورقة (٦/ ب) و(٧/ أ).

(٣) الفسر؛ ١/ ٨٢ و٨٣.

(٤) م.ن.

(٥) انظر تخريجنا لبيت تأبط شراً الذي قيل إنه لخلف الأحمر، في الفسر؛ ١/ ٨٣، وانظر الأشباه والنظائر للخالديين؛ ٢/ ١١٣-١٢٠، وفيها مالم يرد في غيرها، وهو من الأهمية بمكان، فليراجع هناك.

نقل كلام[1] أبي الفتح نقلاً، اجتزأ منه حتى أساء للنَّصِّ، ثم قال[2]: «قولهُ (لما ذكرمن انتفاعه) كلامٌ مجهولٌ غير معلومٍ، ولست أرى ذكراً لانتفاعه بهم قبله وبعده، والثَّاني فاسدٌ، لأنَّ المستميحينَ يقصدون هؤلاء وغيرهم. ومعناه أنه يقول: لا رُزئتهم، ولا أصبتَ مصيبة بفقدهم، فإنَّ الرُّزء والفجيعة عنده فقدُ العفاة والمجتدين لا فقد الأولاد والأعزة والأموال». وهو مع هذا التّوضيح الذي هو في مكانه فعلاً، لم يخرج عمَّا أشار إليه أبو الفتح بشفافية وإتقان، وأما قوله: «لما ذكر من انتفاعه كلامٌ مجهولٌ»، فليس في محلّه، ومن قرأ البيت الذي يسبق هذا البيت يعرف ما هي المنفعة التي أشار إليها ابن جني[3].

والخلاصة التي نستنتجها من تعليقات الزوزني هي:

- إنَّ الرَّجل أديبٌ ذوَّاقةٌ أتقن ديوان المتنبي دراسةً وشرحاً وفهماً، واطَّلع على الشروح التي كانت سائدة في زمانه، وردّها جميعاً إلاَّ شرحَ ابن جني، ولم نجد عنده ما يُشير إلى اطلاعه على (الفتح الوهبي).
- كان معجباً بابن جني أيَّما إعجاب، ولكنَّه أخذ عليه عدم إصابته في المعاني مثلما أخذ عليه بعض الرّوايات.
- كان هادئاً في نقده إلا في حالات نادرة، وغالباً ما تواجهنا عنده لفظة (مدخول) و (فاسد).
- أخفق في انتقاد ابن جني في أغلب المواطن التي انتقده فيها، ويبدو أنه كان يجنح إلى العبارة الواضحة، وإن أسهب في التَّدليل عليها، فكان أن أخذ كلام ابن جني وأدَّاه بطريقة أخرى، وهذا يطالعنا كثيراً في هذا الكتاب.
- كان في كتابه محبّاً للمتنبي، ولم ينتقده كما فعل الآخرون كالوحيد مثلاً.
- يبقى عمل (الزُّوزني) من أهمِّ الكتب التي وضعت حول الفسر، ومن أغزرها مادة، وأحسنها أسلوباً وألطفها معالجةً.

٦- ابن فورَّجة البروجرديُّ نسبةً إلى بروجرد، وهي بلدٌ بالقرب من أصبهان،

---

(١) انظر الفسر؛ ١/ ٨٤.

(٢) قشر الفسر؛ الورقة (٨/ ب).

(٣) انظر الفسر؛ ١/ ٨٣.

وفي اسمه خلافٌ، فيقال: محمد بن حمد بن محمد بن عبد الله بن محمود بن فورَّجة، بضمِّ الفاء، وسكون الواو وتشديد الرَّاء المفتوحة وفتح الجيم، عمِّر طويلاً، فقد ولد عام ٣٣٠هـ، كما ذكرنا في ترجمته سابقاً، وعاش في الرَّي، ومن تلاميذه الباخرزيُّ صاحب دمية القصر، وقابل أبا العلاء المعري في بغداد سنة ٤٠٠هـ أثناء زيارة الأخير لها، وقامت بينهما صداقةٌ، وتراسلا بالشعر، وهو عالمٌ كبيرٌ من علماء العربية، وشاعرٌ مبرِّزٌ من شعرائها، أمَّا علمُه فقد تجلَّى في كتابيه اللذين وضعهما على ديوان المتنبي، وهما: الفتح على أبي الفتح، والتجني على ابن جني، نقد في الأول (الفتح الوهبي)، وفي الثاني (الفسر) على أنَّ إطلاق هذا الحكم لا يخلو من شيءٍ من التَّجوُّز، فقد نقد نصوصاً وردت في الفسر لا في الفتح في تضاعيف كتابه (الفتح على أبي الفتح) كما سنرى.

وقد امتدح أبو الحسن الواحدي عمل ابن فورجة في كتابيه اللذين كانا أحد مصادره الهامة في شرحه لديوان المتنبي، وقال[1]: «وأما ابن فورَّجة فإنه كسر مجلدتين لطيفتين على معاني هذا الديوان، سمَّى إحداهما: التَّجنّي على ابن جنّي، والآخر: الفتح على أبي الفتح، أفاد في الكثير منهما غائصاً على الدُّرر»، ولكنه لم يُعفه من الوقوع بالزَّلل والهفوات، ولذلك أعلم على مواضع الزَّلل في كتابيه كما ذكر.

وأما شعره فتتجلَّى قيمتُه في المكانة التي احتلَّها لدى شيخه أبي العلاء المعرّي، فقد ذكرنا أنَّ أبا العلاء زار بغداد، وفي زيارته تلك أقرأ فيها مجموعة من العلماء، كان ابن فورجة واحداً منهم[2]، وبعد عودة أبي العلاء من بغداد، أرسل إليه أبو علي بن فورجة قصيدةً، مطلعُها:

ألا قـــامت تجـــاذبني عنـــاني وتســـألني بعرْصتهـــا مقيـــلا

وردّ عليه أبو العلاء بقصيدةٍ، مطلعُها[3]:

---

(١) شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٤، وانظر كشف الظنون؛ ١/ ٨١٠.

(٢) انظر الفتح على أبي الفتح؛ ١٤٠، حيث يذكر قراءَتَهُ عليه.

(٣) شروح سقط الزند؛ ٣/ ١٣٦٩، ومما يؤسف له أنَّ قصيدة ابن فورَّجة لم تصلنا.

(٣) م. ن، وكان أبو العلاء قد أنشد ابن فورجة شيئاً من شعره، انظر: الفتح على أبي الفتح؛ ٩٢ و٩٤.

كفى بشحوبِ أوجههنا دليلاً على إزماعنا عنكَ الرَّحيلا

ومثلما مطلعُها يدلُّ على إجلاله لابن فورجة، يدلُّ ختامها على ذلك ايضاً بقوله:

ولو لم ألقَ غيرَك في اغترابي لكان لقاؤُكَ الحظَّ الجميلا

بل في تضاعيفها ما يُشبه بدءَها وختامها، كقوله:

وقد كافأتُ عن شعرٍ بشعرٍ ولكن حاز من بدأ الجميلا

لم يصلنا من كتاب (التَّجنّي على ابن جني) سوى ما أورده الشُّرَّاح اللاَّحقون من النقول والإشارات، كالواحديِّ وصاحب التبيان وغيرهما، ولعلَّ صاحب التبيان لم يطَّلع على الكتاب إلا من خلال شرح الواحدي، وربماكان كتاب (التجني) كبير الحجم كونه ينتقد فيه شرح ابن جني الكبير الذي يقعُ في ثلاثة أجزاء[1].

وأمَّا الكتاب الثاني، وهو الفتح على أبي الفتح[2]، فهو في أغلبه نقدٌ لكتاب ابن جني المعروف (بالفتح الوهبي)، والذي ذكره في إجازته لتلميذه الحسين بن نصر التي

---

(١) قال الشيخ طاهر بن عاشور في مقدمة تحقيقه للواضح: «وقرأ ابن فورجة، ديوان المتنبي بالعراق على عدد من العلماء والرُّواة، وحصل على نسخٍ كثيرة مكنَّته من تحقيق هذا الدّيوان، واطلَّع على الفسر الكبير، وهو الذي لم يقتصر فيه ابن جني على شرح مشكلات الأبيات، فتجاوز ذلك إلى شرح مارآه محتاجاً إلى البيان»، انظر؛ الواضح؛ المقدِّمة.
ويرى الدكتور إحسان عبَّاس أنَّ ابن فورجة اطلَّع على الفسر لأبي الفتح ابن جني، فكتب حوله كتابين، هما التجني على ابن جني والفتح على أبي الفتح، انظر؛ تاريخ النقد الأدبي عند العرب، لإحسان عبَّاس: ٣٩٢، وأشار إلى مخطوطة الأوسكريال، وذكر أنها تحمل اسم (شرح مشكلات ديوان شعر أبي الطيب ردّاً على شرح ابي الفتح عثمان بن جني فميا واخذ به المتنبي)، وافترض أنه كتاب (الفتح على أبي الفتح)، وهذا الافتراض صحيح، م. ن؛ ٣٩٣.

(٢) مما لا شك فيه أن هذا العنوان هو العنوان الأكثر التصاقاً بمضمونه الذي حوى نصوصاً من الفتح الوهبي والفسر معاً، وهو العنوان الوارد في أغلب المصادر، واجتهد الدكتور محسن غياض، فسماه (الفتح على فتح أبي الفتح)، فيكون قصره على (الفتح الوهبي)، وهذا يغاير واقع الحال. انظر نشرته للكتاب في مجلة المورد، المجلد الثاني لعام ١٩٧٣.

ذكرها ياقوت حيث قال[1]: «وكتابي في تفسير معاني هذا الديوان، وحجمه مائةٌ وخمسون ورقةً».

ويندرجُ هذا الكتاب في جملة الكتب التي اهتمَّت بالأبيات المفردة للمتنبي، وحاولت استجلاء معانيها، وكان أبو الفتح ابن جني أوَّل من أشار إلى ذلك، وفتح الباب على مصراعيه للباحثين والشُّرّاح.

وقد اعتبر بعضُ الباحثين كلام المتنبي لعلي بن حمزة الأصفهاني[2]: «أتظنُّ هذا الشعر لهؤلاء المدوحين؟ هؤلاء يكفيهم اليسيرُ، وإنما أعمله لك لتستحسنه، أي: لك ولأمثالك»، أقول: اعتبروا هذا القول دليلاً على أن المتنبي تعمَّد تعمية معانيه[3]، وهو ما يُسمَّى بأبيات المعاني، ومما لاشكَّ فيه أنَّ تعمُّدَ التَّعمية شيءٌ، وقول المتنبي الذي أراد من خلاله أن يقول: إنَّ الشعر يجب أن يكون محطَّ إعجاب أرباب العلم والمعرفة شيءٌ آخرُ.

يتبديءُ كتاب ابن فورجة بالهمزة، وينتهي بالياء، لأن الكتابين الفسر والفتح الوهبي[4]، قد جريا على هذا النمط. وإذا كان ابن جني حدد أنه استخلص أبيات المعاني من ديوان المتنبي، وشرحها استجابةً لرغبة أحد[5] أتباع بهاء الدولة، فإنَّ ابن

---

(١) معجم الأدباء؛ ٤/ ١٥٩٨.

(٢) الفتح الوهبي، ١٨٢.

(٣) ونصَّ ابن فورجة على ذلك صراحةً، حيث قال: «وأظنُّه كان يتعمَّد إلى ذلك»، انظر: الفتح على أبي الفتح؛ ٣٨.

(٤) انظر، الفسر، المقدمة، والفتح الوهبي؛ ٢٦. على أن ابن جني التزم منهجاً محدداً في ترتيب القصائد في كتابيه، أشرنا إليه مراراً، وهو أن يبدأ في كل قافية بقصائد سيف الدولة حسب تاريخ إنشادها، ثم يعود إلى بقية القصائد على تلك القافية مراعياً التسلسل التاريخي بدقة، وهو مالم يراعه ابن فورجة في القافية الواحدة، ففي قافية الباء مثلاً يبدأ بقصيدة في مدح سيف الدولة ثم ثانية فيه أيضاً ثم ينتقل إلى قصائد الصبا، ويعود إلى قصائده في كافور ثم يعود إلى قصائده في سيف الدولة ثم ثانية في الصبّا أيضاً، ثم يعود إلى قصائده في كافور، ثم مرة ثالثة إلى قصائده في سيف الدولة، ويختم بها الباب، انظر (الفتح على أبي الفتح؛ ٥٠-٨٨. وهذا ينسحب على بقية أبواب الكتاب.

(٥) الفتح الوهبي؛ ٢٥-٢٦، وانظر، الواضح؛ ٥.

فورجة قام بهذا العمل أيضاً بناءً على طلب رجلٍ لم يُصرِّح باسمه، فقال[1]: «سألتَ أنالَكَ الله سُؤلك، وبلَّغك مأمولك».

وتدلُّ إحالاتُ ابن فورجة في (الفتح) على أنه ألفه بعد كتاب (التَّجني)[2]، وقد كان أبو الفتح معجباً بابن جني، مُقرّاً بفضله، متمنّياً لو تتلمذ عليه، فقد ختم كتاب (الفتح) بقوله[3]: «وما توخَّينا دعوى الفضل على أبي الفتح، ولاسمتْ همَّتنا إلى مباراته، وبودِّنا لو أدركنا القراءة عليه والاستفادة منه، وإلى الله نرغب في إنالته جواره، وإفراغ غفرانه عليه وعلينا إنَّه سميعٌ مجيبٌ».

وربما كان هذا الكلام مستغرباً من رجلٍ سلبَ ابن جني أهمَّ ميزة، كانت مدعاة اعتزازه، وهي ذلك الحوار الحميميُّ الذي كان يدور بين المتنبي وابن جني أثناء تدارس الديوان، وطعن في مسألة قراءَته وروايته وتفسيره[4].

ومع ذلك يبقى ابن فورَّجة موضوعياً فيما أتى عليه من شرح، معترفاً أن مسألة أبيات المعاني عند المتنبي واستجلائها أمرٌ مشكلٌ، لا يتَّفقُ عليه كلُّ الباحثين والنُّقاد، ومن هنا لم يأتِ على ما أتى عليه ابن جني أو يتقيَّد به، شأنه شأن غيره من شُرّاح الديوان، فقال[5]: «هذه الأبيات التي أتينا بها هي التي توهّمناها غلقة المعاني، ولعلَّ قائلاً أن يقول: فهلا فسَّر بيت كذا، وهلاّ أتى بمعنى كذا؟ وكلُّ أحد له غرضٌ مقصودٌ، وما رأيناه غلقاً يراهُ غيرُنا ظاهراً، ولعلَّ ما نراهُ غلقاً رآه غيرُنا ظاهراً فليعذرنا متأملو هذا الكتاب، ويعلموا أننا أردنا نفع قارئه»، وليته عامل أبا الفتح بما ألزم به نفسه في آخر الكتاب لتجنُّب كثيراً مما قسا به على أبي الفتح في تضاعيف كتابه. ولعلَّ كلام ابن فورَّجة هذا هو الذي دفع الدكتور إحسان عباس

---

(١) الفتح على أبي الفتح؛ ٣٥.

(٢) انظر الفتح على أبي الفتح؛ ٦٥ و٨٦ و١٤٠ و١٩٥.

(٣) الفتح على أبي الفتح؛ ٣٤٧.

(٤) انظر، الفتح على أبي الفتح؛ ٢٤٧، وفيه قال: «وأنا أحلف بالله إن كان أبو الطيب قط سُئل عن هذا البيت، فأجاب بهذا الجواب الذي حكاه ابن جني، وإن كان إلا متزيداً مبطلاً فيما يدعيه....»

(٥) الفتح على أبي الفتح؛ ٣٤٧.

القول بأنَّ ابن فورجة يفسر في كتابه[1]: «أبياتاً أشكلت على ابن جني، وأهملها أو أخطأ تفسيرها، وصوَّب بعض شروحه، ويحاول الزيادة عليها دون أن ينقصَهُ حقه».

وقد مهَّد ابن فورجة لكتابه (الفتح على أبي الفتح)، بمقدمة[2]، تحدث فيها عن ظاهرة الغموض في الشعر وأسبابها، وردَّ بعض مظاهر الغموض إلى الغريب في اللغة الذي يُجهَل معناه، والإعراب وما فيه من مجازٍ أو حذفٍ في اللفظ أو تقديم و تأخير يؤدي إلى تعمية المعنى، وأخذ يدلّل على بعض ما وقع به الأقدمون من أخطاء في أشعارهم، توصُّلاً إلى أنَّ ما وقع به المتنبي وقع به أسلافُه، وهو في هذا يقفو أثر ابن جني الذي بنى شرحه على كثيرٍ من هذه المعايير. ونستنتج من تلك المقدمة أنَّ ابن فورجة يميل[3] إلى الشعر الذي يُسهل تناوله من دون أن يستخدم الشاعر اللُّغة الحوشيّةَ أو يلجأ إلى الجوازات النحوية والإعرابية.

وإذا كان ابن فورجة قد استطرد أحياناً في شرحه، فوقع فيما وقع به ابن جني، فقد كان شديد الالتزام بالجانب الأدبيِّ محاولاً تأدية المعنى دون إسهابٍ أو إطالة، ويظهرُ ذلك في قلَّة الشواهد التي أوردها، حتّى ليكاد يخلو كتابه من شواهد أبي الفتح في الفسر وغيره. وقد كان ابن فورجة بالفعل أقدر من ابن جني على استجلاء المعنى القريب، مصراً على استخدام مداليل الكلمة حسبما تسعف الألفاظ لا أكثر، وإن كان ابنُ جني هو الناظمُ لعمله شأنَ من سبقوهُ، ولهذه الميزة امتدحه الواحدي كما أسلفنا. وقد شقَّ ابن جني الطَّريق للباحثين من بعده إلى ما ينطوي عليه بعض مدح المتنبي من الهجاء، وأخذ ابن فورجة كغيره بهذا، فتراه يعلِّق على قول المتنبي في كافور:

ويُغنيك عما ينسبُ النَّاسُ أنّه ... إليك تناهَى المكرمات وتنسبُ

«وللبيت باطنٌ خبيثٌ، وهو السُّخرية به»[4]، ويعلِّق على البيت الذي يليه قائلاً: «ألا تراهُ كيف سخر به؟»[5].

---

(١) تاريخ النقد الأدبي عند العرب؛ ٣٩٢.

(٢) الفتح على أبي الفتح؛ ٣٥-٤٣.

(٣) تاريخ النقد الأدبي عند العرب؛ ٣٩٣.

(٤) الفتح على أبي الفتح؛ ٧٠.

(٥) م. ن

وترى عبارات الإطراء تتوالى على ابن جني،كقوله[1]: «وقد جوَّد الشيخ رحمه الله فيما أتى به»، وقوله بعد أن أورد شرح ابن جني لقول المتنبي:

نحن من ضايق الزَّمانُ له فيـ ـك وخانته قربك الأيَّامُ

«وكلا الوجهين من باب التعسُّف، والذنبُ لأبي الطيب لا للمفسر[2]». ثمَّ يرد على القاضي بقسوة، ويدفع رواية البيت: «غير قول الوشاة»، ويقولُ: «وهذا ابنُ جني ما ضمَّن كتابه الفسر غير قول (العداة)[3]». وكأنه يريد أن يقول إن أبا الفتح حجَّة. وقوله: «وقد جوَّد أبو الفتح في هذا التفسير[4]». وعند قول المتنبي:

منِ اقتضى بسوى الهنديِّ حاجته أجابَ كلَّ سؤالٍ عن هلٍ بلمِ

قال[5]: «قال الشيخ أبو الفتح: إذا قيل له: هل أدركت حاجتك؟ قال: لم أدركها»، ثم قال[6]: «وهذا تفسيرٌ جيدٌ لا مزيدَ عليه»، ثم انبرى لنقد القاضي الجرجاني، وقال[7]: «وفي هذا من الظلم ما ترى، ومن الخطأ ماتعلم».

وكثيراً ما تراه ينقل كلام أبي الفتح، ويقول[8]: «هذا على ماقاله رحمه الله». أو[9] «هذا كما قاله»، أو[10] «وهذا البيت على ما فسَّره»، على أن ابن فورَّجةَ يمهّد غالباً بهذه الآراء ليضيف ما يراه مكملاً لعمل أبي الفتح[11]. وبهذا يمكننا القول، إنَّ ابن جني كان المحرِّضَ لابن فورجة على مزيدٍ من استجلاء الأفكار ودقة كشف

---

(١) م.ن؛ ٢٥٧.

(٢) م. ن؛ ٢٨١، وكلام ابن جني في (الفسر) لا (الفتح الوهبي).

(٣) م. ن؛ ٨٧.

(٤) م. ن؛ ١٤٩.

(٥) الفتح على أبي الفتح؛ ٣٢٠.

(٦) م. ن.

(٧) م.ن؛ ٣٢١.

(٨) م. ن؛ ١٣٠

(٩) م. ن؛ ١٣١.

(١٠) م. ن؛ ١٣٦.

(١١) م. ن؛ ١٤١

المعاني في شعر المتنبي، وما به من ظواهر، يُتوقَّفُ عندَها، فعندما يقول المتنبّي:

وأنت الذي ربَّيت ذا الملك ناشئاً ... وليس له أمٌّ سواكَ ولا أبُ

قال ابن فورَّجة[1]: «قال الشيخ أبو الفتح: كلَّمته غير مرّةٍ في هذا فاعتصم بأنَّه إذا أعاد الذّكر على لفظ الخطاب كان أبلغ وأمدح من أن يرده على لفظ الغيبة؛ لأنه لو قال: وأنت الذي ربَّى ذلك الملك لعاد الضمير من لفظ الغيبة، فإذا قال: ربيت، فقد خاطبه وكان أبين. ولعمري إنّه لكما ذكر، ولكن الحمل على المعنى عندنا لا يسوغُ في كل موضعٍ ولا يحسنُ»، ثم قال: «هذا كلام ابن جني، وقال أيضاً: لولا أنا سمعنا مثله في الشعر للعرب لرددناه». فيذهب ابن جني يستقريءُ شعر المتنبي، ويرى أنه قد ألحَّ في هذا الباب[2]،وتمسَّك بهذا المذهب في المدح، أمَّا في الذَّمِّ فإنَّه يردُّ الكلام إلى حالِ الغائب، ويعلّق قائلاً[3]: «وهذا من أدقّ ما في شعره من الحسن وأدلّه على حكمته واستلائه على قصب السبق في شعره». وهل هذا إلا صدىً لآراء ابن جني وتحليقٌ في فضائه؟.

وكانت هنالك أبياتٌ مشكلةٌ في نظر ابن فورجة، لم يأت عليها أبو الفتح في الفتح الوهبي، ولكنَّه شرحها في الفسر، وكان شرحهُ لها محطَّ انتقاد ابن فورجة. فقد قال ابن فورجة أثناء حديثه عن قول المتنبي[4]:

إذا عُدَّ الكرام فتلك عجلٌ ... كما الأنواءُ حينَ تُعَدُّ عامُ

«أفنى الشيخ أبو الفتح أسطراً من كتابه في غريب هذا البيت وذكر النَّوء والاستشهاد عليه، ولم يتعرَّض للمعنى، وهو من دقيق معاني هذه القصيدة وأفردها»[5]، وقد وُفِّق بالفعل إلى استجلاء معنى البيت، وختمه بالقول: «فهذا من أحسن معاني شعره»[6]. وهنالك أبياتٌ لم يشرحها ابن جني البتَّة، فقام ابن فورجة

---

(١) الفتح على أبي الفتح؛ ١٢٧.

(٢) الفتح على أبي الفتح؛ ١٢٨.

(٣) م.ن؛ ١٢٩.

(٤) الفسر، المجلد الثالث، البيت (٢٩) من القصيدة (٢٤١).

(٥) الفتح على أبي الفتح؛ ٣٠٩.

(٦) م.ن، وهذا يؤكد أن ابن فورجة نقد في كتابه شرحي ابن جني معاً: الفتح الوهبي والفسر، وانظر: الفتح على أبي الفتح؛ ٢٥٦، فقد ذكر بيتين للمتنبي، وقال: «لم يأت في تفسير

بهذه المهمَّة مشكوراً، كشرحه لقول المتنبي:

كأجناسها راياتُها وشعارها ... وما لبسته والسِّلاحُ المُسمَّمُ[1]

بعد أن قال: «لم يتعرض الشيخ أبو الفتح لشرح هذا البيت، وفيه كلامٌ».

وكان ابن فورجة ينتقد أبا الفتح انتقاداً لطيفاً في كثير من المعاني التي لم ترقْ له، فقد قال: «قال الشيخ أبو الفتح[2]: «وإنما قال للمطرِ: هديا؛ لأنه شبيهٌ لسيف الدّولة في سحِّه»، ثم علَّق قائلاً[3]: «وليس بممتنع ما قال، والذي قلناه أولى». ومثلُه تعليقه على البيتين ١٤و١٥. من قصيدة:

وفاؤكما كالرَّبع أشجاه طاسمُه ... ...

قال[4]: «قال الشيخ أبو الفتح: قال أبو الطيب: عنيتُ الهرمَ والشَّيبَ لأنه يتلوهُ»، ثم علَّق بقوله: «والأولى عندي أن يعني الشَّباب». وكان ابن فورجة يتهكَّم أحياناً من تلك الآراء التي توصَّل إليها أبو الفتح، فعند بيت المتنبي:

يتفيَّؤونَ ظلالَ كلِّ مطهَّمٍ ... أجلِ الظَّليم وربقةِ السِّرحانِ

قال[5]: «قال الشيخ أبو الفتح، ورواه: (يتقيلّون)....»، ثم أورد شرح ابن جني للبيت، والذي تضمَّن فهمين متغايرين للبيت، فعلَّق ابن فورجة قائلاً[6]: «فالحمدُ لله

هذين البيتين في كتاب الفسر...». وأقول: ولم يتعرض لهما بالذكر في الفتح الوهبي، وانظر تعليق محقق الفتح على أبي الفتح، وذكر ابن جني، وقال: «المتوفَّى عام ٣٩٢هـ بالموصل»، أقول: توفي ابن جني في بغداد، ودفن في إحدى مقابرها.

(١) الفتح على أبي الفتح ح ٢٨٣، وانظر الصفحات: ١٣٤، ١٤٨، ١٥٧، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٣٣، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٥، ٣٤٦.

(٢) الفتح الوهبي: ١٣٨.

(٣) الفتح على أبي الفتح: ٢٨٢، وانظر ٣١٥ مثلاً.

(٤) الفتح على أبي الفتح: ٢٨٠، وكلام ابن جني في الفسر لا الفتح الوهبي.

(٥) الفتح على أبي الفتح: ٣٢٥.

(٦) م.ن، وانظر ٢٦٤- ٢٦٥، وقال: «وهذا تفسير يجري مجرى الرموز، فلنذكر الآن غرض الرجل، ثم نفسِّر رموز الشيخ أبي الفتح».

الذي أجرى الحقَّ على لسانه عاقبةً كما أجرى الباطلَ عليه بدءاً»، وكان ابن فورَّجة منصفاً في حكمه، فقد جمع الخيال بأبي الفتح في تأويله الأوّل، ممَّا ساعد ابن فورجة على أن يجعله مرمى تهكُّمه، وردَّ له رواية (يتقيَّلون)، وكان قاسياً لدرجة القول[1]: «وهذا مما يُسيءُ الظَّنَّ بروايته».

وقسوة ابن جني في الرَّد على أبي الفتح تطالعنا في أماكنَ كثيرةٍ من كتابه، فعند قول المتنبي:

وأكثر ما تلقى أبا المسكِ بذلةً إذا لم تصنْ إلاَّ الحديدَ يثابُ

قال[2]: «هذا البيت قد ذكرناه في كتاب (التَّجنِّي)، وقد سها الشيخ أبو الفتح فيه سهواً بيِّناً»، وقال: «ولعمري إنَّ اللَّفظَ مزلّةٌ، والإنصافَ بنا وبه أولى، وترك اللجاج أحسن، وقد بيَّنا في البيت الذي يليه أيضاً، ولو أوردنا جميع ما ذكرناه في كتاب التجني لطال هذا الكتاب، وإنما أوردنا هذا البيت؛ لأنَّ الشَّرط إيرادُ كل غلقٍ، وهذا البيت منه».

وتراه يقول[3]: «هذا كلامُه، وفيه زللٌ كثيرٌ في مواضع، سأبينها لك، فافهمه»، وأطال في تفنيد كلام أبي الفتح جملةً وتفصيلاً. ويقول[4]: «لم يعمل أبو الفتح في تفسير هذا البيت شيئاً»، وقوله[5]: «قد كنتُ ذكرتُ هذا البيت في كتابي الموسوم (بالتجني على ابن جيني)، وأوردت ما حضرني من تخطئته فيما فسَّره به، وحضرني الآن فيما لم أورده سالفاً»، وعند قول المتنبي:

فأمست بالبديَّة شفرتاهُ وأمسى خلف قائمهِ الحيارُ

قال ابن فورجة[6]: وقد خلَّط الشيخ أبو الفتح رحمه الله في تفسير هذا

---

(١) م. ن؛ ٣٢٦.

(٢) م. ن؛ ٨٦ – ٨٧، ولم يأتِ ابن جني على شرح البيت في الفتح الوهبي.

(٣) الفتح على أبي الفتح؛ ١٣٨.

(٤) م. ن؛ ١٦٠، ويبدو أنّ ابن فورجة في (التجني) أكثر قسوةً منه في (الفتح على أبي الفتح).

(٥) م. ن؛ ١٤٠.

(٦) م. ن؛ ١٤٣، على أنّ الواحديّ قال: «تخبط ابن فورجة وابن جني في تفسيره، ولم يعرفاه». انظر شرح الواحدي؛ ٥٦٩.

البيت»، بل ردَّ روايته في غير موضع، فتراه يقول[1]: «وقد حرَّف أبو الفتح الرواية، إذ لم يفهم البيت، فجاء بذات العراقي».

وأشدُّ مظاهر تلك القسوة، هي اتّهامُ أبي الفتح بالكذب، كقوله[2]: «وأنا أحلف بالله العظيم إن كان أبو الطيب سُئل عن هذا البيت، فأجاب بهذا الجواب الذي حكاه ابن جني، وإن كان متزيَّداً مبطلاً فيما يدَّعيه عفا الله وغفر له، والجهل والإقرار به أحسن من هذا»، على أنَّه ينقل ماذكر ابن جني أنه دار بينه وبين الشاعر أحياناً، ويجيزهُ، ويُضيف إليه حتَّى في تلك النُّقول التي كانت محطَّ انتقادٍ شديدٍ من بعض الشُّرّاح الآخرين، فعند قول المتنبي:

عيون رواحلي إنْ حرتُ عيني ... وكلُّ بغام رازحةٍ بُغامي

نقل كلام أبي الفتح، وقال[3]: «هذا ما ذكره، ولكن يزيده وضوحاً إن قال قائلٌ: فما يضرُّ إن تحيرَّ رجلٌ ركب المفازة فتاهَ؟». وأكثر من هذا أنه كان يلتمسُ له عذراً عندما لم يصل إلى الاطمئنان التَّامِّ في روايةٍ ما، ففي قول المتنبي:

وعلى الدّروب وفي الرُّجوعِ غضاضةٌ ... والسَّيرُ ممتنعٌ على الإمكانِ

قال[4]: «قال الشيخ أبو الفتح سألته عن معنى هذا، فقال: معناه، وكان هذا الذي ذكرته في الدّروب أيضاً إذ في الرّجوعِ غضاضةٌ على الرّاجع، وإذ السَّير ممتنعٌ عن الإمكان»، ثم قال[5]: «وما أحراه أن يكون سمع بعض ذلك، ولكنَّه لم يعِه عنه، والغرضُ غير ما ذكر»، لا بل خرج من التماس العذر إلى شيءٍ من النَّقد الخفيّ، فقال[6]: «وما سمعه أبو الفتح فسماعٌ مستحيلٌ لم ينفهم».

---

(١) م. ن؛ ١٥٩، وذات العراقي: الداهية، مأخوذ من العراقي من الجبال، وهي الغليظة التي يصعبُ ارتقاؤها. انظر اللسان (عرق).

(٢) م. ن؛ ٢٤٧.

(٣) الفتح على أبي الفتح؛ ٣١٧.

(٤) م. ن؛ ٣٢٧، وكلام أبي الفتح في الفتح الوهبي؛ ١٦٧ والفسر؛ المجلد الثالث، القصيدة (٢١٦)، البيت (٣٠).

(٥) م. ن.

(٦) م. ن؛ ٣٢٨، على أن ابن فورجة كان أقلَّ قسوةً في نقده من العروضي. ومع هذا فكلامُ أبي الفتح يَحتملُ قسطاً وافراً من الصَّواب.

وقد أتى ابن فورجة على شرح أبيات، شرحها ابن جني، ولكنَّه لم يتعرض له بذكر، ولم ينتقده[1]، كما أنه أورد كلام أبي الفتح بلفظه ومعناه دون أن يشير إليه في عدّة أماكن[2].

وقد كان ابن فورجة على معرفة تامَّة بأهم المؤلَّفات التي وضعت حول شعر المتنبي، وهذا ما مكَّنه من الإحاطة بشعر المتنبي مستفيداً من آراء أولئك الأعلام جميعاً.

وابنُ فورَّجة الذي تأرجحت آراءهُ بين موافقة ابن جني تارةً ونقده نقداً لطيفاً ينتقل إلى القسوة أحياناً، ولم يكن كذلك مع بعض النُّقَّاد الآخرين كالحاتمي والصاحب بن عباد والقاضي الجرجاني.

وقد ورد ذكر الحاتمي مرتين في كتاب (الفتح على أبي الفتح)، وعبَّر عن عدم موافقته للحاتمي في المرَّتين، بل شكَّك في نسبة[3] الكتاب إلىالحاتمي، وهو رسالتُه التي جعل فيها كثيراً من حِكَم المتنبي مأخوذةً عن أرسطو، ثمَّ اتَّهمه بعدم فهمه البيت، وفي المرة الثَّانية اتَّهم الحاتمي بعدم فهمه للبيت أيضاً، وأنَّ إقراره بأن كلام المتنبي مأخوذٌ عن أرسطو مردُّهُ إلى عدم الفهم[4].

وأما الصاحب بن عبَّاد فقد نال من انتقاد ابن فورجة مالم ينله الحاتميُّ، وأوّل ما يتعرّض به لذكر الصَّاحب في كتابه يأتي مقترناً بشيءٍ من اللاَّمبالاة بكتابه، بدأه بقوله[5]: «هذا البيت ظاهرُ اللَّفظ والمعنى، وإنما حملني على إيراده أنِّي قرأتُ رسالةً سمِّيت (بمساوىء المتنبي)، أنشأها الصَّاحب كافي الكفاة، قد ارتكب فيها شيئاً من المزح عجباً ليس من طريقة العلم.... ولعمري إنَّه لو لم يروَ عنه هذا الكتاب لكان أجملَ بمثله...» إلى أن قال[6]: «وهذه الرسالة عملها في صباه، والنَّزقُ حداه على إظهارها وما أجدر مريد الخير له بكتمانها عليه...».

---

(١) انظر الفتح على أبي الفتح؛ ٢٥٣، وقارن بالفتح الوهبي؛ ١٢٩، وانظر الفتح على أبي الفتح ايضاً؛ ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠.

(٢) الفتح على أبي الفتح؛ ٢٩٦، وانظرالفتح الوهبي؛ ١٤٦، ١٤٧.

(٣) الفتح على أبي الفتح؛ ٦٩.

(٤) م. ن؛ ٧٧ و٧٨.

(٥) م. ن؛ ٧١.

(٦) م. ن؛ ٧٢.

وانتقده مرّةً أخرى بشيءٍ من الاستخفاف، وقال[1]: «ولا أدري أمن قوله، بتعقيده الذي لا يُشَقُّ غباره أتعجب أم تشبيهه هذا البيت ببيت أبي تمام، وكلا الأمرين عجيبٌ؟». ودائماً كانت انتقادات الصّاحب للمتنبي محطّ تعجُّب ابن فورّجة واستهجانه[2]، وردّها جميعاً.

وثالث الأعلام الذين انتقدهم ابن فورجة بقسوة هو القاضي الجرجاني، الذي ردّ إخفاقه في معرفة الصواب إلى العجلة[3]، ورأى أنّ ابن جنّي يُعذر[4] لكونه عن صناعة الشعر بمعزلٍ على حدّ قوله- ولا عذر[5] للقاضي الجرجاني فيما وقع به من زلّات. وانبرى ابن فورجة بعد ذلك ينتقد القاضي بلا هوادة، فقد قال[6]: «وهذان المعنيان بينهما بُعدُ المشرقين كما ترى»، وأيُّ انتقاد أصعبُ من هذا؟ ويُفهم من كلام ابن فورجة أن المتنبي كان مصوّراً بارعاً لواقع الحال كما أسلفنا مراراً، وهذا ما يؤيد مواقف ابن جني ويعزّزها من التعامل مع النّص، وصولاً إلى انتقاد القاضي الجرجاني كقوله[7]: «مدحه بذلك التّعطُّف، وهذا يعرفه من جرّب وشاهد المعركة، وليس من عمل القاضي رحمه الله»[8].

والمتتبع لآراء ابن فورجة في القاضي الجرجاني يرى أن ابن فورجة قد قرأ الوساطة للجرجاني قراءة تفحّصٍ وتبصّرٍ، وأنّ جميع الاستشهادات التي أوردها في كتابه (الفتح على أبي الفتح) إنّما جاءت لتدلّ على أن القاضي أخفق في كلّ ما أتى به، وردّها ابن فورجة جميعاً رداً جميلاً تارةً ورداً غير جميلٍ تارةً أخرى[9].

---

(١) الفتح على أبي الفتح؛ ٧٦.

(٢) انظر الفتح على أبي الفتح؛ ١٠١ و١٠٤ واتهمه بعدم دقة الرّواية، و١٦٣، وقال: «هذا البيت فضح الصّاحب أبو القاسم به نفسه»، و١٦٤ و١٩٧ و٢٥٥ و٣٣٥.

(٣) م. ن؛ ٨٠.

(٤) م. ن

(٥) م. ن

(٦) م. ن؛ ٨٣.

(٧) م. ن؛ ٨٤.

(٨) م. ن؛ ١٠٠.

(٩) انظر الفتح على أبي الفتح، بالإضافة إلى ما ورد؛ ١٣٢ و١٣٣ و١٤٩ و١٥٠ و١٦٨ و٢٤٧ و٣٢٠ و٣٢١.

ومجمل القول في آراء ابن فورجة:

إنَّ ابنَ فورَّجة عالمٌ كبيرٌ من علماء العربية ومتذوقٌ هامٌّ لشعر المتنبي، وهو شاعرٌ ساعدته شاعريته على الشفافية وحسن التعامل مع النَّصِّ.

كان شديد الإعجاب بشيخه أبي العلاء المعرّي أوّلاً و بابن جني ثانياً، وهو مدينٌ لابن جني في كثير من الآراء التي توصَّل إليها، وإن كان انتقده في مواطن كثيرةٍ أصاب بها حيناً وأخفق أحياناً أخرى.

كان على اطّلاع واسع على الحركة الأدبية التي نشطت حول المتنبي، ودفعه حبه لشعر المتنبي لأن ينبري لتفنيد آراء منتقديه كالحاتمي والصَّاحب بن عباد، بل وحتى للذين أخذوا موقف الحياد كالقاضي الجرجاني، ونجح فيما أخذه عليهم من مآخذ نجاحاً كبيراً.

٧. **أبو الحسن علي بن اسماعيل بن سيده المرسيُّ الأندلسيُّ**، المتوفَّى سنة ٤٥٨.

وابن سيده عالمٌ كبيرٌ من علماء اللغة العربية مشهودٌ له بالفضيلة والعمق وطول الباع، قال عنه ياقوت[١]: «لم يكن في زمنه أعلم منه بالنّحو واللغة والأشعار وأيّام العرب وما يتعلّق بعلومها». وقولةُ ياقوت هذه تحمل كلَّ الإنصاف لهذا الرجل الأعمى الذي أوتي حظّاً خاصّاً من العبقرية، مكنَّه من وضع معجمين هامَّين جداً في اللغة، هما: (المحكم) و (المخصص)، أفاد منهما كلُّ من تلاه ممَّن ألفوا في المعاجم وغيرها.

وقد أشرنا في فصلٍ سابقٍ إلى أنَّ شعر المتنبي وصل إلى بلاد الأندلس في وقت مبكّر، وحظيت الأندلس برواةٍ للديوان سمعوه على الشاعر نفسه، ونال اهتمام العلماء والدارسين عند الأندلسيين والمغاربة مثلما نال عند المشارقة، كما أنَّ شروح الديوان قد وصلت أيضاً في وقتٍ مبكّرٍ، وعلى رأسها شرح ابن جني، وخلق حركةً أدبيَّةً، تُشبه تلك التي خلقها في المشرق، وقد اطَّلع ابنُ سيدهَ على مؤلّفاتِ[٢] ابن

---

(١) معجم الأدباء: ٤/١٦٤٨- ١٦٥٠.

(٢) لا ندري ما إذا كان ابن سيده قد اطلَّع على كامل مؤلَّفات أبي الفتح، فقد عدَّ بعضاً منها في جملة مصادره، كما أنه انتقد المتنبي في إحدى حالات الخلل في القافية، وقال: «والذي عندي إن أبا الطيب كان جاهلاً بصياغة القوافي، فإنها مهنةٌ دقيقةٌ، يعجز عنها الشُّعراء ويغلطون فيها. نعم وقلَّ من يعرفها من النحويين إلا الخليل وأبا الحسن [الأخفش]

جني، ومن بينها شرحهُ لديوان المتنبي، وعرف قدر تلك المؤلَّفات معرفة العالم الخبير بالجواهر النادرة، وكانت في جملة مصادره التي أفاد منها في معجميه (المخصص) و (المحكم)، وفي كلا الكتابين [1] إشارةٌ إلى أخذه عن (الفسر) فيكون بهذا قد أقرَّ بالقيمة اللُّغوية التي في (الفسر)، وهي قيمةٌ كان ابن جني يرمي إلى إغلائها عن عمدٍ، بما أودع في كتابه من اللُّغة ومسائلها والنحو وشواهده.

وقد أقبل ابن سيده على شعر المتنبي باحثاً ومنقِّباً بعد أن كان قد أتقن علوم العربية أيَّما إتقان، واطلَّع على أقوال عددٍ كبير من الشُّرّاح والنقاد عن الشاعر وشعره، ووضع مؤلَّفاً هاماً هو[2]: (شرح مشكل أبيات المتنبي)، ويُعدُّ من أهمِّ وأضخم الكتب التي أُلّفت حول الأبيات المُشكلة عند الشاعر.

ألَّف ابن سيده كتابه (شرح مشكل أبيات المتنبي) بعد كتابيه الشَّهيرين: (المخصص) و (المحكم)، حيث أشار إلى هذا المؤلف في كلٍّ من كتابيه السَّابقين، فقد أشار إليه في (المخصص)، وهو في معرض الحديث عن رواية بيت لذي الرُّمَّة، وقال[3]: «وقد أثبتُّ هذا في كتابي الموسوم بالمخصص في اللُّغة»، كما أنه أشار إليه في كتابه (المحكم)، وقال، وهو في معرض الحديث عن (الإيّل) واشتقاقه ووزنه وتكسيره من خلال مناقشته له في إحدى أبيات المتنبي: «وقد أثبتُّ الإيل واشتقاقه ووزنه وتكسيره وما فيه من اللُّغات في كتابي الموسوم بالمحكم»[4]. ومن الغريب أنَّنا لم نجد لهذا الكتاب ذكراً في قائمة المؤلَّفات التي وضعت حول ديوان المتنبي وانتقاد شرَّاحه،

إماميهما وقليلاً بعدهما»، ولم يشر لابن جني، وهو صاحب المؤلَّف الهام في هذا الميدان، إذ شرح قوافي الأخفش بكتاب، سمَّاه المعرب، إلا إذا كان واحداً من القليل الذي عناه. انظر: شرح المشكل: ١٨٩- ١٩٠.

(١) انظر المخصص، ١/ ١٣، والمحكم: ١/ ١٥.

(٢) للكتاب ثلاث طبعات، أشرنا إليها سابقاً، ونحيل في الاقتباس إلى طبعة بغداد بتحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، وقد أشبع المحققون مسألة نسبة الكتاب إلى ابن سيده نقاشاً، فلتراجع هناك.

(٣) شرح مشكل أبيات المتنبي: ٢٨٥.

(٤) م. ن: ٣٨٢.

والتي أوردها كلٌّ من الصّفدي في الوافي[1] و البديعي في (الصُّبح المنبي)[2]، ويكون حاجي خليفة أوّل من اشار إلى الكتاب[3]، وعنه نقل الآخرون.

ألّف ابن سيده كتابه (شرح مشكل أبيات المتنبي) راصداً فيه عدداً ضخماً من أبيات الشعر، وهو ما اصطلح على تسميته: أبيات المعاني، وأخذ كثيراً عن ابن جني سواءٌ ذكره أم لم يذكره.

ليس بين أيدينا ما يدلُّ على أنَّ ابن سيده ألّف كتابه ردّاً على ابن جني، ولقد ابتعد عنه حتى في المنهج الذي اختطه لنفسه في الكتاب، ابتداءً من العنوان أوّلاً، ثم انّ أهمَّ ما يلفت النظر أنَّ ابن سيده رتّب كتابه ترتيباً تاريخياً مبتدئاً بقصائد الصِّبا وخاتماً الكتاب بآخر مانظمه الشاعر، وهو في هذا يُغاير ترتيب ابن جني في كتابيه، بينما يتّفق مع آخرين نهجوا هذا النّهج، ومنهم الواحدي شارح الديوان، ثم لعلّه اقتفى أثر مواطنيه الأندلسيّين: أبي القاسم بن الأفليلي والأعلم الشنتمري، اللذين رتّبا الديوان ترتيباً تاريخياً، وأفرد الأعلم شرحاً خاصاً لقصائد الصِّبا عند المتنبي. ولم يُشر ابن سيده إلى المنهج الذي اختطه في مقدّمة كتابه، ولكنّه أشار إلى أنَّ عمله وقفٌ على بعض أبيات الشاعر؛ إذ قال[4]: «فهذا شرحٌ غريبٌ موجزٌ وتعليقٌ لطيفٌ منجزٌ في حلّ مشكل أبيات المتنبي»، إلاّ إذا كانت هذه العبارات من وضع أحد النُّسّاخ، وليست للمؤلّف كما ذكر محقّق الكتاب.

والمتتبّع لهذا الشرح يرى أنه ليس موجزاً في اختياراته إذا نظرنا إليه بمعيار الكّم، فهو من أكبر الكتب التي عالجت أبيات المعاني، حيث بلغ عدد الأبيات التي شرحها حوالي (٨٢٠) بيتاً، وهو ما يعادل سدس شعره تقريباً[5]. ومن حيث الكيف يشكّل عمله حالةً خاصةً، فهو يتناول البيت الذي يشرحه تناولاً متكاملاً، يشمل تفسير الكلمات الغريبة والمسائل الإعرابية، ثم ينتقل إلى المعنى، وقد يقلّب البيت على عدّة احتمالات، مستعيناً بأقوال الآخرين، ومعززاً آرائه بالشواهد الكثيرة، والتي

---

(١) انظر؛ الوافي بالوفيات؛ ٦/ ٣٤٤.

(٢) انظر الصبح المنبي؛ ٢٦٨.

(٣) كشف الظنون؛ ١/ ٨١٢.

(٤) شرح مشكل أبيات المتنبي؛ ٢٧.

(٥) انظر؛ كشف الظنون؛ ١/ ٨١٢، وذكر أن عدد أبيات ديوان المتنبي (٥١٧٣) بيتاً.

بلغت (٥٨) آيةً و (٢٣٠) بيتاً من الشعر و (٦) أحاديث و (١٨) مثلاً، وهو عددٌ ضخمٌ بكلِّ تأكيد، ويذكرنا بعمل ابنِ جني الذي تشكّل الشّواهدُ أحد مقومات شرحه الكبير. وقد استشهد ابن سيده باشعارٍ كثيرة للمحدثين، وعلى أرسهم أبو نواس وأبو تمامٍ والبحتريُّ، وهو في هذا يقفو أثر ابن جنيٍ أيضاً الذي أجاز الاستشهاد بأشعار المحدثين، بل ودافع عن ذلك، ويرى الباحثُ أنَّ عدداً كبيراً من الشَّواهد مشتركةٌ بين (الفسر) و(شرح أبيات المشكل).

لم يكن غرض ابن سيده أن ينتقد ابن جني، والكتابُ ليس ردّاً عليه بكلّ تأكيد، وإن كان مرَّ في كتابه شيءٌ من هذا، بل على العكس من ذلك نجدُ أنَّ الرَّجل قد أورد كلام أبي الفتح مراراً مقروناً بالثناء عليه، واعتماده وجهاً أوحداً للصواب أو أحد أوجه الصواب المحتملة، من ذلك أنَّه شرح بيت المتنبي:

ولا فضلَ فيها للشجاعة والنَّدى وصبرِ الفتى لولا لقاءُ شَعوبِ

واختار فيما اختار شرح ابن جني، وقال[١]: «هذا قولُ أبي الفتح، وهو قولٌ حسنٌ».

وشرح بيت المتنبي:

تُمسي على أيدي مواهبهِ هي أو بقيَّتُها أو البدلُ

وقال[٢]: «وقد أجاد أبو الفتح في تمثيله إياه بقول العرب في الشَّيء إذا استبدَّ به أمرٌ، فلم يكُ في ابتزازه منه مطمعٌ: وُضِعَ على يَدَيْ عدْلٍ...».

وقد يورد شرح أبي الفتح من دون تعليقٍ، ولكنه يوحي بموافقته للمنحى الذي انتحاه، ففي قول المتنبي:

يشكو الملامُ إلى اللَّوائمِ حرَّهُ ويصدُّ حين يُلَمنَ عن بُرحائهِ

قال[٣]: «وشبَّه أبو الفتح هذا في الاستعارة بقول كثيِّرٍ [البيت]»

ويروي ابن سيدَهْ البيت أحياناً كرواية ابن جني، ويشرحُه كشرحه، فقد روى البيت:

---

(١) شرح مشكل أبيات المتنبي؛ ٢٢٣.

(٢) شرح مشكل أبيات المتنبي؛ ٣٧٦، والمثل في أساس البلاغة (عدل)، وعدلٌ هذا اسمٌ شُرطيٌّ.

(٣) شرح المشكل؛ ٢٥٤.

راعتك راعية البياض بعارضي ولوَ انها الأولى لراعَ الأسحمُ

وقال[1]: «الرَّاعية أوَّل ما يظهر من الشَّيب...»، وهذه الرِّواية، وهذا الشَّرح هما لابن جني[2].

وروى بيت المتنبي:

فأضحت كأنَّ السُّورَ من فوقُ بدؤُهُ إلى الأرض قد شقَّ الكواكبَ والتُّرْبا

وقال[3]: «من فوقُ: مبنيٌّ على الضَّمِّ لحذف المضاف إليه، وبدؤه: ابتداؤُه». وهذه روايةُ ابن جني للبيت وشرحه[4]، واستشهد بالبيت الذي استشهد به ابن جني في الفسر.

وقد انتقد ابن سيده ابن جني انتقاداً لطيفاً، يُخفي وراءه كلَّ مظاهر التقدير والإعجاب، فعند قول المتنبي:

أبرحتَ يا مَرَضَ الجفون بممرَضٍ مرِضَ الطبيبُ له وعيدَ العُوَّدُ

شرح البيت، وقال[5]: «ولابن جني في هذا البيت كلامٌ، أُجلُّهُ عن أن أعزوه إليه».

وعند قول المتنبي:

بأبي الشُّموسُ الجانحاتُ غواربا اللاَّبساتُ من الحريرِ جلابيا

شرح البيت، وقال بعد ذلك[6]: «وإن شئتَ قلتَ: إنَّ هؤلاء النساءَ غبْنَ في

---

(١) م. ن؛ ١٨٧-١٨٨.

(٢) انظر: شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٣٤٢، وروى (رائعة)، واشار لرواية ابن جني وتفسيره.

(٣) شرح المشكل؛ ٢٤٤.

(٤) انظر: شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٤٧٨، وروى (من فوق بدئه)، وأشار إلى رواية ابن جني وشرحه، وانتقده فيما روى وشرح.

(٥) شرح المشكل؛ ٦٢، وقد وافق ابن سيده على انتقاده لابن جني كلام سائر الشُّرَّاح، وكان أقلَّهم انتقاداً في حين أسرف ابن جني في القسوة، انظر: شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٧٤، ونقله صاحب التبيان؛ ١/ ٣٣٠، وانظر: الواضح؛ ٣٨.

(٦) شرح المشكل؛ ٩٦، وكلام أبي الفتح في الفسر؛ ١/ ٣٣٠، وقارن بالواحدي؛ ١٧٢، وكلامه يوافق كلام ابن سيده.

الخدور والهوادج، كأنَّهنَّ غوارِبُ»، ثمَّ قال: «هذا قولُ أبي الفتح، وليس عندي بقويٍّ...» ثمَّ أخذ يسهبُ في سرد الأسباب التي تجعل كلام أبي الفتح ليس قويّاً.

وعند قول المتنبي:

وأغربُ من عنقاءَ في الطَّير شكلُه وأعوزُ من مسترفدٍ منه يُحرَمُ

وأخذ على ابن جني مأخذاً ليس بكبيرِ خطر، ولكنَّ الغريبَ كيف يفوتُ أبا الفتح هذا الأمر وهو من هو؟ إذ قال[1]: «وقال: أعوزُ، وإنما هو أشدُّ إعوازاً؛ لأنه جاء به على حذف الزائد، هذا قول أبي الفتح، وليس على حذف الزَّائد كما قال؛ لأنه يقالُ: عازه الأمر، وأعوزه»، فهل كان الثلاثيُّ منه ضعيفاً لدى أبي الفتح؟ ربَّما.

وكان ينتقد ابن جني انتقاداً ضمنياً غير مباشرٍ، إكباراً منه لهذا العالم الكبير، فعند قول المتنبي:

فقد ملَّ ضوءُ الصُّبح ممَّا تُغيرُه ومَلَّ سوادُ اللَّيلِ ممَّا تُزاحمُهْ

نقل ابن سيده شرح طاهر[2] بن الحسين للبيت، وأنَّه فسَّر (تغيره) من (الغيرة)، ثم قال[3]: «قال أبو الفتح بنُ جني: أرادَ تُغير فيه، فحذف الجرَّ اختصاراً، وقالَ في (تزاحمُه): أي: تسري فيه: فاستعمل (تزاحمه) في موضعها، والهاء في (تُزاحمه) مفعول بها، وليست بمعنى تزاحمُ فيه»، ثم قال: «وقال الوحيدُ: ليس هذا ما أراد بقوله: (تُغيرُه)، وإنما إراد إنَّك تسيرُ في بياضِ الحديد من البيض والدروع، فكأنَّ الصُّبح يُغار عليه: إذا رأى ضياءَ غيره قد التبس به، وقولُه: ومَلَّ سوادُ الليل مما تُزاحمُه، يعني بالغبارِ، كأنَّه ليلٌ آخر يزاحمُ اللَّيلُ الذي هو الظُّلمة».

وكان أبو الفتح مصدراً له في تقديم الشواهد، فعند قول المتنبي:

لا يستكنُّ الرُّعبُ بين ضلوعه يوماً ولا الإحسانُ أن لا يُحسنا

---

(١) شرح المشكل؛ ٩٧.

(٢) طاهر بن الحسين صاحب (فتق الكمائم) في شرح المتنبي، وقد ترجمنا له فيما سبق.

(٣) شرح المشكل؛ ١٩٤، وانظر: الفسر، المجلد الثالث، القصيدة (٢١٩)، البيت (٢٩)، وتجد كلام الوحيد بتمامه هناك عقب كلام ابن جني. على أنَّ الواحدي أيَّد كلام أبي الفتح لا كلام الآخرين، انظر شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٣٨١.

قال[1]: «وهذا كقول الآخر؛ أنشدناه أبو الفتح:

تُحسـن أن تُحسـن حتّـى إذا رمتَ سوى الإحسان لم تُحسنِ»

وتراه أحياناً يأتي بكلام ابن جني، ويُسهبُ في البحث عن مخرجٍ له، عندما يرى أنَّ ما أتى به ليس بقويٍّ على حدّ تعبيره، فعند قول المتنبي:

كفِرندي فِرندُ سيفي الجُرازِ لذّةِ العينِ عُدَّةٍ للبِرازِ

شرحه، وقال[2]: «وأمَّا ابن جنّي فقال: عنى أنَّ جوهر سيفي كجوهري، فإن كان عنى بالجوهر: الفرندَ، فخطأٌ؛ لأنَّ الفرندَ إنما هو صفاءُ السَّيف بما يحدثُ من الصّقالة، فهو لذا عرضٌ، وإن كان عنى بالجوهر سنخَ هذا السَّيف، أي: إنَّ سنخي أي نوع الإنسان كسنخ سيفي هذا في نوع الحديد، فصفاء فهمي من جهة شرف جوهري كما أن صفاء هذا السيف من جهة جوهره، فهو حسنٌ ويُقوّي ذلك أنه قد استطرد في أبيات السَّيف من هذا الشعر تشبيهه نفسه به وجعله نفسه في نوعه كسيفه في نوعه».

ومثلما مرَّ معنا من استنباطات ابن فورَّجة نرى أن ابن سيدهَ كان يُقرُّ أبا الفتح على بعض آرائه، ثم ينطلق بعد ذلك ليغني الفكرة. فعند قول المتنبي:

كأجناسها راياتُها وشعارُها وما لبستْه والسِّلاحُ المُصمَّمُ[3]

قال[4]: «عسكر العرب قبيلةٌ واحدةٌ، فخيله وسلاحهُ وملبوسُه كلُّه عربيٌّ، وإنَّما مدح عسكره بذلك؛ لأن الجيش إذا كان من قبيلة واحدة كان أشدَّ لبأسها، هذا قولُ أبي الفتح، والذي نؤثره نحن أنَّ عسكر العرب إنما هو كما قال....»، وأخذ يدلِّلُ على إيجابيَّة تجانسِ الجيش منطلقاً من رؤية أبي الفتح للبيت، ولكنَّه طلع علينا برأيٍ غايةٍ من الطرافة والرَّوعة إذ قال: «فهكذا عسكر العرب، فأمَّا عساكرُ الملوك

---

(١) شرح المشكل؛ ١٢٥، ولم نجد هذا الشاهد لا في الفسر ولا في الفتح الوهبي، وقد استشهد به الواحدي في شرحه؛ ٢٣٥، وعنه نقل صاحب التبيان؛ ٤/ ٢٠١، وكلاهما أخذ بتفسير ابن جني للبيت بينما ذهب ابن فورّجة مذهباً آخر.

(٢) شرح المشكل؛ ١٦١، وانظر؛ ٢٦١. وكلام ابن جني في الفسر، المجلد الثاني، القصيدة (١٢٣) البيت (١).

(٣) كذا رواه، ورواية الديوان وغيره: (المُسَمَّمُ)، وقال الواحدي: «المُسقى سَمّاً».

(٤) شرح المشكل؛ ٢٤٠، وشرح الواحدي كشرح ابن جني، انظر شرح الواحدي؛ ٤٤٣.

فكلَّما تنوعت أجنادُها كان أعظم لُملكها وأقدرَ لملكها... فيقول: إنَّ أجناسَ عسكر هذا الملك كثيرةٌ مختلفةٌ بالنَّوعية، فينبغي أن تختلف أيضاً أعلامُها وبزَّتُها وسلاحها، لكلِّ نوعٍ من أنواعِ الخميسِ زِيٌّ يُخالف زِيَّ صاحبه، كقوله هو يصفُ عسكراً:

تجمَّــع فيــه كــلُّ لِسْــنٍ وأمَّــةٍ فمـا تُسمِعُ الحُـدَّاثَ إلاَّ الـتَّراجمُ

وتقدير البيت: راياتُها وشعارُها وسلاحُها كأجناسها، أي: إنَّ هذه المحمولات كلَّها متنوّعةٌ في ذاتها كما أن الحاملين لها متنوعون...».

وقد أتينا على أغلب نصِّ ابن سيده ليكتشف القاريء بنفسه أنَّ الحقَّ إلى جانب أبي الفتح لا ابن سيدهَ في هذا الموقف، فأبو الفتح ينطلق من معرفته بأن المتنبّي كان يُصوّر واقع الحال في المشهدين، ففي المشهد الأوَّل يمتدحُ أميره العربي بأنَّه يقودُ جيشاً عربياً صافياً، على متون خيولٍ عربيَّة أصيلة، ترفرف فوق رؤوسهم الرَّاياتُ العربيَّةُ، وتزيّن صدورهم الإشارات العربيَّةُ والسِّلاح العربيُّ، في حين يرينا في المشهد الثاني تكالب قوى الشَّرِّ والباطل التي تحشدُ أخلاطاً من المرتزقة لا يجمعُ بينها سوى المنفعة، ولا يربطها من غاية سوى ما تؤمّله من مكاسب يعدُها بها أولئك الذين أقلقهم أنَّ هنالك قوَّةً خيّرةً تريد أن تسلبهم ما في أيديهم من أدوات الظُّلم والعدوان، وهو ماكان بالفعل عليه الحال في مسيرة سيف الدولة ووقوفه في وجه الرُّوم وغيرهم، وهو ماكانت ريشةُ المتنبي تُجيد رسمه أيَّما إجادة،وكان ابن جني على معرفةٍ بكلِّ هذا.

ومرَّةً أخرى نشتمُّ من بعيدٍ رائحةَ التَّشكيك في صدق ما نقله ابن جني من حوارٍ جرى بينه وبين الشاعر أثناء قراءة الديوان عليه، فعند قول المتنبي:

أجرِ الجيادَ على ما كنتَ مجريَها وخـذ بنفسـكَ في أخلاقـكِ الأُوَلِ

قال[1]: «السَّابقُ إليَّ من هذا البيت أنَّه رأى منه تغيُّراً عمَّا كان عليه من تفضيله على من سواه من الشُّعراء، فقال له: إعدلْ كما كنت فاعلاً». ثم قال: «وأما ابن جني فقال: سألتُه عن هذا، فقال: كان سيف الدولة قد ترك الركوب، فحضضته بذلك على المعاودة».

وممَّا لاشكَّ فيه أنَّ القول ما قالهُ ابن جني، وسيف الدولة أميرٌ فارسٌ يحبُّ ركوبَ الخيل للفتوح والغارات، وإذا استراح قليلاً ما بين الشواتي والصَّوائف، فممَّا

---

(١) شرح المشكل: ٢٣٦.

لاشك فيه أنه يُسَرُّ إذا دعاه المرءُ إلى هواية يحبُّها، وكان المتنبّي يعرف ذلك من أميره. على أنَّ ما ذهب إليه ابن سيدهَ بعيدُ الاحتمال لأسباب عدَّة، على رأسها أنَّه أنشده هذه القصيدة، وهو يستحثُّه لنصرة أخيه ناصر الدَّولة، وكان إنشادها في سنة ٣٣٧، وهي السَّنة التي التقاهُ فيها، ولم يكن بعد ثمة ما يشير إلى أنَّ تغيُّراً قد حصل من الأمير تجاهه، والشُّرَّاح جميعاً على ما أخذ به ابن جنّي[١].

والمتتبع لابن سيدهَ في كتابه يرى أنه أخذ مراراً كلام ابن جني، ولم يُشر إليه، وكان الأخذ يتجلَّى بأشكال متنوعة، كأخذ الشَّواهد أحياناً، فعند قول المتنبي:

بكلِّ أشعثَ يلقى الموتَ مبتسماً حتَّى كأنَّ له في قتله أربا

استشهد ببيتين وردا شاهدين على البيت نفسه في الفسر أيضاً[٢].

وأحياناً يأخذ كلام أبي الفتح بتمامه، فعند قول المتنبي:

ضلالاً لهذا الرِّيحِ ماذا تريدُه؟ وهدياً لهذا السَّيل ماذا يؤمُّمُ؟

قال: «دعا على الريح لأنَّها عارضت سيف الدَّولة، ودعا للغيث لمشاكلته إيَّاه في طبيعة الجود». وقد قال ابن جني في الفتح الوهبي: «كانت الرِّيح عارضته في طريقهم فقال: ضلالاً... وقال للمطرِ: هدياً لتشبهه بسيف الدَّولة في الجودِ». وعند قوله:

حسنٌ في عيون أعدائه أقـ ـبحُ من ضيفهِ رأته السَّوامُ

قال[٣]: «أي: هو حسنُ الصورة غايةً، إلاَّ في عيون أعدائه لعلمهم بإهلاكه إيَّاهم، أقبحُ من ضيفهِ في عيون السَّوام لعلمها إذا رأت الضيف أنها منحورةٌ». وهذا كلام ابن جني، وكان هذا البيت محطَّ إعجابه مراراً.

وعند قول المتنبي:

---

(١) انظر شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٤٠٦.

(٢) شرح المشكل؛ ٩٥، وقارن بالفسر؛ ١/٣٢٨.

١- شرح المشكل؛ ٢٤١.

٢- الفتح الوهبي؛ ١٣٨، وانظر الفسر، المجلد الثالث، القصيدة (٢٢٢)، البيت (١٩).

(٣) شرح المشكل؛ ١٢٧، وقارن بالفتح الوهبي؛ ١٥٣، والفسر: المقدمة.

ومتّـــقٍ والسّـــهامُ مرسَـــلةٌ يحيـدُ عـن حـابضٍ إلـى صـارِدْ

قال[1]: «الحابضُ: السَّهم الذي يقعُ بين يدي الرَّامي من ضعفه، والصَّاردُ: النَّافذُ»، وهذا أسلوبُ ابن جني وكلامُه الحرفيُّ، ثمَّ توصَّل إلى المعنى الذي توصَّل إليه بألفاظه نفسها تقريباً.

وعند قول المتنبي:

ليـس كمـا ظـنَّ غشـيةٌ لحقـتْ فجئتنـي في خلالهـا قـاصدْ

فسَّر[2] ابن سيده البيت، ثم انطلق إلى الوضع الإعرابي، واستشهد بشاهدين هما عينهما في الفسر. وقد امتدح المتنبي بقوله: «وما علمنا أحداً من الشُّعراء ذكر أنَّ خيالاً ألَّم به في غشيةٍ إلاَّ هنا، وهذا أسلوب ابن جني مراراً.

وعند قول المتنبي:

لقـد لعـب البـينُ المشـتُّ بهـا وبـي وزوَّدنـي في السَّـيرِ مـا زوَّدَ الضَّبّـا

قال ابن سيده في جملة ما قال[3]: «أي: لم يزوِّدني شيئاً إلاَّ بقدرِ ما يشربُ الضَّبُّ من الماء، والضَّبُّ لا يشربُ الماء البتةَ»، وهذا قول أبي الفتح.

وعند قول المتنبي:

فبوركـتَ مـن غيـثٍ كـأنَّ جلودَنـا بهِ تنبتُ الدّيباجَ والرَّيطَ والعَصْبا

قال ابن سيده: «العصْبُ[4]: برود اليمن، جعله كالغيث، وجعل جلودَهم كالأرض التي إنما تنبتُ بالغيث»، إلى أن قال: «كنَّى به عمَّا يهبُ لهم من الكُسا»، وهذا كلامُ أبي الفتح أيضاً.

والمتتبع لابن سيده في كتابه هذا يجدُ صدى ابن جني واضحاً في أغلب صفحاته، ولا بدع في ذلك، فكلا الرَّجلين عالمُ لغة ونحو، وكلاهما ذو معرفة واسعة

---

(١) شرح المشكل ٣٨١، وانظر الفتح الوهبي؛ ٦٨.

(٢) شرح المشكل؛ ٣٧٩، وانظر الفسر ١/ ٩٥١.

(٣) شرح المشكل؛ ٢٤٢، وانظر الفتح الوهبي؛ ٣٥، والفسر؛ ١/ ١٧٥-١٧٦.

(٤) م.ن؛ ٢٤٣، وانظر الفسر؛ ١/ ١٨٠-١٨١.

بالأدب وفنونه، وكلاهما أفاد من هذه المعرفة، ووظّفها لخدمة الغاية التي رمى إليها. وأهمُّ ما يمكن أن يشار إلى ما تأثّر به ابن سيده في هذا الكتاب أنَّ شرح أبي الفتح كان حجر الزَّاوية الذي أسّس عليه ابن سيده والشَّطَّ الذي انطلق منه ليغوص على الأعماق مستفيداً من الأدوات التي قدَّمها له ابن جني.

وخلاصة القول في كتاب ابن سيده:

إنه من أهم كتب المعاني التي وضعت حول شرح ديوان المتنبي وأكبرها حجماً.

إنه تأثَّر بابن جنّي تأثراً كبيراً، ولكنَّه اختطَّ لنفسه طريقاً مغايراً. فرتَّب الدّيوان ترتيباً تاريخياً لا هجائياً.

لقد أخذ عن ابن جنّي كثيراً من النُّصوص والشَّواهد سواءً ذكره أم لم يذكره، وكان شديد الإعجاب بابن جنّي، كما أنه شديد الإعجاب بالمتنبي.

لم يستعن ابن سيده بشروحٍ أخرى كشرح المعرّي مثلاً أو الشُّرَّاح المشارقة الآخرين أو مواطنيه الأندلسيين، ويبدو أنَّه كان مطلّعاً على تلك الشروح، إذ تعرَّض للوحيد[1] بالذكر كما أسلفنا كما أنه اقتبس عن طاهر بن الحسين صاحب فتق الكمائم.

- وأخيراً كان أسلوبهُ يشبه أسلوب ابن جني مبتدئاً بتفسير الألفاظ تفسيراً لغوياً، ثم ينتقل إلى الشرح الكّليّ مستعيناً بالشواهد المناسبة.

٨ـ أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيّسابوريُّ، المتوفَّى سنة ٤٦٨هـ: عالمٌ كبيرٌ من علماء التَّفسير، عكفَ سنوات طوالاً على دراسة العربيَّة وحفْظِ ما فيها من كنوزٍ والاطّلاع على ما أمكنه من مؤلّفاتِ علمائها ودواوين شعرائها، وحالفه التَّوفيق بالتَّلقّي على أيدي كبار علماء زمانه، وكان يهدفُ من كلِّ ما اختزن من معارف أن يصلَ إلى منزلة، تمكّنه من الخوضِ في علوم القرآن، كما ذكر لشيخه أبي الفضل العروضيِّ، وككلِّ جادٍّ مؤمنٍ بالهدف الذي يسعى إليه استطاع أن يحقق ذلك، واطمأن إلى أنَّه أصبح قادراً على تأدية الرّسالة التي نذر نفسه لها، فقدَّم للمكتبة العربيَّة نفائسَ غاليةً

---

(١) لم أجد ما يدلُّ على أنَّ ابن سيده قد اطلَّع على شرح ابن فورجة البروجردي خلافاً لما ذكره الدكتور رضوان الداية في مقدمة تحقيق شرح المشكل، ص١١، وأنا أحيل القاريء إلى الصفحة (٥٦) التي أحال إليها في طبعته، وهو ما لم يُشر إليه المحقّقون الآخرون للكتاب.

في ميدان التَّفسير، تجلَّتْ في أربع كتب؛ الثلاثةُ الأولى منها في تفسير القرآن الكريم، وهي (الوجيزُ) و (الوسيطُ) و (البسيطُ)، ورابعُ هذه الثلاثة كتابُه الشَّهير: (أسباب النُّزول)، والذي يُعَدُّ من أهمِّ الكتب التي وضعت في هذا العلم.

ولسنا في معرض الحديث عن المؤلَّفات الكثيرة التي وضعها هذا العالمُ المتميِّزُ، ولكنَّنا نُشيرُ إلى أنَّهُ أقدم على شرح ديوان المتنبي، وهو أهمُّ دواوين الشِّعر، وأكثرها إشكاليةً، ونجح في التوصُّل إلى معرفة خاصَّة وتذوُّقٍ محدَّدٍ لمعاني الشَّاعر، مما جعل النُّقَّاد يعتبرون هذا الشَّرح - بحقٍّ- أهم شروح الدِّيوان على الإطلاق[1].

وشرحُ الواحدي يوضعُ في قائمة الشُّروح الكاملة التي اشتملت على جميع قصائد الشَّاعر، ونذكر من تلك الشُّروح بالإضافة إلى شرح ابن جني الكبير شرحي أبي العلاء المعرّي المتوفَّى سنة ٤٤٩هـ والخطيب التبريزي المتوفى سنة ٥٠٢هـ، والنظام لابن المستوفي الإربلي المتوفى سنة ٦٣٧هـ، والتبيان المنسوب لأبي البقاء العكبريِّ وهو ليس له، ولأبي البقاء المتوفَّى سنة ٦١٦هـ، شرح مفقودٌ كما ذكرنا سابقاً، وهذه أهمُّ الشُّروح الكاملة التي وضعت قديماً على الدِّيوان.

ومن هذه الشُّروح ما هو مطبوعٌ كشرح الواحدي ومعجز أحمد لأبي العلاء المعرّي، والتبيان، والنظام الذي طبع قسمٌ كبيرٌ منه، ومن حسن الحظِّ أنَّ العمل مستمرٌ على إنجازه محقَّقاً لما له من أهمِّية، بينما هنالك شروحٌ للديوان ماتزالُ للأسف مخطوطةً رغم توافر نسخٍ خطيَّةٍ منها، ونشير من بينها إلى اللاّمع العزيزيِّ لأبي العلاء المعرّي والموضح للخطيب التبريزيِّ، وقد وصلتنا نصوصٌ كثيرةٌ من هذين الكتابين في طيَّات الشُّروح والمؤلَّفات الأخرى، ولاسيما تفسير أبيات المعاني لأبي المرشد المعري الذي نقل إلى هذا الكتاب كثيراً من نصوص شيخه أبي العلاء المعريِّ، كما أننا نجدُ كثيراً من نصوص المعريّ والتبريزي في النظام لابن المستوفي، ونجدُ كثيراً من نصوص التبريزي في التبيان المنسوب خطأً للعكبريِّ، في حين أفرغَ ابن المستوفي في كتابه (النظام) كثيراً من النُّصوص الحقيقيَّة للعكبريّ، وقد فرغنا من مناقشة هذه المسألة من قبل.

اتَّسمت الشُّروح القديمة للديوان بكثرة الأخذ عن بعضها بعضاً،ممَّا يجعل الباحثَ يقفُ على عشرات الشُّرَّاح ممَّن لا نعرف عن وجودهم شيئاً سوى هذه النُّتف المتناثرة هنا وهناك في ثنايا الشُّروح المشهورة.

---

(١) انظر مثلاً وفيات الأعيان؛ ٣/ ٣٠٣٦، قال: «وليس في شروحه مع كثرتها مثله».

وسوف نتوقف عند شرح الواحدي من بين هذه الشروح جميعاً لعدَّة أسباب: منها أن شرح الواحدي يتَّصف بما تتَّصف به تلك الشُّروحُ بكثرة النَّقل عن الآخرين، بينما ينفرد عنهم جميعاً في نجاحه باستجلاء المعنى بأدقِّ العبارات وأكثرها يسراً وأوضحها بياناً، ومنها أيضاً أنَّ كلَّ واحد من هذه الشُّروح بما فيها الواحديُّ يحتاجُ إلى دراسة مستقلَّة، ومنها أنَّ شرحَ الواحديِّ يُعَدُّ أقربَ هذه الشُّروح إلى بحثنا؛ لا لأنَّه الشَّرحُ الأهمُّ والأفضلُ لديوان المتنبي، بل لأنَّه الشَّرحُ الأكثرُ التصاقاً بشرح ابن جني من جوانب عدّة، ولا يُقلِّل من هذا الافتراض كون (معجز أحمد) أو (النظام) أو (التبيان) تتضمَّن نقولاً كثيرةً من شرح ابن جني ومنتقديه، ذلك أن معجز أحمد الذي غصَّ بكثرة الإشارات إلى ابن جنّي لم يرمِ إلى نقدِ عملهِ أو تصويب ما فيه من إخفاقات، كما أنَّ النظام أفرغ نصوصَ شُرّاح كثيرين من بينهم ابنُ جني وابن فورجة والمعرّي والواحدي والعكبري، دون أن يكون قصدُه النَّيلَ من هذا الشَّارح أو ذاك وإن كان الخطُّ العامُّ لعمله يتَّسم بالشُّموليّة والموضوعية، وتبدو سمات الإعجاب بابن جني جدّ واضحة فيه، وأخيراً نُشيرُ إلى أنَّ التبيان؛ وقد نصَّ صاحبُه صراحةً على أنّه نَهَجَ نَهْجَ ابنِ جني في ترتيب الدّيوان وروايته، قد نقل عن الواحدي أغلب ما يتعلَّق بهذا الجانب، وكثيراً ما ألحقَ بنصوص ابنِ جنّي نصوصَ ابن فورَّجة والواحدي وربما كان مصدره في ذلك الواحدي نفسه - مشيراً إلى ذلك تارةً أو متجاهلاً تارةً أخرى دون أن يكلّف نفسه عناء الدفاع عن صوابيَّة هذا الشرح أو ذاك إلاَّ نادراً. وهو أمرٌ قام به الواحدي خير قيام.

يُشكِّل عمل الشُّراح الأقدمين المحور الأساسي لشرحِ الواحديِّ، ذلك أنَّ الواحديَّ صدَّر شرحه بمقدمة هامَّة، بيَّن فيها الأسباب التي دفعته إلى هذا الشرح، ومن بينها ما رأى في شروح سابقيه من مواطن ضعفٍ، عجزت عن استجلاء معاني شعر هذا الشَّاعرالذي انصرف الناس، وشغلوا به عن غيره، وقد أشار إلى ابن جني مُتّهماً إيَّاه بعدم القدرة على التّوصل إلى ما رمى إليه أبوالطيب المتنبي. وابن جني كما يرى الواحدي: «من الكبار في صنعة الإعراب والتَّصريف... إلاَّ أنَّه إذا تكلَّم في المعاني تبلَّد حمارُه، ولجَّ به عثارُه»، ويرى الواحديُّ أنَّ كثيرين عابوا كتاب الفسر وهو منهم، إذ قال: «ولقد استهدف في كتاب الفسر غرضاً للمطاعنِ ونهزةً للغامزِ والطَّاعن، إذ حشاهُ بالشَّواهد الكثيرة التي لا حاجة له إليها في ذلك الكتاب، والمسائل الدقيقة المستغنى عنها في صنعة الإعراب ومن حقِّ المصنِّف أن يكون كلامه

مقصوراً على المقصود بكتابه، وما يتعلّق به من أسبابه غير عادلٍ إلى ما لا يحتاجُ إليه ولا يُعرَّج عليه، ثم إذا انتهى به الكلامُ إلى بيان المعاني عاد طويلُ كلامه قصيراً، وأتى بالمحالِ هُرءاً وتقصيراً[1]» والواحديُّ محقٌّ في هذا المنهج العريض الذي يجبُ علىكلِّ شارحٍ الأخذُ به، ولكنَّ ذلك لا ينطبق على ابن جني كلَّ الانطباق كما سنرى.

وإذا كان الواحديُّ رأى أن يُجاري أهلَ زمانهِ بالاهتمام بشعرِ المتنبي دون غيره، فإنَّه يعترفُ بوعورة المسلكِ للوصول إلى عالَمِ المتنبي الكثيرالمخاطر، وهو يرى أنَّ شرح ابن جني هو الأساس الذي يعتمدُ عليه والمفزعُ الذي يلجأ كلُّ شارحٍ إليه، فقد قال: «وإنَّما المفزعُ منه فيها إلى تفسير ابن جني»[2]. وإذا كان مع الإمام أبي

---

(١) شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ المقدمة، ٤.

(٢) شرح ديوان المتنبي للواحدي، مخطوط، الورقة الأخيرة من نسخة شيستربتي، وقد أفرغ حاجي خليفة في كشف الظنون؛ ١/ ٨١١أغلب مقدمة شرح الواحدي مع الخاتمة، وإليك الخاتمة بتمامها: «قال الشيخ الإمام أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي رحمه الله: وإنما دعاني إلى تصنيف هذا الكتاب مع خمول الأدب وانقراض زمانه اجتماع أهل العصر قاطبةً على هذا الديوان وشغفهم بحفظه وروايته والوقوف على معانيه وانقطاعهم عن جميع أشعار العرب جاهليّها وإسلاميها إلى هذا الشعر واقتصارهم عليه في تمثُّلهم ومحاضراتهم ومخاطباتهم ومقاماتهم حتى كأن الأشعار كلها فقدت، وليس ذلك إلا لتراجع الهمم وخلوّ الزمان عن الأدب وتقاصر الرغبات وقلة العلم بجوهر الكلام ومعرفة جيّده من رديئه ومطبوعه من متكلّفه، ومع ولوع الناس بهذا الديوان لا ترى أحداً يرجع في معرفته إلى يقين أو نفي سيّان عن موضوعاته وغوامض معانيه ومشكلاته، وإنما الفزع فيها إلى ما فسَّر أبو الفتح بن جني، وهو في ذلك كقول من قال:

أصبحتَ ترجو الغيثَ من قبلي ... والمستغاثُ إليه في شُغلِ

وإنَّه اقتصر في كتابه على تفسير الألفاظ، واشتغل بإيراد الشَّواهد الكثيرة والنَّحو الغريب حتى اشتمل كتابُه على معظم نوادر أبي زيد وجمع أبياته من كتاب سيبويه وأكثرمسائله وزهاء عشرين ألفاً من الأبيات الغريبة [لا ندري من أين جاء بهذا الرَّقم]، وحشاه بحكايات نادرة [في مطبوعة كشف الظنون: باردة] وأخبار غريبة لا يحتاج في تفسير هذا الديوان إلى شيء منها». ونسخة شيستربتي يعود تاريخ نسخها إلى (يوم الاثنين من أواخر شهر صفر.. سنة ٦٨٤هـ).

الحسن الواحدي شيءٌ من الحقّ فيما قال، فإنّه جانبه في أشياء أخرى، صحيحٌ أنّ أبا الفتح تجاوز أبياتاً كثيرةً من غير شرح أحياناً، وأحياناً اكتفى بتفسير لفظة أو لفظتين غريبتين من البيت، ولكن الصّحيحَ أنّه شرح مئات الأبيات شرحاً وافياً، وأصاب فيها المعنى المقصود، وأفرغها الواحدي بحرفيتها في شرحه، ومسألة أخرى أخذها عليه الواحدي، وهي كثرة الشّواهد ومسائل النحو الغريبة، فأمّا الشّواهد فنعم، لقد كانت من الكثرة بمكان، ولا سيما الشّواهد الشعرية، إذ بلغت حوالي خمسة آلاف بيتاً، وشرحُ ابن جنيٍ مبنيٌّ على هذا الأساس، إذ كان همُّه الأوّلُ أن يثبت أنّ المتنبي شاعرٌ كبيرٌ من شعراء العربيّة وإمامٌ من أئمتها، تجدُ في شعره الألفاظ الفصيحة، التي وردت في الشعر العربي الأصيل، وتجد في بلاغته بلاغة العرب، حتى إذا عثر أو أخلّ أو أجاز شيئاً غير مألوف انبرى ابن جنّي يقدم الدليل تلو الدليل على أن أسلاف الشاعر وقعوا فيما وقع به، وأجازوا ما كان أكثر خروجاً على اللغة ممّا أجاز المتنبي، وقد كانت تلك الشّواهد منتقاةً من عيون الشّعر ومستقاةً من ينابيعه الثّرّة، لقد أخذ ابن جني من نوادر أبي زيد، واعترف أصلا بقراءة الكتاب على شيخه كما أخذ من كتاب سيبويه ومن مؤلّفات علماء النّحو الآخرين، ولكنّه أخذ من المجاميع الشّعرية ذات الطابع الأدبيّ الرّاقي كحماسة أبي تمام والمفضليات والأصمعيات والأغاني، وقد قرأه على مؤلّفه، وعشرات دواوين الشّعراء، وبهذا كان الفسر كنزاً لا ينفدُ بما فيه من جواهر الشعر المنتقاة بذوق أبي الفتح وحسّه العبقريّ، وإنّ أوّل من أفاد من تلك الشّواهد واعتمدها وأعجب بها إنّما هو الإمام الواحدي ذو الميزة المتفرّدة في تذوّقِ شعرِ المتنبي.

وأمّا مسائل النّحو فليست من الكثرة بحيث كانت مقحمةً على النّصوص إقحاماً لتحول بين القارئ والوصول إلى غايته، وهي الوقوف على معاني المتنبي في أشعاره، ولكنّ ابن جنيٍّ، وهو النّحويُّ الكبير، وأشهرُ علماء التّصريف قدّم في كتابه من مسائل النحو والصّرف ما أغنى الكتاب وزاده مكانةً، ونجح في تحقيق المنهج الذي اختطّه لكتابه، وكانت هي الأخرى مادّةً نافعةً، أفاد منها الواحديُّ غيرَ مرّةٍ، وأوردها في شرحه. ويُمكننا أن نجمل مصادر الواحدي الأساسيّة بـ:

- شرح ابن جني لديوان المتنبي المسمّى بالفسر، وشرحه الصّغير المسمّى بالفتح الوهبي.
- أمالي وتعليقات شيخه أبي الفضل العروضي على شرح ابن جني لديوان المتنبي.

- كتابي ابن فورَّجة المُسمَّيين بالفتح على أبي الفتح والتَّجني على ابن جني، وهما نقد لشرح ابن جني للديوان.
- كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني.
- كتابي أبي العلاء المعرّي المسمَّيين: معجز أحمد واللأمع العزيزي.
- شرح الحاكم عبد الرحمن بن دوست.
- شرح أبي بكر الخوارزمي وروايته للدّيوان. والمعروف أنَّ أبا بكر الخوارزميّ قرأ ديوان المتنبي على الشاعر نفسه عندما التقاه في حلب، وأشاع الدّيوان في البلاد التي حطّ بها رحاله بعدما غادر حلب.
- أبي بكر الشّعراني، خادم المتنبي، وقد قرأ الدّيوان عليه، وكان له رواياتٌ وآراءُ، استشهد الواحدي ببعضها. وعلى الخوارزمي والشّعراني قرأ العروضيُّ الدّيوانَ، وأقرأهُ الواحدي.
- ويبدو أنَّ الواحدي اطّلع على شروحٍ أخرى وروايات، منها من ذكر أسماء أصحابها كأبي محمد بن أبي القاسم الحُرضي وأبي الحسن الرُّخَّجيّ، ولا نعلم عن عمل هذين شيئاً، وربّما أورد رواياتٍ وشروحاً دون أن ينسبها لقائليها ممَّن لا نعرفهم.

ومن اللاَّفت للنَّظر أنَّ هنالك عدداً من نُقَّاد ابن جنّي لا نجد لهم أثراً عند الواحدي، ومن هؤلاء عبد الرحمن الأصفهانيُّ والوحيد الأزديُّ والرَّبَعي والشَّريفُ المرتضى وغيرهم.

غاير الواحدي ابن جني في مسألة ترتيب الدّيوان، فرتَّبه حسب التَّسلسل التَّاريخيّ، في حين رتَّبه ابن جني حسب الحروف الهجائية، مع مراعاة للتسلسل التَّاريخي كما أسلفنا. وفيما يلي بعض الخطوط العريضة التي نتوقّف عندها ممَّاً يربط بين الشرَّحين.

<u>الشَّواهد</u>: يُشكّلُ الشَّاهدُ مستنداً أساساً في الشُّروح القديمة، وفي شرح ديوان المتنبي تبدو هذه الظَّاهرة أكثر بروزاً، أتى بها أصدقاء الشَّاعر والمنصفين لتأييد وجهة نظرهم، وأتى بها الأعداء والمتحاملون لتأييد وجهة نظرهم، فشكَّلت كمّاً كبيراً يضمُّ ما للشاعر وما عليه بغضِّ النَّظر عن إصابة هذا الفريق أو ذاك. والواحديُّ الذي أخذ على ابن جنّي إكثارَه من الشواهد، وقع فيما وقع به، ومع التَّسليم بأنَّ

الواحدي كان ذا معرفة كبيرة، وأنّه اطّلع على أمّهات الكتب، وقرأ على أعلام الأدب واللّغة، وحفظ ووعى كثيراً، وأنّه كان ذا حساسيّة مفرطة تجاه المادّة التي يُعالجها، وأنّه نجح في قراءة نصوص المتنبي نجاحاً لم يسبقه إليه أحدٌ قبله، ولم يدركْه أحدٌ بعده، فإنّ شواهد الواحدي في أغلبها تنهلُ من مصدرين رئيسين:

الأوّل: كتاب (الوساطة للقاضي الجرجاني)، والثّاني هو الفسر لابن جنّي، وقد قدّمنا (الوساطة) على (الفسر) في هذا الجانب؛ لأنّ المتتبّع يجدُ أنّ مئات الشّواهد قد أخذها الواحديُّ بتمامها من عند الجرجاني مستخدماً نفس العبارة التي مهّد لها القاضي في كتابه، ووظّفها في نفس المواطن التي وظّفها بها القاضي،(١) ولا يُلغي هذا الرّأيَ ورودُها عند ابن جني في المكان نفسه، ويأتي بعد ذلك الفسر، وشواهد الاثنين مشتركةٌ في أماكنَ كثيرة، مع أنّ الثّابت أنّ ابن جني لم يأخذ عن الجرجاني ولا الجرجاني أخذ عن ابن جني، ولا نمتلك دليلاً على أنّ أحداً منهما اطّلع على عمل الآخر، وهما متعاصران، وعالجا موضوعاً واحداً. وفي مسألة الشّواهد نرى أنّ الواحديَّ استشهد كثيراً بأشعار المحدثين ولاسيما أبا تمام والبحتري وأبا نواس وغيرهم، وهو ما نراه شديد البروز عند الجرجانيِّ وعند أبي الفتح بنسبة أقلّ. وبعد ذلك علينا أن نعترف أنّ الواحدي اغترف من مصادرَ أخرى كثيرة، وأنه طبع عمله بطابعه الخاص.

وقد أورد أبو الفتح في كتابه كثيراً من المسائل النحوية والصرفيّة والعروضيّة، وكانت أحد مقوّمات شرحه، ولكنّ الواحديَّ الذي كان اهتمامه منصبّاً على استجلاء المعنى، جعل وجهة نظره الأولى دائماً تتّجه لتحقيق هذا الهدف، مع هذا أخذ ما رآه واجب الأخذ عن ابن جني، وأفرغه في شرحه، وإذا كان الانصاف يقتضي أن يقال: إنّ مؤلّفات سيبويه والأخفش وغيرهما ليست ببعيدة عن متناول يدي الواحدي - وهو من هو - وأنّه اقتبسها بنفسه، فإنّ الإنصاف والتّثبّت يشهدان بأنّ الواحدي أخذ هذه المسائل وفق ما أوردها ابن جني في شرحه، ممّا يؤكّد أنّه كان مصدرَهُ إليها.

وروح الطرافة التي يتمتّع بها أبو الفتح، والتي كانت سمةً بارزةً في مؤلّفاته

---

(١) انظر (الوساطة)؛ ٣٧٧، حيث استشهد ببيت نسبه للخوارزميِّ، واستشهد به الواحدي في شرحه؛ ٦٨٦، ونسبه للخوارزمي، في حين ورد عند ابن جني من غير نسبة، وهو منسوب في المصادر لغير الخوارزمي.

بعامَّة، حتى أنَّه لم تخلُ منها أكثر أهم كتبه جدّيَّة كالخصائص وسرّ الصناعة والمحتسب، وكانت باديةً في شرحه الكبير، وأتى بعددٍ مفيدٍ من الحكايات التي تشهدُ له بلطافته وطرافته، كان صداها بارزاً عند الواحديّ الذي أودع شرحه عدداً منها، كان أبو الفتح مصدرها مرَّة أخرى.

وفي مسألة نقد النَّصّ عند ابن جني نُشيرُ إلى أمرين:

آ - الرّواية

ب- الشَّرح

أمَّا الرّواية، فقد فرغنا من الحديث عنها في فصلٍ سابقٍ، وأشرنا إلى أنَّ شرح الواحدي يُشكّل مصدراً هامّاً لتوثيق رواية ابن جنيٍّ، وقد قيدّ في شرحه مئات الرّوايات التي نسبها لابن جني، وهي بحدّ ذاتها تشكّل مادَّةً لعملٍ مستقلٍّ، يمكن أن ينقد فيه الواحدي بماله وما عليه، وقد كانت رواية الواحدي للديوان متوافقةً إلى حدٍّ كبيرٍ مع رواية ابن جني، مع أنَّه قرأ الدّيوان على أحد أهمِّ أخصامه، وهو العروضيّ.

وفي مسألة شرح النُّصوص رأى الواحديُّ في نفسه القدرة على أن يكون حكماً عادلاً، غايتُه الأولى إنصاف المتنبي والتَّوصل إلى المعنى الحقيقي الذي رمى إليه، وتقديم شرحٍ وافٍ غير مثقلٍ بالشَّواهد والمسائل التي شغلت الآخرين عن الغاية الأهم، وعلى رأسهم ابنُ جني. ولهذا لم يغمط الواحدي الآخرين حقَّهم، وأشار إلى قسمٍ منهم في المقدمة وفي الشرح لاحقاً على تفاوت، فابن جني هو المصدر الأساسُ، وإليه المفزعُ[1]، وبراعته في النّحو والتصريف لا يُضارعُه فيها أحد، ومن قال: إنَّ الإقدام على شرح عمل أدبي لا يتطلب براعةً في هذين؟ إلاَّ أنَّه أخفق في استجلاء المعاني على رأيه إخفاقاً شديداً، والقاضي الجرجاني[2] حكمٌ عادلٌ توسَّط بين أعداء الشاعر ومحبّيه، ونجح في مهمَّته أيَّما نجاحٍ، ولكنَّه أخفق وعثر في مواطن عدة. وابن فورجة[3] ألَّف كتابين في نقد ابن جني والرَّد عليه، ونجح أيضاً إلاَّ أنه زلَّتْ به القدم زلاَّت كثيرةً كغيره. وهنالك المعري[4] وابن دوست وأبو بكر الخوارزمي والعروضي والشعراني

---

(١) شرح ديوان المتنبي: الخاتمة.

(٢) م. ن، المقدمة، وهو معجب بالقاضي، ولكنه قسا عليه في نقده مراراً.

(٣) م. ن.

(٤) م. ن.

والصاحب بن عباد وسواهم ممن لم يحدد موقفه منهم في البدء، فماذا فعل الواحدي؟

في حين كان حضور ابي العلاء المعرّي متواضعاً في هذا الشّرح، ولو لم يُشر إليه صراحةً لما لفت انتباهنا من قريب أو بعيد، وفي حين كان الخوارزميُّ وابن دوست والشّعرانيُّ مصادر لرواية غير مرغوب فيها على الغالب وشرح لم ينل شيئاً من الرِّضا، وفي حين بدا الصّاحب بن عبّاد متحاملاً لدرجة أغضبت الواحدي ولو مروراً سريعاً، وفي حين تجلّى التأثُّر بالقاضي الجرجاني في الاعتراف بأنّه كان موفّقاً في اختيار الشواهد التي ساقها، وأخفق هو الآخر في استجلاء المعاني، يبقى محور عمل الواحدي يدور في فلك ابن جني، مستعيناً بأفكار العروضيِّ تارةً، ومستخدماً نصوص ابن فورّجة تارةً أخرى، وتتداخل النُّصوص فيما بينها، ثم يفضي الأمر في النهاية إلى قرار الحكم الأخير الذي كان يحبُّ أن يختم به شرح كلِّ بيت، وهو بهذه الحالة يُشكل شرحاً شمولياً في النظرة الأولى إلى هؤلاء، وقد أطال في حوارهم والاقتباس منهم والردِّ عليهم جميعاً.

إنَّ نقد الواحدي لابن جني يأتي مروراً باعتماد كلام العروضي تارةً وكلام ابن فورجة تارةً أخرى، ومروراً بهما معاً، ثم يأتي رأيه هو، وقد أتينا على دراسة كلٍّ من العروضي وابن فورجة من قبل، وسوف نتوقّف عند الواحدي، وقد تمرُّ آراء اسلافه معنا حسبما يقتضي التعليقُ والتّعليل.

آ- القسوة على ابن جني:

فعل الواحدي مثلما فعل شيخه العروضي وابن فورّجة، وردَّ كلام ابن جني مشفوعاً بالعبارات القاسية، بعدما استشهد بهما أو بأحدهما أحياناً، فقد نقل كلام ابن جني وأنه سأل المتنبي، ثم قال[1]: «قال العروضيُّ: نعوذُ بالله من الخطل، لو كان سأله لأجاب الصَّواب»، ثم أورد كلام العروضي، وقال: «والقول ماقال العروضي»، ثم أخذ يؤيد رأي العروضيِّ، وذروة ما في هذا الكلام من قسوة إقراره ضمنياً بأنَّ المتنبي لم يقل له هذا، وإنَّما اختراعٌ اتّكأ عليه، وهي تهمةٌ رماهُ بها بعض النُّقاد.

ومرَّة أخرى يؤيد كلام العروضي: «هذا كلامُ من لم ينتبه بعدُ من نومِ الغفلة»،

(١) شرح الواحدي: ٥٩٧.

إذ وافقه على تفسيره، وقال[1]: «وما ذكره ابن جني هوسٌ وسوداءُ ملمومٍ».

وقد نقل كلام ابن جني، وقال[2]: «قال ابن فورجة: هذه الأبيات من محاسن هذه القصيدة، وإذا تُوبع فيها أبو الفتح بطلت». على أن ابن فورجة لم ينجُ من قسوة الواحدي مراراً، واتهامه بالهوسِ أيضاً[3]. وتتوالى تعليقات الواحديِّ على آراء ابن جني، كقوله[4]: «وأخطأ في هذا» و[5] «الذي قال أبو الفتح هوسٌ»، وقوله بعد أن ذكر شرحه لبيت[6]: «وليس من معنى البيت في شيء»، أو[7] «وليس ما قاله شيئاً»، وقوله معلّقاً على كلام ابن جني[8]: «ومن يفسِّر هذا البيت مثل هذا التفسير فقد فضح نفسه وغرَّ غيرَه»، ويزيد من مرارة هذا الكلام تأييده لكلام ابن فورجة بقوله[9]: «وقد أحسن وأجاد في هذا التفسير»، وقد ردَّ كلام ابن جني، وقال[10]: «وليسَ المعنى على ما ذكره»، وكان ردُّه في مكانه فعلاً.

على أنَّ الواحدي لم يكن مصيباً في كلِّ ردوده، وهو ما أشار إليه الشُّرَّاح اللاَّحقون، فعند قول المتنبي:

والماءُ بين عجاجتين مُخلِّصٌ تتفرَّقانِ به وتلتقيانِ

قال[11]: «وقال ابنُ جني: يعني عجاجةَ الرُّوم وعجاجة المسلمين، وليس كما

---

(١) م. ن؛ ٧٤٦، و(ملمومٌ): به لممٌ أي جنون: اللسان (لمم)، فأيُّ قسوة بعد هذا؟

(٢) م. ن؛ ٥١٦.

(٣) م. ن؛ ٥٩٦.

(٤) م. ن؛ ٥٩١.

(٥) م. ن؛ ٤٩٢.

(٦) م. ن؛ ٤٠٣.

(٧) م. ن؛ ٥٢٠.

(٨) م. ن؛ ٥١٤-٥١٥.

(٩) م. ن.

(١٠) م. ن؛ ٤٥٤.

(١١) م. ن؛ ٥٩٦.

ذكر؛ لأنَّهم عند عبور النَّهر ما كانوا يقاتلون الرُّوم»، وردَّ صاحبُ التبيان بقوله[1]: «وقال شيخنا: لا وجه لردِّ الواحدي على أبي الفتح بدليل البيت الثاني، وإذا قاتلوا عند النهر كان لما قال أبو الفتح ألف وجه لا وجه». ومثل هذا الرَّد نجده في التبيان أحياناً، وعند ابن المستوفي في النظام كثيراً.

وهو أحياناً يردُّ كلام ابن جني وابن فورَّجة معاً ردّاً ليس في محلّه، فعند قول المتنبي:

ماكان نومـيَ إلاَّ فـوق معرفتـي ... بـأنَّ رأيَـك لا يؤتـى مـن الزَّلـلِ

ردَّ رواية ابن جني (بعد معرفتي)، وردَّ معها شرحه للبيت، وردَّ شرح ابن فورجة، وقال[2]: «وكلاهما قد بعد عن الصَّواب»، وذهب في شرح البيت مذهباً بعيداً، جعل فيه النَّوم نوماً حقيقياً و(فوق) مكاناً مجسَّداً ملموساً، على أنَّ رأي أبي الفتح صحيح و(بعد) أليق بالصِّياغة وألصق بالواقع، وبها يستقيم المعنى ويسهلُ تناوله.

وقد يردُّ كلام ابن جني والعروضي معاً، فعند قول المتنبي:

بضـــرب يعمُّهـــمُ جـــائرٍ ... لـــه فيهمـــا قسـمةُ العـــادلِ

أورد رأي ابن جني والعروضي، وقال[3]: «وأظهر من هذين...»، على أنَّ ما أتى به لم يكن أظهر ممَّا قالاه.

وفي مكان آخر يورد كلام ابن جني ثم العروضيِّ، ويقول[4]: «وعندي في معنى هذا البيت غير ما ذكراه»، ولم يكن اجتهاده أكثر إصابةً ممَّا ذهبا إليه، ثمَّ يأتي بالنَّقد اللطيف في مكان آخر، إذ يورد كلامَ ابن جني، وكلام غيره، ويقول[5]: «وكلا القولين ضعيفٌ». وقد ردَّ رواية ابن جني وفهمه لقول المتنبي:

---

(١) التبيان؛ ٤/ ١٧٧.

(٢) شرح الواحدي؛ ٤٩٣.

(٣) م. ن؛ ٣٩٢.

(٤) م. ن؛ ٥٤٥.

(٥) م. ن؛ ٤٤٨، على أن «غيره» الذي لم يسمِّه الواحدي هو ابن فورجة، انظر: الفتح على أبي الفتح؛ ٢١٤، وقد وافق ابن فورجة على كلام ابن جني، ولكنه قال: «ويحتمل معنىً أجودَ مما ذهب إليه».

فأضحت كأن السُّورَ من فوقُ بدوُّهُ [بـــالرَّفع فيهمـــا]... ... ...

وقال[1]: «وعلى هذه الرِّواية لا يستقيم لفظُ البيت ولا معناهُ». وتراه في معرض التَّعليق على كلام ابن جني يقول[2]: «وهذا لا يُفيدُ معنى».

ومن النقد اللطيف يأتي اعتمادُه لروايةٍ غيرِ رواية ابن جني دون أن يردّها، فقد روى:

دون السَّـــهامِ ودونَ القُـــرِّ.... [البيـــــت]... ... ...

وقال[3]: «أي قبل الصيف وحرارته وقبل الشتاء وبرودته تأتي خيل سيف الدولة »، وكأنه يُصوّر واقع الحال في غزوتي المصائف والمشاتي، ولكنه قال: «وروى ابن جني: دون السِّهام [مفرد سهم] ودونَ الفرِّ [من الفرار]»، وعلّل له وجهة نظره. وفعل مثل ذلك في بيت آخر من نفسِ القصيدة، إذ روى:

تشـــقُّكم بقناهـــا كـــلُّ ســـلهبةٍ [البيـــــــت]... ... ...

وقال[4]: «وروى ابن جني بفتاها، أي بفارسها».

ب- موافقته لابن جني:

على أن الواحدي الذي كان ينشد الحقيقة والصواب جسَّد ذلك بموافقته لكلام ابن جني في أماكن كثيرة أشار إليها أم لم يُشر. ومما أشار إليه أنه عند قول المتنبي:

ينشـــي عنـــك آخـــرَ اليـــوم منـــه نـــاظرٌ أنـــت طرفُـــه ورقـــادُهْ

نقل كلام ابن جني، وتعليق العروضي: «هذا هجاءٌ قبيحٌ للممدوحِ إن أخذنا بقول أبي الفتح »، ثم يعقب قائلاً[5]: «والحقُّ ماقاله ابن جني».

---

(١) م. ن؛ ٤٧٨، على أنَّ ابن سيده الأندلسي أخذ برواية ابن جني، وشرحه كما ذكرنا، انظر شرح مشكل أبيات المتنبي؛ ٢٤٤.

(٢) شرح الواحدي؛ ٥٣٠.

(٣) م. ن؛ ٤٥١

(٤) م. ن؛ ٤٥٦

(٥) شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٧٤١-٧٤٢.

وعند قوله:

إذا تذكَّـرت مـا بينـي وبينكـمُ أعانَ قلبي على الشَّوق الذي أجدُ

ذكر شرح ابن جني وردَّ العروضي القاسي، وقال[1]: «وقولُ ابن جني أظهر من قول العروضي».

وفي مكان آخر يرى في كلام العروضي تعزيزاً لقناعته، حيث قال[2]: «وسمعت العروضي يقولُ: قد أكثر الناس في هذا البيت، والذي حكاهُ أبو الفتح أجود ما قالوه» وإن كان بقي في شكٍّ، دفعه إلى تغليب رواية الخوارزمي.

وعند قول المتنبي:

إذا ما استجبن الماء يعرضُ نفسَه كرعن بسبت في إناءٍ من الوردِ

نقل رواية ابن جني وشرحه، وردَّ العروضيُّ القاسي، وقال[3]: «وليس ما قاله ابن جني ببعيدٍ عن الصَّواب».

وعند قوله:

شـيمُ الغانيـات فيهـا فـلا أدري لـذا أنَّـث اسـمَها النَّـاسُ أم لا

قال[4]: «وقال ابن جني: هو يعلمُ أنها لم تؤنَّث لأنها تشبهُ الغواني، ولكنَّه أظهر تجاهلاً لعذوبة اللَّفظ وصنعة الشِّعر»، وهو بهذا يعبِّر عن رضاً لما ذهب إليه أبو الفتح.

وعند قوله:

يُشـمّر للـجٍّ عـن سـاقهِ ويغمـرُه المـوجُ في السَّـاحلِ

أورد كلام ابن جني واعتراض ابن فورجة عليه، ثم قال[5]: «ولقولِ ابن جني وجهٌ حسنٌ لم يقفْ عليه ابن فورجة...»، وأخذ يتقرّى المعنى البعيد الذي رمى إليه

---

(١) م. ن؛ ٦٠٦.

(٢) م. ن؛ ٢٩٠.

(٣) م. ن؛ ٧٥٤.

(٤) م. ن؛ ٥٨٢.

(٥) م. ن؛ ٤٠٠.

أبو الفتح. وعند قوله:

أتى الظعنَ حتى ما تطيرُ رشاشةٌ عن الخيل إلاَّ في نحور العواتقِ

أخذ كلام ابن جني وروايته، وذكر رواية ابن فورجة، ولم يوافقه على ردِّ رواية ابن جني[1]. بل نراه يقفُ إلى جانب أبي الفتح وقوفاً تاماً مسفهاً روايةَ ابن فورَّجة، فعند قوله:

تدبّر شرقَ الأرض والغرب كفُّه وليس لها وقتاً عن الجود شاغلُ

قال[2]: «وتهوَّسَ ابن فورَّجة في هذا البيت. فروى: وليس لها وقتٌ، رفعاً»، وانتقد تعليله للرفع، وقال:[3] «وهذا الذي قاله باطلٌ محالٌ، لا يقوله غير جاهل»، على أن ابن فورجة قال[4]: «وليس يمنعُ ما رواه أبو الفتح». بل ربما أمكننا القول: إنَّ الواحديَّ بصريُّ المذهب، يوافق أبا الفتح في مسائل النحو، فعند قول المتنبي:

مهلاً ألا لله ما فعل القنا في عَمْروٍ حابَ وضبَّة الأغتامِ

ذهب إلى عدم جواز ترخيم المضاف إليه، واستشهد بما استشهد به ابن جني في الفسر، وأشار إلى أنَّ الكوفيين يجيزونه، والبصريّين لا يجيزونه[5].

وقد أخذ الواحدي عن ابن جني بعض المقاييس البلاغية، واتَّفق معه على أمورٍ كثيرة منها في ثنايا شرحه، فمثلما نعت ابن جني قول المتنبي:

نهبتَ من الأعمارِ ما لوحويته لُهنِّئتِ الدنيا بأنَّك خالدُ

بـ«المدح الموجَّه[6]» فعل الواحدي. وعند قوله:

غطَّى بالعثيرِ البيداءَ حتَّى تحيَّرت المتالي والعشارُ

---

(١) م. ن؛ ٥٦٤.

(٢) م. ن؛ ٥٤١.

(٣) م. ن.

(٤) الفتح على أبي الفتح؛ ٢٣٢.

(٥) شرح الواحدي؛ ٥٩٢، على أن ابن جني روى (أغناماً) بالنُّون، والواحدي روى (أغتاماً) بالتاء. والأغتام: الجاهلون. انظر اللسان (غتم).

(٦) شرح الواحدي؛ ٤٦٦، وانظر؛ ٥٥٧ البيت (٨)، وقارن بالفسر؛ ١/ ٦٤٨.

روى (تحيَّرت) كما رواها ابن جني، وذكر رواية الخوارزمي (تُخيِّرت)، وقال[1]: «ورواية ابن جني أصحُّ».

وكان الواحدي يأخذ أفكار ابن جني، ويلبسها ألفاظاً جديدة، من دون أن ينسبها إليه، ففي قول المتنبي:

والمدحُ لابن أبي الهيجاء تُنجدهُ ... في الجاهليَّة عينُ العيِّ والخَطَلِ

قال الواحدي[2]: «وهذا تعريضٌ بأبي العبَّاس النَّامي، فإنَّه مدح سيف الدّولة بقصيدة ذكر فيها آباءَه الذين كانوا في الجاهلية». وهو صدىً لما ذكره ابن جني الذي نسب القول للشاعر نفسه، إذ قال[3]: «سألتُه عن هذا فقال: كان بعضُ الشُّعراء قد مدح سيف الدولة، فذكر أجداده وأسلافه يعني (النامي)»، بينما أشار المعريّ في معجز أحمد إلى ابن جني صراحةً كمصدرٍ لهذا الخبر[4]. وعند قول الشاعر:

بأيِّ لفظٍ تقولُ الشِّعرَ زعنفةٌ ... تجوزُ عندك لا عربٌ ولا عجمُ؟

نقل الواحديُّ طريفةً، أخذها عن ابن جني[5] كما أوردها في الفسر[6].

وعند قوله:

وذراعُ كلِّ أبي فلانٍ كنيةٌ ... حالت فصاحبُها أبو الأيتام

قال ابن جني[7]: «يُسألُ عن هذا، فيقال: إنَّ الاسم الذي يقع بعد كلٍّ إذا كان واحداً في معنى جماعة، فلا يكون إلا نكرةً». وقال الواحدي[8]: «نصب كنيةً على الحال من أبي فلانٍ، وتقديرُه: كلُّ أبٍ لفلانٍ؛ لأنَّ ما بعد (كلٍّ) إذا كان واحداً في

---

(١) م. ن؛ ٥٢٧.

(٢) شرح الواحدي؛ ٤٩٠.

(٣) الفسر؛ الجزء الثاني، القصيدة؛ ١٧٩، البيت (٢٢).

(٤) معجز أحمد؛ ٣/ ٢٧٢.

(٥) شرح الواحدي؛ ٤٨٦.

(٦) الفسر؛ الجزء الثالث؛ القصيدة؛ ٢٢٣، البيت (٣٦).

(٧) م. ن، القصيدة؛ ٢٢٩، البيت (٢٧).

(٨) شرح الواحدي؛ ٥٩٣، وانظر معجز أحمد؛ ٣/ ٥٢٥.

معنى جماعةٍ لا يكون إلا نكرةً».

وقد أخذ الواحديُّ نصوصاً كثيرةً عن ابن جني، ولم يشر إليه، فعند قول المتنبي:

فُلقِّـــينَ كـــلَّ رُدينيَّـــةٍ ومصبوحـــةٍ لـــبنَ الشَّـــائلِ

قال الواحديُّ[1]: «حذف الهاء من الشائلة، وهو يريدُها »، وهذا الكلام ورد عن ابن جني منسوباً للمتنبي[2]، وكأنه كان يُقرُّ بأن ابن جني كان يحاورُ الشاعر فعلاً.

وعند قوله:

بكـلِّ فَـلاةٍ تتكـرُ الإنـسَ أرضُهـا ظعائنُ حُمر الحلي حمرُ الأيانقِ

قال[3]: «ظعائنُ حمر الحلي، أي: حليهنَّ الذَّهبُ، ونُوقهنَّ حمرٌ، وهي نوق الملوك وذوي الأيسار، والمعنى أنه أبعد في طلبهم حتى بلغ فلواتٍ لا عهد لها بالإنسِ». وهو كلام[4] ابن جني حرفياً، ولم يشر إليه.

وتبرز عند الواحدي ظاهرة التعليل، وهي تُغني الشَّرح، وتُظهر براعة الشَّاعر، وإننا لنجد قاسماً مشتركاً بين ابن جني والواحدي في هذه الظاهرة، وإن كانت عند الواحدي أكثر بروزاً. فعند قول المتنبي:

أوَّلَ حـــرفٍ مـــن اســـمه كتبـــتْ ســـنابكُ الخيـــل في الجلاميـــدِ

قال[5]: «أول حرفٍ من اسم سيف الدَّولة العين، لأنه عليٌّ، وآثار سنابك الخيل تحكي شكل العين في الحروف»، وقد أولع الواحدي بظاهرة التعليل هذه، حتى صارت إحدى أهم سمات شرحه[6].

---

(١) شرح الواحدي؛ ٣٩٨،

(٢) الفسر؛ المجلد الثاني، القصيدة؛ ١٧٣، البيت (٢٠).

(٣) شرح الواحدي؛ ٥٦٤.

(٤) الفسر؛ المجلد الثاني، القصيدة؛ ١٥٠، البيت (٢٨). وستجد في النَّصِّ المحقق أنَّنا أشرنا كثيراً إلى حالات الأخذ، فلتنظر هناك.

(٥) شرح الواحدي؛ ٤٣٣، وانظر الفسر؛ ١/ ٦٢٣، وتعليق الوحيد هناك الذي لم يرق له هذا التعليل.

(٦) انظر مثلاً ٥٤١ البيت (٣٣)، و٥٧١ الأبيات ٢١ و٢٢ و٢٣، و٥٧٧ البيت (٧) و٥٧٨ البيت (٥) و٧٦٥ البيت (٤٤) و٧٦٨ البيت (١٠)، و٧٦٩ البيت (١٦).

وربما تجمع بينهما في هذا الشرح ظاهرة الاعتداد بالنفس والشعور بالتفوّق، وكانت هي الأخرى أكثر بروزاً لدى الواحدي. فقد كان ينتشي طرباً عندما يُحسُّ أنه استطاع أن يشرحَ بيتاً تمنّع على الآخرين، فتأخذه العزةُ بالنفس، ويُسبغ على نفسه ما يرضي غروره، ولئن افتخر ابن جنّي بحوار الشّاعر، فقد افتخر الواحدي بفكّ رموزه، فقد شرح قول المتنبي:

ولمّا فقدنا مثلَه دامَ كشفُنا عليه فدام الفقد وانكشف الكشفُ

وقال: «ولم يفسّر أحدٌ هذا البيت تفسيراً شافياً كما فسّرته وبيّنته، ولو حكيتُ تخبّط النّاس في هذا البيت وأقوالهم المرذولة والرّوايات الفاسدة طال الخطبُ». وفي تعقيب له على شرح بيت آخر، يقول[1]: «ولم يفسّرْ أحدٌ من إعراب هذا البيت ما فسّرته، وكان هذا البيت بكراً إلى هذا الوقت». ويقول مرّةً ثالثة[2]: «ولم يفسّر أحدٌ هذا البيت كما فسّرته». وقوله[3]: «وهذا مما لم يتكلّمْ فيه أحدٌ». وكان يرى عدم تفسير أبي الفتح لعدد من الأبيات عجزاً عن إدراك المعنى، فقام هو بهذه المهمّة. وفي قاموس الواحدي اللّغويّ اختيارٌ دقيقٌ وموفّقٌ لألفاظٍ نجدها عند ابن جني مثل (التجليح و التّأرّة والحُكْلِ... وغيرها)[4].

هذه بعض الملامح البارزة التي تربط شرح الواحدي بشرح ابن جني، ولم نتوقف عند آرائه في الصاحب بن عباد أو القاضي الجرجاني، إذ لا علاقة تربط بين هذا وشرح ابن جني، ويكون لذلك مكانٌ آخرُ، هذا البحث معفىً منه، وبالمجمل يبقى شرح الواحدي أهم شروح المتنبي ذات العلاقة بشرح ابن جني على الإطلاق، وكان من الممكن أن نتوقّف قليلاً أو كثيراً عند ابن المستوفي وشرحه (النظام) أو (التبيان)، وقد أفرغ كلٌّ منهما شروحاً كثيرة بين دفتيه، وفي مقدّمتها ابن جني ويليه الواحدي، وما تجاذبه الشُّرّاح والنُّقاد من ردودٍ نظرا إليها بعين الرضا والاستحسان تارةً ودفعاها منكرين صوابيّتَها تارةً أخرى، وهذا ما نراه عند صاحب (النظام) أكثر بروزاً بكثير مما هو عند الصاحب (التبيان).

---

(١) شرح الواحدي: ١٦٩.

(٢) م. ن: ١٩١-١٩٢.

(٣) م. ن: ١٩٩ و٢٠٩ البيت (١٣) يكرر نفس العبارة.

(٤) انظر شرح الواحدي: ٥٨٧ مثلاً.

٩. أبو المرشد المعري، وكتابه: تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي:

وهو أبو المرشد سليمان بن علي المعرّي[١]، تليمذ أبي العلاء المعرّي الذي كان ابن عمّ والده. وليَ أبو المرشد هذا قضاء معرّة النُّعمان، ثم اضطرّ لمغادرة المعرّة بعد أخذ الفرنج لها سنة ٤٩٢هـ، وانتقل إلى شيزر، حيث أقام بها إلى أن وافاه الأجل في سنة غيرِ معروفة، ونعتقد أنه توفّي في أوائل القرن السادس الهجري.

كان أبو المرشد أديباً فاضلاً فصيحاً وشاعراً مجيداً[٢]. وقد تتلمذ على أبي العلاء المعرّي، وتأثّر به، وعنه أخذ الاهتمام بشعر أبي الطيب المتنبي، وقد أدلى أبو المرشد بدلوه في مسألة الأبيات المشكلة من شعر المتنبي، ووصلنا له كتابٌ هامٌّ بهذا الشّأن، هو: تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي، اختصار أبي المرشد سليمان بن علي المعري[٣]، وقد ضمّن هذا الكتاب عدداً كبيراً من الأبيات المشكلة عند المتنبي، بحيث يُعتبر من أضخم الكتب في موضوعه، وبلغ عدد الأبيات التي تناولها من شعر المتنبي (٥٨٩) بيتاً، كما أنه بلغ عدد الشواهد التي استشهد بها (٤١٧) بيتاً أو بعض بيت، وورد بعضها أكثر من مرّة، واستشهد لقدماءٍ ومحدثين.

وسبق أن أسلفنا القول: إنّ ابن جني هو من سنّ هذه السُّنّة، بالنّسبة لشعر المتنبي، عندما ذكر أنّ الشاعر نفسه كان يتعمّد أن يأتي بأشعارٍ لا يتوصل إلى معانيها إلا العباقرة أمثاله[٤].

واختصار أبي المرشد هذا يعني أنه عمد إلى اختيار بعض أبيات الشاعر من بعض قصائده، كما يعني أنه اختصر بعض شروح الشُّرّاح على تلك الأبيات التي

---

(١) خريدة القصر؛ ٢/ ٤٤-٤٥.

(٢) انظر تعريف القدماء بأبي العلاء؛ ٥٠٧.

(٣) كذا نشر الكتاب بتحقيق الدّكتورين مجاهد محمد محمود الصّواف ومحسن غيّاض عجيل، وصدر عن دار المأمون للتراث بدمشق سنة ١٩٧٩، ضمن منشورات جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة، مكة المكرمة. وانظر نقد الدكتور عبد الاله نبهان للكتاب، مجلة معهد المخطوطات، المجلد (٢٩)، الجزء الثاني، الكويت، ١٩٨٥، ص: ٧٤٩، وقد تجاوز الناقد ملاحظات عدّة، يجدر التّوقّفُ عندها.

(٤) الفتح الوهبي؛ ١٨٢.

اختارها، إذ قال[1]: «وسألني منهم من أوجب حقّه وأوثر مواقفته جمع ما انتهى إليّ علمُه من أقوالِ مفسّري ديوان المتنبي المذكور آنفاً على سبيل الإيجاز والاختصار». وعلى الرُّغم من أنّ أبا المرشد ذكر أنه عكف على شروح الديوان، فإنّ مصادره الأساس ثلاثةٌ حدَّدها في مقدمته:

١. اللامعُ العزيزيُّ لأبي العلاء المعري، وقد امتدحه بقوله[2]: «وقد أورد في كتابه: اللامع العزيزي مالا فائده فيما عداه، ولا حاجة معه إلى سواه»، وليس له عليه مأخذٌ سوى الإطالة لما جمع من صنوف الآداب كما ذكر، ولم يأت على شرح المعري الآخر المعروف بـ «معجز أحمد» إطلاقاً.

٢. الفسر[3] لأبي الفتح بن جني، وقد امتدحه بقوله: «فإنّه بسط عبارة كتابه وجعل النَّحو معظم ما أتى به»، ولكنّه عاب عليه أنّ طالب البيت الواحد «يُفني عدّة صفحات في اختلاف مذهبِ النُّحاة قبل إدراك طلبه[4]».

٣. الفتح على أبي الفتح والتَّجني على ابن جني، لابن فورجة، ويبدو أنّه وافقه على ما أتى به، وأعجب بما توصل إليه دون أن يُصرّح بذلك، ولكنه انتقده بقوله[5]: «ولم يخلص تصنيفُ الأستاذ أبي علي بن فورَّجة رحمه الله فيما نقمَه على الشيخ أبي الفتح بن جني من ألفاظ غير مفيدة، ومقاصد في الرَّدّ عليه ليست بالرَّشيدة». وبعد الاستعانة بهذه المصادر الأساسية وغيرها قدَّم لنا كتاباً موجزاً ضمَّنه «ما لابدَّ منه ولا غنى للناظر عنه»[6].

والمتتبِّع لعمل أبي المرشد في كتابه، يرى أنه يضع أبا العلاء في المقام الأوّل، فهو شيخه الأوّل، وقدوته المثلى، وإليه ينصرف الكلام الفصل، وقد ضمَّن كتابه

---

(١) المقدمة؛ ١٥.

(٢) م. ن؛ ١٥.

(٣) م. ن؛ ١٥، ولم يقتصر اقتباسه على الفسر، بل اقتبس كثيراً من الفتح الوهبي، ولكنّنا حدَّدنا الفسر، لأنَّ وصفه الذي أوردناه ينطبق على الفسر.

(٤) م. ن، وكلُّ منتقديِّ ابن جني أخذوا عليه هذه المسألة، وجميعهم تأثر به، واستفاد مما أورد في كتابه من مسائل النحو أو شواهد الشعر واللغة.

(٥) م. ن؛ ١٦

(٦) م. ن.

نصوصاً كثيرةً جداً من شرحه: اللاَّمع العزيزي، ثم يأتي بعده شرح ابن جني من حيث الأهمية كما سلسلنا ذلك منذ قليل. إلا أنه سار في إيراد نصوصه وفق منهجٍ محدَّدٍ راعى فيه التَّسلسل التاريخي، فإذا ضمَّن كلامه على أيِّ بيت شرحاً لابن جني وغيره، يبدأ بابن جني أوّلاً ثم يتبعه بالمُقتَبسِ عنهم حسب التسلسل.

وقد رتَّب المعري كتابه وفق تسلسل الحروف الهجائية مبتدئاً بالهمزة ومنتهياً بالياء على غرار ما فعل ابن جني في كتابيه وابن فورجة في كتابيه، ورغم أن المعرّي ذكر أنه قرأ وجمع شروحاً كثيرةً، فإن شروحاً هامةً جداً لا نجد لها أي أثرٍ في كتابه، ومن بينها شرح الواحدي، وهو قريب العهد به وشرح ابن سيده، وهو يرمي إلى ما رمى إليه من نقد للأبيات المشكلة عند المتنبي. على أن أبا المرشد، قد ذكر أسماء شُرَّاح آخرين، وأفرغ في كتابه نصوصاً كثيرةً وهامةً لم تصلنا إلا عن طريقة، ومن بين هؤلاء الأحسائي الذي يأتي في مرتبةٍ متقدِّمة لديه توازي مرتبة ابن فورجة، فقد ورد ذكره مرّاتٍ كثيرةً في هذا الشَّرح، وكان محطَّ احترامه، ولم يتعرّض له بالنَّقد، وتدلُّ قراءة النُّصوص التي أتى بها على أنه كان يتمتَّع بذوقٍ رفيعٍ في تفهُّم النَّصّ، تبرّر لأبي المرشد المكانة التي وضعه بها، ويبدو أنَّ الأحسائيَّ شرح ديوان المتنبي شرحاً كاملاً، إذ غطَّت النُّصوصُ المنسوبة إليه مساحة كتاب أبي المرشد المعرّي بمجمل القوافي التي استشهد بأبيات منها، وانظر شرحه لقول المتنبي:

لو لم تكن من ذا الورى اللَّذِ منك هُوْ عقمتْ بمولد نسلها حوَّاءُ

قال[1]: «وقال الأحسائي: إن الله تعالى إنما خلق آدم وحواء لتكون منهما،ولولا ذلك لما أنسلا...»، ثم أردفه بشاهدٍ نحويٍّ، ولم يوردْ في هذا البيت إلا شرح ابن جني وشرح الأحسائي[2] وكانت روايته ذات أهمية لديه، فقد روى البيت:

وغير فؤادي للغواني رميَّةٌ وغيرُ بناني للزُّجاج ركابُ

---

(١) تفسير أبيات المعاني؛ ٣١.

(٢) ، انظر؛ ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣١، ٣٤، ٤٦، ٥٩، ٦٠، ٦٧، ٦٨، ٨٢، ٨٦، ٨٧، ٩٦، ٩٨، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٥، ١١٦، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٤٥، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٤، ٢٢٠، ٢٣٤، ٢٤١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢.

وقال[1]: «قال الأحسائي: الرّواية الصحيحة للزُّجاج، يعني أوعية الخمر مثل الكأس والجمام والقنّينة وما اشبه ذلك»، وهو بهذا يردّ على رواية ابن جني[2]: الرّخاخ جمع رخّ.

وعند قول المتنبي:

وجدتموهم نياماً في دمائكمُ كأنّ قتلاكُم إيّاهُمُ فَجعوا

قال[3]: «وروى الأحسائي عن علي بن عيسى الرَّبعي أن أبا الطيب قال: غبَّرتُ في تلك الليلة، فرأيتُ جماعة المسلمين، وقد ناموا بين قتلى الرُّوم من شدَّة الحال التي أصابتهم، ورأيت قوماً منهم يحرِّكون القتلى، فمن وجدوا فيه رمقاً أماتوه، فلذلك قال هذا».

وكان إعجابه بالأحسائي يدفعه للإتيانِ بالنَّصّ كاملاً لما فيه من فائدة، ذلك أن الأحسائي يقلِّبُ البيت على كلّ الاحتمالات، ولا يسبقه في ذلك حتى الواحديُّ الذي عرف بكثرة تقليب الفكرة ما أسعفته الألفاظ إلى ذلك، فعند قول المتنبي:

وكلُّ شواةٍ غطريفٍ تمنَّى لسيرك أنَّ مفرقَها السَّبيلُ

قال[4]: «قال الأحسائي: هذا البيت يحتملُ كثيراً من الوجوه، فمنها أنَّ كلَّ غطريفٍ، وهو السَّيد من أولئك يودُّ لموضع الشفقة عليك والمحبة أنْ تسير على مفرقه محمولاً على قوله: ليت أنا إذا ارتحلت لك الخيلُ... [البيت]، ومنها أنَّهم يحسدون الطَّريقَ التي تسلكها على القرب منك، فيودُّون أن مفارقهم طرقٌ لك لتأمن

---

(١) م. ن؛ ٥٩.

(٢) انظر الفسر؛ ١/ ٤٧٧، وقد انفرد ابن جني بهذه الرواية.

(٣) تفسير أبيات المعاني؛ ١٤٥، على أن ابن جني مصدرٌ أساسٌ لهذه الرواية، والغريب أن الأحسائي لم يرو عنه، انظر الفتح الوهبي؛ ٩٠، قال ابن جني: «حدَّثني المتنبي: قال: لما هزم سيف الدولة الدمستق، وقتل أصحابه، جاء المسلمون إلى القتلى يتخللونهم، وينظرون من كان به رمقٌ قتلوه، فبيناهم كذلك أكبَّ المشركون على السلمين فقتلوهم لاشتغال سيف الدولة عنهم، فلذلك قال: في دمائهم، أي في دماء قتلاكم، فكأن قتلاكم فجعوهم، فهم قعودٌ بينهم يرجعون إليهم»، وانظر الفسر؛ المجلد الثاني؛ القصيدة (١٣٧) البيت (٣١).

(٤) تفسير أبيات المعاني؛ ١٧٠.

سطوتك كما تأمنُ الطُّرقَ إذا سرت عليها، ومنها أنَّهم لشدَّة ما يقاسون من خوفك يتمنَّون أنَّهم لم يخلقوا، وأنهم ترابٌ بعدُ في الأرض والمفرقُ من الرَّأس مُتَفرَّقُ الشَّعر، فيقول: إنَّ مفرق الرأس لمَّا وافق الطريق في اللَّفظ قالوا: ليته وافقه في المعنى على الوجوه التي ذكرناها». ومثلُ هذا الاستقصاء لم نجده عند أحد من الشُّرّاح، وقد أعجب به أبو المرشد، فنقله إلى كتابه غير مرة. وكان يأتي بكلام الأحسائي؛ لأن فيه فضلةً عن كلام غيره وزيادةَ فائدة، فعند قول المتنبي:

في غلمة أخطروا أرماحهمْ ورضوا بما لقين رضى الأيسارِ بالزَّلَمِ

أورد شرحَ كلٍّ من ابن جني وأبي العلاء، وقال[1]: «وقال الأحسائي: الأزلام سبعةٌ: الفذُّ وله نصيبٌ واحدٌ، والتَّوأمُ وله نصيبان، والرَّقيبُ وله ثلاثة أنصباء، والمُصفح وله أربعةُ أنصباء والنَّافسُ وله خمسة أنصباء، والفائز وله ستة أنصباء، والمعلَّى وله سبعة أنصباء، فإذا خرج لأحدهم المعلَّى، ولرسيله الفذُّ أخذ صاحب الفذِّ من الجزور سهماً، وغرم من الثمن سبعة أسهم، وعلى هذا القياس في جميعها».

وكان أبو المرشد يدركُ ذلك إدراكاً تامّاً، لذلك نرى نصوص الأحسائي ذات أهمية لديه، يُقدِّمها عندما يرى فيها ما يكمل عمل الآخرين أو يوردُ مالم يأتوا عليه، فعند قول المتنبي:

أضحى فراقُكَ لي عليه عقوبةً ليس الذي قاسيتُ منها هيِّنا

قال[2]: «قال الأحسائي: كان أبو الطيب قد تخلّف عن بدر [بن عمار] لما سار من طبرية إلى صور، وكان بدرٌ مؤْثراً صحبته، فقال: إنَّك فطن الفؤاد لما أتيتُه وأنت غائبٌ، ولما تركته أيضاً، ولا يخفى عليك شيءٌ من أمري، فيحتاجُ أحدٌ أن يتشوَّف عندك بالوقيعة، ثم قال: يكفيني عقوبةً على تخلُّفي عنك فراقُك، فليس الذي قاسيتُ منه هيِّناً، فلا تزدني عقوبةً بعتابك»، فقد كان أبو المرشد يدرك أنه إلى جانب نجاحه في تفسير النَّصِّ أوضح أمراً مهماً في حياة المتنبي في تلك الفترة وعلاقته مع بدر بن عمار، ومحاولة تخريب العلاقة بينهما، وهو مالم يأت عليه الشُّرّاح الآخرون على ما يبدو أو أنَّ عَرْضَ الأحسائي كان أكثر قبولاً لدى أبي المرشد.

---

(١) م. ن؛ ٢٧٢.

(٢) تفسير ابيات المعاني؛ ٢٨٢.

مما لاشك فيه أنَّ شروح ابن جني كان في الأغلب متقدّماً لديه غير مردود، أتى به أوّلاً في أغلب النصوص، فمثل قول المتنبي:

وأكبرَ منه همّةً بعثتْ به ... إليك العدى واستنظرته الحجافلُ

أوردَ[1] كلام ابن فورجة بأنّ (أكبر) اسم تفضيل، وأن (همّةً) خبره، وأنه حاور بهذا أحد مسائليه، فلم يقبل بذلك، وفزعَ إلى الفَسْر، ولكنَّ أبا المرشد كان إلى جانب ابن جني، ففزغ هو الآخر إلى الفسر، وأورد كلام أبي الفتح بن جني لا سواه، وهو كلامٌ أوردُه في الفسر وفي الفتح الوهبي[2].

وكان ابن جني مصدراً للرواية المعتمدة لديه، وإنْ لم يذكره، فقد روى البيت[3]:

ومرهفٍ سرتُ بين الموجتين به ... حتّى ضربتُ وموجُ الموتِ يلتطمُ

وهي رواية ابن جني في (الفسر)، ورواه غيرُه (الجحفلين)[4].

على أنَّ رواية أبي الفتح لم تكن دائماً المعتمدة لديه، ولاسيما إذا كان لأبي العلاء المعرّي رأيٌ آخرُ، فقد روى البيت[5]:

أذا داءٌ هفا بقراطُ عنه ... فلم يوجد لصاحبه ضريبُ

وأورد ردَّ أبي العلاء، وعدم قبوله لرواية ابن جني (إذا) بالكسر، وقوله عن هذه الرواية: «فأما من يروي: إذا داءٌ فلا وجه له»، وهو يقصدُ ابن جني، علماً أنَّ ابن جني ينسبُ هذه الرّواية للشاعر نفسه، وقد دفعها ابن فورّجة،و هو ما أتى عليه

---

(١) تفسير أبيات المعاني؛ ١٨٩-١٩٠، وكلام ابن فورجة في الفتح على أبي الفتح ١ ٢٣٠، على أن ابن فورجة لم يرفض رواية وتفسير ابن جني للبيت.

(٢) انظر، الفسر، المجلد الثاني، القصيدة (١٩١) البيت (١٣)، والفتح الوهبي؛ ١١٥.

(٣) تفسير أبيات المعاني؛ ٢٣٥.

(٤) انظر الواحدي؛ ٤٨٤، والتبيان؛ ٣/ ٣٦٩، على أن المعرّي رواها في معجز أحمد؛ ٣/ ٢٥٥ (الموجتين)، وربما كذا في اللامع العزيزي، وبه تأثّر أبو المرشد أيضاً.

(٥) تفسير أبيات المعاني؛ ٣٧.

أبو المرشد في كتابه[1]، وقد دفع الواحدي[2] كلام ابن جني وابن فورَّجة معاً، وهو مالم يأتِ عليه أبو المرشد، وسبق وذكرنا أن الواحديَّ لم يحظ عنده بذكرٍ إطلاقاً.

وعلى كثرة الاخذ عن ابن جني، فقد يورد كلامَه متبوعاً بكلام ابن فورَّجة، ويُفهمُ من ذلك أنَّه ليس مطمئناً كلَّ الاطمئنان إلى رواية ابي الفتح أو كلامه، فعند قول المتنبي:

فإذا نوت سفراً إليك سبقتها فأضفتَ قبل مضافها حالاتِها

أورد شرح ابن جني، وروايته (سبقتها) بالتاء، وقال[3]: «قال ابن فورجة: هكذا رواه الشيخ أبو الفتح، وكذا روايته أيضاً عن عدَّة مشائخ، إلا أنَّ الصّواب عندي أن يروى (سبقنها) بالنون...» ويُعلِّق على ذلك.

وقد أورد أبو المرشد بالإضافة إلى النُّصوص الكثيرة من اللاَّمع العزيزي، أشعاراً لأبي العلاء استحسنها، فكان يأتي بها بين الحين والآخر سماعاً منه أو نقلاً عن غيره، رابطاً بينها وبين أشعار المتنبي، فعند قولِ المتنبي:

ويوماً كأنَّ الحسنَ فيه علامةٌ بعثتِ بها والشَّمسُ منكِ رسولُ

أورد كلام ابن جني، ثمَّ أتبعه بكلام ابن فورجة، ومنه[4]: «ولقد أجاد الشيخ أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان إذ نقل هذا المعنى، فجعله في مدح أهل البيت، عليهم السَّلام:

---

(١) م. ن؛ ٣٨، وأماكن أخرى.

(٢) انظر شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٥٢٤، وأورد كلامهما، وقال: «ولم يعرف ابن جني معنى البيت ولا ابن فورجة»، وانظر التبيان؛ ١/ ٧٤، وأورد ردَّ الواحدي وأقوالاً أخرى. وقد تعرَّض ابن فورجة لنقد ابن جني في (التجني على ابن جني) لا (الفتح على أبي الفتح)، علماً أن كلام ابن جني في الفتح الوهبي؛ ٣٦ والفسر؛ ١/ ٢١٢.

(٣) تفسير أبيات المعاني؛ ٦٨.

(٤) تفسير أبيات المعاني؛ ١٨٨، والنَّصُّ بتمامه لابن فورجة، على أن حاشية المحققين توهم بأن تتمة النَّصّ لأبي المرشد، وليست لابن فورجة، انظر الفتح على أبي الفتح؛ ٢٢٩، ونقل أبو المرشد النَّصّ مع شيءٍ من التقديم والتأخير. وأبيات أبي العلاء المعرّي تجدها في سقط الزَّند؛ من قصيدة له.

وعلى الدَّهر من دماء الشهيدي ـــن علـيٍّ ونجلـه شـاهدانِ
فهمـا في أواخـر الليـل فجـرا ن وفي أولياتـه شـفقانِ
ثبتـا في قميصـه ليجـيء الـ ـحشـرَ مستعدياً إلـى الرَّحمـنِ»

ويستعينُ أبو المرشد بشُرّاح آخرين، فعند قوله:
إذا كـان شـمُّ الـرّوح أدنـى إليكـمُ فـلا برحتنـي روضـةٌ وقَبـولُ

قال[1]: «قال ابن جني معناه: إذا كنتم تؤثرون شمَّ الرَّوح في الدنيا وملاقاة نسيمها فلا زلتُ روضة وقبولاً انجذاباً إلى هواكم ومصيراً إلى ما تؤثرونه، ويكون سببَ الدُّنو منكم، ثم جعل الاسم نكرة والخبر معرفةً لأجل القافية». وهو شرحٌ لم يرق للواحدي[2] وغيره، وأتى أبو المرشد ليعزِّز ذلك، فقال[3]: «قال الشيخ [أبو العلاء] رحمه الله: لم يكشف معنى هذا البيت إلا رجلٌ، يعرف بالمخزومي[4]، له تصليفٌ في شعر أبي الطيب، وذلك أنَّ الشاعر قال: إنَّ رحيلاً واحداً حال بيننا، وهو الرَّحيل في الدنيا، وبعده رحيلٌ ثانٍ، وهو الموت، فإن يكنْ بيننا رحيلٌ واحدٌ أقربَ من أن يكون بيننا رحيلان، فدعى لنفسه بالحياة؛ لأنه مادام يشمُّ الرَّوحَ فهو أقربُ إليكم منه إذا صار تحت الأرض».

ومن الشُّرّاح الذين مرَّ ذكرهم قليلاً أبو الحسن محمد بن حمدان الدُّلفي العجليُّ المتوفى سنة ٤٦٠هـ، وقد وصلنا أنه شرح ديوان المتنبي شرحاً مطوَّلاً في عشرة مجلدات، ولم يَصلِنا منه شيءٌ، ولكنه كان من مصادر أبي المرشد المعرّي، فعند قول المتنبي:
ولا فضل فيهـا للشَّجاعة والنَّدى وصبر الفتـى لـولا لقـاءُ شَعوبِ

أورد شرح ابن جني وأبي العلاء المعرّي، ثم قال[5]: «وقال محمد العجليُّ

---

(١) تفسير أبيات المعاني؛ ١٨٥، وانظر الفتح الوهبي؛ ١١٢.
(٢) شرح ديوان المتنبي للواحدي؛ ٥١٤.
(٣) تفسير أبيات المعاني؛ ١٨٦.
(٤) هو أبو الطّاهر المخزومي، من شعراء اليتيمة، وله شرحٌ على ديوان المتنبي اسمه: فتقُ الكمائمُ، وأشرنا إلى مصادر ترجمته من قبل. وقال محققا الكتاب: لم نعثر له على ترجمة.
(٥) تفسير أبيات المعاني؛ ٥٣.

الناسُ على الحقيقة العقلية إنَّما يرغبون في جمع المال لتقوى به نفوسهم على المكاره التي تلحقها في الحياة، ولا يُحتاجون إليه بعد الموت، أو ربَّما افتقر الإنسان، فأصابه من الشَّدائد ما يتمنَّى الموتَ معه، وربما حمل الفقرَ نفسه أنفةً من الفقر والحاجة على الأمور التي يطلبُ فيها، وربَّما مات الإنسان هزلاً [كذا]، فإذا كان الأمرُ كذلك فإنَّ بذل الإنسان لماله يعدل بذلك نفسه في الحرب، ولولا الموت لما حمد الكرم أيضاً، وكان الإنسان لو بقي حولاً لا يأكل الطَّعام لما فكّر في ذلك إذا أمن الموت»، وقد اقتبسنا النَّصَّ بتمامه على طوله؛ لأنه من النُّصوص النَّادرة، وأطال في شرح البيت أضعاف ما عند سواه، ومن هنا جاء شرحه في عشرة مجلّدات كما ذكر المؤرخون.

ومن الرُّواة الذين ذكرهم محمد بن عبد الله بن سعد النَّحوي، وهو أستاذُ أبي العلاء المعرِّي، إذ قال عند قول المتنبي:

نازعتُهم قُلُصَ الرِّكابِ وركبُها ... خوفَ الهلاكِ حُداهُم التَّسبيحُ

«[1]قال أبو العلاء: قال لي ابن سعد: إنَّ المتنبي قال: ما قصرتُ الممدودَ إلاَّ في قوله: حداهُمُ التسبيح».

وقَلَّما يورد أبو المرشد نصوصاً من اللاَّمع العزيزي يردُّ فيها أبو العلاء على ابن جني، ولكنَّ هذا يحصل، فعند قول المتنبي:

وذراعُ كلّ أبي فلانٍ كنيةٌ ... حالت فصاحبُها أبو الأيتامِ

أورد شرح ابن جني للبيت في الفسر[2]، وهو نصٌّ طويلٌ، ثم قال[3]: «قال الشيخ أبو العلاء رحمه الله: هذا تأويلٌ لا يحتاجُ إليه...»، وأكمل النَّص معلِّلاً آراءَه، ولكنَّه كان نصّاً هادئاً ونقداً أقرب إلى المجاملة منه إلى القسوة، وهذا ما عرف عن المعري وموقفه من شرح ابن جني.

---

(١) م. ن؛ ٧٢، وانظر ترجمة ابن سعد في وفيات الأعيان؛ ١/ ٩٤. على أن صاحب التبيان أورد هذه الرواية في مكان آخر، انظر التبيان؛ ١/ ١٣٣، وأشرنا إليها سابقاً.

(٢) الفسر؛ المجلد الثالث، القصيدة (٢٢٨)، البيت (٢٧) وشرحه في الفتح الوهبي قريباً من شرحه في الفسر، وانظر الفتح الوهبي؛ ١٤٥، ولم يأت ابن فورجة على ذكره في (الفتح على أبي الفتح).

(٣) تفسير أبيات المعاني؛ ٢٤٤-٢٤٥، وانظر شرح الواحدي؛ ٥٩٣، وكان قريباً من شرح ابن جني، ولم ينتقده.

وقد تابع أبو المرشد المعرّي أسلافه في موقفهم من القاضي الجرجاني الذي اتهموهُ بالفهم الخاطيء لكلام المتنبي، مما دفعهم للرَّد عليه بقسوة.

بقي أن نشير إلى أنَّ أبا المرشد أورد بيتين من مقطَّعة:

قد سمعنا ما قلت في الأحلامِ وأنلناكَ بدرةً في المنامِ

هذا مع بيت آخرَ:

كلُّ آخائهِ كِرامٌ بني الدُّنيا ولكنَّه كريمُ الكرامِ

وأورد شرح[1] أبي العلاء فقط عليهما، ولم ترد هذه المقطَّعة عند ابن جني، وعدم إيراده لكلام أبي الفتح تأكيدٌ على عدم ورودها عند ابن جني.

وهنالك أبياتٌ لم ترد عند أبي المرشد مع أنَّ أغلب الشُّرَّاح توقَّفوا عندها[2]، وقد أسلفنا القول: إنَّ النُّقَّاد لم يكونوا متطابقين حول الأبيات المشكلة عند الشاعر، وهو ما جعلها تردُ عند بعضهم ولا ترد عند آخرين، وأن هذا المؤلَّف جاء أقلَّ حجماً من مؤلَّف آخرٍ، وإن بقي خيطٌ يجمع بينها جميعاً.

ووردت في كتاب أبي المرشد رواياتٌ مردودةٌ، فقد روى البيت:

كأجناسها راياتُها وشعارُها وما لبسته والسِّلاحُ المُشَمَّمُ

وقال في شرحه[3]: «قال الشيخ.... والمُشمَّم: يجوزُ أن يكون من الشَّمِّ، ويجوزُ أن يكون من شممتُ الشَّيء إذا أصلحته».

---

(١) تفسير أبيات المعاني؛ ٢٣٨، وقد وردت في معجز أحمد وشرح الواحدي والتبيان وغيرها.

(٢) انظر مثلاً البيت:

فأضحتْ كأنَّ السُّورَ من فوقُ بدؤُه إلى الأرض قد شقَّ الكواكبَ والتُّربا

في الفسر؛ ١/ ١٩٢، والواحدي ٤٧٨، وابن سيده؛ ٢٤٤ وأقوالهم المتضاربة حوله.

(٣) تفسير أبيات المعاني؛ ٢٣٣، وقد وردت الكلمة في البيت والشرح (المشمم) بالشِّين المعجمة، على أن الكلمة تحريفٌ من النّاسخ حتماً، إذ لا يقع مثل هذا العالم الكبير في خطأ كهذا، وقد وردت الكلمة في كل المصادر (المُسَمَّم) بالسِّين لا غير، وفسَّروها: المُسقَى بالسَّمِّ، وليس لها بالشِّين المعجمة وجهٌ، وسمم بالسِّين المهملة: أصلح، انظر اللسان (سمم)، والغريب أنَّ المحققين لم يُشيرا إلى ذلك، كما أن الدكتور نبهان غفل عن تصويبها.

وهو غالباً ما يأخذ برواية ابن جني، فقد روى البيت[1]:

دونَ السِّـهامِ ودونَ الفَـرِّ طافحـةٌ علـى نُفوسـهِم المقـورَةُ المُـزَعُ

وأورد شرح ابن جني الذي نسبه للمتنبي عندما سأله عن معنى البيت، ثمَّ عزَّز الرِّواية بشرح شيخه أبي العلاء، على أنَّ الواحدي[2] روى (السَّهام) و(القُرَّ)، وفسَّرهما بغزوتي المشاتي والمصائف.

وهكذا نرى أن كتاب أبي المرشد المعري يُشكِّل محطَّةً هامَّة في خط سير المؤلَّفات التي وضعت حول الأبيات المشكلة لشعر المتنبي، وإذا كان أبو المرشد قد وضع ابن جني في المقام الثَّاني من بين مصادره، فإنَّه كان الدَّافع الأوّل لهذا المؤلَّف الذي بدا فيه صاحبه محايداً كلَّ الحياد يورد أقوال الشُّرَّاح دون أن يضيف إليها شيئاً إلا في النَّادر، ولكننا نكشف آراءه وعواطفه من خلال النُّصوص التي أتى بها، وهي في الأغلب تدور في فلك ابن جني، وتؤيد وجهة نظره، وقد غابت عن الكتاب روح القسوة والتَّطرف والنَّقد اللاذع الذي شهدناه عند عدد كبير ممَّن أتينا على ذكرهم في هذا البحث، ولعلَّ ميزةً هامةً تذكر لهذا الكتاب، وهو إيرادُه لنُصوص مفقودة لشُرَّاح كبار، وعلى رأسهم الأحسائيُّ الذي أكثرَ من الاستشهاد بنصوصه، وقد بيَّنَّا أن ذلك كان بسبب إعجابه بهذا الشارح، وهو إعجابٌ له ما يبرِّره فعلاً.

ولعلَّنا قدمنا في هذا الفصل ما فيه كفايةٌ لإظهار تأثير شرح ابن جني في الشروح اللاحقة، مؤكِّدين على أن شرح ابن جني كان المحرِّض الرَّئيسَ الذي انطلق منه شُرَّاح المتنبي ونقَّاده فيما بعد، ولئن كان المتنبّي ماليءَ الدنيا وشاغل الناس في شعره، فقد كان أبو الفتح بن جني ماليء الدنيا وشاغل الناس في شرحه، وهذا أمرٌ قرَّره كلٌّ من الرَّجلين في الآخر، فقد رأى ابن جني في المتنبي شاعره وشاعر العربية الأوّل، ورأى المتنبي في ابن جني الرَّجل الأقدر على فهم شعره وكشف جميل ورائع خباياه.

❖ ❖ ❖

(١) تفسير أبيات المعاني: ١٤٣-١٤٤.

(٢) شرح الواحدي: ٤٥٤.

الخاتمة

وبعد: هذه هي الدراسة التي أردتُ أن تكون مفتاحاً لشرح ابن جنّي على ديوان المتنبي، والذي سيلي هذه الدراسة مباشرةً، إن شاء الله.

درست عصر ابن جنّي من جوانبه المختلفة، وفصّلت القولَ في ذلك، وانتقلت للحديث عن ابن جنّي فدرست شخصية الرَّجل وعوامل تكوين هذه الشخصية الفذّة، وما تركت من آثار لا تُضاهى ودققت قدر المستطاع في الوقوف على تلك الآثار وطرق الإفادة منها:

ودرست شخصية ابن جني العلمية، وافتتحت تلك الدراسة عن شخصيته بالحديث عن أستاذه الأكثر تأثيراً فيه، وهو أبو علي الفارسي، وبعد ذلك انتقلت للحديث عن ابن جني عالم النحو البارز وعالم التَّصريف المتميّز، ونادرة زمانه في معرفة القراءات ولاسيما تقصّيه للقراءات الشَّاذة، وفي ذلك كلّه وقفت إلى جانب الرَّأي الذي يقول: إنَّه عالمٌ بصريُّ المذهب كأستاذه أبي علي الفارسيّ، ولكنَّه كان ذا أفق مفتوح وصدر رحب، جعله ينظر باحترام إلى أصحاب الآراء الأخرى.

وانتقلت في البابين الثالث والرَّابع إلى ابن جنّي وشرحه لديوان المتنبي، فبيَّنت منهجه في شرح الديوان وعمله الرّيادي كأوّل شارح له، وأسهبت في توضيح مصادره في الشرح وطبيعة علاقته مع المتنبي.

كلُّ هذا ورد في الباب الثالث الذي انتقلت بعده إلى الباب الرَّابع والتوسّع في الحركة الأدبية حول ديوان المتنبي قديماً وحديثاً وما نتج عن ذلك من نقد للشاعر

وتعصُّب له وعليه. وأما الفصل الثاني من هذا الباب فوقفته لعرض مآخذ عدد من العلماء على شرح ابن جنّي من خلال مؤلّفاتهم التي وصلتنا.

وإذا لم يكن لابن جنّي من فضل في عمله هذا إلاّ ما أثار من ردود فعل أغنت المكتبة العربية لكفاه ذلك، وكيف، وهو الشارح الأوّل للديوان والرّيادي الذي شقّ الطريق لمن تلاه؟

هذا مجمل ما اشتملت عليه هذه الدراسة، وأرجو أن يرى فيها أبناء العربية ما يبلُّ الصَّدى ويكون غذاء الروح والعقل معاً، مبشّراً بعد هذا بالديوان كما رواه ابن جني وشرحه.

والله من وراء القصد.

فهرس

الإهداء ٥

مقدمة ٧

الباب الأول: عصر ابن جني وحياته ١١

الفصل الأول: عصر ابن جني ١٣

الفصل الثاني: حياة ابن جني ٨٩

الفصل الثالث: آثار ابن جنيّ وقيمتها ١٣١

الباب الثاني: مذهب ابن جني النحوي ١٦٧

الفصل الأول: ابن جني وأبو علي الفارسي ١٧٣

الفصل الثاني: مذهب ابن جني النحويّ ٢١٣

الفصل الثالث: ابن جني وعلم التصريف ٢٥٥

الفصل الرابع: ابن جني والقراءات ٣١١

الباب الثالث: منهج ابن جني في شرح ديوان المتنبي ٣٥٩

الفصل الأول: ترتيب الديوان وروايته ٣٧٩

الفصل الثاني: مصادر ابن جني في رواية الديوان وشرحه ٤٠٣

الفصل الثالث: ابن جنّي والمتنبّي ٤٣٣

الباب الرابع: تأثير ابن جني في شروح الديوان ومآخذ العلماء عليه ٤٧٥

الفصل الأول: رواة ديوان المتنبي وشُرّاحه وناقدوه ٤٧٧

الفصل الثاني: مآخذ العلماء على شرح ابن جنيّ ٥٦٧

الخاتمة ٦٦٣

أبو سلـــــــوم المعتــزلي